

# الجهاد في الجهاد

## شرح المذهب

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي

تأليف

الإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

المتوفى سنة ٦٢٦ هـ

تحقيقه وتعليقه

الدكتور محمد هادي سرور باسلام	الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الدكتور أحمد محمد عبد الغال	الدكتور أحمد عيسى حسن المصري
الدكتور بدوي علي محمد سيد	الدكتور حسين عبد الرحمن أحمد
الدكتور إبراهيم محمد عبد الباقي	الدكتور محمد أحمد عبد الله

الجزء السابع

منشورات

محمد عيسى بيضون

لشركت السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©  
All rights reserved  
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة  
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة  
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على  
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو  
برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة  
الناشر خطياً.

#### Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Libanon

No part of this publication may be  
translated, reproduced, distributed in any  
form or by any means, or stored in a data  
base or retrieval system, without the  
prior written permission of the publisher.

#### Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle  
ou morale d'éditer, de traduire, de  
photocopier, d'enregistrer sur cassette,  
disquette, C.D, ordinateur toute  
production écrite, entière ou partielle,  
sans l'autorisation signée de l'éditeur.

### الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

### دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الطويرف، شارع البحتري، بناية ملكيات  
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (٩١١ ١)  
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

#### Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Libanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

#### Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3708-5



9 782745 137081

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: [sales@al-ilmiyah.com](mailto:sales@al-ilmiyah.com)  
[info@al-ilmiyah.com](mailto:info@al-ilmiyah.com)  
[baydoun@al-ilmiyah.com](mailto:baydoun@al-ilmiyah.com)



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## باب زكاة الثمار

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وتجب الزكاة في ثمر النخل والكرم ؛ لما روى عَتَابُ بْنُ أُسَيْدٍ - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال في الكرم : «إِنَّهَا تُخْرَصُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، فَتُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَبِيًّا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاتُ النَّخْلِ تَمْرًا»، ولأن ثمرة النخل والكرم . تعظم منفعتهما ؛ لأنهما من الأقوات والأموال المدخرة المقتانة ، فهي كالأنعام في المواشى .

الشرح : هذا الحديث رواه أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم بأسانيدهم عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد ، وهو مرسل<sup>(١)</sup> ؛ لأن عتابا توفي سنة ثلاث عشرة<sup>(٢)</sup> ، وسعيد بن المسيب ولد بعد ذلك بستين ، وقيل : بأربع سنين ، وقد سبق

(١) أخرجه الشافعى (٢٤٣/١) كتاب : الزكاة : الباب الثانى فيما يجب أخذه من رب المال من الزكاة ، وما لا ينبغي أن يؤخذ ، حديث (٦٦١) ، وأبو داود (٢٥٧/٢ ، ٢٥٨) كتاب : الزكاة ، باب : فى خرص العنب ، حديث (١٦٠٣) ، والترمذى (٧٨/٢) كتاب : الزكاة ، باب : ما جاء فى الخرص ، حديث (٦٣٩) ، وابن ماجه (٥٨٢/١) كتاب : الزكاة ، باب : خرص النخل والعنب ، حديث (١٨١٩) ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٣/٢) كتاب : الزكاة ، باب : الخرص ، والدارقطنى (١٣٤/٢) كتاب : الزكاة ، باب : فى قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض وخرص الثمار ، حديث (٢٤) ، والبيهقى (١٢٢/٤) كتاب : الزكاة ، باب : كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب ، من حديث الزهرى ، عن سعيد بن المسيب ، عن عتاب بن أسيد به ، ولفظ الدارقطنى قال : «أمرنى رسول الله ﷺ أن أحرص أعتاب ثقيف خرص النخل ، ثم تؤدى زكاته زبييا كما تؤدى زكاة النخل تمرا» ، وسعيد بن المسيب لم يدرك عتاب بن أسيد ؛ لأنه ولد فى خلافة عمر ، ومات عتاب سنة ثلاث عشرة ، يوم مات أبو بكر رضى الله عنه .

وقال الترمذى : حسن غريب ، وقد روى ابن جريج هذا الحديث عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة ، وسألت البخارى عن هذا ، فقال : حديث ابن جريج غير محفوظ ، وحديث سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد أصح ، قلت : ورواه ابن بى شيبه (٣/١٩٥) كتاب : الزكاة ، باب : ما ذكر فى خرص النخل ، عن سعيد بن المسيب مرسلًا : «أن رسول الله ﷺ أمر عتاب بن أسيد أن يحرص العنب كما يحرص النخل» الحديث . وأخرجه الدارقطنى (١٣٢/٢) كتاب : الزكاة ، باب : فى قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض وخرص الثمار ، حديث (١٧) ، من طريق الواقدى ، عن عبد الرحمن بن عبد العزيز ، عن الزهرى ، عن سعيد بن المسيب ، عن المسور بن مخرمة ، عن عتاب بن أسيد به .

والواقدى محمد بن عمر متروك .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : لكن ذكر الطبرى أنه كان عاملاً على مكة لعمر سنة إحدى وعشرين . ينظر : تقريب التهذيب .

فى الفصول السابقة فى مقدمة هذا الشرح؛ أن من أصحابنا من قال: يحتج بمراسيل ابن المسيب مطلقا، والأصح أنه إنما يحتج به إذا اعتضد بأحد أربعة أمور: أن يسند، أو يرسل من جهة أخرى، أو يقول به بعض الصحابة، أو أكثر العلماء، وقد وجد ذلك هنا؛ فقد أجمع العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على وجوب الزكاة فى التمر والزبيب.

فإن قيل: ما الحكمة فى قوله ﷺ فى الكرم: «يُخْرَصُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ فَتُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَيْبًا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاتُ النَّخْلِ ثَمَرًا؟» فجعل النخل أصلا؟  
فالجواب من وجهين:

أحسنهما - ما ذكره صاحب «البيان» فيه، وفى «مشكلات المذهب» -: أن خير فتحت أول سنة سبع من الهجرة: وَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ - رضى الله عنه - يَخْرَصُ النَّخْلَ<sup>(١)</sup>، فَكَانَ خَرَصُ النَّخْلِ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ، فَلَمَّا فَتَحَ ﷺ الطَّائِفَ، وَبِهَا الْعِنَبُ الْكَثِيرُ، أَمَرَ بِخَرْصِهِ كَخَرْصِ النَّخْلِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَهُمْ. والثانى: أن النخل كانت عندهم أكثر وأشهر؛ فصارت أصلا لغلبتها.

فإن قيل: كيف سُمى العنب كرما؟ وقد ثبت النهى عنه: فعن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُسَمُّوا الْعِنَبَ الْكَرْمَ؛ فَإِنَّ الْكَرْمَ الْمُسْلِمَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>، وفى رواية: «فَإِنَّمَا الْكَرْمُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ»<sup>(٣)</sup> وَعَنْ وَاثِلِ بْنِ

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٠/٢) كتاب: الزكاة، باب: متى يخرص التمر، حديث (١٦٠٦)، وعبد الرزاق (١٢٩/٤) كتاب: الزكاة، باب: متى يخرص، حديث (٧٢١٩)، وأبو عبيد فى الأموال (٥٨٢، ٥٨٣) كتاب: الصدقة وأحكامها وسننها، باب: الثمار للصدقة والعرايا، والسنة فى ذلك، وأحمد (١٦٣/٦)، والدارقطنى (١٣٤/٢) كتاب: الزكاة، باب: فى قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض وخرص الثمار، حديث (٢٥)، والبيهقى (١٢٣) كتاب: الزكاة، باب: خرص التمر، والدليل على أن له حكما، كلهم من طريق ابن جريج، قال: أخبرت عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أنها قالت ﷺ وهى تذكر شأن خير: «كان النبى ﷺ يبعث ابن رواحة إلى اليهود فيخرص عليهم النخل حين يطيب، قبل أن يؤكل منه، ثم يخير يهود يأخذونه بذلك الخرص أم يدفعونه إليهم بذلك، وإنما كان أمر النبى ﷺ بالخرص لكى يحصى الزكاة قبل أن تؤكل المرة وتفرق»، وإسناده فيه جهالة؛ لأن ابن جريج قال: أخبرت عن ابن شهاب.

(٢) أخرجه البخارى (٦١٨٢)، ومسلم (٨ - ٢٢٤٧) من حديث أبى هريرة مرفوعا لا تتسما العنب الكرم، فإن الكرم الرجل المسلم لفظ مسلم.

(٣) أخرجه البخارى (٦١٨٣) ومسلم (٧ - ٢٢٤٧) بلفظ «ويقولون الكرم، إنما الكرم قلب =

حُجِر - رضى الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُولُوا: الْكَرْمَ، وَلَكِنْ قُولُوا: الْعِنَبَ وَالْحَبْلَةَ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>. والحبله: بفتح الحاء، ويفتح الباء وإسكانها.

فالجواب: أن هذا نهى تنزيه، وليس فى الحديث تصريح بأن النبى ﷺ صرح بتسميتها كرماً، وإنما هو من كلام الراوى، فلعله لم يبلغه النهى، أو خاطب به من لا يعرفه بغيره فأوضحه، أو استعملها؛ بيانا لجوازه.

قال العلماء: سمت العرب العنب كرماً، والخمر كرماً:

أما العنب؛ فلكرم ثمرة<sup>(٢)</sup>، وكثرة حملة وتذلل للقطف، وسهولة تناوله بلا شوك ولا مشقة، ويؤكل طيباً غُضّاً طرياً وزبيياً، ويدخر قوتا، ويتخذ منه العصير والخل والدبس، وغير ذلك. وأصل الكرم: الكثرة، وجمع الخير. وسمى الرجل كرماً؛ لكثرة خيره، ونخلة كريمة؛ لكثرة حملها، وشاة كريمة: كثيرة الدر والنسل. وأما الخمر: فقيل: سميت كرماً؛ لأنها كانت تحثم على الكرم والجود، وتطرد الهموم. فنهى الشرع عن تسمية العنب كرماً؛ لتضمنه مدحها؛ لئلا تشوق إليها النفوس، وكان اسم الكرم بالمؤمن وبقلبه أليق؛ لكثرة خيره ونفعه، واجتماع الأخلاق والصفات الجميلة.

وعتاب الراوى: بتشديد التاء المثناة فوق، وأسيد: بفتح الهمزة، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا تجب فيما سوى ذلك من الثمار كالتين والتفاح والسفرجل والرمان؛ لأنه ليس من الأقوات، ولا من الأموال المدخرة المقتناة، ولا تجب فى طلع الفحال؛ لأنه لا يجيء منه الثمار، واختلف قوله فى

= المؤمن» وهذا لفظ البخارى.

(١) أخرجه مسلم (١١، ١٢ - ٢٢٤٨). هكذا العبارة هنا والعبارة فى شرح مسلم: أما الحبله: فيفتح الحاء المهملة، ويفتح الباء وإسكانها، وهى شجرة العنب. شرح مسلم للنووى (٨/٨).

(٢) هكذا العبارة، ويغلب على الظن أن فيها خللاً أو سقطاً ولعل صوابها: أما العنب فسمى كرماً لكرم ثمرة.

ويؤيد هذا قول الأزهري: سمي العنب كرماً لأنه ذلل لقاطفه وليس فيه سلاء يعقر جانيه ويحمل الأصل منه مثل ما تحمل النخلة فأكثر وكل شيء كثر فقد كرم، ينظر: فتح البارى (١٢، ٢٠٧).

## الزيتون:

فقال في القديم: تجب فيه الزكاة؛ لما روى عن عمر - رضى الله عنه - : «أنه جعل في الزيت العشر»، وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال: «في الزيتون الزكاة» وعلى هذا القول إن أخرج الزيت عنه جاز؛ لقول عمر - رضى الله عنه - ولأن الزيت أنفع من الزيتون؛ فكان أولى بالجواز.

وقال في الجديد: لا زكاة فيه؛ لأنه ليس بقوت فلا يجب فيه [زكاة] العشر كالخضراوات.

## واختلف قوله في الورس:

فقال في القديم: تجب فيه الزكاة؛ لما روى أن أبا بكر - رضى الله عنه - : كتب إلى بنى خفاش «أن أدوا زكاة الذرة والورس»

وقال في الجديد: لا زكاة فيه؛ لأنه نبت لا يقتات به فأشبهه الخضراوات.

قال الشافعى - رحمه الله - : من قال: لا عشر في الورس، لم يوجب في الزعفران، ومن قال: يجب في الورس، فيحتمل أن يوجب في الزعفران؛ لأنهما طيبان، ويحتمل ألا يوجب في الزعفران، ويفرق بينهما: أن الورس شجر له ساق، والزعفران نبات.

## واختلف قوله في العسل:

فقال في القديم: يحتمل أن يجب فيه، ووجهه: ما روى: «أن بنى شبابة - بطنا من فهم - كانوا يؤدون إلى رسول الله ﷺ من نحل كان عندهم: العشر، من عشر قُرْب: قُرْبَة»

وقال في الجديد: لا تجب؛ لأنه ليس بقوت، فلا يجب فيه العشر كالبيض.

واختلف قوله في القرطم - وهو حب العصف - :

فقال في القديم: تجب، إن صح فيه حديث أبي بكر، رضى الله عنه.

وقال في الجديد: لا تجب؛ لأنه ليس بقوت فأشبهه الخضراوات.

الشرح: الأثر المذكور عن عمر - رضى الله عنه - ضعيف، رواه البيهقى<sup>(١)</sup>،

وقال: إسناده منقطع، وراويه ليس بقوى. قال: وأصح ما روى في الزيتون قول

(١) أخرجه البيهقى في السنن الكبرى (١٢٥/٤ - ١٢٦).

الزهري: «مضت السنة في زكاة الزيتون أن تؤخذ، فمن عصر زيتونه حين يعصره فيما سقت السماء، أو كان بعلا: العشر، وفيما سقى برش الناضح: نصف العشر»<sup>(١)</sup>، وهذا موقوف لا يعلم اشتهاؤه، ولا يحتج به على الصحيح.

قال البيهقي: وحديث معاذ بن جبل، وأبي موسى الأشعري - رضى الله عنهما - أعلى وأولى أن يؤخذ به، يعنى: روايتهما أن النبي ﷺ قال لهما لما بعثهما إلى اليمن: «لَا تَأْخُذَا فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرِ وَالْحِنْطَةِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ»<sup>(٢)</sup> وأما المذكور عن ابن عباس فضعيف - أيضا<sup>(٣)</sup> - والأثر المذكور عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - ضعيف أيضا، ذكره الشافعي<sup>(٤)</sup> وضعفه هو وغيره، واتفق الحفاظ على ضعفه، واتفق أصحابنا في كتب المذهب على ضعفه: قال البيهقي: ولم يثبت في هذا إسناد تقوم به حجة، قال: والأصل: عدم الوجوب؛ فلا زكاة فيما لم يرد فيه حديث صحيح، أو كان في معنى ما ورد به حديث صحيح. وأما حديث بنى شبابة في العسل: فرواه أبو داود والبيهقي وغيرهما من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بإسناد ضعيف<sup>(٥)</sup> قال الترمذي في جامعه<sup>(٦)</sup>: لا يصح عن النبي ﷺ في هذا كبير شيء. قال البيهقي: قال الترمذي في كتاب «العلل»: قال البخاري: «ليس في زكاة العسل شيء يصح».

فالحاصل أن جميع الآثار والأحاديث التي في هذا الفصل ضعيفة.

(١) أخرجه البيهقي (١٢٥/٤).

(٢) أخرجه الحكم (٤٠١/١) ومن طريقه البيهقي في المعرفة (٢٧٧/٣) رقم (٢٣٢٥). وأخرجه البيهقي من طريق آخر في السنن (٢٥/٤) قال الحافظ في التلخيص (٢/٣٢٢): قال البيهقي: رواه ثقات وهو متصل.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٣/٢)، رقم (١٠٠٤٧) بلفظ في الزيتون العشرة وفيه ليث بن أبي سليم ضعيف.

(٤) أخرجه الشافعي في القديم، كما في السنن الكبرى (١٢٦/٤) ومعرفة السنن والآثار (٣/٢٧٩).

(٥) أخرجه أبو داود (١٦٠١)، والبيهقي في السنن (١٢٧/٤).

(٦) قاله الترمذي عقب حديث ابن عمر (٦٢٩) مرفوعاً في العسل: في كل عشرة أوق زق. وقال في الباب عن أبي هريرة وأبي سيارة المتعنى وعبد الله بن عمرو حديث ابن عمر في إسناده مقال، ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وينظر: تلخيص الحبير (٢/٣٢٤ - ٣٢٥).

**وأما ألفاظ الفصل:** فبنو خفاش، بخاء معجمة مضمومة، ثم فاء مشددة، هذا هو الصواب، وضبطه بعض الناس بكسر الخاء وتخفيف الشين، وهو غلط. وبنو شباة: بشين معجمة مفتوحة، ثم باء موحدة مخففة، ثم ألف ثم موحدة أخرى. وقوله: بطن من فهم، بفتح الفاء وإسكان الهاء. قال الجوهري في الصحاح: بنى شباة يكونون في الطائف.

**أما أحكام الفصل:** فمختصرها أنها كما قالها المصنف، وأما بسطها: فاتفقت نصوص الشافعي والأصحاب أنه لا زكاة في التين والتفاح والسفرجل والرمان، وطلع فحال النخل والخوخ والجوز واللوز والموز وأشباهها، وسائر الثمار سوى الرطب والعنب، ولا خلاف في شيء منها إلا الزيتون ففيه القولان، كما سنوضحه إن شاء الله تعالى.

**ووجهه:** أن الأصل عدم الوجوب حتى يثبت دليله. وأما الزيتون ففيه القولان اللذان ذكرهما المصنف بدليليهما، وهما مشهوران، واتفق الأصحاب على أن الأصح: أنه لا زكاة فيه، وهو نصه في الجديد. قال أصحابنا: والصحيح في هذه المسائل كلها هو القول الجديد؛ لأنه ليس للقول القديم حجة صحيحة.

**فإن قلنا بالقديم:** إن الزكاة تجب في الزيتون، قال أصحابنا: وقت وجوبه بدو صلاحه، وهو نضجه واسوداده، ويشترط بلوغه نصاباً.

هذا هو المذهب، وبه قطع الأصحاب في جميع الطرق إلا ما حكاه الرافعي عن ابن القطان أنه خرج اعتبار النصاب فيه وفي سائر ما اختص القديم بإيجاب الزكاة فيه على قولين، ويعتبر النصاب زيتونا لا زيتا. هذا هو المذهب، وبه قطع القاضي حسين والجمهور، ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه.

**وذكر صاحب «الحاوي»** فيه وجهين إذا كان مما يجيء منه الزيت: أحدهما: هذا.

**والثاني:** يعتبر زيتا، فيؤخذ عشره زيتا. وهذا شاذ مردود.

**قال أصحابنا:** ثم إن كان زيتونا لا يجيء منه زيت أخذت الزكاة منه زيتونا بالاتفاق، وإن كان يجيء منه زيت: كالشامي، قال الشافعي - رضي الله عنه - في القديم: إن أخرج زيتونا جاز؛ لأنه حالة الادخار، قال: وأحب أن أخرج عشره زيتا؛ لأنه نهاية

ادخاره، ونقل الأصحاب عن ابن المرزبانى - من أصحابنا - أنه حكى فى جواز إخراج الزيتون وجهين، قال الشيخ أبو حامد وسائر الأصحاب: هذا غلط من ابن المرزبانى، والصواب ما نص عليه فى القديم: وهو أنه يجوز أن يخرج زيتا أو زيتونا أيهما شاء. ونقل إمام الحرمين وجهها: أنه يتعين إخراج الزيتون دون الزيت، قال: ولأن الاعتبار به الاتفاق.

فحصل ثلاثة أوجه حكاهها إمام الحرمين وغيره:  
أصحها عند الأصحاب، وهو نصه فى القديم: أنه مخير، إن شاء أخرج زيتا، وإن شاء أخرج زيتونا، والزيت أولى كما نص عليه.  
والثانى: يتعين الزيت.

والثالث: يتعين الزيتون.

قال صاحب «التتمة» وغيره: فإذا قلنا بالمذهب وخيرناه بين إخراج الزيتون والزيت، فالفرق بينه وبين التمر: أنه يتعين، ولا يجوز أن يخرج عنه دبس التمر، ولا خل التمر؛ لأن التمر قوت والخل والدبس ليسا بقوت، ولكنهما أدمان. وأما الزيتون: فليس بقوت، بل هو آدم، والزيت أصلح للأدم من الزيتون؛ فلا يفوت الغرض.

قال أصحابنا: ولا يخرص الزيتون بلا خلاف: لمعنيين ذكرهما القاضى أبو الطيب فى تعليقه وغيره:

أحدهما: - وهو الذى اعتمده الجمهور - : أن الورق يخفيه مع صغر الحب وتفرقه فى الأغصان ولا ينضبط، بخلاف الرطب والعنب.

والثانى: أن الغرض من خرص النخل والعنب تعجيل الانتفاع بثمرتهما قبل الجفاف، وهذا المعنى لا يوجد فى الزيتون قال إمام الحرمين: إذا أخرج العشر زيتا، فالكسب الذى يحصل من عصر الزيت لا نقل فيه عندى.

قال: ولعل الظاهر أنه يجب تسليم نصيب الفقراء منه إليهم، وليس كالفصل والتبن الذى يتخلف عن الحبوب؛ لأن الزكاة تجب فى الزيتون نفسه، ثم على المالك مؤنة تمييز الزيت؛ كما عليه مؤنة تجفيف الرطب، ولا يجب العشر فى الزروع إلا فى الحب دون التبن.

قال: وفى المسألة احتمال، والله تعالى أعلم.

وأما الورس: فالصحيح الجديد: لا زكاة فيه، وأوجبها القديم، وسبق دليلهما. فإن أوجبناها لم نشط فيه النصاب على المذهب، وبه قطع الجماهير في الطريقتين، بل تجب في قليله وكثيره، ولا خلاف فيه إلا ما سبق عن ابن القطان أنه طرد قولين في اعتبار النصاب فيه وفي سائر ما اختص القديم بإيجاب زكاته، وفرق الأصحاب بينه وبين الزيتون على المذهب فيهما بفرقين:

أحدهما: أن النص الوارد في الزيتون مقيد بالنصاب، ومطلق في الورس، فعمل به في كل منهما على حسب وروده.

والثاني: أن الغالب أنه لا يجتمع لإنسان واحد من الورس نصاب بخلاف الزيتون. واعلم أن الورس ثمر شجر يكون باليمن أصفر يصبغ به، وهو معروف يباع في الأسواق في كل البلاد، هكذا ذكره المحققون، وقال البغوي والرافعي: هو شجر يخرج شيئا كالزعفران، وهو محمول على ما ذكره المحققون.

وأما الزعفران: فالأشهر أنه كالورس؛ فلا زكاة فيه على الصحيح الجديد، وتجب في القديم، وقيل: لا تجب قطعا، وحكم النصاب كما سبق في الورس وأما العسل ففيه طريقتان:

أشهرهما - وبه قال المصنف والأكثر - : فيه القولان:

الصحيح الجديد: لا زكاة.

والقديم: وجهان.

و [الطريق] الثاني: القطع بالآ زكاة فيه، وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي وآخرون.

ومن الأصحاب من قال: لا تجب في الجديد، وفي القديم قولان.

والمذهب: لا تجب؛ لعدم الدليل على الوجوب.

قال أصحابنا: والحديث المذكور ضعيف، كما سبق.

قالوا: ولو صح لكان متأولا، ثم اختلفوا في تأويله، فقيل: يحمل على تطوعهم به، وقيل: إنما دفعوه مقابلة لما حصل لهم من الاختصاص بالحمى؛ ولهذا امتنعوا من دفعه إلى عمر - رضى الله عنه - حين طالبهم بتخلية الحمى لسائر الناس<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (١٦٠٠)، والنسائي (٤٦/٥)، وابن خزيمة (٢٣٢٤) والبيهقي (٢٦/٤) من =



وهذا الجواب هو الذى ذكره القاضى أبو الطيب فى تعليقه، والمحاملى فى «المجموع».

فإن أوجبناها ففى اعتبار النصاب خلاف:  
المذهب: اعتباره.

وقال ابن القطان: قولان، كما سبق فى الزيتون.  
قال إمام الحرمين: وسواء كان النخيل مملوكا له أو أخذه من المواضع المباحة،  
والله تعالى أعلم.

وأما القرطم: فبكسر القاف والطاء، وبضمهما، لغتان.  
والجديد الصحيح: أنه لا زكاة فيه<sup>(١)</sup>، والقديم: وجوبها، ويعتبر النصاب على  
المذهب.

وقال ابن القطان: قولان.  
وأما العصفر نفسه، فقال الرافعى: قيل: هو كالقرطم، وقيل: لا تجب قطعا،  
قال: ويمكن تشبيهه بالورس والزعفران.

وأما الترمس: ففى الجديد: لا زكاة فيه، وفى القديم: تجب فيه.  
وأما الفجل: فالجديد: لا زكاة فيه، قال الرافعى: وحكى ابن كج وجوبها فيه  
على القديم، قال: ولم أره لغيره.

فروع: فى مذاهب العلماء فى هذه المذكورات:  
مذهبنا: أنه لا زكاة فى غير النخل والعنب من الأشجار، ولا فى شئ من  
الحبوب إلا فيما يقتات ويدخر، ولا زكاة فى الخضراوات، وبهذا كله قال مالك<sup>(٢)</sup>

= طريق عمرو بن الحارث المصرى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «جاء هلال بن  
متعان إلى رسول الله بعشور نحل له، وكان سألته أن يحمى له واديا يقال له سلبة، فحمى له  
رسول الله ذلك الوادى فلما ولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب سفيان بن وهب إلى  
عمر بن الخطاب رضى الله عنه يسأله عن ذلك، فكتب عمر رضى الله عنه إن أدى إليك ما  
كان يؤدى إلى رسول الله من عشور نحله فاحم له سلبة، وإلا فإنما هو ذباب غيث يأكله من  
يشاء».

(١) قال الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير (٣٢٦/٢): حديث «وروى أن أبا بكر كان يأخذ  
الزكاة من حب العصفر وهو القرطم» - لم أجد له أصلاً.

(٢) قال فى الذخيرة (٤٤١/٢): قال الله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ

وأبو يوسف ومحمد.

وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> وزفر: يجب العشر في كل ما أخرجته الأرض إلا الحطب والقصب الفارسي والحشيش الذي ينبت بنفسه.

= حَصَادِيمُ [الأنعام: ١٤١].

قال العلماء: هذا حكم عام في هذه الأشياء، والحكم المشترك يجب أن يكون معللاً بعلّة مشتركة، واختلفوا فيها: فقال مالك: هي الادخار للقوت غالباً؛ لأنه وصف مناسب لما في الاقنيات، من حفظ الأجساد التي هي سبب مصالح الدنيا والآخرة، وإذا عظمت النعمة وجب الشكر بدفع الزكاة؛ فلذلك تجب في الزيتون، والسّمسم للاقنيات من زيتهما، وفي القطنى للاقنيات بها عند الضرورة التي يكثر وقوعها.

ولا تجب في الفواكه والتوابل والعسل؛ لأنها لا تدخر لذلك، ووافقه (ش) في المناط وخالفه في تحقيقه في بعض المواضع.

وقال (ح): المناط تنمية الأرض وإصلاحها فإنها سبب الحياة ومنشأ الأقوات. وإليه أشار بقوله - عليه السلام - : «فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ»، أى: إذا سقت السماء نمت الأرض، ولم يعتبر الاقنيات؛ فلذلك تجب عنده في الفواكه والخضر والتوابل والعسل والمستننى القصب والحطب والحشيش.

وقال ابن حنبل: الكيل والادخار في الحبوب والثمار، فأوجبها في اللوز؛ لأنه يكال دون الجوز؛ لأنه يعد.

لنا: على الفرق قوله - عليه السلام - في مسلم: «لَا صَدَقَةٌ فِي حَبٍّ وَلَا تَمْرٍ حَتَّى يَتَلْعَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ» وهو عام في جملة الحبوب والثمار فتمسك به حيث نوزعنا في الثبوت. وقوله - عليه السلام - في الترمذى: «الْخَضِرَوَاتُ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ» يستدل به حيث نوزعنا في النفي. وضعف الترمذى إسناده.

ولأن الزكاة لو كانت في الخضر لعلم ذلك في زمانه عليه السلام، وكان معلوماً بالمدينة.

وبهذا استدل مالك على أبى يوسف بحضرة الرشيد فرجع أبو يوسف إليه.

ولأن الكيل وصف طردى فيلغى، وتنمية الأرض وسيلة للقوت والمقصد مقدم على الوسيلة، ويبقى الادخار وهو داخل فيما ذكرناه؛ فيترجح ما ذكرناه على ما ذكره، وحصل الاتفاق على الزبيب والتمر، وهذه القاعدة تعرف بتخريج المناط، وضابطها: أن تمر أوصاف محل الحكم فنلغى الطردى ونضيف الحكم المناسب.

(١) قال في التحفة (١/٤٩٥): قال أبو حنيفة: كل خارج من الأرض، يقصد بزراعته نماء الأرض والغلة ويستتبت في الجنات، يجب فيه العشر، سواء كانت له ثمرة باقية، كالحنطة والشعير وسائر الحبوب والزبيب والتمر، أو لم يكن له ثمرة باقية، كأصناف الفاكهة الرطبة، أو من الخضروات والرطاب والرياحين وقصب الذريرة وقصب السكر وقوائم الخلاف التي تقطع في كل ثلاث سنين وغير ذلك.

فأما إذا كان من جنس لا يستتبت في الأرض، ولا يقصد بالزراعة كالطرفاء والقصب =

وقال العبدري: وقال الثوري وابن أبي ليلى: ليس فى شىء من الزروع زكاة إلا التمر والزبيب والحنطة والشعير.

وقال أحمد: يجب العشر فى كل ما يكال ويدخر من الزرع والثمار، فأما ما لا يكال كالقثاء والبصل والخيار والبطيخ والرياحين وجميع البقول - فليس فيها زكاة. وأوجب أبو يوسف الزكاة فى الحناء. وقال محمد: لا زكاة.

وقال داود: ما أنبتته الأرض ضربان: موسق وغيره، فما كان موسقا وجبت الزكاة فيما بلغ منه خمسة أوسق، ولا زكاة فيما دونها. وما كان غير موسق، ففى قليله وكثيره الزكاة.

وأما الزيتون: فقد ذكرنا أن الصحيح عندنا: أنه لا زكاة فيه، وبه قال الحسن بن صالح وابن أبي ليلى وأبو عبيد.

وقال الزهرى والأوزاعى والليث ومالك والثورى وأبو حنيفة وأبو ثور: فيه الزكاة.

قال الزهرى والليث والأوزاعى: يخرص، فتؤخذ زكاته زيتا.

وقال مالك: لا يخرص، بل يؤخذ العشر بعد عصره وبلوغه خمسة أوسق.

وأما العسل: فالصحيح عندنا: لا زكاة فيه مطلقا، وبه قال مالك والثورى والحسن بن صالح وابن أبي ليلى وابن المنذر، وروينا هذا عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز.

وقال أبو حنيفة والأوزاعى: إن وجد فى غير أرض الخراج ففيه العشر.

وقال أحمد وإسحاق: يجب فيه العشر سواء كان فى أرض الخراج أو غيرها، ونقله ابن المنذر عن مكحول وسليمان بن موسى والأوزاعى وأحمد وإسحاق.

وشرط أبو يوسف ومحمد فى وجوب زكاته أن يبلغ خمسة أوسق، وأوجبها أبو حنيفة فى قليله وكثيره.

= الفارسى والحطب والحشيش والسعف والتين، فلا عشر فيه.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجب العشر إلا فى الجوب وماله ثمرة باقية.

قال ابن المنذر: ليس في زكاته حديث صحيح ولا إجماع؛ فلا زكاة فيه، والله - تعالى - أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «ولا تجب الزكاة في ثمر النخل والكرم إلا أن يكون نصاباً، ونصابه: خمسة أوسق؛ لما روى أبو سعيد الخدري - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ الثَّمَرِ صَدَقَةٌ»، والخمسة أوسق: ثلاثمائة صاع، وهو ألف وستمائة رطل بالبغدادى، وهل ذلك تقريب أو تحديد؟ فيه وجهان:

أحدهما: أنه تقريب، فلو نقص منه شيء يسير لم تسقط الزكاة، والدليل عليه: أن الوسق حمل البعير، قال النابغة:

أين الشظاظان وأين المربعة وأين وسق الناقة المطبعة  
وحمل البعير يزيد وينقص.

والثاني: أنه تحديد، فإن نقص منه شيء قليل لم تجب الزكاة؛ لما روى أبو سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا».

ولا تجب حتى يكون يابسه خمسة أوسق؛ لحديث أبى سعيد: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ الثَّمَرِ صَدَقَةٌ».

فإن كان رطباً لا يجيء منه تمر، أو عنبا لا يجيء منه زبيب - ففيه وجهان: أحدهما: يعتبر نصابه بنفسه، وهو أن يبلغ يابسه خمسة أوسق؛ لأن الزكاة تجب فيه، فاعتبر النصاب من يابسه.

والثاني: أنه يعتبر بغيره؛ لأنه لا يمكن اعتباره بنفسه فاعتبر بغيره؛ كالجناية التي ليس لها أرش مقدر في الحر، فإنه يعتبر بالعبد.

الشرح: حديث أبى سعيد - رضى الله عنه - الأول صحيح، رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>، وحديثه الثاني: «الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا» ضعيف، رواه أبو داود وغيره

(١) أخرجه البخارى (٣/٣١٠) كتاب: الزكاة، باب: زكاة الورق، حديث (١٤٤٧)، ومسلم (٢/٦٧٤) كتاب: الزكاة، حديث (٩٧٩/٥١)، وأبو داود (٢/٢٠٨) كتاب: الزكاة، باب: ما تجب فيه الزكاة، حديث (١٥٥٨)، والترمذى (٢/٦٩) كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب، حديث (٦٢٦)، والنسائى (٥/١٧) كتاب: الزكاة، باب: زكاة الإبل حديث (٢٤٤٥ - ٢٤٤٦)، وابن ماجه (١/٥٧١) كتاب: الزكاة، باب: ما تجب

بإسناد ضعيف<sup>(١)</sup>، قال أبو داود وغيره: إسناده منقطع. ولكن الحكم الذي فيه مجمع عليه، نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أن السوق ستون صاعاً. وفي السوق لغتان: أشهرهما وأفصحهما: فتح الواو. والثانية: كسرهما

وجمعه: «أوسق» في القلة، و «سوق» في الكثرة وأوساق. وسبقت اللغات في «بغداد» وفي «الرطل» في مسألة القلتين.

والشظاظان - بكسر الشين - : العُودان اللذان يجمع بهما عروتا العدلين على البعير. والمريعة: بكسر الميم وإسكان الراء وفتح الباء الموحدة وهى عصا قصيرة يقبض الرجلان بطرفيها، كل واحد فى يده طرف، ويعكمان العدل على أيديهما مع العصا، ويرفعانه إلى ظهر البعير.

وقوله: «الناقة المطبوعة» وهى بضم الميم وفتح الطاء المهملة والباء الموحدة، وهى المثقلة بالحمل، قاله ابن فارس وغيره.

= فيه الزكاة من الأموال، حديث (١٧٩٣)، ومالك (٢٤٤/١)، (٢٤٥) كتاب: الزكاة، باب: ما تجب فيه الزكاة، حديث (٢)، والشافعى (٢٣١/١)، (٢٣٢) كتاب: الزكاة: الباب الثانى فيما يجب أخذه من رب المال من الزكاة وما لا ينبغي أن يؤخذ، حديث (٦٣٦ - ٦٤٢)، وابن أبى شيبة (١١٧/٣)، (١٢٤)، (١٣٧) كتاب: الزكاة، باب: من قال ليس فى أقل من مائتى درهم زكاة وباب من قال ليس فيما دون الخمس من الإبل صدقة، وأحمد (٦/٣)، وعبد الرزاق (٧٢٥٢، ٧٢٥٣، ٧٢٥٥)، وابن الجارود (ص ١٢٤، ١٢٥) كتاب: الزكاة، حديث (٣٤٠)، والدارقطنى (٩٣/٢) كتاب: الزكاة، باب: وجوب زكاة الذهب والورق والماشية والثمار والحبوب، حديث (٥)، والبيهقى (٨٤/٤) كتاب: الزكاة، باب: العدد الذى إذا بلغته الإبل كانت فيها صدقة.

والحميدى (٣٢٢/٢) رقم (٧٣٥)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٣٤ - ٣٥)، وأبو يعلى (٢٦٨/٢) رقم (٩٧٩)، وابن حبان (٣٢٦٥ - الإحسان)، وأبو عبيد القاسم بن سلام فى الأموال (ص - ٤٣٠) رقم (١٤٢١)، والطبرانى فى الصغير (٢٣٥/١) من حديث أبى سعيد الخدرى، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس زود من الإبل صدقة، وليس فيما دون خمس أوسق من التمر صدقة».

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٧/١) كتاب الزكاة: باب ما تجب فيه الزكاة حديث (١٥٥٩) وابن ماجه (٥٨٦/١) كتاب الزكاة: باب السوق ستون صاعاً حديث (١٨٣٢) وأحمد (٨٣/٣) والبيهقى (١٢١/٤) كتاب الزكاة كلهم من طريق أبى البخترى عن أبى سعيد به قال أبو داود: أبو البخترى لم يسمع من أبى سعيد. قلت: وهو قول أبى حاتم أيضاً وينظر «جامع التحصيل» للحافظ العلاتى (ص - ١٨٤).

وهذا النابغة الشاعر صحابي، وهو أبو ليلى، النابغة الجعدي، والنابغة: لقب له، واسمه: قيس بن عبد الله، وقيل: عبد الله بن قيس، وقيل: حبان بن قيس، قالوا: وإنما قيل له النابغة؛ لأنه قال الشعر في الجاهلية، ثم تركه نحو ثلاثين سنة، ثم نبغ فيه فقاله. وطال عمره في الجاهلية والإسلام، وهو أسن من النابغة الذبياني، ومات الذبياني قبله. وعاش الجعدي بعد الذبياني طويلا، قيل: عاش مائة وثمانين سنة، وقال ابن قتيبة: عاش مائتين وأربعين سنة، وبسطت أحواله في «التهذيب».

### أما الأحكام ففيه مسائل:

إحدهما: لا تجب الزكاة في الرطب والعنب إلا أن يبلغ يابسه نصابا، وهو خمسة أوسق، هذا مذهبا، وبه قال العلماء كافة، إلا أبا حنيفة وزفر فقالا: تجب في [كل] كثير وقليل حتى لو كان حبة وجب عشرها.

دليلنا: حديث أبي سعيد المذكور، وأحاديث غيره بمعناه<sup>(١)</sup>، والقياس على المواشي والنقدين.

الثانية: الوسق: ستون صاعا بالإجماع، نقل الإجماع فيه ابن المنذر وغيره، وهو ألف وستمائة رطل بالبغدادى، وسبق تحقيق الرطل ومقداره في مسألة القلتين، ويجيء برطل دمشق: ثلاثمائة واثنان وأربعون رطلا ونصف رطل وثلاث رطل وسبعا أوقية؛ تفريعا على الأصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم، والمعتمد في تقدير الأوسق بهذا الإجماع، وإلا فالحديث ضعيف كما سبق، والأصح من الوجهين: أن هذا التقدير تحديد، صححه أصحابنا، ومن صححه: المحاملى والماوردي والمتولى والأكثر، قال الرافعى: صححه الأكثرون. وقطع الصيدلانى بأنه تقريب، وقال المحاملى وغيره: إذا قلنا: هو تقريب، فلا يمنع من وجوب الزكاة نقص خمسة أرطال.

ونقل إمام الحرمين عن العراقيين، ثم أنكره عليهم، وقال في تقديره كلاما

(١) من ذلك حديث جابر بن عبد الله الأنصارى مرفوعا:

«ليس فيمن دون خمسة أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمسة ذود من الإبل صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة»

أخرجه مسلم (٦ - ٩٨٠) وأحمد (٣/٢٩٦)، وعبد بن حميد (١١٠٣)، وابن ماجه (١٧٩٤) والبيهقى (٤/١٢١) من طريقين عن جابر به.

طويلاً، حاصله: الأوسق هي الأوقار، والوقر المقتصد: مائة وستون منا، والمنا: رطلان، فكل قدر لو وزع على الأوسق الخمسة لم تعد منحةً عن الاعتدال بسببه لا يضر نقصه، وإن عدت منحة ضرر. وإن أشكل ذلك فالأظهر على تقديره بالتقريب: أنه لا يضر؛ لبقاء اسم الأوسق. قال: ولا يبعد أن يميل الناظر إلى نفى الوجوب؛ استصحاباً للقلّة إلى أن يتيقن الكثرة. وذكر إمام الحرمين في أثناء هذه المسألة: ما علقه الشارع بالصاع والمد، فالاعتبار فيه بمقدار موزون يضاف إلى المد والصاع، لا بما يحويه المد من البر ونحوه.

وذكر الرافعي كلام إمام الحرمين هذا، ثم قال: وقال الرويانى وغيره: الاعتبار بالكيل لا بالوزن، قال: وهذا هو الصحيح.

واستثنى أبو العباس الجرجاني العسل فقال: الاعتبار فى نصابه بالوزن إذا أوجبنا فيه الزكاة. قال: وتوسط صاحب «العدة» فقال: هو على التحديد فى الكيل، وعلى التقريب فى الوزن، وإنما قدره العلماء بالوزن استظهاراً.

قلت: هذا الذى صححه الرافعى من الاعتبار بالكيل هو الصحيح، وبه قطع أبو الفرج الدارمى من أصحابنا، وصنف فى هذه المسألة تصنيفاً، وسأزيد المسألة إيضاحاً فى باب زكاة الفطر، إن شاء الله تعالى.

المسألة الثالثة: إذا كان له رطب لا يجىء منه تمر، أو عنب لا يجىء منه زبيب - فقد ذكر المصنف وأكثر العراقيين فيه وجهين:

أحدهما: يعتبر بنفسه.

والثانى: بغيره مما يجفف.

والوجهان متفقان على أنه يعتبر تمراً لا رطباً، ففى وجه يشترط لوجوب زكاته: أن يبلغ يابسه بنفسه - لو ييس - خمسة أوسق، وفى وجه يشترط بلوغه بغيره، فيقال: لو كان هذا مما يجفف: بلوغه نصاباً فى حال رطوبته، فإن بلغ الرطب خمسة أوسق وجبت وإن كان لو قدر تمراً لا يبلغها وإن لم يبلغها الرطب فلا زكاة، وهذا هو الأصح عند إمام الحرمين والغزالى والرافعى وآخرين؛ لأنه ليس له حالة جفاف وادخار فوجب اعتباره فى حال كماله.

والوجه الثانى: يعتبر النصاب من التمر والزبيب؛ للحديث: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ»، فعلى هذا هل يعتبر بنفسه أم بغيره؟ فيه الوجهان

اللذان ذكرهما المصنف وأكثر العراقيين؛ فحاصل المذهب ثلاثة أوجه:  
 أصحابها: يعتبر رطباً، فإن بلغ الرطب خمسة أوسق وجبت الزكاة، وإلا فلا.  
 والثاني: يعتبر تمراً بنفسه لو يس.  
 والثالث: يعتبر تمراً من غيره.  
 قال أصحابنا: فعلى هذا الثالث، يعتبر أقرب أنواع الرطب إليه، وعلى الأوجه  
 يجب إخراج واجبه في الحال رطباً، ولا يؤخر؛ لأنه ليس له جفاف ينتظر.  
 قال الرافعي وغيره: هذا الخلاف هو فيما لا يغيره تجفيفه، ولو جفف جاء منه  
 تمر رديء حشف.

فأما إذا كان لو جفف فسد بالكلية، لم يجز فيه الاعتبار بنفسه.  
 قال أصحابنا: ويضم ما لا يجفف إلى ما يجفف في إكمال النصاب بلا خلاف؛  
 لأنه كله جنس واحد.

قال المحاملي: فإن قيل: إذا كان الرطب والعنب لا يجفف ولا يدخر، فهو في معنى  
 الخضراوات، قلنا: الخضراوات لا يجفف جنسها، ولا يدخر، وأما الرطب والعنب:  
 فيجفف جنسه، وهذا النوع منه نادر؛ فوجب إلحاقه بالغالب والله تعالى أعلم.  
 قال المصنف - رحمه الله تعالى -: «وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض  
 في إكمال النصاب. وإن اختلفت أوقاته: بأن كان له نخيل بتهامة، ونخيل بنجد،  
 فأدرك ثمر التي بتهامة فجدها، وحملت التي بنجد، وأطلعت التي بتهامة، وأدركت  
 قبل أن يجذ التي بنجد - لم يضم أحدهما إلى الآخر؛ لأن ذلك ثمرة عام آخر. وإن  
 حملت نخل حملاً فجذها، ثم حملت حملاً آخر - لم يضم ذلك إلى الأول؛ لأن  
 النخل لا يحمل في عام مرتين فيعتبر كل واحد منهما بنفسه، فإن بلغ نصاباً وجب فيه  
 العشر، وإن لم يبلغ لم يجب».

الشرح: هذه المسألة ذكرها المصنف مختصرة جداً، وهى في كلام الأصحاب  
 مبسطة بسطاً شافياً، وقد جمع الرافعي - رحمه الله تعالى - معظم كلام الأصحاب  
 واختصره ولخصه، فقال: لا خلاف أن ثمرة العام الثاني لا تضم إلى الأول في  
 إكمال النصاب، سواء أطلعت ثمرة العام الثاني قبل جذاذ الأول أو بعده، ولو كان له  
 نخيل أو عنب يحمل في العام الواحد مرتين، لم يضم الثاني بلا خلاف؛ لأن كل  
 حمل كثمرة عام.



قال الأصحاب: هذا لا يكاد يتصور في النخل والعنب؛ فإنهما لا يحملان في السنة حملين، وإنما يتصور في التين وغيره مما لا زكاة فيه.

قالوا: وإنما ذكر الشافعي - رضى الله عنه - المسألة؛ بيانا لحكمها لو نُصِّر، ثم القاضي ابن كج فصل، فقال: إن أطلعت النخلة الحمل الثاني بعد جذاذ الأول فلا ضم، وإن أطلعت قبل جذاذه وبعد بدو الصلاح ففيه الخلاف الذى سنذكره - إن شاء الله تعالى - فى حمل نخلتين.

قال الرافعى: وهذا الذى قاله ابن كج لا يخالف إطلاق الجمهور فى عدم الضم؛ لأن السابق إلى الفهم من الحمل الثانى هو الحادث بعد جذاذ الأول.

أما إذا كان نخيل أو أعناب يختلف إدراك ثمارها فى العام الواحد؛ لاختلاف أنواعها، أو لاختلاف بلادها حرارة وبرودة أو غير ذلك - نظر: إن أطلع المتأخر قبل بدو صلاح الأول، فوجهان:

أحدهما - وبه قال ابن كج وأصحاب القفال -: لا ضم؛ لأن الثانى حدث بعد انصرام الأول، فأشبهه ثمرة العام الثانى، وهو الأصح عند الماوردى. والثانى: وبه قطع أصحاب الشيخ أبى حامد -: يضم، وهو ظاهر نص الشافعى - رضى الله عنه - لأنها ثمرة عام واحد.

قلت: هذا الثانى هو الصحيح، وصححه الرافعى فى «المحرر».

وإن أطلع المتأخر بعد بدو صلاح الأول وقبل جذاذه: فإن قلنا فيما بعد الجذاذ: يضم، فهنا أولى، وإلا فوجهان:

أصحهما - عند الماوردى والبغوى، وبه قال أبو إسحاق وابن أبى هريرة -: لا يضم؛ لحدوث الثانى بعد وجوب الزكاة فى الأول.

والثانى: يضم؛ لاجتماعهما على رءوس النخل كما لو أطلع قبل بدو صلاح الأول.

فإن قلنا بقول أصحاب القفال، فهل يقوم وقت الجذاذ مقام الجذاذ؟ فيه وجهان: أحدهما: يقوم، وبه قطع الصيدلانى؛ لأنها بعد دخول وقت الجذاذ كالمجذوة، ولهذا لو أطلعت النخلة للعام الثانى وعليها بعض ثمرة الأول، لم يثبت الضم بلا خلاف.

فعلى هذا قال إمام الحرمين: لجذاذ الثمار أول وقت ونهاية، ويكون ترك الثمار

إليها أولى، وتلك النهاية هي المعبرة.

واعلم أن من مواضع اختلاف إدراك الثمار نجدا وتهامة:

فتهامة حارة يسرع إدراك الثمرة بها بخلاف نجد، فإذا كانت للرجل نخيل تهامية ونخيل نجدية، فأطلعت التهامية، ثم النجدية لذلك العام، واقتضى الحال ضم النجدية إلى التهامية - على ما سبق بيانه - فضممنا، ثم أطلعت التهامية مرة أخرى - فلا تضم التهامية الثانية إلى النجدية، وإن أطلعت قبل بدو صلاحها؛ لأننا لو ضممنها إلى النجدية لزم ضمها إلى التهامية الأولى، وذلك لا يجوز بالاتفاق. هكذا قاله الأصحاب.

قال الصيدلاني وإمام الحرمين: ولو لم تكن النجدية مضمومة إلى التهامية الأولى - بأن أطلعت بعد جذاها - ضممننا التهامية الثانية إلى النجدية؛ لأنه لا يلزم المحذور الذي ذكرناه.

قال الرافعي: وهذا قد لا يسلمه سائر الأصحاب؛ لأنهم حكموا بضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض، وبأنه لا تضم ثمرة عام إلى ثمرة عام آخر، والتهامية الثانية حمل عام آخر، هذا آخر ما ذكره الرافعي.

قال الدارمي والماوردي والبندنجي وغيرهم: إذا كان على النخلة بلح ويسر ورطب ضم بعضه إلى بعض بلا خلاف؛ لأنه حمل واحد، والله - تعالى - أعلم. قالوا: ولو كان بعض نخله أو عنبه يحمل حملين، وبعضها حملا - فإن ذات الحمل يضم إلى ما يوافقه في الزمان من الحملين.

قال البندنجي: فإن أشكلا، فلم يعلم مع أيهما كان - ضم إلى أقرب الحملين إليه، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -: «وزكاته العشر فيما سقى بغير مؤنة ثقيلة: كماء السماء والأنهار وما يشرب بالعروق، ونصف العشر فيما سقى بمؤنة ثقيلة: كالنواضح والدواليب وما أشبههما؛ لما روى ابن عمر - رضى الله عنهما - «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ فِيْمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ بَعْلًا - وَرَوَى: عَثْرِيًّا - الْعُشْرَ وَفِيْمَا سَقَّى بِالنَّضْحِ: نِصْفَ الْعُشْرِ»، والبعل: الشجر الذي يشرب بعروقه، والعثري: الشجر الذي يشرب من الماء الذي يجتمع في موضع فيجري كالساقية. ولأن المؤنة في أحدهما تخف، وفي الآخر تثقل؛ ففرق بينهما في الزكاة.

[ولو] كان يسقى نصفه بالنواضح، ونصفه بالسيح - ففيه ثلاثة أرباع العشر؛ اعتبارا بالسقيين، وإن سقى بأحدهما أكثر ففيه قولان:

أحدهما: يعتبر فيه الغالب، فإن كان الغالب السقى بماء السماء أو السيح وجب العشر، وإن كان الغالب السقى بالنواضح وجب نصف العشر؛ لأنه اجتمع الأمران، ولأحدهما قوة بالغلبة؛ فكان الحكم له كالماء إذا خالطه مائع.

والقول الثاني: يقسط على عدد السقيات؛ لأن ما وجب فيه الزكاة بالقسط عند التماثل وجب فيه بالقسط عند التفاضل؛ كزكاة الفطر في العبد المشتري، وإن جهل القدر الذي سقى بكل واحد منهما جعلنا نصفين؛ لأنه ليس أحدهما بأولى من الآخر؛ فوجب التسوية بينهما كالدار في يد اثنين.

الشرح: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - صحيح، رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم بلفظه في «المهذب»، ورواه البخاري بمعناه، قال: عن ابن عمر عن النبي ﷺ فقال: «فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا: الْعُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ: نِصْفُ الْعُشْرِ»، ورواه مسلم في صحيحه بمعناه من رواية جابر، ورواه البيهقي - أيضا - من رواية معاذ بن جبل وأبي هريرة<sup>(١)</sup>، قال البيهقي: وهو

(١) أما حديث ابن عمر:

فأخرجه البخاري (٣/٣٤٧) كتاب: الزكاة، باب: العشر فيما يسقى من ماء السماء، وبالماء الجارى، الحديث (١٤٨٣)، وأبو داود (٢/٢٥٢) كتب الزكاة، باب: صدقة الزرع، حديث (١٥٩٦)، والترمذي (٢/٧٥) كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيرها، حديث (٦٣٥)، والنسائي (٥/٤١) كتاب: الزكاة، باب: ما يوجب العشر، وما يوجب نصف العشر، وابن ماجه (١/٥٨١) كتاب: الزكاة، باب: صدقة الزروع والثمار، حديث (١٨١٧)، وابن الجارود (ص١٢٨) كتاب: الزكاة، حديث (٣٤٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٣٦) كتاب: الزكاة، باب: زكاة ما يخرج من الأرض، والبيهقي (٤/١٣٠) كتاب: الزكاة، باب: قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض وابن خزيمة (٤/٣٧) رقم (٢٣٠٧)، (٢٣٠٨)، والطبراني في الصغير (٢/١١٤)، والبنغوى في شرح السنة (٣/٣٤٥)، كلهم من طريق الزهري عن سالم، عن أبيه مرفوعاً بلفظ: «فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ».

وأما حديث جابر:

فأخرجه مسلم (٢/٦٧٥) كتاب: الزكاة، باب: ما فيه العشر أو نصف العشر، حديث (٩٨١)، وأبو داود (١/٥٠٢) كتاب: الزكاة، باب: صدقة الزرع، حديث (١٥٩٧)، والنسائي (٥/٤١، ٤٢) كتاب: الزكاة، باب: ما يوجب العشر، وما يوجب نصف =

قول العامة لم يختلفوا فيه، وكذا أشار الشافعي - رضى الله عنه - فى «المختصر» إلى أنه مجمع عليه.

وهذا الذى ذكره المصنف فى تفسير البعل، كذا قاله أهل اللغة وغيرهم، وأما العثرى: فبعين مهملة وئاء مثلثة مفتوحتين، ثم ياء مشددة، ويقال بإسكان الثاء، والصحيح المشهور: فتحها، وأنكر القلى على المصنف تفسيره العثرى، وقال: إنما هو ما سقت السماء، لا خلاف بين أهل اللغة فيه.

وهذا الذى قاله القلى ليس كما قاله، وليس نقله عن جميع أهل اللغة صحيحا، وإنما هو قول قليل منهم. وذكر ابن فارس فى «المجمل» فيه قولين لأهل اللغة، قال: العثرى: ما سقى من النخل سىحا، والسيح: الماء الجارى، قال: ويقال: هو العذى والعذى: الزرع الذى لا يسقيه إلا ماء المطر. ولم يذكر الجوهري فى صحاحه إلا هذا القول الثانى، والأصح - ما قاله الأزهري وغيره من أهل اللغة - : أن العثرى مخصوص بما سقى من ماء السيل فيجعل عاثورا، وشبه ساقيته بحفر يجرى فيها الماء إلى أصوله، وسمى عاثورا؛ لأنه يتعثر به المار الذى لا يشعر به،

= العشر، وابن الجارود فى المنتقى (٣٤٧)، وابن خزيمة (٣٨/٤)، رقم (٢٣٠٩)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٣٧/٢)، والدارقطنى (١٣٠/٢)، والبيهقى (٤/١٣٠)، من طريق عمار بن الحارث، عن أبى الزبير أنه سمع جابر يذكر أن رسول الله ﷺ قال: «فيما سقت الأنهار والعيون والعشور، وفيما سقى بالسانية نصف العشر». وأما حديث معاذ:

فأخرجه النسائى (٤٢/٥) كتاب: الزكاة، باب: ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر، وابن ماجه (٥٨١/١) كتاب: الزكاة، باب: صدقة الزروع والثمار حديث (١٨١٨)، والبيهقى (١٣١/٤) كتاب: الزكاة، باب: قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض. عن أبى وائل، عن مسروق، عن معاذ بن جبل، قال: بعثنى رسول الله ﷺ - إلى اليمن، وأمرنى أن أخذ مما سقت السماء، وما سقى بَغلا العشر، وما سقى بالدوالى، نصف العشر.

وأما حديث أبى هريرة :

فأخرجه البيهقى (١٣٠/٤) كتاب: الزكاة، باب: قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض، من حديث أبى هريرة.

وأخرجه الترمذى (٧٥/٢) كتاب: الزكاة، باب: ما جاء فى الصدقة فيما يسقى بالأنهار (٦٢٩)، وغيرها، وابن حبان (٥٨٠/١) كتاب: الزكاة، باب: صدقة الزروع والثمار، حديث (١٨١٦)، من حديث أبى هريرة بلفظ: «فيما سقت السماء والعيون العُشر، وفيما سقى بالنضح نصف العشر».

وهذا هو مراد المصنف، وإن كانت عبارته تحتاج إلى تقييد.

وأما النواضح: فجمع «ناضح»، وهو ما يسقى عليه نضحا من بعر وبقرة وغيرهما، قال أهل اللغة: النضح: السقى من ماء بئر أو نهر بساقية. والناضح: اسم للبعير والبقرة الذى يُسقى عليه من البئر أو النهر، والأنثى: ناضحة.

والدواليب: جمع دولاب، بفتح الدال.

قال الجوهري وغيره: هو فارسى معرب.

وأما الأحكام: فقال الشافعى - رضى الله عنه - والأصحاب: يجب فيما سقى بماء السماء من الثمار والزروع: العشر، وكذا البعل - وهو ما يشرب بعروقه - وكذا ما يشرب من ماء ينصب إليه من جبل أو نهر أو عين كبيرة، ففى هذا كله العشر. وأما ما سقى بالنضح أو الدلاء، أو الدواليب: وهى التى تديرها البقر، أو بالناعورة: وهى التى يديرها الماء بنفسه - ففى جميعه نصف العشر.

وهذا كله لا خلاف فيه بين المسلمين، وقد سبق نقل البيهقى الإجماع فيه.

وأما القنوات والسواقي المحفورة من نهر عظيم التى تكثر مؤنتها، ففيها العشر كاملا. هذا هو الصحيح المشهور المقطوع به فى كتب العراقيين والخراسانيين، ونقل إمام الحرمين اتفاق الأئمة عليه، وعلمه الأصحاب بأن مؤنة القنوات إنما تشق لإصلاح الضيعة، وكذا الأنهار إنما تشق لإحياء الأرض، وإذا تهيأت وصل الماء إلى الزرع بنفسه مرة بعد أخرى بخلاف النواضح ونحوها؛ فإن المؤنة فيها لنفس الزرع. ونقل الرافعى عن الشيخ أبى عاصم أنه نقل أن الشيخ أبا سهل الصعلوكى - من أصحابنا - أفتى أن ما سقى بماء القناة وجب فيه نصف العشر.

وقال صاحب «التهذيب»: إن كانت القناة أو العين كثيرة المؤنة لا تزال تنهار، وتحتاج إلى إحداث حفر - وجب نصف العشر، وإن لم يكن لها مؤنة أكثر من مؤنة الحفر الأول وكسحها فى بعض الأوقات وجب العشر.

قال الرافعى: والمذهب: ما قدمناه عن الجمهور.

قال الرافعى: قال ابن كج: ولو اشترى ماء وسقى به وجب نصف العشر، قال: وكذا لو سقاه بماء مغصوب؛ لأن عليه ضمانه.

قال الرافعى: وهذا حسن جار على كل مأخذ؛ فإنه لا يتعلق بصلاح الضيعة بخلاف القناة، ثم حكى الرافعى عن ابن كج عن ابن القطان وجهين فيما لو وهب له

الماء، ورجح إلحاقه بالمغصوب؛ لوجود المنة العظيمة، وكما لو علف ماشيته بعلف موهوب.

قلت: وهذان الوجهان تفريع على قولنا: لا تقتضى الهبة ثوبا، فإن قلنا: تقتضيه، فنصف العشر بلا خلاف، صرح بذلك كله الدارمي فى «الاستذكار»، والله تعالى أعلم.

فصل: إذا اجتمع فى الشجر الواحد أو الزرع الواحد السقى بماء السماء والنواضح، فله حالان:

أحدهما: أن يزرع عازما على السقى بهما، فينظر: إن كان نصف السقى بهذا ونصفه بذلك، فطريقان:

أصحهما: وبه قطع المصنف والجمهور من الطريقين - : يجب ثلاثة أرباع العشر. والثانى - حكاه إمام الحرمين وغيره - : أنه يجب العشر بكماله على قولنا - فيما إذا تفاضلا - : إنه يعتبر الأغلب، وعللوه بأنه أرفق للمساكين.

والمذهب الأول، ودليله فى الكتاب، فإن سقى بأحدهما أكثر فقولان مشهوران، ذكر المصنف دليلهما:

أصحهما: عند الأصحاب ورجحه الشافعى - رضى الله عنه - أيضا فى «المختصر»: يقسط الواجب عليهما.

والثانى: يعتبر الأغلب.

فإن قلنا بالتقسيط، وكان ثلثا السقى بماء السماء والثلث بالنضح - وجب خمسة أسداس العشر، وإن استويا فثلاثة أرباع العشر.

وإن قلنا بالأغلب، فزاد السقى بماء السماء أدنى زيادة - وجب العشر، وإن زاد الآخر أدنى زيادة وجب نصف العشر، فإن استويا فقد ذكرنا أن المذهب وجوب ثلاثة أرباع العشر، وفى وجه شاذ: يجب كل العشر.

قال أصحابنا: وسواء قسطنا أم اعتبرنا الأغلب، فهل النظر إلى عدد السقيات أم غيرها؟ فيه وجهان مشهوران فى كتب الخراسانيين، وفى كتب جماعة من العراقيين:

أحدهما: يقسط على عدد السقيات، وبهذا قطع المصنف والماوردى؛ لأن المؤنة تختلف بعدد السقيات، والمراد: السقيات المفيدة.

والوجه الثانى - وهو الأصح، وبه قطع الشيخ أبو حامد، وهو ظاهر نص

الشافعى - رضى الله عنه - وصححه المحققون، ورجحه الرافعى فى كتابيه - : أن الاعتبار بعيش الزرع والثمرة ونمائه.

قال إمام الحرمين وآخرون: وعبر بعضهم عن هذا الثانى بالنظر إلى النفع، قالوا: وقد تكون سقية أنفع من سقيات كثيرة.

قال إمام الحرمين: والعبارتان متقاربتان، إلا أن صاحب الثانية لا ينظر إلى المدة، بل يعتبر النفع الذى يحكم به أهل الخبرة، وصاحب العبارة الأولى يعتبر المدة. قال الرافعى - رحمه الله - : واعتبار المدة هو الذى ذكره الأكثرون؛ تفرعاً على هذا الوجه. قال: وذكروا فى المثال أنه لو كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر، واحتاج فى ستة أشهر زمان الشتاء والربيع إلى سقيتين، فسقى فيهما بماء السماء، واحتاج فى الصيف فى الشهرين الباقيين إلى ثلاث سقيات فسقين بالنضح - فإن اعتبرنا عدد السقيات، فعلى قول التقسيط: يجب خمساً العشر، وثلاثة أخماس نصف العشر، وعلى اعتبار الأغلب: يجب نصف العشر، وإن اعتبرنا المدة، فعلى قول التقسيط: يجب ثلاثة أرباع العشر، وربع نصف العشر، وعلى قول اعتبار الأغلب: يجب العشر؛ لأن مدة السقى بماء السماء أطول.

ولو سقى بماء السماء والنضح جميعاً، وجهل المقدار من كل واحد منهما، أو علم أن أحدهما أكثر وجهل أيهما هو - وجب ثلاثة أرباع العشر.

هذا هو المذهب، وبه قطع المصنف وجماهير الأصحاب، ونقلوه عن ابن سريج وأطبقوا عليه، إلا ابن كج والدارمى فحكيا وجهاً: أنه يجب نصف العشر؛ لأن الأصل البراءة مما زاد، وإلا صاحب «الحاوى» فقال: إن سقى بأحدهما أكثر جهلت عينه: فإن اعتبرنا الأغلب وجب نصف العشر؛ لأنه اليقين. وإن قلنا بالتقسيط، فالواجب ينقص عن العشر وينقص عن نصفه، فيأخذ اليقين ويقف عن الباقي حتى يتبين.

قال: وإن شككنا هل استويا أو زاد أحدهما؟ فإن قلنا بالغالب وجب نصف العشر؛ لأنه اليقين، وإن قسطننا فوجهان: أحدهما: يجب ثلاثة أرباع العشر.

والثانى: يجب زيادة على نصف العشر بشيء، وإن قل.

هذا كلام صاحب «الحاوى»، والمذهب ما قدمناه.

الحال الثانى: يزرع ناويا السقى بأحدهما، ثم يقع الآخر - فهل يستصحب حكم ما نواه أولاً أم يعتبر الحكم؟ فيه وجهان حكاهما الخراسانيون والدارمى وآخرون،

أصحابهما، وأشهرهما: يعتبر الحكم، وصححه الرافعي وغيره، وهو مقتضى إطلاق العراقيين. قالوا: وعلى هذا ففى كيفية اعتبارهما الخلاف السابق. والله - تعالى - أعلم.

فرع: قال أصحابنا: قال الشافعي - رضى الله عنه - فى «المختصر»: ولو اختلف المالك والساعى فى أنه بماذا سقى؟ فالقول قول المالك فيما يمكن؛ لأن الأصل عدم وجوب الزكاة، فإن اتهمه الساعى حلفه، وهذه اليمين مستحبة بالاتفاق، صرح به الدارمى والبندنجى والماوردى وغيرهم؛ لأنه لا يخالف الظاهر. والله تعالى أعلم.

فرع: لو كان له حائطان من النخل والعنب أو قطعتان من الزرع، سقى أحدهما بماء السماء والآخر بالنضح، ولم يبلغ واحد منهما نصاباً - وجب ضم أحدهما إلى الآخر فى إكمال النصاب، وأخرج من المسقى بماء السماء العشر، ومن الآخر نصفه، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإذا زادت الثمرة على خمسة أوسق وجب الفرض فيه بحسابه؛ لأنه يتجزأ من غير ضرر، فوجب فيه بحسابه كزكاة الأثمان. الشرح: قوله: «يتجزأ من غير ضرر» احتراز من الماشية، وتجب فيما زاد على النصاب بحسابه بإجماع المسلمين، نقل الإجماع فيه صاحب «الحاوى» وآخرون، ودليله من السنة: قوله ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ...»<sup>(١)</sup> الحديث، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «ولا يجب العشر حتى يبدو الصلاح فى الثمار، وبدؤ الصلاح: أن يحمرَّ البسر أو يصفر، ويتموه العنب؛ لأن قبل بدو الصلاح لا يقصد أكله فهو كالرطبة، وبعده يقات ويؤكل فهو كالحبوب».

الشرح: قال الشافعي والأصحاب - رضى الله عنهم - : وقت وجوب زكاة النخل والعنب: بدو الصلاح، ووقت الوجوب فى الحبوب اشتدادها.

هذا هو الصحيح المعروف من نصوص الشافعي - رضى الله عنه - القديمة والجديدة، وبه قطع جماهير الأصحاب فى كل الطرق، وذكر صاحب «الشامل» أن



الشيخ أبا حامد حكى أن الشافعى - رضى الله عنه - أوماً فى القديم إلى أن الزكاة لا تجب إلا عند فعل الحصاد، قال: وليس بشيء.

وذكر إمام الحرمين عن صاحب «التقريب» أنه حكى قولاً غريباً: أن وقت الزكاة هو الجفاف فى الثمار، والتصفية فى الحبوب، ولا يتقدم الوجوب على الأمر بالأداء. وهذان شاذان، والمذهب ما سبق.

قال أصحابنا: وبدو الصلاح فى بعضه كبذره فى الجميع كما فى البيع، فإذا بدا الصلاح فى أقل شيء منه وجبت الزكاة. وكذا اشتداد بعض الحب كاشتداد كله فى وجوب الزكاة، كما أنه مثله فى البيع.

قال أصحابنا: وحقيقة بدو الصلاح - هنا - كما هو مقدر فى كتاب البيع، ومختصره ما قاله الشافعى والأصحاب: أن يحمر البسر ويتموه العنب.

قال الشافعى - رضى الله عنه -: «فإن كان عنباً أسودَ فحتى يسودَّ، أو أبيض فحتى يتموه»، قيل: أراد بالتموه: أن يدور فيه الماء الحلو، وقيل: أن تبدو فيه الصفرة.

فرع: قال أصحابنا: لو اشترى نخيلاً مثمرة، أو ورثها قبل بدو الصلاح، ثم بدا - فعليه الزكاة؛ لوجود وقت الوجوب فى ملكه.

ولو باع المسلم نخيله المثمرة قبل بدو الصلاح لمكاتب أو ذمى، فبدا الصلاح فى ملكه - فلا زكاة على واحد، فلو عاد إلى ملك البائع المسلم بعد بدو الصلاح ببيع مستأنف أو هبة أو إقالة أو رد بعيب أو غير ذلك - فلا زكاة؛ لأنه لم يكن مالكا له حال الوجوب، ولو اشترى بشرط الخيار، فبدا الصلاح فى مدة الخيار: فإن قلنا: الملك للبائع، فعليه الزكاة وإن تم البيع، وإن قلنا: للمشتري، فعليه الزكاة وإن فسخ، وإن قلنا: موقوف، فالزكاة موقوفة، فمن ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه. ولو باع نخيلاً قبل بدو الصلاح، فبدا فى ملك المشتري، ثم وجد بها عيباً - فليس له الرد إلا برضا البائع؛ لتعلق الزكاة بها، وهو كعيب حدث فى يده. فإن أخرج المشتري الزكاة من نفس الثمرة أو من غيرها، فحكمه ما سنذكره قريباً، إن شاء الله تعالى.

هذا كله إذا باع النخل والتمر جميعاً، فلو باع الثمرة وحدها قبل بدو الصلاح فشرطه أن يباع بشرط القطع، فلو لم يقطع حتى بدا فقد وجبت الزكاة، ثم إن رضىا بإبقائها إلى الجذاذ جاز، والعشر على المشتري. قال الرافعى: وحكى قول أن البيع

ينفسخ كما لو اتفقنا عند البيع على الإبقاء. وهذا غريب ضعيف.  
 وإن لم يرضيا بالإبقاء لم تقطع الثمرة؛ لأن فيه إضرارا بالفقراء، ثم فيه قولان:  
 أحدهما: ينفسخ البيع؛ لتعذر إمضائه.  
 وأصحهما: لا ينفسخ، لكن إن لم يرض البائع بالإبقاء يفسخ، وإن رضى به  
 وامتنع المشتري وطلب القطع فوجهان:  
 أحدهما: يفسخ؛

وأصحهما: لا يفسخ.  
 ولو رضى البائع ثم رجع، كان له ذلك؛ لأن رضاه إعارة.  
 وحيث قلنا: يفسخ البيع، ففسخ - فعلى من تجب الزكاة؟ فيه قولان:  
 أحدهما: على البائع؛ لأن الملك استقر له.  
 وأصحهما: على المشتري كما لو فسخ بعيب، فعلى هذا: لو أخذ الساعى من  
 نفس الثمرة رجع البائع على المشتري.

فرع: إذا قلنا بالمذهب: إن وقت الوجوب هو بدو الصلاح واشتداد الحب، قال  
 الشافعى والأصحاب: لا يجب الإخراج فى ذلك الوقت بلا خلاف، لكن ينعقد سببا  
 لوجوب الإخراج إذا صار تمرا أو زيبيا أو حبًا مصفًى، ويصير للفقراء فى الحال حق  
 يجب دفعه إليهم بعد مصيره تمرا أو حبا، فلو أخرج الرطب والعنب فى الحال لم  
 يجزئه بلا خلاف، ولو أخذه الساعى غَرمه بلا خلاف؛ لأنه قبضه بغير حق، وكيف  
 يغرمه؟ فيه وجهان مشهوران، وذكرهما المصنف فى آخر الباب.

الصحيح الذى قطع به الجمهور، ونص عليه الشافعى - رضى الله عنه - : أنه  
 يلزمه قيمته.

والثانى: يلزمه مثله.

وهما مبنيان على أن الرطب والعنب مثليان أم لا؟ والصحيح المشهور: أنهما  
 ليسا مثليين.

ولو جف عند الساعى: فإن كان قدر الزكاة أجزا، وإلا رد التفاوت أو أخذه. كذا  
 قاله العراقيون وغيرهم، وحكى ابن كج وجهها: أنه لا يجزئ بحال؛ لفساد القبض.  
 قال الرافعى: وهذا الوجه أولى. والمختار ما سبق.

وهذا كله فى الرطب والعنب اللذين يجىء منهما تمر وزبيب. فأما ما لا يجىء

منه فسنذكره إن شاء الله تعالى .

قال أصحابنا: ومؤنة تجفيف الثمر وجذاده، وحصاد الحب وحمله ودياسه وتصفيته وحفظه، وغير ذلك من مؤنة - تكون كلها من خالص مال المالك، لا يحسب منها شيء من مال الزكاة بلا خلاف، ولا تخرج من نفس مال الزكاة، فإن أخرجت منه لزم المالك زكاة ما أخرجه من خالص ماله، ولا خلاف في هذا عندنا. وحكى صاحب «الحاوي» عن عطاء بن أبي رباح، أنه قال: تكون المؤنة من وسط المال لا يختص بتحملها المالك دون الفقراء؛ لأن المال للجميع فوزعت المؤنة عليهم.

قال صاحب «الحاوي»: وهذا غلط؛ لأن تأخير الأداء عن وقت الحصاد إنما كان لتكامل المنافع، وذلك واجب على المالك، والله تعالى أعلم.

قال: ولا يجوز أخذ شيء من الحبوب المزكاة إلا بعد خروجها من قشورها إلا العَلَس؛ فإن الشافعي - رضى الله عنه - قال: مالكة مخير: إن شاء أخرجه في قشره، فيخرج من كل عشرة أوسق وسقا؛ لأن بقاءه في قشره أصون، وإن شاء صفاه من القشور. قال: ولا يجوز إخراج الحنطة في سنبلها، وإن كان ذلك أصون لها؛ لأنه يتعذر كيلها، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «فإن أراد أن يبيع الثمرة قبل بدو الصلاح، نظرت: فإن كان له حاجة لم يكره، وإن كان يبيع للفرار من الزكاة كره؛ لأنه فرار من القرية ومواساة المساكين، فإن باع صح البيع؛ لأنه باع ولا حق لأحد فيه».

الشرح: قال الشافعي - رضى الله عنه - في «المختصر»، والأصحاب: إذا باع مال الزكاة قبل وقت وجوبها كالتمر قبل بدو صلاحه، والحب قبل اشتداده، والماشية والنقد وغيره قبل الحول، أو نوى بمال التجارة القنية أو اشترى به شيئا للقنية قبل الحول - : فإن كان ذلك له حاجة إلى ثمنه لم يكره بلا خلاف؛ لأنه معذور لا ينسب إليه تقصير، ولا يوصف بفرار، وإن لم يكن به حاجة وإنما باعه لمجرد الفرار، فالبيع صحيح بلا خلاف؛ لما ذكره المصنف، ولكنه مكروه كراهة تنزيه، هذا هو المنصوص، وبه قطع الجمهور، وشذ الدارمي وصاحب «الإبانة» فقالا: هو حرام. وتابعهما الغزالي في «الوسيط»، وهذا غلط عند الأصحاب، وقد صرح القاضي أبو الطيب في «المجرد» والأصحاب بأنه لا إثم على البائع فرارا.

قال الشافعى والأصحاب: وإذا باع فرارا قبل انقضاء الحول، فلا زكاة عندنا، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وداود، وغيرهم.  
وقال مالك وأحمد وإسحاق: إذا تلف بعض النصاب قبل الحول أو باعه فرارا لزمته الزكاة.

دليلنا: أنه فات شرط وجوب الزكاة وهو الحول؛ فلا فرق بين أن يكون على وجه يعذر فيه أو لا يعذر، والله تعالى أعلم.  
فإن قيل: فما الفرق بين الفرار هنا والفرار بطلاق المرأة بائنا فى مرض الموت؛ فإنها ترثه على قول؟  
فالفرق من وجهين:

أحدهما: أن الحق فى الإرث لمعين؛ فاحتيط له بخلاف الزكاة.  
والثانى: أن الزكاة مبنية على الرفق والمساهلة، وتسقط بأشياء كثيرة للرفق: كالعلف فى بعض الحول، والعمل عليها، وغير ذلك، بخلاف الإرث، والله تعالى أعلم.  
قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «وإن باع بعد بدو الصلاح، ففى البيع فى قدر الفرض قولان:

أحدهما: أنه باطل؛ لأن فى أحد القولين تجب الزكاة فى العين؛ وقدر الفرض للمساكين، فلا يجوز بيعه بغير إذنه، وفى الآخر: تجب فى الذمة والعين مرهونة به، وبيع المرهون لا يجوز من غير إذن المرتهن».   
والثانى: أنه يصح؛ لأننا إن قلنا: إن الزكاة تتعلق بالعين، إلا أن أحكام الملك كلها ثابتة، والبيع من أحكام الملك، وإن قلنا: إنها تجب فى الذمة والعين مرتهنة به إلا أنه رهن يثبت بغير اختياره؛ فلم يمنع البيع كالجناية فى رقبة العبد.  
فإن قلنا: يصح فى قدر الفرض؛ ففيما سواه أولى.

وإن قلنا: لا يصح فى قدر الفرض، ففيما سواه قولان؛ بناء على تفريق الصفقة.  
الشرح: إذا باع مال الزكاة بعد وجوبها فيه، سواء كان تمرا أو حبا أو ماشية أو نقدا أو غيره قبل إخراجها - فإن باع جميع المال فهل يصح فى قدر الزكاة؟ يبنى على الخلاف السابق فى باب زكاة المواشى أن الزكاة هل تتعلق بالعين أو بالذمة؟ وقد سبق خلاف، مختصره أربعة أقوال:

[الأول:] تتعلق بالعين تتعلق الشركة.

والثاني: تتعلق بالعين تتعلق أرش الجناية.

والثالث: تتعلق المرهون.

والرابع: لا تتعلق بالعين، بل بالذمة فقط، وتكون العين خلوا من التعلق.

فإن قلنا: الزكاة تتعلق بالذمة وتكون العين خلوا منها، صح البيع قطعا.

وإن قلنا: تتعلق بها تعلق المرهون فقولان أشار المصنف إلى دليهما:

أصحهما عند العراقيين وغيرهم: الصحة أيضا؛ لأن هذه العلاقة ثبتت بغير اختيار المالك، وليست لمعين فسومح بها بما لا يسامح به في المرهون.

وإن قلنا: تعلق الشركة، فطريقان:

أحدهما: القطع بالبطلان؛ لأنه باع ما لا يملكه.

وأصحهما وأشهرهما، وبه قطع أكثر العراقيين: في صحته قولان:

أصحهما باتفاق الأصحاب: البطلان، وبه قطع كثيرون.

والثاني: الصحة؛ لأنه يجوز أن يدفع الزكاة من غيره.

وإن قلنا: تعلق الأرش، ففي صحته خلاف مبنى على صحة بيع الجاني، فإن

صححناه صح هذا وإلا فلا، فإن صححنا صار بالبيع ملتزما الفداء؛ فحصل من

جملة هذه الاختلافات: أن الأصح بطلان البيع في قدر الزكاة.

قال أصحابنا: فحيث صححنا في قدر الزكاة، ففي الباقي أولى، وحيث أبطلنا فيه

ففي الباقي قولاً تفريق الصفقة. هكذا أطلقه المصنف وسائر العراقيين، وقال

الخراسانيون: إذا قلنا بالبطلان في قدر الزكاة، فهل يبطل في الباقي؟ إن قلنا: تعلق

الشركة، فقولاً تفريق الصفقة، وإن قلنا: تعلق الرهن، وقلنا: الاستيثاق في الجميع

- بطل في الجميع، وإن قلنا بالاستيثاق في قدر الزكاة فقط، ففي الزائد قولاً تفريق

الصفقة، والأصح في تفريق الصفقة: الصحة. وحيث منعنا البيع، وكان المال

ثمرة، فالمراد: قبل الخرص، وأما بعده فلا منع إن قلنا: الخرص تضمنين، وهو

الأصح، وإن قلنا غيره، فيه كلام يأتي قريباً في فصل الخرص، إن شاء الله تعالى.

والحاصل من هذا الخلاف كله ثلاثة أقوال:

أصحها: يبطل البيع في قدر الزكاة، ويصح في الباقي.

والثاني: يبطل في الجميع.

والثالث: يصح في الجميع.

فإن صححنا في الجميع، نظر: إن أدى البائع الزكاة من موضع آخر فذاك، وإلا فللساعي أن يأخذ من عين المال من يد المشتري قدر الزكاة على جميع الأقوال، بلا خلاف.

فإن أخذ انفسخ البيع في المأخوذ، وهل ينفسخ في الباقي؟ فيه الخلاف المشهور في انفساخ البيع بتفريق الصفقة في الدوام، والمذهب: لا ينفسخ، فإن قلنا: ينفسخ، استرد الثمن، وإلا فله الخيار إن كان حالا، فإن فسخ فذاك، وإن أجاز في الباقي فهل يأخذ بقسطه من الثمن أم بالباقي؟ فيه طريقتان مشهورتان في كتاب البيع، المذهب: أنه بقسطه.

ولو لم يأخذ الساعي منه الواجب، ولم يؤد البائع الزكاة من موضع آخر - فهل للمشتري الخيار إذا علم؟ فيه وجهان: أصحهما: له الخيار.

والثاني: لا؛ لأنه في الحال مالك للجميع، وقد يؤدي البائع الزكاة من موضع آخر.

فإن قلنا بالأصح: إن له الخيار، فأدى البائع الزكاة من موضع آخر - فهل يسقط خياره؟ فيه وجهان:

الصحيح: يسقط؛ لزوال العيب، كما لو اشترى معييا فزال عيبه قبل الرد؛ فإنه يسقط.

والثاني: لا يسقط؛ لاحتمال أن يخرج ما دفعه إلى الساعي مستحقا، فيرجع الساعي إلى عين المال.

ويجوز الوجهان فيما لو باع السيد العبد الجاني، ثم فداه: هل يبقى للمشتري خياره؟

أما إذا أبطنا البيع في قدر الزكاة وصححنا في الباقي، فللمشتري الخيار في فسخ البيع في الباقي وإجازته، ولا يسقط خياره بأداء البائع الزكاة من موضع آخر؛ لأن الخيار هنا لتبعض الصفقة، وإذا أجاز فهل يجيز بقسطه أم بجميع الثمن؟ فيه القولان السابقان. وقطع بعض الأصحاب بأنه يجيز بالجميع في المواشى. والمذهب: الأول، والله تعالى أعلم.

هذا كله فى بيع جميع المال، فإن باع بعضه نظر: فإن لم يبق قدر الزكاة فهو كما لو باع الجميع، وإن بقى قدر الزكاة بنية صرفه إلى الزكاة أو بغير نية: فإن قلنا بالشركة ففي صحة البيع وجهان، قال ابن الصباغ: أقيسهما: البطلان، وهما مبنيان على كيفية ثبوت الشركة، وفيها وجهان: أحدهما: أن الزكاة شائعة فى الجميع متعلقة بكل واحد من الشياه، وغيرها بالقسط.

والثانى: أن محل الاستحقاق هو قدر الواجب فقط، ويتعين بالإخراج. وإن فرعنا على قول الزكاة فقط، فعلى الأول: لا يصح، وعلى الثانى: يصح. وإن فرعنا على تعليق الأرش: فإن صححنا بيع الجانى صح هذا، وإلا فالتفريع كالتفريع على قول الرهن.

وجميع ما ذكرنا هو فى بيع ما تجب الزكاة فى عينه، فأما بيع مال التجارة بعد وجوب الزكاة فسيأتى بيانه فى بابها، إن شاء الله تعالى.

فرع: لو رهن المال الذى وجبت فيه الزكاة فهو كييعه، فيعود فيه جميع ما سبق، فإن صححنا فى قدر الزكاة ففي الزائد أولى، وإن أبطلنا فى قدر الزكاة فالباقى يرتب على البيع، فإن صححنا البيع فالرهن أولى، وإلا فقولان، كتفريق الصفقة فى الرهن إذا صحب حلالاً وحراماً. فإن صححنا الرهن فى الجميع، فلم يؤد الزكاة من موضع آخر - فللسامى أخذها منه، فإذا أخذ انفسخ الرهن فيها، وفى الباقى الخلاف السابق فى نظيره فى البيع. وإن أبطلنا فى الجميع أو فى قدر الزكاة فقط، وكان الرهن مشروطاً فى بيع - ففي فساد البيع قولان، فإن لم يفسد فللمشتري الخيار، ولا يسقط خياره بدفع الزكاة من موضع آخر.

وأما إذا رهن قبل تمام الحول فتم: ففي وجوب الزكاة الخلاف السابق فى باب زكاة المواشى، والرهن لا يكون إلا بدين، وفى كون الدين مانعاً لوجوب الزكاة قولان سبقا هناك، الأصح الجديد: لا يمنع، فإن قلنا: الرهن لا يمنع الزكاة، وقلنا: الدين لا يمنعها، أو يمنعها، وكان له مال آخر يفى بالدين - وجبت الزكاة، وإلا فلا، ثم إن لم يملك الراهن مالا آخر أخذت الزكاة من نفس المرهون، على أصح الوجهين؛ لأنها متعلقة بالعين فأشبهت أرش الجناية.

وعلى الثانى: لا يؤخذ منه؛ لأن حق المرتهن سابق على وجوب الزكاة، والزكاة

حق لله - تعالى - مبنية على المسامحة بخلاف أرش الجناية، ولأن أرش الجناية لو لم يأخذه يفوت لا إلى بدل، بخلاف الزكاة. فعلى الأصح: لو كانت الزكاة من غير جنس المال كالشاة من الإبل، يباع جزء من المال في الزكاة.

وقيل: الخلاف فيما إذا كان الواجب من غير جنس المال، فإن كان من جنسه أخذ من المرهون بلا خلاف. ثم إذا أخذت الزكاة من نفس المرهون، فأيسر الراهن بعد ذلك - فهل يؤخذ منه قدر الزكاة ليكون رهنا عند المرتهن؟ فيه طريقتان: إن علقناه بالذمة أخذ، وإن علقناه بالعين لم يؤخذ على أصح الوجهين؛ كما لو تلف بعض المرهون.

وقيل: يؤخذ كما لو أتلفه المالك.

فإن قلنا: يؤخذ: فإن كان النصاب مثليا أخذ المثل، وإن كان متقوما: أخذ القيمة على قاعدة الغرامات.

أما إذا ملك مالا آخر، فالمذهب، والذي قطع به الجمهور: أن الزكاة تؤخذ من باقى أمواله، ولا تؤخذ من نفس المرهون، سواء قلنا: تجب الزكاة في الذمة أو العين. وقال جماعة: يأخذ من نفس المرهون إن قلنا: تتعلق بالعين. وهذا هو القياس؛ كما لا يجب على السيد فداء المرهون إذا جنى، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «فإن أكل شيئا من الثمار أو استهلكه - وهو عالم - عزز وغرم، وإن كان جاهلا غرم ولم يعزر».

الشرح: لا يجوز للمالك أن يتصرف في الثمار قبل الخرص، لا يبيع ولا أكل ولا إتلاف، حتى يخرص، فلو تصرف قبل الخرص وبعد وجوب الزكاة غرم ما تصرف فيه بلا خلاف، فإن كان عالما بتحريمه عزز، وإن كان جاهلا لم يعزر؛ لأنه معذور.

قال البغوى: ولا يجوز قبل الخرص أن يأكل منه شيئا، ولا يتصرف في شيء، قال: فإن لم يبعث الحاكم خارصا، أو لم يكن حاكم - تحاكم إلى عدلين يخرصان عليه، ثم إذا غرم ما تصرف فيه، ينظر: إن أتلفه رطبا فوجهان:

أحدهما: يضمن بقيمته؛ لأنه ليس مثليا فأشبه ما لو أتلفه أجنبي.

والثاني: يضمنه بمثله رطبا؛ لأن رب المال إذا أتلف مال الزكاة ضمنه بجنسه. فإن لم يكن مثليا، كما لو ملك أربعين شاة أو ثلاثين بقرة، فأتلفها بعد استقرار



الزكاة - فإنه يلزمه شاة أو بقرة، ثم إن كانت الأنواع قليلة ضمن كل نوع بحصته من القيمة أو الرطب على اختلاف الأنواع، وإن كانت الأنواع كثيرة ضمن الوسط قيمة أو رطباً.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «وإن أصاب النخل عطش بعد بدو الصلاح، وخاف أن يهلك - جاز أن يقطع الثمار؛ لأن الزكاة تجب على سبيل المواساة، فلو ألزمنه تركها لحق المساكين صار ذلك سبباً لهلاك ماله؛ فيخرج عن [حد] المواساة، ولأن حفظ النخل أنفع للمساكين في مستقبل الأحوال. ولا يجوز أن يقطع إلا بحضرة المصدق؛ لأن الثمرة مشتركة بينه وبين المساكين، فلا يجوز [قطعها] إلا بمحضر من النائب عنهم، ولا يقطع إلا ما تدعو الحاجة إليه، فإن قطع من غير حضور المصدق - وهو عالم - عزره إن رأى ذلك، ولا يغرمه ما نقص؛ لأنه لو حضر لوجب عليه أن يأذن له في قطعه، وإن نقص به الثمرة».

الشرح: قال الشافعي - رضى الله عنه - والأصحاب - رحمهم الله -: إذا أصاب النخل عطش بعد بدو الصلاح وخاف هلاكها أو هلاك الثمرة أو هلاك بعضها إن لم تقطع الثمرة، أو خاف ضرر النخل أو الثمرة - جاز قطع ما يندفع به الضرر إما بعضها أو كلها، فإن لم يندفع إلا بقطع الجميع قطع الجميع، وإن اندفع بقطع البعض لم تجز الزيادة؛ لأن حق المساكين إنما هو في التمر يابسا، وإنما جوزنا القطع للحاجة فلا يجوز زيادة عليها، ثم إن أراد القطع فينبغي للمالك أن يستأذن العامل، فإن استأذنه وجب عليه أن يأذن له؛ لما فيه من المصلحة ودفع المفسدة عن المالك والمساكين، كما ذكره المصنف.

فإن لم يستأذن العامل، بل استقل المالك بقطعها - فوجهان: أصحابهما - وبه قطع المصنف وسائر العراقيين والسرخسي وغيره من الخراسانيين، ونقله القاضي أبو الطيب في «المجرد» عن أصحابنا -: أن الاستئذان واجب؛ فيأثم بتركه، وإن كان عالما بتحريم الاستقلال عزراً، ودليلاً: ما ذكره المصنف.

والثاني: أن الاستئذان مستحب فلا يأثم بتركه ولا يعزر، وبهذا قال الصيدلاني والبلغوي وطائفة.

وسواء قلنا: يجب الاستئذان أم يستحب، لا يغرم المالك ما نقص بالقطع؛ لما

ذكره المصنف.

وإذا أعلم المالك الساعى قبل القطع، وأراد القسمة بأن يخرص الثمار، ويعين حق المساكين فى نخلة أو نخلات بأعيانها - فقولان منصوبان للشافعى، رحمه الله تعالى.

قال الأصحاب: هما مبنيان على أن القسمة بيع أم إفراز حق: فإن قلنا: إفراز - وهو الأصح - جاز، ثم للساعى بيع نصيب المساكين للمالك أو غيره، وأن يقطعه ويفرقه بينهم، يفعل من ذلك ما فيه مصلحتهم. وإن قلنا: إنها بيع، لم يجز.

ولو لم يميز للفقراء شيئا، بل قطعت الثمار مشتركة - قال الأصحاب: ففى جواز القسمة خلاف مبنى على أنها بيع أو إفراز:

إن قلنا: إفراز - وهو الأصح - جازت المقاسمة كيلا ووزنا، هكذا صرح به المصنف فى آخر الباب والأصحاب.

وإن قلنا: بيع، ففى جوازها خلاف مبنى على جواز بيع الرطب الذى لا يتميز بمثله.

وفيه قولان للشافعى - رضى الله عنه - المذكوران فى باب الربا: أصحهما: لا يجوز.

فإن جوزناه جازت القسمة بالكيل، وإلا فوجهان:

أحدهما: يجوز مقاسمة الساعى؛ لأنها ليست معاوضة فلا يكلف فيه تعبدات الربا؛ ولأن الحاجة داعية إليها. وهذا الوجه حكاه المصنف فى آخر الباب، والأصحاب عن أبى إسحاق، وأبى على بن أبى هريرة، لكن قال المصنف: إنهما يجوزان البيع كيلا ووزنا. وقال غيره: كيلا فقط، وهو الأقيس.

وأصحهما عند المصنف والأكثرين، وبه قطع جماعة تفريعا على هذا رأى: لا يجوز. فعلى هذا له فى الأخذ مسلكان:

أحدهما: يأخذ قيمة عشر الرطب المقطوع.

والثانى: يسلم عشره مشاعا إلى الساعى؛ ليتعين حق المساكين، وطريقه فى تسليم عشره: أن يسلمه كله، فإذا تسلمه الساعى برئ المالك من العشر، وصار مقبوضا للمساكين بقبض نائبهم، ثم للساعى بعد قبضه بيع نصيب المساكين للمالك

أو لغيره، أو يبيع هو والمالك الجميع ويقسمان الثمن.

وهذا المسلك جائز بلا خلاف، وأما المسلك الأول فحكى إمام الحرمين وغيره وجهاً في جوازه للضرورة. كما سبق في آخر الباب الذي قبل هذا بيان جواز أخذ القيمة في مواضع الضرورة، والصحيح الذي عليه الأكثرون: منعه. وحكى الإمام وغيره وجهاً آخر: أن الساعى يتخير بين أخذ القيمة والقسمة، قال: لأن كل واحد منهما خلاف القاعدة، واحتمل للحاجة؛ فيفعل ما هو أصلح للمساكين. والصحيح: تعين المسلك الثانى.

قال الأصحاب: ثم ما ذكرناه هنا من الخلاف والتفصيل فى كيفية إخراج الواجب، يجرى بعينه فى إخراج الواجب عن الرطب الذى لا يَتَمَرُّ والعنب الذى لا يَتَرَبُّ.

وفى المسألتين استدراك حسن لإمام الحرمين، قال: إنما يتصور الإشكال على قولنا: المساكين شركاء فى النصاب بقدر الزكاة، وحيث يتنظم الترجيح على القولين فى القسمة. فأما إذا لم نجعلهم شركاء فليس تسليم حق الساعى قسمة حتى يأتى فيه القولان فى القسمة؛ بل هو توفية حق إلى مستحق. هذا كلام الإمام، واستحسنه الرافعى، والله تعالى أعلم.

هذا كله إذا كانت الثمرة باقية، فإن قطعها المالك وأتلفها أو تلفت عنده، فعليه قيمة عشرها رطباً حين أتلفها.

قال صاحب الحاوى وغيره: فإن قيل: لو أتلفها رطباً من غير عطش لزمه عشرها تمراً، فهلا لزمه فى إتلافها للعطش عشرها تمراً؟

قلنا: الفرق: أنه إذا لم يخف العطش ولا ضرراً فى تركها، لزمه تركها ودفع الثمر بعد الجفاف، فإذا قطع فهو مفرط متعد؛ فلزمه ذلك. فإذا خاف العطش لم يكن عليه إبقاؤها ولا الثمر، بل له القطع، ودفع الرطب؛ فلم يلزمه غيره، والله - تعالى - أعلم.

واعلم أن الشافعى - رضى الله عنه - قال فى «المختصر»: وإن أصابها عطش كان له قطع الثمرة، ويؤخذ منه ثمن عشرها أو عشرها مقطوعة، هكذا نقله المزنى فى «المختصر».

ونقل الربيع فى «الأم»: أنه يؤخذ عشرها مقطوعة. واختلف الأصحاب فى هذين النصين، فذكر العراقيون والخراسانيون فيه تأويلين يتخرجان مما سبق:

أحدهما: أنه يبيع الثمرة بعد قبضها من المالك أو لغيره، ويأخذ ثمن العشر إن كانت مصلحة المساكين في بيعها، وإلا فعشرها، وتنزل رواية المزني على هذا، وتحمل رواية الربيع على أنه رأى المصلحة في عشر الثمرة لا ثمن عشرها.

**التأويل الثاني:** إن كانت الثمرة باقية أخذها، وإن تلفت فقيمتها، وعبر عن القيمة بالثمن، وقد استعمل الشافعي مثل هذا في مواضع، وسبق بسطه في باب التيمم، فتنزل رواية المزني على هذا، وتحمل رواية الربيع على أن الثمرة كانت باقية، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «والمستحب إذا بدا الصلاح في النخل والكرم: أن يبعث الإمام من يخرص؛ لحديث عتاب بن أسيد: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْكَرْمِ: يُخْرَصُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، وَتُؤَدَّى زَكَاةُ رَبِيًّا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاةُ النَّخْلِ تَمْرًا»، ولأن في الخرص احتياطا لرب المال والمساكين؛ فإن رب المال يملك التصرف بالخرص، ويعرف المصدق حق المساكين، فيطالب به.

وهل يجوز خارص واحد أم لا؟ فيه قولان:

أحدهما: يجوز وهو الصحيح؛ كما يجوز حاكم واحد.

والثاني: لا يجوز أقل من خارصين؛ كما لا يجوز أقل من مقومين.

فإن كانت أنواعا مختلفة خرص عليه نخلة نخلة، وإن كانت نوعا واحدا، فهو بالخيار بين أن يخرص نخلة نخلة، وبين أن يخرص الجميع دفعة، فإذا عرف مبلغ الجميع ضمن رب المال حق الفقراء، فإن ضمن حقهم جاز له أن يتصرف فيه بالبيع، والأكل، وغير ذلك.

فإن ادعى رب المال بعد الخرص هلاك الثمرة: فإن كان ذلك لجائحة ظاهرة لم يقبل حتى يقيم البينة، فإذا أقام البينة أخذ بما قال، وإن لم يصدقه حلفه، وهل اليمين مستحبة أو واجبة؟ فيه وجهان:

أحدهما: أنها واجبة؛ فإن حلف سقطت الزكاة، وإن نكل لزمته الزكاة.

والثاني: أنها مستحبة؛ فإن حلف سقطت الزكاة، وإن نكل سقطت الزكاة.

وإن ادعى الهلاك بسبب يخفى كالسرقة وغيرها، فالقول قوله مع يمينه، وهل اليمين واجبة أو مستحبة؟ على الوجهين.

فإن تصرف رب المال في الثمار، وادعى أن الخارص قد أخطأ في الخرص -

نظرت: فإن كان في قدر لا يجوز أن يخطئ فيه - كالربع والثالث - لم يقبل قوله،

وإن كان فى قدر يجوز أن يخطئ فيه قبل قوله مع يمينه، وهل تجب اليمين أو تستحب؟ على الوجهين.

الشرح: فيه مسائل:

إحداها: خرص الرطب والعنب اللذين تجب فيهما الزكاة سُنَّة، هذا هو نص الشافعى - رضى الله عنه - فى جميع كتبه، وقطع به الأصحاب فى طرقهم، وحكى الصيمرى وصاحب «البيان» عن حكايته وجها: أن الخرص واجب. وهذا شاذ ضعيف.

قال أصحابنا: ولا مدخل للخرص فى الزرع بلا خلاف؛ لعدم التوقيف فيه، ولعدم الإحاطة كالإحاطة بالنخل والعنب، وممن نقل الاتفاق عليه: إمام الحرمين. قال أصحابنا: ووقت خرص الثمرة بدو الصلاح، وصفته: أن يطوف بالنخلة، ويرى جميع عناقيدها، ويقول: خرصها كذا وكذا، ثم يفعل بالنخلة الأخرى كذلك، ثم باقى الحديقة، ولا يجوز الاقتصار على رؤية البعض وقياس الباقي به؛ لأنها تتفاوت، وإنما يخرص رطباً، ثم يقدر تمراً؛ لأن الأرتاب تتفاوت، فإن اختلف نوع الثمر وجب خرص شجرة شجرة، وإن اتحد جاز كذلك، وهو الأحوط.

وجاز أن يطوف بالجميع، ثم يخرص الجميع دفعة واحدة رطباً، ثم يقدر تمراً. هذا الذى ذكرناه هو الصحيح المشهور فى المذهب، وقال صاحب «الحاوى»: اختلف أصحابنا فى قول الشافعى: «يطوف بكل نخلة»:

ف قيل: هو شرط لا يصح الخرص إلا به؛ لأنه اجتهد فوجب بذل المجهود فيه. وقيل: هو مستحب واحتياط، وليس بشرط؛ لأن فيه مشقة.

والثالث: قال - وهو الأصح -: إن كانت الثمار على السعف ظاهرة كعادة العراق، فمستحب، وإن استترت به كعادة الحجاز فشرط.

المسألة الثانية: المذهب الصحيح المشهور الذى قطع به المصنف والأكثر: أنه يخرص لجميع النخل والعنب.

وفيه قول للشافعى: أنه يترك للمالك نخلة أو نخلات يأكلها أهله، ويختلف ذلك باختلاف حال الرجل فى قلة عياله وكثرتهم، وهذا القول نص عليه فى القديم، وفى البويطى، ونقله البيهقى عن نصه فى البويطى والبيوع والقديم، وحكاها صاحب

«التقريب» والماوردي وإمام الحرمين وآخرون، لكن في حكاية الماوردي: أنه يترك الربع أو الثلث، ويحتج له بحديث عبد الرحمن بن مسعود بن نيار عن سهل بن حثمة، أن رسول الله ﷺ كان يقول: «إِذَا خَرَضْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثُّلُثَ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثُّلُثَ فَدَعُوا الرُّبْعَ» رواه أبو داود والترمذي والنسائي<sup>(١)</sup>، وإسناده صحيح؛ إلا عبد الرحمن فلم يتكلموا فيه بجرح ولا تعديل، ولا هو مشهور، ولم يضعفه أبو داود، والله تعالى أعلم.

الثالثة: هل يكفي خارص واحد أم يشترط اثنان؟ فيه طريقتان: أحدهما: القطع بخارص، كما يجوز حاكم واحد، وبهذا الطريق قال ابن سريج والإصطخري، وقطع به جماعة من المصنفين. وأصحهما، وأشهرهما، وبه قطع المصنف والأكثر: فيه قولان؛ قال الماوردي: وبهذا الطريق قال أبو إسحاق، وابن أبي هريرة، وجمهور أصحابنا المتقدمين.

أصحهما باتفاقهم: خارص.

والثاني: يشترط اثنان؛ كما يشترط في التقويم اثنان. وحكى وجه: إن خرص على صبي أو مجنون أو سفيه أو غائب اشترط اثنان، وإلا كفى واحد. وهذا الوجه مشهور في طريقة العراقيين، حكاه أبو علي في

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/١٩٤) كتاب: الزكاة، باب: ما ذكر في خرص النخل، وأبو عبيد في الأموال (ص ٥٨٥) كتاب: الصدقة وأحكامها وسننها، باب: خرص الثمار للصدقة والعرايا والسنة في ذلك، وأحمد (٣/٤٤٨)، وأبو داود (٢/٢٥٩) كتاب: الزكاة، باب: الخرص، حديث (١٦٠٥)، والترمذي (٢/٧٧) كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في الخرص، حديث (٦٣٨)، والنسائي (٥/٤٢) كتاب: الزكاة، باب: كم يترك الخارص، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٣٩) كتاب: الزكاة، باب: الخرص، والحاكم (١/٤٠٢) كتاب: الزكاة، والبيهقي (٤/١٢٣) كتاب: الزكاة، باب: من قال لا يترك لرب الحائط قدر ما يأكل هو وأهله وما يعرى المساكين منها لا يخرص عليه.

وابن الجارود في «المنتقى» (ص ٩٧) رقم (٣٥٢)، وابن خزيمة (٤/٤٢) رقم (٢٣١٩)، وابن حبان (٧٩٨ - موارد)، والطبراني في الكبير (٦/٩٩) رقم (٥٦٢٦)، وابن حزم في المحلى (٥/٢٥٥) من رواية عبد الرحمن بن مسعود بن نيار، قال: «جاء سهل بن أبي حثمة إلى مجلسنا، فقال: أمرنا رسول الله ﷺ قال: «إِذَا خَرَضْتُمْ»، وذكره، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وصححه ابن خزيمة وابن حبان.

«الإفصاح»، والماوردي، والقاضى أبو الطيب فى «المجرد» والدارمى، وآخرون من العراقيين.

وذكر إمام الحرمين أن صاحب «التقريب» حكاه قولاً للشافعى، وتوهم هذا القائل من فرق الشافعى بينهما فى «الأم»، واتفق الأصحاب على أن هذا الوجه غلط. قال الماوردى وغيره: وإنما فرق الشافعى بينهما فى «الأم» جواز تضمين الكبير ثماره بالخرص دون الصغير؛ فاشتبه ذلك على صاحب هذا الوجه. قال أصحابنا: وسواء شرطنا العدد أم لا، فشرط الخارص: كونه مسلماً عدلاً عالماً بالخرص.

وأما الذكورة والحرية: فذكر الشافى فى اشتراطهما وجهين مطلقاً، والأصح: اشتراطهما، وصححه الرافعى فى «المحرر». وقال أبو المكارم فى «العدة»: إن قلنا يكفى خارص كالحاكم، اشترطت الذكورة والحرية، وإلا فوجهان:

أحدهما: الجواز؛ كما يجوز كونه كيلاً ووزاناً.

والثانى: لا؛ لأنه يحتاج إلى اجتهاد كالحاكم بخلاف الكيل والوزن.

قال الرافعى - بعد أن ذكر كلام أبى المكارم - : لك أن تقول: إن اكتفينا بواحد فهو كالحاكم؛ فيشترطان، وإن شرطنا اثنين فسيبيل الشهادة؛ فينبغى أن تشترط الحرية وأن تشترط الذكورة فى أحدهما، ويقام امرأتان مقام الآخر.

فحصل من هذا كله أن المذهب: اشتراط الحرية والذكورة، دون العدد.

فلو اختلفت الخارصان فى المقدار، قال الدارمى: توقفنا حتى نتبين المقدار منهما أو من غيرهما، وحكى السرخسى فيه وجهين:

أحدهما: يؤخذ بالأقل؛ لأنه اليقين.

والثانى: يخرصه ثالث، ويؤخذ بمن هو أقرب إلى خرصه منهما.

وهذا الثانى هو الذى جزم به الدارمى، وهو الأصح، والله تعالى أعلم.

الرابعة: الخرص، هل هو عبء أم تضمين؟ فيه قولان مشهوران فى طريقة الخراسانيين:

أصحهما: تضمين، ومعناه: ينقطع حق المساكين من عين الثمرة، ويتنقل إلى ذمة المالك.

والثاني: عبرة، ومعناه: أنه مجرد اعتبار للقدر، ولا ينقطع حق المساكين من عين الثمرة.

وبالأول قطع المصنف والعراقيون.

ومن فوائد الخلاف: أنه هل يجوز التصرف في كل الثمار بعد الخرص؟ إن قلنا: تضمن، جاز، وإلا ففيه خلاف سيأتي قريباً، إن شاء الله تعالى. ومنها: أنه لو أ تلف المالك الثمار، أخذت منه الزكاة بحساب ما خرص، ولولا الخرص لكان القول قوله في ذلك.

فإن قلنا: الخرص عبرة، فضمن الساعي المالك حق المساكين تضميناً صريحاً، وقبله المالك - كان لغواً، ويبقى حقهم على ما كان. وإن قلنا: تضمن، فهل نفس الخرص تضمن أم لا بد من تصريح الخارص بذلك؟ فيه طريقان:

أحدهما: على وجهين: أحدهما: نفسه تضمن.

والثاني: لا بد من التصريح، قال إمام الحرمين: وعلى هذا، فالذي أراه: أنه يكفي تضمن الخارص، ولا يفتقر إلى قبول المالك.

والطريق الثاني - وهو المذهب، وعليه العمل، وبه قطع الجمهور: أنه لا بد من التصريح، بالتضمن وقبول المالك، فإن لم يضمه أو ضمنه فلم يقبله المالك بقي حق المساكين كما كان، وهل يقوم وقت الخرص مقام الخرص؟ إن قلنا: لا بد من التصريح لم يقم وإلا فوجهان:

أصحهما: لا يقوم، والله تعالى أعلم.

الخامسة: إذا أصابت الثمار آفة سماوية، أو سرقت من الشجرة أو من الجرين قبل الجفاف - نظر: إن تلفت كلها فلا شيء على المالك باتفاق الأصحاب؛ لفوات الإمكان، كما لو تلفت الماشية قبل التمكن من الأداء، والمراد: إذا لم يقصر المالك، فأما إذا أمكن الدفع وآخر، ووضعها في غير حرز - فإنه يضمن قطعاً لتفريطه، ولو تلف بعض الثمار: فإن كان الباقي نصاباً زكاه، وإن كان دونه بنى على أن الإمكان شرط الوجوب أو الضمان. فإن قلنا بالأول فلا شيء، وإن قلنا بالثاني زكى الباقي بحصته، هذا هو المذهب، وبه قطع الجمهور، وذكره صاحب «الحاوي»، ثم قال: ومن أصحابنا من قال: يلزمه زكاة ما بقي، قولاً واحداً. وهذا



شاذ ضعيف.

أما إذا أتلف المالك الثمرة أو أكلها: فإن كان قبل بدو الصلاح فقد سبق أنه لا زكاة عليه، لكن يكره إن قصد الفرار من الزكاة، وإن قصد الأكل أو التخفيف عن الشجرة أو غرضاً آخر فلا كراهة. وإن كان بعد بدو الصلاح ضمن للمساكين، ثم له حالان:

أحدهما: أن يكون ذلك بعد الخرص.

فإن قلنا: الخرص تضمين، ضمن لهم عشر التمر؛ لأنه ثبت في ذمته بالخرص. وإن قلنا: عبرة، فهل يضمن عشر الرطب أم قيمة عشره؟ فيه وجهان؛ بناء على أنه مثلى أم لا، والصحيح الذي قطع به الجمهور: عشر القيمة، وقد سبقت المسألة قريباً.

الحال الثاني: أن يكون الإتلاف قبل الخرص فيعزر، والواجب ضمان الرطب، إن قلنا: لو جرى الخرص لكان عبرة، فإن قلنا: لو جرى لكان تضميناً، فوجهان: أصحهما: يضمن الرطب.

والثاني: ضمان التمر.

وحكى الرافعي وجهاً: أنه يضمن أكثر الأمرين من عشر التمر وقيمة عشر الرطب.

والحالان مفروضان في رطب يجيء منه تمر وعنب يجيء منه زبيب، فإن لم يكن كذلك فالواجب في الحالين: ضمان الرطب بلا خلاف.

السادسة: تصرف المالك فيما خرص عليه بالبيع والأكل وغيرهما مبني على أقوال التضمين، والعبرة إن قلنا بالتضمين تصرف في الجميع، وإن قلنا بالعبرة فنفوذ تصرفه في قدر الزكاة يبنى على أن الزكاة تتعلق بالعين أم بالذمة؟ وسبق بيانه، وأما ما زاد على قدر الزكاة فنقل إمام الحرمين والغزالي اتفاق الأصحاب على نفوذه.

قال الرافعي: ولكن الموجود في كتب العراقيين: أنه لا يجوز البيع ولا سائر التصرفات في شيء من الثمار إذا لم يصير التمر في ذمته بالخرص، فإن أرادوا نفى الإباحة دون فساد البيع فذاك، وإلا فدعوى الإمام الاتفاق غير مسلمة، وكيف كان، فالمذهب جواز التصرف في الأعشار التسعة، سواء انفردت بالتصرف، أم تصرف في الجميع؛ لأننا وإن قلنا بالفساد في قدر الزكاة، فلا نعيده إلى الباقي على

المذهب، وقد سبق تحريم الأكل والتصرف قبل الخرص، وأنه إذا لم يجد خارصاً متولياً حكم عدلين، والله تعالى أعلم.

السابعة: إذا ادعى المالك هلاك الثمرة المخروصة عليه أو بعضها، نظر: إن أضاف الهلاك إلى سبب يكذبه الحس، بأن قال: هلكت بحريق وقع في الجرين في الوقت الفلاني، وعلمنا كذبه - لم يلتفت إلى كلامه بلا خلاف، وصرح به صاحب «الحاوي» وإمام الحرمين وغيرهما.

وإن أضافه إلى سبب خفى كالسرقة ونحوها لم يكلف بينة، بل القول قوله يمينه، وهذه اليمين مستحبة أم واجبة؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب: أصحهما: مستحبة؛ فلا زكاة عليه فيما يدعى هلاكه، سواء حلف أم لا.

والثاني: واجبة، فإن حلف سقطت الزكاة، وإن نكل أخذت منه بالوجوب السابق لا بالنكول؛ لأن الزكاة وجبت وادعى سقوطها، ولم يثبت المسقط؛ فبقى الوجوب.

وإن أضاف الهلاك إلى سبب ظاهر كالحريق والنهب والجراد ونزول العسكر ونحو ذلك: فإن عرف وقوع ذلك السبب وعموم أثره صدق بلا يمين، وإن اتهم في هلاك ثماره به حلف، وهل اليمين مستحبة أم واجبة؟ فيه وجهان. وإن لم يعرف وقوع السبب، فتلاثة أوجه:

الصحيح الذي قطع به المصنف والجمهور: يطالب بالبينّة على وجود أصل السبب لإمكانها، ثم القول قوله في الهلاك به.

والثاني: يقبل قوله يمينه، حكاه إمام الحرمين عن والده.

والثالث: يقبل قوله بلا يمين إذا كان ثقة، حكاه الرافعي، وحيث حلفناه فهي مستحبة على الأصح، وقيل: واجبة.

وأما إذا اقتصر على دعوى الهلاك من غير تعرض لسبب، فقال الرافعي: المفهوم من كلام الأصحاب: قبوله يمينه، وهو كما قال الرافعي.

الثامنة: إذا ادعى المالك إجحافاً في الخرص: فإن زعم أن الخارص تعمد ذلك لم يلتفت إليه بلا خلاف؛ كما لو ادعى مئيل الحاكم أو كذب الشاهد، ولا يقبل إلا بينة، وإن ادعى أنه أخطأ وغلط: فإن لم يبين القدر لم تسمع دعواه بلا خلاف صرح به الماوردي وآخرون. وإن بينه وكان يحتمل الغلط في مثله - كخمسة أوسق في مائة

- قبل قوله، وحط عنه ما ادعاه، فإن اتهمه حلقه، وفي اليمين الوجهان السابقان، أصحابهما: مستحبة.

هذا إذا كان المدعى فوق ما يقع بين الكيلين، أما إذا ادعى بعد الكيل غلطا يسيرا في الخرص بقدر ما يقع بين الكيلين - كصاع من مائة - فهل يحط؟ فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين عن حكاية العراقيين والصيدلاني، قال: أصحابهما: لا يقبل؛ لأننا لم نتحقق النقص لاحتمال أنه وقع في الكيل، ولو كيل ثانيا لوفى.

والثاني: يقبل ويحط عنه؛ لأن الكيل تعيين، والخرص تخمين، فالإحالة عليه أولى.

قلت: وهذا الثاني أقوى.

قال الإمام: وصورة المسألة: أن يقول المخروص عليه: حصل النقص لزلل قليل في الخرص، ويقول الخارص: بل لزلل في الكيل. ويكون بعد فوات عين المخروص.

أما إذا ادعى نقصا فاحشا لا يجوزُ أهلُ الخبرة وقوعَ مثله غلطا، فلا يقبل قوله في حط جميعه بلا خلاف، وهل يقبل في حط الممكن؟ فيه وجهان:

أصحابهما: يقبل، وبه قطع إمام الحرمين، ونقله عن الأئمة، قال: وهو كما لو ادعت معتدة بالأقراء انقضاءها قبل زمن الإمكان وكذبناها، وأصرت على الدعوى حتى جاء زمن الإمكان - فإننا نحكم بانقضائها لأول زمن الإمكان، ولا يكون تكذيبها في غير المحتمل موجبا لتكذيبها في المحتمل، والله تعالى أعلم.

التاسعة: إذا خرص عليه، فأقر المالك بأن التمر زاد على المخروص - قال أصحابنا: أخذت الزكاة منه للزيادة، سواء كان ضمن أم لا؛ لأن عليه زكاة جميع الثمرة.

العاشرة: إذا خرص عليه فتلف بعض المخروص تلفاً يُسقط الزكاة، وأكل بعضه وبقي بعضه، ولم يعرف الساعى ما تلف - فإن عرف المالك ما أكل زكاه مع الباقي. وإن اتهمه الساعى حلقه استحبابا على الأصح، ووجوبا على الوجه الآخر كما سبق. وإن قال: لا أعرف قدر ما أكلته ولا ما تلف، قال الدارمي: قلنا له: إن ذكرت قدرا ألزمنك به، فإن اتهمناك حلفناك، وإن ذكرت مجملا أخذنا الزكاة بخرصنا.

الحادية عشرة : إذا اختلف الساعى والمالك فى جنس الثمر أو نوعه بعد تلفه تلفا مضمنا، قال الماوردى والدارمى : القول قول المالك، فإن أقام الساعى شاهدين أو شاهدا وامرأتين قضى له، وإن أقام شاهدا فلا؛ لأنه لا يحلف معه.

الثانية عشرة : قال إمام الحرمين : إذا كان بين رجلين رطب مشترك على النخل، فخرص أحدهما على الآخر وألزم ذمته له تمرا جافا - قال صاحب «التقريب» : يتصرف المخروص عليه فى الجميع، ويلتزم لصاحبه الثمر إن قلنا : الخرص تضمين، كما يتصرف فى نصيب المساكين بالخرص. وإن قلنا : الخرص عبرة، فلا أثر له فى حق الشركاء.

قال الإمام : وهذا الذى ذكره بعيد فى حق الشركاء، وما يجرى فى حق المساكين لا يقاس به تصرف الشركاء فى أملاكهم المحققة، وإن ثبت ما قاله صاحب «التقريب» فمستنده : خرص عبد الله بن رواحة - رضى الله عنه - على اليهود؛ فإنه ألزمهم الثمر وكان ذلك الإلزام فى حق الملاك والغانمين.

قال الإمام : والذى لا بد منه من مذهب صاحب «التقريب»، أن الخرص فى حق المساكين يكفى فيه إلزام الخارص، ولا يشترط رضا المخروص عليه، وأما فى حق الشركاء فلا بد من رضا الشركاء لا محالة.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «ولا تؤخذ زكاة الثمار إلا بعد أن تجفف؛ لحديث عتاب بن أسيد فى الكرم : يُخْرَصُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ رَبِيًّا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاتُ النَّخْلِ تَمَرًا»، فإن أخذ الرطب وجب رده، وإن فات وجب رد قيمته. ومن أصحابنا من قال : يجب رد مثله.

والمذهب : الأول؛ لأنه لا مثل له؛ لأنه يتفاوت، ولهذا لا يجوز بيع بعضه ببعض. فإن كانت الثمار نوعا واحدا أخذ الواجب منه؛ لقوله - عز وجل - : ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طِبَئِكَ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْجَبْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. وإن كانت أنواعا قليلة أخذ [الزكاة من كل نوع بقسطه وإن كانت أنواعا كثيرة أخرج<sup>(١)</sup> من أوسطها لا من النوع الجيد، ولا من النوع الردى؛ لأن أخذها من كل صنف بقسطه يشق، فأخذ الوسط].

(١) ما بين المعقوفين سقط فى ط.

**الشرح:** حديث عتاب سبق في أول الباب<sup>(١)</sup> ، وقد سبق في فصل وقت وجوب العشر: أنه لا يجب الإخراج إلا بعد الجفاف في الثمار، وبعد التصفية في الحبوب، وأن مؤنة ذلك كله تكون على رب المال لا تحسب من جملة مال الزكاة، بل تجب من خالص مال المالك، وسبق هناك أنه إذا أخذ الرطب وجب رده، فإن فات غِرمُهُ بقيمته على المذهب، وبه قال الجمهور. وقيل: بمثله.

وسبق هناك أن الخلاف مبني على أن الرطب مثلي، أم لا وهو المذهب؟ قال الشافعي والأصحاب - رحمهم الله -: فإن كان الذي يملكه من الثمار والحبوب نوعا واحدا أخذت منه الزكاة، فإن أخرج أعلى منه من جنسه أجزأه، وقد زاد خيرا، وإن أخرج دونه لم يجزئه؛ لقوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَمِّمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

وإن اختلفت أنواعه ولم يعسر إخراج الواجب من كل نوع بالحصّة، بأن كانت نوعين أو ثلاثة - أخذ من كل نوع بالحصّة. هكذا قاله الأصحاب، ونص عليه الشافعي - رضى الله عنه - في «الأم».

ونقل القاضى أبو الطيب فى «المجرد» اتفاق الأصحاب عليه، واحتج له أبو على الطبرى فى «الإفصاح»، والقاضى، وسائر الأصحاب بأنه لا يشق ذلك مع أنه الأصل؛ فوجب العمل به، بخلاف نظيره فى المواشى على قول؛ لأن التشقيص محذور فى الحيوان دون الثمار.

وذكر القاضى أبو القاسم بن كج فى الثمار قولين، كالمواشى: أحدهما: الأخذ من الأغلب.

وأصحهما: الأخذ من كل نوع بقسطه.

والمذهب: القطع بالأخذ بالقسط من الثمار، وأما إذا عسر الأخذ من كل نوع - بأن كثرت وقل ثمرها - ففيه طريقتان حكاهما القاضى أبو الطيب فى «المجرد» وآخرون:

أصحهما: القطع بأنه يأخذ الوسط لا الجيد ولا الردىء؛ رعاية للجانبين، وبهذا

قطع المصنف والجمهور، وهو المنصوص في «المختصر»، ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه.

والثاني: فيه ثلاثة أوجه حكاهما أبو علي الطبري في «الإفصاح»، والقاضي أبو الطيب في «المجرد»، والسرخسي في «الأمالي» وآخرون: أصحابها: يخرج من الوسط.

والثاني: يؤخذ من كل نوع بقسطه؛ لأنه الأصل.

والثالث: من الأغلب.

وحكاه صاحب «الحاوي» وغيره أيضا، فإذا قلنا بالمذهب: وهو إخراج الوسط، فتكلف المشقة وأخرج من كل نوع بقسطه - جاز ولزم الساعي قبوله، وهذا لا خلاف فيه.

قال البندنجي وغيره: وهو أفضل، والله تعالى أعلم.

فرع: ذكر الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب الزكاة من كتابه «الفروق»: أن تمر المدينة مائة وعشرون نوعا: ستون أحمر، وستون أسود.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «وإن كان رطبا لا يجيء منه التمر كالهلياث والسكر، أو عنبا لا يجيء منه الزبيب، أو أصاب النخل عطش فخاف عليها من ترك الثمار - ففي القسمة قولان:

إن قلنا: إن القسمة فرز النصيبين، جازت المقاسمة، فيجعل العشر في نخلات، ثم المصدق ينظر: فإن رأى أن يفرق عليهم فعل، وإن رأى البيع وقسمة الثمن فعل. وإن قلنا: إن القسمة بيع، لم يجز؛ لأنه يكون بيع رطب برطب، وذلك ربا، فعلى هذا يقبض المصدق عشرين مشاعا بالتخلية بينه وبينها، ويستقر عليه ملك المساكين، ثم يبيعه ويأخذ ثمنه ويفرق عليهم. وإن قطعت الثمار:

فإن قلنا: إن القسمة تمييز الحقين؛ تقاسموا كيلا أو وزنا.

وإن قلنا: إنها بيع، لم تجز المقاسمة، بل يسلم العشر إلى المصدق، ثم يبيعه ويفرق ثمنه.

وقال أبو إسحاق وأبو علي بن أبي هريرة: تجوز المقاسمة كيلا ووزنا على الأرض؛ لأنه يمكنه أن يخلص حقوق المساكين بالكيل والوزن، ولا يمكن ذلك في النخل. والصحيح: أنه لا فرق بين أن تكون على الشجر وبين أن تكون على

الأرض؛ لأنه بيع رطب برطب على هذا القول».

الشرح: هذه المسألة بفروعها سبق بيانها واضحا في هذا الباب:

والهلياث: بكسر الهاء وإسكان اللام وبعدها ياء مثناة تحت وآخره ثاء مثناة،  
والسكر: بضم السين على لفظ السكر المعروف، وهما نوعان من التمر معروفان،  
والله أعلم بالصواب وله الحمد والمنة.

\* \* \*

## باب زكاة الزروع

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وتجب الزكاة في كل ما تخرجه الأرض مما يقتات ويدخر وينبت الأدميون : كالحنطة والشعير والدخن والذرة والجاورس والأرز وما أشبه ذلك ؛ لما روى معاذ [بن جبل] - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْبَعْلُ وَالسَّيْلُ وَالْعَيْنُ : الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالنُّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ، يَكُونُ ذَلِكَ فِي التَّمْرِ وَالْحِنْطَةِ وَالْحُبُوبِ، فَأَمَّا الْقِنَاءُ وَالْبَطِيخُ وَالرُّمَانُ وَالْقَصَبُ وَالْخَضِرَاوَاتُ فَعَقْوٌ، عَقَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» ولأن الأقوات تعظم منفعتها ؛ فهي كالأنعام في الماشية .

وكذلك تجب الزكاة في القطنية، وهى : العدس والحمص والماش واللوبيا والباقلاء والهرطمان ؛ لأنه يصلح للاقتيات ويدخر للأكل فهو كالحنطة والشعير .  
الشرح : حديث معاذ رواه - هكذا - البيهقى فى «السنن الكبير» إلا أنه مرسل ، وآخره : «عَقَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»<sup>(١)</sup> ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُخْتَصَرًا : «أَنْ مُعَاذًا كَتَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْخَضِرَاوَاتِ وَهِيَ الْبُقُولُ، فَقَالَ : لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup>  
قال الترمذى : ليس إسناده بصحيح ، قال : وليس يصح عن النبي ﷺ فى هذا شىء .  
قال الترمذى : والعمل على هذا عند أهل العلم ، أنه ليس فى الخضراوات صدقة - يعنى عند أكثر أهل العلم - وإلا فأبو حنيفة - رضى الله عنه - يوجب فيها ، كما سبق بيانه فى باب زكاة الثمار .

وقال البيهقى بعد أن روى هذا الحديث وأحاديث مراسيل : هذه الأحاديث كلها مراسيل ، إلا أنها من طرق مختلفة ؛ فيؤكد بعضها بعضا ، ومعها قول الصحابة ، رضى الله عنهم . ثم روى عن عمر وعلى وعائشة ، رضى الله عنهم<sup>(٣)</sup> .  
وقوله : «والجاوزس» هو بالجيم وفتح الواو ، قيل : هو حب صغار من حب

(١) أخرجه الدارقطنى (٩٧/٢) ومن طريقه البيهقى فى السنن (١٢٩/٤) والحاكم فى المستدرک (٤٠١/١) ، والطبرانى كما فى نصب الراية (٣٨٦/٢) من حديث إسحاق بن يحيى بن طلحة ابن عبيد الله عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بن جبل به وفيه ضعف وانقطاع قاله الحافظ فى التلخيص (٣٢١/٢) وينظر نصب الراية .

(٢) أخرجه الترمذى (٦٣٨) ، والدارقطنى (٩٧/٢) .

(٣) ينظر : مصنف ابن أبى شيبة (٣٧٢/٢) ، والسنن الكبرى للبيهقى (١٢٩/٤ - ١٣٠) .



الذرة، وأصله كالقضب، إلا أن الذرة أكبر حبا منه.  
وفى الأرز ست لغات<sup>(١)</sup> :

إحداها: فتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاى.

والثانية: كذلك إلا أن الهمزة مضمومة.

والثالثة: بضم الهمزة والراء وتخفيف الزاى ك «كتب».

والرابعة: مثلها لكن ساكنة الراء.

والخامسة: رنز، بنون ساكنة بين الراء والزاى.

والسادسة: بضم الراء وتشديد الزاى.

وأما القثاء: فبكسر القاف وضمها، لغتان مشهورتان، الكسر أشهر، وبه جاء القرآن. والبطيخ: بكسر الباء، ويقال طبيخ بكسر الطاء وتقديمها، لغتان.

والقضب - بإسكان الضاد المعجمة - هو الرطبة.

وقوله: «عَفَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، أى: لم يوجب فيها شيئا، لا أنه أسقط واجبا

فيها

والقطنية - بكسر القاف وتشديد الياء - سميت بذلك؛ لأنها تقطن فى البيوت،

أى: تخزين.

واعلم أن الدخن والأرز معدودان فى القطنية، ولم يجعلها المصنف منها، بل زاد الماوردى فقال فى «الحاوى»: القطنية هى الحبوب المقتاتة سوى البر والشعير.

وأما الحمص<sup>(٢)</sup> فبكسر الحاء لا غير، وأما ميمه: ففتحتها أبو العباس ثعلب وغيره

من الكوفيين، وكسرهما أبو العباس المبرد وغيره من البصريين.

[واللوبياء]: قال ابن الأعرابى<sup>(٣)</sup> : هو مذكر يمد ويقصر، ويقال: هو اللوبيا،

واللوبياء، واللوبياح، وهو معرب ليس عربيا بالأصالة. والباقلاء: يمد مخففا

ويكتب بالألف، ويقصر مشددا ويكتب بالياء، لغتان. ويقال: الفول. والهرطمان<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: إصلاح المنطق (١٣٢) والمغرب (٣٤) وديوان الأدب (١٩/٣، ٤٨) والمصباح والقاموس والصحاح واللسان والتاج [أرز].

(٢) ينظر: الصحاح واللسان والتاج (حمص) وتهذيب اللغة (٤/٢٦٩).

(٣) ينظر: النظم المستعذب (١/١٥١).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (٩٣/١١) والقاموس واللسان [هرطم].

بضم الهاء والطاء، وهو الجلبان - بضم الجيم - ويقال له: الخلر، بضم الخاء المعجمة وتشديد اللام المفتوحة وبعدها راء.

أما أحكام الفصل: فاتفق الأصحاب على أنه يشترط لوجوب الزكاة فى الزرع شرطان:

أحدهما: أن يكون قوتا.

والثانى: من جنس ما ينبتة الآدميون، قالوا: فإن فقد الأول كالأسبيوش: وهو بزر القطونا، والثانى: كالعث، أو كلاهما: كالثفاء - فلا زكاة.

قال الرافعى: وإنما يحتاج إلى ذكر القيدين من أطلق القيد الأول، فأما من قيد، فقال: أن يكون قوتا فى حال الاختيار، فلا يحتاج إلى الثانى؛ إذ ليس فيما يستتبت مما يقتات اختيار. فهذان الشرطان متفق عليهما، ولم يشترط الخراسانيون غيرهما، وشرط العراقيون شرطين آخرين، وهما: أن يدخر وييس، وقد ذكر المصنف أولهما هنا، ولم يذكر الثانى، ولم يذكر فى التنبيه واحدا منهما، بل اقتصر على الشرطين الأولين المتفق عليهما.

قال الرافعى: ولا حاجة إلى الأخيرين؛ لأنهما ملازمان لكل مقتات مستتبت. قال أصحابنا: وقولنا: «مما ينبتة الآدميون» ليس المراد به: أن تقصد زراعته؛ وإنما المراد: أن يكون من جنس ما يزرعونه، حتى لو سقط الحب من مالكة غند حمل الغلة، أو وقعت العصافير على السنابل، فتناثر الحب ونبت - وجبت الزكاة إذا بلغ نصابا بلا خلاف، اتفق عليه الأصحاب، وقد ذكره المصنف فى باب صدقة المواشى فى مسائل الماشية المغصوبة، والله تعالى أعلم.

وأما قولهم: يقتات فى حال الاختيار، فهو شرط بالانفاق كما سبق، فما يقتات فى حال الضرورة لا زكاة فيه، مثل الأصحاب ما يقتات فى حال الضرورة ولا تجب الزكاة فيه بالعث، وبه مثله الشافعى، رضى الله عنه.

قال المزنى وغيره: هو حب الغاسول، وهو الأشنان.

وقال الآخرون: هو حب أسود يابس يدفن حتى يلين قشره، ثم يزال قشره ويطحن ويخبز ويقتاته أعراب طيئ ومثلوه - أيضا - بحب الحنظل، وسائر بزور البرارى.

قال أصحابنا: ويخرج عن المقتات: الخضراوات، والثفاء، والتمرس، والسمس، والكمون، والكراويا، والكزبرة، قال البندنجى: ويقال لها الكسبرة،

أيضا - وبزر القطن وبزر الكتان وبزر الفجل، وغير ذلك مما يشبهه - فلا زكاة في شيء من ذلك عندنا بلا خلاف.

هكذا قاله الأصحاب إلا ما حكاه الرافعي عن ابن كج: أن حب الفجل فيه قولان: الجديد: لا زكاة، والقديم الضعيف: وجوبها.

قال الرافعي: ولم أر هذا النقل لغيره.

وحكى العراقيون عن القديم: وجوب الزكاة في الترمس، والجديد الصحيح: لا

تجب.

وما ذكرته من أن الترمس والثفاء لا يقتات - أصلا - هو قول جمهور أصحابنا فيما حكاه الرافعي، بخلاف ما ذكره الغزالي في «الوسيط»، وأشار إليه إمام الحرمين - من أنه يقتات في حال الضرورة، وهو خلاف في التسمية، وإلا فكلهم متفقون على أنه لا زكاة فيها.

والثفاء: بضم الثاء المثناة وتشديد الفاء وبالمدة، وهو حب الرشاد، وكذا فسرهُ الأزهري والأصحاب.

والترمس: بضم التاء والميم، وهو معروف في بلادنا، والله أعلم.

فرع: قال القاضي أبو الطيب في «المجرد»: قال الشافعي في البويطي: لا زكاة في الحلبة؛ لأنها ليست بقوت في حال الاختيار. قال: ولا زكاة في السماق. قال أصحابنا: ولا تجب في الحبوب التي تنبت في البرية ولا ينبتة الآدميون، وإن كان قد يقتات؛ لأنها ليس مما ينبتة الآدمي، وهو شرط للوجوب، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «ولا تجب الزكاة إلا في نصاب؛ لما روى أبو سعيد الخدري - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبِّ صَدَقَّةٍ»، ونصابه: خمسة أوسق إلا الأرز والعَلَسُ، فإن نصابهما: عشرة أوسق؛ لأنهما ما يدخران في القشر، ويحىء من كل وسقين وسق، وزكاته: العشر ونصف العشر، على ما ذكرناه في الثمار.

فإن زاد على خمسة أوسق شيء وجب فيه بحسابه؛ لأنه يتجزأ من غير ضرر، فوجب فيما زاد على النصاب بحسابه كالأثمان».

الشرح: حديث أبي سعيد رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>.

وقوله: «من تمر» بناءً مثناة، والعَلَس بفتح العين المهملة واللام، وهو صنف من الحنطة<sup>(٢)</sup>. كذا قاله المصنف فى «التنبية»، وسائر الأصحاب والأزهري وغيره من أهل اللغة، قال الأزهري وغيره: يكون منه فى الكِمام حبتان وثلاث، قال الجوهري وغيره: لهُو طعام أهل صنعاء.

وقوله: يتجزأ، احتراز من الماشية.

أما الأحكام ففيه مسألتان:

أحدهما: لا تجب زكاة الزرع إلا فى نصاب؛ لما ذكره المصنف، وسبق فيه زيادة مع مذاهب العلماء فى باب زكاة الثمار، ونصابه: خمسة أوسق بعد تصفيته من التبن وغيره، ثم قشورها ثلاثة أضرب:

أحدها: قشر لا يدخر الحب فيه، ولا يؤكل معه؛ فلا يدخل فى النصاب.

والثانى: قشر يدخر الحب فيه ويؤكل معه كالذرة؛ فيدخل القشر فى الحساب؛ فإنه طعام، وإن كان قد يزال كما تقشر الحنطة.

وفى دخول القشرة السفلى من الباقلا وجهان حكاهما الرافعى، قال: قال صاحب «العدة»: المذهب: لا يدخل. وهذا غريب.

الثالث: يدخر الحب فيه ولا يؤكل معه؛ فلا يدخل فى حساب النصاب، ولكن يوجد الواجب فيه كالأرز والعلس، أما العلس فقال الشافعى فى «الأم»: يبقى بعد دياسه على كل حبتين منه كمام لا يزول إلا بالرحى الخفيفة أو بمهراس، وادخاره فى تلك الكمام أصلح له، وإذا أزيل كان الصافى نصف المبلغ، فلا يكلف صاحبه إزالة ذلك الكمام عنه، ويعتبر بلوغه بعد الدياس عشرة أوسق؛ لتكون منه خمسة.

قال القاضى أبو الطيب فى «المجرد» والأصحاب: إن نَحَى منه القشر الأعلى اعتبر فى صافيه خمسة أوسق، كغيره من الحبوب، وإن ترك فى القشر الأعلى اشترط بلوغه بقشره عشرة أوسق، وأما الأرز فيدخر - أيضا - فى قشره، وهو أصلح له،

(١) تقدم.

(٢) ينظر: اللسان والتاج [علس].

ويشترط بلوغه مع القشر عشرة أوسق إن ترك في قشره، كما قلنا في العلس، وإن أخرجت قشرته اعتبر خمسة أوسق كما في غيره، وكما قلنا في العلس، وتخرج الزكاة منه ومن العلس وهما في قشرهما؛ لأنهما يدخران فيهما، هذا الذي ذكرناه في الأرز هو الذي نص عليه الشافعي، رضى الله عنه.

وقال المصنف والجمهور: وقال الشيخ أبو حامد: قد يخرج منه الثلث، فيعتبر بلوغه قدرا يكون الصافي منه نصابا. وقال صاحب «الحاوي»: كان ابن أبي هريرة يجعل الأرز كالعلس؛ فلا يحسب قشره الأعلى، ويقول: لا زكاة فيه حتى يبلغ عشرة أوسق بقشره. وقال سائر أصحابنا: لا أثر لهذا القشر، فإذا بلغ خمسة أوسق بقشره وجبت الزكاة؛ لأن هذا القشر ملتصق به، وربما طحن معه، بخلاف قشر العلس؛ فإنه لم تجر عادة بطحنه معه. وهذا الذي نقله صاحب «الحاوي» عن سائر أصحابنا شاذ ضعيف، والله تعالى أعلم.

**المسألة الثانية:** الواجب في الزروع إذا بلغت نصابا، كالواجب في الثمار بلا فرق، كما سبق إيضاحه: وهو العشر فيما سقى بماء السماء ونحوه، ونصف العشر فيما سقى بالنواضح ونحوها، وسبق تفصيله واضحا هناك، ويجب فيما زاد على النصاب بحسابه بلا خلاف؛ لما ذكره المصنف، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -: «وتضم الأنواع من جنس واحد بعضها إلى بعض في إكمال النصاب، فيضم العلس إلى الحنطة؛ لأنه صنف منها، ولا يضم السلت إلى الشعير، والسلت حب يشبه الحنطة في الملاسة، ويشبه الشعير في طوله وبرودته.

وقال أبو علي الطبري: يضم السلت إلى الشعير كما يضم العلس إلى الحنطة، والمنصوص في البويطي: أنه لا يضم؛ لأنهما جنسان، بخلاف الحنطة والعلس». الشرح: اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب - رحمهم الله تعالى - على أنه لا يضم جنس من الثمار والحبوب إلى جنس في إكمال النصاب، وعلى أنه يضم أنواع الجنس الواحد بعضها إلى بعض في إكمال النصاب. وهذا ضابط الفصل.

قالوا: فلا يضم الشعير إلى الحنطة، ولا هي إليه، ولا التمر إلى الزبيب، ولا هو إليه، ولا الحمص إلى العدس، ولا الباقلى إلى الهرطمان، ولا اللوبيا إلى الماش،

ولا غير ذلك.

قالوا: ويضم أنواع التمر بعضها إلى بعض، وإن اختلفت أنواعه في الجودة والرداءة واللون وغير ذلك. وكذا يضم أنواع الزبيب بعضها إلى بعض، وأنواع الحنطة بعضها إلى بعض، وكذا أنواع باقى الحبوب، ولا خلاف فى شىء من هذا، واتفقوا - أيضا - على أن العلس يضم إلى الحنطة، فإذا كان له أربعة أوسق حنطة ووسقان من العلس قبل تنحية القشر، ضمها إلى الحنطة، ولزمه العشر من كل نوع، ولو كانت الحنطة ثلاثة أوسق لم يتم النصاب إلا بأربعة أوسق علسا، وعلى هذه النسبة: إن كان قد ينحى العلس من قشره كان وسقه كوسق الحنطة، وقد سبق هذا كله واضحا. وأما السلت فقال المصنف وسائر العراقيين والبغوى والسرخسى وغيرهم: هو حب يشبه الحنطة فى اللون والملاسة والشعير فى برودة الطبع. وعكس الصيدلانى وآخرون هذا، فقالوا: صورته صورة الشعير، وطبعه حار كالحنطة. والصواب: ما قاله العراقيون، وهو المعروف عند أهل اللغة، وعليه جمهور الأصحاب، وفى حكمه ثلاثة أوجه: الصحيح المنصوص فى «الأم» والبويطى، وبه قطع القفال والصيدلانى والجمهور: أنه أصل بنفسه، لا يضم إلى الحنطة ولا إلى الشعير، بل إن بلغ وحده نصابا زكاه، وإلا فلا، ودليله: ما ذكره المصنف.

والثانى: أنه نوع من الشعير فيضم إليه، وهو قول أبى على الطبرى. قال إمام الحرمين: وهو الذى كان يقطع به شيخى. ورجحه صاحب «الحاوى» والقاضى أبو الطيب فى «المجرد».

والثالث: أنه نوع من الحنطة فيضم إليها، حكاه إمام الحرمين وآخرون، وعزاه السرخسى إلى صاحب «التقريب» قال إمام الحرمين: قال الشيخ أبو على - يعنى السنجى - : إن ضمنا السلت إلى الحنطة لم يجز بيعها به متفاضلا، وإن ضمناها إلى الشعير لم يجز بيعه به متفاضلا.

وإن قلنا: هو جنس مستقل، جاز بيعه بالحنطة وبالشعير متفاضلا، قال الإمام: ولا شك فيما قاله أبو على، وهو كما قالاه، والله تعالى أعلم.

فرع: فى مذاهب العلماء فى الضم:

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يضم الأنواع من الجنس بعضها إلى بعض، ولا تضم

الأجناس؛ فلا تضم حنطة إلى شعير ونحو ذلك.

ولا يضم أجناس القطنية بعضها إلى بعض؛ فلا يضم الحمص إلى الباقلاء والعدس ونحو ذلك، وبه قال عطاء بن أبي رباح ومكحول والأوزاعي والثوري والحسن بن صالح وشريك وأبو حنيفة وسائر أصحاب الرأي وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر وأحمد<sup>(١)</sup> في إحدى الروايتين عنه، حكاه عنهم ابن المنذر.

(١) قال في الإنصاف (٣/٩٧ - ٩٨): ولا يضم جنس إلى آخر في تكميل النصاب. هذا إحدى الروايات، اختارها المصنف، والشارح، وصاحب الفائق وصححه في إدراك الغاية وقدمه في النظم، ومختصر ابن تميم، وهو المذهب على ما اصطلاحناه في الخطبة، وعنه أن الحبوب يضم بعضها إلى بعض رواها صالح، وأبو الحارث، والميموني، وصححها القاضي وغيره، واختارها أبو بكر، قاله المصنف قال إسحاق بن هاني: رجع أبو عبد الله عن عدم الضم، وقال: يضم، وهو أحوط، قال القاضي: وظاهر الرجوع عن منع الضم، وقدمه في المحرر، والرعائتين، والحاويين، وشرح ابن رزين ونهايته وجزم به في المنور. وعنه تضم الحنطة إلى الشعير، والقطنيات بعضها إلى بعض، اختارها الخرقى، وأبو بكر، والشريف، وأبو الخطاب في خلافهما، قال في المهج: يضم ذلك، في أصح الروايتين، قال القاضي: وهو الأظهر. نقله ابن رزين عنه، وجزم به في الإيضاح، والإفادات، والوجيز، وهي من المفردات، وظاهر الفروع: إطلاق الخلاف، وأطلقهن في الهداية، والمستوعب والمذهب، ومسبوك الذهب، وشرح المجد وتجريد العناية، فعليها تضم الأبايز بعضها إلى بعض، وحبوب البقول بعضها إلى بعض. لتقارب المقصود، كذا يضم كل ما تقارب، ومع الشك لا يضم. قال ابن تميم: وعنه يضم ما تقارب في المنبت والمحصد، وحكى ابن تميم أيضا: رواية تضم الحنطة إلى الشعير. قال في الفروع: ولعله على رواية أنه جنس، وخرج ابن عقيل: ضم التمر إلى الزبيب، على الخلاف في الحبوب، قال المجد: ولا يصح لتصريح أحمد بالفرقة بينهما وبين الحبوب، على قوله بالضم في رواية صالح، وحنبل، وقال ابن تميم بعد كلام ابن عقيل وقاله أبو الخطاب، وتوقف عنه في رواية صالح فائدة: القطنيات حبوب كثيرة، منها: الحمص، والعدس، والماش، والجلبان واللوييا، والدخن، والأرز، والباقلاء ونحوها، مما يطلق عليه هذا الاسم تنبيه: ظاهر قوله «ولا يضم جنس إلى آخر» أنه يضم أنواع الجنس بعضها إلى بعض لتكميل النصاب، وهو صحيح، فالسلت نوع من الشعير، جزم به جماعة من الأصحاب، منهم المصنف، والمجد، وقدمه ابن تميم، وابن حمدان؛ لأنه أشبه الحبوب بالشعير في صورته، وقال في المستوعب: السلت لونه لون الحنطة، وطبعه طبع الشعير في البرودة، قال في الفروع: فظاهره أنه مستقل بنفسه وهل يعمل بلونه أو بطبعه؟ يحتمل وجهين. انتهى.

وقال في الترغيب: السلت يكمل بالشعير، وقيل: لا، يعني أنه أصل بنفسه، قاله بعض الأصحاب، قال ابن تميم: وفيه وجه أنه أصل بنفسه، وأطلق في النظم والفائق في ضم السلت إلى الشعير وجهين، وتقدم أن العلس نوع من الحنطة يضم إليها، وهو صحيح، وهو المذهب، وقيل: لا يضم، وأطلقهما في الفائق، وقال في الرعاية: وقيل في ضم =

وقالت طائفة: تضم الحنطة إلى الشعير، والسلت إليهما، وتضم القطناني كلها بعضها إلى بعض، ولكن لا تضم إلى الحنطة والشعير، وهذا مذهب مالك<sup>(١)</sup>، ورواية عن أحمد.

وحكى ابن المنذر عن الحسن البصرى والزهرى: ضم القمح إلى الشعير. وحكى ابن المنذر عن طاوس وعكرمة: ضم الحبوب مطلقا، قال: ولا أعلم أحدا قاله، يعنى: غيرهما، إن صح عنهما.

قال: وأجمعوا على أنه لا تضم الإبل إلى البقر ولا إلى الغنم، ولا البقر إلى الغنم، ولا التمر إلى الزبيب.

دليلنا: القياس على المجمع عليه، وليس لهم دليل صحيح صريح فيما قالوه، والله - تعالى - أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن اختلفت أوقات الزرع، ففى ضم بعضه إلى بعض أربعة أقوال:

أحدها: أن الاعتبار بوقت الزراعة، فكل زرعين زراعا فى فصل واحد من صيف أو شتاء أو ربيع أو خريف - ضم بعضه إلى بعض؛ لأن الزراعة هى الأصل، والحصاد فرع؛ فكان اعتبار الأصل أولى.

والثانى: أن الاعتبار بوقت الحصاد، فإذا اتفق حصادهما فى فصل ضم أحدهما

= العلس إلى البر وجهان، وقال أيضا: والحارس نوع من الدخن يضم، وقال أيضا: وفى ضم الدخن إلى الذرة وجهان. ويأتى ضم الذهب إلى الفضة فى باب زكاة الأثمان.

(١) قال فى الذخيرة (٤٤٨/٢): فى الكتاب: يعتبر النصاب فى حصة كل واحد من الشركاء فى جملة أمور الزكاة، ويضاف إلى الحنطة الشعير والسلت.

وقال (ش): لا يضم من الثلاثة شىء إلى الآخر؛ لاختلافها فى الاسم والمعنى كالحنطة مع الأرز.

لنا: أنها متقاربة فى المنفعة والمنبت، بخلاف الأرز.

وقال سند: قال مالك وأصحابه إلا ابن القاسم: الأشقالية: صنف من الحنطة، اسمه: العلس، باليمن يجمع مع الحنطة.

وقال أصبغ: هو جنس مفرد، حبه مستطيلة متصفة.

قال: وخلافهم يرجع إلى الخلاف فى تحقيق الصفة، والعلس يخزن فى قشره كالأرز، فلا يزداد فى النصاب لأجل قشره، وكذلك الأرز.

وقال الشافعية يكمل عشرة أوسق.

لنا: عموم الخبر، والقياس على نوى التمر، وقشر الفول الأسفل..



إلى الآخر؛ لأنه حالة الوجوب فكان اعتباره أولى.

والثالث: يعتبر أن تكون زراعتهما في فصل [واحد]، وحصادهما في فصل [واحد]؛ لأن في زكاة المواشى والأثمان يعتبر الطرفان، فكذلك هاهنا.

والرابع: يعتبر أن يكون من زراعة عام واحد، كما قلنا في الثمار.

الشرح: هذه الأقوال مشهورة، وقد اختصر المصنف المسألة جدا، وهي مبسطة في كتب الأصحاب، وقد جمعها الرافعي - رحمه الله تعالى - ولخص متفرق كلام الأصحاب فيها، فقال: لا يضم زرع عام إلى زرع عام آخر في إكمال النصاب بلا خلاف، واختلاف أوقات الزراعة لضرورة التدرج، كمن يبتدئ الزراعة، ويستمر فيها شهرا أو شهرين - لا يقدح، بل كله زرع واحد، ويضم بعضه إلى بعض بلا خلاف، ثم الشيء قد يزرع في السنة مرارا: كالذرة تزرع في الخريف والربيع والصيف، ففي ضم بعضها إلى بعض أقوال، أكثرها منصوصة: أصحابها عند الأكثرين: إن وقع الحصادان في سنة واحدة ضم، وإلا فلا. وممن صححه: البندنجي.

والثاني: إن وقع الزرعان والحصادان في سنة ضم، وإلا فلا، واجتماعهما في سنة: أن يكون بين زرع الأول وحصد الثاني أقل من اثني عشر شهرا عربيا، كذا قاله إمام الحرمين والبغوي.

[والثالث ...]

والرابع: إن وقع الزرعان والحصادان في سنة، أو زرع الثاني وحصد الأول في سنة ضم، وإلا فلا، وهذا ضعيف عند الأصحاب.

والخامس: الاعتبار بجميع السنة أحد الطرفين: إما الزرعين، أو الحصادين.

والسادس: إن وقع الحصادان في فصل واحد ضم، وإلا فلا.

والسابع: إن وقع الزرعان في فصل واحد ضم، وإلا فلا.

والثامن: إن وقع الزرعان والحصادان في فصل واحد ضم، وإلا فلا، والمراد بالفصل: أربعة أشهر.

التاسع: أن المزروع بعد حصد الأول لا يضم، كحملى شجرة.

والعاشر - خرج أبو إسحاق - : أن ما بعد زرع سنة يضم، ولا أثر لاختلاف الزرع والحصاد، قال: ولا أعنى بالسنة اثني عشر شهرا؛ فإن الزرع لا يبقى هذه المدة، وإنما أعنى بها ستة أشهر إلى ثمانية.

هذا كله إذا كان زرع الثانى بعد حصد الأول، فلو كان زرع الثانى بعد اشتداد حب الأول ففيه طريقان:

أصحهما: أنه على هذا الخلاف.

والثانى: القطع بالضم؛ لاجتماعهما فى الحصول فى الأرض.

ولو وقع الزرعان معا، أو على التواصل المعتاد، ثم أدرك أحدهما، والآخر بَعْلٌ لم ينعقد حبه - فطريقان:

أصحهما: القطع بالضم.

والثانى: أنه على الخلاف؛ لاختلافهما فى وقت الوجوب، بخلاف ما لو تأخر بدو صلاح بعض الثمار، فإنه يضم إلى ما بدأ فيه الصلاح بلا خلاف؛ لأن الثمرة الحاصلة هى متعلق الزكاة بعينها، والمتنظر فيها صفة الثمرة، وهنا متعلق الزكاة: الحب، ولم يخلق بعد، وإنما الموجود حشيش محض.

قال الشافعى - رضى الله عنه -: الذرة تزرع مرة، فتخرج فتحصد، ثم تستخلف فى بعض المواضع، فتحصد أخرى؛ فهو زرع واحد، وإن تأخرت حصده الثانية. واختلف الأصحاب فى مراده على ثلاثة أوجه:

أحدها: مراده: إذا سنبل واشتدت [سنابلها] فانتشر بعض حباتها بنفسها، أو بنقر العصافير، أو بهبوب الرياح، فنبتت الحبات المنتشرة فى تلك السنة مرة أخرى وأدركت.

والثانى: مراده: إذا نبتت والتفت وعلا بعض طاقاتها فغطى البعض، وبقي المغطى أخضر تحت العالى، فإذا حصد العالى أصابت الشمس الأخضر فأدرك. والثالث: مراده: الذرة الهندية؛ فإنها تحصد سنابلها، ويبقى سوقها، فتخرج سنابل آخر.

ثم اختلفوا فى الصور الثلاث بحسب اختلافهم فى المراد بالنص، واتفق الجمهور على أن هذا النص قطع منه بالضم، وليس تفريعا على بعض الأقوال العشرة السابقة، فذكروا فى الصورة الأولى طريقين:

أحدهما: القطع بالضم.

والثانى: أنه على الأقوال فى الزرعين المختلفين فى الوقت، ومقتضى كلام الغزالى والبغوى ترجيح هذا. وفى الصورة الثانية - أيضا - طريقان:

أصحهما: القطع بالضم.

والثاني: على الخلاف.

وفى الثالثة طرق:

أصحها: القطع بالضم.

والثاني: القطع بعدم الضم.

والثالث: على الخلاف.

هذا آخر نقل الرافعي، وقد أحسن وأجاد في تلخيصها.

قال الدارمي وغيره: إذا قال المالك: هذان زرعاً ستين، فقال الساعي: بل سنة - فالقول قول المالك، فإن اتهمه الساعي حلفه استحباباً، قولاً واحداً، وهو كما قالوه؛ لأن الأصل: عدم الوجوب، والذي يدعيه ليس مخالفاً للظاهر؛ فكانت اليمين مستحبة، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «ولا يجب العشر قبل أن ينعقد الحب، فإذا انعقد الحب وجب؛ لأنه قبل أن ينعقد الحب كالخضراوات وبعد الانعقاد صار قوتا يصلح للدخار. فإن زرع الذرة فأدرك وحصد، ثم سنبل مرة أخرى - فهل يضم الثاني إلى الأول؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يضم؛ كما لو حملت النخل ثمرة فجذها، ثم حملت حملاً آخر. والثاني: يضم، ويخالف النخل؛ لأنه يراد للتأيد، فجعل لكل حمل حكم، والزرع لا يراد للتأيد؛ فكان الحملان لعام واحد».

الشرح: أما مسألة الذرة، فسبق بيانها واضحاً في الفصل الذي قبل هذا، والأصح: الضم.

وأما المسألة الأولى، فسبق بيانها - أيضاً - في باب زكاة الثمار. وهذا الذي ذكره المصنف هو المذهب فيها، وذكر هناك قولين آخرين ضعيفين، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «ولا تؤخذ زكاة الحبوب إلا بعد التصفية؛ كما لا تؤخذ زكاة الثمار إلا بعد الجفاف».

الشرح: هذه المسألة سبق بيانها في باب زكاة الثمار، وذكرنا أنه لا يجب الإخراج إلا بعد التصفية، وأن مؤنة التصفية والحصاد على المالك، ولا يحسب

شيء منها من الزكاة. وهذا متفق عليه، وسبق هناك نفائس تتعلق بالفصل، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «وإن كان الزرع لواحد والأرض لآخر، وجب العشر على مالك الزرع عند الوجوب؛ لأن الزكاة تجب في الزرع فوجبت على مالكة؛ كزكاة التجارة تجب على مالك المال دون مالك الدكان. وإن كان على الأرض خراج وجب الخراج في وقته، وجب العشر في وقته، ولا يمنع وجوب أحدهما وجوب الآخر؛ لأن الخراج يجب للأرض، والعشر يجب للزرع، فلا يمنع أحدهما الآخر؛ كأجرة المتجر وزكاة التجارة».

الشرح: المتجر - بفتح الميم والجيم - هو الدكان.

أما الأحكام : فقال الشافعي والأصحاب - رحمهم الله تعالى - : يجب العشر في الثمر والحب المستخرج من أرض مستأجرة، أو من أرض عليها خراج، فيجب على المستأجر العشر مع الأجرة، وكذا مع الخراج في أرض الخراج.

قال الرافعي والأصحاب: وتكون الأرض خراجية في صورتين:

إحدهما: أن يفتح الإمام بلدة قهرا، ويقسمها بين الغانمين، ثم يعرضهم عنها، ثم يقفها على المسلمين ويضرب عليها خراجا، كما فعل عمر - رضي الله عنه - بسواد العراق على ما هو الصحيح فيه<sup>(١)</sup>.

الثانية: أن يفتح بلدة صلحا على أن الأرض للمسلمين ويسكنها الكفار بخراج معلوم، فالأرض تكون فيئا للمسلمين، والخراج أجرة لا يسقط بإسلامهم.

وكذا إذا انجلى الكفار عن بلدة وقلنا: إن الأرض تصير وقفا على مصالح المسلمين: يضرب عليها خراج يؤديه من سكنها، مسلما كان أو ذميا، فأما إذا فتحت صلحا ولم يشترط كون الأرض للمسلمين، ولكن سكنوا فيها بخراج - فهذا يسقط بالإسلام؛ فإنه جزية.

وأما البلاد التي فتحت قهرا وقسمت بين الغانمين، وثبتت في أيديهم، وكذا التي

(١) أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال، وسعيد من منصور كما في تلخيص الحبير (٢١٣/٤) من طريق إبراهيم التيمي قال: «لما افتتح المسلمون السواد قالوا لعمر: أقسمه بيننا فإنا فتحناه عنوة قال: فأبى ثم أقر أهل السواد على أرضهم، وضرب على رؤوسهم الجزية، وعلى أرضهم الخراج».

أسلم أهلها عليها، والأرض التي أحيها المسلمون - فكلها عشرية، وأخذ الخراج منها ظلم.

قال: وأما النواحي التي يؤخذ منها الخراج، ولا يعرف كيف حالها في الأصل - فحكى الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي - رضى الله عنه - أنه يستدام الأخذ منها؛ فإنه يجوز أن يكون الذى فتحها صنع بها كما صنع عمر - رضى الله عنه - بسواد العراق، والظاهر: أن ما جرى طول الدهر جرى بحق.

فإن قيل: هل يثبت حكم أرض السواد من امتناع البيع والرهن؟ قيل: يجوز أن يقال: الظاهر فى الأخذ كونه حقا، وفى الأيدى الملك؛ فلا يترك واحدا من الظاهرين إلا يبين.

واتفق الأصحاب على أن الخراج المأخوذ ظلما لا يقوم مقام العشر، فإن أخذه السلطان على أن يكون بدل العشر فهو كأخذ القيمة بالاجتهاد. وفى سقوط الفرض به خلاف سبق فى آخر باب الخلطة، الصحيح: السقوط، وبه قطع المتولى وآخرون. فعلى هذا، إن لم يبلغ قدر العشر أخرج الباقي، والله أعلم.

فروع: فى مذاهب العلماء فى اجتماع العشر والخراج: مذهبنا: اجتماعهما، ولا يمنع أحدهما وجوب الآخر، وبه قال جمهور العلماء. قال ابن المنذر: هو قول أكثر العلماء، ممن قال به: عمر بن عبد العزيز وربيعة والزهرى ويحيى الأنصارى ومالك والأوزاعى والثورى والحسن بن صالح وابن أبى ليلى والليث وابن المبارك وأحمد<sup>(١)</sup> وإسحاق وأبو عبيد وداود.

(١) قال فى الإنصاف (١١٣/٣): ويجتمع العشر والخراج فى كل أرض فتحت عنوة وكذا كل أرض خراجية، نص عليه، فالخراج فى رقبتهما، والعشر فى غلتها. الخامسة: لا زكاة فى قدر الخراج إذا لم يكن له مال آخر يقابله. قال المجد فى شرحه: على الصحيح من المذهب. قال فى المستوعب: لأنه كدين آدمى، وكذا ذكر المصنف وغيره: أنه أصح الروايات، وأنه اختيار الخرقى؛ لأنه من مؤنة الأرض، فهو كنفقة زرع. وسبق فى كتاب الزكاة الروايات. السادسة: إذا لم يكن له سوى غلة الأرض، وفيها ما لا زكاة فيه، كالخضر جعل الخراج فى مقابلته؛ لأنه أحوط للفقراء. السابعة: لا ينقص النصاب بمؤنة الحصاد والدياس وغيرهما منه. لسبق الوجوب ذلك، وقال فى الرعاية: ويحتمل ضده، كالخراج. ويأتى فى مؤنة المعدن ما يشابه ذلك. الثامنة: تلزم الزكاة فى المزارعة من حكم بأن الزرع له، وإن صحت قبله نصيب أحدهما نصابا زكاه، وإلا فروايتا الخلط فى غير السائمة على ما تقدم. التاسعة: متى حصد غاصب الأرض زرع استقر ملكه، على ما يأتى فى أول =

وقال أبو حنيفة: لا يجب العشر مع الخراج، واحتج بحديث يروى عن ابن مسعود مرفوع: «لَا يَجْتَمِعُ عَشْرٌ وَخَرَاجٌ فِي أَرْضٍ مُسْلِمٍ»<sup>(١)</sup>، وَبِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْعَتِ الْعِرَاقُ قَفِيزَهَا وَدِزْهَمَهَا»<sup>(٢)</sup>، ولما روى أن دهقان بهر الملك لما أسلم، قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -: سلموا إليه الأرض وخذوا منه الخراج<sup>(٣)</sup>. فأمر بأخذ الخراج ولم يأمر بأخذ العشر، ولو كان واجبا لأمر به.

ولأن الخراج يجب بالمعنى الذى يجب به العشر، وهو منفعة الأرض، ولهذا لو كانت الأرض سبخة لا منفعة لها لم يجب فيها خراج ولا عشر؛ فلم يجز إيجابهما معا، كما إذا ملك نصابا من السائمة للتجارة سنة؛ فإنه لا يلزمه زكاتان، ولأن الخراج يجب بسبب الشرك، والعشر بسبب الإسلام؛ فلم يجتمعا.

واحتج أصحابنا بقوله ﷺ: «فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» وهو صحيح، كما سبق بيانه فى باب زكاة الثمار، وهو عام يتناول ما فى أرض الخراج وغيره. واحتجوا بالقياس الذى ذكره المصنف، وبالقياس على المعادن، ولأنهما حقان يجران بسببين مختلفين لمستحقين؛ فلم يمنع أحدهما الآخر كما لو قتل المحرم صيدا مملوكا، ولأن العشر وجب بالنص؛ فلا يمنعه الخراج الواجب بالاجتهاد. وأما الجواب عن حديث: «لَا يَجْتَمِعُ عَشْرٌ وَخَرَاجٌ»، فهو: أنه حديث باطل

= الغصب، وزكاه، وإن ملكه رب الأرض قبل اشتداد الحب زكاه، وكذا قيل بعد اشتداده؛ لأنه استند إلى أول زرعه، فكان أخذه إذن. وقيل: يزكيه الغاصب؛ لأنه ملكه وقت الوجوب، ويأتى قول: إن الزرع للغاصب فيزيكه.

(١) أخرجه ابن عدى فى الكامل (٢٥٥/٧) ومن طريقه البيهقى فى السنن (١٣٢/٤) وأخرجه الخطيب فى التاريخ (١٦٢/١٤)، ومن طريقه ابن الجوزى فى الموضوعات (١٠٣٧)، وأخرجه ابن حبان فى المجروحين (١٢٤/٣) كلهم من طريق يحيى عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعا «لا يجتمع على المسلم خراج وعشر».

وقال البيهقى: هذا حديث باطل وينظر كلام النووى بعد قليل.

وكذلك ينظر نصب الراية (٤٤٢/٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٢/٢) ومسلم (٣٣ - ٢٨٩٦) وأبو داود (٣٠٣٥).

(٣) أخرجه عبد الرزاق فى المصنف (١٠٢/٦) والبيهقى (١٤١/١) وابن أبى شيبة كما فى نصب الراية (٤٤١/٣ - ٤٤٢) من طريق قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال: كتب عمر بن الخطاب فى دهقانه من أهل نهر الملك. أسلمت ولها أرض كثيرة، فكتب فيها إلى عمر، فكتب: أن ادفع إليها أرضها، وتؤدى عنها الخراج.

مجمع على ضعفه، انفرد به يحيى بن عنبسة عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي ﷺ؛ قال البيهقي - رحمه الله تعالى - في معرفة السنن والآثار: هذا المذكور إنما يرويه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم من قوله، فرواه يحيى بن عنبسة هكذا مرفوعا، ويحيى بن عنبسة مكشوف الأمر في الضعف؛ لروايته عن الثقات الموضوعات، قاله أبو أحمد بن عدى الحافظ فيما أخبرنا به أبو سعيد الماليني عنه<sup>(١)</sup>. هذا كلام البيهقي، وكلام الباقيين بمعناه. وأما حديث أبي هريرة: «منعت العراق»، ففيه تأويلان مشهوران في كتب العلماء المتقدمين والمتأخرين:

أحدهما: معناه أنهم سيسلمون وتسقط عنهم الجزية.

والثاني: أنه إشارة إلى الفتن الكائنة في آخر الزمان حتى يمنعوا الحقوق الواجبة عليهم من زكاة وجزية وغيرهما، ولو كان معنى الحديث ما زعموه للزم ألا تجب زكاة الدراهم والدنانير والتجارة، وهذا لا يقول به أحد. وأما قصة الدهقان، فمعناها: خذوا منه الخراج؛ لأنه أخره فلا يسقط بإسلامه، ولا يلزم من ذلك سقوط العشر، وإنما ذكر الخراج؛ لأنهم ربما توهموا سقوطه بالإسلام كالجزية.

وأما العشر، فمعلوم لهم وجوبه على كل حر مسلم؛ فلم يحتج إلى ذكره، كما أنه لم يذكر أخذ زكاة الماشية منه، وكذا زكاة النقد وغيرها، وكذا لم يذكر إلزامه بالصلاة والصيام وغيرهما من أحكام الإسلام.

وأجاب صاحب «الحاوي» - أيضا - بأنه يجوز أن يكون خطاب عمر لمتولى الخراج الذي لا ولاية له على الأعشار، أو أنه لم يكن وقت أخذ العشر، أو أنه لم يكن له ما يجب فيه عشر.

وأما قولهم: يجب العشر بالمعنى الذي يجب به الخراج، فليس كذلك؛ لأن العشر يجب في نفس الزرع، والخراج يجب عن الأرض، سواء زرعها أم أهملها. وأما قولهم: الخراج يجب بسبب الشرك، فليس كذلك، وإنما تجب أجرة الأرض سواء كان في يد مسلم أو كافر، ولأن هذا فاسد على مذهبهم؛ فإن عندهم

(١) معرفة السنن والآثار (٢٨٧/٣).

يجب العشر على الذمی، والله - تعالى - أعلم.

فرع: إذا كان لمسلم أرض لا خراج عليها، وعليه العشر، فباعها للذمی - فمذهبنا: أنه ليس على الذمی فيها خراج ولا عشر.

قال العبدري: وقال أبو حنيفة: عليه الخراج.

وقال أبو يوسف: عليه عشرين.

وقال محمد: عشر واحد.

وقال مالك: لا يصح البيع؛ حتى لا تخلو الأرض من عشر أو خراج.

دليلنا: أنها أرض لا خراج عليها؛ فلا يتجدد عليها خراج، كما لو باعها لمسلم.

ويتنقض مذهب مالك بما إذا باع الماشية لذمی، والله أعلم.

فرع: وإذا أجر أرضه، فمذهبنا أن عشر زرعها على المستأجر الزارع، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد وداود.

وقال أبو حنيفة: يجب على صاحب الأرض.

ولو استعار أرضاً فزرعها فعشر الزرع على المستعير عندنا، وعند العلماء كافة.

وعند أبي حنيفة روايتان: أشهرهما هكذا، والثانية: رواها عنه ابن المبارك: أنه على المعير. وهذا عجب.

فرع: في مسائل تتعلق ببابي زكاة الثمار والزروع:

إحداها: لا يجب العشر عندنا في ثمار الذمی والمكاتب وزرعهما، وأوجب أبو

حنيفة في زرع الذمی وثمره؛ لعموم الحديث: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»؛ ولأنه حق يجب لمنفعة الأرض؛ فاستوى المسلم والكافر فيه كالخراج.

واحتج أصحابنا أن العشر زكاة؛ للحديث السابق في الكرم: «يُخْرَصُ كَمَا

يُخْرَصُ النَّخْلُ، ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَبِيًّا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاتُ النَّخْلِ تَمْرًا»<sup>(١)</sup>، وإذا كان

زكاة؛ فلا يجب على الذمی كسائر الزكوات. أو يقال: حق يصرف إلى أهل

الزكوات؛ فلم يجب على الذمی كسائر الزكوات.

وأما الحديث فمخصوص بما ذكرناه، وأما القياس المذكور فليس كما قالوه؛

بل حق العشر متعلق بالزرع على سبيل الطهارة للمزكى.

(١) تقدم في أول زكاة الثمار.



الثانية : قال أصحابنا: إذا وجب العشر فى الزروع والثمار لم يجب فيها بعد ذلك شىء، وإن بقيت يد مالکها سنين. هذا مذهبنا، قال الماوردى: وبه قال جميع الفقهاء، إلا الحسن البصرى فقال: على مالکها العشر فى كل سنة، كالماشية والدراهم والدنانير.

قال الماوردى: وهذا خلاف الإجماع، ولأن الله - تعالى - علق وجوب الزكاة بحصاده، والحصاد لا يتكرر؛ فلم يتكرر العشر، ولأن الزكاة إنما تتكرر فى الأموال النامية، وما ادخر من زرع وثمر فهو منقطع النماء متعرض للنفاذ؛ فلم تجب فيه زكاة كالآثاث<sup>(١)</sup> والماشية؛ فإنها مرصدة للنماء، والله تعالى أعلم.

الثالثة : قال صاحب «الحاوى»: روى عن النبى ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ جِذَازِ اللَّيْلِ»<sup>(٢)</sup> وهو صرام النخل ليلا، فيستحب أن يكون الصرام نهارا؛ ليسأله الناس من ثمرها، فيستحب ذلك فيما وجبت زكاته، وفيما لا زكاة فيه أيضا. قال: وحكى عن مجاهد والنخعى - أيضا - أن الصدقة من المال وقت الصرام والحصاد واجبة؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]

ومذهبنا ومذهب سائر العلماء: أنه لا يجب ذلك؛ لأن الأصل عدم الوجوب، والآية المذكورة المراد بها الزكاة، والله أعلم.

فرع: روي فى سنن أبى داود فى أواخر كتاب الزكاة عن جابر - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ: «أَمَرَ مِنْ كُلِّ جَاذٍ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ مِنَ الثَّمَرِ بِقِنْوٍ يُعَلَّقُ فِي الْمَسْجِدِ»، وفى إسناده محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد قال: «عن»؛ فيكون ضعيفا<sup>(٣)</sup>.

(١) الآثاث: المال أجمع: الإبل والغنم والعييد والمتاع الواحدة: أثانة. ينظر مختار الصحاح «أث».

(٢) أخرجه البيهقى فى السنن (٢٩٠/٩) عن الحسن قال: نهى عن جداد الليل وحصاد الليل والأضحى بالليل وإنما كان ذلك من شدة حال الناس، كان الرجل يفعله ليلا فنهى عنه، ثم رخص فى ذلك.

قال ابن الأثير: الجداد بالفتح والكسر: صرام النخل وهو قطع ثمرتها. النهاية «جدد».

(٣) صرح محمد بن إسحاق بالتحديث عند أحمد، فزالت شبهة تدليسه. أخرجه أحمد (٣٥٩/٣، ٣٦٠)، وأبو داود (١٦٦٢)، وابن خزيمة (٢٤٦٩)، وأبو يعلى (١٧٨١)، والطحاوى فى شرح المعانى (٤، ٣٠)، وابن حبان (٣٢٨٩)، والبيهقى (٣١١/٥) من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن جابر به ووقع عندهم «جاد» بالبدال المهملة.

قال الخطابي: معنى جاذ عشرة أوسق، أى: ما يجذ منه عشرة أوسق، والقنو: الغصن بما عليه من الرطب أو البسر؛ ليأكله المساكين، قال: وهذا من صدقة التطوع، وليس بواجب.

الرابعة: قال الشافعى والأصحاب - رحمهم الله تعالى - : إذا أراد الساعى أخذ العشر كيل لرب المال تسعة، ثم يأخذ الساعى العاشر، فإن كان الواجب نصف العشر كيل لرب المال تسعة عشر، ثم للساعى واحد، فإن كان ثلاثة أرباع العشر كيل للمالك سبعة وثلاثون، وللساعى ثلاثة، وإنما بدأ للمالك؛ لأن حقه أكثر وبه يعرف حق المساكين.

قال الشافعى فى «الأم»، والأصحاب: ولا يهز المكيال ولا يزلزل، ولا توضع اليد فوقه ولا يمسح؛ لأن ذلك يختلف، بل يصب فيه ما يحتمله، ثم يفرغ، والله تعالى أعلم.

الخامسة: ثمار البستان وغلة الأرض الموقوفين، إن كانت على جهة عامة كالمساجد والقناطر والمدارس والربط والفقراء والمجاهدين والغرباء واليتامى والأرامل وغير ذلك - فلا زكاة فيها.

هذا هو الصحيح المشهور من نصوص الشافعى - رضى الله عنه - وبه قطع الأصحاب، وقد سبقت هذه المسألة فى جميع الطرق، وحكى ابن المنذر عن الشافعى أنه قال: يجب فيها العشر. وهذا النقل غريب، وقد سبقت هذه المسألة فى أول باب صدقة المواشى، وذكرنا هناك أن الشيخ أبا نصر قال: هذا النص غير معروف عند الأصحاب.

وإن كانت موقوفة على إنسان معين أو جماعة معينين، أو على أولاد زيد مثلاً - وجب العشر بلا خلاف؛ لأنهم يملكون الثمار والغلة ملكاً تاماً، ويتصرفون فيه جميع أنواع التصرف.

قال أصحابنا: فإن بلغ نصيب كل إنسان نصاباً وجب عشره بلا خلاف، وإن نقص وبلغ نصيب جميعهم نصاباً، ووجدت شروط الخلطة - بنى على صحة الخلطة فى الثمار والزروع:

الصحيح: صحتها وثبوت حكمها؛ فيجب العشر.

والثانى: لا تصح ولا عشر، والله - تعالى - أعلم.

السادسة: قد سبق في باب زكاة الثمار أن مؤنة الحصاد، والحراثة، والدياس، والتصفية، وجذاذ الثمار وتجفيفها، وغير ذلك من مؤن الثمر والزرع - يجب على رب المال في خالص ماله، ولا يحسب من أصل المال الزكوى، بل يجب عشر الجميع، وسبقت هناك فروع فيه.

قال الدارمي: فلو كان على الأرض خراج هو عشر زرعها أخذ من كل عشرة أوسق وسقان، وسق للعشر يصرف إلى أهل الزكوات، ووسق للخراج يصرف في مصارف الخراج.

قال: لأن ما أداه في الخراج حصل مالا له، وقد صرفه في حق عليه فهو كما أوفاه في دين؛ فوجب عشر الجميع.

السابعة: إذا كان على الأرض خراج فأجرها، فالمشهور أن الخراج على مالك الأرض، ولا شيء على المستأجر، هذا هو المذهب المعروف في كتب الأصحاب، وذكر الدارمي في آخر هذا الباب فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه على مالك الأرض، فلو شرطه على الزارع فسد العقد.

والثاني: أنه على الزارع، فلو شرطه على المؤجر بطل العقد.

والثالث: على ما يشترطان.

وهذا الذي نقله شاذ مردود.

الثامنة: قد سبق في باب الخلطة خلاف في ثبوتها في الزرع والثمار، وحاصله ثلاثة أقوال:

أصحابها: تثبت خلطة الشيوع وخلطة الجوار جميعا.

والثاني: لا تثبتان.

والثالث: تثبت خلطة الشيوع دون الجوار.

قال أصحابنا: فإن قلنا: لا تثبتان، لم يكمل ملك إنسان بملك غيره في إتمام النصاب، وإن أثبتناهما كمل بملك الشريك والجار.

ولو مات إنسان وخلف نخيلا مثمرة أو غير مثمرة، وبدا الصلاح في الحاليين في ملك الورثة - فإن قلنا: لا تثبت الخلطة، فحكم كل واحد معتبر على انفراده، منقطع عن شركائه، فمن بلغ نصيبه نصابا زكاه، ومن لم يبلغ نصيبه نصابا فلا زكاة عليه، وسواء اقتسموا أم لا. وإن قلنا: تثبت الخلطة، قال الشافعي - رضي الله عنه

- فى «المختصر»: إن اقتسموا قبل بدو الصلاح زكوا زكاة الانفراد، فمن بلغ نصيبه نصابا زكاه، ومن لم يبلغ نصيبه نصابا فلا زكاة، قال أصحابنا: هذا إذا لم تثبت خلطة الجوار أو أثبتناها وكانت متباعدة أو فقد بعض شروطها، فأما إذا كانت مجاورة ووجدت الشروط وأثبتنا خلطة الجوار فيكون زكاة الخلطة كما قبل القسمة.

قال الشافعى - رضى الله عنه -: وإن اقتسموا بعد بدو الصلاح زكوا زكاة الخلطة؛ لاشتراكهم حالة الوجوب. وعليه اعتراضان:

أحدهما: اعترض به المزنى فى «المختصر» فقال: القسمة بيع، وبيع الربوى بعضه ببعض جزافا لا يجوز عند الشافعى بحال، وأجاب الأصحاب عن اعتراضه، فقالوا: قد احترز الشافعى - رضى الله عنه - عن هذا الاعتراض، فقال فى «الأم» وفى «الجامع الكبير»: «إن اقتسموا قسمة صحيحة» قال إمام الحرمين: قال الأصحاب: نبه الشافعى بهذا النص على أن المراد أن يتفاضلا مفاضلة صحيحة.

قال الأصحاب: ويتصور ذلك من وجوه، ذكر إمام الحرمين منها وجهين، وذكر صاحب «الحاوى» والرافعى وآخرون ستة، وبعضهم خمسة.

وذكر الدارمى فى «الاستذكار» عن الأصحاب أربعة عشر وجها لتصورها، ومختصر ما ذكره الدارمى فى مجموع كلامهم - مع تداخله - أن يقال: يتصور من أربعة عشر وجها كما ذكره الدارمى:

أحدها: أن الشافعى - رضى الله عنه - فرعه على قوله: القسمة إفراز، لا على أنها بيع، وحينئذ لا حرج فى القسمة.

الثانى: إذا قلنا: القسمة بيع، فصورته أن يكون بعض النخل مثمرا وبعضها غير مثمر، فجعل هذا سهما وذاك سهما.

ويقسمه قسمة تعديل، فيكون بيع نخل ورطب بنخل متمحض، وذلك جائز بالاتفاق.

الثالث: أن تكون التركة نخلتين، والورثة شخصين: اشترى أحدهما نصيب صاحبه من إحدى النخلتين أصلها وثمرها بدينار، باع نصيبه من الأخرى لصاحبه بدينار وتقاصا - قال الرافعى: قال الأصحاب: ولا يحتاج إلى شرط القطع، وإن كان قبل بدو الصلاح؛ لأن المبيع جزء شائع من الثمرة والشجرة معا، فصار كما لو باعها كلها بثمرتها صفقة واحدة، وإنما يحتاج إلى شرط القطع إذا أفرد الثمرة بالبيع.

والرابع: أن يبيع كل واحد نصيبه من ثمرة إحدى النخلتين بنصيب صاحبه من جذعها، فيجوز بعد الصلاح، ولا يكون ربا، ولا يجوز قبله إلا بشرط؛ لأنه يبيع ثمرة يكون للمشتري على جذع البائع.

الخامس: أن يكون بعض التركة نخلا، وبعضها عروضاً، فيبيع أحدهما حصته من النخل والثمر بحصة صاحبه من العروض - فيصير لأحدهما جميع النخل وللآخر جميع العروض.

قال صاحب «الحاوي»: وهذه الأوجه الأربعة ليست مُقْنَعَةً؛ لأنها يبيع جنس بغيره، وليست قسمة جنس واحد، ولكن ذكرها أصحابنا فذكرناها.

السادس: جواب لبعض الأصحاب، قال: قسمة الثمار بالخرص تجوز على أحد القولين، ونصُّ الشافعي - رضى الله عنه - مفرع عليه. وهذا الجواب ذكره الدارمي وغيره، قال الشافعي في الصرف: على جواز قسمة الرطب على النخل بالخرص. قال الرافعي - رحمه الله تعالى - : وهذا يدفع إشكال بيع الجزاف، ولا يدفع إشكال بيع الرطب بالرطب.

قلت: نصه على جوازه يدل على المسامحة بهذا النوع من البيع، ولنا وجه معروف في جواز بيع الرطب بالرطب على رءوس النخل للأجانب؛ فهو في حق المتقاسمين أولى بالجواز.

السابع: ذكره الدارمي، قال: حكى أبو حامد جواز قسمة النخل المثمر، ولا حكم للثمر؛ لأنه تابع.

ثم ذكر الدارمي بقية الأربعة عشر، وفي بعضها نظر وتداخل، والله تعالى أعلم. الاعتراض الثاني: قال أصحابنا العراقيون: جواز القسمة قبل إخراج الزكاة هو بناء على وجوبها في الذمة، فأما إن قلنا: إن الزكاة تتعلق بالعين، فلا تصح القسمة. قال الرافعي: ويمكن تصحيح القسمة مع التفريع على قول العين، بأن يخرص الثمار عليهم ويضمنوا حق المساكين؛ فلهم التصرف بعد ذلك.

وأيضاً فإننا قدمنا في صحة البيع قولين؛ تفرعاً على التعليق بالعين، هكذا القسمة إن قلنا: إنها بيع، وإن قلنا: إفراز، فلا منع.

هذا كله إذا لم يكن على الميت دين، فإن مات وعليه دين وله نخيل مثمرة، فبدا الصلاح فيها بعد موته وقبل بيعها - فالمذهب، وبه قطع الجمهور: وجوب الزكاة

على الورثة؛ لأنها ملكهم ما لم يتبع في الدين بناء على المذهب، والمنصوص: أن الدين لا يمنع انتقال الملك بالإرث، وقيل: في وجوب الزكاة قولان: أصحابهما: هذا.

والثاني: لا زكاة؛ لعدم استقرار الملك في الحال.

قال الرافعي: ويمكن بناء على الخلاف على أن الدين هل يمنع الإرث أم لا؟ فعلى المذهب: حكمهم في كونهم يزكون زكاة خلطة أم انفراد - على ما سبق - إذا لم يكن دين، ثم إن كانوا موسرين أخذت الزكاة منهم وصرفت النخيل والثمار إلى ديون الغرماء.

وإن كانوا معسرين فطريقان:

أحدهما: أنه على الخلاف في أن الزكاة تتعلق بالعين أم بالذمة؟ إن قلنا: بالذمة - والمال مرهون بها - خرج على الأقوال الثلاثة في اجتماع حق الله - تعالى - وحق الآدمي: فإن سويننا وزعنا المال على الزكاة وحق الغرماء، وإن قدمنا قدمنا ما يقال بتقديمه، وإن قلنا: تتعلق بالعين، أخذت، سواء قلنا: تتعلق تعلق الأرض، أو تعلق الشركة.

والطريق الثاني - وهو الأصح - : تؤخذ الزكاة بكل حال؛ لشدة تعلقها بالمال، ثم إذا أخذت من العين ولم يف بالدين غرم الورثة قدر الزكاة لغرماء الميت إذا أيسروا؛ لأن الزكاة إنما وجبت عليهم، وبسبب وجوبها خرج ذلك القدر عن الغرماء.

قال البغوي: هذا إذا قلنا: الزكاة تتعلق بالذمة، فإن قلنا بالعين لم يغرموا كما قلنا في الرهن.

أما إذا أطلعت النخل بعد موته، فالثمرة متمحضة للورثة لا يصرف إلى دين الغرماء منها شيء إلا إذا قلنا بالضعيف - وهو قول الإصطخري - إن الدين يمنع الإرث؛ فحكمها كما لو حدثت قبل موته، والله أعلم.

المسألة التاسعة: قال القاضي حسين في الفتاوى في كتاب النذر: لو قال: إن شفى الله - تعالى - مريضى فله على أن أتصدق بخمس ما يحصل لى من المعشرات، فشفى الله - تعالى - المريض - يجب التصديق بالخمس، ثم بعد الخمس يجب عشر الباقي للزكاة إن كان نصاباً ولا عشر في ذلك الخمس؛ لأنه

لفقراء غير معينين .

قال: فلو قال: لله على أن أتصدق بخمس مالى، يجب إخراج العشر زكاة أولاً، ثم ما بقى بعده يتصدق بخمسه، والله تعالى أعلم .

العاشرة: لا يجب فى الزرع حق غير الزكاة، وهى المراد بقوله - تعالى - : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، هذا مذهبننا، وبه قال جماهير العلماء .

وقال الشعبى والنخعى - فى رواية عنه - : يجب فيه حق سوى الزكاة، وهو أن يخرج شيئاً إلى المساكين يوم حصاده، ثم يزكيه يوم التصفية .

وقال مجاهد: إذا حصد الزرع ألقى لهم من السنابل، وإذا جذ النخل ألقى لهم من الشماريخ، ثم يزكيهما إذا كالهما<sup>(١)</sup> .

دليلنا: قوله فى الحديث الصحيح فى الزكاة: «هَلْ عَلَى غَيْرِهَا؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ تَطْوَعُ»<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٢/٤٠٧ - ٤٠٨) برقمى (١٠٤٧٧، ١٠٤٧٨)، والبيهقى (٤/١٣٢)، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبى حاتم وأبو الشيخ كما فى الدر المنثور (٣/٩٢) .

(٢) تقدم .

## باب زكاة الذهب والفضة

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وتجب الزكاة في الذهب والفضة؛ لقوله - عز وجل - ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْسِكُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]، ولأن الذهب والفضة معدان للنماء؛ فهو كالإبل والبقر السائمة، ولا تجب فيما سواهما من الجواهر كالياقوت والفيروزج واللؤلؤ والمرجان؛ لأن ذلك معد للاستعمال، فهو كالإبل والبقر العوامل، ولا تجب فيما دون النصاب من الذهب والفضة.

ونصاب الذهب: عشرون مثقالاً؛ لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال: «وَلَا يَجِبُ فِي أَقَلِّ مِنْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ شَيْءٌ»، ونصاب الفضة: مائتا درهم، والدليل عليه: ما روى ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «إِذَا بَلَغَ مَالٌ أَحَدِكُمْ خَمْسَ أَوَاقٍ مِائَتَى دِرْهَمٍ، فَفِيهِ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ»، والاعتبار بالمثقال الذي كان بمكة، ودراهم الإسلام التي [كانت] كل عشرة بوزن سبعة مثاقيل؛ لأن النبي ﷺ قال: «الميزان ميزان أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة».

ولا يضم أحدهما إلى الآخر في إكمال النصاب؛ لأنهما جنسان فلم يضم أحدهما إلى الآخر كالإبل والبقر، وزكاتها ربع العشر: نصف مثقال عن عشرين مثقالاً من الذهب، وخمسة دراهم عن مائتي درهم.

والدليل عليه: قوله ﷺ في كتاب الصدقات: «فِي الرَّقَّةِ رُبُعُ الْعُشْرِ» وروى عاصم بن ضمرة عن علي - كرم الله وجهه - أنه قال: «ليس في أقل من عشرين ديناراً شَيْءٌ»، وفي عشرين نصف دينار.

وتجب فيما زاد على النصاب بحسابه؛ لأنه يتجزأ من غير ضرر، فوجب فيما زاد بحسابه. ويجب في الجيد الجيد وفي الرديء الرديء، فإن كانت أنواعاً قليلة وجب في كل نوع بقسطه، وإن كثرت الأنواع أخرج من الأوسط كما قلنا في الثمار.

وإن كان له ذهب مغشوش أو فضة مغشوشة: فإن كان الذهب والفضة فيه قدر [النصاب] وجبت الزكاة، وإن لم تبلغ لم تجب، وإن لم يعرف قدر ما فيه من الذهب أو الفضة: فهو بالخيار: إن شاء سبك الجميع ليعرف الواجب فيخرجه، وإن شاء أخرج واستظهر؛ ليسقط الفرض بيقين».



الشرح: أما حديث «فِي الرِّقَّةِ زُبُعُ الْعُشْرِ»، فصحيح رواه البخارى من رواية أنس، وسبق بيانه بطوله فى أول باب صدقة الإبل.

والرقة - بتخفيف القاف وكسر الراء - : هى الورق، وهو كل الفضة. وقيل: الدراهم خاصة. وأما قول صاحب «البيان»: قال أصحابنا: الرقة هى الذهب والفضة، فغلط فاحش. ولم يقل أصحابنا ولا أهل اللغة ولا غيرهم: إن الرقة تطلق على الذهب، بل هى الورق<sup>(١)</sup>. وفيه الخلاف الذى ذكرته، وأصلها: ورقة، بكسر الواو؛ كالزنة من «الوزن».

وأما حديث: «الْمِيزَانُ مِيزَانُ أَهْلِ مَكَّةَ...» إلى آخره، فرواه أبو داود والنسائى بأسانيد صحيحة على شرط البخارى ومسلم من رواية ابن عمر، رضى الله عنهما<sup>(٢)</sup>. قال أبو داود: وروى من رواية ابن عباس، رضى الله عنهما. ذكره أبو داود فى كتاب البيوع، والنسائى فى الزكاة<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث عاصم عن على - رضى الله عنه - فرواه أبو داود وغيره بإسناد حسن أو صحيح عن على عن النبى ﷺ، وينكر على المصنف كونه وقفه على على، وهو مرفوع إلى النبى ﷺ<sup>(٤)</sup>.

وأما حديث عمرو بن شعيب وابن عمر فغريبان<sup>(٥)</sup> ويغنى عنهما الإجماع؛ فالمسلمون مجمعون على معناهما.

(١) وقيل: يُطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق فعلى هذا فقيل إن الأصل فى زكاة النقيدين نصاب الفضة فإذا بلغ الذهب ما قيمته مائتا درهم فضة خالصة وجبت فيه الزكاة، وهو ربع العشر وهذا قول الزهرى وخالفه الجمهور.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٤٠)، والنسائى (٥٤/٥)، (٢٨٤/٧)، والطبرانى فى الكبير (١٢)، (٣٩٢). رقم (١٣٤٤٩) وأبو نعيم فى الحلية (٢٠/٤)، والبيهقى (٣١/٦) والطحاوى فى مشكل الآثار (٩٩/٢) والبعوى فى شرح السنة (٢٥١/٤) من طريق سفيان عن حنظلة بن أبى سفيان عن طاوس عن ابن عمر مرفوعاً به.

(٣) أخرجه ابن حبان (٣٢٨٣) والبيهقى (٣١/٦).

(٤) أخرجه أبو داود (١٥٧٣) والبيهقى (١٣٧/٤ - ١٣٨) والحديث معلول قاله الحافظ فى التلخيص (٣٣٦/٢ - ٢٣٧).

(٥) أما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى : فأخرجه الدارقطنى (٩٣/٣) وإسناده ضعيف قاله الحافظ فى التلخيص (٣٣٦/٢).

وأما حديث ابن عمر فقد ذكره الحافظ فى تلخيص الحبير (٣٣٥/٢) من حديث جابر وعزاه للدارقطنى (٩٨/٢) وقال: فيه يزيد بن سنان وهو ضعيف.

وفى الصحيحين عن أبى سعيد الخدرى عن النبى ﷺ قال: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>.

وفى مسلم مثله من رواية جابر<sup>(٢)</sup>.

والأوقية الحجازية الشرعية: أربعون، بالنصوص المشهورة وإجماع المسلمين.

وفى الصحيحين عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُخِمْ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يَقْضَى اللَّهُ بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»<sup>(٣)</sup>.

أما ألفاظ الفصل: فاللؤلؤ فيه أربع لغات قرئ بهن فى السبع: «لؤلؤ» بهمزتين، و «لولو» بغير همز، وبهمز أوله دون ثانيه، وعكسه. قال جمهور أهل اللغة: اللؤلؤ: الكبار، والمرجان: الصغار. وقيل: عكسه.

قوله: «ودراهم الإسلام التى كل وزن عشرة سبعة مثاقيل». هكذا وقع فى بعض النسخ، وهو الصواب. وكذا ذكره المصنف فى كتاب الإقرار، وسائر الأصحاب، وسائر العلماء من جميع الطوائف، ولا خلاف فيه. ووقع فى أكثر نسخ «المهذب» هنا: «كل أوقية سبعة مثاقيل»، وهكذا نقله صاحب «البيان» فيه وفى «مشكلات المهذب» عن «المهذب»، وهو غلط صريح، والصواب الأول، ولعله صحف فى نسخة وشاعت، والله تعالى أعلم. وقوله: «لأنه يتجزأ من غير ضرر» احتراز من الماشية، وقوله: «فى الردى»

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه مسلم (٢٤ - ٩٨٧) مطولاً والحديث أخرجه البخارى (٢٣٧١، ٢٨٦٠، ٣٦٤٦، ٤٩٦٢، ٤٩٦٣، ٧٣٥٦) وليس فيه هذا اللفظ.

الردىء هو مهموز.

أما الأحكام: ففيها مسائل:

إحداها: تجب الزكاة فى الذهب والفضة بالإجماع، ودليل المسألة: النصوص والإجماع، وسواء فىهما المسكوك والتبر والحجارة منهما والسبائك وغيرها من جنسها، إلا الحلّى المباح على أصح القولين، كما سنوضحه إن شاء الله تعالى.

الثانية: لا زكاة فيما سوى الذهب والفضة من الجواهر كالياقوت والفيروزج واللؤلؤ والمرجان والزمرد والزبرجد والحديد والصفير وسائر النحاس والزجاج، وإن حسنت صنعتهما وكثرت قيمتهما، ولا زكاة - أيضا - فى المسك والعنبر، قال الشافعى - رضى الله عنه - فى المختصر: ولا فى حلية بحر.

قال أصحابنا: معناه: كل ما يستخرج منه فلا زكاة فيه، ولا خلاف فى شىء من هذا عندنا، وبه قال جماهير العلماء من السلف وغيرهم.

وحكى ابن المنذر وغيره عن الحسن البصرى وعمر بن عبد العزيز والزهرى وأبى يوسف وإسحاق بن راهويه أنهم قالوا: يجب الخمس فى العنبر. قال الزهرى: وكذلك اللؤلؤ.

وحكى أصحابنا عن عبد الله بن الحسن العنبرى أنه قال: يجب الخمس فى كل ما يخرج من البحر سوى السمك.

وحكى العنبرى وغيره عن أحمد<sup>(١)</sup> روايتين:

إحداها: كمذهب الجماهير.

والثانية: أنه أوجب الزكاة فى كل ما ذكرنا إذا بلغت قيمته نصابا حتى فى المسك

(١) قال فى الإقناع (١٦٧/٢): ولا تجب الزكاة فى سائر أى: فى باقى الأموال إذا لم تكن للتجارة حيوانا كان المال كالرقيق والطيور والخيول والبغال والحمير والظباء سائمة كانت أو لا، أو غير حيوان كاللآلئ والجواهر والثياب والسلاح وأدوات أى آلات الصناعات، وأثاث البيوت والأشجار والنبات والأواني والعقار من الدور والأرضين للسكنى وللكرام لقوله صلى الله عليه وسلم: «ليس على المسلم فى عبده وفرسه صدقة» متفق عليه ولأبى داود «ليس فى الخيل والرقيق زكاة» إلا زكاة الفطر وقيس على ذلك باقى المذكورات؛ ولأن الأصل عدم الوجوب إلا لدليل ولا دليل فيها.

والسلك.

ودليلنا: الأصل ألا زكاة إلا فيما ثبت الشرع فيه، وصح عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال: ليس في العنبر زكاة، إنما هو شيء دسره البحر<sup>(١)</sup>، وهو بدال وسين مهملتين مفتوحتين: أى قذفه ودفعه، فهذا الذى ذكرناه هو المعتمد فى دليل المسألة.

وأما الحديث المروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ: «لَا زَكَاةَ فِي حَجَرٍ»، فضعيف جدا، رواه البيهقى وبين ضعفه<sup>(٢)</sup>.

**الثالثة:** لا زكاة فى الذهب حتى يبلغ نصابا، ونصاب الذهب: عشرون مثقالا، ونصاب الفضة: مائتا درهم، وهى خمس أواق بوقية الحجاز، والاعتبار بوزن مكة، فأما المثقال فلم يختلف فى جاهلية ولا إسلام وقدره معروف، والدراهم المراد بها دراهم الإسلام، وهى التى كل عشرة منها سبعة مثاقيل، وسأفرد بعد هذا الفصل - إن شاء الله تعالى - فصلا نفيسا، أذكر فيه أقاويل العلماء فى حال الدينار والدراهم وقدرهما وما يتعلق بتحقيقيهما.

قال أصحابنا: فلو نقص عن النصاب حبة أو بعض حبة، فلا زكاة بلا خلاف

(١) علقه البخارى فى الصحيح (١٣٢/٤) كتاب الزكاة باب ما يستخرج من البحر، قبل الحديث (١٤٩٨) ووصله الشافعى فى المسند (١/رقم ٦٣٠)، ومن طريقه البيهقى فى السنن (٤/١٤٦) ووصله أيضا عبد الرزاق (٤/٦٥) رقم (٦٩٧٧) وابن أبى شيبة (٣٧٤) رقم (٦٩٧٧) وابن أبى شيبة (٢/٣٧٤) رقم (١٠٠٥٩) من طريق عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس قال: ليس فى العنبر زكاة، إنما هو شيء دسره البحر، وأخرج عبد الرزاق (٦٩٧٦) وابن أبى شيبة (١٠٠٦٥) والشافعى (١/رقم ٦٣١) ومن طريقه البيهقى (٤/١٤٦) عن سفيان الثورى عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن العنبر قال: «إن كان فيه شيء ففيه الخمس».

قال الحافظ ابن حجر: ويجمع بين القولين بأنه كان يشك فيه، ثم تبين له أنه لا زكاة فيه فجزم بذلك. فتح البارى (٤/١٣٣).

(٢) أخرجه ابن عدى فى الكامل (٥/٢٢)، ومن طريقه البيهقى (٤/١٤٦) من طريق بقية عن عمر بن أبى عمر الكلاعى وعن عمر بن شعيب به.

وقال ابن عدى: إنه مجهول، لا أعلم حدث عنه غير بقية وأحاديثه منكورة وغير محفوظة اه وتابعة عثمان الوقاصى ومحمد بن عبيد الله والعزمى كلاهما عن عمرو بن شعيب وهما متروكان. قاله الحافظ ابن حجر فى التلخيص (٢/٣٤٩).

عندنا، وإن راج رواج الوازنة وزاد عليه لجودة نوعه، هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء.

وقال مالك: إن نقصت المائتان من الفضة حبة وحبتين ونحوهما مما يتسامح به ويروج رواج الوازنة وجبت الزكاة. وعن أحمد نحوه، وعنه: إن نقصت دانقا أو دانقين وجبت الزكاة.

وعن مالك رواية: أنها إذا نقصت ثلاثة دراهم وجبت الزكاة. واحتج لهما بأنها كالمائتين في المعاملة.

واحتج أصحابنا والجمهور بالحديث السابق في الباب: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ»، والأوقية: أربعون درهما، وهذا دون ذلك حقيقة، وإنما يسامح به صاحبه إذا نقص تبرعا، فلو طالب بنقصان الحبة كان له ذلك، ووجب دفعها إليه، والله أعلم.

فرع: لو نقص نصاب الذهب أو الفضة حبة ونحوها في بعض الموازين، وكان تاما في بعضها - فوجهان حكاهما إمام الحرمين والرافعي: أصحهما - وبه قطع المحاملي والماوردي والبندنجي وآخرون - : لا تجب؛ للشك في بلوغ النصاب، والأصل: عدم الوجوب وعدم النصاب.

والثاني: تجب، وهو قول الصيدلاني، حكاه عنه إمام الحرمين، وغلظه فيه وشنع عليه، وبالف في الشناعة وقال: الصواب لا تجب؛ للشك في النصاب. الرابعة: لا يضم الذهب إلى الفضة، ولا هي إليه في إتمام النصاب بلا خلاف؛ كما لا يضم التمر إلى الزبيب، ويكمل النوع من أحدهما بالنوع الآخر، والجيد بالردى، والمراد بالجودة: النعومة، والصبر على الضرب، ونحوهما، وبالرداءة: الخشونة، والتفتت عند الضرب ونحوهما، والله - تعالى - أعلم.

الخامسة: واجب الذهب والفضة ربع العشر، سواء كان نصابا فقط، أم زاد زيادة قليلة أم كثيرة، ودليله في الكتاب.

السادسة: يشترط لوجوب زكاتهما أن يملكهما حولا كاملا بلا خلاف، فلو ملك عشرين مثقالا معظم السنة، ثم نقصت ولو نقصانا يسيرا، ثم تمت بعد ساعة - انقطع الحول الأول، ولا زكاة حتى يمضي عليها حول كامل من حين تمت نصابا، وهذا لا خلاف فيه، نص عليه الشافعي - رضي الله عنه - واتفق عليه الأصحاب،

وقد أخل المصنف بذكر اشتراط الحول هنا، وإن كان قد ذكره في «التنبيه».

السابعة: إذا كان الذهب أو الفضة الذي وجبت فيه الزكاة كله جيذا أخرج جيذا منه، أو من غيره، فإن أخرج دونه معييا أو رديئا أو مغشوشا لم يجزئه، هكذا قطع به الأصحاب في كل الطرق.

وحكى الرافعي عن الصيدلاني أنه يجوز، قال: وهو غلط، وحكاه عنه إمام الحرمين فيما إذا كان البعض جيذا والبعض رديئا فأخرج عن الجميع رديئا، قال الصيدلاني: يجزيه مع الكراهة. قال الإمام: وهذا عندي خطأ محض صريح إذا اختلفت القيمة. فالصواب ما سبق: أنه لا يجزيه بلا خلاف، وهل له استرجاع المعيب والردىء والمغشوش؟ فيه وجهان أو قولان مشهوران محكيان في «الحاوي» و «الشامل» و «المستظهرى» و «البيان» وغيرهم عن ابن سريج:

أحدهما: ليس له الرجوع، ويكون متطوعا؛ لأنه أخرج المعيب في حق الله - تعالى - فلم يكن له استرجاعه، كما لو لزمه عتق رقبة سليمة فأعتق معيبة؛ فإنها تعتق ولا تجزيه، ولا رجوع له بلا خلاف.

والثاني: له الرجوع، وهو الصحيح باتفاق الأصحاب؛ لأنه لم يجزئه عن الزكاة، فجاز له الرجوع؛ كما لو عجل الزكاة فتلف ماله قبل الحول، قال صاحب «الشامل»: وهذا ينبغي أن يكون إذا بين عند الدفع كونها زكاة هذا المال بعينه، فإن أطلق لم يتوجه الرجوع، وجزم صاحب «المستظهرى» بهذا الوجه الذي ذكره صاحب «الشامل»، فإن قلنا بالصحيح: إن له استرجاعها، فإن كانت باقية أخذها، فإن استهلكها المساكين أخرج التفاوت.

قال ابن سريج: وكيفية معرفة ذلك: أن يقوم المخرج بجنس آخر، فيعرف التفاوت، مثاله: معه مائتا درهم جيدة، فأخرج عنها خمسة معيبة، فقومنا الخمسة الجيدة بذهب، فساوت نصف دينار، وساوت المعيبة خمسى دينار، فعلمنا أنه بقى عليه درهم جيد.

هذا كله إذا كان كل ماله جيذا، فإن كان كله رديئا كفاه الإخراج من نفسه أو من ردىء مثله، وهذا لا خلاف فيه، وإن تبرع فأخرج أجود منه، أجزاءه وكان خيرا وأفضل، وإن كانت الفضة أو الذهب أنواعا بعضها جيد وبعضها ردىء أو بعضها أجود من بعض: فإن قلّت الأنواع وجب من كل نوع بقسطه، وإن كثرت وشق اعتبار

الجميع أخرج من أوسطها لا من الأجود ولا من الأردأ، كما سبق في الثمار. ويجوز إخراج الصحيح عن المكسور، وقد زاد خيرا، ولا يجوز عكسه، بل إذا لزمه دينار جمع المستحقين وسلمه إليهم كلهم بأن يسلمه إلى واحد بإذن الباقيين، وإن وجب نصف دينار وسلم إليهم دينارا كاملا - نصفه عن الزكاة ونصفه يبقى له معهم أمانة - فإذا تسلموه برئت ذمته من الزكاة، ثم يتفاضل هو وهم في الدينار بأن يبيعه لأجنبي ويتقاسموا ثمنه، أو يشتروا منه نصيبه، أو يشتري نصيبهم، لكن يكره له شرا صدقته ممن تصدق عليه، سواء الزكاة وصدقة التطوع، كما سنوضحه في آخر قسم الصدقات، إن شاء الله تعالى.

وهذا الذي ذكرناه من أنه لا يجزئ المكسر عن الصحيح هو المذهب، وبه قطع جمهور الأصحاب.

قال الرافعي: وحكى وجه ثان: أنه يجوز أن يصرف إلى كل مسكين حصته مكسرا.

وجه ثالث: أنه يجوز ذلك لكن مع التفاوت بين الصحيح والمكسر.

وجه رابع: أنه يجوز إذا لم يكن بين الصحيح والمكسر فرق في المعاملة والصواب الأول.

الثامنة: إذا كان له ذهب أو فضة مغشوشة، فلا زكاة فيها حتى يبلغ خالصها نصابا، هكذا نص عليه الشافعي - رضى الله عنه - والمصنف وجميع الأصحاب في كل الطرق إلا السرخسي، فقال في «الأمالي»: لا تجب الزكاة في مائتين من الفضة المغشوشة، ومتى تجب؟ فيه وجهان:

أصحهما: إذا بلغت قدرا تكون الفضة الخالصة فيها مائتين، ولا تجب فيما دون ذلك.

والثاني: إذا بلغت قدرا لو ضمت إليه قيمة الغش من النحاس أو غيره لبلغ نصابا تجب.

وهذا الوجه الذي انفرد به السرخسي غلط مردود بقوله ﷺ: «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

ولو كان معه ألف درهم مغشوشة، فأخرج عنها خمسة وعشرين خالصة - قال الشافعي والأصحاب - رحمهم الله تعالى - : أجزاءه، وقد زاد خيرا، وهو متطوع بالزيادة. ولو أخرج على مائتين خالصة خمسة مغشوشة فقد سبق في المسألة السابعة: أنه لا يجزئه وأن له استردادها على الصحيح.

ولو أخرج عن الألف المغشوشة مغشوشة يعلم أن فيها من الفضة ربع العشر أجزاءه، بأن كان الغش فيها سواء، فأخرج منها خمسة وعشرين: فإن جهل قدر الفضة فيها مع علمه ببلوغها نصابا، فهو بالخيار بين أن يسبكها ويخرج ربع عشر خالصها، وبين أن يحتاط ويخرج ما يتيقن أنه فيه ربع عشر خالصها، فإن سبكها ففي مؤنة السبك وجهان حكاهما صاحب «الحاوي» و «المستظهر»:

الصحيح منهما: أنها على المالك؛ لأنها للتمكن من الأداء، فكانت على المالك كمؤنة الحصاد.

والثاني: تكون من المسبوك؛ لأنه لتخليص المشترك.

قال أصحابنا: ومتى ادعى رب المال أن قدر الخالص في المغشوش كذا وكذا، فالقول قوله، فإن اتهمه الساعي حلفه استحبابا بلا خلاف؛ لأن قوله لا يخالف الظاهر، قال البندنجي: فإن قال رب المال: لا أعلم قدر الفضة علما لكني اجتهدت فأدى اجتهداى إلى كذا، لم يكن للساعي أن يقبل منه حتى يشهد به شاهدان من أهل الخبرة بذلك.

فرع: لو كان له إناء من ذهب وفضة وزنه ألف، من أحدهما ستمائة ومن الآخر أربعمائة، ولا يعرف أيهما الذهب - قال أصحابنا: إن احتاط فزكى ستمائة ذهبا وستمائة فضة أجزاءه، فإن لم يحتط فطريقه أن يميزه بالنار.

قال أصحابنا الخراسانيون: ويقوم مقام النار الامتحان بالماء، بأن يوضع قدر المخلوط من الذهب الخالص في ماء، ويعلم على الموضع الذى يرتفع إليه الماء، ثم يخرج ويوضع مثله من الفضة الخالصة، ويعلم على موضع الارتفاع، وهذا يقع فوق الأولى؛ لأن أجزاء الذهب أكثر اكتنازا، ثم يوضع فيه المخلوط وينظر ارتفاع الماء به، أهو إلى علامة الذهب أقرب أم إلى علامة الفضة؟ ويزكى كذلك.

ولو غلب على ظنه الأكثر منهما، قال الشيخ أبو حامد والعراقيون: إن كان يخرج الزكاة بنفسه فله اعتماد ظنه، وإن دفعه إلى الساعي لم يقبل ظنه؛ بل يلزمه الاحتياط



أو التمييز.

وقال إمام الحرمين: الذي قطع به أئمتنا أنه لا يجوز اعتماد ظنه، قال: ويحتمل أن يجوز الأخذ مما شاء من التقديرين؛ لأن اشتغال ذمته بغير ذلك مشكوك فيه، وجعل الغزالي في «الوسيط» هذا الاحتمال وجها.

فرع: قال الشافعي والأصحاب - رحمهم الله -: يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة؛ للحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة<sup>(١)</sup>، ولأن فيه إفسادا للنقود، وإضرارا بذوى

(١) أخرجه مسلم (٣٤٨/١ - الأبي) كتاب الإيمان: باب قول النبي: «من غشنا فليس منا» حديث (١٦٤/١٠٢)، وأبو داود (٢٩٤/٢) كتاب البيوع: باب في النهي عن الغش حديث (٣٤٥٢)، والترمذي (٥٩٧/٣) كتاب البيوع: باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع حديث (١٣١٥) وابن ماجه (٧٤٩/٢) كتاب التجارات: باب النهي عن الغش حديث (٢٢٢٤)، وأبو عوانة (٥٧/١)، وأحمد (٢٤٢/٢)، والحميدي (٤٤٧/٢) رقم (١٠٣٣)، وابن الجارود في المتقى رقم ٥٦٤ وابن حبان (٤٩٠٥ - الإحسان)، وابن منده في الإيمان رقم (٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٣٤/٢)، والحاكم (٨/٢) - (٩)، والبيهقي (٣٢٠/٥) كتاب البيوع كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه مسلم (١٠١/١٦٤) والبخاري في الأدب المفرد (١٢٨٠) وأحمد (٤١٧/٢)، ابن ماجه (٢٥٧٥) من طريق أبي صالح عنه. وللحديث شواهد من حديث ابن عمر وأبي بردة بن نيار وابن مسعود والحارث بن سويد وقيس بن أبي غرزة وأبي الحمراء وعائشة. حديث ابن عمر:

أخرجه أحمد (٥٠/٢) والبخاري (٨٢/٢ - كشف) رقم (١٢٥٥) من طريق أبي معشر عن نافع عن ابن عمر أن النبي قال: «من غشنا فليس منا».

والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٨٨/٢) وقال: رواه أحمد والبخاري والطبراني في «الأوسط» وفيه أبو معشر وهو صدوق وضعفه جماعة.

وللحديث طريق آخر عن ابن عمر أخرجه الدارمي (٢٤٨/٢) كتاب البيوع: باب في النهي عن الغش، والقضاعي في مسند الشهاب (٣٥١) من طريق يحيى بن المتوكل ثنا القاسم بن عبيد الله عن عمه سالم بن عبد الله عن ابن عمر به ويحيى بن المتوكل قال الحافظ في التقريب (٣٥٦/٢) ضعيف.

حديث أبي بردة بن نيار أخرجه أحمد (٤٦٦/٣) والبخاري (٦٨/١ - كشف) رقم (٦٨) والطبراني في «الكبير» (١٩٨/٢٢) رقم (٥٢١) وابن أبي شيبة (٢٩٠/٧) كلهم من طريق جميع بن عمير عن عمه يعني أبا بردة مرفوعاً.

الحقوق، وغلاء الأسعار، وانقطاع الأجلاب، وغير ذلك من المفاسد. قال أصحابنا: ويكره لغير الإمام ضرب المغشوش؛ لما ذكرنا في الإمام، ولأن فيه افتياتا على الإمام؛ ولأنه يخفى فيغتر به الناس بخلاف ضرب الإمام، قال القاضي أبو الطيب في «المجرد» وغيره من الأصحاب: قال أصحابنا: ويكره أيضا لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير إن كانت خالصة؛ لأنه من شأن الإمام، ولأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد، قال القاضي أبو الطيب: قال أصحابنا: ومن ملك دراهم مغشوشة كره له إمساكها، بل يسبكها ويصفيها، قال القاضي: إلا إذا كانت دراهم البلد مغشوشة؛ فلا يكره إمساكها، وقد نص الشافعي - رضى الله عنه - على كراهة إمساك المغشوش، واتفق الأصحاب عليه؛ لأنه يغر به ورثته إذا مات وغيرهم في الحياة، كذا علله الشافعي وغيره، والله تعالى أعلم.

وأما المعاملة بالدراهم المغشوشة: فإن كان الغش فيها مستهلكا بحيث لو صفيت لم يكن له صورة - كالدراهم المطلية بزرنيخ ونحوه - صحت المعاملة عليها بالاتفاق؛ لأن وجود هذا الغش كالعدم. وإن لم يكن مستهلكا كالمغشوش بنحاس وورصاص ونحوهما: فإن كانت الفضة فيها معلومة لا تختلف صحت المعاملة على

= وقال الهيثمي في «المجمع» (٣١/٢): رواه البزار وفيه جميع بن عمير وثقه أبو حاتم وضعفه البخاري وغيره.

حديث ابن مسعود أخرجه ابن حبان (٥٦٧) والطبراني في الكبير (١٠٢٣٤) وفي الصغير (٢٦١/١) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٨٨/٤ - ١٨٩) والقضاعي في مسند الشهاب (٢٥٣) كلهم من طريق عاصم بن بهدلة عن زرعن بن مسعود قال: قال رسول الله: «من غشنا فليس منا والمكر والخديعة في النار».

حديث الحادث بن سويد أخرجه الحاكم (٩/٢).

حديث قيس بن أبي غرزة أخرجه أبو يعلى (٢٣٣/٢) رقم (٩٣٣) من طريق الحكم بن عتيبة عن قيس بن أبي غرزة مرفوعا بلفظ من غش المسلمين فليس منهم.

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٨٢/٤) وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله ثقات وذكره الحافظ في «المطالب العلية» (١٣٦١) وعزاه إلى أبي يعلى.

حديث أبي الحمراء أخرجه ابن ماجه (٧٤٩/٢) كتاب التجارات: باب النهى عن الغش حديث (٢٢٢٥) من طريق أبي داود عن أبي الحمراء به مرفوعا، وأبو داود، وهو نقيع بن الحارث الأعمى متروك كذبه ابن معين وغيره.

حديث عائشة أخرجه البزار (٨٣/٢ - كشف) رقم (١٢٥٦) وقال البزار: لا نعلمه عن عائشة إلا بهذا الإسناد والحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» (٨١/٤) وقال: ورجاله ثقات.

عينها الحاضرة وفي الذمة أيضا، وهذا متفق عليه، صرح به الماوردي وغيره من العراقيين، وإمام الحرمين وغيره من الخراسانيين. وإن كانت الفضة التي فيها مجهولة ففي صحة المعاملة بها معينة، وفي الذمة أربعة أوجه:

أصحابها: الجواز فيها؛ لأن المقصود رواجها، ولا يضر اختلاطها بالنحاس؛ كما يجوز بيع المعجونات بالاتفاق، وإن كانت أفرادها مجهولة المقدار.

والثاني: لا يصح؛ لأن المقصود الفضة وهي مجهولة، كما نص الشافعي والأصحاب: أنه لا يجوز بيع تراب المعدن؛ لأن مقصوده الفضة وهي مجهولة، كما لا يجوز بيع اللبن المخلوط بالماء باتفاق الأصحاب.

والثالث: تصح المعاملة بأعيانها ولا يصح التزامها في الذمة؛ كما لا يصح بيع الجواهر والحنطة المختلطة بالشعير معينة، ولا يصح السلم فيها ولا قرضها.

والرابع: إن كان الغش فيها غالبا لم يجز، وإلا فيجوز. قال أصحابنا: فإن قلنا بالأصح، فباعه بدراهم مطلقا، ونقد البلد مغشوش - صح العقد، ووجب من ذلك النقد، وإن قلنا بالآخرين لم يصح هكذا ذكر الخراسانيون وغيرهم المسألة.

قال الصيمري وصاحبه صاحب «الحاوي»: إذا كان قدر الفضة في المغشوشة مجهولا، فله حالان:

أحدهما: أن يكون الغش بشيء مقصود له قيمة كالنحاس، وهذا له صورتان: أحدهما: أن تكون الفضة غير ممازجة للغش، كالفضة على النحاس، فلا تصح المعاملة بها لا في الذمة ولا بعينه؛ لأن المقصود الآخر غير معلوم ولا مشاهد فلا تصح المعاملة بها، كالفضة المطلية بذهب.

الثانية: أن تكون الفضة ممازجة للنحاس؛ فلا تجوز المعاملة بها في الذمة للجهل بها، كما لا يجوز السلم في المعجونات، وفي جوازها على أعيانها وجهان: أصحهما - وبه قال أبو سعيد الإصطخري وأبو علي بن أبي هريرة - يصح؛ كما يصح بيع حنطة مخلوطة بشعير، وكالمعجونات وإن لم يجز السلم بخلاف تراب المعادن؛ لأن التراب غير مقصود.

الحال الثاني: أن يكون الغش بشيء مستهلك لا قيمة له حيثئذ كالزئبق والزرنيخ، فإن كانا ممتزجين لم تجز المعاملة بها في الذمة ولا معينة؛ لأن المقصود مجهول

ممتزج كتراب المعدن.

وإن لم يكونا ممتزجين، بل كانت الفضة على ظاهر الزرنيخ والزرنيق صارت المعاملة بأعيانها؛ لأن المقصود مشاهد ولا يجوز في الذمة؛ لأن المقصود مجهول. هذا كله لفظ صاحب «الحاوي»، قال صاحب «الحاوي» وغيره: والحكم في الدنانير المغشوشة كهو في الدراهم المغشوشة كما سبق، ولا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بالدنانير الخاصة، وكذا لا يجوز بيع دراهم مغشوشة بمغشوشة ولا بخالصة، وستأتى المسألة واضحة في باب الربا، إن شاء الله تعالى.

قال صاحب «الحاوي»: ولو أتلّف الدراهم المغشوشة إنسان لزمه قيمتها ذهباً؛ لأنه لا مثل لها. هذا كلامه، وهو تفريع على طريقته، وإلا فالأصح ثبوتها في الذمة، وحينئذ تكون مضبوطة؛ فيجب مثلها، والله تعالى أعلم.

فرع: جرت عادة أصحابنا في هذا الموضع بتفسير الكثر المذكور في قوله - تبارك وتعالى -: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]، وجاء الوعيد على الكثر في الأحاديث الصحيحة<sup>(١)</sup>، قال أصحابنا وجمهور العلماء: المراد بالكثر: المال الذي لا تؤدي زكاته، سواء كان مدفوناً أم ظاهره.

فأما ما أدت زكاته فليس بكثر، سواء كان مدفوناً أم بارزاً. وممن قال به من أعلام المحدثين: البخاري فقال في صحيحه<sup>(٢)</sup>: ما أدت زكاته فليس بكثر؛ لقول النبي ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ»<sup>(٣)</sup>.

ثم روى البخاري في صحيحه: أن أعرابياً قال لابن عمر - رضى الله عنهما -: «الذين يكتزون الذهب والفضة» فقال ابن عمر: «من كثرها فلم يؤد زكاتها فويل له، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما نزلت جعلها الله - تعالى - طهراً للأموال»، وهذا الحديث في صحيح البخاري مسند متصل الإسناد.

وقد غلط بعض المصنفين في أحكام الحديث في قوله: ذكره البخاري تعليقا،

(١) تقدم حديث أبي هريرة في أول شرح هذا الباب.

(٢) صحيح البخاري (١٥/٤ - فتح الباري).

(٣) تقدم قريباً.

وسبب غلظه: أن البخارى قال: قال أحمد بن شبيب... وذكر إسناده<sup>(١)</sup>، وأحمد ابن شبيب أحد شيوخ البخارى المشهورين، وقد علم أهل العناية بصيغة الحديث أن مثل هذه الصيغة إذا استعملها البخارى فى شيخه كان الحديث متصلاً، وإنما المعلق ما أسقط فى أول إسناده واحد فأكثر. وكل هذا موضح فى علوم الحديث.

وعن عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر - رضى الله عنهما - وهو يسأل عن الكثر: ما هو؟ فقال: «هو المال الذى لا تؤدى منه الزكاة» رواه مالك فى «الموطأ» بإسناده الصحيح<sup>(٢)</sup>.

وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ قال: «إِذَا أَذَيْتَ زَكَاةَ مَالِكَ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ» رواه الترمذى وقال: حديث حسن<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عباس قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ آلَ الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ﴾ [التوبة: ٣٤] كَبُرَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ عُمَرُ - رضى الله عنه - : أَنَا أَفْرَجُ عَنْكُمْ، فَانْطَلَقُوا فَقَالُوا: يَا نَبِىَ اللَّهِ إِنَّهُ كَبُرَ عَلَى أَصْحَابِكَ هَذِهِ الْآيَةُ، فَقَالَ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ - تعالى - لَمْ يَفْرِضِ الزَّكَاةَ إِلَّا لِيُطَيَّبَ بِهَا مَا بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ، وَإِنَّمَا فَرَضَ الْمَوَارِثَ؛ لِتَكُونَ لِمَنْ بَعْدَكُمْ، فَكَبُرَ عُمَرُ - رضى الله عنه - ثُمَّ قَالَ [النبى ﷺ]: أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرٍ مَا يُكْتَنَزُ؟ الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ، إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَّتُهُ، وَإِذَا أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِذَا غَابَ عَنْهَا حَفِظَتْهُ» رواه أبو داود فى أواخر كتاب الزكاة من سنته بإسناد صحيح على شرط مسلم<sup>(٤)</sup>.

وعن أم سلمة - رضى الله عنها - قالت: «كُنْتُ أَلْبَسُ أَوْصَاخًا مِنْ ذَهَبٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكْثَرُ هُوَ؟ فَقَالَ: مَا بَلَغَ أَنْ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ فَرُكِّي فَلَيْسَ بِكَثْرٍ» رواه

(١) صحيح البخارى (١٤٠٤)

وقال الحافظ ابن حجر: قوله «وقال أحمد بن شبيب» كذا للأكثر وفى رواية أبى ذر حدثنا أحمد، وقد وصله أبو داود فى كتاب «الناسخ والمنسوخ» فتح البارى (١٨/٤) قلت: ووصله البيهقى فى السنن (٨٢/٤).

(٢) أخرجه مالك فى الموطأ (٢٥٦/١) رقم (١) ومن طريقه الشافعى (١/ رقم ٦١٣) ومن طريقه البيهقى (٨٣/٤).

(٣) أخرجه الترمذى (٦١٨) وابن ماجه (١٧٨٨)، وابن خزيمة (٢٤٧١)، وابن حبان (٣٢١٦)، والحاكم (٣٩٠/١)، والبيهقى (٨٤/٤)، والبعغرى فى شرح السنة (١٥٨٥).

وقال الحافظ فى التلخيص (٣١٢/٢): إسناده ضعيف.

(٤) أخرجه أبو داود (١٦٦٤)، والبيهقى (٨٣/٤).

أبو داود فى أول كتاب الزكاة بإسناد حسن<sup>(١)</sup>.

قال صاحب «الحاوى»: قال الشافعى: الكتز: ما لم تؤد زكاته وإن كان ظاهرا، وما أدبت زكاته فليس بكتز وإن كان مدفونا.

قال: واعترض عليه ابن جرير وابن داود، فقال ابن داود: الكتز فى اللغة: المال المدفون، سواء أدبت زكاته أم لا، وزعم أنه المراد بالآية.

وقال ابن جرير: الكتز المحرم فى الآية: هو ما لم تُنفق منه فى سبيل الله فى الغزو.

قال: وكل من الاعتراضين غلط، والصواب قول الشافعى؛ يدل عليه الكتاب والسنة وأقوال الصحابة، والله أعلم.

فصل: فى بيان حقيقة الدينار والدرهم، ومبدأ أمرهما فى الإسلام، وضبط مقدارهما:

قال الإمام أبو سليمان الخطابى فى «معالم السنن» فى أول كتاب البيع فى باب: «المِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ أَهْلِ مَكَّةَ»، قال: معنى الحديث: أن الوزن الذى يتعلق به حق الزكاة وزن أهل مكة، وهى دراهم الإسلام المعدلة منها العشرة بسبعة مثاقيل؛ لأن الدراهم مختلفة الأوزان فى البلدان، فمنها البغلى: وهو ثمانية دوانيق، والطبرى: أربعة دوانيق، ومنها الخوارزمى، وغيرها من الأنواع، ودراهم الإسلام فى جميع البلدان ستة دوانيق وهو وزن أهل مكة الجارى بينهم. وكان أهل المدينة يتعاملون بالدراهم عددا وقت قدوم النبى ﷺ، ويدل عليه قول عائشة - رضى الله عنها - فى قصة شراها بريرة: «إن شاء أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة فعلت»<sup>(٢)</sup> تريد الدراهم، فأرشدهم النبى ﷺ إلى الوزن، وجعل المعيار وزن أهل مكة.

قال: واختلفوا فى حال الدراهم:

فقال بعضهم: لم تزل الدراهم على هذا العيار فى الجاهلية والإسلام، وإنما غيروا السكك ونقشوها بسكة الإسلام، والأوقية: أربعون درهما؛ ولهذا قال النبى

(١) سيأتى تخريجه فى شرح المتن الثانى بعد هذا المتن.

(٢) أخرجه البخارى (٢٥٦٣) ومسلم (٨ - ١٥٠٤).

ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة» وهي مائتا درهم<sup>(١)</sup>، قال: وهذا قول أبي العباس بن سريج.

وقال أبو عبيد: حدثني رجل من أهل العلم والعناية بأمر الناس ممن يعنى بهذا الشأن: أن الدراهم كانت في الجاهلية ضربين: البغلية السوداء ثمانية دوانيق، والطبرية أربعة، وكانوا يستعملونها مناصفة مائة بغلية ومائة طبرية، فكان في المائتين منها خمسة دراهم زكاة، فلما كان زمن بنى أمية قالوا: إن ضربنا البغلية ظن الناس أنها التي تعتبر فيها الزكاة فيضر الفقراء، وإن ضربنا الطبرية ضر أرباب الأموال؛ فجمعوا الدرهم البغلي والطبري وجعلوهما درهمين كل درهم ستة دوانيق، وأما الدينار فكان يحمل إليهم من بلاد الروم، فلما أراد عبد الملك بن مروان ضرب الدنانير والدراهم، سأل عن أوزان الجاهلية، فأجمعوا له على أن المثلثان اثنان وعشرون قيراطا إلا حبة بالشامي، وأن عشرة من الدراهم سبعة مثاقيل، فضربها كذلك. هذا آخر كلام الخطابي.

وقال الماوردي في «الأحكام السلطانية»: استقر في الإسلام وزن الدرهم ستة دوانيق، وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل.

واختلف في سبب استقرارها على هذا الوزن:

ف قيل: كانت في الفرس ثلاثة أوزان، منها درهم على وزن المثلثان عشرون قيراطا، ودرهم اثنا عشر، ودرهم عشرة، فلما احتيج في الإسلام إلى تقديره أخذ الوسط من جميع الأوزان الثلاثة وهو اثنان وأربعون قيراطا، فكان أربعة عشر قيراطا من قراريط المثلثان.

وقيل: إن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رأى الدراهم مختلفة، منها البغلي ثمانية دوانيق، والطبري أربعة، والمغربى ثلاثة دوانيق، واليمنى دائق واحد، فقال: انظروا أغلب ما يتعامل الناس به من أعلاها وأدناها، فكان البغلي والطبري، فجمعهما، فكانا اثني عشر دائقا، فأخذ نصفهما فكان ستة دوانيق فجعله دراهم الإسلام.

(١) هو من حديث جابر بن عبد الله، وقد تقدم.

قال: واختلف فى أول من ضربها فى الإسلام: فحكى عن سعيد بن المسيب أن أول من ضربها فى الإسلام عبد الملك بن مروان، قال أبو الزناد: أمر عبد الملك بضربها فى العراق سنة أربع وسبعين. وقال المدائنى: بل ضربها فى آخر سنة خمس وسبعين، ثم أمر بضربها فى النواحي سنة ست وسبعين، قال: وقيل: أول من ضربها مصعب بن الزبير بأمر أخيه عبد الله بن الزبير - سنة سبعين - على ضرب الأكاسرة، ثم غيرها الحجاج.

هذا آخر كلام الماوردى وقال القاضى عياض - رحمه الله تعالى -: لا يصح أن تكون الأوقية والدرهم مجهولة فى زمن رسول الله ﷺ، وهو يوجب الزكاة فى أعداد منها وتقع بها البياعات والأنكحة، كما ثبت فى الأحاديث الصحيحة<sup>(١)</sup>.

قال: وهذا يبين أن قول من زعم أن الدراهم لم تكن معلومة إلى زمن عبد الملك ابن مروان وأنه جمعها برأى العلماء، وجعل كل عشرة وزن سبعة مثاقيل، ووزن الدرهم ستة دوانيق - قول باطل، وإنما معنى ما نقل من ذلك: أنه لم يكن منها شيء من ضرب الإسلام وعلى صفة لا تختلف؛ بل كانت مجموعات من ضرب فارس والروم، وصغارا وكبارا، وقطع فضة غير مضروبة ولا منقوشة، ويمنية ومغربية، فرأوا صرفها إلى ضرب الإسلام ونقشه وتصييرها وزنا واحدا لا يختلف، وأحيانا يستغنى فيها عن الموازين - فجمعوا أكبرها وأصغرها وضربوه على وزنهم.

قال القاضى: ولا شك أن الدراهم كانت حيثئذ معلومة، وإلا فكيف كانت تعلق بها حقوق الله - تعالى - فى الزكاة وغيرها وحقوق العباد؟ وهذا كما كانت الأوقية معلومة أربعين درهما.

هذا كلام القاضى، وقال الرافعى وغيره من أصحابنا: أجمع أهل العصر الأول على التقدير بهذا الوزن، وهو أن الدرهم ستة دوانيق، كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل، ولم يتغير المثلث فى الجاهلية ولا الإسلام.

هذا ما ذكره العلماء فى ذلك، والصحيح الذى يتعين اعتماده: أن الدراهم المطلقة فى زمن رسول الله ﷺ كانت معلومة الوزن معروفة المقدار، وهى السابقة



إلى الأفهام عند الإطلاق، وبها تتعلق الزكاة وغيرها من الحقوق والمقادير الشرعية، ولا يمنع من هذا كونه كان هناك دراهم أخرى أقل أو أكثر من هذا القدر، فإطلاق النبي ﷺ الدراهم محمول على المفهوم عند الإطلاق، وهو كل درهم ستة دوايق، وكل عشرة سبعة مثاقيل.

وأجمع أهل العصر الأول فمن بعدهم إلى يومنا على هذا، ولا يجوز أن يجمعوا على خلاف ما كان في زمن رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين، والله تعالى أعلم. وأما مقدار الدرهم والدينار فقال الحافظ أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي في كتابه «الأحكام»: قال أبو محمد علي بن أحمد - يعني ابن حزم - : بحثت غاية البحث عن كل من وثقت بتمييزه، فكلُّ اتفق على أن دينار الذهب بمكة وزنه اثنتان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة من حب الشعير وعُشْرُ عُشْرِ حبة، فالرطل مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم، وهو تسعون مثقالا، وقيل: مائة وثلاثون درهما. وبه قطع الغزالي والرافعي، وهو غريب ضعيف.

فرع: في مذاهب العلماء في نصاب الذهب والفضة، وضم أحدهما إلى الآخر وغير ذلك، وفيه مسائل:

إحداها: قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن نصاب الفضة مائتا درهم وأن فيه خمسة دراهم، واختلفوا فيما زاد على المائتين:

فقال الجمهور: يخرج مما زاد بحسابه ربع العشر، قلَّت الزيادة أم كثرت، ممن قال به: علي بن أبي طالب وابن عمر، والنخعي ومالك وابن أبي ليلى والثوري والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد<sup>(١)</sup> وأبو ثور وأبو عبيد.

(١) قال في الإنصاف (٣/ ١٣١ - ١٣٢): لا زكاة في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالا، فيجب فيه نصف مثقال، ولا في الفضة حتى تبلغ مائتي درهم، فيجب فيها خمس دراهم، مراده: وزن مائتي درهم. وهو المذهب، وعليه الأصحاب. إلا الشيخ تقي الدين، فإنه قال: نصاب الأثمان: هو المتعارف في كل زمن من خالص ومغشوش وصغير وكبير، وكذا قال في نصاب السرقة وغيرها، وله قاعدة في ذلك فائدتان.

إحداهما: «المثقال» وزن درهم وثلاثة أسباع درهم، ولم يتغير في جاهلية ولا إسلام، والاعتبار بالدرهم الإسلامي الذي وزنه ستة دوايق، والعشرة سبعة مثاقيل، وكانت الدراهم في صدر الإسلام صنفين «سوداء» زنة الدرهم منها ثمانية دوايق، و «طبرية» زنة الدرهم منها أربعة دوايق، فجمعهما بنو أمية وجعلوا الدرهم ستة دوايق. والحكمة في ذلك: أن الدراهم لم يكن منها شيء من ضرب الإسلام، فرأى بنو أمية صرفها إلى ضرب الإسلام ونقشه، =

قال: وقال سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء والحسن البصرى والشعبى ومكحول وعمرو بن دينار والزهرى وأبو حنيفة<sup>(١)</sup>: لا شيء فى الزيادة على مائتين حتى تبلغ أربعين ففيها درهم.

قال ابن المنذر: وبالأول أقول.

ودليل الوجوب فى القليل والكثير: قوله ﷺ: «فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ»، وهو صحيح كما سبق<sup>(٢)</sup>.

وأما الذهب فقد ذكرنا أن مذهبنا أن نصابه عشرون مثقالا، ويجب فيما زاد بحسابه ربع العشر، قلت الزيادة أم كثرت، وبه قال الجمهور من السلف والخلف. وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن الذهب إذا كان عشرين مثقالا وقيمتها مائتا درهم وجبت فيه الزكاة، إلا ما اختلف فيه عن الحسن: فروى عنه هذا، وروى عنه: أنه لا زكاة فيما هو دون أربعين مثقالا لا تساوى مائتى درهم، وفى دون عشرين إذا

= فجمعوا أكبرها وأصغرهما، وضربوا على وزنهما، وقال فى الرعاية، وقيل: زنة كل مثقال اثنان وسبعون حبة شعير متوسطة، وزنة كل درهم إسلامى: خمسون حبة شعير وخمسا حبة شعير متوسطة. انتهى. وقيل: المثلقال اثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة وعشر عشر حبة. الثانية: الصحيح من المذهب: أن الفلوس كعروض التجارة فيما زكاته القيمة، قدمه فى الفروع. وقيل: لا زكاة فيها، اختاره جماعة. منهم: الحلوانى، وقدمه فى الرعايتين، فقال: والفلوس أثمان، ولا تزكى، وقدمه ابن تميم، وقيل: تجب إذا بلغت قيمتها نصابا، وقيل: إذا كانت رائجة، وأطلق فى الفروع، إذا كانت نافقة وجهين. ذكره فى باب الربا، وقال المجد فى شرحه: فيها الزكاة إذا كانت أثمانا رائجة، أو للتجارة، وبلغت قيمتها نصابا فى قياس المذهب، وقال أيضا: لا زكاة فيها إن كانت للنفقة، وإن كانت للتجارة: قومت كعروض، وقال فى الحاوى الكبير: والفلوس عروض، فتزكى إذا بلغت قيمتها نصابا، وهى نافقة، وقال فى الحاوى الصغير: والفلوس ثمن فى وجه، فلا تزكى، وقيل: سلعة، فتزكى إذا بلغت قيمتها نصابا وهى رائجة، وكذا قال فى الرعايتين. ثم قال فى الكبرى، وقيل: فى وجوب رائجة وجهان، أشهرهما: عدمه؛ لأنها أثمان. قلت: ويحتمل الوجوب إذن، وإن قلنا: عرض فلا إلا أن تكون للتجارة.

(١) قال فى رد المحتار (٢/٢٩٧): نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والدينار عشرون قيراطا، والدرهم أربعة عشر قيراطا، والقيراط خمس شعيرات، فيكون الدرهم الشرعى سبعين شعيرة والمثلقال مائة شعيرة، فهو درهم وثلاث أسباع درهم، وقيل يفتى فى كل بلد بوزنهم وسنحقه فى متفرقات البيوع، والمعتبر وزنهما أداء ووجوبا لا قيمتهما.

(٢) هو حديث أنس بن مالك وقد تقدم.

ساوى مائتى درهم.

وقال كثير منهم: لا زكاة فيما دون عشرين وإن بلغت مائتى درهم، وتجب فى عشرين وإن لم تبلغها، ممن قال به: على بن أبى طالب وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين وعروة والنخعى والحكم ومالك والثورى والأوزاعى والليث والشافعى وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد.

[و] قال طاوس وعطاء والزهرى وأيوب وسليمان بن حرب: يجب ربع العشر فى الذهب إذا بلغت قيمته مائتى درهم، وإن كان دون عشرين مثقالا فلا شيء فى الزيادة حتى تبلغ أربعة دنانير.

وأما إذا كانت الفضة تنقص عن مائتى درهم، والذهب ينقص عن عشرين مثقالا نقصا يسيرا جدا بحيث يروج رواج الوازنة، فقد ذكرنا عن مذهبنا: أنه لازكاة، وبه قال إسحاق وابن المنذر والجمهور.

وقال مالك: تجب.

**المسألة الثانية:** مذهبنا: أنه لا يكمل نصاب الدراهم بالذهب ولا عكسه، حتى لو ملك مائتين إلا درهما وعشرين مثقالا إلا نصفًا أو غيره فلا زكاة فى واحد منهما، وبه قال جمهور العلماء، حكاه ابن المنذر عن ابن أبى ليلى والحسن بن صالح وشريك وأحمد<sup>(١)</sup> وأبى ثور وأبى عبيد.

(١) قال فى الإنصاف (٣/ ١٣٥ - ١٣٧): (وهل يضم الذهب إلى الفضة فى تكميل النصاب، أو يخرج أحدهما عن الآخر؟ على روايتين)، وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والتلخيص والبلغة، والشرح، والنظم. أما ضم أحد التقدين إلى الآخر فى تكميل النصاب: فالصحيح من المذهب: الضم، وعليه أكثر الأصحاب. قال فى الفروع: اختاره الأكثر. قال الزركشى: اختارها الخلال، والقاضى، وولده، وعامة أصحابه. كالشريف، وأبى الخطاب فى خلافيهما، والشيرازى، وابن عقيل فى التذكرة، وابن البناء. انتهى. قلت: ونصره فى الفصول، واختاره المجد فى شرحه، قال ابن رزین فى شرحه: هذا أظهر، وجزم به فى الإيضاح، والوجيز، والمنور، والإفادات، والهادى، وصححه فى التصحيح، وقدمه فى الحاوين، والخلاصة، والمحزر، والرواية الثانية: لا يضم. قال المجد: يروى عن أحمد: أنه رجع إليها أخيرا واختاره أبو بكر فى التنبيه مع اختياره فى الجوب الضم. قال فى الفائق: ولا يضم أحد التقدين إلى الآخر، فى أصح الروايتين، وهو المختار. انتهى. قال ابن منجى فى شرحه: هذه أصح، وهو ظاهر ما نصره المصنف فى المغنى. وجزم به فى المنتخب وقدمه فى الكافى، وابن تميم، والرايعتين، وهذا يكون المذهب على المصطلح، وأطلقهما فى الفروع، والزركشى، وأما إخراج =

قال ابن المنذر: وقال الحسن وقتادة والأوزاعي والثوري ومالك<sup>(١)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup> وسائر أصحاب الرأي: يضم أحدهما إلى الآخر. واختلفوا في كيفية الضم:

= أحدهما عن الآخر: فالصحيح من المذهب الجواز. قال في، الفائق: ويجوز في أصح الروايتين. قال المصنف: وهى أصح، ونصره الشريف أبو جعفر في رءوس المسائل والشارح، وصححه في التصحيح، والحاوي الكبير، وجزم به في الإفادات، وقدمه ابن تميم وغيره. قلت: وهو الصواب، والرواية الثانية: لا يجوز، جزم به في المنتخب، وقدمه في الخلاصة، والمحرر، والرعايتين، واختاره أبو بكر، كما اختار عدم الضم، ووافقه أبو الخطاب، وصاحب الخلاصة هنا، وخالفاه في الضم، فاختاروا جوازه، وصحح المصنف والشارح جواز الإخراج، ولم يصححا شيئا في الضم، وصحح في الفائق عدم الضم، وصحح جواز إخراج أحدهما عن الآخر. كما تقدم عنه. قال ابن تميم: وعنه لا يجوز، واختلف أصحابنا في ذلك، فمنهم من بناء على الضم، ومنهم من أطلق انتهى. قلت: بناهما على الضم في الكافي، والمستوعب، قال في الحاويين: وهل يجوز مطلقا إخراج أحد النقيدين عن الآخر، أو إذا قلنا بالضم؟ على وجهين، وقال في الفروع بعد ذكر الروايتين وعنه يجوز عما يضم، وأطلق الروايتين في الفصول، والحاوي الصغير، وروى عن ابن حامد: أنه يخرج ما فيه الأحظ للفقراء، فعلى المذهب: هل يجوز إخراج الفلوس؟ على وجهين، وأطلقهما في الفروع، وابن تميم، والمجد في شرحه، والفائق، والحاويين، والرعايتين، وقال: قلت: إن جعلت ثمننا جاز، وإلا فلا، وتقدم أنه قدم أنها أثمان، وقال في الحاويين بعد أن حكى الخلاف في أجزاء أحد النقيدين مطلقا أو إذا قلنا بالضم، وعليهما يخرج أجزاء الفلوس، وقال في الرعايتين: وعنه يجوز إخراج أحدهما عن الآخر بالحساب، مع الضم، وقيل: وعنده مطلقا، وفي أجزاء الفلوس عنها إذن مع الإخراج المذكور وجهان. قوله (ويكون الضم بالأجزاء) يعني إذا قلنا: بالضم في تكميل النصاب، والصحيح من المذهب: أن الضم يكون بالأجزاء كما قدمه المصنف، وعليه أكثر الأصحاب. منهم القاضي في تعليقه وجامعه، والشريف، وأبو الخطاب في خلافيهما، والمصنف، والشارح، وجزم به في الوجيز، والمنور، وقدمه في الفروع، والكافي في الرعايتين، والحاويين، والفائق، والزركشى، والمستوعب، والهداية، والخلاصة، والتلخيص، والبلغة، والشرح، وغيرهم، وقيل: بالقيمة فيما فيه الحظ للمساكين، يعني يكمل أحدهما بالآخر بما هو أحظ للفقراء من الأجزاء أو القيمة، وهو رواية عن أحمد، وذكرها القاضي وغيره. قاله في الفروع، وقال الزركشى: وعن القاضي أظنه في المجرى أنه قال: قياس المذهب، أنه يعتبر الأحظ للمساكين. فعلى هذا: لو بلغ أحدهما نصابا ضم إليه ما نقص عنه في أصح الوجهين، وعنه يكون الضم بالقيمة مطلقا. ذكرها القاضي أبو الحسين، وصاحب الرعاية إلى وزن الآخر، فيقوم الأعلى بالأدنى، وعنه يضم الأقل منهما إلى الأكثر. ذكرها المجد في شرحه، فيقوم بقيمة الأكثر، نقلها أبو عبد الله النيسابوري.

(١) قال في الذخيرة (٣٧٨/٢): في الكتاب: يضم الذهب إلى الورق بالأجزاء لا بالقيمة، ويخرج من كل صنف ربع عشره، وقاله (ح)، وخالف (ش)، وابن حنبل، وقال: هما جنسان لا يمنع التفاضل بينهما، فيمنع الضم كالإبل مع البقر، والفرق أنهما رءوس =

= الأموال، وقيم المتلفات، والواجب في الجميع ربع العشر بخلاف غيرهما.  
وقال (ح): يكمل النصاب بالورق أو القيمة؛ لحصول المقصود.  
وجوابه: لو ملك عشرة قيمتها مائتا درهم لم تجب الزكاة إجماعاً.  
وأما الإخراج من كل صنف فلأنه أعدل للفقراء، والأغنياء، مع قلة الاختلاف بخلاف  
الحبوب لما عظم الخلاف فيها اعتبر الوسط عدلاً بين الفريقين.  
(٢) قال في بدائع الصنائع (١٩ - ٢٠): وأما صفة الواجب فنذكرها إن شاء الله تعالى هذا إذا كان  
له فضة مفردة أو ذهب مفرد. فأما إذا كان له الصنفان جميعاً فإن لم يكن كل واحد منهما  
نصاباً بأن كان له عشرة مثاقيل ومائة درهم فإنه يضم أحدهما إلى الآخر في حق تكميل  
النصاب عندنا. وعند الشافعي لا يضم أحدهما إلى الآخر بل يعتبر كمال النصاب من  
كل واحد منهما على حدة.

وجه قوله: أنهما جنسان مختلفان فلا يضم أحدهما للآخر في تكميل النصاب كالسوائيم  
عند اختلاف الجنس، وإنما قلنا: أنهما عينان مختلفتان لاختلافهما صورة ومعنى. أما  
الصورة فظاهر. وأما المعنى فلأنه يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً وصار كالإبل مع  
الغنم بخلاف مال التجارة؛ لأن هناك يكمل النصاب من قيمتها والقيمة واحدة وهي  
دراهم أو دنانير فكان مال الزكاة جنساً واحداً وهو الذهب أو الفضة فأما الزكاة في  
الذهب والفضة فإنما تجب لعينها دون القيمة؛ ولهذا لا يكمل به القيمة حالة الانفراد،  
وإنما يكمل بالوزن كثرت القيامة أو قلت بأن كانت رديئة.

ولنا ما روى عن بكير بن عبد الله بن الأشج أنه قال: مضت السنة من أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بضم الذهب إلى الفضة والفضة إلى الذهب في إخراج  
الزكاة. ولأنهما مالان متحدان في المعنى الذي تعلق به وجوب الزكاة فيهما وهو  
الإعداد للتجارة بأصل الخلقة والتمنية فكانا في حكم الزكاة كجنس واحد. ولهذا اتفق  
الواجب فيهما وهو ربع العشر على كل حال وإنما يتفق الواجب عند اتحاد المال. وأما  
عند الاختلاف فيختلف الواجب وإذا اتحد المالان معنى فلا يعتبر اختلاف الصورة  
كعروض التجارة ولهذا يكمل نصاب كل واحد منهما بعروض التجارة ولا يعتبر اختلاف  
الصورة، كما إذا كان له أقل من عشرين مثقالاً وأقل من مائتي درهم وله عروض  
للتجارة ونقد البلد في الدراهم والدنانير سواء فإن شاء كمل به نصاب الذهب وإن شاء  
كمل به نصاب الفضة وصار كالسود مع البيض بخلاف السوائيم؛ لأن الحكم هناك متعلق  
بالصورة والمعنى وهما مختلفان صورة ومعنى فتعذر تكميل نصاب أحدهما بالآخر، ثم  
إذا وجبت الزكاة عند ضم أحدهما بالآخر اختلفت الرواية فيما يؤدي روى أبو يوسف  
عن أبي حنيفة أنه يؤدي من مائة درهم درهمان ونصف، ومن عشرة مثاقيل ذهب ربع  
مثقال وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف؛ لأن هذا أقرب إلى المعادلة والنظر من  
الجانبيين. وروى عن أبي يوسف رواية أخرى أنه يقوم أحدهما بالآخر ثم يؤدي الزكاة  
من نوع واحد وهو أقرب إلى موافقة نصوص الزكاة، ثم اختلف أصحابنا في كيفية الضم  
فقال أبو حنيفة: يضم أحدهما إلى الآخر باعتبار القيمة، وقال أبو يوسف ومحمد: يضم  
باعتبار الأجزاء وهو رواية عن أبي حنيفة أيضاً ذكره في نوادر هشام. وإنما تظهر ثمرة =

الاختلاف فيما إذا كانت قيمة أحدهما لجودته وصياغته أكثر من وزنه بأن كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل قيمتها مائة درهم فعند أبي حنيفة يقوم الدنانير بخلاف جنسها دراهم وتضم إلى الدراهم فيكمل نصاب الدراهم من حيث القيمة فتجب الزكاة. وعندهما تضم باعتبار الأجزاء فلا يكمل النصاب؛ لأن له نصف نصاب الفضة وربع نصاب الذهب فيكون ثلاثة أرباع النصاب فلا يجب شيء. وعلى هذا لو كان له مائة درهم وعشرة مثاقيل ذهب قيمتها مائة وأربعون درهما تضم باعتبار القيمة عند أبي حنيفة فتبلغ مائتين وأربعين درهما فتجب فيها ستة دراهم، وعندهما تضم باعتبار الأجزاء فيكون نصف نصاب الذهب ونصف نصاب الفضة فيكون نصابا تاما فيجب في نصف كل واحد منهما ربع عشرة أما إذا كان وزنها وقيمتها سواء بأن كان له مائة درهم وعشرة مثاقيل ذهب تساوى مائة أو مائة وخمسون درهما وخمسة مثاقيل ذهب أو خمسة عشر مثقالا وخمسون درهما فهنا لا تظهر ثمرة الاختلاف بل يضم أحدهما إلى الآخر بالإجماع على اختلاف الأصوليين عنده باعتبار التقويم. وعندهما باعتبار الأجزاء وأجمعوا على أنه إذا كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب قيمتها خمسون درهما لا تجب الزكاة فيهما؛ لأن النصاب لم يكمل بالضم لا باعتبار القيمة ولا باعتبار الأجزاء وأجمعوا على أنه لا تعتبر القيمة في الذهب والفضة عند الانفراد في حق تكميل النصاب، حتى أنه إذا كان له إبريق فضة وزنه مائة درهم وقيمتها لصناعة مائتان لا تجب فيه الزكاة باعتبار القيمة. وكذلك إذا كان له آتية ذهب وزنها عشرة وقيمتها لصناعتها مائتا درهم لا تجب فيها الزكاة باعتبار القيمة.

وجه قولهما أن القيمة في الذهب والفضة ساقطة الاعتبار شرعا؛ لأن سائر الأشياء تقوم بهما وإنما المعتبر فيهما الوزن؛ ألا ترى أن من ملك إبريق فضة وزنه مائة وخمسون درهما وقيمتها مائتا درهم لا تجب الزكاة؟ وكذلك إذا ملك آتية ذهب وزنها عشرة مثاقيل وقيمتها مائتا درهم لا تجب الزكاة. ولو كانت القيمة فيها معتبرة لوجبت ولأبي حنيفة أنهما عينا وجب ضم أحدهما إلى الآخر لإيجاب الزكاة فكان الضم باعتبار القيمة كعروض التجارة، وهذا؛ لأن كمال النصاب لا يتحقق إلا عند اتحاد الجنس ولا اتحاد إلا باعتبار صفة المالية دون العين فإن الأموال أجناس بأعيانها جنس واحد باعتبار صفة المالية فيها، وهذا بخلاف الإبريق والآتية؛ لأن هناك ما وجب ضمه إلى شيء آخر حتى تعتبر فيه القيمة وهذا؛ لأن القيمة في الذهب والفضة إنما تظهر شرعا عند مقابلة أحدهما بالآخر فإن الجودة والصناعة لا قيمة لها إذا قوبلت بجنسها. قال النبي صلى الله عليه وسلم: «جيدها ورديتها سواء» فأما عند مقابلة أحدهما بالآخر فتظهر للجودة قيمة ألا ترى أنه متى وقعت الحاجة إلى تقويم الذهب والفضة في حقوق العباد تقوم بخلاف جنسها؟ فإن اغتصب قلبا فهشمه واختار المالك تضمينه ضمنه قيمته من خلاف جنسه فكذلك في حقوق الله تعالى، ولأن في التكميل باعتبار التقويم ضرب احتياط في باب العبادة ونظرا للفقراء فكان أولى، ثم عند أبي حنيفة يعتبر في التقويم منفعة الفقراء كما هو أصله حتى روى عنه أنه قال: إذا كان لرجل مائة وخمسة وتسعون درهما ودينار يساوى خمسة دراهم إنه تجب الزكاة، وذلك بأن يقوم الفضة بالذهب كل خمسة منها بدينار وهذا الذي ذكرنا كله من وجوب الضم إذا لم يكن كل واحد منهما نصابا بأن كان أقل من النصاب فأما إذا كان كل واحد منهما =

فقال الأوزاعي: يخرج ربع عشر كل واحد، فإذا كانت مائة درهم وعشرة دنائير، أخرج ربع عشر كل واحد منهما.

وقال الثوري: يضم القليل إلى الكثير.

ونقل العبدري عن أبي حنيفة: يضم الذهب إلى الفضة بالقيمة، فإذا كانت له مائة درهم وله ذهب قيمته مائة درهم وجبت الزكاة.

قال: وقال مالك وأبو يوسف وأحمد: يضم أحدهما إلى الآخر بالأجزاء، فإذا كان معه مائة درهم وعشرة دنائير، أو خمسون درهما وخمسة عشر دينارا - ضم أحدهما إلى الآخر، ولو كان له مائة درهم وخمسة دنائير قيمتها مائة درهم فلا ضم. دليلنا: قوله ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>.

الثالثة: مذهبنا ومذهب العلماء كافة: أن الاعتبار في نصاب الذهب والفضة بالوزن لا بالعدد.

وحكى صاحب «الحاوي» وغيره من أصحابنا عن المنقري وبشر المريسي المعتزلي: أن الاعتبار بمائتي درهم عددا لا وزنا، حتى لو كان معه مائة درهم عددا وزنها مائتان فلا شيء فيها، وإن كانت مائتان عددا وزنها مائة وجبت الزكاة، قال أصحابنا: وهذا غلط منهما؛ لمخالفته النصوص والإجماع فهو مردود.

الرابعة: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا زكاة في المغشوش من ذهب ولا فضة حتى يبلغ خالصه نصابا، وبه قال جمهور العلماء.

وقال أبو حنيفة: إن كان الغش مثل نصف الفضة أو الذهب أو أكثر فلا زكاة حتى يبلغ الخالص نصابا، وإن كان أقل وجبت الزكاة إذا بلغ بغشه نصابا؛ بناء على أصله

= نصابا تاما ولم يكن زائدا عليه لا يجب الضم بل ينبغي أن يؤدي من كل واحد منهما زكاته. ولو ضم أحدهما إلى الآخر حتى يؤدي كله من الفضة أو من الذهب فلا بأس به عندنا ولكن يجب أن يكون التقويم بما هو أنفع للفقراء راجا وإلا فيؤدي من كل واحد منهما ربع عشرة. وإن كان على كل واحد من النصابين زيادة فعند أبي يوسف ومحمد لا يجب ضم إحدى الزادتين إلى الأخرى؛ لأنهما يوجبان الزكاة في الكسور بحساب ذلك. وأما عند أبي حنيفة فينظر إن بلغت الزيادة أربع مثاقيل وأربعين درهما فكذلك. وإن كان أقل من أربعة مثاقيل وأقل من أربعين درهما يجب ضم إحدى الزادتين إلى الأخرى ليم أربعين درهما أو أربعة مثاقيل؛ لأن الزكاة لا تجب في الكسور عنده والله أعلم.

(١) تقدم.

أن الغش إذا نقص عن النصف سقط حكمه، حتى لو اقترض عشرة دراهم لا غش فيها، فرد عشرة فيها ستة فضة، والباقي غش - لزم المقرض قبولها ويبرأ المقرض بها، ولو ملك مائتين خالصة فأخرج زكاتها خمسة مغشوشة، قال: تجزئه.

قال الماوردي: فساد هذا القول ظاهر، والاحتجاج عليه تكلف، ويكفى في رده قوله ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسٍ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ».

الخامسة: مذهبنا ومذهب مالك وأحمد<sup>(١)</sup> والجمهور: أنه يشترط في المال الذي تجب الزكاة في عينه، ويعتبر فيه الحول - كالذهب والفضة والماشية - وجود النصاب في جميع الحول؛ فإن نقص النصاب في لحظة من الحول انقطع الحول، فإن كمل بعد ذلك استؤنف الحول من حين يكمل النصاب.

وقال أبو حنيفة: المعتبر وجود النصاب في أول الحول وآخره، ولا يضر نقصه بينهما، حتى لو كان معه مائتا درهم، فتلفت كلها في أثناء الحول إلا درهما، أو أربعون شاة فتلفت في أثناء الحول إلا شاة، ثم ملك في آخر الحول تمام المائتين وتمام الأربعين - وجبت زكاة الجميع، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «وإن كان له دين نظرت: فإن كان دينا غير لازم كمال الكتابة لم يلزمه زكاته؛ لأن ملكه غير تام عليه، فإن العبد يقدر أن يسقطه، وإن كان لازما نظرت: فإن كان على مقر ملىء لزمه زكاته؛ لأنه مقدور على قبضه فهو كالوديمة، وإن كان على ملىء جاحد أو مقر معسر، فهو كالمال المغصوب وفيه قولان، وقد بيناه في زكاة الماشية. وإن كان له دين مؤجل ففيه وجهان:

قال أبو إسحاق: هو كالدين الحال على فقير أو ملىء جاحد؛ فيكون على قولين.

وقال أبو علي بن أبي هريرة: لا تجب فيه الزكاة، فإذا قبضه استقبل به الحول؛ لأنه لا يستحقه، ولو حلف أنه لا يستحقه كان باراً. والأول أصح؛ لأنه لو لم يستحقه لم ينفذ فيه إبراؤه.

(١) قال في الإنصاف (٣/٢٠٥): مضى الحول شرط وصرح به في المبهم، والكافي. قال في الفروع: وفي كلام بعضهم: أنهما سبب وشرط، قلت: وهو أيضا في كلام المجد في شرحه، وقال في الوجيز: وملك النصاب شرط، وسكت عن الحول.



وإن كان له مال غائب: فإن كان مقدورا على قبضه وجبت فيه الزكاة إلا أنه لا يلزمه إخراجها حتى يرجع إليه، وإن لم يقدر عليه فهو كالمغصوب.  
الشرح: قال أصحابنا: الدين ثلاثة أقسام:

أحدها: غير لازم كمال الكتابة، فلا زكاة فيه بلا خلاف؛ لما ذكره المصنف.  
الثاني: أن يكون لازما وهو ماشية، بأن كان له في ذمة إنسان أربعون شاة سلما أو قرضا - فلا زكاة فيها أيضا بلا خلاف؛ لأن شرط زكاة الماشية السوم، ولا توصف التي في الذمة بأنها سائمة.  
الثالث: أن يكون دراهم أو دنائير أو عرض تجارة، وهو مستقر - ففيه قولان مشهوران:

القديم: لا تجب الزكاة في الدين بحال؛ لأنه غير معين.  
والجديد الصحيح باتفاق الأصحاب: وجوب الزكاة في الدين على الجملة، وتفصيله: أنه إن تعذر استيفاؤه لإعسار من عليه، أو جحوده ولا بينة، أو مطلّهُ، أو غيبته - فهو كالمغصوب، وفي وجوب الزكاة فيه طرق تقدمت في باب زكاة الماشية والصحيح: وجوبها، وقيل: تجب في الممطول والدين على ملء غائب بلا خلاف، وإنما الخلاف فيما سواهما، وبهذا الطريق قطع صاحب «الحاوي» وغيره، وليس كذلك؛ بل المذهب طرد الخلاف.

فإن قلنا بالصحيح - وهو الوجوب - لم يجب الإخراج قبل حصوله بلا خلاف ولكن [إذا حصل] في يده أخرج عن المدة الماضية.  
هذا معنى الخلاف.

وأما إذا لم يتعذر استيفاؤه: بأن كان على ملء باذل، أو جاحد عليه بينة، أو كان القاضى يعلمه، وقلنا: القاضى يقضى بعلمه - فإن كان حالا وجبت الزكاة بلا شك، ووجب إخراجها في الحال، وإن كان مؤجلا فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليليهما:

أصحهما عند المصنف والأصحاب: أنه على القولين في المغصوب:  
أصحهما: تجب الزكاة.

والثاني: لا تجب. وهذه طريقة أبى إسحاق المروزي.  
والطريق الثاني - طريقة ابن أبى هريرة -: لا زكاة فيه قولاً واحداً؛ كالمال

الغائب الذي يسهل إحضاره .

فإن قلنا بوجوب الزكاة، فهل يجب إخراجها في الحال؟ فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون، أصحابهما: لا يجب، وبه قطع الجمهور كالمغصوب .  
قال إمام الحرمين: ولأن الخمسة نقدا تساوى ستة مؤجلة، ويستحيل أن يسلم أربعة نقدا تساوى خمسة مؤجلة؛ فوجب تأخير الإخراج إلى القبض .  
قال: ولا شك أنه لو أراد أن يبرئ فقيرا عن دين له عليه؛ ليقعه عن الزكاة - لم يقع عنها؛ لأن شرط أداء الزكاة أن يتضمن تمليكا محققا، والله - تعالى - أعلم .  
وأما المال الغائب: فإن لم يكن مقدورا عليه - لانقطاع الطريق، أو انقطاع خبره - فهو كالمغصوب، هكذا قال المصنف والجمهور، وقيل: تجب الزكاة قطعاً؛ لأن تصرفه فيه نافذ بخلاف المغصوب، ولا خلاف أنه لا يجب الإخراج عنه قبل عوده وقبضه .

وإن كان مقدورا على قبضه وجبت الزكاة منه بلا خلاف، ووجب إخراجها في الحال بلا خلاف، ويخرجها في بلد المال، فإن أخرجها في غيره ففيه خلاف نقل الزكاة .  
هذا إذا كان المال مستقرا، فإن كان سائرا غير مستقر لم يجب إخراج زكاته قبل أن يصل إليه، فإذا وصل أخرج عن الماضي بلا خلاف، هذا هو الصواب في مسألة الغائب، وما وجدته خلافه في بعض الكتب فنزلته عليه، ومما يظن مخالفا: قول المصنف: «فإن كان مقدورا على قبضه وجبت فيه الزكاة، إلا أنه لا يلزمه إخراجها حتى يرجع إليه»، وهكذا قاله ابن الصباغ، وكلامهما محمول على ما ذكرنا إذا كان سائرا غير مستقر، هكذا صرح به أبو المكارم في العدة وغيره، وجزم الشيخ أبو حامد بأنه يخرجها في الحال، وهو محمول على ما إذا كان المال مستقرا في بلد، والله - تعالى - أعلم .

قال أصحابنا: كل دين وجب إخراج زكاته قبل قبضه، وجب ضمه إلى ما معه من جنسه لإكمال النصاب، ويلزمه إخراج زكاته في الحال، وكل دين لا يجب إخراج زكاته قبل قبضه، ويجب بعد قبضه فإن كان معه من جنسه ما لا يبلغ وحده نصابا، ويلغ بالدين نصابا - فوجهان مشهوران:

أحدهما - وبه قطع صاحب «البيان» - : لا يلزمه زكاة ما معه في الحال، فإذا قبض الدين لزمه زكاته عن الماضي .

وأصحهما - عند الرافعى وغيره - : يجب إخراج قسط ما معه .  
 قالوا : وهما مبنيان على أن التمكن شرط فى الوجوب أو فى الضمان ؛ إن قلنا  
 بالأول لا يلزمه ؛ لاحتمال ألا يحصل الدين ، وإن قلنا بالثانى لزمه . والله - تعالى -  
 أعلم .

وكل دين لا زكاة فيه فى الحال ولا بعد عوده عن الماضى ، بل يستأنف له الحول  
 إذا قبض - فهذا لا يتم به نصاب ما معه ، وإذا قبضه لا يزكيها عن الماضى بلا  
 خلاف ، بل يستأنف لهما الحول ، والله - تعالى - أعلم .

أما إذا كان له مائة درهم حاضرة ومائة غائبة : فإن كانت الغائبة مقدورا عليها لزمه  
 زكاة الحاضر فى الحال فى موضعها ، وإن لم يكن مقدورا عليه :

فإن قلنا : لا زكاة فيه إذا عاد ، فلا زكاة فى الحاضر ؛ لنقصه عن النصاب .  
 وإن قلنا : يجب زكاته ، فهل يلزمه زكاة الحاضر فى الحال ؟ فيه الوجهان السابقان  
 فى الدين ، بناء على أن التمكن شرط فى الوجوب .

أما الضمان : فإن لم نوجبها فى الحال أوجبناها فيه وفى الغائب إن عاد ، وإلا فلا .  
 قال المصنف - رحمه الله تعالى - : « وإن كان معه أجرة دار لم يستوف المستأجر  
 منفعتها ، وحال عليها الحول - وجبت فيه الزكاة ؛ لأنه يملكها ملكا تاما .

وفى وجوب الإخراج قولان :

قال فى البويطى : يجب ؛ لأنه يملكه ملكا تاما فأشبهه مهر المرأة .  
 وقال فى « الأم » : لا يجب ؛ لأن ملكه قبل استيفاء المنفعة غير مستقر ؛ لأنه قد  
 تنهدم الدار فتسقط الأجرة فلم تجب الزكاة فيه كدين الكتابة .  
 والأول أصح ؛ لأن هذا يبطل بالصدّاق قبل الدخول ؛ فإنه يجوز أن يسقط بالردة  
 ويسقط نصفه بالطلاق ، ثم يجب إخراج زكاته .

الشرح : اتفقت نصوص الشافعى - رضى الله عنه - والأصحاب - رحمهم الله  
 تعالى - على أن المرأة يلزمها زكاة الصّدّاق إذا حال عليه الحول ، ويلزمها الإخراج  
 عن جميعه فى آخر الحول - بلا خلاف - وإن كان قبل الدخول ، ولا يؤثر كونه  
 معرضا للسقوط بالفسخ بردة أو غيرها أو نصفه بالطلاق .

وأما إذا أجر داره أو غيرها بأجرة حالة وقبضها فيجب عليه زكاتها بلا خلاف لما  
 ذكره المصنف وفى كيفية إخراجها قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما .

مثاله: آجرها أربع سنين بمائة وستين دينارا، كل سنة بأربعين: أحد القولين: يلزمه عند تمام السنة الأولى من حين ملك المائة وقبضها زكاة جميع المائة، وهذا نصه في البويطى، قاله صاحب «الحاوى» وغيره، وهو الأصح عند ابن سريج والمصنف وابن الصباغ.

والثانى: لا يلزمه عند تمام كل سنة إلا إخراج زكاة القدر الذى استقر ملكه عليه. وهذا هو الصحيح، وهو نصه فى «الأم» ومختصر المزنى، قال صاحب «الحاوى»: هو نصه فى «الأم» وفى غيره. وصححه جمهور الأصحاب، ممن صححه: الشيخ أبو حامد والمحاملى فى «المجموع» وصاحب «الحاوى» والبغوى وخلائق، ونقل السرخسى فى «الأمالى» والرافعى أنه الأصح عند جمهور الأصحاب، فعلى هذا يخرج عند تمام السنة الأولى زكاة حصة السنة وهو دينار عن أربعين، فإذا مضت السنة الثانية فقد استقر ملكه على ثمانين سنتين، فعليه زكاتها السنتين وهى أربعة دنانير، لكل سنة ديناران، وقد أخرج فى السنة الأولى دينارا فيسقط عنه، ويخرج الباقي وهو ثلاثة دنانير، فإذا مضت السنة الثالثة فقد استقر ملكه على مائة وعشرين ثلاث سنين، وواجبها تسعة دنانير لكل سنة، وقد أخرج منها فى السنتين السابقتين أربعة، فيخرج الباقي وهو خمسة دنانير، فإذا مضت السنة الرابعة فقد استقر ملكه على مائة وستين دينارا فى السنين الماضية، وفيها تسعة دنانير، فيجب إخراج الباقي وهو سبعة دنانير.

قال أصحابنا: هذا إذا أخرج من غير الأجرة، فإن أخرج منها واجب السنة الأولى، فعند تمام السنة الثانية يخرج زكاة الأربعين الأولى سوى ما أخرج منها فى السنة الأولى، وزكاة الأربعين الثانية لستين، وعند السنة الثالثة والرابعة يقاس بما ذكرناه.

أما إذا قلنا بالقول الأول فإنه يخرج عند تمام السنة الأولى زكاة المائة والسنتين، وكذا فى كل سنة يخرج أربعة دنانير إن أخرج من غيرها، فإن أخرج منها زكى كل سنة ما بقى.

واعلم أن الشيخ أبا حامد والمصنف والجمهور قالوا: تجب الزكاة فى الجميع بعد انقضاء السنة قولاً واحداً، وإنما القولان فى كيفية الإخراج كما ذكرناه. وقال القاضى أبو الطيب وطائفة قليلة: القولان فى نفس الوجوب، والإخراج

مبنى عليهما: إن قلنا بالوجوب وجب الإخراج، وإلا فلا، هذا كله إذا كانت الأجرة متساوية في كل السنين، كما مثلناه أولا، فإن تفاوتت زاد القدر المستقر في بعض السنين على أربع، ونقص في بعضها.

قال الرافعي - رحمه الله تعالى - : فإن قيل: هل صورة المسألة ما إذا كانت الأجرة في الذمة ثم نقدها، أو كانت معينة، أم لا فرق؟

فالجواب: أن كلام نقلة المذهب يشمل صورتين، ولم أر فيها نصا وتفصيلا إلا في فتاوى القاضي حسين فإنه قال في الحالة الأولى: الظاهر أنه تجب زكاة كل المائة إذا حال الحول؛ لأن ملكه مستقر على ما أخذ، حتى لو انهدمت لا يلزمه رد المقبوض بعينه، بل له رد مثله.

وفي الحالة الثانية قال: حكم الزكاة حكمها في المبيع قبل القبض؛ لأنه معرض لأن يعود إلى المستأجر بانفساخ الإجارة، وبالجمله: الصورة الثانية أحق بالخلاف من الأولى، وما ذكره القاضي اختيارا منه للوجوب في الحالتين جميعا.

هذا آخر كلام الرافعي، رحمه الله تعالى، وقال صاحب «الحاوي»: لا خلاف في المذهب أنه ملك جميع الأجرة الحالة بنفس العقد؛ لكن في ملكه قولان:

نص في البويطى وغيره أنه ملكها ملكا مستقرا كضمن المبيع وكالصدق؛ لأنه جائز التصرف فيها بحيث لو كانت الأجرة أمة جاز له وطؤها؛ فدل على أن ملكه مستقر. ونص في «الأم» وغيره - وهو الأظهر - : أنه ملكها بالعقد ملكا موقوفا، فإذا مضى زمان من المدة استقر ملكه على ما قابله من الأجرة؛ لأن الأجرة في مقابلة المنفعة، وملك المستأجر غير مستقر على المنافع؛ لأنها لو فأت بالانهدام رجع بما قابله من الأجرة، ولو استقر ملكه لم يرجع بما قابله؛ كما لا يرجع المشتري إذا استقر ملكه بالقبض.

والفرق بين الأجرة والصدق من وجهين:

أحدهما: أن ملك الزوج على الصداق مستقر؛ لأن ملك الزوج لبضعها مستقر بخلاف الأجرة؛ ولهذا لو مات لم يرجع بشيء من صداقها، ولو انهدمت الدار رجع بقسط ما بقى من الأجرة.

والثاني: أن رجوع الزوج بالصداق إذا عرض فسخ، أو بنصفه إذا عرض طلاق قبل الدخول - إنما هو ابتداء جلب ملك؛ فلا يمنع استقرار ملك الزوجة على

الصدّاق قبل الفراق، وأما رجوع المستأجر بقسط الأجرة إذا انهدمت الدار، فإنما هو بالعقد السابق. والله تعالى أعلم.

فرع: لو انهدمت الدار في أثناء المدة انفسخت الإجارة فيما بقي، ولا يفسخ في الماضي على المذهب، وبيننا استقرار ملكه على قسط الماضي، والحكم في الزكاة كما سبق، قال صاحب «الحاوي» والأصحاب: فلو كان أخرج زكاة الجميع قبل الانهدام لم يرجع بما أخرجه من الزكاة عند استرجاع قسط ما بقي؛ لأن ذلك حق لزمه في ملكه، فلم يكن له الرجوع به على غيره.

فرع: قال صاحب «الحاوي»: لو أجز الدار أربع سنين مثلاً بمائة دينار، وقبضها، ولم يسلم الدار حتى مضت المدة - بطلت الإجارة، ولزمه رد الأجرة.

قال: وأما زكاتها: فإن قلنا بنصه في «الأم»: إن ملكه غير مستقر إلا بمضي المدة، فلا زكاة؛ لأنه كل ما مضى من مدة قبل التسليم زال ملكه عما يقابله فلا يلزمه زكاته. وإن قلنا بنصه في البويطي: إن ملكه مستقر، فحكمه عكس ما سبق، فإذا مضت السنة الأولى قبل التسليم فقد كان ملكه مستقراً على مائة دينار، وزال عن خمسة وعشرين؛ فيزكي الباقي، وهكذا في كل سنة بحصتها.

فإذا مضت السنة الرابعة زال ملكه عما بقي من المائة فلا يزكيه، ولا رجوع بما أخرج من زكاتها قبل ذلك؛ لأنه حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به.

فرع: إذا باع سلعة بنصاب من النقد وقبضه، ولم يسلم السلعة حتى حال حول على الثمن في يده - فهل يلزم البائع إخراج زكاة النقد قبل تسليم المبيع؟ قال أصحابنا: فيه القولان في الأجرة؛ لأن الثمن قبل قبض المبيع غير مستقر.

قال صاحب «الحاوي»: وهل يلزم المشتري - إذا كان شراء السلعة للتجارة - إخراج الزكاة عنها قبل قبضها؟ فيه القولان:

إن قلنا: إن ملك الأجرة مستقر، ولا ينظر إلى احتمال الفسخ - فملك الثمن والسلعة مستقر: فيجب زكاتها، وإن احتمل الفسخ. وإن قلنا: إن الملك في الأجرة غير مستقر، فكذا الثمن والسلعة.

قال أصحابنا: ولو أسلم نصاباً في ثمرة أو غيرها للتجارة أو غيرها، وحال الحول قبل قبض المسلم فيه:

فإن قلنا: إن تعذر المسلم فيه لا يفسخ به العقد وإنما يوجب الخيار، وجبت

على المسلم إليه زكاة النصاب الذى قبضه بلا خلاف؛ لاستقرار ملكه.  
 وإن قلنا: ينفسخ العقد، ففى وجوب زكاته القولان كالأجرة، فأما المسلم فلا  
 تلزمه زكاة الثمرة المسلم فيها - قولاً واحداً - وإن كانت للتجارة قال صاحب  
 «الحاوى» وغيره: لأن تأجيل الثمر يمنع وجوب زكاته، فإذا قبضه استقبل به  
 الحول، والله أعلم.

فرع: إذا أوصى لإنسان بنصاب، ومات الموصى، ومضى حول من حين موته  
 قبل القبول - قال أصحابنا: إن قلنا: الملك يحصل فى الوصية بالموت، فعلى  
 الموصى له الزكاة، ولا يضر كونه يبطل بردة. وإن قلنا: يحصل بالقبول، فلا زكاة  
 عليه، ثم إن أبقيناه على ملك الموصى فلا زكاة على أحد؛ لأن الميت ليس مكلفاً  
 بزكاة ولا غيرها. وإن قلنا: إنه للوارث، فهل يلزمه الزكاة؟ فيه وجهان:  
 أحدهما: نعم؛ لأنه ملكه.

وأصحهما: لا؛ لضعفه بتسلط الموصى له عليه.

وإن قلنا: إنه موقوف، فقبل، بأن أنه ملك بالموت، ولا زكاة عليه فى أصح  
 الوجهين؛ لعدم استقرار ملكه، وعلى الثانى: يجب؛ لوجود الملك.

فرع: إذا أصدق امرأته أربعين شاة سائمة بأعيانها لزمها الزكاة إذا تم حولها من  
 يوم الإصداق، سواء أدخل بها أم لا، وسواء قبضتها أم لا، هذا هو المذهب، وقد  
 سبقت الإشارة إليها، وقد صرح به المصنف فى قياسه، وفيه قول مخرج من  
 الأجرة: أنه إذا لم يدخل بها فهو كالأجرة على ما سبق، وحكى وجه: أنه ما لم  
 يُقبضها لا زكاة عليها ولا على الزوج؛ تفريعاً على أن الصداق مضمون ضمان  
 العقد، فيكون على الخلاف فى المبيع قبل القبض، وبهذا قال أبو حنيفة.

والمذهب الصحيح الذى قطع به الجمهور: القطع بالوجوب عليها مطلقاً. ولو  
 طلقها قبل الدخول نظر، إن طلقها قبل الحول عاد نصف الماشية إلى الزوج، فإن لم  
 يميز فهما خليطان؛ فعليها عند تمام الحول من يوم الإصداق نصف شاة.

وإن طلق بعد تمام الحول فلها ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تكون قد أخرجت الزكاة من نفس الماشية ففيما يرجع به الزوج ثلاثة  
 أقوال:

أحدها: نصف الجملة، فإن تساوت قيمة الغنم أخذ منها عشرين، وإن اختلفت

أخذ النصف بالقيمة، وهذا نصه في «المختصر».

والثاني: نصف الغنم الباقية، ونصف قيمة الشاة المخرجة، وهو نصه في كتاب الزكاة من «الأم» وهو الأصح، قال ابن الصباغ: هو الأقيس؛ لأن حقه يتعلق بنصف عين الصداق، وقد ذهب بعض العيين؛ فيرجع في نصف ما بقي.

والثالث: أنه بالخيار بين ما ذكرنا في القول الثاني، وبين أن يترك الجميع ويرجع بنصف القيمة، وهو نصه في كتاب الصداق.

هذا إذا كان المخرج من جنس مال الصداق، فلو كان من غير جنسه: بأن أصدقها خمسا من الإبل، فحال الحول فباعته بعيرا، واشترت من ثمنه شاة أخرجتها زكاة - فنقل السرخسي عن الأصحاب أنه إن قلنا: إذا كان الواجب من جنسه ينصرف المخرج إلى حصتها، ويرجع الزوج بعشرين شاة - فهنا أولى، وإلا فقولان: أحدهما: الحكم كما سبق من القولين الباقيين من الثلاثة.

والثاني: أنه ينصرف هنا إلى نصيبها وإن لم ينصرف هناك، فيرجع الزوج بعشرين كاملة؛ لأنها باختيارها صرفت المخرج في هذه الجهة، فوجب اختصاصه بها.

الحال الثاني: أن تكون أخرجت الزكاة من موضع آخر، فالمذهب - وبه قطع العراقيون وغيرهم - : يأخذ نصف الأربعين.

وقال الصيدلاني وجماعة: فيه وجهان:

أحدهما: هذا

والثاني: يرجع إلى نصف القيمة.

الحال الثالث: ألا تخرج الزكاة أصلا، فالمذهب أن نصف الأربعين تعود إلى الزوج شائعا، فإذا جاء الساعى وأخذ من عينها شاة رجع الزوج عليها بنصف قيمتها.

قال صاحب «الحاوي»: فلو اقتسمها قبل إخراج زكاتها ففي صحة القسمة وجهان مخرجان من القولين في تعلق الزكاة بالعين أو الذمة: إن قلنا: تتعلق بالعين، فالقسمة باطلة، وإن قلنا: بالذمة، فصحيحة، فعلى هذا لهما عند مطالبة الساعى بالزكاة أربعة أحوال:

أحدها: أن يكون نصيب كل واحد منهما باقيا في يده، فيأخذ الساعى الزكاة مما في يدها دون ما في يد الزوج؛ لأن الزكاة إنما وجبت عليها، فإذا أخذها منها استقر ملك الزوج على ما في يده.



الثاني: أن يكون نصيباهما تالفين، فأيهما يطالب بالزكاة؟  
وجهان:

أحدهما: الزوجة؛ لأن الوجوب عليها.

والثاني: للساعي مطالبة من شاء منهما؛ لأن الزكاة وجبت فيما كان بأيديهما، فإن طالب الزوجة لم يرجع على الزوج، وإن طالبه وأخذ منه رجع على الزوجة.  
الثالث: أن يكون ما في يدها باقيا دون ما في يده، فيأخذ الساعي منها ولا رجوع لها.

الرابع: أن يكون ما في يد الزوج باقيا دون ما في يدها، فيأخذ الساعي الزكاة مما في يد الزوج؛ لأن الزكاة تعلقت بما في يده، فإذا أخذها ففي بطلان القسمة وجهان:

أحدهما: تبطل؛ لأنه أخذها بسبب متقدم، فصار قدر الزكاة كالمستحق حال القسمة، فعلى هذا: بطلان القسمة يكون؛ لوجود بعض الصداق للزوج دون بعضه، فيكون على الأقوال الثلاثة.

والوجه الثاني: لا تبطل القسمة؛ لأن الوجوب في ذمتها، وأخذ الساعي كان بعد صحة القسمة فلم يبطلها؛ كما لو أتلقت المرأة شيئا مما في يد الزوج بقسمة، فعلى هذا: للزوج أن يرجع على الزوجة بقيمة الشاة المأخوذة وإن كانت مثل ما وجب عليها، فإن أخذ الساعي منه زيادة لم يرجع بالزيادة؛ لأن الساعي ظلمه بها فلا يجوز رجوعه على غيره.

هذا آخر كلام صاحب «الحاوي»، [و] قال القاضي أبو الطيب في «المجرد» والأصحاب في هذين الوجهين الأخيرين: الصحيح أنه لا تبطل القسمة.  
وقال السرخسي: إذا طلقها بعد الحول وقبل إخراج الزكاة، فتقاسما قبل إخراج الزكاة - صحت المقاسمة على ظاهر نص الشافعي - رضى الله عنه - وعليه فرع الشافعي، رضى الله عنه.

لكن قال أصحابنا: إن قلنا: القسمة إفراز، صحت كما نص عليه. فإن قلنا: إنها بيع، فحكمه ما سبق في بيع مال الزكاة.

فإن قلنا بصحة القسمة، فجاء الساعي لأخذ الزكاة: فإن وجد في ملك المرأة من عين الصداق أو غيره قدر الزكاة أخذها منها، وإلا فمما أخذه الزوج، ثم يرجع

الزوج عليها بقيمة المأخوذ.

قال القاضي أبو الطيب وغيره: وهذا الحكم في كل صدق تجب الزكاة في عينه. قال الشافعي في «الأم» والأصحاب: ولو أصدقها أربعين شاة في الذمة فلا زكاة، وإن مضت أحوال، وهذا لا خلاف فيه؛ لأن الحيوان يشترط في زكاته السوم، ولا يتصور ذلك فيما في الذمة، وقد تقدمت هذه المسألة، وكذا لو أسلم إليه في أربعين شاة فلا زكاة فيها بلا خلاف لما ذكرناه، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «ومن ملك مصوغا من الذهب والفضة: فإن كان معدا للقتية وجبت فيه الزكاة؛ لأنه مرصد للنماء فهو كغير المصوغ، وإن كان معدا للاستعمال نظرت:

فإن كان لاستعمال محرم: كأواني الذهب والفضة، وما يتخذه الرجل لنفسه من سوار أو طوق أو خاتم ذهب، أو ما يحلى به المصحف، أو يؤزر به المسجد أو يموه به السقف، أو كان مكروها كالتضييب القليل للزينة - وجبت فيه الزكاة؛ لأنه عدل به عن أصله بفعل غير مباح، فسقط حكم فعله وبقي على حكم الأصل. وإن كان لاستعمال مباح: كحلى النساء وما أعد لهن، وخاتم الفضة للرجال - ففيه قولان:

أحدهما: لا تجب فيه الزكاة؛ لما روى جابر - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ فِي الْحُلَى زَكَاةٌ»، ولأنه معد لاستعمال مباح؛ فلم تجب فيه الزكاة كالعوامل من الإبل والبقر.

والثاني: تجب فيه الزكاة، واستخار الله فيه الشافعي واختاره؛ لما روى: «أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْيَمَنِ جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَهَا ابْنَتُهُا فِي يَدِهَا مُسَكَّتَانِ غَلِيظَتَانِ مِنَ الذَّهَبِ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْعِطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟ فَقَالَتْ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْسُرُكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ؟ فَحَلَعَتْهُمَا وَأَلْقَتْهُمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَتْ: هُمَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ»، ولأنه من جنس الأثمان فأشبهه الدراهم والدنانير.

وفيما لطنح به اللجام وجهان:

قال أبو الطيب بن سلمة: هو مباح كالذي حلى به المنطقة والسيف؛ فيكون على قولين.

وقال أبو إسحاق: لا يحل وهو المنصوص؛ لأن هذا حلية للدابة، بخلاف السياف

والمنطقة؛ فإن ذلك حلية للرجل في الحرب فحلى.

وإن كان للمرأة حلى فانكسر بحيث لا يمكن لبسه، إلا أنه يمكن إصلاحه للبس - ففيه قولان:

أحدهما: تجب فيه الزكاة؛ لأنه لا يمكن لبسه فوجبت فيه الزكاة كما لو تفتت. والثاني: لا تجب؛ لأنه للإصلاح واللبس أقرب.

وإن كان لها حلى معد للإجارة ففيه طريقان: أحدهما: أنه تجب فيه الزكاة قولاً واحداً؛ لأنه معد لطلب النماء فأشبهه إذا اشتراه للتجارة.

والثاني: أنه على قولين؛ لأن النماء المقصود قد فقد؛ لأن ما يحصل من الأجرة قليل، فلم يؤثر في إيجاب الزكاة كأجرة العوامل من الإبل والبقر. وإذا وجبت الزكاة في حلى تنقص قيمته بالكسر، ملك الفقراء ربع العشر منه، ويسلمه إليهم بتسليم مثله ليستقر ملكهم عليه، كما قلنا في الرطب الذي لا يجيء منه تمر.

وقال أبو العباس: يخرج زكاته بالقيمة؛ لأنه يشق تسليم بعضه، والأول أظهر. الشرح: أما الأحاديث والآثار الواردة في زكاة الحلى وعدمها، فمنها: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مُسَكَّتَانِ غَلِيظَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهَا: أَتُعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا. قَالَ: أَيْسُرُكَ أَنْ يُسَوِّدَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَوَارِينَ مِنْ نَارٍ؟ فَخَلَعَتْهُمَا فَأَلْقَتْهُمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَتْ: هُمَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ» رواه أبو داود وغيره عن أبي كامل الجحدرى عن خالد بن الحارث عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كما ذكرنا، وهذا إسناد حسن. ورواه الترمذى من رواية ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن امرأتين، فذكره بنحوه.

ثم قال الترمذى: هذا رواه المثنى بن صباح عن عمرو بن شعيب، والمثنى وابن لهيعة ضعيفان. قال: ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء.

هذا آخر كلام الترمذى، وهذا التضعيف الذى ضعفه الترمذى؛ بناء على انفراد ابن لهيعة والمثنى بن الصباح به، وليس هو مفرداً؛ بل رواه أبو داود وغيره من رواية حسين المعلم - كما ذكرنا - عن عمرو بن شعيب، وحسين ثقة بلا خلاف؛ روى له

البخارى ومسلم.

ورواه النسائي من رواية خالد بن الحارث مرفوعا كما سبق، ومن رواية معتمر بن سليمان مرسلا، ثم قال: خالد بن الحارث أثبت عندنا من معتمر، وحديث معتمر أولى بالصواب<sup>(١)</sup>، والله تعالى أعلم.

وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى فِي يَدَيَّ فَتَخَاتَبَ مِنْ وَرِيقٍ فَقَالَ: مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟ فَقُلْتُ: صَنَعْتُهُنَّ أَتَزِينُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَتَوَدِينَ زَكَاتَهُنَّ؟ قُلْتُ: لَا، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: هُوَ حَسْبُكَ مِنَ النَّارِ<sup>(٢)</sup>، وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أَلْبَسُ أَوْضَاحًا مِنْ ذَهَبٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكُنْزُ هُوَ؟ فَقَالَ: مَا بَلَغَ أَنْ يُؤَدَّى زَكَاتُهُ فَرُكْنِي فَلَيْسَ بِكُنْزٍ» رواه أبو داود بإسناد حسن<sup>(٣)</sup>، وقد سبق ذكره في هذا الباب عن نافع، وهذا إسناد صحيح<sup>(٤)</sup>.

وروى مالك في «الموطأ» أيضا عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة - رضى الله عنها - : «أنها كانت تحلى بنات أخيها يتامى في حجرها لهن الحلى فلا

(١) أخرجه أبو داود (٢١٢/٢) كتاب: الزكاة، باب: الكنز ما هو؟ وزكاة الحلى، حديث (١٥٦٣)، والترمذى (٧٤/٢) كتاب: الزكاة، باب: ما جاء فى زكاة الحلى، حديث (٦٣٢)، والنسائى (٣٨/٥) كتاب: الزكاة، باب: زكاة الحلى، وابن أبى شيبه (١٥٣/٣) كتاب: الزكاة، باب: فى الحلى، وأحمد (١٧٨/٢)، والدارقطنى (١١٢/٢) كتاب: الزكاة، باب: استقراض الوصى من مال اليتيم، الحديث (٧)، والبيهقى (١٤٠/٤) كتاب: الزكاة، باب: سياق أخبار وردت فى زكاة الحلى، من طريق عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

(٢) أخرجه أبو داود (١٥٦٥)، والدارقطنى (١٠٥/٢ - ١٠٦)، والحاكم (٣٨٩/١)، والبيهقى (١٣٩/٤) وإسناده على شرط الصحيح قاله الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير (٢/٣٤٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٢١٢/٢، ٢١٣) كتاب: الزكاة، باب: الكنز ما هو؟ وزكاة الحلى، حديث (١٥٦٤)، والدارقطنى (١٠٥/٢) كتاب: الزكاة، باب: ما أدى زكاته فليس بكنز، حديث (١)، والبيهقى (٨٣/٤) كتاب: الزكاة، باب: تفسير الكنز الذى ورد فيه الوعيد، والحاكم (٣٩٠/١) كتاب: الزكاة، وقال: صحيح على شرط البخارى.

(٤) كذا العبارة، وهى غير مستقيمة، ويغلب على الظن أن فيها سقطا، لعله نصه: وقد سبق ذكره فى هذا الباب. وروى مالك عن نافع «أن عبد الله بن عمر كان يحلى بناته وجواريه الذهب، ثم لا يخرج من حلين الزكاة وهذا إسناد صحيح» اهـ والحديث أخرجه مالك فى الموطأ (١/٢٥٠)، رقم (١١) ومن طريقه الشافعى فى المسند (١/٦٢٨)، ومن طريقه البيهقى فى السنن (٤/١٣٨) وفى المعرفة (٣/٢٩٣).

تخرج منه الزكاة» وهذا إسناد صحيح<sup>(١)</sup>.

وروى الدارقطني بإسناده عن أسماء بنت أبي بكر - رضى الله عنها - : «أنها كانت تحلى بناتها الذهب ولا تزكيه نحواً من خمسين ألفاً»<sup>(٢)</sup>.

وروى الشافعى - رضى الله عنه - هذه الأحاديث والآثار فى «الأم»، ورواها عنه البيهقى فى «معرفة السنن والآثار»، ثم روى البيهقى بإسناده الصحيح عن الشافعى قال: أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال: «سمعت رجلاً يسأل جابر بن عبد الله عن الحلبي: أفیه زكاة؟ فقال جابر: لا، فقال: وإن كان يبلغ ألف دينار؟ فقال جابر: كثير»<sup>(٣)</sup> قال الشافعى<sup>(٤)</sup>: ويروى عن ابن عباس وأنس بن مالك، ولا أدرى: أثبت عنهما معنى قول هؤلاء: ليس فى الحلبي زكاة<sup>(٥)</sup>؟

قال الشافعى: ويروى عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وعبد الله بن عمرو بن العاص أن فى الحلبي زكاة.

قال البيهقى: قد روينا عنهما وعن ابن مسعود<sup>(٦)</sup>، قال: وحكاها ابن المنذر

(١) أخرجه مالك (١٠) ومن طريقه الشافعى (١/رقم ٦٢٦)، ومن طريقه البيهقى فى السنن (٤/١٣٨) وفى المعرفة (٣/٢٩٣) وقال الحافظ ابن حجر: «ويمكن الجمع بينهما (أى بين حديثها السابق والأثر عنها) بأنها كانت ترى الزكاة فيها ولا ترى إخراج الزكاة مطلقاً عن مال الأيتام».

تلخيص الحبير (٢/٣٤٣).

وهذا يعارضه ما قاله البيهقى فى المعرفة (٣/٢٩٨): ثبت من مذهبه إخراج الزكاة عن أموال الأيتام وسيذكر النووى هذا القول بعد قليل قلت أخرج عبد الرزاق (٤/٦٦) أرقام (٦٩٦٣ - ٦٩٨٥)، وابن أبى شيبة (٢/٣٧٩) من طريق القاسم بن محمد قال: كان مالنا عند عائشة فكانت تزكيه ونحن يتامى. وهذا لفظ عند عبد الرزاق.

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/١٠٩)، ومن طريقه البيهقى فى السنن (٤/١٣٨) وفى المعرفة (٣/٢٩٤).

(٣) أخرجه الشافعى فى المسند (١/٦٢٩) ومن طريقه البيهقى فى السنن (٤/١٣٨)، وفى المعرفة (٣/٢٩٤).

(٤) ينظر الأم (٢/٤١) ومعرفة السنن والآثار (٤/٢٩٤ - ٢٩٥).

(٥) أثر أنس بن مالك أخرجه الدارقطني (٢/١٠٩) والبيهقى فى السنن (٤/١٣٨).

(٦) أثر عمر بن الخطاب أخرجه ابن أبى شيبة (٢/٣٨٢) رقم (١٠١٦٠)، والبيهقى فى السنن (٤/١٣٩).

وأما أثر عبد الله بن عمرو بن العاص فأخرجه ابن أبى شيبة (١٠١٦٥)، والبيهقى.

وأما أثر عبد الله بن مسعود فأخرجه الدارقطني (٢/١٠٩) والبيهقى.

عنهم، وعن ابن عباس .

قال الشافعي : وهذامما أستخير الله - تعالى - فيه .

قال الشافعي في القديم<sup>(١)</sup> : وقال بعض الناس : في الحلّى زكاة، وروى فيه شيئا ضعيفا .

قال البيهقي : وكأنه أراد حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده السابق، ثم رواه البيهقي من رواية حسين المعلم عن عمرو بن شعيب كما سبق، ورواه - أيضا - من رواية الحجاج بن أرطاة ببعضه، قال البيهقي : حسين أوثق من الحجاج، غير أن الشافعي كان كالموقوف في روايات عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا لم ينضم إليها ما يؤكدّها؛ لأنه قيل : إن رواياته عن أبيه عن جده أنها صحيفة كتبها عبد الله بن عمرو .

قال البيهقي : وقد ذكرنا في كتاب الحج وغيره ما يدل على صحة سماع عمرو من أبيه، وسماع أبيه من جده عبد الله بن عمرو، قال : وقد انضم إلى حديثه هذا حديث أم سلمة وحديث عائشة في الفتحات، قال البيهقي : من قال : لا زكاة في الحلّى، زعم أن الأحاديث والآثار الواردة في وجوب زكاته، كانت حين كان التحلى بالذهب حراما على النساء، فلما أبيح لهن سقطت زكاته .

قال البيهقي : وكيف يصح هذا القول مع حديث عائشة إن كان ذكر الورق فيه محفوظا؟! غير أن رواية القاسم وابن أبي مليكة<sup>(٢)</sup> عن عائشة في تركها إخراج زكاة الحلّى - مع ما ثبت من مذهبها من إخراج زكاة أموال اليتامى - يوقع ريبه في هذه الرواية المرفوعة؛ فهي لا تخالف النبي ﷺ فيما روته عنه، إلا فيما علمته منسوخا . قال البيهقي : ومن العلماء من قال : زكاة الحلّى عاريتة، روى هذا عن ابن عمر وسعيد بن المسيب<sup>(٣)</sup> .

قال البيهقي : والذي يرويه فقهاؤنا عن جابر عن النبي ﷺ : «لَيْسَ فِي الْحُلِيِّ زَكَاةٌ»<sup>(٤)</sup> - لا أصل له؛ إنما روى عن جابر من قوله غير مرفوع .

(١) ينظر معرفة السنن والآثار (٣/ ٢٩٥ - ٢٩٩) .

(٢) رواية ابن أبي مليكة عن عائشة أخرجه الشافعي في المسند (١/ رقم ٦٢٧)، ومن طريقه البيهقي في المعرفة (٣/ ٢٩٣) .

(٣) أخرجهما البيهقي في السنن (٤/ ١٤٠) .

(٤) أخرجه ابن الجوزي في التحقيق كما في نصب الرأية (٢/ ٣٧٤) .

والذى يروى عن عافية بن أيوب عن الليث عن أبى الزبير عن جابر مرفوعا لا أصل له، وعافية ابن أيوب مجهول، فمن احتج به مرفوعا كان مغررا بدينه داخلا فيما نعيب به المخالفين من الاحتجاج برواية الكذابين، والله يعصمنا من أمثاله. هذا آخر كلام البيهقى، فهذا مختصر ما يتعلق بأحاديث الباب، وحصل فى ضمنه بيان الحديثين اللذين ذكرهما المصنف، وهما حديث عمرو بن شعيب وحديث جابر، والله - تعالى - أعلم.

أما أحكام الفصل : فمقصوده بيان ما يجوز لبسه من الحلى للرجال والنساء، وما يجوز للرجال خاصة أو للنساء خاصة.

وما تجب فيه الزكاة منه قد سبق بيان جمل منه فى باب ما يكره لبسه، وإنما ذكر الشافعى والأصحاب - رحمهم الله تعالى - ما يحل من الحلى ويحرم فى هذا الباب؛ ليعلم حكم الزكاة فيه.

قال الشافعى والأصحاب: فكل متخذ من الذهب والفضة من حلى وغيره إذا حكم بتحريم استعماله أو كراهته، وجبت فيه الزكاة بلا خلاف، ونقلوا فيه إجماع المسلمين.

وإن كان استعماله مباحا: كحلى النساء، وخاتم الفضة للرجل، والمنطقة، وغير ذلك مما سنوضحه - إن شاء الله تعالى - ففى وجوب الزكاة فيه قولان مشهوران: أصحهما عند الأصحاب: لا؛ كما لا تجب فى ثياب البدن والأثاث وعوامل الإبل والبقر، وهذا مع الآثار السابقة عن الصحابة - رضى الله عنهم - وهذا نصه فى البويطى والقديم، وقال السرخسى وغيره: وبه قال أكثر أهل العلم، وممن صححه من أصحابنا المزنى وابن القاص فى المفتاح والبندنجى والماوردى والمحاملى والقاضى أبو الطيب فى «المجرد» والدارمى فى «الاستذكار»، والغزالى فى «الخلاصة»، والرافعى فى كتابيه، وآخرون لا يحصون، وبه قطع جماعات منهم المحاملى فى «المقنع» وسليم الرازى فى «الكفاية»، والمصنف فى «عيون المسائل»، والجرجانى فى كتابيه «التحرير» و «البلغة»، والشيخ نصر المقدسى فى «الكافى» وآخرون.

وأما قول الفورانى: إن القديم وجوب الزكاة، والجديد: لا تجب - فغلط صريح مخالف لما قاله الأصحاب؛ بل الصواب المشهور نصه فى القديم: لا تجب.

وفي الجديد: قولان، نص عليهما في «الأم»، ونص في البويطي: أنه لا تجب كما نص في القديم.

والمذهب: لا تجب، كما ذكرنا.

هذا إذا كان معدا لاستعمال مباح كما سبق، قال أصحابنا: ولو اتخذ حليا ولم يقصد به استعمالا محرما ولا مكروها ولا مباحا، بل قصد كنزا واقتناء - فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به المصنف والجمهور: وجوب الزكاة فيه، قال الرافعي: ومنهم من حكى فيه خلافا. ولو اتخذ حليا مباحا في عينه، لكن لم يقصد به استعمالا ولا كنزا واقتناء، أو اتخذ ليؤجره - فإن قلنا: تجب الزكاة في الحلّي المتخذ للاستعمال المباح، فهنا أولى، وإلا فوجهان:

أصحهما: لا زكاة فيه؛ كما لو اتخذ ليعيره، ولا أثر للأجرة كأجرة الماشية العوامل.

والثاني: تجب قولاً واحداً؛ لأنه معد للنماء. قال الماوردي: وهذا قول أبي عبد الله الزبيرى، وصححه الجرجاني في «التحرير»، لكن المذهب أنه على القولين، والأصح: لا زكاة فيه، صححه الماوردي والرافعي وآخرون، وقطع القاضي أبو الطيب في «المجرد» وآخرون بأن المتخذ للإجارة مباح، وفي زكاته القولان.

فرع: ذكرنا أن المتخذ من ذهب أو فضة إن كان استعماله محرما وجبت فيه الزكاة قولاً واحداً، وإن كان مباحا فلا زكاة في الأصح.

قال أصحابنا: المحرم نوعان:

محرم لعينه: كالأواني والملاعق والمجامر من ذهب أو فضة.

ومحرم بالقصد: بأن يقصد الرجل بحلى النساء الذى يملكه - كالسوار والخلخال - أن يلبسه أو يلبسه غلماناً، أو قصدت المرأة بحلى الرجال - كالسيف والمنطقة - أن تلبسه أو تلبسه جواربها أو غيرهن من النساء، أو أعد الرجل حلى الرجال لنسائه وجواربه، أو أعدت المرأة حلى النساء لزوجها وغلمانها - فكله حرام بلا خلاف، وتجب الزكاة فيه بالاتفاق.

ولو اتخذ حليا ولم يقصد به استعمالا، بل قصد كنزه واقتنائه أو إيجاره - ففيه خلاف قدمناه قريبا.

قال أصحابنا: وحكم القصد الطارئ بعد الصياغة في جميع ما ذكرنا حكم



المقارن، فلو اتخذه بقصد استعمال محرم ثم قصد مباحا بطل الحول إذا قلنا: لا زكاة في الحلّى، فلو عاد القصد المحرم ابتداء الحول، وكذا لو قصد الاستعمال، ثم قصد كنزّه ابتداء الحول، وكذا نظائره. ولو اتخذ الرجل حلّى النساء، والمرأة حلّى الرجال بلا قصد، وقلنا: لا زكاة في الحلّى - فقد سبق قريبا أنه لا زكاة فيه في أصح الوجهين.

واحتج البغوى بأن الاتخاذ مباح؛ فلا يجوز إيجاب الزكاة بالشك. فرع: إذا قلنا بالمذهب أنه لا زكاة في الحلّى، فانكسر - فله أحوال: أحدهما: أن ينكسر بحيث [لا] يمنع الاستعمال؛ فلا تأثير لانكساره بلا خلاف؛ ويبقى في زكاته القولان.

والثاني: ينكسر بحيث يمتنع الاستعمال، ويحوج إلى سبك وصوغ - فتجب الزكاة، وأول الحول وقت الانكسار. هذا هو المذهب، وبه قطع الجمهور وحكى البندنجي فيه طريقين: أحدهما: هذا.

والثاني: أنه على التفصيل الذى سنذكره في الحال الثالث، إن شاء الله تعالى. و [الحال] الثالث: ينكسر بحيث يمنع الاستعمال، ولكن لا يحتاج إلى صوغ، ويقبل الإصلاح بالإلحام - فإن قصد جعله تبراً أو دراهم أو كنزّه انعقد الحول عليه من يوم الانكسار، وإن قصد إصلاحه فوجهان مشهوران، أصحهما: لا زكاة وإن تمادت عليه أحوال؛ لدوام صورة الحلّى، وقصد الإصلاح، وبهذا قطع صاحب «الحاوى». وإن لم يقصد ذا ولا ذاك ففيه خلاف، قيل: وجهان، وقيل: قولان، أصحهما: الوجوب، والله تعالى أعلم.

فصل: فيما يحل ويحرم من الحلّى:

فالذهب أصله على التحريم في حق الرجال، وعلى الإباحة للنساء، ويستثنى عن التحريم على الرجال موضعان: أحدهما: يجوز لمن قطع أنفه اتخاذ أنف من ذهب، وإن أمكنه اتخاذه من فضة، وفي معنى الأنف: السن والأنملة؛ فيجوز اتخاذهما ذهباً بلا خلاف، ولا يجوز لمن قطعت رجله أو يده في أصح الوجهين، وما جاز من هذا من الذهب فمن الفضة أولى، وقد سبقت هذه المسألة مبسوطه في باب الآنية، وباب ما يكره لبسه.

الموضع الثاني: تمويه الخاتم والسيف وغيرهما للرجل، إن كان يحصل منه شيء بالعرض على النار فهو حرام بلا خلاف، وإلا فطريقان:

أصحهما - وبه قطع العراقيون - : التحريم.

والثاني - حكاه الخراسانيون - : فيه وجهان:

أحدهما: التحريم؛ لعموم قوله ﷺ في الذهب والحديد: «هَذَانِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي»<sup>(١)</sup>، وقد سبق بيان هذا الحديث وأشباهه في باب ما يكره لبسه.

والثاني: الإباحة؛ لأنه مستهلك.

وأما اتخاذ سن أو أسنان للخاتم فقطع الأصحاب بتحريمه، ونقله الرافعي عن الأصحاب كلهم.

وقال إمام الحرمين: لا يبعد تشبيهه بالضبة الصغيرة في الإناء. وهذا ضعيف، بل باطل مردود بالحديث المذكور.

وأما الفضة فيجوز للرجل التختم بها، وهل له ما سوى الخاتم من حلى الفضة: كالدملج والسوار والطوق والتاج؟ فيه وجهان:

قطع الجمهور بالتحريم.

وقال المتولى والغزالي في فتاويه: يجوز؛ لأنه لم يثبت في الفضة إلا تحريم الأواني، وتحريم الحلى على وجه يتضمن التشبه بالنساء.

ويجوز للرجل تحلية آلات الحرب بالفضة بلا خلاف؛ لما فيه من إرعاب العدو وإظهار القوة، وذلك كتحلية السيف والرمح وأطراف السهام والدرع والمنطقة والجوشن والخف والرائين وغيرها مما في معناها.

وفى تحلية السرج واللجام والثفر للدابة بالفضة، وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب:

أحدهما - وبه قال أبو الطيب بن سلمة - : مباح كتحلية السيف والمنطقة.

وأصحهما عند الأصحاب: التحريم، وبه قال ابن سريج وأبو إسحاق المروزي، ونقله المصنف والأصحاب عن نص الشافعي - رضى الله عنه - وقد نص عليه في ثلاثة كتب: في رواية البويطى، والربيع، وموسى بن أبى الجارود؛ لأن هذا حلية

للدابة لا للرجل، بخلاف المنطقة.

قال أصحابنا: ويجرى الوجهان في الركاب وبرة الناقة من الفضة، والأصح: التحريم، ثم قال القاضي أبو الطيب: ويجريان في تحلية أطراف السيور، والمذهب: تحريم القلادة للدابة من الفضة، وبه قطع كثيرون.

ولا يجوز للنساء تحلية شيء من هذه المذكورات بالذهب، وكذا بالفضة بلا خلاف؛ لأن في استعمالهن ذلك تشبها بالرجال، والتشبه حرام عليهن.

هكذا قاله الأصحاب، واعترض عليهم الشاشي في «المعتمد»، وقال: آلات الحرب إما أن يقال: يجوز للنساء لبسها واستعمالها في غير الحرب، وإما أن يقال: لا يجوز، والقول بالتحريم باطل؛ لأن كونه من ملابس الرجل إنما يقتضي الكراهة دون التحريم؛ ألا ترى أن الشافعي - رضى الله عنه - قال في «الأم»: ولا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا للأدب وأنه من زى النساء، لا للتحريم؟! فلم يحرم زى النساء على الرجل، وإنما كرهه، وكذا عكسه.

قال الشاشي: ولأن المحاربة جائزة للنساء في الجملة، وفي جوازها جواز لبس آلاتها، وإذا جاز استعمالها غير محلاة جاز مع الحلية؛ لأن التحلى للنساء أولى بالجواز من الرجال.

قال الرافعي: هذا الذي قاله الشاشي هو الحق، إن شاء الله تعالى.

قلت: وليس الحكم كما قاله الشاشي والرافعي، بل الصواب ما قاله الأصحاب، أن تشبه الرجال بالنساء حرام وعكسه كذلك؛ للحديث الصحيح: أن رسول الله ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ»<sup>(١)</sup>، واللعن لا يكون على مكروه.

وأما نصه في «الأم» فليس مخالفا لهذا؛ لأن مراده أنه من جنس زى النساء، والله تعالى أعلم.

فرع: أجمع المسلمون على أنه يجوز للنساء لبس أنواع الحلى من الفضة والذهب

(١) أخرجه البخارى (٥٨٨٥) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال: «لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال» اهـ.

جميعا: كالطوق والعقد والخاتم والسوار والخلخال والتعاويذ والدمالج والقلائد والمخاتق، وكل ما يتخذ في العنق وغيره، وكل ما يَغْتَدَّنْ لبسه، ولا خلاف في شيء من هذا. وأما لبسها نعال الفضة والذهب ففيه وجهان: أحدهما - وبه قطع صاحب «الحاوي» - : التحريم؛ لما فيه من السرف الظاهر والخيلاء.

[و] أصحهما عند الرافعي وغيره: الإباحة؛ كسائر الملبوسات. وأما التاج فقال صاحب «الحاوي» والأصحاب: إن جرت عادة النساء بلبسه فمباح لهن لبسه، وإلا فحرام؛ لأنه لباس عظماء الفرس. قال الرافعي: وكان معنى هذا أنه يختلف بعادة أهل النواحي: فحيث جرت عادة النساء بلبسه جاز لهن لبسه، وحيث لم تَجِرْ لا يجوز؛ لأنه تشبه بالرجال. وفي جواز لبس الدراهم والدنانير التي تجعل في القلادة للمرأة وجهان، قال الرافعي: أصحهما: التحريم. وفي لبس الثياب المنسوجة بالذهب أو الفضة للمرأة وجهان مشهوران في «الحاوي» وغيره، قال الرافعي وغيره:

أصحهما: الإباحة كالحلى؛ لأنها لباس حقيقى. والثاني: التحريم؛ لما فيه من زيادة السرف والخيلاء. قال الرافعي: وذكر أبو الفضل بن عبدان أنه ليس لها اتخاذ زر القميص والجبة والفَرَجِيَّة من ذهب ولا فضة. قال الرافعي: ولعله فرعه على الوجه الثانى، وهو تحريم لباس الثياب المنسوجة بها.

قلت: إن يكن تفريعا عليه [صح]، وإلا فإذا جاز الثوب المنسوج فالزر أولى، والله أعلم.

فرع: قال أصحابنا: كل حلى أبيع للنساء فإنما يباح إذا لم يكن فيه سرف ظاهر، فإن كان كخلخال وزنه مائتا دينار فالصحيح الذى قطع به معظم العراقيين: تحريمه، كذا نقله الرافعي وقال: فيه وجه أنه مباح.

فرع: لو اتخذ الرجل خواتيم كثيرة أو المرأة خلاخل كثيرة؛ ليلبس الواحد بعد الواحد، فطريقان حكاهما الرافعي وغيره:

المذهب: القطع بالجواز؛ لعموم النصوص المطلقة.

والثاني: في وجهان كالخلخال الذي فيه سرف ظاهر.

فرع: جميع ما سبق هو فيما يتحلى به لبسا، فأما غير اللبس فمنه أواني الذهب والفضة، وهى حرام على الرجال والنساء جميعا، فيحرم استعمالها، وكذا اتخاذها على الأصح، كما سبق في باب الآنية، وسبق هناك بيان حكم المضرب بذهب أو فضة، وأما تحلية سكاكين المهنة وسكين المقلّمة والمقراض والدواة والمرأة ونحوها فحرام على الرجال بالذهب بلا خلاف، وفي الفضة وجهان مشهوران، أصحهما: التحريم، وبه قطع البندنجي.

قال الرافعي: والمذهب تحريم هذه كلها على المرأة.

وقيل: هي كالرجل؛ فيكون فيها الوجهان، إلا المرأة فهي في حقها وحق الرجل سواء، والأصح: تحريمها عليهما، ولا خلاف في تحريمها عليهما جميعا إذا حليت بذهب.

فرع: لو اتخذ مدھنا أو مسعطا أو مكحلة من ذهب أو فضة فهو حرام على الرجال والنساء، وكذا ظرف الغالية اللطيف حرام أيضا. هكذا قطع به الماوردى والجمهور هنا، وسبق في باب الآنية وجه ضعيف، أنه يجوز اتخاذ الصغير من الفضة، كمكحلة وظرف غالية ونحوها، ولا خلاف في تحريمه من الذهب، ولا خلاف في استواء المرأة والرجل في هذا.

قال صاحب «البيان» وغيره: ولا يجوز لها تحلية رُبْعَتِها بذهب ولا فضة قطعا. فرع: قال صاحب «الحاوى»: لو اتخذ الرجل أو المرأة مِيلًا من ذهب أو فضة فهو حرام، وتجب زكاته إلا أن يستعمل على وجه التداوى - لجلاء عينه - فيكون مباحا؛ كاستعمال الذهب في ربط سنه، ويكون في زكاته القولان في الحلّى المباح، وممن جزم بتحريم الميل: البندنجي.

فرع: في تحلية المصحف بالفضة وجهان أو قولان:

أصحهما وأشهرهما: الجواز، وبه قطع الشيخ أبو حامد والماوردى وجماهير العراقيين، وهو نصه في القديم و«الأم» وحرملة.

ونص في سير الواقدي - وهو أحد كتب «الأم» - على التحريم، وقد أشار صاحب الكتاب إلى القطع بهذا، فإنه جزم بوجوب الزكاة فيه. وهذا شذوذ منه

فليعرف .

وأما تحليلته بالذهب ففيه أربعة أوجه، قال الرافعي :

أصحابها: عند الأكثرين: إن كان لامرأة جاز، وإن كان لرجل فحرام .

والثاني: يحل مطلقا . وصححه صاحب «الحاوي»؛ تعظيما للقرآن .

والثالث: يحرم مطلقا .

والرابع: يجوز تحليله نفس المصحف دون غلافه المنفصل عنه . قال الرافعي :

وهذا ضعيف .

وأما تحليله غلافه بالذهب فحرام بلا خلاف، ونص عليه الشافعي، وصرح به أبو

على الطبري في «الإفصاح» والقاضي أبو الطيب في «المجرد» والماوردي والدارمي؛

لأنه ليس حلية للمصحف .

وأما تحليله باقي الكتب غير القرآن فحرام باتفاق الأصحاب، وممن نقل الاتفاق

عليه: الرافعي، قال: وأشار الغزالي إلى طرد الوجهين السابقين في الدواة والمقلمة

هنا، والمعروف في المذهب ما سبق .

وأما تحليله الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة وتمويه سقفه وتعليق قناديلها

فيها، ففيه وجهان مشهوران:

أصحهما: التحريم . وبه قال أبو إسحاق المروزي وآخرون من المتقدمين، ونقله

الماوردي عن كثير من أصحابنا المتقدمين، وقطع به القاضي أبو الطيب والبغوي

وآخرون، واستدلوا له بأنه لم يرد فيه سنة ولا عمله أحد من الخلفاء الراشدين؛ فهو

بدعة، وكل بدعة ضلالة، وفي الصحيحين عن عائشة - رضى الله عنها - أن

رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَخَذَتْ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا:

«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(١)</sup> .

والوجه الثاني: الجواز؛ تعظيما للكعبة والمساجد، وإعظاما للدين كما أجمعوا

على ستر الكعبة بالحريز .

قال أصحابنا: فإن قلنا: حرام، وجبت زكاته بلا خلاف، وإلا فعلى القولين في

الحلى المباح .

هذا إذا كان التمويه والقناديل ونحوها باقية على ملك فاعلها، فإن كانت وقفا عليه - إما من غلة وإما بأن وقفها الفاعل - فلا زكاة بلا خلاف لعدم المالك المعين. هكذا قطع به الأصحاب، وفي صحة وقف الدراهم والدنانير على هذه الجهة مع تحريمها نظر، فليتأمل.

قال أصحابنا: وإذا أراد الفاعل إخراج زكاته أخرجها بالاستظهار إن لم يعلم مقداره، وإلا فليميزه بالنار، فإن كان لو ميز لم يجتمع منه شيء فلا زكاة فيه. قال صاحب «الشامل»: وذكر الشيخ أبو حامد أنه إذا كان لا يجتمع منه شيء وصار مستهلكا، فلا يحرم استدامته. والله أعلم.

وأما تمويه سقف بيته وجداره بذهب أو فضة فحرام بلا خلاف، نص عليه الشافعي - رضى الله عنه - وصرح به الأصحاب، ونقل القاضي أبو الطيب في «المجرد» وغيره الاتفاق عليه، قالوا: ولا يجيء فيه الوجه الذى فى المسجد؛ لأن ذلك الوجه لإعظام المسجد، كما جازت تحلية المصحف، حيث جوزناه دون سائر الكتب.

قال البندنجي: فإن كان المموه مستهلكا لا يحصل منه شيء بالسك، لم يحرم استدامته ولم يجب فيه زكاة، وإلا حرمت ووجبت زكاته إن بلغ وحده نصابا أو بانضمام مال آخر له.

فرع: لو وقف حليا على قوم يلبسونه لبسا مباحا، أو يتفنون بأجرته المباحة - فلا زكاة فيه قطعا لعدم المالك الحقيقى المعين.

فرع: لو حلى شاة أو غزالا أو غيرها بذهب أو فضة، وجبت زكاته بلا خلاف، وقال الدارمى: لأن ذلك محرم. وهو كما قال.

فرع: حاصل المنقول فى تحلية ولى الصبيان بالصبيان بالذهب والفضة، ثلاثة أوجه، كما سبق فى إلباسهم الحرير فى باب ما يكره لبسه، وقد جزم المصنف بالجواز، ذكره فى باب صلاة العيد، وكذا جزم به بغوى وآخرون، وسبق فى باب ما يكره لبسه دليل الأوجه:

وأصحهما: جواز تحليتهم ما داموا صبيانا، ونقله بغوى والأصحاب عن نص الشافعي، رضى الله عنه.

والثانى: تحريمه.

والثالث: يجوز قبل سبع سنين.

فرع: الخشى المشكل يحرم عليه لبس حلى الرجال، ويحرم عليه - أيضا - لبس حلى النساء؛ لأنه إنما أبيح لهن لكونهن مرصديات للترزين للأزواج والسادة، هكذا قطع بتحريمه القاضى أبو الفتوح والبغوى وصاحب البيان وآخرون. وهو مباح له فى صغره ولم يتحقق تحريمه، والصواب الأول؛ لأنه إنما أبيح له فى الصغر لعدم التكليف، وقد زاد ذلك بالبلوغ.

فإذا قلنا بالمذهب - وهو تحريمه - ففى زكاته طريقان حكاهما البغوى: أصحهما - وبه قطع القاضى أبو الفتوح وصاحب «البيان»، ورجحه الرافعى -: وجوبها بلا خلاف؛ لأنه حلى محرم.

والثانى: فى وجوبها القولان فى الحلى المباح؛ لأننا لا نتيقن تحريمه فى نفس الأمر؛ لاحتمال أنه مباح له، وإنما حرمناه للاحتياط، والله أعلم.

فرع: قال أصحابنا: أوانى الذهب والفضة المعدة للاستعمال يجب فيها الزكاة قولاً واحداً؛ لأنها محرمة، وأما المتخذة لا للاستعمال فقد سبق فى باب الآنية: أن الصحيح تحريم اتخاذها لغير استعمال، وفى وجه أو قول: أنه يجوز.

قال أصحابنا: ويجب الزكاة فيه بلا خلاف، وسواء جوزنا اتخاذها أم لا؛ لأنه وإن جاز اتخاذها على وجه ضعيف فهو للقتية ومكروه، وقد سبق أن المكروه والمتخذ للقتية يجب فيهما الزكاة.

هكذا ذكر المسألة الأصحاب فى جميع طرقهم، إلا صاحب «الحاوى» فقال: إذا جوزنا اتخاذها ففى زكاته القولان كالحلى.

وهذا غلط مردود لا يعد وجهاً، وإنما نهبت عليه؛ لثلا يغتر به، وليس كالحلى؛ لأنه لا يجب [فيه] الزكاة لكونه معدداً لاستعمال مباح بخلاف الأوانى؛ فالصواب الجزم بوجوب زكاته، سواء جوزنا اتخاذها أم لا، وإنما يظهر فائدة الخلاف فى جواز اتخاذها: فى ثبوت الأجرة لصانعه، والأرش على كاسره، وكما سبق فى باب الآنية واضحا، ويظهر فى كيفية إخراج زكاته، كما سنوضحه فى الفرع الآتى، إن شاء الله تعالى.

فرع: إذا أوجبنا الزكاة فى الحلى المباح، فاختلفت قيمته ووزنه: بأن كان لها خلاخل وزنها مائتا درهم وقيمتها ثلاثمائة، أو فرض مثله فى المناطق المحلاة



للرجال - قال أصحابنا: المالك بالخيار:

إن شاء أخرج ربع عشر الحلى متاعا، بأن سلمه كله إلى الساعى أو المساكين أو نائبهم، فإذا تسلمه برئت ذمته من الزكاة، ثم يبيع الساعى نصيب المساكين، إما للمالك وإما لغيره، أو يبيعونه هم إن قبضوه هم أو وكيلهم.

وإن شاء أخرج مصوغا كخاتم وسوار لطيف وغيرهما، وزنه خمسة وقيمته سبعة ونصف، ولا يجوز أن يكسره ويخرج خمسة من نفس المكسور، ولا يجوز للساعى ولا للمساكين طلب ذلك؛ لأن فيه إضرارا به وبهم. ولو أخرج عنه خمسة دراهم جيدة؛ لجودة سبكها ولينها، بحيث تساوى سبعة ونصفا - أجزأه؛ لأنه يقدر الواجب عليه بقيمته.

ولو أخرج عنه ذهبا يساوى سبعة دراهم ونصفا لم يجز على الصحيح، وبه قطع جمهور أصحابنا، وجوزه ابن سريج للحاجة، حكاه المصنف عنه والأصحاب، والمذهب: الأول، وتندفع الحاجة بما ذكرنا.

قال أصحابنا: ولو كان له إناء وزنه مائتان، ويساوى ثلاثمائة - فإن جوزنا اتخاذ الإناء فالزكاة واجبة قولاً واحداً، كما سبق فى الفرع، وكيفية إخراجها كما سبق فى الحلى، وإن حرمناه - وهو الأصح، ولا قيمة لصنعه شرعاً - فله إخراج خمسة دراهم من غيره وإن لم تكن نفيسة، وله كسره وإخراج خمسة منه، وله إخراج ربع عشره مشاعاً، ولا يجوز إخراج الذهب بدلا عنه بلا خلاف لعدم الحاجة.

قال أصحابنا: وكل حلى حرمناه على كل الناس فحكم صنعه حكم صنعة الإناء. وفى وجوب ضمانها على كاسرها وجهان؛ بناء على جواز اتخاذ الإناء: إن جوزنا وجب، وإلا فلا، وهو الأصح.

وما يحل لبعض الناس - كالرجال دون النساء، وعكسه - يجب على كاسره ضمان صنعه بلا خلاف.

قال أصحابنا: وأما الضبة التى على الإناء إذا حكمنا بكراتها فلها حكم الحرام فى وجوب الزكاة بلا خلاف. وقال البغوى احتمالا لنفسه: ينبغى أن يكون كالمباح. وإذا حكمنا بإباحتها وأنها غير مكروهة ففى وجوب زكاتها القولان فى الحلى المباح، والله تعالى أعلم.

فرع: ذكر الصيمرى ثم الماوردى ومتابعوهما هنا أن الأفضل إذا أكرى حلى ذهب

أو فضة، ألا يكره بجنسه، بل يكرى الذهب بالفضة والفضة بالذهب، فلو أكرى الذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة، فوجهان: أحدهما: بطلانه؛ حذرا من الربا. والصحيح: الجواز؛ كسائر الإجازات.

قال الماوردي: وقول الأول باطل؛ لأن عقد الإجارة لا يدخله الربا، ولهذا يجوز إجارة حلى الذهب بدراهم مؤجلة بإجماع المسلمين، ولو كان للربا هنا مدخل لم يجز هذا.

فرع: إذا اتخذ أنفا أو سنا أو أنملة من ذهب أو فضة، أو شد سنه به - فقد سبق أنه حلال بلا خلاف، قال الماوردي: وأما زكاته فإن ثبت فيه العضو وتراكم عليه، صار مستهلكا، ولا زكاة فيه قولاً واحداً، وإلا فعلى القولين فى الحلى المباح.

فرع: فى مذاهب العلماء فى زكاة الحلى المباح:

قد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه لا زكاة فيه، وبه قال عبد الله بن عمر بن الخطاب، وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعائشة وأسماء بنت أبى بكر - رضى الله عنهم - وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء بن أبى رباح ومجاهد والشعبي ومحمد بن على والقاسم بن محمد وابن سيرين والزهرى ومالك<sup>(١)</sup> وأحمد<sup>(٢)</sup> وإسحاق وأبو ثور

(١) قال فى الذخيرة (٤١٨/٢): فى الكتاب: لا زكاة فيما يتخذها النساء من الحلى للكراء واللباس، أو الرجل للباس أهله وخدمه، ولا فيما كسر فحبس لإصلاحه.

قال ابن يونس: يريد إذا كان الكسر قابلاً للإصلاح، فإن احتاج للسبك فهو كالتبر يزكى. قال مالك: وإذا نوى إصلاحه ليصدقها امرأة زكى. ومنع أشهب.

وما اتخذ الرجل لامرأة يتزوجها أو أمة سيّئتها، فحال الحول قبل ذلك - زكى عند ابن القاسم خلافاً لأشهب؛ لأن المانع لم يحصل وإنما حصل قصده.

ولو اتخذته امرأة لابنة حدثت لها فلا زكاة؛ لجواز استعمالها له، بخلاف الرجل.

فإن اتخذته عدة للدهر دون اللباس أو الكراء والعارية زكته؛ لأن المسقط التجميل ولم يوجد.

ولو اتخذته للباس ونوته للدهر، فقليل: لا تزكيه؛ نظراً للانتفاع باللباس، والأحسن الزكاة.

قال سند: وروى عن مالك الزكاة فى حلى الكراء؛ لأنه نوع من التنمية.

وقال ابن حبيب: ما اتخذته الرجل من حلى النساء أو من حلى الرجال للكراء زكى.

وكذلك ما اتخذته النساء من حلى الرجال للكراء؛ لامتناع التجميل به على ماله فى الصورتين.

(٢) قال فى الإنصاف (١٣٨/٣ - ١٣٩): (ولا زكاة فى الحلى المباح المعد للاستعمال فى =

وأبو عبيد وابن المنذر.

وقال عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس وميمون بن مهران وجابر بن زيد والحسن بن صالح وسفيان الثوري وأبو حنيفة وداود: يجب فيه الزكاة. وحكاه ابن المنذر - أيضا - عن ابن المسيب وابن جبيرة وعطاء ومجاهد وابن سيرين وعبد الله ابن شداد والزهرى.

واحتج كل فريق بما سبق من الأحاديث السابقة فى أول الفصل والآثار. وروى البيهقى عن ابن عمر وابن المسيب: أن زكاة الحلّى عاريتة<sup>(١)</sup>. والله تعالى أعلم.

\* \* \*

= ظاهر المذهب) وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وعنه تجب فيه الزكاة. قال فى الفائق: وهو المختار نظرا، وعنه تجب فيه الزكاة إذا لم يعر ولم يلبس، وقال القاضى فى الأحكام السلطانية: نقل ابن هانئ «زكاته عاريتة» وقال: هو قول خمسة من الصحابة، وذكره الأثرم عن خمسة من التابعين، وجزم به فى الوسيلة وذكره المصنف فى المغنى، والمجد فى شرحه جوابا.

تنبيهان. أحدهما: قوله «ولا زكاة فى الحلّى المباح» للرجل والمرأة إذا أعد للبس المباح أو الإعارة. وهو صحيح، وكذا لو اتخذ من يحرم عليه، كرجل يتخذ حلّى النساء لإعارتهن، أو امرأة تتخذ حلّى الرجال لإعارتهم. ذكره جماعة. منهم القاضى فى المجرد، وابن عقيل فى الفصول، وصاحب المستوعب، والمصنف، والمجد وغيرهم، وقال بعض الأصحاب: لا زكاة فيه، إلا أن يقصد بذلك الفرار من الزكاة قال فى الفروع: ولعله مراد غيره. وهو أظهر، ووجه احتمالا لا يعدم وجوب الزكاة ولو قصد الفرار منها، وحكى ابن تميم: أن أبا الحسن التميمى قال: إن اتخذ رجل حلّى امرأة: ففى زكاته روايتان، وحكاهما فى الفائق، وأطلقهما.

الثانى: ظاهر كلامه: أنه سواء كان معتادا، أو غير معتاد، وهو ظاهر كلام جماعة، وقيد بعض الأصحاب ذلك بأن يكون معتادا. فائدة: لو كان الحلّى ليقيم لا يلبسه: فلوليه إعارته، فإن فعل فلا زكاة، وإن لم يعره ففيه الزكاة. نص أحمد على ذلك. ذكره جماعة. قال فى الفروع: ويأتى فى العارية: أنه يعتبر كون المعير أهلا للتبرع، قال: فهذان قولان، أو أن هذا لمصلحة ماله، ويقال: قد يكون هناك كذلك، فإن كان لمصلحة الثواب توجه خلاف، كالقرض. انتهى.

(١) السنن الكبرى (٤/١٤٠).

## باب زكاة التجارة

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : تجب الزكاة في عروض التجارة؛ لما روى أبو ذر أن النبي ﷺ قال: «فِي الْإِبِلِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الْبَقَرِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الْغَنَمِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الْبُرِّ صَدَقَتُهُ»، ولأن التجارة يطلب بها نماء المال؛ فتعلقت بها الزكاة كالسوم في الماشية.

الشرح: هذا الحديث رواه الدارقطني في سننه، والحاكم أبو عبد الله في «المستدرک»، والبيهقي بأسانيدهم<sup>(١)</sup>، [و] ذكره الحاكم بإسنادين ثم قال: هذان الإسنادان صحيحان على شرط البخاري ومسلم.

قوله: «وفي البز صدقته» هو بفتح الباء وبالألف هكذا، رواه جميع الرواة، وصرح بالزاي الدارقطني والبيهقي، ونصوص الشافعي - رضي الله عنه - القديمة والجديدة متظاهرة على وجوب زكاة التجارة.

قال أصحابنا: قال الشافعي - رضي الله عنه - في القديم: اختلف الناس في زكاة التجارة، فقال بعضهم: لا زكاة فيها، وقال بعضهم: فيها الزكاة، وهذا أحب إلينا. هذا نصه، فقال القاضي أبو الطيب وآخرون: هذا ترديد قول، فمنهم من قال: في القديم قولان في وجوبها، ومنهم من لم يثبت هذا القديم. واتفق القاضي أبو الطيب وكل من حكى هذا القديم: على أن الصحيح في القديم أنها تجب كما نص عليه في الجديد، والمشهور للأصحاب الاتفاق على أن مذهب الشافعي - رضي الله عنه - وجوبها، وليس في هذا المنقول عن القديم إثبات قول بعدم وجوبها، وإنما أخبر عن اختلاف الناس، ويبين أن مذهبه الوجوب بقوله: وهذا أحب إلى. والصواب: الجزم بالوجوب، وبه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين والفقهاء بعدهم أجمعين.

قال ابن المنذر: أجمع عامة أهل العلم على وجوب زكاة التجارة قال: رويناه عن عمر بن الخطاب وابن عباس والفقهاء السبعة، وسعيد بن المسيب، والقاسم بن

(١) أخرجه الدارقطني (١٠١/٢) كتاب: الزكاة، باب: ليس في الخضراوات صدقة حديث (٢٦، ٢٧) والحاكم (٣٨٨/١) وأحمد (١٧٩/٥) من حديث أبي ذر الغفاري. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

محمد، وعروة بن الزبير، وأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وخارجة بن زيد، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار، والحسن البصرى، وطاوس وجابر بن زيد، وميمون بن مهران، والنخعى، ومالك، والثورى، والأوزاعى، والشافعى، والنعمان وأصحابه، وأحمد وإسحاق، وأبى ثور، وأبى عبيد. وحكى أصحابنا عن داود وغيره من أهل الظاهر أنهم قالوا: لا تجب.

وقال ربيعة ومالك: لا زكاة فى عروض التجارة ما لم تنض وتصر دراهم أو دنانير، فإذا نضت لزمه زكاة عام واحد، واحتجوا بالحديث الصحيح: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>، وهو فى الصحيحين، وقد سبق بيانه، وبما جاء عن ابن عباس أنه قال: لا زكاة فى العروض<sup>(٢)</sup>.

واحتج أصحابنا بحديث أبى ذر المذكور، وهو صحيح كما سبق، وعن سمرة قال: أما بعد، «فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي يُعَدُّ لِلْبَيْعِ»<sup>(٣)</sup> رواه أبو داود فى أول كتاب الزكاة، وفى إسناده جماعة لا أعرف حالهم، ولكن لم يضعفه أبو داود، وقد قدمنا أن ما لم يضعفه فهو حسن عنده.

وعن حماس<sup>(٤)</sup> - بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم وآخره سين مهملة - وكان يبيع الأدم، قال: قال لى عمر بن الخطاب: يا حماس، أد زكاة مالك، فقلت: ما لى مال، إنما أبيع الأدم.

قال: قَوْمُهُ ثُمَّ أد زكاته، ففعلت. رواه الشافعى وسعيد بن منصور الحافظ فى مسنده والبيهقى<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدم فى أول باب صدقة المواشى .

(٢) إسناده الحديث عن ابن عباس ضعيف .

قاله الشافعى فى القديم كما فى السنن الكبرى (١٤٧/٤)، وفى معرفة السنن والآثار (٣٠١/٣)

(٣) أخرجه أبو داود (١٥٦٢) والدارقطنى (١٢٧/٢ - ١٢٨)، والبخارى فى تلخيص الحبير (٣٤٦/٢) وفى إسناده جهالة. قاله الحافظ فى التلخيص.

قال الذهبى: وبكل حال هذا إسناده مظلم؛ لا ينهض بحكم. الميزان (١٣٦/٢)

(٤) ذكره ابن حبان فى الثقات (١٩٣/٤) وينظر تعجيل المنفعة (٢٢٦) تاريخ البخارى الكبير (١٣٠/٣) الجرح والتعديل (٢٤٠٢/٣) ميزان الاعتدال (٥٩٨/١).

(٥) أخرجه الشافعى فى المسند (١/رقم: ٦٢٥، ٦٢٦) ومن طريقه البيهقى فى السنن (٤/١٤٧)، وفى المعرفة (٣/٢٩٩ - ٣٠٠) وأخرجه عبد الرزاق (٤/٩٦) رقم (٩٩).

وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: ليس فى العروض زكاة، إلا ما كان للتجارة. رواه البيهقى بإسناده عن أحمد بن حنبل بإسناده الصحيح<sup>(١)</sup>.  
وأما الجواب عن حديث: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ»، فهو محمول على ما ليس للتجارة، ومعناه: لا زكاة فى عينه بخلاف الأنعام، وهذا التأويل متعين؛ للجمع بين الأحاديث.

وأما قول ابن عباس فهو ضعيف الإسناد، ضعفه الشافعى - رضى الله عنه - والبيهقى وغيرهما، قال البيهقى<sup>(٢)</sup>: ولو صح لكان محمولا على عرض ليس للتجارة؛ ليجمع بينه وبين الأحاديث والآثار السالفة، ولما روى ابن المنذر عنه من وجوب زكاة التجارة كما سبق، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يصير العرض للتجارة إلا بشرطين: أحدهما: أن يملكه بعقد يجب فيه العوض كالبيع والإجارة والنكاح والخلع. والثانى: أن ينوى عند العقد أنه يملكه للتجارة.

فأما إذا ملكه بإرث أو وصية أو هبة من غير شرط الثواب لم يصير للتجارة بالنية، وإن ملكه بالبيع والإجارة ولم ينو عند العقد أنه للتجارة لم يصير للتجارة، وقال الكرابيسى من أصحابنا: إذا ملك عرضا ثم نوى به التجارة صار للتجارة؛ كما إذا كان عنده متاع للتجارة ثم نوى القنية صار للقنية بالنية. والمذهب: الأول؛ لأن ما لا يكون للزكاة من أصله لم يصير للزكاة بمجرد النية، كالمعلوفة إذا نوى إسالتها، ويفارق إذا نوى القنية بمال التجارة؛ لأن القنية هى الإمساك بنية القنية، وقد وجد الإمساك والنية، والتجارة هى التصرف بنية التجارة، وقد وجدت النية ولم يوجد التصرف؛ فلم يصير للتجارة.

الشرح قوله: من أصله، احتراز من حلى الذهب والفضة إذا قلنا: لا زكاة فيه، فنوى استعماله فى حرام أو نوى كثره واقتناؤه؛ فإنه يجب فيه الزكاة كما سبق؛ لأن

(١) أخرجه البيهقى فى السنن (١٤٧/٤) من طريق أحمد بن حنبل عن حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به.

وأخرجه الشافعى فى المسند (١/ رقم ٦٣٢) ومن طريقه البيهقى فى المعرفة (٣/ ٣٠٠) أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر به.

(٢) السنن الكبرى (١٤٧/٤)، وينظر معرفة السنن والآثار (٣/ ٣٠١).

أصله الزكاة.

قال أصحابنا: مال التجارة: هو كل ما قصد الاتجار فيه عند تملكه بمعاوضة محضة. وتفصيل هذه القيود: أن مجرد نية التجارة لا يصير به المال للتجارة، فلو كان له عرض قنية ملكه بشراء أو غيره فجعله للتجارة، لم يصير للتجارة، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور، وقال الكرابيسي: يصير للتجارة، وهو مذهب أحمد وإسحاق بن راهويه، وقد ذكر المصنف دليل الوجهين.

أما إذا اقترنت نية التجارة بالشراء، فإن المشتري يصير للتجارة، ويدخل في الحول بنفس الشرى، سواء اشتراه بعرض أو نقد، أو دين حال أو مؤجل، وإذا صار للتجارة استمر حكمها، ولا يحتاج في كل معاملة إلى نية أخرى، بلا خلاف، بل النية مستصحة كافية.

وفي معنى الشرى: ما لو صالح عن دين له في ذمة إنسان على عوض بنية التجارة؛ فإنه يصير للتجارة بلا خلاف، سواء أكان الدين قرضاً، أو ثمن مبيع، أو ضمان متلف، وهكذا الاتهاب بشرط الثواب إذا نوى به التجارة صار للتجارة، صرح به البغوى وغيره.

وأما الهبة بلا ثواب، والاحتطاب، والاحتشاش، والاصطياد، فليست من أسباب التجارة، ولا أثر لاقتران النية بها، ولا يصير العرض للتجارة بلا خلاف؛ لفوات الشرط وهو المعاوضة.

وهكذا الرد بالعيب والاسترداد، فلو باع عرض قنية بعرض قنية، ثم وجد بما أخذه عيباً فرده، واسترد الأول على قصد التجارة، أو وجد صاحبه بما أخذ عيباً فرده، فقصد المردود عليه بأخذه للتجارة - لم يصير للتجارة. ولو كان عنده ثوب قنية، فاشترى به عبداً للتجارة، ثم رد عليه الثوب بالعيب - انقطع حول التجارة، ولا يكون الثوب للتجارة، بخلاف ما لو كان الثوب للتجارة أيضاً؛ فإنه يبقى حكم التجارة فيه، كما لو باع عرض التجارة واشترى بثمنه عرضاً آخر، وكذا لو تباع التاجران ثم تعاملتا، يستمر حكم التجارة في المالين.

ولو كان عنده ثوب تجارة فباعه بعبد للقنية، فرد عليه الثوب بالعيب - لم يعد إلى حكم التجارة؛ لأن قصد القنية حول التجارة، وليس الرد والاسترداد من التجارة، كما لو قصد القنية بمال التجارة الذى عنده؛ فإنه يصير قنية بالاتفاق. فلو نوى بعد

ذلك جعله للتجارة لا يؤثر حتى تقترن النية بتجارة جديدة.  
ولو خالغ، وقصد بعوض الخلع التجارة في حال المخالعة، أو زوج أمته، أو تزوجت الحرة، ونويا حال العقد التجارة في الصداق فطريقان:  
أصحهما - وبه قطع المصنف وجماهير العراقيين -: يكون مال تجارة، وينعقد الحول من حيثئذ؛ لأنها معاوضة ثبتت فيها الشفعة كالبيع.  
والثاني - وهو مشهور في طريقة الخراسانيين، وذكره بعض العراقيين -: فيه وجهان:

أصحهما: هذا.

والثاني: لا يكون للتجارة؛ لأنهما ليسا من عقود التجارات والمعاوضات المحضة.

وطرد الخراسانيون الوجهين في المال المصالح به عن الدم، والذي آجر به نفسه أو ماله إذا نوى بهما التجارة، وفيما إذا كان يصرفه في المنافع بأن كان يستأجر المستغلات ويؤجرها للتجارة، فالمذهب في الجميع: مصيره للتجارة.  
هذا كله فيما يصير به العرض للتجارة، ثم إذا صار للتجارة ونوى به القنية، صار للقنية وانقطع حكم التجارة بلا خلاف؛ لما ذكره المصنف - رحمه الله تعالى - والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -: إذا اشترى للتجارة ما تجب الزكاة في عينه: كنصاب السائمة والكرم والنخل، نظرت: فإن وجد فيه نصاب إحدى الزكاتين دون الأخرى - كخمس من الإبل لا تساوي مائتي درهم، أو أربع من الإبل تساوي مائتي درهم - وجبت فيه زكاة ما وجد نصابه؛ لأنه وجد سببها أو لم يوجد ما يعارضه فوجبت.

وإن وجد نصابهما ففيه طريقان:

[الأول:] قال أبو إسحاق: إن سبق حول التجارة، بأن يكون عنده نصاب من الأثمان مدة، ثم اشترى به نصاباً من السائمة - وجبت زكاة التجارة فيه. وإن سبق وجوب زكاة العين، بأن اشترى نخلاً للتجارة، فبدا فيها الصلاح قبل أن يحول حول التجارة - وجبت زكاة العين؛ لأن السابق منهما قد وجد سبب وجوب زكاته، وليس هناك زكاة تعارضها؛ فوجبت كما قلنا فيما وجد فيه نصاب إحدى الزكاتين دون



الأخرى . وإن وجد سبيهما في وقت واحد، مثل أن يشتري بما تجب فيه الزكاة نصاباً من السائمة للتجارة - ففيه قولان:

قال في القديم: تجب زكاة التجارة؛ لأنها أنفع للمساكين؛ لأنها تزداد بزيادة القيمة فكان إيجابها أولى.

وقال في الجديد: تجب زكاة العين؛ لأنها أقوى؛ لأنها مجمع عليها، وزكاة التجارة مختلف في وجوبها؛ ولأن نصاب العين يعرف قطعاً، ونصاب التجارة يعرف بالظن؛ فكانت زكاة العين أولى.

و [الطريق الثاني:] قال القاضي أبو حامد: في المسألة قولان، سواء اتفق حولهما أو سبق حول أحدهما.

والأول أصح.

فإن كان المشتري نخيلاً، وقلنا بقوله القديم - قوم النخيل والثمرة وأخرج الزكاة عن قيمتهما، وإن قلنا بقوله الجديد، لزمه عشر الثمرة، وهل يقوم النخيل؟ فيه قولان:

أحدهما: لا يقوم؛ لأن المقصود هو الثمار، وقد أخرجنا عنها العشر.

والثاني: يقوم ويخرج الزكاة من قيمتها؛ لأن العشر زكاة الثمار.

فأما الأصول فلم يخرج زكاتها؛ فوجب أن تقوم وتخرج عنها الزكاة.

الشرح: قال أصحابنا - رحمهم الله تعالى - : إذا كان مال التجارة نصاباً من السائمة أو الثمر أو الزرع، لم يجمع فيه بين وجوب زكاتي التجارة والعين بلا خلاف، وإنما يجب إحداهما.

وفي الواجب قولان:

أصحهما - وهو الجديد وأحد قولي القديم - : تجب زكاة العين.

والثاني - وهو أحد قولي القديم - : تجب زكاة التجارة.

ودليل العين: أنها أقوى؛ لكونها مجمعة عليها، ولأنها يعرف نصابها قطعاً بالعدد والكيل، وأما التجارة فتعرف ظناً.

ودليل التجارة: أنها أنفع للمساكين؛ فإنه لا وقص فيها.

فإن قلنا بالعين، أخرج السن الواجبة من السائمة، وبضم السخال إلى الأمات كما

سبق في بابه.

وإن قلنا بالتجارة، قال البغوى وغيره: يقوم فى الثمار الشجرة والنخيل والأرض، وفى الزرع يقوم الحب والتبن والأرض، وفى السائمة تقوم مع درها ونسلها وصوفها وما اتخذ من لبنها.

وهذا تفريع على أن التاج مال تجارة، وفيه خلاف سيأتى، إن شاء الله تعالى. وعلى هذا القول لا تأثير لنقص النصاب فى أثناء الحول؛ تفريعا على الأصح: أن نصاب العرض إنما يعتبر فى الحول.

ولو اشترى نصابا من السائمة للتجارة، ثم اشترى بها عرضا بعد ستة أشهر مثلا - فعلى قول اعتبار زكاة التجارة لا يتقطع الحول، وعلى قول العين يتقطع ويبتدئ حول زكاة التجارة من حين ملك العرض. وهذان القولان فيما إذا ملك نصاب الزكاتين واتفق الحولان، أما إذا لم يكمل إلا نصاب أحدهما: بأن كان المال أربعين شاة، وتبلغ قيمتها نصابا من الدراهم والدنانير عند تمام الحول، أو كان دون أربعين شاة وتبلغ قيمتها نصابا - فالصحيح وجوب زكاة ما بلغت به نصابا، وبهذا قطع المصنف والأصحاب فى معظم الطرق.

وقيل: فى وجوبها وجهان، حكاه الرافعى، وهو غلط.

وإذا قلنا بزكاة العين، فنقصت الماشية فى أثناء السنة عن نصابها، ونقلناها إلى زكاة التجارة - فهل يبنى حولها على حول العين؟ أم يستأنف حول التجارة؟ فيه وجهان كالوجهين فيمن ملك نصاب سائمة لا للتجارة، فاشترى به عرض تجارة - هل يبنى حول التجارة على حول السائمة؟ أصحابهما: يستأنف فى الموضعين. وإذا أوجبنا زكاة التجارة؛ لنقصان الماشية المشتراة للتجارة عن النصاب، ثم بلغت نصابا فى أثناء الحول بالتاج، ولم تبلغ القيمة نصابا فى آخر الحول - فوجهان:

أصحهما: لا زكاة؛ لأن الحول انعقد للتجارة فلا يتعين.

والثانى: ينتقل إلى زكاة العين؛ لإمكانها، فعلى هذا: هل يعتبر الحول من وقت نقص القيمة عن النصاب، أو من وقت تمام النصاب بالتاج؟ فيه وجهان حكاهما البغوى وغيره.

وأما إذا كمل نصاب الزكاتين، واختلف الحولان: بأن اشترى بمتاع التجارة بعد ستة أشهر نصاب سائمة، أو اشترى به معلوفة للتجارة ثم أسامها بعد ستة أشهر -

ففيه طريقان حكاهما المصنف والأصحاب:

أصحهما - وبه قال القاضي أبو حامد وصححه البغوى والرافعى وآخرون، وهو نص الشافعى - رضى الله عنه - : أنه على القولين كما لو اتفق حولهما، ولأن الشافعى - رضى الله عنه - لم يفرق، ولأنه فرض المسألة ويبعد اتفاق آخر جزء من حول التجارة مع أول بدو الصلاح.

والطريق الثانى: وبه قال أبو إسحاق وأبو على بن أبى هريرة وأبو حفص بن الوكيل، حكاه عنهما الماوردى وصححه المصنف وشيخه القاضى أبو الطيب، وقطع به الجرجانى فى «التحرير»: أن القولين مخصوصان بما إذا اتفق الحولان، بأن اشترى بعرض للفتنة نصاب سائمة للتجارة، فعلى هذا: يقدم أسبقهما حولا، ففى المثال المذكور: يجب زكاة التجارة؛ لسبق حولها. وحجة هذا الطريق: أنه أرفق بالمساكين.

فإن قلنا بطرد القولين، فسبق حول التجارة، فإن غلبنا زكاة التجارة أخذت زكاتها، وإن غلبنا العين فوجهان حكاهما الرافعى:

أحدهما: تجب عند تمام حولها، ويبطل ما سبق من حول التجارة.  
وأصحهما: تجب زكاة التجارة عند تمام حولها هذا؛ لثلا يبطل بعض حولها ويفوت على المساكين.

فعلى هذا يستفتح حول زكاة العين بعد انقضاء حول التجارة، وتجب زكاة العين فى جميع الأحوال المستقبلية، أما إذا اشترى نخيلا للتجارة فأثمرت، أو أرضا مزروعة فأدرك الزرع، وبلغ الحاصل نصابا - فهل الواجب زكاة التجارة أو العين؟ فيه قولان، الأصح: العين، فإن لم يكمل أحد النصابين، أو كملا واختلف الحولان - ففيه التفصيل السابق، هذا إذا كانت الثمرة حاصلة عند الشرى، وبدا الصلاح فى ملكه، أما إذا أطلعت بعد الشرى فهذه ثمرة حدثت من شجر التجارة، وفى ضمها إلى مال التجارة خلاف سيأتى - إن شاء الله تعالى - والأصح: ضمها.  
قال إمام الحرمين: فعلى هذا هى كالحاصلة عند الشرى، وتنزل منزلة زيادة متصلة أو أرباح متجددة فى قيمة العرض، ولا تنزل منزلة ربح ينض ليكون فيها الخلاف المعروف فى ضم الربح الناض، وإن قلنا: ليست مال تجارة، وجبت زكاة العين فيها، وتختص زكاة التجارة بالأرض والأشخاص.

قال أصحابنا: فإن غلبنا زكاة العين أخرج العشر أو نصفه من الثمار والزروع، وهل يسقط به زكاة التجارة عن قيمة جذع النخلة وتبن الزرع؟ فيه وجهان مشهوران حكاهما الشيخ أبو حامد والمحاملى والماوردي والقاضى أبو الطيب وإمام الحرمين والسرخسى والبغوى والجمهور، وقال المصنف وصاحب «الشامل»: هما قولان: **أصحهما**: لا تسقط؛ لأن المخرج زكاة الثمرة، وبقي الجذع والتبن بلا زكاة، ولا يمكن فيهما زكاة العين؛ فوجبت زكاة التجارة، كما لو كان للتجارة منفردا.

**والثانى**: تسقط؛ لأن المقصود هو الثمرة والحب، وقد أخرج زكاتها، وفي أرض النخيل والزرع طريقان:

**أصحهما - وبه قطع الجمهور -**: أنه على الوجهين فى الجذع.

**والثانى -** حكاها البغوى والسرخسى وآخرون من الخراسانيين -: تجب الزكاة فيهما وجها واحدا؛ لأن الأرض ليست أصلا للثمره والحب، بخلاف الجذع.

قال إمام الحرمين: ينبغي أن يعتبر ذلك بما يدخل فى الأرض المتخللة بين النخيل فى المساقاة وما لا يدخل، فما لا يدخل تجب فيه الزكاة بلا خلاف، وما يدخل فهو على الطريق. وهذا الذى قاله الإمام احتمالاً لنفسه، وقد صرح بنقله صاحب «الحاوى» فقال: إذا كان فى الأرض بياض غير مشغول بزرع ولا نخل، وجبت زكاته وجها واحدا.

فإذا أوجبنا زكاة التجارة فى الأرض والجذع والتبن ونحوها، فلم تبلغ قيمتها نصابا - فهل تضم قيمة الثمرة والحب إليها لإكمال النصاب؟ فيه وجهان، حكاهما البغوى وآخرون:

**أحدهما**: لا؛ لأنه أدى زكاتها.

**والثانى**: تضم؛ لتكميل النصاب فى هذه الأشياء، لا لإيجاب زكاة أخرى فى الثمرة والحب.

**والأول**: أصح.

قال الرافعى نقلا عن الأصحاب: وإذا قلنا بزكاة العين فزكاها، لا يسقط اعتبار زكاة التجارة عن الثمر والحب فى المستقبل، بل تجب فيها زكاة التجارة فى الأحوال المستقبلية، ويكون ابتداء حول التجارة من وقت إخراج العشر لا من وقت بدو الصلاح؛ لأنه يلزمه بعد بدو الصلاح تربية الثمار للمساكين، فلا يجوز أن يحسب

عليه زمن التربة، فأما إذا غلبنا زكاة التجارة فتقوم الثمرة والجذع، ويقوم فى الزرع والحب والتبن، ونقوم الأرض فيهما جميعا، وسواء اشتراها مزروعة للتجارة أم اشترى بذرا وأرضا للتجارة وزَرَعَهُ فيها، فى جميع ما ذكرنا، ولا خلاف فى هذا كله.

ولو اشترى الثمار وحدها للتجارة قبل بدو الصلاح، ثم بدا فى ملكه - جرى القولان فى أنه يجب العشر أم زكاة التجارة؟

قال البغوى والأصحاب: ولو اشترى أرضا للتجارة فزرعها ببذر للقنية، وجب العشر فى الزرع، وزكاة التجارة فى الأرض، بلا خلاف فيهما.

فرع: لو اتهم نصابا من السائمة بنية التجارة لزمه زكاة العين إذا تم حولها بلا خلاف؛ لأن حول التجارة لا ينعقد بالاتهاب، واحتج البغوى بهذه المسألة السابقة: أنه إذا اشترى نخيلا أو أرضا مزروعة أو سائمة للتجارة، فوجب نصاب إحداهما دون الأخرى - وجبت زكاتها؛ لإمكانها دون الأخرى.

فرع: قال أصحابنا: إذا اشترت المرأة حليا يباح لها لبسه للتجارة، وجبت فيه الزكاة، وإن كانت تلبسه؛ كما لو استعمل الرجل دواب التجارة. ثم إن قلنا: الحلّى المباح لا زكاة فيه، وجبت هنا زكاة التجارة - بلا خلاف - إذا بلغ نصابا. وإن قلنا: فيه زكاة، فهل تجب هنا زكاة التجارة أم العين؟ فيه القولان. قال صاحب «الحاوى»: تظهر فائدتهما فى الصيغة: إن قلنا بالتجارة اعتبرت الصيغة، وإلا فلا. قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن اشترى عبدا للتجارة، وجبت عليه فطرته لوقتها وزكاة التجارة لحولها؛ لأنهما حقان يجبان بسببين مختلفين، فلم يمنع أحدهما الآخر؛ كالجزاء والقيمة، وحد الزنى والشرب.

الشرح: هذا الذى قاله متفق عليه عندنا، وبه قال مالك.

وقال أبو حنيفة: لا تجب فيه زكاة الفطر.

واستدل أصحابنا بما ذكره المصنف - رحمه الله تعالى - مع عموم النصوص الثابتة فى زكاة فطر العبيد.

وقول المصنف: كجزاء الصيد والقيمة، معناه: أن المحرم إذا قتل صيدا مملوكا عليه قيمته لمالكة، والجزاء للمساكين، لا أنه يكتفى بأحدهما.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن اشترى للتجارة عرضا لا تجب فيه

الزكاة، لم يخل إما أن يشتري بعرض أو نقد:

فإن اشتراه بنقد نظرت: فإن كان نصاباً جعل ابتداء الحول من حين ملك النصاب من النقد، ويبنى حول العرض الذي اشتراه عليه؛ لأن النصاب هو الثمن، وكان ظاهراً فصار في ثمن السلعة كامناً، فبنى حوله عليه؛ كما لو كان عيناً فأقرضه فصار ديناً. وإن اشتراه بدون النصاب انعقد الحول عليه من حين الشراء، سواء كانت قيمة العرض نصاباً أو أقل.

وقال أبو العباس: لا ينعقد الحول إلا أن يكون قيمته من أول الحول إلى آخره نصاباً كسائر الزكوات. والمنصوص في «الأم»: هو الأول؛ لأن نصاب زكاة التجارة يتعلق بالقيمة، وتقويم العرض في كل ساعة يشق؛ فلم يعتبر إلا في حال الوجوب، ويخالف سائر الزكوات؛ فإن نصابها في عينها فلم يشق اعتباره في جميع الحول. وإن اشتراه بعرض للقتية نظرت: فإن كان من غير أموال الزكاة انعقد الحول عليه من يوم الشراء، وإن اشتراه بنصاب من السائمة ففيه وجهان:

قال أبو سعيد الإصطخري: يبنى حول التجارة على حول السائمة؛ لأن الشافعي - رحمه الله - قال في «المختصر»: ولو اشتري عرضاً للتجارة بدراهم أو دنائير أو بشيء تجب فيه الصدقة لم يقوم عليه [حتى يحول عليه] الحول من يوم ملك ثمن العرض. والدليل عليه: أنه ملكه بما يجزى في الحول، فبنى حوله على حوله، كما لو اشتراه بنصاب من الأثمان.

وقال أكثر أصحابنا: لا يبنى على حول السائمة. وتأولوا قوله في «المختصر»، والدليل عليه: أن الزكاة تتعلق بقيمة العرض، والماشية ليست بقيمة؛ فلم يبن حوله على حولها، ويخالف الأثمان؛ لأنها قيمة، وإنما كانت عيناً ظاهرة فخفيت كالعين إذا صارت ديناً.

الشرح: النصاب والحول معتبران في زكاة التجارة بلا خلاف، لكن في وقت اعتباره النصاب ثلاثة أوجه، وسماها إمام الحرمين والغزالي: أقوالاً، والصحيح المشهور: أنها أوجه، لكن الصحيح منها منصوص، والآخرون مخترجان:

أحدهما - وهو الصحيح عند جميع الأصحاب، وهو نصه في «الأم» - : أنه يعتبر في آخر الحول فقط؛ لأنه يتعلق بالقيمة، وتقويم العرض في كل وقت يشق، فاعتبر حال الوجوب وهو آخر الحول، بخلاف سائر الزكوات؛ لأن نصابها من عينها فلا

يشق اعتباره.

**والثاني -** وبه قال أبو العباس بن سريج - : في جميع الحول من أوله إلى آخره، ومتى نقص النصاب في لحظة منه انقطع الحول؛ قياساً على زكاة الماشية والنقد.

**والثالث:** يعتبر النصاب في أول الحول وآخره دون ما بينهما، فإذا كان نصاباً في الطرفين وجبت الزكاة ولا يضر نقصه بينهما، وهذا الوجه حكاه الشيخ أبو حامد والمحاملى والماوردي والشاشي عن ابن سريج.

ووافق المصنف على حكاية الثاني عن ابن سريج - أيضاً - ابن الصباغ، وسبقهما به القاضي أبو الطيب وغيره.

فإذا قلنا بالصحيح، فاشتري عرضاً للتجارة بشيء يسير جداً - انعقد الحول، فإذا بلغ نصاباً في آخر الحول وجبت الزكاة.

ولو كان عرض التجارة دون النصاب، فباعه بسلعة أخرى دون نصاب في أثناء الحول - فالمذهب: ألا ينقطع الحول.

وحكى إمام الحرمين فيه خلافاً، سنذكره في أول الآتي، إن شاء الله تعالى.

وأما ابتداء الحول: فإن ملك عرض التجارة بنصاب من النقد: بأن اشتراه بعشرين ديناراً أو بمائتي درهم - فابتداء الحول من حين ملك ذلك النقد، ويبنى حول التجارة عليه، واحتج له المصنف: بأن النصاب هو الثمن، وكان ظاهراً فصار في ثمن السلعة كامناً؛ فوجب البناء عليه، كما لو كان عيناً فأقرضه مليئاً فصار ديناً. هذا إذا اشتراه بعين النقد، فإن اشترى في الذمة ودفعه في ثمنه، انقطع حول النقد، وابتدأ حول التجارة من حين الشرى بلا خلاف، وإن كان النقد الذي اشترى بعينه دون نصاب:

فإن قلنا بالمذهب: إن النصاب إنما يعتبر في آخر الحول، انعقد من حين الشرى.

وإن قلنا: يعتبر في الطرفين أو في الجميع، لم ينعقد، ولا خلاف أنه لا ينعقد قبل الشرى؛ لأن الثمن لم يكن مال التجارة لنقصه عن النصاب.

وإن اشترى بغير نقد، فللثمن حالان:

أحدهما: أن يكون مما لا زكاة في عينه كالثياب والعييد، فابتداء الحول من حين ملك عرض التجارة إن كانت قيمة العرض نصاباً أو كانت دونه، وقلنا بالصحيح: إن

النصاب إنما يعتبر في آخر الحول.

**الحال الثاني:** أن يكون مما يجب الزكاة في عينه بأن ملك بنصاب من السائمة فوجهان:

**الصحيح:** الذي قاله ابن سريج وجمهور أصحابنا المتقدمين، وصححه جميع المصنفين: أن حول الماشية ينقطع، ويتبدئ حول التجارة من حين ملك عرض التجارة، ولا يبنى؛ لاختلاف الزكاتين قدرا ووقتا، بخلاف بناء التجارة على النقد. و [الثاني:] قال أبو سعيد الإصطخري: يبنى على حول الماشية كما يبنى على النقد، واحتج له من نص الشافعي - رضى الله عنه - بقوله في «المختصر»: فإن اشترى العرض بدراهم أو دنائير أو شيء يجب فيه الصدقة، لم يقوم حتى يحول الحول من يوم ملك ثمن العرض.

وأجاب الأصحاب عن نصه في «المختصر» بجوابين:

**أحدهما:** أن المراد إذا اشترى ماشية ثم اشترى بها عرض التجارة في الحال. **والثاني:** أن المراد بثمن العرض الدراهم والدنائير خاصة، وهذا معتاد في كلام الشافعي - رضى الله عنه - أن يذكر مسائل، ويعود الجواب أو التفريع إلى بعضها، والله تعالى أعلم.

قال أصحابنا: وحول التجارة والنقد يبنى كل واحد منهما على الآخر، فبناء التجارة على النقد سبق تصويره، وبناء النقد على التجارة: أن يبيع عرض التجارة بنصاب من النقد للقنية، فيبنى حول النقد على حول التجارة كعكسه، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إذا باع عرضًا للتجارة في أثناء الحول بعرض للتجارة، لم ينقطع الحول؛ لأن زكاة التجارة تتعلق بالقيمة، وقيمة الثاني وقيمة الأول واحدة، وإنما انتقلت من سلعة إلى سلعة فلم ينقطع الحول، كما تنى درهم انتقلت من بيت إلى بيت. وإن باع العرض بالدراهم أو الدنائير نظرت: فإن باعه بقدر قيمته بنى حول الثمن على حول العرض؛ كما يبنى حول العرض على حول الثمن. وإن باعه بزيادة مثل أن يشتري العرض بمائتين، فباعه في أثناء الحول بثلاثمائة - ففيه طريقان: من أصحابنا من قال: يزكى المائتين لحولها، ويستأنف الحول للزيادة قولاً واحداً.



وقال أبو إسحاق: في الزيادة قولان:

أحدهما: يزكيها لحول الأصل؛ لأنه نماء الأصل فزكى بحول الأصل كالسخال.  
والثاني: يستأنف الحول [بها]؛ لأنها فائدة غير متولدة مما عنده فلا يزكى لحوله،  
كما لو استفاد الزيادة بإرث أو هبة.

فإذا قلنا: يستأنف الحول للزيادة، ففى حولها وجهان:

أحدهما: من حين ينض؛ لأنه لا يتحقق وجودها قبل أن ينض.

والثاني: من حين يظهر، وهو الأظهر؛ لأنه قد ظهر، فإذا نض علمنا أنه قد ملكه  
من ذلك الوقت.

فإن كان عنده نصاب من الدراهم، فباعه بالدراهم أو الدينانير: فإن فعل ذلك لغير  
التجارة انقطع الحول فيما باع، واستقبل الحول فيما اشترى. وإن فعله للتجارة كما  
يفعل الصيارف ففيه وجهان:

أحدهما: أنه ينقطع الحول؛ لأنه مال تجب الزكاة في عينه فانقطع الحول فيه  
بالمبادلة كالماشية.

والثاني: لا ينقطع الحول؛ لأنه باع مال التجارة بمال للتجارة، فلم ينقطع الحول؛  
كما لو باع عرضا بعرض.

الشرح قوله: ينض: بكسر النون وفتح الياء.

وفى الفصل مسائل:

إحداها: إذا باع عرض التجارة بعرض للتجارة لم ينقطع الحول بلا خلاف؛ لما  
ذكره المصنف، ولأن هذا شأن التجارة.

الثاني: إذا باع العرض بدراهم أو دينانير في أثناء الحول: فإن باعه بقدر قيمته -  
وهي رأس المال - بنى حول الثمن على حول العرض بلا خلاف، كما بنى حول  
العرض على حول الثمن. وإن باعه بزيادة: بأن اشترى بمائتي درهم، فباعه في أثناء  
الحول بثلاثمائة - ففيه طريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليليهما:

أصحهما عند الأصحاب، وبه قال أكثر أصحابنا المتقدمين: أن المسألة على

قولين.

أصحهما عند الأصحاب: أنه يزكى المائتين لحولها، ويفرد الربح بحول.

والثاني: يزكى الجميع بحول الأصل.

والطريق الثاني - وبه قال أبو علي بن أبي هريرة، وحكاه عنه الماوردي: أنه يفرد الربح قولاً واحداً.

فإذا قلنا: يفرد الربح بحول، ففي ابتدائه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليليهما.

أصحهما: من حين التوضؤ.

والثاني: من حين الظهور.

وهذا الوجه قول ابن سريج، والأول هو الأصح عند المصنف والأصحاب، وهو ظاهر نص الشافعي.

هذا إذا أمسك الناض حتى تم الحول، فلو اشترى به سلعة للتجارة قبل الحول وحال عليها الحول، فطريقان حكاهما إمام الحرمين وغيره:

أحدهما - وهو المذهب - : أنه كما لو أمسك الناض؛ فيكون على الطريقين.

والثاني: القطع بأنه يزكى الجميع بحول الأصل.

هذا كله إذا نض قبل تمام الحول، فلو نض بعده نظر: إن ظهرت الزيادة قبل تمام الحول، زكى الجميع بحول الأصل بلا خلاف. وإن ظهرت بعد تمامه فوجهان حكاهما الرافعي:

أحدهما: كهذا.

والثاني - وهو الأصح - : يستأنف للربح حولاً.

هذا كله إذا صار المال ناضاً من جنس رأس المال، بأن كان رأس المال دراهم فباعه بدراهم، أما إذا صار ناضاً من غير جنسه، بأن كان رأس المال دراهم، فباع العرض بدنانير - فيقومها إذا انقضى الحول بالدراهم، ويزكى ربحها لحول الأصل قولاً واحداً، كما سنذكره في العرض - إن شاء الله تعالى - لأن رأس المال إذا كان دراهم لا يقوم في آخر الحول إلا بها، فالدنانير كالعرض. هكذا قطع به البغوي والأكثر، ونقله الرافعي عن الجمهور، ثم قال: وقيل في ضم الربح إلى حول الأصل الطريقان السابقان، فيما إذا كان الناض من جنسه، والمذهب: الأول.

هذا كله إذا نض مال التجارة وفيه ربح، أما إذا حصل ربح في قيمة العرض، ولم ينض: بأن اشترى عرضاً بمائتين، ولم ينض حتى تم الحول، وهو يساوي ثلاثمائة - فيحسب زكاة ثلاثمائة عند تمام حول رأس المال بلا خلاف، سواء أكانت الزيادة في

نفس العرض: كتمن العبد والجارية والدابة وكبر الشجرة وغيرها، أو بارتفاع السوق، وسواء أكانت الزيادة فى القيمة حاصلة يوم الشرى أو حدثت قبل الحول بزمان طويل أو قصير، حتى يوم واحد أو لحظة، ففى كل هذا يضم الربح إلى الأصل، ويزكى الجميع لحول الأصل بلا خلاف.

هكذا صرح به البغوى وسائر الأصحاب، ونقل القاضى أبو الطيب فى «المجرد»، وإمام الحرمين وصاحب «البيان»: اتفاق الأصحاب عليه، واحتجوا بأنه نماء فى السلعة؛ فأشبهه التاج فى الماشية.

قال إمام الحرمين: حكى الأصحاب القطع بهذا، لكن من يعتبر النصاب فى جميع الأحوال قد لا يسلم وجوب الزكاة فى الربح فى آخر الحول، ومقتضاه أن يقول: ظهور الربح فى أثنائه كنضوضه؛ فيكون فيه الخلاف السابق، قال: وهذا لا بد منه.

قال الرافعى: والمذهب ما سبق.

قلت: وهو كما قال الرافعى، وهذا الذى أبداه إمام الحرمين احتمال ضعيف؛ لأن هذا المعنى موجود فى التاج؛ فإن النصاب معتبر فى الماشية فى جميع الحول بالاتفاق، والتاج مضموم إلى الأصل، والله أعلم.

أما إذا ارتفعت قيمة العرض بعد انقضاء الحول فالربح مضموم إلى الأصل فى الحول الثانى، لا فى الأول كالتاج، وهذا لا خلاف فيه، صرح به البغوى وآخرون، والله أعلم.

المسألة الثانية: إذا كان عنده نصاب من الذهب والفضة للقنية، فباعه فى أثناء الحول بنصاب من جنسه أو من الجنس الآخر:

فإن لم يقصد به التجارة انقطع الحول بلا خلاف؛ كما لو بادل بالماشية، ثم إن لم يقصد الفرار من الزكاة فلا كراهة، وإن قصده كره كراهة تنزيه على المذهب، وقيل: تحريم، وقد سبقت المسألة فى باب زكاة الثمار.

وإن باعه بقصد التجارة كالصيرفى ونحوه فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما:

أصحهما عند الأصحاب - وهو ظاهر نص الشافعى - : ينقطع الحول فى البيع، ويستأنف حولاً لما اشتراه، فإن باع الثانى قبل حوله للتجارة انقطع حوله، واستأنف

حوالا آخر لما اشتراه، وهكذا أبدا.

**والوجه الثاني:** لا ينقطع الحول، بل يبنى الثاني على حول الأول، وهذا قول أبى إسحاق المروزي وصححه الشاشي.

والصحيح: ما سبق، ثم إن المصنف والجمهور حكوهما وجهين كما سبق، وحكاهما البغوى قولين، فقال: الجديد: ينقطع، والقديم: لا ينقطع.

**فرع:** لابن الحداد وشرحه الأصحاب:

قال أصحابنا - رحمهم الله - : إذا ملك عشرين دينارا، فاشتري بها عرضا للتجارة، ثم باعه بعد ستة أشهر من ابتداء الحول بأربعين دينارا واشتري بها سلعة أخرى، ثم باعها بعد تمام الحول بمائة دينار: فإن قلنا: إن الربح من الناض لا نفرده لحول، فعليه زكاة جميع المائة لحول الأصل، وإن قلنا: نفرد، فعليه زكاة خمسين دينارا؛ لأنه اشترى السلعة الثانية بأربعين، منها عشرون رأس ماله الذى مضى عليه ستة أشهر، وعشرون: ربح استفاده يوم باع الأول، فإذا مضت ستة أشهر فقد تم الحول على نصف السلعة فيزيكه بزيادته، وزيادته ثلاثون دينارا؛ لأنه ربح للعشرينين ستين، وكان ذلك كامنا وقت تمام الحول، ثم إذا مضت ستة أشهر أخرى فعليه زكاة العشرين الثانية؛ فإن حولها حيثئذ، ولا يضم إليها ربحها؛ لأنه صار ناضا قبل تمام حولها، فإذا مضت ستة أشهر أخرى فعليه زكاة ربحها: وهى الثلاثون الباقية، فإن كانت الخمسون التى أخرج زكاتها فى الحول الأول باقية عنده فعليه زكاتها - أيضا - للحول الثانى مع الثلاثين.

هذا الذى ذكرناه هو قول ابن الحداد؛ تفريعا على أن الناض لا يفرد ربحه بحول، وحكى الشيخ أبو على وجهين آخرين ضعيفين ضعفهما إمام الحرمين والأصحاب: أحدهما: يخرج عند البيع الثانى زكاة عشرين، فإذا مضت ستة أشهر أخرج زكاة عشرين أخرى، وهى التى كانت ربحا فى الحول الأول، فإذا مضت ستة أشهر أخرج زكاة الستين الباقية؛ لأنها إنما استقرت عند البيع الثانى، فمنه يتبدى حولها فيه.

**والوجه الآخر:** أنه عند البيع الثانى يخرج زكاة عشرين، ثم إذا مضت ستة أشهر زكى الثمانين الباقية؛ لأن الستين التى هى ربح حصلت فى حول العشرين التى هى الربح الأول، فضمت إليها فى الحول.

ولو كانت المسألة بحالها، لكنه لم يبيع السلعة الثانية - فيزكى عند تمام الحول

الأول خمسين كما ذكرنا، وعند تمام الحول الثاني الخمسين الثانية؛ لأن الربح الأخير ما صار ناضا.

ولو اشترى بمائتين عرضا، فباعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة، واشترى بها عرضا آخر، وباعه بعد تمام الحول بستمائة - فإن لم يفرد الربح بحول أخرج زكاة ستمائة، وإن أفردناه أخرج زكاة أربعمائة، فإذا مضت ستة أشهر زكى مائة، فإذا مضت ستة أشهر أخرى زكى المائة الباقية.

هذا على قول ابن الحداد وهو المذهب، وأما على الوجهين الآخرين: فيزكى عند البيع الثاني مائتين، ثم على الوجه الأول: إذا مضت ستة أشهر زكى مائة، ثم إذا مضت ستة أشهر أخرى زكى ثلاثمائة. وعلى الوجه الثاني: إذا مضت ستة أشهر من البيع الثاني زكى الأربعمائة الباقية، والله أعلم.

فرع: ذكره البندنجي وصاحب «الشامل»، و«البيان»، وغيرهم: لو كان معه مائة درهم، فاشترى عرضا للتجارة بخمسين منها، فبلغت قيمته في آخر الحول مائة وخمسين، وقلنا بالمذهب: إنه يتعقد الحول على ما دون النصاب - لزمه زكاة الجميع. فلو اشترى العرض بمائة، فلما مضت ستة أشهر استفاد خمسين درهما من جهة أخرى، فلما تم حول العرض كانت قيمته مائة وخمسين - فلا زكاة؛ لأن الخمسين المستفادة لم يتم حولها؛ لأنها وإن ضمت إلى مال التجارة فإنما تضم إليه في النصاب لا في الحول؛ لأنها ليست من نفس العرض ولا من ربحه، فإذا تم حول الخمسين زكى المائتين.

ولو كان معه مائة درهم فاشترى بها عرضا للتجارة في أول المحرم، ثم استفاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضا، ثم استفاد مائة ثالثة في أول شهر ربيع الأول فاشترى بها عرضا آخر - فإذا تم حول المائة الأولى: فإن كانت قيمة عرضها نصابا زكاها، وإن كانت أقل فلا زكاة.

فإذا تم حول المائة الثانية قوم عرضها، فإن بلغت قيمته مع الأول نصابا زكاها، وإن نقصا عنه فلا زكاة في الحال، فإذا تم حول المائة الثالثة: فإن كان الجميع نصابا زكاها، وإلا فلا.

فرع: قال البغوي: لو اشترى عرضا بنصاب من الدراهم، فصار ناضا في خلال الحول ناقصا عن النصاب: فإن نض بغير جنس رأس المال، بأن اشترى عرضا

بمائتي درهم، فنض بغيره دنائير - لم ينقطع الحول، فإذا تم الحول تقوم الدنائير بالدرهم. وإن نض بجنس رأس المال بأقل من نصاب، بأن باعه بمائة وخمسين درهما - فوجهان:

أحدهما: لا ينقطع الحول؛ كما لو نض بغير جنسه، وكما لو نقصت قيمة العرض ولم ينض.

والثاني: ينقطع؛ لأن الحول انعقد على عين الدرهم، وقد نقص نصابها، بخلاف ما لو نض من غير رأس المال؛ لأن الحول هناك لم ينعقد على عينه، إنما انعقد على قيمته، ونصاب القيمة في خلال الحول لا ينض في زكاة التجارة.

ولو اشترى عرضا للتجارة بمائتي درهم، فباعه بعشرين دينارا، فتم الحول وهي في يده - قومت الدنائير بالدرهم كالعروض، فإن بلغت قيمتها نصابا من الدرهم أخرج الزكاة، وإلا فهل يسقط حكم الحول، أم لا يسقط حتى إذا بلغت قيمته بعد ذلك بأيام نصابا لزمه الزكاة؟ فيه هذان الوجهان، فإن قلنا: يسقط بتبدل الحول، فهل تنتقل الزكاة من الدرهم إلى الدنائير؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا؛ كما لو كان عرضا ولم تبلغ قيمته نصابا لا ينتقل إلى نقد البلد. والثاني: ينتقل، ويبطل حول الدرهم، حيث لم يبلغ قيمة ما في يده نصابا، والدنائير في نفسها فاعتبارها بنفسها أولى من اعتبار قيمتها. فإن قلنا: تنتقل الزكاة إلى الدنائير، فمن أي وقت يحسب حول الدنائير؟ فيه وجهان:

أحدهما: من وقت التقويم؛ لأن حول الدرهم بطل عند التقويم.

والثاني: من حين نضت الدنائير.

هذا كلام البغوي، والوجه الأول أصح، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إذا حال الحول على عرض التجارة، وجب تقويمه لإخراج الزكاة، فإن اشتراه بنصاب من الأثمان قوم به؛ لأنه فرع لما اشترى به فوجب التقويم به، وإن اشتراه بعرض للقبية قوم بنقد البلد؛ لأنه لا يمكن تقويمه بأصله فوجب تقويمه بنقد البلد، فإن كان في البلد نقدان قوم بأكثرهما معاملة، وإن كانا متساويين نظرت: فإن كان بأحدهما يبلغ نصابا وبالأخر لا يبلغ نصابا، قوم بما يبلغ به؛ لأنه قد وجد نصاب تتعلق به الزكاة فوجب التقويم به، وإن كان يبلغ بكل

واحد منهما نصاباً ففيه أربعة أوجه:

أحدهما: أنه يقوم بما شاء منهما، وهو قول أبي إسحاق، وهو الأظهر؛ لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر فخير بينهما.

والثاني: يقوم بما هو أنفع للمساكين؛ كما إذا اجتمع في النصاب فرضان أخذ ما هو أنفع للمساكين.

والثالث: يقوم بالدرهم؛ لأنها أكثر استعمالاً.

والرابع: يقوم بنقد أقرب البلاد إليه؛ لأن النقدين تساوي فجعلنا كالمعدومين، فإن قومه ثم باعه بزيادة على قيمته قبل إخراج الزكاة ففيه وجهان:

أحدهما: لا يلزمه زكاة تلك الزيادة؛ لأنها زيادة حدثت بعد الوجوب فلم تلزمه زكاتها كالسخال الحادثة بعد الحول.

والثاني: تلزمه؛ لأن الزيادة حصلت في نفس القيمة التي تعلق بها الوجوب، فهو بمنزلة الماشية إذا سمئت بعد الحول، فإنه يلزمه إخراج فرض سمين.

وإن اشتراه بما دون النصاب من الأثمان ففيه وجهان:

أحدهما: يقوم بنقد البلد؛ لأنه ملكه بما لا تجب فيه الزكاة فأشبهه إذا ملكه بعرض للقنية.

والثاني: أنه يقوم بالنقد الذي اشتراه به؛ لأنه أصل يمكن أن يقوم به فيقوم به كما لو كان نصاباً، فإن حال الحول على العرض فقوم فلم يبلغ النصاب، لم تجب فيه الزكاة.

فإن زادت قيمته بعد الحول بشهر فبلغت نصاباً، ففيه وجهان: قال أبو إسحاق: لا تجب الزكاة حتى يحول عليه الحول الثاني من حين حال الحول الأول؛ لأن الحول يبتدئ من حين الشراء، وقد تم الحول وهو ناقص عن النصاب؛ فلم تتعلق به الزكاة.

وقال أبو علي بن أبي هريرة: إذا بلغت قيمته نصاباً بعد شهر وجبت فيه الزكاة؛ لأنه مضى عليه حول بعد الشراء بشهر وهو نصاب، فوجبت فيه الزكاة.

الشرح: قال أصحابنا - رحمهم الله - : إذا حال الحول على عرض التجارة وجب تقويمه لإخراج الزكاة، قال أصحابنا: إذا أراد التقويم فلرأس المال أحوال: أحدها: [أن] يكون نقداً نصاباً، بأن اشترى عرضاً بمائتي درهم أو عشرين ديناراً،

فيقوم في إخراجه برأس المال: فإن بلغ به نصاباً زكاه، وإلا فلا، فلو نقص به عن النصاب وبلغ بنقد البلد نصاباً، فلا زكاة، حتى لو اشترى بمائتي درهم عرضاً فباعه بعشرين ديناراً - وقصد التجارة مستمر - فحال الحول والدنانير في يده، وهى نقد البلد، ولا تبلغ قيمتها بالدرهم مائتي درهم - فلا زكاة، هذا هو المذهب، وبه قطع جماهير الأصحاب المتقدمين والمتأخرين.

وحكى صاحب «التقريب» قولاً غريباً: أن التقويم أبداً يكون بغالب نقد البلد، سواء أكان رأس المال نقداً أم لا.

وحكى الشيخ أبو حامد والماوردي والرويانى وصاحب «البيان»، وغيرهم هذا وجهاً عن ابن الحداد، وهو مذهب أبى حنيفة، واحتج له بالقياس على ما لو أتلّف على غيره شيئاً متقوماً؛ فإنه يقوم بنقد البلد لا بما اشتراه به.

واحتج الأصحاب للمذهب بأن العرض فرع لما اشتراه به، وإذا أمكن تقويمه بأصله كان أولى، بخلاف المتلف؛ فإنه لا أصل له فوجب تقويمه بنقد البلد.

**الحال الثانى:** أن يكون نقداً دون نصاب فوجهان:

**أصحهما:** عند الأصحاب: يقوم برأس المال؛ لما ذكرناه فى الحال الأول.

**والثانى:** يقوم بنقد البلد، وهو قول أبى إسحاق المروزى؛ لأنه لا يبنى حوله على حوله، فهو كما لو اشتراه بعرض.

قال البغوى والرافعى: وموضع الوجهين: ما إذا ملك من جنس رأس المال ما يتم به النصاب، فإن ملك بأن اشترى بمائة درهم عرضاً، وهو حينئذ يملك مائة أخرى - فلا خلاف أن التقديم يكون برأس المال؛ لأنه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول، وابتداء الحول من ملك الدراهم.

قلت: ويجيء فيه القول الذى حكاه صاحب «التقريب».

**الحال الثالث:** أن يملك بالتقدين جميعاً، وهذا ثلاثة أضرب:

**أحدها:** أن يكون كل واحد منهما نصاباً، فيقوم بهما جميعاً على نسبة التقسيط يوم الملك، وطريقة تقويم أحد التقدين بالآخر مثل: ما لو اشترى العرض بمائتي درهم وعشرين ديناراً، فينظر: إن كانت قيمة الدراهم عشرين ديناراً، فنصف العرض مشترى بدنانير ونصفه بدراهم، وإن كانت قيمة الدراهم عشرة دنانير فثلثاه مشترى بدراهم، وثلثه مشترى بدنانير، وهكذا يقوم فى آخر الحول، ولا يضم أحدهما إلى



الآخر، فإن نقص كل واحد منهما في آخر الحول عن النصاب فلا زكاة وإن كان بحيث لو قوم بأحدهما لبلغ نصابا؛ لما سبق في باب زكاة الذهب والفضة: أنه لا يضم أحدهما إلى الآخر، ويكون حول كل واحد منهما من حين ملك ذلك النقد. والضرب الثاني: أن يكون كل واحد منهما دون النصاب، فإن قلنا بقول أبي إسحاق: إن ما دون النصاب كالعرض، يقوم الجميع بنقد البلد. وإن قلنا بالأصح: إنه كالنصاب، فوجهان حكاهما الماوردي:

**أصحهما - وبه قطع الجمهور -** يقوم ما قابل الدراهم بدراهم، وما قابل الدينارين بدنانير.

**والثاني:** يقوم الجميع بالدراهم؛ لأنه الأصل، ونصوص زكاتها صريحة. **الضرب الثالث:** أن يكون أحدهما نصابا والآخر دونه، فيقوم ما ملكه بالنقد الذي هو نصاب برأس ماله، وما ملكه بالنقد الآخر فيه ثلاثة أوجه:

**أصحها:** برأس ماله.

**والثاني:** بغالب نقد البلد.

**والثالث:** أنه إن كان فضة قوم بها، وإن كان ذهبا قوم بالفضة أيضا، وهو الوجه المحكى قريبا عن الماوردي.

قال أصحابنا: ويقوم كل واحد منهما في آخر حوله، ويكون حول الذي ملكه بنصاب من حين ملك ذلك النصاب، وحول المملوك بما دون النصاب من حين ملك العرض، وإذا اختلف جنس المقوم به فلا ضم.

**الحال الرابع:** أن يكون رأس المال غير نقد، بأن ملك العرض بغرض قنية، أو ملكه بخلع أو نكاح بقصد التجارة، وقلنا بالمذهب: إنه يصير مال تجارة - فيقوم في آخر الحول بنقد البلد، فإن كان في البلد نقدان فينظر: فإن كان أحدهما أغلب قوم بالأغلب، نص عليه الشافعي، واتفق عليه الأصحاب، سواء أكان دراهم أو دنانير. فإن بلغ به نصابا وجبت زكاته، وإن نقص به عن النصاب، وبلغ بنقد آخر غير الغالب نصابا - فلا زكاة بالاتفاق.

ولو كان في البلد نقدان متشابهان في الرواج ليس أحدهما أغلب من الآخر: فإن بلغ بأحدهما نصابا دون الآخر قوم بما بلغ به بلا خلاف، وإن بلغ كل واحد منهما نصابا ففيه أربعة أوجه حكاهما المصنف والأصحاب:

أصحابها عند المصنف والبندنجي وآخرين من الأصحاب - وهو قول أبي إسحاق المروزي - : يتخير المالك فيقوم بما شاء منهما ؛ لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر .  
والثاني : يقوم بالأنفع للمساكين ، كما سبق في اجتماع الحقائق وبنات اللبون .  
والثالث : يتعين التقويم بالدرهم ؛ لأنها أكثر استعمالا ولأنها أرفق ، وهو قول ابن أبي هريرة ، واحتج له بأن الدرهم ثبتت زكاتها بالنصوص المتواترة بخلاف الذهب ، قال القاضي أبو الطيب : هذا الاستدلال باطل ؛ لأن زكاة الذهب ثابتة بالإجماع ، فلا فرق بينهما .

والرابع : يقوم بالنقد الغالب في أقرب البلاد إليه ؛ لأنهما تعارضا فصارا كالمعدومين ، فانتقل إلى أقرب البلاد .

الحال الخامس : أن يكون رأس المال نقدا أو غيره ، بأن اشترى بمائتي درهم عبد قنية - فما قابل الدرهم يقوم بها ، وما قابل العبد يقوم بنقد البلد ، فإن كان النقد دون نصاب عاد الوجهان :

الأصح : يقوم برأس ماله .

والثاني : بغالب نقد البلد .

قال البغوى والرافعى : وكما يجرى التقسيط عند اختلاف الجنس يجرى عند اختلاف الصفة ، بأن اشترى بنصاب دنانير بعضها صحاح ، وبعضها مكسرة ، وبينهما تفاوت - فيقوم ما يخص الصحيح وما يخص المكسور ، والله أعلم .

فرع إذا قوم العرض في آخر الحول ، ثم باعه بزيادة على قيمته - فإن كان البيع بعد إخراج الزكاة فلا شيء عليه في هذه الزيادة عن الحول الأول ، ولكنها تظم إلى المال في الحول الثاني ، وإن كان البيع قبل إخراج الزكاة فوجهان مشهوران حكاهما المصنف والأصحاب :

أحدهما : يلزمه زكاة الزيادة ؛ لأنها حصلت في نفس القيمة التي تعلق بها الوجوب ، فأشبهت الماشية إذا سمت بعد الحول قبل إخراج الزكاة ؛ فإنه تلزمه سمينة بلا خلاف .

وأصحهما عند القاضي أبي الطيب والأصحاب : لا تلزمه زكاة الزيادة ؛ لأنها حدثت بعد الوجوب فلم يلزمه زكاتها كالسخال الحادثة بعد الحول ، ويخالف السمن ؛ فإنه وصف تابع .

ولو نقصت القيمة بعد أن قومها بعد الحول، فباعها بنقص عما قومها به نظر: إن نقصت نقصا يسيرا، وهو القدر الذى يتغابن الناس به، لم تلزمه إلا زكاة ما بيع به؛ لأن هذا قيمته.

وإن نقصت نقصا كثيرا لا يتغابن الناس به، بأن قومها بأربعين دينارا ثم نقصت فباعها بخمسة وثلاثين - لزمه زكاة الأربعين التى قوم بها؛ لأن هذا النقص بتفريطه. هكذا فصله أصحابنا، وكذا نقله عنهم القاضى أبو الطيب وصاحب «البيان». فرع: إذا حال الحول على العرض، فقوم فلم يبلغ قيمته نصابا - فلا زكاة فى الحال بلا خلاف، فإن زادت قيمته فبلغت بعد ذلك نصابا ففيه وجهان مشهوران حكاهما المصنف والأصحاب:

أحدهما - وحكاه القاضى أبو الطيب عن [ابن] أبى هريرة والماسرجسى - : تلزمه الزكاة عند تمام النصاب، فيخرج عن الماضي، ويكون ابتداء الحول الثانى من هذا الوقت، وقد زاد الحول الأول؛ لأنها إذا وجبت فى اثنى عشر شهرا ففى أكثر أولى. والثانى - وهو الأصح عند القاضى أبى الطيب والأصحاب، وبه قال أبو إسحاق المروزى - : لا تجب الزكاة حتى يحول حول ثان من حين حال الحول الأول؛ لأن الحول الأول انقضى ولا زكاة فيه؛ فوجب ألا يجب شيء حتى يتم الحول الثانى. ثم إن المصنف وشيخه القاضى ومن تبعهما فرضوا المسألة فيما إذا زاد قيمته فبلغت نصابا بعد الحول بشهر ونحوه، وقال صاحب «البيان»: متى زادت بعد الحول الأول وقبل تمام الثانى ففيه وجهان.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إذا قوم العرض فقد قال فى «الأم»: تخرج الزكاة مما قوم به.

وقال فى القديم: فيه قولان:

أحدهما: أنه يخرج ربع عشر قيمته.

والثانى: يخرج ربع عشر العرض، وقال فى موضع آخر: لا يخرج إلا العين أو الورق أو العرض.

فمن أصحابنا من قال: فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يخرج مما قوم به؛ لأن الوجوب يتعلق به.

والثانى: يخرج من العرض؛ لأن الزكاة تجب لأجله.

والثالث: يخير بينهما؛ لأن الزكاة تتعلق بهما فيخير بينهما.

وقال أبو إسحاق: فيه قولان:

أحدهما: يخرج مما قوم به.

والثاني: أنه بالخيار.

فقال أبو علي بن أبي هريرة: فيه قولان:

أحدهما: أنه يخرج مما قوم به.

والثاني: يخرج من العرض.

الشرح: قال الشافعي والأصحاب: زكاة عرض التجارة ربع العشر بلا خلاف،

ولا وقص فيه كالنقد، وفيما يجب إخراجه طرق - كما ذكره المصنف - حاصلها ثلاثة أقوال:

أصحها عند الأصحاب، وهو نصه في «الأم» و «المختصر»، وهو الجديد، وبه

الفتوى وعليه العمل: يجب ربع عشر القيمة مما قوم به، ولا يجوز أن يخرج من نفس العرض.

والثاني: يجب الإخراج من نفس العرض، ولا تجزئ القيمة.

والثالث: يتخير بينهما.

وقد ذكر المصنف دليل الجميع، والقول الثاني والثالث قديمان ضعيفان، وحكى

الصيمري طريقا رابعا: وهو أنه إن كان العرض حنطة أو شعيرا أو مما ينفع المساكين

أخرج منه، وإن كان عقارا أو حيوانا فمن القيمة نقدا.

فرع: ذكره الأصحاب تفريعا على هذه الأقوال الثلاثة السابقة:

قالوا: إذا اشترى بمائتي درهم مائتي قفيز حنطة أو بمائة، قلنا: يعتبر النصاب

آخر الحول فقط، وهو الأصح، وحال الحول وهي تساوي مائتين - فعلى الصحيح

الجديد: عليه خمسة دراهم، وعلى الثاني: خمسة أقفزة، وعلى الثالث: يتخير

بينهما.

قالوا: فلو أخر إخراج الزكاة حتى نقصت القيمة فعادت إلى مائة درهم، نظر:

إن كان ذلك قبل إمكان الأداء، وقلنا: الإمكان شرط للوجوب - فلا زكاة، وإن

قلنا: شرط للضمان لا للوجوب، لزمه على الجديد الصحيح درهمان ونصف،

وعلى الثاني خمسة أقفزة، وعلى الثالث يتخير بينهما.

وإن كان بعد الإمكان لزمه على الجديد خمسة دراهم؛ لأن النقصان من ضمانه، وعلى الثاني خمسة أقفزة، ولا يلزمه ضمان نقصان القيمة مع بقاء العين كالغاصب، وعلى الثالث يتخير بينهما.

ولو أخر الإخراج، فبلغت القيمة أربعمائة: فإن كان قبل إمكان الأداء، وقلنا: وهو شرط الوجوب - لزمه على الجديد عشرة دراهم، وعلى الثاني خمسة أقفزة، وعلى الثالث يتخير بينهما. وإن قلنا: شرط في الضمان، لزمه على الجديد خمسة دراهم، وعلى الثاني خمسة أقفزة قيمتها عشرة دراهم؛ لأن هذه الزيادة في ماله ومال المساكين، هذا هو الصحيح عند الأصحاب.

وقال ابن أبي هريرة: يكفيه على هذا القول خمسة أقفزة قيمتها خمسة دراهم؛ لأن هذه الزيادة حدثت بعد وجوب الزكاة، وهي محسوبة في الحول الثاني، وعلى الثالث يتخير بينهما.

ولو بلغت الحنطة بعد وجوب الزكاة وقيمتها مائتا درهم، فصارت أربعمائة درهم - لزمه على الجديد خمسة دراهم؛ لأنها القيمة يوم الإلتلاف، وعلى الثاني خمسة أقفزة قيمتها عشرة دراهم، وعلى الثالث يتخير بينهما.

قال المصنف رحمه الله تعالى: إذا دفع إلى رجل ألف درهم قراضا على أن الربح بينهما نصفان، فحال الحول وقد صارت ألفين - بنيت على أن المضارب متى يملك الربح؟ وفيه قولان:

أحدهما: يملكه بالمقاسمة.

والثاني: يملكه بالظهور.

فإن قلنا بالأول كانت زكاة الجميع على رب المال، فإن أخرجها من عين المال فمن أين تحسب؟ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها تحسب من الربح؛ لأنها من مؤن المال فتحسب من الربح كأجرة النقال والوزان والكيال.

والثاني: تحتسب من رأس المال؛ لأن الزكاة دين عليه في الذمة في أحد القولين، فإذا قضاه من المال حسب من رأس المال كسائر الديون.

والثالث: أنها تحسب من رأس المال والربح جميعا؛ لأن الزكاة تجب في رأس المال، والربح؛ فحسب المخرج منها.

وإن قلنا: إن العامل يملك حصته من الربح بالظهور، وجب على رب المال زكاة ألف وخمسمائة، وإخراجها على ما ذكرناه.

وتجب على العامل زكاة خمسمائة، غير أنه لا يلزمه إخراجها؛ لأنه لا يدري هل يسلم له أم لا؟ فلم يلزمه إخراج زكاته كالمال الغائب، فإن أخرج زكاته من غير المال جاز، وإن أراد إخراجها من المال فقيه وجهان:

أحدهما: ليس له؛ لأن الربح وقاية لرأس المال فلا يخرج منه الزكاة.

والثاني: أن له ذلك؛ لأنهما دخلا على حكم الإسلام ووجوب الزكاة.

الشرح: عامل القراض لا يملك حصته من الربح إلا بالقسمة في أصح القولين، وفي الثاني يملكها بالظهور. فإذا دفع إلى رجل نقدا قراضا، وهما جميعا من أهل الزكاة، فحال عليه الحول - فإن قلنا: العامل لا يملك حصته من الربح إلا بالقسمة، لزم المالك زكاة رأس المال والربح جميعا؛ فإن الجميع ملكه، هكذا قطع به المصنف والأصحاب.

وأشار إمام الحرمين إلى احتمال في تخريج الوجوب على المالك في نصيب العامل على الخلاف في المغصوب والمجود؛ لتأكد حق العامل في حصته، والمذهب: ما قاله الأصحاب.

قال أصحابنا: وحول الربح مبنى على حول الأصل، إلا إذا صار ناضيا في أثناء الحول فقيه الخلاف السابق. ثم إن أخرج المالك الزكاة من موضع آخر فذاك، وإن أخرجها من نفس مال القراض فهو جائز بلا خلاف، وفي حكم المخرج ثلاثة أوجه مشهورة حكاها المصنف والأصحاب:

أصحها عند الشيخ أبي حامد والبغوي والجمهور، وهو المنصوص: أنه يحسب من الربح كالمؤن التي تلزم المال، كأجرة حمال وكيال ووزان وغير ذلك، وكما أن فطرة عبيد التجارة من الربح بلا خلاف، ونقله البغوي عن نص الشافعي، وكذا أروش جناباتهم.

والثاني: يحسب من رأس المال؛ لأن الزكاة دين على المالك فحسب على المالك، كما لو أخذ قطعة من المال وقضى بها دينا آخر.

والثالث: يحسب من رأس المال والربح جميعا؛ لأنها تجب فيهما فحسبت فيهما، ويكون المخرج كالطائفة من المال استردها المالك ويقسط عليهما.

مثاله: رأس المال مائتان والربح مائة، فثلثا المخرج من رأس المال؛ وثلثه من الربح.

قال الخراسانيون: هذا الخلاف مبنى على أن تعلق الزكاة بالعين أم بالذمة؟ إن قلنا: بالعين، فكالمؤن، وإلا فهو استرداد.

ومنهم من قال: إن قلنا: بالعين فكالمؤنة، وإلا فوجهان، واستبعد إمام الحرمين هذا البناء وقال: ليس هو بمرضى.

قال: ولا يمتنع إثبات الخلاف على قول تعلق الزكاة بالعين من جهة شيوع تعلق الزكاة في الجميع.

أما إذا قلنا: العامل يملك حصته بالظهور، فعلى المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح بلا خلاف، ولا يلزمه زكاة حصة العامل بلا خلاف.

قال المصنف والأصحاب: وحكم الإخراج والحوّل كما سبق، وهو أنه إن بقيت السلعة إلى آخر الحول زكى الربح بحول الأصل، وإن نض الربح قبل الحول فهل يضم إلى حول الأصل أم يفرد بحول؟ فيه الخلاف السابق، ثم إن أراد إخراج الزكاة من مال القراض من أين يحسب؟ فيه الأوجه الثلاثة.

هذا حكم المالك، أما العامل على هذا القول فهل يلزمه زكاة نصيبه من الربح؟ فيه ثلاث طرق حكاهما الفوراني وإمام الحرمين وآخرون:

وأصحها - وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين وصاحب «التقريب»، والصيدلاني وغيرهم - القطع بوجوبها؛ لأنه مالك قادر على الفسخ والمقاسمة في كل وقت، والتصرف بعد القسمة في نصيبه؛ فلزمه الزكاة.

والثاني: أنه على قول المغصوب والمجحد؛ لأنه غير متمكن في الحال من كمال التصرف.

والثالث: القطع بعدم الزكاة عليه، لضعف ملكه وعدم استقراره - لاحتلال الخسران - فأشبه المكاتب.

وهذه طريقة القفال، وضعفها إمام الحرمين؛ فحصل أن المذهب: الإيجاب على العامل، وفي ابتداء حوله في نصيبه خمسة أوجه:

أصحها المنصوص: من حين الظهور؛ لأنه ملك من حيثئذ.

والثاني: من حين يقوم المال على المالك لأجل الزكاة؛ لأنه لا يتحقق الربح إلا

بذلك، حكاه الشيخ أبو حامد والأصحاب.

والثالث - حكاه أبو حامد أيضا والأصحاب - : من حين المقاسمة؛ لأنه لا يستقر ملكه إلا من حيثئذ. وهذا غلط وإن كان مشهورا؛ لأن حاصله أن العامل لا زكاة في نصيبه؛ لأنه بعد المقاسمة ليس بعامل، بل مالك ملكا مستقرا كامل التصرف فيه، والتفريع على أنه يملك بالظهور؛ فالقول بأنه لا يكون حوله إلا من المقاسمة رجوع إلى أنه لا زكاة عليه قبل القسمة.

والوجه الرابع: حوله حول رأس المال، حكاه إمام الحرمين والغزالي وغيرهما وهذا أيضا غلط صريح؛ لأنه حيثئذ لم يكن مالكا فكيف يبنى ملكه وحوله على حول غيره؟! ولا خلاف أن حول الإنسان لا يبنى على حول غيره إلا الوارث على قول ضعيف؛ لكونه قائما مقام المورث.

الخامس: أنه من حين اشترى العامل السلعة، حكاه البندنجي، وغيره قالوا: وهو غلط.

قال أصحابنا: ثم إذا تم حول العامل ونصيبه لا يبلغ نصابا، لكنه مع جملة المال يبلغ نصابا - فإن أثبتنا الخلطة في التقدين فعليه الزكاة، وإلا فلا، إلا أن يكون له من جنسه ما يكمل به النصاب، وهذا إذا لم نقل: ابتداء الحول من المقاسمة، فإن جعلناه منها سقط اعتبار الخلطة.

قال أصحابنا: وإذا أوجبنا الزكاة على العامل؛ لم يلزمه إخراجها قبل القسمة. وهذا هو المذهب، وبه قطع المصنف وسائر العراقيين والجمهور.

فإذا اقتسما زكى ما مضى، وفيه وجه: أنه يلزمه الإخراج في الحال؛ لتمكنه من القسمة، وهو قول صاحب «التقريب»، حكاه صاحب «الإبانة»، و «البيان»، وآخرون عنه، والصواب: الأول؛ لأن المال ليس في يده ولا تصرفه، فلا يكون أكبر من المال الغائب الذي ترجى سلامته ويخاف تلفه.

قال أصحابنا: فإن أخرج الزكاة من موضع آخر فذاك، وإن أراد إخراجها من مال القراض فهل له الاستقلال به أم للمالك منعه؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب:

أصحهما عند جماهير الأصحاب، وهو المنصوص: يستقل به بغير إذن المالك؛ لأن الزكاة وجبت فيه، ولأنه مقتضى القراض على هذا القول.



**والثاني:** ليس له ذلك وللمالك منعه؛ لأن الربح وقاية لرأس المال فلعله يخسر.  
قال البندنجي: هذان الوجهان مبنيان على أن الزكاة هل تتعلق بالعين أم بالذمة؟  
إن قلنا: بالعين، فله ذلك، وإلا فلا.

هذا كله إذا كان المالك والعامل من أهل وجوب الزكاة جميعا، فأما إذا كان المالك من أهلها دون العامل وقلنا: الجميع للمالك ما لم يقسم - فعليه زكاة الجميع.

وإن قلنا بالقول الآخر، فعليه زكاة رأس المال ونصيبه من الربح، ولا يكمل نصيبه إذا لم يبلغ نصابا بنصيب العامل؛ لأنه ليس من أهل الزكاة فلا تصح خلطته.  
وأما إذا كان العامل من أهل وجوب الزكاة دون المالك: فإن قلنا: كله للمالك قبل القسمة، فلا زكاة. وإن قلنا: للعامل حصته من الربح، ففي وجوب الزكاة عليه الخلاف السابق، فإن أوجبناها فذلك إذا بلغت حصته نصابا أو كان له ما يتم به نصاب، ولا تثبت الخلطة، ولا يجيء في اعتبار الحول هنا إلا الوجه الأول والثالث، وليس له إخراج الزكاة من غير المال بلا خلاف؛ لأن المالك لم يدخل في العقد على إخراج زكاة من المال. هكذا قاله الأصحاب.

قال الرافعي: والمانع منع ذلك؛ لأنه عامل من عليه الزكاة، والله أعلم.

**فرع:** في مسائل تتعلق بزكاة التجارة:

**إحداها:** إذا باع عرض التجارة بعد وجوب الزكاة قبل إخراجها ففيه ثلاث طرق:  
أصحها - وبه قطع جمهور الأصحاب في الطرفين - : صحة بيعه قولاً واحداً.  
والطريق الثاني: فيه الخلاف السابق في بيع غيره من أموال الزكاة قبل إخراجها، كبيع السائمة، والثمرة والحب والنقد بعد وجوب الزكاة قبل إخراجها. حكاه صاحب «البيان»، وآخرون.

**والثالث:** إن قلنا: يخرج زكاة التجارة من نفس العرض، فهو على الخلاف، وإن قلنا: يخرج من القيمة، فهو كما لو وجبت شاة في خمس من الإبل، فباعها قبل إخراج الشاة، وفيه طريقان سبقا في موضعهما. وهذا الطريق قاله وحكاه الرافعي.  
قال الرافعي: وهذان الطريقان شاذان، والمذهب: القطع بالجواز، كما قطع به الجمهور، وسواء باع بقصد التجارة، أم بقصد اقتناء المال، أم بلا قصد؛ لأن تعلق الزكاة به لا يبطل، وإن صار مال قنية، كما لو نوى الاقتناء بلا بيع.

ولو وهب مال التجارة أو أعتق عبدها، قال الرافعي: هو كبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها؛ لأن الهبة والإعتاق يبطلان متعلق زكاة التجارة، كما أن بيع الماشية يبطل متعلق زكاتها، قال: ولو باع مال التجارة بعد وجوبها بمحابة فقدّر المحابة كالموهوب، فإن لم تصح الهبة بطل في ذلك القدر، وفي الثاني قولاً تفريق الصفقة.

**الثانية:** إذا كان مال التجارة حيواناً، فله حالان:

**أحدهما:** أن يكون مما تجب الزكاة في عينه كنصاب الماشية، وسبق حكمه.

**والثاني:** أنه لا يجب في عينه كالعبيد والجوارى والخيول والحمير والمعلوفة من الغنم، فهل يكون نتاجها مال تجارة؟ فيه وجهان مشهوران، أحدهما: يكون؛ لأن الولد جزء من أمه، قالوا: والوجهان فيما إذا لم تنقص قيمة الأم بالولادة، فإن نقصت بأن كانت قيمتها ألفاً فصارت بالولادة ثمانمائة، وقيمة الولد مائتان - جبر نقص الأم بالولد، وزكى الألف. ولو صارت قيمة الأم تسعمائة جبرت المائة من قيمة الولد، كذا قاله ابن سريج والأصحاب.

قال إمام الحرمين: وفيه احتمال ظاهر، ومقتضى قولنا: إنه ليس مال تجارة، لا يجبر به الأم؛ كالمستفاد بسبب آخر.

قال أصحابنا: وثمار أشجار التجارة كأولاد حيوانها؛ ففيها الوجهان، فإن لم يجعل الأولاد والثمار مال تجارة، فهل يجب فيها في السنة الثانية فما بعدها زكاة؟ قال إمام الحرمين: الظاهر: أنا لا نوجب؛ لأنه منفصل عن تبعية الأم وليس أصلاً في التجارة، وأما إذا ضممنها إلى الأصل وجعلناها مال تجارة ففي حولها طريقان: أحدهما: حولها حول الأصل كتتائج السائمة وكالزيادة المتصلة.

**والثاني:** على قولي ربح الناض، فعلى أحدهما: ابتداء حولها من انفصال الولد وظهور الثمار.

**الثالثة:** حكى البغوي والأصحاب عن ابن الحداد فرعاً ووافقوه عليه، وهو إذا اشترى شقصاً مشفوعاً بعشرين ديناراً للتجارة، فحال الحول وقيمته مائة - لزمه زكاة مائة، ويأخذه الشفيع بعشرين. ولو اشتراه بمائة فحال عليه الحول وقيمته عشرون، لزمه زكاة عشرين ويأخذه الشفيع بمائة، وحكى إمام الحرمين ما ذكره ابن الحداد في الصورة، ثم قال: قال الشيخ أبو علي: ومن أصحابنا من خرج قولاً: أنه لا زكاة

عليه؛ لأن ملكه معرض للزوال بتسلط الشفيع عليه، ولو تصرف في الدار فتصرفه معرض للنقض من جهة الشفيع، بخلاف الصداق؛ فإن تصرف المرأة فيه لا ينقض لو فرض فرقة قبل الدخول.

قال الإمام: وهذا الذي ذكره، وإن كان يتوجه تفريعه، فالوجه: أن يستثنى منه قدر عشرين ديناراً، فإن ملكه وإلا كان معرضاً للزوال في الشقص، فيبذل في مقابلته عشرون ديناراً، وعين المال ليست مقصودة في زكاة التجارة، وإنما المقصود المالية، وهي موجودة دائماً في مقدار عشرين ديناراً.

قال الإمام: ثم ذكر الشيخ أبو علي وجهها: أن للمشتري أن يقول: قد وجبت الزكاة في مالية الدار فيخرج الزكاة منها، ويكون ذلك كنقصان صفة في الشقص، فيأخذ الشفيع الباقي بجميع العشرين كما لو نقص بأقة سماوية، قال الإمام: وهذا الوجه ضعيف؛ لأن نقصه بالزكاة بسبب قصده التجارة لا في نفسه، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إذا استخرج حر مسلم من معدن في موات أو في أرض يملكها نصاباً من الذهب أو الفضة، وجب عليه الزكاة؛ لأن «النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالُ بْنُ الْخَارِثِ الْمُزْنِيَّ الْمَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةَ، وَأَخَذَ مِنْهُ الزَّكَاةَ»، فإن استخرجها مكاتب أو ذمي لم يجب عليه شيء؛ لأنها زكاة، والزكاة لا تجب على مكاتب ولا ذمي. وإن وجدته في أرض مملوكة لغيره فهو لصاحب الأرض، ويجب دفعه إليه، فإذا أخذه مالكة وجب عليه زكاته.

الشرح: هذا الحديث رواه مالك في «الموطأ» عن شيخه ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من العلماء: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ لِبَلَالِ بْنِ الْخَارِثِ الْمُزْنِيَّ مَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الْفُرْعِ، فَبَلَكَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَّا الزَّكَاةُ إِلَى الْيَوْمِ»، هذا لفظ رواية مالك، وروى الشافعي عن مالك هكذا<sup>(١)</sup>، ثم قال الشافعي: ليس هذا

(١) أخرجه مالك (٢٤٨/١ - ٢٤٩) كتاب: الزكاة، باب: الزكاة في (٨) عن ربيعة أبي عبد الرحمن مرسلاً.

وأخرجه أبو داود (١٧٣/٣) في كتاب: الخراج والإمارة والفىء، باب في إقطاع الأرضيين (٣٠٦١) وأبو عبيد في الأموال (ص ٣٠٨) في كتاب: الخمس وأحكامه وسننه، باب الخمس في العارية والركاز حديث (٨٥٩) والبيهقي في شرح السنة (٣/٣٥٤) في الزكاة، باب الركاز والمعدن (١٥٨٢) وابن عبد البر في التمهيد (٣/٢٣٧)، (٣٣/٧).

مما يشته أهل الحديث، ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه؛ فإن الزكاة في المعدن دون الخمس، وليست مروية عن النبي ﷺ.

قال البيهقي: هو كما قال الشافعي في رواية مالك، قال: وقد روى عن ربيعة موصولا، فرواه البيهقي عن ربيعة عن الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ الْقَبْلِيَّةِ الصَّدَقَةَ، وَأَنَّهُ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْعَقِيقَ أَجْمَعَ»<sup>(١)</sup>.

وَالْمَعَادِنِ الْقَبْلِيَّةِ: بفتح القاف والباء الموحدة، وهذا لا خلاف فيه، وقد تصحف<sup>(٢)</sup>. والفرع<sup>(٣)</sup> - بضم الفاء وإسكان الراء وبالعين المهملة -: بلاد بين مكة والمدينة. وأما المعدن<sup>(٤)</sup>: فمشتق من «الْعُدُون» وهو الإقامة، ومنه قوله -تعالى-: ﴿جَنَّتْ عَدْنٌ﴾ [التوبة: ٧٢]، وسمى معدنا؛ لأن الجواهر يعدن فيه، أى: يقيم. وقولهم: زكاة المعدن، أى: زكاة المستخرج من المعدن.

أما الأحكام: فقال أصحابنا: أجمعت الأمة على وجوب الزكاة في المعدن، وشرط للذي يجب عليه أن يكون حرا مسلما، فالمكاتب والذمي لا زكاة عليهما؛ لما سبق في أول كتاب الزكاة، وسبق هناك فيمن بعضه حر وبعضه عبد خلافاً، وهو جارٍ هنا، ولو كان المستخرج عبداً وجبت الزكاة على سيده؛ لأن الملك له، ولو أمره السيد بذلك ليكون النيل له، قال القاضي أبو الطيب في «المجرد»، والدارمي والبندنجي وصاحب «الشامل»: هو على القولين في ملك العبد بتمليك السيد، فإذا قلنا: لا يملك، فالملك للسيد وعليه زكاته، وإن قلنا: يملك، فلا زكاة على السيد؛ لعدم ملكه، ولا على العبد؛ لضعف ملكه، والله أعلم.

قال المصنف والأصحاب: إذا كان مواتاً أو ملكاً للمستخرج فعليه زكاته، وإن وجدته في أرض مملوكة فهو لصاحب الأرض، ويجب دفعه إليه، فإذا أخذه مالكة لزمه زكاته.

(١) أخرجه ابن خزيمة (٢٣٢٣)، والبيهقي في السنن (١٥٢/٤)، وتامه «فلما كان عمر، قال بلال: إن رسول الله لم يقطعك؛ لتحجزه عن الناس، لم يقطعك إلا لتعمل». قال: فقطع عمر بن الخطاب للناس العقيق.

(٢) ينظر النهاية (١٠/٤) ومعجم ما استعجم (١٠٤٧).

(٣) ينظر معجم ما استعجم (١٠٢٠ - ١٠٥١).

(٤) ينظر تهذيب اللغة (٢١٨/٢) والصاح والمصباح واللسان [عدن] والمحكم (١٤/٢) وينظر مجاز القرآن (١/٢٦٣، ٢٦٤).

فرع: قال أصحابنا: لا يُمكنُ للذمي حفر معدن في دار الإسلام، ولا الأخذ منها، كما لا يمكن من الإحياء فيها، ولكن ما أخذه قبل إزعاجه يملكه؛ كما لو احتطب، وفيه وجه: أنه لا يملكه، حكاه الماوردي، وسنعيده في فصل الزكاة، إن شاء الله تعالى.

والصواب: أنه يملك وليس عليه حق المعدن على المذهب، وبه قطع المصنف وسائر العراقيين، وقال جماعة من الخراسانيين: يبنى على أن مصرف حق المعدن ماذا؟ فإن أوجبنا فيه ربع العشر فمصرفه مصرف الزكوات، وإن أوجبنا الخمس فطريقان:

المذهب: مصرف الزكوات.

والثاني: فيه قولان:

أصحهما: هذا.

والثاني: مصرف خمس الفىء، وبهذا قال المزنى وأبو حفص بن الوكيل من أصحابنا، حكاه عنهما صاحب «البيان».

فإن قلنا بهذا أخذ من الذمي الخمس، وإن قلنا بالمذهب: إنه مصرف الزكوات، لم يؤخذ منه شيء.

قال الماوردي: فإن قيل: إذا كان الذمي ممنوعاً من المعدن كما يمنع من الإحياء، فينبغي ألا يملك ما يأخذه منه، كما لا يملك ما أحياه.

فالجواب: أن ضرر الإحياء مؤبد؛ فلم يملك به بخلاف المعدن.

قال أصحابنا: ثم على المذهب، يشترط النية فيه كسائر الزكوات، وإذا قلنا: مصرف الفىء، فلا يشترط النية، ولا خلاف أن المكاتب لا يمنع من المعدن، ولا زكاة عليه.

قال المروزي: فإن قيل: فما الفرق بين أن يجد المكاتب معدناً أو ركازاً، فلا زكاة عليه فيه؟ وبين أن يغنم غنيمة من الكفار فيجب فيها الخمس؟

فالجواب: أنه في الغنيمة يملك أربعة أخماسها أولاً، ويملك أهل الخمس حيثئذ الخمس، وفي المعدن والركاز: يملكه كله بالوجود، ولكن يجب بعد ذلك على الحر إخراج واجبه زكاة، والمكاتب لا زكاة عليه فيما ملكه كسائر أملاكه، وهذا مذهبنا، وقال أبو حنيفة: يلزم المكاتب زكاة المعدن.

فرع: قال أصحابنا: ولو اشترى الحر المسلم أرضاً فظهر فيها معدن، فهو ملك المشتري: فإن شاء عمله، وإن شاء تركه، ولا يتعرض له في واحد منهما.  
قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن وجد شيئاً غير الذهب والفضة: كالحديد والرصاص والفيروزج والبلور وغيرها لم تجب فيها الزكاة؛ لأنها ليست من أموال الزكاة، فلم يجب فيها حق المعدن.

وإن وجدته دون النصاب لم تلزمه الزكاة؛ لأننا بينا أن ذلك زكاة، فلم تجب في غير النصاب، ولأنه حق يتعلق بالمستفاد من الأرض؛ فاعتبر فيه النصاب كالعشر.  
الشرح: اتفق أصحابنا على أن المستخرج من المعدن، إذا كان ذهباً أو فضة - وجبت فيه الزكاة.

وأما غيرهما من الجواهر: كالحديد والنحاس والرصاص والفيروزج والبلور والمرجان والعقيق والزمرّد والزبرجد والكحل وغيرها، فلا زكاة فيها. هذا هو المشهور الذي نص عليه الشافعي في كتبه المشهورة في الجديد والقديم، وبه قطع جماهير الأصحاب في الطرق كلها.

قال الدارمي في «الاستذكار»: قال ابن القطان: في وجوب الزكاة فيها قولان، قال: ونقل القيصري من أصحابنا عن القديم قولين في وجوبها كالزكاة، وحكى الرافعي وجهاً شاذاً منكراً: أنه تجب الزكاة في كل مستخرج منه.  
وقال أبو حنيفة: تجب في المنطبعات كالحديد.

وقال أحمد: في كل مستخرج.

دللنا: أن الأصل: عدم الوجوب، وقد ثبت في الذهب والفضة بالإجماع؛ فلا تجب فيما سواه إلا بدليل صريح.  
وهل يشترط لوجوب زكاة الذهب والفضة - المستخرجين من الذهب والفضة - النصاب؟ فيه طريقتان:

الصحيح منهما، وبه قطع المصنف وجماهير العراقيين وجماعات من الخراسانيين: اشتراطه، ونقل القاضي أبو الطيب في «المجرد» اتفاق الأصحاب عليه.

والثاني: حكاه أكثر الخراسانيين والماوردي من العراقيين: فيه قولان: أصحابهما: اشتراطه.

## والثاني: لا.

قال أصحاب هذه الطريقة: القولان مبنيان على أن واجبه الخمس، أو ربع العشر؟ إن قلنا: ربع العشر، فالنصاب شرط، وإلا فلا، والمذهب: اشتراطه مطلقاً؛ لعموم قوله ﷺ في الحديث المتفق على صحته: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>، وبالقِيَاس الذي ذكره المصنف، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن وجد النصاب في دفعات نظرت: فإن لم ينقطع العمل ولا النيل، ضم بعضه إلى بعض في إكمال النصاب، وإن قطع العمل لعذر كالاستراحة أو إصلاح الأداة، ضم ما وجده بعد زوال العذر إلى ما وجده قبله، فإن ترك العمل فيه لغير عذر لم يضم ما وجده بعد الترك إلى ما وجده قبله، وإن اتصل العمل وانقطع النيل ثم عاد فقيه قولان:

قال في القديم: لا يضم الثاني إلى الأول؛ لأنه إذا لم يضم ما وجده بعد قطع العمل إلى ما وجده قبله، فلأن لا يضم ما وجده بعد انقطاع النيل وهو المقصود أولى.

وقال في الجديد: يضم؛ لأن انقطاع النيل بغير اختياره، وانقطاع العمل باختياره. الشرح: قال أصحابنا: ليس من شرط نصاب المعدن أن يوجد دفعة واحدة، بل ما ناله دفعات يضم بعضه إلى بعض، واتصال العمل إن تتابع العمل والنيل. قال الماوردي والبغوي وغيرهما: لا يشترط بقاء المستخرج في ملكه. قال أصحابنا: واتصال العمل هو إدامته في الوقت الذي جرت العادة بالعمل فيه، واتصال النيل هو ألا يحقد المعدن، وحقده: لا يخرج منه بالعمل شيئاً.

وأما إذا تتابع العمل ولم يتواصل النيل، بل حقد المعدن زماناً ثم عاد النيل: فإن كان زمن الانقطاع يسيراً ضم -أيضاً- ووجبت الزكاة إذا بلغ المجموع نصاباً، وإن كان كثيراً كالیومین والثلاثة فقولان:

الصحيح الجديد: الضم.

والقديم: لا ضم. وذكر المصنف دليلهما.

وأما إذا انقطع العمل وكان النيل ممكناً بحيث لو عمل لنال، ثم عاد إلى العمل:

(١) تقدّم مراراً، وتقدم تخريجه في شرح المتن الثالث من باب زكاة الثمار.

فإن كان القطع بلا عذر لم يضم، سواء طال الزمان أم قصر؛ لأنه معرض، وإن قطع لعذر ضم، سواء طال الزمان أم لا؛ ما دام الترك لعذر، هذا هو المذهب، وبه قطع المصنف والجمهور، وحكاه الرافعي عن الجمهور، وحكى فيه وجه آخر أنه لا ضم.

قال: وفي حد الطول أوجه:

أصحابها: الرجوع إلى العرف.

والثاني: ثلاثة أيام.

والثالث: يوم كامل.

قال أصحابنا: والأعذار كإصلاح الآلة وهرب العبيد والأجراء، هذه أعذار بلا خلاف.

قال الرافعي: وكذلك السفر والمرض على المذهب.

وقيل: فيهما وجهان:

أصحابها: عذران.

والثاني: لا.

وقطع الماوردي والقاضي أبو الطيب والجمهور أنهما من الأعذار.

قال أصحابنا: ومتى حكمنا بعدم الضم، فمعناه: أن الأول لا يضم إلى الثاني،

وأما الثاني: فيضم إلى الأول بلا خلاف، كما يضم إلى ما يملكه من غير المعدن.

فرع: ولو وجد رجلان من المعدن دون نصابين وبلغ نصابا: فإن قلنا بإثبات

الخلطة في الذهب والفضة زكيا زكاة الخلطة إن كانا من أهلها، وإلا فلا زكاة عليهما

إلى أن يكون في ملكه من غيره ما يتم به النصاب.

فرع: في ضم المملوك من المعدن إلى غيره مما يملكه الواجد، وهو مفرق في

كلام الأصحاب، وقد لخصه الرافعي واختصرت كلامه، ومختصره: أنه إذا نال من

المعدن دون نصاب - وهو يملك من جنسه نصابا فصاعدا - فإما أن يناله في آخر

جزء من حول ما عنده، أو بعد تمام حوله، أو قبله، ففي الحالين الأولين: يصير

مضموما إلى ما عنده، وعليه في ذلك النقد زكاته، وعليه - أيضا - فيما ناله حقه بلا

خلاف، لكن حق النقد ربع العشر وحق المعدن فيه الأقوال، الصحيح: ربع العشر.

وأما إذا ناله قبل تمام الحول فلا شيء عليه فيما عنده حتى يتم حوله، وفي



وجوب حق المعدن فيما وجده وجهان:

أصحهما: الوجوب، وهو ظاهر نصه في «الأم»، وصححه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وآخرون.

والثاني: لا يجب.

فعلى هذا: يجب فيما عنده: ربع العشر عند تمام حوله، وفيما ناله: ربع العشر عند تمام حوله.

وأما إذا كان يملكه من جنسه دون نصاب، بأن ملك مائة درهم ونال من المعدن مائة - نظر: إن نالها بعد تمام حول ما عنده، ففي وجوب حق المعدن فيما ناله الوجهان:

فعلى الأول: يجب في المعدن حق، ويجب فيما كان عنده ربع العشر إذا تم حوله من حين كمل النصاب بالنيل.

وعلى الثاني: لا يجب شيء في الجميع حتى يمضي حول من يوم النيل، فيجب في الجميع ربع العشر.

وقال أبو على في «الإفصاح»: فيه وجه: أنه يجب فيما ناله حقه، وفيما كان عنده ربع العشر في الحال؛ لأنه كمل بالنيل وقد مضى عليه حول. وهذا ضعيف أو باطل؛ لأن الذي كان عنده دون نصاب، فلم يكن في حوله.

قلت: وهذا الوجه المنسوب إلى أبي على صاحب «الإفصاح»، نقله الشيخ أبو حامد والمصنف في فصل الركاز وغيرهما من الأصحاب عن نص الشافعي، واختاروه ورجحوه، ولكن الأصح الذي اختاره القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما من المحققين: أنه لا شيء فيما كان عنده حتى يحول حوله من حين كمل نصابا، والله أعلم.

وأما إذا ناله قبل تمام حول المائة فلا يجب في المائة التي كانت عنده شيء بلا خلاف، ولا يجيء وجه صاحب «الإفصاح»، وأما المائة المأخوذة من المعدن فيجيء فيها الوجهان السابقان، وهذا التفصيل نقله بعض العراقيين، ونقل معظمه أبو على السنجي، ونسبه إمام الحرمين إلى السهوي، وقال: إذا كان ما يملكه دون نصاب فلا يتعقد عليه حول حتى يفرض له وسط وآخر، أو يحكم بوجوب الزكاة فيه يوم النيل، ولا شك في بعد القول بوجوب الزكاة فيه للنيل، ولكن الشيخ أبا على لم

ينفرد بنقله، ولا اختاره حتى يعترض عليه، وإنما نقله متعجبا منه منكرا له.  
قلت: هذا الذى ذكره إمام الحرمين وأبو على والرافعى من الإفراط فى رد الوجه المنقول عن الإفصاح، وجعله غلطا شاذا لا يعرف - ليس كما قالوه؛ بل هو منصوص - كما قدمناه - عن نقل المصنف والشيخ أبى حامد وغيرهما، ولكن الأصح خلافه، وأما إذا كان الذى عنده مال تجارة، فيجىء فيه الأحوال الثلاثة وإن كان دون نصاب بلا إشكال؛ لأن الحول يتعقد عليه وإن كان دون نصاب، ولا يعتبر نصابه إلا فى آخر الحول على الصحيح، كما سبق فى بابه.

فإذا نال من المعدن شيئا فى آخر حول التجارة، ففيه حق المعدن، وفى مال التجارة زكاة التجارة إن كان نصابا، وكذا إن كان دونه وبلغ بالمعدن نصابا، واكتفينا بالنصاب فى آخر الحول، وإن نال قبل تمام الحول ففى وجوب حق المعدن الوجهان السابقان.

وإن نال بعد تمام الحول نظر: إن كان مال التجارة نصابا فى آخر الحول، وجب فى النيل حق المعدن؛ لانضمامه إلى ما وجبت فيه الزكاة. وإن لم يبلغ نصابا وناله بعد مضى ستة أشهر من الحول الثانى بنى على الخلاف السابق فى باب زكاة التجارة: أن عرض التجارة إذا قوم فى آخر الحول فنقص عن النصاب ثم زاد بعد ذلك وبلغ نصابا، هل تجب فيه الزكاة عند بلوغه نصابا، أم ينتظر مضى الحول الثانى بكماله؟

فإن قلنا بالأول وجبت زكاة التجارة فى مال التجارة، وحيث يجب حق المعدن فى النيل بلا خلاف.

وإن قلنا بالثانى وهو انتظار مضى الحول الثانى وهو الأصح، ففى وجوب حق المعدن الوجهان.

وجميع ما ذكرناه مفرع على المذهب، وهو: أن الحول لا يعتبر فى زكاة المعدن، وإن اعتبرناه انعقد الحول عليه من حين وجده. هذا آخر كلام الرافعى رحمه الله، وقد ذكر المصنف هذه المسائل فى فصل الركاز، وفى كلامه مخالفة للرأى فى هذا المذهب، فليحمل على ما قرناه هنا.

قال أصحابنا: وحكم الركاز فى إتمام النصاب حكم المعدن فى كل ما ذكرناه وفاقا وخلافا بلا فرق، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويجب حق المعدن بالوجود، ولا يعتبر فيه الحول في أظهر القولين؛ لأن الحول يراد لتكامل النماء، وبالوجود يصل إلى النماء فلم يعتبر فيه الحول كالعشر<sup>(١)</sup>، وقال في البويطي: لا يجب حتى يحول عليه الحول؛ لأنه زكاة في مال تتكرر فيه الزكاة فاعتبر فيه الحول كسائر الزكوات.

الشرح: قوله: تتكرر فيه الزكاة، احتراز من المعشر. وقوله: كسائر الزكوات، لو قال: كزكاة الماشية والنقد، لكان أحسن؛ لأن قوله: كسائر الزكوات، يدخل فيه المعشر وما لا يعتبر فيه الحول، وهذان القولان في اشتراط الحول مشهوران، والصحيح المنصوص في معظم كتب الشافعي، وبه قطع جماعات وصححه الباقر: أنه لا يشترط، بل يجب في الحال، وبه قال مالك<sup>(٢)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٣)</sup> وعامة العلماء من السلف والخلف.

والثاني: يشترط، وهو مذهب أحمد<sup>(٤)</sup> والمزني، وقال جماعة من الخراسانيين: إن قلنا: فيه الخمس، لم يعتبر الحول، وإلا فقولان، المذهب: أنه لا يشترط. قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وفي «زكاته ثلاثة أقوال: أحدها: يجب ربع العشر؛ لأننا قد بينا أنه زكاة، وزكاة الذهب والفضة ربع

(١) في ط: المعشر.

(٢) قال القرافي في الذخيرة (٣/ ٥٩ - ٦٠): لا يزكى ما يخرج من المعدن حتى يكون عشرين دينارًا أو مائتي درهم، ثم يزكى بعد ذلك ما قل أو كثر من غير حول، إلا أن ينقطع ذلك النيل ويأتف شيئًا آخر فيبدأ النصاب؛ فاشتراط النصاب مالك، و (ش)، وابن حنبل خلافاً ل (ح). لنا: القياس على النقدين في الزكاة.

(٣) قال في العناية (٢/ ٢٣٣): معدن ذهب أو فضة أو حديد أو رصاص أو صفر وجد في أرض خراج أو عشر ففيه الخمس عندنا ثم قال: ولا يشترط الحول في قول؛ لأنه نماء كله والحول للتنمية، ولنا قوله عليه الصلاة والسلام «وفي الركاز الخمس» وهو من الركز فأطلق عليه المعدن، ولأنها كانت في أيدي الكفرة فحوتها أيدينا غلبة فكانت غنيمة.

(٤) قال في الإنصاف (٣/ ١١٨ - ١١٩): (ومن استخرج من معدن نصاباً من الأثمان) ففيه الزكاة، الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب: أنه يشترط في وجوب الزكاة في المعدن: استخراج نصاب، وعنه لا يشترط، فيجب في قليله وكثيره، وخص هذه الرواية في الفروع بالأثمان وغيرها، فقال قال الأصحاب: من أخرج نصاب نقد، وعنه أو دونه، وظاهر كلام ابن تميم، والفائق وغيرهما: عموم الرواية في الأثمان وغيرها، فقال ابن تميم: وعنه تجب الزكاة في قليل المعدن وكثيره. ذكرها ابن شهاب في عيونه، وقال في الفائق: وعنه لا يشترط للمعدن نصاب، ذكرها ابن شهاب.

## العشر.

والثاني: يجب فيه الخمس؛ لأنه مال تجب الزكاة فيه بالوجود، فتقدرت زكاته بالخمس كالركاز.

والثالث: أنه إن أصابه من غير تعب وجب فيه الخمس، وإن أصابه بتعب وجب فيه ربع العشر؛ لأنه حق يتعلق بالمستفاد من الأرض، فاختلف قدره باختلاف المؤن كزكاة الزرع.

الشرح: هذه الأقوال مشهورة، والصحيح منها عند الأصحاب: وجوب ربع العشر، قال الماوردي: هو نصه في «الأم» و «الإملاء» و «القديم».

قال الرافعي: ثم الذي اعتمدته الأكثرون على هذا القول في ضبط الفرق بين المؤنة وعدمها - الحاجة إلى الطحن، والمعالجة بالنار والاستغناء عنها، فما احتاج فربع العشر، وما استغنى عنها فالخمس.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويجب إخراج الحق بعد التمييز كما قلنا في العشر: إنه يجب فيه بعد التصفية والتجفيف.

الشرح: قال أصحابنا: إذا قلنا بالمذهب: إن الحول لا يشترط في زكاة المعدن، فوقت الوجوب: حصول النيل في يده بترابه، ووقت الإخراج: التخليص والتصفية، فلو أخرج من التراب والحجر قبل التنقية لم يجزئه، وكان مضمونا على الساعي، نص عليه الشافعي في «المختصر» وغيره، واتفق عليه الأصحاب، قال الشافعي والأصحاب: ويلزمه رده.

قالوا: فلو اختلفا في قدره قبل التلف أو بعده، فالقول قول الساعي بيمينه؛ لأن الأصل براءته مما زاد، فلو ميز الساعي القدر الذي قبضه وخلصه من التراب، أجزأ عن الزكاة إن كان قدر الواجب، فإن كان أكثر استرجع الزيادة، وإن كان أقل لزم المالك الإتمام، ولا شيء للساعي بعمله؛ لأنه متبرع.

وإذا تلف في يد الساعي قبل التمييز وغرمه: فإن كان تراب فضة قوم بذهب، وإن كان تراب ذهب قوم بفضة، فإن اختلفا في قيمته فالقول قول الساعي؛ لأنه غارم، هكذا نقله كله القاضي أبو الطيب في «المجرد» عن نص الشافعي، واتفق عليه الأصحاب، إلا السرخسي، فحكى في «الأمالي» وجها عن أبي إسحاق: أنه إذا ميزه الساعي أو المساكين لا يجزئه؛ لأنه لم يكن حال الإخراج على هيئة الواجب، كمن

لزمه جذعة ضأن فأخرج سخلة، فبقيت في يد المساكين حتى صارت جذعة؛ فإنها لا تجزئه.

والمذهب: القطع بالإجزاء في مسألة المعدن، كما نص عليه وقطع به الجمهور، بخلاف مسألة السخلة؛ لأنها لم تكن على الصفة الواجبة، وحق المعدن كان على الصفة لكن مختلط بغيره.

ولو وجب عليه تمر، فأخرج رطباً، وبقي في يد الساعي أو المساكين حتى صار تمراً - أجزأه ذلك على المذهب، وبه قطع الماوردي وغيره، وحكى السرخسي فيه وجهين عن أبي إسحاق.

قال أصحابنا: ومونة التخليص والتقية على المالك بلا خلاف، كمونة الحصاد والدياس، ولا يحسب شيء منها من مال المعدن، فلو أخرج منه شيئاً في المونة كان أثماً ضامناً.

قال أصحابنا: فلو تلف بعضه قبل التمييز، فهو كتلف بعض المال قبل التمكن، ولو امتنع من التخليص أجبر عليه، والله أعلم.

فرع: في مسائل تتعلق بالمعدن:

إحداها: الحق المأخوذ من واجده زكاة عندنا، هذا هو المذهب، وبه قطع الجمهور، وسواء قلنا: يجب فيه الخمس أم ربع العشر، وقيل: إن قلنا بربع العشر فهو زكاة، وإلا فقولان: أصحابنا: زكاة.

والثاني: تصرف في مصارف خمس الفىء، وهو قول المزني وأبي حفص بن الوكيل من أصحابنا، وقد سبق ذلك عنهما، وهو مذهب أبي حنيفة. وتظهر فائدة الخلاف في مصرفه وفي وجوبه على الذمي كما سبق.

الثانية: إذا وجد معدن أو ركازاً، وعليه دين بقدر الموجود، أو ينقصه عن النصاب - ففي منع الدين زكاتها القولان السابقان في سائر الزكوات، الأصح: لا يمنع.

الثالثة: قال الشافعي في «المختصر»، والأصحاب: لا يجوز بيع تراب المعدن قبل التخليص، لا بذهب ولا بفضة ولا بغيرهما، هذا مذهبنا. وقال مالك: يجوز.

دليلنا: أن النبي ﷺ: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ»<sup>(١)</sup>؛ ولأن المقصود غير التراب، وهو مستور بلا مصلحة له في بقاءه فيه؛ فلم يجز بيعه كتراب الصاغة، فإن مالكا وافق عليه.

واحتج مالك بجواز بيع حنطة مختلطة بشعير.  
وأجاب أصحابنا بأنهما مقصودان بخلاف المعدن، وإنما نظير الحنطة المختلطة بيع الذهب مختلطا بالفضة، وهو جائز بغيرهما.  
قال صاحب «البيان»: قال أبو إسحاق المروزي: فأما إذا باع تراب المعدن بعد التمييز، وأخذ ما فيه من ذهب أو فضة، ثم وُجِدَ فيه فتات يسير - فالبيع صحيح؛ لأن المقصود نفس التراب دون ما فيه.  
قال القاضي أبو الطيب في «المجرد»: يجوز بيع تراب الصاغة إذا لم يكن فيه شيء من الذهب والفضة؛ لأنه يتنفع به في جلاء الصفرة.

الرابعة: في مذاهب العلماء في المعدن.  
ذكرنا أن المشهور من مذهبتنا اختصاص الوجوب بالذهب والفضة.  
وأوجه أبو حنيفة في كل منطبع كحديد ونحاس، وفي الزئبق روايتان.  
وأوجه أحمد في كل مستخرج.  
ومذهبنا المشهور: أن واجب المعدن ربع العشر، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن عبد العزيز وأحمد وإسحاق وأبي ثور.  
وقال: وأبو حنيفة وأحمد والجمهور.  
وقال داود والمزني: يشترط، وهو الواجب عندنا في المعدن زكاة، وبه قال مالك وأحمد.

وقال أبو حنيفة: فيء.  
والنصاب عندنا شرط، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وداود.  
وقال أبو حنيفة: لا يشترط.  
والحول ليس بشرط، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور.  
وقال داود والمزني: يشترط، وهو قول ضعيف للشافعي سبق.

(١) أخرجه مسلم (٤ - ١٥١٣) عن أبي هريرة قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر» وسيأتي تخريجه موسعا في البيوع.

قال العبدري من أصحابنا: حق المعدن والركاز وغيرهما من الزكوات لا يجوز للإمام صرفه إلى من وجب عليه، وبه قال مالك<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يجوز أن يصرف إليه حق المعدن والركاز دون الزرع وغيره.

وقال أحمد: يجوز أن يصرف إليه جميع ذلك، وأما المكاتب والذمي إذا أخذ من المعدن شيئاً فلا شيء فيه عندنا، وبه قال جماهير العلماء.

وقال أبو حنيفة: يجب عليهما.

ومؤنة تخليص نيل المعدن على المالك عندنا.

وقال أبو حنيفة: منه كأجرة نقل الغنيمة، وبناءؤه على أصله: أنه كالغنيمة،

وعندنا: هو زكاة كمؤنة الحصادين.

ولو وجد المعدن في ملكه وجب فيه الحق كما لو وجدته في موات، وبه قال

مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد.

وقال أبو حنيفة: لا يجب كسائر أمواله حتى يحول حول، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويجب في الركاز الخمس؛ لما روى أبو

هريرة أن النبي ﷺ قال: «وَفِي الرُّكَّازِ الْخُمْسُ»، ولأنه يصل إليه من غير تعب ولا

مؤنة، فاحتل الخمس، ولا يجب ذلك إلا على من تجب عليه الزكاة؛ لأنه زكاة،

ولا تجب إلا فيما وجدته في موات أو مملوك لا يعرف مالكة؛ لأن الموات لا مالك

له، وما لا يعرف مالكة بمنزلة ما لا مالك له.

فأما إذا وجدته في أرض يعرف مالكة: فإن كان ذلك لحربي فهو غنيمة، وإن كان

لمسلم أو لمعاهد فهو لمالك الأرض، فإن لم يدعه مالك الأرض فهو لمن انتقلت

الأرض منه إليه.

الشرح: حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

(١) قال القرافي في الذخيرة (٦٢/٣): فإن كان مسلماً حرّاً وجبت الزكاة، وإن كان ذميّاً أو

عبدّاً، قال سحنون، و(ش): لا زكاة، قياساً على العين. وقال عبد الملك، و(ح): تجب.

قال الباجي: وهذا الفرع يتخرج على أن المعتبر: هل الذي أقطع المعدن أو العامل؟

وفي الكتاب: لا يسقط الدين زكاة المعدن كالزرع.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣/٥) كتاب: المساقاة، باب: من حفر بئراً في ملكه لم يضمن، حديث

(٢٣٥٥)، ومسلم (١٣٣٤/٣) كتاب: الحدود، باب: جرح العجماء والمعدن والبئر جبار،

حديث (١٧١٠/٤٥)، وأبو داود (١٤) كتاب: الخراج والإمارة والفيء، باب: ما جاء في =

والركاز: هو المركوز، بمعنى المكتوب، ومعناه فى اللغة: الميثوت، ومنه: ركز رمحہ، يركزه - بضم الكاف - : إذا غوره وأثبتہ.

وهو فى الشرع: دفين الجاهلية.

ويجب فيه الخمس بلا خلاف عندنا، قال ابن المنذر: وبه قال جميع العلماء، قال: ولا نعلم أحدا خالف فيه، إلا الحسن البصرى فقال: إن وجد فى أرض الحرب ففيه الخمس، وإن وجده فى أرض العرب ففيه الزكاة. دليلنا: ما ذكره المصنف.

قال الشافعى والأصحاب: لا يجب ذلك إلا على من عليه الزكاة، سواء أكان رجلا أو امرأة، رشيدا أو سفيها، صيبا أو مجنونا.

وحكم وجود العبد ما سبق فى المعدن، ولا يجب على مكاتب وذمي، وفيهما قول ضعيف، ووجه: أنه يلزمهما.

قال صاحب «البيان»: حكاه أبو ثور عن الشافعى: أنه يجب على الذمي، ونقله ابن المنذر عن الشافعى، ولم يحك عنه خلافة، بل زاد ونقل الإجماع على وجوبه على الذمي. وهذا لفظه فى «الإشراف».

قال: قال كل من أحفظ عنه من أهل العلم: إن على الذمي فى الركاز الخمس، وبه قال مالك، وأهل المدينة والثورى وأهل العراق من أصحاب الرأى وغيرهم،

= الركاز وما فيه، حديث (٣٠٨٥)، والترمذى (٤١٨/٢) كتاب: الأحكام، باب: ما جاء فى العجماء أن جرحها جبار، حديث (١٣٧٧)، والنسائى (٤٥/٥) كتاب: الزكاة، باب: المعدن، وابن ماجه (٨٣٩/٢) كتاب: اللقطة، باب: من أصاب ركازا، حديث (٢٥٠٩)، ومالك (٢٤٩/١) كتاب: الزكاة، باب: زكاة الركاز، حديث (٩)، والشافعى (٢٤٨/١) كتاب: الزكاة: الباب الرابع فى الركاز والمعادن، حديث (٦٧١ ٦٧٢)، وأبو عبيد (٤٢٠، ٤٢١) كتاب: الخمس وأحكامه وسننه، باب: الخمس فى المعادن والركاز، والطيالسى (ص: ٣٠٤)، حديث (٢٣٠٥)، وابن أبى شيبة (٢٢٤/٣)، (٢٢٥) كتاب: الزكاة، باب: فى الركاز يجده القوم فيه زكاة، وأحمد (٢٢٨/٢)، وابن الجارود (ص: ١٣٥) كتاب: الزكاة، حديث (٣٧٢)، والبيهقى (١٥٥/٤) كتاب: الزكاة، باب: زكاة الركاز، وعبد الرزاق (٦٦/١٠)، رقم (١٨٣٧٣)، والحميدى (٤٦٢/٢)، رقم (١٠٧٩)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢٠٤/٣)، وأبو يعلى (٤٣٧/١٠)، رقم (٦٠٥٠)، والطبرانى فى الصغير (١٢٠/١ - ١٢١)، من حديث أبى هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفى الركاز الخمس».



والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وغيرهم، قال: وبه أقول، قال: وهذا يدل على أن سبيل الركاز سبيل الفئ لا سبيل الصدقات. وهذا الذي نقله ابن المنذر عن الشافعي غريب مردود.

وحكى صاحب «الحاوي»، والقاضى أبو الطيب وجهها: أن الكافر لا يملك ما يأخذه من المعدن والركاز كما لا يملك بالإحياء. وهذا غلط، وقد سبق فى أول الباب الفرق بينهما عن صاحب «الحاوي»، وأما السفه فيملك الركاز كما يملك الصبى والمجنون.

وحكى الماوردى عن سفیان الثورى: أن المرأة والعبد والصبى لا يملكون الركاز. وهذا باطل؛ لأن الركاز كسب لواجده، وهؤلاء من أهل الاكتساب؛ كما يكسبون بالاصطياد والاحتطاب، وإذا ملكوا بالاكتساب وجبت الزكاة؛ لأنهم من أهلها.

وأما الموضع الذى وجد فيه الركاز، فقال أصحابنا: له حالان: إحداهما: أن يكون فى دار الإسلام، فإن وجده فى موضع لم يعمره مسلم ولا ذو عهد فهو ركاز، سواء أكان مواتا أو من القلاع العادية التى عمرت فى الجاهلية، وهذا لا خلاف فيه، وإن وجده فى طريق مسلك فالمذهب الصحيح الذى قطع به العراقيون والقفال: أنه لقطة، وقيل: ركاز، وقيل: فيه وجهان: أصحهما: لقطة.

والثانى: ركاز.

ولو وجده فى المسجد فلقطة، هذا هو المذهب، وبه قطع البغوى والجمهور. قال الرافعى: ويجىء فيه الوجه الذى فى الطريق: أنه ركاز، وما عدا هذا الموضع قسمان: مملوك وموقوف:

والقسم الأول: المملوك نوعان: له ولغيره.

النوع الأول فالذى لغيره: إذا وجد فيه كتر لم يملكه الواجد، بل إن ادعاه مالك الأرض فهو له بلا يمين، كالأمتعة التى فى داره.

وهذا الذى ذكرناه - من كونه بلا يمين - متفق عليه، ونص عليه فى «الأم»، فإن لم يدعه فهو لمن انتقل إليه منه ملك الأرض، فإن لم يدعه فلمن قبله، وهكذا حتى ينتهى إلى الذى أحيا الأرض فيكون له، سواء ادعاه أم لا؛ لأنه بالإحياء ملك ما فى

الأرض، وبالبيع لم يزل ملكه عنه؛ فإنه مدفون منقول لا يعد جزءاً من الأرض فلم يدخل في البيع، فإن كان الذي انتقل منه الملك ميتاً، فورثته قائمون مقامه. فإن قال بعضهم: هو لمورثنا، وأباه بعضهم - سلم إلى المدعى نصيبه، وسلك بالباقي ما ذكرناه.

وذكر الرافعي هذا الكلام، ثم قال: هذا كلام الأصحاب تصريحاً وإشارة، قال: ومن المصريحين بأن الركاز يملك بإحياء الأرض: القفال، ورأى إمام الحرمين تخريج ملك الركاز بالإحياء على ما لو دخلت ظبية داراً، فأغلق صاحبها الباب لا على قصد ضبطها، وفيه وجهان: أصحابهما: لا يملكها، لكن يصير أولى بها، كذلك المحيى لا يملك الكنز، لكن يصير أولى به.

والمذهب - ما سبق - : أنه يملكه بالإحياء.

فعلى هذا: إذا زال ملكه عن الأرض وجب طلبه ورد الكنز إليه؛ لأنه ملكه عن رقبة الأرض ولم يدخل في البيع. وإن قلنا: لا يملكه ويصير أولى به، فلا يبعد أن يقال: إذا زال ملكه عن رقبة الأرض بطل اختصاصه، كما أن في مسألة الظبية، إذا قلنا: لا يملكها، ففتح الباب وأفلتت - ملكها من اصطادها.

قلت: وهذا احتمال أبداه إمام الحرمين، وقد نقل الإمام عن الأئمة: أنه يملك الكنز بالإحياء ولا يبطل حقه كالبيع، وهذا هو المذهب المعروف. قال الرافعي: فإن قلنا: المحيى لا يملك الكنز بالإحياء، فإذا دخل في ملكه أخرج الخمس.

وإن قلنا: يملكه بالإحياء، فإذا احتوت يده على الكنز الذي كان في يد المشتري للأرض - وقد مضت سنون - وجب إخراج خمس الذي كان موجوداً يوم ملكه. وفيما بعده من السنين، إلى أن صار في يده: هل يلزمه زكاة ربع العشر من الأخماس الأربعة الباقية؟ فيه الخلاف السابق في الضال والمغصوب، وفي الخمس كذلك إن قلنا: لا تتعلق الزكاة بالعين، وإن علقناها بها فعلى ما سبق من زكاة المواشى فيما إذا ملك نصاباً وتكرر الحول عليه.

النوع الثاني: أن تكون الأرض مملوكة له، فإن كان أحيائها فما وجده ركاز،

وعليه خمسة، والباقي له، ويجب الخمس في وقت دخوله في ملكه كما سبق.  
هذا هو المذهب، وقال الغزالي: فيه وجهان؛ بناء على احتمال الإمام الذي سبق  
بيانه.

**والصحيح:** ما سبق.

وإن كانت الأرض انتقلت إليه من غيره لم يحل له أخذه، بل يلزمه عرضه على  
من ملك الأرض منه، ثم الذي قبله إن لم يدعه، ثم هكذا ينتهي إلى المحيى كما  
سبق.

**القسم الثاني:** إذا كانت الأرض موقوفة فالكتز لمن في يده الأرض، كذا ذكره  
البغوي.

**الحالة الثانية:** أن يجده في دار الحرب، فينظر: إن وجده في موات، فإن كانوا لا  
يذبون عنه فهو كموات دار الإسلام، بلا خلاف عندنا.  
وقال أبو حنيفة: هو غنيمة ولا يخمس، بل كله للواجد.  
وقال مالك: يكون بين الجيش.

وقال الأوزاعي: يؤخذ خمسة، والباقي بين الجيش.  
دليلنا عموم الحديث: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»، والقياس على الموجود في دار  
أهل العهد؛ فقد وافقونا فيها، وإن كانوا يذبون عنه ذبهم عن العمران، فالصحيح  
الذي قطع به جماهير الأصحاب في الطريقتين: أنه ركاز كالذي لا يذبون عنه؛  
لعموم الحديث.

وقال الشيخ أبو على السنجي: هو كعمرانهم، وإن وجد في موضع مملوك لهم  
نظر:

إن أخذ بقهر وقتال فهو غنيمة، كأخذ أموالهم ونقودهم من بيوتهم؛ فيكون  
خمسه لأهل خمس الغنيمة، وأربعة أخماسه لواجدته.  
وإذا أخذ بغير قتال ولا قهر فهو فيء، ومستحقه أهل الفيء.  
وكذا ذكره إمام الحرمين.

قال الرافعي: هذا محمول على ما إذا دخل دار الحرب بغير أمان.  
أما إذا دخل بأمان فلا يجوز له أخذ الكتز لا بقتال ولا بغيره، كما أنه ليس له  
خيانتهم في أمتعتهم، فإن أخذه لزمه رده.

قال: وقد نص على هذا الشيخ أبو علي، قال: ثم في كونه فينا إشكال؛ لأن من دخل بغير أمان وأخذ مالههم بلا قتال: إما أن يأخذه خفية فيكون سارقا، وإما جهارا فيكون مختلسا، وكلاهما ملك خاص للسارق والمختلس.

قال: وتأييد هذا الإشكال بأن كثيرا من الأئمة أطلقوا القول بأنه غنيمة، منهم: الصيدلاني وابن الصباغ.

قلت: وكذا أطلق المصنف وآخرون: أنه غنيمة.

وحيث قلنا: غنيمة، فإن كان الواجد وجده اختص بأربعة أخماس، وخمسه لأهل خمس الغنيمة، وإن كان في جيش كان مشتركا بين الجيش، نص عليه الشافعي والأصحاب.

قال الشافعي: وهو كالمأخوذ من منازلهم.

قال الدارمي: ولو وجد في قبر جاهلي أو في خربة فهو ركاز.

فرع: إذا وجد الركاز في دار الإسلام أو في دار أهل العهد وعُرف مالك أرضه، لم يكن ركازا ولا يملكه الواجد، بل يجب حفظه حتى يجيء صاحبها فيدفعه إليه، فإن أيس من مجيئه كان لبيت المال كسائر الأموال الضائعة هكذا نقله الأصحاب.

قال صاحب «الحاوي»:

فإن قيل: هلا كان لقطة، كما لو وجد ضرب الإسلام.

فالجواب: أن ضرب الإسلام وجد في غير ملك؛ فكان لقطة كالثوب الموجود وغيره، وهذا وجد في ملك؛ فهو لمالك الأرض في ظاهر الحكم.

قال: وما ذكره الشافعي من إطلاق اللفظ فهو على التفصيل الذي ذكرناه.

فرع: قال في «البيان»: قال الشيخ أبو حامد: قال أبو إسحاق المروزي: إذا بنى كافر بناء، وكثر فيه كثر، وبلغته الدعوة وعاند فلم يسلم، ثم هلك وبأهله، فوجد ذلك الكثر - كان فينا لا ركازا؛ لأن الركاز إنما هو أموال الجاهلية العادية الذين لا يعرف هل بلغت دعوة أم لا؟ فأما من بلغتهم فمالهم فيء: فخمسه لأهل الخمس، وأربعة أخماسه للواجد.

وحكى القاضي أبو الطيب -أيضا- هذه المسألة كما سبق، قال: لأنه مال مشترك رجع إلينا بلا قتال، وإنما يكون الكثر ركازا إذا لم يعلم حاله، وهل بلغت الدعوة فيحل ماله، أم لا فلا يحل؟

فروع: قال صاحب «الحاوي»: لو أقطع الإمام إنسانا أرضا فظهر فيها ركاز، فهو للمقطع سواء وجدته هو أو غيره؛ لأنه ملك الأرض بالإقطاع كما يملكها بالشري، وكما لو أحيا أرضا فوجد فيها ركازا؛ فإنه للمحیی، سواء وجدته هو أو غيره؛ لأنها ملكه. هذا كلامه، ومراده: أقطعه الأرض تملكها لرقبتها.

وكذا قال الدارمی: إذا أقطعه السلطان أرضا ملكها سواء عمرها أم لا، فمن وجد فيها ركازا فهو للمقطع، قال: وقيل: لا يملكه إلا بالإحياء، قال: وهو غلط مخالف لنصه.

فروع: لو تنازع بائع الدار ومشتريها في ركاز وجد فيها، فقال المشتري: هو لي وأنا دفنته، وقال البائع مثل ذلك، أو قال: ملكته بالإحياء، أو تنازع معير ومستعير، أو مؤجر ومستأجر هكذا - فالقول قول المشتري، والمستعير والمستأجر بأيمانهم؛ لأن اليد لهم فهو كالنزاع في متاع الدار، هذا مذهب الشافعي والأصحاب، وقال المزنی: القول قول المؤجر والمعير؛ لأنه مالك الأرض. قال الأصحاب: هذا غلط؛ لأن الدار وما فيها في يد المستأجر والمستعير، هذا إذا احتمل صدق صاحب اليد، ولو على بعد، فأما إذا لم يحتمل لكون مثله لا يحتمل دفنه في مدة يده، فلا يصدق صاحب اليد بلا خلاف.

ولو اتفقا على أنه ركاز لم يدفنه صاحب اليد، فهو لصاحب الأرض بلا خلاف، ولو وقع نزاع المستأجر والمؤجر، أو المعير والمستعير بعد رجوع الدار إلى يد المالك - فإن قال المعير أو المؤجر: أنا دفنته بعد عود الدار إلي، فالقول قوله بيمينه بشرط الإمكان، ولو قال: دفنته قبل خروج الدار من يدي، فوجهان حكاهما إمام الحرمين والغزالي وآخرون:

أحدهما: القول قوله أيضا؛ لأنه في يده في الحالين.

وأصحهما: القول قول المستأجر والمستعير؛ لأن المالك اعترف بحصول الكنز في يده، فيده تنسخ اليد السابقة، ولهذا لو تنازعا قبل الرجوع كان القول قوله. قال إمام الحرمين: ولو وجد ركازا في ملك غيره، وكان ذلك الملك مستطرقا يستوى الناس في استطراره من غير منع - فقد ذكر صاحب «التقريب» فيه خلافا، قال إمام الحرمين: وموضع الخلاف فيه تأمل، قال: وظاهر كلامه أنه أورده في حكمين:

أحدهما: إذا وجد غير مالك تلك الساحة الكثر، ولم يكن مالك الأرض محييا ابتداء - وجهلنا محييا - فهل يحل للواجد أخذه؟ فيه وجهان: أحدهما: لا يحل؛ لأنه لم يصادفه في مكان مباح لا اختصاص به لأحد، وهذا شرط.

والثاني: يحل؛ لأن الملك وإن كان مختصا فلاستطراق شائع، والمنع زائل، وليس مالك الأرض محييا.

قال الإمام: والظاهر عندي: أن الواجد لا يملكه، وإنما الخلاف في حكم التنازع، فإذا قال كل منهما: أنا وضعته، فأيهما يصدق؟ فيه وجهان: أصحهما: مالك الأرض؛ لئيد على الأرض.

والثاني: الواجد؛ لثبوت يده على الكثر في الحال.

ولو تنازعا قبل إخراج الكثر من الأرض، صدق مالك الأرض بيمينه بلا خلاف. قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يجب إلا في مال جاهلي يعلم أن مثله لا يضرب في الإسلام؛ لأن الظاهر أنه لم يملكه مسلم إلى أن وجده، وإن كان من ضرب الإسلام كالدراهم الأحدية وما عليها اسم المسلمين فهو لقطة، وإن كان يمكن أن يكون من مال المسلمين ويمكن أن يكون من مال الجاهلية، بألا يكون عليه علامة لأحد - فالمنصوص: أنه لقطة؛ لأنه يحتمل الأمرين فغلب حكم الإسلام، ومن أصحابنا من قال: هو ركاز؛ لأن الموضع الذي وجد فيه موات يشهد بأنه ركاز. الشرح: قال أصحابنا - رحمهم الله - : الكثر الموجود في الموات ونحوه مما سبق ثلاثة أقسام:

أحدها: يعلم أنه من ضرب الجاهلية، بأن يكون عليه اسم لملك من ملوكهم، أو غير ذلك من العلامات - فهذا ركاز بلا خلاف؛ فيجب فيه الخمس والباقي لواجده. والثاني: أن يعلم أنه من ضرب الإسلام، بأن يكون عليه اسم ملك من ملوك الإسلام، أو آية أو آيات من القرآن، كالدراهم الأحدية - بتخفيف الحاء، وهي التي عليها: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] - فهذا لا يملكه الواجد بلا خلاف، بل يلزمه رده إلى مالكة إن علمه، وإن لم يعلمه فطريقان: [الأول: قطع المصنف والجماهير في كل الطرق بأنه لقطة يعرفه واجده سنة، ثم يملكه إن لم يظهر مالكة.

الطريق الثاني - حكاة إمام الحرمين - : البغوى وفيه وجهان :  
أصحهما : هذا .

والثاني : لا يكون لقطة ، بل يحفظه على مالكه أبدا ، حكاة البغوى عن القفال ،  
وحكاة إمام الحرمين عن الشيخ أبى على السنجى ، قال : فعلى هذا يمسكه الواجد  
أبدا ، وإن للسلطان حفظه فى بيت المال كسائر الأموال الضائعة ، فإن رأى الإمام  
حفظه أبدا فعل ، وإن رأى اقتراضه لمصلحة فعل ما سنذكره فى الأموال الضائعة -  
إن شاء الله تعالى - وعلى هذا الوجه لا يملكه الواجد بحال .

وقال أبو على : والفرق بينه وبين اللقطة : أن اللقطة تسقط من مالكها فى مضیعة ،  
فجوز الشرع لواجدها تملكها بعد التعريف ؛ ترغيبا للناس فى أخذها وحفظها ، وأما  
الكنز المذكور فمحرز بالدفن غير مضیع ، فأشبه الإبل الممتنعة من السباع إذا وجدها  
فى الصحراء ؛ فإنه لا يجوز أخذها للتملك .

قال أبو على : وهذا نظير من طيرت الريح ثوبا إلى داره أو حجره ؛ فإنه لا يملكه  
بالتعريف . وقد خالف أبو على غيره فى هذا الاستشهاد ، وقال : الثوب المذكور  
لقطة يعرف ويملك ، والمذهب - ما سبق عن الأصحاب - : أن الكنز المذكور  
لقطة .

قال إمام الحرمين : ولو انكشفت الأرض عن الكنز بسيل ونحوه ، فما أدرى ما  
يقول أبو على فيه ؟ وهذا المال البارز ضائع ، قال : واللائق بقياسه ألا يثبت التقاطه  
للملك ؛ اعتبارا بأصل الوضع ، كما حكينا عنه فى مسألة الثوب . هذا كلام الإمام ،  
وقد جزم صاحب «الحاوي» وصرح بأن ما ظهر بالسيل فوجده إنسان ، كان ركازا  
قطعا ، قال : ولو رآه ظاهرا وشك هل أظهره السيل ، أم كان ظاهرا بغير السيل ، فهل  
هو لقطة أم ركاز ؟ فيه الخلاف الذى سنذكره - إن شاء الله تعالى - فيما إذا شك هل  
هو دفن إسلام أم جاهلية ؟ والله أعلم .

القسم الثالث : ألا يكون فى الموجود علامة يعلم أنه من دفن الإسلام أو من  
الجاهلية ، ألا يكون عليه علامة أصلا ، أو يكون عليه علامة وجدت مثلها فى  
الجاهلية والإسلام ، أو كان حليا أو إناء - ففيه خلاف حكاة جماعة قولين ، وآخرون  
وجهين ، وحكاة المصنف وآخرون قولاً ووجهاً ، والصواب : قولان :

نقل المصنف أحدهما عن نص الشافعي ، وكذا نقله الشيخ أبو حامد والقاضى

أبو الطيب والبغوى وآخرون.

ونقل ابن الصباغ وآخرون عن نص الشافعى في «الأم»: أنه ركاز. وقال صاحب «الحاوى»: قال أصحابنا البصريون: يكون ركازا، وحكوه عن نص الشافعى، واتفق الأصحاب على أن الأصح: أنه لقطة، وبه قطع السرخسى في «الإملاء»، والجرجاني في «التحرير»، وآخرون، وصححه الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والبغوى والمصنف والباقون؛ لأنه مملوك، فلا يستباح إلا بيقين.

وعن الشيخ أبى على السنجى هنا روايتان حكاهما الرافعى:

أحدهما: موافقة الأصحاب فى كونه لقطة.

والثانية: على وجهين:

أحدهما: هذا.

والثانى: أنه مال ضائع كما قال فى القسم الثانى.

قال الرافعى: واعلم أن الحكم مدار على كونه من دفن الجاهلية، لا أنه من ضربهم؛ فقد يكون من ضربهم ويدفنه مسلم بعد أن وجده وأخذه وملكه. وهذا الذى قاله الرافعى تفريع على الأصح من هذين القولين أن الكثر الذى لا علامة فيه يكون لقطة، فأما إذا قلنا بالقول الآخر: إنه ركاز، فالحكم مدار على ضرب الجاهلية، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويجب حق الركاز فى الأثمان، وفى غير الأثمان قولان:

قال فى القديم: يجب فى الجميع؛ لأنه حق مقدر بالخمس فلم يختص بالأثمان كخمس الغنيمة.

وقال فى الجديد: لا يجب؛ لأنه حق يتعلق بالمستفاد من الأرض، فاختص بالأثمان كحق المعدن ولا يعتبر فيه الحول؛ لأن الحول يعتبر لتكامل النماء، وهذا لا يوجد فى الركاز، وهل يعتبر فيه النصاب؟ فيه قولان:

قال فى القديم: يخمس قليله وكثيره؛ لأن ما خمس كثيره خمس قليله كالغنيمة. وقال فى الجديد: لا يخمس ما دون النصاب؛ لأنه حق يتعلق بالمستفاد من الأرض فاعتبر فيه النصاب كحق المعدن.

الشرح: اتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على أن الركاز إذا كان ذهباً أو فضة



وجب فيه الخمس سواء أكان مضروباً أو غيره، وفي غيرهما طريقان حكاهما البغوى وآخرون:

أصحهما عند البغوى: القطع بأنه لا يجب.

وأصحهما وأشهرهما - وبه قال المصنف والأكثر - في المسألة قولان: أصحهما: باتفاقهم، وهو نصه في «الأم»، و«الإملاء» من كتبه الجديد: لا يجب. والثاني: يجب، وهو نصه في القديم والبويطى من الجديد، نص عليه في موضعين من كتاب الزكاة في البويطى. وأما الحول فلا يشترط فيه بلا خلاف. ونقل الماوردى فيه الإجماع، وأما النصاب ففيه طريقان حكاهما البغوى: أصحهما عنده: اشتراطه قطعاً.

وأصحهما وأشهرهما، وبه قطع الجمهور: فيه قولان:

الصحيح الجديد: اشتراطه.

والقديم: لا يشترط.

والحاصل: أن الحول لا يشترط بلا خلاف، وكونه نصاباً ذهباً وفضة شرط على المذهب، قال أصحابنا: وقول الشافعى: لو كنت أنا الواجد لخمست القليل والكثير، ولو وجدت فخارة لخمستها - محمول على الاحتياط والورع، لا أنه واجب. قال أصحابنا: وإذا أوجبنا الخمس من غير الذهب والفضة أخذ خمس الموجود لا قيمته، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فعلى هذا - يعنى إذا شرطنا النصاب - إذا وجد مائة درهم، ثم وجد مائة أخرى، لم يجب الخمس فى واحد منهما، وإن وجد دون النصاب وعنده نصاب من جنسه نظرت: فإن وجد الركاز مع تمام الحول فى النصاب الذى عنده، ضمه إلى ما عنده وأخرج الخمس من الركاز وربيع العشر من النصاب؛ لأن الحول لا يعتبر فى الركاز فيصير الركاز مع النصاب كالزيادة مع نصاب حال الحول عليهما.

وإن وجده بعد الحول على النصاب ضمه إليه؛ لأن الحول قد حال على ما معه. والركاز كالزيادة التى حال عليها الحول، وإن وجده قبل الحول على النصاب لم يخمس؛ لأن الركاز كبعض نصاب حال عليه الحول، وإذا تم حول البعض ولم يتم حول الباقي لم تجب الزكاة، فإذا تم حول النصاب أخرج زكاته، وإذا تم حول الركاز

من حين وجده أخرج عنه ربع العشر وسقط الخمس .

فأما إذا كان الذى معه أقل من النصاب : فإن كان وجد الركاز قبل تمام الحول على ما معه لم يضم إليه ، بل يستأنف الحول عليهما من حين تم النصاب ، فإذا تم الحول أخرج الزكاة ، وإن وافق وجود الركاز حال حول الحول ، فالمنصوص فى «الأم» : أنه يضم إلى ما عنده .

فإذا بلغ النصاب أخرج من الركاز الخمس ، ومن الذى معه ربع العشر ؛ لأن الركاز لا يعتبر فيه الحول فيجعل كالموجود معه فى جميع الحول ، ومن أصحابنا من قال : لا يضم ، بل يستأنف الحول عليهما من حين تم النصاب ، فإذا حال الحول أخرج عنهما ربع العشر .

الشرح : هذا الفصل إلى آخر الباب سبق شرحه واضحا فى فصل المعدن ، واتفق أصحابنا على أن حكم الركاز والمعدن فى تميم النصاب ، وجميع هذه التفرعات سواء ، وفاقا وخلافا بلا فرق ، هذا إذا شرطنا النصاب كما ذكره المصنف ، ولكن فى كلام المصنف مواضع جزم بها على خلاف الأصح ، وقد بيناه هناك ، فالمذهب الذى عليه الاعتماد : ما أوضحناه هناك ، واتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على هذه المسألة التى ذكرها المصنف : أنه إذا وجد من الركاز مائة درهم ، ثم وجد مائة أخرى - أنه لا يجب الخمس فى واحد منهما ؛ بل ينقذ الحول عليهما من حيث كمل النصاب ، فإذا تم لزمه ربع العشر كسائر النقود التى يملكها ، وهذا تفرع على المذهب ، وهو اشتراط النصاب فى الركاز ، والله أعلم .

فرع : فى مسائل تتعلق بالركاز .

إحداها : قال أصحابنا : حكم الذمى فى الركاز حكمه فى المعدن كما سبق ؛ فلا يمكن من أخذه فى دار الإسلام ، فإن وجده ملكه على المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وفيه وجه قدمناه عن حكاية صاحب «الحاوى» : أنه لا يملكه . وهو احتمال لإمام الحرمين ؛ لأنه كالحاصل للمسلمين فهو كمالهم الضائع .

فإذا قلنا بالمذهب ، فأخذه ، ففى أخذ حق الركاز منه الخلاف السابق فى حق المعدن .

الثانية : لو وُجد فى ملكه ركاز فلم يدعه ، وادعاه اثنان ، فصدق أحدهما - سلم إليه . ذكره الدارمى عن ابن القطان ، وقاله غيرهما ، وهو ظاهر .

**الثالثة:** إذا وجد من الركاز دون النصاب، وله دين يجب فيه الزكاة يبلغ به نصاباً - وجب خمس الركاز في الحال، فإن كان ماله غائباً أو مدفوناً أو وديعة أو ديناً - والركاز ناقص - لم يخمس حتى يعلم سلامة ماله، وحيثئذ يخمس الركاز الناقص عن النصاب، سواء بقى المال أم تلف، إذا علم وجوده يوم حصول الركاز.

**الرابعة:** قال الشافعي والأصحاب: يجب صرف خمس الركاز مصرف الزكوات، وهو زكاة. هذا هو المذهب، وبه قطع الجمهور في الطريقتين، وحكى الخراسانيون قولاً: أنه يصرف مصرف خمس خمس الفىء. وحكاه صاحب «الحاوي»، والقاضى أبو الطيب ومن تابعهما وجها عن المزنى وأبى حفص بن الوكيل من أصحابنا.

**الخامسة:** قال الماوردى والدارمى: إذا وجد ركازاً فأخرج خمسه، ثم أقام رجل بينة أنه ملكه - فلصاحب البينة استرجاع الركاز من واجده مع خُمسه المخرَج، وللواجد أن يرجع بالخمس على الإمام إن كان دفعه إليه، وللإمام أن يرجع به على أهل السُّهمان إن كان باقياً فى أيديهم، فإن لم يكن باقياً فى أيديهم، أو كان تالفاً فى يد الإمام بغير تفريط ضمنه فى مال الزكاة، وإن تلف فى يده بتفريط أو خيانة ضمنه فى ماله.

**السادسة:** فى مذاهب العلماء فى مسائل من الركاز:

ذكرنا أن الصحيح فى مذهبنا اشتراط النصاب.

وقال أبو حنيفة وأحمد<sup>(١)</sup>: لا يشترط وهو أصح الروایتين عن مالك<sup>(٢)</sup>، وحكاه

(١) قال فى الإنصاف (٣/ ١٢٤ - ١٢٥): وفى الركاز الخمس، أى نوع كان من المال، قل أو كثر وهذا المذهب، وعليه الأصحاب. ووجه فى الفروع تخريجا: لا يجب فى قليله إذا قلنا: إن المخرج زكاة.

فائدة: يجوز إخراج الخمس منه ومن غيره على الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقال القاضى فى موضع: يتعين أن يخرج منه، فعلى هذا لا يجوز بيعه قبل إخراج خمسه. قاله فى الفروع، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم.

قوله (لأهل الفىء). هذا المذهب، اختاره ابن أبى موسى، والقاضى فى التعليق، والجامع، وابن عقيل، والشيرازى، والمصنف، والشارح، وابن منجى فى شرحه، وقال: هو المذهب، وجزم به ابن عيّدوس فى تذكرته، والمنتخب، وقدمه فى الهداية، والخلاصة، والكافى، والنظم، والرعايتين، والحاويين، وإدراك الغاية، وتجريد العناية، وصححه المجد فى شرحه، وعنه أنه زكاة، جزم به الخرقى، وصاحب المنور، وقدمه

ابن المنذر عن مالك وأحمد وإسحاق وأبى عبيد وأصحاب الرأي، قال: وبه قال جل أهل العلم، قال: وهو أولى بظاهر الحديث.

والمشهور من مذهبنا: أنه لا يجب حق الركاز فى غير ذهب وفضة.  
وقال أبو حنيفة: يجب فى كل موجود ركاز. وهو أصح الروايتين عن مالك وأحمد.

ونقله ابن المنذر عن مالك وأحمد وإسحاق وأبى عبيد وأصحاب الرأي وجماهير العلماء قال: وبه أقول. وأما الذمى فقد قدمنا أن المشهور من مذهبنا: أنه لا شيء عليه فى الركاز، وهو المعروف من نصوص الشافعى والأصحاب.

ونقل ابن المنذر الإجماع على أن عليه الخمس كالمسلم.  
ونقله عن الشافعى وغيره، كما قدمنا حكايته عن ابن المنذر.  
والركاز الموجود فى موات دار أهل العهد يملكه واجده عندنا كموات دار الإسلام، قال العبدى: وبهذا قال أكثر الفقهاء.

= فى مسبوك الذهب، والبلغة، والمحزر، وابن تميم، والفاثق، وشرح ابن رزین، وأطلقهما فى الفروع، والمذهب، والإفصاح، والمستوعب، والتلخيص، والزركشى، وقال فى الإنفادات: لأهل الزكاة أو الفىء، فعلى المذهب: يجب أن يخمس كل أحد وجد ذلك، من مسلم أو ذمى، ويجوز لمن وجده تفرقة بنفسه، كما إذا قلنا: إنه زكاة، نص عليه، وجزم به فى الكافى وغيره. وقاله القاضى وغيره، وقدمه فى الفروع، والرعاية الكبرى، والمغنى، والشرح، وشرح ابن رزین، وغيرهم، وعنه لا يجوز. وهو تخريج فى المغنى، قدمه المجد فى شرحه وغيره كخمس الغنيمة والفىء، وأطلقهما ابن تميم، فعلى الأول: يعتبر فى إخراجه النية، واختار ابن حامد: يؤخذ الركاز كله من الذمى لبيت المال، ولا خمس عليه. وعلى القول إنه زكاة: لا تجب على من ليس من أهلها، لكن إن وجده عبده فهو لسيده ككسبه، ويملكه المكاتب، وكذا الصبى، والمجنون، ويخرجه عنهما وليهما، وصح بعض الأصحاب القول بأنه زكاة وجوبه على كل واحد، وهو تخريج فى التلخيص. نقله عنه الزركشى، ولم أره فى النسخة التى عندى، وجزم به فى المغنى، والشرح، وصحاحه، وجعل الأول تخريجا لهما، وقدمه ابن رزین.  
(٢) قال فى حاشية الصاوى (١/٦٥٤): (والركاز) يخمس: أى يخرج منه الخمس (مطلقا) عينا أو غيره قل أو كثر. (ولو كرخام) وأعمدة ومسك وعروض. (أو وجده عبد أو كافر)، والإطلاق راجع لكل من ندرة العين والركاز والمبالغة بقوله: ولو كرخام، خاصة بالركاز، وقوله: أو وجده، إلخ عام فيهما. واستثنى منهما معا قوله: (إلا لكبير نفقة أو) كبير (عمل) بنفسه أو عبده (فى تحصيله): أى ما ذكر من الندرة والركاز ولو بمشقة سفر على الأرجح (فالزكاة) حيثئذ ربع العشر دون التخمين. (وهو): أى الركاز (دفن) بكسر المهملة: أى مدفون (جاهلى): أى غير مسلم وذمى.

قال مالك: يكون لأهل الأرض لا للواجد، وأما الموجود في دار أهل الحرب  
فركاز عندنا وعند الباقيين، لكن يجب فيه الخمس عندنا وعند الجمهور.  
وقال أبو حنيفة: هو غنيمة ولا شيء فيه، بل كله لواجد؛ بناء على أصله: أن من  
غنم وحده فلا خمس عليه.  
ومصرف الركاز مصرف الزكاة عندنا.  
وقال أبو حنيفة: مصرف الفء، وهو رواية عن أحمد، وبه قال المزني وابن  
الوكيل من أصحابنا كما سبق قريبا.  
والركاز الموجود في دار أو أرض مملوكة يكون لساكنه عندنا إذا ادعاه كما سبق،  
وبه قال أبو حنيفة ومحمد.  
وقال الحسن بن صالح وأبو يوسف وأبو ثور: يكون لواجد. والله أعلم.

\* \* \*

## باب زكاة الفطر

يقال: زكاة الفطر، وصدقة الفطر، ويقال للمخرج: فطرة - بكسر الفاء - لا غير، وهى لفظة مولدة لا عربية ولا معربة، بل اصطلاحية للفقهاء، وكأنها من الفطرة التى هى الخلقة، أى زكاة الخلقة، وممن ذكر هذا صاحب «الحاوى».

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : زكاة الفطر واجبة؛ لما روى ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: «فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر من رمضان على الناس، صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، على كل ذكر وأنثى، حر وعبد من المسلمين». الشرح: حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>.

وزكاة الفطر واجبة عندنا وعند جماهير العلماء، حكى صاحب البيان، وغيره عن ابن اللبان من أصحابنا: أنها سنة وليست واجبة، قالوا: وهو قول الأصم وابن عليه.

وقال أبو حنيفة: هى واجبة وليست بفريضة؛ بناء على أصله أن الواجب: ما ثبت بدليل مظنون، والفرض: ما ثبت بدليل مقطوع. ومذهبنا: أنه لا فرق، وتسمى واجبة وفرضاً.

دليلنا: حديث ابن عمر مع أحاديث كثيرة فى الصحيح مثله، وأما حديث أبى عمار عريب - بفتح العين المهملة - ابن حميد عن قيس بن سعد بن عبادة قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا

(١) أخرجه البخارى (٣/٣٦٩) كتاب: الزكاة، باب: صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين، حديث (١٥٠٤)، ومسلم (٢/٦٧٧) كتاب: الزكاة، باب: زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، حديث (١٢/٩٨٤)، وأبو داود (٢/٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥) كتاب: الزكاة، باب: كم يؤدى فى صدقة الفطر، حديث (١٦١١)، والنسائى (٥/٤٨) كتاب: الزكاة، باب: فرض زكاة رمضان على المسلمين دون المعاهدين، وابن ماجه (١/٥٨٤) كتاب: الزكاة، باب: صدقة الفطر، حديث (١٨٢٦)، والترمذى (٣/٦١) كتاب: الزكاة، باب: ما جاء فى صدقة الفطر، حديث (٦٧٦)، ومالك (١/٢٨٤) كتاب: الزكاة، باب: زكاة الفطر، حديث (٥٢)، والشافعى (١/٢٥٠) كتاب: الزكاة، باب: الخامس فى صدقة الفطر، وأحمد (٢/١٣٧)، والدارمى (١/٣٩٢) كتاب: الزكاة، باب: فى زكاة الفطر، والبيهقى (٤/١٥٩) كتاب: الزكاة، باب: من قال: زكاة الفطر فريضة، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١/٣٢٠)، من طريق مالك عن نافع، عن ابن عمر، وقال الترمذى حسن صحيح.

ولم ينهنا، ونحن نفعله» رواه النسائي وابن ماجه<sup>(١)</sup>، فهذا الحديث مداره على أبي عمار، ولا يعلم حاله في الجرح والتعديل<sup>(٢)</sup>، فإن صح فجوابه: أنه ليس فيه إسقاط الفطرة؛ لأنه سبق الأمر به، ولم يصرح بإسقاطها، والأصل: بقاء وجوبها. وقوله: «لم يأمرنا» لا أثر له؛ لأن الأمر سبق، ولا حاجة إلى تكراره. قال البيهقي: وقد أجمع العلماء على وجوب صدقة الفطر<sup>(٣)</sup>، وكذا نقل الإجماع فيها ابن المنذر في «الأشراف»، وهذا يدل على ضعف الرواية عن ابن علي والأصم، وإن كان الأصم لا يعتد به في الإجماع كما سبق في كتاب الطهارة، والله أعلم.

قال صاحب الحاوي: في وقت شرع وجوب الفطرة على وجهين: أحدهما - وهو قول أصحابنا البغداديين -: أنها وجبت بما وجبت به زكاة الأموال، وهو الظواهر التي في الكتاب والسنة؛ لعمومها في الزكاتين. والثاني - قاله أصحابنا البصريون -: أنها وجبت بغير ما وجبت به زكاة الأموال، وأن وجوبها سابق لوجوب زكاة الأموال؛ لحديث قيس بن سعد المذكور، واختلف هؤلاء هل وجبت بالكتاب؟ أم بالسنة؟ ف قيل: بالسنة؛ لحديث قيس، وحديث ابن عمر، وغيرهما، وقيل: بالقرآن، وإنما السنة مبينة، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -: ولا يجب ذلك إلا على مسلم، فأما الكافر فإنه إن كان أصليا لم تجب عليه؛ للخبر الوارد، وإن كان مرتدا فعلى ما ذكرناه في أول الكتاب من الأقوال الثلاثة، وأما المكاتب فالمذهب: أنها لا تجب عليه؛ لأنه لا يلزمه زكاة المال، فلا يلزمه زكاة الفطر كالكافر.

ومن أصحابنا من قال: يلزمه؛ لأن زكاة الفطر تابعة للنفقة، ونفقته على نفسه؛ ف كذلك فطرته.

وهذا يبطل بالذمي؛ فإن نفقته على نفسه ولا تلزمه الفطرة.

(١) أخرجه أحمد (٤٢١/٣) و (٦/٦)، والنسائي (٤٩/٥)، وابن ماجه (١٨٢٨)، وأبو يعلى (١٤٣٤)، وابن خزيمة (٢٣٩٤)، والطحاوي (٨٥/٣).

(٢) بل وثقه أحمد بن حنبل: فقال: هو كوفي ثقة.

وقال ابن حجر في التقریب: ثقة.

ينظر تهذيب الكمال (١٦٢/٥).

(٣) السنن الكبرى (١٥٩/٤).

ولا تجب إلا على من فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته وقت الوجوب ما يؤدي في الفطرة، فإن لم يفضل عن نفقته شيء لم تلزمه؛ لأنه غير قادر، فإن فضل بعض ما يؤديه ففيه وجهان:

أحدهما: لا يلزمه؛ لأنه عدم بعض ما يؤدي به الفرض فلم يلزمه، كما لو وجبت عليه كفارة وهو يملك نصف رقة.

والثاني: تلزمه؛ لأنه لو ملك نصف عبد لزمه نصف فطرته، فإذا ملك نصف الفرض لزمه إخراجها في فطرته.

الشرح: قال أصحابنا: شروط وجوب الفطرة ثلاثة: الإسلام والحرية واليسار؛ فالأول: الإسلام، فلا فطرة على كافر أصلي عن نفسه، ولا عن غيره، إلا إذا كان له عبد مسلم، أو قريب مسلم، أو مستولدة مسلمة، ففي وجوب فطرتهم عليه وجهان: أحدهما: يجب، وهما مبنيان على أن من لزمه فطرة غيره، هل تجب على المؤدى ابتداء، أم على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى؟ وفيه وجهان مشهوران، وقد ذكرهما المصنف في الفصل الذي بعد هذا، وهناك نوضحهما إن شاء الله تعالى، فإن قلنا: يجب، قال إمام الحرمين: لا صائر إلى أن المتحمل عنه ينوي، بل يكفي إخراج الكافر ونيته؛ لأنه المكلف بالإخراج.

ولو أسلمت ذمية تحت ذمي، ودخل وقت وجوب الفطرة في حال تخلف الزوج، ثم أسلم قبل انقضاء العدة - ففي وجوب نفقتها في مدة التخلف خلاف مذكور في كتاب النفقات: فإن لم نوجبها فلا فطرة، وإلا فالفطرة على هذا الخلاف في عبده المسلم، الأصح: الوجوب، ذكره إمام الحرمين وغيره.

هذا كله في الكافر الأصلي، وأما المرتد فقال المصنف والأصحاب: فطرته زكاة ماله، وفيها ثلاثة أقوال سبقت في أول كتاب الزكاة، وهي مبنية على بقاء ملكه وزواله وفيه ثلاثة أقوال:

أحدها: يزول فلا تجب زكاة ولا فطرة.

والثاني: يبقى فيجبان.

والثالث - وهو الأصح - أنه موقوف، فإن عاد إلى الإسلام تبين بقاءه فيجبان، وإلا فلا.

وحكم فطرة الرقيق المرتد حكم فطرة السيد المرتد، ففيها الأقوال، ذكره



الماوردي وغيره، وهو ظاهر، هذا كله فى مطالبة الكافر بالإخراج فى الدنيا، وأما أصل الخطاب: فهو مخاطب بالزكاة والفطرة وسائر الفروع على الصحيح، بمعنى أنه يزاد فى عقوبته بسببها فى الآخرة، وقد سبقت المسألة موضحة فى أول كتاب الصلاة، وقد نقل الماوردي وغيره الإجماع: أن الكافر لا فطرة عليه لنفسه.

والشرط الثانى: الحرية، فليس على الرقيق فطرة نفسه ولا فطرة غيره، ولو ملكه السيد عبداً، وقلنا: يملكه - سقطت فطرته عن سيده؛ لزوال ملكه، ولا تجب على الممتلك لضعف ملكه، هذا هو المذهب، وبه قطع الأصحاب كلهم، إلا الماوردي والسرخسى؛ فحكيا قولاً: أنها تجب على السيد. وإن قلنا: يملكه العبد، قال السرخسى: هذا قول أبى إسحاق المروزي؛ لأنه قادر على انتزاعه. وهذا شاذ باطل.

وأما المكاتب، فحاصل ما ذكره المصنف فى هذا الفصل والذى بعده ثلاثة أوجه، وهى مشهورة، وبعض الأصحاب يسميها أقوالاً، وهى مترددة بين الأقوال والأوجه:

أصحابها: باتفاق الأصحاب، وهو المنصوص فى كتب الشافعى: أنه لا فطرة عليه ولا على سيده عنه؛ لأن ملكه ضعيف، وسيده لا تلزمه نفقته.

والثانى: على المكاتب فى كسبه تبعاً للنفقة.

والثالث: تجب على السيد عنه، حكاه أبو ثور عن الشافعى؛ لأن المكاتب عبد ما بقى عليه درهم، وإنما سقطت النفقة عن السيد؛ لاستقلال المكاتب باكتسابه، ولأنها تكثر.

قال أصحابنا: والخلاف فى أن المكاتب هل عليه فطرة نفسه؟ تجرى فى أنه هل يلزمه فطرة زوجته وعبيده؟ والصحيح: لا يلزمه، ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب على أن فطرة زوجته وعبيده كنفسه، وفى وجوبها الخلاف، الصحيح: لا تلزمه.

وأما المدبر والمستولدة فكالغن فتجب فطرته على سيده لا على نفسه، وأما من بعضه حر وبعضه رقيق فتجب فطرته بلا خلاف، وتكون عليه وعلى مالك بعضه إن لم تكن مهايأة، وسيأتى إيضاحه فى الفصل الذى بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

الشرط الثالث: اليسار، فالمعسر لا فطرة عليه بلا خلاف، قال المصنف

والأصحاب: والاعتبار باليسار والإعسار بحال الوجوب، فمن فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته ليلية العيد ويومه صاع، فهو موسر، وإن لم يفضل شيء فهو معسر، ولا يلزمه شيء في الحال، ولا يستقر في ذمته، فلو أيسر بعد ذلك لا يلزمه الإخراج عن الماضي بلا خلاف عندنا، سواء أيسر عقب وقت الوجوب بلحظة أو أكثر، وبه قال الشافعي والأصحاب، لكن استحب له الإخراج.

وحكى أصحابنا عن مالك: أنه إن أيسر يوم العيد لزمه.

واحتج أصحابنا بأن الإسلام واليسار شرطان للوجوب، وقد أجمعنا على أن طرآن الإسلام لا يقتضى الوجوب؛ فكذلك اليسار، والله أعلم.

وإن فضل بعض صاع فوجهان مشهوران، ذكرهما المصنف بدليليهما.

أصحهما عند الأصحاب: يلزمه إخراجه، وهو قول أبي على بن أبي هريرة؛ لقوله ﷺ: «وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» رواه البخاري من رواية أبي هريرة<sup>(١)</sup>، وافق الأصحاب على تصحيح هذا الوجه، ونقله صاحب «الحاوي» عن نص الشافعي.

قال: والوجه الآخر القائل بأنه لا يلزمه؛ قياسا على بعض الرقبة - غلط؛ لما ذكرناه من الحديث والقياس، والفرق بينه وبين الكفار من وجهين: أحدهما: أن لها بدلا.

والثاني: أن بعض الرقبة لا يؤمر بإخراجه في موضع من المواضع، وبعض الصاع يجب بالاتفاق على من يملك نصف عبد، ونصفه لمعسر، والله أعلم.

فرع: قال الرافعي - رحمه الله -: ومن فضل من قوته وقوت من عليه نفقته ليلة العيد ويومه ما يخرج في الفطرة من أى جنس كان من المال، فهو موسر، قال: ولم يذكر الشافعي وأكثر الأصحاب في ضبط اليسار والإعسار إلا هذا القدر، وزاد إمام الحرمين فاعتبر كون الصاع فاضلا عن مسكنه وعبدته المحتاج إليه لخدمته، وقال: لا يحسب عليه في هذا الباب ما لا يحسب في الكفارة.

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣ - ١٣٣٧) من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا: دعوني ما تركتكم، فإنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإن نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم لفظ البخاري.

قال الرافعى: وإذا نظرت كتب الأصحاب لم تجد ما ذكره، وقد يغلب على ظنك أنه لا خلاف فى المسألة، وأن ما ذكره كاليان والاستدراك لما أهمله الأولون، وربما استشهدت بكونهم لم يذكروا دست ثوب يكتسبه، ولا شك فى اعتباره؛ فإن الفطرة ليست بأشد من الدين، وهو مبقى عليه فى الدين لكن الخلاف ثابت؛ فإن الشيخ أبا على حكى وجهها: أن عبد الخدمة لا يباع فى الفطرة كما لا يباع فى الكفارة، ثم أنكر عليه وقال: لا يشترط فى الفطرة كونه فاضلا فى كفايته، بل المعتبر قوت يومه كالدين، بخلاف الكفارة؛ لأن لها بدلا، وذكر البغوى ما يقتضى وجهين، والأصح عنده موافقة الإمام.

واحتج له البغوى بقول الشافعى: إن الابن الصغير إذا كان له عبد يحتاج إلى خدمته، لزم الأب فطرته كفطرة الابن، فلولا أن العبد غير محسوب لسقط بسببه فطرة الابن، وإذا شرطنا كون المخرج فاضلا عن العبد والمسكن، فإنما نشترطه فى الابتداء، فلو ثبتت الفطرة فى ذمة إنسان بعنا خادمه ومسكنه فيها؛ لأنها بعد الثبوت التحقت بالديون، قال: واعلم أن الدين الآدمى يمنع وجوب الفطرة بالاتفاق؛ كما أن الحاجة إلى صرفه فى نفقة القريب تمنعه، كذا قاله الإمام.

قال الإمام: ولو ظن ظان أنه لا يمنعه على قول كما لا يمنع وجوب الزكاة على قول، كان مُبْعِدا. هذا لفظه، وفيه شىء سنذكره فى المسألة السابعة من المسائل المتشورة بعد انقضاء شرح الباب - إن شاء الله تعالى - فعلى هذا يشترط مع كون المخرج فاضلا عما سبق: كونه فاضلا عن قدر ما عليه من الدين.

هذا آخر كلام الرافعى - رحمه الله - والمسألة التى نقلها عن البغوى هذا لفظها، قال البغوى: لو كان له عبد يحتاج إلى خدمته هل يباع بعضه فى الفطرة عن العبد والسيد؟ فيه وجهان، أحدهما: لا يباع، وهو كالمعدوم كما فى الكفارة، ولأن الشافعى نص على أنه لو كان لابنه الصغير عبد، وذكر ما سبق، وهذا الذى صححه البغوى والإمام هو الصحيح.

فرع: فى مذاهب العلماء فى ضبط اليسار الذى تجب به الفطرة:

ذكرنا أن مذهبنا: أنه يشترط أن يملك فاضلا عن قوته وقوت من يلزمه نفقته ليلة العيد ويومه، حكاه العبدري عن أبى هريرة وعطاء والشعبى وابن سيرين وأبى العالية

والزهري ومالك<sup>(١)</sup> وابن المبارك وأحمد<sup>(٢)</sup> وأبي ثور.

وقال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>: لا تجب إلا على من يملك نصاباً من الذهب أو الفضة، أو ما

(١) قال القرافي في الذخيرة (٣/ ١٥٩ - ١٦٠): وفي الجواهر: هو الحر المسلم الموسر، ولا زكاة على معسر، وهو الذي لا يفضل عن قوته ذلك اليوم صاع، ولا وجد من يسلفه إياه، وقيل: هو الذي يجحف به في معاشه إخراجها.

وقيل: من يحل له أخذها، واختلف فيه: فقيل: من له أخذ الزكاة.

وقيل: الذي لا يأخذ منها في يومه، فعلى الأول: يجوز أن يعطى مسكيناً واحداً أكثر من صدقة إنسان واحد، وهو المشهور، وعلى الثاني: فلا.

وروى مطرف عن مالك: يستحب أن يعطى المسكين ما يخرج عن نفس واحدة، فإن أعطى زكاة نفس واحدة لمسكين عدة، جاز، وفي وجوبها على من له عبد لا يملك غيره، وعلى من عليه دين، خلاف.

وفي الكتاب: تجب على من يحل له أخذها، وعلى المحتاج إن وجد أو وجد من يسلفه، وإلا فلا، ولا يقضيها بعد ذلك، إلا أن يؤخرها مع القدرة.

ووافقنا (ش) وابن حنبل في إيجابها على الفقير، وخصصها (ح) بمن يملك نصاباً، أو قيمته، خارجاً عن مسكنه، [وأثاته].

لنا: عموم الحديث المتقدم، وما في أبي داود أنه - عليه السلام - ذكر زكاة الفطر وقال: «أَمَّا غَيْرُكُمْ فَيَرْكَبُ اللَّهَ تَعَالَى، وَأَمَّا فَقِيرُكُمْ فَيَرْزُقُ اللَّهَ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهُ».

وفي حديث ابن عباس - رضى الله عنه - : فرض - عليه السلام - زكاة الفطر طهرة للصيام من اللغو، وهو عام. ولأنها لو تعلقت بالغنى لكثرت بكثرته كسائر الزكوات، ولما لم يكن كذلك، كانت كالكفارة.

قال سند: وظاهر الكتاب: لا يسقطها الدين.

(٢) قال في الإنصاف (٣/ ١٦٤): قوله: «إذا فضل عنده عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليته»

وهذا بلا نزاع، لكن يعتبر كون ذلك فاضلاً عما يحتاجه لنفسه، أو لمن تلزمه مؤنته: من مسكن، وخادم، ودابة، وثياب بذلة ونحو ذلك. على الصحيح من المذهب. جزم به في الحاويين، والمغنى، والشرح. وقدمه في الفروع. وقال: وذكر بعضهم هذا قولاً. كذا قال. انتهى.

قلت: قدم في الرايتين، والفاقق: وجوب الإخراج مطلقاً. وذكر الأول قولاً موجزاً. تنبيه: ألحق المصنف في المغنى، والشارح: بما يحتاجه لنفسه: الكتب التي يحتاجها للنظر والحفظ، والحلى للمرأة للبسها، أو لكراء تحتاج إليه. قال في الفروع: ولم أجد هذا في كلام أحد قبله. ولم يستدل عليه. قال: وظاهر ما ذكره الأكثر من الوجوب. واقتصرهم على ما سبق من السانع: أن هذا لا يمنع وجوب زكاة الفكر. ووجه احتمالاً: أن الكتب تمنع، بخلاف الحلى للبس، للحاجة إلى العلم وتحصيله. قال: ولهذا ذكر الشيخ - يعني به المصنف - أن الكتب تمنع في الحج والكفارة. ولم يذكر الحلى.

(٣) قال في التحفة (١/ ٥١١): وأما الغنى فهو شرط عندنا؛ لما روى عنه ﷺ أنه قال لا صدقة إلا عن ظهر غنى.

قيمته نصابا فاضلا عن مسكنه وأثاثه الذي لا بد منه .

قال العبدري : ولا يحفظ هذا عن أحد غير أبي حنيفة .

قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن من لا شيء له فلا فطرة عليه .

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ومن وجبت عليه فطرته وجبت عليه فطرة من

تلزمه نفقته، إذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدي عنهم فاضلا عن نفقته، فتجب على

الأب والأم وعلى أبيهما وأمهما - وإن علوا - فطرة ولدهما وولد ولدهما - وإن

سفلوا - وعلى الولد وولد الولد وإن سفلوا فطرة الأب والأم وأبيهما وأمهما - وإن

علوا - إذا وجبت عليهم نفقتهم؛ لما روى ابن عمر قال : «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

بَصَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ، مِمَّنْ تَمُونُونَ»، فإن كان للولد أو

للوالد عبد يحتاج إليه للخدمة، وجبت عليه فطرته؛ لأنه تجب عليه نفقته، وتجب

على السيد فطرة عبده وأمته؛ لحديث ابن عمر، وإن كان له عبد أبق فقيه طريقان :

أحدهما : تجب فطرته قولاً واحداً؛ لأن فطرته تجب لحق الملك، والملك لا

يزول بالإباق .

ومنهم من قال : فيه قولان كالزكاة في المال المغصوب .

قال : فإن كان عبد بين نفسين وجبت الفطرة عليهما؛ لأن نفقته عليهما، وإن كان

نصفه حراً ونصفه عبداً وجب على السيد نصف فطرته، وعلى العبد نصف فطرته؛

لأن الثقة عليهما نصفان فكذلك الفطرة .

وإن كان له مكاتب لم تجب عليه فطرته؛ لأنه لا يجب عليه نفقته، وروى أبو ثور

عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال : تجب عليه فطرته؛ لأنه باق على ملكه .

ويجب على الزوج فطرة زوجته إذا وجبت عليه نفقتها؛ لحديث ابن عمر؛ ولأنه

ملك تستحق به الثقة؛ فجاز أن يستحق به الفطرة كملك اليمين في العبد والأمة . فإن

كانت ممن تخدم، ولها مملوك يخدمها - وجب عليه فطرته؛ لأنه يجب عليه نفقته

فلزمته فطرته . فإن نشزت الزوجة لم يلزمه فطرتها؛ لأنه لا يلزمه نفقتها .

ولا تجب عليه إلا فطرة مسلم، فأما إذا كان المؤدى عنه كافراً لم تجب عليه

فطرته؛ لحديث ابن عمر : «عَلَى كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، حُرٌّ وَعَبْدٌ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، ولأن

القصد بالفطرة تطهير المؤدى عنه؛ لأن المؤدى قد طهر نفسه بالفطرة، والكافر لا

يلحقه التطهير .

**الشرح:** حديث ابن عمر الأول في الصحيحين<sup>(١)</sup> إلا قوله: «ممن تمونون»؛ فرواه بهذه اللفظة الدارقطني والبيهقي بإسناد ضعيف<sup>(٢)</sup>، قال البيهقي: إسناده غير قوي، ورواه البيهقي أيضا من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي ﷺ وهو مرسل أيضا<sup>(٣)</sup>؛ فالحاصل: أن هذه اللفظة «ممن تمونون» ليست بثابتة، وأما باقي حديث ابن عمر المذكور ففي الصحيحين كما سبق.

**وأما أحكام الفصل:** فقال أصحابنا: الفطرة قد يجب أداؤها على الإنسان عن نفسه، وقد تجب عن غيره، وجهات التحمل عن غيره ثلاث: الملك والنكاح والقربة، وكلها تقتضي وجوب الفطرة في الجملة، فمن لزمه نفقة بسبب من هذه الثلاثة لزمه فطرة المنفق عليه، ولكن يشترط في ذلك أمور، ويستثنى منه صور: منها متفق عليه، ومنها مختلف فيه، ستظهر بالتفريع، إن شاء الله تعالى.

وقال ابن المنذر من أصحابنا: لا يلزمه فطرة زوجته، بل عليها فطرة نفسها،

(١) تقدم تخريجه في أول هذا الباب.

(٢) أخرجه الدارقطني (١٤١/٢) كتاب: زكاة الفطر، حديث (١٢)، ومن طريقه البيهقي (٤/١٦١) كتاب: الزكاة، باب: إخراج زكاة الفطر عن نفسه وغيره، من طريق القاسم بن عبد الله بن عامر بن زرارة، ثنا عمير بن عمار الهمداني، ثنا الأبيض بن الأغر، حدثني الضحاك بن عثمان عن نافع، عن ابن عمر، قال: «أمرني رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير، والحر والعبد ممن تمونون» قال الدارقطني: ورفع القاسم وليس بقوى والصواب موقوف.

والحديث ذكره الغساني في «تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني» (ص - ٢٣١) رقم (٤٨٦)، وذكره كلام الدارقطني في سننه.

ثم أخرجه من طريق حفص بن غياث، قال: سمعت عدة منهم الضحاك بن عمان، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يعطى صدقة الفطر عن جميع أهله صغيرهم وكبيرهم وعن يعول وعن رقيقه، وعن رقيق نسائه.

قال الحافظ في التلخيص الحبير (١٨٤/٢) رواه الدارقطني من حديث علي وفي إسناده ضعف وإرسال، ورواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد، عن أبيه مرسلًا، قال البيهقي: ورواه حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي، قال: «فرض رسول الله ﷺ على كل صغير أو كبير أو عبد ممن تمونون، صاعا من شعير، أو صاعا من تمر، أو صاعا من زبيب، عن كل إنسان»، وفيه انقطاع، وروى الثوري في جامعه عن عبد الأعلى، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي، قال: من جرت عليه نفقتك نصف صاع بر أو صاع من تمر، وهذا موقوف، وعبد الأعلى ضعيف.

(٣) ينظر الحديث السابق.

وستأتى مذاهب العلماء فيها - إن شاء الله تعالى - فى فرع مستقل .  
ومن المستثنى ، أن الابن يلزمه نفقة زوجة أبيه ؛ تفريعا على المذهب فى وجوب الإعفاف ، وهل عليه فطرتها؟ فيه وجهان :  
أصحهما عند الغزالى وصاحب «البيان» ، وطائفة : وجوبها .  
وأصحهما عند البغوى وصاحب «العدة» وآخرين والرافعى فى «المحرر» : لا تجب . وهو المختار .

قالوا : ويجرى الوجهان فى فطرة مستولدة الأب ، وأما زوجة الابن المعسر فلا تجب نفقتها ولا فطرتها على الأب ؛ لأنه لا يجب إعفافه ، وإن وجبت نفقته ، وأما الإخوة وبنوهم والأعمام وبنوهم فسائر الأقارب غير الأصول والفروع فلا تجب نفقتهم ولا فطرتهم ، وأما الأصول والفروع : فإن وجبت نفقتهم بشروطها المعروفة فى كتاب النفقات وجبت فطرتهم ، ومن لا فلا ، فلو كان الابن الكبير فى نفقة أبيه ، فوجد قوته ليلة العيد ويومه فقط - لم تجب فطرته على الأب ؛ لسقوط نفقته عنه فى وقت الوجوب ، ولا على الابن ؛ لإعساره . وإن كان الابن صغيرا - والمسألة بحالها - ففى سقوط الفطرة على الأب وجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون :  
أصحهما عند الرافعى وغيره : لا تجب كالابن الكبير ، وبهذا قال الشيخ أبو محمد .

والثانى : تجب لتأكدها ، بخلاف الكبير .

قال الشافعى والمصنف والأصحاب : وإن كان للقريب الذى تجب نفقته عبد يحتاج إلى خدمته ، لزم المنفق فطرته ، كما يلزمه نفقته ؛ لأنه من مؤن القريب .  
وأما العبد القن والمدبر والمعلق عتقه بصفة ، والمستولدة ، فتجب فطرتهم على السيد بلا خلاف ؛ لحديث ابن عمر : «حر وعبد» رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup> .  
قال أصحابنا : وتجب فطرة المرهون والجانى والمستأجر على سيدهم كالنفقة ، وقال إمام الحرمين والغزالى : يحتمل أن يجرى فى المرهون الخلاف السابق فى المال المرهون . قال الرافعى : وهذا الذى قالاه لا نعرفه لغيرهما ، بل قطع الأصحاب بالوجوب هنا وهناك . وهذا هو المنصوص ، ونقل السرخسى اتفاق

الأصحاب عليه.

قال الماوردي وغيره: ويلزم السيد إخراجها من ماله، ولا يجوز إخراجها من رقبة المرهون؛ لأنها تابعة للنفقة، والنفقة على السيد، قال: بخلاف المال المرهون، حيث قلنا: يخرج زكاته منه في أحد القولين؛ لأن فطرة العبد في ذمة سيده، وزكاة المال في عينه في أحد القولين.

وقال السرخسي: إن لم يكن للراهن مال آخر أخرجها من نفس المرهون، وإلا فقولان:

أحدهما: يلزمه أن يخرجها من ماله.

والثاني: له إخراجها من نفس المرهون بأن يبيع بعضه.

وأما العبد الآبق والضال ففيهما طريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليليهما، أصحهما: القطع بوجوب الفطرة.

والثاني: فيه قولان كزكاة المال المنصوب.

وأما العبد المنصوب فالمذهب القطع بوجوب فطرته، وبه قطع العراقيون والبلغوي، ونقله صاحب «البيان» عن العراقيين، وذكر الفوراني وإمام الحرمين وآخرون عن الخراسانيين فيه طريقين كالآبق. وأما العبد الغائب: فإن علم حياته وكان في طاعة سيده، وجبت فطرته بلا خلاف، وإن لم يعلم وانقطع خبره مع تواصل الرفاق فطريقان:

أصحهما - وهو المنصوص - : وجوبها؛ لأن الأصل حياته.

والثاني: على قولين:

أصحهما: هذا.

والثاني: لا تجب؛ لأن الأصل البراءة منها.

والمذهب أن عتق هذا العبد لا يجزئ عنه في الكفارة، وفيه قولان، وحاصله أن الشافعي نص على وجوب الفطرة ونص أنه لا يجزئ في الكفارة، فقليل: فيهما قولان، وقال المحققون: وهو الأصح بظاهر النصين؛ لأن الأصل شغل الذمة بالكفارة، وشككتنا في البراءة.

وإذا أوجبنا الفطرة في الآبق والضال والمنصوب ومنقطع الخبر، وجب إخراجها في الحال على المذهب، وبه قطع البلغوي وآخرون.



وقال صاحب الشامل: حكى الشيخ أبو حامد فيه قولين عن الإملاء:  
أحدهما: يجب الإخراج فى الحال.

والثانى: لا يجب حتى يعود إليه كالمال المغصوب، قال البندنجى وصاحب الشامل: وهذا بعيد؛ لأن إمكان الأداء شرط فى زكاة المال الغائب يتعذر فيه الأداء، وأما زكاة الفطر فتجب عما لا يؤدى عنه. وكذا قال إمام الحرمين: الخلاف فى تعجيل الإخراج بعيد، قال: والوجه القطع بإيجاب الزكاة، وإيجاب تعجيلها.

قال الشافعى والأصحاب: وتجب فطرة العبد المشترك وفطرة من بعضه حر ومن بعضه رقيق، وهذا لا خلاف فيه عندنا، فإن لم يكن بين السيدين فى المشترك، ولا بين السيد ومن بعضه حر مهايأة، فالفطرة بينهما على قدر النصيبين، وعلى السيد ومن بعضه حر على قدر الرق والحرية، وإن كانت مهايأة، فهل تختص الفطرة بمن وقع زمن الوجوب فى نوبته أم توزع بينهما؟ فيه خلاف مبنى على أن الأكساب والمؤن النادرة هل تدخل فى المهايأة أم لا يدخل فيها إلا المعتاد؟ وعلى أن الفطرة نادرة أم لا؟ وفى كل واحد من الأصلين خلاف ذكره المصنف والأصحاب فى باب اللقطة.

فأحد الوجهين أو القولين دخول النادر فى المهايأة، وفى الفطرة طريقان حكاهما الفورانى والسرخسى وإمام الحرمين وآخرون من الخراسانيين.  
أصحهما عندهم: أنها من النادر. قال الرافعى: وبه قطع الأكثرين.  
والثانى: على الوجهين:  
أحدهما: هذا.

والثانى: لا يدخل فىكون بينهما، ونقله الماوردى عن أكثر أصحابنا.  
ونقل صاحب البيان عن العراقيين الجزم بهذا.

قال: لأن المهايأة معاوضة كسب يوم بكسب يوم، والفطرة حق لله تعالى لا يصح المعاوضة عليها. وهذا التعليل ضعيف، والعلة الصحيحة: أن الفطرة عن البدن وهو مشترك.

فالحاصل: أن الراجح عند العراقيين والصيدلانى وإمام الحرمين: أن الفطرة لا تدخل فى المهايأة، بل تكون مشتركة، والراجح عند الآخرين - منهم بغوى والرافعى - دخولها.

قال الرافعي: وهم كلهم كالمتفقين على دخولها في باب اللقطة.  
وهو نصه في المختصر، وفرق السرخسي وغيره: بأن الفطرة لا تتكرر، وإنما  
تجب في السنة مرة فلا يختص بأحدهما، بخلاف غيرها من المؤن والأكساب  
النادرة، فإنها قد تقع في النوبتين جميعا.  
قال إمام الحرمين: ولو جنى هذا المشترك بينهما مهياة، ووقعت الجناية في  
نوبة أحدهما - لم يختص ذلك بوجوب الأرض باتفاق العلماء؛ لأن الأرض تعلق  
بالرقبة، وهي مشتركة، والله أعلم.  
وأما المكاتب فسبق بيانه في الفصل المتقدم. والله تعالى أعلم.  
فروع: يجب على الزوج فطرة زوجته كما سبق.  
وقال ابن المنذر: لا يجب كما قدمناه.  
ودليل الوجوب: ما ذكره المصنف.  
قال أصحابنا: وإنما تجب فطرة من تجب نفقتها، فإن كانت ناشزة، لم تجب  
فطرتها بلا خلاف، كما لا تجب نفقتها.  
قال إمام الحرمين: والوجه عندى القطع بوجوب فطرتها عليها حيثئذ.  
وإن قلنا: لا يلاقيها الوجوب؛ لأنها بالنشوز خرجت عن إمكان التحمل، وهذا  
الذى قاله الإمام متعين، ولو لم تنشز هي، بل حال أجنبى بينه وبينها وقت الوجوب  
- فالذى يقتضيه إطلاق الأصحاب وجوب فطرتها على الزوج، كالمريضة.  
قال الرافعي: وطرد أبو الفضل بن عبدان من أصحابنا فيها الخلاف السابق في  
العبد المغصوب والضال، وهذا الذى قاله ابن عبدان يتأيد بأنها لو وطئت بشبهة  
فاعتدت عنها لا نفقة لها في مدة العدة، صرح به البغوى وغيره في كتاب النفقات؛  
لأنه فات التمكين بسبب نادر، فسقطت النفقة بخلاف المريضة فإنه عام، وكذا لو  
حبست في دين سقطت نفقتها، كما سنوضحه في كتاب النفقات، إن شاء الله  
تعالى، والله أعلم.  
ولو كانت الزوجة صغيرة، والزوج كبيرا أو عكسه، أو كانا صغيرين - فالفطرة  
تابعة للنفقة، وفيها خلاف مشهور في كتاب النفقات، والأصح: وجوب نفقة الكبيرة  
دون الصغيرة، سواء أكان الزوج صغيرا وهي صغيرة، أو كانا صغيرين؛ لعدم التمكين،  
ولو كانت الزوجة أمة، ففطرتها كنفقتها، وفيها خلاف وتفصيل: إن وجبت على

الزوج لزمته فطرتها، وإلا فهما على السيد، وإن ألزمناه نفقتها فكذا الفطرة.

فرع: قال أصحابنا: تجب عليه فطرة زوجته الرجعية كنفقتها:

وأما البائن: فإن كانت حائلا فلا فطرة عليه عنها، كما لا نفقة عليه لها، ويلزمها فطرة نفسها، وإن كانت حاملا فطريقان مشهوران في كتب الخراسانيين وغيرهم: أحدهما: القطع بوجوب الفطرة عليه كالنفقة، وهذا هو الراجح عند الشيخ أبي على السنجى وإمام الحرمين والغزالي.

والثانى - وهو الأصح وبه قطع أكثر العراقيين، قال الرافعى: وبه قطع الأكثرون:

أن الفطرة مبنية على الخلاف المشهور: أن النفقة تجب للحامل أم للحمل؟

إن قلنا: بالأول وجبت، وإلا فلا؛ لأن الجنين لا تجب فطرته، هذا إن كانت الزوجة حرة، فإذا كانت أمة ففطرتها باتفاقهم مبنية على ذلك الخلاف: فإن قلنا: النفقة للحمل فلا فطرة كما لا نفقة؛ لأنه لو برز الحمل، لم تجب نفقته على الزوج؛ لأنه ملك سيدها.

وإن قلنا: للحامل، وجب.

وسواء رجحنا الطريق الأول أم الثانى، فالمذهب: وجوب الفطرة؛ لأن الأصح أن النفقة للحامل بسبب الحمل، والله أعلم.

فرع: قال المصنف والأصحاب: إذا كانت المرأة ممن تخدم فى العادة، ولها خادم مملوك لها يخدمها - لزم الزوج فطرة الخادم؛ لأنه تلزمه نفقته، كما هو مقرر فى كتاب النفقات، والفطرة تابعة للنفقة.

هكذا نص عليه الشافعى وقطع به المصنف وسائر الأصحاب، وشذ عنهم إمام الحرمين فقال: قيل: عليه فطرة خادمها المملوك لها، والأصح عندنا: أنه لا يلزمه؛ لأن الخادم من تنمة نفقة الزوجة، وقد أخرج فطرة الزوجة. وهذا الذى اختاره شاذ مردود.

وإن أخدمها حرة صحبتها؛ لتخدمها، وأنفق عليها لم يلزمه فطرتها؛ لأنها فى معنى المستأجرة، وإن أخدمها مملوكة للزوج فعليه فطرتها أيضا، وإن اكرى لها خادما حرة أو أمة، لم يلزمه فطرة الخادم، كما لا يلزمه نفقته، فإن الإجارة لا تقتضى النفقة، أما إذا كانت ممن لا يخدم فى العادة، بل عادة مثلها خدمة نفسها، فلا يلزم الزوج لها خادم، فإن أخدمها بمملوكته فهو متبرع بالإخداف، وعليه فطرة

الخادم بسبب الملك لا بالإخدام، وإن اتفقا على أن تخدمها مملوكة لها لم يلزمه فطرة الخادم، كما لا يلزمه نفقتها في هذه الحالة، والله أعلم.

فرع: في مذاهب العلماء في فطرة الزوجة.

ذكرنا أن مذهبنا وجوبها على الزوج، وبه قال على بن أبي طالب وابن عمر ومالك<sup>(١)</sup> والليث وأحمد<sup>(٢)</sup> وإسحاق وأبو ثور.

وقال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> وصاحبه والثوري: ليس عليه فطرتها، بل هي عليها، واختاره ابن المنذر، دليلنا ما ذكره المصنف<sup>(٤)</sup>.

فرع: قال الشافعي والأصحاب: ولا يلزمه إلا فطرة مسلم، فإذا كان له قريب أو

(١) قال القرافي في الذخيرة (١٦١/٢): وفي الجواهر: هو كل من وجبت نفقته بملك أو قرابة أو نكاح، إلا الكافر، والبائن، والحامل.

وقال (ش) و (ح): لا تجب عن الزوجة؛ لأنها في معنى المعاملة وكالمستأجر بنفقته. ووافقنا (ش) في الزوجة، خلافاً لـ (ح).

(٢) قال في الإنصاف (١٦٧/٣): فإن لم يجد ما يؤدي عن جميعه بدأ بنفسه بلا نزاع، ثم بامراته، ثم برقيقه، ثم بولده. هذا الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وقيل: يقدم الرقيق على امرأته. لثلاث تسقط بالكلية؛ لأن الزوجة تخرج مع القدرة، وأطلقهما في الفصول، وقيل: يقدم الولد على الزوجة، وقيل: يقدم الولد الصغير على الزوجة والعبد. قوله: ثم بولده، ثم بأمه، ثم بأبيه تقديم الولد على الأبوين أحد الوجوه. قال في الفروع: جزم به جماعة، وقدمه آخرون. قال المجد في شرحه: هذا ظاهر المذهب، وجزم به في الهادي والوجيز وإدراك الغاية، والإفادات، والمنور، وقدمه في الرايتين، والحاويين، وابن تميم، والوجه الثاني: يقدم الولد مع صغره على الأبوين، جزم به ابن شهاب، والوجه الثالث: يقدم الأبوان على الولد، قدمه في الفروع، والمذهب، وجزم به المصنف في تقديم الأم على الأب، جزم به في الوجيز، وإدراك الغاية، والمذهب والمستوعب، وقدمه في الفروع [والهادي] وابن تميم، والرايتين، والحاويين، وقيل: يقدم الأب على الأم، وحكاه ابن أبي موسى رواية. وقيل: بتساويهما فائدة: لو اشترى اثنان فأكثر من القرابة، ولم يفضل سوى صاع فالصحيح من المذهب: أنه يقرع بينهم. وعليه أكثر الأصحاب، وقيل: يوزع بينهم، وقيل: يخير في الإخراج عن أيهم شاء.

(٣) قال في الاختيار (١٢٣/١): ولا تجب عن أبويه وأولاده الكبار وزوجته ومكاتبه لعدم الولاية، ولو كان أبوه مجنوناً فقيراً يجب عليه صدقة فطره لوجود المثونة والولاية، ولا تجب عن حفدته مع وجود أبيهم، فإن عدم فعله صدقتهم وقيل لا يجب أصلاً. وعن أبي يوسف: لو أخرج عن زوجته وأولاده الكبار وهم في عياله بغير أمرهم أجزأهم؛ لأنه مأذون فيه عادة.

(٤) هو حديث ابن عمر «أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الكبير والصغير والعبد ممن تمونون»، وقد تقدم تخريجه قريباً. وقد سبق قول النووي؛ فالحاصل أن هذه اللفظة «ممن تمونون» ليست بثابتة.

زوجة مملوك كافر يلزمه نفقتهم، ولا يلزمه فطرتهم بلا خلاف عندنا، وبه قال على ابن أبي طالب وجابر بن عبد الله وابن المسيب والحسن البصري ومالك وأحمد وأبو ثور، قال ابن المنذر: وبه قال عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والنخعي والثوري.

وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> وأصحابه وإسحاق: تجب عن عبده وقربيه الذمي: دليلنا: قوله ﷺ: «من المسلمين»، وهو في الصحيحين كما سبق بيانه. فرع: قال أصحابنا: العبد ينفق على زوجته من كسبه، ولا يخرج عنها الفطرة حرة كانت أو أمة، وهذا لا خلاف فيه. هكذا صرح به الأصحاب، وكذا نقل إمام الحرمين الاتفاق عليه؛ لأنه ليس أهلا لفطرة نفسه فغيره أولى، بل يجب على الزوجة فطرة نفسها إن كانت حرة، وعلى سيدها إن كانت أمة. هذا هو المذهب فيهما، وقيل: لا تجب على الحرة أيضا، وقيل: لا تجب على السيد، وسنوضحه قريبا إن شاء الله تعالى.

وقال أصحابنا: ولو ملك السيد عبده مالا وقلنا: يملكه، لم يجز له إخراج الفطرة منه عن زوجته استقلالاً؛ لأنه ملك ضعيف، فإن أذن له السيد في ذلك فوجهان: الصحيح: لا يخرج؛ لأنه ليس أهلا للجوب. والثاني: يخرج؛ لأنه مالك مأذون له، فعلى هذا قال إمام الحرمين وآخرون: ليس للسيد الرجوع عن الإذن بعد دخول الوقت؛ لأن الاستحقاق إذا ثبت لا يندفع. فرع: إذا أوصى برقة عبد لرجل، ويمنفعته لآخر، ففي نفقته ثلاثة أوجه مشهورة سنوضحها في كتاب الوصايا، إن شاء الله تعالى. أصحابها: تجب على مالك الرقة.

والثاني: على مالك المنفعة.

والثالث: في كسبه، فإن لم يكن ففي بيت المال.

وأما الفطرة ففيها طريقتان حكاها الرافعي في كتاب الوصايا.

أحدهما: - وبه قطع البغوي هناك والرافعي هنا -:

تجب على مالك الرقة وجها واحدا.

(١) قال في التحفة (١/٥١٥): وأما العبد إذا كان كافراً فإنه تجب على المولى صدقة فطره عندنا، خلافاً للشافعي، لما قلنا من الولاية والنفقة.

وأصحهما: وبه قطع السرخسى وآخرون هناك -: أنها تابعة للنفقة فتجب على من يقول: تلزمه النفقة.

هكذا أطلقوه ومرادهم إذا قلنا بالوجهين الأولين، أما إذا قلنا بالثالث: إنها فى بيت المال فلا تجب؛ لأن عبيد بيت المال لا تجب فطرتهم، فهذا أولى، فحصل من مجموع الخلاف أن الأصح وجوب فطرته على مالك الرقبة، وهو مقتضى إطلاق الأصحاب؛ لأن الفطرة تابعة للنفقة.

ونقل ابن المنذر هذا عن نص الشافعى، فقال: قال الشافعى وأبو ثور وأصحاب الرأى: تجب الفطرة على مالك الرقبة، ونقله الماوردى والقاضى أبو الطيب فى المجرد عن نصه فى الأم، وحرملة، والله أعلم.

فرع: عبيد بيت المال والموقوفون على مسجد ورباط ومدرسة ونحوها من الجهات العامة، لا فطرة فيهم على المذهب، وبه قطع الجمهور.

وحكى الرافعى وجهها: أنها تجب، وأما الموقوف على إنسان معين، أو جماعة معينين فقال الرافعى: المذهب أنه إن قلنا: الملك فى رقبته للموقوف عليه، فعليه فطرته، وإن قلنا: لله تعالى فوجهان: الصحيح: لا فطرة، وقيل: لا فطرة مطلقاً، وبه قطع البغوى، والحاصل للفتوى: أن الأصح لا فطرة.

فرع: عبيد التجارة، تجب فطرتهم عندنا.

وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>: لا تجب.

وسبقت المسألة فى باب زكاة التجارة، وبمذهبنا قال مالك<sup>(٢)</sup> وغيره، وقال العبدرى: وهو قول أكثر الفقهاء.

فرع: تجب فطرة العبد الذى فى مال القراض عندنا، وبه قال مالك<sup>(٣)</sup>، وقال

(١) قال فى بدائع الصنائع (٧١/٢): لا يخرج عن عبيد التجارة عندنا.

(٢) قال القرافى فى الذخيرة (١٦١/٢): يؤدىها عن عبيده المسلمين، كانوا للتجارة أو للقتية، قيمتهم نصيباً أو أقل، أصحاب أو مرضى، مجذومين أو عمياناً.

ووافق (ش) فى عبيد التجارة خلافاً لـ (ح).

(٣) قال القرافى فى الذخيرة (١٦١/٢): وزكاة القراض على رب المال.

وقال أشهب: إذا بيعوا فربح فيهم مثل الثلث من الثمن، فعلى العامل سدس تلك الزكاة أو الربع، فعليه الثمن إن قارضه على النصف.

أبو حنيفة<sup>(١)</sup>: لا تجب.

فرع: إذا كان له عبيد يعملون في أرضه أو ماشيته لزمه فطرتهم، هذا مذهبنا وحكاة ابن المنذر عن الجمهور، قاله ابن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن وطاوس وعطاء بن يسار والزهرى ومالك وأبو حنيفة وأحمد<sup>(٢)</sup> وإسحاق وأبو ثور. وحكى عبد الملك: أنه لا تجب فطرتهم.

فرع: ذكرنا أن مذهبنا: وجوب فطرة العبد المشترك على سيده. وحكاة ابن المنذر عن مالك<sup>(٣)</sup> ومحمد بن سلمة وعبد الملك ومحمد بن الحسن وأبي ثور وإسحاق.

وقال الثورى وأبو حنيفة<sup>(٤)</sup> وأبو يوسف: لا يجب على واحد منهما شيء. قال: وروى هذا عن الحسن وعكرمة، قال: وبالأول أقول.

فرع: من نصفه حر ونصفه رقيق تجب على سيده نصف فطرته، وعليه فى كسبه بنصفه الحر نصف الفطرة، هذا مذهبنا، وبه قال أحمد ومالك. وقال مالك: على مالكة نصف صاع، ولا شيء على العبد. وقال عبد الملك: يجب جميع الصاع على سيده. وقال أبو حنيفة: لا شيء على واحد منهما. وقال أبو يوسف ومحمد: على العبد الفطرة عن نفسه.

فرع: قد ذكرنا أن على السيد فطرة عبده، وسواء أكان له كسب أم لا، هذا مذهبنا وبه قال المسلمون كافة إلا داود الظاهرى فقال: لا تجب على السيد، بل تجب على العبد، ويلزم السيد تمكينه من الكسب لها.

(١) ينظر البحر الرائق (٢/٢٧٢).

(٢) قال فى المغنى (٢/٣٦٠): وأما العبيد فإن كانوا لغير التجارة، فعلى سيدهم فطرتهم. لا نعلم فيه خلافاً. وإن كانوا للتجارة، فعليه أيضاً فطرتهم.

(٣) قال القرافى فى الذخيرة (٢/١٦١): ومن له بعض عبد لا يؤديها إلا عن حصته، كان باقية رقيقاً أو حراً.

ولا شيء على العبد فيما كان منه معتقاً ولا على المكاتب، بل على سيده، خلافاً للأئمة.

(٤) قال فى التلحة (١/٥١٥): والعبد المشترك بين اثنين لا تجب صدقة فطره على المولىين؛ لأنه ليس لكل واحد منهما ولاية كاملة.

وهذا باطل مردود عليه بالإجماع، فقد نقل ابن المنذر وغيره إجماع المسلمين على وجوبها على السيد.

فرع: ذكرنا أن على الأب وسائر الوالدين فطرة ولده وإن سفل، وعلى الولد فطرة والده وإن علا؛ بشرط أن تكون نفقته واجبة عليه، فإن لم تكن نفقته واجبة عليه لم يلزمه فطرته، فإذا كان الطفل موسراً كانت نفقته وفطرته في ماله لا على أبيه ولا جده، وبه قال أبو حنيفة ومحمد وأحمد وإسحاق.

وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء: أنها على الأب فإن أخرجها من مال الصبي عصى وضمنه.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا تجب حتى تفضل الفطرة عن نفقته ونفقة من تلزمه نفقته؛ لأن النفقة أهم فوجبت البداية بها؛ ولهذا قال ﷺ: «إِبْدَأْ بِنَفْسِكَ ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ»؛ فإن فضل ما يؤدي فطرة عن بعضهم، ففيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه يبدأ بمن يبدأ بنفقته، فإن فضل صاع أخرجه عن نفسه، فإن فضل صاع آخر أخرجه عن زوجته، فإن فضل صاع آخر أخرجه عن ولده الصغير، فإن فضل صاع آخر أخرجه عن أبيه، فإن فضل صاع آخر أخرجه عن أمه، فإن فضل صاع آخر أخرجه عن ولده الكبير؛ لأننا بينا أن الفطرة تابعة للنفقة وترتيبهم في النفقة على ما ذكرناه، فكذلك في الفطرة.

والثاني: يقدم فطرة الزوجة على فطرة نفسه؛ لأنها تجب بحكم المعاوضة.

والثالث: يبدأ بنفسه ثم بمن شاء.

والرابع: أنه بالخيار في حقه وحق غيره؛ لأن كل واحد منهم لو انفرد لزمته فطرته فإذا اجتمعوا تساوا.

الشرح: هذا الحديث المذكور رواه البخاري ومسلم من رواية حكيم بن حزام وأبي هريرة ولفظه: «وابدأ بمن تعول»<sup>(١)</sup>، ورواه مسلم من رواية جابر ولفظه: «إِبْدَأْ

(١) أخرجه البخاري (١٤٢٧)، ومسلم (٩٥ - ١٠٣٤) من طريقين عن حكيم بن حزام مرفوعاً «أفضل الصدقة - أواخر الصدقة - عن ظهر غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول» وهذا لفظ مسلم.

وأخرجه البخاري (١٤٢٦) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، وابدأ بمن تعول».



بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِلَّذِي قَرَأَيْتَكَ»<sup>(١)</sup>.

وقول المصنف: «البداية» لحن وصوابه البداءة أو البدأة أو البدء، وقد سبق مثله في مواقيت الصلاة.

وأما حكم المسألة: فاتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه لا تجب الفطرة حتى تفضل نفقته ونفقة من يلزمه عن نفقته ليلة العيد ويومه، وتفضل عن سائر المؤن التي سبق بيانها، وفي الدين خلاف سبق، وكذا في الخادم، فإن وجد ما يؤدي عن بعضهم، ففيه الأوجه الأربعة التي ذكرها المصنف بأدلتها، أصحابها: الأول، ولو لم يجد إلا صاعاً وله جماعة، وأراد إخراجه عن جميعهم موزعاً عنهم - فإن قلنا: بغير الوجه الرابع لم يجز، وإن قلنا: بالرابع، وقلنا: وجد بعض صاع لا يلزمه إخراجه - لم يجز أيضاً، وإلا فوجهان مشهوران:

الأصح: لا يجوز؛ لأنه تمكن من فطرة واحد ولم يخرجها.

والثاني: يجوز، حكاه الفوراني وصاحب البيان، وآخرون.

وحيث قلنا: يخرج الصاع عن نفسه، فأخرجه عن غيره لا يجزئه، وتثبت فطرته في ذمته، ذكره بغوي وغيره، ولو كان معه صاعان، فأخرج أحدهما عن نفسه، وله أقارب في مرتبة، كابنين كبيرين أو صغيرين، أو كان له زوجتان فالصحيح: أنه يتخير ويخرجه عن أيهما شاء، وفيه وجه: أنه يخرجهما موزعاً، قال الرافعي: ولم يتعرضوا للإقراع، وله مجال في نظائره.

وحكى السرخسي وإمام الحرمين وصاحب البيان وجهاً: أنه يقدم فطرة الأم على فطرة الأب، ووجهاً: أنهما سواء فيخرجه عن أيهما شاء، ووجهاً: أنه يقدم فطرة الابن الكبير على الأب والأم؛ لأن النص ورد بنفقته، والفطرة تتبعها.

ووجهاً عن ابن أبي هريرة: أنه يقدم فطرة الأقارب على فطرة الزوجة؛ لأنه قادر

= وأخرجه مسلم (١٠٦ - ١٠٤٢) عن قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً «لأن يغدو

أحدكم فيحطب على ظهره، فيتصدق به ويستغنى به من الناس - خير له من أن يسأل رجلاً،

أعطاه أو منعه ذلك، فإن اليد العليا أفضل من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول»

(١) أخرجه أحمد (٣/٣٠١، ٣٠٥) ومسلم (٤١ - ٩٩٧)، وأبو داود (٣٩٥٧)، والنسائي (٥/

٦٩)، (٣٠٤/٧)، وابن خزيمة (٢٤٤٥، ٢٤٥٢).

على إزالة سبب الزوجية بالطلاق بخلاف القرابة . وهذا الوجه حكاه أيضا القاضي أبو الطيب في المعجود، والمحاملى وآخرون، قال السرخسى: واختاره القفال عن ابن أبي هريرة . فإذا ضممتنا هذه الأوجه الأربعة مع وجه التوزيع إلى الأوجه الأربعة التى ذكرها المصنف، حصل فى المسألة تسعة أوجه متباينة .

وحكى الماوردى وجها غريبا: أنه يخرج من أحد الجماعة لا بعينه، فحصل فى المسألة عشرة أوجه، أصحها: الأول الذى ذكره المصنف، وصححه القاضي أبو الطيب والمحاملى والسرخسى والرافعى وآخرون، وصحح الشيخ أبو حامد الماوردى والجرجانى التخيير، قالوا: وهو ظاهر نصه فى المختصر .

والأول أصح، ولا نسلم لهم أنه ظاهر النص، فإن النص أدى عن بعضهم، وليس فى هذا تصريح بالتخيير فالمذهب: الوجه الأول، والله أعلم .

فإن قيل: ذكر المصنف والأصحاب هنا: أن الأصح أن الأقارب يرتبون فى الفطرة، كما يرتبون فى النفقة، وذكروا ما ذكره المصنف: وهو تقديم الابن الصغير، ثم الأب، ثم الأم، ثم الابن الكبير، فقدموا الأب على الأم، وقالوا فى النفقات: الأصح تقديم الأم على الأب - فكيف يصح قولهم: يرتبون هنا كالنفقة؟

فالجواب: أن النفقة تجب لسد الخلّة، ودفع الحاجة، والأم أكثر حاجة وأقل حيلة وأكثر خدمة للولد، فوجب تقديمها بالنفقة التى تتضرر بتركها، وأما الفطرة فلا تجب لحاجة ولا لدفع ضرر، بل لتطهير المخرج عنه وتشريفه، والأب أحق بها، فإنه منسوب إليه، ويشرف بشرفه، ومراد الأصحاب بقولهم: كالنفقة أى: تجب مرتبة كما تجب النفقة مرتبة، وكيفية ترتيبها متفق عليه فى معظمه، وهذا مراد المصنف، وترتيبهم فى النفقة كما ذكرنا، والله أعلم .

فرع: لو فضل عن مؤنته صاع واحد، وله عبد، أخرج الصاع عن نفسه، وهل يلزمه أن يبيع فى فطرة العبد جزءا منه؟ فيه ثلاثة أوجه، حكاه إمام الحرمين وآخرون:

أحدها: يلزمه .

والثانى: لا .

وأصحها: إن لم يحتج إلى خدمته لزمه، وإلا فلا، هذا هو الأصح المعتمد . وصح إمام الحرمين اللزوم مطلقا، ونقله عن الأكثرين .

والمذهب: ما سبق تصحيحه، وهو الموافق للنص السابق في فطرة عبد ولده الصغير إذا احتاج إلى خدمته.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ومن وجبت فطرته على غيره فهل يجب ذلك على المؤدى ابتداء، أو يجب على المؤدى عنه ثم يتحمل المؤدى؟ فيه وجهان: أحدهما: تجب على المؤدى ابتداء؛ لأنها تجب في ماله.

والثاني: تجب على المؤدى عنه؛ لأنها تجب لتطهيره.

فإن تطوع المؤدى عنه وأخرج بغير إذن المؤدى ففيه وجهان:

إن قلنا: إنها تجب على المؤدى ابتداء، لم يجزه، كما لو أخرج زكاة ماله عنه بغير إذنه.

وإن قلنا: يتحمل جاز؛ لأنه أخرج ما وجب عليه.

وإن كان من يموه مسلماً وهو كافر فعلى الوجهين:

فإن قلنا: إنها تجب عليه ابتداء، لم تجب؛ لأنه إيجاب زكاة على كافر.

وإن قلنا: إنه يتحمل، وجب عليه؛ لأن الفطرة وجبت على مسلم وإنما هو متحمل.

الشرح: قال أصحابنا: الفطرة الواجبة على الشخص بسبب غيره، فيها خلاف، قال المصنف والأكثر: هو وجهان، وقال القاضي أبو الطيب في المجرد، والبعوى والسرخسى وآخرون: هو قولان، وقال إمام الحرمين وآخرون: هو قولان مستبطنان من كلام الشافعى - رضى الله عنه - في فطرة الزوجة الحرة والأمة إذا كان الزوج معسراً:

أحدهما: تجب على المؤدى ابتداء ولا يلقى الوجوب المؤدى عنه.

وأصحبهما عند الأصحاب: تجب على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى.

قال السرخسى في الأمالى: هذا هو المنصوص للشافعى في عامة كتبه؛ لأنها شرعت طهرة له. ثم إن المصنف والجمهور أطلقوا الخلاف وطرده في كل مؤد عن زوج وسيد وقريب، وقال إمام الحرمين: وقال طوائف من المحققين: هذا الخلاف إنما هو في فطرة الزوجة فقط، فأما فطرة المملوك والقريب فتجب على المؤدى ابتداء بلا خلاف؛ لأن المؤدى عنه لا يصلح للإيجاب.

واختار إمام الحرمين هذه الطريقة، وقال: طرد الخلاف في الجميع بعيد

والمشهور في المذهب: طرده في جميعهم.

قال الرافعي: وحيث قلنا بالتحمل، فهل هو كالضمان أم كالحالة؟ فيه قولان حكاهما أبو العباس الروياني في المسائل الجرجانيات، وهذا الذي نقله الروياني والرافعي غريب، والصحيح الذي يقتضيه المذهب وكلام الشافعي والأصحاب: أنه كالحالة، بمعنى أنه لازم للمؤدى لا يسقط عنه بعد وجوبه، ولا مطالبة على المؤدى عنه.

ووجه القول بالضمان - وبه جزم السرخسي - : أنه لو أداها المتحمل عنه بغير إذن المؤدى أجزأه على هذا القول وسقطت عن المؤدى، ولولا أنه كالمضمون عنه لما أجزأه، والله أعلم.

وفرع الأصحاب على الخلاف في التحمل وعدمه مسائل:

إحداها: لو كان للكافر عبد أو مستولدة أو قريب مسلمون فهل عليه فطرتهم؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف:

أصحهما عند الأصحاب: الوجوب بناء على أنها على المؤدى عنه، ثم يتحملها المؤدى.

وإن قلنا: على المؤدى ابتداء، لم يجب هنا.

قال إمام الحرمين: فإن أوجبناها، فلا صائر إلى أن المؤدى عنه يحتاج إلى النية. الثانية: إذا لزمه نفقة قريب أو زوجة أو مملوك فأداها، لم يفتقر إلى إذن المؤدى عنه بلا خلاف، ولو أداها القريب باستقراض أو غيره أو أدتها الزوجة، فإن كان بإذن من لزمته، أجزأ بلا خلاف، كما لو قال لأجنبي: أد فطرتي أو زكاة مالي فأداها، فإنه يجزئ بلا خلاف، وإن كان بغير إذنه فثلاث طرق:

أصحها وأشهرها وبه قطع المصنف والجمهور: أنه مبني على التحمل: إن قلنا بالتحمل أجزأ، وإلا فلا، ووجههما: ما ذكره المصنف والصحيح الإجزاء، [و] هو نص الشافعي في المختصر، وهو مقتضى البناء المذكور.

والطريق الثاني: حكاه السرخسي عن أبي على السنجي: أنه لا يجزئ سواء قلنا بالتحمل أم لا، إلا بإذن الزوج؛ قال: لأن له الإخراج بغير إذن الزوجة والقريب بلا خلاف، قال السرخسي: هذا خلاف النص. قال: والصحيح الإجزاء؛ لأن الزوج على هذا القول كالضامن، والمرأة في معنى المضمون عنه، وكل واحد منهما له

الأداء بغير إذن الآخر.

والطريق الثالث: وبه قطع الماوردي - : أن إخراج القريب يجرى بلا خلاف، سواء استأذن أم لا، وأما الزوجة فإن استأذنت أجزأ وإلا فوجهان.

الثالثة: إذا دخل وقت الوجوب وله أب معسر وعليه نفقته فأيسر الأب قبل أن يخرج الابن الفطرة، قال البغوي: إن قلنا: الوجوب يلاقى الأب؛ لزمه فطرة نفسه، ولا يجب على الابن، وإلا فعلى الابن دون الأب.

الرابعة: إذا تزوج معسر بموسرة، أو تزوج الموسرة عبد، أو تزوج الأمة معسر، فهل على الموسرة وسيد الأمة فطرتها؟ فيه خلاف مبنى على التحمل، وقد ذكره المصنف بعد هذا، وسنوضحه إن شاء الله تعالى.

الخامسة: إذا كان له أب معسر له زوجة، فإن قلنا بالتحمل؛ لزم الابن فطرتها، كفطرة الأب وإلا فلا؛ لأنها لا تجب على الأب، فالابن أولى، وممن ذكر المسألة السرخسي.

فرع: فيما يدخله التحمل: ذكر إمام الحرمين منه هنا أربع صور: إحداها: أداء الزكاة صرفاً إلى الغارم قال: وهذا تحمّل حقيقى وارد على وجوب مستقر.

الثانية: تحمّل الدية عن القاتل، وهل تجب على العاقلة ابتداء، أم على الجانى ثم تحملها العاقلة؟ فيه خلاف مشهور.

الثالثة: الفطرة، وفيها الخلاف الذى ذكرناه.

الرابعة: كفارة جماعه زوجته فى نهار رمضان - إذا قلنا بالمذهب: إنه يجب عليه كفارة واحدة - فهل هى عنه أو عنه وعنهما؟ فيه القولان المشهوران.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كان له زوجة موسرة وهو معسر فالمنصوص: أنه لا تجب الفطرة عليها.

وقال فيمن زوج أمته من معسر: إن على المولى فطرتها.

فمن أصحابنا من نقل جواب كل واحدة من المسألتين إلى الأخرى وخرجهما على قولين:

أحدهما: لا تجب؛ لأنها زكاة تجب عليه مع القدرة فسقطت بالإعسار كفطرة نفسه.

والثاني: تجب؛ لأنه إذا كان معسرا جعل كالمعدوم، ولو عدم الزوج وجبت فطرة الحرة على نفسها وفطرة الأمة على سيدها، وكذلك ههنا.  
ومن أصحابنا من قال: إن قلنا: يتحمل وجبت على الحرة وعلى مولى الأمة؛ لأن الوجوب عليهما، والزوج متحمل، فإذا عجز عن التحمل بقى الوجوب فى محله.  
وإن قلنا: تجب عليه ابتداء لم تجب على الحرة، ولا على مولى الأمة؛ لأنه لا حق عليهما.

وقال أبو إسحاق: تجب على مولى الأمة ولا تجب على الحرة؛ لأن فطرتها على المولى؛ لأن المولى لا تجب عليه التبوة التامة، فإذا سلم كان متبرعا فلا يسقط بذلك ما وجب عليه من الزكاة، والحرة غير متبرعة بالتسليم؛ لأنه يجب عليها تسليم نفسها، فإذا لم يقدر على فطرتها سقطت عنها الفطرة.

الشرح: قوله: لأنها زكاة تجب عليه مع القدرة، احترز بالزكاة عن نفقة الزوجة وقوله<sup>(١)</sup>: وعليه التبوة هو - بناء مثناة من فوق مفتوحة ثم باء موحدة وبعد الواو همزة - وهى التسليم، وهذا الخلاف الذى ذكره المصنف مشهور، ذكر الأصحاب حكمه ودليله كما ذكره، والأصح وجوب الفطرة على سيد الأمة دون الحرة، كما نص عليه.

ويجرى الخلاف فيما لو تزوج عبد بحرة أو أمة، فإنه معسر، والأصح: وجوبها على سيد زوجته الأمة دون الحرة.

قال الشافعى والأصحاب: ويستحب للحرة أن تخرج الفطرة عن نفسها للخروج من الخلاف، ولتطهيرها.

وإذا قلنا: يلزم الحرة الموسرة فطرتها فأخرجتها ثم أيسر الزوج، لم ترجع بها عليه، هذا هو المذهب، وهو مقتضى إطلاق المصنف والجمهور.

وقال صاحب الحاوى: ترجع عليه بها كما ترجع عليه بالنفقة إذا أيسر. وهذا النقل شاذ مردود، والاستدلال له ضعيف، فإن المعسر ليس أهلا لوجوب الفطرة، بخلاف نفقة الزوجة.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ومتى تجب الفطرة؟ فيه قولان:

(١) ينظر النظم المستعذب (١/١٥٨) .

قال في القديم: تجب بطلوع الفجر من يوم الفطر؛ لأنها قرينة تتعلق بالعيد فلا يتقدم وقتها على يومه، كالصلاة والأضحية.

وقال في الجديد: تجب بغروب الشمس من ليلة الفطر من رمضان؛ لما روى ابن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ»، والفطر من رمضان لا يكون إلا بعد غروب الشمس من ليلة العيد؛ ولأن الفطرة جعلت طهرة للصائم بدليل ما روى: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ الرِّفَثِ وَاللَّغْوِ وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ»، وانقضاء الصوم بغروب الشمس.

فإن رزق ولدا أو تزوج امرأة أو اشترى عبدا، ودخل عليه الوقت وهم عنده، وجبت عليه فطرتهم، وإن رزق الولد أو تزوج امرأة أو اشترى العبد بعد دخول الوقت، أو ماتوا قبل دخول الوقت لم تجب فطرتهم، وإن دخل وقت الوجوب وهم عنده ثم ماتوا قبل إمكان الأداء ففيه وجهان: أحدهما: تسقط كما تسقط زكاة المال.

والثاني: لا تسقط؛ لأنها تجب في الذمة فلم تسقط بموت المرأة، ككفارة الظهار.

ويجوز تقديم الفطرة من أول شهر رمضان؛ لأنها تجب بسببين، صوم شهر رمضان والفطر منه، فإذا وجد أحدهما جاز تقديمها على الآخر، كزكاة المال بعد ملك النصاب وقبل الحول.

ولا يجوز تقديمها على شهر رمضان؛ لأنه تقديم على السببين، فهو كإخراج زكاة المال قبل الحول والنصاب.

والمستحب: أن تخرج قبل صلاة العيد؛ لما روى ابن عمر - رضي الله عنهما - أن «النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ».

ولا يجوز تأخيرها عن يومه؛ لقوله ﷺ: «أَغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّلَبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ»، فإن أخره حتى خرج اليوم، أثم وعليه القضاء؛ لأنه حق مال وجب عليه وتمكن من أدائه، فلا يسقط عنه بفوات الوقت.

الشرح: حديث ابن عمر الأول رواه مسلم بلفظه، وأصله في الصحيحين<sup>(١)</sup>.

وأما حديث: أن النبي ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ الرِّقَبِ وَاللُّغْوِ وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ فرواه أبو داود من رواية ابن عباس بإسناد حسن<sup>(١)</sup>.

وأما حديث عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُخْرَجَ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ» فرواه البخارى ومسلم فى صحيحيهما بلفظه<sup>(٢)</sup>.

وأما حديث: «أَغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّلَبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ» فرواه البيهقى بإسناد ضعيف، وأشار إلى تضعيفه<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «لأنها قرابة تتعلق بالعيد» احترز به عن الزكاة وغيرها، ولكنه ينتقص بغسل العيد على أصح القولين؛ فإنه قرابة تتعلق بالعيد ويدخل وقتها قبل الفجر. قوله: «طهرة وطعمة» بضم الطاء فيهما.

وقوله: «أغنؤهم عن الطلب» هو بهمزة قطع مفتوحة، وإنما قيدته؛ لأنى رأيت

(١) أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧)، والدارقطنى (١٣٨/٢)، والحاكم (١/٤٠٩)، والبيهقى (١٦٣/٤).

(٢) أخرجه أحمد (١٥١/٢، ١٥٤)، وعبد بن حميد (٧٨٠)، والبخارى (١٥٠٩)، ومسلم (٢٢ - ٩٨٦)، وأبو داود (١٦١٠)، والترمذى (٦٧٧)، والنسائى (٥٤/٥)، وابن خزيمة (٢٤٢٢).

(٣) أخرجه الدارقطنى (١٥٢/٢، ١٥٣) كتاب: زكاة الفطر، حديث (٦٧)، والحاكم فى معرفة علوم الحديث (ص ١٣١)، والبيهقى (١٧٥/٤)، كلهم من حديث أبى معشر، عن نافع، عن ابن عمر قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج صدقة عن كل صغير وكبير، حر أو عبد، صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من شعير أو صاعاً من قمح، وكان يأمر أن يخرجها قبل الصلاة، وكان رسول الله ﷺ يقسمها قبل أن تنصرف من المصلى، ويقول: أغنؤهم عن طواف هذا اليوم»، وقال البيهقى: أبو معشر هذا هو نجيع السندى المدينى غيره أوثق منه.

والحديث ضعفه ابن الملقن فى خلاصة البدر المنير (٣١٣/١).  
وللحديث شاهد أخرجه ابن سعد فى «الطبقات الكبرى» (١٩١/١) حدثنا محمد بن عمر نا عبد الله بن عبد الرحمن الجمحى عن الزهرى عن عروة عن عائشة وعن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر وعن عبد العزيز بن محمد عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبى سعيد عن أبيه عن جده قالوا: «فرض صوم رمضان بعد ما حولت الكعبة بشهر على رأس ثمانية عشر شهرا من الهجرة وأمر فى هذه السنة بزكاة الفطر وذلك قبل أن تفرض الزكاة فى الأموال وأن تخرج عن الصغير والكبير والذكر والأنثى والحر والعبد صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو مدين من بر وأمر بإخراجهما قبل الغدو إلى الصلاة وقال: أغنؤهم - يعنى المساكين - عن طواف هذا اليوم».  
و محمد بن عمر هو الواقدى متروك.



كثيرين ممن لا أنس لهم بشيء من العربية يضمنونها، وهذه غباوة ظاهرة، والصواب الفتح؛ لأنه رباعي، فالأمر فيه بفتح الهمزة، كأعطى وأنفق وأخرج.  
يقول: يا قوم أنفقوا وأخرجوا وأعطوا وأغنوا السائل بفتح الهمزة في الجميع، مع قطعها، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧]، ﴿أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وقال تعالى في أغنى رباعيا: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ [الضحى: ٨].

أما أحكام الفصل: ففيه مسائل.

أحداها: في وقت وجوب زكاة الفطر ثلاثة أقوال مشهورة في الطريقتين:  
أصحها: باتفاقهم: تجب بغروب الشمس ليلة عيد الفطر، وهو نصه في الجديد.  
والثاني: وهو القديم: تجب بطلوع الفجر يوم عيد الفطر.  
ودليلهما في الكتاب.

الثالث: تجب بالوقتتين جميعا، فلو وجد أحدهما دون الآخر فلا وجوب، خرجه ابن القاص وضعفه الأصحاب وأنكروه عليه.

قال أصحابنا: فلو ولد له ولد أو تزوج امرأة أو ملك عبدا، أو أسلم الكافر بعد غروب الشمس وقبل الفجر وبقوا إلى الفجر - لم تجب فطرتهم على الجديد والمخرج، وتجب في القديم، ولو وجدوا قبل الغروب، وماتوا بين الغروب والفجر، وجبت في الجديد دون القديم والمخرج، ولو وجدوا بعد الغروب وماتوا قبل الفجر لم تجب بالاتفاق، وارتداد الزوج والرقيق وطلاقها البائن كالموت.

ولو زال الملك في العبد بعد الغروب وعاد قبل الفجر، وجبت في الجديد والقديم، وعلى المخرج وجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره بناء على الخلاف المشهور: أن الزائل العائد كالذي لم يزل أو كالذي لم يعد؟ والأصح: الوجوب.  
ولو باعه بعد الغروب، وملكه المشتري في الحال بانقطاع الخيار، واستمر ملكه فعلى الجديد فطرته على البائع، وعلى القديم على المشتري وعلى المخرج: لا تجب على واحد منهما؛ لأن الوقتين لم يقعا في ملك واحد منهما.

ولو مات مالك العبد بين الغروب والفجر، وانتقل العبد للوارث: فعلى الجديد فطرة هذا العبد في تركة الميت، وفي القديم على الوارث، وعلى المخرج وجهان:  
الصحيح: لا فطرة على واحد.

**والثاني:** تجب على الوارث بناء على القول القديم، ثم إن الوارث يبنى على حول المورث.

ولو كان عبد بين شريكين بينهما مهياة فغربت الشمس في نوبة أحدهما، وطلع الفجر في نوبة الآخر، وقلنا: باعتبار القولين - قال إمام الحرمين: تجب الفطرة مشتركة بلا خلاف، سواء قلنا: تدخل في المهياة أم لا؛ لأن أحدهما لم ينفرد به وقت الوجوب.

**والثانية:** لو مات المؤدى عنه بعد دخول وقت الوجوب وقبل التمكن من الأداء فوجهان مشهوران، ذكرهما المصنف بدليلهما:

**أصحهما:** لا تسقط الفطرة وبه قطع ابن الصباغ وغيره.

**والثاني:** تسقط.

وأما إذا لم يمت المؤدى ولا المؤدى عنه، لكن تلف المال بعد دخول وقت الوجوب وقبل التمكن من الأداء، ففي سقوط الفطرة وجهان حكاهما قال: **أصحهما:** تسقط كزكاة المال.

**والثاني:** لا.

**والفرق:** أن زكاة المال تتعلق بالعين، بخلاف الفطرة.

وأما إذا تلف المال بعد التمكن، فيستقر عليه الضمان بلا خلاف؛ لتقصيره وقياساً على زكاة المال.

**الثالثة:** قال أصحابنا: يجوز تعجيل زكاة الفطر قبل وجوبها بلا خلاف؛ لما ذكره المصنف.

وفي وقت التعجيل ثلاثة أوجه.

الصحيح الذي قطع به المصنف والجمهور: يجوز في جميع رمضان، ولا يجوز قبله.

**والثاني:** يجوز بعد طلوع فجر اليوم الأول من رمضان وبعده إلى آخر الشهر، ولا يجوز في الليلة الأولى؛ لأنه لم يشرع في الصوم. حكاه المتولي وآخرون.

**والثالث:** يجوز في جميع السنة، حكاه بغوى وغيره.

واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن الأفضل: أن يخرجها يوم العيد قبل الخروج إلى صلاة العيد، وأنه يجوز إخراجها في يوم العيد كله، وأنه لا يجوز

تأخيرها عن يوم العيد، وأنه لو أخرها عصي ولزمه قضاؤها، وسموا إخراجها بعد يوم العيد قضاء، ولم يقولوا في الزكاة إذا أخرها عن التمكن: إنها قضاء، بل قالوا: يأثم ويلزمه إخراجها وظاهره: أنها تكون أداء، والفرق: أن الفطرة مؤقتة بوقت محدود، ففعلها خارج الوقت يكون قضاء كالصلاة، وهذا معنى القضاء في الاصطلاح: وهو فعل العبادة بعد وقتها المحدود، بخلاف الزكاة، فإنها لا تؤقت بزمن محدود، والله أعلم.

### فرع: في مذاهب العلماء في وقت وجوب الفطرة:

ذكرنا: أن الصحيح عندنا وجوبها بغروب الشمس ليلة عيد الفطر، وبه قال الثوري وأحمد<sup>(١)</sup> وإسحاق ورواية عن مالك<sup>(٢)</sup>.

(١) قال في كشف القناع (٢٥١ - ٢٥٢): تجب بغروب شمس ليلة عيد الفطر لقول ابن عباس «فرض النبي ﷺ صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين» رواه أبو داود والحاكم وقال على شرط البخاري، فأضاف الصدقة إلى الفطر فكانت واجبة به؛ لأن الإضافة تقتضي الاختصاص، وأول فطر يقع من جميع رمضان بمغيب الشمس من ليلة الفطر (فمن أسلم بعد ذلك) أي بعد الغروب (أو تزوج امرأة بعده أو ولد له ولد) بعده (أو ملك عبدا) بعده (أو كان معسرا وقت الوجوب ثم أيسر بعده، فلا فطرة) عليه، لعدم وجود سبب الوجوب (وإن وجد ذلك) بأن أسلم أو تزوج أو ولد له ولد أو ملك عبدا (أو أيسر قبل الغروب وجبت) الفطرة، لوجود السبب. فلا اعتبار بحال الوجوب (وإن مات قبل الغروب) هو أو زوجته أو رقيقه أو قريبه ونحوه (أو أعسر، أو أبان الزوجة، أو أعتق العبد ونحوه) كما لو باعه أو وهبه (لم تجب) الفطرة لما تقدم (ولا تسقط) الفطرة (بعد وجوبها بموت ولا غيره) كإبانة زوجة، أو عتق عبد، أو بيعه لاستقرارها وذكره المجد إجماعا في عتق عبد. (ويجوز تقديمها) أي الفطرة قبل العيد بيوم أو يومين نص عليه لقول ابن عمر كانوا يعطون قبل العيد بيوم أو يومين رواه البخاري (فقط) فلا تجزئ قبله بأكثر من يومين لفوات الإغناء المأمور به في قوله ﷺ «أغنوهم عن الطلب هذا اليوم» رواه الدارقطني من رواية أبي معشر وفيه كلام من حديث ابن عمر. بخلاف زكاة المال وآخر وقتها غروب الشمس يوم الفطر لما تقدم من قوله ﷺ «أغنوهم عن الطلب هذا اليوم» فإن أخرها عنه أي عن يوم العيد أثم لتأخيرها الواجب عن وقته، ولمخالفته الأمر وعليه القضاء لأنها عبادة فلم تسقط بخروج الوقت، كالصلاة والأفضل: إخراجها أي الفطرة يوم العيد قبل الصلاة أو قدرها في موضع لا يصلي فيه العيد لأنه ﷺ أمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة في حديث ابن عمر وقال جمع: الأفضل أن يخرجها إذا خرج إلى المصلى. ويجوز إخراجها في سائر أي باقي يوم العيد لحصول الإغناء المأمور به مع الكراهة لمخالفته الأمر بالإخراج قبل الخروج إلى المصلى ومن وجبت عليه فطرة غيره من زوجة أو عبد أو قريب أخرجهما مكان نفسه مع فطرته لأنها طهرة له بخلاف زكاة المال ويأتي في الباب بعده.

(٢) قال في مواهب الجليل (٣٦٧/٢): وهل بأول ليلة العيد أو بفجره؟ خلاف ش: هذا بيان =

وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> وأصحابه وأبو ثور وداود<sup>(٢)</sup> ورواية عن مالك: تجب بطولوع الفجر.

= للوقت الذي يتعلق به الخطاب بزكاة الفطر، وذكر في ذلك قولين مشهورين: الأول منهما أن الخطاب بها يتعلق بأول ليلة العيد وذلك إذا غربت الشمس من آخر يوم من رمضان فمن كان موجودا في ذلك الوقت تعلق به الخطاب بها فلو مات بعد ذلك أخرجت عنه. ومن ولد بعد الغروب أو أسلم أو أيسر لم يجب عليه، وشهر هذا القول ابن الحاجب وغيره، والثاني - أن الخطاب بها إنما يتعلق بطولوع الفجر من يوم العيد فمن كان موجودا في ذلك الوقت تعلق به الوجوب، ومن مات قبل طلوع الفجر أو ولد بعده أو أسلم أو أيسر لم يجب عليه، وهذا القول شهره الأبهري، وقال ابن العربي: إنه الصحيح، ورواه ابن القاسم ومطرف وابن الماجشون عن مالك، وفي المسألة قولان آخران بل ثلاثة: أحدها - أن الواجب الذي يتعلق به الخطاب طلوع الشمس من يوم العيد وصححه ابن الجهم وأكره بعضهم، وقال: لا خلاف أن من مات بعد الفجر يجب عليه الزكاة، وصوب القاضي عياض قول هذا المنكر، والثاني - أنه يمتد من غروب الشمس ليلة الفطر إلى غروب الشمس من يوم الفطر، والثالث - أنه يمتد من غروب الشمس ليلة العيد إلى زوال يوم العيد، ذكره في التوضيح، وعزاه لابن الماجشون. وفائدة هذا الخلاف أن من مات قبل دخول وقت الوجوب لا تتعلق به الزكاة، وكذلك من باع رقيقا قبل وقت الوجوب سقطت زكاته عن البائع، وكذلك من طلق زوجته قبله، وكذلك تسقط عمن ولد بعد وقت الوجوب أو أسلم أو أيسر وجبت عليه، وكذلك من استجد ملك رقيق أو استجد زوجة، والله أعلم. ويتعلق الكلام بالوقت في زكاة الفطر من أربع حيثيات: الوقت الذي يتعلق به الوجوب، والوقت الذي يستحب إخراجها فيه، والوقت الذي يحرم تأخيرها إليه، وتكلم المصنف على جميع ذلك، والله أعلم

(١) قال في بدائع الصنائع (٧٦/٢): وأما وقت وجوب صدقة الفطر فقد اختلف فيه، قال أصحابنا: هو وقت طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر، وقال الشافعي: هو وقت غروب الشمس من آخر يوم من رمضان حتى لو ملك عبدا، أو ولد له ولد، أو كان كافرا فأسلم، أو كان فقيرا فاستغنى إن كان ذلك قبل طلوع الشمس تجب عليه الفطرة، وإن كان بعده لا تجب عليه وكذا من مات قبل طلوع الفجر لم تجب فطرته وإن مات بعده وجبت، وعند الشافعي إن كان ذلك قبل غروب الشمس تجب عليه وإن كان بعده لا تجب وكذا إن مات قبله لم تجب وإن مات بعده وجبت. وجه قوله إن سبب وجوب هذه الصدقة هو الفطر؛ لأنها تضاف إليه، والإضافة تدل على السببية كإضافة الصلوات إلى أوقاتها وإضافة الصوم إلى الشهر ونحو ذلك، وكما غربت الشمس من آخر يوم من رمضان جاء وقت الفطر فوجبت الصدقة، ولنا ما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون». أي وقت فطركم يوم تفطرون خص وقت الفطر بيوم الفطر حيث أضافه إلى اليوم، والإضافة للاختصاص فيقتضي اختصاص الوقت بالفطر يظهر باليوم وإلا فالليالي كلها في حق الفطر سواء فلا يظهر الاختصاص وبه تبين أن المراد من قوله صدقة الفطر أي صدقة يوم الفطر فكانت الصدقة مضافة إلى يوم الفطر فكان سببا لوجوبها. ولو عجل الصدقة على يوم الفطر لم يذكر في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز التعجيل سنة وستين وعن خلف بن أيوب أنه يجوز تعجيلها إذا دخل رمضان ولا يجوز قبله، وذكر الكرخي في =

= مختصره أنه يجوز التعجيل بيوم، أو يومين. وقال الحسن بن زياد: لا يجوز تعجيلها أصلاً. وجه قوله إن وقت وجوب هذا الحق هو يوم الفطر فكان التعجيل أداء الواجب قبل وجوبه وإنه ممتنع كتعجيل الأضحية قبل يوم النحر. وجه قول خلف هذه فطرة عن الصوم فلا يجوز تقديمها على وقت الصوم، وما ذكره الكرخي من اليوم، أو اليومين فقد قيل إنه ما أراد به الشرط فإن أراد به الشرط فوجهه أن وجوبها لإغناء الفقير في يوم الفطر وهذا المقصود يحصل بالتعجيل بيوم، أو يومين؛ لأن الظاهر أن المتعجل يبقى إلى يوم الفطر فيحصل الإغناء يوم الفطر وما زاد على ذلك لا يبقى فلا يحصل المقصود، والصحيح أنه يجوز التعجيل مطلقاً وذكر السنة، والمستين في رواية الحسن ليس على التقدير بل هو بيان لاستكثار المدة أى يجوز وإن كثرت المدة كما في قوله تعالى ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] ووجهه أن الوجوب إن لم يثبت فقد وجد سبب الوجوب وهو رأس يمونه ويلى عليه، والتعجيل بعد وجود السبب جائز كتعجيل الزكاة، والعشور وكفارة القتل والله أعلم.

(٢) قال في المحلى بالآثار (٢٦٥/٤ - ٢٦٦): ووقت زكاة الفطر - الذى لا تجب قبله، إنما تجب بدخوله، ثم لا تجب بخروجه - : فهو إثر طلوع الفجر الثانى من يوم الفطر، ممتداً إلى أن تبيض الشمس وتحل الصلاة من ذلك اليوم نفسه؛ فمن مات قبل طلوع الفجر من اليوم المذكور فليس عليه زكاة الفطر، ومن ولد حين ابيضاض الشمس من يوم الفطر فما بعد ذلك، أو أسلم كذلك - : فليس عليه زكاة الفطر، ومن مات بين هذين الوقتين أو ولد أو أسلم أو تمادت حياته وهو مسلم - : فعليه زكاة الفطر، فإن لم يؤدها وله من ابن يؤديها فهي دين عليه أبداً حتى يؤديها متى أداها. وقال الشافعى: وقتها مغيب الشمس من آخر يوم من رمضان، فمن ولد ليلة الفطر أو أسلم فلا زكاة فطر عليه، ومن مات فيها فهي عليه. وقال أبو حنيفة: وقتها انشقاق الفجر من يوم الفطر، فمن مات قبل ذلك، أو ولد بعد ذلك، أو أسلم بعد ذلك فلا زكاة فطر عليه. وقال مالك مرة كقول الشافعى في رواية أشهب عنه، ومرة قال: إن من ولد يوم الفطر فعليه زكاة الفطر. قال أبو محمد أما من رأى وقتها غروب الشمس من آخر يوم من رمضان فإنه قال: هي زكاة الفطر، وذلك هو الفطر من صوم رمضان والخروج عنه جملة. وقال الآخرون الذين رأوا وقتها طلوع الفجر من يوم الفطر: إن هذا هو وقت الفطر، لا ما قبله؛ لأنه في كل ليلة كان يفطر كذلك ثم يصبح صائماً فإنما أفطر من صومه صبيحة يوم الفطر، لا قبله، وحيث دخل وقتها باتفاق منا ومنكم. قال أبو محمد: قال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]. فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال أمر رسول الله ﷺ بإخراج زكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى المصلى. قال أبو محمد: فهذا وقت أداؤها بالنص، وخروجهم إليها إنما هو لإدراكها، ووقت صلاة الفطر هو جواز الصلاة بابيضاض الشمس يومئذ فإذا تم الخروج إلى صلاة الفطر بدخولهم في الصلاة فقد خرج وقتها؟ وبقي القول في أول وقتها: فوجدنا الفطر المتيقن إنما هو =

وقال بعض المالكية: تجب بطلوع الشمس.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : والواجب صاع بصاع رسول الله ﷺ؛ لحديث ابن عمر - رضى الله عنهما - : «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ»، والصاع: خمسة أرتال وثلاث بالبغدادي؛ لما روى عمر بن حبيب القاضي قال: حججت مع أبي جعفر، فلما قدم المدينة قال: اثبتوني بصاع رسول الله ﷺ فعابره فوجده خمسة أرتال وثلاثا برطل أهل العراق.

الشرح: حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>، وأما الحكاية المذكورة عن عمر بن حبيب قاضى البصرة فضعيفة، وقد اتفق المحدثون على تضعيف عمر ابن حبيب<sup>(٢)</sup> هذا، ونسبه ابن معين إلى الكذب، وقد أوضحت حاله فى تهذيب الأسماء.

وقوله: «فعابره» أى اعتبره، وقال أهل اللغة: يقال: عايرت المكيال والميزان، وعاورته إذا اعتبرته، ولا يقال: غيرته.

وأما الأحكام: فقد اتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على أن الواجب فى

= بطلوع الفجر من يوم الفطر؛ وبطل قول من جعل وقتها غروب الشمس من أول ليلة الفطر؛ لأنه خلاف الوقت الذى أمر عليه السلام بأدائها فيه. قال أبو محمد: فمن لم يؤدها حتى خرج وقتها فقد وجبت فى ذمته وماله لمن هى له، فهى دين لهم، وحق من حقوقهم، وقد وجب إخراجها من مال وحرّم عليه إمساكها فى ماله، فوجب عليه أدائها أبداً، وبالله تعالى التوفيق، ويسقط بذلك حقهم، ويبقى حق الله تعالى فى تضييعه الوقت، لا يقدر على جبره إلا بالاستغفار والتدابة - وبالله تعالى تنأيد. ولا يجوز تقديمها قبل وقتها أصلاً. فإن ذكروا خبر أبى هريرة إذ أمره رسول الله ﷺ بالمبيت على صدقة الفطر فأتاه الشيطان ليلة، وثانية، وثالثة - : فلا حجة لهم فيه؛ لأنه لا تخلو تلك الليالى أن تكون من رمضان أو من شوال، ولا يجوز أن تكون من رمضان؛ لأنه ليس ذلك فى الخبر، ولا يظن برسول الله ﷺ أنه حبس صدقة وجب أدائها عن أهلها، وإن كانت من شوال فلا يمنع من ذلك؛ إذ لم يكمل وحبس وجود أهلها؛ وفى تأخيرها عليه الصلاة والسلام إعطاؤها برهان على أن وقت إخراجها لم يحن بعد، فإن كان ذلك فى ليالى رمضان فلم يخرجها عليه السلام. فصح أنه لم يجز تقديمها قبل وقتها ولا يجزئ؛ وإن كانت من ليالى شوال فلا شك أن أهلها لم يوجدوا، فترىص عليه الصلاة والسلام وجودهم. فبطل تعلقهم بهذا الخبر؟

(١) تقدم .

(٢) ينظر ترجمته فى تهذيب التهذيب (٤٣١/٧٢) والتقريب (٥٢/٢) والكاشف (٣٠٦/٢) والتاريخ الكبير (١٤٨/٦) الجرح والتعديل (٥٥٣/٦) وميزان الاعتدال ١٨٤/٣ ولسان الميزان (٣١٦/٧) وسير أعلام النبلاء (٤٩٠/٩) الوافى بالوفيات (٤٤٧/٢٢).

الفطرة عن كل إنسان صاع بصاع رسول الله ﷺ: وهو خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى<sup>(١)</sup>، من أى جنس أخرجه، سواء الحنطة وغيرها، ورطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم، وقيل: مائة وثمانية وعشرون درهما بغير أسباع، وقيل: مائة وثلاثون درهما، وبه قطع الغزالي والرافعى، والأول: أصح وأقوى.

قال صاحب الشامل، وغيره: الأصل فيه الكيل، وإنما قدره العلماء بالوزن استظهارا.

قلت: قد يستشكل ضبط الصاع بالأرطال، فإن الصاع المخرج به فى زمان رسول الله ﷺ مكيال معروف، ويختلف قدره وزنا باختلاف ما يوضع فيه: كالذرة والحمص وغيرهما، فإن أوزان هذه مختلفة، وقد تكلم جماعات من العلماء فى هذه المسألة، فأحسنهم فيها كلاما الإمام أبو الفرج الدارمى من أصحابنا، فإنه صنف فيها مسألة مستقلة، وكان كثير الاعتناء بتحقيق أمثال هذه، ومختصر كلامه أن الصواب: أن الاعتماد فى ذلك على الكيل دون الوزن، وأن الواجب إخراج صاع معاير بالصاع الذى كان يخرج به فى زمن رسول الله ﷺ وذلك الصاع موجود ومن لم يجده وجب عليه الاستظهار، بأن يخرج ما يتيقن أنه لا ينقص عنه، وعلى هذا فالتقدير بخمسة أرطال وثلاث تقريب.

هذا كلام الدارمى، وذكر البندنجى نحوه، وقال جماعة من العلماء: الصاع أربع حفنات بكفى رجل معتدل الكفين، ونقل الحافظ عبد الحق فى كتابه الأحكام عن أبى محمد على بن حزم أنه قال: وجدنا أهل المدينة لا يختلف منهم اثنان فى أن مد رسول الله ﷺ الذى يؤدى به الصدقات ليس بأكثر من رطل ونصف، ولا دون رطل وربع، وقال بعضهم: هو رطل وثلاث، قال: وليس هذا اختلافا، ولكنه على حسب رزانة المكيل من البر والتمر والشعير، قال: وصاع ابن أبى ذئب خمسة أرطال وثلاث وهو صاع رسول الله ﷺ.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وفى الحب الذى يخرج ثلاثه أوجه: أحدها: أنه يجوز من كل قوت؛ لما روى أبو سعيد الخدرى قال: «كُنَّا نُخْرِجُ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا

(١) عقد البيهقى فى السنن الكبرى (١٧٠/٥ - ١٧٢) باب أسماه، باب: ما دل على أن صاع النبى ﷺ كان عياره خمسة أرطال وثلاث.

مِنْ زَيْبٍ»، ومعلوم: أن ذلك كله لم يكن قوت أهل المدينة، فدل على أنه مخير بين الجميع.

و [الثاني:] قال أبو عبيد بن حرب: تجب من غالب قوته، وهو ظاهر النص؛ لأنه لما وجب أداء ما فضل عن قوته وجب أن تكون من قوته.

و [الثالث:] وقال أبو العباس وأبو إسحاق: تجب من غالب قوت البلد؛ لأنه حق يجب في الذمة تعلق بالطعام فوجب من غالب قوت البلد، كالطعام في الكفارة. فإن عدل عن قوت البلد إلى قوت بلد آخر نظرت: فإن كان الذي انتقل إليه أجود أجزأه، وإن كان دونه لم يجزئه.

فإن كان أهل البلد يقتاتون أجناسا مختلفة ليس بعضها بأغلب من بعض، فالأفضل أن يخرج من أفضلها؛ لقوله عز وجل: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ومن أيها أخرج أجزأه.

وإن كان في موضع قوتهم الأقط ففيه طريقتان: قال أبو إسحاق: يجزئه قولاً واحداً؛ لحديث أبي سعيد. وقال القاضي أبو حامد: فيه قولان: أظهرهما: أنه يجزئه للخبر.

والثاني: لا يجزئه؛ لأنه لا تجب فيه الزكاة فأشبه اللحم. فإذا قلنا: يجزئه فأخرج اللبن أجزأه؛ لأنه أكمل منه؛ لأنه يجيء منه الأقط وغيره، وإن أخرج الجبن جاز؛ لأنه مثله، وإن أخرج المصل لم يجزه؛ لأنه أنقص من الأقط؛ لأنه لبن منزوع الزبد.

وإن كان في موضع لا قوت فيه أخرج من قوت أقرب البلاد إليه، فإن كان بقربه بلدان متساويان في القوت أخرج من قوت أيهما شاء، ولا يجوز في فطرة واحدة أن يخرج من جنسين؛ لأن ما خير فيه بين جنسين لم يجز أن يخرج من كل واحد منهما بعضه؛ ككفارة اليمين لا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة.

فإن كان عبد بين نفسيين في بلدين قوتها مختلف، ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: لا يجوز أن يخرج كل واحد منهما من قوته، بل يخرجان من أدنى القوتين. وقال أبو إسحاق: يجوز أن يخرج كل واحد منهما نصف صاع من قوته؛ لأن كل واحد منهما لم يبعض ما وجب عليه.



ومن أصحابنا من قال: يعتبر فيه قوت العبد أو البلد الذي فيه العبد؛ لأنها تجب لحقه، فاعتبر فيه قوته أو قوت بلده كالحز في حق نفسه.

ولا يجوز إخراج حب مسوس؛ لأن السوس أكل جوفه فيكون الصاع منه أقل من صاع، ولا يجوز إخراج الدقيق.

وقال أبو القاسم الأنماطي: يجوز؛ لأنه منصوب عليه في حديث أبي سعيد الخدري.

والمذهب: أنه لا يجوز؛ لأنه ناقص المنفعة عن الحب فلم يجز كالخبز، وأما حديث أبي سعيد فقد قال أبو داود: روى سفيان الدقيق ووهم فيه ثم رجع عنه.

الشرح: قال أصحابنا: يشترط في المخرج من الفطرة أن يكون من الأقوات التي يجب فيها العشر، فلا يجزئ شيء من غيرها إلا الأقط والجبن واللبن على خلاف فيها سنوضحه، إن شاء الله تعالى.

وأهمل المصنف هنا اشتراط كونه من القوت المعشر، وقد ذكره هو في التنبيه كما ذكره الأصحاب، ثم إن جميع الأقوات المعشرة تجزئ في الجملة، ولا يستثنى منها شيء، قال الرافعي: وحكى قول قديم: أنه لا يجزئ العدس والحمص، وإن كان قوتا لهما.

والمذهب: الأول. وأما الأقط ففيه طريقتان حكاها المصنف والأصحاب: أحدهما: وبه قال أبو إسحاق المروزي: القطع بإجزائه؛ لحديث أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - قال: «كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ - صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ»، رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>، وهذا

(١) أخرجه البخاري (٣/٣٧٥) كتاب: الزكاة، باب: الصدقة قبل العيد، حديث (١٥١٠)، ومسلم (٢/٦٧٨) كتاب: الزكاة، باب: زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، حديث (١٧/٩٨٥)، وأبو داود (٢/٢٦٧) كتاب: الزكاة، باب: كم يؤدي في صدقة الفطر، حديث (١٦١٦)، والترمذي (٢/٩١) كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في صدقة الفطر، حديث (٦٦٨)، والنسائي (٥/٥١) كتاب: الزكاة، باب: التمر في زكاة الفطر، حديث (٢٥١٢)، وابن ماجه (١/٥٨٥) كتاب: الزكاة، باب: صدقة الفطر، حديث (١٨٢٩)، وابن الجارود (ص ١٣١) كتاب: الزكاة، حديث (٣٥٧)، ومالك (١/٢٨٤) كتاب: الزكاة، باب: مكيلة زكاة الفطر، حديث (٥٣)، وابن أبي شيبة (٣/١٧٢، ١٣٧) =

لفظ إحدى روايات مسلم، والأقط ثابت في روايات في الصحيحين.

والطريق الثاني: فيه قولان.

أصحهما: يجزئه؛ للحديث.

والثاني: لا يجزئه؛ لأنه لا يجب فيه العشر فأشبه اللحم واللبن، وبهذه الطريقة

قال القاضي أبو حامد المروزي:

والصواب الأول؛ لصحة الحديث من غير معارض، ثم المذهب الذي قطع به

ال جماهير: أنه لا فرق في أجزاء الأقط بين أهل البادية والحضر، وقال الماوردي:

الخلاف في أهل البادية.

وأما أهل الحضر فلا يجزئهم قولاً واحداً، وإن كان قوتهم. وهذا الذي قاله شاذ

فاسد مردود، وحديث أبي سعيد صريح في إبطاله، وإن كان قد تأوله على أنه كان

في البادية، وهذا تأويل باطل، والله أعلم.

قال أصحابنا: فإن جوزنا الأقط، فهل يجزئ الجبن واللبن؟ فيه طريقان.

أصحهما: وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين وآخرون: يجزئه؛ لأن الجبن

أكمل منه.

والثاني: حكاه الخراسانيون وصاحب الحاوي على وجهين:

أصحهما: يجزئه.

والثاني: لا يجزئه، وصححه الماوردي؛ لأنه ليس معشراً، ولا يدخر.

وإنما جاز الأقط بالنص وهو مما يدخر، والخلاف مخصوص بمن قوته الأقط،

هل له إخراج اللبن والجبن؟ هكذا قاله الماوردي والرافعي وغيرهما.

= كتاب: الزكاة، باب: من قال صدقة الفطر صاع من شعير أو تمر أو قمح، وأحمد (٣/ ٢٣)، والدارمي (٣٩٢/١) كتاب: الزكاة، باب: في كاة الفطر، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤١/٢)، (٤٢) كتاب: الزكاة، باب: مقدار صدقة الفطر، والدارقطني (٢/ ١٤٦) كتاب: زكاة الفطر، حديث (٣١)، والحاكم (٤١١/١) كتاب: الزكاة، والبيهقي (١٦٥/٤) كتاب: الزكاة، باب: من قال لا يخرج من الحنطة في صدقة الفطر إلا صاعاً. والحميدي (٧٤٢)، وابن أبي شيبة (٣٧/٤)، وابن خزيمة (٨٦/٤)، (٨٨)، (٩٨)، وابن عبد البر في التمهيد (١٢٨/٤)، (١٣٠)، (١٣١)، (١٣٢)، (١٣٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٦٢/٣) من طرق عن عياض بن عبد الله بن سعيد عن أبي سعيد الخدري به. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

قال صاحب البيان وآخرون: إذا جوزنا الجبن واللبن، جاز مع وجود الأقط ومع عدمه، وقطع البندنجي: بأنه لا يجزئه إلا عند عدم الأقط، ونقله عن نصه في القديم، وإن قلنا: لا يجزئه الأقط لم يجزئه اللبن والجبن قطعاً.

وأما المخيض والكشك والسمن والمصل، فلا يجزئه شيئاً منها بلا خلاف؛ لأنها ليست في معنى اللبن، وكذا الجبن المنزوع الزبد، وسواء أكانت هذه الأشياء قوته وقوت البلد أم لا، لا يجزئه بلا خلاف، قال الماوردي: وكذا لو كان بعض أهل الجزائر أو غيرهم يقتاتون السمك والبيض فلا يجزئهم بلا خلاف.

وأما اللحم فالصواب الذي نص عليه الشافعي: وقطع به المصنف والأصحاب في جميع الطرق: أنه لا يجزئ قولاً واحداً.

وقال إمام الحرمين: قال العراقيون: في إجزائه قولان كالأقط، قال: كأنهم رأوا اللبن أصل الأقط وهو عصارة اللحم. وهذا الذي نقله عن العراقيين باطل، ليس موجوداً في كتبهم، بل الموجود في كتبهم مع كثرتها القطع بأن لا يجزئ بلا خلاف، فهذا هو الصواب.

وأما الأقوات النادرة التي لا عشر فيها كالغث والحنظل فلا يجزئ بلا خلاف، نص عليه الشافعي واتفقوا عليه.

قال أصحابنا: وكذا لو اقتاتوا ثمرة لا عشر فيها كالتين وغيره لا يجزئ قطعاً.

فرع: قال الشافعي والأصحاب: لا يجزئ الحب المسوس، ولا المعيب بلا خلاف.

قال إمام الحرمين وغيره: وإذا جوزنا إخراج الأقط، لم يجز إخراج المملح الذي أفسدت كثرة الملح جوهره، فإن كان الملح ظاهراً عليه ولم يفسده أجزاءه، لكن الملح غير محسوب، ويجب أن يخرج قدره يكون محض الأقط منه صاعاً.

قال أصحابنا: ويجزئ الحب القديم، وإن قلت قيمته إذا لم يتغير طعمه ولا لونه؛ لأن القدم ليس بعيب، وهذا لا خلاف فيه، ونص عليه في المختصر.

قال الماوردي وغيره: وغير القديم أولى، ثم الجمهور اقتصروا على ذكر الطعم واللون كما ذكرنا، وقال الماوردي وغيره: لو تغير لونه أو طعمه أو ريحه لم يجزئه.

وهذا مراد الشافعي والأصحاب، وإن لم يصرحوا بالرائحة، والله أعلم.

قال الشافعي والأصحاب: ولا يجزئ الدقيق ولا السويق، كما لا تجزئ القيمة.

وحكى المصنف والأصحاب عن أبى القاسم الأنماطى: أن الدقيق يجزئ؛ لأنه روى ذلك فى حديث أبى سعيد الخدرى: «أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ»، رواه سفيان بن عيينة<sup>(١)</sup>، وغلط الأصحاب الأنماطى فى هذا، قالوا: وذكر الدقيق فى الحديث ليس بصحيح، قال أبو داود السجستانى فى سننه: ذكر الدقيق وهم من ابن عيينة. وروى أبو داود أن ابن عيينة أنكروا عليه ذكر الدقيق فتركه، قال البيهقى: أنكر على ابن عيينة الدقيق فتركه، قال: وقد روى جوازه عن ابن سيرين عن ابن عباس منقطعاً موقوفاً على طريق التوهم، قال: وليس بثابت، قال: وروى من أوجه ضعيفة لا تساوى ذكرها<sup>(٢)</sup>.

وحكى الرافعى عن أبى الفضل بن عبدان من أصحابنا أنه قال: الصحيح عندى: أنه يجزئ الخبز والسويق؛ لأنهما أرفق بالمساكين. والصحيح: ما سبق أنه لا يجزئ؛ لأن الحب أكمل نفعا؛ لأنه يصلح لكل ما يراد منه بخلاف الدقيق والسويق والخبز، والله أعلم.

وقال الشافعى والأصحاب: لا يجزئ إخراج القيمة، وبه قال الجمهور، وجوزها أبو حنيفة، وسبقت دلائل المسألة فى آخر باب صدقة الغنم.

فرع: قال أصحابنا: فى الواجب من هذه الأجناس المجزئة ثلاثة أوجه: أصحها عند الجمهور: غالب قوت البلد، ممن صححه المحاملى والقاضى أبو الطيب والجرجانى فى التحرير، والبلغوى وآخرون، وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات، ونقله المحاملى فى المجموع، وصاحب البيان عن جمهور الأصحاب، ونقل الرافعى عن الجمهور تصحيحه؛ قال الماوردى: وهو قول ابن

(١) أخرجه أبو داود (١٦١٨)، ومن طريقه البيهقى فى السنن (١٧٢/٤)، وفى المعرفة (٣/٣٣١ - ٣٣٢)

(٢) السنن الكبرى (١٧٢/٤)، وأما حديث ابن سيرين عن ابن عباس فأخرجه ابن خزيمة (٢٤١٥) والدارقطنى (١٤٤/٢) بلفظ «أمرنا رسول الله ﷺ أن نؤدى زكاة رمضان صاعاً من طعام عن الصغير والكبير والحرّ والمملوك من أدى سلتاً قبل منه». وأحسبه قال: «ومن أدى دقيقاً قبل منه، ومن أدى سويقاً قبل منه».

وأخرجه أيضاً برقم (٢٤١٧) عن ابن سيرين عن ابن عباس دون لفظ «أمرنا رسول الله ﷺ».

ولكن قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن هذا - يعنى هذا الحديث - فقال: منكر؛ لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس فى قول الأكثر. ينظر تلخيص الحبير (٢/٣٥٦).

سريج وأبى إسحاق المروزي .

والوجه الثاني: أنه يتعين قوت نفسه، وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر والأم؛ لأنه قال: أدى مما يقتاته، وبهذا قال أبو عبيد بن حريبه من أصحابنا فيما حكاه المصنف والأصحاب عنه، وحكاه الماوردي عنه، وعن الإصطخري وصححه الشيخ أبو حامد وأبو الفضل بن عبدان والبندنجي وطائفة قليلة.

والجمهور على تصحيح الأول، وتأولوا النص على ما إذا كان قوته قوت البلد، كما هو الغالب في العادة.

والثالث: يتخير بين جميع الأقوات فيخرج ما شاء، وإن كان غير قوته وغير قوت أهل بلده؛ لظاهر حديث أبي سعيد الخدري . وهذا الثالث حكاه المصنف والجمهور وجهها، وحكاه أبو إسحاق المروزي والقاضي أبو الطيب في المجرد، والبندنجي والماوردي وآخرون - قولاً للشافعي قال الماوردي: نص عليه في بعض كتبه، وصححه القاضي أبو الطيب في المجرد اختياراً لنفسه بعد أن نقل أن المذهب غالب قوت البلد.

قال المصنف هنا وسائر أصحابنا: فإن قلنا: يعتبر قوت البلد أو قوت نفسه، فعدل إلى ما دونه - لم يجزئه بالاتفاق، ووقع في التنبيه، و الحاوى، و المجرد للقاضي أبي الطيب وغيرها: أنه إذا عدل إلى ما دونه ففي إجزائه قولان للشافعي، وهذا النقل مؤول والذين أطلقوه لم يذكروا في أصل الوجوب إلا وجهين . أحدهما: يجب من غالب قوت بلده.

والثاني: يجب من قوت نفسه.

ثم قالوا: فإن عدل عن الواجب إلى أدنى منه، ففي إجزائه قولان، ومرادهم: القول الثالث الذي يقول: هو مخير في جميع الأقوات، فكأنهم تركوا ذكر هذا القول أولاً ثم نبهوا عليه، وأما الذين ذكروا في الواجب ثلاثة أوجه ثالثها التخيير، فاتفقوا على أنه إذا قلنا: الواجب قوته أو قوت البلد، فعدل إلى دونه - لا يجزئه قولاً واحداً، فحصل من هذا كله أنه لا خلاف بين الأصحاب، وأن في أصل المسألة ثلاثة أوجه بعضها منصوص للشافعي:

أصحابها: الواجب غالب قوت بلده.

والثاني: قوت نفسه.

والثالث: يتخير بين جميع الأقوات.

فإن قلنا بالتخير، لم يتصور العدول إلى ما دون الواجب، وإن قلنا بتعين قوته أو قوت بلده، فعدل إلى ما دونه - لم يجزئه بلا خلاف، أما إذا عدل إلى أعلى من الواجب فيجزئه وهو أفضل؛ لأنه زاد خيراً.

هذا هو الصواب الذي نص عليه الشافعي وقطع به المصنف والأصحاب في جميع الطرق إلا صاحب الحاوي، فإنه ذكر في أجزاء الأعلى وجهين: أحدهما: قال وهو نص الشافعي -: يجزئه، كما لو وجب عليه سن من الماشية فأخرج أعلى منها.

والثاني: لا يجزئه؛ لأنه غير الواجب، كمن أخرج حنطة عن شعير استغله، أو دنانير عن دراهم، أو بقرة عن شاة ونظائره.

والجواب عن هذا الدليل الأول: أن الحنطة لا تجزئ عن الشعير، ولا الدنانير عن الدراهم في حال من أحوال الزكاة، بخلاف الفطرة؛ فإن الشخص الواحد قد يكون في وقت قوته أو قوت بلده جنساً ثم يصير غيره، والله أعلم.

وفيما يعتبر به الأعلى والأدنى وجهان مشهوران:

أصحهما: الاعتبار بزيادة صلاحيته للاقتيات.

والثاني: زيادة القيمة، فعلى هذا يختلف باختلاف الأقوات والبلاد، قال الرافعي: إلا أن يعتبر زيادة القيمة في الأكثر.

وعلى الأول قال أصحابنا: البرُّ خير من الشعير بلا خلاف، قال الجمهور: والبرُّ خير من التمر والزبيب، ونقله القاضي أبو الطيب عن الأصحاب:

وقال صاحب الحاوي: في البر والتمر وجهان لأصحابنا:

أحدهما: التمر أفضل وخير؛ لأن النبي ﷺ كان يخرج منه<sup>(١)</sup>، وعليه عمل أهل المدينة، قال: وبه قال ابن عمر<sup>(٢)</sup> ومالك وأحمد.

(١) أخرجه مسلم (١٤ - ٩٨٤) عن يزيد بن زريع عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: فرض النبي ﷺ، صدقة رمضان على الحر والعبد والذكر والأنثى صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير قال: فعدل الناس به نصف صاع من بر.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣/٣١٧) رقم (٥٧٨٣)، وابن أبي شيبة (٢/٣٩٨)، رقم (١٠٣٦٦) عن أبي مجلز أن ابن عمر كان يستحب أن يعطى التمر.

والثاني: قال: وإليه ميل الشافعي وبه قال على بن أبي طالب وإسحاق بن راهويه - البر أفضل.

قال: ولو قيل: إن أفضلهما يختلف باختلاف البلاد، لكان متجها. هذا كلامه، والمشهور: ترجيح البر مطلقا، والبر خير من الأرز بالاتفاق، وفي التمر والشعير وجهان:

أحدهما: وهو قول الشيخ أبي محمد الجويني - ترجيح التمر. وأصحهما عند بغوى: ترجيح الشعير، وهذا أصح؛ لأنه أبلغ في الاقتيات. وتردد أبو محمد في التمر والزبيب، وفي الزبيب والشعير أيهما أرجح؟ قال إمام الحرمين: والأشبه تقديم التمر على الزبيب.

وهذا الذي قاله الإمام هو الصواب المتعين، والصواب: تقديم الشعير على الزبيب. وإذا قلنا: المعتبر قوت نفسه، كان يليق به البر، وهو يقتات الشعير بخلًا - لزمه البر بالاتفاق.

وإن كان يليق به الشعير وهو يقتات البر تنعما، فوجهان حكاهما بغوى وغيره هكذا وجهين وهو الصواب، وحكاهما إمام الحرمين قولين: أصحهما: يجزئه الشعير.

والثاني: تتعين الحنطة، والله أعلم.

فرع: إذا أوجبنا غالب قوت البلد فكانوا يقتاتون أجناسا لا غالب فيها، أخرج ما شاء منها، والأفضل: أعلاها، هكذا نقله المصنف والأصحاب وجزموا به، وهو ظاهر، والله أعلم.

فرع: إذا قلنا: المعتبر غالب قوت البلد، قال الغزالي في الوسيط: المعتبر غالب قوت البلد وقت وجوب الفطر لا في جميع السنة، وقال في الوجيز: غالب قوت البلد يوم العيد. قال الرافعي: هذا الذي قاله لم أره لغيره.

قلت: هذا النقل غريب كما قال الرافعي، والصواب: أن المراد قوت السنة، كما سنوضحه في الفرع الذي بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

فرع: إذا اعتبرنا قوت البلد وقوت نفسه، فكان القوت مختلفا باختلاف الأقوات: ففي بعضها يقتاتون أو يقتات جنسا، وفي بعضها جنسا آخر - قال السرخسي في الأمالي: إن أخرج من الأعلى أجزأه وكان أفضل، وإن اقتصد وأخرج من الأدنى

فقولان:

أحدهما: لا يجزئه احتياطا للعبادة.

وأصحهما: يجزئه لدفع الضرر عنه؛ ولأنه يسمى مخرجا من قوت البلد، أو من قوته.

فرع: إذا كان في موضع ليس فيه قوت يجزئ، بأن كانوا يقتاتون لحما أو تينا وغيرهما مما لا يجزئ - قال المصنف والأصحاب: أخرج من قوت أقرب البلاد إليه، وإن كان بقربه بلدان متساويان في القرب أخرج من قوت أيهما شاء، وهذا متفق عليه.

فرع: إذا اعتبرنا غالب قوت البلد، وكان له عبد في بلد آخر قال البغوى وغيره: إن قلنا: إن الفطرة تجب على العبد ثم يتحملها السيد، فالاعتبار بقوت بلد العبد، وإن قلنا: تجب على السيد ابتداء فبقوت بلد السيد.

فرع: قال الشافعى والمصنف وسائر الأصحاب: لا يجزئ في الفطرة الواحدة صاع من جنسين، سواء أكان الجنسان متمثلين، أو أحدهما من واجبه والآخر أعلى منه، كما لا يجزئ في كفارة اليمين أن يكسو خمسة ويطعم خمسة؛ لأنه مأمور بصاع من بر أو شعير وغيرهما، ولم يخرج صاعا من واحد منهما، كما أنه مأمور بإطعام عشرة مساكين أو كسوتهم، ولم يكس في الصورة المذكورة عشرة، ولم يطعمهم.

هذا هو المذهب، وبه قطع الأصحاب في كل الطرق إلا إمام الحرمين، فحكى وجها شادا: أنه يجزئ إذا كان نصف صاع من واجبه ونصف أعلى، وإلا السرخسى فقال: إن كان عنده صاع من أحد الجنسين لم يجز تبغيضه قطعا، وإن لم يكن عنده إلا نصف صاع من هذا ونصف من هذا فوجهان:

أحدهما: يجزئه إخراج التصفين.

والثاني: لا يجزئه.

وقال الرافعى: لا يجوز صاع من جنسين وإن كان أحدهما أعلى من الواجب، قال: ورأيت لبعض المتأخرين جوازه. والمذهب ما سبق.

قال أصحابنا: ولو كان له عبدان أو قريبان، أو زوجتان أو زوجة وقريب أو عبد، فأخرج عن أحدهما صاعا من واجبه، وعن الآخر صاعا أعلى منه - أجزأه بالاتفاق،



كما لو كان عليه كفارتان فأطعم عشرة وكسا عشرة، يجزئه عنهما جميعا بلا خلاف، وكذا لو ملك نصف عبد ونصف آخر فأخرج عن أحدهما نصفًا من واجبه، وعن الآخر نصفًا من أعلا منه - أجزأه بلا خلاف، صرح به البغوي وآخرون.

قال أصحابنا: ولو ملك رجلان عبدا، فإن قلنا بالقول الغريب: إنه مخير بين الأجناس، أخرجنا ما شاء بشرط اتحاد، وإن أوجبنا غالب قوت البلد وكانا هما والعبد في بلد واحد، أخرجنا عنه من غالب قوت البلد، وإن كان العبد في بلد آخر، قال البغوي وآخرون: يبنى على أن الفطرة تجب على المالك ابتداء، أم يتحملها عن العبد؟ فإن قلنا بالتحمل، اعتبر بلد العبد، وإلا قبلد السيدين.

وإن كان السيدان في بلدين مختلفي القوت، أو اعتبرنا قوت الشخص بنفسه، أو اختلف قوتهما - ففيه أوجه:

أصحها: وبه قال أبو إسحاق المروزي وأبو علي بن أبي هريرة حكاه عنهما الماوردي وآخرون، وصححه القاضي أبو الطيب، وحكاه إمام الحرمين عن ابن الحداد: يخرج كل واحد نصف صاع من قوت بلده أو نفسه، ولا يضر التبعض؛ لأنهما إذا أخرجا هكذا كل شخص واجبه من جنس كثلثة كانوا محرمين فقتلوا ظمية، فذبح أحدهم ثلث شاة، وأطعم آخر بقية ثلث شاة، وصام الثالث عدل ذلك - أجزأهم بلا خلاف.

والثاني: قاله ابن سريج: يخرجان من أدنى القوتين، ولا يجوز التبعض.

والثالث: يجب من أعلاهما، حكاه إمام الحرمين وآخرون.

والرابع: من قوت بلد العبد.

ولو كان الأب في نفقة ولدين، فالقول في إخراجهما الفطرة عنه كالقول في السيدين، وكذا من نصفه حر ونصفه مملوك، إذا أوجبنا نصف الفطرة على ما سبق، والأصح: يخرجان من جنسين، والثاني: من جنس.

فرع: في مسائل تتعلق بالباب:

إحداها: قال أصحابنا: لو أخرج إنسان الفطرة عن أجنبي بغير إذنه، لا يجزئه بلا خلاف؛ لأنها عبادة فلا تسقط عن المكلف بها بغير إذنه، وإن أذن فأخرج عنه أجزأه، كما لو قال لغيره: اقض ديني وكما لو وكله في دفع زكاة ماله وفي ذبح أضحيته.

ولو كان للإنسان ولد صغير موسر، فحيث لا يلزمه فطرته فأخرج الأب فطرة الولد من مال نفسه جاز بلا خلاف. صرح به القاضي أبو الطيب والماوردي والبندنجي والبغوي والأصحاب؛ لأنه يستقل بتمليك ابنه الصغير، ولو كان كبيرا رشيدا، لم يجز إلا بإذنه؛ لأنه لا يستقل بتمليكه، والجد كالأب، والمجنون كالصبي.

قال الماوردي والبغوي: لو أخرج الولي فطرة الصبي والمجنون من مال نفسه تبرعا: فإن كان أبا أو جدا جاز، وكأنه ملكه ذلك ثم تولى الأداء عنه مما ملكه، وإن كان وصيا أو قима لم يجز إلا بإذن القاضي، فإذا أذن جاز ويصير كأنه بالإذن كأن الصبي تملك منه، ثم أذن له فى الإخراج.

وكل هذا متفق عليه عند أصحابنا، ونقله الماوردي عن الأصحاب [قال]: وقال زفر ومحمد بن الحسن: تجب فطرة الأطفال على أبيهم ونفقتهم فى أموالهم، والله أعلم.

الثانية: قال أصحابنا: يلزم الولي إخراج فطرة الصبي والمجنون والمحجور عليه بسفه من مالهم، وكذا فطرة عبيدهم وجواريتهم وأقاربهم الذين يلزمهم نفقتهم كما يلزمه إخراج زكاة أموالهم، وقضاء ديون وجبت عليهم بإتلاف أو غيره.

الثالثة: لو تبرع إنسان بالنفقة على أجنبى، لا يلزمه فطرته بلا خلاف عندنا، وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود. وقال أحمد: تلزمه.

الرابعة: لو كان نصف الشخص مكاتبا، حيث يتصور ذلك فى العبد المشترك إذا جوزنا كتابة بعضه بإذن شريكه، وجب نصف صاع على مالك نصفه القن، ولا شيء فى النصف المكاتب على المذهب.

وفيه الوجه السابق فى المكاتب، ومثله عبد مشترك بين معسر وموسر، يجب على الموسر نصف صاع ولا شيء على المعسر إذا كان يحتاج إليه للخدمة. هذا هو المذهب وفيه وجه سبق.

الخامسة: قال الجرجاني فى المهايأة: ليس عبد مسلم لا يجب إخراج الفطرة عنه إلا ثلاثة:

أحدهم: المكاتب.

يعنى على المذهب، وقد سبق فيه وجه أنه يجب فطرته على سيده، ووجه أنها على نفسه.

والثاني: إذا ملك السيد عبده عبدا، وقلنا: يملك، لا فطرة على السيد الثاني؛ لعدم ملكه، ولا على الأول؛ لضعف ملكه.

الثالث: عبد مسلم لكافر، إذا قلنا بالضعيف: إنها تجب على المؤدى ابتداء والأصح: وجوبها كما سبق.

ويجىء رابع: على قول الإصطخرى وغيره: فيما إذا مات قبيل هلال شوال وعليه دين وله عبد كما سنوضحه، إن شاء الله تعالى قريبا.

ويجىء خامس: وهو إذا لم يكن له وقت وجوب الفطرة إلا عبد يحتاج إليه للخدمة، فإن الأصح لا يلزمه فطرة عن نفسه، ولا عن العبد، وقد سبقت المسألة واضحة في أول الباب.

فهذه خمس صور مختلف فيها كلها، ويختلف الراجح فيها كما ذكرناه، والله أعلم. السادسة: قال أصحابنا: لو باع عبدا بشرط الخيار فصادف زمن الوجوب زمن الخيار: فإن قلنا: الملك في مدة الخيار للبائع، فعليه فطرته، سواء تم البيع أو فسخ، وإن قلنا: موقوف، فإن تم البيع فالفطرة على المشتري، وإلا فعلى البائع، ولو صادف زمن الوجوب خيار المجلس، فهو كخيار الشرط، ولو تم البيع ثم فسخ بعد وقت الوجوب بإقالة أو عيب أو تخالف، فالفطرة على المشتري، ذكره البغوى وغيره.

السابعة: لو مات وترك عبدا ثم أهل هلال شوال، فإن لم يكن عليه دين فالعبد للورثة وعليهم فطرته، كل واحد بقسطه، وإن كان عليه دين يستغرق التركة، بنى على أن الدين هل يمنع انتقال الملك في التركة إلى الورثة أم لا؟ والصحيح المنصوص الذى قطع به الجمهور: لا يمنع، وقال الإصطخرى: يمنع.

فعلى المنصوص عليهم فطرته سواء بيع فى الدين أم لا، وأشار إمام الحرمين إلى أنه يجىء فيه الخلاف السابق فى وجوب الزكاة فى المال المرهون والمغضوب، لتزلزل الملك. والمذهب الأول.

وإن قلنا بقول الإصطخرى، فإن بيع فى الدين فلا شىء عليهم، وإلا فعليهم

## الفطرة.

وحكى ابن الصباغ وجها: أنه لا فطرة عليهم مطلقا.  
وقال القاضى أبو الطيب: تجب فطرته فى تركة السيد كالموصى بخدمته.  
والمذهب الأول.

هذا إذا مات السيد قبل هلال شوال، فلو مات بعده ففطرة العبد على سيده كفطرة نفسه، ويقدمان على الميراث والوصايا كسائر الديون، وفى تقديمهما على دين الآدمى طرق:

أصحها وأشهرها: على الأقوال الثلاثة فى اجتماع دين الله تعالى ودين الآدمى:  
أصحها: يقدم دين الله تعالى.

والثانى: دين الآدمى.

والثالث: يقسم بينهما، وسيأتى شرحها فى قسم الصدقات حيث ذكرها المصنف، إن شاء الله تعالى.

والطريق الثانى: القطع بتقديم فطرة العبد لتعلقها بالعبد كأرش جنايته.  
قال الشيخ أبو حامد: هذا الطريق غلط؛ لأن فطرة العبد لا تتعلق بعينه، بل بالذمة. وحكى الماوردى هذا الطريق عن أبى الطيب بن سلمة، قال: وخالفه سائر الأصحاب فقالوا بالطريق الأول، وفى فطرة السيد الأقوال.

والطريق الثالث: القطع بتقديم فطرة العبد وفطرة السيد أيضا؛ لأنها قليلة والمذهب فى الجملة: تقديم فطرة نفسه، وفطرة العبد على جميع الديون، وهو نصه فى المختصر، فإنه قال: ولو مات بعد ما أهل هلال شوال وله رقيق، فالفطرة عنه وعنهم فى ماله مقدمة على الديون.

قال الرافعى: وفى هذا النص رد على ما قاله إمام الحرمين فى أول الباب، فى أن الدين يمنع وجوب الفطرة؛ لأن سياقه يفهم منه ما إذا طرأت الفطرة على الدين الواجب، وإذا كان كذلك لم يكن الدين مانعا، وبتقدير ألا يكون كذلك فاللفظ مطلق يشتمل على ما إذا طرأت الفطرة على الدين وعكسه.

ومقتضاه: ألا يكون الدين مانعا من وجوبها. هذا كلام الرافعى وهو كما قال.

الثامنة: أنه إذا أوصى لرجل بعبد ومات الموصى بعد دخول وقت وجوب الفطرة، فالفطرة فى تركة الميت، فلو مات قبل الوقت، وقبل الموصى له الوصية

قبل الوقت، فالفطرة عليه.

وإن لم يقبل حتى دخل الوقت، فإن قلنا: الموصى له يملك الوصية بمجرد موت الموصى لزمه الفطرة، فلو لم يقبل، بل رد الوصية فوجهان مشهوران: أصحهما: الوجوب؛ لأنه كان مالكا حال الوجوب. والثاني: لا؛ لعدم استقرار الملك.

وإن قلنا: لا يملك إلا بالقبول، بنى على أن الملك قبل القبول لمن؟ وفيه وجهان مشهوران في كتاب الوصية أصحهما: للورثة، فعلى هذا في الفطرة وجهان: أصحهما: على الورثة؛ لأنه ملكهم، ونقل صاحب البيان عن أصحابنا العراقيين أنها تجب في تركة الميت. والثاني: لا فطرة لضعفه.

والوجه الثاني من الأولين: أنه باق على ملك الميت، فعلى هذا لا تجب فطرته على أحد، على المذهب.

وحكى البغوى مع هذا وجهها ضعيفا: أنها تجب في تركته، وإن قلنا: الملك في الوصية موقوف، فإن قبل فعليه الفطرة، وإلا فعلى الورثة، هذا كله إذا قبل الموصى له، أو رد، فلو مات قبل القبول وبعد دخول وقت الوجوب، فقبول وارثه كقبوله، والملك يقع للموصى له الميت، فحيث أوجبنا عليه الفطرة إذا قبل بنفسه فهي في تركته، إذا قبل وارثه، فإن لم يكن له تركة سوى العبد ففي بيع جزء منه للفطرة الخلاف السابق.

الأصح لا يباع.

ولو مات قبل وقت الوجوب أو معه فالفطرة على الورثة إذا قبلوا؛ لأن وقت الوجوب كان ملكهم، والله أعلم.

فرع: لو وهب له عبد فقبل، فأهل هلال شوال قبل القبض، فالمذهب: أنه لا يملكه قبل القبض، وفطرته على الواهب، وفيه قول ضعيف: إن الملك موقوف، ويتبين بالقبض أنه ملكه بالعقد، فعلى هذا فطرته على الموهوب له، هكذا ذكر المسألة الماوردى والبغوى وغيرهما.

فرع: قال الماوردى: لو اشترى أباه ولم يقبضه، ولا دفع ثمنه حتى أهل شوال، وكان ذلك بعد انقضاء الخيار، قال ابن خيران: يلزمه فطرته ولا يعتق عليه؛ لأن

للبنائع فيه علقه، وهى حق الحبس لقبض الثمن، فصار كعلقة الخيار.  
قال الماوردى: وهذا خلاف نص الشافعى فى كتاب الصداق، وغيره؛ بل  
المذهب أنه إن كان البيع لازما عتق ولزمه الفطرة، سواء دفع ثمنه أم لا، وإن كان فيه  
خيار فعلى الأقوال: فى أن الملك فى زمن الخيار للبنائع أم للمشتري؟ والفطرة على  
من له الملك.

التاسعة: قال الشافعى فى المختصر: وتقسم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة  
المال، وأحب دفعها إلى ذوى رحمه، الذين لا تلزمه نفقتهم بحال، قال: فإن  
طرحها عند من تجمع عنده أجزأه، إن شاء الله تعالى.

يسأل رجل سالما فقال: ألم يكن ابن عمر يدفعها إلى السلطان؟ فقال: بلى،  
ولكن أرى ألا يدفعها إليه، هذا نص الشافعى، واتفق أصحابنا على أن الأفضل: أن  
يفرق الفطرة بنفسه، كما أشار إليه الشافعى بهذا النص، وأنه لو دفعها إلى الإمام أو  
الساعى أو من تجمع عنده الفطرة للناس، وأذن له فى إخراجها - أجزأه، ولكن  
تفريقه بنفسه أفضل من هذا كله، وممن صرح بهذا الماوردى والمحاملى فى  
التجريد، والبعوى والسرخسى وسائر الأصحاب.

قال الماوردى: قال الشافعى: تفريقها بنفسه أحب إلى من أن يطرحها عند من  
تجمع عنده، قال: فاحتمل ذلك: أن يريد به إذا لم يكن الوالى نرها، ويحتمل أنه  
أحب ذلك بكل حال.

قال: وهذا أولى، والله أعلم.

فرع: وأما مصرف الفطرة: فقد ذكره المصنف فى باب قسم الصدقات، وهناك  
نشرحه إن شاء الله تعالى.

العاشرة: لا تجب فطرة الجنين لا على أبيه ولا فى ماله، بلا خلاف عندنا، ولو  
خرج بعضه قبل غروب الشمس وبعضه بعد غروبها ليلة الفطر، لم تجب فطرته؛ لأنه  
فى حكم الجنين ما لم يكمل خروجه منفصلا، وأشار ابن المنذر إلى نقل الإجماع  
على ما ذكرته، فقال: كل من يحفظ عنه العلم من علماء الأمصار، لا يوجب فطرة  
عن الجنين، قال: وكان أحمد يستحب ولا يوجب، قال: ولا يصح عن عثمان  
خلافه.

الحادية عشرة: قال الشافعى فى المختصر فى هذا الباب: ولا بأس أن يأخذها

بعد أدائها إذا كان محتاجا، وغيرها من الصدقات المفروضات والتطوع، هذا نصه، واتفق الأصحاب عليه، قال صاحب الحاوي: إذا أخرجها فله أخذها ممن أخذها عن فطرة المدفوع إليه، إذا كان الدافع ممن يجوز دفع الزكاة إليه، وقال مالك: لا يجوز أخذها بعينها، بل له أخذ غيرها، ودليلنا: أنها صارت للمدفع إليه بالقبض، فجاز أخذها كسائر أمواله؛ ولأنه دفعها لمعنى، وهو اليسار بالفطرة، وأخذها بمعنى الحاجة وهما سببان مختلفان فلم يمتنع، كما لو عادت إليه يارث فإنه يجوز بالإجماع.

وقال المحاملى فى كتابيه المجموع، والتجريد: إذا دفع فطرته إلى فقير، والفقير ممن تلزمه الفطرة فدفعها الفقير إليه عن فطرته، جاز للدافع الأول أخذها، قال: وكذا لو دفعها أو غيرها من الزكوات إلى الإمام، ثم لما أراد الإمام قسم الصدقات، وكان الدافع محتاجا - جاز دفعها بعينها إليه؛ لأنها رجعت إليه بغير المعنى الذى خرجت به، فجاز كما لو عادت إليه يارث أو شراء أو هبة.

قال فى التجريد: وللإمام أن يدفعها إليه كما يجوز أن يدفعها إلى غيره من الفقراء؛ لأنه مساو لغيره فى جواز أخذ الصدقة.

وقال إمام الحرمين فى تعليل المسألة: لا يمتنع أن يأخذها بعد دفعها؛ لأن وجوب الفطرة لا ينافى أخذ الصدقة؛ لأن وجوبها لا يقتضى غنى ينافى المسكنة والفقير، فإن زكاة المال قد تجب على من تحل له الصدقة؛ لأن الزكاة يحل أخذها بجهات غير الفقر، والمسكنة، كالغارم لذات البين، وابن السبيل الموسر فى بلده، والغازى، فإنهم تلزمهم زكاة أموالهم، ويأخذون الزكاة، فلا يمتنع وجوب الزكاة على إنسان وجواز أخذ الزكاة، وأما السرخسى فقال: إذا لزمته الفطرة، فإن فضل عنه صاع، وكان فقيرا ليس له كفايته على الدوام - فله أخذ فطرة غيره وغيرها من الزكوات، ثم إن أخرج فطرته أولا، فله أخذ فطرة غير المصروف إليه، وفطرة المصروف إليه من غير الفطرة التى صرفها، وهل له أخذ الفطرة التى صرفها هو؟ فيه وجهان: الصحيح: جوازها.

قال: وكذا لو أخذ أولا فطرة غيره، ثم أراد إخراج فطرة نفسه من غيرها، أو منها إلى غير دافعها - جاز، فإن أراد صرفها إلى دافعها إليه ففيه وجهان:

الصحيح: الجواز، وهذا الوجه الذى حكاه فى المنع شاذ باطل مردود، مخالف لنص الشافعى والأصحاب والدليل، فحصل من هذا كله، أنه قد يجب على الإنسان

الفطرة أو زكاة المال، ويجوز له أخذ الفطرة والزكاة من غيره، سواء أكان الأخذ من نفس المدفوع أو من غيره، ومن الإمام أو غيره.  
وفيه الوجه الشاذ عن السرخسى، والله أعلم.  
الثانية عشرة: قال الماوردى وغيره: ليس للزوجة مطالبة الزوج بإخراج الفطرة عنها؛ لأنها واجبة عليه دونها.

ووجوبها إما أن يجرى مجرى الضمان أو الحوالة، وكلاهما لا مطالبة به، فإن المضمون عنه لا يطالب الضامن بالأداء، ولا المخيل المحال عليه.  
وحكم القريب والمملوك، حكم الزوجة.

الثالثة عشرة: روي عن وكيع بن الجراح - رحمه الله - قال: زكاة الفطر لشهر رمضان، كسجدتي السهو للصلاة، تجبر نقصان الصوم، كما يجبر السجود نقصان الصلاة.

### فصل فى مسائل من مذاهب العلماء فى الفطرة

قد سبق جمل منها مفرقة فى مواضعها.

وأذكر هنا جملا من مهماتها وإن كان بعضها مندرجا فيما مضى.

مسألة: مذهبنا ومذهب الجمهور من السلف والخلف وجوبها على كل كبير وصغير.

وحكى أصحابنا عن ابن المسيب والحسن البصرى: أنها لا تجب إلا على من صلى وصام، وعن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - لا تجب إلا على من أطاق الصوم والصلاة<sup>(١)</sup>.

قال الماوردى: وبمذهبنا قال سائر الصحابة والتابعين وجميع الفقهاء؛ لحديث ابن عمرو السابق.

مسألة: المشرك لا فطرة عليه عن نفسه بالإجماع، فإن كان له قريب أو عبد مسلم ففيه وجهان لأصحابنا سبق بيانهما:

أصحهما: الوجوب، ونقل ابن المنذر اتفاق العلماء على أنها لا تجب.

مسألة: تجب فطرة العبد على سيده، وبه قال جميع العلماء إلا داود، فأوجبها

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٣٩٨/٢) رقم (١٠٣٦٤) عن الحارث عن على قال: هى على من أطاق الصوم.



على العبد.

قال: ويلزم السيد تمكينه من الكسب؛ لأدائها؛ لحديث ابن عمر: «على كل حر وعبد»<sup>(١)</sup> قال الجمهور: «على» بمعنى «عن».

مسألة: لا يلزمه فطرة زوجته وعبد الكافرين عندنا، وبه قال على بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وابن المسيب والحسن ومالك وأحمد<sup>(٢)</sup> وأبو ثور وابن المنذر. وقال أبو حنيفة: تجب عليه فطرة عبده الذمي، وحكاه ابن المنذر: عن عطاء ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير والنخعي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي، دليلنا حديث ابن عمر.

وقوله ﷺ: «من المسلمين»

مسألة: العبد الآبق تجب فطرته عندنا على المذهب كما سبق.

وبه قال أبو ثور وابن المنذر، وقال عطاء والثوري وأبو حنيفة: لا تجب، وقال الزهري وأحمد وإسحاق: تجب إن كان في دار الإسلام، وقال مالك: تجب، إن لم تطل غيبته ويؤيس منه.

مسألة: لو كان بينهما عبد أو عبيد كثيرون، مشتركون مناصفة، وجب عن كل عبد صاع، يلزم كل واحد من الشريكين نصفه، هذا مذهبنا، وبه قال مالك<sup>(٣)</sup>

(١) تقدم مرارًا.

(٢) قال في الإنصاف (١٦٧/٣): ويلزمه فطرة من يمونه من المسلمين، الزوجة، ولو كانت أمة، وهو صحيح، وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب. وقيل: لا يلزمه فطرة زوجته الأمة. وتقدم إذا كان للكافر عبد مسلم أو أقارب مسلمون، وأوجبنا عليه النفقة: هل تجب عليه الفطرة لهم أم لا؟ في أول الباب.

(٣) قال القرافي في الذخيرة (١٦١/٣) - ١٦٢: وأما المشترك: فوافق المشهور (ش) وابن حنبل.

وفي الجواهر: قال عبد الملك: على كل واحد من الشريكين صاع كامل. وقيل: يخرج كل واحد نصف صاع ولم يعتبر النصاب. وأسقطها (ح) مطلقًا؛ لعدم الولاية.

ولو كان بين حر وعبد:

قيل: على الحر حصته فقط.

وقال مطرف: بل جعلتها. وجه المذهب أنها تابعة للنفقة وهي متبعية فتتبع.

نظائر: قال أبو عمران في نظائره: ثلاث مسائل تعتبر فيها الأنصبة: الفطرة عن العبد المشترك، والشفعة، والتقويم في العتق.

وعبد الملك بن الماجشون وإسحاق وأبو ثور ومحمد بن الحسن وابن المنذر.  
وقال الحسن البصري وعكرمة والثوري وأبو حنيفة<sup>(١)</sup> وأبو يوسف: لا شيء على  
واحد منهما.  
وعن أحمد<sup>(٢)</sup> روايتان:

وست مسائل تختص بالرؤوس دون الأنصباء: أجرة القاسم، وكناس المراحض،  
وحارس أعدل المتاع، وبيوت الغلات، وأجرة السقى - على المشهور - وحارس  
الدابة، والصيد ولا يعتبر فيه كثرة الكلاب.  
وزاد العبدى كنس السواقي.

(١) قال فى التحفة (٥١٥/١): فأما إذا كانوا عبيدًا بين رجلين: فعلى قول أبى حنيفة وأبى  
يوسف: لا يجب عليهما صدقة فطره.  
وعند محمد: إن كانوا بحال لو قسموا أصاب كل واحد منهما عبدًا كاملاً، تجب عليه  
صدقة فطره.

وهذا بناء على أصل أن العبد لا يقسم عند أبى حنيفة قسمة جمع، فلا يكون لكل واحد  
منهما عبد كامل، وعند محمد يقسم قسمة جمع، فيكون لكل واحد منهما عبد كامل من  
حيث المعنى. وأبو يوسف يرى القسمة لكن قبل القسمة لم يكن لكل واحد منهما ولاية  
كاملة.

(٢) قال فى الإنصاف (١٧٠/٣): (وإذا كان العبد بين شركاء، فعليهم صاع واحد)، قال  
المصنف وغيره: هذا الظاهر عنه. قال المجد فى شرحه: وقد نقل عن أحمد ما يدل على  
أنه رجع عن رواية وجوب صاع على كل واحد. قال المصنف وغيره: قال فوزان: رجع  
أحمد عن هذه المسألة يعنى عن إيجاب صاع كامل على كل واحد وصححه ابن عقيل فى  
التذكرة، وابن منجى فى شرحه، وقال: هو المذهب، واختاره المصنف، والمجد،  
والشارح، وابن عبدوس فى تذكرته، وقدمه فى الفروع، وابن تميم، والهداية، وجزم به فى  
الوجيز، والإفادات، والمستخب، وعنه على كل واحد صاع، اختاره الخرقى، وأبو بكر.  
قاله المجد. قال فى الفروع: اختاره أكثر الأصحاب، وقدمه ابن البنا فى عقوده وغيره،  
وصححه فى المبهج وغيره، وهو من المفردات، وأطلقهما فى المستوعب، والتلخيص،  
والمذهب والحاويين.

قوله (كذلك الحكم فيمن بعضه حر)، وكذا الحكم أيضاً: لو كان عبدان فأكثر بين  
شركاء، منهم أو من ورثة اثنان فأكثر، أو من ألحقته القافة باثنين أو بأكثر ونحوهم،  
حكمهم كحكم العبيد بين الشركاء، على ما تقدم نقلاً ومذهباً، على الصحيح من  
المذهب، قال فى الفروع: لو ألحقته القافة ولدا باثنين، فكالعبد المشترك، جزم به  
الأصحاب. منهم صاحب المغنى، والمحزر. قال: وتبع ابن تميم قول بعضهم: يلزم  
كل واحد صاع، وجهاً واحداً، وتبعه فى الرعايتين. ثم خرج خلافه من عنده، وجزم  
بما جزم به ابن تميم فى الحاويين. وجوب الصاع على كل واحد فى هذه المسائل من  
مفردات المذهب، واختار أبو بكر فيمن بعضه حر لزوم السيد بقدر ملكه، ولا شيء

إحداهما: كمذهبنا.

والثانية: على كل واحد صاع عن نصيبه من كل عبد، فإذا كان بينهما مائة عبد؛ لزم كل واحد منهما مائة صاع، وحكاه أيضا الماوردي عن أبي ثور.  
وأما من نصفه حر ونصفه عبد فمذهبنا: وجوب صاع عليه نصفه، وعلى مالك نصفه نصفه، إذا لم يكن مهايأة.

قال أبو حنيفة: عليه نصف صاع، ولا شيء على سيده.

وقال مالك<sup>(١)</sup>: على سيده نصف صاع، ولا شيء على العبد.

وقال أبو يوسف ومحمد: عليه صاع ولا شيء على سيده، وقال عبد الملك الماجشون: على سيده صاع ولا شيء على العبد.

مسألة: إذا لم يكن للطفل مال ففطرته على أبيه؛ لزم أباه فطرته بالإجماع، نقله ابن المنذر وغيره.

وإن كان للطفل مال ففطرته فيه، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور.  
وقال محمد: تجب في مال الأب.

وأما اليتيم الذي له مال فتجب فطرته في ماله عندنا.

وبه قال الجمهور منهم مالك والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وابن المنذر.

وقال محمد بن الحسن: لا تجب، وأما الجد، فعليه فطرة ولد ولده الذي تلزمه

نفقته، وبه قال أبو ثور، وقال أبو حنيفة: لا تلزمه.

مسألة: سبق الخلاف في فطرة زوجته وعبيد التجارة والقراض، وأما المكاتب،

= على العبد في الباقي، ويأتى لو كان نفع الرقيق لواحد ورقبته لآخر: على من تجب فطرته؟  
بعد قوله وتجب بغروب الشمس.

(١) قال القرافي في الذخيرة (٣/١٦٢-١٦٢): قال سند: وأما المعتق بعضه، فخمسة أقوال: مذهب الكتاب المتقدم.

وروى عن عبد الملك: أن جميعها على السيد؛ لأنها لا تبعض، والمعتق بعضه ليس أهلاً للزكاة؛ لرق بعضه فيتعين الكل على السيد.

وروى عنه: على السيد بقدر ملكه، والمعتق منه بقدر ما أعتق منه، وقاله (ش) وابن حنبل؛ لأن المعتق كالشريك لقسمته مع المنافع والنفقة.

وقال ابن مسلمة: إن كان للعبد مال فذلك، وإلا فعلى السيد الجميع؛ لأن الزكاة تبع لليسار.

وأسقطها (ح) عنهما؛ بناء على أصله في استسعاء العبد لتكملة العتق.

فمذهبنا المشهور أنه لا فطرة فيه، لا عليه ولا على سيده كما سبق، وممن قال: لا فطرة على سيده عنه، ابن عمر وأبو سلمة بن عبد الرحمن والثوري وأبو حنيفة<sup>(١)</sup>، وقال عطاء ومالك<sup>(٢)</sup> وأبو ثور وابن المنذر: تلزم سيده.

مسألة: تجب الفطرة بغروب الشمس ليلة عيد الفطر، على الصحيح عندنا، وبه قال الثوري وأحمد وإسحاق، وقال أبو حنيفة: بطلوع فجر يوم الفطر، وبه قال أصحابه وأبو ثور وداود.

وعن مالك روايتان كالمذهبيين، وقال بعض المالكية: بطلوع الشمس يوم الفطر. مسألة: يجوز عندنا تقديم الفطرة في جميع رمضان لا قبله، هذا هو المذهب، وفيه خلاف سبق، وجوزها أبو حنيفة قبله<sup>(٣)</sup>، وقال أحمد<sup>(٤)</sup>: تجوز قبل يوم العيد

(١) قال في التحفة (٥١٥/١): فأما المكاتب والمكاتب والمستسعى فلا يجب عليه صدقة فطرهم؛ لأنه لا يجب عليهم نفقتهم، ولا تجب عليهم؛ لأنه لا ملك لهم.

(٢) قال القرافي في الذخيرة (١٦٢/٢): وأما المكاتب: فروى عن مالك، و (ش) و (ح): سقوطها مطلقاً؛ لنقصان ملك السيد لحرزه ماله ونفسه. وخصصها ابن حنبل به في كسبه كنفتته. قال: ولا يبعد تخريج مثله على قول مالك، فيمن من بعضه حر.

(٣) قال في التحفة (٥١٩/١): ولو عجل صدقة الفطر على الفطر: ذكر الكرخي أنه إذا عجل بيوم أو يومين جاز، ولم يذكر أنه لو عجل بأكثر من ذلك هل يجوز؟

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز التعجيل بسنة وستين وعن خلف بن أيوب أنه يجوز التعجيل بشهر لا غير.

وعن الحسن أنه قال: لا يجوز التعجيل، ولا يجوز دون يوم الفطر؛ ولو لم يؤد يوم الفطر تسقط عنه.

والصحيح رواية الحسن بن زياد؛ لأن سبب الوجود هو رأس يمونه، لولايته عليه، والوقت شرط الوجوب، والتعجيل بعد سبب الوجوب جائز، كما في الزكاة.

(٤) قال في الإنصاف (١٧٨/٣): (ويجوز إخراجها قبل العيد بيومين). أنه لا يجوز إخراجها

بأكثر من ذلك، وهو صحيح، وهو المذهب، نص عليه وعليه أكثر الأصحاب، وهو من المفردات، وعنه يجوز تقديمها بثلاثة أيام. قال في الإفاذات: ويجوز قبله بيومين، أو ثلاثة، وقطع في المستوعب والنظم: أنه يجوز تقديمها بأيام، وهو في بعض نسخ الإرشاد، فيحتمل أنهم أرادوا: ثلاثة أيام، كالرواية، ويحتمل غير ذلك، وقيل: يجوز تقديمها بخمسة عشر يوماً، وحكى رواية. جعلاً للأكثر كالكل، وقيل: يجوز تقديمها بشهر، ذكره القاضي في شرحه الصغير.

قوله (والأفضل إخراجها يوم العيد، قبل الصلاة، من بعد طلوع الفجر الثاني). صرح به في المستوعب، والرعاية، وغيرهما، أو قدرها إن لم يصل، وهذا المذهب.

قال الإمام أحمد: تخرج قبلها، وجزم به في الوجيز، وغيره. وقدمه في الفروع وغيره، =

بيوم أو يومين فقط، كذا نقل الماوردي عنهما، وقال العبدري: أجمعوا على أن الأفضل أن يخرجها يوم الفطر، قبل صلاة العيد.  
قال: وجوز مالك<sup>(١)</sup> وأحمد والكرخي الحنفى تقديمها قبل الفطر بيوم ويومين،

= وقال غير واحد من الأصحاب: الأفضل أن تخرج إذا خرج إلى المصلى، وجزم به ابن تميم، فدخل في كلامهم: لو خرج إلى المصلى قبل الفجر.  
قوله (ويجوز في سائر اليوم)، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم، وقيل: يحرم التأخير إلى بعد الصلاة، وذكر المجد: أن الإمام أحمد أومأ إليه، ويكون قضاء، وجزم به ابن الجوزي في كتاب: أسباب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، وهذا القول من المفردات. قال في الرعاية عن القول بأنه قضاء: وهو بعيد. تنبيه: يحتمل قول المصنف ويجوز في سائر اليوم الجواز من غير كراهة، وهو بعيد، وهو أحد الوجهين، اختاره القاضى، ويحتمل إرادته الجواز مع الكراهة، وهو الوجه الثانى، وهو الصحيح. قال فى الكافى، والمجد فى شرحه: وكان تاركاً للاختيار، قال فى الفروع، القول بالكراهة أظهر، وقدمه فى المغنى، والشرح، والرعايتين، والحاويين، وشرح ابن رزين وغيرهم. وأطلقهما فى الفروع، وابن تميم.  
قوله (فإن أخرها عنه أثم، وعليه القضاء)، وهذا المذهب، وعليه الأصحاب، وعنه لا يأثم. نقل الأثر: أرجو أن لا بأس وقيل له فى رواية الكحال فإن أخرها؟ قال: إذا أعدها لقوم.

(١) قال القرافي فى الذخيرة (٣/ ١٥٧ - ١٥٨): الأول: فى الكتاب: ويستحب أن تؤدى بعد الفجر يوم الفطر قبل الغدو إلى المصلى. وقاله الأئمة، وفى أبى داود: قال - عليه السلام - لما ذكرها: «مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ».

ولأن المستحب الأكل قبل الغدو؛ فتقدم للفقير ليأكل منها، ويستغنى عن السؤال من أول اليوم، ولأنه مبادرة إلى الخيرات، وإن أداها قبل الفطر بيوم أو يومين، جاز. ويؤديها المسافر حيث هو، وإن أداها أهله عنه أجزأه.

قال سند من قال: إن وقتها طلوع الشمس، لا يستحبها قبل ذلك؛ لعدم الوجوب. قال ابن القاسم: إن عزلها قتلقت، لم يضمها، وإن دفعها قبل يوم الفطر لمن يفرقها، جاز اتفاقاً، فإن دفعها للفقير لم تجزه عند عبد الملك.

قال: وزعم الباجى أن هذا هو مشهور المذهب؛ لأن القول الآخر ينزع إلى إخراج الزكاة قبل وقتها.

وتأويل عبد الوهاب ظاهر الكتاب على الإخراج لمن يفرقها؛ لأنها كانت عادتهم بالمدينة، والأكثرون على خلافه، ثم ينتقض قوله بتجويزه الدفع إلى الإمام باليومين ويده يد الفقراء، والفرق بين اليومين وأول الشهر: أن العباد أضياف الله تعالى يوم الفطر؛ لذلك حرم عليهم صومه، ففى اليومين يتمكن الفقير من تهيتها ليوم العيد ويتسع فيه، وقيل ذلك تذهب منه، ومقتضى هذا أن يكون التقديم أفضل، لكن روى سبب الوجوب؛ فاقصر على ذلك.

وعن الحسن عن أبي حنيفة: تقديم سنة أو سنتين.

وقال داود: لا يجوز تقديمها قبل فجر يوم العيد، ولا تأخيرها إلى أن يصلى الإمام العيد، ومذهبنا أنه لو أخرها عن صلاة الإمام وفعلها فى يومه، لم يأنم، وكانت أداء، وإن أخرها عن يوم الفطر أثم ولزمه إخراجها وتكون قضاء، وحكاة العبدى عن مالك وأبى حنيفة والليث وأحمد قال: وقال الحسن بن زياد وداود: إن لم يؤدها قبل صلاة العيد، سقطت فلا يؤديها بعدها، كالأضحى إذا مضى وقتها. وحكى ابن المنذر وأصحابنا عن ابن سيرين والنخعى أنه يجوز تأخيرها عن يوم الفطر.

مسألة: تجب الفطرة على أهل البادية كغيرهم، وبه قال العلماء كافة إلا ما حكاة ابن المنذر وأصحابنا عن عطاء وربيعة والزهرى أنهم قالوا: لا تجب عليهم. قال الماوردى: شذوا بهذا عن الإجماع، وخالفوا النصوص الصحيحة العامة فى كل صغير وكبير، ذكر وأنثى، حر وعبد من المسلمين، قال: ويتنقض مذهبهم بزكاة المال، فقد وافقوا مع الإجماع على وجوبها على أهل البادية.

مسألة: لا يجوز دفع الفطرة إلى كافر عندنا. وجوزه أبو حنيفة<sup>(١)</sup>، قال ابن المنذر: أجمعت الأمة أنه لا يجزئ دفع زكاة المال

(١) لا نعلم خلافاً بين الفقهاء فى عدم جواز دفع المسلم زكاته لكافر ذمياً كان أو حريباً بدليل ما روى البخارى ومسلم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن إنك تأتى قومًا من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة. فإن هم أطاعوك فأعلمهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم... إلخ الحديث.

وجه الدلالة: أن تخصيص الرسول عليه السلام الأخذ من أغنياء المسلمين والصرف إلى فقرائهم دليل على وجوب ذلك دون غيره وأيده عدم ثبوت إجازة ذلك عن الرسول فلم يدفعها لكافر وكذا صحابته من بعده فتظاهر هذا كله على عدم جواز الصرف إليهم. وأما دفع المسلم صدقة فطره على الكافر: فاختلف الفقهاء فى ذلك فذهب الجمهور من الفقهاء الشافعى ومالك وأحمد وزفر وأبو يوسف فى رواية عنه إلى القول بعدم جواز الصرف إلى الكافر.

وذهب الإمام أبو حنيفة وجماعة إلى القول بجواز ذلك باستدلال الجمهور.

أولاً: بأن صدقة الفطر صدقة مالية وجبت للمحاييج المناسبين فى الملة فلا تصرف إلى غيرهم لأن المقصود منها هو التقوى على العبادة والطاعة والمنع عن السؤال فى يوم العيد =

إلى ذمى، واختلفوا فى زكاة الفطر، فجوزها لهم أبو حنيفة.

= لإقامة الصلاة قال عليه السلام «اغنوهم عن سؤال هذا اليوم» والمراد يوم الفطر. وحيث كان المقصود لا يتحقق بالصرف إلى أهل الذمة لعدم قيامهم بالصلاة لا تصرف الصدقة إليهم. ونوقش بأن المقصود الأصلي من دفع الزكاة فى هذا اليوم هو سد حاجة المحتاج وإغناء الفقير بفعل هو قرينة وذلك حاصل بالدفع إلى الذميين المحتاجين لعدم ورود النهى عن برهم والإحسان إليهم واستدلوا.

ثانياً: بقياس صدقة الفطر على زكاة المال فكما لا يصح صرف الثانية إليهم لا تصرف الأولى لأن المعنى الذى لأجله منعت عنهم الزكاة متحقق فى صدقة الفطر فكلا الصدقتين صدقة واجبة.

ونوقش بالفرق بين الزكاة وصدقة الفطر فإن الأولى طهرة للمال والثانية طهرة للصوم. الأولى وجبت بحولان حول وملك النصاب. والثانية وجبت بسبب رأس يموه ويلى عليه. واستدل الحنفية: أولاً: بقوله تعالى «إن تبدو الصدقات فنعماً هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم» [البقرة: ٢٧١] وجه الدلالة أن الآية أفادت إباحة دفع الصدقات - ومنها صدقة الفطر - إلى جنس الفقراء من غير تخصيص بمسلم أو بكافر. ومقتضى ذلك أن يجوز صرف الزكاة وصدقة الفطر إلى الفقير الكافر إلا أن الزكاة قد خصت بحديث معاذ السابق فبقى ما عداها على أصل الجواز.

واستدلوا ثانياً: بقوله تعالى «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين» [المتحنة: ٨] دلت الآية على جواز البر بمن لم يقاتلنا فى الدين والمراد بهم أهل الذمة. ودفع الصدقات ومنها صدقة الفطر برؤهم فلم تكن محظورة.

واستدلوا ثالثاً: بما روى ابن أبى شيبه مرسلاً عن سعيد بن جبير قال قال رسول الله ﷺ «لا تصدقوا إلا على أهل دينكم» فأنزل الله تعالى «ليس عليك هدام ولكن الله يهدى من يشاء وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله وما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون» [البقرة: ٢٧٢] فقال ﷺ: «تصدقوا على أهل الأديان كلها».

وجه الدلالة. أن قوله تصدقوا على أهل الأديان مطلق يفيد بمقتضى إطلاقه جواز صرف الزكاة إلى جميع الكفار لأنهم ضمن أهل الأديان الذى ورد جواز التصديق عليهم - وكان مقتضى ذلك أن يجوز صرف الزكاة إليهم إلا أن حديث معاذ السابق اقتضى عدم جوازه فتوفيقاً بين الدليلين حمل حديث معاذ على الزكاة والحديث الذى معنا على ما سواها من الصدقات الواجبة كصدقة الفطر والصدقات المنذورة والكفارات فإن قيل:

إن حديث معاذ خبر آحاد لا تجوز الزيادة به الكتاب لأنها نسخ.

أجيب بأن النص مخصوص بنص مثله هو قوله تعالى: «إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم» [المتحنة: ٩] وبالإجماع على أن فقراء أهل الحرب مخرجون من عموم الفقراء فلم يكن التخصيص بالحديث وإن قيل:

لِمَ لا يكون حديث معاذ شاملاً لصدقة الفطر وغيرها من الكفارات.

أجيب: بأن الصدقات الأخرى فارقت الزكاة من جهة أنه ليس للساعى الذى يوليه الإمام من قبله ولاية أخذها من المتصدق بخلاف الزكاة.

وإن قيل: إن زكاة المال ليس للإمام أخذها الأمر الذى حرم أهل الذمة من أخذها. =

وعن عمرو بن ميمون وعمرو بن شرحبيل ومرة الهمداني، أنهم كانوا يعطون منها الرهبان.

وقال مالك والليث وأحمد وأبو ثور: لا يعطون.

مسألة: الواجب في الفطرة عن كل شخص صاع من أى جنس أخرج، سواء البر والتمر والزبيب والشعير وغيرها من الأجناس المعجزة، ولا يجزئ دون صاع من شيء منها، وبهذا قال مالك<sup>(١)</sup> وأحمد<sup>(٢)</sup> وأكثر العلماء.

أجيب: بأن الأصل فيها هو أخذ الإمام لها. فلما كان زمن عثمان قال للناس «إن هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده ثم يترك بقية ماله» فجعل أصحاب الأموال وكلاء عنه في الأداء وهذا لم يسقط حق الإمام في الأخذ.

واستدلوا رابعًا: بما روى الحجاج عن سالم المكي عن ابن الحنفية قال: «كره الناس أن يتصدقوا على المشركين فأنزل الله ﴿ليس عليك هدام﴾ [البقرة: ٢٧٢] فتصدق الناس عليهم من غير الفريضة».

وبما روى هشام بن عروة عن أسماء قالت: «أتتني أمي في عهد قريش راغبة وهي مشركة فسألت النبي ﷺ أصلها؟ قال نعم دلت الروايتان على جواز التصديق على الكفار وصدقة الفطر منها فكانت جائزة عليهم هذا إذا كان هناك غناء عام للمسلمين ولا يوجد منهم من يحتاج.

(١) قال القرافي في الذخيرة (٣/ ١٧٠): وفي الجواهر: صاع.

وقاله (ش) وابن حنبل، وقيل يجزئه نصف صاع من البر خاصة، وقاله (ح) وقيل لمالك: يؤدى بالمد الأكبر؟ قال: لا بل بمدّه - عليه السلام - فإن أراد خيرًا فعلى حدة سد الذريعة تغيير المقادير الشرعية.

لنا: ظاهر الحديث، ونصف الصاع من البر مروي ولم يصح، بل قال به معاوية وجماعة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. ويتقدير الصحة، فما ذكرناه أحوط.

(٢) قال في شرح منتهى الإرادات (١/ ٤٤٢ - ٤٤٣): والواجب في فطره (صاع بر) أربعة أمداد

بصاعه ﷺ وهو أربع حفنات بكفى رجل معتدل الخلقة، وحكمته: كفاية فقير أيام عيد (أو مثل مكيله) أى البر (من تمر أو زبيب أو شعير أو أقط) شيء يعمل من لبن مخيض، أو من لبن إبل فقط لحديث أبي سعيد الخدري «كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله ﷺ صاعا من طعام، أو صاعا من شعير، أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب، أو صاعا من أقط» متفق عليه أو صاع مجموع من ذلك أى: من الخمسة المذكورة. نص أحمد على أجزاء صاع من أجناس؛ لأن كلا منها يجوز منفردا، فكذا مع غيره لتقارب مقصودها، أو اتحاده ويحتاج في ثقل كتمر إذا أخرجه وزنا ليسقط الفرض بيقين ومن أخرج فوق صاع فأجره أكثر واستبعد أحمد ما نقل له عن مالك: لا يزيد فيه لأنه ليس له أن يصلى الظهر خمسا. ويجزئ دقيق بر ودقيق شعير وسويقهما، وهو ما يحمص ثم يطحن بوزن حبه نصا؛ لتفرق الأجزاء بالطحن. واحتج أحمد على أجزاء الدقيق بزيادة تفرد بها ابن عيينة من حديث =



كذا نقله عن الأكثرين الماوردي، وممن قال به أبو سعيد الخدري والحسن البصري وأبو العالية وأبو الشعثاء وإسحاق وغيرهم، قال ابن المنذر: وقالت طائفة: يجزئ من البر نصف صاع، ولا يجزئ من الزبيب والتمر وسائر الأشياء إلا صاع، قاله الثوري وأكثر أهل الكوفة إلا أبا حنيفة<sup>(١)</sup> فقال: يجزئ نصف صاع زبيب كنصف صاع بر، قال: وروينا أجزاء نصف صاع بر عن أبي بكر الصديق وعثمان - رضي الله عنهما - قال: ولم يثبت عنهما، قال: ورويناه عن علي وابن مسعود وجابر بن عبد الله وابن الزبير وأبي هريرة ومعاوية وأسماء، وبه قال ابن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وعمر بن عبد العزيز، وروى عن سعيد بن جبيرة وعروة بن الزبير ومصعب بن سعد وأبي قلابة، واختلف فيه عن علي وابن عباس والشعبي<sup>(٢)</sup>، وعمدتهم الحديث في الصحيحين، أن معاوية خطب فقال في خطبته بالمدينة: «أرى نصف صاع من حنطة يعدل صاعاً من تمر»<sup>(٣)</sup>، ودليلنا حديث ابن عمر وأبي سعيد

= أبي سعيد «أو صاعاً من دقيق» قيل لابن عيينة: إن أحداً لا يذكره فيه، قال بل هو فيه، واه الدارقطني قال المجد: بل هو أولى بالأجزاء؛ لأنه كفى مؤنته كتمر متزوع نواه ولو كان الدقيق بلا نخل لأنه بوزن حبه (ك) ما يجزئ حب بلا تنقية لأنه لم يثبت فيهما شيء إلا أن أحمد قال: كان ابن سيرين يحب أن ينقى الطعام، وهو أحب إلى ليكون على الكمال ويسلم مما يخالطه من غيره.

(١) قال في التحفة (٥١٦/١ - ٥١٧): وأما مقدار الواجب - فنقول: نصف صاع من حنطة، أو صاع من شعير أو تمر - عندنا.

وأما الزبيب فقد ذكر في الجامع الصغير عن أبي حنيفة نصف صاع؛ لأن الغالب أن قيمته مثل قيمة البر في ديارهم.

وروى الحسن عن أبي حنيفة صاعاً، وهو قول أبي يوسف ومحمد، لما روى عن أبي سعيد الخدري أنه قال: كنا نخرج زكاة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من طعام، أو صاعاً من زبيب، وكان طعامنا الشعير.

وقد قال أصحابنا إن دقيق الحنطة والشعير وسويقهما مثلهما، لما روى في الحديث: «أدوا مُدَّين من قمح أو دقيق».

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة (٣٩٥/٢ - ٣٩٧) كتاب: الزكاة، باب: في صدقة الفطر من قال نصف صاع بر.

(٣) أخرجه البخاري (١٥٠٨)، ومسلم (١٨ - ٩٨٥) عن أبي سعيد الخدري قال: كنّا نخرج إذ كان فينا رسول الله ﷺ زكاة الفطر عن كلّ صغير وكبيرة حرّ أو مملوك، صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب، فلم نزل نخرجه حتى قديم علينا معاوية بن أبي سفيان حاجاً أو معمرًا، فكلم الناس على المنبر، فكان فيما

وغيرهما «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا» <sup>(١)</sup> الحديث، وحديث معاوية اجتهد له لا يعادل النصوص، ولم يثبت عن النبي ﷺ نصف صاع من بر، والمرى في ذلك ضعيف، ولم يصح فيه إلا اجتهد معاوية <sup>(٢)</sup>.

مسألة: الصاع المجزئ في الفطرة عندنا خمسة أرطال وثلاث بالبغدادي، وبه قال جمهور العلماء من المتقدمين والمتأخرين.

قال الماوردي: وبه قال مالك وأبو يوسف وأحمد وفقهاء الحرمين، وأكثر فقهاء العراقيين.

وقال أبو حنيفة <sup>(٣)</sup> ومحمد: ثمانية أرطال، وكان أبو يوسف يقول به، ثم رجع إلى خمسة أرطال وثلاث حين ثبت عنده أنه قدر صاع رسول الله ﷺ، وبسط البيهقي

= كَلَّمَ به الناس أن قال: أبى أرى أن مدين من سمراء الشام تعدل صاعًا من تمر فأخذ الناس بذلك قال أبو سعيد: فأما أنا فلا أزال أخرجه، كما كنت أخرجه أبدًا ما عشت، وهذا لفظ مسلم وسمراء الشام هي الحنطة قاله النووي في شرح مسلم (٦٩/٤) والمد في الأصل: ربع الصاع قاله ابن الأثير في النهاية «مد».

(١) تقدم تخريجهما.

(٢) قال الشارح في شرح مسلم (٦٩/٤)، وهذا الحديث هو الذى يعتمد عليه أبو حنيفة وموافقوه في جواز نصف صاع حنطة، والجمهور يجيبون عنه بأنه قول صحابي، وقد خالفه أبو سعيد وغيره ممن هو أطول صبغة وأعلم بأحوال النبي ﷺ، وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم بأولى من بعض فترجع إلى دليل آخر.

وجدنا ظاهر الأحاديث والقياس متفقًا على اشتراط الصاع من الحنطة كغيرها، فوجب اعتماده؛ وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه؛ لا أنه سمعه من النبي ﷺ، ولو كان عند أحد من حاضري مجلسه مع كثرتهم في تلك اللحظة - علم في معاوية عن النبي ﷺ لذكره كما جرى لهم في غير هذه القصة أ هـ.

وتنظر أدلة الحنفية في القول بنصف صاع من تمر، في نصب الراية (٤٠٦/٢ - ٤١٠)، و (٤١٧/٢ - ٤٢٣).

(٣) قال في التحفة (٥١٨/١): ثم مقدار الصاع ثمانية أرطال عندنا. وقال أبو يوسف والشافعي: خمسة أرطال وثلاث رطل؛ لأن صاع أهل المدينة كذلك، وتوارثوه خلفًا عن سلف.

لكننا نقول: ما ذكر صاع عمر، ومالك من فقهاء المدينة قال: إن صاع المدينة أخرجه عبد الملك بن مروان فأما قبله كان ثمانية أرطال، فكان العمل بصاع عمر أولى.

ثم روى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه يعتبر الصاع وزنًا، وهو ثمانية أرطال. وروى ابن رستم عن محمد أنه يعتبر كيلًا، حتى لو أدى أربعة أمناء من غير كيل، لا يجوز.

فى السنن الكبير<sup>(١)</sup> الدلائل فى كون الصاع المجزئ فى الفطرة خمسة أرتال وثلت بسطا حسنا، قال: وأما ما رواه صالح بن موسى الطلحى عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة: «جَرَتِ السُّنَّةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ صَاعٌ وَالْوُضُوءِ بِرِطْلَيْنِ، وَالصَّاعُ ثَمَانِيَّةُ أَزْطَالٍ»<sup>(٢)</sup>، فإن صالحا تفرد به وهو ضعيف، قاله يحيى بن معين، وغيره من المحدثين، قال: وكذا ما روى عن جرير بن يزيد عن أنس، وما روى عن ابن أبى ليلى عن عبد الكريم عن أنس<sup>(٣)</sup>: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِرِطْلَيْنِ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ثَمَانِيَّةَ أَزْطَالٍ»<sup>(٤)</sup>، إسنادهما ضعيف، وإنما الحديث فى الصحيح عن أنس قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ»<sup>(٥)</sup>، قال البيهقى: فلا معنى لترك الأحاديث الصحيحة فى قدر الصاع المعد لزكاة الفطر بمثل هذا، والله أعلم.

مسألة: لا تجزئ القيمة فى الفطرة عندنا.

وبه قال مالك<sup>(٦)</sup> وأحمد<sup>(٧)</sup> وابن المنذر.

وقال أبو حنيفة: يجوز، وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصرى وعمر بن عبد العزيز والثورى<sup>(٨)</sup> قال: وقال إسحاق وأبو ثور: لا تجزئ إلا عند الضرورة.

مسألة: المشهور فى مذهبنا أنه يجب صرف الفطرة إلى الأصناف الذين تصرف إليهم زكاة المال، وجوزها مالك<sup>(٩)</sup> وأبو حنيفة وأحمد<sup>(١٠)</sup> وابن المنذر إلى واحد

(١) السنن الكبرى (٤/ ١٧٠ - ١٧٢)

(٢) أخرجه الدارقطنى (٢/ ١٢٨)

(٣) أخرجه الدارقطنى (١/ ٩٤)

(٤) أخرجه الدارقطنى (٢/ ١٥٤)

(٥) أخرجه البخارى (٢٠١)، ومسلم (٥١ - ٣٢٥)

(٦) قال فى المدونة (١/ ٣٩٢): قال مالك: ولا يجزئ الرجل أن يعطى مكان زكاة الفطر عرضا من العروض، قال: وليس كذلك أمر النبى ﷺ.

(٧) قال فى كشاف القناع (٢/ ٢٦٩): ولا يجزئ إخراج قيمة زكاة المال ولا قيمة الفطر طائعا كان المخرج أو مكرها.

(٨) ينظر مصنف ابن أبى شيبة (٢/ ٣٩٨)، باب: فى إعطاء الدراهم فى زكاة الفطر.

(٩) قال القرافى فى الذخيرة (١/ ١٧٠): وفى الكتاب: يصرفه كل قوم فى أمكتهم من حضر أو بدو، ولا يدفع للإمام إلا أن يعدل فيها، فلا ينبغى العدول بها عنه، فإن كان موضعهم أغنياء نقلت إلى أقرب المواضع، وتعطى الزكوات لمساكين واحد، ولا تعطى لذمى ولا عبد.

وروى عن مالك أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذى تجمع عنده بيوم أو ثلاثة؛ =

فقط، قالوا: ويجوز صرف فطرة جماعة إلى مسكين واحد.

مسألة: ذكرنا أن الأصح عندنا وجوب الفطرة من غالب قوت البلد، وبه قال مالك.

وقال أبو حنيفة: هو بخير، وعن أحمد<sup>(١)</sup> رواية أنه لا يجزئ إلا الأجناس الخمسة المنصوص عليها، التمر والزبيب والبر والشعير والأقط، والله أعلم.

= لأن الإمام أعرف بأهل الحاجة؛ لأنهم يقصدونه.  
قال سند: قال عبد الملك: إذا كان عدلاً وجب دفعها إليه، وليس للإمام أن يطلبها كما يطلب غيرها.

(١٠) قال في الإنصاف (٣/ ١٨٥ - ١٨٦): ويجوز أن يعطى الجماعة ما يلزم الواحد والواحد ما يلزم الجماعة وهذا المذهب، نص عليه. على ما يأتي في استيعاب الأصناف في باب ذكر أهل الزكاة. لكن الأفضل: ألا ينقص الواحد عن مدبر، أو نصف صاع من غيره. على الصحيح من المذهب، قدمه في الفروع، وعنه الأفضل تفرقة الصاع. قال في الفروع: وهو ظاهر ما جزم به جماعة للخروج من الخلاف، وعنه الأفضل: ألا ينقص الواحد عن الصاع. قال في الفروع: وهو ظاهر كلام جماعة للمشقة، وعدم نقله وعمله، وقال في عيون المسائل: لو فرق فطرة رجل واحد على جماعة لم يجزه. قال في الفروع: كذا قال.

فوائد. الأولى: الصحيح من المذهب أن تفريق الفطرة بنفسه أفضل، وعنه دفعها إلى الإمام العادل أفضل. نقله المروذي، ويأتي مزيد بيان على ذلك في الباب الذي بعده.  
الثانية: لو أعطى الفقير فطرة، فردها الفقير إليه عن نفسه: جاز عند القاضي. قال في التلخيص: جاز في أصح الوجهين. وقدمه في الفائق.

قلت: وهو الصواب إن لم يحصل حيلة في ذلك، وقال أبو بكر: مذهب أحمد لا يجوز، كشرائها، وأطلقهما في الرعايتين، والحاويين. ولو حصلت عند الإمام فقسمها على مستحقيها، فعاد إلى إنسان فطرته: جاز عند القاضي أيضاً، وهو المذهب، قدمه المجد في شرحه، وقال أبو بكر: مذهب أحمد لا يجوز كشرائها، وظاهر الفروع، وابن رزين: إطلاق الخلاف فيهما، فإنهما قالوا: جائز عند القاضي، وعند أبي بكر لا يجوز، وأطلقهما في الرعايتين، والحاويين، والفائق. قال في الرعايتين: الخلاف في الإجزاء، وقيل: في التحريم. انتهى. ولو عادت إليه بميراث جاز. قولاً واحداً.

(١) قال في الإنصاف (٣/ ١٨٢): (ولا يجزئ غير ذلك) يعني إذ وجد شيء من هذه الأجناس التي ذكرها لم يجزئه غيرها، وإن كان يقاته، وهو الصحيح، وهو من المفردات، ويأتي كلام الشيخ تقي الدين قريباً. وظاهر كلامه: إجزاء أحد الأجناس المتقدمة، وإن كان يقاته غيره، وهو صحيح. لا أعلم فيه خلافاً. وصرح به الأصحاب.

تنبيه: دخل في كلام المصنف وهو قوله ولا يجزئ غير ذلك القيمة والصحيح من المذهب: أنها لا تجزئ، وعليه جماهير الأصحاب، ونص عليه، وعنه رواية مخرجة يجزئ إخراجها، وقيل: يجزئ كل مكيل مطعوم، وقال ابن تيميم: وقد أوماً إليه الإمام =

## باب تعجيل الصدقة

قال المصنف رحمه الله: كل مال وجبت فيه الزكاة بالحوال والنصاب لم يجز تقديم زكاته قبل أن يملك النصاب؛ لأنه لم يوجد سبب وجوبها فلم يجز تقديمها كأداء الثمن قبل البيع والدية قبل القتل، وإن ملك النصاب جاز تقديم زكاته قبل الحول؛ لما روى على كرم الله وجهه أن «العبّاسَ رضى الله عنه سأل رسولَ الله ﷺ لِيُعَجَّلَ زَكَاةُ مَالِهِ قَبْلَ مَحَلِّهَا، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ»؛ ولأنه حق مال أجل للرفق فجاز تعجيله قبل محله كالدين المؤجل ودية الخطأ، وفي تعجيل زكاة عامين وجهان: قال أبو إسحاق: يجوز؛ لما روى على كرم الله وجهه أن «النبي ﷺ تَسَلَّفَ مِنَ الْعَبَّاسِ رضى الله عنه صَدَقَّةَ عَامَيْنِ»؛ ولأن ما جاز فيه تعجيل حق العام منه جاز تعجيل حق العامين كدية الخطأ.

ومن أصحابنا من قال: لا يجوز؛ لأنها زكاة لم ينقصد حولها فلم يجز تقديمها كالزكاة قبل أن يملك النصاب.

الشرح: حديث على - رضى الله عنه - رواه أبو داود والترمذى وغيرهما بإسناد حسن ولفظه: «عن على، أن العباس سأل رسول الله ﷺ فى «تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ»، قال أبو داود: ورواه هشيم عن منصور بن زاذان عن

= أحمد، واختاره الشيخ تقي الدين: يجزئه من قوت بلده مثل الأرز وغيره. ولو قدر على الأصناف المذكورة فى الحديث، وذكره رواية، وأنه قول أكثر العلماء، وجزم به ابن رزين، وحكاها فى الرعاية قولاً.

يقوله (إلا أن يعدمه، فيخرج مما يقتات عند ابن حامد). سواء كان مكيلاً أو غيره، كالذرة والدخن واللحم واللبن، وسائر ما يقتات به، وجزم به فى العمدة، والتلخيص، والبلغة. قال فى التلخيص: هذا المذهب، وقيل: لا يعدل عن اللحم واللبن. (وعند أبى بكر: يخرج ما يقوم مقام المنصوص) من حب وتمر يقتات فلا بد أن يكون مكيلاً مقتاتاً يقوم مقام المنصوص. وهذا المذهب، قال المجد: هذا أشبه بكلام أحمد. نقل حنبل: ما يقوم مقامها صاع، وهو قول الخرقى، ومعناه: قول أبى بكر، وجزم به فى الوجيز، والمنور، والمنتخب، والإفادات، وغيرهم، وقدمه فى الكافى، والمحزر، والفروع، والرايعتين، والنظم، وابن تميم، والفائق، والحاويين. زاد فى التلخيص، والبلغة، وابن تميم، وابن حمدان: مما يقتات غالباً، وقيل: يجزئ ما يقوم مقامها، وإن لم يكن مكيلاً، قال الزركشى: ولأبى الحسن بن عبدوس احتمال: لا يجزئ غير الخمسة المنصوص عليها، وتبقى عند عدم هذه الخمسة فى ذمته، حتى يقدر على أحدها.

الحكم عن الحسن بن مسلم التابعى عن النبى ﷺ يعنى مرسلًا قال: وهو أصح، وفى رواية للترمذى: عن على «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعُمَرَ: إِنَّا قَدْ أَخَذْنَا زَكَاةَ الْعَبَّاسِ عَامَ أَوَّلِ لِلْعَامِ»<sup>(١)</sup>، قال الترمذى: والأول أصح من هذا.

(١) أخرجه أبو داود (٢٧٥/٢، ٢٧٦) كتاب: الزكاة، باب: فى تعجيل الزكاة، حديث (١٦٢٤)، والترمذى (٩٣/٢) كتاب: الزكاة، باب: ما جاء فى تعجيل الزكاة، حديث (٦٧٣)، وابن ماجه (٥٧٢/١) كتاب: الزكاة، باب: تعجيل الزكاة قبل محلها، حديث (١٧٩٥)، وأبو عبيد فى الأموال (ص ٧٠٣) كتاب: الصدقة وأحكامها وسننها، باب: تعجيل الصدقة، وإخراجها قبل أوانها، وابن سعد فى الطبقات (٢٦/٤)، وأحمد (١٠٤/١)، والدارمى (٣٨٥/١) كتاب: الزكاة، باب: فى تعجيل الزكاة، والدارقطنى (١٢٣/٢) كتاب: الزكاة، باب: تعجيل الصدقة قبل الحول، حديث (٣)، والبيهقى (٤/١١١) كتاب: الزكاة، باب: تعجيل الصدقة، والحاكم (٣٣٢/٣)، كلهم من طريق إسماعيل بن زكريا، عن الحجاج بن دينار، عن الحكم بن عتيبة، عن حجية بن عدى عن على «أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِى تَعْجِيلِ الصَّدَقَةِ قَبْلَ أَنْ تَحُلَ فَرَخَصَ لَهُ فِى ذَلِكَ». وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبى.

وقال البيهقى: هذا حديث مختلف فيه، عن الحكم، عن عتيبة، فرواه إسماعيل بن زكريا، عن حجاج، عن الحكم هذا، وخالفه إسرائيل، عن حجاج، فقال: عن الحكم، عن حجر العدوى، عن على وخالفه فى لفظه، فقال: قال رسول الله ﷺ لعمر: «إِنَّا قَدْ أَخَذْنَا مِنَ الْعَبَّاسِ زَكَاةَ عَامِ الْأَوَّلِ»، ورواه محمد بن عبيد الله الرزى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس فى قصة عمر والعباس، ورواه الحسن بن عمار عن الحكم، عن موسى بن طلحة، عن طلحة، ورواه هشيم عن منصور بن زاذان، عن الحكم، عن الحسين بن مسلم، عن النبى ﷺ مرسلًا أنه قال لعمر رضى الله عنه فى هذه القصة: «إِنَّا كُنَّا قَدْ تَعْجَلْنَا صَدَقَةَ مَالِ الْعَبَّاسِ لِعَامِنَا هَذَا عَامَ أَوَّلِ»، وهذا هو الأصح من هذا الروايات. أما رواية إسرائيل:

أخرجه الترمذى (٩٤/٢) كتاب: الزكاة، باب: ما جاء فى تعجيل الزكاة، حديث (٦٧٤)، والدارقطنى (١٢٤/٢) كتاب: الزكاة، باب: تعجيل الصدقة قبل الحول، حديث (٥)، من طريق إسحاق بن منصور، ثنا إسرائيل عن الحجاج بن دينار، عن الحكم بن جحل، عن حجر العدوى، عن على، عن النبى ﷺ أنه قال لعمر: «إِنَّا قَدْ أَخَذْنَا مِنَ الْعَبَّاسِ زَكَاةَ الْعَامِ، عَامِ الْأَوَّلِ». وقال الترمذى: حديث إسماعيل بن زكريا، عن الحجاج عندى أصح من حديث إسرائيل عن الحجاج. أما رواية محمد بن عبيد الله:

أخرجها الدارقطنى (١٢٤/٢) كتاب: الزكاة، باب: تعجيل الصدقة قبل الحول، حديث (٧)، من رواية النعمان بن عبد السلام عنه، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ سَاعِيَا فَاتَى الْعَبَّاسَ يَطْلُبُ صَدَقَةَ مَالِهِ، فَأَغْلَظَ لَهُ الْعَبَّاسُ فَخَرَجَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ الْعَبَّاسُ قَدْ أَسْلَفْنَا زَكَاةَ مَالِهِ وَالْعَامَ الْمُقْبِلَ،

قال: وقد روى الأول مرسلًا، يعني رواية الحسن بن مسلم وكذا قال الدارقطني: اختلفوا في وصله وإرساله، قال: والصحيح الإرسال، وقال الشافعي: ويروى عن النبي ﷺ ولا أدري أيثبت أم لا أنه تسلف صدقة العباس قبل أن تحل، قال البيهقي: يعني حديث علي هذا.

= ومحمد بن عبيد الله العرزمي ضعيف.

أما رواية الحسن بن عمار فأخرجها البزار في «كشف الأستار عن زوائد البزار» (٤٢٤/١) كتاب: الزكاة، باب: تعجيل الزكاة، حديث (٨٩٥)، وأبو يعلى كما في المجمع (٨٢/٣)، والدارقطني (١٢٤/٢) كتاب: الزكاة، باب: تعجيل الصدقة قبل الحول، حديث (٦)، من طريقه، عن الحكم، عن موسى بن طلحة أن النبي ﷺ قال: «يا عمر أما علمت أن عم الرجل صنو أبيه؟ إنا كنا احتجنا إلى مال فتعجلنا من العباس صدقة ماله لستين».

وقال الهيثمي: رواه أبو يعلى والبزار، وفيه الحسن بن عمار، وفيه كلام.

أما رواية هشيم:

قال أبو داود (٢٧٦/٢) كتاب: الزكاة، باب: في تعجيل الزكاة، حديث (١٦٢٤): روى هذا الحديث هشيم، عن منصور بن زاذان، عن الحكم، عن الحسن بن مسلم، عن النبي ﷺ، وحديث هشيم أصح.

أما رواية الحكم المرسلة:

فأخرجها ابن أبي شيبة (١٤٨/٣) كتاب: الزكاة، باب: ما قالوا في تعجيل الزكاة، حدثنا حفص بن غياث، عن حجاج، عن الحكم «أن رسول الله ﷺ بعث ساعيا على الصدقة فأتى العباس يستسلفه فقال له العباس: إني أسلفت صدقة مالي ستين فأتى النبي ﷺ فقال: صدق عمي».

وفي الباب عن أبي رافع وابن مسعود:

حديث أبي رافع:

أخرجه الدارقطني (١٢٥/٢) كتاب: الزكاة، باب: تعجيل الصدقة قبل الحول، حديث (٩)، والطبراني في الأوسط كما في المجمع (٨٢/٣)، من رواية إسماعيل المكي، عن سليمان الأحول، عن أبي رافع بالقصة، وفيه: «إن العباس أسلفنا صدقة العام عام الأول». وقال الهيثمي: وفيه إسماعيل المكي، وفيه كلام كثير، وقد وثق.

حديث ابن مسعود:

أخرجه البزار، والطبراني في الأوسط، والكبير كما في المجمع (٨٢/٣)، من رواية محمد بن ذكوان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، أن رسول الله ﷺ تعجل من العباس صدقة عامين.

قال الهيثمي (٨٢/٣)، وفيه محمد بن ذكوان، وفيه كلام، وقد وثق، وقد أخرجه البزار (٤٢٤/١) رقم (٨٩٦)، وقال البزار، إنما يرويه الحفاظ عن الحكم مرسلًا، ومحمد بن ذكوان لين الحديث، حدث بحديث كثير لم يتابع عليه.

وذكر البيهقي اختلاف طرقه ثم قال: وأصحها رواية الإرسال عن الحسن بن مسلم عن النبي ﷺ ثم روى البيهقي: تسلف صدقة عامين بإسناده عن أبي البختری عن علي أن النبي ﷺ قال: «إِنَّا كُنَّا اخْتَجْنَا فَاسْتَسْلَفْنَا الْعَبَّاسَ صَدَقَةَ عَامَيْنِ»<sup>(١)</sup>، قال البيهقي: وهذا مرسل بين أبي البختری وعلى رضى الله عنه؟.

واحتج البيهقي والأصحاب للتعجيل بحديث أبي هريرة قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَةِ فَقِيلَ: مَنْعَ ابْنِ جَبْمِيلَ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَبْمِيلَ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا قَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهُوَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا مَعَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا عُمَرُ، أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُو أَبِيهِ». رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>، والصنو - بكسر الصاد المهملة -: المثل، وهذا لفظ رواية مسلم.

واحتج الشافعى والأصحاب أيضا بحديث نافع «أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر للذين يقبلونها، وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين»<sup>(٣)</sup> رواه البخارى، قال الترمذى: وذهب أكثر أهل العلم إلى جواز تعجيل الزكاة<sup>(٤)</sup>.

إذا عرفت هذا حصل الاستدلال على جواز التعجيل من مجموع ما ذكرنا، وقد قدمنا فى أول هذا الشرح: أن الشافعى يحتج بالحديث المرسل، إذا اعتضد بأحد أمور أربعة: وهى أن يسند من جهة أخرى، أو يرسل، أو يقول بعض الصحابة أو

(١) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى (١١١/٤)، وفى معرفة السنن والآثار (٢٥٧/٣) رقم (٢٢٨٦).

(٢) أخرجه أحمد (٣٢٢/٢)، والبخارى (١٤٦٨)، ومسلم (١١ - ٩٨٣)، والنسائى (٣٤/٥)، والترمذى (٣٧٦١)، وابن خزيمة (٢٣٣٠).

(٣) أخرجه البخارى (١٥١١) عن أيوب عن نافع مطولاً. وأخرجه مالك فى الموطأ (٢٨٥/١) رقم (٥٥)، ومن طريقه الشافعى (١) / رقم (٦٨١)، ومن طريقه البيهقى فى السنن (١١٢/٤)، وفى معرفة السنن والآثار (٢٥٨/٣) رقم (٢٢٨٨) عن نافع به.

(٤) سنن الترمذى بعد الحديث (٦٧٩) ونص عبارته: وقال أكثر أهل العلم: إن عجلها قبل محلها أجزأت عنه، وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق هـ. والنوى - رحمه الله تعالى وغفر له - يتجوز - أحياناً - فى النقل؛ فينقل بالمعنى دون التقيد بلفظ النص.



أكثر العلماء به، فمتى وجد واحد من هذه الأربعة جاز الاحتجاج به، وقد وجد في هذا الحديث المذكور عن علي - رضى الله عنه - الأمور الأربعة، فإنه روى في الصحيحين معناه من حديث أبى هريرة السابق وروى هو أيضا مرسلًا ومتصلًا كما سبق، وقال به من الصحابة ابن عمر، وقال به أكثر العلماء، كما نقله الترمذى، فحصلت الدلائل المتظاهرة على صحة الاحتجاج به، والله أعلم.

أما أحكام الفصل: فقال الشافعى والأصحاب - رحمهم الله -: المال الزكوى ضربان:

أحدهما: متعلق بالحول، والآخر غير متعلق، وذكر المصنف النوع الأول فى أول الباب، والثانى فى آخره، أما الأول: كزكاة الماشية، والنقد والتجارة، فلا يجوز تعجيل الزكاة فيه قبل ملك النصاب، بلا خلاف؛ لما ذكره المصنف، ويجوز بعد ملك النصاب وانعقاد الحول، وله التعجيل من أول الحول ولو بعد لحظة من انعقاده.

وقال ابن المنذر: لا يجوز التعجيل مطلقًا، وحكاها الماوردى والقاضى أبو الطيب والمحاملى فى المجموع، والبندنجى، وآخرون من أصحابنا وجها عن أبى عبيد بن حربويه من أصحابنا، وهذا شاذ باطل مردود، مخالف لنص الشافعى والأصحاب فى جميع الطرق، والدليل: قال أصحابنا: وإنما يجوز التعجيل بعد تمام النصاب، إن كانت الزكاة عينية، فأما إذا اشترى عرضًا للتجارة يساوى مائة درهم بمائة فعجل زكاة مائتين، وحال الحول، وهو يساوى مائتين - فيجزئه المعجل عن الزكاة على الصحيح؛ لأن الاعتبار فى العروض بآخر الحول، هكذا ذكره البغوى.

ولو ملك أربعين شاة معلوفة فعجل شاة وهو عازم على إسالتها حولًا ثم أسامها، لم يقع المعجل زكاة بلا خلاف؛ لأن المعلوف ليست مال زكاة، فهو كما دون النصاب، وإنما يصح التعجيل بعد انعقاد الحول، ولا حول للمعلوفة، بخلاف عرض التجارة فى المسألة قبلها.

ولو عجل صدقة عامين بعد انعقاد الحول أو أكثر من عامين، فوجهان ذكرهما المصنف بدليليهما وهما مشهوران:

أحدهما: يجوز؛ للحديث.

والثانى: لا يجوز، وأجاب البغوى والأصحاب عن الحديث بأن المراد تسلف

دفعتين، في كل دفعة صدقة عام أو سنة، واختلفوا في الأصح من هذين الوجهين، فصحت طائفة الجواز وهو قول أبي إسحاق المروزي، ومن صححه البندنجي والغزالي في الوسيط والجرجاني والشاشي والعبدري، وصحح البغوي وآخرون المنع، قال الرافعي: صحح الأكثر المنع، فإذا قلنا: بالجواز، فاتفق أصحابنا على أنه لا فرق بين عامين وأكثر، حتى لو عجل عشرة أعوام أو أكثر جاز على هذا الوجه، بشرط أن يبقى بعد المعجل نصاب، فلو كان له خمسون شاة فعجل عشرة منها لعشر سنين جاز، فلو نقص المال بالتعجيل عن النصاب في الحول الثاني، لم يجز التعجيل لغير العام الأول، وجها واحدا، هكذا قاله الجمهور؛ لأن الحول الثاني لا ينعقد على نصاب، وحكى البغوي والسرخسي وجها شاذا أنه لا يجوز؛ لأن المعجل كالباقى على ملكه، وإذا جوزنا صدقة عامين، فهل يجوز أن ينوى تقديم زكاة السنة الثانية على الأولى؟ فيه وجهان: حكاها أبو الفضل بن عبدان، كتقديم الصلاة الثانية على الأولى إذا جمع في وقت الصلاة الثانية.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فإن ملك مائتي شاة فعجل عنها وعما يتوالد من سخالها أربع شياء، فتوالدت وصارت أربعمائة - أجزأه زكاة المائتين وفي زكاة السخال وجهان:

أحدهما: لا يجوز؛ لأنه تقديم زكاة على النصاب.

والثاني: يجوز؛ لأن السخال جعلت كالموجودة في الحول في وجوب زكاتها فجعلت كالموجودة في تعجيل زكاتها، وإن ملك أربعين شاة فعجل عنها شاة، ثم توالدت أربعين سخلة وماتت الأمهات وبقيت السخال فهل يجزئه ما أخرج عن الأمهات من زكاة السخال؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يجزئه؛ لأنه عجل الزكاة عن غير السخال، فلا يجزئه عن زكاة السخال.

والثاني: يجزئه؛ لأنه لما كان حول الأمهات حول السخال كانت زكاة الأمهات زكاة السخال، وإن اشترى بمائتي درهم عرضا للتجارة فأخرج عنها زكاة أربعمائة درهم ثم حال الحول - والعرض يساوي أربعمائة - أجزأه؛ لأن الاعتبار في زكاة التجارة بآخر الحول، والدليل عليه أنه لو ملك سلعة تساوي مائة فحال الحول وهي تساوي مائتين، وجبت فيه الزكاة، وإن ملك مائة وعشرين شاة، فعجل عنها شاة ثم

نتجت شاة سخلة قبل الحول، لزمته شاة أخرى.

وكذلك لو ملك مائتي شاة فأخرج شاتين، ثم نتجت شاة سخلة أخرى قبل الحول، لزمه شاة أخرى؛ لأن المخرج كالباقى على ملكه، ولهذا سقط به الفرض عند الحول، فجعل كالباقى على ملكه فى إيجاب الفرض.

الشرح: قوله: الأمهات، هذه إحدى اللغتين فيها، والأصح والأشهر الأمات بحذف الهاء، وفى الآدميات الأمهات بالهاء أفصح، وقد سبق بيان هذا فى أوائل كتاب الزكاة، وقوله: «ملك سلعة تساوى مائة» أى ملكها للتجارة.

وقوله: «نتجت» هو - بضم النون وكسر التاء - أى ولدت.

وقوله: «سخلة» منصوب مفعول ثان لتنتجت.

أما أحكام الفصل: فقال أصحابنا: إذا ملك نصابا، فعجل زكاة نصابين: فإن كان ذلك فى التجارة بأن اشترى عرضا للتجارة بمائتين فعجل زكاة أربعمائة فحال الحول وهو يساوى أربعمائة، أجزأه عن زكاة الجميع، هذا هو المذهب، وبه قطع المصنف والجمهور، وقيل فى المائتين الزائدتين الوجهان، كمسألة السخال، حكاه الدارمى والرافعى وغيرهما.

وإن كانت زكاة عين بأن ملك مائتى درهم، وتوقع حصول مائتين أيضا من جهة أخرى فعجل زكاة أربعمائة فحصل له المائتان الأخريان لم يجزئه ما أخرجه عن الحادث، بلا خلاف، وإن توقع النصاب الثانى من نفس الذى عنده بأن ملك مائة وعشرين شاة، فعجل شاتين، ثم حدثت سخلة أو ملك مائتى شاة، فعجل أربعمائة فتوالدت وبلغت أربعمائة، أو عجل شاتين وله خمس من الإبل، فتوالدت وبلغت عشرا فهل يجزئه ما أخرج عن النصاب الذى كمل الآن؟ فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما.

قال الرافعى: أصحهما - عند الأكثرين من العراقيين، وغيرهم - : لا يجزئه. ولو عجل شاة عن أربعين فهلكت الأمات بعد أن ولدت أربعين سخلة، فهل يجزئه ما أخرج من السخال؟ فيه وجهان وذكر المصنف دليلهما، والأصح فى الجميع المنع، وجمع الدارمى فى مسألتى الريح والتاج أربعة أوجه:

أحدها: جواز تعجيل زكاة النصاب الثانى فيهما.

والثانى: المنع.

والثالث: يجوز في الربح دون التناج.

والرابع: عكسه.

قال صاحب البيان: ولو عجل شاة عن خمسة أبخرة فهلكت الأبخرة قبل الحول وعنده أربعون شاة فأراد أن يجعل الشاة المعجلة عنها، فقد أوما ابن الصباغ فيه إلى وجهين.

قلت: الصواب أنها لا تجزئ.

قال الماوردي: إذا ملك عرضا بمائتي درهم، فعجل زكاة ألف عنها وعن ربحها فباعها عند الحول بألف، أجزأه المعجل عن الألف.

قال: فإن باعها في أثناء الحول بألف.

فإن قلنا: يستأنف للربح حولا، لم يجزئه التعجيل عن الربح؛ لأنه ليس بتابع الأصل.

وإن قلنا: يبنى على حول الأصل، أجزأه المعجل عن الجميع؛ لأنه تبع. قال: ولو ملك ألفا فعجل زكاته فتلف، ثم ملك ألفا آخر، لم يجزئه المعجل عن زكاة الألف الثاني؛ لأنه تعجيل قبل الملك، ولو كان له ألفان متميزان فعجل زكاة ألف ثم تلف أحد الألفين، أجزأه المعجل عن زكاة الألف الآخر؛ لأنه موجود حال التعجيل، والله أعلم.

أما إذا ملك مائة وعشرين شاة فعجل عنها شاة، ثم ولدت شاة منها قبل الحول، أو ملك مائتي شاة فعجل شاتين عنها، ثم ولدت شاة منها قبل الحول - فيلزمه شاة أخرى، بلا خلاف عندنا؛ لما ذكره المصنف، وقال أبو حنيفة: لا يلزمه شاة أخرى، والخلاف بيننا وبينه مبنى على أصل، وهو أن عندنا المعجل كالباقي على ملك الدافع في شيئين:

أحدهما: في إجزائه عند انقضاء الحول.

والثاني: في ضمه إلى المال وتكميل النصاب به، وعند أبي حنيفة ليس له حكم الباقي على ملكه.

قال أصحابنا: فلو كانت المعجلة معلوفة في هاتين الصورتين، أو كان المالك اشتراها وأخرجها، وليست من نفس النصاب، لم يجب شاة أخرى؛ لأن المعلوفة والمشتراة لا يتم بهما النصاب، وإن جاز إخراجهما عن الزكاة، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إذا عجل زكاة ماله ثم هلك النصاب أو هلك بعضه قبل الحول، خرج المدفوع عن أن يكون زكاة، وهل يثبت له الرجوع فيما دفع؟ ينظر فيه، فإن لم يبين أنها زكاة معجلة، لم يجز له الرجوع؛ لأن الظاهر أن ذلك زكاة واجبة أو صدقة تطوع، وقد لزمنا بالقبض فلم يملك الرجوع، وإن بين أنها زكاة معجلة ثبت له الرجوع؛ لأنه دفع عما يستقر في الثاني، فإذا طرأ ما يمنع الاستقرار ثبت له الرجوع، كما لو عجل أجرة دارٍ ثم انهدمت الدار قبل انقضاء المدة، وإن كان الذي عجل هو السلطان أو المصدق من قبله ثبت له الرجوع بين أو لم يبين؛ لأن السلطان لا يسترجعه لنفسه فلم يلحقه تهمة، وإن عجل الزكاة عن نصاب ثم ذبح شاة أو أتلّفها فهل له أن يرجع؟ فيه وجهان:

أحدهما: يرجع؛ لأنه زال شرط الوجوب قبل الحول، فثبت له الرجوع كما لو هلك بغير فعله .

والثاني: لا يرجع؛ لأنه مفرط، وربما أتلّف ليسترجع ما دفع فلم يجز له أن يرجع.

وإذا رجع فيما دفع وقد نقص في يد الفقير لم يلزمه ضمان ما نقص في أصح الوجهين؛ لأنه نقص في ملكه فلم يلزمه ضمانه، ومن أصحابنا من قال: يلزمه؛ لأن ما ضمن عينه إذا هلك ضمن نقصانه إذا نقص كالمغصوب، فإن زاد المدفوع نظرت، فإن كانت الزيادة لا تتميز كالسمن، رجع فيه مع الزيادة؛ لأن السمن يتبع الأصل في الرد كما نقول في الرد بالعيب، وإن زاد زيادة تتميز كالولد واللبن، لم يجب رد الزيادة؛ لأنها زيادة حدثت في ملكه، فلا يجب ردها مع الأصل كولد المبيعة في الرد بالعيب، وإن هلك المدفوع في يد الفقير لزمته قيمته.

وفي القيمة وجهان:

أحدهما: يلزمه قيمته يوم التلّف كالعارية.

والثاني: يلزمه قيمته يوم الدفع؛ لأن ما حصل فيه من زيادة حدثت في ملكه فلم يلزمه ضمانها.

الشرح: قال أصحابنا: إذا عجل زكاته ثم هلك النصاب أو بعضه قبل تمام الحول، خرج المدفوع عن كونه زكاة بلا خلاف؛ لأن شرط الزكاة الحول، ولم يوجد، وأما الرجوع بها على المدفوع إليه، فإن كان الدافع هو المالك الذي وجبت

عليه الزكاة، وبين عند الدفع أنها زكاة معجلة، وقال: إن عرض مانع من وجوبها استرجعتها - فله الرجوع بلا خلاف.

وإن اقتصر على قوله: هذه زكاة معجلة أو علم القابض ذلك، ولم يذكر الرجوع فطريقان:

أصحهما: القطع بجواز الرجوع، وبه قطع المصنف والجمهور.

والثاني: فيه وجهان:

أصحهما: هذا.

والثاني: لا رجوع، حكاه إمام الحرمين وآخرون؛ لأن التملك وجد.

فإذا لم يقع فرضا وقع نفلا، كما لو قال: هذه صدقتي المعجلة، فإن وقعت الموقع وإلا فهي نافلة - فإنه يصح، ولا رجوع له إذا لم تقع الموقع بلا خلاف.

ذكره إمام الحرمين قال: وهذا الخلاف قريب من الخلاف السابق، فيمن صلى الظهر قبل الزوال، أنها هل تنعقد نفلا؟ وله نظائر سبقت هناك، وإن دفعها الإمام أو الساعي وذكر أنها معجلة، ولم يشترط الرجوع، ثبت الاسترداد بلا خلاف، ووافق عليه القائلون بالوجهين، فيما لو قال المالك: معجلة فقط.

وإن دفع الإمام أو الساعي أو المالك، ولم يقل: إنها معجلة، ولا علمه القابض ففيه ثلاثة أوجه حكاه إمام الحرمين وغيره:

أحدها: يثبت الرجوع مطلقا؛ لأنه لم يقع الموقع.

والثاني: لا يثبت مطلقا؛ لتفريط الدافع.

والثالث: إن دفع الإمام أو الساعي رجع، وإن دفع المالك فلا؛ لما ذكره المصنف، وبهذا الثالث قطع المصنف، وجمهور العراقيين، ورجح الرافعي الأول، وحكاه صاحب الشامل والبيان عن الشيخ أبي حامد.

وقال البغوي والسرخسي: نص الشافعي في الأم أنه يسترد، وفي المالك لا يسترد، فمن أصحابنا من قال فيهما قولان:

أحدهما: يسترد كما لو دفع إليه مالا ظانا أن له عليه ديناً، فلم يكن، فإنه يسترده

بلا خلاف.

**والثاني:** لا يسترد؛ لأن الصدقة قد تقع فرضا وقد تقع تطوعا، فإذا لم تقع فرضا وقعت تطوعا، كما لو أخرج زكاة ماله الغائب ظانا بقاءه فبان تالفا، فإنه يقع تطوعا، ومنهم من فرق عملا بظاهر النص، فقال: يسترد الإمام دون المالك؛ لأن المالك يعطى من ماله الفرض والنفل، فإذا لم يقع فرضا وقع نفلا، والإمام لا يعطى من مال الغير إلا فرضا، فكان دفعه المطلق كالمقيد بالفرض.

قالا: ومنهم من قال: لا فرق بين الإمام والمالك، والمسألة على حالين، فقوله: يسترد إذا أعلم المدفوع إليه أنها زكاة معجلة.

وحيث قال: «لا يسترد»، أراد إذا لم يعلمه التعجيل، سواء أعلمه أنها زكاة مفروضة أم لا.

فإن أثبتنا الرجوع عند الإطلاق فقال المالك: قصدت بالمدفوع التعجيل، وأنكر القابض ذلك، فالقول قول المالك بيمينه، ولو ادعى المالك علم القابض بالتعجيل، فالقول قول القابض بلا خلاف؛ لأنه أعلم بعلمه، وهل يحلف؟ فيه وجهان: أصحهما: يحلف.

قال الماوردي: وهو قول أبي يحيى البلخي؛ لأنه لو اعترف بما قاله الدافع لضمن.

**والثاني:** لا يحلف؛ لأن دعوى رب المال تخالف الظاهر فلم تسمع.

فإن قلنا: يحلف، حلف على نفي العلم.

قال الماوردي: ولو وقع النزاع بين الدافع ووارث القابض، صدق الوارث، وهل يحلف؟ فيه الوجهان كالقابض.

وإذا قلنا: لا رجوع إذا لم يذكر التعجيل ولا علمه القابض، فتنازعا في ذكره، أو قلنا: يشترط التصريح باشتراط الرجوع فتنازعا فيه، أو دفع الإمام، وقلنا: يشترط لرجوعه أن يبين كونها معجلة، فتنازعا فيه، فوجهان مشهوران: حكاهما الماوردي والبعثي وآخرون:

أصحهما: يصدق الدافع بيمينه، كما لو دفع ثوبا إلى إنسان، وقال: دفعته عارية، وقال القابض: بل هبة، فالقول قول الدافع بيمينه.

**والثاني:** يصدق القابض بيمينه؛ لاتفاقهما على أنه ملك المقبوض.

قال الماوردي: ولا بد من يمينه هنا بلا خلاف على هذا الوجه، وقال: ويحلف على البت.

قال أصحابنا: هذا كله إذا عرض مانع يمنع من استحقاق القابض الزكاة، فإن لم يعرض، فليس له الاسترداد بلا سبب؛ لأنه تبرع بالتعجيل، فهو كمن عجل ديناً موجلاً ليس له استرداده، ولو قال: هذه زكاتي أو صدقتي المفروضة، فطريقان: حكاها إمام الحرمين وآخرون:

أحدهما: أنه كمن ذكر التعجيل دون الرجوع.

وأصحهما: أنه كمن لم يذكر شيئاً أصلاً، وقطع العراقيون بأن المالك في هذه الصور لا يسترد، وأن الإمام يسترد، والله أعلم.

فرع: هذا الذي ذكرناه كله فيما إذا عرض مانع يمنع من وقوع المدفوع زكاة، كموت القابض، وتغير حاله، وتلف النصاب ونقصه أو تغير صفته بأن كان سائمة فعلفها وغير ذلك، قال أصحابنا: فحيث قلنا: له الرجوع لو تلف النصاب أو بعضه، فأتلفه المالك أو أتلف منه ما نقص به النصاب، فإن كان لحاجة كالنفقة أو الخوف عليه أو ذبحه للأكل أو غير ذلك، ثبت الرجوع قطعاً، وإن كان لغير حاجة فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليليهما:

أصحهما: يثبت الرجوع، قال صاحب البيان: هذان الوجهان حكاها الإصطخري.

فرع: قال أصحابنا: متى ثبت الرجوع فإن كان المعجل تالفاً ضمنه القابض إن كان حياً، وورثته في تركته إن كان ميتاً ببذله.

فإن كان مثلياً كالدرهم ضمنه بمثله، وإن كان متقوماً ضمنه بقيمته، سواء كان حيواناً أو غيره.

هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور، وقال الماوردي: إن كان حيواناً فهل يضمه بقيمته، أم بمثله من حيث الصورة؟ فيه وجهان كالوجهين فيمن اقترض حيواناً فماذا يرد؟ قال: ومأخذ الخلاف أن الشافعي قال: يرد مثل المعجل.

فمنهم من حمّله على إطلاقه وظاهره، ومنهم من حمّله على المثلى.

فإذا قلنا بالمذهب: وهو الرجوع بالقيمة، فهل يلزمه قيمته يوم الدفع أم يوم التلف؟ فيه وجهان مشهوران، ذكرهما المصنف بدليليهما:



أصحهما: يوم الدفع، صححه الماوردي والبندنجي، وصححه السرخسي والرافعي وغيرهم.

وقال إمام الحرمين: وينقدح عندى وجه ثالث: وهو إيجاب أقصى القيم من يوم القبض إلى التلف، بناء على أنا نتبين أن الملك ليس حاصلا للقبض، ونتبين أن اليد يد ضمان كما فى المستام، وهذا بعيد فى هذا المقام مع ثبوت ظاهر الملك للقبض، وهذا الثالث الذى ذكره إمام الحرمين ذكره السرخسي وجها للأصحاب وضعفه.

وحكى البندنجي وجها رابعا: أنه يعتبر قيمته يوم الرجوع وهو غلط. هذا كله إذا كانت العين تالفة، فإن كانت باقية بحالها بغير زيادة ولا نقص، رجع فيها ودفعها أو غيرها إلى مستحق الزكاة، إن بقى الدافع وماله بصفة الوجوب، ولا يتعين صرف عين المأخوذ فى الزكاة؛ لأن الدفع لم يقع عن الزكاة المجزئة، فهو باق على ملك المالك وعليه الزكاة فله إخراجها من حيث شاء.

وإن كان الدافع هو الإمام، أخذ المدفوع، وهل يصرفه إلى المستحقين بغير إذن جديد من المالك؟ فيه وجهان:

أصحهما: الجواز وبه قطع البغوى.

وإن أخذ الإمام القيمة عند تلف المعجل، فهل يجزئ صرفها إلى المستحقين؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يجزئ؛ لأن القيمة لا تجزئ عندنا.

قال الرافعي: وأصحهما: يجزئ؛ لأنه دفع العين أولا، وعلى هذا ففى افتقاره إلى إذن جديد من المالك الوجهان كالعين:

أصحهما: لا يفتقر.

وإن كان المعجل باقيا ولكنه ناقص يرجع فيه، وهل له أرش نقصه؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليليهما:

أصحهما: وظاهر النص لا أرش له، كذا صححه المصنف وجمهور الأصحاب، وجزم به القاضى أبو الطيب فى المجرد، ونقله عن نصه فى الأم، وبه قال القفال: كمن وهب لولده ورجع والعين ناقصة.

ومن قال بالرجوع فرق بأن الموهوب لو تلف كله لم يغرمه الولد فنقصه أولى،

بخلاف مسألتنا، فإن أراد دفعه بعد استرجاعه عن زكاته إلى فقير آخر، أو إلى ورثة القابض الأول لم يجز لنقصانه، إلا أن يكون ماله بصفته.

وإن كان المعجل زائدا زيادة متصلة، كالسمن والكبر أخذه مع زيادته بلا خلاف. وإن كانت زيادة منفصلة كالولد واللبن والصوف فطريقان:

**الصحيح:** الذى قطع به المصنف والجمهور ونص عليه الشافعى، أنه يرجع فى الأصل دون الزيادة، وتكون الزيادة للقابض؛ لأنها حدثت فى ملكه.

**والثانى:** فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين والبغوى والسرخسى وغيرهم: **أصحهما:** هذا؛ لما ذكره المصنف، وقياسا على ولد المبيع المردود بعيب، إذا حدث بين البيع والرد فإنه لا يرد بلا خلاف.

**والثانى:** يرجع فى الأصل والزيادة؛ لأنه بخروجه عن الاستحقاق تبينا أنه لم يملك.

قال البغوى وغيره: هذا الذى ذكرناه هو فيما إذا كان القابض حال القبض ممن يستحق الزكاة.

فأما إن بان أنه كان يوم القبض غير مستحق، كغنى وعبد وكافر، فإنه يسترد ما دفعه إليه بزوائده المتصلة والمنفصلة ويغرمه أرش النقص، بلا خلاف فى هذا كله، وإن كان يوم حلول الحول بصفة الاستحقاق؛ لأن الدفع لم يقع صحيحا محسوبا عن الزكاة.

قال إمام الحرمين: وحيث جرت حالة تستوجب الاسترجاع فلا حاجة إلى نقض الملك والرجوع فيه بل ينتقض الملك أو يتبين أن الملك لم يحصل من أصله أو حصل ثم انتقض، قال: وليس كالرجوع فى الهبة فإن الراجع بالخيار، إن شاء أدام ملك المتب، وإن شاء رجع؛ لأن القابض هنا لم يملك إلا بسبب الزكاة فإذا لم تقع زكاة زال الملك.

ثم قال الإمام: وهذا الذى ذكرناه من الخلاف فى الرجوع بأرش النقص أو الزيادة المنفصلة هو فيما إذا جرت الزيادة والنقص قبل حدوث السبب الموجب للرجوع، فأما إذا جرت الزيادة بعده فلا شك أنها للراجع، فإنها إنما حدثت فى ملكه كما ذكرناه.

قال: وإن حصل نقص أو تلف بعد سبب الرجوع فالوجه عندى وجوب الضمان؛

لأن العين لو تلفت في يد القابض وهى على ملكه، ثم حدث سبب الرجوع ضمنها، فتلّفها بعده أولى بوجوب الضمان.

كما أن المستعير يضمن سواء تلفت قبل التمكن من الرد أو بعده؛ ولأن المقبوض عن الزكاة المعجلة دفع زكاة فإذا لم يقع عنها، فهو مضمون.

قال إمام الحرمين: وذكر الصيدلاني عن القفال: أنه كان يستشهد فى مسألة النقص، أنه لا يرجع بأرشفه إذا رجع فى العين بمسألة، وهى أن من اشترى ثوبا وقبضه وسلم ثمنه، ثم اطلع على عيب قديم بالثوب فردّه، وصادف الثمن ناقص الصفة، قال: يأخذه ناقصا، ولا شيء له فى مقابلة النقص.

قال الإمام: وهذا مشكل، فإنه لو قدر تلف الثمن رجع ببذله، فلزامه الرضا به معيا بعد الرد بعيد.

قلت: الصواب المتعين قول القفال، والله أعلم.

فرع: لو كان المعجل بيعين أو شاتين، فتلّف أحدهما وبقي الآخر ووجد سبب الرجوع رجع فى الباقي وبذل التالف، وفى بذله الخلاف السابق قريبا، الأصح قيمته. والثانى: مثله، وممن صرح بالمسألة الماوردى.

فرع: المذهب الذى قطع به الجمهور: أن القابض يملك المعجل ملكا تاما، وينفذ تصرفه ظاهرا وباطنا.

وفيه وجه حكاه إمام الحرمين والرافعى وآخرون: أنه موقوف، فإن عرض مانع تبينا عدم الملك، وإلا تبينا الملك فلو باع القابض ثم طرأ المانع، فإن قلنا: بالمذهب استمر البيع على صحته وإلا تبينا بطلانه؛ لأنه ولو كانت العين باقية فأراد القابض رد بدلها دونها، فإن قلنا بالوقف فله ذلك، وإن قلنا بالمذهب ففى جواز الإبدال الخلاف المشهور فى مثله فى القرض، بناء على أنه يملكه بالقبض أم بالتصرف؟

فإن قلنا: بالتصرف فليس له، وإن قلنا: بالقبض وهو الأصح فوجهان: أحدهما: ليس له.

والثانى: له.

قال إمام الحرمين: إذا أثبتنا الرجوع، ففيه تقديران لم يصرح بهما الأصحاب وحوم عليهما صاحب التقريب:

أحدهما: أنا نتبين أن ملك الدافع لم يزل، وكان الملك موقوفاً.  
والثاني: أن المدفوع متردد بين الزكاة والقرض، فإن وقعت الزكاة موقعها، وإلا فهو قرض.

قال الإمام: وهذا في نهاية الحسن.  
قال: فعلى هذا إن قلنا: القرض لا يملك إلا بالتصرف لم يكن للقباض الإبدال، وإلا فوجهان:

قال: ولو باعها ثم طرأ المانع فذكر نحو ما سبق، والله أعلم.  
قال المصنف رحمه الله تعالى: وإن عجل الزكاة ودفعها إلى فقير فمات الفقير أو ارتد قبل الحول، لم يجزه المدفوع عن الزكاة وعليه أن يخرج الزكاة ثانياً.  
فإن لم يبين عند الدفع أنها زكاة معجلة لم يرجع.  
وإن بين رجوع.

فإذا رجع فيما دفع نظرت: فإن كان من الذهب أو الفضة وإذا ضمه إلى ما عنده بلغ النصاب - وجبت فيه الزكاة؛ لأنه قبل أن يموت الفقير كان كالباقى على حكم ملكه.

ولهذا لو عجله عن نصاب سقط به الفرض عند الحول.  
فلو لم يكن كالباقى على حكم ملكه لم يسقط به الفرض.  
وقد نقص المال عن النصاب؛ ولما مات صار كالدين في ذمته.  
والذهب والفضة إذا صارا ديناً لم ينقطع الحول فيهما، فضم إلى ما عنده وزكاه وإن كان الذي عجل شاة ففيه وجهان:

أحدهما: يضم إلى ما عنده كما يضم الذهب والفضة.  
والثاني: لا يضم؛ لأنه لما مات صار كالدين، والحيوان إذا كان ديناً لا تجب فيه الزكاة.

وإن عجل الزكاة ودفعها إلى فقير واستغنى قبل الحول نظرت: فإن استغنى بما دفع إليه أجزاء؛ لأنه دفع إليه ليستغنى به، فلا يجوز أن يكون غناه به مانعاً من الإجزاء؛ ولأنه قد زال شرط الزكاة من جهة الزكاة فلا يمنع الإجزاء، كما لو كان عنده نصاب فعجل عنه شاة، فإن المال قد نقص عن النصاب. ولم يمنع الإجزاء عن الزكاة.

وإن استغنى من غيره لم يجزه المدفوع عن الزكاة. وعليه أن يخرج الزكاة ثانياً.  
وهل يرجع؟ على ما بيناه.

وإن دفع إلى فقير ثم استغنى ثم افتقر قبل الحول وحال الحول وهو فقير ففيه وجهان:

أحدهما: لا يجزئه؛ كما لو عجل زكاة ماله ثم تلف ماله، ثم استفاد غيره قبل الحول.

والثاني: أنه يجزئه؛ لأنه دفع إليه وهو فقير، وحال الحول عليه وهو فقير.  
الشرح: قال أصحابنا: شرط كون المعجل زكاة مجزئاً بقاء القابض بصفة الاستحقاق إلى آخر الحول، فلو ارتد أو مات أو استغنى بغير المال المعجل قبل الحول لم يحسب عن الزكاة، بلا خلاف، وإن استغنى بالمدفوع من الزكوات، أو به وبغيره لم يضر.  
ويجزئه المعجل، بلا خلاف.

قال القاضي أبو الطيب في المجرد: قال أبو إسحاق: وهكذا لو تصرف في المدفوع فاستغنى بربحه ونمائه أجزأ بلا خلاف؛ لأننا دفعنا إليه ليفعل ذلك ويستغنى به.

قال أصحابنا: فإن عرض مانع في أثناء الحول ثم زال في أثناءه، وصار عند تمام الحول بصفة الاستحقاق - أجزأ المعجل على أصح الوجهين؛ لأنه من أهل الزكاة في الطرفين، ومن صححه القاضي أبو الطيب والرافعي.  
ويشترط في الدافع بقاؤه إلى آخر الحول بصفة من تلزمه الزكاة، فلو ارتد، وقلنا: الردة تمنع وجوب الزكاة، أو مات أو تلف كل ماله، أو نقص هو والمعجل عن النصاب، أو باعه - لم يكن المعجل زكاة.

وإن أبقينا ملك المرتد وجوزنا إخراج الزكاة في حال الردة أجزأه المعجل، وقد سبق في إجزائها في حال الردة خلاف في أول كتاب الزكاة، وهل يحسب في صورة الموت عن زكاة الوارث؟ قال الأصحاب: إن قلنا الوارث يبنى على حول المورث أجزأه، وإلا فلا، على أصح الوجهين، وبه قطع السرخسي وآخرون؛ لأنه تعجيل قبل ملك النصاب.

والثاني: يجزئه؛ لأنه قائم مقامه، وذكر البندنجي وصاحب البيان أن هذا هو

المنصوص قالوا: ومن قال بالأول حمل النص على أنه تفريع على القديم.  
 فإن قلنا: يحسب فتعددت الورثة حكم بالخلطة، إن كان المال ماشية أو غير  
 ماشية، وقلنا بثبوت الخلطة في غيرها، فأما إن قلنا: لا تثبت ونقص نصيب كل  
 واحد عن النصاب، أو اقتسموا ونقص نصيب كل واحد عن النصاب فينقطع الحول  
 ولا تجب الزكاة على الصحيح، وفيه وجه ضعيف: أنهم يصيرون كشخص واحد.  
 قال أصحابنا: والمعجل مضموم إلى ما عند الدافع، نازل منزلة ما لو كان في  
 يده، فلو عجل شاة من أربعين ثم حال الحول ولم يطرأ مانع أجزاء ما عجل، وكانت  
 تلك الشاة بمنزلة الباقيات عنده، في شيئين: في إتمام النصاب بها وفي إجزائها،  
 وسواء كانت باقية في يد الفقير أو تالفة، ثم إن تم الحول بعد التعجيل والمال على  
 حاله أجزاء كما ذكرناه، وفي تقديره إذا كان الباقي دون النصاب بأن أخرج شاة من  
 أربعين وجهان:

**الصحيح:** الذي قطع به الأصحاب، أن المعجل كالباقي على ملكه حتى يكمل به  
 النصاب ويجزئ، وليس يباقي في ملكه حقيقة، وقال صاحب التقريب: يقدر كأن  
 الملك لم يزل لينقضى الحول وفي ملكه نصاب.

واستبعد إمام الحرمين هذا، وقال: تصرف القابض نافذ بالبيع والهبة وغيرهما،  
 فكيف يقال ببقاء ملك الدافع؟ قال الرافعي: هذا الاستبعاد صحيح إن أراد صاحب  
 التقريب بقاء ملكه حقيقة، وإن أراد ما قاله فقوله صواب.

وأما إذا طرأ مانع من كون المعجل زكاة فينظر: إن كان الدافع أهلا للوجوب  
 وبقي في يده نصاب لزمه الإخراج ثانيا، وإن كان دون نصاب فحيث لا يثبت  
 الاسترداد أو يثبت ولا يبلغ الباقي مع المسترد نصابا لا زكاة بلا خلاف، وكأنه تطوع  
 بشاة قبل الحول.

وحيث ثبت الاسترداد فاسترد وتم بالمسترد النصاب، فيه ثلاثة أوجه مشهورة في  
 كتب العراقيين والسرخسي وغيرهم:

**أحدها:** يستأنف الحول ولا زكاة للماضي؛ لنقص ملكه عن النصاب.

**والثاني:** إن كان ماله نقدا زكاه؛ لما مضى.

وإن كان ماشية فلا؛ لأن السوم شرط في زكاة الماشية، وذلك لا يتصور في  
 حيوان في الذمة، وأصحها عندهم: تجب الزكاة؛ لما مضى مطلقا؛ لأن المدفوع

كالباقي على ملكه، وبهذا قطع البغوى، بل لفظه يقتضى وجوب الإخراج ثانيا قبل الاسترداد، إذا كان المخرج بعينه باقيا فى يد القابض.

وقال صاحب التقريب: إذا استرد وقلنا: كأن ملكه زال، لم يلزمه زكاة الماضى. وإن قلنا: يتبين أن ملكه لم يزل؛ لزمه زكاة الماضى، قال إمام الحرمين: وعلى هذا التقدير الثانى الشاة المقبوضة حصلت الحيلولة بين المالك وبينهما، فيجىء فيها الخلاف فى المغصوب والمجود.

قال الرافعى: وكلام العراقيين يشعر بجريان الأوجه الثلاثة مع تسليم زوال الملك عن المعجل، قال: وكيف كان، فالأصح عند الجمهور: وجوب الزكاة للماضى، قال البغوى: فلو عجل من ألف شاة عشرا فتلّف ماله قبل الحول إلا ثلاثمائة وتسعين، وكانت العشرة باقية فى يد القابض، ضمت إلى ما عنده حيث ثبت الاسترداد، فيصير المال أربعمائة، وواجهه أربعة شياء فيحسب أربعا عن الزكاة ويسترد ستا، إن كان القابض بصفة الاستحقاق، وإلا فيسترد العشر ويخرج أربعا.

هذا كله، إذا كان المدفوع باقيا فى يد القابض، أما إذا كان المدفوع تالفا فى يد القابض، فإن كان الباقي فى يد المالك نصابا؛ لزمته الزكاة لحوله، بلا خلاف. وإلا فقد صار الضمان دينا فى ذمته، فإن أوجبنا تجديد الزكاة إذا كان باقيا، جاء هنا قولنا وجوب الزكاة فى الدين الأصح الوجوب، هذا إن كان المزكى نقدا، فإن كان ماشية لم تجب الزكاة بحال؛ لأن الواجب على القابض القيمة، فلا يكمل بها نصاب الماشية، وقال أبو إسحاق المروزى: تقام القيمة مقام العين هنا، نظرا للمساكين، والصحيح الأول، وبه قطع الأكثرون، والله أعلم.

فرع: لو كان المدفوع إليه الزكاة المعجلة يوم الدفع غنيا، ويوم الوجوب فقيرا، لم تقع عن الزكاة بلا خلاف، نقل الاتفاق عليه البندنجى وغيره.

فرع: لو عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين بعيرا فبلغت بالتوالد ستا وثلاثين قبل الحول لم يجزئه بنت المخاض المعجلة، وإن كانت قد صارت بنت لبون فى يد القابض بل يستردها ويخرجها ثانيا أو بنت لبون أخرى، هكذا ذكره.

وذكره البغوى ثم قال لنفسه: فإن كان المخرج تالفا والتاج، لم يزد على أحد عشر، لم تكن إبله ستا وثلاثين إلا بالمخرج، ينبغى ألا تجب بنت لبون؛ لأننا إنما نجعل المخرج كالباقي فى يد الدافع إذا حسبناه، أما إذا لم يقع محسوبا عنها فلا، بل

هو كهلاك بعض المال قبل الحول، قال الرافعي: الوجه الثالث السابق عن العراقيين، وصححوه ينازع في هذا.

فرع: لو عجل الزكاة فمات المدفوع إليه قبل الحول، فقد سبق أنه لا يقع المدفوع زكاة، ويسترد من تركة الميت، وتجب الزكاة ثانياً على المالك إن بقي معه نصاب، وكذا إن تم نصاباً بالمرجوع به على الخلاف السابق، هذا إذا كان الميت موسراً، فلو مات معسراً، لا شيء له، ففيه ثلاثة أوجه حكاهما السرخسي:

أحدها: وهو القياس الذي يقتضيه كلام الجمهور: أنه يلزم المالك دفع الزكاة ثانياً إلى المستحقين؛ لأن القابض ليس من أهل الزكاة وقت الوجوب.

والثاني: يجزئه هذا المعجل هنا للمصلحة مراعاة لمصلحة التعجيل، والرفق بالمساكين، فلو لم نقل بالإجزاء نفر الناس عن التعجيل خوفاً من هذا.

والثالث: أن الإمام يغرم للمالك من بيت المال قدر المدفوع، ويلزم المالك إخراج الزكاة جمعاً بين المصلحتين والدليلين.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وإن تسلف الوالي الزكاة وهلكت في يده نظرت، فإن تسلف بغير مسألة ضمنها؛ لأن الفقراء أهل رشد فلا يولى عليهم.

فإذا قبض مالهم قبل محله بغير إذنهم، وجب عليه الضمان، كالوكيل إذا قبض مال موكله قبل محله بغير إذنه، وإن تسلف بمسألة رب المال، فما تلف من ضمان رب المال؛ لأنه وكيل رب المال، فكان الهلاك من ضمان الموكل.

كما لو وكل رجلاً في حمل شيء إلى موضع فهلك في يده. وإن تسلف بمسألة الفقراء هلك من ضمانهم؛ لأنه قبض بإذنهم فصار كالوكيل إذا قبض دين موكله بإذنه فهلك في يده.

وإن تسلف بمسألة الفقراء ورب المال ففيه وجهان: أحدهما: أنه يتلف من ضمان رب المال؛ لأن جنبته أقوى؛ لأنه يملك المنع والدفع.

والثاني: أنه من ضمان الفقراء؛ لأن الضمان يجب على من له المنفعة ولهذا يجب ضمان العارية على المستعير، والمنفعة هنا للفقراء فكان الضمان عليهم.

الشرح: قوله: أهل رشد - بضم الراء وإسكان الشين - ويجوز بفتحها، وقوله: يولى عليهم هو - بإسكان الواو وتخفيف اللام - أى لا يثبت عليهم بغير إذنهم



بخلاف الصبي والمجنون والسفيه، وقوله: لأن جنبته هي بفتح الجيم والنون.  
وأما الأحكام: اختصرها المصنف وهي مبسطة في كتب الأصحاب ولخصها  
الرافعي، ومختصر ما نقله أن الإمام إذا أخذ من المالك مالا للمساكين قبل تمام  
حوله فله حالان:

أحدهما: يأخذه بحكم القرض، فينظر: إن اقترض بسؤال المساكين، فهو من  
ضمانهم، سواء تلف في يده أو بعد تسليمه إليهم، وهل يكون الإمام طريقا في  
الضمان حتى يؤخذ منه ويرجع هو على المساكين أم لا؟ ينظر، إن علم المقرض أنه  
يقترض للمساكين بإذنهم، لم يكن طريقا في أصح الوجهين، وإن ظن المقرض أنه  
يقترض لنفسه أو للمساكين من غير سؤالهم فله الرجوع على الإمام، ثم الإمام يأخذه  
من مال الصدقة، أو يحبسها عن زكاة المقرض.

ولو أقرضه المالك للمساكين ابتداء من غير سؤالهم، فتلف في يد الإمام بلا  
تفريط، فلا ضمان على المساكين ولا على الإمام؛ لأنه وكيل للمالك.

ولو اقترض الإمام بسؤال المالك والمساكين جميعا، فهل هو من ضمان المالك  
أو المساكين؟ فيه وجهان: يأتي بيانهما في الحال الثاني إن شاء الله تعالى.

وإن اقترض بغير سؤال المالك والمساكين نظر: إن اقترض ولا حاجة بهم إلى  
الاقتراض، وقع القرض للإمام وعليه ضمانه من خالص ماله، سواء تلف في يده أو  
دفعه إلى المساكين، ثم إن دفع إليهم متبرعا فلا رجوع، وإن أقرضهم فقد أقرضهم  
مال نفسه فله حكم سائر القروض.

وإن كان اقترض لهم وبهم حاجة وهلك في يده فوجهان:

أحدهما: أنه من ضمان المساكين يقضيه الإمام من مال الصدقة، كالولي إذا  
اقترض اليتيم فهلك المال في يده بلا تفريط يكون الضمان في مال اليتيم؟.

وأصحهما: يكون الضمان من خالص مال الإمام؛ لأن المساكين غير متعينين،  
وفيهم أهل رشد أو أكثرهم أهل رشد لا ولاية عليهم، ولهذا لا يجوز منع الصدقة  
عنهم بلا عذر ولا التصرف في مالهم بالتجارة، وإنما يجوز الاقتراض لهم، بشرط  
سلامة العاقبة بخلاف اليتيم.

فأما إذا دفع المال الذي اقترضه إليهم فالضمان عليهم والإمام طريق، فإذا أخذ  
الزكوات والمدفوع إليه بصفة الاستحقاق، فله أن يقضيه من الزكوات، وله أن يحسبه

عن زكاة المقرض، وإن لم يكن المدفوع إليه بصفة الاستحقاق عند تمام حول الزكوات، لم يجز قضاؤه منها، بل يقضى من مال نفسه، ثم يرجع على المدفوع إليه إن وجد له مالا.

**الحال الثاني:** أن يأخذ الإمام المال؛ ليحسبه عن زكاة المأخوذ منه عند تمام حوله، وفيه أربع مسائل كالمقرض:

**أحداها:** أن يأخذ بسؤال المساكين، فإن دفع إليهم قبل الحول، وتم الحول وهم بصفة الاستحقاق، والمالك بصفة الوجوب، وقع الموقع، وإن خرجوا عن الاستحقاق فعليهم الضمان وعلى المالك الإخراج ثانيا، وإن تلف في يده قبل تمام الحول بغير تفریط، نظر: إن خرج المالك عن صفة وجوب الزكاة عليه، فله الضمان على المساكين، وهل يكون الإمام طريقا؟ فيه وجهان كما في الاقتراض، وإن لم يخرج عن أن تجب عليه الزكاة، فهل يقع المخرج عن زكاته؟ فيه وجهان: **أصحهما:** يقع، وبه قطع ابن الصباغ والمتولى.

**والثاني:** لا يقع.

فعلى هذا له تضمين المساكين.

وفى تضمين الإمام وجهان، فإن لم يكن للمساكين مال، صرف الإمام إذا اجتمعت عنده الزكوات ذلك القدر إلى آخرين عن جهة الذى تسلف منه. ثم المذهب الصحيح الذى قطع به الجمهور: أنه لا فرق بين أن يكون المساكين متعينين أم لا، فالحكم فى المسألة ما سبق.

وحكى السرخسى وجهين:

**أحدهما:** هذا.

**والثاني:** أن صورة المسألة أن يكونوا متعينين.

فإن لم يتعينوا فلا أثر لسؤالهم، ويكون الحكم كما سيأتى إن شاء الله تعالى فى المسألة الرابعة: إذا تسلف بغير مسألة أحد؛ لأنه لا اعتبار بطلب غير المتعينين.

وذكر السرخسى أيضا وجهها فى المتعينين: أنه لا اعتبار بطلبهم، بل يكون من ضمان الإمام؛ لأنه لا يلزم من تعيينهم حال الطلب تعيينهم حال الوجوب.

وهذان الوجهان شاذان، ضعيفان، مردودان.

**المسألة الثانية:** أن يتسلف بسؤال المالك، فإن دفع إلى المساكين، وتم الحول

وهم بصفة الاستحقاق، وقع الموقع، وإلا رجع المالك على المساكين دون الإمام، وإن تلف في يد الإمام لم يجزئ المالك سواء تلف بتفريط الإمام، أم بغير تفريط، كالتلف في يد الوكيل.

ثم إن تلف بتفريط الإمام فعليه ضمانه للمالك، وإن تلف بغير تفريط، فلا ضمان عليه ولا على المساكين.

الثالثة: أن يتسلف بسؤال المالك والمساكين جميعا: فالأصح، عند صاحب الشامل والأكثرين أنه من ضمان المساكين.

والثاني: من ضمان المالك.

الرابعة: أن يتسلف بغير سؤال المالك والمساكين؛ لما رأى من حاجتهم. فهل تكون حاجتهم كسؤالهم؟ فيه وجهان: أصحهما: لا يكون.

فعلى هذا إن دفعه إليهم وخرجوا عن الاستحقاق قبل تمام الحول استرده الإمام منهم، ودفعه إلى غيرهم.

وإن خرج الدافع عن أهلية الوجوب، استرده ورده إليه، فإن لم يكن للمدفع إليه مال، ضمنه الإمام من مال نفسه فرط أم لم يفرط، وعلى المالك إخراج الزكاة ثانيا إن بقى من أهل الوجوب، وفي وجه ضعيف لا ضمان على الإمام، ثم الوجهان في تنزل الحاجة منزلة سؤالهم هما في حق البالغين.

أما إذا كانوا غير بالغين فينبى على أن الصبى هل تدفع إليه الزكاة من سهم الفقراء والمساكين أم لا؟ فإن كان له من تلزمه نفقته كآبيه وغيره فوجهان:

أصحهما: لا تدفع إليه، وإن لم يكن فالصحيح أنها تدفع له إلى قيمة.

والثاني: لا؛ لاستغنائه بسهمه من الغنيمة، فإن جوزنا الصرف إليه فحاجة الأطفال كسؤال البالغين، فتسلف الإمام الزكاة واستقراضه لهم كاستقراض قيم اليتيم.

هذا إذا كان الذى يلى أمرهم الإمام، فإن كان وليا مقدما على الإمام فحاجتهم كحاجة البالغين؛ لأن لهم من يسأل التسلف لو كان مصلحة لهم.

أما إذا قلنا: لا يجوز إلى الصبى، فلا تجيء هذه المسألة فى سهم الفقراء والمساكين، وتجيء فى سهم الغارمين ونحوه.

واعلم أن في المسائل كلها لو تلف المعجل في يد الساعى أو الإمام بعد تمام الحول، سقطت الزكاة عن المالك؛ لأن الحصول في يدهما بعد الحول كالوصول إلى يد المساكين، كما لو أخذها بعد الحول، ثم إن فرط في الدفع إليهم ضمن من مال نفسه لهم، وإلا فلا ضمان على أحد. وليس من التفريط انتظاره انضمام غيره إليه لقلته، فإنه لا يجب تفريق كل قليل يحصل عنده.

قال أصحابنا: والمراد بالمساكين في هذه المسائل: أهل السهمان جميعا، وليس المراد جميع آحاد الصنف، بل سؤال طائفة منهم أو حاجتهم، والله أعلم. قال المصنف رحمه الله تعالى: فأما ما تجب الزكاة فيه من غير حول كالعشر وزكاة المعدن والركاز فلا يجوز فيه تعجيل الزكاة.

وقال أبو على بن أبى هريرة: يجوز تعجيل العشر. والصحيح أنه لا يجوز؛ لأن العشر يجب بسبب واحد وهو إدراك الثمرة وانعقاد الحب.

فإذا عجله قدمه على سببه فلم يجز، كما لو قدم زكاة المال على النصاب.

الشرح: قد سبق في أول الباب أن المال الزكوى ضربان:

أحدهما: يتعلق بالحول وسبق شرحه.

والثانى: غير متعلق به وهو أنواع: منها زكاة الفطر، وسبق في بابها أنه يجوز تعجيلها في جميع رمضان ولا يجوز قبله.

وفى وجه لا يجوز الليلة الأولى من رمضان، ووجه يجوز قبل رمضان، وأوضحناها في بابها، ومنها زكاة المعدن والركاز فلا يجوز تقديمها على الحصول بلا خلاف؛ لما ذكره المصنف، ومنها زكاة الزرع تجب باشتداد الحب والثمار يبدو الصلاح، كما سبق في بابيهما، وليس المراد أن ذلك وقت الأداء بل هو وقت ثبوت حق الفقراء، وإنما يجب الإخراج بعد تنقية الحب وتجفيف الثمار.

قال أصحابنا: والإخراج بعد مصير الرطب تمرا والعنب زيبا ليس تعجيلا، بل واجب حينئذ، ولا يجوز التعجيل قبل خروج الثمرة، بلا خلاف، وفيما بعده أوجه: الصحيح: عند المصنف والأصحاب: يجوز بعد بدو الصلاح لا قبله.

والثاني: يجوز قبله من حين خروج الثمرة.

والثالث: لا يجوز قبل الجفاف.

وأما الزرع: فالإخراج عنه بعد التنقية واجب وليس تعجيلا، ولا يجوز التعجيل قبل التسبيل وانعقاد الحب، وبعده فيه ثلاثة أوجه:

الصحيح: جوازه بعد الاشتداد والإدراك ومنعه قبله.

والثاني: جوازه بعد التسبيل وانعقاد الحب.

والثالث: لا يجوز قبل التنقية.

فرع: ضبط جماعة من أصحابنا في هذا الباب، ما يجوز تقديمه من الحقوق المالية على وقت وجوبه وما لا يجوز، فمنها: الزكاة والفطرة وسبق بيانها.

ومنها: كفارة اليمين، والقتل والظهار، ولها تفصيل مذكور في أبوابها.

ومنها: كفارة الجماع في نهار رمضان، لا يجوز تقديمها على الجماع، هذا هو المذهب وبه قطع القاضي أبو الطيب في المجرّد هنا وآخرون، وفي وجه حكاية الرافعي وغيره أنه يجوز.

ولو قال: إن شفى الله مريضى فله على عتق رقبة فأعتق قبل الشفاء لا يجزئه على أصح الوجهين.

ومنها: لا يجوز للشيخ الهرم والحامل والمريض الذى لا يرجى برؤه تقديم الفدية على رمضان، ويجوز بعد طلوع الفجر من يوم رمضان للشيخ عن ذلك اليوم، ويجوز قبل الفجر أيضا على المذهب، وبه قطع الدارمى، وقال الرويانى: فيه احتمالان لوالدى.

قال الزيادى: وللحامل تقديم الفدية على الفطر، ولا يقدم إلا فدية يوم واحد، ولو أراد تعجيل فدية تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر ففى صحته وجهان، كتعجيل كفارة الحنث بمعصيته، ولا يجوز تقديم الأضحية قبل يوم العيد، بلا خلاف.

ومنها: دم التمتع والقران.

فأما القران فيجوز بعد الإحرام بالحج والعمرة ولا يجوز قبلهما، والتمتع يجوز بعد الإحرام بالحج، ولا يجوز قبل الإحرام بالعمرة قطعا، وفيما بين ذلك ثلاثة أوجه:

**الصحيح:** يجوز بعد الفراغ من العمرة وإن لم يحرم بالحج، ولا يجوز قبل فراغها.

**والثاني:** لا يجوز قبل الإحرام بالحج.

**والثالث:** يجوز قبل الفراغ من العمرة، قال القاضى أبو الطيب فى المجرّد: لو أحرم بالحج، فأراد تقديم جزاء الصيد، فإن كان بعد جرحه فالمذهب جوازه؛ لوجود السبب، وإلا فالمذهب منعه؛ لعدم السبب، قال: والإحرام ليس سببا للجزاء، قال: وهذا ككفارة قتل الآدمى إن فعلها بعد الجرح جاز، وإلا فلا.

**فرع:** فى مسائل تتعلق بالباب:

**إحداها:** قال إمام الحرمين وغيره: لا يحتاج مخرج الزكاة إلى لفظ أصلا، بل يكفيه دفعها وهو ساكت؛ لأنها فى حكم دفع دين إلى مستحقه، قال الإمام وجمهور أصحابنا الخراسانيين والمحققون من غيرهم: ولا تحتاج صدقة التطوع أيضا إلى لفظ، قال الإمام: وبهذا عمل الناس كافة، كالزكاة، وأما الهبة والمنحة: فلا بد فيهما من اللفظ، وأما الهدية: فالمذهب أنها لا تحتاج إلى لفظ، وفيها وجه ضعيف وسنعيد إيضاح هذا كله فى باب الهبة.

وفى الزكاة وجه شاذ عن ابن أبى هريرة: أنه يشترط لفظه وسنوضح المسألة إن شاء الله تعالى فى آخر قسم الصدقات.

\* \* \*

## باب قسم الصدقات

القسم هنا وقسم الفئ والقسم بين الزوجات كله - بفتح القاف - وهو مصدر بمعنى القسمة ومنه الحديث: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ»<sup>(١)</sup>، وأما القسم - بكسر القاف - فهو النصيب وليس مراداً هنا<sup>(٢)</sup>.

واعلم أن هذا الباب ذكره المزني، وجميع شراح مختصره، وجماهير الأصحاب في آخر باب ربيع البيوع، مقروناً بقسم الفئ والغنيمة ووجه ذكره هناك أن الزكاة تشارك الغنيمة في أن الإمام يقسمها بعد الجمع، وذكره الإمام الشافعي في الأم هنا متصلاً بكتاب الزكاة، وتابعه المصنف والجرجاني والمتولى وآخرون، وهو أحسن، والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: يجوز لرب المال أن يفرق زكاة الأموال الباطنة بنفسه.

وهي الذهب والفضة وعروض التجارة والركاز؛ لما روى عن عثمان رضي الله عنه أنه قال في المحرم: «هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليقض دينه ثم ليترك بقية ماله»، ويجوز أن يوكل من يفرق؛ لأنه حق مال فجاز أن يوكل في أدائه كديون الأدميين.

ويجوز أن يدفع إلى الإمام؛ لأنه نائب عن الفقراء، فجاز الدفع إليه كولي اليتيم. وفي الأفضل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الأفضل أن يفرق بنفسه.

وهو ظاهر النص؛ لأنه على ثقة من أدائه، وليس على ثقة من أداء غيره.

والثاني: أن الأفضل أن يدفع إلى الإمام عادلاً كان أو جائراً؛ لما روى أن المغيرة ابن شعبه قال لمولى له وهو على أمواله بالطائف: «كيف تصنع في صدقة مالي؟»

(١) أخرجه أحمد (١٤٤/٦)، والدارمي (١٤٤/٢)، وأبو داود (٢١٣٤)، والترمذي (١١٤٠)، والنسائي (٦٣/٧) من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل ويقول: اللهم؛ هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك» يعني: القلب. واللفظ لأبي داود وللدارمي دون قوله «يعني القلب».

(٢) ينظر النظم المستعذب (١٦٠/١)

قال: منها ما أتصدق به، ومنها ما أَدفع إلى السلطان.  
فقال: وفيما أنت من ذلك؟ قال: إنهم يشترون بها الأراضي ويتزوجون بها النساء.  
فقال: ادفعها إليهم فإن رسول الله ﷺ أمرنا أن ندفع إليهم، ولأنه أعرف بالفقراء وقدر حاجاتهم.

ومن أصحابنا من قال: إن كان عادلا فالدفع إليه أفضل وإن كان جائرا فإن تفرقة بنفسه أفضل.

لقوله ﷺ: «فَمَنْ سَأَلَهَا عَلَى وَجْهِهَا فَلْيَنْعِطْهَا وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَ فَلَا يَنْعِطْ»؛ ولأنه على ثقة من أدائه إلى العادل، وليس على ثقة من أدائه إلى الجائر؛ لأنه ربما يصرفه في شهواته.

وأما الأموال الظاهرة وهي المواشي والزروع والثمار والمعادن ففي زكاتها قولان: قال في القديم: يجب دفعها إلى الإمام، فإن فرقتها بنفسه لزمه الضمان؛ لقوله عز وجل: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا» [التوبة: ١٠٣]؛ ولأنه مال للإمام فيه حق المطالبة، فوجب الدفع إليه كالخراج والجزية.

وقال في الجديد: يجوز أن يفرقها بنفسه؛ لأنها زكاة فجاز أن يفرقها بنفسه كزكاة المال الباطن.

الشرح: الأثر المذكور عن عثمان صحيح، رواه البيهقي في سننه الكبير في كتاب الزكاة في باب الدين مع الصدقة بإسناد صحيح عن الزهري عن السائب بن يزيد الصحابي أنه سمع عثمان بن عفان خطيبا على منبر رسول الله ﷺ يقول: «هذا شهر زكاتكم، فمن كان منكم عليه دين فليقض دينه حتى تخلص أموالكم فتؤدوا منها الزكاة» <sup>(١)</sup> قال البيهقي: ورواه البخاري في الصحيح عن أبي اليمان عن شعيب، وينكر على البيهقي هذا القول؛ لأن البخاري لم يذكره في صحيحه هكذا، وإنما ذكر عن السائب بن يزيد أنه سمع عثمان بن عفان على منبر رسول الله ﷺ <sup>(٢)</sup> لم يزد على هذا، ذكره في كتاب الاعتصام في ذكر المنبر، وكذا ذكره الحميدي في الجمع بين

(١) أخرجه مالك (٢٥٣/١) رقم (١٧)، ومن طريقه الشافعي (١/ رقم ٦٢٠)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١٤٨/٤)، وفي معرفة السنن والآثار (٣٠٢/٣) رقم (٢٣٦٩)

من طريق الزهري به وأخرجه البيهقي من طريق آخر عن الزهري.

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٣٨)



الصحيحين عن البخارى كما ذكرته، ومقصود البخارى به إثبات المنبر، وكان البيهقى أراد أن البخارى روى أصله لا كله، والله أعلم.

وأما حديث المغيرة فرواه البيهقى فى السنن الكبير بإسناد فيه ضعف يسير، وسمى فى روايته مولى المغيرة فقال: هو هنيد، يعنى بضم الهاء.

وهو هنيد الثقفى مولى المغيرة<sup>(١)</sup>، وأما الحديث الآخر: «فمن سئلها على حقها» فهو صحيح فى صحيح البخارى، لكن المصنف غيره هنا.

وفى أول باب صدقة الإبل<sup>(٢)</sup>، وقد سبق بيانه هناك، وقد جاءت أحاديث وآثار فى هذا المعنى، منها عن جرير بن عبد الله قال: «جاء ناس من الأغراب إلى رسول الله ﷺ فقالوا: إن أناسا من المصدقين يأتوننا فيطلبوننا فقال رسول الله ﷺ: «أرضوا مصدقيكم» رواه مسلم فى صحيحه<sup>(٣)</sup>.

وعن أنس - رضى الله عنه - : «أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: «إذا أديت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله؟ فقال: نعم إذا أديتها إلى رسولى فقد برئت منها إلى الله ورسوله، ولك أجرها، وإثمها على من بدلها» رواه الإمام أحمد ابن حنبل فى مسنده<sup>(٤)</sup>.

وعن سهيل بن أبى صالح عن أبيه قال: «اجتمع عندى نفقة فيها صدقة - يعنى بلغت نصاب الزكاة - فسألت سعد بن أبى وقاص وابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد الخدرى أن أقسمها أو أدفعها إلى السلطان فأمرونى جميعاً أن أدفعها إلى السلطان ما اختلف على منهم أحد، وفى رواية فقلت لهم: «هذا السلطان يفعل ما ترون فأدفع إليهم زكاتى؟ فقالوا كلهم: نعم فادفعها» رواهما الإمام سعيد بن منصور فى مسنده<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البيهقى (١١٥/٤)

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه أحمد (٣٦٢/٣)، ومسلم (٢٩ - ٩٨٩) وأبو داود (١٥٨٩) والنسائى (٣١/٥)، والبيهقى (١١٤/٥).

(٤) أخرجه أحمد (١٣٦/٣)، والطبرانى فى الأوسط (٣٣٨/٨) رقم (٨٨٠٢)، والحاكم فى المستدرک (٣٦١/٢) وصححه ووافقه الذهبى، وقال الهيثمى فى المجمع (٦٣/٣): ورجاله رجال الصحيح.

(٥) أخرجه ابن أبى شيبه (٣٨٤/٢)، رقم (١٠١٨٩) بالرواية الثانية، وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى (١١٥/٤). وقد رواه سعيد بن منصور كما فى تلخيص الحبير (٣١٩/٢).

وعن جابر بن عتيك الصحابي - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «سَيَأْتِيَكُمْ رَكْبٌ مُبْغِضُونَ، فَإِذَا أَتَوْكُمْ فَرَحَبُوا بِهِمْ وَخَلَوْا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَنْتَعُونَ فَإِنْ عَدَلُوا فَلَا تُنْفِسِهِمْ، وَإِنْ ظَلَمُوا فَعَلَيْهَا، وَأَزْضُوهُمْ فَإِنَّ تَمَامَ زَكَاتِكُمْ رِضَاهُمْ وَلْيَدْعُوا لَكُمْ» رواه أبو داود والبيهقى وقال: إسناده مختلف<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: «ادفعوا صدقاتكم إلى من ولاه الله أمركم فمن بر فلنفسه ومن أثم فعليها» رواه البيهقى بإسناد صحيح أو حسن<sup>(٢)</sup>.  
وعن قرعة مولى زياد ابن أبيه أن ابن عمر قال: «ادفعوا إليهم وإن شربوا بها الخمر» رواه البيهقى بإسناد صحيح أو حسن<sup>(٣)</sup>.

قال البيهقى: وروينا فى هذا عن جابر بن عبد الله وابن عباس وأبى هريرة رضى الله عنهم<sup>(٤)</sup>.

ومما جاء فى تفريقها بنفسه ما رواه البيهقى بإسناد عن أبى سعيد المقبرى واسمه كيسان قال: «جئت عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - بمائتى درهم فقلت: يا أمير المؤمنين هذه زكاة مالى قال: وقد عتقت؟ قلت: نعم، قال: اذهب بها أنت فاقسمها<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

وأما قول المصنف: لأنه حق مال فاحتراز من الصلاة ونحوها.

وقوله: لأنه مال للإمام فيه حق المطالبة احتراز من دين الآدمى.

أما أحكام الفصل: ففيه مسائل:

إحداها: قال الشافعى والأصحاب - رحمهم الله تعالى - : للمالك أن يفرق زكاة ماله الباطن بنفسه، وهذا لا خلاف فيه، ونقل أصحابنا فيه إجماع المسلمين، والأموال الباطنة هى الذهب والفضة والركاز وعروض التجارة وزكاة الفطر، وفى

(١) أخرجه أبو داود (١٥٨٨)، والبخارى (١٩٤٦ - كشف الأستار)، والبيهقى (١١٤/٤) ورجاله ثقات وفى بعضهم خلاف لا يضر. قاله الهيثمى فى المجمع (٨٣/٣)

(٢) أخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف (٣٨٤/٢)، رقم (١٠١٩٠)، والبيهقى فى السنن (٤/١١٥).

(٣) أخرجه ابن أبى شيبة (١٠١٩١)، والبيهقى (١١٥/٤).

(٤) ينظر مصنف ابن أبى شيبة (٣٨٤/٢): كتاب: الزكاة، باب: من قال تدفع الزكاة إلى السلطان.

(٥) أخرجه البيهقى (١١٤/٤)

زكاة الفطر وجه: أنها من الأموال الظاهرة، حكاها صاحب البيان وجماعة، ونقله صاحب الحاوي عن الأصحاب ثم اختار لنفسه أنها باطنة، وهذا هو المذهب وبه قطع جمهور الأصحاب منهم القاضي أبو الطيب والمحاملي في كتابيه وصاحب الشامل والبعثي وخلائق، وهو ظاهر نص الشافعي، وهو المشهور، وبه قطع الجمهور، ذكر أكثرهم المسألة في باب زكاة الفطر، قال أصحابنا: وإنما كانت عروض التجارة من الأموال الباطنة، وإن كانت ظاهرة؛ لكونها لا تعرف للتجارة أم لا، فإن العروض لا تصير للتجارة إلا بشروط سبقت في بابها، والله أعلم.

وأما الأموال الظاهرة: وهي الزروع والمواشي والثمار والمعادن، ففي جواز تفريقها بنفسه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما:

**أصحهما: - وهو الجديد -** : جوازه، والقديم منعه ووجوب دفعها إلى الإمام أو نائبه، وسواء كان الإمام عادلا أو جائرا، يجب الدفع إليه، على هذا القول؛ لأنه مع الجور نافذ الحكم، وهذا هو المذهب، وبه قطع الجمهور.

وحكى البغوي وغيره وجهها: أنه لا يجب الصرف إليه، إن كان جائرا على هذا القول؛ لكن يجوز.

وحكى الحناطي والرافعي وجهها: أنه لا يجوز الدفع إلى الجائر مطلقا وبهذا الوجه جزم الماوردي في آخر باب نية الزكاة، قال: وسواء كان جائرا في الزكاة وغيرها، أو جائرا فيها، يصرفها في غير مصارفها عادلا في غيرها، وهذا الوجه ضعيف جدا بل غلط، وهو مردود بما سبق من الأحاديث والآثار، وكذا الوجه الذي حكاها البغوي ضعيف أيضا.

قال أصحابنا: وعلى هذا القول القديم؛ لو فرق بنفسه لم يجزئه، وعليه دفعها ثانيا إلى الإمام أو نائبه، قالوا: وعليه أن ينتظر بها مجيء الساعي، ويؤخرها ما دام يرجوه، فإذا أيس منه فرقها بنفسه وأجزأته؛ لأنه موضع ضرورة.

**الثانية:** له أن يوكل في صرف الزكاة التي له تفريقها بنفسه، فإن شاء وكل في الدفع إلى الإمام والساعي، وإن شاء في التفرقة على الأصناف وكلاهما جائز، بلا خلاف، وإنما جاز التوكيل في ذلك مع أنها عبادة؛ لأنها تشبه قضاء الديون؛ ولأنه قد تدعو الحاجة إلى الوكالة لغية المال وغير ذلك.

قال أصحابنا: سواء وكله في دفعها من مال الموكل أو من مال الوكيل فهما

جائزان بلا خلاف.

قال البغوى فى أول باب نية الزكاة: ويجوز أن يوكل عبدا أو كافرا فى إخراج الزكاة، كما يجوز توكيله فى ذبح الأضحية.

الثالثة: له صرفها إلى الإمام والساعى: فإن كان الإمام عادلا أجزأه الدفع إليه بالإجماع، وإن كان جائرا أجزأه على المذهب الصحيح المشهور، ونص عليه الشافعى وقطع به الجمهور وفيه الوجه السابق عن الحناطى والماوردى.

الرابعة: فى بيان الأفضل: قال أصحابنا: تفرقه بنفسه أفضل من التوكيل، بلا خلاف؛ لأنه على ثقة من تفرقه، بخلاف الوكيل، وعلى تقدير خيانة الوكيل لا يسقط الفرض عن المالك؛ لأن يده كيده، فما لم يصل المال إلى المستحقين لا تبرأ ذمة المالك، بخلاف دفعها إلى الإمام؛ فإنه بمجرد قبضه تسقط الزكاة عن المالك. قال الماوردى وغيره: وكذا الدفع إلى الإمام أفضل من التوكيل؛ لما ذكرناه.

وأما التفريق بنفسه والدفع إلى الإمام، ففى الأفضل منهما تفصيل. قال أصحابنا: إن كانت الأموال باطنة والإمام عادلا ففيها وجهان: أحدهما: عند الجمهور الدفع إلى الإمام أفضل للأحاديث السابقة؛ ولأنه يتيقن سقوط الفرض به بخلاف تفرقه بنفسه، فقد يصادف غير مستحق؛ ولأن الإمام أعرف بالمستحقين وبالمصالح ويقدر الحاجات ويمن أخذ قبل هذه المرة من غيره؛ ولأنه يقصد لها، وهذا الوجه قول ابن سريج وأبى إسحاق.

قال المحاملى فى المجموع والتجريد: هو قول عامة أصحابنا وهو المذهب. وكذا قاله آخرون.

قال الرافعى: هذا هو الأصح عند الجمهور من العراقيين وغيرهم، وبه قطع الصيدلانى وغيره.

والثانى: تفرقها بنفسه أفضل، وبه قطع البغوى.

قال المصنف: وهو ظاهر النص يعنى قول الشافعى فى المختصر وأحب أن يتولى الرجل قسمها بنفسه؛ ليكون على يقين من أدائها عنه.

هذا نصه وهو ظاهر فيما قاله المصنف، وتأوله الأكثرون القائلون بالأول على أن المراد أنه أولى من الوكيل لا من الدفع إلى الإمام، وتعليقه يؤيد هذا التأويل؛ لأن أداءها عنه يحصل بيقين بمجرد الدفع إلى الإمام، وإن جار فيها لا إلى الوكيل.

أما إذا كان الإمام جائرا فوجهان حكاهما المصنف والأصحاب:  
أحدهما: الدفع إليه أفضل لما سبق.  
وأصحبهما: التفريق بنفسه أفضل؛ ليحصل مقصود الزكاة.  
هكذا صححه الرافعي والمحققون.

وأما الأموال الظاهرة فظاهر كلام جماعة من العراقيين أنها على الخلاف إذا جوزنا له تفريقها بنفسه، وصرح به الغزالي، ولكن المذهب أن دفعها إلى الإمام أفضل وجها واحدا؛ ليخرج من الخلاف، قال الرافعي: هذا هو المذهب، وبه قطع الجمهور، ونقل الماوردي الاتفاق عليه، فحصل في الأفضل أوجه:  
أصحبها: أن دفعها إلى الإمام أفضل إن كانت ظاهرة مطلقا أو باطنة وهو عادل، وإلا فتفريقها بنفسه أفضل.

والثاني: بنفسه أفضل مطلقا.

والثالث: الدفع إليه مطلقا.

والرابع: الدفع إلى العادل أفضل، وبنفسه أفضل من الجائر.

والخامس: في الظاهرة، الدفع أفضل والباطنة بنفسه.

والسادس: لا يجوز الدفع إلى الجائر.

فرع: قال الرافعي حكاية عن الأصحاب: لو طلب الإمام زكاة الأموال الظاهرة وجب التسليم إليه، بلا خلاف بذلا للطاعة، فإن امتنعوا قاتلهم الإمام، وإن كانوا مجبيين إلى إخراجها بأنفسهم؛ لأن في منعهم افتياتا على الإمام، فإن لم يطلب الإمام ولم يأت الساعي، وقلنا: يجب دفعها إلى الإمام - آخرها رب المال ما دام يرجو مجيء الساعي، فإذا أيس منه فرقها بنفسه، نص عليه الشافعي، فمن أصحابنا من قال: هذا تفريع على جواز تفريقها بنفسه، ومنهم من قال: هو جائز على القولين صيانة لحق المستحقين عن التأخير.

وهذا هو الصحيح، وهو الذي رجحه المصنف في آخر الفصل الذي بعد هذا وجمهور الأصحاب، ثم إذا فرق بنفسه وجاء الساعي مطالبا، صدق رب المال في إخراجها بيمينه، واليمين مستحبة وقيل: واجبة.

وأما الأموال الباطنة، فقال الماوردي: ليس للولاية نظر في زكاتها، بل أصحاب الأموال أحق بتفريقها.

فإن بذلوها طوعا قبلها الإمام منهم.

فإن علم إمام من رجل أنه لا يؤديها بنفسه فهل له أن يقول: إما أن تفرقها بنفسك وإما أن تدفعها إلى لأفرقها؟ فيه وجهان يجريان في النذور والكفارات.

قلت:

أصحهما: له المطالبة، بل الصواب أنه يلزمه المطالبة، كما يلزمه إزالة المنكرات، والله أعلم.

فرع: لو طلب الساعي زيادة على الواجب لا يجب دفع الزيادة إليه، وهل يجوز الامتناع من أداء القدر الواجب إليه لتعديه أم لا، خوفا من مخالفة ولاية الأمور؟ فيه وجهان مشهوران:

أصحهما: الثاني، وقد سبقت المسألة في أول باب صدقة الإبل، والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ويجب على الإمام أن يبعث السعاة لأخذ الصدقة؛ لأن «النَّبِيَّ ﷺ وَالْخُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِهِ كَانُوا يَبْعَثُونَ السَّعَاتِ»؛ ولأن في الناس من يملك المال ولا يعرف ما يجب عليه، وفيهم من ييخل، فوجب أن يبعث من يأخذ، ولا يبعث إلا حرا عدلا ثقة؛ لأن هذا ولاية وأمانة، والعبد والفاقد ليسا من أهل الأمانة والولاية.

ولا يبعث إلا فقيها؛ لأنه يحتاج إلى معرفة ما يؤخذ وما لا يؤخذ ويحتاج إلى الاجتهاد فيما يعرض من مسائل الزكاة وأحكامها.

ولا يبعث هاشميا ولا مطلبيا.

ومن أصحابنا من قال: يجوز؛ لأن ما يأخذه على وجه العوض.

والمذهب الأول؛ لما روى «أَنَّ الْفَضْلَ بْنَ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤَلِّيه الْعَمَالَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمْ يُؤَلِّهِ.

وَقَالَ: أَلَيْسَ فِي خُمُسِ الْخُمُسِ مَا يُغْنِيكُمْ عَنْ أَوْسَاحِ النَّاسِ؟». وفي مواليتهم وجهان:

أحدهما: لا يجوز؛ لما روى أبو رافع قال: «وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «جَلَا مِنْ بَنِي مَخْرُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ فَقَالَ: اتَّبِعْنِي تُصِيبَ مِنْهَا.

فَقُلْتُ: حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: إِنَّ مَوَالِي الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ».

والثاني: يجوز؛ لأن الصدقة إنما حرمت على بنى هاشم وبنى المطلب للشرف بالنسب، وهذا لا يوجد في مواليتهم.

وهو بالخيار بين أن يستأجر العامل بأجرة معلومة ثم يعطيه ذلك من الزكاة، وبين أن يبعثه من غير شرط ثم يعطيه أجرة المثل من الزكاة.

الشرح: أما الحديث الأول: وهو بعث النبي ﷺ فصحيح مشهور مستفيض رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى الصَّدَقَةِ»<sup>(١)</sup>، وفى الصحيحين عن سهل بن سعد «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ ابْنَ اللَّثِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَاتِ»<sup>(٢)</sup>، والأحاديث فى الباب كثيرة<sup>(٣)</sup>، وأما حديث الفضل فرواه مسلم من رواية عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب قال: «أَتَيْتُ أَنَا وَالْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْنَاهُ أَنْ يُؤَمِّرَنَا عَلَى بَعْضِ الصَّدَقَاتِ فَتَوَدَّى إِلَيْهِ كَمَا يُودَى النَّاسُ وَنُصِيبُ كَمَا يُصِيبُونَ، فَسَكَتَ طَوِيلًا ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَتَّبَعِي لِأَلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ»<sup>(٤)</sup>، وفى رواية لمسلم أيضا: «: إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّمَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ»<sup>(٥)</sup>، وليس فى صحيحه «أَلَيْسَ فِى خُمْسِ الْخُمْسِ مَا يُغْنِيكُمْ عَنْ أَوْسَاخِ النَّاسِ؟».

(١) تقدم تخريجه فى أول باب تعجيل الصدقة.

(٢) أخرجه أحمد (٤٢٣/٥)، والبخارى (٩٢٥)، ١٥٠٠، ٢٥٩٧، ٦٦٣٦، ٦٩٧٩، ٧١٧٤، ٧١٩٧، ومسلم (٢٦، ٢٧ - ١٨٣٢)، وأبو داود (٢٩٤٦) وابن خزيمة (٢٣٣٩، ٢٣٤٠) وابن حبان (٤٥١٥)، والبيهقى (١٦/٧)، (١٣٨ / ١٠) من طريق أبى حميد الساعدى.

وقول النووى - رحمه الله - عن سهل بن سعد سبق قلم، والله أعلم.

(٣) من ذلك ما أخرجه البخارى (٧١٦٣)، ومسلم (١١٢ - ١٠٤٥)، واللفظ له، عن ابن الساعدى المالكي أنه قال: استعملنى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - على الصدقة، فلما فرغت منها وأديتها إليه، أمر لى بعمالة. فقلت: إنما عملت لله وأجرى على الله، فقال: خذ ما أعطيت؛ فإنى عملت على عهد رسول الله ﷺ فعملنى. فقلت مثل قولك. فقال لى رسول الله ﷺ: «إذا أعطيت شيئاً من غير أن تسأل فكل وتصدق».

ومن ذلك أيضاً حديث أبى مسعود الأنصارى: «بعثنى النبى ﷺ ساعياً... الحديث، أخرجه أبو داود (٢٩٤٧).

(٤) أخرجه مسلم (١٦٧ - ١٠٧٢)، والبيهقى (٣١/٧).

(٥) أخرجه أحمد (١٦٦/٤)، ومسلم (١٦٨ - ١٠٧٢)، وأبو داود (٢٩٨٥)، والنسائى (٥/١٠٥)، وابن خزيمة (٢٣٤٢، ٢٣٤٣) وابن حبان (٤٥٢٦).

وأما حديث أبي رافع فرواه أبو داود والترمذى وقال: حديث حسن صحيح<sup>(١)</sup>.  
وقول المصنف: «لا يبعث إلا حرا عدلا ثقة» لا حاجة إلى قوله: ثقة؛ لأن العدل لا يكون إلا ثقة.

وقوله: «روى أن الفضل» ينكر عليه قوله: روى بصيغة تمييز فى حديث صحيح، وقد سبق التنبيه على أمثال هذا، والغرض بتكراره التأكيد فى تحفظه، وقوله: «يولى العمالة» - بفتح العين - وهى العمل، وأما بضمها: فهى المال المأخوذ على العمل، وليس مرادا هنا.  
أما الأحكام ففيها مسائل:

إحداها: قال أصحابنا: يجب على الإمام بعث السعاة؛ لأخذ الصدقات؛ لما ذكره المصنف، والسعاة جمع ساع وهو العامل، واتفقوا على: أن يشترط فيه كونه مسلما حرا عدلا فقيها فى أبواب الزكاة، ولا يشترط فقهه فى غير ذلك.

قال أصحابنا: هذا إذا كان التفويض للعامل عاما فى الصدقات، فأما إذا عين له الإمام شيئا معنا يأخذه فلا يعتبر فيه الفقه.

قال الماوردى فى الأحكام السلطانية: وكذا لا يعتبر فى هذا المعين الإسلام والحرية؛ لأنه رسالة لا ولاية، وهذا الذى قاله من عدم اشتراط الإسلام مشكلا؛ والمختار اشتراطه.

الثانية: هل يجوز كون العامل هاشميا أو مطلبيا؟ فيه وجهان مشهوران، ذكر المصنف دليلهما.

أصحهما: عند المصنف والبخارى وجمهور الأصحاب: لا يجوز.

قال أصحابنا الخراسانيون: هذان الوجهان مبنيان على أن ما يأخذه العامل أجرة أو صدقة، وفيه وجهان، إن قلنا: أجرة جاز، وإلا فلا.

وهو يشبه الإجارة من حيث التقدير بأجرة المثل، ويشبه الصدقة من حيث إنه لا يشترط عقد الإجارة، ولا مدة معلومة، ولا عمل معلوم.

(١) أخرجه أحمد (٨/٦، ١٠، ٣٩٠)، وأبو داود (١٦٥٠)، والترمذى (٦٥٧)، والنسائى (٥/١٠٧)، وابن خزيمة (٢٣٤٤)، والطحاوى فى شرح مشكل الآثار (٤٣٩٠)، وابن حبان (٣٢٩٣)، والحاكم (٤٠٤/١)، والبيهقى (٣٢/٧).



قال البغوى وآخرون: ويجرى الوجهان فيما لو كان العامل من أهل الفئء، وهم المرتزقة الذين لهم حق فى الديوان، قال صاحب الشامل والأصحاب: والوجهان فى الهاشمى والمطلبى؛ هما فيمن طلب على عمله سهما من الزكاة.

فأما إذا تبرع بعمله بلا عوض، أو دفع الإمام إليه أجرته من بيت المال فإنه يجوز كونه هاشمياً، أو مطلبياً، بلا خلاف.

قال الماوردى فى الأحكام السلطانية: يجوز كونه هاشمياً، ومطلبياً إذا أعطاه من سهم المصالح.

الثالثة: هل يجوز أن يكون العامل من موالى بنى هاشم وبنى المطلب؟ فيه وجهان ذكر المصنف دليلهما:

أصحهما: لا يجوز، وهذان الوجهان تفريع على قولنا: لا يجوز أن يكون العامل هاشمياً ولا مطلبياً، فأما إذا جوزناه فمولاهم أولى، قال الرافعى: ومنهم من حكى هذين الوجهين قولين.

الرابعة: الإمام بالخيار إن شاء بعث العامل من غير شرط وأعطاه بعد مجيئه أجره المثل من الزكاة، وإن شاء استأجره بأجرة معلومة من الزكاة وكلاهما جائز باتفاق الأصحاب.

أما الأول فللأحاديث الصحيحة فى ذلك<sup>(١)</sup>؛ لأن الحاجة تدعو إليه؛ لجهالة العمل؛ فتؤخر الأجرة حتى يعرف عمله، فيعطى بقدره.

وأما الثانى: فهو القياس والأصل ولا شك فى جوازه.

قال أصحابنا: وإذا سُمى له شيئاً فإن شاء سماه إجارة، وإن شاء جعالة، ولا يسمى أكثر من أجرة المثل، فإن زاد فوجهان: حكاهما جماعة منهم الدارمى:

أصحهما: تفسد التسمية وله أجرة المثل من الزكاة.

والثانى: لا تفسد، بل يكون قدر أجرة المثل من الزكاة والباقى يجب فى مال الإمام؛ لأنه صحيح العبارة والالتزام.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ويبعث لقبض ما سوى زكاة الزرع والثمار فى المحرم؛ لما روى عن عثمان رضى الله عنه أنه قال فى شهر المحرم: «هذا شهر زكاتكم» ولأنه أول السنة فكان البعث فيه أولى.

والمستحب للساعي أن يعد الماشية على أهلها على الماء إن كانت الماشية ترد الماء، وفي أفئنتهم إن لم ترد الماء؛ لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال: «تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ مِيَاهِهِمْ أَوْ عِنْدَ أَفْنِيَّتِهِمْ». فإن أخبره صاحب المال بالعدد وهو ثقة عدل قبل منه. وإن بذل له الزكاة أخذها.

ويستحب أن يدعو له؛ لقوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ» [التوبة: ١٠٣]، والمستحب أن يقول: اللهم صل على آل فلان؛ لما روى عبد الله بن أبي أوفى (قَالَ: جَاءَ أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقَةِ مَالِهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى) وبأى شيء دعا جاز.

قال الشافعي وأحب أن يقول: «آجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت» وإن ترك الدعاء جاز؛ لما روى أن النبي ﷺ قال لمعاذ: «أَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ»، ولم يأمره بالدعاء.

الشرح: حديث عثمان سبق قريبا<sup>(١)</sup>، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما، وهذا لفظ رواية البيهقي<sup>(٢)</sup>، وأما لفظ رواية أبي داود ففيها «لَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دَوْرِهِمْ» وقوله في رواية الكتاب «عِنْدَ مِيَاهِهِمْ أَوْ عِنْدَ أَفْنِيَّتِهِمْ».

قال البيهقي: هو شك من أبي داود الطيالسي أحد الرواة، ورواه البيهقي أيضا من رواية عائشة - رضى الله عنها - عن النبي ﷺ قال: «تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ أَهْلِ الْبَادِيَةِ عَلَى مِيَاهِهِمْ وَبِأَفْنِيَّتِهِمْ»<sup>(٣)</sup>، ويحتمل أن «أو» في رواية الكتاب ليست للشك كما قاله البيهقي، بل للتقسيم، كما هو مقتضى حديث عائشة، ومعناه إن كانت ترد الماء فعلى الماء، وإلا فعند دورهم.

(١) تقدم في أول باب قسم الصدقات.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠١/١) كتاب: الزكاة، باب: أين تصدق الأموال حديث (١٥٩١) والبيهقي (١١٠/٤) كتاب: الزكاة، باب: أين تؤخذ صدقة الماشية، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. واللفظ للبيهقي في سننه.

ولفظ أبي داود: لا جلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم.

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط (٢١٢/٥)، رقم (٥١١٥)، والبيهقي (١١٠/٤).

قال الهيثمي: إسناده حسن، والمجمع (٧٩/٣).

وأما حديث ابن أبي أوفى فرواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>.  
وحديث معاذ رواه البخارى ومسلم أيضا من رواية ابن عباس<sup>(٢)</sup> ومن رواية معاذ<sup>(٣)</sup>.

وقوله: أفنيهم جمع فناء - بكسر الفاء وبالمدة - وهو ما امتد مع جوانب الدار  
وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] أى تطهرهم بها من  
ذنوبهم، والقراءة المشهورة التى قرأ بها القراء السبعة ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ برفع الراء على أنه  
صفة لا جواب، وقرئ فى غير السبع بالجزم على الجواب.

وقوله تعالى ﴿وَنَزَكِهِمْ﴾ قيل: تصلحهم، وقيل: ترفعهم من منازل المنافقين إلى  
منازل المخلصين، وقيل: تنمى أموالهم، وصل عليهم، أى ادع لهم، وقرئ فى  
السبع: إن صلواتك سكن لهم، وإن صلاتك سكن لهم، أى رحمة، وقيل:  
طمأنينة، وقيل: وقار، وقيل: تثبيت.

واسم أبى أوفى: علقمة بن خالد بن الحارث كنية ابنه: عبد الله أبو محمد،  
ويقال: أبو إبراهيم وأبو معاوية الأسلمى، وأبو أوفى وابنه صحابيان جليلان  
مشهوران، وشهد ابنه بيعة الرضوان، وهو آخر من توفى من الصحابة بالكوفة، فى  
سنة ست، وقيل: سبع أو ثمان وثمانين من الهجرة رضى الله عنه.

(١) أخرجه البخارى (٤٢٣/٤) كتاب: الزكاة، باب: صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة  
حديث (١٤٩٧) ومسلم (٥٦/٢) كتاب: الزكاة، باب: الدعاء لمن أتى بصدقته حديث  
(١٧٦ / ١٠٧٨) وأبو داود (٤٩٩ / ١) كتاب: الزكاة، باب: دعاء المصدق لأهل الصدقة  
حديث (١٥٩٠)، والنسائى (٣١/٥) كتاب: الزكاة، باب: صلاة الإمام على صاحب  
الصدقة، رقم (٢٤٥٩)، وابن ماجه (٥٧٢/١) كتاب: الزكاة، باب: ما يقال عند إخراج  
الزكاة، حديث (١٧٩٦) وأحمد (٣٥٣/٤، ٣٥٤، ٣٨١، ٣٨٢)، والطائسى (١٧٦/١ -  
منحة) رقم (٨٣٣) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (١٦٢/٤)، وأبو نعيم فى «الحلية» (٥/  
٩٦)، والخطيب فى «تاريخ بغداد» (٢٣٥/١٤) وابن الجارود فى «المنتقى». رقم (٣٦١)،  
والطبرانى فى «الكبير» (١٠/١٨) رقم (١١) والبيهقى (١٥٧/٤) كتاب: الزكاة، والبغوى  
فى «شرح السنة» (٣/٣١٤ - بتحقيقنا) كلهم من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله  
ابن أبى أوفى قال: كان النبى ﷺ إذا أتاه قوم بصدقة قال: اللهم، صلّ عليهم؛ فأتاه أبى  
بصدقته فقال: اللهم صلّ على آل أبى أوفى.

(٢) حديث ابن عباس تقدم تخريجه فى أول شرح المتن الثالث من باب زكاة الغنم.

(٣) أخرجه مسلم (٢٩ - ١٩) من حديث ابن عباس عن معاذ بن جبل.

وقوله: «أجرك الله» ؛ فيه لغتان: قصر الهمزة ومدّها، والقصر أجود، وطهورا - بفتح الطاء - أى مطهرا.

وقوله: «أجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا، وبارك لك فيما أبقيت» أحسن من قوله فى التنبيه فإنه وسط قوله وبارك لك فيما أبقيت، وتأخير أولى؛ لتكون الدعوتان الأولتان، اللتان من نوع واحد، المتعلقتان بالمدفوع متصلتين، ولا يفصل بينهما، والله أعلم.

أما الأحكام ففيه مسائل:

إحداها: قال أصحابنا: الأموال ضربان: .

ضرب: لا يتعلق بالحول: وهو المعشرات، فيبعت الإمام الساعى لأخذ زكواتها وقت وجوبها، وهو إدراكها بحيث يصلهم وقت الجزاز والحصاد.

وضرب: يتعلق بالحول وهو المواشى وغيرها، فالحول يختلف فى حق الناس. قال الشافعى فى المختصر والأصحاب: ينبغى للساعى أن يعين شهرا يأتيهم فيه. قال الشافعى والأصحاب: يستحب أن يكون ذلك الشهر هو المحرم صيفا كان أو شتاء؛ لأنه أول السنة الشرعية، قالوا: وينبغى أن يخرج إليهم قبل المحرم؛ ليصلهم فى أوله، وهذا الذى ذكرناه من تعيين الشهر مستحب، ومتى خرج جاز، هذا هو المذهب، وبه قطع الأصحاب، وفيه وجه شاذ حكاه الرافعى أنه واجب والصواب الأول.

الثانية: يستحب للساعى عد الماشية على الماء إن كانت ترده، وإلا فعند أفنتهم، ولا يكلفهم ردها من الماء إلى الأفنية، ولا يلزمه أن يتبعها فى المراعى، فإن كان لرب المال ماشيتان عند مائين أمر بجمعهما عند أحدهما، وإن كانت لا ترد ماء؛ لكنها تكتفى بالكلا فى الربيع ولا تحضر الأفنية، فللساعى أن يكلفهم إحضارها إلى الأفنية. صرح به المحاملى وغيره، وهو مفهوم من نص الشافعى.

ولو خرج إليها كان أفضل، قال أصحابنا: وإذا أخبره صاحبها بعددها وهو ثقة، فله أن يصدقه ويعمل بقوله؛ لأنه أمين، وإن لم يصدقه أو لم يختبره أو اختبره وصدقه وأراد الاحتياط بعدها عدها، والأولى أن تجمع فى حظيرة ونحوها.

وينصب على الباب خشبة معترضة، وتساق لتخرج واحدة واحدة، ويثبت كل شاة إذا بلغت المضيق، فيقف المالك أو نائبه من جانب، والساعى أو نائبه من

جانب، ويبد كل واحد منهما قضيب يشير به إلى كل شاة أو يصبيان به ظهرها ونحو ذلك، فهو أضبط فإن اختلفا بعد العد وكان الفرض يختلف بذلك أعاد العد.

الثالثة: إذا أخذ الساعى الزكاة، استحَب أن يدعو للمالك؛ للآية والحديث المذكورين، ولا يتعين دعاء، لكن يستحب ما حكاه المصنف عن الشافعى، وهذا الدعاء سنة وليس بواجب، هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والأصحاب.

وقال صاحب الحاوى: إن لم يسأله المالك الدعاء، لم يجب، وإن سأله فوجهان: أصحهما: يندب ولا يجب، والثانى: يجب.

وحكى الحناطى والرافعى وجها: أنه يجب مطلقا؛ لظاهر القرآن والسنة؛ ولقول الشافعى فى مختصر المزنى، فحق على الوالى إذا أخذ الصدقة أن يدعو له، ويجب هذا القائل عن حديث معاذ، بأنه كان معلوما عنده؛ لأنه كان من حفاظ القرآن، والآية صريحة فلا يحتاج إلى بيانه له، كما لم يبين له فى هذا الحديث نصب الزكاة؛ لكونها كانت معلومة له، وهذا الوجه حكاه أصحابنا عن داود وأهل الظاهر، ووافقونا على أن المالك إذا دفع الزكاة إلى الفقراء، لا يلزمهم الدعاء، فحمل الأصحاب الآية والحديث وكلام الشافعى على الاستحباب قياسا على أخذ الفقراء.

وأما إذا دفع المالك إلى الأصناف دون الساعى، فالمذهب الصحيح وبه قطع الجمهور: أنه يستحب لهم أن يدعو له كما يستحب للساعى، وحكى صاحب البيان عن الشيخ أبى حامد أنه لا يستحب، وليس بشيء.

وأما صفة الدعاء فقد ذكرناها، وقال المصنف: يستحب أن يقول: اللهم صل على آل فلان، وتابعه على هذا صاحب البيان، وقال صاحب الحاوى: إن قال: اللهم صل عليهم، فلا بأس وهذا الذى قالوه خلاف المذهب، وخلاف ما قطع به الأكثرون، فقد صرح الأكثرون بأنه تكره الصلاة على غير الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ابتداء فى هذا الموضع وغيره، وإنما يقال تبعا فيقال: صلى الله على النبى وعلى آله وأزواجه، ونحو ذلك.

وقال المتولى: لا تجوز الصلاة على غير الأنبياء ابتداء، ومقتضى عبارته التحريم، والمشهور الكراهة، وقيل: إنه خلاف الأولى، ولا يسمى مكروها فحصل أربعة أوجه: أصحها: مكروه.

والثانى: حرام.

والثالث: خلاف الأولى.

والرابع: مستحب عند من أخذ الصدقة.

وقد جمع الرافعى كلام إمام الحرمين وسائر الأصحاب فيه ولخصه فقال: قال الأئمة لا يقال: اللهم صل على فلان وإن ورد فى الحديث؛ لأن الصلاة صارت مخصوصة فى لسان السلف بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، كما أن قولنا: - عز وجل - مخصوص بالله تعالى، وكما لا يقال: محمد - عز وجل - وإن كان عزيزا جليلا، لا يقال: أبو بكر أو على - صلى الله عليهما وسلم - وإن صح المعنى، قالوا: وإنما قاله النبى ﷺ؛ لأنه منصبه، فله أن يقوله لمن شاء بخلافنا، قال: وهل ذلك مكروه كراهة تنزيه، أم مجرد ترك أدب؟ فيه وجهان:

الصحيح: الأشهر أنه مكروه، وبه قطع القاضى حسين والغزالى فى الوسيط، ووجهه إمام الحرمين بأن المكروه ما ثبت فيه نهى مقصود، وقد ثبت نهى مقصود عن التشبه بأهل البدع، وقد صار هذا شعارا لهم، وظاهر كلام الصيدلانى والغزالى فى الوجيز أنه خلاف الأولى.

وصرح صاحب العدة بنفى الكراهة.

وقال: الصلاة: بمعنى الدعاء تجوز على كل أحد.

أما بمعنى التعظيم: فتختص بالأنبياء، ولا خلاف أنه يجوز أن يجعل غير الأنبياء تبعاً لهم، فيقال: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته وأتباعه وأصحابه؛ لأن السلف استعملوه، وأمرنا به فى التشهد.

قال الشيخ أبو محمد: والسلام بمعنى الصلاة، فإن الله تعالى قرن بينهما، فلا يفرد به غائب غير الأنبياء، ولا بأس به على سبيل المخاطبة للأحياء والأموات من المؤمنين، فيقال: سلام عليكم.

هكذا قال: لا بأس به، وليس بجيد بل الصواب: أنه سنة للأحياء والأموات، وهذه الصيغة لا تستعمل فى المسنون، وكأنه أراد أنه لا يمنع منه فى المخاطبة بخلاف الغيبة.

وأما استحبابه فى المخاطبة فمعروف، والله تعالى أعلم.

فرع: يستحب الترضى والترحم على الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الأخيار، فيقال: رضى الله عنه، أو رحمة الله عليه، أو رحمه الله

ونحو ذلك، وأما ما قاله بعض العلماء: إن قول رضى الله عنه عنه مخصص بالصحابه، ويقال فى غيرهم: رحمه الله فقط فليس كما قال، ولا يوافق عليه، بل الصحيح الذى عليه الجمهور استحبابه، ودلائله أكثر من أن تحصر، فإن كان المذكور صحابيا ابن صحابى قال: قال ابن عمر - رضى الله عنهما -: وكذا ابن عباس، وكذا ابن الزبير وابن جعفر وأسامة بن زيد ونحوهم ليشمله وأباه جميعا. قال المصنف - رحمه الله تعالى -: وإن منع الزكاة أو غل أخذ منه الفرض وعززه على المنع والغلول.

وقال فى القديم: يأخذ الزكاة وشطر ماله، وقد مضى توجيه القولين فى أول الزكاة، وإن وصل الساعى قبل وجوب الزكاة ورأى أن يتسلف فعل، وإن لم يسلفه رب المال لم يجبره على ذلك؛ لأنها لم تجب بعد فلا يُجبر على أدائه. وإن رأى أن يوكل من يقبض إذا حال الحول فعل، وإن رأى أن يتركه حتى يأخذه مع زكاة القابل فعل، وإن قال رب المال: لم يحل الحول على المال فالقول قوله، فإن رأى أن يحلفه حلفه احتياطا.

وإن قال: بعته ثم اشتريته ولم يحل الحول عليه، أو قال: أخرجت الزكاة عنه وقتلنا: إنه يجوز أن يفرق بنفسه، فقيه وجهان: أحدهما: يجب تحليفه؛ لأنه يدعى خلاف الظاهر، فإن نكل عن اليمين أخذت منه الزكاة.

والثانى: يستحب تحليفه ولا تجب؛ لأن الزكاة موضوعة على الرفق، فلو أوجبنا اليمين خرجت عن باب الرفق ويبعث الساعى لزكاة الثمار والزروع فى الوقت الذى يصادف فيه الإدراك ويبعث معه من يخرص الثمار، فإن وصل قبل وقت الإدراك ورأى أن يخرص الثمار ويضمن رب المال زكاتها فعل، وإن وصل وقد وجبت الزكاة وبذلها له أخذها ودعا له، فإن كان الإمام أذن للساعى فى تفريقها فرقها، وإن لم يأذن له حملها إلى الإمام.

الشرح: فيه مسائل:

إحداها: إذا لزمته زكاة فمنعها أو غلها، أى كتمها وخان فيها أخذ الإمام أو الساعى الفرض منه، والقول الصحيح الجديد: أنه لا يأخذ شطر ماله. وقال فى القديم: يأخذه، وسبق شرح القولين بدليليهما وفروعهما فى أول كتاب

## الزكاة.

قال الشافعي في المختصر في آخر باب صدقة الغنم السائمة: ولو غل صدقته عزر، إذا كان الإمام عادلا إلا أن يدعى الجهالة، ولا يعزر إن لم يكن الإمام عادلا هذا نصه، قال أصحابنا: إذا كتم ماله أو بعضه عن الساعي أو الإمام، ثم اطلع عليه أخذ فرضه، فإن كان الإمام أو الساعي جائرا في الزيادة، بأن يأخذ فوق الواجب أو لا يصرفها مصارفها لم يعزره؛ لأنه معذور في كتمه، وإن كان عادلا: فإن لم يدع المالك شبهة في الإخفاء عزره؛ لأنه عاص آثم بكتمانه، وإن ادعى شبهة بأن قال: لم أعلم تحريم كتمانها، أو قال: ظننت أن تفرقتي بنفسى أفضل، أو نحو ذلك، فإن كان ذلك محتلا في حقه لقرب إسلامه أو لقلته اختلاطه بالعلماء ونحوهم لم يعزره، قال السرخسي: فإن اتهمه فيه حلفه، وإن كان ممن لا يخفى عليه لاختلاطه بالعلماء ونحوهم، لم يقبل قوله وعزره، وأما مانع الزكاة فيعزر على كل تقدير، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، يخفى عليه وجوبها أو نحوه.

الثانية: إذا وصل الساعي أصحاب الأموال، فإن كان حول صاحب المال قد تم، أخذ الزكاة ودعا له كما سبق.

وإن كان الحول لم يتم على جميعهم أو بعضهم سأله الساعي تعجيل الزكاة، ويستحب للمالك إجابته وتعجيلها، فإن عجلها برضاه أخذها ودعا له، وإن امتنع لم يجبر؛ لما ذكره المصنف، ثم إن رأى الساعي المصلحة في أن يوكل من يأخذها عند حلولها ويفرقها على أهلها فعل، وإن رأى أن يؤخرها ليأخذها منه في العام المقبل فعل، ويكتبها لثلاث ينساها، أو يموت فلا يعلمها الساعي بعده.

وروا أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : «آخر الزكاة عام الرمادة وكان عام مجاعة»<sup>(١)</sup>، وإن رأى أن يرجع في وقت حلولها ليأخذها فعل، وإن وثق بصاحب المال فوض التفريق إليه؛ لأنه يجوز تفريقه بغير إذن فبالإذن أولى.

الثالثة: إذا اختلف الساعي ورب المال:

قال أصحابنا: إن كان قول المالك لا يخالف الظاهر بأن قال: لم يحل الحول

(١) قال الشافعي في القديم: وروى عن عمر أنه أخرها عام الرمادة ثم بعث مصدقا فأخذ عقالين. تلخيص الحبير (٣١٢/٢)



بعد، أو قال: هذه السخال اشتريتها، وقال الساعى: بل تولدت من النصاب، أو قال: تولدت بعد الحول، فقال الساعى: قبله، أو قال الساعى: كانت ماشيتك نصابا ثم توالدت، فقال المالك: بل تمت نصابا بالتوالد - فالقول قول المالك فى جميع هذه الصور ونظائرها: مما لا يخالف الظاهر، فإن رأى الساعى تحليفه حلفه. واليمين هنا مستحبة، فإن امتنع منها لم يكلف بها ولا زكاة عليه، بلا خلاف؛ لأن الأصل براءته ولم يعارض الأصل ظاهر.

وإن كان قول المالك مخالفا للظاهر بأن قال: بعته ثم اشتريته فى أثناء الحول ولم يحل حوله بعد، أو قال: فرقت الزكاة بنفسى وجوزنا ذلك له ونحو ذلك فالقول قول المالك بيمينه، بلا خلاف.

وهل اليمين مستحبة أم واجبة؟ فيه وجهان مشهوران، ذكرهما المصنف بدليلهما: أصحهما: مستحبة، وصححه المحاملى فى كتابيه وآخرون، وقطع به جماعة، منهم المحاملى فى المقنع.

وإن قلنا: مستحبة فنكل، لم يجبر على اليمين ولا زكاة عليه، وإن قلنا: واجبة، فامتنع أخذت منه الزكاة.

قال أصحابنا: وليس هذا أخذا بالنكول، بل بالوجوب السابق والسبب المتقدم، ومعناه: أن الزكاة انعقد سبب وجوبها، ويدعى مسقطها، ولم يشته بيمينه ولا بغيرها، والأصل عدمه، فبقى الوجوب، هذا هو المشهور وبه قطع الأصحاب، إلا أبا العباس بن القاص فقال: هذه المسألة حكم فيها بالنكول على هذا الوجه. قال أصحابنا: وهذا غلط.

قال القاضى أبو الطيب والأصحاب: ونظير هذا اللعان، فإن الزوج إذا لاعن؛ لزم المرأة حد الزنا، فإن لاعنت سقط، وإن امتنعت لزمها الحد لا بامتناعها بل بلعان الزوج، وإنما لعانها مسقط لما وجب بلعانه، فإذا لم تلاعن بقى الوجوب، وهكذا الزكاة، والله أعلم.

ولو قال المالك: هذا المال الذى فى يدى وديعة، وقال الساعى: بل هو ملك لك، فوجهان مشهوران فى الشامل وغيره:

أحدهما: أن دعواه لا تخالف الظاهر فيكون القول قوله بيمينه استحبابا قطعاً؛ لأن ما فى يد الإنسان قد يكون لغيره.

وأصحهما: أنها مخالفة للظاهر وصححه صاحب الشامل، وبه قطع القاضى أبو الطيب فى تعليقه والبندنجى والمحاملى فى كتابيه وغيرهم، والله أعلم.

الرابعة: يستحب أن يخرج الساعى، لأخذ زكاة الثمار والزروع فى الوقت الذى يصادف إدراكها وحصولها، وقد سبق شرح هذه المسألة قريبا، ويستحب أن يكون مع الساعى من يحرص؛ ليحرص ما يحتاج إلى حرصه، وينبغى أن يكون خارصان ذكران حران؛ ليخرج من الخلاف السابق فى ذلك، والله أعلم.

الخامسة: إذا قبض الساعى الزكاة: فإن كان الإمام أذن له فى تفريقها فى موضعها فرقها، وإن أمره بحملها حيث يجوز الحمل إما لعدم من يصرف إليه فى ذلك الموضع، أو لقرب المسافة إذا قلنا به أو لكون الإمام والساعى يريان جواز النقل - حملها، وإن لم يأذن له فى التفرقة ولا أمره بالحمل فمقتضى عبارة المصنف وغيره وجوب الحمل إلى الإمام.

وهكذا هو؛ لأن الساعى نائب الإمام، فلا يتولى إلا ما أذن له فيه. وإذا أطلق الولاية فى أخذ الزكوات، لم يقتضى الصرف إلى المستحقين. واعلم أن عبارة المصنف تقتضى الجزم بجواز نقل الزكاة؛ للإمام والساعى. وأن الخلاف المشهور فى نقل الزكاة، إنما هو فى نقل رب المال خاصة، وهذا هو الأصح، وقد قال الرافعى: ربما اقتضى كلام الأصحاب طرد الخلاف فى الإمام والساعى، وربما اقتضى جواز النقل للإمام والساعى، التفرقة حيث شاء. قال: وهذا أشبه، وهذا الذى رجحه هو الراجح الذى تقتضيه الأحاديث، والله أعلم.

فرع: قال أصحابنا: لا يجوز؛ للإمام، ولا للساعى بيع شىء من مال الزكاة من غير ضرورة، بل يوصلها إلى المستحقين بأعيانها؛ لأن أهل الزكاة أهل رشد لا ولاية عليهم.

فلم يجز بيع مالهم بغير إذنهم، فإن وقعت ضرورة بأن وقف عليه بعض الماشية أو خاف هلاكه، أو كان فى الطريق خطر، أو احتاج إلى رد جبران، أو إلى مؤنة النقل، أو قبض بعض شاة، وما أشبهه - جاز البيع للضرورة، كما سبق فى آخر باب صدقة الغنم، أنه يجوز دفع القيمة فى مواضع للضرورة.

قال أصحابنا: ولو وجبت ناقة أو بقرة أو شاة واحدة، فليس للمالك بيعها وتفرقة ثمنها على الأصناف بلا خلاف، بل يجمعهم ويدفعها إليهم، وكذا حكم الإمام عند الجمهور، وخالفهم البغوى فقال: إن رأى الإمام ذلك فعله، وإن رأى البيع وتفرقة الثمن فعله، والمذهب الأول.

قال أصحابنا: وإذا باع فى الموضع الذى لا يجوز فيه البيع فالباع باطل، ويسترد المبيع، فإن تلف ضمنه، والله أعلم.

فرع: قال أصحابنا: إذا تلف من الماشية شىء فى يد الساعى أو المالك إن كان بتفريط، بأن قصر فى حفظها أو عرف المستحقين وأمكنه التفريق عليهم، فأخر من غير عذر - ضمنها؛ لأنه متعد بذلك، وإن لم يفرط لم يضمن كالوكيل، وناظر مال اليتيم، إذا تلف فى يده شىء بلا تفريط لا يضمن، والله أعلم.

وفى فتاوى القفال: أن الإمام إذا لم يفرق الزكاة بعد التمكن ولا عذر له حتى تلفت عنده، ضمنها كما سبق، قال: والوكيل بتفرقة الزكاة، لو أخر تفرقتها حتى تلف المال لم يضمن، قال: لأن الوكيل لا يجب عليه التفريق بخلاف الإمام.

فرع: قال أصحابنا: لو جمع الساعى الزكاة ثم تلفت فى يده بلا تفريط قبل أن تصل إلى الإمام استحق أجرته فى بيت المال؛ لأنه أجير، ومن صرح به صاحب الشامل والبيان، ونقله صاحب البيان عن صاحب الفروع.

قال المصنف رحمه الله تعالى: والمستحب أن يسم الماشية التى يأخذها فى الزكاة؛ لما روى أنس رضى الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ»، ولأن بالوسم تمييز عن غيرها وإذا شردت ردت إلى موضعها، ويستحب أن يسم التى يأخذها فى زكاة الإبل والبقر فى أفخاذها؛ لأنه موضع صلب، فيقل الألم بوسمه، ويخف الشعر فيه فيظهر، ويسم الغنم فى آذانها، ويستحب أن يكتب فى ماشية الزكاة لله، أو زكاة، فى ماشية الجزية جزية أو صغاراً؛ لأن ذلك أسهل ما يمكن.

الشرح: حديث أنس رواه البخارى ومسلم، ولفظهما قال أنس: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُحَنِّكَهُ: فَوَافَيْتُهُ وَفِي يَدِهِ أَلْمِيسَمُ يَسْمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ»<sup>(١)</sup>، وفى

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٢٨٤) والبخارى (١٥٠٢)، ومسلم (١١٢ - ٢١١٩) من طرق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس به.

رواية: «يسم غنما»<sup>(١)</sup>.

أما أحكامه وفروعه فقيه مسائل:

إحداها: قال الشافعي والأصحاب: يستحب وسم الماشية التي للزكاة والجزية، وهذا الاستحباب متفق عليه عندنا، ونقل صاحب الشامل وغيره أنه إجماع الصحابة - رضى الله عنهم - قال العبدري: وبه قال أكثر الفقهاء، وقال أبو حنيفة: يكره الوسم؛ لأنه مثله، وقد نهى رسول الله ﷺ عن المثلة<sup>(٢)</sup>؛ ولأنه تعذيب للحيوان، وهو منهى عنه.

واحتج أصحابنا بحديث أنس المذكور، وبآثار كثيرة عن عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة - رضى الله عنهم<sup>(٣)</sup> - ولأن الحاجة تدعو إلى الوسم؛ لتمييز إبل الصدقة، من إبل الجزية وغيرها؛ ولأنها ربما شردت فيعرفها واجدها بعلامتها فيردها؛ ولأن من أخرجها يكره له شراؤها فليعرفها لئلا يشتريها.

وممن ذكر هذا المعنى الإمام الشافعي واعتمده، واعترض عليه بأنه - وإن عرف أنها صدقة - لا يعرف كونها صدقته، وإنما يكره شراء صدقته لا صدقة غيره، وأجاب الأصحاب: بأنه إذا عرف أنها صدقة احتاط فاجتنبه، وقد يعرف أنها صدقته؛ لاختصاص ذلك النوع من الصدقة به، ولغير ذلك من المصالح.

وأما احتجاج أبي حنيفة بالمثلة، والتعذيب فهو عام، وحديثنا والآثار خاصة باستحباب الوسم، فخصصت ذلك العموم ووجب تقديمها عليه، والله أعلم.

الثانية: قال أصحابنا وأهل اللغة: الوسم أثر كية، ويقال: بغير موسوم وقد وسمه وسمًا وسمه.

(١) أخرجه أحمد (١٦٩/٣)، والبخاري (٥٥٤٢)، ومسلم (١١٠، ١١١ - ٢١١٩)، وأبو داود (٢٥٦٣)، وابن ماجه (٣٥٦٥) من طريق هشام بن زيد عن أنس.

(٢) أخرجه أحمد (٣٠٧/٤)، والبخاري (٢٤٧٤، ٥٥١٦) من حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري قال: نهى النبي ﷺ عن النهي والمثلة.

(٣) أخرج أحمد (١٧٠/٤ - ١٧١) عن يعلى بن أمية حديثاً طويلاً، وفي آخره «فقال رسول الله ﷺ: ما شأن جملك هذا؟ فقال «الرجل الأنصاري»: وما شأنه؟ قال: لا أدري والله ما شأنه، عملنا عليه ونفخنا عليه حتى عجز عن السقاية، فائتمرنا بالبرحة أن ننحره ونقسم لحمه. قال: فلا تفعل. هبه لى أو بيعته. فقال: بل هو لك يا رسول الله. قال: فوسمه بسمه الصدقة، ثم بعث به.

وأما الأثر عن عمر فأخرجه مالك في الموطأ (٢٧٩/٢) رقم (٤٤)، ومن طريقه الشافعي في المسند (١/ رقم ٦٥٠)، والبيهقي في المسند (٣٠/٧)، وفي المعرفة (٢٠٩/٥).

والميسم: الشيء الذى يوسم به، وجمعه مياسم ومواسم.  
وأصله من السمة وهى العلامة، ومنه موسم الحج؛ لأنه معلم، يجمع الناس،  
وفلان موسوم بالخير وعليه سمة الخير، أى علامته.

قال أصحابنا: يستحب وسم الإبل والبقر فى أصول أفخاذها، والغنم فى آذانها؛  
لما ذكره المصنف، فلو وسم فى غيره جاز إلا الوجه فمنهى عن الوسم فيه باتفاق  
أصحابنا وغيرهم من العلماء؛ لحديث ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: «رَأَى  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا مَوْسُومَ الْوَجْهِ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ» رواه مسلم<sup>(١)</sup> وعن جابر رضى الله  
عنه قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّرْبِ فِي الْوَجْهِ، وَعَنِ الْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ» رواه  
مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن جابر أيضا أن النبى ﷺ مر على حمار قد وسم فى وجهه فقال: «لَعَنَ اللَّهُ  
الَّذِى وَسَّمَهُ» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

واختلفت عبارات أصحابنا فى كيفية النهى عن الوسم فى الوجه، فقال البغوى:  
لا يجوز الوسم.

وقال صاحب العدة: الوسم على الوجه منهى عنه بالاتفاق، وهو من أفعال  
الجاهلية.

وقال الرافعى: يكره، والمختار التحريم، كما أشار إليه البغوى، وهو مقتضى  
اللعن، وقد ثبت اللعن فى الحديث كما ذكرناه، والله أعلم.

الثالثة: ينبغى أن يميز بين سمة الزكاة والجزية، قال الشافعى والأصحاب:  
يستحب أن يكتب فى ماشية الجزية: جزية أو صغار.  
وأما ماشية الزكاة: فقال الشافعى والأصحاب: يستحب أن يكتب عليها صدقة،

(١) أخرجه مسلم (١٠٨ - ٢١١٨)، وابن حبان (٥٦٢٥)، والبيهقى (٣٥/٧).

(٢) أخرجه أحمد (٣/٣١٨، ٣٧٨)، ومسلم (١٠٦ - ٢١١٦)، والترمذى (١٧١٠)، وابن  
خزيمة (٢٥٥١)، وأبو يعلى (٢٢٣٥)، والبيهقى (٢٥٥/٥) من طريق ابن جريج عن أبى  
الزبير عن جابر به.

(٣) أخرجه أحمد (٣/٣٢٣)، ومسلم (١٠٧ - ٢١١٧)، والبخارى فى «الأدب المفرد»  
(١٧٥)، وأبو داود (٢٥٦٤)، وابن حبان (٥٦٢٦ - ٥٦٢٨)، وأبو يعلى (٢١٤٨)،  
والبيهقى (٣٥/٧) من طرق عن أبى الزبير عن جابر.

أو زكاة، أو لله<sup>(١)</sup>، وقد نص الشافعى فى مختصر المزنى على أنه يكتب لله، وصرح به الأصحاب منهم المصنف وابن كج والدارمى والقاضى أبو الطيب فى المجرد وصاحب الشامل والغزالى والبغوى وصاحب العدة وخلاتق آخرون، قال صاحب الشامل: يكتب صدقة أو زكاة، قال: فإن كتب عليها لله كان أبرك وأولى. قال الرافعى: نص الشافعى على كتابة لله، قال: واستبعده بعض من شرح الوجيز، وبعض من شرح المختصر من المتقدمين؛ لأن الدواب تتمعك وتضرب أفخاذها بأذنابها وهى نجسة ويتزه اسم الله - تعالى - عنها.

قال الرافعى: والجواب عن هذا بأن إثبات اسم الله - تعالى - هنا لغرض التمييز والإعلام، لا على قصد الذكر قال: ويختلف التعظيم والاحترام بحسب اختلاف المقصود؛ ولهذا يحرم على الجنب قراءة القرآن، ولو أتى ببعض ألفاظه لا على قصد القراءة، لم يحرم، هذا كلام الرافعى.

الرابعة: قال الشافعى فى المختصر والأصحاب: يستحب أن تكون سمة الغنم ألطف من سمة البقر.

قال أصحابنا: وسمة البقر ألطف من سمة الإبل ودليله ظاهر.

الخامسة: قال أصحابنا: الوسم مباح فى الحيوانات التى ليست للصدقة ولا للجزية.

ولا يقال: مندوب ولا مكروه.

وأما حيوانهما فيستحب وسمه كما سبق.

وقد ثبت فى صحيح مسلم<sup>(٢)</sup> وغيره من رواية ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه كان يكوى فى الجاعرتين وهما أصل الفخذين، ولفظ رواية مسلم يوهم أن الذى كان يكوى فى الجاعرتين هو النبى ﷺ وإنما هو العباس بن عبد المطلب، أو أنه ابن عباس كما أوضحته فى شرح مسلم<sup>(٣)</sup>.

فرع: قال البغوى والرافعى: لا يجوز خصاء حيوان لا يؤكل لا فى صغره ولا فى

(١) أخرج البيهقى فى المسند (٣٦/٧)، بإسناده عن صفوان بن عمرو قال: كُتِبَ بِيَابِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَخَرَجَتْ عَلَيْنَا خَيْلٌ مَكْتُوبٌ عَلَى أَفْخَاذِهَا: عِدَّةٌ لِلَّهِ.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) (٧ / ٣٤٩)

كبره .

قال : ويجوز خصاء المأكول في صغره ؛ لأن فيه غرضاً ، وهو طيب لحمه ولا يجوز في كبره .

ووجه قولهما أنه داخل في عموم قوله تعالى - إخباراً عن الشيطان - ﴿وَلَا مَرَمَهُمْ فَلْيَغْتَبِرُوا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ﴾ [النساء : ١١٩] ؛ فخصص منه الختان ، والوسم ونحوهما وبقي الباقي داخلاً في عموم الذم والنهي .

فرع : الكى بالنار ، إن لم تدع إليه حاجة حرام ؛ لدخوله في عموم تغيير خلق الله وفي تعذيب الحيوان ، وسواء كوى نفسه أو غيره من آدمى أو غيره ، وإن دعت إليه حاجة ، وقال أهل الخبرة : إنه موضع حاجة ، جاز في نفسه وفي سائر الحيوان ، وتركه في نفسه للتوكل أفضل ؛ لحديث ابن عباس - رضى الله عنهما - : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : قِيلَ : يَدْخُلُ مِنْ أُمْتِكَ الْجَنَّةُ سَبْعُونَ أَلْفًا لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ قَالَ : وَهُمْ الَّذِينَ لَا يَزِفُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَنْطَيَّرُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» متفق عليه<sup>(١)</sup> .

وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «يَدْخُلُ الْجَنَّةُ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ قَالُوا : وَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : هُمُ الَّذِينَ لَا يَكْتُؤُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» رواه مسلم<sup>(٢)</sup> .

وعن عمران أيضاً قال : «وكان يسلم على حتى اكتويت ، فتركت ثم تركت الكى فعاد» رواه مسلم<sup>(٣)</sup> ومعناه : أنه كان به مرض ، فاكتوى بسببه ، وكانت الملائكة تسلم عليه قبل الكى ؛ لفضله وصلاحه ، فلما اكتوى تركوا السلام عليه ، فعلم ذلك ، فترك الكى مرة أخرى ، وكان محتاجاً إليه فعادوا وسلموا عليه - رضى الله عنه - والله أعلم .

فرع : يكره إنزاء الحمير على الخيل ؛ لحديث على - رضى الله عنه - قال : «أَهْدَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَغْلَةً ، فَرَكِبَهَا فَقُلْتُ : لَوْ حَمَلْنَا الْحَمِيرَ عَلَى الْخَيْلِ فَكَانَتْ لَنَا

(١) أخرجه أحمد (٢٧١/١) ، والبخارى (٣٤١٠ ، ٥٧٥٢ ، ٦٤٧٢ ، ٦٥٤١) ، ومسلم (٣٧٤) - (٢٢٠) والترمذى (٢٤٤٦) مطولاً

(٢) أخرجه أحمد (٤٤١/٤) ومسلم (٣٧١ - ٢١٨) .

(٣) أخرجه مسلم (١٦٧ - ١٢٢٦)

مِثْلُ هَذِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» رواه أبو داود بإسناد صحيح<sup>(١)</sup>، قال العلماء: وسبب النهي أنه سبب لقلّة الخيل ولضعفها.

فرع: يحرم التحريش بين البهائم؛ لحديث ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ» رواه أبو داود والترمذى بإسناد صحيح؛ لكن فيه أبو يحيى القتات، وفي توثيقه خلاف<sup>(٢)</sup>، وروى له مسلم في صحيحه<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ولا يجوز للساعي ولا للإمام أن يتصرف فيما يحصل عنده من الفرائض حتى يوصلها إلى أهلها؛ لأن الفقراء أهل رشد لا يولى عليهم، فلا يجوز التصرف في مالهم بغير إذنتهم، فإن أخذ نصف شاة أو وقف عليه شيء من المواشى وخاف هلاكه أو خاف أن يؤخذ في الطريق جاز له بيعه؛ لأنه

(١) أخرجه أبو داود (٣١/٢) في الجهاد، باب في كراهية الحمر تنزى على الخيل (٢٥٦٥)، والنسائي (٢٢٤/٦) في الخيل، باب التشديد في حمل الحمير على الخيل، وأحمد (١/١٠٠، ١٥٨)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٧٨/١) والطيلسى (١/٢٤٣) برقم (١١٩١)، وابن حبان (١٦٣٩ - موارد) وابن عدى في ترجمة على بن علقمة، والبيهقى (٢٢/١٠ - ٢٣) من حديث على بن أبى طالب قال: أهديت إلى رسول الله ﷺ بغلة فأعجبته. فقلنا: يارسول الله، لو أنزينا الحمار على خيلنا فجاءت مثل مثل هذه؟ فقال: إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون.

ويشهد له حديث ابن عباس رواه أبو داود (٢٧٤/١) في الصلاة، باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر (٨٠٨)، والترمذى (١٧٨/٤) في الجهاد، باب: ما جاء في كراهية أن تنزى الحمر على الخيل (١٧٠١)، والنسائي (٨٩/١) في الطهارة، باب: الأمر بإسباغ الوضوء (٢٢٤/٦ - ٢٢٥) في الخيل، باب التشديد في حمل الحمير على الخيل، وأحمد (١/٢٣٤ - ٢٣٥، ٤٩). والبيهقى (٢٣/١٠)، عن موسى بن سالم عن عبد الله بن عبد الله بن عباس قال: كنا جلوساً إلى عبد الله بن عباس فقال: والله ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء دون الناس إلا بثلاثة أشياء، فإنه أمرنا أن نسيغ الوضوء، ولا نأكل الصدقة ولا ننزى الحمر على الخيل.

وقال الترمذى: هذا حديث حسن. صحيح.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٥٦٢)، والترمذى (١٧٠٨)، وأبو يعلى (٢٥٠٩، ٢٥١٠). والطبرانى (١١/١١٢٣)، والبيهقى (٢٢/١٠) عن مجاهد عن ابن عباس، وأخرجه الترمذى (١٧٠٩) عن مجاهد مرسلاً، وقال الترمذى: ويقال: هذا أصح.

(٣) ولم يرو له مسلم؛ فقد قال المزنى في تهذيب الكمال (٨/٤٥٩): روى له البخارى في الأدب، وأبو داود والترمذى وابن ماجه.

وعلم على اسم: «بغ دت ق» ووافقه الحافظ ابن حجر في التقريب.



موضع ضرورة، وإن لم يبعث الإمام الساعى وجب على رب المال أن يفرق الزكاة بنفسه على المنصوص؛ لأنه حق للفقراء، والإمام نائب عنهم، فإذا ترك النائب [عنهم] لم يترك من عليه أداؤه ومن أصحابنا من قال: إن قلنا: إن الأموال الظاهرة يجب دفع زكاتها إلى الإمام لم يجز أن يفرق بنفسه؛ لأنه مال توجه حق القبض فيه إلى الإمام، فإذا لم يطلب الإمام لم يفرق كالخراج والجزية.

الشرح: هذه المسائل كما ذكرها وسبق شرحها قريبا قبل الوسم، ومسألة النص سبق شرحها مع نظائرها أول الباب، والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ولا يصح أداء الزكاة إلا بالنية؛ لقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»؛ ولأنها عبادة محضة فلم تصح من غير نية كالصلاة، وفي وقت النية وجهان:

أحدهما: يجب أن ينوى حال الدفع؛ لأنه عبادة يدخل فيها بفعله فوجبت النية في ابتدائها كالصلاة.

والثاني: يجوز تقديم النية عليها؛ لأنه يجوز التوكيل فيها ونيته غير مقارنة لأداء الوكيل، فجاز تقديم النية بخلاف الصلاة، ويجب أن ينوى الزكاة أو الصدقة الواجبة أو صدقة المال، فإن نوى صدقة مطلقة لم تجزه؛ لأن الصدقة قد تكون نفلا فلا تنصرف إلى الفرض إلا بالتعيين. ولا يلزمه تعيين المال المزكى عنه.

وإن كان له نصاب حاضر ونصاب غائب فأخرج الفرض فقال: هذا عن الحاضر أو الغائب أجزأه؛ لأنه لو أطلق النية لكانت عن أحدهما فلم يضر تقييده بذلك. فإن قال: إن كان مالى الغائب سالما فهذا عن زكاته، وإن لم يكن سالما فهو عن الحاضر: فإن كان الغائب هالكا أجزأه؛ لأنه لو أطلق وكان الغائب هالكا لكان هذا عن الحاضر.

وإن قال: إن كان مالى الغائب سالما فهذا عن زكاته أو تطوع لم يجزه؛ لأنه لم يخلص النية للفرض.

وإن قال: إن كان مالى الغائب سالما فهذا عن زكاته، وإن لم يكن سالما فهو تطوع وكان سالما - أجزأه؛ لأنه أخلص النية للفرض؛ ولأنه لو أطلق النية لكان هذا مقتضاه فلم يضر التقييد.

وإن كان له من يرثه فأخرج مالا وقال: إن كان قد مات مورثي فهذا عن زكاة ما ورثته منه وكان قد مات لم يجزه؛ لأنه لم يبين النية على أصل؛ لأن الأصل بقاءه، وإن وكل من يؤدي الزكاة ونوى عند الدفع إلى الوكيل، ونوى الوكيل عند الدفع إلى الفقراء أجزاءه.

وإن نوى الوكيل ولم ينو الموكل لم يجزه؛ لأن الزكاة فرض على رب المال فلم تصح من غير نية، وإن نوى رب المال ولم ينو الوكيل ففيه طريقان، من أصحابنا من قال: يجوز قولاً واحداً؛ لأن الذي عليه الفرض قد نوى في وقت الدفع إلى الوكيل، فتعين المدفوع للزكاة، فلا يحتاج بعد ذلك إلى النية.

ومن أصحابنا من قال: يبنى على جواز تقديم النية، فإن قلنا: يجوز أجزاءه، وإن قلنا: لا يجوز، وإن دفعها إلى الإمام ولم ينو ففيه وجهان: أحدهما: يجزئه وهو ظاهر النص؛ لأن الإمام لا يدفع إليه إلا الفرض فاكتمى بهذا الظاهر عن النية.

ومن أصحابنا من قال: لا يجزئه، وهو الأظهر؛ لأن الإمام وكيل للفقراء، ولو دفع إلى الفقراء لم يجز إلا بالنية عند الدفع، فكذلك إذا دفع إلى وكيلهم، وتأول هذا القائل قول الشافعي رحمه الله على من امتنع من أداء الزكاة فأخذها الإمام منه قهراً فإنه يجزئه؛ لأنه تعدت النية من جهته، فقامت نية الإمام مقام نيته. الشرح: هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وسبق بيانه في أول باب نية الوضوء.

وسبق هناك بيان الاحتراز بقوله: عبادة محضة، وإنما قاس على الصلاة؛ للرد على الأوزاعي، فإنه قال: لا تفتقر الزكاة إلى نية، ووافق على افتقار الصلاة إلى النية. وهذا القياس الذي ذكره المصنف ينتقض بالعتق والوقف والوصية. وقوله: وفي وقت النية وجهان:

أحدهما: يجب أن ينوى في حال الدفع؛ لأنها عبادة يدخل فيها بفعله فوجبت النية في ابتدائها كالصلاة، فقوله: «بفعله» احتراز من الصوم.

وفي الفصل مسائل:

إحداها: لا يصح أداء الزكاة إلا بالنية في الجملة، وهذا لا خلاف فيه عندنا،

وإنما الخلاف في صفة النية وتفريعها، وبوجوبها قال مالك<sup>(١)</sup> وأبو حنيفة والثوري وأحمد<sup>(٢)</sup> وأبو ثور وداود وجماهير العلماء، وشذ عنهم الأوزاعي فقال: لا تجب ويصح أداؤها بلا نية، كأداء الديون.

ودليلنا ما ذكره المصنف: وتخالف الدين فإن الزكاة عبادة محضة كالصلاة.

(١) قال القرافي في الزخيرة (٣/ ١٣٦ - ١٣٧): الثاني قوله: النية واجبة في أداء الزكاة عند مالك والأئمة؛ لقوله عليه السلام: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ». ولأنها عبادة متنوعة إلى فرض ونفل، وحكمة إيجاب النية، إنما هو تمييز العبادات عن العادات وتمييز مراتب العبادات فتفتقر للنية؛ لتمييزها عن الهبات والكفارات والتطوعات. وفي الجواهر: ينوي ولي الصبي والمجنون. وقال بعض أصحابنا: لا تفتقر الزكاة إلى النية قياساً على الديون؛ لإجرائها بالإكراه. وعمن لا تتأتى منه النية؛ كالمجنون. قال القاضى أبو الحسن: ولا يحتاج الإمام إلى نية؛ لأن فعله يقوم مقام النية. قال سند: وينوي المزكى إخراج ما وجب عليه في ماله، ولو نوى زكاة ماله أجزأه وتجب بالتعيين.

فلو تلفت بعد عزلها أجزأت إذا عينها، وإذا عينها لم تحتج إلى نية عند دفعها للمساكين، وإن لم يعينها وعزلها عن ملكه وجبت النية عند التسليم؛ لأن صورة الدفع مشتركة بين دفع الودائع والديون وغيرها.

وجوز بعض الشافعية تقديم نيتها عليها من غير استحباب قياساً على تقديم الزكاة على أصلهم؛ ولأنه قد يأمر وكيله بإخراجها؛ فلو لم يجز تقديمها لكان تفريراً بالمال، ونحن نضمن الوكيل إن لم يفعل ما أمر به فلا ضرر.

وينقض عليهم بالنية في الحج مع افتقاره إلى نية تقارنه.

(٢) قال في الإنصاف (٣/ ١٩٤): (ولا يجوز إخراجها إلا بنية) هذا بلا نزاع من حيث الجملة، فينوي الزكاة أو صدقة الفطر، فلو نوى صدقة مطلقة: لم يجزه، ولو تصدق بجميع ماله، كصدقة بغير النصاب من جنسه؛ لأن صرف المال إلى الفقير له جهات، فلا تتعين الزكاة إلا بالتعيين، وقال القاضى في التعليق: إن تصدق بماله المعين أجزأه، ولو نوى صدقة المال، أو الصدقة الواجبة أجزأه. على الصحيح من المذهب. قال في الرعاية: كفى في الأصح، وقدمه في الفروع، وقال: جزم به جماعة، وقال: وظاهر التعليق المتقدم: لا يكفي نية الصدقة الواجبة أو صدقة المال، وهو ظاهر ما جزم به جماعة، من أنه ينوي الزكاة. قال: وهذا متجه.

فائدة: لا تعتبر نية الفرض، ولا تعيين المال المزكى. على الصحيح من المذهب. وعليه أكثر الأصحاب، وفي تعليق القاضى في كتاب: الطهارة: وجه تعتبر نية التعليق إذا اختلفت المال. مثل شاة عن خمس من الإبل، وشاة أخرى عن أربعين من الغنم، ودينار عن نصاب تالف، ودينار آخر عن نصاب قائم، وصاع عن فطرة، وصاع آخر عن عشر، فعلى المذهب: لو نوى زكاة عن ماله الغائب، فإن كان تالفا فعن الحاضر: أجزأ عنه إن كان الغائب تالفاً، وإن كانا سالمين أجزأ عن أحدهما.

وأجاب القاضي أبو الطيب فى تعليقه: بأن حقوق الأدمى لما لم يفتقر المتعلق منها بالبدن كالقصاص وحد القذف إلى نية، لم يفتقر المتعلق بالمال وحقوق الله تعالى المتعلقة بالبدن إلى النية فكذا المتعلقة بالمال.

وأجاب صاحب الشامل والتتمة: بأن الدين ليس عبادة، وإن كان فيه حق لله تعالى! ولهذا يسقط بإسقاط صاحبه، فالمغلب فيه حقه.

قال أصحابنا: فإن نوى بقلبه دون لفظ لسانه أجزأه بلا خلاف، وإن لفظ بلسانه ولم ينو بقلبه ففيه طريقان:

أحدهما: لا يجزئه وجها واحدا، وبه قطع العراقيون والسرخسى وغيره من الخراسانيين.

والطريق الثانى: فيه وجهان:

أحدهما: يكفيه اللفظ باللسان دون نية القلب.

والثانى: لا يكفيه ويتعين القلب، وهذا الطريق مشهور فى كتب الخراسانيين، ذكره الصيدلانى والفورانى وإمام الحرمين والغزالى والبغوى وآخرون.

قال الرافعى: وهو الأشهر.

قال: ومنهم من حكى هذا الخلاف قولين، واتفق القائلون بهذا الطريق على أن الأصح اشتراط نية القلب، وممن قال بالاكفاء باللسان، القفال، ونقله الصيدلانى وإمام الحرمين والغزالى قولاً للشافعى.

وأشار القاضي أبو الطيب فى كتابه المجرد إلى هذا فقال: قال الشافعى فى الأم: سواء نوى فى نفسه أو تكلم، فإنما أعطى فرض مال، فأقام اللسان مقام النية، كما أقام أخذ الإمام مقام النية.

قال: وبينه فى الأم: فقال إنما منعى أن أجعل النية فى الزكاة كنية الصلاة افتراق الصلاة والزكاة فى بعض حالهما، ألا ترى أنه يجوز دفع الزكاة قبل وقتها؟ ويجزئ أن يأخذها الوالى بغير طيب نفسه، فتجزئ عنه وهذا لا يوجد فى الصلاة، هذا آخر كلام القاضي أبى الطيب.

وقال إمام الحرمين: المنصوص للشافعى أن النية لا بد منها.

قال: وقال الشافعى فى موضع آخر: «إن قال بلسانه هذا زكاة مالى أجزأه» قال: واختلف أصحابنا فى هذا النص فقال صاحب التقريب فيما حكاه عنه الصيدلانى:

أراد الشافعى لفظ اللسان مع نية القلب، قال: وقالت طائفة: يكفى اللفظ ولا تجب نية القلب.

وهو اختيار القفال قال: واحتج القفال بأمرين:

أحدهما: أن الزكاة تخرج من مال المرتد، ولا تصح نيته.

والثاني: جواز النية فى أداء الزكاة.

ولو كانت نية القلب متعينة؛ لوجب على المكلف بها مباشرتها؛ لأن النيات سر العبادات والإخلاص فيها، قال الإمام: فقد حصل فى النية قولان:

أحدهما: يكفى اللفظ أو نية القلب، أيهما أتى به كفاه.

والثاني: وهو المذهب تعيين نية القلب، قال البغوى فى توجيه قول القفال فى

الاكتفاء باللفظ؛ لأن النيابة فى الزكاة جائزة، فلما ناب شخص عن شخص فيها جاز أن ينوب القلب عن اللسان، قال: ولا يرد علينا الحج حيث تجزئ فيه النيابة، ويشترط فيه نية القلب؛ لأنه لا ينوب فيه من ليس من أهل الحج، وفى الزكاة ينوب فيها من ليس من أهل وجوب الزكاة عليه، فإنه لو استتاب عبداً أو كافراً فى أداء الزكاة جاز، هذا كلام البغوى، وفى استتابة الكافر فى إخراجها نظراً، ولكن الصواب الجواز كما يجوز استتابته فى ذبح الأضحية.

المسألة الثانية: قال أصحابنا: صفة نية الزكاة أن ينوى: هذا فرض زكاة مالى أو

فرض صدقة مالى أو زكاة مالى المفروضة، أو الصدقة المفروضة، فيتعرض لفرض المال؛ لأن مثل هذا يقع كفارة ونذراً، وهذه الصور كلها تجزئه بلا خلاف.

ولو نوى الصدقة فقط، لم تجزئه على المذهب، وبه قطع المصنف وإمام

الحرمين والبغوى والجمهور، وحكى الرافعى فيه وجهاً: أنه يجزئه، وهو ضعيف؛ لأن الصدقة تكون فرضاً، وتكون نفلاً فلا يجزئه بمجردهما، كما لو كان عليه كفارة فأعتق رقبة بنية العتق المطلق، لا يجزئه بلا خلاف.

ولو نوى صدقة مالى أو صدقة المال فوجهان حكاهما البغوى:

أصحهما: لا يجزئه.

والثاني: يجزئه؛ لأنه ظاهر فى الزكاة.

ولو نوى الزكاة ولم يتعرض للفرضية فطريقان:

أصحهما: وبه قطع المصنف والجمهور أنه يجزئه وجهاً واحداً.

والثاني: على وجهين:

أحدهما: يجزئه.

والثاني: لا يجزئه، حكاه إمام الحرمين، والمتولى وآخرون من الخراسانيين، قالوا: وهما كالوجهين فيمن نوى صلاة الظهر، ولم يتعرض للفريضة، وضعف إمام الحرمين وغيره هذا الطريق وهذا الدليل، وفرقوا بأن الظهر قد تكون نافلة في حق صبي، ومن صلاحها ثانيا، وأما الزكاة: فلا تكون إلا فرضا، فلا وجه لاشتراطه نية الفريضة مع نية الزكاة، وقال البغوي: إن قال: هذه زكاة مالي، كفاه؛ لأن الزكاة اسم للفرض المتعلق بالمال، وإن قال: زكاة، ففي إجزائه وجهان، ولم يصح شيئا، وأصحهما: الإجزاء.

ولو قال: هذا فرضي، قال البندنجي: فلم يجزئه بلا خلاف قال: ونص الشافعي أنه يجزئه، وهو مؤول، والله أعلم.

الثالثة: في وقت نية الزكاة وجهان مشهوران: ذكرهما المصنف والأصحاب: أحدهما: تجب النية حالة الدفع إلى الإمام، أو الأصناف، ولا يجوز تقديمها عليه كالصلاة.

وأصحهما: يجوز تقديمها على الدفع للغير قياسا على الصوم؛ لأن القصد سد خلة الفقير، وبهذا قال أبو حنيفة وصححه البندنجي وابن الصباغ والرافعي ومن لا يحصى من الأصحاب، وهو ظاهر نص الشافعي في الكفارة، فإنه قال في الكفارة: لا تجزئه حتى ينوى معها أو قبلها.

قال أصحابنا: والكفارة والزكاة سواء، قالوا: ومن قال بالأول تأول على من نوى قبل الدفع، واستصحب النية إليه.

وذكر المتولى تأويلا آخر: أنه أراد المكفر بالصوم، والتأويلان ضعيفان، والصواب إجراء النص على ظاهره.

قال أصحابنا: والوجهان يجريان في الكفارة.

قال المتولى وآخرون: صورة المسألة أن ينوى حين يزن قدر الزكاة، ويعزله ولا ينوى عند الدفع، وأشار إلى هذا التصوير الماوردي والبغوي.

الرابعة: قال أصحابنا: لا يشترط تعيين المال المزكى في النية، فلو ملك مائتي درهم حاضرة ومائتي درهم غائبة، فأخرج عشرة دراهم بنية زكاة ماله أجزأه بلا

تعيين، وكذا لو ملك أربعين شاة، وخمسة أبعرة، فأخرج شاتين بنية الزكاة، أجزأه بلا تعيين، ولو أخرج بلا تعيين خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف أحد المالين أو تلف أحدهما بعد الإخراج، فله جعل الزكاة عن الباقي، ولو عين مالا، لم ينصرف إلى غيره، فإذا نوى بالخمسة أحدهما بعينه فبان تالفا، لا يجزئه عن الآخر، ولو قال: هذه الخمسة عن أحدهما، فبان أحدهما تالفا، والآخر سالما، أجزأه عن السالم؛ لأنه لو أطلق النية وقع عن السالم، فلا يضره التقييد به، وإن قال: إن كان الغائب سالما فهذا عن زكاته، وإلا فهو عن الحاضر، وكان الغائب تالفا فقد قطع المصنف والأصحاب: بأنه يجزئ عن الحاضر، وهو الصواب، وكذا نقله إمام الحرمين والرافعي عن الجمهور.

قالوا: ولا يضر هذا التردد؛ لأن التعيين ليس بشرط، حتى لو قال: هذا عن الحاضر أو عن الغائب أجزأه وعليه خمسة أخرى إن كانا سالمين، بخلاف ما لو نوى الصلاة عن فرض الوقت، إن كان الوقت دخل وإلا فعن الفائتة لا يجزئه بالاتفاق؛ لأن التعيين شرط في الصلاة، وحكوا عن صاحب التقريب ترددا في إجزائه عن الحاضر مع اتفاقهم على إجزائه عن الغائب، إن كان باقيا.

والصواب: الجزم بإجزائه أيضا عن الحاضر إن كان الغائب تالفا.

ولو قال: هذه عن الغائب، إن كان باقيا وإلا فعن الحاضر أو هي صدقة: فإن كان الغائب سالما أجزأه عنه بلا خلاف، وإن كان الغائب تالفا، لم يقع عن الحاضر كما قال الشافعي والمصنف والأصحاب.

واتفقوا على أنه لو قال: إن كان مالي الغائب سالما فهذا عن زكاته أو نافلة، فكان سالما لم يجزئه؛ لأنه لم يخلص القصد للفرض، وإن قال: إن كان مالي الغائب سالما فهذا عن زكاته، وإلا فهو تطوع، فكان سالما أجزأه عنه بلا خلاف، صرح به المصنف والأصحاب؛ لأنه أخلص النية للفرض؛ ولأنه لو أطلق النية لكان هذا مقتضاه، فلا يضر التقييد به، وكذا لو قال: هذا عن زكاة مالي الغائب، فإن كان تالفا فهو صدقة تطوع، فكان سالما أجزأه عنه بالاتفاق؛ لما ذكرنا.

قال أصحابنا: وفي هاتين الصورتين: لو بان الغائب تالفا، لا يجوز له الاسترداد. قالوا: وكذا لو اقتصر على قوله زكاة الغائب، فبان تالفا لا يجوز له الاسترداد إلا

إذا صرح.

فقال: هذا عن زكاة الغائب، فإن كان تالفا استردده.  
وأما إذا أخرج الخمسة وقال: إن كان مورثي مات وورثت ماله فهذه زكاته، فبان أنه مات وورثه - فلا تحسب الخمسة عن زكاته بلا خلاف.  
صرح به المصنف وجميع الأصحاب؛ قالوا: لأنه لم يبين على أصل فإن الأصل عدم الإرث، بخلاف مسألة المال الغائب؛ لأن الأصل بقاءه، فاعتضد التردد في النية بأصل البقاء.

ونظيره من قال في آخر رمضان: أصوم غدا إن كان من رمضان، فبان منه يجزئه. ولو قال ذلك في أوله لم يجزئه؛ لما ذكرناه في مسألتى زكاة الغائب والإرث.  
قال صاحب البيان وغيره: وكذا لو جزم الوارث فقال: هذا زكاة ما ورثته عن مورثي وهو لا يعلم موته، فلا يجزئه بالاتفاق أيضا.

قال أصحابنا: والفرق بين هذا وبين ما لو باع مال أبيه ظانا حياته فبان ميتا، فإنه يصح على الأصح؛ لأن البيع لا يفتقر إلى نية، بخلاف الزكاة.

أما إذا قال: هذا عن مالي الغائب، إن كان باقيا واقتصر على هذا القدر فكان باقيا أجزأه عنه، وإن كان تالفا فليس له صرف المخرج إلى زكاة الحاضر على المذهب وبه قطع القاضي أبو الطيب في المجرد وآخرون، وفيه وجه ضعيف حكاه الرافعي أن له صرفه إلى الحاضر، والله أعلم.

فإن قيل: تصح هذه الصور على مذهب الشافعي، وهو لا يجوز نقل الزكاة، فكيف تصح عن الغائب؟.

قال أصحابنا: تتصور إذا جوزنا نقل الزكاة على أحد القولين، وتتصور بالاتفاق إذا كان غائبا عن مجلسه، ولكنه معه في البلد لا في بلد آخر، وتتصور فيمن هو في سفينة أو برية ومعه مال، وله مال آخر في أقرب البلاد إليه، فموضع تفريق المالين واحد، والله أعلم.

الخامسة: إذا وكل في إخراج الزكاة، فإن نوى الموكل عند الدفع إلى الوكيل ونوى الوكيل عند الصرف إلى الأصناف، أو عند الصرف إلى الإمام أو الساعي - أجزأه بلا خلاف، وهو الأكمل، وإن لم ينو أو نوى الوكيل دون الموكل لم يجزئه بالاتفاق.  
وإن نوى الموكل عند الدفع إلى الوكيل دون الوكيل فطريقان حكاهما المصنف والأصحاب:



أحدهما: القطع بالإجزاء؛ لأن المكلف بالزكاة هو المالك وقد نوى.  
وأصحهما: فيه وجهان؛ بناء على تقديم النية على التفريق: إن جوزنا أجزاً هذا،  
وإلا فلا، والمذهب الإجزاء.

ولو وكله وفوض إليه النية ونوى الوكيل، قال إمام الحرمين والغزالي: أجزأه بلا  
خلاف، ولو دفع إلى الوكيل بلا نية ودفع الوكيل ولم ينو، لكن نوى الموكل حال  
دفع الوكيل إلى الأصناف - أجزأ بلا خلاف؛ لأن نية الموكل قارنت الصرف إلى  
المستحق، فأشبهه تفريقه بنفسه، ولو دفع إلى الوكيل بلا نية، ثم نوى قبل صرف  
الوكيل إلى الأصناف فقد جزم صاحب «البيان» بالإجزاء، ويحتمل أن فرعه على  
الأصح، وهو تقدم النية على الدفع، والله أعلم.

فإن قيل: قلتم هنا: إن النائب لو نوى وحده لا يجزئ بلا خلاف، ولو نوى  
الموكل وحده أجزأ على المذهب، وفي الحج عكسه يشترط نية النائب وهو الأجير،  
ولا تشترط نية المستأجر ولا تنفع.

فالجواب - ما أجاب به المتولى وغيره - : أن الفرض في الحج يقع بفعل  
الوكيل؛ فاشتراط قصده الأداء عن المستأجر، لينصرف الفعل إليه، وأما هنا فالفرض  
يقع بمال الموكل، فاكتمى بنيته، قالوا: ونظير الحج أن يقول الموكل: أد زكاة مالي  
من مالك، فيشترط نية الوكيل، والله أعلم.

السادسة: ولي الصبي والمجنون والسفيه يلزمه إخراج زكاة أموالهم ويلزمه النية  
بالاتفاق، فلو دفع بلا نية لم يقع زكاة ويدخل في ضمانه وعليه استرداده فإن تعذر  
فعليه ضمانه من مال نفسه لتفريطه، صرح به ابن كج والرافعي وغيرهما، وهو  
ظاهر.

السابعة: إذا تولى السلطان قسم زكاة إنسان: فإن كان المالك دفعها طوعاً ونوى  
عند الدفع، كفاه وأجزأه ولا يشترط نية السلطان عند الدفع إلى الأصناف بلا خلاف؛  
لأنه نائبهم في القبض.

فإن لم ينو المالك ونوى السلطان أو لم ينو -أيضاً- فوجهان مشهوران حكاهما  
المصنف والأصحاب:

أحدهما: يجزئه، قال المصنف والأصحاب: وهو ظاهر النص في «المختصر»،

وبه قطع جماعة من العراقيين منهم المحاملى والقاضى أبو الطيب فى «المجرد»، وصححه الماوردى؛ لأن الإمام لا يدفع إليه إلا الفرض فاكتفى بهذا الظاهر عن النية. والثانى: لا يجزئه؛ لأنه لم ينو، والنية واجبة بالاتفاق، ولأن الإمام إنما يقبض نيابة عن المساكين، ولو دفع المالك إلى المساكين بلا نية لم يجزئه فكذا إذا دفع إلى نائبهم، وهذا هو الأصح، صححه المصنف هنا وفى التنبيه وشيخه القاضى أبو الطيب والبندنجى والبغوى وآخرون، وصححه الرافعى فى «المحرر»، قال الرافعى فى الشرح: هذا هو الأصح عند جمهور المتأخرين، وتأولوا نص الشافعى فى «المختصر» على أن المراد به الممتنع من دفع الزكاة فيجزئه إذا أخذها الإمام، لكن نص الشافعى فى «الأم» أنه يجزئه إذا أخذها الإمام، وإن لم ينو المالك طائعا كان أو مكرها.

قلت: وهذا نص يمكن تأويله -أيضا- على أن المراد يجزئه فى الظاهر؛ فلا يطالب بالزكاة مرة أخرى، وأما فى الباطن فمسكوت عنه، وقد قام دليل على أنه لا يجزئه فى الباطن، وهو ما ذكرناه.

هذا كله إذا دفع رب المال إلى الإمام باختياره، فأما إذا امتنع فأخذها منه الإمام قهرا: فإن نوى رب المال حال الأخذ، أجزاء ظاهرا وباطنا وإن لم ينو الإمام، وهذا لا خلاف فيه، كما سبق فى حال الاختيار.

وإن لم ينو رب المال نظر إن نوى الإمام أجزاء فى الظاهر فلا يطالب ثانيا. وهل يجزئه باطنا؟ فيه وجهان مشهوران فى طريقة الخراسانيين: أحدهما: يجزئه وهو ظاهر كلام المصنف وجمهور العراقيين. وتقوم نية الإمام مقام نيته للضرورة، كما تقوم نية ولى الصبى والمجنون والسفيه مقام نيته؛ للضرورة.

وإن لم ينو الإمام أيضا لم يسقط الفرض فى الباطن قطعا. وهل يسقط فى الظاهر؟ فيه وجهان مشهوران أيضا: الأصح لا يسقط. هكذا ذكره البغوى وآخرون، وأما وجوب النية على الإمام فالمذهب وجوبها عليه، وأنها تقوم مقام نية المالك، وأن الإمام إذا لم ينو عصى. هكذا قال هذا كله الفقهاء فى شرحه «التلخيص» والرافعى وآخرون. وقال إمام الحرمين والغزالي: إن قلنا: لا تسقط الزكاة عن الممتنع فى الباطن،

لم تجب النية على الإمام.

وإلا فوجهان:

أحدهما: تجب كالولي.

والثاني: لا؛ لئلا يتهاون المالك بالواجب عليه، والله أعلم.

الثامنة: لو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة، لم تسقط عنه الزكاة بلا خلاف، كما لو وهبه أو أتلفه، وكما لو كان عليه صلاة فرض فصلى مائة صلاة نافلة لا يجزئه بلا خلاف، هذا مذهبنا.

وقال أصحاب أبي حنيفة: يجزئه، ولو تصدق ببعضه لم يجزئه أيضا عن الزكاة، وبه قال أبو يوسف، وقال محمد: يجزئه عن زكاة ذلك البعض، ولو أخرج خمسة دراهم ونوى بها الفرض والتطوع، لم يجزئه عن الزكاة وكانت تطوعا، وبه قال محمد وقال أبو يوسف: تجزئه عن الزكاة.

دليلنا: أنه لم تمحض للفرض فلم تصح عنه كالصلاة، والله أعلم.

وفى كتاب الزيادات لأبى عاصم: أنه لو دفع مالا إلى وكيله؛ ليفرقه تطوعا ثم نوى به الفرض ثم فرقها الوكيل، وقع عن الفرض إذا كان القابض مستحقا. قال المصنف رحمه الله تعالى: ويجب صرف جميع الصدقات إلى ثمانية أصناف، وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمون، وفى سبيل الله، وابن السبيل.

وقال المزنى وأبو حفص الباشامى: يصرف خمس الركاز إلى من يصرف إليه خمس الفى والغنيمة؛ لأنه حق مقدر بالخمس؛ فأشبهه خمس الفى والغنيمة. وقال أبو سعيد الإصطخرى: تصرف زكاة الفطر إلى ثلاثة من الفقراء؛ لأنه قدر قليل، فإذا قسم على ثمانية أصناف لم يقع ما يدفع إلى كل واحد منهم موقعا من الكفاية، والمذهب الأول.

والدليل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهِ وَالْمَوْلَةَ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٦٠]، فأضاف جميع الصدقات إليهم بلام التملك، وأشرك بينهم بواو التشريك، فدل على أنه مملوك لهم مشترك بينهم.

الشرح: قال الشافعى والأصحاب - رحمهم الله - : إن كان مفرق الزكاة هو

المالك، أو وكيله سقط نصيب العامل ووجب صرفها إلى الأصناف السبعة الباقين، إن وجدوا، وإلا فالموجود منهم، ولا يجوز ترك صنف منهم مع وجوده، فإن تركه ضمن نصيبه، وهذا لا خلاف فيه إلا ما سيأتى إن شاء الله تعالى فى المؤلفه من الخلاف، وبمذهبنا فى استيعاب الأصناف قال عكرمة وعمر بن عبد العزيز والزهرى ودادود.

وقال الحسن البصرى وعطاء وسعيد بن جبير والضحاك والشعبى والثورى ومالك<sup>(١)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup> وأبو عبيد: له صرفها إلى صنف واحد.

(١) قال القرافى فى الذخيرة (١٤٠ - ١٤١): النظر فى المصرف وأحكام الصرف: النظر الأول: فى المصرف: وهو الطوائف الثمانية التى فى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْقَدِيرِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآبَنِ السَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٦٠].

فحصرها بصيغة «إنما» فيهم، فإن لم يوجد إلا صنف واحد، أجزأ الإعطاء له إجماعاً. كاستحقاق الجماعة للشفعة، إذا غابوا إلا واحداً أخذها. وإن وجد الأصناف كلها أجزأه صنف عند مالك.

وقال (ش): يجب استيعابهم إذا وجدوا. واستحبه أصبغ لثلاث يندرس العلم باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين مصالح سد الخلة والإعانة على الغزو، ووفاء الدين وغير ذلك.

ولما يرجى من بركة دعاء الجميع بالكثرة ومصادقة ولى فيهم قاله سند. وانعقد الإجماع على عدم استيعاب أحدهم. بل قال (ش): يدفع لثلاثة من كل صنف. وللإمام إذا جمع الصدقات أن يدفع زكاة الرجل الواحد لفقير واحد. وهاتان صورتان تهدمان ما يقوله (ش) من التملك.

ومنشأ الخلاف: اللام التى فى قوله: ﴿إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾. هل هى للتمليك كقوله المال لزيد؟ أو لبيان اختصاص الحكم بالثمانية، كقوله تعالى: ﴿فَطْلُقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ أى الطلاق مختص بهذا الزمان.

وقوله عليه السلام: «صُومُوا لِرُؤْيَا الْهَلَالِ»: أى وجوب الصوم مختص بهذا السبب؟ فليس فى الآية على هذا تعرض لملك. وهذا هو الظاهر؛ لما فيه من عدم المخالفة لظاهر اللفظ بتينك الصورتين.

من قال بالتمليك يلزمه مخالفة ظاهر اللفظ بهما. وقد نص الله تعالى فى الكفارات على المساكين. ومع ذلك يجوز الصرف للفقراء، وكذلك ههنا.

(٢) قال فى الاختيار (١/١١٩): وله أن يقتصر على أحدهم؛ لأن الزكاة حق الله تعالى وهو الآخذ لها. قال تعالى ﴿وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ١٠٤] وقال عليه الصلاة والسلام «إن الصدقة تقع فى يد الرحمن قبل أن تقع فى يد السائل» الحديث، وإضافته إليهم بحرف اللام لا لبيان أنهم المستحقون لها، وبعلة الفقر والحاجة صاروا مصارف، والمقصود هو إغناء =

قال ابن المنذر وغيره: وروى هذا عن حذيفة وابن عباس<sup>(١)</sup>.

قال أبو حنيفة: وله صرفها إلى شخص واحد من أحد الأصناف.

قال مالك: ويصرفها إلى أمسهم حاجة.

وقال إبراهيم النخعي: إن كانت قليلة جاز صرفها إلى صنف، وإلا وجب

استيعاب الأصناف.

وحمل أبو حنيفة وموافقه الآية الكريمة على التخيير في هذه الأصناف.

= الفقير وسد خلة المحتاج. قال عليه الصلاة والسلام «خذها من أغنيائهم وردّها على فقرائهم» ولهذا لا يجوز الصرف إلى الأغنياء من هذه الأصناف فعلم أن المراد دفع الحاجة، وهو معنى يعم الكل، وذلك خاص بالدفع إلى البعض، بخلاف العامل؛ لأنه لا يأخذه صدقة بل عوضاً عن عمله.

(٣) قال في الإنصاف (٢٤٨/٣ - ٢٤٩): (ويستحب صرفها في الأصناف كلها)؛ لكل صنف ثمنها إن وجد، حيث وجب الإخراج، فإن اقتصر على إنسان واحد أجزأه، وهذا المذهب نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب. قال في الفروع: اختاره الخرقى، والقاضى، والأصحاب. وهو المذهب، كما لو فرقها الساعى، وذكره المجد فيه إجماعاً، وعنه يجب استيعاب الأصناف كلها، اختارها أبو بكر، وأبو الخطاب، فعلى هذه الرواية: يجب الدفع إلى ثلاثة من كل صنف. على الصحيح، إلا العامل. كما جزم به المصنف هنا في الرواية، وعنه يجزئ واحد من كل صنف، اختاره أبو الخطاب في الانتصار، والمجد في شرحه؛ لأنه لما لم يمكن الاستغراق حمل على الجنس، وكالعامل. مع أنه في الآية بلفظ الجمع، وفي سبيل الله، وابن السبيل لا جمع فيه، وعلى هذه الرواية أيضاً: لو دفع إلى اثنين ضمن نصيب الثالث، وهل يضمن الثالث، أو ما يقع عليه الاسم؟ فخرج المجد في شرحه وجهين من الأضحية. على ما يأتي إن شاء الله تعالى، وحكاها ابن رجب في قواعده من غير تخريج، والصحيح هناك: أنه يضمن أقل ما يقع عليه الاسم على ما يأتي، وقوله في الرواية الثالثة إلا العامل، فإنه يجوز أن يكون واحداً هذا الصحيح على هذه الرواية، وعليه الأصحاب، ونص عليه. اختار في الرعاية الكبرى أنه إن قلنا ما يأخذه أجرة: أجزأ عامل واحد، وإلا فلا يجزئ واحد، وهو من المفردات، وعلى الرواية الثالثة أيضاً: إن حرم نقل الزكاة كفى الموجود من الأصناف الذى يبيلده على الصحيح، فتقيد الرواية بذلك، وقيل: لا يكفي، وعليها أيضاً: لا تجب التسوية بين الأصناف، كتفضيل بعض صنف على بعض، على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب، وقال المجد: وظاهر كلام أبى بكر: إعطاء العامل الثمن، وقد نص أحمد على وجوب التسوية بينهم.

(١) وعن عمر بن الخطاب أيضاً ينظر مصنف ابن أبى شيبة (٤٠٥/٢): كتاب: الزكاة، باب: ما قالوا في الرجل إذا وضع الصدقة في صنف واحد، وتفسير الطبرى (٤٠٤/٦) آخر تفسير الآية ٦٠ من سورة التوبة، وكذلك الدر المنثور (٤٤٩/٣)، ونصب الراية (٣٩٧/٢)

قالوا: ومعناها لا يجوز صرفها إلى غير هذه الأصناف وهو فيهم مخير.  
واحتمل أصحابنا بما ذكره المصنف وقد أجمعوا على أنه لو قال: هذه الدنانير لزيد  
وعمر و بكر قسمت بينهم فكذا هنا.

وأما خمس الركاز فالمشهور: وجوب صرفه في مصرف باقى الزكوات، وقال  
المزنى وأبو حفص: يصرف مصرف خمس الفء والغنمة، وبه قال أبو حنيفة،  
وسبق بيانه في باب زكاة المعدن.

وأما زكاة الفطر: فمذهب الشافعى وجمهور أصحابه وجوب صرفها إلى  
الأصناف كلهم كباقى الزكوات، وقال الإصطخرى: يجوز صرفها إلى ثلاثة من  
الفقراء ودليلهما فى الكتاب، واختلف أصحابنا فى تحقيق مذهب الإصطخرى، فقال  
المصنف: تصرف إلى ثلاثة من الفقراء، واتفق أصحابنا: على أن الإصطخرى يجوز  
صرفها إلى ثلاثة من الفقراء، أو من المساكين واختلفوا فى جواز الصرف عنده إلى  
ثلاثة من صنف غير الفقراء والمساكين، فحكى عنه الجمهور: جواز صرفها إلى  
ثلاثة من أى صنف كان، ممن صرح بهذا عنه الماوردى والقاضى أبو الطيب  
والسرخسى وصاحب البيان وآخرون.

وقال المحاملى فى كتابه المجموع والتجريد والمتولى: بأنه لا يسقط الفرض  
عنده بالدفع إلى ثلاثة من غير الفقراء والمساكين.

قال السرخسى: جوز الإصطخرى صرفها إلى ثلاثة أنفس من صنف، أو من  
أصناف مختلفة، قال: وشرط الإصطخرى فى الاقتصار على ثلاثة أن يفرقها المزكى  
بنفسه.

قال فإن دفعها إلى الإمام أو الساعى؛ لزم الإمام والساعى تعميم الأصناف؛ لأنها  
تكثر فى يده فلا يتعذر التعميم، وشرط مالك صرفها إلى ثلاثة من الفقراء خاصة،  
هذا كلام السرخسى.

واختار الرويانى فى الحلية قول الإصطخرى، وحكى عن جماعة من أصحابنا  
اختياره، قال الرافعى: ورأيت بخط الفقيه أبى بكر بن بدران أنه سمع أبا إسحاق  
الشيرازى يقول فى اختياره ورأيه: إنه يجوز صرف زكاة الفطر إلى شخص واحد  
والمشهور فى المذهب وجوب استيعاب الأصناف، ورد أصحابنا مذهب  
الإصطخرى.

وقوله: إنها قليلة، بأنه يمكنه جمعها مع زكاة غيره فتكثر، قالوا: ويتنقص قوله أيضا بمن لزمه جزء من حيوان بأن تلف معظم النصاب بعد الحول وقبل التمكن، وكذا لو لزمه نصف دينار عن عشرين مثقالا، فإنه يلزمه صرفه إلى الأصناف ووافق عليه الإصطخري، والله أعلم.

هذا كله إذا فرق الزكاة رب المال أو وكيله، فأما إذا فرق الإمام أو الساعي فيلزمه صرف الفطرة وزكاة الأموال إلى الأصناف الموجودين، ولا يجوز ترك صنف منهم، بلا خلاف، لكن يجوز أن يصرف زكاة رجل واحد إلى شخص واحد، وزكاة شخصين أو أكثر إلى شخص واحد بشرط: ألا يترك صنفًا، ولا يرجح صنفًا على صنف، وسنوضحه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

قال المصنف رحمه الله تعالى: فإن كان الذي يفرق الزكاة هو الإمام قسمها على ثمانية أسهم سهم: للعامل، وهو أول ما يبدأ به؛ لأنه يأخذه على وجه العوض، وغيره يأخذه على وجه المواساة، فإذا كان السهم قدر أجرته دفعه إليه، وإن كان أكثر من أجرته رد الفضل على الأصناف، وقسمه على سهامهم، وإن كان أقل من أجرته تم، ومن أين يتم؟ قال الشافعي: يتم من سهم المصالح، ولو قيل: يتم من حق سائر الأصناف، لم يكن به بأس، فمن أصحابنا من قال: فيه قولان:

أحدهما: يتم من سهم سائر الأصناف؛ لأنه يعمل لهم، فكانت أجرته عليهم. والثاني: يتم من سهم المصالح؛ لأن الله -تعالى- جعل لكل صنف سهما، فلو قسمنا ذلك على الأصناف ونقصنا حقهم، فضلنا العامل عليهم، ومن أصحابنا من قال: الإمام بالخيار، إن شاء تممه من سهم المصالح، وإن شاء تمم من سهامهم؛ لأنه يشبه الحاكم؛ لأنه يستوفى به حق الغير على وجه الأمانة، ويشبه الوكيل فخير بين حقيهما، ومنهم من قال: إن كان قد بدأ بنصيبه فوجده ينقص تمم من سهامهم، وإن كان قد بدأ بسهام الأصناف فأعطاهم ثم وجد سهم العامل ينقص تممه من سهم المصالح؛ لأنه يشق عليه استرجاع ما دفع إليهم، ومنهم من قال: إن فضل عن قدر حاجة الأصناف شيء تمم من الفضل، وإن لم يفضل عنهم شيء تمم من سهم المصالح، والصحيح هو الطريق الأول، ويعطى الحاشر والعريف من سهم العامل؛ لأنهم من جملة العمال، وفي أجره الكيال وجهان: قال أبو على بن أبي هريرة: على

رب المال؛ لأنها تجب للإيفاء، والإيفاء حق على رب المال، فكانت أجرته عليه، وقال أبو إسحاق: تكون من الصدقة؛ لأننا لو أوجبنا ذلك على رب المال زدنا على الفرض الذى وجب عليه فى الزكاة.

الشرح: قال أصحابنا: إذا أراد الإمام قسم الزكاة، فإن لم يكن ثم عامل بأن دفعها إليه أرباب الأموال فرقتها على باقى الأصناف، وسقط نصيب العامل، ووجب صرف جميعها إلى الباقين من الأصناف، كما لو فقد صنف آخر، وإن كان هناك عامل بدأ الإمام بنصيب العامل، لما ذكره المصنف، وهذه البداءة مستحبة؛ ليست بواجبة بلا خلاف.

قال أصحابنا: وينبغى للإمام وللإمام إذا فوض إليه تفريق الزكوات، أن يعتنى بضبط المستحقين، ومعرفة أعدادهم، وقدر حاجاتهم واستحقاقهم، بحيث يقع الفراغ من جميع الزكوات بعد معرفة ذلك أو معه؛ ليتعجل وصول حقوقهم إليهم؛ وليأمن من هلاك المال عنده.

قال أصحابنا: ويستحق العامل قدر أجره عمله قل أو كثر، هذا المتفق عليه، فإن كان نصيبه من قدر أجرته فقط أخذه.

وإن كان أكثر من أجرته أخذ أجرته والباقى للأصناف، بلا خلاف؛ لأن الزكاة منحصرة فى الأصناف، فإذا لم يبق للعامل فيها حق؛ تعين الباقى للأصناف؟ وإن كان أقل من أجرته وجب إتمام أجرته بلا خلاف، ومن أين يتم؟ فيه هذه الطرق الأربعة التى ذكرها المصنف الصحيح: منها عند المصنف والأصحاب أنها على قولين:

أصحهما: يتم من سهام بقية الأصناف، وهذا الخلاف إنما هو جواز التميم من سهام بقية الأصناف.

وأما بيت المال فيجوز التميم منه بلا خلاف، بل قال أصحابنا: لو رأى الإمام أن يجعل أجره العامل كلها من بيت المال ويقسم جميع الزكوات على بقية الأصناف جاز؛ لأن بيت المال لمصالح المسلمين، وهذا من المصالح.

صرح بهذا كله صاحب الشامل وآخرون، ونقل الرافعى اتفاق الأصحاب عليه، والله أعلم.

قال أصحابنا: ويعطى الحاشر والعريف والحاسب والكاتب والجابى والقسم



وحافظ المال من سهم العامل ؛ لأنهم من العمال .

ومعناه : أنهم يعطون من السهم المسمى باسم العامل ، وهو ثمن الزكاة ؛ لأنهم يزاحمون العامل فى أجره مثله .

قال أصحابنا : والحاشر : هو الذى يجمع أرباب الأموال ، والعريف : هو كالنقيب للقبيلة ، وهو الذى يعرف الساعى أهل الصدقات إذا لم يعرفهم ، قال أصحابنا : ولا حق فى الزكاة للسلطان ، ولا لولى الإقليم ولا للقاضى ، بل رزقهم إذا لم يتطوعوا من بيت المال فى خمس الخمس المرصد للمصالح ؛ لأن عملهم عام فى مصالح جميع المسلمين ، بخلاف عامل الزكاة ، قال أصحابنا : وإذا لم تقع الكفاية بعامل واحد أو كاتب واحد أو حاسب أو حاشر ونحوه ، زيد فى العدد بقدر الحاجة ، وفى أجره الكيال والوزان وعاد الغنم وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليليهما : أصحابهما - عند الأصحاب - : أنها على رب المال ، وهذا الخلاف فى الكيال والوزان والعاد الذى يميز نصيب الأصناف من نصيب رب المال .

فأما الذى يميز بين الأصناف فأجرته من سهم العامل بلا خلاف ، ومن نقل الاتفاق عليه صاحب البيان ، قال : ومؤنة إحضار الماشية ليعدها العامل تجب على رب المال ؛ لأنها للتمكين من الاستيفاء ، قال : وأجرة حافظ الزكاة وناقلها والبيت الذى تحفظ فيه الزكاة على أهل السهمان ، ومعناه : أنها تؤخذ من جملة مال الزكاة قال : ويجوز أن يكون الحافظ والناقل هاشميا ومطلبيا بلا خلاف ؛ لأنه أجير محض . وذكر صاحب المستظهرى فى أجره راعى أموال الزكاة بعد قبضها وحافظها وجهين :

أصحابهما : وبه قطع صاحب العدة تجب فى جملة الزكاة .

والثانى : تجب فى سهم العامل خاصة ، والله أعلم .

قال المصنف - رحمه الله - : وسهم للفقراء ، والفقير : هو الذى لا يجد ما يقع موقعا من كفايته فيدفع إليه ما تزول به حاجته من أداة يعمل بها إن كان فيه قوة ، أو بضاعة يتجر فيها حتى لو احتاج إلى مال كثير للبضاعة التى تصلح له ، ويحسن التجارة فيه وجب أن يدفع إليه ، وإن عرف لرجل مال وادعى أنه افتقر لم يقبل قوله إلا بيينة ؛ لأنه ثبت غناه فلا يقبل دعوى الفقر إلا بيينة ، كما لو وجب عليه دين آدمى وعرف له مال فادعى الإعسار ، فإن كان قويا فادعى أنه لا كسب له أعطى ، لما روى

عبيد الله بن عبد الله بن عدى بن الخيار «أَنَّ رَجُلَيْنِ سَأَلَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الصَّدَقَةَ فَصَعَّدَ بَصَرَهُ إِلَيْهِمَا وَصَوَّبَ ثُمَّ قَالَ: أُعْطِيَكُمَا بَعْدَ أَنْ أُعْلِمَكُمَا أَنَّهُ لَا حَظَّ فِيهَا لِغَنَى وَلَا قَوَى مُكْتَسِبٍ»، وهل يحلف؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يحلف؛ لأن النبي ﷺ لم يحلف الرجلين.

والثاني: يحلف؛ لأن الظاهر أنه يقدر على الكسب مع القوة.

الشرح: هذا الحديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة عن عبيد الله بن عبد الله بن الخيار قال: «أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ يَقْسِمُ الصَّدَقَةَ فَسَأَلَاهُ مِنْهَا، فَرَفَعَ فِينَا الْبَصَرَ وَخَفَضَهُ فَرَأْنَا جَلْدَيْنِ فَقَالَ: إِنَّ سِتْمَتَا أُعْطِيَتُكُمَا وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنَى وَلَا لِقَوَى مُكْتَسِبٍ» هذا لفظ إسناده الحديث ومتمه في كتاب السنن<sup>(١)</sup>.

وقوله: «جلدين» بفتح الجيم أى قوين .

ووقع فى أكثر نسخ المذهب عبيد الله بن عبد الله بن الخيار، ووقع فى بعضها عبيد الله بن عدى بن الخيار.

وهذا الثانى: هو الصواب، والأول غلط صريح وهو عبيد الله بن عدى بن الخيار، بكسر الخاء المعجمة وبعدها ياء مثناة من تحت، ابن نوفل بن عبد مناف بن قصى، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء من جميع الطوائف.

وكذا فى سنن أبى داود والنسائي والبيهقى وغيرهما من كتب الحديث.

وينكر على المصنف فيه شىء آخر وهو أنه قال: عن عبيد الله أن رجلين سألا رسول الله ﷺ، وعبيد الله تابعى فجعل الحديث مرسلا وهو غلط، بل الحديث متصل عن عبيد الله عن الرجلين كما ذكرناه.

وهكذا هو فى جميع كتب الحديث، والرجلان صحابييان لا يضر جهالة عينهما؛ لأن الصحابة كلهم عدول.

وقوله: «صعد بصره»<sup>(٢)</sup> هو بتشديد العين، أى رفعه، وقوله: «وصوبه» أى

(١) أخرجه الشافعى (١/ رقم ٦٦٣)، وأحمد (٤/ ٢٢٤)، (٥/ ٣٦٢)، وأبو داود (١٦٣٣)، والنسائي (٥/ ٩٩)، والدارقطنى (٢/ ١١٩) والبيهقى (٧/ ١٤)، والبغوى فى شرح السنة (١٥٩٢)، والحديث إسناده صحيح كما قال النووى.

(٢) ينظر اللسان، والتاج (صعد)، والنظم (١/ ١٦٣).

خفضه، وقوله: في أول الفصل «من أداة يعمل بها» هي بفتح الهمزة وبدال مهملة، وهي الآلة.

أما الأحكام ففيه مسائل:

إحداها: في حقيقة الفقير الذي يستحق سهما في الزكاة.

قال الشافعي والأصحاب: هو الذي لا يقدر على ما يقع موقعا من كفايته لا بمال ولا بكسب، وشرحه الأصحاب فقالوا: هو من لا مال له ولا كسب أصلا أو له ما لا يقع موقعا من كفايته، فإن لم يملك إلا شيئا يسيرا بالنسبة إلى حاجته بأن كان يحتاج كل يوم إلى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير؛ لأن هذا القدر لا يقع موقعا من الكفاية.

قال البغوي وآخرون: ولو كان له دار يسكنها أو ثوب يلبسه متجملا به فهو فقير، ولا يمنع ذلك فقره لضرورته إليه.

قال الرافعي: ولم يتعرضوا لعبده الذي يحتاج إليه للخدمة، وهو في سائر الأصول ملحق بالمسكن.

قلت: قد صرح ابن كج في كتابه التجريد: بأن العبد الذي يحتاج إليه للخدمة كالمسكن، وأنهما لا يمنعان أخذه الزكاة؛ لأنهما مما يحتاج إليه كثيابه قال الرافعي: ولو كان عليه دين فيمكن أن يقال: القدر الذي يؤدي به الدين لا حكم لوجوده ولا يمنع الاستحقاق من سهم الفقراء، كما لا اعتبار به في وجوب نفقة القريب.

قال: وفي فتاوى البغوي: أنه لا يعطى سهم الفقراء حتى يصرف ما عنده إلى الدين.

قال البغوي: يجوز أخذ الزكاة لمن ماله على مسافة القصر إلى أن يصل ماله.

قال: ولو كان له دين مؤجل فله أخذ كفايته إلى حلول الأجل.

قال الرافعي: وقد يتردد الناظر في اشتراطه مسافة القصر.

وأما الكسب فقال أصحابنا: يشترط في استحقاقه سهم الفقراء ألا يكون له كسب يقع موقعا من كفايته كما ذكرنا في المال، ولا يشترط العجز عن أصل الكسب، قالوا: والمعتبر كسب يليق بحاله ومروءته، وأما ما لا يليق به فهو كالمعدوم.

قالوا: ولو قدر على كسب يليق بحاله إلا أنه مشغول بتحصيل بعض العلوم الشرعية بحيث لو أقبل على الكسب لانقطع عن التحصيل حلت له الزكاة؛ لأن

تحصيل العلم فرض كفاية.

وأما من لا يتأتى منه التحصيل فلا تحل له الزكاة إذا قدر على الكسب، وإن كان مقيما بالمدرسة، هذا الذى ذكرناه هو الصحيح المشهور وذكر الدارمى فى المشتغل بتحصيل العلم ثلاثة أوجه:

أحدها: يستحق وإن قدر على الكسب.

والثانى: لا.

والثالث: إن كان نجيبا يرجى تفقهه ونفع المسلمين به استحق وإلا فلا، ذكرها الدارمى فى باب صدقة التطوع، وأما من أقبل على نوافل العبادات، والكسب يمنعه منها، أو من استغرق الوقت بها - فلا تحل له الزكاة بالاتفاق؛ لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه، بخلاف المشتغل بالعلم.

قال أصحابنا: وإذا لم يجد الكسوب من يستعمله حلت له الزكاة؛ لأنه عاجز. فرع: هل يشترط فى الفقير الزمانة والتعفف عن السؤال؟ فيه طريقتان: المذهب لا يشترط.

وبه قطع الجمهور من العراقيين وغيرهم.

والثانى: حكاه الخراسانيون وفيه قولان.

أصحهما: لا يشترط

والثانى: يشترط، قالوا: الجديد لا يشترط، والقديم يشترط، وتأول العراقيون وغيرهم القديم.

فرع: قال أصحابنا: والمعتبر فى قولنا يقع موقعا من كفايته المطعم والملبس والمسكن وسائر ما لا بد منه على ما يليق بحاله بغير إسراف ولا إقتار لنفس الشخص ولمن هو فى نفقته.

فرع: المكفى بنفقة أبيه أو غيره ممن يلزمه نفقته، والفقيرة التى لها زوج غنى ينفق عليها هل يعطيان من سهم الفقراء؟ فيه خلاف منتشر ذكره جماعة منهم إمام الحرمين، ولخصه الرافعى فقال: هو مبنى على مسألة، وهى لو وقف على فقراء أقاربه أو أوصى لهم فكانا فى أقاربه هل يستحقان سهما فى الوقف والوصية؟ فيه أربعة أوجه:

أصحها: لا يستحقان قاله الشيخ أبو زيد والخضرى، وصححه الشيخ أبو على

السنجي وغيره.

والثاني: يستحقان قاله ابن الحداد.

والثالث: يستحق القريب دون الزوجة؛ لأنها تستحق عوضا يثبت في ذمة الزوج ويستقر، قاله الأودنى.

والرابع: عكسه، والفرق أن القريب يلزمه كفايته من كل وجه حتى الدواء، وأجرة الطبيب، فاندفعت حاجته، والزوجة ليس لها إلا مقدر، وربما لا يكفيها.  
قال: فأما مسألة الزكاة: فإن قلنا: لا حق لهما في الوقف والوصية فالزكاة أولى، وإلا فوجهان: الأصح: يعطيان كالوقف والوصية.

والثاني: لا، وبه قال ابن الحداد، والفرق أن الاستحقاق في الوقف باسم الفقر، ولا يزول اسم الفقر بقيام غيره بأمره.

وفى الزكاة بالحاجة ولا حاجة مع توجه النفقة، فأشبهه من يكتسب كل يوم كفايته، فإنه لا يجوز له الأخذ من الزكاة، وإن كان معدودا من الفقراء، والخلاف في القريب إذا أعطاه غير من تلزمه نفقته من سهم الفقراء، أو المساكين، ويجوز له أن يعطيه من غيرهما، بلا خلاف.

وأما المنفق، فلا يجوز له أن يعطيه من سهم الفقراء والمساكين بلا خلاف؛ لأنه مستغن بنفقته، ولأنه يدفع عن نفسه النفقة وله أن يعطيه من سهم العامل والغارم والغاзи والمكاتب إذا كان بتلك الصفة، وكذا من سهم المؤلفة إلا أن يكون فقيرا، فلا يجوز أن يعطيه؛ لثلا يسقط النفقة عن نفسه، ويجوز أن يعطيه من سهم ابن السبيل مؤنة السفر دون ما يحتاج إليه سفرا وحضرا؛ لأن هذا القدر هو المستحق عليه بسبب القرابة.

وأما في مسألة الزوجة فالوجهان جاريان في الزوج كغيره؛ لأنه بالصرف إليها لا يدفع عن نفسه النفقة، بل نفقتها عوض لازم سواء كانت غنية أو فقيرة فصار كمن استأجر فقيرا، فإن له دفع الزكاة إليه مع الأجرة، وقطع العراقيون: بأنه ليس له الدفع إليها، فإن قلنا: لا يجوز الدفع إليها، فلو كانت ناشزة فوجهان:

أحدهما: وهو الذي ذكره البغوى يجوز إعطاؤها؛ لأنه لا نفقة لها.

وأصحهما: لا يجوز، وبه قطع الشيخ أبو حامد والأكثرون؛ لأنها قادرة على النفقة بترك النشوز، فأشبهت القادر على الكسب؛ وللزوج أن يعطيها من سهم

المكاتب والغارم بلا خلاف، ومن سهم المؤلفة على الأصح، وبه قطع المتولى، وقال الشيخ أبو حامد: لا تكون المرأة من المؤلفة، وهو ضعيف. قال أصحابنا: ولا تكون المرأة عاملة ولا غازية.

وأما سهم ابن السبيل: فإن سافرت مع الزوج لم تعط منه سواء سافرت بإذنه أو بغير إذنه؛ لأن نفقتها عليه في الحالين؛ لأنها في قبضته ولا تعطى مؤنة السفر إن سافرت معه بغير إذنه؛ لأنها عاصية، وإن سافرت وحدها: فإن كان بإذنه، أوجبنا نفقتها، أعطيت مؤنة السفر فقط من سهم ابن السبيل، وإن لم نوجبها أعطيت جميع كفايتها، وإن سافرت وحدها بغير إذنه لم تعط؛ لأنها عاصية.

قال الشيخ أبو حامد والأصحاب: ويجوز أن تعطى هذه من سهم الفقراء والمساكين بخلاف الناشئة؛ لأنها تقدر على العود إلى طاعته والمسافرة لا تقدر. فإن تركت سفرها وعزمت على العود إليه أعطيت من سهم ابن السبيل لخروجها عن المعصية.

هذا آخر ما نقله الرافعي، والله أعلم.

قال أصحابنا: ولو كانت الزوجة ذات مال فلها صرف زكاتها إلى الزوج إذا كان بصفة الاستحقاق، سواء صرفت من سهم الفقراء والمساكين أو نحوهم؛ لأنه لا يلزمها نفقته فهو كالأجنبي وكالأخ وغيره من الأقارب الذين لا تجب نفقتهم ودفعها إلى الزوج أفضل من الأجنبي، كما سنوضحه في أواخر الباب إن شاء الله.

فرع: إذا كان له عقار ينقص دخله عن كفايته فهو فقير أو مسكين، فيعطى من الزكاة تمام كفايته ولا يكلف بيعه، ذكره أبو العباس الجرجاني في التحرير والشيخ نصر المقدسي وآخرون.

فرع: قال الغزالي في الإحياء: لو كان له كتب فقه لم تخرجه عن المسكنة - يعنى: والفقر - قال: فلا يلزمه زكاة الفطر، وحكم كتابه حكم أثاث البيت؛ لأنه محتاج إليه، قال: لكن ينبغي أن يحتاط في فهم الحاجة إلى الكتاب، فالكتاب يحتاج إليه لثلاثة أغراض: التعليم والتفرج بالمطالعة والاستفادة، فالتفرج لا يعد حاجة؛ كإقتناء كتب الشعر والتواريخ ونحوهما مما لا ينفع في الآخرة ولا في الدنيا فهذا يباع في الكفارة وزكاة الفطر، ويمنع اسم المسكنة.

وأما حاجة التعليم: فإن كان للتكسب، كالمؤدب والمدرس بأجرة فهذه أكلته فلا

تباع فى الفطرة كآلة الخياط، وإن كان يدرس لقيام فرض الكفاية لم تبع، ولا تسلبه اسم المسكنة؛ لأنها حاجة مهمة، أى: حاجة.

وأما الاستفادة والتعلم من الكتاب؛ كادخاره كتاب طب ليعالج نفسه به، أو كتاب وعظ ليطالعه ويتعظ به: فإن كان فى البلد طبيب أو واعظ فهو مستغن عن الكتاب، وإن لم يكن فهو محتاج، ثم ربما لا يحتاج إلى مطالعته إلا بعد مدة.

قال: فينبغى أن يضبط، فيقال: ما لا يحتاج إليه فى السنة فهو مستغن عنه، فتقدر حاجة أثاث البيت وثياب البدن بالسنة، فلا يباع ثياب الشتاء فى الصيف، ولا ثياب الصيف فى الشتاء، والكتب بالثياب أشبه، وقد يكون له من كتاب نسختان، فلا حاجة له إلا إلى أحدهما، فإن قال: أحدهما أصح والأخرى أحسن، قلنا: اكتف بالأصح وبع الأحسن، وإن كانا كتابين من علم واحد: أحدهما مبسوط والآخر وجيز، فإن كان مقصوده الاستفادة فليكتف بالمبسوط، وإن كان قصده التدريس احتاج إليهما.

هذا آخر كلام الغزالى، وهو حسن إلا قوله فى كتاب الوعظ: إنه يكتفى بالوعاظ، فليس كما قال؛ لأنه ليس كل أحد يتنفع بالوعاظ كارتفاعه فى خلوته، وعلى حسب إرادته.

وقال أبو عاصم العبادى فى كتابه الزيادات: لو كان له كتب علم وهو عالم جاز دفع سهم الفقراء إليه، قال: ولا تباع كتبه فى الدين، والله أعلم.

فرع: سئل الغزالى عن القوى من أهل البيوتات الذين لم تجر عاداتهم بالتكسب بالبدن، هل له أخذ الزكاة من سهم الفقراء والمساكين؟ فقال: نعم، وهذا صحيح جار على ما سبق أن المعتبر: حرفة تليق به، والله أعلم.

المسألة الثانية: فى قدر المصروف إلى الفقير والمسكين، قال أصحابنا العراقيون وكثيرون من الخراسانيين: يعطيان ما يخرجهما من الحاجة إلى الغنى، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام.

وهذا هو نص الشافعى - رحمه الله - واستدل له الأصحاب بحديث قبيصة بن المخارق الصحابى - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَجِلُّ الْمَسْأَلَةُ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةٍ، رَجُلٌ تَحْمَلُ حِمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصَيِّبَهَا ثُمَّ يُمْسِكُ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاَحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصَيِّبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ، أَوْ قَالَ:

سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوَى الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، أَوْ قَالَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ، فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيضَةَ سُخْتُ يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُخْتًا» رواه مسلم في صحيحه<sup>(١)</sup>، والقوام والسداد بكسر أولهما، وهما بمعنى.

قال أصحابنا: فأجاز رسول الله ﷺ المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته، فدل على ما ذكرناه.

قالوا: وذكر الثلاثة في الشهادة للاستظهار لا للاشتراط.

قال أصحابنا: فإن كانت عادته الاحتراف أعطى ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته، قلت قيمة ذلك أم كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالبًا تقريبًا، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص. وقرب جماعة من أصحابنا ذلك، فقالوا: من يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة، ومن حرفته بيع الجوهر: يعطى عشرة آلاف درهم - مثلاً - إذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها.

ومن كان تاجراً أو خبازاً أو عطاراً أو صرافاً أعطى بنسبة ذلك، ومن كان خياطاً أو نجاراً أو قصاراً أو قصاباً أو غيرهم من أهل الصنائع - أعطى ما يشتري به الآلات التي تصلح لمثله، وإن كان من أهل الضياع يعطى ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام.

قال أصحابنا: فإن لم يكن محترفاً ولا يحسن صنعة - أصلاً - ولا تجارة ولا شيئاً من أنواع المكاسب - أعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده، ولا يتقدر بكفاية سنة، قال المتولى وغيره: يعطى ما يشتري به عقاراً يستغل منه كفايته، قال الرافعي: ومنهم من يشعر كلامه بأنه يعطى ما ينفق عينه في مدة حياته، والصحيح، بل الصواب هو الأول، هذا الذى ذكرناه من إعطائه كفاية عمره هو المذهب الصحيح الذى قطع به العراقيون وكثيرون من الخراسانيين، ونص عليه الشافعي، وذكر البغوى والغزالي وغيرهما من الخراسانيين أنه يعطى كفاية سنة ولا يزداد؛ لأن

(١) أخرجه الحميدى (٨١٩)، وأحمد (٤٧٧/٣)، (٦٠/٥) والدارمى (٣٩٦/١) ومسلم (١٠٩ - ١٠٤٤)، وأبو داود (١٦٤٠)، والنسائى (٨٨/٥، ٨٩، ٩٦)، وابن خزيمة (٢٣٥٩) - (٢٣٦١)، وابن حبان (٣٣٩٦)، والبيهقى (٢١/٧، ٢٣).



الزكاة تتكرر كل سنة، فيحصل كفايته منها سنة سنة، وبهذا قطع أبو العباس بن القاص في المفتاح، والصحيح الأول، وهو كفاية العمر.

قال الشيخ نصر المقدسى: هو قول عامة أصحابنا، قال: وهو المذهب، وقال الرافعى: وهو قول أصحابنا العراقيين وآخرين، وقال صاحب البيان: هو المنصوص، وقول جمهور أصحابنا.

**المسألة الثالثة:** إذا عرف لرجل مال فادعى تلفه وأنه فقير أو مسكين - لم يقبل منه إلا بيينة؛ لما ذكره المصنف، وهذا لا خلاف فيه، وفى هذه البيينة وصفتها كلام سيأتى - إن شاء الله تعالى - فى فصل المكاتب.

قال الرافعى: ولم يفرقوا بين دعواه الهلاك بسبب خفى: كالسرقة، أو ظاهر: كالحريق، وإن لم يعرف له مال وادعى الفقر أو المسكنة قبل قوله، ولا يطالب بيينة بلا خلاف؛ لأن الأصل فى الإنسان الفقر.

**المسألة الرابعة:** إذا ادعى أنه لا كسب له: فإن كان ظاهره عدم الكسب كشيخ هرم أو شاب ضعيف البنية ونحوهما - قبل قوله بغير يمين بلا خلاف؛ لأن الأصل والظاهر: عدم الكسب، وإن كان شابا قويا لم يكلف البيينة بلا خلاف بل يقبل قوله، وهل يحلف؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما:

**أصحهما:** يقبل قوله بلا يمين؛ للحديث، ولأن مبنى الزكاة على المسامحة والرفق، فلا يكلف يميناً، والقائل الآخر يتأول الحديث على أن النبى ﷺ علم من حالهما عدم الكسب والقدرة.

وهذا تأويل ضعيف، فإن آخر الحديث يخالف هذا.

فإن قلنا: يحلف، فهل اليمين مستحبة أو شرط؟ فيه وجهان، فإن نكل؟ فإن قلنا: شرط، لم يعط وإلا أعطى.

ولو قال: لا مال لى واتهمه، فهو كقوله: لا كسب لى، فيجىء فى تحليفه ما ذكرناه، هكذا نقلوه، وهو ظاهر.

قال المصنف - رحمه الله -: وسهم للمساكين، والمساكين هو الذى يقدر على ما يقع موقعا من كفايته، إلا أنه لا يكفيه، وقال أبو إسحاق: المسكين هو الذى لا يجد ما يقع موقعا من كفايته، فأما الذى يجد ما يقع موقعا من كفايته فهو الفقير والأول أظهر؛ لأن الله تعالى بدأ بالفقراء، والعرب لا تبدأ إلا بالأهم فالأهم، فدل

على أن الفقير أمس حاجة؛ ولأن النبي ﷺ قال: «اللَّهُمَّ أَخِيْنِي مِسْكِيْنًا وَأَمْتِنِي مِسْكِيْنًا»، «وَكَانَ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنَ الْفَقْرِ»؛ فدل على أن الفقر أشد، ويدفع إلى المسكين تمام الكفاية، فإن ادعى عبالا لم يقبل إلا بيينة؛ لأنه يدعى خلاف الظاهر.

الشرح: أما قوله: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنَ الْفَقْرِ»؛ فهو ثابت في الصحيحين من رواية عائشة رضي الله عنها<sup>(١)</sup>.

وأما حديث: «أَخِيْنِي مِسْكِيْنًا وَأَمْتِنِي مِسْكِيْنًا» فرواه الترمذی فی جامعه فی کتاب الزهد، والبيهقي في سنته، وغيرهما من رواية أنس - رضي الله عنه - وإسناده ضعيف<sup>(٢)</sup>، ورواه ابن ماجه في سنته في كتاب الزهد من رواية أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - وإسناده أيضا ضعيف<sup>(٣)</sup>، ورواه البيهقي - أيضا - من رواية عبادة بن الصامت<sup>(٤)</sup>.

قال البيهقي: قال أصحابنا: فقد استعاذ ﷺ من الفقر، وسأل المسكنة.

- 
- (١) سيذكره النووي بعد قليل، وسيخرج هناك.
- (٢) أخرجه الترمذی (٢٣٥٢)، والبيهقي (١٢/٧) وانظر ضعيف الترمذی للشيخ الألبانی (٤١٠) وإرواء الغليل له (٨٦١).
- (٣) أخرجه عبد بن حميد (١٠٠٢)، وابن ماجه (٤١٢٦)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤/١١١).
- (٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٢/٧)، وتماه في الفوائد كما في اللآلئ للسيوطی (٢/٣٢٥) قال السيوطی: أخرجه ابن عساكر في تاريخه وقال: قال أبو سعيد على بن موسى البكري الحافظ النيسابوري: عبيد شامي عزيز الحديث قيل: إنه ثقة ووجد بخط أبي الحسين محمد بن عبد الله بن جعفر الحافظ: حدثنا محمد بن يوسف بن بشر الهروي أخبرني: محمد بن عوف بن سفيان الطائي قال: عبيد بن زياد الأوزاعي: الذي روى عنه الهقلي بن زياد سألت عنه بدمشق فلم يعرفوه قلت له: فالحديث الذي رواه هو منكر قال: لا. ما هو منكر، ما ينكر إلا أن يكون النبي ﷺ قال: اللهم أمتني مسكينا. أ. ه.
- وفي الباب عن ابن عباس. أخرجه الشيرازي في الألقاب كما في اللآلئ (٣٢٦/٢)
- قال الحافظ في التلخيص.. (١٠٩/٣): تنبيه: أسرف ابن الجوزي فذكر هذا الحديث في الموضوعات: وكأنه أقدم عليه لما رآه مباينا للحال التي مات عليها النبي ﷺ؛ لأنه كان مكفيا، وقال البيهقي: ووجهه عندي أنه لم يسأل حال المسكنة التي يرجع معناها إلى القلة، وإنما سأل المسكنة التي يرجع معناها إلى الإخبات والتواضع، قوله: يستدل على أن الفقير أحسن حالا من المسكين بما نقل: الفقر فخري وبه أفتخر، وهذا الحديث سئل عنه الحافظ ابن تيمية فقال: إنه كذب لا يعرف في شيء من كتب المسلمين المروية، وجزم الصغاني بأنه موضوع.

وقد كان له ﷺ بعض الكفاية فدل على أن المسكين من له بعض الكفاية .  
قال البيهقي : وقد روى من حديث أنس أن النبي ﷺ : «استعاذ من المسكنة والفقر» ، فلا يجوز أن يكون استعاذ من الحال التي شرفها في أخبار كثيرة ، ولا من الحال التي سأل ﷺ أن يُحيا ويُمات عليها ، قال : ولا يجوز أن تكون مسأله ﷺ مخالفة لما مات عليه ﷺ فقد مات مكفيا بما أفاء الله - تعالى - عليه ، وقال : ووجه هذه الأحاديث - عندي - أنه استعاذ من فتنه الفقر والمسكنة اللذين يرجع معناهما إلى القلة ، كما استعاذ ﷺ من فتنه الغنى ، فقد روت عائشة - رضى الله عنها - أن رسول الله ﷺ كان يقول : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الثَّارِ ، وَفِتْنَةِ الْقَبْرِ ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ ، وَشَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى ، وَشَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الدَّجَالِ» رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup> .

وفيه دليل على أنه ﷺ إنما استعاذ من شر فتنه الفقر دون حال الفقر ، ومن فتنه الغنى دون حال الغنى .

قال : وأما قوله ﷺ إن كان قال : «أَخِيْنِي مِسْكِيْنًا وَأُمْتِنِي مِسْكِيْنًا» ؛ فإن صح طريقه - وفيه نظر - فالذى يدل عليه حاله عند وفاته ﷺ أنه لم يسأل مسكنة يرجع معناها إلى القلة ، بل مسكنة معناها الإخبات والتواضع ، وألا يكون من الجبابة المتكبرين ، وألا يحشر فى زمرة الأغنياء المترفين ، قال القتيبي<sup>(٢)</sup> : المسكنة مشتقة من السكون ، يقال : تمسكن الرجل ، إذا لان وتواضع وخشع ، هذا آخر كلام البيهقي .

ومذهب أبى حنيفة ومالك : أن المسكين أسوأ حالا من الفقير ، كما حكاه المصنف عن أبى إسحاق المروزي ، قال أصحابنا : والخلاف بيننا وبين أبى حنيفة فى الفقير والمسكين لا يظهر له فائدة فى الزكاة ؛ لأنه يجوز - عنده - صرف الزكاة إلى صنف واحد ، بل إلى شخص واحد من صنف ، لكن يظهر فى الوصية للفقراء دون المساكين أو للمساكين ، دون الفقراء ، وفيمن أوصى بألف للفقراء وبمائة للمساكين ، وفيمن نذر أو حلف : ليتصدقن على أحد الصنفين دون الآخر ، أما إذا أطلق أحد الصنفين فى الوصية والوقف والنذر وجميع المواضع غير الزكاة ، ولم

(١) أخرجه أحمد (٥٧/٦) ، وعبد بن حميد (١٤٩٢) ، والبخارى (٦٣٦٨ ، ٦٣٧٥ ، ٦٣٧٦ ، ٦٣٧٧) ، ومسلم (٤٩ - ٥٨٩) ، وأبو داود (١٥٤٣) ، والنسائي (٢٦٢/٨) ، والترمذى (٣٤٩٥) ، وابن ماجه (٣٨٣٨) .

(٢) فى السنن الكبرى : القعنبي . ولعله تصحيْفٌ .

ينف الآخر - فإنه يجوز عندنا أن يعطى الصنف الآخر بلا خلاف، صرح به أصحابنا واتفقوا عليه، وضابطه: أنه متى أطلق الفقراء أو المساكين تناول الصنفين، وإن جمعا أو ذكر أحدهما، ونفى الآخر وجب التمييز حيثئذ، ويحتاج عند ذلك إلى بيان النوعين أيهما أسوأ حالا؟ والمشهور عندنا، وهو الذى نص عليه الشافعى وجماهير أصحابنا المتقدمين والمتأخرين: أن الفقير أسوأ حالا كما ذكره المصنف، وبهذا قال خلائق من أهل اللغة.

أما حقيقة المسكين: فقال الشافعى والأصحاب: هو من يقدر على ما يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه، قال أصحابنا: مثاله: يحتاج إلى عشرة ويقدر على ثمانية أو سبعة، وسبق فى فصل الفقير: أن القدرة على الكسب كالقدرة على المال وتقدم بيان الكسب المعبر والمال المعبر، وأن الفقير والمسكين يعطيان تمام كفايتهما، وسبق كيفية إعطاء الكفاية.

وجميع الفروع السابقة لا فرق فيها بين الفقير والمسكين، قال أصحابنا: وسواء كان المال الذى يملكه المسكين نصابا أو أقل أو أكثر، إذا لم يبلغ كفايته - فيعطى تمام الكفاية، وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>: لا يعطى من يملك نصابا. دليلنا: أن هذا لا أصل له، والنصوص مطلقة فلا يقبل تقييدها إلا بدليل صحيح، ولو ادعى الفقير أو المسكين عيالا وطلب أن يعطى كفايته وكفايتهم فهل يقبل قوله فى العيال بغير بيعة؟ أم لا بد من البيعة؟ فيه وجهان مشهوران، حكاهما الشيخ أبو حامد وصاحب البيان وآخرون:

أصحهما: لا يعطى إلا بيعة؛ لإمكانها، وبهذا قطع المصنف والأكثر. قال المصنف رحمه الله تعالى: وسهم للمؤلفة وهم ضربان، مسلمون وكفار، فأما الكفار فضربان ضرب يرجى خيره، وضرب يخاف شره، وقد كان النبى ﷺ يعطيهم، وهل يعطون بعده؟ فيه قولان:

(١) قال فى الاختيار (١١٨/١ - ١١٩): قال (وهم الفقير وهو الذى له أدنى شيء، والمسكين الذى لا شيء له) وروى أبو يوسف عن أبى حنيفة: الفقير: الذى لا يسأل، والمسكين، الذى يسأل. وروى الحسن عن أبى حنيفة عكس ذلك؛ لأن الفقير بالمسألة يظهر افتقاره وحاجته، والمسكين به زمانة لا يسأل، فالحاصل أن المسكين أسوء حالا من الفقير، وفائدة الخلاف تظهر فى الأوقاف عليهم والوصايا لهم دون الزكاة.

أحدهما: يعطون؛ لأن المعنى الذى أعطاهم به رسول الله ﷺ قد يوجد بعده.  
والثانى: لا يعطون؛ لأن الخلفاء رضى الله عنهم بعد رسول الله ﷺ لم يعطوهم.  
قال عمر رضى الله عنه: «إنا لا نعطي على الإسلام شيئاً، فمن شاء فليؤم من ومن  
شاء فليكفر» فإذا قلنا: إنهم يعطون فإنهم لا يعطون من الزكاة؛ لأن الزكاة لا حق فيها  
لكافر، وإنما يعطون من سهم المصالح.

أما المسلمون فهم أربعة أضرب:

أحدها: قوم لهم شرف فيعطون ليرغب نظراؤهم فى الإسلام؛ لأن النبى ﷺ  
أعطى الزبرقان بن بدر وعدى بن حاتم<sup>(١)</sup>.

والثانى: قوم أسلموا، ونيتهم فى الإسلام ضعيفة فيعطون لتقوى نيتهم؛ لأن النبى  
ﷺ أعطى أبا سفيان بن حرب، وصفوان بن أمية، والأقرع بن حابس، وعيينة بن  
حصن لكل أحد منهم مائة من الإبل.

وهل يعطى هذان الفريقان بعد النبى ﷺ؟ فيه قولان:

أحدهما: لا يعطون؛ لأن الله تعالى أعز الإسلام فأغنى عن التألف بالمال.

والثانى: يعطون؛ لأن المعنى الذى به أعطوا قد يوجد بعد النبى ﷺ ومن أين  
يعطون؟ فيه قولان:

أحدهما: من الصدقات؛ للآية.

والثانى: من خمس الخمس؛ لأن ذلك مصلحة، فكان من سهم المصالح.

والضرب الثالث: قوم يليهم قوم من الكفار إن أعطوا قاتلوهم.

الضرب الرابع: قوم يليهم قوم من أهل الصدقات إن أعطوا جبوا الصدقات وفى  
هذين الضربين أربعة أقوال:

أحدها: يعطون من سهم المصالح؛ لأن ذلك مصلحة.

والثانى: من سهم المؤلفة من الصدقات؛ للآية.

والثالث: من سهم الغزاة؛ لأنهم يغزون.

والرابع: وهو الصحيح المنصوص -: أنهم يعطون من سهم الغزاة ومن سهم

(١) أما إعطاء الزبرقان بن بدر فسيأتى الكلام عنه فى الشرح، وأما إعطاء عدى بن حاتم. فقد  
عده النووى من أغلاط المذهب ولا يعرف مرفوعاً، وإنما يعرف عن عمر. وهم ابن معن  
فزعم أنه فى الصحيحين. قاله الحافظ ابن حجر فى التلخيص (٣/٢٣٥).

المؤلفة؛ لأنهم جمعوا معنى الفريقين.

الشرح: حديث إعطاء النبي ﷺ مؤلفة الكفار صحيح مشهور، من ذلك أنه ﷺ: «أَعْطَى صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةٍ مِنْ غَنَائِمِ حُنَيْنٍ، وَصَفْوَانَ -يَوْمِيذٍ- كَافِرًا، قَالَ صَفْوَانُ: لَقَدْ أَعْطَانِي مَا أَعْطَانِي وَإِنَّهُ لَأَبْغَضُ النَّاسِ إِلَيَّ فَمَا بَرَحَ يُعْطِينِي حَتَّى أَنَّهُ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وأما الأثر المذكور عن عمر - رضى الله عنه - فرواه البيهقي<sup>(٢)</sup>، وحديث إعطاء أبى سفيان بن حرب وصفوان والأقرع وعيينة كل واحد منهم مائة من الإبل، رواه مسلم فى صحيحه هكذا، من رواية رافع بن خديج<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٤٠١/٣)، (٤٦٥/٦)، ومسلم (٥٩ - ٢٣١٣)، والترمذى (٦٦٦)، وابن حبان (٤٨٢٨)، والطبرانى فى الكبير (٧٣٤٠)، والبيهقى (١٩/٧)، قال الحافظ ابن حجر فى التلخيص (٢٣٦/٣): نص الشافعى فى الأم (٨٤/٢ - ٨٥)، ونقله عنه البيهقى فى المعرفة (٢٠٠/٥)، فقال: «أعطى النبي ﷺ صفوان قبل أن يسلم وكان كأنه لا يشك فى إسلامه». قال الغزالي فى الوسيط: أعطى صفوان بن أمية فى حال كفره ارتقاباً لإسلامه، وتعقبه النووى بقوله: هذا غلط صريح بالاتفاق من أئمة النقل والفقه؛ بل إنما أعطاه بعد إسلامه، انتهى. وتعقبه ابن الرفعة فقال: هذا عجيب من النووى: كيف قال ذلك؟ وفى صحيح مسلم والترمذى عن سعيد بن المسيب عن صفوان بن أمية فى هذه القصة قال: ... فذكر قول صفوان. قال ابن الرفعة: وفى هذا احتمالان: أحدهما: أن يكون أعطاه قبل أن يسلم وهو الأقوى. الثانى: أن يكون بعد إسلامه. وقد جزم ابن الأثير فى الصحابة، أن الإعطاء كان قبل الإسلام. وكذلك قاله النووى فى التهذيب فى ترجمة صفوان. وقال فى شرح المذهب... فذكر قول النووى هنا، ويكفى فى الرد على النووى فى هذا نص الشافعى الذى نقله البيهقى.

فائدة: دعوى الرافعى أنه ﷺ أعطى صفوان ذلك من الزكاة، وَهْمٌ، والصواب أنه من الغنائم، وبذلك جزم البيهقى وابن سيد الناس وابن كثير وغيرهم أ هـ من التلخيص.

(٢) أخرجه البيهقى فى السنن (٢٠/٧) عن عبيدة السلماني قال: جاء عيينة بن حصن والأقرع بن حابس إلى أبى بكر - رضى الله عنه... الحديث، وقد سألا أبا بكر أن يقطع لهما، وأشهد أبو بكر عمر بن الخطاب، الذى خَرَقَ الصحيفة ثم قال لهما «إن رسول الله ﷺ كان يتألفكما والإسلام يومئذ ذليل، وإن الله قد أعز الإسلام فاجهدا جاهدكما لا أرعى الله عليكما أن رعيتهما».

وأخرجه الطبرى فى تفسيره (٤٠٠/٦) رقم (١٨٦٧١). عن حبان بن أبى جيلة قال: قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وأتاه عيينة بن حصن، «الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» [آية الكهف: ٩]، أى ليس اليوم مؤلفة. وينظر تلخيص الحبير (٢٤١/٣ - ٢٤٢).

(٣) أخرجه مسلم، (١٣٧ - ١٠٦٠)

وأما الزبرقان<sup>(١)</sup> - فبزاي مكسورة ثم باء موحدة ساكنة ثم راء مكسورة ثم قاف = وهو أحد رؤساء العرب وسادات بني تميم، والزبرقان لقب له، واسمه الحصين بن بدر بن امرئ القيس، كنيته: أبو عياش بالشين المعجمة، لقب بالزبرقان؛ لحسنه، وقيل: لصفرة عمامته، ومنه: زبرقت الثوب، إذا صفرت، وكان يلبس عمامة مزبرقة بالزعفران، وكان يقال له: قمر نجد؛ لحسنه، أسلم سنة تسع، ووفد على رسول الله ﷺ فأكرمه وولاه صدقات قومه، وأقره عليها أبو بكر وعمر رضى الله عنهما<sup>(٢)</sup>.

وقد بسطت أحواله في التهذيب، وكذلك أحوال هؤلاء المذكورين، وكلهم صحابة رضى الله عنهم وسمى هذا الصنف مؤلفة؛ لأنهم يتألفون بالعطاء، وتستمال به قلوبهم.

أما أحكام الفصل: فقال أصحابنا: المؤلفة ضربان: مسلمون وكفار، والكفار صنفان: من يرجى إسلامه ومن يخاف شره، فهؤلاء كان النبي ﷺ يعطيهم - كما ذكرنا - من الغنائم لا من الزكاة.

وهل يعطون بعده؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما: أحدهما: يعطون؛ للحديث.

وأصحهما: باتفاق الأصحاب، وبه قطع جماعة منهم البغوي: لا يعطون؛ لما ذكره المصنف رحمه الله، وأجابوا عن الحديث بأن النبي ﷺ أعطاهم من خمس الخمس، وكان ملكا له خالصا يفعل فيه ما شاء بخلاف من بعده<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر ترجمته في: الإصابة ٢/ ٤٥٤ (٢٧٨٩)، الثقات ٣/ ١٤٢، تقريب التهذيب ١/ ٢٥٧، ١٦١/ ٢، أسد الغابة ت (١٧٥٨)، والاستيعاب ت (٨٧٠).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (٣/ ٢٣٥): حديث «أنه ﷺ أعطى الزبرقان بن بدر» وهذا عدّه النووي من أغلاط الوسيط ولا يعرف، وهم ابن معن، فزعم أنه في الصحيحين، وقد عدّ ابن الجوزي في «التنقيح» ثم الصنعاني في جزء مفرد أسامى المؤلفة مجموعاً من كلام ابن إسحاق ومقاتل ومحمد بن حبيب وابن قتبية والطبري وغيرهم، فبلغوا بهم نحو الخمسين نفساً، فلم يذكر فيهم الزبرقان. ولا عدّى بن حاتم، وفي الصحيحين ما يدل على أنه أسلم طوعاً وثبت إسلامه في الردة والله أعلم أ. هـ.

(٣) ليس في الحديث أن ذلك كان من خمس الخمس، وليس فيه ما يدل على المنع من أنهم يعطون من الزكاة.

قاله الحافظ ابن حجر في تلخيص (٤).

فإن قلنا: يعطون، أعطوا من مال المصالح، ولا يعطون من الزكاة بلا خلاف؛ لما ذكره المصنف، قال الرافعي: وأشار بعضهم إلى أنهم لا يعطون -أيضا- من المصالح، إلا أن ينزل بالمسلمين نازلة.

وأما المؤلفات المسلمون، فأصناف: صنف لهم شرف في قومهم، يطلب بتألفهم إسلام نظرائهم.

وصنف أسلموا ونيتهم في الإسلام ضعيفة، فيتألفون لتقوى نيتهم ويشتوا، وكان النبي ﷺ يعطى هذين، وهل يعطون بعده؟ فيه قولان مشهوران ذكر المصنف دليلهما. فإن قلنا: يعطون فمن أين يعطون؟ ذكر فيه قولين، فحاصله ثلاثة أقوال: أصحابها عند المحققين: يعطون من الزكاة من سهم المؤلفات؛ للآية.

والثاني: يعطون من المصالح.

والثالث: لا يعطون، وصححه الشيخ أبو حامد والجرجاني، وقطع به سليم الرازي في الكفاية

والصنف الثالث: قوم يليهم قوم من الكفار، إن أعطوا قاتلوهم، ويراد بإعطائهم تألفهم على قتالهم.

والرابع: قوم يليهم قوم عليهم زكوات ويمنعونها، فإن أعطى هؤلاء قاتلوهم وقهروهم على أخذها منهم، وحملوها إلى الإمام، وإن لم يعطوا لم يأخذوا منهم الزكوات، واحتاج الإمام إلى مؤنة ثقيلة لتجهيز من يأخذها، وهذان الصنفان يعطيان بلا خلاف، لكن من أين يعطون؟ فيه الأقوال الأربعة التي ذكرها المصنف بدلائلها، وجعل الغزالي وطائفة هذه الأقوال أوجها، والصواب أنها أقوال: أحدها: من سهم المؤلفات.

والثاني: من المصالح.

والثالث: من سهم الغزاة.

والرابع: قال الشافعي -رضي الله عنه-: يعطون من سهم المؤلفات وسهم الغزاة. واختلف أصحابنا في المراد بهذا القول الرابع على أربعة أوجه:

أحدها: أن هذا التفرع على أن من جمع سببين من أسباب الزكاة يعطى بهما. فأما إن قلنا بالأصح: إنه لا يعطى إلا بأحدهما، فلا يعطى هؤلاء إلا من أحد

السهمين.



والثانى: أنهم يعطون من السهمين جميعا، سواء أعطينا غيرهم بسبيين أم لا لمصلحة فى هؤلاء.

والثالث: إن كان التألف لقتال الكفار فمن سهم الغزاة، وإن كان لأجل الزكوات وقتال مانعها فمن سهم المؤلفة.

والرابع: يتخير الإمام: إن شاء أعطاهم من ذا السهم وإن شاء أعطاهم من ذاك، وحكى الرافعى وجها أن المؤلف لقتال مانعى الزكاة وجمعها يعطى من سهم العاملين. قال الرافعى: أرسل أكثر الأصحاب هذا الخلاف، ولم يتعرضوا للأصح منه، وقال الشيخ أبو حامد وطائفة: الأظهر من القولين فى الصنفين الأولين: أنهم لا يعطون، وقياس هذا: ألا يعطى الصنفان الآخران من الزكاة؛ لأن الأولين أحق باسم المؤلفة من الآخرين؛ لأن فى الآخرين معنى الغزاة والعاملين، وعلى هذا يسقط سهم المؤلفة من الزكاة، وقد صار إليه الرويانى وجماعة من المتأخرين، ولكن الموافق لظاهر الآية ثم لسياق الشافعى والأصحاب إثبات سهم المؤلفة، وأنه يستحقه الصنفان الأولان، وأنه يجوز صرفه إلى الآخرين أيضا، وبه أفتى الماوردى فى كتابه «الأحكام السلطانية».

هذا آخر كلام الرافعى، وهذا الذى صححه هو الصحيح، وهو الصرف إلى الأصناف الأربعة من سهم المؤلفة، والله أعلم.

فإن قيل: كيف يعرف كونه مؤلفا؟ فالجواب: أن صاحب «الشامل» وغيره من العراقيين قطعوا بأنه لا يقبل قوله: إنه من المؤلفة إلا ببينة؛ لأنه مما يظهر، والصحيح ما قاله أبو العباس بن القاص فى كتابه «التلخيص»، وتابعه عليه الخراسانيون وغيرهم، أنه إن قال: نيتى فى الإسلام ضعيفة قبل قوله؛ لأن كلامه يصدقه، وإن قال: أنا شريف مطاع فى قومى لم يقبل قوله إلا ببينة، ونقل الرافعى هذا التفصيل عن جمهور الأصحاب، قال: وذكر أبو الفرج عن بعض الأصحاب أنه أطلق مطالبته بالبينة، وفى صفة هذه البينة كلام نذكره إن شاء الله تعالى فى فصل سهم المكاتب.

وهل تكون المرأة من المؤلفة؟ أم لا يتصور ذلك؟ فيه وجهان سبق بيانهما فى فصل سهم الفقير، الصحيح: أنه يتصور.

قال المصنف - رحمه الله - : وسهم للرقاب وهم المكاتبون، فإذا لم يكن مع المكاتب ما يؤدى فى الكتابة وقد حل عليه نجم أعطى ما يؤديه، وإن كان معه ما

يؤديه لم يعط؛ لأنه غير محتاج إليه، فإن لم يكن معه شيء ولا حل عليه نجم ففيه وجهان:

أحدهما: لا يعطى؛ لأنه لا حاجة به إليه قبل حلول النجم.  
والثاني: يعطى؛ لأنه يحل عليه النجم، والأصل أنه ليس معه ما يؤدي، فإن دفع إليه ثم أعتقه المولى أو أبرأه من المال أو عجز نفسه قبل أن يؤدي المال إلى المولى - رجع عليه؛ لأنه دفع إليه ليصرفه في دينه ولم يفعل، فإن سلمه إلى المولى وبقيت عليه بقية فمجزه المولى ففيه وجهان:

أحدهما: لا يسترجع من المولى؛ لأنه صرفه فيما عليه.  
والثاني: يسترجع؛ لأنه إنما دفع إليه ليتوصل به إلى العتق ولم يحصل ذلك. وإن ادعى أنه مكاتب لم يقبل إلا بيينة، فإن صدقه المولى ففيه وجهان:  
أحدهما: يقبل؛ لأن ذلك إقرار على نفسه.

والثاني: لا يقبل؛ لأنه [متهم] ربما واطأه حتى يأخذ الزكاة.  
الشرح: في الفصل مسائل:

إحداها: قال الشافعي والأصحاب: يصرف سهم الرقاب إلى المكاتبين.  
هذا مذهبا وبه قال أكثر العلماء.

كذا نقله عن الأكثرين: البيهقي في «السنن الكبير»<sup>(١)</sup>، والمتولى.  
وبه قال علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - وسعيد بن جبير والزهرى والليث ابن سعد والثورى وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup> وأصحابه.

وقالت طائفة: المراد بالرقاب: أن يشتري بسهمهم عبيد ويعتقون.  
وبهذا قال مالك، وهو أحد الروايتين عن أحمد<sup>(٣)</sup>، وحكاه ابن المنذر وغيره عن

(١) ينظر السنن الكبرى (٢١/٧)

(٢) قال في الاختيار (١١٩/١): قال (والمكاتب يعان في فك رقبتة) وهو المراد بقوله [وفى الرقاب] هكذا ذكره المفسرون، قالوا: لا يجوز دفعها إلى مكاتب هاشمى؛ لأن الملك يقع للمولى.

وذكر أبو الليث: لا يدفع إلى مكاتب غنى، وإطلاق النص يقتضى الكل وهو الصحيح.  
(٣) قال في الإنصاف (٢٢٨/٣ - ٢٢٩): (الخامس: الرقاب، وهم المكاتبون) الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب: أن المكاتبين من الرقاب. قال المصنف وغيره: لا يختلف المذهب في ذلك، وعنه الرقاب عبيد يشترون ويعتقون من الزكاة لا غير، فلا تصرف إلى مكاتب، ولا يفك بها أسير ولا غيره، سوى ما ذكر.

ابن عباس والحسن البصرى وعبيد الله بن الحسن العنبرى وأحمد وإسحاق وأبى عبيد وأبى ثور.

واحتج أصحابنا بأن قوله - عز وجل - : ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ كقوله - تبارك وتعالى - : ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠]، وهناك يجب الدفع إلى المجاهدين، فكذا يجب هنا الدفع إلى الرقاب، ولا يكون دفعا إليهم إلا على مذهبنا.

وأما من قال: يشتري به عبيد فليس يدفع إليهم، وإنما هو دفع إلى سادتهم؛ ولأن فى جميع الأصناف يسلم السهم إلى المستحق ويملكه إياه، فينبغى هنا أن يكون كذلك؛ لأن الشرع لم يخصهم بقيد يخالف غيرهم، ولأن ما قالوه يؤدى إلى تعطيل هذا السهم فى حق كثير من الناس؛ لأن من الناس من لا يجب عليه من الزكاة لهذا السهم ما يشتري به رقبة يعتقها، وإن أعتق بعضها قوم عليه الباقي، ولا يلزمه صرف زكاة الأموال الباطنة إلى الإمام بالإجماع، فيؤدى إلى تفويته.

وأما على مذهبنا: فيمكنه صرفه إليهم ولو كان درهما.

فإن قيل: الرقاب: جمع رقبة، وكل موضع ذكرت فيه الرقبة فالمراد: عتقها. فالجواب ما أجاب به الأصحاب: أن الرقبة تطلق على العبد القن، وعلى المكاتب جميعا، وإنما خصصناها فى الكفارة بالعبد القن بقرينة، وهى أن التحرير لا يكون إلا فى القن، وقد قال الله - تعالى - : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، ولم توجد هذه القرينة فى مسألتنا، فحملناه على المكاتبين؛ لما ذكرناه أولا.

فإن قيل: لو أراد المكاتبين لذكرهم باسمهم الخاص، فالجواب: أن هذا منتقض بقوله - عز وجل - : ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠] فإن المراد به: بعضهم، وهم المتطوعون الذين لا حق لهم فى الديوان، ولم يذكروا باسمهم الخاص. فإن قيل: لو أراد المكاتبين لاكتفى بالغارمين، فإنهم منهم.

تنبيه: ظاهر قوله الرقاب وهم المكاتبون أنه لا يجوز دفعها إلى من علق عتقه بمجىء المال، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وقدمه فى الرعاية، وقال جماعة منهم: كالمكاتبين فيعطون. وجزم به فى المبهج، والإيضاح، ومختصر ابن تميم، وظاهر كلامه أيضا: جواز أخذ المكاتب قبل حلول نجم، وهو صحيح، وهو المذهب، نص عليه، وعليه أكثر الأصحاب. قال الزركشى: هذا أشهر القولين وقطع به فى المغنى، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم، وقيل: لا يأخذ إلا إذا حل نجم، وأطلق بعضهم وجهين، فى المؤجل.

فالجواب: أنه لا يفهم أحد الصنفين من الآخر، ولأنه جمع بينهما للإعلام بأنه لا يجوز الاختصار على أحدهما، وأن لكل صنف منهما سهما مستقلا، كما جمع بين الفقراء والمساكين، وإن كان كل واحد منهما يقوم مقام الآخر في غير الزكاة، والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: قال أصحابنا: إنما يعطى المكاتب كتابة صحيحة، أما الفاسدة فلا يعطى بها؛ لأنها ليست لازمة من جهة السيد، فإن له التصرف فيه بالبيع وغيره، ومن صرح بالمسألة: الدارمي وابن كج والرافعي.

والثالثة: إذا حل على المكاتب نجم ولم يكن معه وفاء، دفع إليه وفاء بلا خلاف.

وإن كان معه وفاء لم يعط؛ لاستغنائه عنه، وإن لم يكن معه شيء ولا حل عليه نجم، ففي إعطائه وجهان مشهوران حكاهما المصنف بدليلهما، وقل من يبين الأصح منهما مع شهرتهما، والأصح: أنه يعطى، صححه الجرجاني في «التحرير» والرافعي وغيرهما.

الرابعة: إذا دفعت إليه الزكاة ثم أعتقه أو أبرأه أو عجز نفسه قبل دفع المال إلى السيد، والمال باق في يد المكاتب - رجع الدافع فيه؛ لما ذكره المصنف.

هذا هو المذهب، وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين.

وذكر جماعة من الخراسانيين فيما إذا حصل العتق بالإعتاق أو الإبراء قولين، ومنهم من يحكيهما وجهين:

أصحهما: يرجع.

والثاني: لا يرجع، بل يبقى ملكا للمكاتب.

قال الرافعي: وهذا هو الأظهر عند المتولى، ولم أر أنا في كتاب المتولى ترجيحاً له، بل ذكر وجهين مطلقين، وذكر الغزالي وغيره فيه طريقين:

أصحهما: الرجوع.

والثاني: على قولين، والصحيح: القطع بالرجوع، قال أصحابنا: وهكذا الحكم.

وعلى هذا: ففرض الزكاة باق على الدافع، كما لو دفع إلى من لا يجوز الدفع إليه.

قال أصحابنا: وهكذا الحكم لو دفع الزكاة إلى المكاتب، ففضى مال الكتابة من

كسبه أو غيره، ويبقى مال الزكاة فى يده، وكذا لو قضاه أجنبى .

قالوا: وضابطه: أنه متى استغنى عما دفع إليه من الزكاة، وعق وهو باق فى يده - فالمذهب: أنه يرجع عليه به؛ لاستغنائه عنه، هذا كله إذا كان المال باقيا فى يده، فإذا تلف فى يده قبل العتق ثم عتق فطريقان:

المذهب - وبه قطع الغزالى والبغوى وغيرهما - : أنه لا غرم، ووقعت الزكاة موقعها ولا شىء على الدافع، قال الغزالى وغيره: وكذا لو تلف بإتلافه.

وحكى السرخسى وجهها: أنه يغرمه المكاتب بعد العتق، وحكاه الدارمى -أيضا- فيما إذا أنلفه المكاتب، هذا إذا تلف فى يد المكاتب قبل العتق، فإن تلف فى يده بعد العتق، وقلنا بالمذهب: إنه يرجع عليه: لو كان باقيا غرمه وجهها واحدا؛ لأنه بالعتق صار مالا مضمونا عليه فى يده، فإذا تلف غرمه، هذا كله فيما إذا عتق، فأما إذا عجز نفسه والمال باق فى يده فإنه يرجع عليه بلا خلاف فى جميع الطرق، فإن تلف فى يده ثم عجز نفسه فوجهان:

أحدهما: لا يرجع عليه، ونقله ابن كج عن أكثر أصحابنا.

وأصحهما عند الرافعى وغيره، وأشار البغوى إلى القطع به: أنه يرجع عليه.

قال الرافعى: وعلى هذا ففى «الأمالى» للسرخسى: أن الضمان يتعلق بذمته لا برقبته؛ لأن المال حصل عنده برضا صاحبه، وما كان كذلك فمحله الذمة على القاعدة المشهورة، قال: وذكر بعضهم أنه يتعلق بالرقبة.

قلت: الصحيح الأول، هذا كله فى مال لم يسلمه إلى السيد، فلو سلمه إلى السيد وبقيت بقية فعجزه السيد بها وفسخ الكتابة - فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما، وهكذا حكاها الجمهور وجهين، وحكاها القاضى أبو الطيب فى «المجرد» قولين، وذكر أن أبا إسحاق المروزى حكاها قولين.

واتفقوا على أن أصحهما: أنه يرجع على السيد، وممن صححه: الغزالى والبغوى والرافعى وغيرهم، ولو كان قد تلف فى يد السيد.

فإن قلنا: يرجع فيه: لو كان باقيا يرجع ببذله، ويكون فرض الزكاة باقيا على الدافع، وإلا فلا رجوع، وقد سقط الفرض عن الدافع، ولو نقل السيد الملك فى المقبوض إلى غيره ثم عجز المكاتب، لم يسترد من المتقل إليه، ولكن يرجع الدافع على السيد إذا قلنا بالرجوع، ولو سلم المكاتب المال إلى السيد وبقيت منه بقية

فأعتقه السيد، قال صاحب البيان: مقتضى المذهب: أنه لا يسترد من السيد؛ لاحتمال أنه إنما أعتقه للمقبوض، وهذا الذى قاله متعين، ولو لم يعجز نفسه واستمر فى الكتاب وتلف المال فى يده، أجزأ عن الدافع بلا خلاف، والله - تعالى - أعلم.

ولو قبض السيد الدين من المكاتب وعتق، والغريم من المدين ثم رده إليه هبة - لم يرجع الدافع عليهما، بل أجزأه عن الزكاة ثم ملكه هذا بجهة أخرى، وهذا لا خلاف فيه، وممن صرح به: الدارمى، والله - تعالى - أعلم.

المسألة الخامسة: إذا ادعى أنه مكاتب لم يقبل إلا بيينة باتفاق الأصحاب؛ لأن الأصل والظاهر: عدم الكتابة مع إمكان إقامة البيينة، فإن صدقه سيده فهل يقبل؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما:

أصحهما عند الجمهور: يقبل، ممن صححه: القاضى أبو الطيب فى «المجرد» وابن الصباغ والمتولى والبغوى والغزالى والرافعى وآخرون، وشذ الجرجانى فصحح فى «التحرير» عدم القبول، والصحيح: القبول، قال أصحابنا: وأما ما احتج به القائل الآخر من احتمال المواطأة فضعيف؛ لأن هذا الدفع يكون مرعيا فى حق السيد، فإن أعتق العبد، وإلا استرجع المال منه.

فروع: قال الغزالى وآخرون: يقوم مقام البيينة الاستفاضة، وضبط الرافعى هذه المسألة ضبطا حسنا، فنذكر كلامه مختصرا وإن كان بعضه قد سبق فى الباب مفرقا، قال: قال الأصحاب: من سأل الزكاة وعلم الإمام أنه ليس مستحقا، لم يجز له صرف الزكاة إليه، وإن علم استحقاؤه جاز الصرف إليه بلا خلاف، ولم يخرجوه على الخلاف فى قضاء القاضى بعلمه، مع أن للثمة - ههنا - مجالا أيضا.

قلت: الفرق أن الزكاة مبنية على الرفق والمساهلة، وليس هنا إضرار بمعين، بخلاف قضاء القاضى، وإن لم يعرف حاله، فالصفات قسمان: خفية وجلية، فالخفى: الفقر والمسكنة، فلا يطالب مدعيهما بيينة؛ لعسرهما، فلو عرف له مال وادعى هلاكه لم يقبل إلا بيينة، ولو ادعى عيالا فلا بد من البيينة فى الأصح. وأما الجلى، فضربان:

أحدهما: يتعلق الاستحقاق فيه بمعنى فى المستقبل، وذلك فى الغازى وابن السبيل، فيعطيان بقولهما بلا بيينة ولا يمين، ثم إن لم يحققا ما ادعيا ولم يخرججا

استرد منهما ما أخذا، وإلى متى يحتمل تأخير الخروج؟ قال السرخسى: ثلاثة أيام، قال الرافعى: ويشبه أن يكون هذا على التقريب، وأن يعتبر ترصده للخروج، وكون التأخير لا انتظار أو للتأهب بأهب السفر ونحوها.

**الضرب الثانى:** يتعلق الاستحقاق فيه بمعنى الحال، وهذا الضرب يشترك فيه بقية الأصناف، فالعامل إذا ادعى العمل طولب بالبينة، وكذا المكاتب والغارم، فإن صدقهما السيد وصاحب الدين فوجهان:

أصحهما: يكفى ويعطيان، وأما المؤلف: فإن قال: نيتى ضعيفة فى الإسلام، قبل.

وإن ادعى أنه شريف مطاع طولب بالبينة، هذا هو المذهب، وقيل: يطالب بالبينة مطلقا، قال الرافعى: واشتهار الحال بين الناس قائم مقام البينة؛ لحصول العلم أو الظن، قال: ويشهد لما ذكرناه من اعتبار غلبة الظن ثلاثة أمور:

أحدها: قول بعض الأصحاب: لو أخبر عن الحال واحد يعتمد كفى.

الثانى: قال إمام الحرمين: رأيت للأصحاب رمزا إلى تردد فى أنه لو حصل الوثوق بقول مدعى الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز الاعتماد عليه؟

الثالث: حكى بعض المتأخرين أنه لا يعتبر فى البينة - فى هذه الصور - سماع القاضى وتقدم الدعوى والإنكار والاستشهاد، بل المراد: إخبار عدلين على صفات الشهود.

قال: ثم إن سياق كلام الغزالى فى «الوسيط والوجيز» قد يوهم أن إلحاق الاستفاضة بالبينة مختص بالمكاتب والغارم، ولكن الوجه: تعميم ذلك فى كل من يطالب بالبينة من الأصناف. هذا آخر كلام الرافعى - رحمه الله - والله أعلم.

فرع: قال القاضى أبو الطيب فى «المجرد» والشيخ نصر المقدسى، وصاحب «البيان»، وخلائق من الأصحاب: يجوز للمكاتب أن يتجر فيما أخذه من الزكاة؛ طلبا للزيادة وتحصيل الوفاء، وهذا لا خلاف فيه.

قال الرافعى: والغارم فى هذا كالمكاتب.

فرع: قطع الدارمى وصاحب «الشامل» و «البيان» بأن المكاتب ليس له أن ينفق على نفسه ما أخذه من الزكاة.

قال الدارمي: فكذاك الغارم.

قال الرافعي: نقل بعض أصحاب إمام الحرمين أن له إنفاقه، ويؤدى من كسبه، قال الرافعي: ويجب أن يكون الغارم كالمكاتب، والصحيح: الأول؛ لأن في إنفاقه مخاطرة بمال الزكاة.

فرع: قال البغوى فى الفتاوى: لو استقرض المكاتب ما أدى به النجوم وعتق لم يجز الصرف إليه من سهم الرقاب، لكن يصرف إليه من سهم الغارمين، كما لو قال لعبده: أنت حر على ألف، فقبل، عتق ويعطى الألف من سهم الغارمين، لا من سهم الرقاب، وهذا الذى قاله متعين.

فرع: قال الشافعى والأصحاب: يجوز صرف الزكاة إلى المكاتب بغير إذن سيده، ويجوز الصرف إلى سيده بإذن المكاتب، ولا يجوز الصرف إلى السيد بغير إذن المكاتب؛ لأنه المستحق.

فلو صرف إلى السيد بغير إذن المكاتب، لم يجزئ الدافع عن الزكاة بلا خلاف. قال البغوى وغيره: لكن يسقط عن المكاتب من نجومه قدر المصروف؛ لأن قضاء الدين يجوز بغير إذن من هو عليه.

قال الشافعى والأصحاب: والأحوط والأفضل: أن يصرف إلى السيد بإذن المكاتب، فهو أفضل من الصرف إلى المكاتب؛ لأنه أحوط فى صرفه فى الكتابة. هكذا أطلقه الشافعى والجمهور، وقال الشيخ نصر المقدسى فى تهذيبه: إن كان هذا الذى يدفعه يستوعب جميع ما على المكاتب لكثرتة أو لكونه النجم الأخير بحيث يحصل العتق به، فالدفع إلى السيد بإذن المكاتب أفضل كما قاله الأصحاب، وإن كان دونه فالدفع إلى المكاتب أفضل؛ لأنه ينميه بالتجارة فيه، فيكون أقرب إلى العتق.

والمذهب: الأول.

فرع: لا يجوز للسيد دفع زكاته إلى مكاتبه، هذا هو المذهب، وبه قطع الجمهور.

وقال أبو على بن خيران: يجوز كالأجنبى، وهذا ضعيف؛ لأنه فى معنى نفسه وعبد القن.

فرع: لو كان المكاتب كافرا وسيده مسلما، لم يعط من الزكاة، كما ذكره



المصنف فى آخر الباب والأصحاب. ولو كان المكاتب مسلما والسيد كافرا جاز الدفع إلى المكاتب. صرح به الدارمى وغيره.

فرع: لو كان المكاتب مكتسبا فهو كغير المكتسب، فيعطى حيث يعطى غيره، هذا هو المذهب، وبه قطع الدارمى وآخرون، وهو مقتضى إطلاق الأصحاب، وشذ القاضى ابن كج فقال فى كتابه «التجريد»: لا يعطى إذا كان له كسب يؤدى منه، ولعله أراد: إذا استحق الكسب وصار حاملا مالا عتيدا، والله - تعالى - أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وسهم «للغارمين» وهم ضربان: ضرب غرم لإصلاح ذات البين، ضرب غرم لمصلحة نفسه، فأما الأول فضربان:

أحدهما: من تحمل دية مقتول فيعطى مع الفقر والغنى؛ لقوله ﷺ: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنَى إِلَّا لِخَمْسَةٍ: الْغَازَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ الْعَامِلُ عَلَيْهَا، أَوْ الْغَارِمُ، أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ لِرَجُلٍ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمِسْكِينِ فَأَهْدَى الْمِسْكِينُ إِلَيْهِ».

والثانى: من حمل مالا فى غير قتل لتسكين فتنة، ففيه وجهان:

أحدهما: يعطى مع الغنى؛ لأنه غرم لإصلاح ذات البين، فأشبهه إذا غرم دية مقتول.

والثانى: لا يعطى مع الغنى؛ لأنه مال حملة فى غير قتل، فأشبهه إذا ضمن ثمنا فى بيع.

وأما من غرم لمصلحة نفسه، فإن كان قد أنفق فى غير معصية، دفع إليه مع الفقر، وهل يعطى مع الغنى؟ فيه قولان:

قال فى الأم: لا يعطى؛ لأنه يأخذ لحاجته إلينا، فلم يعط مع الغنى كغير الغارم. وقال فى القديم والصدقات من الأم: يعطى؛ لأنه غارم فى غير معصية، فأشبهه إذا غرم لإصلاح ذات البين فإن غرم فى معصية لم يعط مع الغنى، وهل يعطى مع الفقر؟ ينظر فيه، فإن كان مقيما على المعصية لم يعط؛ لأنه يستعين به على المعصية وإن تاب ففيه وجهان:

أحدهما: يعطى؛ لأن المعصية قد زالت.

والثانى: لا يعطى؛ لأنه لا يؤمن أن يرجع إلى المعصية، ولا يعطى الغارم إلا ما

يقضى به الدين، فإن أخذ ولم يقض به الدين أو أبرئ منه أو قضى عنه قبل تسليم المال استرجع منه، وإن ادعى أنه غارم لم يقبل إلا بينة، فإن صدقه غريمه فعلى الوجهين كما ذكرنا في المكاتب إذا ادعى الكتابة وصدقه المولى.

الشرح: هذا الحديث حسن أو صحيح، رواه أبو داود من طريقين:

أحدهما: عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ.

والثاني: عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلًا، وإسناده جيد في الطريقين، وجمع البيهقي طرده وفيها: أن مالكا وابن عينة أرسلاه، وأن معمرًا والثوري وصلاه، وهما من جملة الحفاظ المعتمدين<sup>(١)</sup>، وقد تقررت القاعدة المعروفة لأهل الحديث والأصول: أن الحديث إذا روى متصلًا ومرسلًا كان الحكم للاتصال على المذهب الصحيح، وقدمنا -أيضًا- عن الشافعي -رضي الله عنه-: أنه يحتج بالمرسل إذا اعتضد بأحد أربعة أمور: إما حديث مسند، وإما مرسل من طريق آخر، وإما قول صحابي، وإما قول أكثر العلماء، وهذا قد وجد فيه أكثر، فقد روى مسندًا، وقال به العلماء من الصحابة وغيرهم.

وأما الغارم: فهو الذي عليه دين، والغريم: يطلق على المدين وعلى صاحب الدين، وأصل الغرم في اللغة: اللزوم، ومنه قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَإِنْ عَذَابُهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥]، وسمى كل واحد منهما غريمًا لملازمته صاحبه<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (٢/٢٨٨) كتاب: الزكاة، باب: من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني، حديث (١٦٣٦)، وابن ماجه (١/٥٩٠) كتاب: الزكاة، باب: من تحل له الصدقة، حديث (١٨٤١)، وأحمد (٣/٥٦)، وابن الجارود (ص ١٣٣) كتاب: الزكاة، حديث (٣٦٥)، والدارقطني (٢/١٢١) كتاب: الزكاة، باب: بيان من يجوز له أخذ الصدقة، حديث (٣)، (٤)، والحاكم (١/٤٠٧، ٤٠٨) كتاب: الزكاة. وابن خزيمة (٤/١٧)، والبيهقي (٧/١٥)، وابن عبد البر (٥/٩٦، ٩٧).

وأخرجه مالك (١/٢٦٨) كتاب: الزكاة، باب: أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها حديث (٢٩) عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلًا.

وقال الحاكم عن الطريق الموصول: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لإرسال مالك إياه عن زيد بن أسلم. ثم ساقه من طريق مالك وقال: هو صحيح - يعني الموصول - فقد يرسل مالك الحديث ويصله أو يسنده ثقة والقول فيه قول الثقة الذي يصله ويسنده. ووافقه الذهبي: وصحح الطريق الأول أيضا ابن خزيمة.

(٢) ينظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ١٨٩.

وقوله: لإصلاح ذات البين، قال الأزهري: معناه: لإصلاح حالة الوصل بعد المباشرة، قال: والبين يكون فرقة ويكون وصلا، وهو هنا وصل، ومنه قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] أى: وصلكم، وقولهم فى الدعاء: اللهم أصلح ذات البين، أى: أصلح الحال التى بها يجتمع المسلمون<sup>(١)</sup>.  
أما أحكام الفصل: فقال الشافعى والأصحاب: الغارمون ضربان:

الضرب الأول: من غرم لإصلاح ذات البين، ومعناه: أن يستدين مالا ويصرفه فى إصلاح ذات البين، بأن يخاف فتنة بين قبيلتين أو طائفتين، أو شخصين، فيستدين مالا ويصرفه فى تسكين تلك الفتنة، فينظر: إن كان ذلك فى دم تنازع فيه قبيلتان أو غيرهما، ولم يظهر القاتل أو نحو ذلك، وبقي الدين فى ذمته - فهذا يصرف إليه من سهم الغارمين من الزكاة، سواء كان غنيا أو فقيرا، ولا فرق بين غناه بالنقد والعقار وغيرهما، وهذا هو المذهب، وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين.

وقال أكثر الخراسانيين: إن كان فقيرا دفع إليه، وكذا إن كان غنيا بالعقار بلا خلاف، فإن كان غنيا بنقد، ففيه عندهم وجهان:  
الصحيح: يعطى.

والثانى: لا يعطى إلا مع الفقر، ولو كان غنيا بالعروض غير العقار، فهو كالغنى بالعقار على المذهب، وقيل: كالتقد، ذكره السرخسى فى «الأمالى».

وإن استدان لإصلاح ذات البين فى غير دم، بأن تحمل قيمة مال متلف - فوجهان مشهوران، ذكرهما المصنف والأصحاب:

أصحهما عند المصنف - فى «التنبية» - والأصحاب: يعطى مع الغنى؛ لأنه غارم لإصلاح ذات البين فأشبهه بالدم.

والثانى: لا يعطى إلا مع الفقر؛ لأنه غرم فى غير قتل فأشبهه الغارم لنفسه، وقاسه المصنف على ما لو ضمن مالا، وهذا فيه تفصيل طويل سأذكره فى المسائل المثورة قريبا - إن شاء الله تعالى - فى فصل الغارمين.

(١) ينظر ثلاثة كتب فى الأضداد (٥٢، ٢٠٤، ٢٢٥) ومعانى القرآن للأخفش (٣٧١/٢)، ومعانى القرآن للزجاج (٤٤٢/٢)، والغريين (٣٣٤/١).

قال أصحابنا: إنما يعطى الغارم لإصلاح ذات البين ما دام الدين باقيا عليه، سواء كان الدين لمن استدان منه، ودفعه فى الإصلاح، أو كان قد تحمل الديّة - مثلا - لأهل القتل ولم يؤدها بعد، فيدفع إليه ما يؤديه فى دينه، أو إلى ولى القتل. فلو كان قضاء من ماله أو أداه ابتداء من ماله لم يعط بلا خلاف؛ لأنه ليس بغارم؛ إذ لا شيء عليه.

الضرب الثانى: من غرم لصلاح نفسه وعياله، فإن استدان ما أنفقه على نفسه أو عياله فى غير معصية، أو أتلف شيئا على غيره سهوا - فهذا يعطى ما يقضى به دينه بشروط:

أحدها: أن يكون محتاجا إلى ما يقضى به الدين، فلو كان غنيا قادرا بتقد أو عرض على ما يقضى به، فقولان مشهوران، ذكرهما المصنف والأصحاب.

أحدهما، ونقله المصنف والأصحاب عن نصه فى القديم، والصدقات من «الأم»: أنه يعطى مع الغنى؛ لأنه غارم، فأشبهه الغارم لذات البين.

وأصحهما عند الأصحاب، وهو نصه فى «الأم» أيضا: أنه لا يعطى كما لا يعطى المكاتب وابن السبيل مع الغنى بخلاف الغارم لذات البين، فإن مصلحته عامة، فعلى هذا: لو وجد ما يقضى به بعض الدين، قال أصحابنا: يعطى ما يقضى به الباقي فقط.

فلو لم يملك شيئا وقدر على قضاؤه بالاكتساب فوجهان:

أحدهما: لا يعطى كالفقير، والصحيح، وبه قطع الجمهور: أنه يعطى؛ لأنه لا يمكنه قضاؤه إلا بعد زمان، وقد يعرض ما يمنعه من القضاء بخلاف الفقير، فإنه يحصل حاجته بالكسب فى الحال، وما معنى الحاجة المذكورة؟ قال الرافعى: عبارة الأكثرين تقتضى كونه فقيرا لا يملك شيئا، وربما صرحوا به، قال: وفى بعض شروح «المفتاح» أنه لا يعتبر المسكن والملبس والفراش والآنية، وكذا الخادم والمركوب إن اقتضاها حاله، بل يقضى دينه وإن ملكها.

قال: وقال بعض المتأخرين: لا يعتبر الفقر والمسكنة هنا، بل لو ملك قدر كفاية وكان لو قضى دينه مما معه لنقص ماله عن كفايته، ترك له ما يكفيه، وأعطى ما يقضى به الباقي.

قال الرافعى: وهذا أقرب.

الشرط الثانى: أنه يكون دينه لطاعة أو مباح، فإن كان فى معصية كالخمر ونحوه،

وكالإسراف فى النفقة - لم يعط قبل التوبة، هذا هو المذهب، وبه قطع المصنف والجمهور، وفيه وجه شاذ حكاه الحناطى والرافعى: أنه يعطى؛ لأنه غارم، والصواب: الأول؛ لأنه فى إعطائه إعانة له على المعصية، وهو متمكن من الأخذ بالتوبة، فإن تاب فهل يعطى؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب: أحدهما عند صاحبي «الشامل» و «التهذيب»: لا يعطى، وبه قال أبو على بن أبى هريرة؛ لأن فى إعطائه إعانة له ولغيره على المعصية.

وأصحهما عند الأكثرين: يعطى، وهو قول أبى إسحاق المروزى، وبه قطع أبو على الطبرى فى «الإفصاح»، والجرجانى فى «التحرير»، وصححه المحاملى فى «المقنع»، وأبو خلف السلمى، والمصنف فى «التنبية»، والرويانى، وغيرهم، وهو الصحيح المختار؛ لقول الله - سبحانه - وتعالى: ﴿وَالْفَرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠]، ولأن التوبة تجب ما قبلها.

قال الرافعى: ولم يتعرض الأصحاب هنا لاستبراء حاله، ومضى مدة بعد توبته يظهر فيها صلاح الحال، إلا أن الرويانى قال: يعطى - على أصح الوجهين - إذا غلب على الظن صدقه فى توبته فيمكن أن يحمل عليه، هذا كلام الرافعى، والظاهر ما قاله الرويانى: إنه إذا غلب على الظن صدقه فى توبته أعطى وإن قصرت المدة، والله - تعالى - أعلم.

الشرط الثالث: أن يكون الدين حالا، فإن كان مؤجلا ففى إعطائه ثلاثة أوجه: أحصاها: لا يعطى، وبه قطع صاحب «البيان»؛ لأنه غير محتاج إليه الآن. والثانى: يعطى؛ لأنه يسمى غارما.

والثالث حكاه الرافعى: أنه إن كان الأجل يحل تلك السنة أعطى، وإلا فلا يعطى من صدقات تلك السنة.

قال الرافعى: والوجهان هنا كالوجهين فى المكاتب إذا لم يحل عليه النجم، هل يعطى؟ قال: وقد يترتب هذا الخلاف على ذلك الخلاف ثم تارة يجعل الغارم أولى بأن يعطى؛ لأن ما عليه مستقر بخلاف المكاتب، وتارة يجعل المكاتب أولى بأن يعطى؛ لأن له التعجيل لغرض الحرية.

قلت: وجمع الدارمى مسألتى المؤجل فى الغارم والمكاتب، وذكر فيهما أربعة أوجه:

أحدهما: يعطيان فى الحال.

والثانى: لا.

والثالث: يعطى المكاتب لا الغارم، والرابع: عكسه، والله - تعالى - أعلم.  
 فرع: قال أصحابنا: إنما يعطى الغارم ما دام الدين عليه، فإن وفاه أو برئ منه لم يعط بسببه، وإنما يعطى قدر حاجته، فإن أعطى شيئاً فلم يقض الدين منه، بل أبرئ منه أو قضى عنه أو قضاه هو لا من مال الزكاة بل من مال غيره - فطريقان: أحدهما: وبه قطع المصنف وآخرون: أنه يسترجع منه لاستغنائه عنه.  
 والثانى حكاة الرافعى وغيره: أنه على الخلاف السابق فى المكاتب إذا قضى عنه الدين أو أبرئ منه.

ولو أعطى شيئاً من الزكاة فقضى الدين ببعضه، ففى الباقي الطريقان، والله - تعالى - أعلم.

قال ابن كج فى «التجريد»: لو تحمل دية قتيل فأعطيناه فبان القاتل وضمن الدية، استرد من الغارم القابض ما أخذ وصرف إلى غارم آخر.  
 فإن كان قد سلمها إلى مستحق الدين لم يرجع عليه، ولا يطالب القاتل بالدية؛ لأنها سقطت عنه بالدفع.

قال: فإن تطوع بأدائها أخذت وجعلت فى بيت المال، ولو أعطيناه ليدفع إلى أولياء القتيل فأبرءوا الناس قبل قبضهم منه، استرد منه.

فرع: إذا ادعى أنه غارم لم يقبل قوله إلا بينة، وسبق فى فصل المكاتب بيان هذه البينة، ولو صدقه غريمه ففى قبوله الوجهان السابقان فى تصديق السيد المكاتب فى الكتابة.

هكذا قاله المصنف وجميع الأصحاب، والأصح: قبول تصديق السيد والغريم.  
 هكذا صححه الجمهور، وخالفهم الجرجانى فى «التحرير»، فقال: الأصح: لا يقبل تصديقهما، والله - تعالى - أعلم.

فرع: قال أصحابنا الخراسانيون: إذا ضمن رجل عن رجل مالا من ثمن مبيع ونحوه، فلهما أربعة أحوال:

أحدها: أن يكونا معسرين، فيعطى الضامن ما يقضى به الدين، ويجوز إعطاء المضمون عنه.

قال المتولى: وهو أولى؛ لأن الضامن فرعه، ولأنه إذا أخذ الضامن وقضى بالمأخوذ الدين رجع على المضمون عنه، واحتاج الإمام أن يعطيه ثانياً.  
قال الرافعى: وهذا الذى قاله ممنوع، بل إذا أعطيناه فقضى به لا يرجع، وإنما يرجع الضامن إذا قضى من عنده.

وهذا الذى قاله الرافعى فيه نظر، وما قاله المتولى محتمل أيضاً.  
الحال الثانى: أن يكونا موسرين، فلا يعطى الضامن؛ لأنه إذا غرم رجع على المضمون عنه، فلا يضيع عليه شىء.

هذا إذا ضمن بإذنه، فإن ضمن بغير إذنه، فهل يعطى؟ فيه وجهان؛ بناء على الرجوع على المضمون عنه، إن قلنا: لا يرجع عليه - وهو الأصح - أعطى، وإلا فلا.

والثالث: أن يكون الضامن معسراً دون المضمون عنه، فإن ضمن بإذنه لم يعط؛ لأنه يرجع عليه، وإلا فعلى الوجهين:  
أصحهما: يعطى.

الرابع: أن يكون الضامن موسراً دون المضمون عنه، فيجوز إعطاء المضمون عنه.

وفى الضامن وجهان:

أحدهما: يعطى؛ لأنه غارم لمصلحة غيره، فأشبهه الغارم لإصلاح ذات البين.  
وأصحهما: لا يعطى؛ لأن الصرف إلى المضمون عنه ممكن، وإذا برئ الأصيل برئ الكفيل، بخلاف الغارم لذات البين، والله - تعالى - أعلم.

فرع: قال أصحابنا: يجوز صرف سهم الغارمين إلى من عليه الدين بإذن صاحب الدين وبغير إذنه، ولا يجوز صرفه إلى صاحب الدين إلا بإذن من عليه الدين، فلو صرف بغير إذنه لم يجزئ الدافع عن زكاته، ولكن يسقط من الدين بقدر المصروف، كما سبق فى فصل المكاتب.

قال أصحابنا: والأولى أن يدفع إلى صاحب الدين بإذن الغريم؛ ليتحقق وقوعه عن جهة الدين كما سبق فى المكاتب.

قال أصحابنا: إلا إذا كان لا يفى بالدين، وأراد المدين أن يتصرف فيه بالتجارة والتمية ليلبغ قدر الدين.

فرع: قال أصحابنا: يجوز للغارم أن يتجر فيما قبض من سهم الزكاة إذا لم يف بالدين ليلبغ قدر الدين بالتنمية، وهل يجوز إنفاقه ويقضى من غيره؟ فيه خلاف سبق في فصل المكاتب، الأصح: لا يجوز.

فرع: حكى صاحب «البيان» عن الصيمرى: أنه لو ضمن دية قتيل عن قاتل مجهول أعطى من سهم الغارمين مع الفقر والغنى، وإن ضمنها عن قاتل معروف، أعطى مع الفقر دون الغنى، وهذا ضعيف، ولا تأثير لمعرفته وعدمها. وذكر الدارمى فى الضمان عن قاتل معروف وجهين.

قال الدارمى: ولو كانت دعوى الدم بين من لا يخشى فتنتهم فتحملها، فوجهان. فرع: ذكر السرخسى أن ما استدانه لعمارة المسجد وقرى الضيف، فهو كما استدانه لتفكته ومصلحة نفسه.

وحكى الرويانى فى «الحلية» عن بعض الأصحاب: أنه يعطى من سهم الغارمين مع الغنى بالعقار، ولا يعطى مع الغنى بالتقد. قال الرويانى: وهذا هو الاختيار.

فرع: ذكر إمام الحرمين أنه لو أقام بينة بأنه غارم وأخذ الزكاة، فبان كذب الشهود - ففى سقوط الفرض القولان المشهوران فيمن أخذ الزكاة بالفقر فبان غنيا، الأصح: لا تجزئ.

فرع: إذا كان لرجل على معسر دين فأراد أن يجعله عن زكاته، وقال له: جعلته عن زكاتى، فوجهان حكاهما صاحب «البيان»:

أصحهما: لا يجزئه، وبه قطع الصيمرى، وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد؛ لأن الزكاة فى ذمته فلا يبرأ إلا بإقباضها.

والثانى: يجزئه، وهو مذهب الحسن البصرى وعطاء؛ لأنه لو دفعه إليه ثم أخذه منه جاز، فكذا إذا لم يقبضه، كما لو كانت عنده دراهم وديعة ودفعها عن الزكاة فإنه يجزئه سواء قبضها أم لا.

أما إذا دفع الزكاة إليه بشرط أن يردها إليه عن دينه، فلا يصح الدفع، ولا تسقط الزكاة بالاتفاق، ولا يصح قضاء الدين بذلك بالاتفاق، ممن صرح بالمسألة القفال فى «الفتاوى» وصاحب «التهذيب» فى باب الشرط فى المهر، وصاحب «البيان» هنا، والرافعى وآخرون.



ولو نويا ذلك ولم يشراطه جاز بالاتفاق وأجزأه عن الزكاة، وإذا رده إليه عن الدين برئ منه.

قال البغوى: ولو قال المدين: ادفع إلى عن زكاتك حتى أقضيك دينك، ففعل، أجزأه عن الزكاة وملكه القابض، ولا يلزمه دفعه إليه عن دينه، فإن دفعه أجزأه. قال القفال: ولو قال رب المال للمدين: اقض ما عليك على أن أردّه عليك عن زكاتي، فقضاه، صح القضاء ولا يلزمه رده إليه، وهذا متفق عليه.

وذكر الرويانى فى «البحر» أنه لو أعطى مسكينا زكاة وواعده أن يردّها إليه ببيع أو هبة، أو ليصرفها المزكى فى كسوة المسكين ومصالحه - ففى كونه قبضا صحيحا احتمالا، قلت: الأصح: لا يجزئه كما لو شرط أن يرد إليه عن دينه عليه.

قال القفال: ولو كانت له حنطة عند فقير وديعة، فقال: كل منها لنفسك كذا، ونوى ذلك عن الزكاة - ففى إجزائه عن الزكاة وجهان، وجه المنع: أن المالك لم يكله، وكَيْلُ الفقير لنفسه لا يعتبر.

ولو كان وكله بشراء ذلك القدر فاشتراه وقبضه ثم قال له الموكل: خذه لنفسك، ونواه زكاة - أجزأه؛ لأنه لا يحتاج إلى كيله، والله - تعالى - أعلم.

فرع: لو مات رجل وعليه دين ولا تركة له، هل يقضى من سهم الغارمين؟ فيه وجهان حكاهما صاحب البيان:

أحدهما: لا يجوز، وهو قول الصيمرى، ومذهب النجعى وأبى حنيفة وأحمد. والثانى: يجوز؛ لعموم الآية، ولأنه يصح التبرع بقضاء دينه كالحى، ولم يرجح واحدا من الوجهين، وقال الدارمى: إذا مات الغارم لم يعط ورثته عنه.

وقال ابن كج: إذا مات وعليه دين، فعندنا: لا يدفع فى دينه من الزكاة، ولا يصرف منها فى كفنه، وإنما يدفع إلى وارثه إن كان فقيرا، وبنحو هذا قال أهل الرأى ومالك.

قال: وقال أبو ثور: يقضى دين الميت وكفنه من الزكاة، ثم قال ابن كج بعد هذا بأسطر: إذا استدان لإصلاح ذات البين ثم مات دفع ما يفك به تركته، والله - تعالى - أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وسهم فى سبيل الله، وهم الغزاة الذين إذا نشطوا غزوا، فأما من كان مرتبا فى ديوان السلطان من جيوش المسلمين فإنهم لا يعطون من

الصدقة بسهم الغزاة؛ لأنهم يأخذون أرزاقهم وكفايتهم من الفىء، ويعطى الغازى مع الفقر والغنى، للخبر الذى ذكرناه فى الغارم ويعطى ما يستعين به على الغزو من نفقة الطريق وما يشتري به السلاح والفرس إن كان فارسا، وما يعطى السائس وحمولة تحمله إن كان راجلا والمسافة مما يقصر فيها الصلاة، فإن أخذ ولم يغز استرجع منه.

الشرح: قوله «نشطوا» بفتح النون وكسر الشين، و «الديوان» بكسر الدال على الفصيح المشهور، وحكى فتحها، وأنكره الأصمعى والأكثر، وهو فارسى معرب، وقيل: عربى، وهو غريب.

و «الحمولة» بفتح الحاء، وهى: الدابة التى يحمل عليها من بعير أو بغل أو حمار<sup>(١)</sup>.

ومذهبنا: أن سهم «سبيل الله» المذكور فى الآية الكريمة يصرف إلى الغزاة الذين لا حق لهم فى الديوان، بل يغزون متطوعين، وبه قال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى.

وقال أحمد - رحمه الله تعالى - فى أصح الروايتين عنه: يجوز صرفه إلى مريد الحج، وروى مثله عن ابن عمر رضى الله عنه.

واستدل له بحديث أم معقل الصحابية رضى الله عنها قالت: «لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ فَجَعَلَهُ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَصَابَنَا مَرَضٌ فَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ حَجِّهِ جِئْتُهُ فَقَالَ: يَا أُمُّ مَعْقِلٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَخْرُجِي مَعَنَا؟ قَالَتْ: قُلْتُ: لَقَدْ تَهَيَّأْنَا فَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ هُوَ الَّذِي نَحُجُّ عَلَيْهِ، فَأَوْصَى بِهِ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: فَهَلَّا خَرَجْتَ عَلَيْهِ؟ فَإِنَّ الْحَجَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: «أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجَّ فَقَالَتْ امْرَأَةٌ لِرِزْوَجِهَا: أَحِجْنِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا عِنْدِي مَا أَحِجُّكَ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ:

(١) ينظر معانى القرآن للفراء (٣٥٩/١)

(٢) أخرجه أبو داود (١٩٨٩)، وابن خزيمة (٢٣٧٦) من طريق يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل به وأخرجه أحمد (٣٧٥/٦)، وأبو داود (١٩٨٨) من طريق آخر عن أم معقل. وفى الحديث اختلاف. ينظر نصب الراية (٣٩٥/٢ - ٣٩٧).

أَحْجَنِي عَلَى جَمَلِكَ فَلَانٍ، قَالَ: ذَلِكَ حَيْسِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي تَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَإِنَّهَا سَأَلَتْنِي الْحَجَّ مَعَكَ، قَالَتْ: أَحْجَنِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: مَا عِنْدِي مَا أَحْجُكَ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: أَحْجَنِي عَلَى جَمَلِكَ فَلَانٍ، فَقُلْتُ: ذَلِكَ حَيْسِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ: أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَحْجَجْتَهَا عَلَيْهِ كَانَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ: وَإِنَّهَا أَمَرْتَنِي أَنْ أَسْأَلَكَ مَا يَغْدُلُ حَجَّةَ مَعَكَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفَرِئُهَا السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ وَأَخْبِرْهَا أَنَّهَا تَغْدُلُ حَجَّةَ مَعِي، يَغْنَى عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ<sup>(١)</sup> رواهما أبو داود في سننه في أواخر كتاب الحج في باب العمرة، والثاني إسناده صحيح وأما الأول - حديث أم معقل - فهو من رواية محمد بن إسحاق، وقال فيه «عن»، وهو مدلس، والمدلس إذا قال: «عن» لا يحتج به بالاتفاق.

واحتج أصحابنا بأن المفهوم في الاستعمال المتبادر إلى الأفهام: أن «سبيل الله تعالى»: هو الغزو، وأكثر ما جاء في القرآن العزيز كذلك.

واحتج الأصحاب -أيضا- بحديث أبي سعيد السابق في فصل الغارمين: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِيَغْنَى إِلَّا لِخُمْسَةٍ» فذكر منهم الغازي، وليس في الأصناف الثمانية من يعطى باسم الغزاة إلا الذين نعطيههم من سهم «سبيل الله تعالى».

وأما الحديثان اللذان احتجوا بهما:

فالأول: ضعيف - كما سبق - والجواب عن الثاني: أن الحج يسمى «سبيل الله»، ولكن الآية محمولة على الغزو؛ لما ذكرناه.

قال المصنف والأصحاب - رحمهم الله تعالى -: وأما الغزاة المرتبون في ديوان السلطان ولهم فيه حق: فلا يعطون من الزكاة بسبب الغزو بلا خلاف، وإن كان فيهم وصف آخر يستحقون به أعطوا به، بأن يكون غارما أو ابن سبيل.

قال أصحابنا: فإن أراد رجل من المرتزقة المرتبين في الديوان أن يصير من أهل الزكوات المتطوعين بالغزو ويترك سهمه من الديوان - جعل من أهل الصدقات، وكذا لو أراد واحد من أهل الصدقات أن يصير من المرتزقة: جعل منهم، فيعطى من

(١) أخرجه أبو داود (١٩٩٠)، والحاكم (٤٨٣/١ - ٤٨٤)، والبيهقي (١٦٤/٦)، والطبراني في الكبير (٢٠٧/١٢) رقم (١٢٩١١) من طريق عامر الأحول عن بكر بن عبد الله عن ابن عباس به.

الفىء ولا يعطى من الصدقات، قال أصحابنا: ولا حق لأهل الصدقات فى الفىء، ولا لأهل الفىء فى الصدقات.

فإن احتاج المسلمون إلى من يكفيهم شر الكفار، ولا مال فى بيت المال، فهل يجوز إعطاء المرتزقة من الزكاة من سهم «سبيل الله تعالى»؟ فيه قولان مشهوران فى طريقة خراسان:

أصحهما: لا يعطون، كما لا يصرف الفىء إلى أهل الصدقات.

والثانى: يعطون؛ لأنهم غزاة، قال أصحابنا: فعلى الأول، يجب على أغنياء المسلمين إعانتهم.

قال المصنف والأصحاب: ويعطى الغازى مع الفقر والغنى؛ للحديث السابق، ولأن فيه مصلحة للمسلمين.

قال أصحابنا: ويعطى ما يستعين به على الغزو، فيعطى نفقته وكسوته مدة الذهاب والرجوع والمقام فى الثغر، وإن طال، وهل يعطى جميع المؤنة أم ما زاد بسبب السفر؟ فيه وجهان:

أصحهما: الجميع، وهو مقتضى كلام الجمهور، ويجريان فى ابن السبيل، ويعطى ما يشتري به الفرس إن كان يقاتل فارسا، وما يشتري به السلاح وآلات القتال، ويصير ذلك ملكا للغازى، ويجوز أن يستأجر له الفرس والسلاح من مال الزكاة، ويختلف الحال بكثرة المال وقلته، فإن كان يقاتل راجلا لم يعط للفرس شيئا، ويعطى ما يحمل عليه الزاد ويركبه فى الطريق إن كان ضعيفا، أو كان السفر مسافة القصر.

قال أصحابنا: ويسلم الإمام إلى الغازى ثمن الفرس والسلاح والآلات، ثم الغازى يشتريها.

قال القاضى أبو الطيب والأصحاب: فلو استأذنه الإمام فى شراها له بمال الزكاة فأذن، جاز، فلو أراد الإمام أن يشتري ذلك بمال الزكاة ويسلمه إلى الغازى بغير إذنه، هل يجوز؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز، بل يتعين تسليم مال الزكاة إلى الغازى أو إذنه، وبه قطع جماعة من العراقيين، وهو ظاهر عبارة آخرين منهم.

وأصحهما: يجوز، وهو الذى صححه الخراسانيون وتابعهم الرافعى على

تصحيحه، وقطع به جماعة منهم، قال الخراسانيون: الإمام بالخيار: إن شاء سلم الفرس والسلاح والآلات إلى الغازي، أو ثمن ذلك تمليكا له فيملكه، وإن شاء استأجر ذلك له، وإن شاء اشترى من سهم «سبيل الله» - سبحانه وتعالى - أفراسا وآلات الحرب وجعلها وقفا في سبيل الله، ويعطيهم عند الحاجة ما يحتاجون إليه ثم يردونه إذا انقضت حاجتهم، وتختلف المصلحة في ذلك بحسب قلة المال وكثرته. وأما نفقة عيال الغازي: فقال الرافعي في بعض شروح «المفتاح»: أنه يعطى نفقته ونفقة عياله ذهابا ومقاما ورجوعا، قال: وسكت المعظم عن نفقة العيال، ولكن إعطاؤه إياها ليس بعيدا، كما ينظر في استطاعة الحج إلى نفقة العيال، فيعتبر غناه لعياله كنفسه، والله - تعالى - أعلم.

فرع: قال أصحابنا: إنما يعطى الغازي من الزكاة إذا حضر وقت الخروج ليهيئ به أسباب سفره، فإن أخذ ولم يخرج إلى الغزو استرجع منه، كذا قاله المصنف والأصحاب، وانفقوا عليه، وقد سبق في فصل المكاتب بيان كم يمهل في الخروج. قال أصحابنا: وكذا لو مات في الطريق أو امتنع الغزو بسبب آخر، استرد ما بقي معه، ذكره البغوي وآخرون، ولو غزا ورجع وبقي معه شيء من النفقة، فإن لم يقتر على نفسه، وكان الباقي قدرا صالحا، استرد منه؛ لأننا تبينا أن المدفوع إليه كان زائدا.

وإن لم يقتر على نفسه وكان الفاضل يسيرا، لم يسترجع منه، كذا نقله الرافعي، قال: وهذا لا خلاف فيه.

قال: وفي مثله في «ابن السبيل»: يسترد على الصحيح المشهور. وفيه وجه ضعيف أنه لا يسترد - أيضا - ونسبه بعضهم إلى النص، والفرق - على الصحيح - أننا دفعنا إلى الغازي لحاجتنا، وقد فعل، ودفعنا إلى ابن السبيل لحاجته، وقد زالت.

أما إذا قتر الغازي على نفسه وفضل شيء بحيث لو لم يقتر لم يفضل، لم يسترد بلا خلاف؛ لأننا دفعنا إليه كفايته فلم نرجع عليه بما قتر، كالفقير إذا أعطينا كفايته فقدر وفضل فضل عنده: لا يسترجع منه، والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وسهم لابن السبيل وهو المسافر أو من ينشئ السفر وهو محتاج في سفره.

فإن كان سفره في طاعة أعطى ما يبلغ به مقصده، وإن كان في معصية لم يعط؛ لأن ذلك إعانة على معصية.

وإن كان سفره في مباح ففيه وجهان:

أحدهما: لا يعطى؛ لأنه غير محتاج إلى هذا السفر.

والثاني: يعطى؛ لأن ما جعل رفقا بالمسافر في طاعة الله جعل رفقا بالمسافر في مباح كالفطر والقصر.

الشرح: السبيل في اللغة: الطريق، ويؤنث ويذكر، وسمى المسافر ابن السبيل؛ للزومه للطريق كلزوم الولد والدته والمقصد بكسر الصاد، وقوله: غير محتاج إلى هذا السفر مما ينكر من حيث إن المباح يحتاج إليه لمصالح المعاش.

قال الشافعي والأصحاب: ابن السبيل ضربان:

أحدهما: من أنشأ سفرا من بلد كان مقيما به سواء وطنه وغيره.

والثاني: غريب مسافر يجتاز بالبلد.

فالأول: يعطى -مطلقا- بلا خلاف؛ وأما الثاني: فالمذهب الصحيح الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي - رضى الله عنه - وقطع به العراقيون وغيرهم: أنه يعطى -أيضا- مطلقا، وحكى جماعات من الخراسانيين فيه وجهين، الصحيح: هذا. والثاني: لا يعطى من صدقة بلد يجتاز به إذا منعنا نقل الصدقة، وهذا ضعيف أو غلط.

قال أصحابنا: وإنما يعطى المسافر بشرط حاجته في سفره ولا يضر غناه في غير سفره، فيعطى من ليس معه كفايته في طريقه، وإن كان له أموال في بلد آخر سواء كانت في البلد الذي يقصده أو غيره إذا لم يكن في بلد الإعطاء.

قال أصحابنا: فإن كان سفره طاعة كحج وغزو وزيارة مندوبة ونحو ذلك، دفع إليه بلا خلاف، وإن كان معصية كقطع الطريق ونحوه، لم يدفع إليه بلا خلاف، وإن كان مباحا كطلب آبق وتحصيل كسب أو استيطان في بلد أو نحو ذلك، فوجهان مشهوران، ذكر المصنف دليلهما:

أصحهما: يدفع إليه.

ولو سافر لتزوه أو تفرج فطريقان مشهوران، المذهب: أنه كالمباح، فيكون على

الوجهين.

والثاني: لا يعطى قطعاً؛ لأنه نوع من الفضول.

وإذا أنشأ سفر معصية ثم قطعه في أثناء الطريق، وقصد الرجوع إلى وطنه - أعطى من حيثئذ من الزكاة؛ لأنه الآن ليس سفر معصية، وممن صرح به: القاضي أبو الطيب في «المجرد»، وغيره من أصحابنا.

وحكى ابن كج فيه وجهين:

الصحيح: هذا.

والثاني: لا يعطى قال: وهو غلط.

قال أصحابنا: ويعطى ابن السبيل من النفقة والكسوة ما يكفيه إلى مقصده أو موضع ماله، إن كان له مال في طريقه هذا، إن لم يكن معه مال لا يكفيه أعطى ما يتم به كفايته.

قال ابن الصباغ والأصحاب: ويهيأ له ما يركبه إن كان سفره مما تقصر فيه الصلاة، أو كان ضعيفاً لا يقدر على المشى، وإن كان قوياً وسفره دون ذلك لم يعط المركوب، ويعطى ما ينقل عليه زاده إلا أن يكون قدراً يعتاد مثله أن يحمله بنفسه، قال السرخسي: وصفة تهيئة المركوب: أنه إن اتسع المال اشترى له مركوب، وإن ضاق ائتمرى له.

قال أصحابنا: ويعطى ابن السبيل سواء كان قادراً على الكسب أم لا، وسنعيد المسألة في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

قال الرافعي: وهل يعطى جميع مؤنة سفره؟ أم ما زاد بسبب السفر؟ فيه وجهان: الصحيح: الجميع وهو ظاهر كلام الجمهور، قال أصحابنا: ويعطى كفايته في ذهابه ورجوعه إن كان يريد الرجوع، وليس له في مقصده مال، هذا هو المذهب، وبه قطع الأصحاب، ونص عليه الشافعي، وحكى الرافعي وجهاً: أنه لا يعطى للرجوع في ابتداء سفره، وإنما يعطى عند رجوعه، ووجهها عن الشيخ أبي زيد: أنه إن كان عزمه أن يصل الرجوع بالذهاب، أعطى للرجوع، وإن كان عزمه إقامة مدة، لم يعط للرجوع، والمذهب: الأول.

قال أصحابنا: وأما نفقته في إقامته في المقصد: فإن كانت إقامته دون أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج، أعطى لها؛ لأنه في حكم المسافر، وله القصر والفطر وسائر الرخص، وإن كانت أربعة أيام فأكثر غير يومى الدخول والخروج، لم يعط

لها؛ لأنه خرج عن كونه مسافرا ابن سبيل، وانقطعت رخص السفر، بخلاف الغازي فإنه يعطى مدة الإقامة في الثغر وإن طالت، والفرق: أن الغازي يحتاج إليه لتوقع الفتح، ولأنه لا يزول بالإقامة اسم الغازي، بل يتأكد، بخلاف المسافر، وفيه وجه عن صاحب «التقريب»: أن ابن السبيل يعطى وإن طال مقامه، إذا كان مقيما لحاجة يتوقع تنجزها، والمذهب: الأول.

قال أصحابنا: وإذا رجع ابن السبيل وقد فضل معه شيء استرجع منه سواء قتر على نفسه أم لا، وقيل: إن قتر على نفسه بحيث لو لم يقتر لم يفضل، لم يرجع بالفاضل، والمذهب: الأول، وسبق في فصل الغازي بيان هذا، وبيان الفرق بينه وبين الغازي حيث لا يسترجع منه إذا قتر؛ لأن ما يأخذه الغازي يأخذه عوضا لحاجتنا إليه، وقيامه بالغزو، وقد فعل ذلك، وابن السبيل يأخذه لحاجته إلينا، وقد زالت، قال أصحابنا: وكذا يسترد منه المركوب، هذا هو المذهب، وحكى الرافعي وجها أنه لا يسترد، وهو غريب ضعيف جدا.

فرع: قال أصحابنا: إذا ادعى رجل أنه يريد السفر أو الغزو، صدق وأعطى من الزكاة بلا بينة ولا يمين، وقد سبق بيان هذا في فصل المكاتب، والله - تعالى - أعلم. فرع: ذكرنا أن مذهبنا: أن ابن السبيل يقع على منشي السفر والمجتاز، وقال أبو حنيفة ومالك<sup>(١)</sup>: لا يعطى المشي بل يختص بالمجتاز. فرع: لو وجد ابن السبيل من يقرضه كفايته وله في بلده وفادة، لم يلزمه أن

(١) قال القرافي في الذخيرة (٣/١٤٨ - ١٤٩): الصنف الثامن: ابن السبيل: وفي الجواهر: وهو المنقطع به بغير بلده، المستديم السفر، وإن كان غنيا ببلده، ولا يلزمه التداين؛ لاحتمال عجزه عن الأداء. وقيل: إن قدر على السلف، لا يعطى، فإن كان معه ما يغنيه فلا يعطى لكونه ابن السبيل، أو يعطى. روايتان، فالأول المشهور. وما أخذه لا يلزمه رده إذا صار لبلده؛ لأخذه إياه باستحقاق، ولصرفه في وجوه الصدقة.

قال سند: إن كان مستمر السفر، فلا خلاف، وإن أقام مدة ثم أراد الخروج، أجاز مالك (ش) الدفع له؛ لأنه غريب يريد السفر، قياسا على المستديم بجامع الحاجة، ومنع (ح) ومن اضطر إلى الخروج من بلده، زعم بعض المتأخرين الدفع له، لما يسافر به. وإن كان ذاهبا إلى غير معصية دفع له نفقة الرجوع. شبهه بابن السبيل. وإن لم يقع عليه. ومنع عبد الوهاب مطلقا، ولو احتاجت زوجة ابن السبيل التي خلفها النفقة، قال مالك: يعطى لها. وفي الكتاب: الحاج ابن سبيل.



يقترض منه، بل يجوز صرف الزكاة إليه، صرح به ابن كج في كتابه «التجريد».

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويجب أن يسوى بين الأصناف فى السهام ولا يفضل صنفا على صنف؛ لأن الله تعالى سوى بينهم، والمستحب أن يعم كل صنف إن أمكن، وأقل ما يجرى أن يدفع إلى ثلاثة من كل صنف؛ لأن الله تعالى أضاف إليهم بلفظ الجمع وأقل الجمع ثلاثة، فإن دفع لاثنتين ضمن نصيب الثالث، وفى قدر الضمان قولان:

أحدهما: القدر المستحب وهو الثلث.

والثانى: أقل جزء من السهم؛ لأن هذا القدر هو الواجب فلا يلزمه ضمان ما زاد.

الشرح: فيه مسائل:

إحداها: يجب التسوية بين الأصناف، فإن وجدت الأصناف الثمانية وجب لكل صنف ثمن، وإن وجب منهم خمسة وجب لكل صنف خمس، ولا يجوز تفضيل صنف على صنف بلا خلاف عندنا، سواء اتفقت حاجتهم وعددهم أم لا، ولا يستثنى من هذا إلا العامل فإن حقه مقدر بأجرة عمله، فإن زاد سهمه أو نقص، فقد سبق بيانه، وإلا المؤلفه، ففى قول: يسقط نصيبهم كما سبق.

الثانية: التسوية بين آحاد الصنف ليست واجبة، سواء استوعبهم أو اقتصر على ثلاثة منهم أو أكثر، وسواء اتفقت حاجاتهم أو اختلفت، لكن يستحب أن يفرق بينهم على قدر حاجتهم، فإن استوت سوى، وإن تفاضلت فاضل بحسب الحاجة استحبابا.

فرق الأصحاب بين التسوية بين الأصناف حيث وجبت، وآحاد الصنف حيث استحبت - بأن الأصناف محصورون، فيمكن التسوية بلا مشقة بخلاف آحاد الصنف، قال البغوى: وليس هذا كما لو أوصى لفقراء بلد محصورين، فإنه يجب تعميمهم والتسوية بينهم، وهنا فى الزكاة، لو كانوا محصورين وجب تعميمهم، ولا تجب التسوية بينهم؛ لأن الحق فى الوصية لهم على التعيين، حتى لو لم يكن هناك فقير تبطل الوصية، وههنا لم يثبت الحق لهم على التعيين، وإنما تعينوا لفقد غيرهم، ولهذا لو لم يكن فى البلد مستحقون لا تسقط، بل يجب نقلها إلى بلد آخر.

وهذا الذى ذكرناه من التسوية بين آحاد الصنف، وأنها ليست واجبة، هكذا أطلقه الجمهور.

وقال المتولى: هذا إذا قسم المالك، فأما إذا قسم الإمام، فلا يجوز له التفضيل

عند تساوى الحاجات؛ لأن عليه تعميم جميع آحاد الصنف كما سنوضحه - إن شاء الله تعالى - فلزمه التسوية، والمالك لا يلزمه التعميم، فلا يلزمه التسوية.

**الثالثة:** أطلق المصنف وكثيرون: أنه يستحب تعميم كل صنف إن أمكن.

وقال ابن الصباغ وكثيرون: إن قسم الإمام لزمه استيعاب آحاد الصنف؛ لأنه يمكنه، وليس المراد أنه يستوعب بزكاة كل شخص جميع الآحاد، ولكن يستوعبهم من الزكوات الحاصلة فى يده، وله أن يخص بعضهم بنوع من المال، وآخرين بنوع، وله صرف زكاة شخص واحد إلى صنف واحد، وإلى شخص واحد، وإن قسم المالك ولم يمكنه الاستيعاب فليس هو بواجب ولا مندوب، وإن أمكنه، قال المصنف وكثيرون: هو مستحب، وقال المتولى: يجب إن كانوا محصورين، وقال البغوى: يجب إن لم نجوز نقل الزكاة، وإن جوزناه استحب.

وقال الرافعى: إن قسم الإمام لزمه الاستيعاب، وإن قسم المالك ففيه كلام المتولى والبغوى، وجزم الرافعى فى «المحرر» بوجوب الاستيعاب إن قسم الإمام وكذا إن قسم المالك وكانوا محصورين، وهذا هو المذهب، وينزل إطلاق الباقيين عليه، والله - تعالى - أعلم.

وحيث لا يجب الاستيعاب، قال أصحابنا: يجوز الدفع إلى المستحقين المقيمين بالبلد، والغرباء الموجودين حال التفرقة، ولكن المستوطنين أفضل؛ لأنهم جيرانه. قال الشافعى والأصحاب - رحمهم الله تعالى - : وحيث لا يجب الاستيعاب يشترط ألا ينقص عن ثلاثة من كل صنف؛ لما ذكره المصنف، إلا العامل فيجوز أن يكون واحداً بلا خلاف، وعجب كون المصنف لم يستثنه هنا، مع أنه استثناه فى «التنبية»، ولا خلاف فى اشتراط ثلاثة من كل صنف من الباقيين إلا ابن السبيل، ففيه طريقان:

المذهب، وبه قطع الجمهور: يشترط ثلاثة.

والثانى: فيه وجهان:

أصحهما: ثلاثة.

والثانى: يجوز واحد؛ لأن الله - تعالى - لم يذكره بالجمع بخلاف باقى الأصناف، وهذا الوجه حكاه القاضى أبو الطيب عن شيخه أبى الحسن الماسرجسى، وحكاه آخرون بعده.

قال القاضى أبو الطيب: لم يقل أحد من أصحاب الشافعى - رضى الله عنه - هذا غير الماسرجسى، قال: قال أبو إسحاق: وابن السبيل، وإن كان موحدًا، فهو اسم جنس كباقي الأصناف.

قال الرافعى: قال بعضهم: ولا يبعد طرد الوجه فى الغزاة؛ لقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠] بغير جمع، والله - تعالى - أعلم. قال أصحابنا: ولو صرف جميع نصيب الصنف إلى اثنين مع وجود ثالث غرم لثالث، بلا خلاف، وفى قدر الغرم قولان مشهوران ذكرهما المصنف: أحدهما: أقل جزء؛ لأنه القدر الذى كان يجب عليه.

والثانى: الثلث، وصححه القاضى أبو الطيب فى «المجرد»، قال: لأن المفاضلة باجتهاده ما لم تظهر خيائته، فإذا ظهرت خيائته سقط اجتهاده فلزمه الثلث، ولو صرف جميع نصيب الصنف إلى واحد، فعلى الأول: يلزمه أقل ما يجوز صرفه إليهما، وعلى الثانى: الثلثان، ثم إن الجمهور أطلقوا القولين. وقال صاحب «العدة»: إذا قلنا: يضمن الثلث ففيه وجهان:

أحدهما: المراد: إذا استتوا فى الحاجة، فلو كانت حاجة الثالث حين استحقوا التفرقة مثل حاجة الآخرين جميعًا، ضمن له نصف السهم؛ ليكون معه مثلهما؛ لأنه يستحب التفرقة على قدر حوائجهم.

والثانى: أنه لا فرق، وهذا الثانى هو الصحيح.

ومراده: إذا كان الثلاثة متعينين ولو لم يوجد إلا دون ثلاثة من صنف، أعطى لمن وجده، وهل يصرف باقى السهم إليه إذا كان مستحقًا؟ أم ينقل إلى بلد آخر؟ قال المتولى: هو كما لو لم يوجد بعض الأصناف فى بلد، وسيأتى بيانه إن شاء الله - تعالى - هذا آخر كلامه، والصحيح: أنه يصرف إليه.

وممن صححه: الشيخ نصر المقدسى، ونقله هو وصاحب «العدة»، وغيرهما عن نص الشافعى - رضى الله عنه - ودليلهما ظاهر.

قال أصحابنا: وهذان القولان فى أصل المسألة كالخلاف فى أضحية التطوع إذا أكلها كلها كم يضمن؟ وفى الوكيل إذا باع بغبن فاحش كم يضمن؟ وسيأتى فى موضعه إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -: وإن اجتمع فى شخص واحد سببان ففيه

ثلاث طرق، من أصحابنا من قال: لا يعطى بالسيبين، بل يقال له: اختر أيهما شئت فنعطيك به، ومنهم من قال: إن كانا سيبين متجانسين مثل أن يستحق بكل واحد منهما لحاجته إلينا - كالفقر الغارم - لمصلحة نفسه، أو يستحق بكل واحد منهما لحاجتنا إليهم - كالغازي والغارم لإصلاح ذات البين - لم يعط إلا بسبب واحد، وإن كانا سيبين مختلفين مثل أن يكون أحدهما يستحق لحاجتنا إليه وبالأخر يستحق لحاجته إلينا أعطى بالسيبين كما قلنا في الميراث: إذا اجتمع في شخص واحد جهتا فرض لم يعط بهما وإن اجتمع فيه جهة فرض وجهة تعصيب أعطى بهما ومنهم من قال: فيه قولان:

أحدهما: يعطى بالسيبين؛ لأن الله تعالى جعل للفقر سهما، وللغارم سهما، وهذا فقير غارم.

والثاني: يعطى بسبب واحد؛ لأنه شخص واحد فلا يأخذ سهمين كما لو انفرد بمعنى واحد.

الشرح: هذه الطرق الثلاثة مشهورة.

وأصحابها: طريقة القولين، صححها أصحابنا، ونقلها صاحب «الشامل» عن أكثر الأصحاب وأصح القولين: أنه لا يعطى إلا بسبب واحد يختار أيهما شاء، ممن صححه: القاضي أبو الطيب في «المجرد»، وصاحب «العدة»، والشيخ نصر المقدسي في تهذيبه، والرافعي، وآخرون.

وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات، منهم: سليم الرازي في «الكفاية» ونصر المقدسي في «الكافي»، وهو المنصوص في «المختصر»، والقول الآخر وهو مذهب أبي حنيفة.

وحكى الدارمي طريقا رابعا: أنه يعطى بهما إلا بالفقر والمسكنة؛ لاستحالة وجودهما في حالة واحدة، وهذا الطريق لا حقيقة له؛ لأن الأصحاب تكلموا في الممكن، والله - تعالى - أعلم.

قال الرافعي: إذا جوزنا إعطاءه بسيبين جاز بأسباب أيضا، قال: وقال الحناطي: ويحتمل ألا يعطى إلا بسيبين.

قال الخراسانيون: فإن قلنا: لا يعطى بسيبين بأن كان عاملا فقيرا، فوجهان مبنيان على الوجهين فيما يأخذه العامل، هل هو أجره أم زكاة؟ إن قلنا: أجره، أعطى

بهما، وإلا فلا.

قال الشيخ نصر المقدسى: إذا قلنا: لا يعطى إلا بسبب واحد، فأخذ بالفقر، كان لغريمه أن يطالبه بدينه، ويأخذ ما حصل له، وكذا إن أخذ بكونه غارما، فإذا أخذه وبقي فقيرا وجب إعطاؤه من سهم الفقراء؛ لأنه الآن محتاج، والله - تعالى - أعلم. فرع: قال أصحابنا: إذا فقد بعض الأصناف فلم يوجدوا فى البلد ولا غيره، قسمت الزكاة بكاملها على الموجودين من باقى الأصناف بلا خلاف، وعجيب كون المصنف ترك هذه المسألة مع ذكره لها فى «التنبيه»، قال أصحابنا: والفرق بين هذا وبين ما لو أوصى لرجلين فرد أحدهما الوصية، فإن المردود يكون للورثة لا للموصى له الآخر؛ لأن المال للورثة لولا الوصية، والوصية تبرع، فإذا لم تتم أخذ الورثة المال، وأما الزكاة: فدين لزمه، فلا يسقط بفقد المستحق، ولهذا لو لم يجد أحدا من الأصناف لم يسقط، بل يصبر حتى يجدهم أو بعضهم، بخلاف ما لو ردت الوصايا كلها، فإنها ترجع إلى الورثة، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كان الذى يفرق الزكاة رب المال سقط سهم العامل؛ لأنه لا عمل له فيقسم الصدقة على سبعة أصناف لكل صنف سهم على ما بيناه، وإن كان فى الأصناف أقارب له لا تلزمه نفقتهم، فالمستحب أن يخص الأقارب، لما روت أم كلثوم بنت عقبة بن أبى معيط قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الْصَّدَقَةُ عَلَى الْمَسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَهِيَ عَلَى ذِي الْقُرَابَةِ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ».

الشرح: هذا الحديث صحيح رواه البيهقى فى السنن الكبير بإسناد صحيح، ولفظه: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْكَاشِحُ»<sup>(١)</sup>، وروى الترمذى والنسائى بإسنادهما عن سلمان بن عامر عن النبى ﷺ: «الصَّدَقَةُ عَلَى الْمَسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَعَلَى ذِي الرَّحِمِ اثْنَتَانِ، صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه ابن خزيمة (٢٣٨٦)، والحميدى (٣٢٨)، والحاكم (٤٠٧/١)، ومن طريق البيهقى (٢٧/٧)، وأخرجه الطبرانى فى الكبير (٨٠/٢٥) رقم (٢٠٤) ورجاله رجال الصحيح. قاله الهيثمى فى المجمع (١١٦/٣) وقال الحميدى، الكاشح: العدو.

(٢) أخرجه الحميدى (٨٢٣)، وأحمد (١٧/٤، ١٨) والدارمى (٣٩٧/١)، والترمذى (٦٥٨)، والنسائى (٩٢/٥)، وابن ماجة (١٨٤٤)، وابن خزيمة (٢٠٦٧)، والطبرانى فى الكبير (٦/٢٧٥) أرقام (٦٢٠٧ - ٦٢١٢)، والبيهقى (١٧٤/٤) من طريق حفصة بنت سيرين عن الرباب أم الرانح بنت ضليع عن عمها سلمان بن عامر به مرفوعاً.

وعن عائشة - رضى الله عنها - عن النبي ﷺ قال: «الرَّحِمُ شُجْنَةٌ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - مَنْ وَصَلَهَا وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعَهُ اللَّهُ» رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>، والشجنة بكسر الشين وضمها وفتحها - ثلاث لغات، ومعناه: أن قرابة الإنسان لقريبه سبب واصل بينهما.

وعن أنس رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُنْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>، وفى الباب أحاديث كثيرة صحيحة جمعت معظمها فى رياض الصالحين.

**أما أحكام الفصل:** فقوله: إن كان الذى يفرق الزكاة رب المال سقط سهم العامل، هو كما قال، وهو ظاهر، وسبق مثله. وأما قوله: إن كان فى الأصناف أقارب له لا يلزمه نفقتهم استحَبَّ أن يخص الأقرب، فمتفق عليه أيضا؛ لما ذكرنا من الأحاديث.

قال أصحابنا: يستحب فى صدقة التطوع وفى الزكاة، والكفارة صرفها إلى الأقارب إذا كانوا بصفة الاستحقاق، وهم أفضل من الأجانب.

قال أصحابنا: والأفضل أن يبدأ بذى الرحم المحرم: كالإخوة والأخوات، والأعمام والعمات والأخوال والخالات، ويقدم الأقرب فالأقرب، وألحق بعض أصحابنا الزوج والزوجة بهؤلاء؛ لحديث زينب امرأة ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتَ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup> رواه مسلم، ثم بذى الرحم غير

والرباب مقبولة كما فى التقريب ولم تتابع؛ فالحديث ضعيف.

(١) أخرجه أحمد (٦٢/٦)، والبخارى (٥٩٨٩)، ومسلم (١٧ - ٢٥٥٥).  
(٢) أخرجه أحمد (٢٤٧/٣)، والبخارى (٢٠٦٧، ٥٩٨٦)، ومسلم (٢٠، ٢١ - ٢٥٥٧)، وأبو داود (١٦٩٣).

(٣) أخرجه البخارى (١٤٦٢)، ومسلم (١٣٢ - ٨٠) من حديث أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - «خرج رسول الله ﷺ فى أضحى أو فطر إلى المصلّى، ثم انصرف؛ فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة، فقال: أيها الناس، تصدقوا، فمرّ على النساء فقال: يا معشر النساء تصدقن... الحديث وفيه: «ثم انصرف، فلما صار إلى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستأذن عليه: فقيل: يا رسول الله هذه زينب، فقال: «أى الزيانب؟»

فقيل: امرأة ابن مسعود. قال نعم، ائذنوا لها، فأذن لها. قالت: يا نبي الله، إنك أمرت اليوم بالصدقة، وكان عندى خلّى لى فأردت أن أتصدق به، فزعم ابن مسعود أنه ولده أحق من تصدقت به عليهم فقال النبي ﷺ: «صدق ابن مسعود، زوجك ولدك أحق من تصدقت =

المحرم: كأولاد العم وأولاد الخال، ثم المحرم بالرضاع، ثم بالمصاهرة، ثم المولى من أعلى وأسفل، ثم الجار، فإن كان القريب بعيد الدار في البلد قدم على الجار الأجنبي، وإن كان الأقارب خارجين عن البلد: فإن منعنا نقل الزكاة قدم الأجنبي، وإلا فالقريب، وكذا القول في أهل البادية، فحيث كان القريب والجار الأجنبي بحيث يجوز الصرف إليهما، قدم القريب، والله - تعالى - أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ويجب صرف الزكاة إلى الأصناف في البلد الذي فيه المال؛ لما روى أن النبي ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن فقال ﷺ: «أَغْلِمْنَهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ»؛ فإن نقل إلى الأصناف في بلد آخر ففيه قولان:

أحدهما: يجزئه؛ لأنهم من أهل الصدقة فأشبهه أصناف البلد الذي فيه المال.  
والثاني: لا يجزئه؛ لأنه حق واجب لأصناف بلد، فإذا نقل عنهم إلى غيرهم لم يجزئه كالوصية بالمال لأصناف بلد.

ومن أصحابنا من قال: القولان في جواز النقل ففي أحدهما يجوز والثاني لا يجوز.

فأما إذا نقل فإنه يجزئه قولاً واحداً والأول هو الصحيح فإن كان له أربعون شاة عشرون في بلد وعشرون في بلد آخر، قال الشافعي: إذا أخرج الشاة في أحد البلدين كرهت وأجزأه، فمن أصحابنا من قال: إنما أجاز ذلك على القول الذي يقول: يجوز نقل الصدقة، فأما على القول الآخر فلا يجوز حتى يخرج في كل بلد نصف شاة. ومنهم من قال: يجزئه ذلك قولاً واحداً؛ لأن في إخراج نصف شاة في كل بلد ضرراً في التشريك بينه وبين الفقراء، والصحيح هو الأول؛ لأنه قال: «كرهت

= به عليهم».

وهذا لفظ البخاري، ولم يسق مسلم لفظه. وهذا الحديث من مسند أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - أما حديث زينب الثقفية امرأة عبد الله بن مسعود فأخرجه البخاري (١٤٦٦)، ومسلم (٤٥ - ١٠٠) عنها أنها قالت لبلال:

(سل النبي أيجزى عني أن أنفق على زوجي وأيتام لى فى حجرى... الحديث، وفيه قال رسول الله ﷺ: «نعم، ولها أجران: أجر القرابة وأجر الصدقة» والحديث طويل. وسيذكر بعضه النووي، - رحمه الله - فى شرح المتن الثالث من باب صدقة التطوع، وسيذكره على الوجه الصحيح.

وأجزأه ؛ فدل على أنه أحد القولين ولو كان قولاً واحداً لم يقل : كرهت .  
وفى الموضع الذى تنقل إليه طريقان : من أصحابنا من قال : القولان فيه إذا نقل  
إلى مسافة تقصر فيها الصلاة ، فأما إذا نقل إلى مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، فإنه يجوز  
قولاً واحداً ؛ لأن ذلك فى حكم البلد ، بدليل أنه لا يجوز فيه القصر والفطر والمسح  
على الخفين .

ومنهم من قال : القولان فى الجميع وهو الأظهر .

الشرح : حديث معاذ رواه البخارى ومسلم من رواية ابن عباس رضى الله  
عنهما<sup>(١)</sup> ، وينكر على المصنف قوله فيه : روى بصيغة التمرىض .  
وقوله : لا يجوز فيه القصر والفطر والمسح - يعنى : المسح على الخف ثلاثة أيام  
- وهذا متفق عليه .

وقد نبه عليه المصنف هنا ، وفى آخر الحضانة ، وفى تغريب الزانى ، ولم يذكره  
فى مظنته ، وهما باب المسح على الخف ، وباب صلاة المسافرين .  
أما الأحكام : فحاصل المذهب : أنه ينبغى أن يفرق الزكاة فى بلد المال ، فلو  
نقلها إلى بلد آخر مع وجود المستحقين فللشافعى - رضى الله عنه - فى المسألة  
قولان ، وللأصحاب فيها ثلاثة طرق :

أصحها عندهم : أن القولين فى الإجزاء وعدمه ، أصحهما : لا يجزئه .

والثانى : يجزئه ، ولا خلاف فى تحريم النقل .

والطريق الثانى : أنهما فى التحريم وعدمه ، أصحهما : يحرم ، والثانى : لا يحرم ،  
ولا خلاف أنه يجزئ .

وهذان الطريقان فى الكتاب

والثالث حكاه صاحب الشامل : أنهما فى الجواز والإجزاء معاً ، أصحهما : لا  
يجوز ولا يجزئه .

والثانى : يجوز ويجزئه ، وتعليل الجميع فى الكتاب ، والأصح عند الأصحاب :  
الطريق الأول ، والأصح من القولين : أنه لا يجزئه ، وهو محكى عن عمر بن

(١) تقدم فى باب قسم الصدقات .



عبد العزيز وطاوس وسعيد بن جبير ومجاهد والنخعي والثوري<sup>(١)</sup> ومالك وأحمد، وبالإجزاء قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>. والصحيح: أنه لا فرق بين النقل إلى مسافة القصر ودونها كما صححه المصنف، وكذا صححه الجمهور.

فحصل من مجموع الخلاف أربعة أقوال:

أصحابها: لا يجزئ النقل مطلقاً، ولا تجوز.

والثاني: يجزئ ويجوز.

والثالث: يجزئ ولا يجوز.

والرابع: يجزئ ويجوز لدون مسافة القصر، ولا يجزئ ولا يجوز إليها، وإذا منعنا النقل ولم نعتبر مسافة القصر فسواء نقل إلى قرية بقرب البلد أم بعيدة. صرح به صاحب «العدة».

واعلم أن صاحب «الشامل» ذكر المسألة في أول قسم الصدقات في موضعها، كما ذكرها المزنئ والأصحاب، وذكر في النقل إلى دون مسافة القصر الطريقين، وذكر أن الأصح: أنها على القولين.

ثم ذكر في أواخر الباب في مسألة أصحاب الخيام الذين لا يرتحلون: أن أصحاب الخيام الذين لا يرتحلون يجوز الصرف إلى من بينه وبينه ما لا تقصر فيه الصلاة.

قال: وكذلك البلد إذا كان في سواده في موضع لا تقصر فيه الصلاة، كأهل البلد، قال: واحتج الشافعي بأن من هو من الحرم على مسافة لا تقصر فيها الصلاة، فهو من حضره.

قال: فأما إذا كان بلدان بينهما مسافة لا تقصر فيها الصلاة: فلا ينقل من أحدهما إلى الآخر؛ لأن أحدهما لا يضاف إلى الآخر ولا ينسب.

هذا كلام صاحب «الشامل»، وذكر مثله الشيخ أبو حامد، وهو مخالف في ظاهره لما قاله صاحب «العدة»، والله - تعالى - أعلم.

فرع: قال أصحابنا: في نقل الكفارات والنذور عن البلد الذي وجبت فيه، ونقل

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة (٢/٣٩٣ - ٣٩٤) كتاب: الزكاة، باب: في الصدقة يخرج بها من بلد إلى بلد من كرهه.

(٢) وقال به أبو العالية وعطاء وميمون ينظر مصنف ابن أبي شيبة باب من رخص أن يرسل بها إلى بلد غيره.

وصية أوصى للفقراء وغيرهم، ولم يذكر بلدا طريقان:  
أحدهما، وبه قطع جماعة من العراقيين: لها حكم الزكاة، فيجرى فيها الخلاف  
كالزكاة.

وأصحهما عند الخراسانيين، وتابعهم الرافعي عليه: القطع بالجواز؛ لأن  
الاطماع لا تمتد إليها امتدادها إلى الزكوات. وهذا هو الصحيح.

فرع: حيث جاز النقل أو وجب، فمؤنته على رب المال.  
قال الرافعي: ويمكن تخريجه على الخلاف السابق في أجرة الكيال، وهذا الذى  
قاله محتمل فيما إذا وجب النقل، أما إذا لم يجب ونقله رب المال، فيجب الجزم  
بأنها على رب المال.

فرع: قال الرافعي: الخلاف فى جواز النقل وعدمه ظاهر فيما إذا فرق رب المال  
زكاته، أما إذا فرق الإمام فربما اقتضى كلام الأصحاب طرد الخلاف فيه، وربما دل  
على جواز النقل له والتفرقة كيف شاء.  
قال: وهذا أشبه.

هذا كلامه، وقد ذكر المصنف فى أوائل هذا الباب فى أواخر الفصل الأول قبل  
وسم الماشية: أن الساعى ينقل الصدقة إلى الإمام إذا لم يأذن له فى تفرقتها، وهذا  
نقل، وقدمنا هناك: أن الراجح: القطع بجواز النقل للإمام والساعى، وهو ظاهر  
الأحاديث، والله أعلم.

فرع: قال أصحابنا: لو كان المالك يبلد والمال يبلد آخر، فالاعتبار ببلد المال؛  
لأنه سبب الوجوب، ويمتد إليه نظر المستحقين فيصرف العشر إلى الأصناف  
بالأرض التى حصل منها العشر، وزكاة النقدين والمواشى والتجارة إلى أصناف البلد  
الذى تم فيه حولها.

فرع: لو كان ماله عند تمام الحول ببادية وجب صرفه إلى الأصناف فى أقرب  
البلاد إلى المال، فإن كان تاجرا مسافرا صرفها حيث حال الحول.

فرع: إذا كان له مال فى مواضع متفرقة، وحال الحول وهى متفرقة - صرف زكاة  
كل طائفة من ماله ببلدها، ولا يجوز أن يصرف الجميع فى بلد واحد إذا منعنا النقل،  
هذا إذا لم يقع تشقيص، فإن وقع بأن ملك أربعين شاة: عشرين ببلد وعشرين ببلد  
آخر فأدى شاة فى أحد البلدين:

قال الشافعى - رضى الله عنه - : كرهت ذلك وأجزأه، وللأصحاب فيه طريقان حكاهما المصنف بدليلهما :

أحدهما، وهو قول أبى حفص بن الوكيل من أصحابنا: أن هذا جائز إن جوزنا نقل الصدقة، وعليه فرعها الشافعى - رضى الله عنه - وإن منعنا نقلها وجب فى كل بلد نصف شاة، ورجح المصنف هذا الطريق بما ليس بمرجح، واستدل من كلام الشافعى - رضى الله عنه - بما لا دلالة فيه .

والطريق الثانى : هو المذهب، وهو ظاهر النص، وقطع به أكثر المتقدمين وكثير من المصنفين، ورجحه جمهور الباقيين : أنه يجوز قولاً واحداً، سواء منعنا نقل الصدقة أم لا، وعلمه الأصحاب بعلتين :

إحداهما : أن له فى كل بلد مالا فيخرج فى أيهما شاء ؛ لأنه يصدق عليه أنه أخرج فى بلد ماله .

والثانية : أن عليه ضرراً فى التشقيص .

قال الرافعى : وفرعوا عليهما : ما لو كان له مائة ببلد ومائة ببلد، فعلى الأولى : له إخراج الشاتين فى أحد البلدين، وعلى الثانية : لا يجوز ذلك، بل يجب فى كل بلد شاة .

وهذا هو المذهب فى هذه الصورة، وبه قطع جماعة، والله أعلم .

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن وجبت عليه الزكاة وهو من أهل الخيم الذين يتجمعون لطلب الماء والكلأ فإنه ينظر فيه فإن كانوا متفرقين كان موضع الصدقة من عند المال إلى حيث تقصر فيه الصلاة .

فإذا بلغ حدا تقصر فيه الصلاة لم يكن ذلك موضع الصدقة وإن كان فى حلل مجتمعة فقيه وجهان :

أحدهما : أنه كالقسم قبله .

والثانى : أن كل حلة كالبلد .

الشرح : قوله : الخيم<sup>(١)</sup> هو بفتح الخاء وإسكان الياء، والواحدة خيمة كتمر وتمر، بيضة وبيض، ويجوز خيم - بكسر الخاء وفتح الياء - كبدة ويدر، وقيل :

(١) الصحاح، واللسان، والتاج (خيم).

إنه - على هذه اللغة - محذوف الألف من خيام، كما فى قوله - تعالى - : ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ آيَةً الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، وقرئ<sup>(١)</sup> قيما، وقالوا ما ذكرناه، و«الحلل» بكسر الحاء: جمع حلة بكسرها أيضا، وهم: الحى النازلون<sup>(٢)</sup>.  
قال أصحابنا: أرباب أموال الزكاة ضربان:

أحدهما: المقيمون فى بلد أو قرية أو موضع من البادية، لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفا: فعليهم صرف زكاتهم إلى من فى موضعهم من الأصناف سواء المقيمون عندهم المستوطنون، والغرباء المجتازون.

الضرب الثانى: أهل الخيام المتنقلون، وهم صنفان:

أحدهما: قوم مقيمون فى موضع من البادية لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفا إلا لحاجة، فلهم حكم الضرب الأول، فيصرفون زكاتهم إلى من فى موضعهم، فإن نقلوا عنه كانوا كمن نقل من بلد إلى بلد.

الصنف الثانى: أهل خيام ينتقلون للجهة، وهم الذين إذا أخصب موضع رحلوا إليه، وإذا أجذب موضع رحلوا منه، فينظر فيهم: فإن كانت حللهم متفرقة صرفوا الزكاة إلى جيران المال، وهم من كان من المال على مسافة لا يقصر فيها الصلاة، قال أصحابنا: فيجوز الدفع إلى هؤلاء قولا واحدا، ولا يجيء فيهم الخلاف السابق فى النقل من بلد إلى بلد لا تقصر إليه الصلاة؛ لأنه لا يعد نقلا، فإن نقلت عنهم إلى مسافة تقصر فيها الصلاة من موضع المال، كان فيه الخلاف فى النقل من بلد إلى بلد تقصر إليه الصلاة، واتفق أصحابنا على جميع هذا المذكور.

قال أصحابنا: فإن كان مع أهل الخيام قوم من الأصناف ينتقلون بانتقالهم وينزلون بنزلهم - فالصرف إليهم أفضل من الصرف إلى جيرانهم الذين لا يظعنون بظعنهم؛ لأنهم أشد جوارا، فإن صرف إلى الآخرين جاز، هذا كله فيمن خيامهم متفرقة، فإن كانت مجتمعة وكل حلة متميزة عن الأخرى تنفرد عنها فى الماء والمرعى - فوجهان مشهوران:

أحدهما: أنهم كالمترفين، وأصحابهما: أن كل حالة كقرية، فعلى هذا: النقل

(١) ينظر اتحاف الفضلاء ص (٢٠٣)، والسبعة ص (٢٤٨)، والنشر لابن الجزرى (٢/٢٥٦)، والكشف (١/٤١٩).

(٢) ينظر: المصباح، والصحاح، واللسان (حلل)، وتهذيب اللغة (٣/٤٣٥).

منها كالتقل من القرية .

وأما أهل الخيام الذين لا قرار لهم بل يطوفون البلاد أبدا : فيصرفونها إلى من معهم ، فإن لم يكن معهم ، فإلى أقرب البلاد إليهم عند تمام الحول ، والله - تعالى - أعلم .  
قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن وجبت الزكاة وليس في البلد الذى فيه المال أحد من الأصناف نقلها إلى أقرب البلاد إليه لأنهم أقرب إلى المال .  
فإن وجد فيه بعض الأصناف ففيه طريقان :

أحدهما : يغلب حكم المكان فيدفع إلى من فى بلد المال من الأصناف .  
والثانى : يغلب حكم الأصناف فيدفع إلى من فى بلد المال من الأصناف سهمهم ، وينقل الباقي إلى بقية الأصناف فى غير بلد المال وهو الصحيح ؛ لأن استحقاق الأصناف أقوى ؛ لأنه ثبت بنص الكتاب ، واعتبار البلد ثبت بخبر الواحد ، فقدم من ثبت حقه بنص الكتاب ، فإن قسم الصدقة على الأصناف فنقص نصيب بعضهم عن كفايتهم ونصيب الباقيين على قدر كفايتهم دفع إلى كل واحد منهم ما قسم له ، ولا يدفع إلى من نقص سهمه عن كفايته من نصيب الباقيين شيء ؛ لأن كل صنف منهم ملك سهمه ، فلا يتنقص حاجته ولا حقه لحاجة غيره ، وإن كان نصيب بعضهم يتنقص عن كفايته ونصيب البعض يفضل عن كفايته - فإن قلنا : إن المغلب اعتبار البلد الذى فيه المال صرف ما فضل إلى بقية الأصناف فى البلد ، وإن قلنا : إن المغلب اعتبار الأصناف صرف الفاضل إلى ذلك الصنف الذى فضل عنهم بأقرب البلاد .

الشرح : قال أصحابنا : إذا عدم فى بلد جميع الأصناف وجب نقل الزكاة إلى أقرب البلاد إلى موضع المال ، فإن نقل إلى الأبعد ، كان على الخلاف فى نقل الزكاة ، وإن عدم بعضهم : فإن جوزنا نقل الزكاة نقل نصيب المعدوم إلى ذلك الصنف بأقرب البلاد .

وإن لم نجوزه : فوجهان مشهوران ، وحكماهما المصنف طريقين ، والمعروف فى كتب الأصحاب : وجهان ، ولعله أراد : أنهما بالتفريع عليهما يصيران طريقين :  
أصحهما عند المصنف وجماعة : يغلب حكم الأصناف ، فينقل ؛ لما ذكره المصنف ، وأصحهما عند آخرين ، منهم الأرافى : يغلب حكم البلد ، فيرد على باقى الأصناف فى البلد ؛ لأن عدم الشيء فى موضعه كعدمه مطلقا ، كما أن من عدم الماء تيمم مع أنه موجود فى موضع آخر .

فإن قلنا: ينقل، نقل إلى أقرب البلاد، وصرف إلى ذلك الصنف، فإن نقل إلى أبعد أو لم ينقل وفرقه على الباقيين، ضمن.

وإن قلنا: لا ينقل، فنقل - ضمن، ولو وجد كل الأصناف ونقص سهم بعضهم عن الكفاية، وزاد سهم بعضهم على الكفاية، فهل يصرف ما زاد إلى هذا الصنف الناقص سهمه؟ أم ينقل إلى الصنف الذين زاد سهمهم عنهم بأقرب البلاد؟ فيه هذا الخلاف.

فإن قلنا: يصرف إلى الناقصين، فكانوا أصنافاً: قسم بينهم بالسوية، ولو زاد نصيب جميع الأصناف على الكفاية، أو نصيب بعضهم ولم ينقص نصيب الآخرين - نقل ما زاد إلى ذلك الصنف بأقرب البلاد بلا خلاف، والله - تعالى - أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن وجبت عليه الفطرة وهو في بلد وماله فيه وجب إخراجها إلى الأصناف في البلد؛ لأن مصرفها مصرف سائر الزكوات، وإن كان ماله في بلد وهو في بلد آخر ففيه وجهان:

أحدهما: أن الاعتبار بالبلد الذي فيه المال.

والثاني: أن الاعتبار بالبلد الذي هو فيه؛ لأن الزكاة تتعلق بعينه، فاعتبر الموضع الذي هو فيه كالمال في سائر الزكوات.

الشرح: قال أصحابنا: إذا كان في وقت وجوب زكاة الفطر في بلد وماله فيه، وجب صرفها فيه، فإن نقلها عنه كان كنقل باقي الزكوات، ففيه الخلاف والتفصيل السابق، وإن كان في بلد وماله في بلد آخر، فأيهما يعتبر؟ فيه وجهان:

أحدهما: بلد المال كزكاة المال، وأصحهما: بلد رب المال، ممن صححه: المصنف في «التنبيه»، والجرجاني في «التحرير»، والغزالي والبغوي والرافعي وآخرون، فعلى هذا: لو كان له من تلزمه نفقته وفطرته، وهو في بلد آخر، قال صاحب «البيان»: الذي يقتضيه المذهب: أنه يبنى على الوجهين في أنها تجب على المؤدى ابتداء أم على المؤدى عنه؟ والله أعلم.

ولو كان بعض ماله معه في بلد، وبعضه في بلد آخر - وجبت زكاة الفطر في البلد الذي هو فيه، بلا خلاف.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وإذا وجبت الزكاة لقوم معينين في بلد فلم يدفع إليهم حتى مات بعضهم انتقل حقه إلى ورثته؛ لأنه تعين حقه في حال الحياة، فانتقل

## بالموت إلى ورثته.

الشرح: قال أصحابنا - رحمهم الله تعالى - : للشافعي - رضى الله عنه - فى هذه المسألة نصان: قال فى موضع: إنما يستحق أهل السهمان يوم القسم إلا العامل، فإنه يستحق بالعمل، وقال فى موضع آخر: يستحقون يوم الوجوب، وقال فى موضع: لو مات واحد منهم بعد وجوب الزكاة كان حقه لورثته، سواء كان غنيا أو فقيرا، وهذا النص بمعنى الذى قبله.

قال أصحابنا: ليست المسألة على قولين، بل على حالين، فالموضع الذى قال فيه: يعتبر الوجوب، فإذا مات أحدهم انتقل حقه إلى ورثته، أراد به: إذا كانت قد وجبت لقوم معينين فى بلد بأن لم يكن فيه من صنف إلا ثلاثة، فيتعين نصيب ذلك الصنف لهم، ولا يتغير بحدوث شيء، فلو مات أحدهم وجب نصيبه لوارثه، وإن غاب أو استغنى فحقه باق بحاله، وإن قدم غريب لم يشاركهم.

والموضع الذى اعتبر فيه وقت القسمة، أراد به: إذا لم يكونوا معينين، بأن كان فى البلد من كل صنف أكثر من ثلاثة، فإن الزكاة لا تتعين لهم، وإن مات بعضهم بعد الوجوب وقبل القسمة أو استغنى، فلا حق له، وإن قدم غريب شاركهم، فلو كان غنيا وقت الوجوب، فقيرا وقت القسمة، أعطى منها، هذا التفصيل الذى ذكرته هو طريقة أصحابنا العراقيين.

وقال الخراسانيون: الموضع الذى اعتبر فيه حال الوجوب، أراد: إذا لم يكن فى البلد إلا ثلاثة أو أقل، ومنعنا نقل الزكاة، والموضع الذى اعتبر فيه يوم القسمة إذا كانوا أكثر من ثلاثة، وجوزنا نقل الزكاة، والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ولا يجوز دفع الزكاة إلى هاشمى؛ لقوله ﷺ: «تَحْرُ أَهْلُ بَيْتٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ»، ولا يجوز دفعها إلى مطلبى؛ لقوله ﷺ: «إِنَّ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنَى الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ»؛ ولأنه حكم واحد متعلق بذوى القربى فاستوى فيه الهاشمى والمطلبى كاستحقاق الخمس.

وقال أبو سعيد الإصطخرى: إن منعوا حقهم من الخمس جاز الدفع إليهم؛ لأنهم إنما حرموا الزكاة لحقهم فى خمس الخمس، فإذا منعوا حقهم من الخمس وجب أن يدفع إليهم، والمذهب الأول؛ لأن الزكاة حُرمت عليهم لشرفهم برسول الله ﷺ

وهذا المعنى لا يزول بمنع الخمس، وفي مواليتهم وجهان:  
أحدهما: يدفع إليهم.

والثاني: لا يدفع وقد بينا وجه المذهبين في سهم العامل.

الشرح: الحديث الأول رواه البخارى ومسلم بمعناه، ولفظ روايتهما عن  
أبى هريرة - رضى الله عنه - : «أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ - رضى الله عنهما - أَخَذَ ثَمَرَةً  
مِنْ ثَمَرِ الصَّدَقَةِ فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَخْ كَخْ، لِيَطْرَحَهَا ثُمَّ قَالَ: أَمَّا  
شَعَرْتُ أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ»<sup>(١)</sup>، وفي رواية لمسلم: «أَنَا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ»<sup>(٢)</sup>،  
وفي رواية البخارى «أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ»<sup>(٣)</sup>، وعن المطلب  
ابن ربيعة أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ وَأَنَّهَا لَا  
تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ» رواه مسلم، وسبق بيانه - بطوله - في أول هذا الباب  
في بحث الإمام السعدي<sup>(٤)</sup>.

وأما الحديث الآخر «أَنَّ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَشَبَكٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ»  
فرواه البخارى في صحيحه من رواية جبير بن مطعم<sup>(٥)</sup>.

وقوله ﷺ: «شَيْءٌ وَاحِدٌ» روى بشين معجمة مفتوحة وهمز آخره، وروى «سَيٌّ»  
بسين مهملة مكسورة وياء مشددة بلا همز، والسيء بالمهملة: المثل<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٤٠٩/٢)، والبخارى (١٤٩١، ٣٠٧٢)، ومسلم (١٦١ - ١٠٦٩).

(٢) أخرجه أحمد (٤٤٤/٢، ٤٧٦)، ومسلم (١٦١ - ١٠٦٩).

(٣) أخرجه أحمد (٢٧٩/٢، ٤٠٦٢، ٤٦٧)، والبخارى (١٤٨٥).

(٤) في باب قسم الصدقات.

(٥) أخرجه أحمد (٨٣/٤)، والبخارى (٣١٤٠، ٣٥٠٢، ٤٢٢٩)، وأبو داود (٢٩٧٨، ٢٩٧٩) والنسائي (١٣٠/٧)، وابن ماجه (٢٨٨١) من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب  
عن جبير بن مطعم قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان فقال: يا رسول الله؛ أعطيت بنى  
المطلب وتركنا، وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة، فقال النبي ﷺ: «إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو  
المطلب شَيْءٌ وَاحِدٌ».

أما قوله: «وشبك بين أصابعه» فأخرجه أحمد (٨١/٤)، وأبو داود (٢٩٨٠)، والنسائي  
(١٣٠/٧) من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري به.

(٦) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٧٥/٦): «لأن أكثر بالشين المعجمة المفتوحة والهمزة، وقال  
عياض: رويناه هكذا في البخارى بلا خلاف انتهى وقد وجدته في أصلى هنا من روايته  
الكنشيهي وفي المغازي (٣٥٠٢) من رواية المستملى، وفي مناقب قريش (٤٢٢٩) من  
روايته، وفي رواية الحموي بكسر المهملة وتشديد التحتانية، وكذلك كان يرويه يحيى بن =



وأما الحديث الذى رواه أبو داود فى سنته عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: «بَعَثَ بِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِبْلِ أَعْطَاهُ إِيَّاهَا مِنَ الصَّدَقَةِ يُبْدِلُهَا» (١) فجوابه من وجهين أجاب بهما البيهقى: أحدهما: أن يكون قبل تحريم الصدقة على بنى هاشم، ثم صار منسوخا بما ذكرناه.

والوجه الثانى: أن يكون قد اقترض من العباس للفقراء إبلا ثم أوفاه إياها من الصدقة، وقد جاء فى رواية أخرى ما يدل على هذا (٢)، وبهذا الثانى أجاب الخطابى، والله - تعالى - أعلم.

أما قوله: وقد بينا وجه المذهبين فى سهم العامل، فمراده: أنه بينه فى أول الباب فى فصل بعث السعاة، ولم يذكره فى سهم العامل، وعبارته موهمة، ولو قاله فى أول الباب لكان أجود.

أما الأحكام: فالزكاة حرام على بنى هاشم وبنى المطلب بلا خلاف، إلا ما سبق فيما إذا كان أحدهم عاملا، والصحيح تحريمه، وفى موالىهم وجهان: أصحهما: التحريم، ودليل الجميع فى الكتاب، ولو منعت بنو هاشم وبنى المطلب حقهم من خمس الخمس، هل تحل الزكاة؟ فيه الوجهان المذكوران فى الكتاب:

أصحهما عند المصنف والأصحاب: لا تحل.

والثانى: تحل، وبه قال الإصطخرى، قال الرافعى: وكان محمد بن يحيى صاحب الغزالي يفتى بهذا، ولكن المذهب: الأول، وموضع الخلاف: إذا انقطع حقهم من خمس الخمس؛ لخلو بيت المال من الفئ والغنيمة أو لاستيلاء الظلمة واستبدادهم بهما، والله - تعالى - أعلم.

= معين وحده، قال الخطابى: هو أجود فى المعنى، وحكاها عياض رواية خارج الصحيح. وقال: الصواب رواية الكافة؛ لقوله فيه «وشبك بين أصابعه» وهذا دليل على الاختلاط والامتزاج كالشئ الواحد لا على التمثيل والتنظير ا. هـ.

(١) أخرجه أبو داود (١٦٥٣، ١٦٥٤)، من طريقه البيهقى فى السنن (٣٠/٧).

(٢) يعنى حديث «أن النبی ﷺ تسلف صدقة العباس قبل أن تحل» وقد تقدم تخريجه فى باب تعجيل الصدقة.

هذا مذهبتنا، وجوز أبو حنيفة<sup>(١)</sup> صرف الزكاة إلى بنى المطلب، ووافق على تحريمها على بنى هاشم، ودليلنا ما ذكره المصنف، والله - تعالى - أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يجوز دفعها إلى كافر؛ لقوله عليه السلام: «أَمِرْتُ أَنْ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ وَأَرَدَهَا فِي فَقَرَائِكُمْ».

الشرح: هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من رواية ابن عباس - رضى الله عنهما - أن النبى ﷺ قال لمعاذ - رضى الله عنه - : «أَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةَ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ»، وسبق بيانه فى فصل نقل الزكاة وغيره<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز دفع شيء من الزكوات إلى كافر، سواء زكاة الفطر وزكاة المال، وهذا لا خلاف فيه عندنا.

قال ابن المنذر: أجمعت الأمة أنه لا يجزئ دفع زكاة المال إلى الذمى، واختلفوا فى زكاة الفطر، فجوزها أبو حنيفة، وعن عمرو بن ميمون وعمرو بن شرحبيل ومرة الهمداني: أنهم كانوا يعطون منها الرهبان، وقال مالك والليث وأحمد وأبو ثور: لا يعطون، ونقل صاحب «البيان» عن ابن سيرين والزهرى جواز صرف الزكاة إلى الكفار.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يجوز دفعها إلى غنى من سهم الفقراء؛ لقوله ﷺ: «لَا حَظَّ فِيهَا لِغَنَى وَلَا لِقَوَى مُكْتَسِبٍ»، ولا يجوز دفعها إلى من يقدر على كفايته بالكسب للخبر، ولأن غناه بالكسب كفناه بالمال.

الشرح: هذا الحديث صحيح، رواه أبو داود بإسناد صحيح، وسبق بيانه فى فصل سهم الفقراء.

قال أصحابنا: لا يجوز صرف الزكاة إلى غنى من سهم الفقراء والمساكين، ولا إلى قادر على كسب يليق به يحصل له منه كفايته وكفاية عياله، وسبق بيان هذا فى فصل سهم الفقراء<sup>(٣)</sup>.

(١) قال فى التحفة (١/٤٦٨ - ٤٦٩): والشرط الآخر: ألا يكون الفقير من بنى هاشم، ولا من مواليتهم، لقوله عليه السلام «لا تحل الصدقة لمحمد ولا لآل محمد».

وكذا حرم الصدقة على موالى بنى هاشم، وقال: «إن مولى القوم من أنفسهم».

(٢) وتقدم تخريجه فى أول شرح المتن الثالث من باب زكاة الغنم.

(٣) فى باب قسم الصدقات

وأما الصرف إليه من غير سهم الفقراء والمساكين مع الغنى، فيجوز إلى العامل والغازي والغارم لذات البين والمؤلف، ولا يجوز إعطاء المكاتب مع الغنى، ولا ابن السبيل إن كان غنيا هنا، ولا يضر غناه في موضع آخر كما سبق، ولا يعطى الغارم لمصلحة نفسه مع الغنى على أصح القولين كما سبق، وأما القدرة على الكسب فتمنع إعطاء الفقير والمساكين كما سبق، وأما باقى الأصناف: فيعطون مع القدرة على الكسب بلا خلاف؛ لأنهم مضطرون فى الحال إلى ما يأخذون بخلاف الفقراء والمساكين، وفى الغارم لمصلحة نفسه والمكاتب وجه شاذ ضعيف: أنهما لا يعطيان إذا قدراً على الكسب، وقد سبق بيانه فى فصليهما، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -: ولا يجوز دفعها إلى من تلزمه نفقته من الأقارب والزوجات من سهم الفقراء؛ لأن ذلك إنما جعل للحاجة، ولا حاجة بهم مع وجوب النفقة.

الشرح: هذا الذى ذكره متفق عليه عندنا، وقد اختصر المصنف هذه المسألة، وهى مبسطة فى كتب الأصحاب أكمل بسط، وأنا أنقل فيها عيون ما ذكروه إن شاء الله تعالى.

قال أصحابنا: لا يجوز للإنسان أن يدفع إلى ولده ولا والده - الذى يلزمه نفقته - من سهم الفقراء والمساكين لعلتين: إحداهما: أنه غنى بنفقته.

والثانية: أنه بالدفع إليه يجلب إلى نفسه نفعاً، وهو منع وجوب النفقة عليه. قال أصحابنا: ويجوز أن يدفع إلى ولده ووالده من سهم العاملين والمكاتبين والغارمين والغزاة إذا كانا بهذه الصفة، ولا يجوز أن يدفع إليه من سهم المؤلفة إن كان ممن يلزمه نفقته؛ لأن نفعه يعود إليه، وهو إسقاط النفقة، فإن كان ممن لا يلزمه نفقته جاز دفعه إليه.

وأما سهم ابن السبيل، فالمذهب: أنه إذا كان من أبناء السبيل أعطاه من النفقة ما يزيد على نفقة الحضر، ويعطيه المركوب والحمولة؛ لأن هذا لا يلزم المنفق، ولا يعطيه قدر نفقة الحضر؛ لأنها لازمة، وبهذا قطع كثيرون من الأصحاب، أو أكثرهم.

والثانى، وبه قطع المحاملى: لا يعطيه شيئاً من النفقة، بل يعطيه الحمولة؛ لأن

نفقته واجبة عليه في الحضر والسفر، والحمولة ليست بواجبة في السفر.  
قال أصحابنا المتقدمون: له أن يعطى ولده ووالده من سهم العامل إذا كان عاملا، كما قدمناه.

قال القاضي أبو الفتوح من أصحابنا: هذا لا يصح؛ لأنه لا يتصور أن يعطى العامل شيئا من زكاته، قال صاحب «الشامل»: أراد الأصحاب: إذا كان الدافع هو الإمام فله أن يعطى ولد رب المال ووالده من سهم العامل - إذا كان عاملا - من زكاة والده وولده، هذا كله إذا كان الذي يعطيه هو الذي يلزمه نفقته، فلو أعطاه فقد أطلق الخراسانيون فيه وجهين:

أصحهما: لا يعطى؛ لأنه مستغن بالنفقة الواجبة له على قريبه.  
وأما إذا كان الولد أو الوالد فقيرا أو مسكينا، وقلنا في بعض الأحوال: لا تجب نفقته، فيجوز لوالده وولده دفع الزكاة إليه من سهم الفقراء والمساكين بلا خلاف؛ لأنه - حيثئذ - كالأجنبي.

وأما الزوجة: فإن أعطاهما غير الزوج من سهم الفقراء والمساكين، ففيها الوجهان كالولد والوالد، والأصح: لا يجوز.

وأما الزوج: فقطع العراقيون بأنه لا يجوز له أن يعطيها شيئا من سهم الفقراء والمساكين، وقال الخراسانيون: فيه الوجهان كالأجنبي؛ لأنه لا يدفع النفقة عن نفسه، بل نفقتها عوض لازم سواء كانت غنية أم فقيرة، كما لو استأجر فقيرا فإن له صرف الزكاة إليه مع الأجرة، والصحيح: طريقة العراقيين، وعليها التفريع، وقد سبقت هذه المسألة بفروعها مستقصاة في سهم الفقراء، والله - تعالى - أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فإن دفع الإمام الزكاة إلى من ظاهره الفقر ثم بان أنه غني لم يجزه ذلك عن الفرض.

فإن كان باقيا استرجع منه ودفع إلى فقير، وإن كان فانيا أخذ البدل وصرفه إلى فقير، فإن لم يكن للمدفع إليه مال لم يجب على رب المال ضمانه؛ لأنه قد سقط الفرض عنه بالدفع إلى الإمام ولا يجب على الإمام؛ لأنه أمين غير مفرط فلا يضمنه فهو كالمال الذي يتلف في يد الوكيل، وإن كان الذي دفع إليه رب المال فإن لم يبين عند الدفع أنه زكاة واجبة لم يكن له أن يرجع؛ لأنه قد بدف عن زكاة واجبة وعن تطوع فإذا ادعى الزكاة كان متهما فلم يقبل قوله، ويخالف الإمام فإن الظاهر من حاله

أنه لا يدفع إلا الزكاة فثبت له الرجوع، وإن كان قد بين أنها زكاة رجع فيها إن كانت باقية وفي بدلها إن كانت فانية فإن لم يكن للمدفع إليه مال فهل يضمن رب المال الزكاة؟ فيه قولان:

أحدهما: لا يضمن؛ لأنه دفع إليه بالاجتهاد فهو كالإمام.

والثاني: يضمن؛ لأنه كان يمكنه أن يسقط الفرض بيقين بأن يدفعها إلى الإمام فإذا فرق بنفسه فقد فرط فلزمه الضمان بخلاف الإمام، وإن دفع الزكاة إلى رجل ظنه مسلما فكان كافرا أو إلى رجل ظنه حرا فكان عبدا فالمذهب أن حكمه حكم ما لو دفع إلى رجل ظنه فقيرا فكان غنيا.

ومن أصحابنا من قال: يجب الضمان ههنا قولاً واحداً؛ لأن حال الكافر والعبد لا يخفى فكان مفرطاً في الدفع إليهما، وحال الغنى قد يخفى فلم يكن مفرطاً. الشرح: قال أصحابنا: إذا دفع رب المال الزكاة إلى الإمام، ودفعها الإمام إلى من ظاهره الفقر فبان غنيا - لم يجز عن الزكاة، فيسترجع منه المدفوع، سواء بين الإمام حال الدفع أنها زكاة أم لا، والظاهر من الإمام أنه لا يدفع تطوعاً، ولا يدفع إلا واجبا من زكاة واجبة أو كفارة أو نذر أو غير ذلك. فإن تلف فبدله ويصرف إلى غيره، فإن تعذر الاسترجاع من القابض لم يجب الضمان على الإمام، ولا على رب المال؛ لما ذكره المصنف، وإن بان المدفوع إليه عبداً أو كافراً أو هاشمياً أو مطلبياً، فلا ضمان على رب المال.

وهل يجب على الإمام؟ فيه ثلاثة طرق:

أصحها: فيه قولان:

أصحهما: لا ضمان عليه.

والثاني: يضمن.

والطريق الثاني: يضمن - قطعاً - لتفريطه، فإن هؤلاء لا يخفون إلا بإهمال.

والثالث: لا يضمن قطعاً؛ لأنه أمين ولم يتعمد.

هذا كله إذا فرق الإمام، فلو فرق رب المال فبان المدفوع إليه غنيا، لم يجز عن الفرض، فإن لم يكن بين أنها زكاة لم يرجع؛ وإن بين رجع في عينها، فإن تلفت ففي بدلها، فإذا قبضه صرفه إلى فقير آخر، فإن تعذر الاسترجاع، فهل يجب الضمان والإخراج ثانياً على المالك؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما:

أصحهما - وهو الجديد - : يجب .

والقديم : لا يجب ، والقولان جاريان سواء بين وتعذر الاسترجاع ، أم لم يبين ومنعنا الاسترجاع .

ولو دفعها رب المال إلى من ظنه مستحقا فبان عبدا أو كافرا أو هاشميا أو مطلبيا - وجب الاسترجاع .

فإن استرجع أخرجه إلى فقير آخر ، فإن تعذر الاسترجاع فطريقان مشهوران ، ذكر المصنف دليلهما :

المذهب : أنها لا تجزئه ويلزمه الإخراج ثانيا .

ولو دفع إليه سهم الغازي والمؤلف فبان امرأة ، فهو كمن بان عبدا ، ذكره القاضي أبو الفتوح ، وحكاه صاحب «البيان» عنه .

قال البغوى وغيره : وحكم الكفارة وزكاة الفطر فيما لو بان المدفوع إليه غير مستحق : حكم الزكاة فى جميع ما ذكرناه ، وإذا كان المدفوع إليه عبدا تعلق الغرم بذمته لا برقبته .

ذكره البغوى والرافعى وغيرهما ؛ لأنه وجب عليه برضا مستحقه ، والقاعدة : أن ما لزمه برضا مستحقه تعلق بذمته لا برقبته ، والله - تعالى - أعلم .

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ومن وجبت عليه الزكاة وتمكن من أدائها فلم يفعل حتى مات وجب قضاء ذلك من تركته ؛ لأنه حق مال لزمه فى حال الحياة فلم يسقط بالموت كدين الأدمى فإن اجتمع مع الزكاة ودين أدمى ولم يتسع المال للجميع فقيه ثلاثة أقوال :

أحدها : يقدم دين الأدمى ؛ لأن مبناه على التشديد والتأكيد ، وحق الله تعالى مبنى على التخفيف ، ولهذا لو وجب عليه قتل قصاص وقتل ردة ، قدم قتل القصاص .  
والثانى : تقدم الزكاة ؛ لقوله ﷺ فى الحج : «فَذَيْنُ اللَّهِ - عز وجل - أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى» .

والثالث : أنه يقسم بينهما ؛ لأنهما تساويا فى الوجوب فتساويا فى القضاء ، وبالله التوفيق .

الشرح : هذا الحديث فى صحيحى البخارى ومسلم من رواية ابن عباس - رضى الله عنهما - فى الصوم «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا

صَوْمُ شَهْرٍ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ فَقَالَ ﷺ: لَوْ كَانَ عَلَى أُمَّكَ ذَيْنِ أَكُنْتُ قَاضِيَهُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَذَيْنِ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى؟<sup>(١)</sup>.

وقول المصنف: حق مال احتراز من الصلاة.

وقوله: لزمه في حال الحياة احتراز ممن مات قبل الحول.

أما أحكام الفصل: فمن وجبت عليه زكاة وتمكن من أدائها فمات قبل أدائها - عصى ووجب إخراجها من تركته - عندنا - بلا خلاف، وبه قال جمهور العلماء، وقال أبو حنيفة: تسقط عنه الزكاة بالموت، وهو مذهب عجب، فإنهم يقولون: الزكاة تجب على التراخي وتسقط بالموت، وهذا طريق إلى سقوطها. ودليلنا ما ذكره المصنف.

وإذا اجتمع في تركة الميت دين لله - تعالى - ودين لآدمي، كزكاة وكفارة ونذر وجزاء صيد وغير ذلك، ففيه ثلاثة أقوال مشهورة ذكرها المصنف بأدلتها:

أصحها: يقدم دين الله تعالى.

والثاني: دين الآدمي.

والثالث: يستويان، فتوزع عليهما بنسبتهما.

وحكى بعض الخراسانيين طريقا آخر: أن الزكاة المتعلقة بالعين تقدم قطعا، وإنما الأقوال في الكفارات وغيرها مما يسترسل في الذمة مع حقوق الآدمي، وقد تكون الزكاة من هذا القبيل، بأن يكون له مال فيتلف بعد الحول والإمكان، ثم يموت وله تركة، فالزكاة - هنا - متعلقة بالذمة ففيها الأقوال.

وأجابوا عن حجة من قدم دين الآدمي وقياسه على قتل الردة وقطع السرقة - بأنه إنما قدمنا حق الآدمي هناك لاندراج حق الله تعالى في ضمنه وحصول مقصوده، وهو إعدام نفس المرتد ويد السارق، وقد حصل بخلاف الديون، ولأن الحدود مبنية على الدرء والإسقاط، بخلاف حقوق الله تعالى المالية، والله - تعالى - أعلم.

(١) أخرجه البخاري (١٩٥٣)، ومسلم (١٥٥ - ١١٤٨) من طريق مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

وسياتي تخريجه موسعا في كتاب الصوم في شرح قول المصنف: «ولو كان عليه قضاء شيء من رمضان فلم يصم حتى مات...».

### فرع: فى مسائل تتعلق بالباب:

إحداها: قال الصيمرى وصاحب «البيان» حكاية عنه: كان الشافعى - رضى الله عنه - فى القديم يسمى ما يؤخذ من الماشية صدقة، ومن المعشرات عشرا، ومن النقدين زكاة فقط، ثم رجع عنه فى الجديد، وقال: يسمى الجميع صدقة وزكاة. وذكر البيهقى بابا فى قسم الصدقات من سننه ترجمته: «باب الأغلب على أفواه العامة» أن فى التمر العشر، وفى الماشية الصدقة، وفى الورق الزكاة. قال: وقد سمي رسول الله ﷺ هذا كله صدقة.

قال الشافعى: والعرب تقول له صدقة وزكاة، ومعناها عندهم واحد<sup>(١)</sup>. ثم ذكر البيهقى - رحمه الله تعالى - حديث أبى سعيد الخدرى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ دَرْدِ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>. وحديث أبى ذر - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ قال: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَمُوتُ فَيَتْرُكُ عَتَمًا أَوْ إِبِلًا أَوْ بَقَرًا لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا إِلَّا جَاءَتْ أَغْظَمَ مَا تَكُونُ تَطْوُهُ بِأُظْلَافِهَا» الحديث رواه البخارى ومسلم<sup>(٣)</sup>.

وحديث عتاب بن أسيد - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال فى زكاة الكرم: «يُخْرَصُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَبِيًّا كَمَا تُؤَدَّى مِنْ زَكَاتِ النَّخْلِ تَمَرًا» وهذا الحديث سبق بيانه فى أول زكاة الثمار<sup>(٤)</sup>، فهذه الأحاديث كلها تبطل القول بالفرق، والله - تعالى - أعلم.

الثانية: إذا دفع المالك أو غيره الزكاة إلى المستحق، ولم يقل: هى زكاة ولا تكلم بشيء - أصلا - أجزأه ووقع زكاة، هذا هو المذهب الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور، وقد صرح بالمسألة إمام الحرمين فى باب تعجيل الزكاة،

(١) السنن الكبرى (٧/٧)

(٢) تقدم فى باب زكاة الثمار: شرح المتن الثالث.

(٣) أخرجه الحميدى (١٤٠)، وأحمد (١٥٢/٢، ١٥٧)، والبخارى (١٤٦٠، ٦٦٣٨)، ومسلم (٣٠ - ٩٩٠)، والترمذى (٦١٧)، والنسائى (١٠/٥)، وابن ماجه (١٧٨٥)، وابن خزيمة (٢٢٥١).

(٤) تقدم فى أول باب زكاة الثمار.



وآخرون. وهى مفهومة من تفاريع الأصحاب وكلامهم، وفى كلام المصنف فى هذا الباب وغيره مواضع كثيرة مصرحة بذلك:

منها: قوله فى هذا الفصل الأخير: إذا دفع الزكاة إلى من ظاهره الفقر فبان غنيا: فإن لم يبين عند الدفع أنها زكاة لم يرجع، واستعمل مثل هذا فى مواضع من باب تعجيل الزكاة وغيره، وكذلك الأصحاب.

وقال القاضى أبو القاسم بن كج فى آخر قسم الصدقات من كتابه «التجريد»: إذا دفع الزكاة إلى الإمام أو الفقير لا يحتاج أن يقول بلسانه شيئا. قال: وقال أبو على بن أبى هريرة: لا بد من أن يقول بلسانه كالهبة، وهذا ليس بشىء، فنبهت عليه؛ لئلا يغتر به، والله تعالى أعلم.

قال صاحب البحر: لو دفع الزكاة إلى فقير، والدافع غير عارف بالمدفوع، بأن كان مشدودا فى خرقه ونحوها لا يعلم جنسه وقدره، وتلف فى يد المسكين - ففى سقوط الزكاة احتمالا؛ لأن معرفة القابض لا تشترط، فكذا معرفة الدافع، هذا كلامه، والأظهر: الإجزاء.

الثالثة: قال الغزالى فى «الإحياء»: يسأل الآخذ دافع الزكاة عن قدرها، فيأخذ بعض الثمن بحيث يبقى من الثمن ما يدفعه إلى اثنين من صنفه، فإن دفع إليه الثمن بكامله حرم عليه أخذه، قال: وهذا السؤال واجب فى أكثر الناس، فإنهم لا يراعون هذا، إما لجهل، وإما لتساهل، وإنما يجوز ترك السؤال عن مثل هذا إذا لم يغلب على الظن احتمال التحريم.

الرابعة: الأفضل فى الزكاة إظهار إخراجها؛ ليراه غيره فيعمل عمله ولئلا يساء الظن به، وهذا كما أن الصلاة المفروضة يستحب إظهارها، وإنما يستحب الإخفاء فى نوافل الصلاة والصوم.

الخامسة: قال الدارمى فى الاستذكار: إذا أخر تفريق الزكاة إلى السنة الثانية فمن كان فقيرا أو مسكينا أو غارما أو مكاتبا من سنته إلى السنة الثانية، خصوا بصدقة الماضى، وشاركوا غيرهم فى الثانية، فيعطون من صدقة العاملين، ومن كان غازيا أو ابن سبيل أو مؤلفا، لم يخصوا بشىء.

السادسة: لا يجوز دفع القيمة فى شىء من الزكوات إلا فى مواضع مخصوصة سبق بيانها فى آخر باب زكاة الغنم، والله - تعالى - أعلم.

## باب صدقة التطوع

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : لا يجوز أن يتصدق بصدقة تطوع وهو محتاج إلى ما يتصدق به لنفقته أو نفقة عياله ؛ لما روى أبو هريرة رضى الله عنه : « أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : عِنْدِي دِينَارٌ ، قَالَ : أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : أَنْفِقْهُ عَلَى وَلَدِكَ ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : أَنْفِقْهُ عَلَى أَهْلِكَ ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ : قَالَ أَنْفِقْهُ عَلَى خَادِمِكَ ، قَالَ : عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : أَنْتَ أَغْلَمُ بِهِ ، » وقال ﷺ : « كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ » ، ولا يجوز لمن عليه دين ، وهو محتاج إلى ما يتصدق به لقضاء دينه ؛ لأنه حق واجب ، فلم يجز تركه لصدقة التطوع كنفقة عياله .

الشرح : حديث أبي هريرة حديث حسن ، رواه أبو داود والنسائي في سننهما بإسناد حسن<sup>(١)</sup> ، ولكن وقع في المذهب في الدينار الثالث « أَنْفِقْهُ عَلَى أَهْلِكَ » ، وفي سنن أبي داود « تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ أَوْ زَوْجِكَ » كذا جاء على الشك ، وهما لغتان في المرأة ، يقال لها : زوج وزوجة ، وحذف الهاء أفصح وأشهر ، وبه جاء القرآن العزيز ، ووقع في المذهب في كل الدنانير « أَنْفِقْهُ عَلَى كَذَا » ، وفي سنن أبي داود « تَصَدَّقْ بِهِ » بدل أنفق .

وأما الحديث الآخر : « كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ » ؛ فرواه أبو داود

(١) ورد من حديث أبي هريرة ، وجابر أما حديث أبي هريرة ؛ فأخرجه أبو داود (٢/ ٣٢٠ - ٣٢١) في الزكاة ، باب في صلة الرحم (١٦٩١) ، والنسائي (٥/ ٦٢) في الزكاة ، باب تفسير ذلك . والبخارى في الأدب المفرد (١٩٧) . والشافعي في مسنده (٢/ ٦٣) برقم (٢٠٩) ، وأحمد (٢/ ٢٥١ ، ٤٧١) ، وابن حبان (٨٢٨ ، ٨٢٩) موارد ، والحاكم (١/ ٤١٥) ، وأبو يعلى في مسنده (٦٦١٦) ، والبغوى في شرح السنة (٣/ ٤٣٥) في الزكاة ، باب فضل الصدقة على الأولاد والأقارب برقم (١٦٧٩) بتحقيقنا من طريق محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : أمر النبي ﷺ بصدقة فقال رجل : عندي دينار ؟ قال : « أنفق على نفسك » . قال : عندي آخر ؟ قال : أنفق على ولدك . قال : عندي آخر قال : « أنفق على أهلك » ، قال عندي آخر قال : « أنفق على خادمك » . قال : عندي آخر . قال « أنت أعلم به » .

وأما حديث جابر فأخرجه البخارى في الأدب المفرد (٧٥٠) من طريق هشام بن عمار قال حدثنا الوليد قال : حدثنا أبو رافع (إسماعيل بن رافع) قال حدثنا : محمد بن المنكور عن جابر قال : قال رجل : يا رسول الله عندي دينار قال : أنفق على نفسك . قال : عندي آخر فقال : أنفق على خادمك (أو قال على ولدك) قال : عندي آخر . قال : ضعه في سبيل الله وهو أخص .

بلفظه بإسناد صحيح، ورواه مسلم فى صحيحه بمعناه: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَخْبَسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتُهُ»، وهو من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص<sup>(١)</sup>.  
أما الأحكام ففيه مسألتان:

إحدهما: إذا كان محتاجا إلى ما معه لنفقة نفسه أو عياله، هل يتصدق صدقة التطوع؟ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: لا يستحب ذلك، ولا يقال: مكروه، وبهذا قطع الماوردى والغزالي وجماعة من الخراسانيين وتابعهم الرافعى فقال: لا يستحب له التصدق، وربما قيل يكره، وقال الماوردى: صدقة التطوع قبل أداء الواجبات من الزكوات والكفارات، وقيل: الإنفاق على من تجب نفقتهم من الأقارب والزوجات غير مستحبة ولا مختارة، هذا لفظه.

والثانى: يكره ذلك، وبه قطع المتولى.

والثالث: وهو الأصح، لا يجوز، وبه قطع المصنف هنا، وفى التنبيه وشيخه القاضى أبو الطيب والدارمى وابن الصباغ والبلغوى وصاحب البيان وآخرون، وظاهر نص الشافعى - رضى الله عنه - إشارة إلى الوجه الأول؛ لأنه قال فى مختصر المزمى: أحب أن يبدأ بنفسه ثم بمن يعول؛ لأن نفقة من يعول فرض، والفرض أولى به من النفل، ثم بقرابته، ثم من شاء، هذا نصه - رضى الله عنه - فإن قيل: يرد على المصنف وموافقيه حديث أبى هريرة - رضى الله عنه -: «أن رجلا من الأنصار بات به ضيف فلم يكن عنده إلا قوته وقوت صبيانه، فقال لامرأته: نومي الصبيان، وأطفئ السراج، وقدمى للضيف ما عندك» فنزلت هذه الآية: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩] هذا حديث صحيح رواه الترمذى

(١) أخرجه أبو داود (٣٢١/٢) كتاب: الزكاة، باب: فى صلة الرحم (١٦٩٢) وأحمد (٢/١٦٠، ١٩٤، ١٩٥) والبيهقى (٤٦٧/٧) كتاب: النفقات، باب: وجوب النفقة للزوجة، والبلغوى فى «شرح السنة» (٢٤٥/٥ - بتحقيقنا) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. وأخرجه الطبرانى فى «الكبير» (٣٨٢/١٢) رقم (١٣٤١٤) من طريق إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعا. وذكره الهيثمى فى «المجمع» (٣٢٨/٤) وقال: رواه الطبرانى من رواية إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة.

بهذا اللفظ، وهو فى صحيحى البخارى ومسلم أبسط من هذا<sup>(١)</sup>؛ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن هذا ليس من باب صدقة التطوع، إنما هو ضيافة، والضيافة لا يشترط فيها الفضل عن عياله ونفسه لتأكدها، وكثرة الحث عليها، حتى إن جماعة من العلماء أوجبوها.

والثانى: أنه محمول على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين حيثئذ، بل كانوا قد أكلوا حاجتهم، وأما الرجل وامرأته فتبرعا بحقهما، وكانا صابرين فرحين بذلك، ولهذا جاء فى الآية والحديث الثناء عليهما.

فإن قيل: قوله: نوى صبيانك، وغير هذا اللفظ مما جاء فى الحديث يدل على أن الصبيان كانوا جوعا؛ فالجواب: أن الصبيان لا يتركون الأكل عند حضور الطعام، ولو كانوا شباعا، فخاف إن بقوا مستيقظين أن يطلبوا الأكل عند حضور الطعام على العادة، فينكدوا عليهما وعلى الضيف؛ لقلة الطعام، والله - تعالى - أعلم.

**المسألة الثانية:** إذا أراد صدقة التطوع وعليه دين، فقد أطلق المصنف وشيخه أبو الطيب وابن الصباغ والبعوى وآخرون، أنه لا تجوز صدقة التطوع لمن هو محتاج إلى ما يتصدق به لقضاء دينه، وقال المتولى وآخرون: يكره، وقال الماوردى والغزالي وآخرون: لا يستحب، وقال الرافعى: لا يستحب، وربما قيل: يكره، هذا كلامه، والمختار: أنه إن غلب على ظنه حصول الوفاء من جهة أخرى فلا بأس بالصدقة، وقد تستحب، وإلا فلا تحل، وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الأصحاب المطلق، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فإن فضل عما يلزمه استحب له أن يتصدق؛ لقوله ﷺ: «وَلْيَتَصَدَّقِ الرَّجُلُ مِنْ دِينَارِهِ، وَلْيَتَصَدَّقِ مِنْ دِرْهَمِهِ، وَلْيَتَصَدَّقِ مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، وَلْيَتَصَدَّقِ مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ» وروى أبو سعيد الخدرى قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَطْعَمَ مُؤْمِنًا جَائِعًا أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ سَقَى مُؤْمِنًا عَلَى ظَمَأٍ سَقَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَسَا مُؤْمِنًا عَارِيًّا كَسَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ

(١) أخرجه البخارى (٣٧٩٨، ٤٨٨٩)، ومسلم (١٧٢ - ٢٠٥٤)، والترمذى (٣٣٠٤).

خَضِرَ الْجَنَّةِ، ويستحب الإكثار منه في شهر رمضان؛ لما روى ابن عباس - رضى الله عنه - قال: «كان رسول الله ﷺ: أجودَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ»؛ فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَصْبِرُ عَلَى الْإِضَاقَةِ اسْتَحَبَّ لَهُ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِ مَالِهِ؛ لما روى عمر رضى الله عنه قال: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَصَدَّقَ فَوَافَقَ ذَلِكَ مَا لَا عِنْدِي، فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا، فَحِثُّ بِنِصْفِ مَالِي فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟ فَقُلْتُ: أَبْقَيْتُ لَهُمْ مِثْلَهُ، وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِجَمِيعِ مَالِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟ فَقَالَ: أَبْقَيْتُ لَهُمْ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، فَقُلْتُ: لَا أَسَاقِيكَ إِلَى شَيْءٍ أَبَدًا»، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَصْبِرُ عَلَى الْإِضَاقَةِ كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ، لما روى جابر قال: «بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ بِمِثْلِ الْبَيْضَةِ مِنَ الذَّهَبِ أَصَابَهَا مِنْ بَغْضِ الْمَغَازِي، فَأَتَاهُ مِنْ رُكْبَةِ الْأَيْسَرِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خُذْهَا صَدَقَةً، فَأَوَّلَهُ مَا أَصْبَحْتُ أَمْلِكُ مَا لَا غَيْرَهَا فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَهُ مِنْ رُكْبَةِ الْأَيْمَنِ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَاتِيهَا مُغَضَّبًا فَحَذَفَهُ بِهَا حَذْفَةً لَوْ أَصَابَهُ لَأَوْجَعَهُ أَوْ عَقَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدُكُمْ بِمَالِهِ كُلِّهِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ، ثُمَّ يَجْلِسُ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَكَفَّفُ النَّاسَ، إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غِنًى».

الشرح: أما الحديث الأول: «لَيَتَصَدَّقَ الرَّجُلُ مِنْ دِينَارِهِ» إلى آخره، فصحيح رواه مسلم فى صحيحه بلفظه هذا من رواية جرير بن عبد الله وهو بعض حديث. وأما حديث<sup>(١)</sup> أبى سعيد فرواه أبو داود والترمذى، وإسناده جيد<sup>(٢)</sup>، وحديث

(١) أخرجه مسلم (٧٠٤/٢ - ٧٠٥) كتاب: الزكاة، باب: الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار حديث (١٠١٧/٦٩)، والنسائى (٧٥/٥) كتاب: الزكاة، باب: التحريض على الصدقة حديث (٢٥٥٤)، وابن ماجه (٧٤/١) المقدمة، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة حديث (٢٠٣) وأحمد (٣٥٧/٤)، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، والحميدى برقم (٨٠٥)، والبخارى فى «شرح السنة» (٤١٦/٣ - بتحقيقنا) من حديث جرير بن عبد الله البجلي.

(٢) أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» (١٣٤/٨) وفى تاريخ أصبهان (٢٣٧/٢) من طريق خالد بن يزيد عن الفضيل بن عياض عن أبى هارون العبدى عن أبى سعيد الخدرى به مقتصرًا على الشطر الأول منه وقال أبو نعيم: غريب من حديث الفضيل وأبى هارون تفرد به خالد واسم أبى هارون عمارة بن جوين العبدى.

قال المناوى فى «فيض القدير» (٧٠/٦): زاد أبو الشيخ فى روايته ومن كسا مؤمنًا عاريًا =

ابن عباس رواه البخارى ومسلم بلفظه<sup>(١)</sup>، وحديث عمر - رضى الله عنه - صحيح، رواه أبو داود فى كتاب الزكاة، والترمذى فى المناقب، وقال: حديث صحيح<sup>(٢)</sup>، وحديث جابر رواه أبو داود وإسناده كله صحيح<sup>(٣)</sup>، إلا أنه من رواية محمد بن إسحاق صاحب المغازى عن عاصم بن عمر بن قتادة، ومحمد بن إسحاق مدلس والمدلس إذا قال: عن، لا يحتج به.

وأما ألفاظ الفصل؛ فالظماً: العطش.

والرحيق: الخمر الصافية، وخضر الجنة - بإسكان الضاد - أى ثيابها الخضراء، قوله: «وكان أجود ما يكون فى رمضان» روى برفع الدال ونصبها، والرفع أجود، وحديث عمر - رضى الله عنه - هكذا هو فى كتب الحديث كما هو فى المذهب. وأما قول صاحب الوسيط فى آخره: إن النبى ﷺ قال: «بَيْنَكُمَا كَمَا بَيْنَ كَلِمَتَيْنِ كَمَا» فزيادة لا تعرف فى الحديث.

وقوله: «بيننا نحن» أى بين أوقات قعودنا عند رسول الله ﷺ.

وقوله: «من ركنه» بضم الراء، أى جانبه ووقع فى المذهب تغيير فى ترتيبه ولفظه، والذى فى سنن أبى داود «جَاءَ رَجُلٌ بِمِثْلِ بَيْضَةٍ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ هَذِهِ مِنْ مَعْدِنٍ فَخُذْهَا فِى صَدَقَةٍ مَا أَمْلِكُ غَيْرَهَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ

= كساه الله من خضر الجنة واستبرقها ومن سقى مؤمناً على ظمأ سقاه الله من الرحيق المختوم يوم القيامة.

(١) أخرجه البخارى (٤٠/١) كتاب: بدء الوحى، باب: (٥) حديث (٦)، (١٣٩/٤) كتاب: الصوم، باب: أجود ما كان النبى ﷺ يكون فى رمضان حديث (١٩٠٢) ومسلم (٤/١٨٠٣) كتاب: الفضائل، باب: كان النبى ﷺ أجود الناس بالخير من الریح المرسله حديث (٢٣٠٨/٥٠)، والنسائى (٢٥/٤) كتاب: الصيام، باب: الفضل والجود فى شهر رمضان حديث (٢٠٩٥) وأحمد (٢٣١/١)، ٢٨٨، ٣٢٦، ٣٦٣، ٣٧٣ وعبد الرزاق (٢٠٧٠٦) وابن أبى شيبه (١٠١/٩ - ١٠٢) وعبد بن حميد فى «المنتخب من المسند» رقم (٦٤٦)، (٦٤٧)، وابن خزيمة (١٨٨٩)، وأبو يعلى (٤٢٦/٤) رقم (٢٥٥٢)، وابن حبان (٣٤٤٤) وأبو نعيم فى «الحلية» (٣٦٢/٥) والبيهقى (٣٠٥/٤) كتاب: الصيام، باب: الجود والإفضال فى «شهر رمضان»، كلهم من طريق الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس به.

(٢) أخرجه عبد بن حميد (١٤)، والدارمى (٣٩١/١ - ٣٩٢) وأبو داود (١٦٧٨)، والترمذى (٣٦٧٥)، والحاكم (٤١٤/١)، والبيهقى (٤/١٨٠ - ١٨١).

(٣) سيأتى تخريجه.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَنَاهُ مِنْ قِبَلِ رُكْنَيْهِ الْأَيْمَنِ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ أَنَاهُ مِنْ قِبَلِ رُكْنَيْهِ الْأَيْسَرِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَنَاهُ مِنْ خَلْفِهِ فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَذَفَهُ بِهَا، فَلَوْ أَصَابَتْهُ لَأَوْجَعَتْهُ أَوْ لَعَقَرَتْهُ» ثم ذكر نحو الباقي<sup>(١)</sup>.

وقوله فى رواية الكتاب: «هاتها» هو بكسر التاء ولا يجوز فتحها بلا خلاف، وقوله: «مغضبا» بفتح الضاد - وهو منصوب على الحال - وقوله: «فحذفه بها»، الحاذف هو رسول الله ﷺ، وحذفه بالحاء المهملة أى: رماه بها، وإنما قيدته بالحاء المهملة؛ لأنى رأيت من صحفه، والصواب المعروف فى كتب الحديث وغيرها حذف بالحاء المهملة.

وقوله: «لأوجعه أو عقره» أى جرحه، وفى رواية أبى داود «لأوجعته أو عقرتة»، يعنى القطعة المحذوف بها، وقوله: «يتكفف الناس» أى يطلب الصدقة ويتعرض لأخذ ما يكفيه، وفى رواية أبى داود «يستكف»، وهما صحيحان، قال أهل اللغة: يقال فيه: تكفف واستكف.

وقوله: «عن ظهر غنى»، قال الخطابى: معناه عن غنى يعتمده ويستظهر به على التواضع.

ذكر صاحب الحاوى له معنيين: «هذا».

والثانى: أن معناه الاستغناء عن أداء الواجبات، والأصح ما قاله: إن المراد غنى النفس، إنما تصلح الصدقة لمن قويت نفسه واستغنت بالله سبحانه وتعالى، وثبت يقينه وصبر على الفقر، والله تعالى أعلم.

أما حكم الفصل: فقال المصنف والأصحاب والعلماء كافة: يستحب لمن فضل عن كفايته وما يلزمه شىء أن يتصدق؛ لما ذكره المصنف، ودلائله مشهورة فى القرآن والسنة والإجماع، قال الشافعى والأصحاب: يستحب الإكثار من الصدقة فى شهر رمضان؛ للحديث المذكور.

قال الشافعى والأصحاب: وهى فى رمضان أكد منها فى غيره للحديث؛ ولأنه أفضل الشهور، ولأن الناس يشتغلون فيه عن المكاسب بالصيام وإكثار الطاعات،

(١) أخرجه عبد بن حميد (١١٢٠، ١١٢١)، والدارمى (٣٩١/١)، وأبو داود (١٦٧٣)، (١٦٧٤) وابن خزيمة (٢٤٤١) والحاكم (٤١٣/١)، والبيهقى (١٥٤/٤)، (١٨١) من طرق عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن جابر به. ولم يصرح ابن إسحاق بالتحديث، بل عننه.

فتكون الحاجة فيه أشد.

قال الماوردي: يستحب أن يوسع فيه على عياله، ويحسن إلى ذوى أرحامه وجيرانه، لا سيما فى العشر الأواخر.

قال أصحابنا: يستحب الإكثار من الصدقة عند الأمور المهمة، وعند الكسوف، والسفر وبمكة والمدينة، وفى الغزو والحج والأوقات الفاضلة، كعشر ذى الحجة وأيام العيد ونحو ذلك، ففى كل هذه المواضع هى أكد من غيرها: قال الرافعى وغيره: وهل يستحب له التصديق بجميع الفاضل عن دينه ونفقته ونفقة عياله وسائر مؤنهم؟ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: نعم.

والثانى: لا.

وأصحها: إن صبر على الإضافة فنعم، وإلا فلا، وبهذا قطع المصنف والجمهور، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -: والأفضل أن يخص بالصدقة الأقارب؛ لقوله ﷺ لزَيْنَبِ امرأة عبد الله بن مسعود: «رَوْجُكِ وَلَدُكِ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتَ عَلَيْهِمَا»، وفعلها فى السر أفضل؛ لقوله عز وجل ﴿إِنْ تَبَدَّلُوا الْمَدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتَوَتَّوْهَا أَلْفُ تُقْرَةٍ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ولما روى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «صِلَةُ الرَّجِمِ تَزِيدُ فِى الْعُمْرِ، وَصَدَقَةُ السَّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَصَنَائِعُ الْمَعْرُوفِ تَقِى مَصَارِعَ الشُّوْءِ»، وتحل صدقة التطوع للأغنياء ولبنى هاشم وبنى المطلب؛ لما روى عن جعفر بن محمد عن أبيه - رضى الله عنهما - «أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ مِنْ سِقَايَتِ بَيْنِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَقِيلَ لَهُ: أَتَشْرَبُ مِنَ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الصَّدَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ».

الشرح: حديث امرأة ابن مسعود، رواه البخارى ومسلم، ولفظهما: «أَنَّ زَيْنَبَ امْرَأَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَامْرَأَةً أُخْرَى أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَا لِبَلَالٍ: سَلْ لَنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَزْوَاجَنَا وَيَتَامَى فِى حُجُورِنَا، هَلْ يُجْزَى ذَلِكَ عَنْهُمَا عَنِ الصَّدَقَةِ؟ يَغْنَى الثَّقَفَةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ لَهُمَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ»<sup>(١)</sup>.



وفى صحيحى البخارى ومسلم عن ميمونة أم المؤمنين - رضى الله عنها - : «أَنَّهَا أَغْتَفَتْ وَلِيدَةً لَهَا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أُعْطِيَتْهَا أَخْوَالُكَ كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِكَ»<sup>(١)</sup>.

وأما حديث ابن مسعود: «صِلَّةُ الرَّجِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ» إلى آخره فرواه<sup>(٢)</sup>.  
ويغنى عنه حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ قال: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ، إِمَامٌ عَادِلٌ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٣)</sup>، وعن أنس - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئَ غَضَبَ الرَّبِّ وَتَدْفَعُ مِئْتَةَ الشُّوْءِ» رواه الترمذى وقال: حسن غريب<sup>(٤)</sup>.

قلت: فى إسناد عبد الله بن عيسى الخزاز، قال أبو زرعة: هو منكر الحديث<sup>(٥)</sup> ومعنى الزيادة فى العمر البركة فيه، بالتوفيق للخير والحماية من الشر، وقيل: هو

(١) أخرجه أحمد (٣/٣٣٢)، والبخارى (٢٥٩٢)، ومسلم (٤٤ - ٩٩٩).

(٢) بياض فى الأصل، ولعله: فرواه القضاعى. وإسناده ضعيف. ويغنى عنه حديث أبى هريرة رضى الله عنه... الخ والله أعلم.

وحديث ابن مسعود أخرجه القضاعى فى مسند الشهاب (٩٣/١) رقم (١٠٠)، وفى إسناده من لا يعرف. قاله الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير (٣/٢٤٤).

وذكره العجلونى فى كشف الخفاء (٢/٢٩): وعزاه لأبى الشيخ فى «الثواب»، والبيهقى فى الشعب، وقال: وفى سنده الواقدى.

(٣) أخرجه البخارى (٢/١٤٣) كتاب: الأذان، باب: من جلس فى المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد حديث (٦٦٠)، (٣/٢٩٢ - ٢٩٣) كتاب: الزكاة، باب: الصدقة باليمين حديث (١٤٢٣)، (١٢/١١٢) كتاب: الحدود، باب: فضل من ترك الفواحش حديث (٦٨٠٦) ومسلم (٢/٧١٥ - ٧١٦) كتاب: الزكاة باب فضل إخفاء الصدقة حديث (٩١/١٠٣١) وأحمد (٢/٤٣٩) والترمذى (٤/٥١٦) كتاب: الزهد، باب: ما جاء فى الحب فى الله حديث (٢٣٩١)، والنسائى (٨/٢٢٢) كتاب: آداب القضاء، باب: الإمام العادل، وابن خزيمة (٣٥٨) وابن المبارك فى الزهد (٤٧٣) والبغوى فى «شرح السنة» (٢/١١٦) من حديث أبى هريرة.

وقال الترمذى: حديث حسن صحيح

وعند الترمذى ومسلم شك فى إسناده فقال: عن أبى سعيد الخدرى أو عن أبى هريرة.

(٤) أخرجه الترمذى (٦٦٤)، وابن حبان (٣٣٠٩)، والبغوى فى شرح السنة (١٦٢٨) من طريق

عبد الله بن عيسى الخزار عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس بن مالك.

(٥) كما أن فيه عننة الحسن البصرى.

بالنسبة إلى ما يظهر للملائكة بأن يقال لهم: عمر فلان إن لم يصل رحمه خمسون سنة فإن وصله فستون، فيزيد بالصلة بالنسبة إليهم.

وأما بالنسبة إلى علم الله تعالى فلا زيادة؛ لأنه سبحانه وتعالى قد علم أنه سيصل رحمه ويعيش الستين، والله - تعالى - أعلم.

وأما جعفر بن محمد، فهو جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم أجمعين<sup>(١)</sup> والله أعلم.

أما أحكام الفصل: ففيه مسائل:

إحداها: أجمعت الأمة على أن الصدقة على الأقارب أفضل من الأجانب.

والأحاديث في المسألة كثيرة مشهورة.

قال أصحابنا: ولا فرق في استحباب صدقة التطوع على القريب، وتقديمه على الأجنبي، بين أن يكون القريب ممن يلزمه نفقته أو غيره.

قال البغوى: دفعها إلى قريب يلزمه نفقته أفضل من دفعها إلى الأجنبي وأما ترتيب الأقارب في التقديم فقد سبق بيانه ووضحا في آخر باب قسم الصدقات حيث ذكره المصنف، قال أصحابنا: ويستحب تخصيص الأقارب على الأجانب بالزكاة، حيث يجوز دفعها إليهم كما قلنا في صدقة التطوع، ولا فرق بينهما، وهكذا الكفارات والندور والوصايا والأوقاف وسائر جهات البر، يستحب تقديم الأقارب فيها، حيث يكونون بصفة الاستحقاق، والله أعلم.

قال أبو علي الطبرى والسرخسى وغيرهما من أصحابنا: يستحب أن يقصد بصدقته من أقاربه أشدهم له عداوة؛ ليتألف قلبه ويرده إلى المحبة والألفة، ولما فيه من مجانبة الرياء وحفظ النفس.

المسألة الثانية: يستحب الإخفاء في صدقة التطوع؛ لما ذكره المصنف؛ ولحديث أبى هريرة - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ قال: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ فَذَكَرَ مِنْهُمْ: وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>، وأما الزكاة، فيستحب إظهارها باتفاق أصحابنا وغيرهم من

(١) وأثره أخرجه الشافعى فى الأم (٢/ ٨٠)، ومن طريق البيهقى فى السنن (٦/ ١٨٣) من طريق إبراهيم بن محمد بن محمد بن جعفر به. وإبراهيم بن محمد متروك، كما فى التقريب.

(٢) تقدم قريباً

العلماء، كما أن صلاة الفرض يستحب إظهارها في المسجد، والنافلة يندب إخفاؤها، وقد سبقت المسألة قريباً في آخر قسم الصدقات.

الثالثة: تحل صدقة التطوع للأغنياء بلا خلاف، فيجوز دفعها إليهم ويثاب دافعها عليها، ولكن المحتاج أفضل، قال أصحابنا: ويستحب للغنى التنزه عنها، ويكره التعرض لأخذها، قال صاحب البيان: ولا يحل للغنى أخذ صدقة التطوع مظهراً للفاقة، وهذا الذى قاله صحيح وعليه حمل الحديث الصحيح أن رجلاً من أهل الصفة مات فوجد له ديناران، فقال النبى ﷺ: «كَيْتَانِ مِنْ نَارٍ»<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وأما إذا سأل الغنى صدقة التطوع فقد قطع صاحب الحاوى والسرخسى وغيرهما بتحريمها عليه، قال صاحب «الحاوى»: إذا كان غنياً عن المسألة بمال أو بضعة فسؤاله حرام وما يأخذه محرم عليه، هذا لفظه.

قال الغزالى وغيره من أصحابنا فى كتاب النفقات: فى تحريم السؤال على القادر على الكسب وجهان، قالوا: وظاهر الأخبار تدل على تحريمه، وهو كما قالوا، وفى الأحاديث الصحيحة تشديد أكيد فى النهى عن السؤال<sup>(٢)</sup>، وظواهر كثيرة تقتضى التحريم.

(١) أخرجه أحمد (٤٥٧/١)، وأبو يعلى (٥٠٣٧) وابن حبان (٣٢٦٣)، والبخارى (٣٦٥٢) من طريق حماد بن زيد عن عاصم بن بهدلة عن أبى وائل عن ابن مسعود به.

وقال الهيثمى فى المجمع (٢٤٠/١٠): وفيه عاصم بن بهدلة، وقد وثقه غير واحد، وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

وأخرجه أحمد (٤٠٥/١، ٤١٢، ٤١٥، ٤٢١) وأبو يعلى (٤٩٩٧) من طرق عن زر بن حبيش عن ابن مسعود.

ويشهد له حديث أبى هريرة أخرجه أحمد (٤٢٩/٢، ٤٩٣)، والبخارى (٢٤٩/٤). وقال الهيثمى فى المجمع (٢٤١/١٠). رواه أحمد وفيه شريك بن عبد الله النخعى، وقد وثقه غير واحد، وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

كما يشهد له حديث أبى أمامة أخرجه أحمد (٢٥٢/٥، ٢٥٣، ٢٥٨) وقال الهيثمى فى المجمع (٢٤٠/١٠) رواه أحمد بأسانيد، بعضها رجاله رجال الصحيح غير شهر بن حوشب وقد وثق.

(٢) من ذلك حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضى الله عنهما - مرفوعاً: «ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتى يوم القيامة ليس فى وجهه مزعة لحم».

أخرجه البخارى (١٤٧٤)، ومسلم (١٠٣ - ١٠٤٠) ومن ذلك حديث حكيم بن حزام، وسيأتى.

وأما السؤال للمحتاج العاجز عن الكسب فليس بحرام ولا مكروه، وصرح به الماوردي وهو ظاهر، والله تعالى أعلم.

الرابعة: هل تحل صدقة التطوع لبني هاشم وبني المطلب؟ فيه طريقتان:

أصحهما: وبه قطع المصنف والأكثر: تحل.

والثاني: حكاها البغوي وآخرون من الخراسانيين فيه قولان:

أصحهما: تحل.

والثاني: تحرم.

وأما صدقة التطوع للنبي ﷺ ففيها قولان مشهوران، حكاها الشيخ أبو حامد

إمام العراقيين وغيره، منهم القفال والمروزي إمام الخراسانيين وغيرهم:

أصحهما: التحريم، فحصل في صدقة التطوع في حق النبي ﷺ وحق بني هاشم

وبني المطلب ثلاثة أقوال:

أصحها: تحل لهم دونه ﷺ.

والثاني: لهم وله.

والثالث: تحرم عليه وعليهم، والله - تعالى - أعلم.

فرع: قال أصحابنا وغيرهم: يستحب أن يتصدق بما تيسر، ولا يستقله، ولا

يمنتع من الصدقة به؛ لقلته وحقارته.

فإن قيل: الخير كثير عند الله تعالى، وما قبله الله تعالى وبارك فيه فليس هو

بقليل، قال الله تعالى ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، وفي

الصحيحين عن عدى بن حاتم - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ

بِشِقِّ تَمْرَةٍ»<sup>(١)</sup>، وفي الصحيحين أيضا عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا

(١) أخرجه البخاري (٣/٣٣٢) كتاب: «الزكاة»، باب: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، وَالْقَلِيلُ مِنَ

الصدقة» رقم (١٤١٧)، (٤٠٨/١١) كتاب: الرقاق باب «من نوقش الحساب عذب» رقم

(٦٥٤٠)، (٤٨٢/١٣) كتاب: التوحيد، باب: «كلام الرب - عز وجل - يوم القيامة مع

الأنبياء وغيرهم» رقم (٧٥١٢)، ومسلم (٧٠٣/٢) كتاب: الزكاة، باب «الحث على

الصدقة ولو بشق تمرة، أو كلمة طيبة، فإنها حجاب من النار» رقم (٦٦، ٦٨، ٧٧، ٧٨/

١٠١٦)، وابن حبان (٢/٢٢٠) كتاب: البر والإحسان، باب: «حسن الخلق» رقم (٤٧٣)،

(٢/٤٤٠) كتاب: الرقاق، باب: «الخوف والتقوى» رقم (٦٦٦)، (٤٣/٧) كتاب:

الصلاة، باب: «صلاة الجمعة» رقم (٢٨٠٤) وأحمد (٢٥٦/٤)، والنسائي (٧٥/٥)

كتاب: الزكاة، باب: «القليل في الصدقة» رقم (٢٥٥٣).

نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسَنَ شَاةٍ<sup>(١)</sup>، قال أهل اللغة: فِرْسَنٌ من البعير والشاة كالحافر من غيرهما، وفي المسألة أحاديث كثيرة صحيحة مشهورة.

فرع: يستحب أن يخصص بصدقته الصلحاء، وأهل الخير، وأهل المروءات، والحاجات، فلو تصدق على فاسق أو على كافر، من يهودى أو نصرانى أو مجوسى جاز، وكان فيه أجر فى الجملة، قال صاحب «البيان»: قال الصيمرى: وكذلك الحربى، ودليل المسألة قول الله - تعالى -: ﴿وَيُطْعَمُونَ أَلْطَعَامَ عَلَىٰ حَيْثُ مَسْكِنًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨]، ومعلوم أن الأسير حربى.

وعن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «قَالَ رَجُلٌ: لَأَتَصَدَّقَنَّ اللَّيْلَةَ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى سَارِقٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ فَخَرَجَ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ فَأَصْبَحَ النَّاسُ يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى زَانِيَةٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، لَأَتَصَدَّقَنَّ اللَّيْلَةَ بِصَدَقَةٍ فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيِّ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى غَنِيٍّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى سَارِقٍ، وَعَلَى زَانِيَةٍ، وَعَلَى غَنِيٍّ فَأَتَى فَقِيلَ لَهُ: أَمَا صَدَقْتَكَ عَلَى سَارِقٍ فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ عَنْ سَرَقَتِهِ، وَأَمَا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا تَسْتَغْفِرُ عَنْ زِنَاهَا، وَأَمَا الْغَنَى فَلَعَلَّهُ يَغْتَبِرُ، وَيَنْفِقُ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ تَعَالَى» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخارى (٤٥٩/١٠) كتاب: «الأدب»: باب: «لا تحقرن جارة جارتها» رقم (٦٠١٧)، ومسلم (٧١٤/٢) كتاب: الزكاة: باب: «الحث على الصدقة ولو بالقليل» رقم (١٠٣٠/٩٠)، والترمذى (٤٤١/٤) كتاب: اللّواء والهبة، باب: «فى حث النبى ﷺ على التهادى» رقم (٢١٣٠)، واحمد (٢٦٤/٢ - ٤٣٢ - ٤٩٣ - ٥٠٦)، والبيهقى (١٧٧/٤) كتاب: الزكاة «جماع أبواب صدقة التطوع» باب «التحريض على الصدقة وإن قلت»، (٦/١٦٩) كتاب: الهبات، باب: «التحريض على الهبة والهدية صلة بين الناس».

(٢) أخرجه البخارى ٣/٣٤٠ فى الزكاة، باب إذا تصدق على غنى وهو لا يعلم (١٤٢١)، ومسلم (٧٠٩/٢) فى الزكاة، باب ثبوت أجر المتصدق، وإن وقعت الصدقة فى غير أهلها (١٠٢٢/٧٨)، والنسائى (٥٥/٥ - ٥٦) فى الزكاة، باب إذا أعطاه غنياً وهو لا يشعر، واحمد (٣٢٢/٢) عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال «قال رجل: لأتصدقن الليلة بصدقة» فخرج بصدقته فوضعها فى يد زانية، فأصبحوا يتحدثون: تُصَدِّقُ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ. قال: اللهم لك الحمد على زانية.

وعنه أن رسول الله ﷺ قال: «يَتَنَمَّا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بِئْرًا فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلَ الَّذِي كَانَ قَدْ بَلَغَ مِنِّي فَتَزَلَ الْبِئْرَ فَمَلَأَ خُفَّهُ مَاءً ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِيَمِيهِ حَتَّى رَفَى فَسَقَى الْكَلْبَ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ أَجْرًا؟ فَقَالَ فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ» رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>، وفي رواية لهما «يَتَنَمَّا كَلْبٌ يَطِيفُ بِرَكِيَّةٍ قَدْ كَادَ يَقْتُلُهُ الْعَطَشُ إِذْ رَأَتْهُ بَغْيَا مِنْ بَنَى إِسْرَائِيلَ فَتَزَعَتْ مَوْقَهَا فَاسْتَقَتْ لَهُ بِهِ، فَسَقَتْهُ فَغَفِرَ لَهَا بِهِ»<sup>(٢)</sup> الموق: الخف.

فرع: يكره تعمد الصدقة بالردى، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا أَلِيتَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

ويستحب تعمد أجود ماله وأحبه إليه، قال الله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

وفي المسألة أحاديث صحيحة<sup>(٣)</sup>.

=  
لأتصدقن بصدقة، فخرج بصدقته فوضعها في يد غني، فأصبحوا يتحدثون: تُصَدَّقُ عَلَى غَنِي. قال: اللهم لك الحمد على غني. لأتصدقن بصدقة، فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق فأصبحوا يتحدثون: تصدق على سارق، فقال اللهم، لك الحمد على زانية وعلى غني وعلى سارق.

فأتى فقيل له: أما صدقتك فقد قبلت. أما الزانية فلعلها تستعفف بها عن زناها.

ولعل الغني يعتبر فينفق مما أعطاه الله، ولعل السارق يستعفف بها عن سرقة.

(١) أخرجه مالك (٩٢٩/٢ - ٩٣٠) رقم (٢٣) ومن طريق أحمد (٣٧٥/٢، ٥١٧)، والبخاري (٢٣٦٣، ٢٤٦٦، ٦٠٠٩)، ومسلم (١٥٣ - ٢٢٤٤)، وأبو داود (٢٥٥٠)، وابن حبان (٥٤٤)، والبيهقي في السنن (١٨٥/٤)، (١٤/٨) عن طريق سَمَى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح السَّمان عن أبي هريرة مرفوعاً به.

(٢) أخرجه أحمد (٥٠٧/٢)، والبخاري (٣٤٦٧)، ومسلم (١٤٥، ١٥٥ - ٢٢٤٥) من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة.

والركبة: بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتانية: البئر قاله الحافظ ابن حجر: في فتح الباري (١٩٧/٧).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٩٩٥/٢ - ١٩٦) رقم (٢)، ومن طريقه أحمد (١٤١/٣) والبخاري (١٤٦١)، ومسلم (٤٢ - ٩٩٨)، عن إسحاق بن عبد الله عن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك - رضى الله عنه - يقول: «كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة، مالا من نخل، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء، وكانت مستقبلة المسجد، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب. قال أنس: فلما أنزلت هذه الآية ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾»

فرع: قال أصحابنا: تكره الصدقة بما فيه شبهة، ويستحب أن يختار أحل ماله وأبعد من الحرام والشبهة؛ لحديث أبي هريرة - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَذْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بِمِثْنِهِ ثُمَّ يُرِيهَا لِصَاحِبِهَا كَمَا يُرَى أَحَدُكُمْ فَلَوَّهُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ» رواه البخارى ومسلم، وهذا لفظ روايته.

والفلو - بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو، ويقال: بكسر الفاء وإسكان اللام - وهو ولد الفرس فى صغره.

وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - أيضا قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ»، قال عز وجل: ﴿يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وقال: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء: يا رب يا رب، ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأنى يستجاب لذلك» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

فرع: من دفع إلى وكيله أو ولده أو غلامه أو غيرهم شيئا يعطيه لسائل أو غيره صدقة تطوع، لم يزل ملكه عنه حتى يقبضه المبعوث إليه، فإن لم يتفق دفعه إلى ذلك المعين استحب له ألا يعود فيه، بل يتصدق به على غيره، فإن استرده وتصرف فيه جاز؛ لأنه باق على ملكه.

فرع: قال البندنجى والبغوى وسائر أصحابنا فى مواضع متفرقة: يكره لمن تصدق بشيء صدقة تطوع أو دفعه إلى غيره زكاة أو كفارة أو عن نذر وغيرها من

= تنفقوا مما تحبون» قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله. إن تبارك الله - وتعالى - يقول: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ وإن أحب أموالى إلى يبرحاء وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله، فضعها يا رسول الله، حيث أراك الله. قال: فقال رسول الله ﷺ بنح ذلك مال رابع ذلك مال رابع، وقد سمعت ما قلت وإنى أرى أن تجعلها فى الأقربين. فقال أبو طلحة: أفعل يا رسول الله. فقسمها أبو طلحة فى أقاربه وبنى عمه. (١) أخرجه أحمد (٢/٣٢٨)، والدارمى (٢/٣٠٠)، ومسلم (٦٥ - ١٠١٥) والبخارى فى رفع اليدين (٩١)، والترمذى (٢٩٨٩)، والبيهقى (٣/٣٤٦).

وجوه الطاعات، أن يملكه من ذلك المدفوع إليه بعينه بمعاوضة أو هبة، ولا يكره ملكه منه بالإرث، ولا يكره أيضا أن يملكه من غيره إذا انتقل إليه.

واستدلوا في المسألة: بحديث عمر - رضى الله عنه - قال: «حَمَلْتُ عَلَى فَرَسِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ مِنْهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بِائِعُهُ بِرُخْصٍ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صِدْقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ» رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخارى (٢٧٧/٥) كتاب: الهبة، باب: لا يحل لأحد أن يرجع فى هبته وصدقته، حديث (٢٦٢١)، ومسلم (١٢٤١/٣) كتاب: الهبات، باب: تحريم الرجوع فى الصدقة، حديث (١٦٢٢/٥)، وأبو داود (٨٠٨/٣) كتاب: البيوع، باب: الرجوع فى الهبة، حديث (٣٥٣٨)، والنسائى (٢٦٦/٦) كتاب: الهبة، باب: رجوع الوالد فيما يعطى ولده، وابن ماجه (٧٩٦/٢) كتاب: الهبات، باب: الرجوع فى الهبة، حديث (٢٣٨٥)، وأحمد (١/٢٨٠، ٢٨٩، ٣٣٩، ٣٤٥، ٣٤٩)، وأبو داود الطيالسى (١/٢٨٠ - منحة) رقم (١٤١٩)، وابن الجارود (٩٩٣)، وابن حبان (٥٠٩٩، ٥١٠٠ - الإحسان)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٧٧/٤) كتاب: الهبة والصدقة، باب: الرجوع فى الهبة، والبيهقى (١٨٠/٦) كتاب: الهبات، باب: لا يحل لواهب أن يرجع فى هبته، وأبو نعيم فى الحلية (٦/١٤٥، ٢٨١)، والبعغوى فى شرح السنة (٤/٤٢٤)، والخطيب فى تاريخ بغداد (٧/٣٨٥) من طرق عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس به.

وأخرجه البخارى (٢٧٧/٥ - ٢٧٨) كتاب: الهبة، باب: لا يحل لأحد أن يرجع فى هبته وصدقته، حديث (٢٦٦٢)، وفى الأدب المفرد رقم (٤١٧)، والنسائى (٢٧٦/٦) كتاب: الهبة، باب: رجوع الوالد فيما يعطى ولده، والترمذى (٥٩٢/٣) كتاب: البيوع، باب: الرجوع فى الهبة، حديث (١٢٩٨)، وأحمد (١/٢١٧)، والحميدى (١/٢٤٣) رقم (٥٣٠)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٧٨/٤) كتاب: الهبة والصدقة، باب: الرجوع فى الهبة، والبيهقى (١٨٠/٦) كتاب: الهبات، باب: لا يحل لواهب أن يرجع فى هبته، وأبو يعلى (٤/٢٩٣ - ٢٩٤) رقم (٢٤٠٥)، والبعغوى فى شرح السنة (٤/٤٢٥)، والخطيب فى تاريخ بغداد (٨/١٧٨) من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: قال النبى ﷺ: «ليس لنا مثل السوء، الذى يعود فى هبته كالكلب يرجع فى قيته».

وأخرجه البخارى (٢٥٦/٥) كتاب: الهبة، باب: هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها، حديث (٢٥٨٩)، ومسلم (١٢٤١/٣) كتاب: الهبات، باب: تحريم الرجوع فى الصدقة، حديث (١٦٢٢/٨)، والنسائى (٢٦٧/٦) كتاب: الهبة، باب: رجوع الوالد فيما يعطى ولده، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٧٨/٤) كتاب: الهبة والصدقة، باب: الرجوع فى الهبة، والبيهقى (١٨٠/٦) كتاب: الهبات، باب: لا يحل لواهب أن يرجع فى هبته، كلهم من طريق طاوس عن ابن عباس قال: قال النبى ﷺ: «العائد فى هبته كالكلب يقى ثم يعود فى قيته».

وقد رواه طاوس عن ابن عمر وابن عباس معا:



= أخرجه أبو داود (٨٠٨/٣) كتاب: البيوع والإيجارات، باب: الرجوع في الهبة، حديث (٣٥٣٩)، والنسائي (٢٦٧/٦) كتاب: الهبة، باب: رجوع الوالد فيما يعطى ولده، والترمذي (٥٩٢/٣) كتاب: الأحكام، باب: ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة، حديث (١٢٩٩)، وأحمد (٢٧/٢، ٧٨)، وابن حبان (١١٤٨ - موارد)، وأبو يعلى (١٠٥/٥ - ١٠٦) رقم (٢٧١٧)، وابن الجارود (٩٩٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٩/٤)، والدارقطني (٤٢/٣ - ٤٣) كتاب: البيوع، والمحاكم (٤٦/٢)، والبيهقي (١٨٠/٦) كتاب: الهبات، باب: لا يحل لواهب أن يرجع في هبته، كلهم من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب، عن طاوس عن ابن عمر وابن عباس قالا: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لرجل أن يعطى عطية فيرجع فيها كالكلب أكل حتى إذا تم قاء ثم رجع في قيئه».

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد فإني لا أعلم خلافاً في عدالة عمرو بن شعيب، إنما اختلفوا في سماع أبيه من جده. ووافقه الذهبي.

وأخرجه أحمد (٣٤٢/١) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

وللحديث شواهد من حديث عمر، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة، وجابر. حديث عمر:

أخرجه البخاري (٢٧٨/٢) كتاب: الهبة، باب: لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته، حديث (٢٦٢٣)، ومسلم (١٢٣٩/٣) كتاب: الهبات، باب: كراهة شراء الإنسان ما تصدق به، حديث (١٦٢٠/١)، وأحمد (٤٠/١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٩/٤) كتاب: الهدية والهبة، باب: الرجوع في الهبة، من طريق جماعة عن زيد بن أسلم عن أبيه سمعت عمر بن الخطاب يقول: «حملت على فرس في سبيل الله فأضاعه الذي كان عنده، فأردت أن أشتريه منه وظننت أنه بائعه برخص، فسألت عن ذلك النبي ﷺ فقال: «لا تشتريه وإن أعطاكه بدرهم واحد؛ فإن العائد في صدقة كالكلب يعود في قيئه».

ورواه عبد الله بن عمر العمري عن زيد بن أسلم عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه».

أخرجه ابن ماجه (٧٩٧/٢ - ٧٩٨) كتاب: الهبات، باب: الرجوع في الهبة، حديث (٢٣٨٦).

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص:

أخرجه أحمد (١٨٢/٢)، وأبو داود (٨١٠/٣) كتاب: البيوع والإيجارات، باب: الرجوع في الهبة، حديث (٣٥٤٠)، والنسائي (٢٦٤/٦ - ٢٦٥) كتاب: الهبة، باب: رجوع الوالد فيما يعطى ولده، كلهم من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ قال: «مثل الذي يسترد ما وهب كمثل الكلب يقى فيأكل قيئه، فإذا استرد الواهب فليوقف فليعرف بما استرد ثم ليدفع إليه ما وهب».

وعن بريدة - رضى الله عنه - قال: «يَتَنَمَّا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ وَإِنَّهَا مَاتَتْ، فَقَالَ: وَجَبَ أَجْرُكَ وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>، واتفق أصحابنا على أنه لو ارتكب المكروه واشترأها من المدفوع إليه صح الشراء وملكها؛ لأنها كراهة تنزيه، ولا يتعلق النهى بعين المبيع.

حديث أبى هريرة:

أخرجه أحمد (٢/٢٥٩، ٤٣٠، ٤٩٢)، وابن ماجه (٢/٧٩٧) كتب الهبات، باب: الرجوع فى الهبة، حديث (٢٣٨٤)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٤/٧٨) كتاب: الهدية والهبة، باب: الرجوع فى الهبة، والعقلى فى الضعفاء (٤/٣٢٢) كلهم من طريق خلاص بن عمرو عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «العائد فى هبته كالكلب يأكل حتى إذا شبع قاء ثم يعود فى قيئه» وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه. قال البوصيرى فى الزوائد (٢/٢٣٥): هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع، قال الإمام أحمد بن حنبل وغيره: خلاص بن عمرو الهجرى لم يسمع من أبى هريرة شيئا. وقال العلاتى فى جامع التحصيل (ص - ١٧٣): وقال يحيى بن سعيد: كان فى أطراف عوف خلاص ومحمد عن أبى هريرة حديث «إن موسى عليه السلام كان حييا فقالت بنو إسرائيل: هو آدر» فسألت عوفا فترك محمدا وقال: خلاص مرسل - أى لم يرو عن أبى هريرة.

حديث جابر:

أخرجه الطبرانى فى الصغير (٢/١١٤)، والعقلى فى الضعفاء (٣/٤٥) من طريق عبد الحميد بن الحسن الهلالى عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبى ﷺ قال: «العائد فى هبته كالعائد فى قيئه».

قال الطبرانى: لم يروه عن محمد بن المنكدر إلا عبد الحميد بن الحسن.

وقال العقلى: عبد الحميد لا يتابع على حديثه عن ابن المنكدر.

والحديث ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٤/١٥٦) وقال: رواه الطبرانى فى الصغير وفى عبد الحميد بن الحسن الهلالى، وثقه ابن معين وأبو حاتم، وضعفه أبو زرعة وغيره. أ. ه. (١) أخرجه مسلم (٢/٨٠٥) كتاب: الصيام، باب: قضاء الصيام عن الميت، حديث (١٥٧/١١٤٩) وأبو داود (٣/٢٩٧) كتاب: الوصايا، باب: الرجل يهب الهبة، حديث (٢٨٧٧)، والترمذى (٣/٥٤) كتاب: الزكاة، باب: المتصدق يرث صدقته، حديث (٦٦٧)، والنسائى فى الكبرى (٤/٦٧) رقم (٦٣١٧)، وابن ماجه (١/٥٥٩) كتاب: الصيام، باب: من مات وعليه صيام من نذر، حديث (١٧٥٩)، والحاكم (٤/٣٤٧) كتاب: الفرائض، عن بريدة قال: بينا أنا جالس عند رسول الله ﷺ إذ أتته امرأة فقالت: إني تصدقت على أمى بجارية، وإنها ماتت، قال: فقال: «وجب أجرك وردها الميراث»، قالت: يا رسول الله إنه كان عليها صوم شهر، أفأصوم عنها؟ قال: «صومي عنها»، قالت: إنها لم تحج أفأحج عنها؟ قال: «حجي عنها».

قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وهو وهم فقد أخرجه مسلم.

فرع: يستحب دفع الصدقة بطيب نفس، وبشاشة وجه، ويحرم المن بها، فلو من بطل ثوابه، قال الله - تعالى -: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وعن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلُمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»، قَالَ: فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ: حَابُوا وَخَسِرُوا، مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْمُسْبِلُ، وَالْمَنَّاؤُ، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلِفِ الْكَاذِبِ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>، والمراد المسبل إزاره أو ثوبه تحت الكعنين للخيلاء.

فرع: قال صاحب العدة: لو نذر صوما أو صلاة في وقت بعينه، لم يجز فعله قبله، ولو نذر التصدق في وقت بعينه جاز التصدق قبله، كما لو عجل الزكاة.

فرع: في مسائل مهمة ذكرها الغزالي في «الإحياء».

منها قال: اختلف السلف في أن المحتاج هل الأفضل له أن يأخذ من الزكاة؟ أو صدقة التطوع؟ وكان الجنيّد وإبراهيم الخواص وجماعة يقولون: الأخذ من الصدقة أفضل؛ لثلاث يضيق على أصناف الزكاة؛ ولثلاث يخل بشرط من شروط الآخذ، بخلاف الصدقة، فإن أمرها أهون من الزكاة، وقال آخرون: الأخذ من الزكاة أفضل؛ لأنه إعانة على واجب، ولو ترك أهل الزكاة كلهم أخذها أثموا؛ ولأن الزكاة لا منة فيها.

قال الغزالي: والصواب أنه يختلف بالأشخاص، فإن عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة، وإن قطع باستحقاقه نظر: إن كان المتصدق إن لم يتصدق على هذا لا يتصدق؛ فليأخذ الصدقة، فإن إخراج الزكاة لا بد منه، وإن كان لا بد من إخراج تلك الصدقة ولم يضيق بالزكاة تخير، وأخذ الزكاة أشد في كسر النفس، وذكر أيضا اختلاف الناس في إخفاء أخذ الصدقة وإظهارها، أيهما أفضل وفي كل

(١) أخرجه مسلم (١٠٢/١)، في كتاب: الإيمان، باب: بيان غلظ تحريم إسبال الإزار (١٠٦/١٧١)، وأخرجه أبو داود (٥٧/٤)، في كتاب: اللباس، باب: ما جاء في إسبال الإزار (٤٠٨٧)، والترمذي (٥١٦/٣)، في البيوع، باب: ما جاء فيمن حلف على سلعة كاذباً (١٢١١)، وقال أبو عيسى حديث أبي ذر حديث حسن صحيح والنسائي (٨١/٥)، في كتاب: الزكاة، باب: المنان بما أعطى، وفي كتاب: البيوع: (٢٤٥/٧)، في باب: المنفق سلعته بالحلف الكاذب، وفي (٢٠٨/٨)، في كتاب: اللباس، باب: غسبال الإزار، وأحمد في المسند (٤٨٠/٢)، ١٥٨/٥ - ١٦٢، (١٦٨) والبيهقي في السنن (٤/١٩١ - ٥/٣٣٠، ١٥٢/٦، ١٦١/٨، ١٧٧/١٠).

واحد منهما فضيلة ومفسدة، ثم قال: وعلى الجملة الأخذ فى الملاء، وترك الأخذ فى الخلاء أحسن، والله - تعالى - أعلم.

فرع: جاءت أحاديث كثيرة فى الحث على سقى الماء، منها حديث أبى سعيد المتقدم فى الكتاب<sup>(١)</sup>.

ومنها: حديث أبى هريرة السابق قريباً فى فرع تخصيص الصدقة بالصلحاء.

ومنها: عن الحسن البصرى عن سعد بن عباد - رضى الله عنه - : «أَنَّ أُمَّهُ مَاتَتْ فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّ أُمَّى مَاتَتْ أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَى الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: سَقَى الْمَاءِ» رواه أحمد بن حنبل فى مسنده هكذا وهو مرسل، فإن الحسن لم يدرك سعداً<sup>(٢)</sup> ورواه أبو داود عن رجل لم يسم عن سعد بمعناه قال: «فَأَى الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْمَاءُ»<sup>(٣)</sup>، ورواه النسائى عن سعيد بن المسيب عن سعد، ولم يدركه أيضاً فهو مرسل<sup>(٤)</sup> لكنه قد أسند قريباً من معناه كما سبق؛ ولأنه من أحاديث الفضائل، ويعمل فيها بالضعيف، فهذا أولى، وعن سراقه بن مالك قال: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ تَغْشَى حِيَاضِىَ هَلْ لى مِنْ أَجْرِ إِنْ سَقَيْتُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فِى كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ» رواه أحمد وابن ماجه<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدم قريباً فى المتن الذى أوله «فإن فضل عما يلزمه استحباب له أن يتصدق» المتن. وفيه: وروى أبو سعيد الخدرى - رضى الله عنه - قال: قال: رسول الله ﷺ: «من أطعم جائعاً أطعمه الله من ثمار الجنة، ومن سقى مؤمناً على ظمأ سقاه الله - عز وجل - من الرحيق المختوم...» الحديث (٦، ٢٣١).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٨) (٦/ ٧)، والنسائى (٦/ ٢٥٥) والطبرانى فى الكبير (٦/ ٢١) رقم (٥٣٨٣) من هذا الطريق، وأخرجه أبو داود (١٦٨٠)، والحاكم (٤/ ٤١٤)، والبيهقى (٤/ ١٨٥) من طريق الحسن وسعيد بن المسيب عن سعد بن عباد به.

(٣) أخرجه أبو داود (١٦٨١).

(٤) أخرجه النسائى (٦/ ٢٥٤)، وابن ماجه (٣٦٨٤)، وابن خزيمة (٢٤٩٦، ٢٤٩٧)، وابن حبان (٣٣٤٨) والطبرانى فى الكبير (٥٣٧٩) من طريق سعيد بن المسيب عن سعد بن عباد.

وأخرجه أبو داود (١٦٧٩)، والحاكم (١/ ٤١٤) من طريق قتادة عن سعيد أن سعداً أتى النبى ﷺ فقال... فذكره مرسلًا.

(٥) أخرجه أحمد (٤/ ١٧٥)، وابن ماجه (٣٦٨٦) من طريق الزهرى عن عبد الرحمن بن مالك ابن جعشم عن أبيه عن عمه سراقه به.

وأخرجه عبد الرزاق (١٩٦٩٢)، ومن طريقه أحمد (٤/ ١٧٥)، والطبرانى فى الكبير =

فرع: فى قوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧] قال ابن مسعود وابن عباس وجماعة: هو إعارة القدر والدلو والفأس؛ وسائر متاع البيت<sup>(١)</sup>، وقال على وابن عباس فى رواية: هو الزكاة<sup>(٢)</sup>.

فرع: تستحب المنيحة: وهى أن تكون له ناقة أو بقرة أو شاة ذات لبن فيدفعها إلى من يشرب لبنها، ثم يردّها إليه؛ لحديث ابن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله: ﷺ: «أَرْبَعُونَ خَصْلَةً أَغْلَاهَا مَنِيحَةُ الْعَنْزِ، مَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءً ثَوَابِهَا وَتَصْدِيقَ مَوْعِدِهَا إِلَّا أَذْخَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ بِهَا» رواه البخارى<sup>(٣)</sup>. وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «نِعْمَ الْمَنِيحَةُ اللَّفْحَةُ الصَّافِي مِنْحَةً أَوْ الشَّاةُ الصَّافِي، تَغْدُو بِإِنَاءٍ وَتَرْوُحُ بِإِنَاءٍ» رواه البخارى<sup>(٤)</sup>، وعنه عن

(٧/١٥١) رقم (٦٥٨٧)، والبيهقى (٤/١٨٦) عن معمر عن الزهرى عن عروة بن الزبير عن سراقه به.

وهذا إسناد صحيح.

(١) أخرجه أبو داود (١٦٥٧)، ومن طريقه البيهقى (٤/١٨٣)، والنسائى فى الكبرى (٦/٥٢٢)، رقم (١١٧٠١)، وابن جرير الطبرى فى التفسير (٧١٤/١٢) رقم (٣٨١٣٠) من طريق أبى عوانة عن عاصم بن بهدلة عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال: كنا نعدّ الماعون على عهد رسول الله عارية الدلو والقدر.

وأخرجه ابن أبى شيبة (٢/٤٢٠) رقم (١٠٦١٧)، والطبرى (٣٨١٠٩) عن الأعمش عن إبراهيم التيمى عن الحارث بن سويد عن عبد الله «ويمنعون الماعون» قال: هو ما تعاوره الناس بينهم: الفأس والقدر والدلو وأشباهه.

وأخرج ابن أبى شيبة (١٠٦٣٢)، والطبرى (٣٨١١٥)، والحاكم (٢/٥٣٦)، والبيهقى (٤/١٨٣) عن طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: الماعون: العارية.

وفى الباب عن جماعة من الصحابة ينظر تفسير الطبرى، والدر المنثور (٦/٣٨٤). (٢) أخرجه ابن أبى شيبة (١٠٦٣٧) والطبرى (٣٨٠٦٤) وما بعده، والحاكم (٢/٥٣٦)، والبيهقى (٤/١٨٤) من طريق عبد الله بن أبى نجيع عن مجاهد عن على - رضى الله عنه - «ويمنعون الماعون»، قال: هى الزكاة المفروضة.

وقال الحاكم: هذا إسناد صحيح مرسل، فإن مجاهدًا لم يسمع من على.

وأما الأثر عن ابن عباس فأخرجه البيهقى (٤/١٨٤)

(٣) أخرجه أحمد (٢/١٦٠، ١٩٤، ١٩٦)، والبخارى (٢٦٣١)، وأبو داود (١٦٨٣)، والحاكم (٤/٢٣٤)، وابن حبان (٥٠٩٥)، والبيهقى (٤/١٨٤)، والبغوى فى شرح السنة (١٦٥٨).

(٤) أخرجه البخارى (٢٦٢٩، ٥٦٠٨)، والحديث أخرجه مسلم (٩٣ - ١٠١٩) بنحوه.

النبي ﷺ قال: «مَنْ مَنَعَ مَنِيحَةً عَدَّتْ بِصَدَقَةٍ صَبَّوحَهَا وَعَبْرُوقَهَا» رواه مسلم<sup>(١)</sup> وفي المسألة أحاديث أخر صحيحة<sup>(٢)</sup>.

فرع: في ذم البخل والشح والحث على الإنفاق في الطاعات ووجوه الخيرات: قال الله - تعالى -: «وَمَنْ يُوقِ شَحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [الحشر: ٩]، وقال تعالى: «وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ» [الإسراء: ٢٩]، وقال عز وجل: «وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ» [سبا: ٣٩]، وعن جابر - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «اتَّقُوا الظِّلْمَ فَإِنَّ الظِّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَاتَّقُوا الشَّحَّ فَإِنَّ الشَّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، حَمَلَهُمْ عَلَىٰ أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحَلُّوا مَحَارِمَهُمْ» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>، وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ يَوْمٍ يُضَيِّعُ الْعِبَادُ فِيهِ، إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُتَّقًا خَلْفًا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْسِيكًا تَلْفًا» رواه البخارى، ومسلم<sup>(٤)</sup> وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَنْفَقَ يَنْفَقَ عَلَيْكَ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٥)</sup>.

وعن أسماء بنت أبى بكر - رضى الله عنهما - قالت: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُؤْكَبِ قِيُوكَىٰ عَلَيْكَ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٦)</sup>.

= واللحقة: الناقة ذات اللبن القرية العهد بالولادة، وهى مكسورة اللام ويجوز فتحها.. والصفى بفتح الصاد وكسر الفاء أى: الكريمة العزيزة اللبن قاله ابن حجر فى فتح البارى (٥/٥٦٨).

- (١) أخرجه مسلم (٧٤ - ١٠٢٠) والصبوح - بفتح الصاد - الشرب أول النهار.
- والغبوق - بفتح الغين - أول الليل - قاله النووى فى شرح مسلم (١١٥/٤).
- (٢) تنظر تلك الأحاديث فى صحيح البخارى (٥٦٦/٥ - ٥٦٧): كتاب: الهبة، باب: فضل المنيحة، الأحاديث (٢٦٣٢ - ٢٦٣٤).
- (٣) أخرجه أحمد فى المسند (٣٢٣/٣) ومسلم (١٩٩٦/٤) كتاب: البر والصلة، باب: تحريم الظلم (٢٥٧٨) والبيهقى (٩٣/٦) والحاكم فى المستدرک (١١/١).
- والبغوى فى شرح السنة (٣٦٥/٧) (٤٠٥٦ - بتحقيقنا).
- (٤) أخرجه البخارى (١٤٤٢)، ومسلم (٥٧ - ١٠١٠).
- (٥) أخرجه الحميدى (١٠٦٧)، وأحمد (٢٤٢/٢، ٢٦٤، ٥٠٠)، والبخارى (٤٦٨٤)، ومسلم (٣٦ - ٩٩٣)، والترمذى (٣٠٤٥)، وابن ماجه (١٩٧، ٢١٢٣).
- (٦) أخرجه أحمد (٣٤٥/٦، ٣٤٦، ٣٥٤) والبخارى (١٤٣٣، ٢٥٩١) ومسلم (٨٨ - ١٠٢٩) والنسائى (٧٣/٥)، من طريق هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء به مرفوعاً واللفظ للبخارى. وللحديث طرق أخرى فى الصحيحين.

وعن عائشة - رضى الله عنها - : «أَنَّهُمْ ذَبَحُوا شَاةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَقِيَ مِنْهَا؟ قَالَتْ: مَا بَقِيَ مِنْهَا إِلَّا كَتِفُهَا قَالَ: بَقِيَ كُلُّهَا غَيْرَ كَتِفِهَا» رواه الترمذى وقال: حديث صحيح<sup>(١)</sup>، ومعناه تصدقوا بها إلا كتفها، فقال: بقيت لنا فى الآخرة إلا كتفها.

وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله قال: «مَا تَقَصَّصْتَ صَدَقَةً مِنْ مَالٍ وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ تَعَالَى إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٥٠/٦) والترمذى (٢٤٧٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٠١/٤) فى البر والصلة، باب استحباب العفو والتواضع (٢٥٨٨/٦٩) والدارمى (٣٩٦/١) فى الزكاة، باب فضل الصدقة وابن خزيمة (٩٧/٤) برقم (٢٤٣٨)، وأبو يعلى (٦٤٥٨) وابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله ٥٦٣/١ برقم (٩٤٦) والبيهقى (١٧٨/٤)، (٢٣٥/١٠)، والبغوى فى شرح السنة (٣٩٩/٣) برقم (١٦٢٧) من طريق إسماعيل بن جعفر به.

وأخرجه الترمذى (٣٣٠/٤) فى البر والصلة، باب ما جاء فى التواضع (٢٠٢٩). وأحمد (٢٣٥/٢، ٣٨٦، ٤٣٨)، والبغوى فى شرح السنة (١٦٢٧) من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن به.

وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه مالك (١٠٠٠/٢) فى الصدقة، باب ما جاء فى التعفف عن المسألة (١٢) عن العلاء بن عبد الرحمن أنه سمعه يقول: ما نقصت.. فذكره.

وقال مالك: لا أدري أرفع هذا الحديث عن النبى ﷺ أم لا.

فتعقبه ابن عبد البر فقال: مثله لا يكون رأياً، وأسنده عنه جماعة. وهو محفوظ مسند. ويشهد له حديث أبى كبشة الأنمارى رواه الترمذى (٤٨٧/٤) فى الزهد، باب: ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر (٢٣٢٥) وأحمد (٢٣١/٤).

وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

كما يشهد له حديث عبد الرحمن بن عوف، أخرجه أحمد (١٩٣/١)، وأبو يعلى (٨٤٩) عن عمر بن أبى سلمة عن أبيه عن قاص أهل فلسطين قال: سمعت عبد الرحمن بن عوف يقول: قال رسول الله ﷺ: ثلاث والذى نفس محمد بيده إن كنت لحالفاً عليهن: لا ينقص مال من صدقة فتصدقوا.. فذكره بنحوه وفيه زيادة.

وأخرجه البزار (٩٢٩ - كشف الاستار) عن يونس بن خباب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن النبى ﷺ.

وذكره الهيثمى فى المجمع ١٠٨/٣ وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، وفيه رجل لم يسم، وله عند البزار طريق عن أبى سلمة عن أبيه. وقال البزار: هذه أصح، والله أعلم.

ويشهد له حديث أم سلمة رواه الطبرانى فى الصغير (٥٤/١) وفى الأوسط كما فى =

فرع: فى فضل صدقة الصحيح الشحيح:

عن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَى الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ تَأْمَلُ الْبَقَاءَ وَتَخَافُ الْفَقْرَ، وَلَا تُثْمَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْخُلُقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا أَلَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ» رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>.

فرع: فى أجر الوكيل فى الصدقة ويبان أنه أحد المتصدقين إذا أمضاه بشرطه: عن أبى موسى الأشعرى - رضى الله عنه - عن النبى ﷺ قال: «الْخَازِنُ الْمُسْلِمُ الْأَمِينُ الَّذِى يُتَّقِ مَا أُمِرَ بِهِ فَيُعْطِيهِ كَامِلًا مُوقِرًا طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ، فَيَذْفَعُهُ إِلَى الَّذِى أُمِرَ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup> وضبطوا المتصدقين على التثنية والجمع.

فرع: يجوز للمرأة أن تتصدق من بيت زوجها للسائل وغيره بما أذن فيه صريحا، وبما لم يأذن فيه ولم ينه عنه إذا علمت رضاه به وإن لم تعلم رضاه به فهو حرام. هكذا ذكر المسألة السرخسى وغيره من أصحابنا، وغيرهم من العلماء، وهذا الحكم متعين وعليه تحمل الأحاديث الواردة فى ذلك، وهكذا حكم المملوك المتصرف فى مال سيده على هذا التفصيل «منها» حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت: قال النبى ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا» رواه البخارى ومسلم<sup>(٣)</sup>.

= المجمع (١٠٨/٣) عن زكريا بن دريد بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندى: حدثنا سفيان الثورى عن منصور عن يونس بن خباب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة رفعت «ما نقص مال من صدقة...» فذكر بنحو حديث عبد الرحمن بن عوف. وقال الطبرانى فى الصغير: لم يرد عن الثورى إلا قاسم بن بريد الجرمى، وزكريا بن دويدار الأشعثى.

وقال الهيمى: فيه زكريا بن دويد وهو ضعيف جدًا.

كما يشهد له حديث ابن عباس رواه الطبرانى فى الكبير (١٢١٥٠) وقال الهيمى (٣/

١١٣): فيه من لم أعرفه.

(١) أخرجه أحمد (٢٣١/٢، ٢٥٠)، والبخارى (١٤١٩، ٢٧٤٨)، ومسلم (٩٢، ٩٣ - ١٠٣٢)، وأبو داود (٢٨٦٥)، والنسائى (٦٨/٥)، وابن ماجه (٢٧٠٦) وابن خزيمة (٢٤٥٤).

(٢) أخرجه الحميدى (٧٦٩)، وأحمد (٣٩٤/٤، ٤٠٤، ٤٠٩) والبخارى (١٤٣٨، ٢٢٦٠، ٢٣١٩)، ومسلم (٧٩ - ١٠٢٣)، وأبو داود (١٦٨٤)، والنسائى (٧٩/٥)

(٣) أخرجه البخارى (٣٥٢/٤) فى كتاب: البيوع باب «أنفقوا من طيبات ما كسبتم» حديث =



وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَأْذُنُ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَمَا أَنْفَقَتْ مِنْ كَسْبِهِ عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنَّ نِصْفَ أَجْرِهَا لَهُ» رواه مسلم، ورواه البخارى بمعناه<sup>(١)</sup>، وهو محمول على ما أنفقته وتعلم أنه لا يكرهه فلها أجر وله أجر كما سبق.

وعن عمير مولى أبى اللحم - بهمزة ممدودة وكسر الباء - قال: «أَمَرَنِي مَوْلَايَ أَنْ أَقْدُدَ لَحْمًا، فَجَاءَنِي مِسْكِينٌ فَأَطْعَمْتُهُ مِنْهُ، فَعَلِمَ بِذَلِكَ مَوْلَايَ فَضَرَبَنِي، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَدَعَاهُ فَقَالَ: لِمَ ضَرَبْتَهُ؟ فَقَالَ: يُعْطِي طُعَامِي مِنْ غَيْرِ أَنْ أَمُرَهُ، فَقَالَ: الْأَجْرُ بَيْنَكُمَا» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، وفى رواية لمسلم: «كُنْتُ مَمْلُوكًا فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَصَدَّقُ مِنْ مَالِ مَوْلَايَ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَالْأَجْرُ بَيْنَكُمَا نِصْفَانِ»<sup>(٣)</sup>، وهذا محمول على ما يرضى به سيده، والرواية الأولى محمولة على أنه ظن أن سيده يرضى بذلك القدر فلم يرض؛ لكونه كان محتاجا إليه، أو لمعنى آخر فيثاب السيد على إخراج ماله ويثاب العبد على نيته.

واعلم أن المراد بما جاء فى هذه الأحاديث من كون الأجر بينهما نصفين أنه

= (٢٠٦٥) وأخرجه مسلم (٧١٠/٢) فى كتاب: الزكاة باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها حديث (١٢٠٣/٧٩) وأخرجه أبو داود (٥٢٧/١) فى كتاب: الزكاة باب المرأة تتصدق من بيت زوجها حديث (١٦٨٥)، والحميدى فى مسنده (١/١٣٣)، (٢٧٦)، وأخرجه ابن ماجه (٧٧٠/٢) فى كتاب: التجارات، باب: ما للمرأة من مال زوجها (٢٢٩٤)، وأخرجه ابن أبى شيبه ٥٨٢/٦ وعبد الرزاق فى «المصنف» (٤/١٤٨) باب صدقة المرأة بغير إذن زوجها حديث (٧٢٧٥)، وأحمد فى المسند (٤٤/٦) والبخارى فى شرح السنة (٤٣٩/٣) فى كتاب: الزكاة باب المرأة تتصدق من مال الزوج (١٦٨٧).

(١) أخرجه البخارى (٣٥٢/٤) كتاب: البيوع، باب: قوله - تعالى -: «وَأَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ» حديث (٢٠٦٥، ٢٠٦٦)، ومسلم (٧١١/٢) كتاب: الزكاة، باب: ما أنفق العبد من مال مولاه (١٠٢٦/٨٤)، وأبو داود (٧٤٦/١) كتاب: الصيام، باب: المرأة تصوم بغير إذن زوجها حديث (٢٤٥٨)، والبيهقى (١٥١/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى كراهية صوم المرأة إلا بإذن زوجها حديث (٧٨٢) وابن ماجه (٥٦٠/١) كتاب: الصيام، باب: فى المرأة تصوم بغير إذن زوجها حديث (١٧٦١)، وأحمد (٣١٦/٢)، والبيهقى (١٩٢/٤)، والبخارى فى «شرح السنة ٤٣٩/٣ - بتحقيقنا» من طرق عن أبى هريرة.

(٢) أخرجه مسلم (٨٣ - ١٠٢٥)، والنسائى (٦٣/٥)، والبيهقى (١٩٤/٤).

(٣) أخرجه مسلم (٨٢ - ١٠٢٥)، وابن ماجه (٢٢٩٧)، وابن حبان (٣٣٦٠)، والبيهقى (٤/١٩٤).

قسمان لكل واحد منهما أجر، ولا يلزم أن يكونا سواء فقد يكون أجر صاحب العطاء أكثر.

وقد يكون أجر المرأة والخازن والمملوك أكثر، بحسب قدر الطعام وقدر التعب في إنفاذ الصدقة وإيصالها إلى المساكين، والله - تعالى - أعلم.

فرع: ثبت في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى»، وثبت في الصحيحين أيضا: أن رسول الله ﷺ قال: «الْيَدُ الْعُلْيَا الْمُتَنَفِّعَةُ، وَالْيَدُ السُّفْلَى السَّائِلَةُ»<sup>(١)</sup>، وفي رواية في البخاري: «الْعُلْيَا الْمُتَنَفِّعَةُ»<sup>(٢)</sup>، وعقد البيهقي في المسألة بابا<sup>(٣)</sup>.

فرع: يكره للإنسان أن يسأل بوجه الله تعالى غير الجنة، ويكره منع من سأل بالله وتشفع به؛ لحديث جابر قال: قال رسول الله: «لَا تَسْأَلُنَّ بِوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا الْجَنَّةَ» رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>.

وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ» حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي بإسناد الصحيحين<sup>(٥)</sup>، وفي رواية البيهقي: «فَأَنْتُوا

(١) هما حديث واحد، أخرجه مالك في الموطأ (٩٩٨/٢) رقم (٨) ومن طريق البخاري (٧٤٦٩) ومسلم (٩٤ - ١٠٣٣)، والنسائي (٦١/٥) والبيهقي (١٩٧/٤)، عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال، وهو على المنبر، وهو يذكر الصدقة والتعفف والمسألة: «اليد العليا خير من اليد السفلى: فاليد العليا هي المتنفعة والسفلى السائلة».

(٢) أخرجه البخاري (١٤٢٩)، والبيهقي (١٩٧/٤) من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يخاطب «اليد العليا خير من اليد السفلى: اليد العليا اليد المتنفعة واليد السفلى اليد السائلة».

ولم يسق البخاري لفظه.

(٣) في كتاب: الزكاة، باب: بيان اليد العليا واليد السفلى: السنن الكبرى (١٩٧/٤ - ١٩٨).

(٤) أخرجه أبو داود (١٦٧١)، ومن طريقه البيهقي (١٩٩/٤)، وفيه سليمان بن قُزَم سقى الحفظ كما في التقريب.

(٥) أخرجه أبو داود (٧٥٠/٢) كتاب: الأدب / باب في الرجل يستعيز من الرجل (٥١٠٩)، وأحمد (٦٨/٢، ٩٩، ١٢٧)، والنسائي ٨٢/٥ كتاب: الزكاة / باب من سأل بالله - عز وجل - والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١٦)، والبيهقي (١٩٩/٤)، والحاكم (٤١٢/١، ٦٣/٢ - ٦٤) وصححه وأبو نعيم في «الحلية» ٥٦/٩. وابن حبان في الصحيح =

عَلَيْهِ» بدل «فَادْعُوا لَهُ»<sup>(١)</sup>.

فرع: إذا عرض عليه مال من حلال على وجه يجوز أخذه ولم يكن منه مسألة ولا تطلع إليه، جاز أخذه بلا كراهة ولا يجب.

وقال بعض أهل الظاهر: يجب؛ لحديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر - رضى الله عنه - قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ فَأَقُولُ: أَعْطِهِ أَفْقَرُ مِنِّي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْهُ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ سَائِلٍ وَلَا مُشْرِفٍ فَخُذْهُ وَمَا لَا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ، قَالَ: فَكَانَ سَالِمٌ لَا يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا وَلَا يَرُدُّ شَيْئًا أُعْطِيَهُ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>.

دلينا: حديث حكيم بن حزام - رضى الله عنه - قال: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ: يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلُوةٌ فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ لَمْ يَبَارِكْ لَهُ فِيهِ وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى. قَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرِزُ أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا.

فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ - رضى الله عنه - يَدْعُو حَكِيمًا؛ لِيُعْطِيَهُ الْعَطَاءَ فَيَأْبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا.

ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ - رضى الله عنه - دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهُ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، أَشْهَدُكُمْ عَلَى حَكِيمٍ أَنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقُّهُ الَّذِي قَسَمَ اللَّهُ لَهُ فِي هَذَا الْفَنَاءِ فَيَأْبَى أَنْ يَأْخُذَهُ.

= (١٦٨/٨ - ١٦٩) (٣٣٧٥) ويرقم (٣٤٠٨)

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس.

رواه أبو داود ٧٥٠/٢ كتاب: الأدب باب فى الرجل يستعيز من الرجل (٥١٠٨) وأحمد

(٢٤٩/١ - ٢٥٠)، وأبو يعلى فى مسنده (٤١٢/٤) (٢٥٣٦)، والخطيب فى تاريخه

(٢٥٨/٤)

(١) السنن الكبرى (١٩٩/٤)؛

(٢) أخرجه أحمد (٢١/١)، والبخارى (٣٤٧٣، ٧١٦٤)، ومسلم (١١٠ - ١٠٤٥)، والنسائى

(١٠٥/٥).

قَلَمَ يَزْرَأُ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تُؤْفَى، رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>.

وقوله: «يزرأ» براء ثم زاي وآخره مهموز - معناه لم يأخذ من أحد شيئا، وأصل الرزء النقص، أى لم ينقص أحدا شيئا بالأخذ منه.

وموضع الدلالة منه أن النبى ﷺ أقره على هذا. وكذا أبو بكر وعمر وسائر الصحابة الحاضرين - رضى الله عنهم -، وحديث عمر محمول على الندب والإباحة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]، والله أعلم.

فرع: فى بيان أنواع الصدقة الشرعية وما على كل سلامى منها والسلامى العضو والمفصل وجمعه سلاميات - بفتح الميم واللام مخففة فى المفرد والجمع. اعلم، أن حقيقة الصدقة إعطاء المال ونحوه بقصد ثواب الآخرة، وقد يطلق على غير ذلك مما سنذكره إن شاء الله تعالى.

من ذلك حديث أبى ذر - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «يُضْبَحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَزَكُّهُمَا مِنَ الضُّحَى» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعنه أيضا قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَى الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ، قُلْتُ: أَى الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا وَأَكْثَرُهَا ثَمَنًا، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: تُعِينُ صَانِعًا أَوْ تَضُنُّعُ لِأَخْرَقٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ ضَعُفْتُ عَنِ بَعْضِ الْعَمَلِ، قَالَ: تَكْفُ شَرُّكَ عَنِ النَّاسِ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ مِنْكَ عَلَى نَفْسِكَ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخارى (١٤٧٢، ٢٧٥٠، ٣١٤٣)، والترمذى (٢٤٦٣) بتمامه.

وأخرجه البخارى (٦٤٤١)، ومسلم (٩٦ - ١٠٣٥) مختصرا على قول النبى ﷺ.

وقد تقدم تخريج هذا الحديث.

(٢) أخرجه أحمد (١٦٧/٥)، ومسلم (٨٤ - ٧٢٠)، وأبو داود (١٢٨٦، ٥٢٤٤)، وابن خزيمة (١٢٢٥).

(٣) أخرجه أحمد فى «المسند» (٢٦٨/٢)، والنسائى (١١٢/٥) كتاب: مناسك الحج، باب: فضل الحج، (٢٦٢٤)، والبيهقى (٢٦٢/٥) كتاب: الحج، باب: فضل الحج والعمرة.

وعنه أيضا: «أَنْ نَاسًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجُورِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ قَالَ: أَوْلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ بِهِ، إِنَّ كُلَّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وَزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ، يَغْدِلُ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، أَوْ يُعِينُ الرَّجُلَ فِي ذَاتَيْهِ فَيَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ يَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ خَطْوَةٍ يَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَيُمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ»، رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّهُ خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْ بَنَى آدَمَ عَلَى سِتْنَيْنِ وَثَلَاثِمِائَةٍ مِفْصَلٍ، فَمَنْ كَبَّرَ اللَّهَ وَحَمِدَ اللَّهَ وَهَلَّلَ اللَّهَ وَسَبَّحَ اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ، وَعَزَلَ حَجْرًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ شَوْكَةً أَوْ عَظْمًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، وَأَمَرَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهَى عَنِ مُنْكَرٍ عَدَدَ السَّتِينِ وَالثَّلَاثِمِائَةِ فَإِنَّهُ يَمْشِي يَوْمَئِذٍ وَقَدْ زَخَرَحَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وعن جابر - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ» رواه البخارى<sup>(٤)</sup> ومسلم بلفظه من رواية حذيفة<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (١٦٧/٥)، ومسلم (٥٢ - ١٠٠٥)، والبخارى فى الأدب المفرد (٢٢٧).  
(٢) أخرجه أحمد (٣١٦/٢)، والبخارى (٢٧٠٧، ٢٨٩١، ٢٩٨٩)، ومسلم (٥٦ - ١٠٠٩) وابن حبان (٣٣٨١)، والبيهقى (١٨٧/٤ - ١٨٨) من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام ابن منبه عن أبى هريرة.

(٣) أخرجه مسلم (٥٤ - ١٠٠٧)، والنسائى فى الكبرى (٢٠٩/٦) رقم (١٠٦٧٣)، والبيهقى (١٨٨/٤).

(٤) أخرجه البخارى (٦٠٢١)، وفى الأدب المفرد (٢٢٤)، وأحمد (٣٤٤/٣)، وعبد بن حميد (١٠٩٠) والترمذى (١٩٧٠)، وابن حبان (٣٣٧٨)، والبيهقى (٢٤٢/١٠).

(٥) أخرجه أحمد (٣٨٣/٥، ٣٩٧، ٤٠٥)، ومسلم (٥٣ - ١٠٠٥)، والبخارى فى الأدب المفرد (٢٣٣)، وأبو داود (٤٩٤٧)، وابن حبان (٣٣٧٨)، والبيهقى (١٨٨/٤).

وعن جابر أيضا - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وفى رواية له: «فَلَا يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>، وفى رواية: «لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ»<sup>(٣)</sup>، ورواه البخارى ومسلم أيضا من رواية أنس<sup>(٤)</sup>.

ويرزاه، أى ينقصه، والله أعلم.

فرع: يستحب استحبابا متأكدا صلة الأرحام والإحسان إلى الأقارب واليتامى والأرامل والجيران والأصهار وصلة أصدقاء أبيه وأمه وزوجته والإحسان إليهم، وقد جاءت فى جميع هذا أحاديث كثيرة مشهورة فى الصحيح، جمعت معظمها فى «رياض الصالحين»، والله - تعالى - أعلم.

\* \* \*

(١) أخرجه مسلم (٧ - ١٥٥٢)، وعبد بن حميد (١٠١١).

(٢) أخرجه مسلم (١٠ - ١٥٥٢)

(٣) أخرجه الحميدى (١٢٧٤)، ومسلم (٨، ٩ - ١٥٥٢).

(٤) أخرجه أحمد (٣/١٤٧، ٢٢٨، ٢٤٣) والبخارى (٢٣٢٠)، ومسلم (١٢ - ١٥٥٣)،  
والترمذى (١٣٨٢).

## كتاب الصيام

هو في اللغة: الإمساك ويستعمل في كل إمساك، يقال: صام، إذا سكت، وصامت الخيل: وقفت، وفي الشرع: إمساك مخصوص عن شيء مخصوص في زمن مخصوص من شخص مخصوص.

ويقال: رمضان وشهر رمضان، وهذا هو الصحيح الذي ذهب إليه البخاري والمحققون، قالوا: ولا كراهة في قول: رمضان.

وقال أصحاب مالك: يكره أن يقال: رمضان، بل لا يقال إلا شهر رمضان، سواء إن كان هناك قرينة أم لا، وزعموا أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى، قال البيهقي<sup>(١)</sup>: وروى ذلك عن مجاهد والحسن والطريق إليهما ضعيف ورواه عن محمد بن كعب.

واحتجوا بحديث رواه البيهقي عن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «لَا تَقُولُوا رَمَضَانَ فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَكِنْ قُولُوا شَهْرُ رَمَضَانَ»، وهذا حديث ضعيف، ضعفه البيهقي وغيره، والضعف فيه بين، فإن من رواه نجيب السندی وهو ضعيف سىء الحفظ<sup>(٢)</sup>.

وقال أكثر أصحابنا، أو كثير منهم، وابن الباقلاني: إن كان هناك قرينة تصرفه إلى شهر رمضان فلا كراهة، وإلا فيكره، قالوا: فيقال: صمنا رمضان وقمنا رمضان، ورمضان أفضل الأشهر، وتطلب ليلة القدر في أواخر رمضان، وأشباه ذلك، ولا كراهة في هذا كله، قالوا: وإنما يكره أن يقال: جاء رمضان، ودخل رمضان وحضر رمضان، وأحب رمضان.

والصواب: أنه لا كراهة في قول رمضان مطلقا، والمذهبان الآخران فاسدان؛ لأن الكراهة إنما تثبت بنهى الشرع ولم يثبت فيه نهى، وقولهم: إنه من أسماء الله تعالى ليس بصحيح، ولم يصح فيه شيء وأسماء الله تعالى توقيفية، لا تطلق إلا

(١) السنن الكبرى (٢٠٢/٤).

(٢) أخرجه ابن عدى في الكامل (٥٣/٧)، ومن طريقه البيهقي (٢٠١/٤) وقال: وقد قيل عن أبي معشر عن محمد بن كعب من قوله وهو أشبه أ. هـ.

ثم أخرجه عن محمد بن كعب والحديث قد ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات (٥٤٥/٢). وقال: هذا حديث موضوع لا أصل له.

بدليل صحيح، ولو ثبت أنه اسم لم يلزم منه كراهة.

وقد ثبتت أحاديث كثيرة في الصحيحين في تسميته رمضان من غير شهر في كلام رسول الله ﷺ منها حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَغُلِقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ، وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ»<sup>(١)</sup> رواه البخارى ومسلم بهذا اللفظ، وفي رواية لهما: «إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية لمسلم: «إِذَا كَانَ رَمَضَانُ»<sup>(٣)</sup>، وأشبه هذا في الصحيحين غير منحصرة، والله - تعالى - أعلم.

فروع: لا يجب صوم غير رمضان بأصل الشرع بالإجماع، وقد يجب بنذر وكفارة، وجزاء الصيد ونحوه، ودليل الإجماع قَوْلُهُ ﷺ: «جِئْنَا سَأَلَهُ الْأَعْرَابِيُّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ: وَصِيَامُ رَمَضَانَ، قَالَ: هَلْ عَلَى غَيْرِهِ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ» رواه البخارى ومسلم، من رواية طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه<sup>(٤)</sup>.

فروع: روى أبو داود بإسناده عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن معاذ بن جبل - رضى الله عنه - قال: «أَحِيلَ الصِّيَامُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ»، وذكر الحديث قال: «وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَيَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ».

فأنزل الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣] الآية، فكان من شاء أن يصوم ومن شاء أن يفطر ويطعم كل يوم مسكينا أجراه ذلك.

فهذا حول فأنزل الله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فثبت الصيام على من شهد الشهر، وعلى المسافر أن يقضى، وثبت الطعام للشيخ الكبير والعجوز اللذين لا يستطيعان الصوم، هذا لفظ رواية أبى داود، وذكره في كتاب الأذان في آخر الباب الأول منه وهو مرسل؛ فإن معاذ لم يدركه ابن أبى ليلى<sup>(٥)</sup>؛ ورواه البيهقى بمعناه

(١) أخرجه البخارى (١٨٩٨)، ومسلم (١ - ١٠٧٩)

(٢) أخرجه البخارى (١٨٩٩، ٣٢٧٧)، ومسلم (٢ - ١٠٧٩)

(٣) أخرجه مسلم (٢ - ١٠٧٩).

(٤) تقدم تخريجه في كتاب: الزكاة، باب: زكاة الزروع: شرح المتن الأخير من ذلك الباب (ج ٥/ص ٤٨٧).

(٥) أخرجه أحمد (٢٤٦/٥)، وأبو داود (٥٠٧) والحاكم (٢/٢٧٤)، وابن جرير الطبرى في تفسيره (١٣٨/٢) رقم (٢٧٤٠)



ولفظه: «فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ بَعْدَمَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَجَعَلَ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَصَامَ عَاشُورَاءَ؛ فَصَامَ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، شَهْرَ رَجَبٍ إِلَى شَهْرِ رَجَبٍ إِلَى رَمَضَانَ؛ ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَيْهِ شَهْرَ رَمَضَانَ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ».

قال البيهقي: هذا مرسل<sup>(١)</sup>، وفي رواية له عن ابن أبي ليلى قال: «حدثنا أصحاب محمد ﷺ قالوا: أحيل الصوم على ثلاثة أحوال قدم الناس بالمدينة ولا عهد لهم بالصيام، فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾؛ فاستكثروا<sup>(٢)</sup> ذلك، وشق عليهم فكان من أطعم مسكيناً كل يوم ترك الصيام ممن يطيقه، رخص لهم في ذلك، ونسخه ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] فأمرُوا بالصيام»<sup>(٣)</sup>.

وذكر البخاري هذا في صحيحه تعليقا بصيغة جزم، فيكون صحيحا، كما تقررت قاعدته، وهذا لفظه قال: وقال ابن نمير: حدثنا الأعمش حدثنا عمرو بن مرة حدثنا ابن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ نزل رمضان فشق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكيناً ترك الصوم ممن يطيقه، ورخص لهم في ذلك فنسختها ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] فأمرُوا بالصوم»<sup>(٤)</sup>.

فروع: قال سلمة بن الأكوع - رضى الله عنه - : «لما نزلت هذه الآية: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] كان من أراد أن يفطر ويفدى حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها»<sup>(٥)</sup>، وفي رواية: كنا في رمضان على عهد رسول الله ﷺ من شاء صام، ومن شاء أفطر، فافتدى بطعام مسكين، حتى نزلت هذه الآية: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾<sup>(٦)</sup> [البقرة: ١٨٥] رواهما البخاري

(١) أخرجه البيهقي (٢٠٠/٤).

(٢) في المطبوع فاستكثروا، والتصحيح من السنن الكبرى، وفتح الباري (٦٩٩/٤).

(٣) أخرجه البيهقي (٢٠٠/٤).

(٤) علقه البخاري قبل الحديث (١٩٤٩). وقال الحافظ ابن حجر عن حديث معاذ هذا: واختلف في إسناده اختلافاً كثيراً، وطريق ابن نمير هذه أرجحها. فتح الباري (٦٩٩/٤).

(٥) أخرجه البخاري (٤٥٠٧)، ومسلم (١٤٩ - ١١٤٥)، وأبو داود (٣٣١٥)، والترمذي (٧٩٨)، والنسائي (١٩٠/٤)، والبيهقي (٢٠٠/٤).

(٦) أخرجه مسلم (١٥٠ - ١١٤٥)، وابن خزيمة (١٩٠٣)، والبيهقي (٢٠٠/٢).

ومسلم، وهذا لفظه.

فرع: «صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَمَضَانَ تِسْعَ سِنِينَ»؛ لأنه فرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة، وتوفي النبي ﷺ في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة.

فرع: قال أصحابنا وغيرهم: كان الإسلام يحرم على الصائم: الأكل، والشرب، والجماع، ومن حين ينام أو يصلي العشاء الآخرة، فأيهما وجد أولا حصل به التحريم، ثم نسخ ذلك وأبيح الجميع إلى طلوع الفجر، سواء نام أم لا.

احتجوا بحديث البراء بن عازب - رضى الله عنه - قال: «كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا فَحَضَرَ الْإِفْطَارَ فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلَا يَوْمَهُ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ قَامَ بَنَ صِرْمَةً الْأَنْصَارِيِّ - رضى الله عنه - كَانَ صَائِمًا، فَلَمَّا حَضَرَ الْإِفْطَارَ أَتَى امْرَأَتَهُ فَقَالَ لَهَا: عِنْدَكَ طَعَامٌ؟ قَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ أَنْطَلِقُ فَأَطْلُبُ لَكَ، وَكَانَ يَوْمُهُ يَغْمَلُ، فَعَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَجَاءَتْهُ امْرَأَتُهُ فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ: خَيِّتْ لَكَ، فَلَمَّا انْتَصَفَ النَّهَارُ عُشِيَ عَلَيْهِ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَتَرَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الْبَصِيرِ الْفَرْقُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ ففرحوا بها فرحا شديدا، ونزلت: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] رواه البخارى في صحيحه<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس - رضى الله عنهما -: «كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا صَلُّوا الْعَمَّةَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَالنِّسَاءَ، وَصَامُوا إِلَى الْقَابِلَةِ، فَاخْتَانَ رَجُلٌ نَفْسَهُ فَجَامَعَ امْرَأَتَهُ، وَقَدْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَلَمْ يُفْطِرْ، فَأَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ يُسْرًا لِمَنْ بَقِيَ، وَرُخْصَةً وَمَنْفَعَةً، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وَكَانَ هَذَا مِمَّا نَفَعَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ النَّاسَ وَرَخَّصَ لَهُمْ وَيَسَّرَهُ رواه أبو داود، وفي إسناده ضعف<sup>(٢)</sup>، ولم يضعفه أبو داود، والله - تعالى - أعلم.

(١) أخرجه أحمد (٢٩٥/٤)، والبخارى (١٩/٥)، وأبو داود (٢٣١٤)، والترمذى (٢٩٦٨)، وابن خزيمة (١٩٠٤)، والبيهقى (٢٠١/٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣١٣)، ومن طريقه البيهقى (٢٠١/٤) من طريق على بن حسين بن واقد عن أبيه عن يزيد النحوى عن ابن عباس به.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -: صوم شهر رمضان ركن من أركان الإسلام، وفرض من فروضه، والدليل عليه ما روى ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ».

الشرح: هذا الحديث، رواه البخارى ومسلم من طرق كثيرة من رواية ابن عمر - رضى الله عنهما<sup>(١)</sup> - وقوله: وفرض من فروضه تأكيد وإيضاح لجواز تسميته ركنًا وفرضا، ولو اقتصر على ركن لكفاه؛ لأنه يلزم منه أنه فرض، وفى هذا الحديث جواز إطلاق رمضان من غير ذكر الشهر، وهو الصواب كما سبق قريباً.

فإن قيل: لم استدل بالحديث دون الآية؟ وكذا استدل به فى الحج دون الآية قلنا: مراده الاستدلال على أنه ركن، وهذا يحصل من الحديث لا من الآية، وأما الفرضية فتحصل منهما، وهذا الحكم الذى ذكره وهو كون صوم رمضان ركنًا وفرضا مجمع عليه.

ودلائل الكتاب والسنة والإجماع متظاهرة عليه، وأجمعوا على أنه لا يجب غيره. قال المصنف رحمه الله تعالى: ويتحتم وجوب ذلك على كل مسلم بالغ عاقل

= وعلى ابن الحسين بن واقد صدوق بهم. وأبو ثقة؛ له أوهام كما فى التقريب.

(١) أخرجه البخارى (٦٤/١) كتاب: الإيمان، باب: دعاؤكم إيمانكم حديث (٨) ومسلم (١/٤٥) كتاب: الإيمان، باب: بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام حديث (١٦/١٩) والترمذى (٣٥٤/٤) كتاب: الإيمان، باب: ما جاء فى بنى الإسلام على خمس حديث (٢٦٠٩)، والنسائى (١٠٧/٨ - ١٠٨) كتاب: الإيمان، باب: على كم بنى الإسلام، وأحمد (١٢٠/٢)، والحميدى (٣٠٨/٢) رقم (٧٠٣)، وابن خزيمة (٣٠٨، ٣٠٩) وأبو يعلى (١٦٤/١٠) رقم (٥٧٨٨) وابن حبان (١٥٨) وأبو نعيم فى «الحلية» (٦٢/٣) والبيهقى (٨١/٤) كتاب: الزكاة، والبغوى فى «شرح السنة» (٦٤/١) من طرق عن ابن عمر به.

وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

وللحديث شاهد من حديث جرير.

أخرجه أحمد (٣٦٣/٤) وأبو نعيم فى «الحلية» (٢٥١/٩) والطبرانى فى «الكبير» (٢/٣٢٦) رقم (٢٣٦٣، ٢٣٦٤) من طرق عن الشعبى عن جرير قال: قال رسول الله ﷺ بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان.

وقال الهيثمى فى «المجمع» (٥٠/١) وإسناد أحمد صحيح.

طاهر قادر مقيم، فأما الكافر فإنه إن كان أصليا لم يخاطب به في حال كفره؛ لأنه لا يصح منه، فإن أسلم لم يجب عليه القضاء؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ولأن في إيجاب قضاء ما فات في حال الكفر تنفيرا عن الإسلام، وإن كان مرتدا لم يخاطب به في حال الردة؛ لأنه لا يصح منه، وإن أسلم وجب عليه قضاء ما تركه في حال الكفر؛ لأنه التزم ذلك بالإسلام فلم يسقط ذلك عنه بالردة كحقوق الآدميين.

الشرح: وقوله: يتحتم وجوب ذلك، أى وجوب فعله في الحال، ولا بد من هذا التفسير؛ لأن وجوبه على المسافر والحائض متحتم أيضا؛ لكن يؤخرانه ثم يقضيانه. وقوله: في الكافر الأصلي لم يخاطب به، أى لم نطالبه بفعله، وليس مراده أنه ليس بواجب في حال كفره فإن المذهب الصحيح: أن الكفار مخاطبون بفروع الشرع في حال كفرهم، بمعنى: أنهم يزداد في عقوبتهم في الآخرة بسبب ذلك؛ ولكن لا يطالبون بفعلها في حال كفرهم، وقد سبقت المسألة مبسطة في أول كتاب الصلاة. وقوله: في المرتد: لم يخاطب في حال الردة: معناه لا نطالبه بفعل الصوم في حال رده في مدة الاستتابة، وليس مراده أنه ليس واجبا عليه، فإنه واجب عليه بلا خلاف في حال الردة، ويأثم بتركه في حال الردة بلا خلاف؟ ولو قال المصنف كما قال غيره: لم نطالبه به في رده ولا يصح منه، لكان أصوب، والله -تعالى- أعلم. قال أصحابنا: لا يطالب الكافر الأصلي بفعل الصوم في حال كفره، بلا خلاف، وإذا أسلم لا يجب عليه قضاؤه بلا خلاف، ولو صام في كفره، لم يصح بلا خلاف، سواء أسلم بعد ذلك أم لا؟ بخلاف ما إذا تصدق في كفره ثم أسلم، فإن الصحيح: أنه يثاب عليه، وقد سبقت في أول كتاب الصلاة.

وأما المرتد: فهو مكلف به في حال رده، وإذا أسلم لزمه قضاؤه، بلا خلاف، كما ذكره، ولا نطالبه بفعله في حال رده، وقال أبو حنيفة: لا يلزمه قضاء مدة الردة إذا أسلم؛ كما قال في الصلاة، وسبقت المسألة مبسطة في أول كتاب الصلاة، وقاس المصنف ذلك على حقوق الآدميين؛ لأن أبا حنيفة يوافق عليها.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: وأما الصبي فلا يجب عليه؛ لقوله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى

يُفِيْقُ»، ويؤمر بفعله لسبع سنين إذا أطاق الصوم، ويضرب على تركه لعشر قياسا على الصلاة، فإن بلغ لم يجب عليه قضاء ما تركه في حال الصغر؛ لأنه لو وجب عليه ذلك لوجب عليه أدائه في الصغر؛ لأنه يقدر على فعله؛ ولأن أيام الصغر تطول، فلو أوجبنا عليه قضاء ما يفوت لشق.

الشرح: هذا الحديث صحيح رواه أبو داود والنسائي في كتاب الحدود من سننهما من رواية على بن أبي طالب - رضى الله عنه - بإسناد صحيح، ورواه أبو داود أيضا في الحدود، والنسائي وابن ماجه في كتاب الطلاق من رواية عائشة - رضى الله عنها - بإسناد حسن<sup>(١)</sup>.

ومعنى رفع القلم: امتناع التكليف، لا أنه رفع بعد وضعه.

وقوله: لوجب عليه أدائه ينتقض بالمسافر؛ فإنه يقدر على الأداء ولا يلزمه ويلزمه القضاء، والدليل الصحيح أن يقال: زمن الصبي ليس زمن التكليف للحديث، والقضاء إنما يجب حيث يجب بأمر جديد، ولم يجرى فيه أمر جديد. وأما أحكام الفصل: فلا يجب صوم رمضان على الصبي، ولا يجب عليه قضاء ما فات قبل البلوغ، بلا خلاف؛ لما ذكره المصنف وذكرته، قال المصنف والأصحاب: وإذا أطاق الصوم وجب على الولي أن يأمره به لسبع سنين، بشرط أن يكون مميزا، ويضربه على تركه لعشر؛ لما ذكره المصنف، والصبي كالصبي في هذا كله، بلا خلاف.

فروع: قال أصحابنا: شروط صحة الصوم أربعة: النقاء عن الحيض والنفاس، والإسلام، والتميز، والوقت القابل للصوم، وسيأتى تفصيلها في مواضعها إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ومن زال عقله بجنون لم يجب عليه الصوم؛ لقوله ﷺ: «وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ» فإن أفاق لم يجب عليه قضاء ما فات في حال الجنون؛ لأنه صوم فات في حال يسقط فيه التكليف لنقص فلم يجب قضاؤه، كما لو فات في حال الصغر، وإن زال عقله بالإغماء لم يجب عليه في الحال؛ لأنه لا يصح منه فإن أفاق وجب عليه القضاء؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ

فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» [البقرة: ١٨٤]، والإغماء مرض ويخالف الجنون فإنه نقص، ولهذا لا يجوز الجنون على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ويجوز عليهم الإغماء.

الشرح: هذا الحديث سبق بيانه قريبا.  
وقوله: «سقط فيه التكليف لنقص» احتراز من الإغماء والحيض.  
أما الأحكام ففيه مسألتان:

إحدهما: المجنون لا يلزمه الصوم في الحال بالإجماع؛ للحديث وللإجماع، وإذا أفاق لا يلزمه قضاء ما فاته في الجنون، سواء قل أو كثر، وسواء أفاق بعد رمضان أو في أثنائه.

هذا هو المذهب والمنصوص، وبه قطع المصنف والجمهور، وفيه وجه شاذ: أنه يلزمه مطلقا، حكاه الماوردي وابن الصباغ وآخرون عن ابن سريج.

قال الماوردي: هذا مذهب لابن سريج؛ وليس بصحيح.  
قال: ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الفقهاء أنه لا يلزمه القضاء.  
وحكاه صاحب البيان عن ابن سريج ثم قال: وقيل: لا يصح عنه، وفيه وجه ثالث: وهو مذهب أبي حنيفة والثوري أنه إن أفاق في أثناء الشهر؛ لزمه قضاء ما فات، وإن أفاق بعده فلا قضاء.

قال صاحب البيان: قال ابن سريج: وقد حكى المزماني في المنشور هذا عن الشافعي، قال: ولا يصح عنه، قال صاحب البيان: وهذا يدل على بطلان الحكاية عن ابن سريج فيمن أفاق بعد الشهر: أنه يلزمه القضاء، فحصل ثلاثة أوجه: المذهب: أنه لا قضاء عليه.

والثاني: يجب إن أفاق في الشهر لا بعده، ودليل المذهب في الكتاب، وحكاه الرافعي ثلاثة أقوال، وقال: وهذا في الجنون المنفرد، فلو ارتد ثم جن أو سكر ثم جن ففى وجوب القضاء وجهان، قال: ولعل الأصح: الفرق بين اتصاله بالردة واتصاله بالسكر كما سبق في الصلاة.

وهذا الذي أشار إلى تصحيحه: هو الأصح فيجرب في المرتد قضاء الجميع ولا يجب في السكران إلا قضاء أيام السكر؛ لأن حكم الردة مستمر بخلاف السكر.

المسألة الثانية: المغمى عليه: لا يلزمه الصوم في حال الإغماء بلا خلاف. ولنا قول مخرج وهو مذهب المزني: أنه يصح صوم المغمى عليه، وعلى هذا القول لا يلزمه الصوم أيضا بلا خلاف؛ لأنه غير مكلف، ويجب القضاء على المغمى عليه سواء استغرق جميع رمضان أو بعضه؛ لما ذكره المصنف. وحكى الأصحاب وجها عن ابن سريج أن الإغماء المستغرق لجميع رمضان، لا قضاء فيه كالجنون، وكما لا يجب عليه قضاء الصلاة، هكذا نقل الجمهور عن ابن سريج.

ونقل البغوي عنه: أنه إذا استغرق الإغماء رمضان أو يوما منه؛ لا قضاء عليه، واختار صاحب الحاوي قول ابن سريج هذا: في أنه لا قضاء على المغمى عليه، والمذهب وجوب القضاء عليه.

وفرق الأصحاب بين الجنون والإغماء بما فرق المصنف، وبين الصوم والصلاة: أن الصلاة تتكرر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم.

وهذا هو الفرق بين قضاء الحائض الصوم دون الصلاة.

قال أصحابنا: ومن زال عقله بمرض أو بشرب دواء شربه لحاجة أو بعذر آخر، لزمه قضاء الصوم دون الصلاة كالمغمى عليه، ولا يأنم بترك الصوم في زمن زوال عقله.

وأما من زال عقله بمحرم كخمر أو غيره مما سبق بيانه في أول كتاب الصلاة فيلزمه القضاء، ويكون آثما بالترك، والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: فإن أسلم الكافر أو أفاق المجنون في أثناء يوم من رمضان استحب لهما إمساك بقية النهار لحرمة الوقت ولا يلزمهما ذلك؛ لأن المجنون أفطر لعذر، والكافر - وإن أفطر بغير عذر - إلا أنه لما أسلم جعل كالمعذور فيما فعل في حال الكفر؛ ولهذا لا يؤاخذ بقضاء ما تركه ولا بضمان ما أنلفه، ولهذا قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ولا يأكل عند من لا يعرف عذره؛ لأنه إذا تظاهر بالأكل عرض نفسه للتهمة وعقوبة السلطان، وهل يجب عليه قضاء ذلك اليوم أم لا؟ فيه وجهان:

أحدهما: يجب؛ لأنه أدرك جزءا من وقت الفرض، ولا يمكن فعل ذلك الجزء من الصوم إلا بيوم فوجب أن يقضيه بيوم، كما نقول في المحرم، إذا وجب عليه في

كفارة نصف مد، فإنه يجب [عليه] بقسطه صوم نصف يوم، ولكن لما لم يمكن فعل ذلك إلا بيوم وجب عليه صوم يوم.

والثاني: لا يجب، وهو المنصوص في البويطى؛ لأنه لم يدرك من الوقت ما يمكن الصوم فيه؛ لأن الليل يدركه قبل التمام، فلم يلزمه كمن أدرك من أول وقت الصلاة قدر ركعة ثم جن.

فإن بلغ الصبي في أثناء يوم من رمضان، نظرت: فإن كان مفطرا فهو كالكافر إذا أسلم والمجنون إذا أفاق في جميع ما ذكرناه. وإن كان صائما ففيه وجهان: أحدهما: يستحب له إتمامه؛ لأنه صوم نفل فاستحب إتمامه ويجب قضاؤه؛ لأنه لم ينو به الفرض من أوله فوجب قضاؤه.

والثاني: أنه يلزمه إتمامه ويستحب قضاؤه؛ لأنه صار من أهل الوجوب في أثناء العبادة فلزمه إتمامها كما لو دخل في صوم التطوع ثم نذر إتمامه. الشرح: قوله: ولهذا لا يؤاخذ بقضاء ما تركه، ولا بضمان ما أتلفه، لا يطالب المتلف الحربى، وأما الذمى فيطالب بالإجماع، ومع هذا تحصل الدلالة؛ لأنه إذا ثبت في الحربى استنبط منه دليل للذمى.

أما أحكام الفصل: ففي المسألة طريقتان:

إحدهما: طريقة المصنف وسائر العراقيين: أن المجنون إذا أفاق في أثناء نهار رمضان والكافر إذا أسلم فيه والصبي إذا بلغ فيه مفطرا، استحب لهم إمساك بقيته، ولا يجب ذلك، وفي وجوب قضاؤه وجهان:

الصحيح - المنصوص في البويطى، وحرمة -: لا يجب.

وقال ابن سريج: يجب، وذكر المصنف دليل الجميع، وإن بلغ الصبي صائما في أثناءه؛ لزمه إتمامه على المنصوص، وهو الأصح باتفاق الأصحاب، وعلى هذا لا يلزمه قضاؤه، وفيه وجه أنه يستحب إتمامه ويجب قضاؤه. وذكر المصنف دليلهما. والثانية: طريقة الخراسانيين: أن في إمساك المجنون والكافر والصبي إذا بلغ فيه مفطرا، فيه أربعة أوجه:

أصحها: يستحب.

والثاني: يجب.



والثالث: يلزم الكافر دونهما لتقصيره.

والرابع: يلزم الكافر والصبي لتقصيرهما، فإنه يصح من الصبي دون المجنون، قالوا: وأما القضاء: فلا يلزم الكافر والمجنون والصبي المفطر على الأصح من الوجهين، وقيل: من القولين.

والثاني: يلزمهم قيل: يلزم الكافر دونهما، وصححه بغوى وهو ضعيف غريب، وإن كان الصبي صائما، فالمذهب: لزوم إتمامه، بلا قضاء، وقيل: يندب إتمامه ويجب القضاء.

وبنى جماعات منهم الخلاف فى القضاء على الخلاف فى الإمساك، وفى كيفية البناء ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو قول الصيدلانى: من أوجب الإمساك لم يوجب القضاء، ومن أوجب القضاء لم يوجب الإمساك.

والثاني: إن وجب القضاء وجب الإمساك وإلا فلا.

والثالث: إن وجب الإمساك وجب القضاء، وإلا فلا، والله أعلم.

وقال أصحابنا: إذا بلغ الصبي فى أثناء النهار صائما وقلنا بالمذهب: إنه يلزمه إتمامه فجامع فيه؛ لزمه الكفارة كباقي الأيام.

قال أصحابنا: وحيث لا يلزم هؤلاء المذكورين الإمساك يستحب لهم ألا يأكلوا بحضور من لا يعرف حالهم؛ لما ذكره المصنف، والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وأما الحائض والنفساء فلا يجب عليهما الصوم؛ لأنه لا يصح منهما، فإذا طهرتا وجب عليهما القضاء؛ لما روت عائشة رضى الله عنها أنها قالت فى الحيض: «كُنَّا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»؛ فوجب القضاء على الحائض بالخبر وقسنا النفساء عليها؛ لأنها فى معناها، فإن طهرت فى أثناء النهار استحب لها أن تمسك بقية النهار ولا يجب؛ لما ذكرناه فى الصبي إذا بلغ والمجنون إذا أفاق.

الشرح: حديث عائشة هذا رواه مسلم بلفظه، ورواه البخارى مقتصرًا على نفى الأمر بقضاء الصلاة<sup>(١)</sup>، وقولها: «كُنَّا نُؤْمَرُ» معناه: كان النبى ﷺ يأمرنا بذلك، وهو

(١) أخرجه أحمد (٢٣٢/٦)، والدارمى (٢٣٣/١) كتاب: الطهارة، باب: فى الحائض تقضى =

صاحب الأمر عند الإطلاق.

وقوله طهرتا - بفتح الهاء وضمها - والفتح أفصح وأشهر، وسبق في كتاب الحيض الفرق بين قضائها للصوم دون الصلاة، وأنها مجمع عليهما، وأن حكمته تكرر الصلاة فيشق قضاؤها بخلاف الصوم، وأن أبا الزناد وإمام الحرمين خالفا في الحكمة.

أما أحكام الفصل: ففيه مسائل:

إحداها: لا يصح صوم الحائض والنفساء، ولا يجب عليهما، ويحرم عليهما، ويجب قضاؤه، وهذا كله مجمع عليه، ولو أمسكت لا بنية الصوم لم تأثم، وإنما إذا نوته، وإن كان لا ينعقد، وقد ذكر المصنف هنا وفي باب الحيض دلائل هذا كله مع ما ضمته هناك إليه.

الثانية: إذا طهرت في أثناء النهار يستحب لها إمساك بقيته، ولا يلزمها؛ لما ذكره المصنف، هذا هو المذهب، وبه قطع الجمهور، ونقل إمام الحرمين وغيره اتفاق الأصحاب عليه، وحكى صاحب العدة في وجوب الإمساك عليها خلافا، كالمجنون والصبي، وهذا شاذ مردود.

وحكى أصحابنا عن أبي حنيفة والأوزاعي والثوري وجوب الإمساك.

الثالثة: وجوب قضاء الصوم على الحائض والنفساء، إنما هو بأمر مجدد، وليس هو واجبا عليها في حال الحيض والنفساء.

= الصوم ولا تقضى الصلاة، والبخارى (٤٢١/١) كتاب: الحيض، باب: لا تقضى الحائض الصلاة، الحديث (٢٣١)، ومسلم (٢٦٥/١) كتاب: الحيض، باب: وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، الحديث (٣٣٥/٦٩)، وأبو داود (١٨٠/١) كتاب: الطهارة، باب: في الحائض لا تقضى الصلاة، الحديث (٢٦٣)، والترمذي (٢٣٤/١ - ٢٣٥) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في الحائض أنها لا تقضى الصلاة، الحديث (١٣٠)، والنسائي (١٩١/١) كتاب: الحيض، باب: سقوط الصلاة عن الحائض (٢٣٥)، وابن ماجه (٢٠٧/١) كتاب: الطهارة، باب: الحائض لا تقضى الصلاة، الحديث (٦٣١)، وأبو عوانة (٣٢٤/١)، وأحمد (٢٣١/٦ - ٢٣٢)، والدارمي (٢٣٣/١)، والطيالسي (١٥٧٠)، وابن الجارود في المتقى ص (٣٦) رقم (١٠١)، والبيهقي (٣٠٨/١) من طرق، عن معاذة قالت: «سألت عائشة فقلت: ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة. فقالت: كان يصيبنا مع رسول الله ﷺ فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

هذا هو المذهب، وبه قطع الجمهور، وحكى القاضى حسين وإمام الحرمين والمتولى فى باب الحيض وجها، أنه لا يجب عليها الصوم بحال، ويتأخر الفعل إلى الإمكان، قال الإمام: وأنكره المحققون؛ لأن شرط الوجوب: اقتران الإمكان به، والصواب الأول، والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ومن لا يقدر على الصوم بحال، وهو الشيخ الكبير الذى يجهد الصوم، والمريض الذى لا يرجى برؤه، فإنه لا يجب عليهما الصوم؛ لقوله عز وجل: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وفى الفدية قولان:

أحدهما: لا تجب؛ لأنه أسقط عنهما فرض الصوم فلم تجب عليهما الفدية، كالصبي والمجنون.

والثانى: يجب عن كل يوم مد من طعام وهو الصحيح؛ لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: «الشيخ الكبير يطعم عن كل يوم مسكينا»، وعن أبى هريرة أنه قال: «من أدركه الكبر فلم يستطع صوم رمضان فعليه لكل يوم مد من قمح». وقال ابن عمر رضى الله عنهما: «إذا ضعفت عن الصوم أطعم عن كل يوم مدا»، وروى أن أنسا رضى الله عنه: «ضعف عن الصوم عاما قبل وفاته فأفطر وأطعم»، وإن لم يقدر على الصوم لمرض يخاف زيادته ويرجو البرء لم يجب عليه الصوم؛ للآية، فإذا برئ وجب عليه القضاء؛ لقوله عز وجل: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وإن أصبح صائما وهو صحيح، ثم مرض أفطر؛ لأنه أبيع له الفطر للضرورة والضرورة موجودة فجاز له الفطر.

الشرح: الأثر المذكور عن ابن عباس، رواه البخارى عنه فى صحيحه فى كتاب التفسير<sup>(١)</sup>، والأثر عن أبى هريرة رواه البيهقى<sup>(٢)</sup>، والأثر عن أنس رواه الدارقطنى

(١) أخرجه البخارى (٤٥٠٥)، والبيهقى (٢٧١/٤) من طريق عطاء سمع ابن عباس يقرأ (وعلى الذين يطوقونه فدية طعام مسكين).

قال ابن عباس: ليست بمنسوخة: هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة، لا يستطيعان أن يصوما فليطعما مكان كل يوم مسكينا.

و «يطوقونه» بفتح الياء وتشديد الواو مبيئا للمفعول مخفف من طوق بضم أوله بوزن قطع، وهذه قراءة ابن مسعود أيضا. قاله الحافظ ابن حجر فى الفتح (٣٥/٩)، وقال فى تلخيص الحبير (٤٠٥/٢): قال ابن عبد البر: رويت هذه القراءة من طرق عن

والبيهقي<sup>(١)</sup>.

وقوله: يجهده هو - بفتح الياء والهاء، ويقال: بضم الياء وكسر الهاء - قال ابن فارس والجوهري وغيرهما: يقال: جهد وأجهد إذا حملة فوق طاقته، وجهده أفصح.

وقوله: برأ، هذا هو الفصيح، ويقال: برئ وبروء، وقد سبق مبسوطا في باب التيمم.

أما الأحكام ففيه مسائل:

إحداها: قال الشافعي والأصحاب: الشيخ الكبير الذي يجهد الصوم أى يلحقه به مشقة شديدة، والمريض الذي لا يرجى برؤه - لا صوم عليهما، بلا خلاف، وسيأتى نقل ابن المنذر الإجماع فيه، ويلزمهما الفدية [على] أصح القولين. والثاني: لا يلزمهما.

والفدية: مد من طعام لكل يوم، وهذا الذي ذكرناه من صحيح وجوب الفدية متفق عليه عند أصحابنا، وبه قال جمهور العلماء، وهو نص الشافعي في المختصر وعامة كتبه.

ونصه في القديم وحرمة من الجديد، أن لا فدية عليه، وقال في البويطي: هي مستحبة، واتفقوا على أنه لو تكلف الصوم فصام فلا فدية، والعجوز كالشيخ في جميع هذا، وهو إجماع، والله أعلم.

= ابن عباس وعائشة ومجاهد وجماعة. وأخرجه أبو داود (٢٣/٨) من طرق سعيد بن جبير عن ابن عباس بنحوه.

وللحديث طرق أخرى، ينظر السنن الكبرى، وتلخيص الحبير (٤٠٤/٢).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن (٢٧١/٤)

(١) علقه البخاري قبل الحديث (٤٥٠٥) ووصله الطبراني في الكبير (٢٤٢/١) رقم (٦٧٥)، والبيهقي (٢٧١/٤) من طرق قتادة أن أنسا - رضى الله عنه - ضعف عن الصوم قبل موته عامًا فأفطر وأطعم كل يوم مسكينًا. ورجاله رجال الصحيح قاله الهيثمي في المجمع (٣/١٦٤) ووصله عبد الرزاق (٢٢٠/٤) رقم (٧٥٧٠) عن معمر عن ثابت البناني قال: كبر أنس بن مالك حتى كان لا يطيق الصيام فكان يفطر ويطعم.

تنبیه: أثر ابن عمر لم يعزه النووي - رحمه الله - إلى من أخرجه، وقد أخرجه الدارقطني (١٩٦/٢) من طريق نافع عنه قال: من أدركه رمضان وعليه من رمضان شيء فليطعم مكان كل يوم مسكينًا مَدًا من حنطة.

الثانية: المريض العاجز عن الصوم؛ لمرض يرجى زواله، لا يلزمه الصوم في الحال، ويلزمه القضاء؛ لما ذكره المصنف، هذا إذا لحقه مشقة ظاهرة بالصوم ولا يشترط أن ينتهي إلى حالة لا يمكنه فيها الصوم، بل قال أصحابنا: شرط إباحة الفطر أن يلحقه بالصوم مشقة يشق احتمالها، قالوا: وهو على التفصيل السابق في باب التيمم.

قال أصحابنا: وأما المريض اليسير الذي لا يلحق به مشقة ظاهرة، لم يجز له الفطر، بلا خلاف عندنا، خلافا لأهل الظاهر، قال أصحابنا: ثم المرض المجوز للفطر إن كان مطيقا، فله ترك النية بالليل، وإن كان يحم وينقطع، ووقت الحمى لا يقدر على الصوم.

وإذا لم تكن حمى يقدر عليه، فإن كان محموما وقت الشروع في الصوم فله ترك النية، وإلا فعليه أن ينوي من الليل، ثم إن عاد المرض واحتاج إلى الفطر أفطر، والله أعلم.

الثالثة: إذا أصبح الصحيح صائما ثم مرض، جاز له الفطر بلا خلاف؛ لما ذكره المصنف.

فرع: قال أصحابنا وغيرهم: من غلبه الجوع والعطش، فخاف الهلاك؛ لزمه الفطر، وإن كان صحيحا مقيما؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ويلزمه القضاء، كالمريض، والله أعلم.

فرع: قال أصحابنا: لو نذر الشيخ الكبير العاجز، أو المريض الذي لا يرجى برؤه، ففى انعقاده وجهان:

أصحهما: لا ينعقد؛ لأنه عاجز، وبنى المتولى وآخرون هذين الوجهين على وجهين ونقلوهما في أنه: يتوجه على الشيخ العاجز الخطاب بالصوم، ثم ينتقل إلى الفدية للعجز، أم يخاطب ابتداء بالفدية؟ والأصح أنه يخاطب بالفدية ابتداء، فلا ينعقد نذره.

فرع: إذا أوجبنا الفدية على الشيخ والمريض الميثوس من برئه، وكان معسرا، هل يلزمه إذا أيسر؟ أم يسقط عنه؟ فيه قولان: كالكفارة والأصح في الكفارة بقاؤها

فى ذمته إلى اليسار؛ لأنها فى مقابلة جنائته، فهى كجزاء الصيد، وينبغى أن يكون الأصح هنا أنها تسقط، ولا يلزمه إذا أيسر، كالفطرة؛ لأنه عاجز حال التكليف بالفدية، وليست فى مقابلة جنائية ونحوها، وقطع القاضى فى المجرى: أنه إذا أيسر بعد الإفطار، لزمه الفدية، فإن لم يفد حتى مات؛ لزمه إخراجها من تركته، قال: لأن الطعام فى حقه، كالقضاء فى حق المريض والمسافر، قال: وقد ثبت أن المريض والمسافر لو ماتا قبل تمكنهما من القضاء لم يجب شىء، وإن زال عذرهما وقدرنا على القضاء لزمهما، فإن ماتا قبله وجب أن يطعم عنهما مكان كل يوم مد طعام، فكذا هنا، هذا كلام القاضى.

فرع: إذا أفطر الشيخ العاجز، والمريض الذى لا يرجى برؤه، ثم قدر على الصوم فهل يلزمه قضاء الصوم؟ فيه وجهان: حكاها الدارمى، وقال البغوى ونقله القاضى حسين: أنه لا يلزمه؛ لأنه لم يكن مخاطبا بالصوم، بل بالفدية. بخلاف المعصوب: إذا أحج عن نفسه ثم قدر، فإنه يلزمه الحج على أصح القولين؛ لأنه كان مخاطبا به.

ثم اختار البغوى لنفسه أنه إذا قدر قبل أن يفدى، لزمه الصوم، وإن قدر بعد الفدية: فيحتمل أن يكون كالحج؛ لأنه كان مخاطبا بالفدية على توهم دوام عذره. وقد بان خلافه، والله أعلم.

فرع: فى مذاهب العلماء فى الشيخ العاجز عن الصوم:

ذكرنا أن مذهبنا: أنه لا صوم عليه، ويلزمه الفدية على الأصح، وهى مد من طعام عن كل يوم، سواء فى الطعام البر والتمر والشعير وغيرها من أقوات البلد هذا إذا كان يناله بالصوم مشقة لا تحتمل ولا يشترط خوف الهلاك.

وممن قال بوجوب الفدية وأنها مد: طاوس وسعيد بن جبير والثورى والأوزاعى، قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>: يجب لكل يوم صاع تمر، أو نصف صاع حنطة.

(١) قال فى بدائع الصنائع (٩٧/٢): وأما الجوع والعطش الشديد الذى يخاف منه الهلاك فمبيح مطلق بمنزلة المرض الذى يخاف منه الهلاك بسبب الصوم، لما ذكرنا وكذا كبر السن حتى يباح للشيخ الفانى أن يفطر فى شهر رمضان لأنه عاجز عن الصوم وعليه الفدية عند عامة العلماء.

وقال أحمد<sup>(١)</sup>: مد حنطة أو مدان من تمر، أو شعير.  
وقال مكحول وربيعه ومالك<sup>(٢)</sup> وأبو ثور: لا فدية، واختاره ابن المنذر<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في شرح منتهى الإرادات (١/٤٧٥): (ومن عجز عنه) أى: الصوم (لكبر) كشيخ هرم وعجوز يجهدهما الصوم، ويشق عليهما مشقة شديدة (أو) عجز عنه لمرض لا يرجى برؤه أفطر، وعليه، أى: من عجز عنه لكبر، أو مرض لا يرجى برؤه إن كان أفطره (لا مع عذر معتاد كسفر) إطعام (عن كل يوم لمسكين ما) أى: طعام (يجزئ في كفارة) مد من بر أو نصف صاع من غيره، لقول ابن عباس فى قوله تعالى: ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية﴾ ليست بمنسوخة: هى للكبير الذى لا يستطيع الصوم، رواه البخارى، ومعناه عن ابن أبى ليلى عن معاذ، ولم يدركه، رواه أحمد، ولأبى داود بإسناد جيد عن ابن أبى ليلى حدثنا أصحابنا أن رسول الله ﷺ قال ... فذكره، والحق به من لا يرجى برؤه مرضه، فإن كان العاجز عنه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه مسافرا فلا فدية لفطره لعذر معتاد، ولا قضاء لعجزه عنه فيعابى بها (ومن أسس) من برئه (ثم قدر على قضاء) ما أفطره لمرضه (فكمعضوب) عجز عن حج (وأحج عنه، ثم عوفى) فلا يلزمه قضاء ما أفطره، وأخرج فديته اعتبارا بوقت الوجوب.  
(٢) قال فى شرح مختصر خليل الخرشى (٢/٢٤٢): وفدية لهرم وعطش (ش) يعنى: أن من لا يستطيع الصوم بوجه لهرم أو عطش يندب له أن يخرج عن كل يوم يفطره مدا وهذه الكفارة الصغرى وقول المدونة لا فدية حملة أبو الحسن أنه لا فدية واجبة أما لو قدر على الصوم فى زمن آخر إليه، ولا فدية عليه لا وجوبا ولا ندبا.

(٣) مذهب الظاهرية قال فى المحلى بالآثار (٤/٤١٠ - ٤١٥): عجز الشيخ عن الصوم لكبره: أفطروا ولا قضاء عليهم ولا إطعام، فإن أفطروا لمرض بهم عارض فعليهم القضاء. أما قضاؤهم لمرض فلقول الله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ [البقرة: ١٨٤]. وأما وجوب الفطر عليهما فى الخوف على الجنين، والرضيع فلقول الله تعالى: ﴿قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم﴾. وقال رسول الله ﷺ: «من لا يرحم لا يرحم» فإن رحمة الجنين، والرضيع: فرض، ولا وصول إليها إلا بالفطر: فالفطر فرض؛ وإذا هو فرض فقد سقط عنهما الصوم، وإذا سقط الصوم فإيجاب القضاء عليهما شرع لم يأذن الله تعالى به ولم يوجب الله تعالى القضاء إلا على المريض، والمسافر، والحائض، والنفساء، ومتعمد القىء فقط، «ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه» [الطلاق: ١]. وأما الشيخ الذى لا يطيق الصوم لكبره فالله تعالى يقول ﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها﴾ [البقرة: ٢٨٦] فإذا لم يكن الصوم فى وسعه فلم يكلفه. وأما تكليفهم إطعاما فقد قال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فلا يجوز لأحد إيجاب غرامة لم يأت بها نص ولا إجماع. قال أبو محمد: رويانا عن إبراهيم أن علقمة جاءته امرأة فقالت له: إني حبلى وأنا أطيق الصوم وزوجى يأمرنى أن أفطر؟ فقال لها علقمة: أطيعى ربك وأعصى زوجك. وممن أسقط عنها القضاء - رويانا عن حماد بن سلمة عن أيوب السختياني وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع أن امرأة من قریش سألت ابن عمر وهى حبلى؟ فقال لها: أفطرى وأطعمى كل يوم مسكينا ولا تقضى. ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السختياني، وقتادة كلاهما عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال لأمة له

= مرضع: أنت بمنزلة ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين﴾ [البقرة: ١٨٤] أفطرى وأطعمى كل يوم مسكينا ولا تقضى. روينا كليهما من طريق إسماعيل بن إسحاق عن الحجاج بن المنهال عن حماد، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد بن جبيرة قال: تفتقر الحامل التي في شهرها والمرضع التي تخاف على ولدها وتطعم كل واحدة منهما كل يوم مسكينا ولا قضاء عليهما. وبه يقول قتادة، وهو ظاهر قول سعيد بن المسيب. وممن أسقط الإطعام كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: تفتقر الحامل، والمرضع في رمضان ويقضيان صياما ولا إطعام عليهما. ومثله عن عكرمة، وعن إبراهيم النخعي - وهو قول أبي حنيفة، وسفيان. وممن رأى عليهما الأمرين جميعا: عطاء بن أبي رباح فإنه قال: إذا خافت المرضع والحامل على ولدها فلتفطر ولتطعم مكان كل يوم نصف صاع ولتقضى بعد ذلك - وهو قول الشافعي. قال أبو محمد: فلم يتفقوا على إيجاب القضاء ولا على إيجاب الإطعام فلا يجب شيء من ذلك؛ إذ لا نص في وجوبه ولا إجماع، وعهدنا بهم يقولون في قول الصاحب إذا وافقهم. مثل هذا لا يقال بالرأى، فهلا قالوا هاهنا في قول ابن عمر في إسقاط القضاء؟ وقد روينا عن ابن عباس مثل قولنا كما روينا عن إسماعيل بن إسحاق نا إبراهيم بن حمزة الزبيري نا عبد العزيز بن محمد هو الدراوردي عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس أنه سئل عن مرضع في رمضان خشيت على ولدها فرخص لها ابن عباس في الفطر. قال علي: ولم يذكر قضاء ولا طعاما، وقال مالك: أما المرضع فتفطر وتطعم عن كل يوم مسكينا وتقضى مع ذلك، وأما الحامل فتقضى ولا إطعام عليها، ولا يحفظ هذا التقسيم عن أحد من الصحابة والتابعين؟ قال أبو محمد: احتج من رأى الإطعام في ذلك بقول الله تعالى: ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين﴾ [البقرة: ١٨٤]. وذكرنا ما رويناه من طريق حماد بن سلمة نا قتادة عن عكرمة قال: نزلت هذه الآية في الحبلَى والمرضع، والشيخ، والعجوز. واحتج من رأى القضاء بما رويناه من طريق يزيد بن هارون عن جوير عن الضحاك بن مزاحم قال: «كان النبي ﷺ يرخص للحبلَى، والمرضع أن يفطرا في رمضان فإذا أفطمت المرضع، ووضعت الحبلَى جددتا صومهما». قال علي: حديث عكرمة مرسل؛ وحديث الضحاك فيه ثلاث بلايا، جوير وهو ساقط والضحاك مثله والإرسال مع ذلك، لكن الحق في ذلك ما رويناه قبل في حكم الصوم في السفر من طريق سلمة بن الأكوع، أن هذه الآية منسوخة. ومن طريق حماد بن زيد عن سلمة بن علقمة بن محمد بن سيرين عن ابن عباس أنه قرأ هذه الآية ﴿فدية طعام مسكين﴾ [البقرة: ١٨٤] فقال: هي منسوخة، فهذا هو المسند الصحيح الذي لا يجوز خلافه. والعجب كل العجب من هؤلاء القوم فإنهم يصرفون هذه الآية تصرف الأفعال في غير ما أنزلت فيه، فمرة يحتجون بها في أن الصوم في السفر أفضل، ومرة يصرفونها في الحامل، والمرضع، والشيخ الكبير، وكل هذا إحالة لكلام الله تعالى، وتحريف للكلم عن مواضعه، وما ندرى كيف يستجيز - من يعلم أن وعد الله حق - مثل هذا في القرآن وفي دين الله تعالى؟ ونعوذ بالله من الضلال؟ وأما الشيخ الكبير فإن أبا حنيفة أوجب عليه إطعام مسكين مكان كل يوم، ولم ير مالك الإطعام عليه واجبا. وقال الشافعي مرة كقول أبي حنيفة، ومرة كقول مالك. قال أبو محمد: روينا من طريق إسماعيل عن علي =



ابن عبد الله عن سفيان، وجريير قال سفيان قال عمرو بن دينار: أخبرني عطاء أنه سمع ابن عباس يقرؤها ﴿وعلى الذين يطوقونه فدية طعام مسكين﴾ [البقرة: ١٨٤] يكلفونه ولا يطبقونه. قال: هذا الشيخ الكبير الهرم والمرأة الكبيرة الهرمة لا يستطيع الصوم يفطر ويطعم كل يوم مسكينا. وقال جريير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس: مثله. قال على: هذا صحيح عن ابن عباس، وروينا عن علي بن أبي طالب أنه قال في الشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصوم: إنه يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا، وصح عن أنس أنه ضعف عن الصوم - إذ كبر - فكان يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا، قال قتادة: الواحد كفارة، والثلاثة تطرّع. ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الرحمن بن حرملة قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول في قول الله تعالى: ﴿وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين﴾ [البقرة: ١٨٤] هو الكبير الذي عجز عن الصوم، والجبلى يشق عليها الصوم، فعلى كل واحد منهما إطعام مسكين عن كل يوم. وعن الحسن، وفتادة في الشيخ الكبير، والعجوز: أنهما يطعمان مكان كل يوم مسكينا. وعن عطاء، والحسن، وسعيد بن جبير مثل ذلك. وروى عن قيس بن السائب وهو من الصحابة مثل ذلك. وعن أبي هريرة أنه يتصدق عن كل يوم بدرهم. وعن مكحول، وطاوس، ويحيى بن أبي كثير فيمن منعه العطاش من الصوم: أنه يفطر ويطعم عن كل يوم مدا. قال أبو محمد: فرأى أبو حنيفة على الشيخ الذي لا يطبق الصوم له رمة إطعام مسكين مكان كل يوم، ولم يره على الحامل والمرضع. وأوجه مالك على المرضع خاصة، ولم يوجهه على الحامل ولا الشيخ الكبير؛ وهذا تناقض ظاهر. واحتج بعض الحنفيين بأن الحامل والمرضع بمنزلة المريض والمسافر؛ لأنهم كلهم أبيح لهم الفطر دون إطعام. قال على: والشيخ كذلك وهو أشبه بالمريض، والمسافر؛ لأنه أبيح له الفطر من أجل نفسه كما أبيح لهما من أجل أنفسهما؛ وأما الحامل والمرضع؛ فإنما أبيح لهما الفطر من أجل غيرهما. قال على: وأما المالكيون فيشنعون بخلاف صاحب إذا وافق تقليدهم. وقد خالفوا هاهنا: عليا، وابن عباس، وقيس بن السائب؛ وأبا هريرة، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف. وخالفوا: عكرمة، وسعيد بن المسيب، وعطاء، وفتادة، وسعيد بن جبير، وهم يشنعون بمثل هذا. قال أبو محمد: وأما نحن فلا حجة عندنا في غير النبي ﷺ. وأما الرواية عن ابن عباس: أنه كان يقرؤها (وعلى الذين يطوقونه) فقراءة لا يحل لأحد أن يقرأ بها؛ لأن القرآن لا يؤخذ إلا عن لفظ رسول الله ﷺ فمن احتج بهذه الرواية فليقرأ بهذه القراءة وحاش الله أن يطوق الشيخ ما لا يطيقه. وقد صح عن سلمة بن الأكوع، وعن ابن عباس نسخ هذه الآية كما ذكرنا في هذا الباب، وفي باب صوم المسافر، وأنها لم تنزل قط في الشيخ، ولا في الحامل، ولا في المرضع وإنما نزلت في حال وقد نسخت وبطلت. والشيخ والعجوز اللذان لا يطبقان الصوم فالصوم لا يلزمهما قال الله تعالى: ﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها﴾ [البقرة: ٢٨٦] وإذا لم يلزمهما الصوم فالكفارة لا تلزمهما؛ لأن الله تعالى لم يلزمهما إياها ولا رسوله ﷺ والأموال محرمة إلا بنص أو إجماع؟ والعجب كله من أن أبا حنيفة، ومالكا، والشافعي يسقطون الكفارة عمن أفطر في نهار رمضان عمدا وقصد إبطال صومه عاصيا، لله تعالى بفعل قوم لوط، وبالأكل، وشرب

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن للشيخ والعجوز العاجزين الفطر.  
 فرع: اتفق أصحابنا على أنه لا يجوز للشيخ والعاجز والمريض الذي لا يرجى برؤه  
 تعجيل الفدية قبل دخول رمضان، ويجوز بعد طلوع فجر كل يوم، وهل يجوز قبل  
 الفجر في رمضان؟ قطع الدارمي بالجواز، وهو الصواب.  
 وقال صاحب البحر: فيه احتمالان لوالده وليس بشيء، ودليله القياس على  
 تعجيل الزكاة.

قال المصنف رحمه الله تعالى: فأما المسافر، فإنه إن كان سفره دون أربعة برد لم  
 يجز له أن يفطر؛ لأنه إسقاط فرض للسفر، فلا يجوز فيما دون أربعة برد كالقصر،  
 وإن كان سفره في معصية لم يجز له أن يفطر؛ لأن ذلك إعانة على المعصية، وإن  
 كان سفره أربعة برد في غير معصية فله أن يصوم وله أن يفطر؛ لما روت عائشة  
 رضي الله عنها: «أَنَّ حَمْرَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصُومُ فِي السَّفَرِ؟  
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ»، فإن كان ممن لا يجهد  
 الصوم في السفر، فالأفضل أن يصوم.

لما روى عن أنس رضي الله عنه أنه قال للصائم في السفر: «إِنْ أَفْطَرْتَ فَرُخْصَةٌ  
 وَإِنْ صَمْتَ فَهُوَ أَفْضَلُ»، وعن عثمان بن أبي العاص أنه قال: «الصَّوْمُ أَحَبُّ إِلَيَّ»؛  
 ولأنه إذا أفطر عرض الصوم للنسيان وحوادث الزمان، فكان الصوم أفضل، وإن كان  
 يجهد الصوم فالأفضل أن يفطر؛ لما روى جابر رضي الله عنه قال: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ فِي سَفَرٍ بِرَجُلٍ تَحْتَ شَجَرَةٍ يَرَشُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ فَقَالَ: مَا بَالُ هَذَا؟ قَالُوا: صَائِمٌ يَا  
 رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ».

فإن صام المسافر ثم أراد أن يفطر فله أن يفطر؛ لأن العذر قائم فجاز له أن يفطر  
 كما لو صام المريض ثم أراد أن يفطر.

ويحتمل عندي أنه لا يجوز له أن يفطر في ذلك اليوم لأنه دخل في فرض المقيم،

= الخمر عمدا ويتعمد القىء. نعم، وبعضهم يسقط القضاء والكفارة عنه فيمن أخرج من بين  
 أسنانه شيئا من طعامه فتعمد أكله ذاكرًا لصومه، ثم يوجبون الكفارة على من أفطر ممن أمره الله  
 تعالى بالإفطار وأباحه له من مرضع خائفة على رضيعها التلف، وشيخ كبير لا يطبق الصوم  
 ضعفاً، وحامل تخاف على ما في بطنها؛ وحسبك بهذا تخليطاً؛ ولا يحل قبول مثل هذا إلا من  
 الذي ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣] وهو الله تعالى على لسان رسوله ﷺ.

فلا يجوز له أن يترخص برخصة المسافر؛ كما لو دخل في الصلاة بنية الإتمام ثم أراد أن يقصر.

ومن أصبح في الحضر صائماً ثم سافر لم يجز له أن يفطر في ذلك اليوم.  
وقال المزني: له أن يفطر كما لو أصبح الصبح صائماً، ثم مرض فله أن يفطر والمذهب الأول.

والدليل عليه أنه عبادة تختلف بالسفر والحضر فإذا بدأ بها في الحضر ثم سافر لم يثبت له رخصة السفر كما لو دخل الصلاة في الحضر ثم سافر في أثنائها ويخالف المريض، فإن ذلك مضطر إلى الإفطار والمسافر مختار.

الشرح: حديث عائشة - رضى الله عنها - رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>.

وحديث جابر - رضى الله عنه - رواه البخارى ومسلم أيضاً<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخارى (٦٨٨/٤) كتاب: الصوم باب الصوم في السفر والأفطار (١٩٤٢)، (١٩٤٣). ومسلم (٧٨٩/٢) كتاب: الصيام باب التخيير في الصوم والفطر في السفر (١٠٣/١١٢١).

(٢) ورد من حديث جابر، وابن عمر، وكعب بن عاصم، وأبى برزة، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعمار بن ياسر، وأبى الدرداء.  
أما حديث جابر:

أخرجه البخارى (١٨٣/٤) كتاب: الصوم، باب: قول النبى ﷺ: لمن ظلل عليه واشتد الحر ليس من البر الصوم في السفر، حديث (١٩٤٦)، ومسلم (٧٨٦/٢) كتاب: الصيام، باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية... إلخ، حديث (١١١٥/٩٢)، وأبو داود (٧٩٦٢) كتاب: الصوم، باب: اختيار الفطر، حديث (٢٤٠٧)، والنسائي (١٧٥/٤) كتاب: الصيام، باب: العلة التي من أجلها قيل ذلك، وذكر الاختلاف على محمد بن عبد الرحمن في حديث جابر بن عبد الله في ذلك، والطيالسى (١٨٩/١) كتاب: الصيام، باب: الرخصة في الفطر للمسافر في رمضان، حديث (٩١٠)، وأحمد (٢٩٩/٣)، الدارمى (٩/٢) كتاب: الصوم، باب: في السفر، والطحاوى في شرح معاني الآثار (٦٢/٢) كتاب: الصيام في السفر، وأبو نعيم في الحلية (١٥٩/٧)، والبيهقى (٢٤٢/٤) كتاب: الصيام، باب: تأكيد الفطر في السفر إذا كان يجهده الصوم، الخذيب (١١٨/١٢)، وابن خزيمة (٢٥٤/٣)، وأبو يعلى (٤٠٣/٣)، وابن الجارود في المتقى رقم (٣٩٩) من حديث جابر.

حديث ابن عمر:

أخرجه ابن ماجه (٥٣٢/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الإفطار في السفر، حديث (١١٦٥)، من طريق عبيد الله عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «ليس من البر الصيام في السفر».

قال الحافظ البوصيري في الزوائد (٨/٢): هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، رواه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن مصفى بإسناده ومثله.

حديث كعب بن عاصم:

أخرجه النسائي (١٧٥/٤) كتاب: الصيام، باب: ما يكره من الصيام في السفر، وابن ماجه (٥٣٢/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الإفطار في السفر، حديث (١١٦٤)، والطيالسي (١٩٠/١) كتاب: الصيام، باب: الرخصة في الفطر للمسافر في رمضان، حديث (١١)، وأحمد (٤٣٤/٥)، والدارمي (٩/٢) كتاب: الصوم، باب: الصوم في السفر، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٣/٢) كتاب: الصيام، باب: الصيام في السفر، وابن حبان (٩١٢ - موارد)، والبيهقي (٢٤٢/٤) كتاب: الصيام، باب: تأكيد الفطر في السفر إذا كان يجهد الصوم، والخطيب (٣٩٩/١٢)، من طريق أم الدرداء عنه، وفي رواية لأحمد (٤٣٤/٥)، والبيهقي (٢٤٢/٤) كتاب: الصيام، باب: تأكيد الفطر في السفر إذا كان يجهد الصوم: «ليس من البر الصيام في السفر».

حديث أبي برزة:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٦٩/١) من طريق إبراهيم بن سعد، عن عبد الله ابن عامر الأسلمي، عن رجل يقال له محمد عن أبي برزة، عن النبي ﷺ، قال: «ليس من البر الصيام في السفر»، وقال البخاري، ولم يصح حديثه - يعني: هذا الرجل المبهم. وأخرجه أيضا البزار (٤٦٩/١ - كشف) رقم (٩٨٧) من طريق إبراهيم بن سعد به. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٣/٣)، وقال: رواه أحمد والبزار والطبراني في الأوسط وفيه رجل لم يسم أ. هـ.

ولم أجده في مسند الإمام أحمد.

حديث ابن عباس:

أخرجه البزار (٤٦٨/١) رقم (٩٨٥) من طريق صلة بن سليمان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «ليس من البر الصيام في السفر». وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٤/٣)، وقال: رواه البزار والطبراني في الكبير ورجال البزار رجال الصحيح.

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص:

أخرجه الطبراني، ولفظه: «لا بر أن يصام في السفر» كما في مجمع الزوائد (١٦٤/٣)، وقال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح.

حديث عمار بن ياسر:

أخرجه الطبراني كما في مجمع الزوائد (١٦٤/٣)، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، وإسناده حسن.

حديث أبي الدرداء:

وهذا الحديث ذكره السيوطي في الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة (ص ٤٣) رقم (٤٧)، وعزاه إلى الشيخان عن جابر بن عبد الله.

وأحمد عن كعب بن عاصم الأشعري وأبي برزة الأسلمي.

والأثران عن أنس وعثمان بن أبي العاص رواهما البيهقي<sup>(١)</sup>، وعثمان هذا صحابى ثقفى رضى الله عنه.

وقوله: «أربعة برد» بضم الباء والراء، وهى ثمانية وأربعون ميلا بالهاشمى، وسبق بيان هذا كله مبسوطا فى باب صلاة المسافر.

وقوله: «إسقاط فرض للسفر» احتراز عن استقبال القبلة فى صلاة النفل، فإنه إسقاط لا فرض.

وقوله: «للسفر» احتراز عن عجز عن القيام، فصلى قاعدا.

قوله: «يجهده» بفتح الياء وضمها - وسبق بيانه قريبا.

أما الأحكام ففيه مسائل:

إحداها: لا يجوز الفطر فى رمضان فى سفر معصية بلا خلاف، ولا فى سفر آخر دون مسافة القصر، بلا خلاف، وقد سبق هذان فى باب مسح الخف، وفى باب صلاة المسافر، فإن كان سفره فوق مسافة القصر وليس معصية فله الفطر فى رمضان بالإجماع، مع نص الكتاب والسنة.

قال الشافعى والأصحاب: له الصوم وله الفطر.

وأما أفضلهما فقال الشافعى والأصحاب: إن تضرر بالصوم فالفطر أفضل، وإلا فالصوم أفضل، وذكر استعملت الخراسانيون قولاً شاذاً ضعيفاً مخرجاً من القصر: إن الفطر أفضل مطلقاً، والمذهب الأول، والفرق أن فى القصر تحصل الرخصة مع براءة الذمة، وهنا إذا أفطر تبقى الذمة مشغولة؛ ولأن فى القصر خروجاً من الخلاف، وليس هنا خلاف يعتد به فى إيجاب الفطر.

وقال المتولى: لو لم يتضرر فى الحال بالصوم، لكن يخاف الضعف منه وكان سفر حج أو عمرة، فالفطر أفضل.

الثانية: إذا أفطر المسافر لزمه القضاء ولا فدية، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] معناه: وأراد الفطر فله الفطر

والطبرانى عن ابن عباس وابن عمر وعمار بن ياسر وأبى الدرداء. أ. هـ.

وحديث أبى برزة ليس فى مسند الإمام أحمد.

وحديث ابن عمر أخرجه ابن ماجه.

(١) أخرجهما البيهقى (٤/٢٤٥).

وعليه عدة من أيام أخر.

الثالثة: لو أصبح في أثناء سفره صائما ثم أراد أن يفطر في نهاره فله ذلك من غير عذر، نص عليه الشافعي وقطع به جميع الأصحاب، وفيه احتمال للمصنف، ولإمام الحرمين: أنه لا يجوز.

وحكاه الرافعي وجهها، وقد ذكر المصنف دليله، وفرق صاحب الحاوي بين القصر والفطر: بأن من دخل في الصلاة تامة التزم الإتمام فلم يجز له القصر؛ لثلا يذهب ما التزمه إلا إلى بدل، وأما المسافر إذا صام ثم أفطر فلا يترك الصوم إلا إلى بدل وهو القضاء، فجاز له ذلك مع دوام عذره.

وإذا قلنا بالنص وقول الأصحاب: إن له الفطر ففي كراهته وجهان: أحدهما: لا كراهة؛ للحديث الصحيح: أن رسول الله ﷺ فعل ذلك<sup>(١)</sup>. الرابعة: إذا سافر المقيم فهل له الفطر في ذلك اليوم؟ له أربعة أحوال: أحدها: أن يبدأ السفر بالليل ويفارق عمران البلد قبل الفجر، فله الفطر، بلا خلاف.

الثاني: ألا يفارق عمران إلا بعد الفجر، فمذهب الشافعي المعروف من نصوصه، وبه قال مالك وأبو حنيفة: ليس له الفطر في ذلك اليوم. وقال المزني: له الفطر، وهو مذهب أحمد وإسحاق، وهو وجه ضعيف حكاه أصحابنا عن غير المزني من أصحابنا - أيضا - والمذهب الأول: فعلى هذا لو جامع فيه لزمه الكفارة؛ لأنه يوم من رمضان وهو صائم فيه صوما لا يجوز فطره، ودليل الجميع في الكتاب.

قال صاحب الحاوي: وقيل: إن المزني رجع عن هذا المنقول عنه. وقال: اضربوا على قولي، قال: وكان احتج بأن «النبي ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ مِنَ الْمَدِينَةِ صَائِمًا حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ أَفْطَرَ فَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ فِي نَهَارِهِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) سيأتي حديث جابر بعد قليل وهو نص في فطر النبي ﷺ في السفر، وكذلك حديث ابن عباس.

(٢) أخرجه الحميدي (١٢٨٩)، ومسلم (٩٠ - ١١١٤)، والترمذي (٧١٠)، والنسائي (٤/ ١١٧)، وابن خزيمة (٢٠١٩)، وابن حبان (٣٥٤٩، ٣٥٥١)، والبيهقي (٤/ ٢٤١) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان، فصام حتى بلغ كراع الغميم، فصام الناس، ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر =

وهذا الحديث فى الصحيحين ، وكراع الغميم عند عسفان بينه وبين المدينة نحو سبعة أيام أو ثمانية ، فلم يفطر النبى ﷺ فى يوم خروجه ، والله أعلم .  
 الثالث : أن ينوى الصيام فى الليل ثم يسافر ، ولا يعلم هل سافر قبل الفجر أو بعده .  
 قال الصيمرى والماوردى وصاحب البيان وغيرهم : ليس له الفطر ؛ لأنه يشك فى مبيح الفطر ولا يباح بالشك .

الرابع : أن يسافر من بعد الفجر ولم يكن نوى الصيام فهذا ليس بصائم ؛ لإخلاله بالنية من الليل ، فعليه قضاؤه ويلزمه الإمساك هذا اليوم ؛ لأن حرمة قد ثبتت بطلوع الفجر وهو حاضر .

هكذا ذكره الصيمرى والماوردى وصاحب البيان وهو ظاهر ، ويجىء فيه قول المزنى ، والوجه الموافق له ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى : وإن قدم المسافر وهو مفطر ، أو برأ المريض وهو مفطر ، استحب لهما إمساك بقية النهار لحرمة الوقت ، ولا يجب ذلك ؛ لأنهما أفطرا لعذر ، ولا يأكلان عند من لا يعرف عذرهما ؛ لخوف التهمة والعقوبة وإن قدم المسافر وهو صائم أو برأ المريض وهو صائم فهل لهما أن يفطرا؟ فيه وجهان :  
 قال أبو على بن أبى هريرة : يجوز لهما الإفطار ؛ لأنه أبيع لهما الفطر من أول النهار ظاهرا وباطنا فجاز لهما الإفطار فى بقية النهار ، كما لو دام السفر والمريض .  
 وقال أبو إسحاق : لا يجوز لهما الإفطار ؛ لأنه زال سبب الرخصة قبل الترخص فلم يجز الترخص ، كما لو قدم المسافر وهو فى الصلاة فإنه لا يجوز له القصر .  
 الشرح : فيه مسائل :

إحداها : إذا قدم المسافر أو برأ المريض وهما مفطران يستحب إمساك بقية يومه ولا يجب عندنا ، وأوجه أبو حنيفة ، دليلنا أنهما أفطرا بعذر .  
 الثانية : يستحب إذا أكلا ألا يأكلا عند من يجهل عذرهما للعلة المذكورة .

= الناس إليه ، ثم شرب قليل له بعد ذلك : إن بعض الناس قد صام . فقال : أولئك العصاة ، أولئك العصاة وسيأتى هذا الحديث بنصه بعد قليل .

وأخرج البخارى (١٩٤٤) ، ومسلم (٨٨ - ١١١٣) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة فى رمضان ؛ فصام حتى بلغ الكديد أفطر ؛ فأفطر الناس .  
 قال عياض : اختلفت الروايات فى الموضع الذى أفطر ﷺ فيه ، والكل فى قصة واحدة وكلها متقاربة ، والجميع من عمل عسفان . فتح البارى (٦٩٠/٤) .

الثالثة: إذا قدم المسافر وهو صائم هل له الفطر؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما:

أحدهما: نعم، وبه قال ابن أبي هريرة، ونقله الماوردي عن نصه في حرملة. وأصحهما - عند القاضي أبي الطيب وجمهور الأصحاب - لا يجوز، وهو قول أبي إسحاق.

وهكذا الحكم لو نوى المسافر الإقامة في بلد بحيث تنقطع رخصه، ولو برأ المريض وهو صائم فطريقان:

أصحهما - وبه قطع المصنف، وشيخه القاضي أبو الطيب وآخرون - فيه الوجهان. كالمسافر وأصحهما: يحرم الفطر.

والثاني: يجوز.

والطريق الثاني: وبه قطع الفوراني وجماعة من الخراسانيين: يحرم الفطر وجها واحدا.

الرابعة: لو قدم المسافر ولم يكن نوى من الليل صوما ولا أكل في نهاره قبل قدومه فطريقان:

أصحهما: وبه قطع القاضي أبو الطيب في المجرد والدارمي والماوردي وآخرون، ونقله الماوردي عن نصه في الأم: له الأكل؛ لأنه مفطر لعدم النية من الليل، فجاز له الأكل كالمفطر بالأكل.

والثاني: حكاه الفوراني وغيره من الخراسانيين في وجوب الإمساك وجهان:

الصحيح: لا يلزمه.

والثاني: يلزمه حرمة لليوم.

فرع: لا يجوز للمسافر ولا للمريض أن يصوما في رمضان غيره من قضاء أو نذر أو كفارة أو تطوع، فإن صام شيئا من ذلك لم يصح صومه، لا عن رمضان، ولا عما نوى، ولا غيره.

وهذا مذهبنا: وبه قال مالك وأحمد وجمهور العلماء.

وقال أبو حنيفة في المريض كقولنا، وقال في المسافر: يصح ما نوى.

دليلنا: القياس على المريض.

فرع: إذا قدم المسافر في أثناء نهار رمضان وهو مفطر، فوجد امرأته قد طهرت



فى أثناء النهار من حيض أو نفاس، أو برأت من مرض وهى مفطرة - فله وطؤها، ولا كفارة عليه عندنا، بلا خلاف، وقال الأوزاعى: لا يجوز وطؤها.

دليلاً: أنهما مفطران، فأشبهه المسافرين والمريضين.

فرع: إذا دخل على الإنسان شهر رمضان وهو مقيم، جاز له أن يسافر ويفطر - هذا مذهبتنا، ومذهب مالك وأبى حنيفة والثورى والأوزاعى وأحمد والعلماء كافة، إلا ما حكاه أصحابنا عن أبى مخلد التابعى: أنه لا يسافر، فإن سافر لزمه الصوم، وحرّم الفطر، وعن عبيدة السلمانى - بفتح العين - وسويد بن غفلة - بفتح الغين المعجمة والفاء - التابعين: أنه لا يلزمه الصوم بقية الشهر، ولا يمتنع السفر<sup>(١)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] دليلنا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وفى الصحيحين «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ مُسَافِرًا وَأَفْطَرَ»<sup>(٢)</sup>، والآية التى احتجوا بها محمولة على من شهد كل الشهر فى البلد، وهو حقيقة الكلام، فإن شهد بعضه لزمه صوم ما شهد منه فى البلد، ولا بد من هذا التفسير للجمع بين الأدلة.

فرع: فى مذاهب العلماء فى السفر المجوز للفطر.

ذكرنا أن مذهبنا: أنه ثمانية وأربعون ميلاً بالهاشمى، وهذه المراحل مرحلتان قاصدتان وبهذا قال مالك وأحمد، وقال أبو حنيفة: لا يجوز إلا فى سفر يبلغ ثلاثة أيام، كما قال فى القصر، وقال قوم: يجوز فى كل سفر وإن قصر، وسبقت هذه المذاهب بأدلتها فى صلاة المسافر.

فرع: فى مذاهبهم فى جواز الصوم والفطر.

مذهبنا جوازهما، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

قال العبدى: وهو قول العلماء.

وقالت الشيعة: لا يصح وعليه القضاء، واختلف أصحاب داود الظاهرى، فقال

(١) وروى عن على بإسناد ضعيف وقال به عبيدة بن عمرو السلمانى وأبو مجلز وغيرهما قاله الحافظ ابن حجر فى الفتوح (٤/٦٩٠).

(٢) تقدم قريباً من حديث جابر وابن عباس.

بعضهم: يصح صومه، وقال بعضهم: لا يصح، وقال ابن المنذر: كان ابن عمر وسعيد بن جبير يكرهان صوم المسافر<sup>(١)</sup> قال: وروينا عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه قال: «إن صام قضا» قال: وروى عن ابن عباس قال: «لا يجزئه الصيام»<sup>(٢)</sup>، وعن عبد الرحمن بن عوف قال: «الصائم في السفر كالمفطر في الحضر»<sup>(٣)</sup>، وحكى أصحابنا: بطلان صوم المسافر عن أبى هريرة وأهل الظاهر والشيعة.

واحتج هؤلاء بحديث جابر - رضى الله عنه - قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَرَأَى رَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: صَائِمٌ؛ فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ»<sup>(٤)</sup> رواه البخارى ومسلم، وفى رواية لمسلم: «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ»<sup>(٥)</sup>.

وعن جابر أيضا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْعَمِيمِ، فَصَامَ النَّاسُ ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ ثُمَّ شَرِبَ، فَقِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ، فَقَالَ: أَوْلَيْكَ الْعَصَا، أَوْلَيْكَ الْعَصَا» رواه مسلم<sup>(٦)</sup>.

وعن أنس - رضى الله عنه - قال: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ أَكْثَرْنَا ظِلًّا صَاحِبُ الْكِسَاءِ، فَمِمَّا مَنِ يَبْقَى الشَّمْسُ بِيَدِهِ، فَسَقَطَ الصُّوَامُ، وَقَامَ الْمُفْطِرُونَ فَضَرَبُوا الْأَبْنِيَّةَ وَسَقَوْا الرِّكَابَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر مصنف ابن أبى شيبة (٢/٢٧٨ - ٢٨١) كتاب: الصيام، باب: من كره صيام رمضان في السفر.

(٢) أخرجه ابن أبى شيبة (٢/٢٨١) رقم (٨٩٩٥).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٦٦٦) عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً.

وقال البوصيرى في الزوائد (٨/٢): هذا إسناد ضعيف ومقطوع، أسامة بن زيد هو ابن أسلم ضعيف، وأبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً - قاله ابن معين والبخارى أ هـ.

وأخرجه النسائى (٤/١٨٣)، وابن أبى شيبة (٨٩٦٢) عن عبد الرحمن بن عوف موقوفاً به. وصحح وقفه أبو حاتم والدارقطنى فى العلل والبيهقى. ينظر تلخيص الحبير (٢/٣٩٤)

(٤) تقدم.

(٥) أخرجه مسلم (٩٢ - ١١١٥).

(٦) تقدم.

(٧) أخرجه البخارى (٢٨٩٠)، ومسلم (١٠٠، ١٠١ - ١١١٩)، والنسائى (٤/١٨٢) وابن

وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ» رواه أحمد بن حنبل فى مسنده، وابن خزيمة فى صحيحه<sup>(١)</sup>.

واحتج أصحابنا بحديث عائشة - رضى الله عنها - أن حمزة بن عمرو قال للنبي ﷺ: «أَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ فَصُمْ وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن حمزة بن عمرو - رضى الله عنه - : «أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَجِدُ بِي قُوَّةَ عَلَى الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ فَهَلْ عَلَى جُنَاحٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنَ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وعن أبى الدرداء رضى الله عنه قال: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ، مَا فِينَا مِنْ صَائِمٍ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٤)</sup>.

= خزيمة (٢٠٣٣).

(١) أخرجه أحمد ١٠٨/٢، وابن حبان فى صحيحه ٤٥١/٦ (٢٧٤٢)، ٣٣٣/٨ (٣٥٦٨) لكن فى الموضوع الثانى بلفظ «كما يحب أن تؤتى عزائمه».

والبزار: ٤٦٩/١ (٩٨٨)، ٩/١٩ - كشف الأستار: والبيهقى ١٤٠/٣ كتاب: الصلاة / باب كراهية ترك التقصير والمسح على الخفين وما يكون رخصة رغبة عن السنة.

والخطيب فى تاريخه ٣٤٧/١٠ والقصاعى فى مسند الشهاب (١٠٧٨)

قال الهيثمى فى المجمع ١٦٥/٣: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح والبزار والطبرانى فى الأوسط وإسناده حسن» أ. هـ

وله شاهد من حديث ابن عباس رواه الطبرانى فى الكبير (١١٨٨٠، ١١٨٨١) وابن حبان فى صحيحه ٦٦/٢ (٣٥٤) والبزار (٩٩٠ كشف)

وأبو نعيم فى الحلية ٢٧٦/٨

قال الهيثمى فى المجمع ١٦٥/٣: «رواه الطبرانى فى الكبير والبزار ورجال البزار ثقات وكذلك رجال الطبرانى» أ. هـ

وللحديث شواهد أخرى يراجع لها مجمع الزوائد ١٦٥/٣ - ١٦٦

(٢) تقدم .

(٣) أخرجه مسلم (١٠٧ - ١١٢١)، والنسائى (١٨٦/٤)، وابن خزيمة (٢٠٢٦)، والبيهقى (٢٤٣/٤).

(٤) أخرجه أحمد (١٩٤/٥) (٤٤٤/٦) وعبد بن حميد (٢٠٨)، والبخارى (١٩٤٥)، ومسلم =

وعن أنس - رضى الله عنه - قال: «كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا يَعْيبُ الصَّائِمَ عَلَى الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ» رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>.

وعن أبى سعيد الخدرى وجابر - رضى الله عنهما - قالا: «سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَصُومُ الصَّائِمُ وَيُفْطِرُ الْمُفْطِرُ، وَلَا يَعْيبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: «كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ، فَلَا يَجِدُ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ، يَزُونَ أَنْ مَنْ وَجَدَ قُوَّةَ فَصَامَ فَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ، وَيَزُونَ أَنْ مَنْ وَجَدَ ضَعْفًا فَأَفْطَرَ فَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وعن أبى سعيد أيضا قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا» رواه البخارى ومسلم<sup>(٤)</sup>.

وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: «سَافَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ عُسْقَانَ، ثُمَّ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ فَشَرِبَ نَهَارًا لِيَرَاهُ النَّاسُ، فَأَفْطَرَ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ وَأَفْطَرَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ» رواه البخارى<sup>(٥)</sup>.

وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عُمْرَةٍ

= (١٠٩ - ١١٢٢)، وأبو داود (٢٤٠٩)، وابن ماجه (١٦٦٣)، والبيهقى (٢٤٥/٤).

(١) أخرجه مالك فى الموطأ (٢٩٥/١)، رقم (٢٣)، والبخارى (١٩٤٧)، ومسلم (٩٨، ٩٩ - ١١٨)، وأبو داود (٢٤٠٥)، والبيهقى (٢٤٤/٤).

(٢) أخرجه أحمد (٣١٦/٣)، ومسلم (٩٧ - ١١١٧) والنسائى (١٨٨/٤، ١٨٩)، وابن خزيمة (٢٠٢٩) والبيهقى (٢٤٤/٤).

(٣) أخرجه أحمد (١٢/٣، ٥٠)، ومسلم (٩٦ - ١١١٦)، والترمذى (٧/٣)، والنسائى (٤/١٨٨)، وابن خزيمة (٢٠٣٠) والبيهقى (٢٤٥/٤).

(٤) أخرجه البخارى (٥٦/٦) كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل الصوم فى سبيل الله حديث (٢٨٤٠) ومسلم (٨٠٨/٢) كتاب: الصيام، باب: فضل الصيام فى سبيل الله حديث (١١٥٣/١٦٧) والترمذى (١٤٣/٤) كتاب: فضائل الجهاد، باب: ما جاء فى فضل الصوم فى سبيل الله حديث (١٦٢٣) والنسائى (١٧٣/٤) كتاب: الصيام. والدارمى (٢٠٣/٢) كتاب: الجهاد، باب: من صام يوما فى سبيل الله - عز وجل - كلهم من حديث أبى سعيد الخدرى، وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٥) أخرجه أحمد (٢٩١/١، ٣٢٥) والبخارى (١٩٤٨، ٤٢٧٩)، ومسلم (٨٨ - ١١١٣)، وأبو داود (٢٤٠٤) والنسائى (١٨٩/٤)، وابن خزيمة (٢٠٣٦).

رَمَضَانَ فَأَفْطَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصُمْتُ وَقَصَرَ وَأَتَمَمْتُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَى وَأُمَى أَفْطَرْتَ وَصُمْتُ، وَقَصَرْتَ وَأَتَمَمْتُ فَقَالَ: أَحَسَنْتِ يَا عَائِشَةُ رواه الدارقطني، وقال: إسناده حسن<sup>(١)</sup>، وقد سبق بيانه في صلاة المسافر، وفي المسألة أحاديث كثيرة صحيحة سوى ما ذكرته.

وأما الأحاديث التي احتج بها المخالفون، فمحمولة على من يتضرر بالصوم، وفي بعضها التصريح بذلك، ولا بد من هذا التأويل ليجمع بين الأحاديث. وأما المنقول عن عبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنه - : «الصائم في السفر كالمفطر في الحضر» فقال البيهقي<sup>(٢)</sup>: هو موقوف منقطع، وروى مرفوعا وإسناده ضعيف<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

فرع: في مذاهبهم فيمن أطاق الصوم في السفر بلا ضرر، هل الأفضل صومه في رمضان؟ أم فطره؟.

قد ذكرنا مذهبنا أن صومه أفضل وبه قال حذيفة بن اليمان وأنس ابن مالك وعثمان بن أبي العاص - رضى الله عنهم - وعروة بن الزبير والأسود بن يزيد وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وسعيد بن جبير والنخعي<sup>(٤)</sup> والفضيل بن عياض ومالك<sup>(٥)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٦)</sup> والثوري وعبد الله بن المبارك وأبو ثور وآخرون، وقال ابن

(١) أخرجه النسائي (١٢٢/٣)، والدارقطني (١٨٨/٢)، والبيهقي (١٤٢/٣) من طريق العلاء ابن زهير عن عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة به. وتتمته «وما عاب علي». قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (٩٢/٢): وفي رواية الدارقطني (والبيهقي): عمرة في رمضان، واستنكر ذلك؛ فإنه ﷺ لم يعتمر في رمضان، وفيه اختلاف في اتصاله.

قال الدارقطني: عبد الرحمن أدرك عائشة، ودخل عليها وهو مراهق، قلت: «القاتل ابن حجر»: وهو كما قال؛ ففي تاريخ البخاري وغيره ما يشهد لذلك. وقال أبو حاتم: أدخل عليها وهو صغير، ولم يسمع منها. قلت (القاتل ابن حجر): وفي ابن أبي شيبة والطحاوي ثبوت سماعه منها. . واختلف قول الدارقطني فيه: فقال في السنن: إسناده حسن، وقال في العلل: المرسل أشبه. اهـ من التلخيص قلت: قال البيهقي: إسناده صحيح.

(٢) السنن الكبرى (٢٤٤/٤).

(٣) تقدم.

(٤) ينظر مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٠/٢ - ٢٨١) كتاب: الصيام، باب: من كان يصوم في السفر ويقول هو أفضل.

(٥) قال القرافي في الذخيرة (٥١٢/٢): وفي الكتاب: الصوم في السفر أفضل، وقاله (ح) =

عباس وابن عمر وابن المسيب والشعبي والأوزاعي وأحمد<sup>(١)</sup> وإسحاق وعبد الملك بن الماجشون المالكي: الفطر أفضل، وقال آخرون: هما سواء، وقال مجاهد وعمر بن عبد العزيز وقتادة: الأفضل منهما هو الأيسر والأسهل عليه، قال ابن المنذر: وبه

= (ش)؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

والفرق بينه وبين القصر وجهان:

أحدهما: أن الذمة تبقى مشغولة بالقضاء بخلاف القصر.

الثاني: أن الترخيص لرفاهية العبد، وهي كما تحصل بالفطر تحصل بالصوم مع الناس، وروى عن مالك التخيير.

واستحب ابن الماجشون وابن حنبل الإفطار؛ لقوله ﷺ في أبي داود: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ».

وجوابه: أنه - عليه السلام - رأى رجلاً يظلل عليه والزحام عليه؛ فقال: «مَا هَذَا؟» إشارة لهذه الحالة.

فإن قالوا: النظر إلى عموم اللفظ لا إلى خصوص السبب.

قلنا: العام في الأشخاص مطلق في الأحوال، ونحن نحمل الحالة المطلقة على حالة الضرر.

(٦) قال في التحفة (١/٥٤٩): وروى عن علي وعبد الله بن عباس أنهما كانا لا يبيحان الفطر إذا سافر بعد ما أهل في الحضر، هلال رمضان.

والصحيح قول عامة الصحابة وعامة العلماء؛ لأن النص مطلق، وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وكذلك الداعي إلى الرخصة، وهو المشقة، عام شامل للحالين جميعاً.

ولكن الصوم في رمضان جائز في السفر عند عامة العلماء وهو مختلف بين الصحابة: عند بعضهم يجوز، وعند بعضهم لا يجوز والإجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم. واختلفوا في أن الصوم أفضل أم الإفطار:

ف عندنا الصوم أفضل؛ لأنه عزيمة، والإفطار رخصة إذا لم يلحقه مشقة.

وروى عن حذيفة بن اليمان وعروة بن الزبير وعائشة رضي الله عنهم مثل مذهبنا.

(١) قال في الإنصاف (٣/٢٨٥): قوله (والمريض إذا خاف الضرر والمسافر: استحب لهما الفطر) أما المريض إذا خاف زيادة مرضه، أو طوله، أو كان صحيحاً، ثم مرض في يومه، أو خاف مرضاً لأجل العطش أو غيره: فإنه يستحب له الفطر، ويكره صومه وإتمامه إجماعاً.

مفهوم قوله «والمريض إذا خاف الضرر» أنه إذا لم يخف الضرر لا يفطر، وهو صحيح، وعليه الأصحاب، وجزم به في الرعاية في وجع رأس وحمى. ثم قال قلت: إلا أن يتضرر. قال في الفروع: كذا قال، وقيل لأحمد: متى يفطر المريض؟ قال إذا لم يستطع. قيل: مثل الحمى؟ قال: وأي مرض أشد من الحمى؟

أقول .

واحتج لمن رجح الفطر بالأحاديث السابقة كقوله ﷺ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ»<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ في الصائمين: «أُولَئِكَ الْعَصَاةُ»<sup>(٢)</sup>، وحديث ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ: «خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْكَدِيدِ»، وهو - بفتح الكاف - ثم أفطر قال: وكان أصحاب رسول الله ﷺ يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره رواه البخارى ومسلم<sup>(٣)</sup>.

وحديث حمزة بن عمرو السابق: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup>.

واحتج أصحابنا بحديث أبى الدرداء السابق فى صيام النبى ﷺ وعبد الله بن رواحة<sup>(٥)</sup> وبحديث أبى سعيد السابق «كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ، فَمِثْنَا الصَّائِمُ وَمِثْنَا الْمُفْطِرُ» إلى آخره<sup>(٦)</sup>.

وهذان الحديثان هما المعتمد فى المسألة، وكذا حديث عائشة: «قَصُرَتْ وَأَتَمَّتْ» فى صيام النبى إلى آخره<sup>(٧)</sup>.

وأما الحديث المروى عن سلمة بن المحبق - بكسر الباء وفتحها - أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَ فِي سَفَرٍ عَلَى حُمُولَةٍ يَأْوِي إِلَى شَيْعٍ فَلْيُصُمْ، حَيْثُ أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ» فهو حديث ضعيف رواه البيهقى وضعفه<sup>(٨)</sup>، ونقل عن البخارى تضعيفه، وأنه ليس بشيء وكذا الحديث المرفوع عن أنس عن النبى ﷺ: «إِنْ أَفْطَرْتُ فَهُوَ رُخْصَةٌ وَإِنْ

(١) هو من حديث جابر بن عبد الله وهو متفق عليه وقد تقدم.

(٢) هو حديث جابر بن عبد الله أيضاً، وقد رواه مسلم وقد تقدم.

(٣) أخرجه البخارى (٤٢٧٦)، ومسلم (٨٨ - ١١١٣) من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس به.

وقول: «وكان أصحاب رسول الله ﷺ يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره» من قول الزهري: وقعت مدرجة عند مسلم. قاله الحافظ ابن حجر فى فتح البارى (٦٩١/٤).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم قريباً.

(٦) تقدم قريباً.

(٧) تقدم قريباً جداً.

(٨) أخرجه البيهقى (٢٤٥/٤).

صُمْتُ فَهُوَ أَفْضَلُ» حديث منكر قاله البيهقي وإنما هو موقوف على أنس<sup>(١)</sup>.  
والجواب عن الأحاديث التي احتج بها القائلون بفضل الفطر: أنها محمولة على  
من يتضرر بالصوم، وفي بعضها التصريح بذلك، كما سبق، ولا بد من هذا التأويل؛  
ليجمع بين الأحاديث، والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وإن خافت الحامل والمرضع على أنفسهما من  
الصوم أفطرتا وعليهما القضاء دون الكفارة؛ لأنهما أفطرتا للخوف على أنفسهما  
فوجب عليهما القضاء دون الكفارة كالمرضى، وإن خافتا على ولديهما أفطرتا  
وعليهما القضاء بدلا عن الصوم، وفي الكفارة ثلاثة أقوال:

قال في الأم: يجب عن كل يوم مد من الطعام وهو الصحيح؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى  
الَّذِينَ يُطِئُونَ فِدْيَةً﴾ [البقرة: ١٨٤] قال ابن عباس - رضى الله عنهما -:  
نسخت هذه الآية وبقيت الرخصة للشيخ الكبير والمعوز والحامل والمرضع إذا خافتا  
على ولديهما أفطرتا وأطعمتا مكان كل يوم مسكينا.

الثاني: أن الكفارة مستحبة غير واجبة، وهو قول المزني؛ لأنه إفتار لعذر، فلم  
تجب به الكفارة كإفتار المريض.

والثالث: إنه يجب على المريض دون الحامل؛ لأن الحامل أفطرت لمعنى فيها  
كالمرضى، والمرضع أفطرت لمنفصل عنها فوجبت عليها الكفارة، والله أعلم.  
الشرح: هذا المنقول عن ابن عباس - رضى الله عنهما - رواه أبو داود بإسناد  
حسن عنه<sup>(٢)</sup>، قال أصحابنا: الحامل والمرضع، إن خافتا من الصوم على أنفسهما  
أفطرتا وقضتا، ولا فدية عليهما كالمرضى، وهذا كله لا خلاف فيه.

وإن خافتا على أنفسهما وولديهما فكذلك بلا خلاف، صرح به الدارمي  
والسرخسي وغيرهما، وإن خافتا على ولديهما لا على أنفسهما أفطرتا وقضتا، بلا

(١) أخرجه عن أنس موقوفاً ابن أبي شيبه (٢٨٠/٢) رقم (٨٩٧٤)، والبيهقي (٢٤٥/٤).  
وقال: وروى مرفوعاً وليس بشيء.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣/٨) ومن طريقه البيهقي في السنن (٢٣٠/٤)، وفي المعرفة (٣٧٨/٣)  
رقم (٢٤٨٩).

وأخرجه البيهقي في السنن من غير طريق أبي داود.  
وقد تقدم بدون ذكر الحامل والمرضع، في شرح متن المصنف «ومن لا يقدر على  
الصوم بحال...».



خلاف، وفي الفدية هذه الأقوال التي ذكرها المصنف.

**أصحابها:** باتفاق الأصحاب: وجوبها كما صححه المصنف، وهو المنصوص في «الأم» و «المختصر» وغيرهما.

قال صاحب الحاوي: وهو نصه في القديم والجديد، ونقله الربيع والمزني، قال هو وغيره: ونص في البويطى على وجوب الفدية على الموضع دون الحامل، فحصل في الحمل قولان: ونقل أبو على الطبرى في «الإفصاح» أن الشافعى نص في موضع آخر على أن الفدية ليست بواجبة على واحدة منهما، بل هى مستحبة، وجعل الماوردى والسرخسى وآخرون هذا الثالث مخرجا من نص البويطى فى الحامل. قال الماوردى: ومنهم من أنكر هذا الثالث، وكذا قاله غيره، واقتصر البغوى والجرجانى وخلق من الأصحاب على قولين فى الحامل، وقطعوا بالوجوب على الموضع، والله أعلم.

فإذا أوجبنا الفدية، فهل تتعدد بتعدد الأولاد؟ فيه طريقان:

**أصحابهما:** وبه قطع البغوى: لا.

**والثانى:** فيه وجهان حكاه الرافعى.

**فرع:** إذا أوجبنا الفدية على الموضع، إذا أفطرت للخوف على ولدها، فلو استؤجرت لإرضاع ولد غيرها، فالصحيح - بل الصواب الذى قطع به القاضى حسين فى فتاويه، وصاحب التتمة وغيرهما -: أنه لا يجوز لها الإفطار وتفدى، كما فى ولدها، بل قال القاضى حسين: يجب عليها الإفطار إن تضرر الرضيع بالصوم، واستدل صاحب التتمة بالقياس على السفر، فإنه يستوى فى جواز الإفطار به من سافر لغرض نفسه وغرض غيره بأجرة وغيرها، وشذ الغزالى فى فتاويه، فقال: ليس لها أن تفطر، ولا خيار لأهل الصبى، وهذا غلط ظاهر.

قال القاضى حسين: وعلى من تجب فدية فطرها فى هذا الحال؟ فيه احتمالان:

هل هى عليها أم على المستأجر؟ كما لو استؤجر للتمتع، فهل يجب دمه على الأجير أو المستأجر؟ فيه وجهان، كذا قال القاضى، ولعل الأصح: وجوبها على الموضع بخلاف دم التمتع، فإن الأصح: وجوبه على المستأجر؛ لأنه من تتمة الحج الواجب على المستأجر، وهنا الفطر من تتمة إيصال المنافع الواجبة على الموضع.

قال القاضى: ولو كان هناك نسوة مراضع، فأرادت واحدة أن تأخذ صبيا ترضعه

تقربا إلى الله تعالى، جاز لها الفطر؛ للخوف عليه، وإن لم يكن متعينا عليها.  
 فرع: لو كانت المرضع أو الحامل مسافرة أو مريضة، فأفطرت بنية الترخص  
 بالمرض أو السفر فلا فدية عليها، بلا خلاف، وإن لم تقصد الترخص وأفطرت  
 للخوف على الولد لا على نفسها، ففي وجوب الفدية وجهان: كالوجهين في فطر  
 المسافر بالجماع لا بنية الترخص كذا ذكره البغوى وغيره، والأصح في جماع  
 المسافر المذكور: لا كفارة، كما سنوضحه في موضعه، إن شاء الله تعالى.

فرع: في مذاهب العلماء في الحامل والمرضع إذا خافتا فأفطرتا.  
 قد ذكرنا: أن مذهبا أنهما إن خافتا على أنفسهما لا غير، أو على أنفسهما  
 وولدهما أفطرتا وقضتا، ولا فدية عليهما بلا خلاف، وإن أفطرتا للخوف على  
 الولد، أفطرتا وقضتا، والصحيح وجوب الفدية، قال ابن المنذر: وللعلماء في ذلك  
 أربعة مذاهب: قال ابن عمر وابن عباس وسعيد بن جبيرة: يفطران ويطعمان، ولا  
 قضاء عليهما، وقال عطاء بن أبي رباح والحسن والضحاك والنخعي والزهرى وربيعه  
 والأوزاعي وأبو حنيفة<sup>(١)</sup> والثوري وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي: يفطران  
 ويقضيان، ولا فدية كالمرضى، وقال الشافعى وأحمد<sup>(٢)</sup>: يفطران ويقضيان  
 ويفديان، وروى ذلك عن مجاهد، وقال مالك<sup>(٣)</sup>: الحامل تفطر وتقضى ولا فدية،

(١) قال في الاختيار: والحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما أو نفسيهما أفطرتا وقضتا لا  
 غير) قياسا على المريض والجامع دفع الحرج والضرر. ينظر الاختيار (١/١٣٥).

(٢) قال في الإنصاف (٣/٢٩٠): قوله (والحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أفطرتا،  
 وقضتا). يعنى من غير إ طعام، وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به  
 أكثرهم، وذكر بعضهم رواية بالإطعام. قال الزركشى: هو نص أحمد في رواية. الميمونى  
 وصالح، وذكره وتأوله القاضى على خوفها على ولدها، وهو بعيد. انتهى.

فائدة: يكره لهما الصوم والحالة هذه قولاً واحداً. قوله (وإن خافتا على ولديهما،  
 أفطرتا، وقضتا، وأطعمتا عن كل يوم مسكينا). إذا خافتا على ولديهما أفطرتا. على  
 الصحيح من المذهب، بلا ريب، وأطلقه أكثر الأصحاب، وقال المجد فى شرحه وتبعه  
 فى الفروع: إن قبل ولد المرضعة ثدى غيرها، وقدرت أن تستأجر له، أو له ما يستأجر  
 منه، فلتفعل ولتصم وإلا كان لها الفطر. انتهى. ولعله مراد من أطلق.

فائدة: يكره لها الصوم والحالة هذه. على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر  
 الأصحاب، وذكر ابن عقيل فى فنونه النسخ: إن خافت حامل ومرضع على حمل  
 وولد، حال الرضاع: لم يحل الصوم، وعليها الفدية، ولمن لم تخف لم يحل الفطر.

(٣) قال القرافى فى الذخيرة (٢/٥١٥): المبيح الثالث - خوف المرضع على ولدها: فى =

والمرضع تظفر وتقضى وتفدى قال ابن المنذر: ويقول عطاء أقول.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ولا يجب صوم رمضان إلا برؤية الهلال فإن غم عليهم وجب عليهم استكمال شعبان ثلاثين يوماً ثم يصومون؛ لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ، وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ اسْتِقْبَالًا».

الشرح: هذا الحديث رواه هكذا النسائي بإسناد صحيح<sup>(١)</sup>، ورواه مسلم من

= الكتاب: إن لم يقبل غيرها، أو قبله وعجزت عن إجارتها أفطرت، وأطعمت لكل يوم مسكيناً مداً، وقاله (ش) وابن حنبل.

قال سند: قال ابن عبد الحكم: لا إطعام عليها؛ قياساً على المريض بجامع الإباحة. لنا: قوله - تعالى -: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، قيل: المراد بها المرضع، والحامل، والشيخ. وقيل: تستحب؛ لقوله - تعالى -: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وإن خافت على نفسها خاصة: لم تطعم، وإن استأجرت فمن مالها دون الأب؛ لأن إرضاعه عليها، وقيل: على الأب، وهذا إذا لم يطق، وإن كان للصبي مال فمن ماله، والإطعام خاص بصوم رمضان، رواه ابن القاسم في النذر.

المبيح الرابع - الخوف على الحمل:

في الكتاب: إن خافت على ولدها فأفطرت لا تطعم، وتقضى؛ لأنها مريضة. وقاله ح. وقال ابن حنبل: تطعم. وقال أشهب: تطعم استحباباً. وقال ابن الماجشون: تطعم في الخوف على النفس دون الولد.

قال اللخمي: للحامل ثلاث حالات:

إن كانت أول الحمل ولا يجهدا الصوم، لزمها الصيام.

وإن كانت تخاف على ولدها من الصوم، لزمها الفطر.

وإن خافت على نفسها فقط فهي مخيرة.

وحيث كان لها الفطر فأفطرت فعليها القضاء، وفي الإطعام أربعة أقوال: الثلاثة السابقة.

وقال أبو مصعب: إن خافت على ولدها قبل ستة أشهر أطعمت، وإلا فلا؛ لأنها مريضة.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠/٣)، والطيالسي (١٨٢/١ - منحة) رقم (٨٦٨)، وأحمد (١/٢٢٦)، وأبو داود (٧٤٥/٢) كتاب: الصوم، باب: من قال فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين (٢٣٢٧)، والنسائي (٢٣٦/٤) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على منصور في حديث ربيعي فيه والترمذي (٩٨/٢) كتاب: الصوم، باب: ما جاء أن الصوم لرؤية الهلال والإفطار له (٦٨٨)، والدارقطني (١٥٨/٢) كتاب: الصيام وابن حبان (٨٧٣ - موارد)، والحاكم (٤٢٥/١)، وابن خزيمة (١٩١٢) من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: =

رواية ابن عباس ولفظه: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَدَّهُ لِرُؤُوسِهِ فَإِنْ أَعْمَى عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ»<sup>(١)</sup>، ورواه الترمذى ولفظه: «لَا تَصُومُوا قَبْلَ رَمَضَانَ، صُومُوا لِرُؤُوسِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ حَالَتْ ذُوْنُهُ غِيَابَةً فَأَكْمِلُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا»، قال الترمذى: حديث حسن صحيح «الغيابة» السحابة.

وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup> وفى

= قال رسول الله ﷺ: «لا تصوموا قبل رمضان صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن حال دونه غيابة فأكملوا ثلاثين».

وقال الترمذى: حسن صحيح.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبى.

وصححه ابن خزيمة وابن حبان.

(١) أخرجه أحمد (٣٢٧/١، ٣٤٤، ٣٧١)، ومسلم (٢٩، ٣٠، ١٠٨٨)، وابن خزيمة (١٩١٥، ١٩١٩)، والبيهقى (٢٠٦/٤) من طريق عمرو بن مرة عن أبى البختري سعيد بن فيروز عن ابن عباس به، وفيه قصة.

(٢) أخرجه البخارى (١٣٥/٤) كتاب: الصوم، باب: هل يقال رمضان أو شهر رمضان الحديث (١٩٠٦)، ومسلم (٧٦٠/٢) كتاب: الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال حديث (١٠٨٠/٨)، والنسائى (١٣٤/٤) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على الزهرى فى هذا الحديث وابن ماجه (٥٢٩/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته حديث (١٦٥٤)، وأحمد (١٤٥/٢)، والطيالسى (١٨٢/١ - منحة) رقم (٨٦٦)، والبيهقى (٢٠٤/٤ - ٢٠٥) كتاب: الصيام، باب: الصوم لرؤية الهلال، وابن خزيمة (٢٠١/٣) رقم (١٩٠٥)، وأبو يعلى (٣٣٧/٤) رقم (٥٤٤٨) من طريق الزهرى عن سالم عن أبيه مرفوعا بلفظ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ».

وأخرجه مالك فى الموطأ (٢٨٦/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى رؤية الهلال للصوم والفطر فى رمضان (١) من طريق نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروا الهلال فإن غم عليكم فأقدروا له».

ومن طريق نافع أخرجه أحمد (٦٣/٢)، والبخارى (١١٩/٤) كتاب: الصيام، باب: قول النبى ﷺ إذا رأيتم الهلال (١٩٠٦)، ومسلم (٧٥٩/٢) كتاب: الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال حديث (١٠٨٠/٣)، والنسائى (١٣٤/٤) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على الزهرى فى هذا الحديث والدارمى (٣/٢) كتاب: الصوم، باب: الصوم لرؤية الهلال والدارقطنى (١٦١٢) كتاب: الصيام حديث (٢١)، والبيهقى (٢٠٤/٤ - ٢٠٥) كتاب: الصيام، باب: الصوم لرؤية الهلال والبغوى فى «شرح السنة (٤٥٤/٣)».

رواية لمسلم: «فَافْذَرُوا ثَلَاثِينَ»<sup>(١)</sup>، وفي رواية له: «فَإِذَا رَأَيْتُمْ الْهَلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَاذَرُوا لَهُ»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا»<sup>(٣)</sup> وفي رواية: «فَإِنْ غُمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ»<sup>(٤)</sup>، وفي رواية: «فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ الشَّهْرُ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ»<sup>(٥)</sup> هذه الروايات كلها في صحيح مسلم.

وفي رواية البخاري: «فَإِنْ غُمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»<sup>(٦)</sup>. وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَفَّظُ مِنْ شَعْبَانَ مَا لَا يَتَحَفَّظُ مِنْ غَيْرِهِ ثُمَّ يَصُومُ لِرُؤْيَا رَمَضَانَ فَإِذَا غُمَّ عَلَيْهِ عَدَّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ» رواه أبو داود والدارقطني وقال: إسناده صحيح<sup>(٧)</sup>.

وللحديث طريق ثالث عن ابن عمر:

أخرجه البخاري (١٤٣/٤) كتاب: الصيام، باب: قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا حديث (١٩٠٧)، ومالك (٢٨٦/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في رؤية الهلال (٢)، والبيهقي (٢٠٥/٤) من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر. وأخرجه مسلم (٧٦٠/٢) كتاب: الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال (١٠٨٠/٩)، والبيهقي (٢٠٥/٤) من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به.

(١) أخرجه مسلم (٤، ٥ - ١٠٨٠) من حديث ابن عمر.  
(٢) أخرجه مسلم (٧، ٨ - ١٠٨٠) من حديث ابن عمر  
(٣) هو من حديث أبي هريرة أخرجه مسلم (١٧ - ١٠٨١)، من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

(٤) أخرجه مسلم (١٨/١٠٨١) من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة، وعنده «فأكملوا العدد».

(٥) أخرجه مسلم (١٩ - ١٠٨١) من الطريق السابق.

(٦) أخرجه البخاري (١٩٠٩) من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة.

(٧) أخرجه أبو داود (٢٣٢٥)، والدارقطني (١٥٦/٢ - ١٥٧)، وابن خزيمة (٢٠٣/٣) رقم (١٩١٠)، وابن حبان (٨٦٩ - موارد)، والحاكم (٤٢٣/١)، والبيهقي (٢٠٦/٤)، وأحمد (١٤٩/٦) عنها قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَفَّظُ مِنْ هَلَالِ شَعْبَانَ مَا لَا يَتَحَفَّظُ مِنْ غَيْرِهِ ثُمَّ يَصُومُ لِرُؤْيَا رَمَضَانَ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْهِ عَدَّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ».

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وقال الدارقطني: هذا إسناده حسن صحيح.

وصححه ابن خزيمة وابن حبان.

وعن حذيفة - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَصُومُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» رواه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم بإسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>، وفى الباب أحاديث كثيرة بمعنى ما ذكرته.

واختلف العلماء فى معنى قوله ﷺ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»؛ فقال أحمد بن حنبل وطائفة قليلة: معناه ضيقوا له، وقدروه تحت السحاب، وأوجب هؤلاء صيام ليلة الغيم.

وقال مطرف بن عبد الله وأبو العباس بن سريج وابن قتيبة وآخرون: معناه قدروه بحساب المنازل، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعى وجمهور السلف والخلف: معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما.

قال أهل اللغة: يقال قدرت الشيء - بتخفيف الدال - أقدره وأقدره بضمها وكسرهما وقدرته بتشديدها، وأقدرته بمعنى واحد وهو من التقدير.

قال الخطابى وغيره: ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]، واحتج الجمهور بالروايات التى ذكرناها وكلها صحيحة صريحة: فأكملوا العدة ثلاثين، واقدروا له ثلاثين، وهى مفسرة لرواية فاقدروا له المطلقة.

قال الجمهور: ومن قال بتقدير تحت السحاب؛ فهو منابذ لصريح باقى الروايات.

وقوله: مردود، ومن قال بحساب المنازل فقوله مردود بقوله ﷺ فى الصحيحين «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَحْسِبُ وَلَا نَكْتُبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا» الحديث<sup>(٢)</sup> قالوا: ولأن

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٢٦)، والنسائي (١٣٥/٤)، وابن خزيمة (١٩١١)، وابن حبان (٣٤٥٨)، والبيهقى (٢٠٨/٤) من طرق عن جرير بن عبد الحميد، عن منصور بن المعتمر عن ربيع بن حراش عن حذيفة به مرفوعاً.

وأخرجه النسائي (١٣٥/٤ - ١٣٦)، والدارقطني (١٦١/٢، ١٦٢) عن ربيع بن حراش عن بعض أصحاب النبى ﷺ.

(٢) أخرجه أحمد (٤٣/٢، ٥٢، ١٢٩)، والبخارى (١٩١٣)، ومسلم (١٥ - ١٠٨٠)، وأبو داود (٢٣١٩)، والنسائي (١٣٩/٤) من حديث ابن عمر مرفوعاً به، وتما الحديث عند البخارى: «يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين».

الناس لو كلفوا بذلك ضاق عليهم؛ لأنه لا يعرف الحساب إلا أفراد من الناس في البلدان الكبار، فالصواب ما قاله الجمهور، وما سواه فاسد مردود بصرائح الأحاديث السابقة.

وقوله ﷺ: «فإن غم عليكم» معناه: حال بينكم وبينه غيم، يقال: غم وغمى وغمى بتشديد الميم وتخفيفها والغين مضمومة فيهما، ويقال: غبى بفتح الغين وكسر الباء، وقد غامت السماء وغيمت وأغامت وتغيمت وأغمت.

وقوله ﷺ: صوموا لرؤيته المراد رؤية بعضكم، وهل هو عدل أم عدلان؟ فيه الخلاف المشهور، والله أعلم.

قال أصحابنا وغيرهم: ولا يجب صوم رمضان إلا بدخوله، ويعلم دخوله برؤية الهلال، فإن غم وجب استكمال شعبان ثلاثين ثم يصومون، سواء كانت السماء مصحبة أو مغيمة غيما قليلا أو كثيرا. ودليله ما سبق، والله أعلم.

فروع: ثبت في صحيح البخارى ومسلم عن أبى بكرة - رضى الله عنه - عن النبى ﷺ قال: «شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ، رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ» <sup>(١)</sup> معناه لا ينقص أجرهما والثواب المرتب وإن نقص عددهما، وقيل: معناه لا ينقصان معا غالبا من سنة واحدة، وقيل: لا ينقص ثواب ذى الحجة عن ثواب رمضان؛ لأن فيه المناسك والعشر، وحكاه الخطابى وهو ضعيف باطل، والصواب الأول ولم يذكر صاحب التتمة غيره، ومعناه أن قوله ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» <sup>(٢)</sup> «وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ» <sup>(٣)</sup>، ونظائر ذلك، فكل هذه الفضائل تحصل، سواء تم عدد رمضان أم نقص.

(١) أخرجه أحمد (٣٨/٥، ٤٧، ٥٠)، والبخارى (١٩١٢)، ومسلم (٣١ - ١٠٨٩)، وأبو داود (٢٣٢٣)، والترمذى (٦٩٢)، وابن ماجه (١٦٥٩).

(٢) تقدم.

(٣) ورد من حديث أبى أيوب، وثوبان، وجابر، وأبى هريرة، وابن عباس، وابن عمر، وغنام، والبراء بن عازب، وشداد بن أوس، وأوس بن أوس.

فحديث أبى أيوب:

أخرجه مسلم (٨٢٢/٢) كتاب: الصيام، باب: استحباب ستة أيام من شوال اتباعا لرمضان، حديث (١١٦٤/٢٠٤)، وأبو داود (٨١٢/٢) كتاب: الصوم، باب: فى صوم

== ستة أيام في شوال، الحديث (٢٤٣٣)، والترمذى (١٣٩/٢، ١٤٠)، كتاب: الصيام، باب: ما جاء في صيام ستة أيام من شوال، حديث (٧٥٩)، وابن ماجه (٥٤٧/١)، كتاب: الصيام، باب: صيام ستة أيام من شوال، حديث (١٧١٦)، والطحاوى في مشكل الآثار (١١٧/٣)، والطبرانى في الصغير (٢٣٨/١)، والبيهقى (٢٩٢/٤)، كتاب: الصيام، باب: في فضل صوم ستة أيام من شوال، وابن خزيمة (٢٩٧/٣ - ٢٩٨)، رقم (٢١١٤)، وابن حبان (٣٦٢٦ - الإحسان)، والخطيب في «التاريخ» (٤٣١/٣)، من حديث أبى أيوب، وقال الترمذى: (حسن صحيح).

حديث ثوبان:

أخرجه ابن ماجه (٥٤٧/١)، كتاب: الصيام، باب: صيام ستة أيام من شوال حديث (١٧١٥)، وأحمد (٢٨٠/٥)، والدارمى (٢١/١)، كتاب: الصوم، باب: صيام الستة من شوال، والبيهقى (٢٩٣/٤)، كتاب: الصيام، باب: في فضل صوم ستة أيام من شوال. والنسائى فى الكبرى كما فى «تحفة الأشراف» (١٣٨/٢)، ومصباح الزجاجة (٢٥/٢)، وابن خزيمة (٢٩٨/٣) رقم (٢١١٥)، وابن حبان (٩٢٨ - موارد)، والخطيب فى تاريخ بغداد (٣٦٢/٢) من طريق أبى أسماء الرحبي عن ثوبان مرفوعاً. وصححه ابن خزيمة وابن حبان.

حديث جابر:

أخرجه أحمد (٣٠٨/٣)، والبخارى (٤٩٦/١ - كشف) رقم (١٠٦٢)، وعبد بن حميد (ص ٣٣٦) رقم (١١١٦)، والحاثر بن أبى أسامة (٣٣١ - بغية الباحث)، والطحاوى فى مشكل الآثار (١٩/٣)، والبيهقى (٢٩٢/٤)، والعقلى فى الضعفاء (٢٦٣/٣) من طريق عمرو بن جابر الحضرمى عن جابر أن النبى ﷺ قال: «من صام شهر رمضان وستة أيام من شوال فكأنما صام السنة كلها». قال البخارى: تفرد به عمرو.

وقال العقلى: وهذا يروى عن أبى أيوب الأنصارى عن النبى ﷺ بإسناد أصلح من هذا. وقال الهيثمى فى المجمع (١٨٦/٣): رواه أحمد والبخارى والطبرانى فى الأوسط، وفيه عمرو بن جابر وهو ضعيف. أ. هـ.

وعمر بن جابر روى له الترمذى وابن ماجه.

وقال الحافظ فى التقریب (٦٦/٢): ضعيف شيعى.

حديث أبى هريرة:

أخرجه البخارى (٤٩٥/١) رقم (١٠٦٠) من طريق زهير عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عنه مرفوعاً.

وأخرجه أيضاً (١٠٦١) من طريق شهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة به.

قال ابن أبى حاتم فى العلل (٢٤٤/١) رقم (٧١٣): سألت أبى عن حديث رواه عمرو ابن أبى سلمة عن زهير بن محمد عن شهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة... قال أبى: المصريون يزؤون هذا الحديث عن زهير عن العلاء عن أبيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ.



.....  
= أما الهيثمي فقال في المجمع (٣٠ / ١٨٦): رواه البزار وله طرق رجال بعضها رجال الصحيح.

وللحديث طريق آخر ذكره الحفاظ في التلخيص (٢ / ٢١٤)، وعزاه إلى أبي نعيم من طريق المثني ابن الصباح أحد الضعفاء عن المحرر بن أبي هريرة عن أبيه.

وله طريق آخر عن أبي هريرة:

أخرجه الطبراني في الأوسط كما في المجمع (٣ / ١٨٦ - ١٨٧)، وقال الهيثمي: وفيه من لم أعرفه.

حديث ابن عباس:

أخرجه الطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد (٣ / ١٨٧)، وقال الهيثمي: «وفيه يحيى بن سعيد المازني، وهو متروك».

حديث ابن عمر:

أخرجه الطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد (٣ / ١٨٧) بلفظ: من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه.

وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وبه مسلمة بن علي الخشني وهو ضعيف أ. هـ.

ومسلمة بن علي الخشي: تركوه، قال دحيم: ليس بشئ وقال أبو حاتم: لا يشتغل به.

ينظر: المغني للحافظ الذهبي (٢ / ٢٥٧).

حديث غنام:

أخرجه الطبراني في الكبير كما في المجمع (٣ / ١٨٧)، وابن منده، وأبو نعيم في

«الصحابة» كما في «الإصابة» (٥ / ١٩١)، من جهة حاتم بن إسماعيل، عن إسماعيل

المؤذن مولى عبد الرحمن بن غنام، عن عبد الرحمن بن غنام، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

وقال الهيثمي: وعبد الرحمن بن غنام لم أعرفه.

وحديث البراء بن عازب:

عزاه الحافظ في التلخيص (٢ / ٢١٤) للدارقطني .

ولم أجده في سنته . ولعله في الأفراد أو غرائب مالك .

حديث شداد بن أوس:

أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (١ / ٢٥٣)، رقم (٧٤٤)، من طريق مروان الطاطري،

عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ به،

ونقل عن أبيه: أن الصحيح رواية يحيى بن الحارث، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان.

حديث أوس بن أوس:

ذكره ابن أبي حاتم (١ / ٢٥٣)، قال: سألت أبي عن حديث رواه مروان الطاطري، عن

يحيى بن حمزة، عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس،

عن النبي ﷺ فذكره، فقال أبو حاتم: الناس يروونه عن يحيى بن الحارث، عن أبي أسماء،

عن ثوبان، قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: جميعا صحيحان.

= وهذا الحديث عده الحافظ السيوطي من الأحاديث المتواترة فذكره في «الأزهار المتناثرة»

قال صاحب التتمة: وإنما خص هذين الشهرين لتعلق العبادة بهما، وهى الصوم والحج.

قال المصنف رحمه الله تعالى: فإن أصبحوا فى يوم الثلاثين وهم يظنون أنه من شعبان فقامت البينة: أنه من رمضان لزمهم قضاؤه؛ لأنه بان أنه من رمضان، وهل يلزمهم إمساك بقية النهار؟ فيه قولان:

أحدهما: لا يلزمهم؛ لأنهم أفطروا لعذر فلم يلزمهم إمساك بقية النهار كالحائض إذا طهرت والمسافر إذا قدم.

والثانى: يلزمهم؛ لأنه أبيع لهم الفطر بشرط أنه من شعبان.

وقد بان أنه من رمضان فلزمهم الإمساك، فإن رأوا الهلال بالنهار فهو لليلة المستقبل لما روى شقيق بن سلمة قال: «أنا كتاب عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - ونحن بخانقين أن الأهلة بعضها أكبر من بعض، فإذا رأيت الهلال نهارا فلا تفطروا حتى يشهد رجلان مسلمان أنهما رآياه بالأس»، وإن رأوا الهلال فى بلد ولم يروه فى بلد آخر: فإن كانا بلدين متقاربين، وجب على أهل البلدين الصوم، وإن كانا بلدين متباعدين وجب على من رأى ولا يجب على من لم ير؛ لما روى كريب قال: «قَدِمْتُ الشَّامَ فَرَأَيْتُ الْهَلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ؟ فَقُلْتُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ وَرَأَى النَّاسُ وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا تَزَالُ نَصُومُ حَتَّى تَكْمَلَ الْعِدَّةُ أَوْ نَرَاهُ، قُلْتُ: أَوْ لَا تَكْتَفَى بِرُؤْيَى مُعَاوِيَةَ؟ قَالَ هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

الشرح: حديث كريب رواه مسلم<sup>(١)</sup>، وحديث شقيق عن عمر - رضى الله عنه - رواه الدارقطنى والبيهقى بإسناد صحيح، ذكره البيهقى فى موضعين من كتاب

= فى الأحاديث المتواترة (ص ٤٤ - ٤٩)، وتبعه الشيخ جعفر الكتانى فى «نظم المتناثر» (ص ١٤٣).

(١) أخرجه مسلم (٧٦٥/٢) كتاب: الصيام، باب: بيان أن لكل بلد رؤيتهم، حديث (٢٨/١٠٨٧)، وأبو داود (٧٤٨/٢) كتاب: الصوم، باب: إذا روى الهلال فى بلد قبل الآخرين بليلة، حديث (٢٣٣٢)، والترمذى (١٠٠/٢)، كتاب: الصوم، باب: ما جاء لكل أهل بلد رؤيتهم، حديث (٦٨٩)، والنسائى (١٣١/٤) كتاب: الصيام، باب: اختلاف أهل الآفاق فى الرؤية.

الصيام، ثانيهما أواخر الكتاب في شهادة الاثني عشر على هلال شوال، وقال في هذا الموضوع: هذا أثر صحيح عن عمر رضى الله عنه<sup>(١)</sup>.

وقوله: «بخانقين» هو بخاء معجمة - نون ثم قاف مكسورتين - وهى بلدة بالعراق قريبة من بغداد، وكريب هذا هو بضم الكاف، وهو مولى ابن عباس. أما الأحكام ففيه مسائل:

إحداها: إذا ثبت كون يوم الثلاثين من شعبان فأصبحوا مفطرين، فثبت في أثناء النهار كونه من رمضان، وجب قضاؤه بلا خلاف، وفي إمساك بقية النهار طريقان: أحدهما: فيه قولان: أصحهما: وجوبه.

والثاني: لا يجب، وذكر المصنف دليلهما، وبهذا الطريق قطع المصنف وقيلون من العراقيين والخراسانيين.

والثاني: يجب الإمساك قولاً واحداً، وهذا نصه في المختصر وبه قطع كثيرون أو الأكثرون من العراقيين والخراسانيين، منهم الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب فى المجرد وصاحب الحاوى والدارمى والمحاملى وآخرون من العراقيين والبغوى والسرخسى وآخرون من الخراسانيين.

قال المتولى: والخلاف فى وجوب الإمساك، إذا لم يكن أكل قبل ثبوت كونه من رمضان، فإن كان أكل وقتنا: لا يجب الإمساك قبل الأكل - فهنا أولى وإلا فوجهان: أصحهما: يجب لحرمة اليوم، وإذا أوجبنا الإمساك فأمسك، فهل هو صوم شرعى أم لا؟ فيه وجهان: حكاها صاحب الحاوى والمحاملى وصاحب الشامل وآخرون، واتفقوا على أن الصحيح أنه ليس بصوم شرعى.

قال صاحب الحاوى: قال أبو إسحاق المروزى: يسمى صوماً شرعياً، قال: وقال أكثر أصحابنا: ليس هو بصوم شرعى، وإنما هو إمساك شرعى؛ لأنه لا يجزئه عن صوم رمضان، ولا عن غيره بلا خلاف، هكذا ذكر هؤلاء الوجهين فى أنه صوم

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٣١٩/٢) رقم (٩٤٦٠)، و (٩٤٧٣) والدارقطنى (١٦٨/٢)، والبيهقى (٢١٢/٤، ٢١٣) وإسناده صحيح قاله الحافظ ابن حجر: فى التلخيص (٢/٤٠٣).

شرعى أم لا .

ونسبوا القول بأنه صوم إلى أبى إسحاق .

وقال القاضى أبو الطيب فى المجرّد: فيه وجهان :

أحدهما : أنه إمساك شرعى يثاب عليه .

والثانى : لا يثاب عليه .

هكذا ذكرهما القاضى .

وقال صاحب الشامل : يجب أن يقال : فى إمساكه ثواب .

وإن لم يكن ثواب صوم .

قال : وحكى الشيخ أبو حامد عن أبى إسحاق أنه إذا لم يكن أكل ثم أمسك يكون

صائما من حين أمسك .

قال صاحب الشامل : وهذا لا يجىء على أصل الشافعى ؛ لأنه واجب فلا يصح

بنية من النهار ، ولأنه لا يصح عن رمضان ولا نفل .

قال : وينبغى أن يكون ما قاله أبو إسحاق : أنه إمساك شرعى يثاب عليه ، هذا

كلامه ، فحصل فى المسألة ثلاثة أوجه .

الصحيح : أنه يثاب على إمساكه ولا يكون صوما .

والثانى : يكون صوما .

والثالث : لا يثاب عليه ، وهو الذى حكاه القاضى ، وهذان الوجهان فاسدان ،

والله أعلم .

المسألة الثانية : إذا رآوا الهلال بالنهار فهو لليلة المستقبلية ، سواء رآوه قبل الزوال

أو بعده ، هذا مذهبنا لا خلاف فيه ، وبه قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> ومالك<sup>(٢)</sup> ومحمد وقال

(١) قال فى مجمع الأنهر (١/٢٣٧) : ولو رآوا الهلال قبل الزوال أو بعده فهو لليلة المستقبلية كما

قال الإمام ومحمد وذهب أبو يوسف إلى أنه إذا رأى الهلال قبل الزوال أو بعده إلى وقت

العصر فللماضية أما بعد العصر فهو لليلة المستقبلية وعن الإمام إن غاب قبل الشفق فمن هذه

الليلة . وفى التجنيس ، والمختار قولهما . ولو رآوا الهلال قبل الزوال أو بعده فهو لليلة

المستقبلية كما قال الإمام ومحمد وذهب أبو يوسف إلى أنه إذا رأى الهلال قبل الزوال أو

بعده إلى وقت العصر فللماضية أما بعد العصر فهو لليلة المستقبلية وعن الإمام إن غاب قبل

الشفق فمن هذه الليلة . وفى التجنيس ، والمختار قولهما . ولو رآوا الهلال قبل الزوال أو

بعده فهو لليلة المستقبلية كما قال الإمام ومحمد وذهب أبو يوسف إلى أنه إذا رأى الهلال قبل

الثوري وابن أبي ليلى وأبو يوسف وعبد الملك بن حبيب المالكي: إن رأوه قبل الزوال فليليلة الماضية أو بعده فللمستقبل، سواء أول الشهر وآخره، وقال: إن كان في أول الشهر ورأوه فللماضية، وبعده للمستقبل، وإن رأوه في آخر رمضان بعد الزوال فللمستقبل، وقبله فيه روايتان عنه: إحداهما: للماضية.

والثانية: للمستقبل، واحتج لمن فرق بين ما قبل الزوال وبعده، بما رواه البيهقي بإسناده عن إبراهيم النخعي قال: «كتب عمر - رضى الله عنه - إلى عتبة بن فرقد: إذا رأيتم الهلال نهارا قبل أن تزول الشمس لتمام ثلاثين فأفطروا، وإذا رأيتموه بعدما تزول الشمس، فلا تفطروا حتى تصوموا»<sup>(١)</sup>.

الزوال أو بعده إلى وقت العصر فللماضية أما بعد العصر فهو ليلة المستقبل وعن الإمام إن غاب قبل الشفق فمن هذه الليلة. وفي التجنيس، والمختار قولهما. ولو رأوا الهلال قبل الزوال أو بعده فهو ليلة المستقبل كما قال الإمام ومحمد وذهب أبو يوسف إلى أنه إذا رأى الهلال قبل الزوال أو بعده إلى وقت العصر فللماضية أما بعد العصر فهو ليلة المستقبل وعن الإمام إن غاب قبل الشفق فمن هذه الليلة. وفي التجنيس، والمختار قولهما. ولو رأوا الهلال قبل الزوال أو بعده فهو ليلة المستقبل كما قال الإمام ومحمد وذهب أبو يوسف إلى أنه إذا رأى الهلال قبل الزوال أو بعده إلى وقت العصر فللماضية أما بعد العصر فهو ليلة المستقبل وعن الإمام إن غاب قبل الشفق فمن هذه الليلة.

(٢) قال القرافي في الذخيرة (٤٩٢/٢): في الجلاب: لو رأى الهلال بعد الزوال: فليليلة المستقبل اتفاقا، أو قبله فللمستقبل عند مالك و (ح) و (ش)، وللماضية عند ابن حبيب، ووافق ابن حنبل في أول رمضان وخالف في آخره؛ احتياطاً للصوم. لنا: أن في الحديث المتقدم رواية زيد فيها بعد: «وأفطروا لرؤيته»: «فإنه لا يتم الهلال أول النهار؛ فلا تفطروا حتى يشهد شاهدان أنهما رأياه بالأمس».

وسبب عدم رؤيته: حصوله في شعاع الشمس، فربما تخلص منه في العصر فهو الهلال الصغير، وربما تخلص في الظهر أو قبله وهو الهلال الكبير؛ فإنه كلما بعد زمان التخلص، نقص الهلال من الشمس. ولما كانت الأهلة تكبر وتصغر ويختلف زمان خروجها من الشعاع، ترجح البقاء على ما تقدم من صوم أو فطر؛ عملا بالأصل، ولما كان الغالب تخلصه لليلة الآتية بعد الزوال: كانت رؤيته متخلصة قبله؛ ليشعر تخلصه من الليلة الماضية، لا سيما أنه بعيد من الشمس جدا، فهذا سبب الخلاف قبل الزوال وبعده.

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٦٣/٤) رقم (٧٣٣٢) ومن طريق البيهقي في السنن (٤/٢١٣)، وفي المعرفة (٣٦٠/٣) رقم (٢٤٦٢) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/٣١٩) رقم (٩٤٥٧) وقال البيهقي: منقطع.

واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف عن شقيق بن سلمة عن عمر - رضى الله عنه<sup>(١)</sup> - وبما رواه البيهقي بإسناده الصحيح عن سالم بن عبد الله بن عمر: «أن ناسا رأوا هلال الفطر نهارا فأتى عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - صيامه إلى الليل وقال: لا حتى يرى من حيث يروونه بالليل»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية قال ابن عمر: «لا يصح أن يفطروا حتى يروه ليلا من حيث يرى»<sup>(٣)</sup>، وروينا في ذلك عن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود - رضى الله عنهما<sup>(٤)</sup> - وأما ما احتجوا به من رواية إبراهيم النخعي، فلا حجة فيه فإنه منقطع؛ لأن إبراهيم لم يدرك عمر ولا قارب زمانه، والله أعلم.

**المسألة الثالثة:** إذا رأوا الهلال في رمضان في بلد ولم يروه في غيره: فإن تقارب البلدان فحكمهما بلد واحد، ويلزم أهل البلد الآخر الصوم بلا خلاف. وإن تباعدا فوجهان مشهوران في الطريقتين:

أصحهما: لا يجب الصوم على أهل البلد الآخر، وبهذا قطع المصنف والشيخ أبو حامد والبندنجي وآخرون، وصححه العبدري والرافعي والأكثر.

**والثاني:** يجب وبه قال الصيمري، وصححه القاضي أبو الطيب والدارمي وأبو على السنجي وغيرهم، وأجاب هؤلاء عن حديث كريب عن ابن عباس: أنه لم يثبت عنده رؤية الهلال في بلد آخر بشهادة عدلين، والصحيح الأول. وفيما يعتبر به البعد والقرب ثلاثة أوجه:

أصحها: وبه قطع جمهور العراقيين والصيدلاني وغيرهم، أن التباعد يختلف باختلاف المطالع، كالحجاز والعراق وخراسان، والتقارب ألا يختلف، كبغداد والكوفة والرى وقزوين؛ لأن مطلع هؤلاء مطلع هؤلاء، فإذا رآه هؤلاء فعدم رؤيته للآخرين لتقصيرهم في التأمل أو لعارض، بخلاف مختلفي المطالع.

**والثاني:** الاعتبار باتحاد الإقليم واختلافه، فإن اتحد فمتقاربان وإلا فمتباعدان، وبهذا قال الصيمري وآخرون.

(١) تقدم.

(٢) أخرجه البيهقي (٢١٣/٤).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٥٠)، والبيهقي (٢١٣/٤).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٥٢) عن عثمان بن عفان، و(٩٤٥٣) عن عبد الله بن مسعود.

الثالث: أن التباعد مسافة القصر، والتقارب دونها، وبهذا قال الفوراني وإمام الحرمين والغزالي والبغوي وآخرون من الخراسانيين، وادعى إمام الحرمين الاتفاق عليه؛ لأن اعتبار المطالع يحوج إلى حساب وتحكيم المنجمين، وقواعد الشرع تأبى ذلك.

فوجب اعتبار مسافة القصر التي علق الشرع بها كثيرا من الأحكام، وهذا ضعيف؛ لأن أمر الهلال لا تعلق له بمسافة القصر.

فالصحيح اعتبار المطالع كما سبق.

فعلى هذا لو شك في اتفاق المطالع، لم يلزم الذين لم يروا الصوم؛ لأن الأصل عدم الوجوب؛ ولأن الصوم إنما يجب بالرؤية للحديث، ولم تثبت الرؤية في حق هؤلاء؛ لعدم ثبوت قربهم من بلد الرؤية، هذا الذي ذكرته هو المشهور للأصحاب في الطريقتين، وانفرد الماوردي والسرخسي بطريقتين آخريين، فقال الماوردي: إذا رآه في بلد دون بلد فثلاثة أوجه:

أحدها: يلزم الذين لم يروا؛ لأن فرض رمضان لا يختلف باختلاف البلاد وقد ثبت رمضان.

والثاني: لا يلزمهم؛ لأن الطوابع والغوارب قد تختلف باختلاف البلدان، وإنما خوطب كل قوم بمطالعهم ومغربهم، ألا ترى الفجر قد يتقدم طلوعه في بلد ويتأخر في بلد آخر، وكذلك الشمس قد يتعجل غروبها في بلد ويتأخر في آخر، ثم كل بلد يعتبر طلوع فجره وغروب شمس في حق أهله، فكذلك الهلال.

الثالث: إن كانا من إقليم لزمهم، وإلا فلا، هذا كلام الماوردي.

وقال السرخسي: إذا رآه أهل ناحية دون ناحية، فإن قربت المسافة لزمهم كلهم، وضابط القرب: أن يكون الغالب أنه إذا أبصره هؤلاء لا يخفى عليهم إلا لعارض، سواء في ذلك مسافة القصر أو غيرها، قال: فإن بعدت المسافة فثلاثة أوجه:

أحدها: يلزم الجميع، واختاره أبو علي السنجي.

والثاني: لا يلزمهم.

والثالث: إن كانت المسافة بينهما بحيث لا يتصور أن يرى ولا يخفى على أولئك بلا عارض لزمهم، وإن كانت بحيث يتصور أن يخفى عليهم فلا.

فحصل في المسألة ستة وجوه:

أحدها: يلزم جميع أهل الأرض برؤيته في موضع منها.  
والثاني: يلزم أهل إقليم بلد الرؤية دون غيرهم.  
والثالث: يلزم كل بلد يوافق بلد الرؤيا في المطلع دون غيره، وهذا أصحها.  
والرابع: يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم وهو فيما حكاه السرخسي.

والخامس: يلزم من دون مسافة القصر دون غيرهم.  
والسادس: لا يلزم غير بلد الرؤية، وهو فيما حكاه الماوردي، والله أعلم.  
فرع: في مذاهب العلماء فيما إذا رأى الهلال أهل بلد دون غيرهم.  
قد ذكرنا تفصيل مذهبنا، ونقل ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحاق بن راهويه: أنه لا يلزم غير أهل بلد الرؤية، وعن الليث والشافعي وأحمد<sup>(١)</sup>: يلزم الجميع، قال: ولا أعلمه إلا قول المدني والكوفي، يعني مالكا<sup>(٢)</sup> وأبا حنيفة<sup>(٣)</sup>.

(١) قال في الإنصاف (٢٧٣/٣): قوله (وإذا رأى الهلال أهل بلد لزم الناس كلهم الصوم). لا خلاف في لزوم الصوم على من رآه. وأما من لم يره: فإن كانت المطالع متفقة. لزمهم الصوم أيضا، وإن اختلفت المطالع، فالصحيح من المذهب: لزوم الصوم أيضا، قدمه في الفروع، والفاقق، والرعاية، وهو من المفردات.  
وقال في الفائق: والرؤية ببلد تلزم المكلفين كافة، وقيل: تلزم من قارب مطلعهم، اختاره شيخنا يعني به الشيخ تقي الدين وقال في الفروع، وقال شيخنا يعني به الشيخ تقي الدين تختلف المطالع باتفاق أهل المعرفة، فإن اتفقت لزم الصوم وإلا فلا، وقال في الرعاية الكبرى: يلزم من لم يره حكم من رآه. ثم قال: قلت: بل هذا مع تقارب المطالع واتفاقها، دون مسافة القصر لا فيما فوقها، مع اختلافها انتهى، فاختار أن البعد مسافة القصر، وفرع فيها على المذهب وعلى اختياره، فقال: لو سافر من بلد لرؤية ليلة الجمعة إلى بلد لرؤية ليلة السبت فبعد، وتم شهره ولم يروا الهلال: صام معهم، وعلى المذهب: يفطر، فإن شهد به وقبل قوله أفطروا معه، على المذهب، وإن سافر إلى بلد لرؤية ليلة الجمعة من بلد لرؤية ليلة السبت وبعد: أفطر معهم. وقضى يوما على المذهب، ولم يفطر على الثاني، ولو عيد ببلد بمقتضى الرؤية ليلة الجمعة في أوله، وسافرت سفينة أو غيرها سريعا في يومه إلى بلد الرؤية ليلة السبت وبعد: أمسك معهم بقية يومه. لا على المذهب. انتهى، قال في الفروع: كذا قال. قال وما ذكره على المذهب واضح، وعلى اختياره فيه نظر؛ لأنه في الأولى: اعتبر حكم البلد المنتقل إليه؛ لأنه صار من جملتهم، وفي الثانية: اعتبر حكم المنتقل منه؛ لأنه التزم حكمه. انتهى.  
(٢) قال القرافي في الذخيرة (٤٩٠/٢): في الجلاب: إذا ثبت رمضان في بلد من البلدان، لزم الصوم لكل بلد نقل إليهم.

وقال عبد الملك: إن كان ثبوته بالاستفاضة حتى لا يكون من باب الحكم، وإلا فلا =



فرع: لو شرع فى الصوم ببلد ثم سافر إلى بلد بعيد لم يروا فيه الهلال حين رآه أهل البلد الأول، فاستكمل ثلاثين من حين صام ؛ فإن قلنا لكل بلد حكم نفسه فوجهان:

أصحهما: يلزمه الصوم معهم ؛ لأنه صار منهم.

والثانى: يفطر ؛ لأنه التزم حكم الأول.

وإن قلنا: تعم الرؤية كل البلاد لزم أهل البلد الثانى موافقته فى الفطر، إن ثبت عندهم رؤية البلد الأول بقوله أو بغيره، وعليهم قضاء اليوم الأول، وإن لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر، كما لو رأى هلال شوال وحده ويفطر سرا.

ولو سافر من بلد لم يروا فيه إلى بلد رثى فيه فعيدوا اليوم التاسع والعشرين من صومه: فإن عممنا الحكم أو قلنا: له حكم البلد الثانى، عيد معهم، ولزمه قضاء يوم.

وإن لم نعمم الحكم وقلنا: له حكم البلد الأول؛ لزمه الصوم.

ولو رأى الهلال فى بلد وأصبح معيدا معهم، فسارت به سفينة إلى بلد فى حد

= يلزم، إلا أن يكون ثبوته عند الإمام لعموم حكمه.

وفى أبى داود عن كريب أن ابن عباس سأل له لما قدم من الشام عن هلال رمضان: متى رأيتم الهلال؟ قال: قلت: رأيته يوم الجمعة. قال: أنت رأيته؟ قلت: نعم، ورأه الناس وصاموا وصام معاوية.

قال ابن عباس: لكننا رأيناه ليلة السبت، فلا نزال نصومه حتى نكمل الثلاثين أو نراه. فقلت له: أفلا نكتفى برؤية معاوية؟ فقال: لا، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ.

وأجاب: المشهور عن هذا أن المدينة كانت مصحبة ولم ير فيها؛ فقدمت المشاهدة على الخبر خبر كريب، ويكون ذلك معنى قوله: هكذا أمرنا رسول الله ﷺ ألا نرجع عن اليقين إلى الظن مع أن المشهور لا فرق بين أن يرصد مع الصحو أم لا، بل قضى بالثبوت مطلقا؛ فيشكل الحديث.

(٣) قال فى الاختيار: فإذا ثبت فى بلد لزم جميع الناس ولا اعتبار باختلاف المطالع هكذا ذكره قاضىخان. قال: وهو ظاهر الرواية، ونقله عن شمس الأئمة السرخسى؛ وقيل يختلف باختلاف المطالع. وذكر فى الفتاوى الحسامية: إذا صام أهل مصر ثلاثين يوما برؤية، وأهل مصر آخر تسعة وعشرين يوما برؤية فعليهم قضاء يوم، إن كان بين المصرين قرب بحيث تتحد المطالع، وإن كانت بعيدة بحيث تختلف لا يلزم أحد المصرين حكم الآخر. وذكر فى المنتقى عن أبى يوسف: يجب عليهم قضاء يوم من غير تفصيل. وعن ابن عباس فى مثله: لهم ما لهم ولنا ما لنا. وعن عائشة رضى الله عنها: فطر كل بلدة يوم يفطر جماعتهم وأضحى كل بلدة يوم يضحى جماعتهم. ينظر الاختيار (١/ ١٢٩ - ١٣٠).

البعد، فصادف أهلها صائمين.

قال الشيخ أبو محمد: يلزمه إمساك بقية يومه.

إذا قلنا: لكل بلد حكم نفسه، واستبعد إمام الحرمين والغزالي الحكاية.

قال الرافعي: وتتصور هذه المسألة في صورتين:

إحداهما: أن يكون ذلك اليوم يوم الثلاثين من صوم البلدين؛ لكن المنتقل إليهم

لم يروه.

والثانية: أن يكون التاسع والعشرين للمنتقل إليهم؛ لتأخر صومهم يوم.

قال: وإمساك بقية النهار في الصورتين إن لم يعمم الحكم كما ذكرنا، وجواب

الشيخ أبي محمد مبني على أن لكل بلد حكمه، وأن للمنتقل حكم البلد المنتقل

إليه، وإن عممنا الحكم، فأهل البلد الثاني إذا عرفوا في أثناء اليوم أنه عيد، فهو شبيه

بما سبق في باب صلاة العيد إذا شهدوا برؤية الهلال يوم الثلاثين.

ولو اتفق هذا السفر لعدلين، وقد رأيا الهلال بأنفسهما، وشهدا في البلد الثاني -

فهذه شهادة رؤية الهلال يوم الثلاثين، فيجب الفطر في الصورة الأولى، وأما الثانية:

فإن عممنا الحكم بجميع البلاد، لم يبعد أن يكون كلامهما على التفصيل السابق في

باب صلاة العيد، فإن قبلنا شهادتهم قضوا يوما، وإن لم نعمم الحكم، لم يلتفت

إلى قولهما.

ولو كان عكسه بأن أصبح صائما فسارت به سفينة إلى قوم معيدين فإن عممنا

الحكم أو قلنا: له حكم المنتقل إليه، أفطر وإلا فلا، وإذا أفطر قضى يوما؛ إذ لم

يصم إلا ثمانية وعشرين يوما.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وفي الشهادة التي يثبت بها رؤية هلال شهر

رمضان قولان، قال في البويطي: لا تقبل إلا من عدلين؛ لما روى الحسين بن

حريث الجدلي «جديلة قيس»، قال: «خَطَبْنَا أَمِيرَ مَكَّةَ النَّحَارِثُ بْنُ حَاطِبٍ فَقَالَ:

أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَنْسِكَ لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ لَمْ نَرَهُ فَشَهِدْ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ نَسَكْنَا

بَشَاهَدَتَيْهِمَا».

وقال في القديم والجديد: يقبل من عدل واحد وهو الصحيح، لما روى عبد الله

ابن عمر رضي الله عنه قال: «تَرَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصَّيَامِ»، ولأنه إيجاب عبادة، فقبل من واحد احتياطا

للفرض .

فإن قلنا: يقبل من واحد، فهل يقبل من العبد والمرأة؟ فيه وجهان: أحدهما يقبل؛ لأن ما قبل فيه قول الواحد قبل من العبد والمرأة كأخبار رسول الله ﷺ والثاني: لا يقبل، وهو الصحيح لأن طريقها طريق الشهادة، بدليل أنه لا تقبل من شاهد الفرع مع حضور شاهد الأصل فلم يقبل من العبد والمرأة كسائر الشهادات، ولا يقبل في هلال الفطر إلا شاهدان؛ لأنه إسقاط فرض، فاعتبر فيه العدد احتياطاً للفرض، فإن شهد واحد على رؤية هلال رمضان فقبل قوله وصاموا ثلاثين يوماً وتغيّمت السماء ففيه وجهان:

أحدهما: أنهم لا يفطرون؛ لأنه إفتار بشاهد واحد.

والثاني: أنهم يفطرون وهو المنصوص في الأم؛ لأنه بينة ثبت بها الصوم فجاز الإفتار باستكمال العدد منها كالشاهدين.

وقوله: إن هذا إفتار بشاهد لا يصح؛ لأن الذي ثبت بالشاهد هو الصوم، والفطر ثبت على سبيل التبع وذلك يجوز كما نقول: إن النسب لا يثبت بقول أربع نسوة ثم ولو شهد أربع نسوة بالولادة ثبتت الولادة وثبت النسب على سبيل التبع للولادة. وإن شهد اثنان على رؤية هلال رمضان فصاموا ثلاثين يوماً والسماء مصحبة فلم يروا الهلال ففيه وجهان:

قال أبو بكر بن الحداد: لا يفطرون؛ لأن عدم الهلال مع الصحو يقين والحكم بالشاهدين ظن، واليقين يقدم على الظن، وقال أكثر أصحابنا: يفطرون؛ لأن شهادة اثنين يثبت بها الصوم والفطر، فوجب أن يثبت بها الفطر.

وإن غم عليهم الهلال وعرف رجل الحساب ومنازل القمر وعرف بالحساب أنه من شهر رمضان ففيه وجهان:

قال أبو العباس: يلزمه الصوم؛ لأنه عرف الشهر بدليل فأشبه إذا عرف بالبينه. والثاني: أنه لا يصوم؛ لأننا لم نتعبد إلا بالرؤية ومن رأى هلال رمضان وحده صام وإن رأى هلال شوال وحده أفطر وحده؛ لقوله ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ»، ويفطر لرؤية هلال شوال سرا؛ لأنه إذا أظهر الفطر عرض نفسه للتهمة وعقوبة السلطان.

الشرح: حديث الحسين بن حريث صحيح رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي

وغيرهم<sup>(١)</sup>، وقال الدارقطني والبيهقي: هذا إسناد متصل صحيح وحديث ابن عمر صحيح<sup>(٢)</sup>، رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح على شرط مسلم، قال الدارقطني: تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب وهو ثقة.

وقوله: «حسين بن حريث» هكذا وقع في المذهب حريث - بضم الحاء - وهو غلط فاحش، وصوابه: حسين بن الحارث، وهذا لا خلاف فيه وهو مشهور في رواية هذا الحديث، وفي جميع كتب الحديث وكتب الأسماء حسين بن الحارث. وقوله: الجدلي «جديلة قيس» يعنى أنه من بنى جديلة قبيلة معروفة من قيس عيلان - بالعين المهملة - احتراز من جديلة طيى وغيرها، وقد أوضحت حاله وحال قبيلته في «تهذيب الأسماء واللغات».

وقوله: الحارث بن حاطب هو صحابي مشهور، وقد أوضحت حاله في التهذيب، وفي سنن أبي داود وغيره أن عبد الله بن عمر وافقه على رواية هذا الحديث وصدقه فيه.

وقوله: نسك هو - بضم السين وكسرهما - لغتان مشهورتان، وهو العبادة ومن قال بالمذهب: أنه يثبت الهلال بعدل واحد، أجاب عن حديث الحسين بن الحارث بأن النسك ههنا عيد الفطر، وكذا ترجم له البيهقي وغيره على ثبوت هلال شوال بعدلين. وأما الأحكام ففي الفصل مسائل:

إحداها: في الشهادة: التي يثبت بها هلال رمضان ثلاث طرق:  
أصحابها وأشهرها، وبه قطع المصنف والجمهور: في المسألة قولان:  
أصحهما - باتفاق الأصحاب - : يثبت بعدل، وهو نصه في القديم، ومعظم كتبه

(١) أخرجه أبو داود ٧١٤/١ كتاب: الصيام: باب: شهادة رجلين على رؤية هلال شوال

(٢٣٣٨)، والدارقطني ١٦٧/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٧/٤ - ٢٤٨

(٢) أخرجه أبو داود (٧١٥/١) كتاب: الصيام: باب: في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان حديث (٢٣٤٢) والدارمي (٤/٢) كتاب: الصيام: باب: الشهادة على رؤية هلال رمضان والدارقطني (١٥٦/٢) والحاكم (٤٢٣/١) وابن حبان (٨٧١ - موارد)، والبيهقي (٤/٢١٨) كلهم من طريق مروان بن محمد عن ابن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر به.

وقال الدارقطني: تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب وهو ثقة.

وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وصححه ابن حبان.

فى الجديد؛ للأحاديث الصحيحة فى ذلك «منها» ما ذكره المصنف وغير ذلك .  
 والثانى وهو نصه فى «البويطى»: لا يثبت إلا بعدلين .  
 والطريق الثانى: القطع بثبوته بعدل للأحاديث .  
 والثالث، حكاه الماوردى والسرخسى: إن ثبتت الأحاديث ثبت بعدل وإلا فقولان:  
 أحدهما: يشترط عدلان كسائر الشهور .  
 والثانى: يثبت بعدل للاحتياط، وهذا الطريق محتمل، ولكن الأحاديث قد  
 ثبتت، فالحاصل: أن المذهب بثبوته بعدل، قال أصحابنا: فإن شرطنا عدلين، فلا  
 مدخل للنساء والعبيد فى هذه الشهادة .  
 ويشترط لفظ الشهادة ويختص بمجلس القاضى، ولكنها شهادة حسبة لا ارتباط  
 لها بالدعوى، وإن اكتفينا بعدل، فهل هو بطريق الرواية؟ أم بطريق الشهادة؟ فيه  
 وجهان مشهوران وحكاهما السرخسى قولين:  
 قال الدارمى: القائل شهادة، هو أبو على بن أبى هريرة، والقائل رواية: هو أبو  
 إسحاق المروزى، واتفقوا على أن أصحابهما: أنه شهادة فعلى هذا لا يقبل فيه العبد  
 والمرأة، ونص عليه فى الأم .  
 قال القاضى أبو الطيب فى المجرد: وبهذا قال جميع أصحابنا غير أبى إسحاق .  
 والثانى: أنه رواية فيقبل من العبد والمرأة، وفى اشتراط لفظ الشهادة طريقان:  
 أحدهما: يشترط قطعاً .  
 وأصحابهما: وبه قال الجمهور فيه وجهان مبنيان على أنه شهادة أم رواية؟ إن قلنا:  
 شهادة شرط وإلا فلا .  
 وأما الصبى المميز الموثوق به فلا يقبل قوله إن شرطنا اثنين أو قلنا: شهادة،  
 وهذا لا خلاف فيه، وإن قلنا: رواية فطريقان:  
 المذهب وبه قطع الجمهور: لا يقبل قطعاً .  
 والثانى: فيه وجهان بناء على الوجهين المشهورين فى قبول روايته إن قبلناها قبل  
 هذا، وإلا فلا، وبهذا الطريق قطع إمام الحرمين .  
 وأما الكافر والفاسق والمغفل فلا يقبل قولهم فيه بلا خلاف، ولا خلاف فى  
 اشتراط العدالة الظاهرة فيمن قبله .  
 وأما العدالة الباطنة، فإن قلنا: يشترط عدلان اشترطت، وإلا فوجهان حكاهما

إمام الحرمين وآخرون، قالوا: وهما جاريان في رواية المستور، الحديث: والأصح قبول رواية المستور، وكذا الأصح قبول قوله هنا والصيام به، وبهذا قطع صاحب الإبانة والعدة والمتولى، قال أصحابنا: ولا فرق في كل ما ذكرناه بين كون السماء مصحية أو مغيمة.

فرع: إذا أخبره من يثق به كزوجته وجاريته وصديقه وغيرهم ممن يثق به ويعتقد صدقه، أنه رأى هلال رمضان، ولم يذكر ذلك عند القاضي، فقد قطعت طائفة: بأنه يلزمه الصوم بقوله، ممن صرح بوجود ذلك على المقول له أبو الفضل بن عبدان والغزالي في الإحياء والبغوى وغيرهم.

وقال إمام الحرمين وصاحب الشامل: إن قلنا: إنه رواية؛ لزم الصوم بقوله: المسألة الثانية: هل يثبت هلال رمضان بالشهادة على الشهادة؟  
فيه طريقان مشهوران حكاهما البغوى وآخرون:

أصحهما: وبه قطع الأكثرون، وأشار إليه المصنف ثبوته كسائر الأحكام.  
والثاني: فيه قولان: كالحدود؛ لأنه من حقوق الله - تعالى - التي ليست مالية، والمذهب الأول، وقاسه البغوى وآخرون على الزكاة، وإتلاف حصر المسجد ونحوها، فإنه يقبل فيه الشهادة على الشهادة بلا خلاف، بخلاف الحدود فإنها مبنية على الدرء والإسقاط، قال البغوى وآخرون: فعلى هذا عدد الفروع مبنى على الأصول، فإن شرطنا العدد في الأصول فحكم الفروع هنا حكمهم في سائر الشهادات، فيشترط أن يشهد على شهادة كل واحد شاهدان، وهل يكفي شهادة رجلين على شهادة شاهدي الأصل جميعا، فيه القولان المشهوران: وأصحهما: يكفي، وعلى هذا لا مدخل لشهادة النساء والعبيد، وإن اكتفينا بواحد فإن قلنا: سبيله سبيل الرواية، فوجهان:

أحدهما: يكفي واحد كرواية الحديث.

والثاني: يشترط اثنان، قال البغوى: هو الأصح؛ لأنه ليس بخبر من كل وجه، بدليل أنه لا يجوز أن يقول: أخبرني فلان عن فلان أنه رأى الهلال، فعلى هذا، هل يشترط إخبار حرين ذكرين، أم يكفي امرأتان أو عبدان، فيه وجهان: أصحهما الأول، وقال الشيخ أبو على السنجى، وإمام الحرمين: الأصح الاكتفاء بواحد عن واحد، إذا قلنا: إنه رواية، وبهذا قطع الدارمى، ونقل الشيخ أبو على الإجماع على

أنه لا يقبل قول الفرع: حدثني فلان أن فلانا رأى الهلال، قال إمام الحرمين: والقياس يقتضى قبوله إذا اكتفينا بواحد فى الأصل والفرع، قال: ولا نسلم دعواه الإجماع من نزاع واحتمال ظاهر.

أما إذا قلنا: طريقه طريق الشهادة، فهل يكفى شهادة واحد على شهادة واحد، أم يشترط اثنان؟ فيه وجهان: وقطع البغوى باشتراط اثنين وهو الأصح، وأما شهادة الفرع بحضرة الأصل على شهادته فقطع المصنف وغيره بأنها لا تقبل، ولا يبعد تخريج خلاف فيه على قولنا: رواية، كما فى رواية الحديث، والله أعلم.

**المسألة الثالثة:** إذا قبلنا فى هلال رمضان عدلا، وصمنا على قوله ثلاثين يوما فلم نر الهلال بعد الثلاثين فهل نفطر؟ فيه وجهان مشهوران:

أصحهما عند المصنف وجماهير الأصحاب، وهو نصه فى «الأم» - : نفطر.

والثانى: لا نفطر؛ لأنه إفتار مبنى على قول عدل واحد، والمذهب الأول؛ لأنها حجة شرعية ثبت بها هلال رمضان فثبت الإفطار بعد استكمال العدد منها كالشاهدين وأبطل الأصحاب قول الآخر، قالوا: لأن الذى ثبت بالشاهد إنما هو الصوم وحده، وأما الفطر: فثبت تبعاً كما أن شهادة النساء لا تقبل على النسب استقلالاً، ولو شهد أربع نسوة بالولادة ثبتت وثبت النسب تبعاً لها، بلا خلاف، فكذا هنا،

ثم القولان جاريان سواء كانت السماء مصحية أو مغيمة هذا هو المذهب، وبه صرح المتولى وآخرون، وهو مقتضى كلام الأكثرين، ونقله الرافعى عن مفهوم كلام الجمهور. وقال أبو المكارم فى العدة: الوجهان إذا كانت مصحية، فإن كانت مغيمة أفطرنا بلا خلاف؛ لاحتمال وجوده واستتاره بالغيم.

وقال المصنف والقاضى أبو الطيب فى المجرد وآخرون: إذا صمنا بشهادة عدل ثلاثين، وكانت السماء مغيمة ففى الفطر الوجهان ففرضوا المسألة فيما إذا غيمت. وقال البغوى: قيل الوجهان إذا كانت مصحية فإن غيمت وجب الفطر قطعاً، وجب الفطر قطعاً، قال: وقيل: هما فى الغيم والصحو، والمذهب طردهما فى الحالين.

أما إذا صمنا بقول عدلين ثلاثين يوماً ولم نر الهلال، فإن كانت السماء مغيمة أفطرنا، بلا خلاف، وإن كانت مصحية فطريقان:

أحدهما: نفطر قولاً واحداً وهو نص الشافعى فى «الأم» وحرملة، وبه قطع

كثيرون

وأشهرهما - وبه قطع المصنف وكثيرون - فيه وجهان:

**الصحيح:** وقول جمهور أصحابنا المتقدمين نفطر؛ لأن أول الشهر ثبت وقد أمرنا بإكمال العدة إذا لم نر الهلال، وقد أكملناها فوجب الفطر.

**والثاني:** لا نفطر؛ لأن عدم الرؤية مع الصحو يقين فلا نتركه بقول شاهدين وهو ظن، وهذا قول أبي بكر بن الحداد حكاه عنه المصنف والأصحاب.

قال إمام الحرمين: هذا مزيف غير معدود من المذهب، وإنما يجري على مذهب أبي حنيفة، قال الرافعي: ونقل قول ابن الحداد عن ابن سريج أيضاً، قال: وفرع بعضهم عليه، أنه لو شهد اثنان على هلال شوال فأفطرنا ثم لم نر الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحية، قضينا صوم أول يوم أفطرناه؛ لأنه بان أنه من آخر رمضان، لكن لا كفارة على من جامع فيه؛ لأن الكفارة على من أثم بالجماع، وهذا لم يَأْثم؛ لعذره، وأما على المذهب وقول الجمهور فلا قضاء.

**المسألة الرابعة:** قال المصنف: إذا غم الهلال وعرف رجل الحساب ومنازل القمر، وعرف بالحساب أنه من رمضان فوجهان، قال ابن سريج: يلزمه الصوم؛ لأنه عرف الشهر بدليل، فأشبهه من عرفه بالبينة، وقال غيره: لا يصوم؛ لأننا لم نتعبد إلا بالرؤية، هذا كلام المصنف ووافقه على هذه العبارة جماعة.

وقال الدارمي: لا يصوم بقول منجم، وقال قوم: يلزم، قال: فإن صام بقوله فهل يجزئه عن فرضه؟ فيه وجهان وقال صاحب البيان: إذا عرف بحساب المنازل أن غدا من رمضان أو أخبره عارف فصدقه فنوى وصام بقوله فوجهان: أحدهما: يجزئه، قاله ابن سريج واختاره القاضي أبو الطيب؛ لأنه سبب حصل له به غلبة ظن فأشبهه ما لو أخبره ثقة عن مشاهدة.

**والثاني:** لا يجزئه؛ لأن النجوم والحساب لا مدخل لهما في العبادات، قال: وهل يلزمه الصوم بذلك، قال ابن الصباغ: أما بالحساب فلا يلزمه، بلا خلاف بين أصحابنا.

وذكر صاحب المذهب: أن الوجهين في الوجوب، هذا كلام صاحب البيان وقطع صاحب العدة: بأن الحاسب والمنجم لا يعمل غيرهما بقولهما، وقال المتولى: لا يعمل غير الحاسب بقوله وهل يلزمه هو الصوم بمعرفة نفسه الحساب؟ فيه وجهان أحدهما: لا يلزمه، وقال الرافعي: لا يجب بما يقتضيه حساب المنجم



عليه ولا على غيره الصوم، قال الروياني: وكذا من عرف منازل القمر، لا يلزمه الصوم به على أصح الوجهين، وأما الجواز فقال البغوي: لا يجوز تقليد المنجم في حسابه، لا في الصوم ولا في الفطر، وهل يجوز له أن يعمل بحساب نفسه؟ فيه وجهان، وجعل الروياني الوجهين فيما إذا عرف منازل القمر وعلم به وجود الهلال، وذكر أن الجواز اختيار ابن سريج والقفال والقاضي أبي الطيب، قال: فلو عرفه بالنجوم لم يجز الصوم به قطعاً، قال الرافعي: ورأيت في بعض المسودات تعدية الخلاف في جواز العمل به إلى غير المنجم، هذا آخر كلام الرافعي فحصل في المسألة خمسة أوجه:

أصحها: لا يلزم الحاسب ولا المنجم ولا غيرهما بذلك؛ لكن يجوز لهما دون غيرهما ولا يجزئهما عن فرضهما.

والثاني: يجوز لهما ويجزئهما.

والثالث: يجوز للحاسب ولا يجوز للمنجم.

والرابع: يجوز لهما ويجوز لغيرهما تقليدهما والخامس: يجوز لهما ولغيرهما تقليد الحاسب دون المنجم، والله أعلم.

المسألة الخامسة: من رأى هلال رمضان وحده لزمه الصوم، ومن رأى هلال شوال وحده لزمه الفطر، وهذا لا خلاف فيه عندنا لقوله ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ» رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>، وسبق بيانه.

قال أصحابنا: ويفطر لرؤية هلال شوال سرا؛ لثلاث تعرض للتهمة في دينه وعقوبة السلطان، قال أصحابنا: ولو رئي رجل يوم الثلاثين من رمضان يأكل بلا عذر، عزر فلو شهد بعد الأكل أنه رأى الهلال البارحة لم تقبل شهادته؛ لأنه متهم في إسقاط التعزير عن نفسه، بخلاف ما لو شهد أولاً فردت شهادته، ثم أكل، لا يعزر؛ لعدم التهمة حال الشهادة، قال أصحابنا: وإذا رأى هلال رمضان وحده ولم يقبل القاضي شهادته، فالصوم واجب، عليه كما ذكرنا، فلو صام وجامع في ذلك اليوم لزمته الكفارة، بلا خلاف؛ لأنه من رمضان في حقه.

هذا تفصيل مذهبنا في المسألتين، وهذا الذي ذكرناه من لزوم الصوم برؤيته هلال رمضان وحده، ووجوب الكفارة لو جامع فيه مذهب عامة العلماء، وقال عطاء

والحسن وابن سيرين وأبو ثور وإسحاق بن راهويه: لا يلزمه، وقال أبو حنيفة: يلزمه الصوم، ولكن إن جامع فيه فلا كفارة، وما ذكرناه من لزوم الفطر لمن رأى هلال شوال، قال به أكثر العلماء، وقال مالك والليث وأحمد: لا يجوز له الأكل فيه. دليلاً في المسألتين الحديث؛ ولأن يقين نفسه أبلغ من الظن الحاصل بالينة، والله أعلم.

**المسألة السادسة:** لا يثبت هلال شوال ولا سائر الشهور غير هلال رمضان إلا بشهادة رجلين حرين عدلين؛ لحديث الحارث بن حاطب السابق قريباً، وقياساً على باقي الشهادات التي ليست مالا، ولا المقصود منها المال، ويطلع عليها الرجال غالباً، مع أنه ليس فيه احتياط للعبادة، بخلاف هلال رمضان.

هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة إلا أبا ثور فحكى أصحابنا عنه: أنه يقبل في هلال شوال عدل واحد كهلال رمضان، وحكاه ابن المنذر عن أبي ثور، وطائفة من أهل الحديث، قال إمام الحرمين: قال صاحب التقريب: لو قلت بما قاله أبو ثور، لم أكن مبعداً وقال الدارمي: هلال ذي الحجة هل يثبت بما يثبت به هلال رمضان؟ أم لا يثبت إلا بعدلين؟ فيه وجهان، وهذا شاذ ضعيف، والله أعلم.

**فرع:** إذا قلنا يثبت هلال رمضان بقول واحد، فإنما ذلك في الصوم خاصة؛ فأما الطلاق والعتق وغيرهما مما علق على رمضان، فلا يقع به، بلا خلاف، وكذا لا يحل الدين المؤجل إليه، ولا تنقضي العدة، ولا يتم حول الزكاة، والحجزة، والدية المؤجلة، وغير ذلك من الآجال، بلا خلاف، بل لا بد في كل ما سوى الصيام من شهادة رجلين عدلين، كاملي العدالة ظاهراً وباطناً، وممن صرح بهذا المتولى والبغوي والرافعي وآخرون.

**فرع:** قال المتولى: لو شهد عدل بإسلام ذمي مات، لم تقبل شهادته وحده في إثبات إرث قريبه المسلم منه، وحرمان قريبه الكافر، بلا خلاف، وهل تقبل في الصلاة عليه؟ فيه وجهان بناء على القولين في صوم رمضان بقول عدل واحد، وجزم القاضي حسين في فتاويه: بأنه لا يقبل ذكره في آخر كتاب الصيام والردة.

**فرع:** قال صاحب الشامل والبيان وغيرهما وهذا لفظ صاحب البيان، قال الشافعي: وإن عقد رجل عنده أن غداً من رمضان في يوم الشك فصام، ثم بان أنه من رمضان أجزأه قال: قال أصحابنا: أراد الشافعي بذلك إذا أخبره برؤية الهلال من

يثق بخبره من رجل أو امرأة أو عبد فصدقه، وإن لم يقبل الحاكم شهادته، ونوى الصوم وصام ثم بان أنه من رمضان أجزاء؛ لأنه نوى الصوم بظن وصادفه فأشبهه البيهقي، قال البندنجي: وكذا لو أخبره صبي عاقل، فأما إذا صام اتفاقاً من غير مستند فوافق فإنه لا يجزئه، بلا خلاف.

فرع: لو كانت ليلة الثلاثين من شعبان، ولم ير الناس الهلال، فرأى إنسان النبي ﷺ في المنام فقال له: الليلة أول رمضان، لم يصح الصوم بهذا المنام لا لصاحب المنام ولا لغيره، ذكره القاضي الحسين في الفتاوى وآخرون من أصحابنا، ونقل القاضي عياض الإجماع عليه، وقد قررته بدلائله في أول شرح صحيح مسلم، ومختصره: أن شرط الراوى والمخبر والشاهد، أن يكون متيقظاً في حال التحمل، وهذا مجمع عليه، ومعلوم أن النوم لا يتيقظ فيه، ولا ضبط، فترك العمل بهذا المنام لاختلال ضبط الراوى لا للشك في الرؤية فقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى حَقًّا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ فِي صُورَتِي»<sup>(١)</sup>، والله تعالى أعلم.

فرع: في مذاهب العلماء في هلال رمضان.

ذكرنا أن مذهبنا بثبوته بعدلين، بلا خلاف، وفي ثبوته بعدل خلاف، الصحيح بثبوته، وسواء أصبحت السماء أو غيمت، وممن قال: يثبت بشاهد واحد عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup> وآخرون، وممن قال: يشترط عدلان، عطاء وعمر بن

(١) أخرجه البخارى (٣٧٣/١٢) كتاب: التعبير، باب: من رأى النبي ﷺ في المنام حديث (٦٩٩٤)، وأحمد (٢٦٩/٣)، والترمذى في «الشمائل» رقم (٣٩٤)، وأبو يعلى (٤١/٦) رقم (٣٢٨٥) وأبو نعيم في «حلية الأولياء». (٢/٣٣٠)، والبغوى في (شرح السنة) (٦/٣٠٨) كلهم من طريق عبد العزيز بن المختار عن ثابت البناني عن أنس به وأخرجه البخارى (٣٧٣/١٢) كتاب: التعبير، باب: من رأى النبي ﷺ في المنام حديث (٦٩٩٣)، ومسلم (٤/١٧٧٥) كتاب: الرؤيا، باب: قول النبي ﷺ: من رأى في المنام حديث (١١/٢٢٦٦)، وأبو داود (٧٢٤/٢) كتاب: الأدب، باب: ما جاء في الرؤيا حديث (٥٠٢٣)، والترمذى برقم (٢٢٨٠)، وأحمد (٢/٢٦١)، (٤١٠، ٤١١، ٤٢٥، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٢)، وأبو يعلى (٦٤٨٨)، والبيهقى في «دلائل النبوة» (٧/٤٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/٢٨٤)، والبغوى في «شرح السنة» (٦/٣٠٩) من طريق عن أبي هريرة.

(٢) قال في الإنصاف (٣/٢٧٣): قوله (ويقبل في هلال رمضان قول عدل واحد). هذا المذهب، نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب، وقال في الرعاية: وثبت بقول عدل

عبد العزيز ومالك<sup>(١)</sup> والأوزاعي والليث وابن الماجشون وإسحاق بن راهويه وداود وقال الثوري: يشترط رجلان، أو رجل وامرأتان، كذا حكاه ابن المنذر، وقال أبو حنيفة: إن كانت السماء مغيمة ثبت بشهادة واحد، ولا يثبت غير رمضان إلا باثنين، قال: وإن كانت مصحية، لم يثبت رمضان بواحد ولا باثنين، ولا يثبت إلا

= واحد، وقيل: حتى مع غيم وقتر، فظاهره: أن المقدم خلافه. قال في الفروع: والمذهب التسوية، وعنه لا يقبل فيه إلا عدلان بقبية الشهود. واختار أبو بكر أنه إن جاء من خارج المصر، أو رآه في المصر وحده، لا في جماعة: قبول قول عدل واحد، وإلا اثنان، وحكى هذه رواية. قال في الرعاية، وقيل عنه: إن جاء من خارج المصر أو رآه فيه لا في جمع كثير: قبل وإلا فلا، فقال في هذه الرواية لا في جمع كثير ولم يقل وإلا اثنان، فعلى المذهب: هو خبر لا شهادة. على الصحيح من المذهب. فيقبل قول عبد وامرأة واحدة، وقال في المبهم: أما الرؤية: فيصوم الناس بشهادة الرجل العدل أو امرأتين، فظاهره: أنه لا يقبل قول امرأة واحدة. ويأتي الخلاف فيها، وعلى المذهب أيضا: لا يختص بحاكم. بل يلزم الصوم من سمعه من عدل.

(١) قال القرافي في الذخيرة (٢/٤٨٨ - ٤٨٩): في الكتاب: لا تقبل شهادة الواحد ويصوم وحده، فإن أفطر فعليه الكفارة، ويجب أن يُعْلِمَ الإمام لعل غيره يوافقه. قال سند: إلا أن يكون عبدا، أو فاسقا، أو امرأة، أو مجهولا؛ لانعدام الفائدة.

وفى الجواهر: قيل: يرفعه، وإن كان لا يرجى قبول شهادته؛ رجاء الاستفاضة. ويثبت بشهادة عدلين، ومنع سحنون إن كانت السماء مصحية والمصر كبير؛ ولا يثبت «شوال» إلا باثنين، ونقل صاحب التلخيص ثبوته بالواحد.

وقال (ش) وابن حنبل: يثبت «رمضان» بالواحد، وخصصه بالغيم. قال للخمى: جوز ابن الماجشون الصوم والفطر بخبر الواحد عن رؤية نفسه أو رؤية غيره؛ لقوله ﷺ: «إِنْ بِلَا يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ؛ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ». فأجاز الصوم بخبر الواحد، وقال أبو الحسن: وعلى هذا يجوز الفطر آخر النهار بخبر الواحد. فإن قيل: المؤذن كالوكيل للناس يخبرهم.

قلنا: يلزم إذا وكلوا من يترصد لهم الهلال أن يقبل وحده، وفي أبي داود: قال ابن عمر: تراءى الناس الهلال، فأخبرت رسول الله ﷺ أنى رأيته؛ فصام وأمر الناس بصيامه.

جوابه: ليس فيه ما يمنع تقدم شهادة غيره؛ فجاز تقدمه، وبعضه ما فى الصحيحين: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ، وَإِنْ شَهِدَ ذَوَا عَدْلٍ فَصُومُوا وَأَفْطَرُوا وَأَسْكُوا».

وقياسا على شوال، وأما المؤذن فإنما قبل قوله فى تعيين أول النهار، وإلا فالصوم معلوم الوجوب لا بد منه، بخلاف اليوم الأول؛ فإن الصوم منوط بالشاهد. قال سند: فلو حكم الإمام بالصوم بالواحد، لم يخالف. وفيه نظر؛ لأنه فتوى لا حكم.

بعدد الاستفاضة، واحتج لأبى حنيفة، بأنه يبعد أن ينظر الجماعة الكبيرة إلى مطلع الهلال وأبصارهم صحيحة، ولا مانع من الرؤية، ويراه واحد أو اثنان دونهم، واحتج من شرط اثنين بحديث الحارث بن حاطب، وهو صحيح وسبق بيانه واحتج أصحابنا بحديث ابن عمر قال: «تَرَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ فَصَامَ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ»<sup>(١)</sup>، وهو صحيح كما سبق بيانه قريبا، حيث ذكره المصنف.

وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: «جَاءَ أَغْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ - يَعْنِي رَمَضَانَ - فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: يَا بِلَالُ أَذْنُ فِي النَّاسِ، فَلْيَصُومُوا غَدًا» رواه أبو داود وهذا لفظه والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم أبو عبيد الله فى المستدرک وغيرهم، وقال الحاكم: هو حديث صحيح، قال الترمذى وغيره: وقد روى مرسلا عن عكرمة عن النبى ﷺ من غير ذكر ابن عباس، وكذا رواه أبو داود من بعض طرقه مرسلا، قال أبو داود والترمذى: ورواه جماعة مرسلا، وكذا ذكره البيهقى من طرق موصولا ومن طرق مرسلا، وطرق الاتصال صحيحة، وقد سبق مرات أن المذهب الصحيح: أن الحديث إذا روى مرسلا ومتصلا، احتج به؛ لأن مع من وصله زيادة، وزيادة الثقة مقبولة، وقد حكم الحاكم بصحته كما سبق<sup>(٢)</sup>،

(١) تقدم .

(٢) أخرجه أبو داود (٧٥٤/٢، ٧٥٥) كتاب: الصوم، باب: فى شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان، حديث (٢٣٤٠)، والترمذى (٩٩/٢) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى الصوم بالشهادة، حديث (٦٨٦)، والنسائى (١٣٢/٤) كتاب: الصيام، باب: قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان، حديث (٢١١٣)، وابن ماجه (٥٢٩/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى الشهادة على رؤية رمضان، وابن الجارود (ص: ١٣٨) باب الصيام، حديث (٣٨٠)، والدارقطنى (١٥٨/٢) كتاب: الصيام، حديث (٩)، والحاكم (٤٢٤/١)، والبيهقى (٢١١/٤، ٢١٢) كتاب: الصيام، باب: الشهادة على رؤية هلال رمضان، وابن خزيمة (٢٠٨ / ٣)، رقم (١٩٢٣)، وابن حبان (٨٧٠ - موارد)، والطحاوى فى مشكل الآثار (٢٠١/١ - ٢٠٢) من طريق سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

وقال الحاكم: صحيح، ووافقه الذهبى، وكذا صححه ابن خزيمة، وابن حبان، وقال الترمذى بعد أن أخرجه من طريق الوليد بن أبى ثور، ومن طريق زائدة عن سماك: هذا حديث فيه اختلاف، وروى سفيان الثورى وغيره، عن سماك بن حرب عن عكرمة عن النبى ﷺ مرسلا، وأكثر أصحاب سماك رواه كذلك مرسلا.

وقال الدارقطنى: أرسله إسرائيل، وحماد بن سلمة، وابن مهدى، وأبو نعيم، وعبد الرزاق عن الثورى.

فهذان الحديثان هما العمدة في المسألة.

وأما حديث طائوس عن ابن عمر وابن عباس - رضى الله عنهم - قالوا: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ عَلَى هَلَالِ رَمَضَانَ، وَكَانَ لَا يُجِيزُ عَلَى شَهَادَةِ الْإِفْطَارِ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ» فرواه البيهقي وضعفه<sup>(١)</sup>، قال: وهذا مما لا ينبغي أن يحتج به قال: وفي الحديثين السابقين كفاية، ثم روى البيهقي بإسناده ما رواه الشافعي في المسند وغيره بإسناده الصحيح إلى فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب - رضى الله عنهم -: «أن رجلا شهد عند علي - رضى الله عنه - على رؤية هلال رمضان فصام، وأحسبه قال: وأمر الناس بالصيام، وقال: لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان»<sup>(٢)</sup>.

والجواب: عما احتج به أبو حنيفة من وجهين:

أحدهما: أنه مخالف للأحاديث الصحيحة، فلا يعرج عليه.

والثاني: أنه يجوز أن يراه بعضهم دون جمهورهم لحسن نظره أو غير ذلك، وليس هذا ممتنعا، وهذا لو شهد برؤيته اثنان أو واحد وحكم به حاكم لم ينقض بالإجماع، ووجب الصوم بالإجماع، ولو كان مستحيلا لم ينفذ حكمه، ووجب نقضه. والجواب عما احتج به الآخرون: أن المراد بقوله: ننسك هلال شوال جمعا بين الأحاديث، أو محمول على الاستحباب والاحتياط، ولا بد من أحد هذين التأويلين للجمع بين الأحاديث، وحكى الماوردي عن بعض الشيعة أنهم أسقطوا حكم الأهلة، واعتمدوا العدد؛ للحديث السابق عن الصحيحين «شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُضَانِ»<sup>(٣)</sup>، وبالحديث المروى «صَوْمُكُمْ يَوْمَ نَخْرُكُمُ»<sup>(٤)</sup>، ودليلنا عليهم: الأحاديث المذكورة هنا مع الأحاديث السابقة: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤُوسِهِ»<sup>(٥)</sup>، والأحاديث المشهورة في الصحيحين: أن النبي ﷺ قال: «الشَّهْرُ تَسَعُ

(١) أخرجه البيهقي (٢١٢/٤)

(٢) أخرجه الشافعي في المسند (١/رقم ٧٢١)، ومن طريقه البيهقي في السنن (٤/٢١٣) وفي معرفة السنن والآثار (٤/٣٥٥) رقم (٢٤٥٨).

(٣) تقدم.

(٤) ذكره العجلوني في كشف الخفاء (٢/٥٥٨): بلفظ «يوم صومكم يوم نخركم» وقال: لا أصل له كما قاله: الإمام أحمد وغيره: كالزركشي والسيوطي.

(٥) تقدم.

وَعِشْرُونَ<sup>(١)</sup>، أى: قد يكون تسعا وعشرين، وفي روايات: «الشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا، وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الْعَشْرَ، وَحَبَسَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّالِثَةِ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>. وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبى ﷺ قال: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا، يَغْنَى مَرَّةٌ تِسْعَةٌ وَعِشْرِينَ وَمَرَّةٌ ثَلَاثِينَ» رواه البخارى بلفظه، ومسلم بمعناه<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال: «مَا صُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صُمْنَا ثَلَاثِينَ» رواه أبو داود والترمذى<sup>(٤)</sup>.

وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «مَا صُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صُمْتُ مَعَهُ ثَلَاثِينَ» رواه الدارقطنى، وقال: إسناده حسن صحيح<sup>(٥)</sup>. وعن أبى هريرة مثله، رواه ابن ماجه<sup>(٦)</sup>.

والجواب عن «شَهْرًا عِيدًا لَا يَنْقُصَانِ»، أى: لا ينقص أجرهما، أو لا ينقصان فى سنة واحدة معا غالبا، وقد سبق هذان التأويلان فيه مع غيرهما.

والجواب عن حديث: «صَوْمُكُمْ يَوْمَ نَحْرِكُمْ»: أنه ضعيف، بل منكر باتفاق الحفاظ، وإنما الحديث الصحيح فى هذا: حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - أن

(١) أخرجه البخارى (١٩٠٧)، ومسلم (٩ - ١٠٨٠) من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا به.

(٢) أخرجه البخارى (١٩٠٨)، ومسلم (١٦ - ١٠٨٠) من حديث ابن عمر واللفظ لمسلم. (٣) تقدم.

(٤) أخرجه أحمد (٣٩٧/١، ٤٠٥، ٤٠٨)، وأبو داود (٢٣٢٢)، والترمذى (٦٨٩)، وابن خزيمة (١٩٢٢)، والطبرانى فى الكبير (٢٧٤/١٠) رقم (١٠٥٣٦)، والبيهقى (٢٥٠/٤) من طريق دينار الكوفى عن عمرو بن الحارث عن ابن مسعود به. ودينار هذا مقبول كما فى التقريب.

وأخرجه الطبرانى فى الكبير (١٠٠٢١)، والدارقطنى (١٩٨/٢) من طريق عبد الأعلى ابن أبى المساور عن حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به. وعبد الأعلى متروك كذبه ابن معين كما فى التقريب. فالحديث ضعيف.

(٥) أخرجه أحمد (٨١/٦، ٩٠)، والدارقطنى (١٩٨/٢)، والبيهقى (٢٥٠/٤).

ولفظ الدارقطنى: هذا إسناده صحيح حسن.

(٦) أخرجه ابن ماجه (١٦٥٨).

وفى إسناده الجريرى واسمه سعيد بن إياس، قد اختلط. إلا أن الحديث قد صح عن عائشة.

النبي ﷺ قال: «الصَّوْمُ يَوْمٌ تَصُومُونَ وَالْفِطْرُ يَوْمٌ تَفْطِرُونَ وَالْأَضْحَى يَوْمٌ تُضَحُّونَ» رواه الترمذى، وقال: حديث حسن، ورواه أبو داود بإسناد حسن ولفظه: «الْفِطْرُ يَوْمٌ تَفْطِرُونَ»<sup>(١)</sup>.

وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفِطْرُ يَوْمٌ يَفْطِرُ النَّاسُ وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضَحَّى النَّاسُ» رواه الترمذى، وقال: هو حديث حسن صحيح<sup>(٢)</sup>، والله - تعالى - أعلم.

فرع: قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا: أنه لا تقبل شهادة النساء فى هلال رمضان، وحكاها ابن المنذر عن الليث وابن الماجشون المالكى، ولم يحك عن أحد قبولها.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وإن اشتبهت الشهور على أسير لزمه أن يتحرى ويصوم، كما يلزمه أن يتحرى فى وقت الصلاة وفى القبلة، فإن تحرى وصام فوافق الشهر أو ما بعده أجزأه، فإن وافق شهرا بالهلال ناقصا وشهر رمضان الذى صامه الناس كان تاما ففيه وجهان:

أحدهما: يجزئه، وهو اختيار الشيخ أبى حامد الإسفرايينى رحمه الله تعالى؛ لأن الشهر يقع على ما بين الهلالين، ولهذا لو نذر صوم شهر فصام شهرا ناقصا بالأهلة أجزأه والثانى: أنه يجب عليه صوم يوم وهو اختيار شيخنا القاضى أبى الطيب الطبرى - رحمه الله - وهو الصحيح عندى؛ لأنه فاته صوم ثلاثين يوما، وقد صام تسعة

(١) أخرجه الترمذى (١٦٥/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى الفطر والأضحى متى يكون حديث (٨٠٢) من حديث عائشة ولفظه: الفطر يوم يفطر الناس، والأضحى يوم يضحي الناس.

وقال الترمذى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

وللحديث شاهد من حديث أبى هريرة.

أخرجه أبو داود (٢٩٧/٢) كتاب: الصوم، باب: إذا أخطأ القوم الهلال حديث (٢٣٢٤)، والترمذى (٨٠/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تفطرون، والأضحى يوم تضحون حديث (٦٩٧)، وابن ماجه (٥٣١/١) كتاب: الصيام، باب ما جاء فى شهرى العيد حديث (١٦٦٠) عن أبى هريرة مرفوعا بلفظ: الصوم يوم يصومون، والفطر يوم يفطرون، والأضحى يوم يضحون.

وقال الترمذى: هذا حديث حسن غريب.

(٢) ينظر الحديث السابق.



وعشرين يوما فلزمه صوم يوم وإن وافق صومه شهرا قبل رمضان، قال الشافعي - رحمه الله - : لا يجزئه، ولو قال قائل: يجزئه كان مذهباً، قال أبو إسحاق المروزي: لا يجزئه قولاً واحداً، وقال سائر أصحابنا: فيه قولان:

أحدهما: يجزئه ؛ لأنه عبادة تفعل في السنة مرة فجاز أن يسقط فرضها بالفعل قبل الوقت عند الخطأ، كالوقوف بعرفة إذا أخطأ الناس ووقفوا قبل يوم عرفة.

والثاني: لا يجزئه وهو الصحيح ؛ لأنه تعين له يقين الخطأ فيما يؤمن مثله في القضاء فلم يعتد له بما فعله، كما لو تحرى في وقت الصلاة فصلى قبل الوقت.

الشرح: قوله: «عبادة تفعل في السنة مرة» احتراز من الخطأ في الصلاة قبل الوقت، والاحتراز في قوله تعين له يقين الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء سبق بيانه في استقبال القبلة، وهذا الذي قاسه على الوقوف بعرفة قبل يوم عرفة تفريع على الضعيف من الوجهين، وهو أنه يجزئهم، وبه قطع المصنف، والأصح: أنه لا يجزئهم، كما سنوضحه في باب، إن شاء الله تعالى.

أما أحكام هذا الفصل: فقال الشافعي والأصحاب - رحمهم الله تعالى - إذا اشتبه رمضان على أسير أو محبوس في مطمورة أو غيرها - وجب عليه الاجتهاد؛ لما ذكره المصنف، فإن صام بغير اجتهاد ووافق رمضان لم يجزئه بلا خلاف، كما قلنا فيمن اشتبهت عليه القبلة فصلى إلى جهة بغير اجتهاد، ووافق أو اشتبه عليه وقت الصلاة فصلى بلا اجتهاد ووافق - فإنه لا يجزئه بلا خلاف، ويلزمه الإعادة في الصوم وغيره بلا خلاف، وإن اجتهد وصام فله أربعة أحوال:

أحدها: أنه يستمر الإشكال ولا يعلم أنه صادف رمضان أو تقدم أو تأخر، فهذا يجزئه بلا خلاف، ولا إعادة عليه.

وعلله الماوردي وغيره بأن الظاهر من الاجتهاد: الإصابة.

الحال الثاني: أن يوافق صومه رمضان فيجزئه بلا خلاف عندنا، قال الماوردي: وبه قال العلماء كافة إلا الحسن بن صالح، فقال: عليه الإعادة ؛ لأنه صام شاكا في الشهر، قال: ودليلنا: إجماع السلف قبله، وقياسا على من اجتهد في القبلة ووافقها، وأما الشك: فإنما يضر إذا لم يعتضد باجتهاد بدليل القبلة.

الحال الثالث: أن يوافق صومه ما بعد رمضان فيجزئه بلا خلاف، نص عليه الشافعي - رضى الله عنه - واتفق عليه الأصحاب - رحمهم الله تعالى - لأنه صام بنية رمضان

بعد وجوبه، ولا يجيء فيه الخلاف في اشتراط نية القضاء المذكور في الصلاة، وفرق الأصحاب بأن هذا موضع ضرورة، ولكن هل يكون هذا الصوم قضاء أم أداء؟ فيه وجهان مشهوران عند الخراسانيين وغيرهم، وحكماهما جماعة منهم قولين: **أصحهما: قضاء؛ لأنه خارج وقته، وهذا شأن القضاء.**

**والثاني: أداء للضرورة.**

قال أصحابنا: ويتفرع على الوجهين ما إذا كان ذلك الشهر ناقصا وكان رمضان تاما، وقد ذكر المصنف فيه الوجهين، قال أصحابنا: إن قلنا: قضاء، لزمه صوم يوم آخر، وإن قلنا: أداء، فلا يلزمه، كما لو كان رمضان ناقصا. والأصح: أنه يلزمه، وهذا هو مقتضى التفريع على القضاء والأداء، وصرح بتصحيحه القاضي أبو الطيب والمصنف والأكثر، وقطع به الماوردي، ولو كان بالعكس فصام شهرا تاما، وكان رمضان ناقصا، فإن قلنا: قضاء، فله إفطار اليوم الأخير، وهو الأصح، وإلا فلا، ولو كان الشهر الذي صامه ورمضان تامين أو ناقصين: أجزأه بلا خلاف، هذا كله إذا وافق غير شوال وذى الحجة، فإن وافق شوالا حصل منه تسعة وعشرون يوما إن كمل، وثمانية وعشرون يوما إن نقص؛ لأن صوم العيد لا يصح، فإن جعلناه قضاء وكان رمضان ناقصا: فلا شيء عليه إن تم شوال، ويقضى يوما إن نقص بدل العيد، وإن كان رمضان تاما: قضى يوما إن تم شوال، وإلا فيومين، وإن جعلناه أداء: لزمه قضاء يوم على كل تقدير بدل يوم العيد، وإن وافق ذا الحجة: حصل منه ستة وعشرون يوما إن تم، وخمسة وعشرون يوما إن نقص؛ لأن فيه أربعة أيام لا يصح صومها: العيد، وأيام التشريق، فإن جعلناه قضاء وكان رمضان ناقصا: قضى ثلاثة أيام إن تم ذو الحجة، وإلا فأربعة أيام، وإن كان رمضان تاما: قضى أربعة إن تم ذو الحجة، وإلا فخمسة، وإن جعلناه أداء: قضى أربعة أيام بكل حال، هكذا ذكر الأصحاب، وهو تفريع على المذهب: أن أيام التشريق لا يصح صومها، فإن صححناها لغير المتمتع فذو الحجة كشوال كما سبق.

**الحال الرابع:** أن يصادف صومه ما قبل رمضان، فينظر: إن أدرك رمضان بعد بيان الحال لزمه صومه بلا خلاف؛ لتمكنه منه في وقته، وإن لم يبين الحال إلا بعد مضى رمضان: فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما: **أحدهما: القطع بوجوب القضاء.**

وأصحهما وأشهرهما، فيه قولان: أحصهما: وجوب القضاء.  
والثاني: لا قضاء.

قال الخراسانيون: هذا الخلاف مبنى على أنه إذا صادف ما بعد رمضان، هل هو أداء أم قضاء؟ إن قلنا: أداء للضرورة، أجزأه هنا ولا قضاء؛ لأنه كما جعل أداء بعد وقته للضرورة كذا قبله، وإن قلنا: قضاء، لم يجزئه، لأن القضاء لا يكون قبل دخول الوقت، والصحيح: أنه قضاء، فالصحيح: وجوب القضاء هنا، وهذا البناء إنما يصح على طريقة من جعل الخلاف في القضاء والأداء قولين، وأما من حكاه وجهين فلا يصح بناء قولين على وجهين.

ولو صام شهرا ثم بان له الحال في بعض رمضان لزمه صيام ما أدركه من رمضان: بلا خلاف، وفي قضاء الماضي منه طريقان:  
أحدهما: القطع بوجوبه.

وأصحهما وأشهرهما: أنه على الطريقين فيما إذا بان له بعد مضي جميع رمضان، والله أعلم.

فرع: إذا صام الأسير ونحوه بالاجتهاد، فصادف صومه الليل دون النهار - لزمه القضاء بلا خلاف؛ لأنه ليس وقتا للصوم، فوجب القضاء كيوم العيد، وممن نقل الاتفاق عليه: البندنجي.

فرع: ذكر المصنف في قياسه: أنه لو تحرى في وقت الصلاة، فصلى قبل الوقت - أنه يلزمه الإعادة - يعنى: قولاً واحداً - ولا يكون فيه الخلاف الذى فى الصوم إذا صادف ما قبل رمضان، وهذا على طريقته وطريقة من وافقه من العراقيين، وإلا فالصحيح: أن الخلاف جار فى الصلاة أيضا، وقد سبق بيانه فى باب مواقيت الصلاة، وفى باب الشك فى نجاسة الماء.

وذكرنا هناك أن منهم من طرد الخلاف فى المجتهد فى الأوانى إذا تيقن أنه توضأ بالماء النجس وصلى، هل تلزمه إعادة الصلاة؟ ويقرب منه الخلاف فى تيقن الخطأ فى القبلة، وفى الصلاة بنجاسة جاهلا أو ناسيا، أو نسى الماء فى رحله وتيمم، أو نسى ترتيب الوضوء، أو نسى الفاتحة فى الصلاة، أو صلوا صلاة شدة الخوف لسواد رأوه فبان أنه ليس عدوا، أو بان بينهم خندق، أو دفع الزكاة إلى من ظاهره الفقر من سهم الفقراء فبان غنيا، أو أحج عن نفسه لكونه معضوبا فبرئ، أو غلطوا ووقفوا

بعرفات في اليوم الثامن، وفي كل هذه الصور خلاف بعضه كبعض، وبعضه مرتب على بعض أو أقوى من بعض، والصحيح في الجميع: أنه لا يجزئه، وكل هذه المسائل مقررة في مواضعها مبسطة، وقد سبقت مجموعة -أيضا- في باب طهارة البدن، والله أعلم.

فرع: قد ذكرنا أن الأسير ونحوه إذا اشتبهت عليه شهور يتحرى ويصوم بما يظهر بالعلامة أنه رمضان، فلو تحرى فلم يظهر له شيء، قال ابن الصباغ: قال الشيخ أبو حامد: يلزمه أن يصوم على سبيل التخمين، ويلزمه القضاء كالمصلي إذا لم تظهر له القبلة بالاجتهاد، فإنه يصلي ويقضى.

قال ابن الصباغ: هذا عندي غير صحيح؛ لأن من لم يعلم دخول رمضان بيقين ولا ظن لا يلزمه الصيام، كمن شك في وقت الصلاة فإنه لا يلزمه أن يصلي، هذا كلام ابن الصباغ. وذكر المتولى في المسألة وجهين:

أحدهما: قول الشيخ أبي حامد.

والثاني: قال - وهو الصحيح - لا يؤمر بالصوم؛ لأنه لم يعلم دخول الوقت ولا ظنه فلم يؤمر به، كمن شك في دخول وقت الصلاة، بخلاف القبلة فإنه تيقن دخول وقت الصلاة، وإنما عجز عن شرطها فأمر بالصلاة بحسب الإمكان لحرمة الوقت. وهذا الذي قاله ابن الصباغ والمتولى هو الصواب، وهو متعين، ولعل الشيخ أبا حامد أراد: إذا علم أو ظن أن رمضان قد جاء أو مضى، ولم يعلم ولا ظن عينه، لكنه لو كان هذا لكان يصوم ولا يقضى؛ لأنه يقع صومه في رمضان أو بعده، والله أعلم.

فرع: لو شرع في الصوم بالاجتهاد فأفطر بالجماع في بعض الأيام: فإن تحقق أنه صادف رمضان لزمته الكفارة؛ لأنه وطئ في نهار رمضان الثابت بنوع دلالة، فأشبه من وطئ بعد حكم القاضي بالشهر بقول عدل واحد، وإن صادف شهرا غيره فلا كفارة، لأن الكفارة لحرمة رمضان، ولم يصادف رمضان، وممن ذكر المسألة: المتولى.

فرع: في مذاهب العلماء في صيام الأسير بالاجتهاد.

ذكرنا أن مذهبنا: أنه إن صادف صومه رمضان أو ما بعده أجزاءه، وإن صادف ما قبله لم يجزئه على الصحيح، وبهذا كله قال مالك وأبو حنيفة وأبو ثور وخالف

الحسن بن صالح فقال: لا يجزئه، وإن صادف رمضان، وعليه القضاء، وسبق الاستدلال عليه، ولو كان صام رمضان بنية التطوع لم يجزئه عن فرضه عندنا وعند الجمهور، وقال أبو حنيفة: يجزئه.

فرع: إذا لم يعرف الأسير ونحوه الليل ولا النهار، بل استمرت عليه الظلمة دائما: فهذه مسألة مهمة قل من ذكرها، وقد حكى الإمام أبو بكر المروزي - من أصحابنا - فيه ثلاثة أوجه للأصحاب:

أحدها: يصوم ويقضى؛ لأنه عذر نادر.

والثاني: لا يصوم لأن الجزم بالنية لا يتحقق مع جهالة الوقت.

والثالث: يتحرى ويصوم، ولا يقضى كيوم الغيم في الصلاة.

قلت: الأصح: أنه يلزمه التحرى والصوم، ولا قضاء عليه، وهذا إذا لم يظهر له - فيما بعد - الخطأ، فإن تبين أنه صادف الليل لزمه القضاء بلا خلاف، والله - تعالى - أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ولا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام إلا بالنية؛ لقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»، ولأنه عبادة محضة فلم يصح من غير نية كالصلاة، وتجب النية لكل يوم؛ لأن صوم كل يوم عبادة منفردة يدخل وقتها بطلوع الفجر ويخرج وقتها بغروب الشمس ولا يفسد بفساد ما قبله، ولا يفسد ما بعده، فلم تكفه نية واحدة كالصلاة، ولا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصوم الواجب إلا بنية من الليل؛ لما روت حفصة رضى الله عنها أن النبي ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يَبَيِّثِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ».

وهل تجوز نيته مع طلوع الفجر؟ فيه وجهان:

من أصحابنا من قال: يجوز؛ لأنه عبادة فجاز بنية تقارن ابتداءها كسائر العبادات، وقال أكثر أصحابنا: لا يجوز إلا بنية من الليل؛ لحديث حفصة رضى الله عنها ولأن أول وقت الصوم يخفى، فوجب تقديم النية عليه بخلاف سائر العبادات، فإذا قلنا بهذا فهل تجوز النية في جميع الليل؟ فيه وجهان «من» أصحابنا من قال: لا يجوز إلا في النصف الثاني، قياسا على أذان الصبح والدفع من المزدلفة، وقال أكثر أصحابنا: تجوز في جميع الليل؛ لحديث حفصة، ولأننا لو أوجبنا النية في النصف الثاني ضاق

ذلك على الناس ذلك وشق، فإن نوى بالليل ثم أكل أو جامع لم تبطل نيته، وحكى عن أبي إسحاق أنه قال: تبطل؛ لأن الأكل ينافي الصوم فأبطل النية، والمذهب الأول، وقيل: إن أبا إسحاق رجع عن ذلك، والدليل عليه أن الله تعالى أحل الأكل إلى طلوع الفجر، فلو كان الأكل يبطل النية لما جاز أن يأكل إلى الفجر؛ لأنه يبطل النية.

الشرح: حديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» رواه البخارى ومسلم من رواية عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وسبق بيانه واضحا فى باب نية الوضوء.

وحديث حفصة - رضى الله عنها - رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم بأسانيد كثيرة الاختلاف<sup>(١)</sup>، وروى مرفوعا كما ذكره المصنف،

(١) أخرجه أبو داود (٨٢٣/٢، ٨٢٤) كتاب: الصوم، باب: النية فى الصيام، حديث (٢٤٥٤)، والترمذى (١١٦/٢، ١١٧) كتاب: الصوم، باب: ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، حديث (٧٣٠)، والنسائى (١٩٦/٤، ١٩٧) كتاب: الصوم، باب: ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة فى ذلك، وابن ماجه (٥٤٢/١) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى فرض الصوم من الليل، والخيار فى الصوم، حديث (١٧٠٠)، وأحمد (٢٨٧/٦)، والدارمى (٦/٢، ٧) كتاب: الصوم، باب: من لم يجمع الصيام من الليل، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٥٤/٢) كتاب: الصوم، باب: الرجل ينوى الصيام بعدما يطلع الفجر، والدارقطنى (١٧٢/٢) كتاب: الصوم، باب: تبييت النية من الليل وغيره، حديث (٢، ٣، ٤)، والبيهقى (٢٠٢/٤) كتاب: الصوم، باب: الدخول فى الصوم بالنية، والخطيب (٣/٩٢، ٩٣).

من طريق عبد الله بن عمر عن حفصة أن النبى ﷺ قال: «من لم يبيّت الصيام من الليل فلا صيام له»، واللفظ للنسائى.

ولفظ أبى داود والترمذى: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له». وقال الترمذى: لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روى عن نافع عن ابن عمر من قوله، وهو أصح.

قال الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير (١٨٨/٢): واختلف الأئمة فى رفعه ووقفه فقال ابن أبى حاتم عن أبيه: لا أدري أيهما أصح - يعنى: رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبى بكر عن الزهرى عن سالم ورواية إسحاق بن حازم عن عبد الله بن أبى بكر عن سالم بغير وساطة الزهرى، لكن الوقف أشبه.

وقال أبو داود: لا يصح رفعه. وقال الترمذى: الموقوف أصح. ونقل فى العلل عن البخارى أنه قال: هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب والصحيح عن ابن عمر موقوف، وقال النسائى: الصواب عندى: موقوف، ولم يصح رفعه، وقال أحمد: ما له عندى ذلك الإسناد، وقال الحاكم فى الأربعين: صحيح على شرط الشيخين، وقال فى «المستدرک»: صحيح على شرط البخارى، وقال البيهقى: رواه ثقات إلا أنه روى موقوفاً، وقال الخطابى: أسنده عبد الله بن أبى بكر، وزيادة الثقة مقبولة، وقال ابن حزم: الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة. وقال الدارقطنى: كلهم ثقات.

وموقوفا من رواية الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن أخته حفصة، وإسناده صحيح في كثير من الطرق، فيعتمد عليه، ولا يضر كون بعض طرقه ضعيفا أو موقوفا، فإن الثقة الواصل له مرفوعا معه زيادة علم، فيجب قبولها كما سبق تقريره مرات، وأكثر الحفاظ رواية لطرقه المختلفة: النسائي ثم البيهقي، وذكره النسائي في طرق كثيرة موقوفا على حفصة، وفي بعضها موقوفا على عبد الله بن عمر، وفي بعضها عن عائشة وحفصة موقوفا عليهما، وقال الترمذي: لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه، وقد روى عن نافع عن ابن عمر من قوله، وهو أصح. وقال البيهقي: هذا حديث قد اختلف على الزهري في إسناده، وفي رفعه إلى النبي ﷺ قال: وعبد الله بن أبي بكر أقام إسناده ورفعه، وهو من الثقات الأثبت، وقال الدارقطني: رفعه عبد الله بن أبي بكر، وهو من الثقات الرفعاء، ورواه البيهقي من رواية عائشة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ»، قال البيهقي: قال الدارقطني: إسناده كلهم ثقات.

قلت: والحديث حسن يحتج به؛ اعتمادا على رواية الثقات الرافعين، والزيادة من الثقة مقبولة، والله - تعالى - أعلم.

وفي بعض الروايات: «يُبَيِّتُ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»، وفي بعضها: «يجمع» و «يجمع» بالتخفيف والتشديد، وكله بمعنى، والله - تعالى - أعلم.

وأما قول المصنف: «ولأنه عبادة محضة» فاحتراز من العدة والكتابة وقضاء الدين ونحوها.

أما أحكام الفصل: ففيه مسائل:

إحداها: قال الشافعي والأصحاب - رحمهم الله تعالى - : لا يصح صوم

= وفي الباب عن عائشة:

أخرجه الدارقطني (١٧١/٢ - ١٧٢) كتاب: الصيام، باب: تبَيُّت النية من الليل، والبيهقي (٢٠٣/٤) كتاب: الصيام، باب: الدخول في الصوم بالنية. قال الحافظ في التلخيص (١٨٩/٢): وفيه عبد الله بن عباد، وهو مجهول، وقد ذكره ابن حبان في «الضعفاء».

وفي الباب أيضًا عن ميمونة بنت سعد:

أخرجه الدارقطني (١٧٣/٢) كتاب: الصوم، باب: تبَيُّت النية من الليل، رقم (٥) بلفظ: «من أجمع الصوم من الليل فليصم ومن أصبح ولم يجمعه فلا يصم». وفيه محمد بن عمر الواقدي وهو متروك.

رمضان ولا غيره من الصيام الواجب والمندوب إلا بالنية، وهذا لا خلاف فيه عندنا، فلا يصح صوم في حال من الأحوال إلا بنية؛ لما ذكره المصنف، ومحل النية القلب، ولا يشترط نطق اللسان بلا خلاف، ولا يكفي عن نية القلب بلا خلاف، ولكن يستحب التلفظ مع القلب، كما سبق في الوضوء والصلاة.

الثانية: تجب النية كل يوم، سواء رمضان وغيره، وهذا لا خلاف فيه عندنا، فلو نوى في أول ليلة من رمضان صوم الشهر كله، لم تصح هذه النية لغير اليوم الأول؛ لما ذكره المصنف، وهل تصح لليوم الأول؟ فيه خلاف، والمذهب: صحتها له، وبه قطع أبو الفضل بن عبدان وغيره، وتردد فيه الشيخ أبو محمد الجويني من حيث إن النية قد فسد بعضها.

الثالثة: تبين النية شرط في صوم رمضان وغيره من الصوم الواجب، فلا يصح صوم رمضان، ولا القضاء، ولا الكفارة، ولا صوم فدية الحج وغيرها من الصوم الواجب - بنية من النهار بلا خلاف، وفي صوم النذر طريقان: المذهب، وبه قطع الجمهور وهو المنصوص في المختصر: لا يصح بنية من النهار.

والثاني: فيه وجهان بناء على أنه يسلك به في الصفات مسلك واجب الشرع؟ أم جائزه ومندوبه؟ إن قلنا: كواجب، لم يصح بنية النهار، وإلا فيصح كالنفل، وممن حكى هذا الطريق: المتولى هنا، والفراي، وجماعات من الخراسانيين في كتاب النذور، والمذهب يفرق بين هذه المسألة وباقي مسائل الخلاف في النذر، هل يسلك به مسلك الواجب؟ أم المندوب؟ بيان الحديث هنا علم في اشتراط تبين النية للصوم خص منه النفل بدليل، وبقي النذر على العموم، والله أعلم.

قال أصحابنا: فلو نوى قبيل غروب الشمس بلحظة، أو عقب طلوع الفجر بلحظة - لم يصح بلا خلاف، ولو نوى مع الفجر فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليليهما.

الصحيح عند المصنف وسائر المصنفين: أنه لا يجوز، وهو قول أكثر أصحابنا المتقدمين، كما ذكره المصنف، وقطع به الماوردي والمحاملي في كتبه وآخرون، والمعتمد في ذيله ما ذكره المصنف.

وأما ما ذكره صاحب الشامل حيث ذكر هذا ثم قال: ولأن من أصحابنا من



أوجب إمساك جزء من الليل ليكمل له صوم جميع النهار، فوجب تقديم النية ليستوعبه - فغلط؛ لأن الصوم لا يجب فيه إمساك جزء من الليل؛ لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وإنما يجب إمساك جزء من الليل بعد غروب الشمس ليتحقق كمال النهار، والله أعلم.

فرع: لو نوى بعد الفجر وقبل الزوال في غير رمضان صوم قضاء أو نذر، لم ينعقد لما نواه، وفي انعقاده نفلا وجهان حكاهما المتولى، قال: وهما مبنيان على القولين فيمن صلى الظهر قبل الزوال.

فرع: لا يصح صوم الصبي المميز في رمضان إلا بنية من الليل، ولهذا قلنا في المسألة الثالثة: تبين النية شرط في صوم رمضان وغيره من الواجب، وكذا قال المصنف: لا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الواجب إلا بنية من الليل، وتقديره: لا يصح صوم رمضان من أحد إلا بنية من الليل، ولا يصح الواجب إلا بنية من الليل.

الرابعة: تصح النية في جميع الليل، ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر. قال المتولى وغيره: فلو نوى الصوم في صلاة المغرب صحت نيته، هذا هو المذهب، وبه قطع جمهور أصحابنا المتقدمين، وجماعات من المصنفين.

وفيه وجه: أنه لا تصح النية إلا في النصف الثاني من الليل، حكاه المصنف والأصحاب، ولم يبين الجمهور قائله، وبينه السرخسي في الأمالي، فقال: هو أبو الطيب بن سلمة، واتفق أصحابنا على تغليظه فيه.

وأما قول المصنف: «فإذا قلنا بهذا فهل تجوز النية في جميع الليل؟ فيه وجهان»، فعبارة مشككة؛ لأنها توهم اختصاص الخلاف بما إذا قلنا: «لا تجوز النية مع الفجر»، ولم يقل هذا أحد من أصحابنا، بل الخلاف المذكور في اشتراط النية في النصف الثاني جار سواء جوزنا النية مع الفجر أم لا؛ لأن من جوزها مع الفجر لا يمنع صحتها قبله، وهذا لا خلاف فيه، فلا بد من تأويل كلام المصنف، والله أعلم.

وأما قياس ابن سلمة على أذان الصبح، والدفع من المزدلفة: فقياس عجيب، وأي علة تجمعهما؟ ولو جمعتهما علة فالفرق ظاهر؛ لأن اختصاص الأذان والدفع

بالنصف الثانى لا حرج فيه بخلاف النية، فقد يستغرق كثير من الناس النصف الثانى بالنوم، فيؤدى إلى تفويت الصوم، وهذا حرج شديد لا أصل له، والله أعلم.

الخامسة: إذا نوى بالليل الصوم ثم أكل أو شرب أو جامع أو أتى بغير ذلك من منافيات الصوم - لم تبطل نيته، وهكذا لو نوى ونام ثم انتبه قبل الفجر، لم تبطل نيته، ولا يلزمه تجديدها.

هذا هو الصواب الذى نص عليه الشافعى، وقطع به جمهور الأصحاب، إلا ما حكاه المصنف وكثيرون، بل الأكثرون عن أبى إسحاق المروزى أنه قال: تبطل نيته بالأكل والجماع وغيرهما من المنافيات، ويجب تجديدها: فإن لم يجددها فى الليل لم يصح صومه، قال: وكذا لو نوى ونام ثم انتبه قبل الفجر لزمه تجديدها، فإن لم يجددها لم يصح صومه، ولو استمر نومه إلى الفجر: لم يضره، وصح صومه.

وهذا المحكى عن أبى إسحاق غلط باتفاق الأصحاب؛ لما ذكره المصنف.

قال المصنف وآخرون: وقيل: إن أبى إسحاق رجع عنه.

وقال ابن الصباغ وآخرون: «هذا النقل لا يصح عن أبى إسحاق»، وقال إمام الحرمين: رجع أبو إسحاق عن هذا عام حج، وأشهد على نفسه.

وقال القاضى أبو الطيب فى المجرى: هذا الذى قاله أبو إسحاق غلط، قال: وحكى أن أبى سعيد الإصطخرى لما بلغه قول أبى إسحاق هذا، قال: هذا خلاف إجماع المسلمين، قال ويستتاب أبو إسحاق هذا.

وقال الدارمى: حكى ابن القطان عن أبى بكر الحازمى، أنه حكى للإصطخرى قول أبى إسحاق هذا، فقال: خرق الإجماع، حكاه الحازمى لأبى إسحاق بحضرة ابن القطان، فلم يتكلم أبو إسحاق، قال: فلعله رجع، فحصل أن الصواب: أن النية لا تبطل بشيء من هذا، قال إمام الحرمين: وفى كلام العراقيين تردد فى أن الغفلة هل تنزل منزلة النوم؟ يعنى: أنه إذا تذكر بعدها يجب تجديد النية على الوجه المنسوب إلى أبى إسحاق، قال: والمذهب إطراح كل هذا، والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وأما صوم التطوع فإنه يجوز بنية قبل الزوال، وقال المزنى: لا يجوز إلا بنية من الليل كالفرض، والدليل على جوازه ما روت عائشة رضى الله عنها أن النبى ﷺ قال: «أَصْبَحَ عِنْدَكُمْ الْيَوْمَ شَيْءٌ تَطْعُمُونَاهُ يَا عَائِشَةُ؟ فَقَالَتْ: لَا، فَقَالَ: إِنِّى إِذْ نَصَائِمٌ»، ويخالف الفرض؛ لأن النقل أخف من

الفرض، والدليل عليه أنه يجوز ترك القيام واستقبال القبلة في النفل مع القدرة، ولا يجوز في الفرض، وهل تجوز نيته بعد الزوال؟ فيه قولان: روى حرملة أنه يجوز؛ لأنه جزء من النهار، فجازت نية النفل فيه، كالنصف الأول وقال في القديم والجديد: لا تجوز؛ لأن النية لم تصحب معظم العبادة فأشبهه إذا نوى مع غروب الشمس، ويخالف النصف الأول لأن النية هناك صحبت معظم العبادة ومعظم الشيء يجوز أن يقوم مقام الجميع، ولهذا لو أدرك معظم الركعة مع الإمام جعل مدركا للركعة، ولو أدرك دون المعظم لم يجعل مدركا لها، فإن صام التطوع بنية من النهار فهل يكون صائما من أول النهار أو من وقت النية؟ فيه وجهان:

قال أبو إسحاق: يكون صائما من وقت النية، لأن ما قبل النية لم يوجد فيه قصد القرية، فلم يجعل صائما فيه، وقال أكثر أصحابنا: إنه صائم من أول النهار؛ لأنه لو كان صائما من وقت النية لم يضره الأكل قبله.

الشرح: حديث عائشة - رضى الله عنها - صحيح رواه مسلم، ولفظه قالت: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ: يَا عَائِشَةُ، هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ، قَالَ: فَإِنِّي صَائِمٌ» هذا لفظ مسلم، وفي رواية النسائي قال ﷺ: «إِذَنْ أَصُومُ»<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: «إِذَنْ أَصُومُ»، معناه: أبتدى نية الصيام، هذا مقتضاه، وسأذكر باقي الأحاديث الواردة بمعناه في فرع مذاهب العلماء، إن شاء الله تعالى.

(١) أخرجه مسلم (٨٠٩/٢) كتاب: الصيام، باب: جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال، وجواز فطر الصائمين نفلا من غير عذر، الحديث (١٧٠ / ١١٥٤)، وأبو داود (٨٢٤/٢)، (٨٢٥) كتاب: الصوم، باب: في الرخصة في ذلك [في النية]، حديث (٢٤٥٥)، والترمذي (١١٨/١) كتاب: الصوم، باب: صيام المتطوع بغير تبيت، حديث (٧٣٣)، والنسائي (٤/ ١٩٤، ١٩٥) كتاب: الصيام، باب: النية في الصيام والاختلاف على طلحة بن يحيى بن طلحة في خبر عائشة فيه، والدارقطني (١٧٦/٢، ١٧٧) كتاب: الصيام، باب: تبيت النية من الليل وغيره، حديث (٢١)، والبيهقي (٢٧٤/٤، ٢٧٥) كتاب: الصيام، باب: صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه.

والشافعي في المسند (ص - ٨٤)، وعبد الرزاق (٧٧٩٣)، وأحمد (٢٠٧/٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٠٩/٢)، وأبو يعلى (٤٦/٨ - ٤٧) رقم (٤٥٦٣)، وابن خزيمة (٢١٤٣)، وابن حبان (٣٦٣٤، ٣٦٣٥) من طريق طلحة بن يحيى عن عائشة بنت طلحة عن عائشة به.

أما الأحكام: فقال الشافعي والأصحاب: يصح صوم النفل بنية من النهار قبل الزوال، وشذ عن الأصحاب المزنى وأبو يحيى البلخي، فقالا: لا يصح إلا بنية من الليل، وهذا شاذ ضعيف، ودليل المذهب والوجه في الكتاب، وهل تصح بنية بعد الزوال؟ فيه قولان:

أصحهما باتفاق الأصحاب، وهو نصه في معظم كتبه الجديدة، وفي القديم: لا يصح، ونص في كتابين من الجديد على صحته، ونص عليه في حرملة، وفي كتاب اختلاف على وابن مسعود - رضى الله عنهما - وهو من جملة كتب الأم. قال أصحابنا: وعلى هذا يصح في جميع ساعات النهار، وفي آخر ساعة، لكن يشترط ألا يتصل غروب الشمس بالنية، بل يبقى بينهما زمن، ولو أدنى لحظة، صرح به البندنجي وغيره.

ثم إذا نوى قبل الزوال أو بعده وصححناه، فهل هو صائم من وقت النية فقط، ولا يحسب له ثواب ما قبله؟ أم من طلوع الفجر، ويثاب من طلوع الفجر؟ فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما:

أصحهما عند الأصحاب: من طلوع الفجر، ونقله المصنف والجمهور عن أكثر أصحابنا المتقدمين. قال الماوردي، والمحاملي في كتابيه المجموع والتجريد، والمتولى: الوجه القائل: يثاب من حين النية، هو قول أبي إسحاق المروزي، واتفقوا على تضعيفه، قال الماوردي، والقاضى أبو الطيب فى المجرّد: هو غلط؛ لأن الصوم لا يتبعض، قالوا: وقوله: «لأنه لم يقصد العبادة قبل النية»، لا أثر له، فقد يدرك بعض العبادة ويثاب، كالمسبوق يدرك الإمام راعيا فيحصل له ثواب جميع الركعة باتفاق الأصحاب وبهذا ردوا على أبي إسحاق، والله أعلم.

وقد سبق فى باب نية الوضوء الفرق بين هذه المسألة، ومن نوى الوضوء عند غسل الوجه، ولم ينو قبله، فإنه لا يثاب على المضمضة والاستنشاق وغسل الكفين؛ لأن الوضوء ينفصل بعضه عن بعض ولو حذفت هذه المذكورات منه صح، بخلاف الصوم، والله أعلم.

قال أصحابنا: فإن قلنا: يثاب من طلوع الفجر، اشترطت جميع شروط الصوم من أول النهار، فإن كان أكل أو جامع أو فعل غير ذلك من المنافيات لم يصح صومه، وإن قلنا: يثاب من أول النية: ففى اشتراط خلو أول النهار عن الأكل

والجماع وغيرهما وجهان مشهوران فى الطريقتين:

أصحهما: الاشتراط، وبه قطع المصنف وآخرون، وهو المنصوص.

والثانى: لا يشترط، فلو كان أكل أو جامع أو فعل غير ذلك من المنافيات ثم نوى - صح صومه، ويثاب من حين النية، وهذا الوجه محكى عن أبى العباس ابن سريج، ومحمد بن جرير الطبرى، والشيخ أبى زيد المروزى، وحكاه أبو على الطبرى فى الإفصاح، والقاضى أبو الطيب فى المجرّد وجهاً مخرجاً، قالاً: والمخرج له هو محمد بن جرير الطبرى، وحكاه المتولى عن جماعة من الصحابة: طلحة وأبى أيوب وأبى الدرداء وأبى هريرة رضى الله عنهم، وما أظنه صحيحاً عنهم.

فإن قلنا بالمذهب: إن الإمساك من أول النهار شرط، فلو كان أول النهار كافراً أو مجنوناً أو حائضاً، ثم زال ذلك فى أثناء النهار، ونوى صوم التطوع - ففى صحته وجهان مشهوران فى كتب الخراسانيين:

أصحهما: لا يصح صومه؛ لأنه لم يكن أهلاً للصوم، والله - تعالى - أعلم.

قال الشيخ أبو محمد الجوينى فى السلسلة: الوجهان فى وقت ثواب الصائم هنا، مبنيان على القولين فيمن نذر صوم يوم قدوم زيد، فقدم ضحوة وهو صائم: هل يجزئه عن نذره؟ إن قلنا: يجزئه، حصل له الثواب - هنا - من طلوع الفجر، وإلا فمن وقت النية، والله - تعالى - أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ولا يصح صوم رمضان إلا بتعيين النية، وهو أن ينوى أنه صائم من رمضان؛ لأنه فريضة وهو قرينة مضافة مضافة إلى وقتها فوجب تعيين الوقت فى نيتها كصلاة الظهر والعصر، وهل يفتقر إلى نية الفرض؟ فيه وجهان: قال أبو إسحاق: يلزمه أن ينوى صوم فرض رمضان؛ لأن صوم رمضان قد يكون نفلاً فى حق المصمى فيفتقر إلى نية الفرض ليميزه من صوم المصمى، وقال أبو على بن أبى هريرة: لا يفتقر إلى ذلك؛ لأن رمضان فى حق البالغ لا يكون إلا فرضاً فلا يفتقر إلى تعيين الفرض.

فإن نوى فى ليلة الثلاثين من شعبان فقال: إن كان غد من رمضان فأنا صائم عن رمضان أو عن تطوع وكان من رمضان لم يصح لعلتين:

إحداهما: أنه لم يخلص النية لرمضان.

والثانية: أن الأصل أنه من شعبان فلم تصح نية رمضان ولأنه شك فى دخول وقت

العبادة فلم تصح نيته كما لو شك فى دخول وقت الصلاة.

وإن قال: إن كان غد من رمضان فأنا صائم عن رمضان، وإن لم يكن من رمضان فأنا صائم عن تطوع لم يصح لعله واحدة، وهو أن الأصل أنه من شعبان فلا يصح بنية الفرض. فإن قال ليلة الثلاثين من رمضان: إن كان غد من رمضان فأنا صائم عن رمضان أو مفطر، وكان من رمضان لم يصح صومه؛ لأنه لم يخلص النية للصوم. فإن قال: إن كان غد من رمضان فأنا صائم عن رمضان، وإن لم يكن من رمضان فأنا مفطر، وكان من رمضان صح صومه؛ لأنه أخلص النية للفرض وبنى على الأصل؛ لأن الأصل أنه من رمضان.

الشرح: قوله: «قربة مضافة إلى وقتها» احتراز من الكفارة، فإنه لا يشترط فيها تعيينها عن قتل أو ظهار أو غيرهما.

أما الأحكام: ففيه مسائل:

إحداها: قال الشافعى والأصحاب: لا يصح صوم رمضان ولا قضاء ولا كفارة ولا نذر ولا فدية حج ولا غير ذلك من الصيام الواجب - إلا بتعيين النية؛ لقوله ﷺ: «وَأِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>(١)</sup>، فهذا ظاهر فى اشتراط التعيين؛ لأن أصل النية فهم اشتراطه من أول الحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، واستدل الأصحاب بالقياس الذى ذكره المصنف، وهذا الذى ذكرناه من اشتراط تعيين النية هو المذهب والمنصوص، وبه قطع الأصحاب فى جميع الطرق إلا المتولى، فحكى عن أبى عبد الله الحليمى من أصحابنا وجهها: أن صوم رمضان يصح بنية مطلقة، وهذا الوجه شاذ مردود.

الثانية: صفة النية الكاملة المجزئة - بلا خلاف - : أن يقصد بقلبه صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى، فأما الصوم: فلا بد منه، وكذا رمضان، لا بد من تعيينه، إلا وجه الحليمى السابق فى المسألة قبلها، وأما الأداء والفرضية: ففيهما الخلاف السابق فى الصلاة، وقد سبق موضحا بدليله، لكن الأصح هنا وهناك: أن الأداء لا يشترط، وأما الفرضية: فاختلَفوا فى الأصح هناك وهنا، فالأصح عند الأكثرين هناك: الاشتراط، والأصح هنا - أيضا - عند البغوى: الاشتراط، والأصح هنا عند البندنجى وصاحب الشامل والأكثرين: عدم

الاشتراط، والفرق: أن صوم رمضان من البالغ لا يكون إلا فرضاً، وصلاة الظهر من البالغ قد تكون نفلاً في حق من صلاها ثانياً في جماعة، وهذا هو الأصح، وأما الإضافة إلى الله - تعالى - فقد سبق في باب نية الوضوء: أن فيها وجهين في جميع العبادات، ذكرهما الخراسانيون:

أصحهما: لا تجب، وبه قطع العراقيون، وأما التقييد بهذه السنة فليس بشرط على المذهب، وهو المنصوص، وبه قطع المصنف وسائر العراقيين، وآخرون من غيرهم، وحكى إمام الحرمين وآخرون من الخراسانيين وجهاً في اشتراطه، وغلطوا قائله، وحكى البغوي وجهاً في اشتراط فرض هذا الشهر، وهو بمعنى فرض هذه السنة، وهو - أيضاً - غلط، والله أعلم.

فرع: قال أصحابنا الخراسانيون وغيرهم: إذا نوى يوماً وأخطأ في وصفه لا يضره. مثاله: نوى ليلة الثلاثاء صوم الغد، وهو يعتقده يوم الإثنين، أو نوى صوم غد من رمضان هذه السنة، وهو يعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع - صح صومه، بخلاف ما لو نوى ليلة الإثنين صوم يوم الثلاثاء، أو نوى وهو في سنة أربع صوم رمضان سنة ثلاث - فإنه لا يصح بلا خلاف؛ لأنه لم يعين الوقت، وممن ذكر هذا الفرع - كما ذكرته - من العراقيين: القاضي أبو الطيب في المجرد، والدارمي. لكن قال الدارمي: لو نوى صوم غد يوم الأحد، وهو غيره: فوجهان، وذكر صاحب الشامل ما قدمناه عن القاضي أبي الطيب وغيره، ثم قال: وعندي: أنه يجزئه في جميع هذه الصور، ولا فرق بينها.

فرع: قال الرافعي: اشتراط الغد في كلام الأصحاب في تفسير التعيين، قال: وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين، وإنما وقع ذلك من نظرهم إلى التبييت. فرع: حكم التعيين في صوم القضاء والكفارة: كما ذكرنا في صوم رمضان، ولا يشترط تعيين سبب الكفارة، لكن لو عين وأخطأ لم يجزئه، وسيأتي في الكفارات - إن شاء الله تعالى - إيضاحه، وسبقت الإشارة إلى شيء منه في باب صفة الأئمة، وأما صوم التطوع: فيصح بنية مطلق الصوم، كما في الصلاة، هكذا أطلقه الأصحاب، وينبغي أن يشترط التعيين في الصوم المرتب، كصوم عرفة، وعاشوراء، وأيام البيض، وستة من شوال، ونحوها، كما يشترط ذلك في الرواتب من نوافل الصلاة.

**الثالثة:** قال أصحابنا: ينبغي أن تكون النية جازمة، فلو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد إن كان من رمضان - فله حالان:

**أحدهما:** ألا يعتقد كونه من رمضان، فإن ردد نيته فقال: أصوم غدا من رمضان إن كان منه، وإلا فأنا مفطر أو متطوع، لم يجزئه عن رمضان إذا بان منه؛ لأنه صام شاكاً، ولم يكن على أصل يستصحبه، ولا ظن يعتمد، وقال المزني: يجزئه عن رمضان. ولو قال: أصوم غدا عن رمضان أو تطوعاً، لم يجزئه بلا خلاف، ولو لم يرد نيته، بل جزم بالصوم عن رمضان: لم يصح، وإن صادف رمضان؛ لما ذكره المصنف من أن الأصل: عدم رمضان، ولأنه لم يعتقد من رمضان لم يتأت منه الجزم به، وإنما يحصل حديث نفس لا اعتبار به، وحكى إمام الحرمين وغيره وجهاً عن صاحب التقريب: أنه يجزئه عن رمضان، والصواب الأول، وبه قطع الجمهور. أما إذا كان في آخر رمضان، فقال ليلة الثلاثين منه: أصوم غدا إن كان من رمضان، أو أنطوع، أو قال: أصوم أو أفطر، وصادف رمضان - فلا يجزئه؛ لأنه لم يجزم، وإن قال: أصوم غدا من رمضان إن كان منه، وإلا فأنا مفطر، فكان منه - أجزأه؛ لأن الأصل: بقاء رمضان، فأجزأه استصحاباً للأصل.

**الحال الثاني:** أن يعتقد كونه من رمضان، فإن لم يستند اعتقاده إلى ما يثير ظناً فلا اعتبار به، وحكمه ما سبق في الحال الأول، وإن استند إليه فقد قال الشافعي - رضى الله عنه - في المختصر: لو عقد رجل على أن غدا من رمضان في يوم الشك ثم بان أنه من رمضان، أجزأه وهذا نصه.

قال أصحابنا: إن استند إلى ما يحصل ظناً، بأن اعتمد قول من يثق به من حر أو عبد أو امرأة أو صبيان ذوى رشد، ونوى صوم رمضان فبان منه - أجزأه بلا خلاف، هكذا نقل الرافعي عن الأصحاب، وصرح به البغوي والمتولى، ولكن لم يذكر الصبيان، وصرح به كله آخرون، منهم: إمام الحرمين في النهاية، فصرح بالصبيان ذوى رشد.

قال الجرجاني في التحرير: لو نوى الصوم برؤية من تسكن نفسه إليه من امرأة أو عبد أو فاسق أو مراهق وكان من رمضان - أجزأه، ولم يذكر فيه خلافاً. وممن صرح باعتماد الصبي المراهق وصحة الصوم بناء على قوله: المحاملى في المجموع. فإن قال في نيته والحالة هذه: أصوم عن رمضان، فإن لم يكن منه فهو تطوع.



قال إمام الحرمين وغيره: فظاهر النص: أنه لا يصح، وإن بان أنه من رمضان؛ لأنه متردد، قال الإمام: وذكر طوائف من الأصحاب وجها آخر: أنه يصح؛ لاستناده إلى أصل، قال الإمام: وهذا موافق لمذهب المزني، ورأى الإمام طرد الخلاف وإن جزم، قال: لأنه لا يتصور الجزم والحالة هذه؛ لأنه لا موجب له، وإنما الحاصل له حديث نفس وإن سماه جزما، قالوا: ويدخل في قسم استناد الاعتقاد إلى ما يثير ظنا الصوم مستندا إلى دلالة الحساب بمنازل القمر حيث جوزناه، كما سبق، قال أصحابنا: ومن ذلك إذا حكم الحاكم بثبوت رمضان بعدلين، أو بعدل إذا جوزناه، فيجب الصوم ويجزئ إذا بان من رمضان، بلا خلاف، ولا يضر ما قد يبقى من الارتياح في بعض الأوقات؛ لحصول الاستناد إلى ظن معتمد، قال أصحابنا: ومن ذلك الأسير والمحبوس في مطمورة إذا اشتبهت عليه الشهور، وقد سبق بيانه مبسوطا، والله - تعالى - أعلم.

ولو قال ليلة الثلاثين من شعبان: أصوم غدا نفلا إن كان من شعبان، وإلا فمن رمضان، ولم يكن أمانة ولا غيرها، فصادف شعبان - صح صومه نفلا؛ لأن الأصل بقاء شعبان، صرح به المتولى وغيره، وإن صادف رمضان، فقد ذكرنا: أنه لا يصح فرضا، ولا نفلا، والله - تعالى - أعلم.

ولو كان عليه قضاء فقال: أصوم غدا عن القضاء أو تطوعا، لم يجزئه عن القضاء، بلا خلاف؛ لأنه لم يجزم به، ويصح نفلا إذا كان في غير رمضان، هذا مذهبا، وبه قال محمد بن الحسن.

وقال أبو يوسف يقع عن القضاء، والله - تعالى - أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ومن دخل في الصوم ونوى الخروج منه بطل صومه، لأن النية شرط في جميعه، فإذا قطعها في أثنائه بقي الباقي بغير نية فبطل، وإذا بطل البعض بطل الجميع؛ لأنه لا ينفرد بعضه عن بعض، ومن أصحابنا من قال: لا تبطل؛ لأنه عبادة تتعلق بالكفارة بجنسها، فلم تبطل بنية الخروج كالحج، والأول أظهر؛ لأن الحج لا يخرج منه بما يفسده، والصوم يخرج منه بما يفسده فكان كالصلاة.

الشرح: قوله: وتعلق الكفارة بجنسها، احتراز من الصلاة.

وقوله: يخرج من الصوم بما يفسده ولا يخرج من الحج بما يفسده، معناه: أنه

إذا أبطل الصوم بالأكل أو غيره صار خارجاً منه، فلو جامع بعده في هذا اليوم لا كفارة عليه، وإن كان أنما بهذا الجماع؛ لأنه كان يجب عليه إمساك بقية النهار، ولكن وجوب الإمساك لحزمة اليوم، والكفارة: إنما تجب على من أفسد الصوم بالجماع، وهذا لم يفسد بجماعه صوماً.

وأما الحج: فإذا أفسده بالجماع لم يخرج منه بالإفساد، بل حكم إحرامه باق وإن كان عليه القضاء، فلو قتل بعد صيدا أو تطيب أو لبس أو فعل غير ذلك من محظورات الإحرام، لزمت الفدية؛ لكونه لم يخرج منه، بل هو محرم كما كان، فهذا مراد المصنف بالفرق بينهما، وهما مفترقان في الخروج وعدمه، ومتفقان في وجوب المضى في فاسدهما.

وأما حكم المسألة: فإذا دخل في صوم ثم نوى قطعه، فهل يبطل؟ فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما:

أصحهما، عند المصنف والبغوى وآخرين بطلانه.

وأصحهما: عند الأكثرين: لا يبطل، وقد سبق بيانه في أوائل باب صفة الصلاة، وذكرنا هناك ما يبطل بنية الخروج، وما لا يبطل، وما اختلفوا فيه، وسبق أيضاً في باب نية الوضوء.

هذا إذا جزم بنية الخروج في الحال، فلو تردد في الخروج منه، أو علق الخروج على دخول زيد مثلاً، فالمذهب - وبه قطع الأكثرون - لا يبطل وجهاً واحداً، والثاني: على الوجهين فيمن جزم بالخروج، فإن قلنا في التعليق: إنه لا يبطل، فدخل زيد في أثناء النهار هل يبطل؟ فيه وجهان:

الصحيح: لا يبطل، حكاهما جماعة منهم البغوى في باب صفة الصلاة، وجزم الماوردى بأنه لو نوى أنه سيفطر بعد ساعة لم يبطل صومه، ومتى نوى الخروج من الصوم بأكل أو جماع ونحوهما وقلنا: إنه يبطل، فالمشهور بطلانه في الحال، وحكى الماوردى وجهين:

أحدهما: هذا.

والثاني: لا يبطل، حتى يمضى زمان إمكان الأكل والجماع، وهذا غريب ضعيف، والله أعلم.

ولو كان صائماً عن نذر فنوى قلبه إلى كفارة أو عكسه، قال إمام الحرمين

والمتولى والأصحاب: لا يحصل له الذى انتقل إليه بلا خلاف، وأما الذى كان فيه، فإن قلنا: إن نية الخروج لا تبطله، بقى على ما كان، ولا أثر لما جرى، وإن قلنا: تبطله، فهل يبطل؟ أم ينقلب نفلا؟ فيه خلاف، كما سبق فى نظائره، فيمن نوى قلب صلاة الظهر عصرا وشبهه.

وقد سبق إيضاح هذا وأشباهه فى أول صفة الصلاة، قال المتولى وغيره: وهذا الوجه فى انقلابه نفلا، هو فيما إذا كان فى غير رمضان، وإلا فـرمضان لا يقع فيه نفل أصلا، كما سنوضحه قريبا إن شاء الله -تعالى- والله أعلم.

فرع: فى مسائل تتعلق بنية الصوم:

إحداها: إذا نوت الحائض صوم الغد قبل انقطاع دم حيضها ثم انقطع فى الليل، قال المتولى والبغوى وآخرون من أصحابنا: إن كانت مبتدأة يتم لها فى الليل أكثر الحيض، أو معتادة عاداتها أكثر الحيض، وهى تتم فى الليل، صح صومها بلا خلاف؛ لأننا نقطع بأن نهارها كله طهر، وإن كانت عاداتها دون أكثره ويتم بالليل فوجهان:

أصحهما: تصح نيتها وصومها؛ لأن الظاهر استمرار عاداتها، فقد بنت نيتها على أصل، وإن لم يكن لها عادة، أو كانت، ولا يتم أكثر الحيض فى الليل، أو كانت لها عادات مختلفة، لم يصح؛ لأنها لم تجزم ولا بنت على أصل ولا أمارة.

الثانية: قال المتولى: لو تسحر ليقوى على الصوم، أو عزم فى أول الليل أن يتسحر فى آخره؛ ليقوى على الصوم - لم يكن هذا نية؛ لأنه لم يوجد قصد الشروع فى العبادة. وقال الرافعى: قال القاضى أبو المكارم فى العدة: لو قال فى الليل: أتسحر لأقوى على الصوم، لم يكف هذا فى النية، قال: ونقل بعضهم عن نوادر الأحكام لأبى العباس الرويانى أنه لو قال: أتسحر للصوم أو أشرب لدفع العطش نهارا أو امتنع من الأكل والشرب والجماع مخافة الفجر، كان ذلك نية للصوم، قال الرافعى: وهذا هو الحق، إن خطر بباله الصوم بالصفات المعبرة؛ لأنه إذا تسحر ليصوم صوم كذا فقد قصده.

الثالثة: لو عقب النية بقوله: إن شاء الله بقلبه أو بلسانه، فإن قصد التبرك أو وقوع الصوم وبقاء الحياة إلى تمامه بمشيئة الله -تعالى- لم يضره، وإن قصد تعليقه والشك لم يصح صومه، هذا هو المذهب، وبه قطع المحققون منهم المتولى والرافعى، وقال الماوردى: إن قال: أصوم غدا إن شاء زيد، لم يصح صومه وإن

شاء زيد؛ لأنه لم يجزم النية، وإن قال: إن شاء الله تعالى فوجهان: الصحيح: لا يصح صومه كقوله: إن شاء زيد؛ لأنه استثناء، وشأنه أن يوقع ما نطق به

والثاني: يصح صومه هذا كلام الماوردي، وجمع صاحب البيان كلام الأصحاب في المسألة فقال: لو قال: أصوم غدا إن شاء الله تعالى، فثلاثة أوجه: أحدها: وهو قول القاضي أبو الطيب، يصح؛ لأن الأمور بمشيئة الله تعالى. والثاني: لا يصح، وهو قول الصيمري؛ لأن الاستثناء يبطل حكم ما اتصل به. والثالث: وهو قول ابن الصباغ: إن قصد الشك في فعله، لم يصح، وإن قصد أن ذلك موقوف على مشيئة الله وتوفيقه وتمكينه صح، وهذا هو الصحيح وهو التفصيل السابق.

الرابعة: إذا نسي نية الصوم في رمضان حتى مطلع الفجر، لم يصح صومه، بلا خلاف عندنا؛ لأن شرط النية الليل، ويلزمه إمساك النهار، ويجب قضاؤه؛ لأنه لم يصمه، ويستحب أن ينوى في أول نهاره الصوم عن رمضان؛ لأن ذلك يجزئ عند أبي حنيفة فيحتاط بالنية.

الخامسة: إذا نوى وشك، هل كانت نيته قبل الفجر أو بعده؟ فقد قطع الصيمري وصاحبه الماوردي وصاحب البيان؛ بأنه لا يصح صومه؛ لأن الأصل عدم النية، ويحتمل أن يجيء فيه وجه؛ لأن الأصل بقاء الليل، كمن شك هل أدرك ركوع الإمام أم لا؟ فإن في حصول الركعة له خلافا سبق في موضعه، الأصح: أنها لا تحصل، ولو نوى ثم شك هل طلع الفجر أم لا؟ أجزاء، وصح صومه، بلا خلاف، صرح به صاحب البيان، قال هو والصيمري: ولو أصبح شاكا في أنه نوى أم لا؟ لم يصح صومه.

السادسة: قال الشافعي والأصحاب - رحمهم الله تعالى - : يتعين رمضان لصوم رمضان، فلا يصح فيه غيره، فلو نوى فيه الحاضر أو المسافر أو المريض صوم كفارة، أو نذر أو قضاء أو تطوع أو أطلق نية الصوم - لم تصح نيته، ولا يصح صومه، لا عما نواه، ولا عن رمضان، هكذا نص عليه، وقطع به الأصحاب في الطرق إلا إمام الحرمين، فقال: لو أصبح في يوم من رمضان غير ناو، فنوى التطوع قبل الزوال، قال الجماهير: لا يصح.

وقال أبو إسحاق المروزي: يصح، قال الإمام: فعلى قياسه يجوز للمسافر التطوع به، والمذهب ما سبق، واحتج له المتولى: أن التشبه بالصائمين واجب عليه، فلا ينعقد جنس تلك العبادة مع قيام فرض التشبه، كما لو أفسد الحج ثم أراد أن يحرم إحراما آخر صحيحا لم ينعقد؛ لأنه يلزمه المضى فى فاسده، والله أعلم.

السابعة: قال المتولى فى آخر المسألة السادسة من مسائل النية: لو نوى فى الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها؛ لأن ترك النية ضد للنية بخلاف ما لو أكل فى الليل بعد فى الليل النية لا تبطل؛ لأن الأكل ليس ضدها.

الثامنة: قال المتولى: لو نوى صوم القضاء والكفارة بعد الفجر، فإن كان فى رمضان لم ينعقد له صوم أصلا؛ لأن رمضان لا يقبل غيره كما سبق، ولم ينو رمضان من الليل، وإن كان فى غير رمضان لم ينعقد القضاء والكفارة؛ لأن شرطهما نية الليل، وهل ينعقد نفلًا؟ وفيه وجهان بناء على القولين: فيمن نوى الظهر قبل الزوال، وقد سبقت المسألة مع نظائرها فى أول صفة الصلاة.

التاسعة: قال الصيمرى وصاحب البيان حكاية عنه: لو علم أن عليه صوما واجبا لا يدرى هل هو من رمضان أو نذر أو كفارة؟ فنوى صوما واجبا أجزأه، كمن نسى صلاة من الخمس لا يعرف عينها، فإنه يصلى الخمس ويجزئه عما عليه، ويعذر فى عدم جزم النية للضرورة.

العاشرة: قال الصيمرى وصاحب البيان حكاية عنه: لو قال: أصوم غدا، إن شاء زيد أو نشطت، لم تصح؛ لعدم الجزم، وإن قال: ما كنت صحيحا مقيما أجزأه؛ لأنه يجوز له الفطر لو مرض أو سافر قبل الفجر.

الحادية عشرة: لو شك فى نهار رمضان، هل نوى من الليل؟ ثم تذكر بعد مضى أكثر النهار أنه نوى، صح صومه، بلا خلاف، صرح به القاضى حسين فى الفتاوى والبعوى وآخرون، وقاسه البغوى على ما لو شك المصلى فى النية، ثم تذكرها قبل إحداث ركن.

الثانية عشرة: إذا كان عليه قضاء اليوم الأول من رمضان، فصام ونوى قضاء اليوم الثانى، ففى إجزائه وجهان مشهوران، حكاهما البغوى وآخرون، وجزم المتولى: بأنه لا يجزئ، قال: وكذا لو كان عليه قضاء يوم من رمضان سنة، فنوى قضاءه من صوم أيام أخرى غلطا، لا يجزئه، كما لو كان عليه كفارة قتل فأعتق بنية كفارة ظهار لا

يجزئه، وإن كان لو أطلق النية عن واجبه في الموضوعين أجزأه، وقد ذكر المصنف هذه المسألة في آخر هذا الباب، لكنه ذكر الوجهين احتمالين له، فكأنه لم ير النقل فيها.

**الثالثة عشرة:** في مسائل جمعها الدارمي هنا، مما يتعلق بالنية على شك، وذكر المسائل السابقة قريبا إذا نوى يوم الثلاثين من شعبان، أو الثلاثين من رمضان صوم الغد، فحكمه ما سبق، قال: ولو كان متطهرا وشك في الحدث فتوضأ، وقال: إن كنت محدثا فهذا لرفعه، وإلا فتبرد، لم يجزئه، ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة فقال ذلك، أجزأه عملا بالأصل في المسألتين، ولو شك في دخول وقت صلاة فنوى إن كانت دخلت فعنها وإلا فنافلة، لم يجزئه، وإن كان عليه صلاة وشك في أدائها، فقال: أصلى عنها إن كانت وإلا فنافلة فكانت - أجزأه، ولو قال: نويتها إن كانت أو نافلة، لم يجزئه إن كانت؛ كما سبق نظيره في الصوم.

ولو أخرج دراهم ونوى: هذه زكاة مالي إن كنت كسبت نصابا أو نافلة، أو قال: وإلا فهي نافلة - لم يجزئه في الحالين؛ لأن الأصل عدم الكسب.

ولو أحرم في يوم الثلاثين من رمضان وهو شاك فقال: إن كان من رمضان فأحرامى بعمره، وإن كان من شوال، فهو حج، فكان من شوال كان حجا صحيحا، ولو أحرم بالصلاة في آخر وقت الجمعة، فقال: إن كان وقت الجمعة باقيا فجمعة وإلا فظهر، فبان بقاءه ففي صحة الجمعة وجهان، والله أعلم.

**فرع:** في مذاهب العلماء في نية الصوم:

مذهبنا: أنه لا يصح صوم إلا بنية، سواء الصوم الواجب من رمضان وغيره والتطوع، وبه قال العلماء كافة، إلا عطاء ومجاهدا وزفر فإنهم قالوا: إن كان الصوم متعينا بأن يكون صحيحا مقيما في شهر رمضان فلا يفتقر إلى نية، قال الماوردي: فأما صوم النذر والكفارة فيشترط له النية، بإجماع المسلمين، واحتج لعطاء وموافقيه: بأن رمضان مستحق الصوم يمنع غيره من الوقوع فيه، فلم يفتقر إلى نية، واحتج أصحابنا بحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(١)</sup>، وبحديث حفصة السابق<sup>(٢)</sup>، وقياسا على الصلاة والحج؛ ولأن الصوم: هو الإمساك لغة، وشرعا، ولا يتميز

(١) تقدم مرارا.

(٢) تقدم.

الشرعى عن اللغوى، إلا بالنية، فوجب التمييز.

والجواب عما ذكره: أنه متقضى بالصلاة، إذا لم يبق من وقتها إلا قدر الفرض، فإن هذا الزمان مستحق لفعلها، ويمنع من إيقاع غيرها فيه، وتجب فيها النية بالإجماع، وقد يجيبون عن هذا بأن ذلك الزمان وإن كان لا يجوز فيه صلاة أخرى لكن لو فعلت انعقدت، وقد ينازع فى انعقادها؛ لأنها محرمة، وقد سبق أن الصلاة التى لا سبب لها لو فعلت فى وقت النهى، لا تنعقد على الأصح، والله - تعالى - أعلم.

فرع: فى مذاهبهم فى نية صوم رمضان.

ذكرنا أن مذهبنا: أنه لا يصح إلا بالنية من الليل، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف، وقال أبو حنيفة: يصح بنية قبل الزوال قال: وكذا النذر المعين، ووافقنا على صوم القضاء والكفارة: أنهما لا يصحان إلا بنية من الليل، واحتج له بالأحاديث الصحيحة، أن النبى ﷺ: «بَعَثَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ إِلَى أَهْلِ الْعَوَالَى - وَهِيَ الْقُرَى الَّتِي حَوْلَ الْمَدِينَةِ - أَنْ يَصُومُوا يَوْمَهُمْ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>، قالوا: وكان صوم عاشوراء واجبا ثم نسخ، وقياسا على صوم النفل.

واحتج أصحابنا بحديث حفصة وحديث عائشة - رضى الله عنهما - «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَبْيِثِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»، وهما صحيحان سبق بيانهما<sup>(٢)</sup>، وبالقياس على صوم الكفارة والقضاء.

وأجاب أصحابنا عن حديث عاشوراء بجوابين:

أحدهما: أنه لم يكن واجبا وإنما كان تطوعا متأكدا شديدا للتأكيد، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا.

والثانى: أنه لو سلمنا أنه كان فرضا فكان ابتداء فرضه عليهم من حين بلغهم ولم يخاطبوا بما قبله كأهل قباء فى استقبال الكعبة، فإن استقبالها بلغهم فى أثناء الصلاة

(١) من ذلك حديث الربيع بنت معوذ قالت: أرسل النبى ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار: من أصبح مفطرا فليتم بقية يومه، ومن أصبح صائما فليصم. قالت: فكنا نصومه بعد ونصوم صيانتنا ونجعل لهم اللعبة من العهن، فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناه ذاك حتى يكون عند الإفطار.

أخرجه أحمد (٣٥٩/٦)، والبخارى (١٩٦٠)، ومسلم (١٣٦ - ١١٣٦).

(٢) تقدم.

فاستداروا وهم فيها من استقبال بيت المقدس إلى استقبال الكعبة، وأجزأتهم صلاتهم، حيث لم يبلغهم الحكم إلا حينئذ، وإن كان الحكم باستقبال الكعبة قد سبق قبل هذا في حق غيرهم، ويصير هذا كمن أصبح بلا نية ثم نذر في أثناء النهار صوم ذلك اليوم، وأجاب الماوردي بجواب ثالث: وهو أنه لو كان عاشوراء واجبا، فقد نسخ بإجماع العلماء، وأجمع العلماء: على أنه ليس بواجب، وإذا نسخ حكم شيء، لم يجز أن يلحق به غيره.

وأما الجواب عن قياسهم على التطوع: فالفرق ظاهر؛ لأن التطوع مبنى على التخفيف؛ ولأنه ثبت الحديث الصحيح فيه<sup>(١)</sup>، وثبت حديث حفصة وعائشة - رضى الله عنهما - فوجب الجمع بين ذلك كله، وهو حاصل بما ذكرناه أن حديث التبييت في الصوم الواجب وغيره في صوم التطوع، والله أعلم.

فرع: في مذاهبهم في النية لكل يوم من كل صوم:

مذهبنا أن كل يوم يفترق إلى نية، سواء نية صوم رمضان والقضاء والكفارة والنذر والتطوع، وبه قال أبو حنيفة وإسحاق بن راهويه وداود وابن المنذر والجمهور، وقال مالك: إذا نوى في أول ليلة من رمضان صوم جميعه، كفاه لجميعه، ولا يحتاج إلى النية لكل يوم، وعن أحمد وإسحاق روايتان:

أصحهما: كمذهبنا.

والثانية: كمالك.

واحتج لمالك: بأنه عبادة واحدة فكفته نية واحدة، كالحج وركعات الصلاة. واحتج أصحابنا: بأن كل يوم عبادة مستقلة، لا يرتبط بعضه ببعض، ولا يفسد بفساد بعض، بخلاف الحج وركعات الصلاة.

فرع: في مذاهبهم في تعيين النية:

مذهبنا أن صوم رمضان وغيره من الصوم الواجب، لا يصح إلا بتعيين النية، وفي اشتراط نية الفريضة وجهان:

أصحهما: لا يشترط، وبه قال أبو على بن أبى هريرة.

والثاني: يشترط، قال أبو إسحاق المروزي: وبوجوب التعيين قال: مالك

(١) وهو حديث عائشة وقد تقدم تخريجه.



وأحمد وإسحاق وداود والجمهور، وأوجب هؤلاء الأربعة نية الفرضية.

وقال أبو حنيفة: لا يجب تعيين النية في صوم رمضان، فلو نوى فيه صوما واجبا، أو صوما مطلقا، أو تطوعا، وقع عن رمضان إن كان مقيما، وكذا صوم النذر المتعين في زمان معين، قال: فلو كان مسافرا ونوى فرضا آخر وقع عن ذلك الفرض، وإن نوى تطوعا فهل يقع تطوعا كما نوى؟ أم يقع عن رمضان؟ فيه روايتان، واحتج أبو حنيفة بالقياس على الحج، واحتج أصحابنا بقوله ﷺ: «وَأَتِمَّا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى»<sup>(١)</sup>، وبالقياس على صوم القضاء، وأجابوا عن الحج بأن مبناه: على التوسعة؛ ولهذا لا يخرج منه بالإفساد، ويصح تعليقه على إحرام كل إحرام غيره، والله أعلم.

فرع: في مذاهبهم فيمن أصبح في رمضان بلا نية ثم جامع قبل الزوال:

قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور: لا كفارة عليه لكن يأثم، وقال أبو يوسف: عليه كفارة، قال: ولو جامع بعد الزوال، فلا كفارة، والأكل عنده كالجماع في هذا، قال: لأن صومه قبل الزوال مراعى، حتى لو نواه صح عنده فإذا أكل أو جامع فقد أسقط المراعاة، فكأنه أفسد الصوم بخلاف ما بعد الزوال، فإنه لا يصح نية رمضان فيه بالإجماع، ودليلنا: أن الكفارة تجب لإفساد الصوم بالجماع، وهذا ليس بصائم.

فرع: في مذاهبهم في نية صوم التطوع:

ذكرنا أن مذهبنا صحته بنية قبل الزوال، وبه قال علي بن أبي طالب وابن مسعود وحذيفة بن اليمان وطلحة وأبو أيوب الأنصاري وابن عباس وأبو حنيفة وأحمد وآخرون.

وقال ابن عمر وأبو الشعثاء جابر بن زيد التابعي ومالك وزفر وداود: لا يصح إلا بنية من الليل، وبه قال المزني وأبو يحيى البلخي من أصحابنا، ونقل ابن المنذر عن مالك أنه استثنى من يسرد الصوم فصصح نيته في النهار، واحتج لهم بعموم حديث عائشة وحفصة: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَبَيِّنِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»<sup>(٢)</sup>، واحتج أصحابنا بحديث عائشة - رضى الله عنها - قالت: «دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنِّي إِذْ ذَا صَائِمٌ» رواه مسلم.

(١) تقدم مرارا.

(٢) تقدم تخريجه.

وفى رواية قال: «إِذْ أَصُومُ» <sup>(١)</sup> رواه البيهقي، وقال: هذا إسناد صحيح والجواب عن حديث تبييت النية أنه عام فنخصه بما ذكرناه جمعا بين الأحاديث وروى الشافعي والبيهقي بالإسناد الصحيح عن حذيفة - رضى الله عنه - أنه بدا له الصوم بعد ما زالت الشمس فصام <sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ويدخل فى الصوم بطلوع الفجر ويخرج منه بغروب الشمس، لما روى عمر رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَهْنَا وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَهْنَا وَغَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَهْنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»، ويجوز أن يأكل ويشرب ويياشر إلى طلوع الفجر؛ لقوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ بَشِرُوا هُنَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصَّيَّامَ إِلَى الْاَيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فإن جامع قبل طلوع الفجر وأصبح وهو جنب جاز صومه؛ لأنه - عز وجل - لما أذن فى المباشرة إلى طلوع الفجر ثم أمر بالصوم دل على أنه يجوز أن يصبح صائما وهو جنب.

وروت عائشة رضى الله عنها أن النبى ﷺ: «كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ اخْتِلَامٍ ثُمَّ يَصُومُ»؛ فإن طلع الفجر وفى فيه طعام فأكله، أو كان مجامعا فاستدام بطل صومه، وإن لفظ الطعام أو أخرج مع طلوع الفجر صح صومه وقال المزنى: إذا أخرج مع طلوع الفجر لم يصح صومه؛ لأن الجماع إيلاج وإخراج فإذا بطل بالإيلاج بطل بالإخراج.

والدليل على أنه يصح صومه هو أن الإخراج ترك الجماع، وما علق على فعل شيء لا يتعلق بتركه، كما لو حلف ألا يلبس هذا الثوب وهو عليه فبدأ بنزعه لم يحنث. وإن أكل وهو يشك فى طلوع الفجر صح صومه؛ لأن الأصل بقاء الليل، وإن أكل وهو شك فى غروب الشمس لم يصح صومه؛ لأن الأصل بقاء النهار.

الشرح: حديث عمر - رضى الله عنه - رواه البخارى ومسلم، وليس فيه بعد الشمس «من ههنا»، وإنما قال: «وَعَرَبَتِ الشَّمْسُ» <sup>(٣)</sup>، ورواه البخارى ومسلم أيضا

(١) تقدم تخريج الروايتين .

(٢) أخرجه البيهقي (٢٠٤/٤).

(٣) أخرجه الحميدى (٢٠)، وأحمد (٢٨/١، ٥٤)، والبخارى (١٩٥٤)، ومسلم (٥١) - (١١٠)، وأبو داود (٢٣٥١)، والترمذى (٦٩٨)، وابن خزيمة (٢٠٥٨).

من رواية عبد الله بن أبي أوفى بمعناه، فلفظ البخارى لابن أبي أوفى «إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ وَأَشَارَ بِيَدِهِ قِيلَ الْمَشْرِيقُ»<sup>(١)</sup>.

ولفظ مسلم: «إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَهُنَا وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»<sup>(٢)</sup>، قال العلماء: إنما ذكر غروب الشمس وإقبال الليل وإدبار النهار؛ لبيان أن غروبها عن العيون لا يكفي؛ لأنها قد تغيب في بعض الأماكن عن العيون ولا تكون غربت حقيقة، فلا بد من إقبال الليل وإدبار النهار.

وأما حديث عائشة - رضى الله عنها - فرواه البخارى ومسلم أيضا من روايتهما، ومن رواية أم سلمة أيضا<sup>(٣)</sup>، وقولها: «مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ» ذكرت الجماعة؛ لثلاث يتوهم أحد أنه كان من احتلام، وإن المحتمل معذور؛ لكونه قد يدركه الصبح وهو نائم محتلم، بخلاف المجامع فبينت أن تلك الجنابة من جماع، ثم أكدته لشدة الاعتناء ببيانه، فقالت: غير احتلام، وقد ذكرنا في باب الغسل اختلاف العلماء هل كان الاحتلام متصورا في حق النبي ﷺ وقد يحتج من صورته بمفهوم هذا الحديث، ويجب الآخر بأنها ذكرته للتوكيد لا للاحتراز، والله أعلم.

وقول المصنف: لأنه لما أذن في المباشرة، يقال بفتح همزة أذن وضمها - والفتح أجود.

وقوله: «لفظ الطعام» هو بفتح الفاء، وإنما ذكرته لأنى رأيت من يصحفه.

أما أحكام الفصل: ففيه مسائل:

إحداها: ينقض الصوم ويتم بغروب الشمس بإجماع المسلمين؛ لهذين

(١) أخرجه البخارى (١٩٥٦)، ومسلم (٥٣ - ١١٠١).

(٢) أخرجه مسلم (٥٢ - ١١٠١).

(٣) أخرجه البخارى (١٤٣/٤) كتاب: الصيام، باب: الصائم يصبح جنباً، حديث (١٩٢٥)، ومسلم (٧٨١، ٧٨٠/٢) كتاب: الصيام، باب: صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، حديث (١١٠٩/٧٨)، ومالك (٢٩١/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في صيام الذى يصبح جنباً فى رمضان، حديث (١٢)، وأحمد (٣٦/٦)، وأبو داود (٧٢٦/١) كتاب: الصيام، باب: فىمن أصبح جنباً فى رمضان، حديث (٢٣٨٨)، والترمذى (٣/١٤٩) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى الجنب يدركه الفجر وهو يريد الصوم، حديث (٧٧٩)، والدارمى (٣٤٥/١)، والحميدى (١٠١/١)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٠٣/٢)، وابن الجارود (٣٩٢) من طريق أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وأم سلمة به.

الحديثين، وسبق بيان حقيقة غروبها في باب مواقيت الصلاة، قال أصحابنا: ويجب إمساك جزء من الليل بعد الغروب؛ ليتحقق به استكمال النهار، وقد ذكر المصنف هذا في كتاب الطهارة في مسألة القلتين.

**الثانية:** يدخل في الصوم بطلوع الفجر الثاني: وهو الفجر الصادق، وسبق بيانه وتحقيق صفته في باب مواقيت الصلاة، ويصير متلبسا بالصوم بأول طلوع الفجر، والمراد الطلوع الذي يظهر لنا لا الذي في نفس الأمر.

قال أصحابنا: وقد يطلع الفجر في بعض البلاد ويتبين قبل أن يطلع في بلد آخر، فيعتبر في كل بلد طلوع فجره، قال الماوردي: وكذا غروب شمس، وقد سبق بيان هذا في كلام الماوردي في هذا الباب في مسألة رؤية الهلال في بلد دون بلد، وقد سبق في باب مواقيت الصلاة: أن الأحكام المتعلقة بالفجر، تتعلق كلها بالفجر الثاني، ولا يتعلق بالفجر الأول الكاذب شيء من الأحكام، بإجماع المسلمين، وسبق هناك بيان دلائله، والأحاديث الصحيحة فيه.

**فرع:** هذا الذي ذكرناه من الدخول في الصوم بطلوع الفجر، وتحريم الطعام والشراب والجماع به هو مذهبننا، ومذهب أبي حنيفة<sup>(١)</sup> ومالك وأحمد وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.

قال ابن المنذر: وبه قال عمر بن الخطاب وابن عباس وعلماء الأمصار، قال: وبه نقول، قال: روي عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه قال حين صلى الفجر: الآن حين تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود<sup>(٢)</sup>، قال: وروي عن حذيفة أنه لما طلع الفجر، تسحر ثم صلى<sup>(٣)</sup> قال: وروي معناه عن ابن مسعود<sup>(٤)</sup>، وقال

(١) الوقت: وهو شرط الوجوب في حق الصوم الواجب، وشرط الأداء في حق الصيامات كلها. وهو اليوم من وقت طلوع الفجر إلى وقت غروب الشمس: قال الله تعالى ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ينظر تحفة الفقهاء (١/٥٢٣)

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٢/١٨٠) رقم (٣٠٠٩) والقرطبي وعبد بن حميد كما في الدر المنثور (١/٣٦١).

(٣) وقد ورد مرفوعاً عن حذيفة. أخرجه النسائي (٤/١٤٢) كتاب: الصيام، باب: تأخير السحور، (١٥٢)، وابن ماجه (١/٥٤١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في تأخير السحور، حديث (١٦٩٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٥٢) كتاب: الصيام، باب: الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصيام، والحازمي في «الاعتبار» (١٤٥ - ١٤٦) باب في =

مسروق: لم يكونوا يعدون الفجر فجركم، إنما كانوا يعدون الفجر الذى يملأ البيوت والطرق<sup>(١)</sup>، قال: وكان إسحاق يميل إلى القول الأول من غير أن يطمعن على الآخرين، قال إسحاق: ولا قضاء على من أكل فى الوقت الذى قاله هؤلاء، هذا كلام ابن المنذر، وحكى أصحابنا عن الأعمش وإسحاق بن راهويه: أنهما جوزا الأكل وغيره إلى طلوع الشمس، ولا أظنه يصح عنهما، واحتج أصحابنا والجمهور على هؤلاء بالأحاديث الصحيحة المشهورة المتظاهرة:

منها حديث عدى بن حاتم - رضى الله عنه - قال: «لَمَّا نَزَلَتْ ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّى أَجْعَلُ تَحْتَ وَسَادَتَيْ عِقَالَيْنِ، عِقَالًا أَبْيَضَ وَعِقَالًا أَسْوَدَ أَغْرِفُ اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ وَسَادَكَ لَعَرِيضٌ إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن سهل بن سعد - رضى الله عنهما - قال: «لَمَّا أُنْزِلَتْ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾، وَلَمْ يَنْزِلْ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فَكَانَ رِجَالٌ إِذَا أَرَادُوا الصَّوْمَ رَبَطَ أَحَدُهُمْ فِي رِجْلِهِ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ وَالْخَيْطَ الْأَسْوَدَ، وَلَا

= السحور بعد طلوع الفجر الثانى، من طريق عاصم بن بهدلة عن زُرّ، قال: «قلنا لحذيفة أى ساعة تسحرت مع رسول الله ﷺ؟ قال: هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع»، ولفظ الطحاوى عن زُرّ، قال: «تسحرت ثم انطلقت إلى المسجد فمررت بمنزل حذيفة فدخلت عليه فأمر بلفحة فحلبت ويقدر فسخت، ثم قال: كل، فقلت: إني أريد الصوم، قال: وأنا أريد الصوم.

قال: فأكلنا ثم شربنا ثم أتينا المسجد فأقيمت الصلاة، قال: هكذا فعل رسول الله ﷺ قلت: بعد الصبح؟ قال: بعد الصبح غير أن الشمس لم تطلع».

قال الطحاوى: وقد يحتمل قول حذيفة عندنا أنه كان قبل نزول قوله - تعالى -: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾. وقال الحازمى: أجمع أهل العلم على ترك العمل بهذا الخبر.

(٤) أخرجه ابن جرير الطبرى فى تفسيره (٣٠١٠، ٣٠١١).

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٢٨٩/٢) رقم (٩٠٧٥)، والطبرى فى تفسيره (١٧٩/٢) برقمى (٣٠٠٠، ٣٠٠١) عن الأعمش عن مسلم؛ قال: لم يكونوا يعدون فجركم هذا، كانوا يعدون الفجر الذى يملأ البيوت والطرق.

(٢) أخرجه أحمد (٣٧٧/٤)، والبخارى (١٩١٦)، ومسلم (٣٣ - ١٠٩٠)، وأبو داود (٢٣٤٩)، والترمذى (٢٩٧٠)، والنسائى (١٤٨/٤)، وابن خزيمة (١٩٢٥، ١٩٢٦) عن عامر الشعبي عن عدى بن حاتم به.

يَزَالُ يَأْكُلُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رُؤْيَاهُمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فَعَلِمُوا أَنَّهُ يَغْنَى بِهِ اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ» رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>، وفى رواية مسلم: «رئيهما» بالراء مهموز<sup>(٢)</sup>.

وعن سمرة بن جندب - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَغْرُثُكُمْ أَذَانٌ بِلَالٍ وَلَا هَذَا الْعَارِضُ لِعُمُودِ الصُّبْحِ حَتَّى يَسْتَطِيرَ» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن مسعود - رضى الله عنه - عن النبى ﷺ قال: «لَا يَمْنَعُنْ أَحَدُكُمْ - أَوْ أَحَدًا مِنْكُمْ - أَذَانٌ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ، فَإِنَّهُ يُؤْذَنُ - أَوْ يُنَادَى - بِلَيْلٍ لِيَرْجِعَ فَأَتِمُّكُمْ، وَلِيَنْتَبِهَ نَائِمُكُمْ، وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ: الْفَجْرُ أَوْ الصُّبْحُ، وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ وَرَفَعَهَا إِلَى فَوْقَ وَطَاطَأَ إِلَى أَسْفَلَ حَتَّى يَقُولَ: هَكَذَا، وَقَالَ بِسَبَابَتَيْهِ إِخْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى ثُمَّ مَدَّهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ» رواه البخارى<sup>(٤)</sup>، وسبق فى باب مواقيت الصلاة غير هذه الأحاديث، والله أعلم.

**المسألة الثالثة:** يجوز له الأكل والشرب والجماع إلى طلوع الفجر، بلا خلاف؛ لما ذكره المصنف، ولو شك فى طلوع الفجر، جاز له الأكل والشرب والجماع وغيرها بلا خلاف، حتى يتحقق الفجر للآية الكريمة: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْغَيْطُ الْأَبْيَقُ﴾، ولما صح عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال: «كل ما شككت حتى يتبين لك» رواه البيهقى بإسناد صحيح<sup>(٥)</sup>، وفى رواية عن حبيب بن أبى ثابت قال: «أرسل ابن عباس رجلين ينظران الفجر، فقال أحدهما: أصبحت وقال الآخر:

(١) أخرجه البخارى (١٩١٧)، ومسلم (٣٤، ٣٥ - ١٠٩١) من طريق أبى حازم عن سهل به.  
(٢) صحيح مسلم (٣٥ - ١٠٩١).

(٣) أخرجه مسلم (٧٧٠/٢) كتاب: الصيام، باب: بيان أن الدخول فى الصوم يحصل بطلوع الفجر، حديث (١٠٩٤/٤٣)، وأبو داود (٧٥٩/٢) كتاب: الصوم، باب: وقت السحور، حديث (٢٣٤٦)، والترمذى (١٠٥/٢) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى بيان الفجر الحديث (٧٠١)، والنسائى (١٤٨/٤) كتاب: الصيام، باب: كيف الفجر، وأحمد (٥/١٨)، والدارقطنى (١٦٥/٢) كتاب: الصيام، باب: فى وقت السحر، حديث (٩)، والبيهقى (٢١٥/٤) كتاب: الصيام، باب: الوقت الذى يحرم فيه الطعام على الصائم، من حديث سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَغْرُثُكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانٌ بِلَالٍ وَلَا بِيَاضِ الْأَفْقِ الْمُسْتَطِيلِ هَكَذَا، حَتَّى تَسْتَطِيرَ هَكَذَا».

(٤) تقدم.

(٥) أخرجه عبد الرزاق فى المصنف (١٧٢/٤) رقم (٧٣٦٨)، وابن أبى شيبه (٢/٢٨٧، ٢٨٨) برقمى (٩٠٥٧، ٩٠٦٧)، والبيهقى (٢٢١/٤).

لا، قال: اختلفتما أرني شرابي<sup>(١)</sup>، قال البيهقي: وروى هذا عن أبي بكر الصديق وعمر وابن عمر - رضى الله عنهم<sup>(٢)</sup> -، وقول ابن عباس: «أرني شرابي» جار على القاعدة: أنه يحل الشرب والأكل حتى يتبين الفجر، ولو كان قد تبين لما اختلفا الرجلان فيه؛ لأن خبريهما تعارضا والأصل بقاء الليل؛ ولأن قوله: «أصبحت» ليس صريحا في طلوع الفجر، فقد تطلق هذه اللفظة لمقاربة الفجر، والله أعلم، وقد اتفق أصحابنا: على جواز الأكل للشاك في طلوع الفجر، وصرحوا بذلك فممن صرح به الماوردي والدارمي والبندنجي وخلائق لا يحصون، وأما قول الغزالي في الوسيط: لا يجوز الأكل هجوما في أول النهار، وقول المتولي في مسألة السحور: لا يجوز للشاك في طلوع الفجر أن يتسحر، فلعلهما أرادا بقولهما: «لا يجوز» أنه ليس مباحا مستوى الطرفين، بل الأولى تركه، فإن أراد به تحريم الأكل على الشاك في طلوع الفجر، فهو غلط مخالف للقرآن ولابن عباس ولجميع الأصحاب، بل لجماهير العلماء، ولا نعرف أحدا من العلماء قال بتحريمه، إلا مالكا فإنه حرمه، وأوجب القضاء على من أكل شاكيا في الفجر، وذكر ابن المنذر في الإشراف بابا في إباحة الأكل للشاك في الفجر، فحكاه عن أبي بكر الصديق وابن عمر وابن عباس وعطاء والأوزاعي وأصحاب الرأي وأحمد وأبي ثور واختاره، ولم ينقل المنع إلا عن مالك، والله أعلم.

قال الماوردي وغيره: والأفضل للشاك ألا يأكل ولا يفعل غيره من ممنوعات الصوم احتياطا.

الرابعة: لو أكل شاكيا في طلوع الفجر، ودام الشك ولم يبين الحال بعد ذلك، صح صومه، بلا خلاف عندنا، ولا قضاء عليه، وقال مالك: عليه القضاء، وقد سبقت أدلة المسألة في المسألة قبلها، قال أصحابنا: وينبغي للصائم ألا يأكل حتى يتيقن غروب الشمس، فلو غلب على ظنه غروبها باجتهاد يورد أو غيره جاز له الأكل على الصحيح الذى قطع به الأكثرون.

(١) أخرجه البيهقي (٢٢١/٤)، وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٠٦٣) عن طريق عطاء عن ابن عباس به ولفظه «اسقياني».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٠٩٨، ٩٠٥٩) عن أبي بكر و (٩٠٦٠) عن ابن عمر، و (٩٠٦٦) عن عمر بن الخطاب، وأخرجه عبد الرزاق (٧٣٦٥) عن أبي بكر.

وحكى إمام الحرمين وغيره وجها للأستاذ أبى إسحاق الإسفرايينى: أنه لا يجوز؛ لقدرته على اليقين بصبر يسير، ولو أكل ظانا غروب الشمس فبانت طالعة، أو ظانا أن الفجر لم يطلع، فبان طالعا، صار مفطرا، هذا هو الصحيح الذى نص عليه الشافعى، وقطع به المصنف والجمهور، وفيه وجه شاذ أنه لا يفطر فيهما؛ لأنه معذور، وهو مخرج من الخلاف فيمن غلط فى القبلة، ومن الأسير إذا اجتهد فى الصوم وصادف ما قبل رمضان، ونظائره، وهذا الوجه هو قول المزنى وابن خزيمة من أصحابنا.

وفيه وجه ثالث: أنه يفطر فى الصورة الأولى دون الثانية؛ لتقصيره فى الأولى، ولأنه لا يجوز الأكل للشاك فى الصورة الأولى، ويجوز فى الثانية.

وممن حكى هذا الوجه الرافعى، ولو هجم على الأكل فى طرفى النهار بلا ظن، وتبين الخطأ، فحكمه ما ذكرنا، وإن بان التيقن أنه لم يأكل فى النهار، استمرت صحة صومه، وإن دام الإبهام ولم يظهر الخطأ ولا الصواب، فإن كان فى أول النهار، فلا قضاء؛ لأن الأصل بقاء الليل، وإن كان فى آخره لزمه القضاء؛ لأن الأصل بقاء النهار، ولو أكل فى آخر النهار بالاجتهاد، وقلنا بالمذهب: إنه يجوز فاستمر الإبهام فلا قضاء، وإن قلنا بقول الأستاذ أبى إسحاق: إنه لا يجوز؛ لزمه القضاء، كما لو أكل بغير اجتهاد؛ لأن الاجتهاد عنده لا أثر له.

قال المتولى وغيره: والفرق بين من أكل بغير اجتهاد فى آخر النهار وصادف أكله الليل حيث قلنا: لا قضاء عليه، وبين من اشتبهت عليه القبلة، أو وقت الصلاة فصلى بغير اجتهاد وصادف الصواب، فإن عليه الإعادة؛ لأن هناك شرع فى العبادة شاكا من غير مستند شرعى، فلم يصح، وهنا لم يحصل الشك فى ابتداء العبادة، بل مضت على الصحة، وشك بعد فراغها، هل وجد مفسد لها بعد تحقق الدخول فيها؟ وقد بان أن لا مفسد، وإنما نظيره من الصلاة أن يسلم منها ثم يشك هل ترك ركنا منها أم لا؟ ثم بان أنه لم يترك شيئا، فإن صلاته صحيحة؛ بلا خلاف، والله أعلم.

فرع: لو ظن غروب الشمس فجامع، فبان خلافه - لزمه قضاء الصوم على المذهب؛ كما سبق، قال البغوى والمتولى وآخرون من الأصحاب: ولا كفارة عليه؛ لأنه معذور؛ ولأنها إنما تجب على من أفسد الصوم بجماع أثم به، كما سيأتى إيضاحه إن شاء الله تعالى.

قال الرافعى: وهذا ينبغى أن يكون تفريعا على المذهب وهو جواز الإفطار



بالظن، وإلا فتجب الكفارة وفاء بالضابط المذكور لوجوبها.

**المسألة الخامسة:** إذا جامع في الليل وأصبح وهو جنب صح صومه، بلا خلاف عندنا، وكذا لو انقطع دم الحائض والنفساء في الليل فنوتا صوم الغد ولم يغتسلا، صح صومهما، بلا خلاف عندنا، وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وممن قال به علي بن أبي طالب وابن مسعود وأبو ذر وزيد بن ثابت وأبو الدرداء وابن عباس وابن عمر وعائشة - رضى الله عنهم - وجماهير التابعين والثوري ومالك وأبو حنيفة<sup>(١)</sup> وأحمد وأبو ثور، قال العبدري: وهو قول سائر الفقهاء.

قال ابن المنذر: وقال سالم بن عبد الله: لا يصح صومه، قال: وهو الأشهر عن أبي هريرة والحسن البصري، وعن طاوس وعروة بن الزبير رواية عن أبي هريرة: أنه إن علم جنبته قبل الفجر ثم نام حتى أصبح لم يصح وإلا فيصح، وقال النخعي: يصح النفل دون الفرض، وعن الأوزاعي: أنه لا يصح صوم منقطعة الحيض حتى تغتسل، احتجوا بحديث: «مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ» رواه أبو هريرة في صحيح البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>، دليلنا: نص القرآن قال الله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ بَشِرُوا بِمَوْتٍ وَأَنْتُمْ غَاثُونَ﴾ كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ

(١) لا بأس بأن يصبح الرجل جنباً، وإن ذلك لا يفسد صومه.

وقال بعض الناس بأنه يفسد صومه، لما روى أبو هريرة عن النبي عليه السلام أنه قال: «من أصبح جنباً فلا صوم له» محمد ورب الكعبة قاله.

وحجة عامة العلماء ما روى محمد في الكتاب عن عائشة أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً، من غير احتلام، ويصوم يومه ذلك، وذلك في رمضان، وحديث أبي هريرة روته عائشة، فلا يعارض بما رويناه. ينظر التحفة (١/٥٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٢٥، ١٩٢٦)، ومسلم (٧٥ - ١١٠٩) عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال: سمعت أبا هريرة - رضى الله عنه - يقص، يقول في قصصه: من أدركه الفجر فلا يصوم. فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث (أبيه)، فأنكر ذلك. فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة - رضى الله عنهما - فسألتهما عبد الرحمن عن ذلك. قال: فكلتاها قالت: كان النبي ﷺ يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم. قال: فانطلقنا حتى دخلنا على مروان فذكر ذلك له عبد الرحمن، فقال مروان: عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة، فرددت عليه ما يقول، قال: فجئنا أبا هريرة، وأبو بكر (راوى الحديث) حاضر ذلك كله. قال: فذكر له عبد الرحمن، فقال أبو هريرة: أهما قالتاه لك؟ قال: نعم قال: هما أعلم. ثم رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس؛ فقال أبو هريرة: سمعت ذلك من الفضل، ولم أسمع من النبي ﷺ قال: فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك. وهذا لفظ مسلم.

أَتُوا الصَّيِّمَ إِلَى أَيْلٍ» [البقرة: ١٨٧]، ويلزم بالضرورة أن يصبح جنباً إذا باشر إلى طلوع الفجر.

والأحاديث الصحيحة المشهورة: منها حديث عائشة وأم سلمة - رضى الله عنهما - قالتا: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ جُنْبًا مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ ثُمَّ يَصُومُ» رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>، وفى روايات لهما فى الصحيح: «مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ اخْتِلَامٍ»<sup>(٢)</sup>، وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُذْرِكُهُ الْقَجْرُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ جُنْبٌ مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ فَيَتَسَلَّلُ وَيَصُومُ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٣)</sup>، وعنهما: «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَفْتِيهِ وَهُوَ تَسْمَعُ مِنْ وَرَاءِ الْبَابِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُذَرِكُنِي الصَّلَاةَ وَأَنَا جُنْبٌ أَفَأَصُومُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَا تُذَرِكُنِي الصَّلَاةَ وَأَنَا جُنْبٌ فَأَصُومُ، فَقَالَ: لَسْتُ مِثْلًا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَتَّقِي» رواه مسلم<sup>(٤)</sup>، والأحاديث بمعنى هذا كثيرة مشهورة.

وأما حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - فأجاب أصحابنا عنه بجوابين: أحدهما: أنه منسوخ، قال البيهقى<sup>(٥)</sup>: رويناه عن أبى بكر بن المنذر قال: أحسن ما سمعت فيه أنه منسوخ؛ لأن الجماعة كان فى أول الإسلام محرماً على الصائم فى الليل بعد النوم كالطعام والشراب، فلما أباح الله تعالى الجماعة إلى طلوع الفجر، جاز للجنب إذا أصبح قبل الاغتسال أن يصوم<sup>(٦)</sup>، فكان أبو هريرة يفتى بما يسمعه من الفضل بن عباس عن النبى ﷺ على الأمر الأول، ولم يعلم النسخ، فلما سمع خبر عائشة وأم سلمة - رضى الله عنهما - رجع إليه.

(١) تقدم.

(٢) أخرجه البخارى (١٩٣١، ١٩٣٢)، ومسلم (٧٨ - ١١٠٩) عن عائشة وأم سلمة، وأخرجه مسلم (٨٠ - ١١٠٩) عن أم سلمة.

(٣) أخرجه البخارى (١٩٣٠)، ومسلم (٧٦ - ١١٠٩).

(٤) أخرجه مالك فى الموطأ (٢٨٩/١)، وأحمد (٦٧/٦، ١٥٦، ٢٤٥)، ومسلم (٧٩ - ١١١٠)، وأبو داود (٢٣٨٩)، وابن خزيمة (٢٠١٤)، وابن حبان (٣٤٩٢، ٣٤٩٥، ٣٥٠١)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٠٦/٢)، والبيهقى (٢٣١/٤).

(٥) السنن الكبرى (٢١٥/٤).

(٦) فى السنن: أن يصوم ذلك اليوم لارتفاع الحظر.

هذا كلام البيهقي عن ابن المنذر وكذا قال إمام الحرمين في النهاية، قال: قال العلماء: الوجه حمل حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - على أنه منسوخ.

**والجواب الثانى:** أنه محمول على من طلع الفجر وهو مجامع، فاستدام مع علمه بالفجر<sup>(١)</sup>، والله - تعالى - أعلم، قال الماوردى وغيره: وأجمعت الأمة على أنه إن احتلم فى الليل وأمكنه الاغتسال قبل الفجر فلم يغتسل، وأصبح جنباً بالاحتلام، أو احتلم فى النهار - فصومه صحيح، وإنما الخلاف فى صوم الجنب بالجماع، والله - تعالى - أعلم.

**السادسة:** إذا طلع الفجر وفى فيه طعام فليلفظه، فإن لفظه صح صومه، فإن ابتلعه أفطر، فلو لفظه فى الحال فسبق منه شىء إلى جوفه بغير اختياره فوجهان مخرجان من سبق الماء فى المضمضة، لكن الأصح هنا: أنه لا يفطر، والأصح فى المضمضة: أنه إن بالغ أفطر، وإلا فلا، ولو طلع الفجر، وهو مجامع فترع فى الحال صح صومه، نص عليه فى المختصر.

قال أصحابنا: للترع عند الفجر ثلاث صور.

**إحداها:** أن يحس بالفجر وهو مجامع فيتزع بحيث يقع آخر التزع مع أول الطلوع.

**والثانية:** يطلع الفجر، وهو مجامع فيعلم الطلوع فى أوله فيتزع فى الحال.

**الثالثة:** أن يمضى بعد الطلوع لحظة، وهو مجامع لا يعلم الفجر ثم يعلمه فيتزع.

**أما الثالثة:** فليست مرادة بنص الشافعى - رضى الله عنه - بل الحكم فيها: بطلان الصوم على المذهب، وفيها الوجه السابق: فيمن أكل ظانا أن الفجر لم يطلع، وكان قد طلع، فعلى المذهب لو مكث بعد علمه أثم ولا كفارة عليه؛ لأنه إنما مكث بعد بطلان الصوم، وعلى الوجه الضعيف تلزمه الكفارة بالاستدامة كما سنوضحه إن شاء الله تعالى.

وأما الصورتان الأولتان: فهما مرادتان بالنص، فلا يبطل الصوم فيهما، وفى الثانية: وجه ضعيف شاذ، أنه يبطل، وهو مذهب المزنى أيضا كما حكاه المصنف، وقد ذكر المصنف دليل الجميع، أما إذا طلع الفجر وهو مجامع فعلم طلوعه، ثم

(١) والجواب الأول أولى: ينظر تلخيص الحبير (٢/٣٨٨).

مكث مستديماً للجماع، فيبطل صومه، بلا خلاف، نص عليه وتابعه الأصحاب، ولا يعلم فيه خلاف للعلماء، وتلزمه الكفارة على المذهب، وقيل: فيه قولان، وستأتي المسألة مبسطة حيث ذكرها المصنف إن شاء الله تعالى.

ولو جامع ناسياً ثم تذكر، فاستدام فهو كالاستدامة بعد العلم بالفجر، والله - تعالى - أعلم.

فإن قيل: كيف يعلم الفجر بمجرد طلوعه، وطلوعه الحقيقي يتقدم على علمنا به؟! فأجاب الشيخ أبو محمد الجويني وولده إمام الحرمين بجوابين:

أحدهما: أنها مسألة علمية، ولا يلزم وقوعها، كما يقال في الفرائض: مائة جدة.

والثاني: وهو الصواب الذي لا يجوز غيره أن هذا متصور؛ لأننا إنما تعبدنا بما نطلع عليه، لا بما في نفس الأمر، فلا معنى للصبح إلا ظهور الضوء للنظر، وما قبله لا حكم له، ولا يتعلق به تكليف، فإذا كان الإنسان عارفاً بالأوقات ومنازل القمر فيرصد بحيث لا حائل فهو أول الصبح المعتبر فهذا هو الصواب، وبه قطع المتولى والجمهور، والله أعلم.

فرع: في مذاهب العلماء في مسائل تقدمت: منها إذا أكل أو شرب أو جامع ظاناً غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر، فبان خلافه، فقد ذكرنا أن عليه القضاء، وبه قال ابن عباس ومعاوية بن أبي سفيان وعطاء وسعيد بن جبير ومجاهد والزهرى والثورى، كذا حكاه ابن المنذر عنهم.

وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد<sup>(١)</sup> وأبو ثور والجمهور.

(١) ومن أكل أو شرب أو استعطى، أو احتقن، أو داوى الجائفة بما يصل إلى جوفه... أو اكتحل بما يصل إلى حلقه، أو داوى، المأمومة، أو قطر في أذنه ما يصل إلى دماغه، أو أدخل إلى جوفه شيئاً من أى موضع كان، أو استقاء أو استمنى، أو قبل أو لمس فأمنى، أو مذى، أو كرر النظر فأنزل... أو حجم أو احتجم... عامداً ذاكراً لصومه، فسد صومه، وإن كان مكرهاً أو ناسياً، لم يفسد. ينظر المبدع (٢٢/٣ - ٢٦).

وقال في الإنصاف (٣٠٤/٣): قوله (عامداً ذاكراً لصومه: فسد صومه، وإن فعله ناسياً أو مكرهاً: لم يفسد). يعنى: أنه إذا فعل ما تقدم ذكره عامداً، ذاكراً لصومه مختاراً: يفسد صومه وإن فعله ناسياً أو مكرهاً، سواء أكره على الفطر حتى فعله، أو فعل به: لم يفسد صومه وهذا المذهب فى ذلك كله، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد، ونقله الفضل فى الحجامة وذكره ابن عقيل فى مقدمات الجماع، وذكره الخرقى فى الإيماء بقبلة، أو تكرار نظر، وقال فى المستوعب: المساحقة كالوطء فيما دون الفرج، وكذا من استمنى =

وقال إسحاق بن راهويه وداود: صومه صحيح ولا قضاء وحكى ذلك عن عطاء وعروة بن الزبير والحسن البصرى ومجاهد، واحتجوا بقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

رواه البيهقى وغيره فى غير هذا الباب بأسانيد صحيحة من رواية ابن عباس<sup>(١)</sup>، واحتج أصحابنا بقوله تبارك وتعالى: ﴿حَقَّ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْآيِلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وهذا قد أكل فى النهار، وبما رواه البيهقى بإسناده عن ابن مسعود: «أنه سئل عن رجل تسحر وهو يرى أن عليه ليلا وقد طلع الفجر فقال: من أكل من أول النهار فليأكل من آخره، ومعناه فقد أفطر»<sup>(٢)</sup>، وروى البيهقى معناه عن أبى سعيد الخدرى وبحديث هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهما قالت: «أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ غَيْمٍ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، قِيلَ لِهَيْشَامٍ: فَأَمِرُوا بِالْقَضَاءِ فَقَالَ: لَا بُدَّ مِنْ قَضَاءٍ» رواه البخارى فى صحيحه<sup>(٣)</sup>.

وروى الشافعى عن مالك بن أنس الإمام، عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : «أفطر فى رمضان فى يوم ذى غيم، ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال: يا أمير المؤمنين، قد طلعت الشمس، فقال عمر - رضى الله عنه - : الخطب يسير وقد اجتهدنا»<sup>(٤)</sup> قال

= فأنزل المنى، وذكر أبو الخطاب: أنه كالأكل فى النسيان، وقال فى الرعاية الكبرى: من فعل بعض ذلك جاهلا، أو مكرها: فلا قضاء فى الأصح، وجهه ويفطر بالحجامة ناس، اختاره ابن عقيل فى التذكرة لظاهر الخبر، واختار ابن عقيل أيضا: الفطر بالاستمنا ناسيا، وقيل: يفطر بالاستمنا قال فى القروع: والمراد مقدمات الجماع، وذكر فى الرعاية: الفطر إن أمنى بغير مباشرة مطلقا، وقيل: عامدا. أو أمدى بغير المباشرة عامدا، وقيل: أو ساهيا، وقال فى المكروه: لا قضاء فى الأصح، وقيل: يفطر إن فعل بنفسه كالمريض. ولا يفطر إن فعله غيره به، بأن صب فى حلقه ماء مكرها، أو نائما، أو دخل فى فيه ماء المطر.

(١) تقدم.

(٢) أخرجه ابن أبى شيبة (٢٨٦/٢) رقم (٩٠٤٤)، والدارقطنى (٢١٦/٤).

(٣) أخرجه أحمد (٣٤٦/٦)، والبخارى (١٩٥٩)، وأبو داود (٢٣٥٩)، وابن ماجه (١٦٧٤)، وابن خزيمة (١٩٩١)، والبيهقى (٢١٧/٤).

(٤) أخرجه مالك (٣٠٣/١) رقم (٤٤) ومن طريقه الشافعى (١/رقم ٧٢٩) والبيهقى (٤/٢١٧).

البيهقي: قال مالك والشافعي: معنى «الخطب يسير» قضاء يوم مكانه، قال البيهقي: رواه سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن أخيه عن أبيه عن عمر - رضى الله عنه - قال: وروى أيضا من وجهين آخرين عن عمر مفسرا فى القضاء، ثم ذكره البيهقي بأسانيده عن عمر - رضى الله عنه - وفيه التصريح بالقضاء<sup>(١)</sup>.

فأحد الوجهين عن على بن حنظلة عن أبيه، وكان أبوه صديقا لعمر، قال: «كنت عند عمر - رضى الله عنه - فى رمضان، فأفطر وأفطر الناس، فصعد المؤذن ليؤذن فقال: أيها الناس هذه الشمس لم تغرب، فقال عمر - رضى الله عنه -: من كان أفطر فليصم يوما مكانه»<sup>(٢)</sup>، وفى الرواية الأخرى فقال عمر: لا نبالي، والله نقضى يوما مكانه<sup>(٣)</sup>، ثم قال البيهقي: وفى تظاهر هذه الروايات عن عمر - رضى الله عنه - فى القضاء، دليل على خطأ رواية زيد بن وهب فى ترك القضاء، ثم روى البيهقي ذلك بإسناده عن يعقوب بن سفيان الحافظ، عن عبيد الله بن موسى عن شيبان عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب قال: «بينما نحن جلوس فى مسجد المدينة فى رمضان والسماء متغيمة، فرأينا أن الشمس قد غابت وأنا قد أمسينا، فأخرجت لنا عساس من لبن من بيت حفصة فشرب عمر - رضى الله عنه - وشرينا، فلم نلبث أن ذهب السحاب وبدت الشمس، فجعل بعضنا يقول لبعض: نقضى يوما هذا، فسمع بذلك عمر فقال: والله لا نقضيه، وما يجانفنا الإثم»<sup>(٤)</sup>، قال البيهقي: كذا رواه شيبان ورواه حفص بن عتاب وأبو معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب. قال البيهقي: وكان يقول ابن سفيان يحمل على زيد بن وهب بهذه الرواية المخالفة للروايات المتقدمة وبعدها مما خولف فيه.

قال البيهقي: «وزيد ثقة إلا أن الخطأ غير مأمون»، والله تعالى يعصمنا من الزلل والخطأ<sup>(٥)</sup>، بمنه وسعة رحمته، ثم روى البيهقي بإسناده عن شعيب بن عمرو بن

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٢٨٧/٢) رقم (٩٠٥٦).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٧٨/٤) رقم (٧٣٩٣)، وابن أبى شيبة (٢٨٦/٢) برقمى (٩٠٤٥)، (٩٠٤٦)، والبيهقي (٢١٧/٤).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٣٩٤) والبيهقي (٢١٧/٤) من طريق بشر بن قيس عن عمر به.

(٤) أخرجه البيهقي (٢١٧/٤)، وأخرجه عبد الرزاق (٧٣٩٥) عن معمر عن الأعمش به وأخرجه ابن أبى شيبة (٩٠٥٢) عن أبى معاوية عن الأعمش به.

(٥) فى السنن: الخطايا.

سليم الأنصارى قال: «أفطرنا مع صهيب الخير فى شهر رمضان فى يوم غيم وطش فبينما نحن نتعشى إذ طلعت الشمس، فقال صهيب: طعمة الله أنموا صيامكم إلى الليل، واقضوا يوما مكانه»<sup>(١)</sup>.

قوله: «عساس من لبن» بكسر العين - وبسین مهملة - مكررة، وهى الأقداح. وأحدها عس بضم العين، وأجاب أصحابنا عن حديث: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ»<sup>(٢)</sup> أنه هنا محمول على رفع الإثم، فإنه عام خص منه غرامات المتلفات، وانتقاض الوضوء بخروج الحدث سهواً، والصلاة بالحدث ناسياً وأشباه ذلك، فيخص هنا بما ذكرناه. والله - تعالى - أعلم.

فرع: فى مذاهبهم فيمن أولج ثم نزع مع طلوع الفجر:

ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يفطر ولا قضاء ولا كفارة، وبه قال أبو حنيفة وآخرون، وقال مالك والمزنى وزفر وداود: يبطل صومه، وعن أحمد رواية أنه يفطر وعليه الكفارة وفى رواية: يصح صومه ولا قضاء ولا كفارة، وقد سبق فى كلام المصنف دليل المذهبين، وروى البيهقى بإسناده الصحيح عن نافع أن ابن عمر - رضى الله عنهما - : «كان إذا نودى بالصلاة والرجل على امرأته؛ لم يمنعه ذلك أن يصوم إذا أراد الصيام، قام واغتسل وأتم صيامه»<sup>(٣)</sup>.

فرع: ذكرنا أن من طلع الفجر وفى فيه طعام فليلفظه ويتم صومه، فإن ابتلعه بعد علمه بالفجر بطل صومه، وهذا لا خلاف فيه، ودليله: حديث ابن عمر وعائشة - رضى الله عنهم - أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٤)</sup>، وفى الصحيح أحاديث بمعناه<sup>(٥)</sup>. وأما حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - عن النبى ﷺ أنه قال: «إِذَا سَمِعَ

(١) أخرجه البيهقى (٢١٧/٤ - ٢١٨).

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) أخرجه البيهقى (٢١٩/٤)، وأخرجه ابن أبى شيبة (٣٣٠/٢) برقمى (٩٥٧٨، ٩٥٨٤) بنحوه.

(٤) تقدم.

(٥) من ذلك حديث سمرة بن جندب وعبد الله بن مسعود، وعدى بن حاتم، وسهل ابن سعد وقد تقدموا.

أَحَدُكُمْ النَّدَاءَ وَالْإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ، فَلَا يَضَعُهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «وَكَانَ الْمُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ إِذَا بَزَعَ الْفَجْرُ»<sup>(٢)</sup>؛ فروى الحاكم أبو عبد الله الرواية الأولى، وقال: هذا صحيح على شرط مسلم، ورواهما البيهقي ثم قال: وهذا إن صح محمول عند عوام أهل العلم على أنه ﷺ علم أن المنادى كان ينادى قبل طلوع الفجر، بحيث يقع شربه قبيل طلوع الفجر<sup>(٣)</sup>، وقوله: «إذا بزغ» يحتمل أن يكون من كلام من دون أبي هريرة أو يكون خبراً من الأذان الثاني، ويكون قول النبي ﷺ: «إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمْ النَّدَاءَ وَالْإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ» خبراً عن النداء الأول؛ ليكون موافقاً لحديث ابن عمر وعائشة - رضی الله عنهم - قال: وعلى هذا تتفق الأخبار، وبالله التوفيق، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويحرم على الصائم الأكل والشرب؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْغَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْغَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْآيِلِ﴾ فإن أكل أو شرب وهو ذاكراً للصوم، عالم بالتحريم مختار، بطل صومه؛ لأنه فعل ما ينافي الصوم من غير عذر فبطل، فإن استعط أو صب الماء في أذنه فوصل إلى دماغه، بطل صومه؛ لما روى لقيط بن صبرة - رضی الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «إِذَا اسْتَشْقَتْ فَأَبْلَغِ الْوُضُوءَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»؛ فدل على أنه إذا وصل إلى الدماغ شيء بطل صومه؛ ولأن الدماغ أحد الجوفين فبطل الصوم بالواصل إليه، كالبطن وإن احتقن بطل صومه؛ لأنه إذا بطل بما يصل إلى الدماغ بالسعوط؛ فلأن يبطل بما يصل إلى الجوف بالحقنة أولى.

وإن كانت به جائفة أو أمة فداواها فوصل الدواء إلى الجوف أو إلى الدماغ، أو طعن نفسه أو طعنه غيره بإذنه فوصلت الطعنة إلى جوفه، بطل صومه؛ لما ذكرنا في السعوط والحقنة، وإن زرق في إحليله شيئاً، أو أدخل فيه ميلاً ففيه وجهان: أحدهما: يبطل صومه؛ لأنه متفذ يتعلق الفطر بالخارج منه، فتعلق بالواصل إليه كالنم.

والثاني: أنه لا يبطل؛ لأن ما يصل إلى المثانة لا يصل إلى الجوف، فهو بمنزلة ما

(١) أخرجه أحمد (٥١٠/٢)، وأبو داود (٢٣٥٠)، والدارقطني (١٦٥/٢)، والحاكم (١)

٢٠٣، ٢٠٥، ٤٢٦)، والبيهقي (٢١٨/٤) من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة به.

(٢) أخرجه أحمد (٥١٠/٢)، والبيهقي من طريق عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة به.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢١٨/٤).



لو ترك في فيه شيئا.

الشرح: حديث لقيط صحيح رواه أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم، ولفظهم عن لقيط «قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ، قَالَ: أَسْبِغِ الْوُضُوءَ وَخَلَّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ وَيَالِغْ فِي الْإِسْتِثْقَاكِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»<sup>(١)</sup>، قال الترمذى: هو حديث حسن صحيح، وقد سبق في باب صفة الوضوء بيان هذا الحديث، وبيان حال لقيط، وابن صبرة - بفتح الصاد وكسر الباء - ويجوز إسكان الباء مع فتح الصاد وكسرها، ووقع في نسخ المذهب في حديث لقيط «فأبلغ الوضوء»، وهذه اللفظة غير معروفة<sup>(٢)</sup>، والمعروف ما ذكرناه عن رواية أهل الحديث، والسعوط - بضم السين - هو نفس الفعل: وهو جعل الشيء في الأنف وجذبه إلى الدماغ، والسعوط - بفتحها - اسم للشيء الذى يتسعه كالماء والدهن وغيرهما، والمراد هنا بالضم. وقوله: «فلأن ييطل» هو بفتح اللام، وقد سبق بيانه.

«والآمة» بالمد هى الجراحة الواقعة فى الرأس، بحيث تبلغ أم الدماغ، والمنفذ - بفتح الفاء - والمثانة - بفتح الميم وبالثاء المثناة - وهى مجمع البول. أما الأحكام فقال أصحابنا: أجمعت الأمة على تحريم الطعام والشراب على الصائمين، وهو مقصود الصوم، ودليله الآية الكريمة والإجماع، وممن نقل الإجماع فيه ابن المنذر.

قال الرافعى: وضبط الأصحاب الداخل المفطر بالعين الواصلة من الظاهر إلى الباطن فى منفذ مفتوح عن قصد مع ذكر الصوم، وفيه قيود: منها: الباطن الواصل إليه، وفيما يعتبر به وجهان: أحدهما: أنه ما يقع عليه اسم الجوف.

والثانى: يعتبر معه أن يكون فيه قوة تحيل الواصل إليه من دواء أو غذاء، قال: والأول هو الموافق؛ لتفريع الأكثرين، كما سيأتى إن شاء الله تعالى. ويدل عليه أنهم جعلوا الحلق كالجوف فى إبطال الصوم بوصول الواصل إليه، وقال إمام الحرمين: إذا جاوز الشيء الحلقوم أفطر، وعلى الوجهين جميعا باطن الدماغ

(١) تقدم.

(٢) وقعت هذه اللفظة فى مسند أحمد (٢١١/٤).

والبطن والأمعاء والمثانة مما يفطر الوصول إليه، بلا خلاف، حتى لو كانت يبطنه أو برأسه مأمومة: وهى الآمة، فوضع عليها دواء فوصل جوفه، أو خريطة دماغه أفطر، وإن لم يصل باطن الأمعاء وباطن الخريطة، وسواء كان الدواء رطبا أو يابسا عندنا، وحكى المتولى والرافعى وجهها: أن الوصول إلى المثانة لا يفطر، واختاره القاضى حسين وهو شاذ.

وأما الحقنة فتفطر على المذهب، وبه قطع المصنف والجمهور، وفيه وجه قاله القاضى حسين: لا تفطر: وهو شاذ، إن كان منقاسا فعلى المذهب، قال أصحابنا: سواء كانت الحقنة قليلة أو كثيرة، وسواء وصلت إلى المعدة أم لا - فهى مفطرة بكل حال عندنا.

وأما السعوط: فإن وصل إلى الدماغ أفطر بلا خلاف، قال أصحابنا: وما جاوز الخيشوم فى الاستعاط فقد حصل فى حد البطن وحصل به الفطر.

قال أصحابنا: وداخل الفم والأنف إلى منتهى الغلصمة<sup>(١)</sup> والخيشوم له حكم الظاهر فى بعض الأشياء حتى لو أخرج إليه القيء أو ابتلع منه نخامة أفطر، ولو أمسك فيه تمره ودرهما وغيرهما لم يفطر ما لم ينفصل من التمرة ونحوها شئ، ولو تنجس هذا الموضع وجب غسله، ولم تصح الصلاة حتى يغسله، وله حكم الباطن فى أشياء، منها: أنه إذا ابتلع منه الريق لا يفطر، ولا يجب غسله على الجنب، والله أعلم.

وأما إذا قطر فى إحليله<sup>(٢)</sup> شيئا ولم يصل إلى المثانة، أو زرق فيه ميلا - ففيه ثلاثة أوجه:

أصحابها: يفطر، وبه قطع الأكثرون؛ لما ذكره المصنف.

والثانى: لا.

والثالث: إن جاوز الحشفة أفطر، وإلا فلا، والله أعلم.

فرع: لو أوصل الدواء إلى داخل لحم الساق، أو غرز فيه سكيناً أو غيرها، فوصلت مخه - لم يفطر بلا خلاف؛ لأنه لا يعد عضوا مجوفاً.

(١) الغلصمة: صفيحة غضروفية عن أصل اللسان. سَرْجِيَّة الشكل، مغطاة بغشاء مخاطى، وتتحدر إلى الخلف لتغطى فتحة الحنجرة لإقفالها فى أثناء البلع. المعجم الوسيط «غلصم».

(٢) مخرج البول. ينظر المعجم الوسيط «حلل».

فرع: لو طعن نفسه، أو طعنه غيره بإذنه، فوصلت السكين جوفه - أفطر بلا خلاف عندنا، سواء كان بعض السكين خارجا أم لا.

فرع: إذا ابتلع طرف الخيط وطرفه الآخر بارزا أفطر بوصول الطرف الواصل، ولا يعتبر الانفصال من الظاهر، وحكى الحناطى - بالحاء المهملة - وجها فيمن أدخل طرف خيط جوفه أو دبره، وبعضه خارج أنه لا يفطر. والمشهور الأول، وبه قطع جمهور الأصحاب. ولو ابتلع طرف خيط فى الليل، وطرفه الآخر خارج، فأصبح كذلك: فإن تركه بحاله لم تصح صلاته؛ لأنه حامل لطرفه البارز، وهو متصل بنجاسة. وإن نزع أو ابتلعه بطل صومه، وصحت صلاته إذا غسل فمه بعد النزاع.

قال أصحابنا: فينبغى أن يبادر غيره إلى نزع وهو غافل، فيتزعه بغير رضاه، فإن لم يتفق ذلك فوجهان:

أصحهما: يحافظ على الصلاة فيتزعه أو يبلعه.

والثانى: يتركه على حاله؛ محافظة على الصوم، ويصلى كذلك، ويجب إعادة الصلاة؛ لأنه عذر نادر، وقد سبقت هذه المسألة مبسوبة فى باب ما ينقض الوضوء.

فرع: لو أدخل الرجل أصبعه أو غيرها دبره، أو أدخلت المرأة أصبعها أو غيرها دبرها أو قبلها، وبقي البعض خارجا - بطل الصوم باتفاق أصحابنا إلا الوجه الشاذ السابق عن الحناطى فى الفرع الذى قبل هذا.

قال أصحابنا: وينبغى للصائمه ألا تبالغ بأصبعها فى الاستنجاء، قالوا: فالذى يظهر من فرجها إذا قعدت لقضاء الحاجة له حكم الظاهر؛ فيلزمها تطهيره، ولا يلزمها مجاوزته، فإن جاوزته بإدخال أصبعها زيادة عليه بطل صومها، وقد سبق إيضاح المسألة فى باب الاستطابة، هذا تفصيل مذهبنا.

وقال أبو حنيفة: إذا كان الواصل إلى الباطن متصلا بخارج لا يبطل صومه. دليلنا: أنه وصل الباطن؛ فبطل صومه كما لو غاب كله.

فرع: لو قطر فى أذنه ماء أو دهن أو غيرهما، فوصل إلى الدماغ - فوجهان: أصحهما: يفطر، وبه قطع المصنف والجمهور؛ لما ذكره المصنف.

والثانى: لا يفطر، قاله أبو على السنجى - بالسین المهملة المكسورة وبالجميم - والقاضى حسين والفورانى، وصححه الغزالى كالاكتحال، وادعوا أنه لا منفذ من

الأذن إلى الدماغ، وإنما يصله بالمسام كالكحل، وكما لو دهن بطنه؛ فإن المسام تتشربه ولا يفطر، بخلاف الأنف؛ فإن السعوط يصل منه إلى الدماغ في منفذ مفتوح، ونقل صاحب «البيان» عن أبي على السنجي أنه يفطر، والمعروف عنه: لا يفطر؛ فيكون ذكر الفطر في بعض كتبه.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا فرق بين أن يأكل ما يؤكل وما لا يؤكل، فإن استف ترابا أو ابتلع حصاة أو درهما أو دينارا بطل صومه؛ لأن الصوم هو الإمساك عن كل ما يصل إلى الجوف، وهذا ما أمسك؛ ولهذا يقال: فلان يأكل الطين ويأكل الحجر، ولأنه إذا بطل الصوم بما وصل إلى الجوف مما ليس بأكل - كالسعوط والحقنة - وجب أيضا أن يبطل أيضا مما ليس بمأكول، وإن قلع ما بقى بين أسنانه بلسانه وابتلعه بطل صومه، وإن جمع في فيه ريقا كثيرا فابتلعه ففيه وجهان: أحدهما: أنه يبطل صومه؛ لأنه ابتلع ما يمكنه الاحتراز منه مما لا حاجة به إليه، فأشبهه إذا قلع ما بين أسنانه وابتلعه.

والثاني: لا يبطل؛ لأنه وصل إلى جوفه من معدنه فأشبهه ما يبتلعه من ريقه على عادته.

فإن أخرج البلغم من صدره ثم ابتلعه، أو جذبه من رأسه ثم ابتلعه - بطل صومه وإن استقاء بطل صومه؛ لما روى أبو هريرة - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «مَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ»، ولأن القيء إذا صعد ثم تردد، فرجع بعضه إلى الجوف فيصير كطعام ابتلعه».

الشرح: حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والدارقطنى والبيهقى وغيرهم، قال الترمذى: هو حديث حسن، قال: وقال البخارى: لا أراه محفوظا، وقال الدارقطنى: رواه كلهم ثقات، ورواه النسائى والبيهقى مرفوعا كما ذكرنا، وموقوفا على أبى هريرة، وإسناد أبى داود وغيره فيه إسناد الصحيح، ولم يضعفه أبو داود فى سنته، وقد سبق مرأت أن من لم يضعفه أبو داود فهو عنده حجة إما صحيح وإما حسن.

وقال البيهقى: هذا الحديث تفرد به هشام بن حسان، قال: وبعض الحفاظ لا يراه محفوظا، قال: قال أبو داود وسمعت أحمد بن حنبل يقول: ليس من ذا شيء،

قال البيهقي: وقد روى من أوجه آخر ضعيفة عن أبي هريرة مرفوعاً<sup>(١)</sup>، قال: وروى في ذلك عن علي - رضى الله عنه - ثم رواه بإسناده عن الحارث عن علي قال: «إذا تقايأ وهو صائم فعليه القضاء، وإذا ذرعه القيء فليس عليه القضاء» وهذا ضعيف<sup>(٢)</sup>؛ فإن الحارث ضعيف متروك كذاب.

(١) وتما كلام البيهقي (٢١٩/٤). وروى عن أبي هريرة أنه قال في القيء: لا يفطر، وحديث أبي هريرة.

أخرجه أبو داود (٧٧٦/٢) كتاب: الصوم، باب: الصائم يستقيء عامداً، حديث (٢٣٨٠)، والترمذي (١١١/٢) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فيمن استقاء عمداً، حديث (٧١٦)، وابن ماجه (٥٣٦/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الصائم يقىء، حديث (١٦٧٦)، وأحمد (٤٩٨/٢)، والدارمي (١٤/٢) كتاب: الصوم، باب: الرخصة فيه [في القيء]، وابن الجارود (ص ١٤٠)، باب: الصيام، حديث (٣٨٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٧/٢) كتاب: الصيام، باب: الصائم يقىء، والدارقطني (١٨٤/٢) كتاب: الصيام، باب: القبلة للصائم، حديث (٢٠)، والحاكم (٤٢٧/١) كتاب: الصوم، والبيهقي (٢١٩/٤) كتاب: الصيام، باب: من ذرعه القيء لم يفطر ومن استقاء أفطر.

وابن خزيمة (٢٢٦/٣) رقم (١٩٠٦)، وابن حبان (٩٠٧ - موارد)، والبعثي في شرح السنة (٤٨٨/٣) من طريق عيسى بن يونس قال: ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به.

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. وصححه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان.

وقال الدارقطني: رواه كلهم ثقات.

أما الترمذي فقال: حديث أبي هريرة حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس، وقال محمد - يعني البخاري - لا أراه محفوظاً.

وقد توبع عيسى بن يونس عليه تابعه حفص بن غياث.

وأخرجه ابن ماجه (٥٣٦/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الصائم يقىء حديث (١٦٧٦)، وابن خزيمة (٢٢٦/٣) رقم (١٩٦١)، والحاكم (٤٢٦/١)، والبيهقي (٤/٢١) من طريقه عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة. وصححه ابن خزيمة.

وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨/٣)، وأبو يعلى (٤٨٢/١١) رقم (٦٦٠٤)، والدارقطني (٢/١٨٥، ١٨٤) من طرق عن عبد الله بن سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة به.

وهذا سند ضعيف جداً عبد الله بن سعيد المقبري متروك الحديث.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢١٦/٤) رقم (٧٥٥٣)، وابن أبي شيبة (٢٩٧/٢) رقم (٩١٨٧)، والبيهقي (٢١٩/٤) من طريق حجاج عن أبي إسحاق عن الحارث به.

قال البيهقي: وأما حديث معدان بن طلحة عن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ: «قَاءَ فَأَفْطَرَ»، قال معدان: «لَقِيتُ ثُوبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ أَخْبَرَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ، فَقَالَ: صَدَقَ، أَنَا صَبَّيْتُ عَلَيْهِ وَضُوءَهُ»<sup>(١)</sup>؛ فهذا حديث مختلف في إسناده، فإن صح فهو محمول على القىء عامداً، وكأنه ﷺ كان صائماً تطوعاً.

قال: وروى من وجه آخر عن ثوبان قال: وأما حديث فضالة بن عبيد قال: «أَضْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَائِماً قَاءَ فَأَفْطَرَ، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنِّي قُتْتُ»<sup>(٢)</sup>، قال: وهو أيضاً محمول على العمد، قال: وأما حديث زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ وَلَا مَنْ اخْتَلَمَ وَلَا مَنْ اخْتَجَمَ»<sup>(٣)</sup>؛ فهو محمول إن صح على من ذرعه القىء، قال: وقد رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - عن رسول الله ﷺ قال: «ثَلَاثٌ لَا يُفْطِرُنَ الصَّائِمَ: الْقَيْءُ وَالْإِخْتِلَامُ وَالْحِجَامَةُ»<sup>(٤)</sup>، قال: وعبد الرحمن ضعيف، والمحفوظ عن زيد

(١) أخرجه الترمذى (١٤٢/١ - ١٤٣) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من القىء والرعاف، الحديث (٨٧)، عن أبي عبيدة بن أبي السفر، وإسحاق بن منصور كلاهما، عن عبد الصمد ابن عبد الوارث، عن أبيه، عن حسين المعلم، عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني عبد الرحمن بن عمرو الأزاعي، عن يعيش بن الوليد المخزومي، عن أبيه، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء: «أن رسول الله ﷺ قَاءَ قَتَوْضاً، فَلَقِيتُ ثُوبَانَ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَذَكَرْتُ لَهُ فَقَالَ: صَدَقَ. أَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءَهُ»، ثم قال الترمذى: (وقد جود حسين المعلم هذا الحديث. وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب).

وقد رواه جماعة عن عبد الصمد بن عبد الوارث بهذا الإسناد، لكن بغير هذا اللفظ وهم أحمد (٤٤٣/٦)، والدارمى (١٤/٢) كتاب: الصوم، باب: القىء للصائم، وأبو داود (٢/٧٧٧ - ٧٧٨) كتاب: رقم (٢٣٨١)، والدارقطنى (٢/١٨١ - ١٨٢)، والطحاوى (٢/٩٦)، والحاكم (١/٤٢٦)، وابن الجارود (ص - ١٥٠)، وابن خزيمة (١٩٥٨)، وابن حبان (٩٠٨ موارد)، وعبد الرزاق (٤/٢١٥) رقم (٧٥٤٨)، وابن أبي شيبة (٣/٣٩)، والبيهقى (١/١٤٤) من طريق عبد الصمد بهذا الإسناد إلا أن لفظهم: «أن النبي ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ».

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

(٢) أخرجه أحمد (١٨/٦)، وابن ماجه (١٦٧٥)، والدارقطنى (٢/١٨٢)، والبيهقى (٤/٢٢٠)، وإسناده ضعيف قاله البوصيرى فى الزوائد (٢/١٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٣٧٦)، ومن طريقه البيهقى (٤/٢٢٠).

(٤) أخرجه عبد بن حميد (٩٥٩)، والترمذى (٧١٩)، والدارقطنى (٢/١٨٣)، وأبو نعيم فى الحلية (٨/٣٥٧)، والبيهقى (٤/٢٢٠، ٢٦٤) وينظر تلخيص الحبير (٢/٣٧١ - ٣٧٢).

ابن أسلم هو الأول، هذا كلام البيهقي.

وذكر الترمذی: حديث أبي سعيد الخدري هذا وضعفه، وقال: هو غير محفوظ قال: ورواه عبد الله بن زيد بن أسلم وعبد العزيز بن محمد وغير واحد عن زيد بن أسلم مرسلا، لم يذكروا أبا سعيد، وإنما ذكره عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف، وروى الترمذی أيضا: حديث أبي الدرداء وثوبان من رواية معدان بن طلحة كما سبق، وقال: هو حديث حسن صحيح<sup>(١)</sup>، وهو مخالف لما قال فيه البيهقي، قال الترمذی: وحديث أبي هريرة حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس، قال: وقال البخاري: لا أراه محفوظا، قال الترمذی: وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ قال: لا يصح إسناده، وقال: قد روى عن أبي الدرداء وثوبان وفضالة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ»، قال: «وإنما معنى هذا أن النبي ﷺ، كان صائما متطوعا فقاء فضعف فأفطر لذلك» هكذا روى فى بعض الحديث مفسرا قال: والعمل عند أهل العلم على حديث أبي هريرة أن الصائم إذا ذرعه القيء لا قضاء عليه، وإذا استقاء عمدا فليقض، هذا كلام الترمذی.

وذكر الحاكم أبو عبد الله فى المستدرک حديثى أبي هريرة وأبى الدرداء وثوبان، وقال: هما صحيحان، فالحاصل: أن حديث أبي هريرة - بمجموع طرقه وشواهده المذكورة، حديث حسن، وكذا نص على حسنه غير واحد من الحفاظ، وكونه تفرد به هشام بن حسان لا يضر؛ لأنه ثقة، وزيادة الثقة مقبولة عند الجمهور من أهل الحديث والفقه والأصول.

وقوله: «ذرعه القيء» هو بالذال المعجمة، أى غلبه، وإنما قاس المصنف على الواصل بالسعوط؛ لأن النص ورد فيه، وهو حديث لقيط بن صبرة السابق. أما الأحكام ففيه مسائل:

إحداها: قال الشافعى والأصحاب - رحمهم الله - : إذا ابتلع الصائم ما لا يؤكل فى العادة، كدرهم ودينار أو تراب أو حصاة، أو حشيشا أو نارا أو حديدا أو خيطا أو

(١) لفظ الترمذی فى سننه بعد الحديث (٨٧)، وقد جود حسين المعلم هذا الحديث، وحديث حسين أصح شيء فى هذا الباب.

غير ذلك، أفطر بلا خلاف عندنا، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف، وحكى أصحابنا عن أبي طلحة الأنصارى الصحابى - رضى الله عنه - والحسن بن صالح وبعض أصحاب مالك: أنه لا يفطر بذلك، وحكوا عن أبي طلحة: أنه كان يتناول البرد وهو صائم ويبتلعه، ويقول: «ليس هو بطعام ولا شراب»، واستدل أصحابنا بما ذكره المصنف، وبما رواه البيهقى بإسناد حسن أو صحيح عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال: «إنما الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل، وإنما الفطر مما دخل وليس مما خرج»<sup>(١)</sup> والله تعالى أعلم.

**الثانية:** قال أصحابنا: إذا بقى فى خلل أسنانه طعام، فينبغى إن يخلله فى الليل، وينقى فمه، فإن أصبح صائما وفى خلل أسنانه شئ فابتلعه عمدا، أفطر بلا خلاف عندنا، وبه قال مالك وأبو يوسف وأحمد، وقال أبو حنيفة: لا يفطر، وقال زفر: يفطر وعليه الكفارة، ودليلنا فى فطره أنه ابتلع ما يمكنه الاحتراز عنه، ولا تدعو حاجته إليه، فبطل صومه، كما لو أخرجه إلى يده ثم ابتلعه، والدليل على زفر: أن الكفارة إنما وجبت فى الجماع؛ لفحشه فلا يلحق به ما دونه، والله - تعالى - أعلم. أما إذا جرى به الريق فبلعه بغير قصد، فنقل المزنى: أنه لا يفطر، ونقل الربيع: أنه يفطر، فقال جماعة من الأصحاب: فى فطره بذلك قولان عملا بالنصين، والصحيح الذى قاله الأكثرون: إنهما على حالين، فحيث قال: لا يفطر أراد إذا لم يقدر على تمييزه ومجه، وحيث قال: يفطر أراد إذا قدر فلم يفعل وابتلعه، وقطع الشيخ أبو حامد: بأنه لا يفطر، وقال إمام الحرمين والغزالى: إن نقى أسنانه بالخلل على العادة لم يفطر كغبار الطريق، وإلا أفطر؛ لتقصيره، كالمبالغة فى المضمضة، قال الرافعى: ولقائل أن ينازعهما فى إلحاقه بالمبالغة التى ورد النص بالنهاى عنها؛ ولأن ماء المبالغة أقرب إلى الجوف، والله - تعالى - أعلم.

فرع: لو ابتلع شيئا سيرا جدا كحبة سمسم أو خردل ونحوهما، أفطر بلا خلاف عندنا، وبه قال جمهور العلماء، وقال المتولى: يفطر عندنا، ولا يفطر عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>، كما قال فى الباقي فى خلل الأسنان.

(١) أخرجه البيهقى (٤/٢٦١).

(٢) قال فى المبسوط (١/١٩٥): وإن كان فى أسنانه شئ فابتلعه لم يضره؛ لأن ما يبقى بين الأسنان فى حكم التبع لريقه فلهذا لا يفسد الصوم، وهذا إذا كان دون الحمصة، فإن ذلك =



الثالثة: ابتلاع الريق لا يفطر بالإجماع إذا كان على العادة؛ لأنه يعسر الاحتراز منه، قال أصحابنا: وإنما لا يفطر بثلاثة شروط:

أحدها: أن يتمحض الريق، فلو اختلط بغيره وتغير لونه، أفطر بابتلاعه، سواء كان المغير طاهرا؛ كمن قتل خيطا مصبوغا تغير به ريقه، أو نجسا، كمن دميت لثته، أو انقلعت سنه، أو تنجس فمه بغير ذلك، فإنه يفطر، بلا خلاف؛ لأن المعفو عنه: هو الريق للحاجة، وهذا أجنبي غير الريق، وهو مقصر به بخلاف غبار الطريق ونحوه، فلو بصق حتى ابيض الريق؛ ولم يبق فيه تغير - ففي إفطاره بابتلاعه وجهان حكاهما البغوى، قال:

أصحهما: أنه يفطر، وهذا هو الصحيح عند غيره، وقطع به المتولى وآخرون، ونقل الرافعى تصحيحه عن الأكثرين؛ لأنه نجس لا يجوز ابتلاعه، ولا يطهر الفم إلا بالغسل بالماء كسائر النجاسات، وعلى هذا لو أكل بالليل شيئا نجسا ولم يغسل فمه حتى أصبح، فابتلع الريق أفطر، صرح به المتولى والرافعى وغيرهما.

الشرط الثانى: أن يبتلعه من معدنه، فلو خرج عن فيه ثم رده بلسانه، أو غير لسانه وابتلعه أفطر، قال أصحابنا: حتى لو خرج إلى ظاهر الشفة فرده وابتلعه أفطر؛ لأنه مقصر بذلك، ولأنه خرج عن محل العفو قال المتولى: ولو خرج إلى شفته ثم رده وابتلعه أفطر، ولو خرج لسانه وعليه ريق حتى برز لسانه إلى خارج فيه ثم رده وابتلعه فطريقان حكاهما البغوى وغيره المذهب، وبه قطع المتولى: أنه لا يفطر وجها واحدا؛ لأنه لم ينفصل ولا يثبت حكم الخروج للشيء إلا بانفصاله، كما لو حلف لا يخرج من دار فأخرج رأسه أو رجله؛ لم يحث، ولو أخرج المعتكف رأسه أو رجله من المسجد؛ لم يبطل اعتكافه.

والثانى: فى إبطاله، وجهان: كما لو جمع الريق ثم ابتلعه، وقد سبق مثل هذين الوجهين فى باب ما ينقض الوضوء، فيما لو أخرجت دودة رأسها من فرجه، ثم

= يبقى بين الأسنان عادة، وكذلك إن قلس أقل من ملء الفم ثم رجع فدخل جوفه وهو لا يملكه فهذا بمنزلة ريقه، ألا ترى أنه لا ينقض وضوءه فكذلك لا يفسد صلاته، والمتهجد بالليل فقد يبتلى بهذا خصوصا فى ليالى رمضان إذا امتلأ من الطعام عند الفطر، فللبلى قلنا لا تفسد صلاته.

رجعت قبل انفصالها، هل يتنقض وضوءه؟ فيه وجهان: الأصح ينتقض.  
 الشرط الثالث: أن يتلعه على العادة، فلو جمعه قصدا ثم ابتلعه فهل يفطر؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما:  
 أصحابهما: لا يفطر، ولو اجتمع ريق كثير بغير قصد: بأن كثر كلامه أو غير ذلك بغير قصد، فابتلعه لم يفطر، بلا خلاف.  
 فرع: لو بَلَّ الخياطُ خيطا بالريقِ ثم رده إلى فيه على عادتهم حال الفتل، قال أصحابنا: إن لم يكن عليه رطوبة تنفصل، لم يفطر بابتلاع ريقه بعده بلا خلاف؛ لأنه لم ينفصل شيء يدخل جوفه، وممن نقل اتفاق الأصحاب على هذا المتولى، وإن كانت رطوبة تنفصل وابتلعها فوجهان. حكاها إمام الحرمين ومتابعوه والمتولى:

أحدهما: وهو قول الشيخ أبي محمد الجويني لا يفطر، قال: كما لا يفطر بالباقي من ماء المضمضة.

وأصحابهما: وبه قطع الجمهور يفطر؛ لأنه لا ضرورة إليه، وقد ابتلعه بعد مفارقة معدته وانفصاله، وخص صاحب التتمة الوجهين بما إذا كان جاهلا بتحريم ذلك، قال: فإن كان عالما بتحريمه أفطر بلا خلاف؛ لتقصيره.

فرع: لو استاك بسواك رطب فانفصل من رطوبته أو خشبه المتشعب شيء وابتلعه، أفطر بلا خلاف، صرح به الفوراني وغيره.

فرع: اتفق العلماء على أنه إذا ابتلع ريق غيره أفطر، وفي حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ: «كَانَ يُقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ وَيَمُصُّ لِسَانَهَا» <sup>(١)</sup> رواه أبو داود بإسناد فيه سعد بن أوس ومُضَدَع، وهما ممن اختلف في جرحه وتوثيقه، قال أصحابنا: هذا محمول على أنه بصقه ولم يتلعه.

المسألة الرابعة: قال أصحابنا: النخامة: إن لم تحصل في حد الظاهر من الفم، لم تضر بالاتفاق، فإن حصلت فيه بانصبابها من الدماغ في الثقبه النافذة منه إلى أقصى الفم فوق الحلقوم، نظر: إن لم يقدر على صرفها ومجها حتى نزلت إلى

(١) أخرجه أحمد (١٢٣/٦)، (٢٣٤)، وأبو داود (٢٣٨٦)، وابن خزيمة (٢٠٠٣)، وقال ابن الأعرابي: بلغني عن أبي داود أنه قال: هذه الرواية ليست بصحيحة. قاله الحافظ: في تلخيص الحبير (٣٧٢/٢).

الجوف، لم تضر، وإن ردها إلى فضاء الفم أو ارتدت إليه ثم ابتلعها، أفطر على المذهب، وبه قطع الجمهور، وحكى صاحب العدة والبيان وجهها: أنه لا يفطر؛ لأن جنسها معفو عنه، هذا شاذ مردود. وإن قدر على قطعها من مجراها ومجها فتركها حتى جرت بنفسها. فوجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره.

**أحدهما:** يفطر؛ لتقصيره، قال الرافعي: وهذا هو الأوفق؛ لكلام الأصحاب. **والثاني:** لا يفطر؛ لأنه لم يفعل شيئاً، وإنما ترك الدفع فلم يفطر، كما لو وصل الغبار إلى جوفه مع إمكان إطباق فيه، ولم يطبقه، فإنه لا يفطر، قال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح: ولعل هذا الوجه أقرب، قال: ولم أجد ذكراً لأصحهما، والله - تعالى - أعلم.

**الخامسة:** قال الشافعي والأصحاب: إذا تقايا عمدا بطل صومه، وإن ذرعه القىء - أى غلبه؛ لم يبطل، وهذان الطرفان لا خلاف فيهما عندنا، وفي سبب الفطر بالقىء عمدا وجهان مشهوران، وقد يفهمان من كلام المصنف: **أصحهما:** أن نفس الاستقاء مفطرة، كإنزال المني بالاستمناء.

**والثاني:** أن المفطر رجوع شيء مما خرج وإن قل، فلو تقايا عمدا منكوساً، أو تحفظ بحيث يتقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه، فإن قلنا: المفطر نفس الاستقاء، أفطر وإلا فلا، قال إمام الحرمين: فلو استقاء عمدا وتحفظ جهده فغلبه القىء ورجع شيء، فإن قلنا: الاستقاء مفطرة بنفسها فهنا أولى، وإن قلنا: لا يفطر إلا برجوع شيء فهو على الخلاف فى المبالغة فى المضمضة، إذا سبق الماء إلى جوفه، قال أصحابنا: وحيث أفطر بالقىء عمدا؛ لزمه القضاء فى الصوم الواجب، ولا كفارة عليه، إن كان فى رمضان، والله أعلم.

**فرع:** إذا اقتلع نخامة من باطنه ولفظها، لم يفطر على المذهب، وبه قطع الحناتى وكثيرون، وحكى الشيخ أبو محمد الجوينى فيه وجهين: **أصحهما:** لا يفطر؛ لأنه مما تدعو إليه الحاجة.

**والثاني:** يفطر كالقىء، قال الغزالى: مخرج الحاء المهملة من الباطن، والحاء المعجمة من الظاهر، ووافقه الرافعى فقال: هذا ظاهر؛ لأن المهملة تخرج من الحلق، والحاء باطن، والمعجمة تخرج مما قبل الغلصمة، قال الرافعى: لكن يشبه أن يكون قدر مما بعد مخرج المهملة من الظاهر أيضاً.

هذا كلام الرافعي، والصحيح: أن المهملة أيضا من الظاهر، وعجب كونه ضبط بالمهملة التي هي من وسط الحلق، ولم يضبط بالهاء، أو الهمزة، فإنهما من أقصى الحلق، وأما الخاء المعجمة فمن أدنى الحلق، وكل هذا مشهور لأهل العربية، والله أعلم.

فرع: في مذاهب العلماء في القىء:

قد ذكرنا أن مذهبنا أن من تقاى عمدا أفطر، ولا كفارة عليه إن كان في رمضان، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من تقاى عمدا أفطر، قال: ثم قال على وابن عمر وزيد بن أرقم وعلقمة والزهرى ومالك<sup>(١)</sup> وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي<sup>(٢)</sup>: لا كفارة عليه وإنما عليه، القضاء، قال: وقال عطاء وأبو ثور عليه القضاء

(١) قال القرافي في الذخيرة (٢/٥٠٧ - ٥٠٨): في الكتاب: إن سبقه القىء فلا شيء عليه، وإن تقاى فعليه القضاء، وقاله الأئمة؛ لقوله ﷺ في أبي داود: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَإِنْ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ». والفرق: أن الاستقاء يتعلق باللهوات، ثم يرجع؛ فيصير كالأكل مختارا.

وفي الجلاب: القضاء مستحب

قال سند: وأوجب ابن الماجشون في عمده الكفارة.

وهذا الخلاف إذا لم يزد منه شيئا، أما لو ازدرد متعمدا، قال سحنون: عليه الكفارة، كان بلغما أو طعاما.

والخلاف ههنا مثل الخلاف في العلقمة يبتلعها، وفي الجواهر: روى أبو أويس: عليه القضاء وإن لم يزد شيئا.

قال سند: ولا فرق بين ذرع القىء من علة أو امتلاء قليله أو كثيره تغير أم لا.

والقلس كالقىء وهو ما يصعد من فم المعدة عند امتلائها، فإن بلغ إلى فيه، فأمكن طرحه ولم يفعل - قال مالك: لا قضاء عليه.

وقال ابن حبيب: عليه القضاء في سهوه، والكفارة في جهله وعمده. ورجع مالك إلى القضاء.

فإن خرج البلغم من الصدر أو الرأس بالنتخ، قال سحنون: عليه في سهوه القضاء. وأسقطه ابن حبيب؛ إلحاقا بالريق.

ولو جمع ريقه في فمه، ثم بلعه - قال بعض الشافعية: لا يفطر. كقول ابن حبيب، وقال بعضهم: يفطر، كقول سحنون.

وفي الجواهر: لو ابتلع دما خرج من سنه قيل: لا يفطر.

(٢) قال في المبسوط (٣/٥٦): وإن ذرعه القىء لم يفطر لما روينا ولقول ابن عباس رضى الله تعالى عنه الصوم مما دخل، وإن تقاى متعمدا فعليه القضاء لحديث على رحمه الله تعالى موقوفا عليه ومرفوعا إلى رسول الله ﷺ قال: «من قاء فلا قضاء عليه ومن استقاء فعليه

والكفارة، وقال: وبالأول أقول.

قال: وأما من ذرعه القيء، فقال على وابن عمر وزيد بن أرقم ومالك والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي: لا يبطل صومه، قال: وهذا قول كل من يحفظ عنه العلم وبه أقول، قال: وعن الحسن البصري روايتان: الفطر وعدمه، هذا نقل ابن المنذر، وقال العبدري: نقل عن ابن مسعود وابن عباس أنه لا يفطر بالقيء عمداً، قال: وعن أصحاب مالك في فطر من ذرعه القيء خلاف، قال: وقال أحمد: إن تقياً فاحشاً أفطر، فخصه بالفاحش، دليلنا على الجميع: حديث أبي هريرة السابق، والله تعالى أعلم.

فرع: في مسائل تختلف العلماء فيها:

منها الحقنة ذكرنا: أنها مفطرة عندنا، ونقله ابن المنذر عن عطاء والثوري وأبي حنيفة<sup>(١)</sup> وأحمد<sup>(٢)</sup> وإسحاق وحكاه العبدري وسائر أصحابنا أيضاً عن مالك<sup>(٣)</sup>،

= القضاء؛ ولأن فعله يفوت ركن الصوم، وهو الإمساك ففي تكلفه لا بد أن يعود شيء إلى جوفه ولا كفارة عليه إلا على قول مالك رحمه الله تعالى فإنه يقول كل مفطر غير معذور فعليه الكفارة ولم يفصل في ظاهر الرواية بين ملء الفم، وما دونه وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فرق بينهما، وهو الصحيح فإن ما دون ملء الفم تبع لريقه فكان قياس ما لو تجشأ وملء الفم لا يكون تبعاً لريقه ألا ترى أنه ناقض لطهارته فإن عاد إلى جوفه، أو أعاده فقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله إذا ذرعه القيء فرده، وهو يستطيع أن يرمى به فعليه القضاء وروى ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا ذرعه القيء فكان ملء فيه أو أكثر فعاد إلى جوفه فسد صومه تعمّد ذلك، أو لم يتعمّد والمشهور أن فيه خلافاً بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله فمحمد اعتبر الصنع في طرف الإخراج، أو الإدخال؛ لأنه يفوت به الإمساك وأبو يوسف يعتبر انتقاض الطهارة ليستدل به على أنه ليس بتبع لريقه حتى إذا ذرعه القيء دون ملء الفم، وعاد بنفسه لم يفسد صومه بالاتفاق. وإن أعاده فسد صومه عند محمد ولم يفسد عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وإن كان ملء الفم فعاد بنفسه فسد صومه عند أبي يوسف ولم يفسد عند محمد، وإن أعاده فسد صومه بالاتفاق، وإن تقياً أقل من ملء فمه فإن عاد بنفسه يفسد صومه عند محمد ولم يفسد صومه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وإن أعاده ففيه روايتان عن أبي يوسف في إحداهما لا يفسد صومه؛ لأنه ليس بناقض لطهارته وفي الأخرى يفسد صومه لكثرة صنعه في الإدخال والإخراج جميعاً فكان قياس ملء الفم

(١) قال في المبسوط (٦٧/٣): والحقنة تفطر الصائم للوصول المفطر إلى باطنه.

(٢) قال في المبدع (٢٢/٣): حكى مفسدات الصوم قال: (أو احتقن) في دبره؛ لأنه يصل إلى الجوف، ولأن غير المعتاد كالمعتاد في الواصل، ولأنه أبلغ وأولى من الاستعاط.

(٣) قال القرافي في الذخيرة (٥٠٥/٢): في الكتاب: إن احتقن فعليه القضاء فقط. وقاله =

ونقله المتولى عن عامة العلماء، وقال الحسن بن صالح وداود: لا يفطر، ومنها لو قطر في إحليله شيئا فالصحيح عندنا أنه يفطر كما سبق، وحكاه ابن المنذر عن أبي يوسف، وقال أبو حنيفة والحسن بن صالح وداود: لا يفطر.

ومنها: السعوط إذا وصل للدماغ: أفطر عندنا، وحكاه ابن المنذر عن الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة<sup>(١)</sup> ومالك<sup>(٢)</sup> وإسحاق وأبي ثور وقال داود: لا يفطر، وحكاه ابن المنذر عن بعض العلماء.

ومنها: لو صب الماء أو غيره في أذنيه، فوصل دماغه: أفطر على الأصح عندنا، وبه قال أبو حنيفة، وقال مالك والأوزاعي وداود: لا يفطر إلا أن يصل حلقه.

ومنها: لو داوى جرحه، فوصل الدواء إلى جوفه أو دماغه أفطر عندنا سواء كان الدواء رطبا أو يابسا وحكاه ابن المنذر عن أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>، والمشهور عن أبي حنيفة:

= الأئمة، وقال القاضي في الإشراف: لا يفطر؛ كما أن اللين إذا وضع في الدبر لا يحرم. لنا: أن الحقنة في الأمعاء، والكبد تجذب من الأمعاء كما تجذب من المعدة؛ فتفطر (١) ولو وصل إلى جوف الرأس بالإقطار في الأذن أو السعوط، أو إلى البطن بالاحتقان، يفسد صومه؛ لأنه يصل إلى جوفه بالحقنة. وكذا بالسعوط والإقطار في الأذن؛ لأن جوف الرأس له منفذ إلى البطن. ينظر التحفة (١/٥٤٤).

(٢) قال القرافي في الذخيرة ٥٠٥/٢: في الكتاب: إن احتقن فعلية القضاء فقط. وقاله الأئمة، وقال القاضي في الإشراف: لا يفطر؛ كما أن اللين إذا وضع في الدبر لا يحرم. لنا: أن الحقنة في الأمعاء، والكبد تجذب من الأمعاء كما تجذب من المعدة؛ فتفطر، وأما الإرضاع: فلأن الحكم متعلق بوصفه نية؛ لأن اللين لو استهلك بطعام لا يحرم مع إغذائه.

الثالث: كره في الكتاب السعوط وقال: إذا وصل الكحل في العين أو الدهن في الأذن إلى الحلق، فعليه القضاء فقط، وإلا فلا شيء عليه.

وفي الجواهر: إذا وجد طعم الدهن الموضوع، على رأسه في حلقه: أفطر. وقال أبو مصعب: لا يفطر بالكحل. وكرهه ابن القاسم من غير تفصيل.

قال سند: يكره كل ما لا يؤمن وصوله إلى الجوف، ولا يفطر ما وصل إلى الدماغ، خلافا للأئمة؛ محتجين بقوله ﷺ: «وَيَا لَيْلُ فِي الْأَسْتِشْقَاءِ مَا لَمْ تَكُنْ صَائِمًا».

وجوابه: حذر الوصول إلى الجوف، ويعضده أن التحريم إنما يتناول شهوتي الفم والفرج؛ لقوله تعالى: «فَالَّذِينَ بَيَّضُوا وَابْتَدَأُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبْيُنَ لَكُمْ الْغَيْظُ الْأَيْقُنُ» [البقرة: ١٨٧] بقي ما عدا ذلك على الأصل، وإلا فالجسد يتغذى من خارجه بالدهن وغيره، ولا يفطر إجماعا.

(٣) قال في المبسوط (٦٨/٣): الجائفة والآمة إذا داوها بدواء يابس لم يفطره، وإن داوها

أن يفطر إن كان دواء رطباً، وإن كان يابساً فلا. وقال مالك وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور ودادود: لا يفطر مطلقاً.

ومنها: لو طعن نفسه بسكين، أو غيرها، فوصلت جوفه أو دماغه أو طعنه غيره بأمره فوصلتهما أفطر عندنا، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يفطر، وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>: إن نفذت الطعنة إلى الجانب الآخر أفطر، وإلا فلا.

ومنها: الطعام الباقي بين أسنانه إذا ابتلعه، قد سبق تفصيل مذهبنا فيه، قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا شيء على الصائم فيما يبلعه مما يجرى مع الريق مما بين أسنانه مما لا يقدر على رده قال: فإن قدر على رده فابتلعه عمداً، قال أبو حنيفة: لا يفطر، وقال سائر العلماء: يفطر، وبه أقول، ودلائل هذه المسائل سبقت في مواضعها، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويحرم عليه المباشرة في الفرج؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَلْفَنَ بِشِرْوَمَنَ﴾ [البقرة: ١٨٧] إلى قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَلَمْنَا أَلِيمًا إِلَى أَلِيمٍ﴾ [البقرة: ١٨٧] فإن باشرها في الفرج، بطل صومه؛ لأنه أحد ما ينافي الصوم، فهو كالأكمل، وإن باشرها فيما دون الفرج فأنزل أو قبل فأنزل بطل صومه، وإن لم ينزل لم يبطل صومه؛ لما روى جابر - رضي الله عنه - قال: «قبلت وأنا صائم، فأتيت النبي ﷺ فَقُلْتُ: قَبَلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتَ وَأَنْتَ

= بدواء رطب فسد صومه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يفسد في قولهما والجافة اسم لجراحة وصلت إلى الجوف والامة اسم لجراحة وصلت إلى الدماغ فهما يعتبران أن الوصول إلى الباطن من مسلك هو خلقة في البدن؛ لأن المفسد للصوم ما يتعدى به الإمساك المأمور به وإنما يؤمر بالإمساك لأجل الصوم من مسلك هو خلقة دون الجراحة العارضة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: المفسد للصوم وصول المفطر إلى باطنه فالعبرة للواصل لا للمسلك وقد تحقق الوصول هنا، وفي ظاهر الرواية فرق بين الدواء الرطب واليابس وأكثر مشايخنا رضي الله عنهم أن العبرة بالوصول حتى إذا علم أن الدواء اليابس وصل إلى جوفه فسد صومه، وإن علم أن الرطب لم يصل إلى جوفه لا يفسد صومه عنده إلا أنه ذكر اليابس والرطب بناء على العادة فاليابس إنما يستعمل في الجراحة لاستمساك رأسها به فلا يتعدى إلى الباطن، والرطب يصل إلى الباطن عادة فلهذا فرق بينهما والدليل على أن العبرة لما قلنا أن اليابس يترطب برطوبة الجراحة

(١) قال في المبسوط (٩٨/٣): لو طعن برمح حتى وصل إلى جوفه لم يفطره.

صَائِمٌ؛ فشبه القبلة بالمضمضة، وقد ثبت أنه إذا تمضمض فوصل الماء إلى جوفه أفطر، وإن لم يصل لم يفطر، فدل على أن القبلة مثلها، وإن جامع قبل طلوع الفجر فأخرج مع الطلوع وأنزل، لم يبطل صومه؛ لأن الإنزال تولد من مباشرة هو مضطر إليها، فلم يبطل الصوم.

وإن نظر وتلذذ فأنزل، لم يبطل صومه؛ لأنه إنزال من غير مباشرة، فلم يبطل الصوم كما لو نام فاحتلم.

وإن استمنى فأنزل، بطل صومه؛ لأنه إنزال عن مباشرة، فهو كالإنزال عن القبلة؛ ولأن الاستمناء كالمباشرة فيما دون الفرج من الأجنبية في الإثم والتعزير؛ فكذلك في الإفطار.

الشرح: هذا الحديث المذكور مما غيره المصنف، فجعله عن جابر، وأنه هو المقبل، وليس هو كذلك، وإنما المقبل عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وهو السائل، وهذا لفظ الحديث فى سنن أبى داود ومسنند أحمد بن حنبل وسنن البيهقى وجميع كتب الحديث عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: «قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : هشتت فقبلت وأنا صائم، فقلت: يا رسول الله صنعت اليوم أمراً عظيماً، قبلت وأنا صائم، قال: أرايت لو مضمضت من الماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس قال: فمه» هذا لفظ الحديث فى سنن أبى داود وغيره، وإسناده صحيح على شرط مسلم، ورواه الحاكم وقال: هو صحيح على شرط البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>، ولا يقبل قوله: إنه على شرط البخارى، إنما هو على شرط

(١) أخرجه أبو داود (٧٢٥/١ - ٧٢٦) كتاب: الصيام، باب: القبلة للصائم حديث (٢٣٨٥)، وأحمد (٢١/١) وابن أبى شيبه (٦٠/٣ - ٦١) والدارمى (١٣/٢) كتاب: الصيام، باب: الرخصة فى القبلة للصائم، والحاكم (٤٣١/١)، وابن حبان (٩٠٥ - موارد) وابن خزيمة (٢٤٥/٣) رقم (١٩٩٩)، والبيهقى (٢٦١/٤)، وعبد بن حميد فى «المنتخب من المسند» رقم (٢١) كلهم من طريق بكير بن عبد الله عن عبد الملك بن سعيد عن جابر بن عبد الله قال: قال عمر: هشتت؛ فقبلت وأنا صائم فقلت يا رسول الله صنعت اليوم أمراً عظيماً قبلت وأنا صائم قال... فذكر الحديث.

وهذا الحديث صححه ابن خزيمة وابن حبان.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبى.

وقال الحافظ فى «تخريج مختصر ابن الحاجب» (٣٥٩/٢): هذا حديث حسن.

وقال الشيخ العلامة أحمد شاكى فى «تعليقه على المسند» (١٣٨/١) بعد أن حكى =



مسلم، قال الخطابي: في هذا الحديث إثبات القياس والجمع بين الشيتين في الحكم الواحد؛ لاجتماعهما في الشبه؛ لأن المضمضة بالماء ذريعة إلى نزوله إلى البطن، فيفسد الصوم، كما أن القبلة ذريعة إلى الجماع المفسد للصوم، فإذا كان أحدهما غير مفطر - وهو المضمضة - فكذا الآخر.  
وقوله: هشتت، معناه نشطت وارتحت.

وقول المصنف وقد ثبت أنه لو تمضمض فوصل الماء إلى جوفه أفطر، هذا تفرع منه على أحد القولين في المضمضة.  
أما الأحكام: ففي الفصل مسائل:

إحداها: أجمعت الأمة على تحريم الجماع في القبل والدبر على الصائم، وعلى أن الجماع يبطل صومه؛ للآيات الكريمة التي ذكرها المصنف والأحاديث الصحيحة، ولأنه مناف للصوم، فأبطله كالأكل، وسواء أنزل أم لا، فيبطل صومه في الحالين بالاجماع؛ لعموم الآية والأحاديث ولحصول المنافي.  
ولو لاط برجل أو صبي أو أولج في قبل بهيمة أو دبرها بطل صومه بلا خلاف عندنا، سواء أنزل أم لا وقال أبو حنيفة في اللواط كمذهبنا، وقال في البهيمة: إن أنزل بطل صومه وإلا فلا، وسواء في الوطء وطء زوجته وأمه وأجنبية بزنا أو شبهة؛ فكله يفطر به إذا كان عالما بالصوم.

الثانية: إذا قبل أو باشر فيما دون الفرج بذكره، أو لمس بشرة امرأة بيده أو غيرها، فإن أنزل المنى بطل صومه وإلا فلا؛ لما ذكره المصنف، ونقل صاحب «الحاوي»، وغيره الإجماع على بطلان صوم من قبل أو باشر دون الفرج فأنزل، ويستدل أيضا لعدم الفطر، إذا لم ينزل بالأحاديث الصحيحة المشهورة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ»<sup>(١)</sup>، وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى، وهذا الذي ذكرناه هو المذهب والمنصوص، وبه قطع الجمهور.

وحكى إمام الحرمين عن والده أنه حكى وجهين: فيمن ضم امرأة إلى نفسه وبينهما حائل فأنزل، قال: وهو عندى كسبق ماء المضمضة، قال: فإن ضاجعها

= تصحيح ابن خزيمة وابن حبان والحاكم: ولا أدري وجه النكارة فيه.  
(١) سيأتي.

متجردا فهو كالمبالغة في المضمضة، قال: وقد وجدت للشيخ أبي على السنجي في الشرح رمزا إلى هذا، قلت: قد جزم المتولى بأنه لو قبلها فوق خمار فأنزل لا يفطر؛ لعدم المباشرة، قال: ولو لمس شعرها فأنزل، ففي بطلان صومه وجهان: بناء على انتقاض الوضوء بدسه.

الثالثة: إذا جامع قبل الفجر، ثم نزع مع طلوعه أو عقب طلوعه، وأنزل، لم يبطل صومه؛ لأنه تولد من مباشرة مباحة، فلم يجب فيه شيء، كما لو قطع يد رجل قصاصا فمات المقتص منه، فهذا هو التعليل الصحيح، وأما قول المصنف؛ لأنه تولد من مباشرة، هو مضطر إليها، فليس بمقبول

الرابعة: إذا نظر إلى امرأة ونحوه وتلذذ فأنزل بذلك لم يفطر، سواء كرر النظر أم لا، وهذا لا خلاف فيه عندنا، إلا وجهها شاذا حكاه السرخسي في «الأمالي»: أنه إذا كرر النظر فأنزل بطل صومه، والمذهب الأول، وبه قال أبو الشعثاء جابر بن زيد التابعي وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف وأبو ثور، وحكى ابن المنذر عن الحسن البصري هو كالجماع، فيجب القضاء والكفارة، ونحوه عن الحسن بن صالح، وعن مالك روايتان: أحدهما: كالحسن.

والثانية: إن تابع النظر فعليه القضاء والكفارة، وإلا فالقضاء، قال ابن المنذر: لا شيء عليه، ولو احتاط ف قضى يوما فحسن، قال صاحب الحاوي: أما إذا فكر بقلبه من غير نظر فتلذذ فأنزل، فلا قضاء عليه، ولا كفارة بالإجماع، قال: وإذا كرر النظر فأنزل أثم، وإن لم يجب القضاء.

الخامسة: إذا استمنى بيده: وهو استخراج المنى، أفطر بلا خلاف عندنا؛ لما ذكره المصنف، ولو حك ذكره لعارض فأنزل فوجهان حكاهما الصيمري وصاحب البيان، قالوا: ويشبه أن يكونا مبنيين على القولين فيمن سبق ماء المضمضة إلى جوفه.

قلت: والأصح: أنه لا يفطر في مسألة حك الذكر لعارض؛ لأنه متولد من مباشرة مباحة، والله أعلم.

أما إذا احتلم فلا يفطر بالإجماع؛ لأنه مغلوب كمن طارت ذبابة ف وقعت في جوفه بغير اختياره، فهذا هو المعتمد في دليل المسألة وأما الحديث المروى عن النبي

ﷺ: «لَا يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ وَلَا مَنْ اخْتَلَمَ وَلَا مَنْ اخْتَجَمَ» ؛ فحديث ضعيف لا يحتج به، وسبق بيانه في مسألة القيء<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

فرع: لو قبل امرأة وتلذذ فأمدى ولم يمن؛ لم يفطر عندنا بلا خلاف، وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري والشعبي والأوزاعي وأبي حنيفة وأبي ثور قال: وبه أقول، وقال مالك وأحمد: يفطر، دليلنا: أنه خارج لا يوجب الغسل، فأشبه البول. فرع: قال صاحب البيان: إذا أمنى الخشى المشكل عن مباشرة وهو صائم، أو رأى الدم يوما كاملا من فرج النساء - لم يبطل صومه؛ لاحتمال أنه عضو زائد، وإن أمنى من فرج الرجال عن مباشرة، ورأى الدم في ذلك اليوم من فرج النساء، واستمر الدم أقل مدة الحيض، بطل صومه؛ لأنه إن كان رجلا فقد أنزل عن مباشرة، وإلا فقد حاضت، فإن استمر به الدم بعد ذلك أياما، ولم ينزل عن مباشرة من آلة الرجل - لم يبطل صومه في انفراد الدم أو الإنزال، ولا كفارة حيث قلنا بفطره للاحتمال، هذا كلام صاحب البيان.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن فعل ذلك كله ناسيا، لم يبطل صومه؛ لما روى أبو هريرة - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا فَلَا يَفْطِرُ، فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى» ؛ فنص على الأكل والشرب، وقسنا عليهما كل ما يبطل الصوم من الجماع وغيره، فإن فعل ذلك وهو جاهل بتحريمه لم يبطل صومه؛ لأنه يجهل تحريمه فهو كالناسي، وإن فعل ذلك به بغير اختياره، بأن أوجر الطعام في حلقه مكرها؛ لم يبطل صومه، وإن شد امرأته ووطئها وهي مكرهة؛ لم يبطل صومها، وإن استدخلت المرأة ذكر رجل وهو نائم لا يبطل صومه؛ لحديث أبي هريرة - رضى الله عنه - : «وَمَنْ ذَرَعَهُ الْفَقِيءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ» ؛ فدل على أن كل ما حصل بغير اختياره، لم يجب به القضاء؛ ولأن النبي ﷺ أضاف أكل الناسي إلى الله تعالى، فأسقط به القضاء، فدل على أن كل ما حصل بغير فعله، لا يوجب القضاء. وإن أكره حتى أكل بنفسه، أو أكره المرأة حتى مكنت من الوطء فوطئها، ففيه قولان:

أحدهما: يبطل الصوم؛ لأنه فعل ما ينافي الصوم؛ لدفع الضرر، وهو ذاكر

للمصوم فبطل صومه، كما لو أكل لخوف المرض، أو شرب لدفع العطش.  
والثاني: لا يبطل؛ لأنه وصل إلى جوفه بغير اختياره، فأشبهه إذا أوجر في حلقه.  
الشرح: حديث أبي هريرة: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ»<sup>(١)</sup> سبق بيانه في مسألة القيء،  
وحديثه الأول «مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا» إلى آخره رواه الترمذى والدارقطنى والبيهقى وغيرهم  
بلفظه الذى هنا، قال الترمذى: وهو حديث حسن صحيح<sup>(٢)</sup>، ورواه البخارى  
ومسلم بمعناه لفظ البخارى عن النبى ﷺ قال: «إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمَّ  
صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»<sup>(٣)</sup>، وفى رواية له «مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيَتِمَّ

(١) تقدم.

(٢) انظر ما يأتى.

(٣) أخرجه البخارى (١٥٥/٤) كتاب: الصوم، باب: الصائم إذا أكل وشرب ناسيا حديث  
(١٩٣٣)، ومسلم (٨٠٩/٢) كتاب: الصيام، باب: أكل الناسى وشربه وجماعه لا يفطر  
حديث (١٧١ / ١١٥٥)، وأبو داود (٧٨٩/٢)، وأحمد (٧٩٠)، والترمذى (١١٢/٢) كتاب: الصوم، باب: من أكل  
ناسيا، حديث (٢٣٩٨)، والترمذى (١١٢/٢) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى الصائم  
بأكل ويشرب ناسيا حديث (٧١٧)، والدارمى (٣٤٦/١)، وأحمد (٣٩٥/٢)، والدارقطنى  
(١٧٨/٢) كتاب: الصيام، باب: الشهادة على رؤية الهلال (٢٧)، وابن خزيمة (٣/٢٣٨)،  
والبيهقى (٢٢٩/٤) من طريق محمد بن سيرين عن أبى هريرة به.

وقال الترمذى: حسن صحيح.

وقال الدارقطنى: إسناده صحيح وكلهم ثقات.

وأخرجه ابن الجارود فى «المنتقى» رقم (٣٨٩) من طريق خلاص بن عمرو عن  
أبى هريرة به.

وأخرجه البخارى (٥٥٨/١١) كتاب: الأيمان والنذور، باب: إذا حنث ناسيا فى  
الأيمان حديث (٦٦٦٩)، والترمذى (١١٢/٢) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى  
الصائم يأكل ويشرب ناسيا حديث (٧١٨)، وابن ماجه (٥٣٥/١) كتاب: الصيام،  
باب: ما جاء فىمن أفطر ناسيا، حديث (١٦٧٣)، وأحمد (٣٩٥/٢)، والدارقطنى (٢/١٨٠)،  
والبيهقى (٣٢٩/٤) من طريق محمد بن سيرين وخلاص بن عمرو عن أبى هريرة.

وقال الترمذى: حسن صحيح.

وقال الدارقطنى: هذا إسناده صحيح.

وأخرجه ابن الجارود (٣٩٠)، وأحمد (٤٨٩/٢)، والدارقطنى (١٧٩/٢) من طريق  
قتادة عن أبى رافع عن أبى هريرة.

وأخرجه ابن خزيمة (٣٣٩/٣) رقم (١٩٩٠)، وابن حبان (٩٠٦ - موارد)، والحاكم  
(٤٣٠/١)، والبيهقى (٢٢٩/٤) من طريق محمد بن عبد الله الأنصارى عن محمد بن عمرو  
عن أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ: من أفطر فى شهر رمضان ناسيا.

فلا قضاء عليه ولا كفارة.

وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال: على شرط مسلم ووافقه الذهبى.

صَوْمُهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ<sup>(١)</sup>، وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ» رواه الدارقطني بإسناد صحيح أو حسن<sup>(٢)</sup>، وقول المصنف: وإن شد امرأته، لو قال: امرأة؛ لكان أحسن وأعم.

أما الأحكام ففيه مسائل:

إحداها: إذا أكل أو شرب أو تقايا أو استعط أو جامع، أو فعل غير ذلك من منافيات الصوم ناسيا - لم يفطر عندنا، سواء قل ذلك أم كثر، هذا هو المذهب والمنصوص، وبه قطع المصنف والجمهور من العراقيين وغيرهم.

وذكر الخراسانيون في أكل الناسي إذا كثر وجهين: ككلام الناسي في الصلاة إذا

= ومحمد بن عمرو روى له مسلم متابعة وهو حسن الحديث وقال البيهقي: تفرد به الأنصارى عن محمد بن عمرو وكلهم ثقات.

قلت: وفي الباب عن أبي سعيد وأم إسحاق الغنوية والحسن مرسلًا.

أما حديث أبي سعيد:

قال المباركفوري في التحفة (٣/٣٣٩): لم أقف عليه، وقد وقفنا عليه في مجمع الزوائد (٣/١٦٠) فذكره الهيثمي عنه قال: «سئل رسول الله ﷺ عن صائم أكل وشرب ناسيا فلم يأمره بالقضاء وقال: إنما ذلك طعام أطعمه الله».

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن عبد الله العزمي وهو ضعيف. حديث أم إسحاق الغنوية:

أخرجه أحمد (٦/٣٦٧) من طريق بشار بن عبد الملك، قال: حدثني أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم إسحاق: أنها كانت عند رسول الله ﷺ فأتني بقصعة من ثريد فأكلت معه ومعه ذو اليمين فناولها رسول الله ﷺ عرقًا فقال: «يا أم إسحاق أصيبى من هذا فذكرت إنى كنت صائمة فرددت يدي لا أقدمها ولا أؤخرها فقال النبي ﷺ: مالك؟ قالت: كنت صائمة فنسيت، فقال ذو اليمين الآن بعدما شبع، فقال النبي ﷺ: أتمى صومك فإنما هو رزق ساقه الله إليك».

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/١٦٠)، وقال: رواه أحمد والطبراني في الكبير، وفيه أم حكيم ولم أجد لها ترجمة.

مرسل الحسن:

أخرجه أحمد كما في مجمع الزوائد (٣/١٦٠) عنه قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان أحدكم صائمًا فنسى فأكل أو شرب فليتم صومه فإن الله - عز وجل - أطعمه وسقاه».

قال الهيثمي: رواه أحمد وهو مرسل صحيح الإسناد.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

كثير، والمذهب: أنه لا يفطر هنا وجها واحدا؛ لعموم الأحاديث السابقة، ولأنه قد يستمر به النسيان حتى يأكل كثيرا، ويندر ذلك في الكلام في الصلاة، وذكر الخراسانيون في جماع الناسى طريقين:

أصحهما: ما قدمناه عن الجمهور: أنه لا يفطر؛ للأحاديث.

والثاني: على قولين كجماع المحرم ناسيا.

أصحهما: لا يفطر.

والثاني: يفطر، قال المتولى وغيره: وهو مخرج من الحج ليس منصوبا، وبهذا القول قال أحمد، فعلى المذهب، وهو الطريق الأول، قال السرخسي: الفرق بين جماع الناسى في الإحرام والصيام: أن المحرم له هيئة يتذكر بها، فإذا نسي كان مقصرا بخلاف الصائم، والله أعلم.

فرع: في مذاهب العلماء في الأكل وغيره ناسيا، ذكرنا أن مذهبنا: أنه لا يفطر بشيء من المنافيات ناسيا للصوم، وبه قال الحسن البصري ومجاهد وأبو حنيفة<sup>(١)</sup> وإسحاق وأبو ثور وداود<sup>(٢)</sup> وابن المنذر وغيرهم.

(١) مذهب الحنفية: إذا أكل أو شرب أو جامع نهارا ناسيا لم يفطر لقوله ﷺ للذي أكل وشرب ناسيا: أتم صومك فإنما أطعمك الله وسقاك ولا فرق بين النفل والفرض وإن أكل في رمضان ناسيا وظن أن ذلك يفطره فأكل بعد ذلك متعمدا فسد صيامه. وإذا أفطر مخطئا أو مكرها فعليه القضاء وأما حديث رفع الخطأ فالمراد به رفع الإثم فإذا تسحر وهو يظن أن الفجر لم يطلع أو أفطر وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا هي لم تغرب أمسك بقية يومه وفسد صيامه. الهداية (١/١٢٢).

(٢) قال ابن حزم: للمرء أن يفطر في صوم التطوع ولا يكره له ذلك إلا أن عليه إن أفطر عامدا قضاء يوم مكانه ومن أجهد الجوع أو العطش حتى غلبه الأمر ففرض عليه أن يفطر لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ ولقول رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» ولا ينقض الصوم ذهاب دخل الحلق بغلبة ولا من رفع رأسه فوق في حلقه نقطة ماء بغير تعمد لذلك ولا من تعمد أن يصبح جنباً ما لم يترك الصلاة ولا من تسحر أو وطئ وهو يظن أنه ليل فإذا بالفجر طلع ولا من أفطر بأكل أو وطئ ويظن أن الشمس قد غربت فإذا بها لم تغرب ولا من أكل أو شرب أو وطئ ناسيا لأنه صائم ولا من أكره على ما ينقض ويبطل الصوم تعمد المعصية أي معصية كانت إذا فعلها عامدا ذاكرا لصومه. ولا يقدر على القضاء إن كان في رمضان أوفى نذر معين، ومن تعمد الفطر في يوم رمضان عاصيا الله تعالى لم يحل له أن يأكل في باقيه ولا أن يشرب ولا أن يجامع وهو عاص بتعمد الفطر ولا صوم له مع ذلك. وإذا طهرت الحائض والنفساء قبل الفجر فأخرت =

وقال عطاء والأوزاعي والليث: يجب قضاؤه في الجماع ناسيا، دون الأكل، وقال ربيعة ومالك<sup>(١)</sup>: يفسد صوم الناسى في جميع ذلك، وعليه القضاء دون الكفارة.

وقال أحمد: يجب بالجماع ناسيا القضاء والكفارة، ولا شيء في الأكل، دليلنا على الجميع الأحاديث السابقة، والله أعلم.

**المسألة الثانية:** إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع جاهلا بتحريمه - فإن كان قريب عهد بإسلام أو نشأ ببادية بعيدة بحيث يخفى عليه كون هذا مفطرا - لم يفطر؛ لأنه لا يأتهم فأشبهه الناسى الذى ثبت فيه النص، وإن كان مخالطا للمسلمين بحيث لا يخفى عليه تحريمه أفطر؛ لأنه مقصر، وعلى هذا التفصيل ينزل كلام المصنف وغيره ممن أطلق المسألة، ولو فصل المصنف كما فصل غيره على ما ذكرناه، كان أولى.

**الثالثة:** إذا فعل به غيره المفطر، بأن أوجر الطعام قهرا، أو أسعط الماء وغيره، أو طعن بغير رضاه، بحيث وصلت الطعنة جوفه، أو ربطت المرأة وجومعت، أو جومعت نائمة فلا فطر في كل ذلك؛ لما ذكره المصنف، وكذا لو استدخلت ذكره نائما أفطرت هي دونه؛ لما ذكره المصنف، وسواء في ذلك امرأة وزوجها والأجنبية والأجنبي، ولا خلاف عندنا في شيء من هذا، إلا وجها حكاه الحناطى والرافعى فيما أوجر أنه يفطر، وهذا شاذ مردود. ولو كان مغمى عليه وقد نوى من الليل، وأفاق في بعض النهار، وقلنا: يصح صومه فأوجره غيره شيئا في حال إغمائه؛ لغير المعالجة، لم يبطل صومه، إلا على وجه الحناطى.

= الغسل عمدا إلى طلوع الفجر ثم اغتسلت وأدركت الدخول في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس لم يضرها شيء وصومها تام فإن فاتتها الصلاة بطل صيامها لأنها عاصية بترك الصلاة عمدا.

ينظر المحلى (٢٢٩/٦) رقم (٧٧٥).

(١) مذهب المالكية: من أكل أو شرب أو جامع ناسيا أفطر وكذلك إذا أكل أو شرب لضرورة أفطر وعلى كل منهما القضاء، أما من أفطر ساهيا فلا قضاء عليه ولا يفطر أن يبلغ ما بين الأسنان طعاما عمدا ويفطر إن وصل مائع إلى الحلق من الأنف أو الأذن أو العين أو الفم سواء كان المائع ماء أو غيره وصل عمدا أو سهوا أو غلبة كماء غلب من المضمضة أو السواك حتى وصل إلى الحلق أو وصل خطأ كأكله نهارا معتقدا بقاء الليل أو غروب الشمس أو شاكاً في ذلك ما لم يتبين أن أكله قبل الفجر أو بعد غروب الشمس.

ينظر متن الرسالة ص (٥٢).

وإن أوجره معالجة وإصلاحا له فهل يفطر؟ فيه وجهان مشهوران في كتب الخراسانيين.

**أصحهما:** لا يفطر كغير المعالجة؛ لأنه لا صنع له.

**والثاني:** يفطر؛ لأن فعل المعالج لمصلحته فصار كفعله، قالوا: ونظير المسألة: إذا عولج المحرم المغمى عليه بدواء فيه طيب هل تجب الفدية؟ فيه خلاف سنوضحه في موضعه إن شاء الله - تعالى.

**فروع:** لو طعنه غيره طعنة وصلت جوفه بغير أمره؛ لكن أمكنه دفعه فلم يدفعه ففى فطره وجهان حكاهما الدارمي أقيسهما: لا يفطر، إذ لا فعل له، والله أعلم.

**الرابعة:** لو أكره الصائم على أن يأكل بنفسه أو يشرب فأكل أو شرب، أو أكرهت على التمكين من الوطء فمكنت، ففى بطلان الصوم به قولان مشهوران قل من بين الأصح منهما والأصح: لا يبطل، ممن صححه المصنف فى «التنبيه» والغزالي فى «الوجيز» والعبدى فى «الكفاية» والرافعى فى الشرح وآخرون وهو الصواب، ولا تغتر بتصحيح الرافعى فى المحرر البطلان، وقد نبهت عليه فى مختصر المحرر.

واحتجوا لعدم البطلان بأنه بالإكراه سقط أثر فعله، ولهذا لا يائثم بالأكل؛ لأنه صار مأمورا بالأكل لا منهيا عنه فهو كالناسى، بل أولى منه بأن لا يفطر؛ لأنه مخاطب بالأكل؛ لدفع ضرر الإكراه عن نفسه، بخلاف الناسى، فإنه ليس بمخاطب بأمر ولا نهى.

وأما قول القائل الآخر: إنه أكل لدفع الضرر عنه فكان كالأكل لدفع الجوع والعطش، ففرقوا بينهما: بأن الإكراه قادح فى اختياره، وأما الجوع والعطش، فلا يقدحان فى اختياره، بل يزيدانه. قال أصحابنا: فإن قلنا: يفطر المكروه فلا كفارة عليه، بلا خلاف سواء أكره على أكل أو أكرهت على التمكين من الوطء. وأما إذا أكره رجل على الوطء فبينى على الخلاف المشهور: أنه هل يتصور إكراهه على الوطء أم لا؟ قال أصحابنا: إن قلنا: يتصور إكراهه، فهو كالمكروه، ففى إفطاره القولان، فإن قلنا: يفطر فلا كفارة قولنا واحدا؛ لأنها تجب على من جامع جماعا يائثم به، وهذا لم يائثم بلا خلاف، وإن قلنا: لا يتصور إكراهه أفطر قولنا واحدا، ووجبت الكفارة؛ لأنه غير مكروه، والله أعلم.

قال صاحب الحاوى: لو شدت يدا الرجل وأدخل ذكره فى الفرج بغير اختياره



ولا قصد منه؛ فإن لم ينزل فصومه صحيح، وإن أنزل فوجهان:  
أحدهما: لا يبطل صومه؛ لأنه لم يبطل بالإيلاج، فلم يبطل بما حدث منه وكأنه  
أنزل من غير مباشرة؛ لأن المباشرة سقط أثرها بالإكراه.  
والثاني: يبطل؛ لأن الإنزال لا يحدث إلا عن قصد واختيار، قال: فعلى هذا  
يلزمه القضاء إن كان في رمضان، وفي الكفارة وجهان:  
أحدهما: تجب؛ لأننا جعلناه مفطرا باختياره.  
والثاني: لا تجب؛ للشبهة هذا كلام صاحب الحاوي.  
قلت: هذا الخلاف في فطره شبيه بالخلاف فيمن أكره على كلمة الطلاق فقصد  
إيقاعه ففي وقوعه خلاف مشهور، حكاه المصنف والأصحاب وجهين:  
أحدهما: لا يقع؛ لأن اللفظ سقط أثره بالإكراه وبقي مجرد نية، والنية وحدها:  
لا يقع بها طلاق.  
وأصحهما: يقع؛ لوجود قصد الطلاق بلفظه، وينبغي أن يكون الأصح في مسألة  
الصوم: أنه إن حصل بالإنزال، تفكر وقصد وتلذذ أفطر وإلا فلا، والله تعالى أعلم.  
فرع: ذكرنا أن الأصح عندنا أن المكروه على الأكل وغيره لا يبطل صومه وقال  
مالك<sup>(١)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup>: يبطل والله تعالى أعلم.

- (١) مذهب المالكية: الإكراه عذر للفطر: الإكراه عذر مباح لأجله الفطر والمكروه على الفطر لا يباح له الاستمرار في الفطر بعد زوال الإكراه بل يجب عليه الإمساك. يقضى من أفطر في الفرض إكراهاً. أما المتفل فلا قضاء إن أفطر إكراهاً ولا كفارة كبرى على من أفطر مكرهاً.
- (٢) مذهب الحنفية: في إكراه الرجل على الوطء: أنه لو أكره رجل رجلاً على الجماع فنفذ فالراجح أن المكروه بالكسر لا يكفر عن المنفذ ومع ذلك لا كفارة عليه على المعتمد. وقيل يلزمه كفارة نفسه نظراً لانتشاره.
- (٣) مذهب الحنابلة: الإكراه على الأكل والحجامة والتداوى: لا يفسد صوم الصائم بصيب شيء في خلقه أو أنه بطريق الإكراه كما لا يفسد صومه بحجمه كرها وكذلك تداوى مأمومته أو جائفته بغير اختياره. أما إذا أكره على شيء من ذلك بالوعيد ففعله قال ابن عقيل: قال أصحابنا لا يفطر به أيضاً لقول النبي ﷺ «عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» قال: ويحتمل عندي أن يفطر لأنه فعل المفطر لدفع الضرر عن نفسه فأشبهه المريض يفطر لدفع المرض ومن يشرب لدفع العطش. ويفارق الملجأ لأنه خرج بالإلجاء عن حيز الفعل ولذلك لا يضاف إليه ولذلك افترقا فيما لو أكره على قتل آدمي أو ألقي عليه فقتله. إكراه المرأة على الجماع: إن أكرهت المرأة على الجماع فلا كفارة عليها رواية واحدة. وعليها في ظاهر المذهب قال: مهنا: سألت أحمد عن المرأة غضبها رجل نفسها فجامعها

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن تمضمض، أو استنشق فوصل الماء إلى جوفه، أو دماغه، فقد نص فيه على قولين فمن أصحابنا من قال: القولان إذا لم يبالغ: فأما إذا بالغ بطل صومه قولاً واحداً، وهو الصحيح؛ لأن النبي ﷺ قال للقيط ابن صبرة: «إِذَا اسْتَنْشَقْتَ فَأَبْلِغِ الْوُضُوءَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»؛ فنهاه عن المبالغة؛ فلو لم يكن وصول الماء في المبالغة يبطل الصوم إذا لم يكن للنهي عن المبالغة معنى؛ ولأن المبالغة منهي عنها في الصوم، وما تولد من سبب منهي عنه فهو كال مباشرة، والدليل عليه أنه إذا جرح إنساناً فمات، جعل كأنه باشر قتله، ومن أصحابنا من قال: هي على قولين، بالغ أو لم يبالغ:

أحدهما: أنه يبطل صومه؛ لقوله ﷺ لمن قبل وهو صائم «أَرَأَيْتَ لَوْ

= أعلها القضاء؟ قال: نعم قلت: وعليها الكفارة قال: لا.

ونقل أحمد ابن القاسم عن ابن حنبل أيضاً قوله: كل أمر غلب عليه الصائم فليس عليه قضاء ولا غيره فهذه الرواية تدل على إسقاط القضاء والكفارة مع الإكراه وبذلك أيضاً قال أبو الخطاب ويرى صاحب المغنى والشرح الكبير أن رواية ابن القاسم تحمل على حالة الإكراه الملجئ إذ لم يوجد فيها فعل فلا تفطر كما لو صب الماء في حلقها بغير اختيارها. ووجه القول الأول: أنه جماع في الفرج فأفسد الصوم كما لو أكرهت بالوعيد، ولأن الصوم عبادة يفسدها الوطء ففسدت به في كل حال كالصلاة والحج.

إكراه الرجل على الجماع: إن أكره الرجل فجامع فسد صومه على الصحيح لأنه إذا فسد صوم المرأة فصوم الرجل أولى أما الكفارة فقد قال القاضي أبو يعلى تجب عليه لأن الإكراه على الوطء لا يمكن لأنه لا يطاق حتى يتشر ولا يتشر إلا عن شهوة فهو كغير المكره. وقال أبو الخطاب: فيه روايتان إحداهما: لا كفارة عليه. لأن الكفارة إما عقوبة أو ماحية للذنب والمكره غير آثم ولا مذنب ولقول النبي ﷺ «عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» ولأن الشرع لم يرد بوجوب الكفارة فيه ولا يصح قياسه على ما ورد الشرع فيه لاختلافهما في وجود العذر وعدمه.

والرواية الثانية: عليه الكفارة لما ذكر سابقاً، أما إن كان الإكراه ملجئاً مثل أن غلبت المرأة زوجها في حال يقظته على نفسه فلا قضاء عليه ولا كفارة عند ابن عقيل لأن معنى حرمة الصوم حصل بغير اختياره فلم يفطر به. كما لو أطارت الريح إلى حلقه ذبابة. ولرواية ابن القاسم عن الإمام أحمد إذ يقول لكل أمر غلب عليه الصائم فليس عليه قضاء ولا غيره. وظاهر كلام الإمام أحمد أن عليه القضاء لأنه قال في المرأة: إذا غصبها رجل نفسها فجامعها عليها القضاء فالرجل أولى فاستوى فيه حالة الاختيار والإكراه كاللحج. ولا يصح قياس الجماع على غيره في عدم الإفساد لتأكده بإيجاب الكفارة وإفساده للحج من بين سائر محظوراته وإيجاب الحد به إذا كان زناً.

تَمْضَمَضَتْ؛ فشبه القبلة بالمضمضة وإذا قبل وأنزل بطل صومه؛ فكذلك إذا تمضمض فنزل الماء إلى جوفه، وجب أن يبطل صومه.

والثاني: لا يبطل؛ لأنه وصل إلى جوفه بغير اختياره؛ فلم يبطل صومه، كغبار الطريق وغريلة الدقيق.

الشرح: حديث لقيط سبق بيانه قريبا في فصل تحريم الطعام والشراب على الصائم<sup>(١)</sup> وحديث قبلة الصائم وتشبيهها بالمضمضة بيناه قريبا<sup>(٢)</sup>.

أما حكم المسألة؛ فاتفق أصحابنا ونصوص الشافعي - رضى الله عنه - على أنه يسحب للصائم المضمضة والاستنشاق في وضوئه، كما يستحبان لغيره؛ لكن تكره المبالغة فيهما؛ لما سبق في باب الوضوء، فلو سبق الماء، فحاصل الخلاف في المضمضة والاستنشاق: إذا وصل الماء منهما جوفه أو دماغه ثلاثة أقوال: أصحابها: عند الأصحاب إن بالغ أفطر وإلا فلا.

والثاني: يفطر مطلقا.

والثالث: لا يفطر مطلقا، والخلاف فيمن هو ذاك للصوم عالم بالتحريم، فإن كان ناسيا أو جاهلا، لم يبطل بلا خلاف، كما سبق، ولو غسل فمه من نجاسة فسبق الماء إلى جوفه، فهو كسبقه في المضمضة فلو بالغ ههنا.

قال الرافعي: هذه المبالغة لحاجة فينبغي أن تكون كالمضمضة، بلا مبالغة؛ لأنه مأمور بالمبالغة للنجاسة دون المضمضة، وهذا الذي قاله متعين، ولو سبق الماء من غسل تبرد ومن المضمضة في المرة الرابعة. قال البغوي: إن بالغ أفطر، وإلا فهو مرتب على المضمضة، وأولى بإبطال الصوم؛ لأنه غير مأمور به. هذا كلام البغوي والمختار في الرابعة الجزم بالإفطار؛ لأنها منهي عنها.

ولو جعل الماء في فيه لا لغرض فسبق ونزل إلى جوفه فطريقان حكاهما المتولى:

أحدهما: يفطر.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

**والثاني:** على القولين، ولو أصبح ولم ينو صوما فتمضمض ولم يبلغ فسبق الماء إلى جوفه ثم نوى صوم تطوع، صح صومه على أصح الوجهين؛ لأنه لا أثر لما سبق على الصحيح، فكأنه لم يكن.

قال القاضي حسين في فتاويه: إن قلنا: إن سبق لا يبطل الصوم صح صومه هذا وإلا فلا قال: والأصح: الصحة في الموضعين. هذا كلامه وهذه مسألة مهمة نفيسة، والله تعالى أعلم.

قال الدارمي: ولو كان الماء في فيه أو أنفه فوجد منه عطاس أو نحوه، فنزل الماء بذلك إلى جوفه، أو دماغه، لم يفطر، قال أصحابنا: وسواء في المضمضة والاستنشاق صوم الفرض والنفل فحكمهما سواء على ما ذكرناه، هذا مذهبننا، وحكى أصحابنا عن النخعي: أنه إن سبق الماء في وضوء مكتوبة، لم يفطر، وإن كان نافلة أفطر، واستدل أصحابنا: بأن المضمضة مأمور بها في وضوء الفرض والنفل، والله تعالى أعلم.

**فرع:** قال المتولى وغيره: إذا تمضمض الصائم؛ لزمه مج الماء، ولا يلزمه تنشيف فمه بخرقه ونحوها بلا خلاف، قال المتولى: لأن في ذلك مشقة.

قال: ولأنه لا يبقى في الفم بعد المج إلا رطوبة لا تفصل عن الموضع، إذ لو انفصلت لخرجت في المج والله - تعالى - أعلم.

**فرع:** في مذاهب العلماء فيمن تمضمض واستنشق فسبق الماء بغير اختياره إلى جوفه أو دماغه. قد ذكرنا. أنه إن بالغ فالصحيح عندنا: بطلان صومه، وإلا فلا، وممن قال بطلان الصوم مطلقا مالك وأبو حنيفة والمزني قال الماوردي: وهو قول أكثر الفقهاء، قال الحسن البصري وأحمد وإسحاق وأبو ثور: لا يبطل مطلقا وحكى الماوردي عن ابن عباس والشعبي والنخعي وابن أبي ليلى أنه إن توضأ لنافلة بطل صومه، وإن توضأ لفريضة فلا؛ لأنه مضطر إليه في الفريضة ومختار في النافلة، قال الماوردي: هذا ضعيف، لوجهين:

أحدهما: أن المضمضة والاستنشاق ستان فهو غير مضطر إليهما في الفرض والنفل ومندوب إليهما فيهما.

**والثاني:** أن حكم الفطر لا يختلف بذلك.

ولهذا لو أجهده الصوم أكل وقضى ولو أكل من غير مشقة قضى، والله تعالى أعلم.

فرع: اتفق أصحابنا: على أنه لو طارت ذبابة فدخلت جوفه، أو وصل إليه غبار الطريق أو غربة الدقيق بغير تعمد؛ لم يفطر.

قال أصحابنا: ولا يكلف إطباق فمه عند الغبار والغربة؛ لأن فيه حرجا، فلو فتح فمه عمدا حتى دخله الغبار ووصل جوفه فوجهان حكاهما البغوى والمتولى وغيرهما، قال البغوى: أصحابهما لا يفطر؛ لأنه معفو عن جنسه.

والثانى: يفطر؛ لتقصيره، وهو شبيه بالخلاف السابق فى دم البراغيث إذا كثر، وفيما إذا تعمد قتل قملة فى ثوبه وصلى، ونظائر ذلك، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن أكل أو جامع وهو يظن أن الفجر لم يطلع وكان قد طلع، أو يظن أن الشمس قد غربت - ولم تكن غربت لزمه القضاء؛ لما روى حنظلة قال: «كنا فى المدينة فى شهر رمضان وفى السماء شىء من السحاب، فظننا أن الشمس قد غربت فأفطر بعض الناس، فأمر عمر - رضى الله عنه - من كان أفطر أن يصوم يوما مكانه، ولأنه مفطر؛ لأنه كان يمكنه أن يمسك إلى أن يعلم فلم يعذر.

الشرح: هذه المسألة ودليلها وفروعها وما يتعلق بها سبق بيانه كله قريبا: فى فصل يدخل فى الصوم بطلوع الفجر، ويخرج منه بغروب الشمس، وذكرنا هناك أن الصحيح كما ذكره المصنف وفى المسألة وجهان آخران سبقا هناك، وسبق بيان حديث عمر - رضى الله عنه<sup>(١)</sup> - هذا المذكور فى مذاهب العلماء، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ومن أفطر فى رمضان بغير الجماع من غير عذر، وجب عليه القضاء لقوله ﷺ: «مَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ»، ولأن الله تعالى أوجب القضاء على المريض والمسافر مع وجود العذر، فلأن يجب مع عدم العذر أولى، ويجب عليه إمساك بقية النهار؛ لأنه أفطر بغير عذر؛ فلزمه إمساك بقية النهار، ولا تجب عليه الكفارة؛ لأن الأصل عدم الكفارة إلا فيما ورد به الشرع، وقد ورد الشرع بإيجاب الكفارة فى الجماع وما سواه ليس فى معناه؛ لأن الجماع أغلظ، ولهذا

يجب به الحد في ملك الغير ولا يجب فيما سواه فبقى على الأصل، وإن بلغ ذلك السلطان عزره؛ لأنه محرم ليس فيه حد ولا كفارة؛ فثبت فيه التعزير، كالمباشرة فيما دون الفرج من الأجنبية.

الشرح: هذا الحديث سبق بيانه<sup>(١)</sup>: قال أصحابنا: إذا أفطر الصائم في نهار رمضان بغير الجماع من غير عذر عامداً مختاراً عالماً بالتحريم، بأن أكل أو شرب أو استعط أو باشر فيما دون الفرج فأنزل، أو استمنى فأنزل أثم ووجب عليه القضاء وامسك بقية النهار، ولا يلزمه الكفارة العظمى وهى عتق رقبة.

وهل تلزمه الفدية؟ وهى مد من الطعام؟ فيه طريقتان:

أصحهما: وبه قطع العراقيون: لا يلزمه لما ذكره المصنف.

والثانى: حكاه الخراسانيون فيه وجهان:

أصحهما: عند جمهورهم: لا يلزمه.

والثانى: يلزمه؛ لأنها إذا لزم المرضع والحامل وهما معذورتان فهذا أولى.

وهذا الوجه حكاه البندنجى عن على بن أبى هريرة قال المصنف والأصحاب: وإذا علم السلطان أو نائبه بهذا عزره؛ لما ذكره المصنف.

فرع: ذكره أصحابنا الخراسانيون قالوا: لو رأى الصائم فى رمضان مشرفاً على الغرق ونحوه، ولم يمكنه تخليصه إلا بالفطر، ليتقوى فأفطر لذلك جاز، بل هو واجب عليه، ويلزمه القضاء، وفى الفدية وجهان مشهوران أصحهما - باتفاقهم - لزومها كالمرضع.

والثانى: لا يلزمه كالمسافر والمريض، والله تعالى - أعلم.

فرع: قال أصحابنا: الإمساك تشبيهاً بالصائمين من خواص رمضان، كالكفارة فلا إمساك على متعد بالفطر فى نذر أو قضاء أو كفارة؛ كما لا كفارة، وهذا كله متفق عليه.

قال أصحابنا: ثم من أمسك تشبهاً، فليس هو فى صوم بخلاف المحرم؛ إذا أفسد إحرامه، ويظهر أثره فى أن المحرم لو ارتكب محظوراً لزمته الفدية، ولو ارتكب الممسك محظوراً فلا شئ عليه بلا خلاف: سوى الإثم وقد سبق بيان هذا فى مسألة الإمساك إذا بان يوم الشك من رمضان، قال أصحابنا: ويجب الإمساك على كل متعد بالفطر فى رمضان، سواء أكل أو ارتد أو نوى الخروج من الصوم، إذا

قلنا: يخرج منه بنية الخروج ويجب على من نسي النية من الليل، وأما المسافر إذا أقام، والمريض إذا برأ والصبي إذا بلغ، والمجنون إذا أفاق، والحائض والنفساء إذا طهرتا، والكافر إذا أسلم، وغيرهم ممن في معانهم فسبق بيان حكمهم في الإمساك في أوائل الباب مبسوطا، والله أعلم.

فروع: في مذاهب العلماء: فيمن أفطر بغير الجماع في نهار رمضان عدوانا، ذكرنا: أن مذهبنا أن عليه قضاء يوم بدله، وإمساك بقية النهار، وإذا قضى يوما كفاه عن الصوم وبرئت ذمته منه، وبهذا قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> ومالك<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup> وجمهور

(١) قد يترتب على الإفطار القضاء فقط أو الفدية دون القضاء أو القضاء والكفارة. فأما القضاء فقط دون الكفارة فيكون إذا أكل خطأ أو ظن أن الفجر لم يطلع أو أن الشمس قد غربت. وكذا إذا أكل ما بين أسنانه في مقدار الحمصة عند أبي يوسف. وعند زفر عليه القضاء والكفارة ولو قل عن ذلك لأنه طعام متغير.

واختلف فيمن رأى الهلال ورد قوله وأفطر قبل الرد يقضى فقط أم عليه الكفارة أيضا والراجح عدم وجوبها. أو بعده فتجب الكفارة. ومن ابتلع حصاة أو حديدا قضى بلا كفارة، ومن استقاء عامدا يقضى بلا كفارة ولو جامع فيما دون الفرج ولم ينزل يقضى بلا كفارة... أو جامع ميتة أو بهيمة أو صغيرة لا تشتهى أنزل أم لم ينزل فلا كفارة. وكذا المجنونة والنائمة إذا جومت وهي صائمة تقضى بلا كفارة والمسافر والمريض والحائض والنفساء وذوو الأعذار يقضون بلا كفارة.

وأما الفدية فهي تجب على الشيخ الفاني إن أفطر. ولو مات المريض أو المسافر وهما على حالهما لم تلزم الوصية بالإطعام لأنه لم يلزمهما القضاء ولو صح المريض أو أقام المسافر ثم مات لزمهما.

وأما الكفارة والقضاء فلا يكونان إلا على من أفطر في رمضان، أما في غير رمضان فلا كفارة ويكون القضاء فقط فإذا أكل أو شرب ما يتغذى به أو ما يداوى به فعليه القضاء والكفارة، ومن أصبح غير ناو الصيام فأكل قبل الزوال فعليه الكفارة عند زفر ومحمد ولا تجب عليه عند أبي يوسف. ومن أكل من بين أسنانه قدر حمصة عليه الكفارة عند زفر وليس عليه كفارة عند أبي يوسف.

وإذا احتجم وظن أن ذلك يفطر فأكل فعليه كفارة لأنه لا يستند إلى دليل شرعي إلا إذا أفتى بالفساد. وكذا إذا جامع في أحد السيلين فعليه القضاء والكفارة لتكامل الجنابة وقال أبو حنيفة لا تجب الكفارة في الموضع المكروه (الدبر) وتجب الكفارة على المرأة والرجل بالوقاع، والكفارة في الصيام ككفارة الظهار.

(٢) مذهب المالكية: يجب القضاء فقط على من أفطر لعذر أو ضرورة في رمضان دون كفارة ومن أفطر لعذر أو ضرورة في غير رمضان فلا قضاء عليه وليس على من أفطر في غير رمضان كفارة.

ومن أفطر لمرض أو ضرورة فعليه القضاء ومن سافر سفرا تقصر فيه الصلاة فله أن يفطر =

العلماء .

قال العبدري: هو قول الفقهاء كافة إلا من سذكروه إن شاء الله - تعالى - وحكى ابن المنذر وغيره عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن: أنه يلزمه أن يصوم اثني عشر يوما مكان كل يوم؛ لأن السنة اثني عشر شهرا وقال سعيد بن المسيب: يلزمه صوم ثلاثين

= ولو لم ينله ضرر وعليه القضاء والصوم أحب.

ومن سافر أقل من مسافة القصر فظن أن الفطر مباح له فأفطر فلا كفارة عليه وعليه القضاء. وكل من أفطر متأولا فلا كفارة عليه. ومن أمدى في نهار رمضان بمباشرة أو قبله فعليه القضاء. ولا كفارة فيما يصل إلى الجوف من أنف وأذن وعين ونحوها. لأن الكفارة معللة بالانتهاك الذي هو أخص من العمد. وتكون الكفارة على من أفطر متعمدا بأكل أو شرب أو جماع مع القضاء.

ومن تعمد المباشرة أو القبلة في نهار رمضان حتى أمدى فعليه الكفارة. والكفارة إطعام ستين مسكينا وهو على المكلفين المعتادين وله أن يكفر بعقوبة أو صيام شهرين متتابعين. والحامل التي تخاف على ما في بطنها تطعم في قول ولا تطعم في قول آخر والمرضع التي تخاف على ولدها ولم تجد من تستأجره له تفطر وتطعم ويستحب للشيخ الكبير أن يطعم والإطعام في هذا كله عن كل يوم تقضيه.

(٣) مذهب الحنابلة: من أكل أو شرب أو احتجم أو أسعط أو أدخل إلى جوفه شيئا من أى موضع كان أو قبل فأمنى أو أمدى أو كرر النظر فأنزل أى فعل ذلك عمداً وهو ذاك لصومه فعليه القضاء بلا كفارة إذا كان الصوم واجبا.

ومن أدركه الفجر مجامعا فاستدام لزمه أن يقضى ويكفر، وإن نزع فكذلك عند القاضى وقيل لا شيء عليه. ويتخرج إن قضى لا يكفر. وإذا وطئ في دبر أو قبل من آدمى أو بهيمة عمدا أو سهوا فعليه الكفارة مع القضاء نص عليه أحمد وذلك إذا كان في شهر رمضان وعنه لا كفارة عليه مع العذر كالناسى والمكره والواطئ بظنه ليلا فتبين نهارا، وأما المرأة الموطوءة فيلزمها القضاء ولا تلزمها الكفارة مع العذر فإن لم يكن لها عذر فعلى روايتين. ومن مرض أو جن أو سافر في يوم قد وطأ فيه لم تسقط الكفارة عنه. ومن أكل ثم جامع لزمته الكفارة وكذلك كل مفطر وطئ. ومن وطئ في يوم مرتين فكفارة واحدة إلا أن يكفر بينهما فتلزمه ثانية وإن وطئ في يومين ولم يكفر فكفارتان قال أبو بكر كفارة، ومن باشر دون الفرج أو قبل أو كرر النظر فأمنى لزمه القضاء وفى الكفارة روايتان ورواية ثالثة لا كفارة بذلك إلا بالوطء دون الفرج واختارها الخرقى والكفارة عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع أطعم ستين مسكينا. والمفطر لكبير سن والمريض لا يرجى برؤه يطعم كل يوم فقيرا ولا يقسط الإطعام لعجزه عنه وإطعام المسكين من بر أو نصف صاع تمر أو شعير والمرضع والحامل إن خافتا على ولديهما وأفطرتا قضتا وتطعمان لكل يوم فإن عدمت الطعام فإنه يسقط وإن أفطرتا خوفا على نفسيهما كفاهما القضاء.



يوماً<sup>(١)</sup>. وقال النخعي يلزمه: صوم ثلاثة آلاف يوم<sup>(٢)</sup>، كذا حكاه ابن المنذر وأصحابنا.

وقال علي بن أبي طالب وابن مسعود - رضى الله عنهما -: «لا يقضيه صوم الدهر»<sup>(٣)</sup>.

واحتج لهذا المذهب: بحديث أبي هريرة - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ؛ لَمْ يُجْزِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بإسناد غريب<sup>(٤)</sup>؛ لكن لم يضعفه أبو داود.

وأما الكفارة فيه والفدية فمذهبننا: أنه لا يلزمه شيء من ذلك كما سبق، وبه قال سعيد بن جبير وابن سيرين والنخعي وحمام بن أبي سليمان وأحمد وداود<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو حنيفة: ما لا يتغذى به في العادة، كالعجين وبلع حصاة ونواة ولؤلؤة

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٤٧/٢) برقمى (٩٧٨٠، ٩٧٨١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٨٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٨٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٢٨/٤) عن ابن مسعود وأثر علي بن أبي طالب أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٨٥)، والبيهقي (٢٢٨/٤).

(٤) أخرجه أحمد (٣٨٦/٢، ٤٤٢، ٤٥٨، ٤٧٠)، وأبو داود (٢٣٩٦، ٢٣٩٧)، والترمذي (٧٢٣) وابن ماجه (١٦٧٢) والنسائي في الكبرى (٢٤٤/٢ - ٢٤٦) وابن خزيمة (١٩٨٧)، والبيهقي (٢٢٨/٤) من طريق ابن المطوس أو أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة به مرفوعاً.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦٦٦/٤):

الاضطراب والجهل بحال أبي المطوس، والشك في سماع أبيه عن أبي هريرة أ. هـ. فالحديث ضعيف.

(٥) مذهب الظاهرية: قالوا لا قضاء إلا على خمسة فقط وهم الحائض والنفساء فإنهما يقضيان أيام الحيض والنفساء، والمريض والمسافر سفراً تقصر فيه الصلاة لقوله تعالى «شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون» «والمتقى» عمداً لأن وجوب القضاء في تعمد القى قد صح عن رسول الله ﷺ.

ولا كفارة على من تعمد فطراً في رمضان بما لم يباح له إلا من وطئ في الفرج من امرأته أو أمته المباح له وطئهما فإن هذا عليه الكفارة ولا يقدر على القضاء.

ومن وطئ عمداً في نهار رمضان ثم سافر في يومه ذلك أو جن أو مرض لا تسقط عنه الكفارة. وصفة الكفارة عتق رقبة فإن لم يقدر عليها فصوم شهرين متتابعين فإن لم يقدر عليها لزمه إطعام ستين مسكيناً ولا يجزئ إطعام أقل من ستين ولا صيام أقل من شهرين. والحامل إن خافت على جنينها أو المرضع من قلة اللبن والشيخ الكبير لهم أن يفطروا =

يوجب القضاء ولا كفارة، وكذا إن باشر دون الفرج، فأنزل أو استمنى، فلا كفارة وقال الزهري والأوزاعي والثوري وإسحاق: تجب الكفارة العظمى من غير تفصيل وحكاة ابن المنذر أيضا عن عطاء والحسن وأبي ثور ومالك، والمشهور عن مالك: أنه يوجب الكفارة العظمى في كل فطر لمعصية، كما حكاها ابن المنذر وحكى عنه خلافه قال ابن المنذر: وروينا أيضا عن عطاء أن عليه تحرير رقبة فإن لم يجدها فبدنة، أو بقرة، أو عشرين صاعا من طعام، دليلنا: ما ذكره المصنف.

وأما الحديث الذي رواه البيهقي بإسناده عن هشيم بإسناده عن مجاهد عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ أَمَرَ الَّذِي أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِكَفَّارَةِ الظَّهَارِ»<sup>(١)</sup>، وفي رواية عن هشيم عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ مثله<sup>(٢)</sup>؛ فجوابه من وجهين:

أحدهما: أنه ضعيف؛ لأن الرواية الأولى مرسله، والثانية: فيها ليث بن أبي سليم وهو ضعيف.

والجواب الثاني: جواب البيهقي أن هذا اختصار وقع من هشيم، فقد رواه أكثر أصحاب ليث عنه عن مجاهد عن أبي هريرة - رضى الله عنه - : مفسرا في قصة الذي وقع على امرأته في نهار رمضان، قال البيهقي: وهكذا كل حديث روى في هذا الباب مطلقا من وجه، فقد روى من وجه آخر مفسرا: بأنه في قصة الواقع على امرأته<sup>(٣)</sup> قال: ولا يثبت عن النبي ﷺ في الفطر بالأكل شيء، هذا كلام البيهقي،

= ولا قضاء عليهم ولا إطعام إلا أن أفطروا لمرض بهم عارض فعليهم القضاء. ومن وطئ مرارا في اليوم عامدا فكفارة واحدة، ومن وطئ في يومين عامدا فصاعدا فعليه لكل يوم كفارة سواء أكفر قبل أن يطأ الثانية أم لم يكفر ومن أفطر عامدا في قضاء رمضان فليس عليه إلا قضاء يوم واحد. وعن قتادة أن عليه الكفارة كمن فعل ذلك في رمضان لأنه بدل عنه وعن بعض السلف عليه قضاء يومين يوم رمضان ويوم القضاء ومن أفطر في صوم نذر عامدا أو لعذر فلا قضاء عليه إلا أن يكون نذر أن يقضيه فيلزمه.

(١) أخرجه الدارقطني (١٩١/٢). والبيهقي (٢٢٩/٤).

(٢) أخرجه الدارقطني (١٩٠/٢)، والبيهقي (٢٢٩/٤) وأخرجه الدارقطني (١٩١/٢) من طريق أبي معشر عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة به.

لكن إسناده ضعيف؛ لضعف أبي معشر رواية عن محمد بن كعب قاله الحافظ في التلخيص (٣٩٧/٢).

(٣) ينظر الحديث التالي.

والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن أفطر بالجماع من غير عذر، وجب عليه القضاء؛ لما روى أبو هريرة - رضى الله عنه - : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الَّذِي وَاقَعَ أَفْلُهُ فِي رَمَضَانَ بِقَضَائِهِ»، ولأنه إذا وجب القضاء على المريض والمسافر وهما معذوران، فعلى المجامع أولى، ويجب عليه إمساك بقية النهار؛ لأنه أفطر بغير عذر، وفي الكفارة ثلاثة أقوال:

أحدها: يجب على الرجل دون المرأة؛ لأنه حق مال يختص بالجماع، فاختص به الرجل دون المرأة كالمهر.

والثاني: يجب على كل واحد منهما كفارة؛ لأنها عقوبة تتعلق بالجماع، فاستوى فيها الرجل والمرأة كحد الزنا.

والثالث: يجب عليه عنه وعنهما كفارة؛ لأن الأعرابي سأل النبي ﷺ عن فعل مشترك بينه وبينها، فأوجب عتق رقبة فدل على أن ذلك عنه وعنهما.

الشرح: حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - أصله فى الصحيحين لفظهما عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَمَا أَهْلَكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ: هَلْ تَجِدُ مَا تَعْتِقُ بِهِ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ بِهِ سِتِينَ مِسْكِينًا؟ قَالَ: لَا، ثُمَّ جَلَسَ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعِزْقٍ فِيهِ تَمْرٌ فَقَالَ: تَصَدَّقْ بِهِذَا فَقَالَ: أَعْلَى أَفْقَرٍ مِنَّا؟ فَمَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَخُو جِ إِلَى مِثْلًا، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَثْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: اذْهَبْ فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ»<sup>(١)</sup>، وفى

(١) أخرجه البخارى (١٦٣/٤) كتاب: الصوم، باب: إذا جامع فى رمضان ولم يكن له شئ فتصدق عليه فليكفر، حديث (١٩٣٦)، ومسلم (٧٨١/٢، ٧٨٢) كتاب: الصيام، باب: تغليظ تحريم الجماع فى نهار رمضان على الصائم ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبينائها إلخ، حديث (١١١/٨١)، ومالك (٢٩٦/١) كتاب: الصيام، باب: كفارة من أفطر فى رمضان (٢٨)، وأبو داود (٧٢٧/١) كتاب: الصيام، باب: كفارة من أتى أهله فى شهر رمضان (٢٣٩٠)، والترمذى (١٠٢/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى كفارة الفطر فى رمضان (٧٢٤)، وابن ماجه (٥٣٤/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى كفارة من أفطر يوما من رمضان (١٦٧١)، والدارمى (٣٤٣/١ - ٣٤٤)، وأحمد (٢٠٨/٢، ٢٤١، ٢٨١)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٦٠/٢ - ٦١)، والدارقطنى (١٩٠/٢ - ١٩١)، وابن

رواية البخارى أعلى أفقر منى يا رسول الله»<sup>(١)</sup>، وفى رواية أبى داود قال: «فأتى بعرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعاً»، وفيها قال: «كله أنت وأهل بيتك، وصم يوماً واستغفر الله»، وإسناد رواية أبى داود هذه جيد إلا أن فيه رجلاً ضعفه<sup>(٢)</sup>، وقد روى له مسلم فى صحيحه، ولم يضعف أبو داود هذه الرواية.

وقوله: لأنه حق مال، احتراز من الغسل والحد.

وقوله: يختص بالجماع احتراز من غرامة المتلفات والزكاة وكفارة اليمين والقتل.

وقوله: لأنه عقوبة، احتراز من المهر، ومن لحوق النسب، وحرمة المصاهرة فى وطء الشبهة؛ فإن الشبهة تعتبر فى الرجل دون المرأة على الصحيح.

وقوله: تتعلق بالجماع، احتراز من الدية ومن قتل الحربى؛ فإنه يقتل الرجل دون المرأة.

أما أحكام المسألة: فإذا أفطر الرجل أو المرأة فى نهار رمضان بالجماع بغير عذر، لزمه إمساك بقية النهار بلا خلاف؛ لما ذكره المصنف، وفى وجوب قضاء ذلك اليوم طريقتان:

أحدهما: وبه قطع المصنف، وأكثر العراقيين، وجماعة من الخراسانيين، أنه يجب.

= الجارود (٣٨٤)، والبيهقى (٢٢١/٤ - ٢٢٢) من طريق الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن أبى هريرة به.

وقال الترمذى: حسن صحيح.

(١) أخرجه البخارى (١٩٣٦، ٦٠٨٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٩٣)، وابن خزيمة (١٩٥٤)، الدارقطنى (١٩٠/٢)، والبيهقى (٤/٢٢٦) من طريقين: عن هشام بن سعد عن ابن شهاب عن أبى سلمة عن عبد الرحمن عن أبى هريرة، وهشام قد روى له مسلم وأصحاب السنن. وهو صدوق له أوهام ورمى بالتشيع كما فى التقريب.

وتابعه أبو أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس، أخرجه البيهقى (٤/٢٢٦)، وكذلك تابعه عبد الجبار بن عمر عند البيهقى.

قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى (٤/٦٨٠): وقد ورد الأمر بالقضاء فى هذا الحديث فى رواية أبى أويس وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهرى... ووقعت الزيادة أيضاً فى مرسل سعيد بن المسيب ونافع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب؛ وبمجموع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلاً. اهـ.

والثاني: ذكره الخراسانيون فيه ثلاثة أقوال:

أصحها: وجوبه؛ لما ذكره المصنف.

والثاني: لا يجب، وتندرج فيه الكفارة.

والثالث: إن كفر بالصوم، لم يجب، وإلا وجب.

وحكى بعض الخراسانيين هذا الخلاف قولين ووجهها، وقال البندنجي من العراقيين: أوماً الشافعي - رضى الله عنه - فى «الأم» إلى قولين، سواء كفر بالصوم أم بغيره، قال إمام الحرمين: ولا خلاف أن المرأة يلزمها القضاء إذا لم نوجب عليها الكفارة، والله - تعالى - أعلم.

وتجب الكفارة بالجماع بلا خلاف، وهى على الرجل، فأما الروجة الموطوءة؛ فإن كانت مفطرة بحيض أو غيره، أو صائمة ولم يطل صومها؛ لكونها نائمة مثلاً فلا كفارة عليها، وإن كانت صائمة فمكنته طائفة فقولان:

أحدهما: وهو نصه فى الإملاء: يلزمها كفارة أخرى فى مالها ذكره المصنف:

وأصحهما: لا يلزمها؛ بل يختص الزوج بها وهو نصه فى «الأم» والقديم.

فعلى هذا هل الكفارة التى تلزم الزوج عنه خاصة؟ أم عنه وعنهما ويتحملها هو عنها؟ فيه قولان مستنبطان من كلام الشافعي، وربما قيل: منصوصان وربما قيل: وجهان، ومن الأصحاب من يجمع المسألتين كما فعله المصنف وكثيرون ويقولون: فى الكفارة ثلاثة أقوال:

أصحها: تجب على الزوج خاصة.

والثاني: تجب عليه عنه وعنهما.

والثالث: يلزم كل واحد منهما كفارة.

والأصح على الجملة: وجوب كفارة واحدة عليه خاصة عن نفسه فقط، وأنه لا شئ على المرأة ولا يلاقيها الوجوب، وذكر الدارمي وغيره فى المسألة أربعة أقوال: هذه الثلاثة.

والرابع: يجب على الزوج فى ماله كفارتان كفارة عنه وكفارة عنها.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : والكفارة عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، والدليل عليه: ما روى أبو هريرة رضى الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الَّذِي وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ

أَنْ يَغْتَقِرَ رَقَبَةً، قَالَ: لَا أَجِدُ، قَالَ: صُمْ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ، قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ، قَالَ: أَطْعِمِ سِتِينَ مِسْكِينًا، قَالَ: لَا أَجِدُ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ مِنْ تَمَرٍ فِيهِ خَمْسَةُ عَشَرَ صَاعًا قَالَ: خُذْهُ وَتَصَدَّقْ بِهِ، قَالَ: عَلَى أَفْقَرٍ مِنْ أَهْلِي، وَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَى الْمَدِينَةِ أَخَوُجٍ مِنْ أَهْلِي، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِزُهُ قَالَ: خُذْهُ، وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ تَعَالَى وَأَطْعِمِ أَهْلَكَ؛ فَإِنْ قَلْنَا: يَجِبُ عَلَيْهِ دُونَهَا عَتَقَ حَالَهُ: فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعَتَقِ أَعْتَقَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّوْمِ صَامَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِطْعَامِ أَطْعَمَ.

وإن قلنا: يجب على كل واحد منهما كفارة، اعتبر حال كل واحد منهما بنفسه، فمن كان من أهل العتق أعتق، ومن كان من أهل الصوم صام، ومن كان من أهل الإطعام أطعم، كرجلين أفطرا بالجماع.

فإن قلنا يجب عليه كفارة عنه وعنهما، اعتبر حالهما، فإن كان من أهل العتق أعتق، وإن كان من أهل الإطعام أطعم، وإن كان من أهل الصيام وجب على كل واحد منهما صوم شهرين متتابعين؛ لأن الصوم لا يتحمل، وإن اختلف حالهما نظرت - فإن كان الرجل من أهل العتق وهي من أهل الصوم، أعتق رقبة ويجزئ عنهما؛ لأن من فرضه الصوم، إذا أعتق أجزأه، وكان ذلك أفضل من الصوم، وإن كان من أهل الصوم وهي من أهل الإطعام؛ لزمه أن يصوم شهرين، ويطعم عنها ستين مسكينًا؛ لأن النيابة تصح في الإطعام، وإنما أوجبنا كفارتين؛ لأن الكفارة لا تتبعض، فوجب تكميل نصف كل واحدة، منهما، وإن كان الرجل من أهل الصوم وهي من أهل العتق، صام عن نفسه شهرين، وأعتق عنها رقبة، وإن كان من أهل الإطعام وهي من أهل الصوم أطعم عن نفسه ولم يصم عنها؛ لأن الصوم لا تدخله النيابة، وإن كانت المرأة أمة وقلنا: إن الأمة لا تملك المال، فهي من أهل الصوم ولا يجزئ عنها عتق.

فإن قلنا: إنها تملك المال أجزأ عنها العتق كالحرة المعسرة.

وإن قدم الرجل من السفر وهو مفطر، وهي صائمة فقالت: أنا مفطرة فوطئها، فإن قلنا: إن الكفارة عليه، لم يلزمه، ولم يلزمها، وإن قلنا: إن الكفارة عنه وعنهما، وجب عليها الكفارة في مالها؛ لأنها غرتة بقولها: إني مفطرة وإن أخبرته بصومها فوطئها وهي مطاوعة، فإن قلنا: إن الكفارة عنه دونها، لم يجب عليه شيء، وإن قلنا: إن الكفارة عنه وعنهما لزمه أن يكفر عنها، إن كانت من أهل العتق أو الإطعام،

وإن كانت من أهل الصيام؛ لزمها أن تصوم.

وإن وطئ المجنون زوجته وهي صائمة مختارة - فإن قلنا: إن الكفارة عنه دونها لم تجب، وإن قلنا: تجب عنه وعنهما، فهل يتحمل الزوج؟ فيه وجهان:  
قال أبو العباس: لا يتحمل؛ لأنه لا فعل له، وقال أبو إسحاق: يتحمل؛ لأنها وجبت بوطئه، والوطء كالجنابة وجنابة المجنون مضمونة في ماله، وإن كان الزوج نائما فاستدخلت المرأة ذكره، فإن قلنا: الكفارة عنه دونها، فلا شيء عليه، وإن قلنا: عنهما؛ لم يلزمه كفارة؛ لأنه لم يفطر ويجب عليها أن تكفر ولا يتحمل الزوج؛ لأنه لم يكن من جهته فعل، وإن زنى بها في رمضان فإن قلنا: إن الكفارة عنه دونها وجبت عليه كفارة، وإن قلنا: عنه وعنهما، وجب عليهما كفارتان، ولا يتحمل الرجل كفارتها؛ لأن الكفارة إنما تتحمل بالملك ولا ملك ههنا.

الشرح: حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - سبق بيانه قريبا<sup>(١)</sup>، وأما الكفارة: فأصلها من الكفر، بفتح الكاف، وهو السر؛ لأنها تستر الذنب وتذهب به. هذا أصلها، ثم استعملت فيما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك، وإن لم يكن فيه إثم كالقاتل خطأ وغيره.

وأما قولهم: «عتق رقبة»؛ فقال الأزهري: إنما قيل لمن أعتق نسمة وأعتق رقبة وفك رقبة، فخصت الرقبة دون بقية الأعضاء؛ لأن حكم السيد وملكه، كالحبل في رقبة العبد، وكالغل المانع له من الخروج عنه، فإذا أعتق فكأنه أطلق من ذلك، وسيأتى تهذيب العتق في باب إن شاء الله تعالى.

وقوله في الكتاب «بعرق تمر» هو بفتح العين والراء ويقال أيضا: بإسكان الراء، والصحيح المشهور فتحها ويقال له أيضا: المكمل بكسر الميم وفتح التاء المثناة فوق، والزنبيل بكسر الزاى والزنبيل<sup>(٢)</sup> بفتحها، والقفة والسفيفة بفتح السين

(١) تقدم.

(٢) في المطبوع «الزنبيل» وهو خطأ؛ فقد قال النووي في شرح مسلم (٤/٢٤٤): «الزنبيل» من غير نون، والزنبيل بكسر الزاى وزيادة نون أ هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٤/٦٧٦): والزنبيل بفتح الزاى وتخفيف الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم لام، بوزن رغيف: هو المكمل. قال ابن دريد: يسمى زنبيلًا لحمل الزبل فيه، وفيه لغة أخرى «زنبيل» بكسر الزاى أوله وزيادة نون ساكنة وقد تدغم النون فتشدد الباء مع بقاء وزنه وجمعه على اللغات الثلاث: «زنايل»

المهملة، وبفاء مكررة، وكله اسم لهذا الوعاء المعروف، ليس لسعته قدر مضبوط، بل قد يصغر ويكبر، ولهذا قال في الحديث في الكتاب، وهو رواية أبي داود: «فيه خمسة عشر صاعاً».

وقوله: «مَا بَيْنَ لَابَتَى الْمَدِينَةِ» يعنى حرتيها، والحرّة: هي الأرض المكبسة حجارة سوداء، ويقال لها لابة ولوية ونوبة بالنون، وقد أوضحناها في التهذيب. وقوله: «حَتَّى بَدَتْ أَثْيَابُهُ»، وفي بعض نسخ المذهب «نواجهه»، وكلاهما ثابت في الحديث الصحيح، والنواجهذ هي الأنياب.

هذا هو الصحيح في اللغة، وهو متعين هنا جمعاً بين الروایتين، ويقال: هي الأضراس، وهي بالذال المعجمة.

وقول المصنف: وإن كانت أمة وقلنا: إن الأمة لا تملك المال، فهي من أهل الصوم، ولا يجزئ عنها العتق وإن قلنا: إنها تملك أجزأ عنها العتق، هكذا يقع في كثير من النسخ، ولا يجزئ عنها العتق، وفي أكثر النسخ، «ولا يجب»، والأول أصوب، والله - تعالى - أعلم.

أما أحكام الفصل: فقال الشافعي والأصحاب - رحمهم الله تعالى - : هذه الكفارة مرتبة، ككفارة الظهار فيجب عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً؛ لحديث أبي هريرة - رضى الله عنه - المذكور، وصفة هذه الرقبة، وبيان العجز عنها المجوز للانتقال إلى الصوم، والعجز عن الصوم، المجوز للانتقال إلى الطعام، وبيان التتابع وما يقطعه، والإطعام وما يتعلق بذلك كله مستقصى في كتاب الكفارات عقب كتاب الظهار، وقد سبق فيمن يتعلق به وجوب الكفارة ثلاثة أقوال:

أصحها: تجب الكفارة على الرجل عن نفسه فقط، ولا شيء على المرأة، ولا يلاقيها الوجوب.

والثاني: تجب عليه الكفارة، وتكون عنه وعنهما، وهي كفارة واحدة.

والثالث: تجب عليه كفارة وعليها كفارة أخرى، قال المصنف والأصحاب: فإن قلنا بالأول اعتبر حاله فإن كان من أهل العتق أعتق، وإن كان من أهل الصوم صام، وإن كان من أهل الإطعام أطعم، ولا نظر إلى المرأة؛ لأنه لا يتعلق بها وجوب. وإن قلنا بالقول الثالث: اعتبر حال كل واحد منهما بنفسه، فمن كان منهما من



أهل العتق أعتق، ومن كان من أهل الصوم صام، ومن كان من أهل الإطعام أطعم، ولا يلزم واحدا منهما موافقة صاحبه إذا اختلفت صفتها، بل هما كرجلين أفطرا بالجماع، فيعتبر كل واحد منهما بانفراده.

وإن قلنا بالقول الثاني: وهو أنه يلزمه كفارة واحدة عنه وعنهما، فهذا محل التفصيل والتفريع الطويل، قال المصنف والأصحاب: على هذا القول قد يتفق حالهما، وقد يختلف، فإن اتفق نظر: إن كانا جميعا من أهل العتق، أعتق الرجل رقبة عنهما، وإن كانا من أهل الإطعام أطعم ستين مسكينا عنهما، وإن كانا من أهل الصيام؛ بأن كانا مملوكين أو حرين معسرين؛ لزم كل واحد منهما صوم شهرين متتابعين؛ لأن العبادة البدنية لا تتحمل.

وأما إذا اختلف حالهما: فقد يكون أعلى حالا منها، وقد يكون أدنى، فإن كان أعلى نظر: إن كان من أهل العتق، وهى من أهل الصوم أو الإطعام، فوجهان حكاهما الخراسانيون:

الصحيح: منهما، وبه قطع العراقيون: يجزئ الإعتاق عنهما؛ لأن من فرضه الصوم أم الإطعام إذا تكلف العتق أجزاءه وقد زاد خيرا، وهو أفضل، كذا قال المصنف والأصحاب: قال أصحابنا: إلا أن تكون المرأة أمة، فعليها الصوم؛ لأن العتق لا يجزئ عنها؛ لأنه يتضمن الولاء، وليست من أهله، هكذا أطلقه الأصحاب، وقال المصنف هنا: لا يجزئ عنها العتق إلا إذا قلنا: إن العبد يملك بالتملك؛ فإنه يجزئ عنها كالحرّة المعسرة، وهذا الذى قاله غريب، والمعروف فى كتب الأصحاب: أنه لا يجزئ العتق عن الأمة قولا واحدا.

وقد صرح المصنف بذلك فى المذهب فى باب العبد المأذون فقال: لا يصح إعتاق العبد، سواء قلنا: يملك أم لا؛ لأنه يتضمن الولاء وليس هو من أهله، والله تعالى أعلم.

والوجه الثانى من الوجهين السابقين عن الخراسانيين: لا يجزئ الإعتاق عن المرأة؛ لاختلاف الجنس، فعلى هذا يلزمها الصوم إن كانت من أهله، وفيمن يلزمه الإطعام عنها إن كانت من أهله وجهان:

أحدهما: يلزمها؛ لأن الزوج أخرج وظيفته وهى العتق.  
وأصحهما: يلزم الزوج، فإن عجز ثبت فى ذمته إلى أن يقدر؛ لأن الكفارة على

هذا القول معدودة من مؤن الزوجة الواجبة على الزوج .

أما إذا كان من أهل الصيام وهى من أهل الإطعام، فإن تكلف الإعتاق فاعتق رقبة، أجزأت عنهما جميعا، فأما إن أراد الصيام .

فقال المصنف والأصحاب: يلزمه أن يصوم عن نفسه، ويلزمه أيضا أن يطعم عنها، قالوا: لأن النيابة نصح فيهما، قالوا: وإنما أوجبنا كفارتين؛ لأن الكفارة لا تتبع فوجب تكميل كل نصف منها، هكذا قطع به المصنف والأصحاب .

قال الرافعى: ومقتضى الوجه الصحيح الذى قطع به العراقيون فى الصورة السابقة فى أجزاء الإعتاق عنهما عن الصيام أن يجزئ هنا الصيام: عن الإطعام، هذا كله إذا كان الزوج أعلى حالا منها، فإن كان أدنى نظر، فإن كان من أهل الإطعام وهى من أهل الصيام أطعم عن نفسه، ولزمها الصيام عن نفسها؛ لأنه لا نيابة فيه، وإن كان من أهل الصيام أو الإطعام وهى من أهل الإعتاق صام عن نفسه أو أطعم، ولزمه الإعتاق عنها إذا قدر، والله أعلم .

فرع: إذا كان الزوج مجنونا فوطئها وهى صائمة مختارة، فإن قلنا: على كل واحد كفارة، لزمتهما الكفارة فى مالها، وإن قلنا: تجب الكفارة عنه دونها، فلا شيء عليه ولا عليها، وإن قلنا: تجب كفارة عنه وعنهما، فوجهان مشهوران حكاهما المصنف والأصحاب:

أصحهما: يلزمها الكفارة فى مالها، ولا يتحملها الزوج؛ لأنه ليس أهلا للتحمل، كما لا تلزمه عن فعل نفسه، ولأنه لا فعل له، وهذا قول ابن سريج، وبه قطع البندنجى .

والثانى: قاله أبو إسحاق تجب الكفارة فى مال المجنون عنها؛ لأن ماله صالح للتحمل ولأنها وجبت بوطئه، والوطء كالجنابة وجناية المجنون مضمونة فى ماله، وإن كان الزوج مراهقا فهو كالمجنون، هذا هو المذهب؛ لأنه ليس مكلفا، وفيه وجه أنه كالبالغ تخريجا من قولنا: عمدته عمد، وإن كان ناسيا أو نائما فاستدخلت ذكره فكالمجنون، وقطع المصنف والبغوى وآخرون بأننا إذا قلنا: الكفارة عنه وعنهما، وجبت فى مسألة الاستدخال فى مالها؛ لأنه لا فعل للزوج، والله أعلم .

فرع: لو كان الزوج مسافرا صائما وهى حاضرة صائمة، فإن أفطر بالجماع بنية الترخص، فلا كفارة عليه عن نفسه بلا خلاف، وإن لم يقصد به الترخص، فوجهان

مشهوران في طريقة خراسان:

أصحهما: لا كفارة عليه أيضاً؛ لأنه لا يلزمه الصوم فصار كقاصد الترخص.  
قال أصحابنا: وهكذا حكم المريض الذي يباح له الأكل إذا أصبح صائماً فجامع، وكذا الصحيح إذا مرض في أثناء النهار ثم جامع، فحيث قلنا بوجوب الكفارة عليه، فهو كغيره، فيجىء في الكفارة الأقوال الثلاثة، وحكم التحمل ما سبق، وحيث قلنا: لا كفارة، فهو كالمجنون.

قال المصنف والأصحاب: ولو قدم المسافر مفطراً فأخبرته أنها مفطرة، وكانت صائماً فوطئها - فإن قلنا: الكفارة عنه فقط، فلا شيء عليه ولا عليها، وإن قلنا: عنه وعنهما، وجبت الكفارة عليها في مالها؛ لأنها غرته، هكذا قالوه واتفقوا عليه.  
قال الرافعي: ويشبه أن يكون هذا تفريعا على قولنا: المجنون لا يتحمل، وإلا فليس العذر هنا بأوضح منه في المجنون.

قلت: الفرق أنه لا تغيير منها في صورة المجنون، أما إذا قدم المسافر مفطراً، فأخبرته بصومها فوطئها مطاوعة، فإن قلنا: الكفارة عنه فقط، فلا شيء عليه ولا عليها، وإن قلنا: عنه وعنهما؛ لزمه أن يكفر عنها إن كانت من أهل العتق، أو الإطعام، وإن كانت من أهل الصيام لزمها الصيام والله - تعالى - أعلم.  
فرع: إذا أكرهها على الوطء، وهما صائمان في الحضر فلهما حالان:  
أحدهما: أن يقهرها بربطها أو بغيره ويطأ فلا تفطر هي، ويجب عليه كفارة عنه قطعاً.

والثاني: أن يكرهها حتى تمكنه ففي فطرها قولان سبقا.

أصحهما: لا تفطر فيكون كالحال الأول.

والثاني: تفطر، وعليهما الكفارة، وتكون الكفارة عليه وحده قطعاً.

فرع: هذا الذي سبق كله فيما إذا وطئ زوجته، فلو زنى بامرأة أو وطئها بشبهة فطريقان:

أحدهما: القطع بوجوب كفارتين على كل واحد منهما كفارة؛ لأن التحمل بسبب الزوجية ولا زوجية هنا.

وأصحهما: وبه قطع المصنف والجمهور أنه إن قلنا: الكفارة عنه خاصة، فعليه كفارة ولا شيء عليها، وإن قلنا: عنه وعنهما، فعليها في مالها كفارة أخرى؛ لما

ذكرناه، والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن جامع في يومين أو في أيام، وجب لكل يوم كفارة؛ لأن صوم كل يوم عبادة منفردة، فلم تتداخل كفارتها، كالعمرتين، وإن جامع في يوم مرتين، لم يلزمه للثاني كفارة؛ لأن الجامع الثاني لم يصادف صوما. الشرح: اتفق أصحابنا على أنه إذا جامع في يومين أو أيام، وجب لكل يوم كفارة، سواء كفر عن الأول أم لا؛ لما ذكره المصنف، بخلاف من تطيب ثم تطيب في الإحرام، قبل أن يكفر عن الأول، فإنه يكفيه فدية واحدة في أحد القولين؛ لأن الإحرام عبادة واحدة، بخلاف اليومين من رمضان، وإن جامع زوجته في يوم من رمضان مرتين فأكثر؛ لزمه كفارة واحدة عن الأول، ولا شيء عن، الثاني بلا خلاف؛ لما ذكره.

فرع: قال أبو العباس الجرجاني في كتابه «المعایاة»: فيمن وطئ زوجته في صوم رمضان ثلاثة أقوال:

أحدها: يلزمه الكفارة دونها.

والثاني: يلزمه كفارة عنهما.

والثالث: يلزم كل واحد كفارة ويتحمل الزوج ما دخله التحمل، وهو العتق والإطعام، قال: فإذا وطئ أربع زوجات في يوم واحد؛ لزمه على القول الأول كفارة فقط عن الوطء الأول، ولا يلزمه شيء لباقي الوطئات، وعلى الثانية: يلزمه أربع كفارات: كفارة عن وطئه الأولى عنه وعنهما، وثلاث عن الباقيات؛ لأنها لا تتبع بعض إلا في موضع يوجد التحمل، وعلى الثالث: يلزمه خمس كفارات، كفارتان عنه وعن الأولى بوطئها، وثلاث عن الباقيات، قال: ولو كانت له زوجتان مسلمة وكتابية، فوطئهما في يوم، لزمه على القول الأول كفارة واحدة بكل حال.

وأما على القول الثاني فإن قدم وطئ المسلمة فعليه كفارة، وإلا فكفارتان، وعلى الثالث: يلزمه كفارتان بكل حال؛ لأنه إن قدم المسلمة، لزمه كفارتان عنه وعنهما، ولا شيء بسبب الكتابية.

وإن قدم الكتابية، لزمه لنفسه كفارة، ثم أخرى عن المسلمة، هذا كلام الجرجاني وفي بعضه نظر.

وقال صاحب الحاوي: إذا وطئ أربع زوجات في يوم، فإن قلنا: الكفارة عنهن،

فعليه أربع كفارات وإلا فكفارة، وذكر في المسلمة والكتابية نحو قول الجرجاني.  
 فرع: في مذاهب العلماء فيمن كرر جماع زوجته في يوم من رمضان: ذكرنا أن  
 مذهبنا: أن عليه كفارة واحدة بالجماع الأول، سواء كفر عن الأول أم لا، وبه قال  
 أبو حنيفة ومالك، وقال أحمد: إن كان الوطء الثاني قبل تكفيره عن الأول، لزمه  
 كفارة أخرى؛ لأنه وطء محرم فأشبهه الأول.

دليلنا: أنه لم يصادف صوما منعقدا، بخلاف الجماع الأول.

فرع في مذاهبهم: فيمن وطئ في يومين أو أيام من رمضان، قد ذكرنا أن مذهبنا:  
 أنه يجب لكل يوم كفارة، سواء كفر عن الأول أم لا، وبه قال مالك<sup>(١)</sup> وداود وأحمد  
 في أصح الروايتين عنه.

وقال أبو حنيفة: إن وطئ في الثاني قبل تكفيره عن الأول، كفته كفارة واحدة،  
 وإن كفر عن الأول فعنه روايتان، قال: ولو جامع في رمضانين ففي رواية عنه: أنه  
 كرمضان واحد، وفي رواية تتكرر الكفارة، وهذه هي الرواية الصحيحة عنه، وقاسه  
 على الحدود.

واحتج أصحابنا: بأنها عبادات، فلم تتداخل بخلاف الحدود المبنية على الدرء  
 والإسقاط.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن رأى هلال رمضان ورد الحاكم شهادته  
 فصام وجامع، وجبت عليه الكفارة؛ لأنه أفطر في شهر رمضان بالجماع من غير  
 عذر، فأشبهه إذا قبل الحاكم شهادته.

الشرح: قال الشافعي والأصحاب: إذا رأى هلال رمضان فردت شهادته لزمه  
 صوم ذلك اليوم، فإن صامه وجامع فيه لزمته الكفارة بلا خلاف عندنا؛ لما ذكره  
 المصنف وسبق إيضاح هذه المسألة ومذاهب العلماء فيها في أوائل الباب، ولو رأى  
 هلال شوال وحده؛ لزمه الفطر كما سبق ولا شيء عليه بالجماع فيه؛ لأنه ليس من  
 رمضان، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن طلع الفجر وهو مجامع، فاستدام مع  
 العلم بالفجر، وجبت عليه الكفارة؛ لأنه منع صحة صوم يوم من رمضان بجماع من

غير عذر، فوجبت عليه الكفارة، كما لو وطئ في أثناء النهار، وإن جامع وعنده أن الفجر لم يطلع وكان قد طلع، أو أن الشمس قد غربت ولم تكن غربت؛ لم تجب الكفارة؛ لأنه جامع وهو معتقد أنه يحل له ذلك، وكفارة الصوم عقوبة تجب مع المأثم فلا تجب مع اعتقاد الإباحة كالحد، وإن أكل ناسيا فظن أنه أفطر بذلك ثم جامع عامدا فالمنصوص في الصيام: أنه لا تجب الكفارة؛ لأنه وطئ وهو معتقد أنه غير صائم، فأشبهه إذا وطئ وعنده أنه ليل ثم بان أنه كان نهارا، وقال شيخنا القاضي أبو الطيب الطبري رحمه الله: يحمل عندى أن تجب عليه الكفارة؛ لأن الذى ظنه لا يبيح الوطء، بخلاف ما لو جامع وظن أن الشمس غربت؛ لأن الذى ظن هناك يبيح له الوطء وإن أفطر بالجماع وهو مريض أو مسافر، لم تجب الكفارة؛ لأنه يحل له الفطر فلا تجب الكفارة مع إباحة الفطر، وإن أصبح المقيم صائما ثم سافر وجامع وجبت عليه الكفارة؛ لأن السفر لا يبيح له الفطر في هذا اليوم، فكان وجوده كعدمه، وإن أصبح الصحيح صائما ثم مرض وجامع؛ لم تجب الكفارة؛ لأن المرض يبيح له الفطر في هذا اليوم، وإن جامع ثم سافر، لم تسقط عنه الكفارة؛ لأن السفر لا يبيح له الفطر في يومه فلا يسقط ما وجب فيه من الكفارة. وإن جامع ثم مرض أو جن فقيه قولان.

أحدهما: أنه لا تسقط عنه الكفارة؛ لأنه معنى طرأ بعد وجوب الكفارة فلا يسقط الكفارة كالسفر.

والثاني: أنه يسقط؛ لأن اليوم يرتبط ببعضه ببعض، فإذا خرج جزؤه عن أن يكون صائما فيه أو عن الصوم فيه مستحقا خرج أوله عن أن يكون صوما أو يكون الصوم فيه مستحقا؛ فيكون جماعه في يوم فطر، أو في يوم صوم غير مستحق، فلا تجب به الكفارة.

الشرح: في الفصل مسائل:

إحداها: إذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام مع العلم بالفجر، بطل صومه، بلا خلاف، كما سبق في موضعه، وفي وجوب الكفارة طريقتان:

الصحيح المنصوص: وجوبها، وبه قطع المصنف والجمهور، وحكى جماعات من الخراسانيين في وجوبها قولين: المنصوص: وجوبها؛ لما ذكره المصنف، والثاني: لا تجب، وهو مخرج مما سنذكره إن شاء الله تعالى؛ لأنه لم يفسد بهذا

الجماع صوما؛ لأنه لم يدخل فيه. قال البندنيجي: وإنما وجبت الكفارة هنا على المذهب؛ لأنه منع انعقاد الصوم لا لإفساده، فإنه لم يدخل فيه، قال: ومن قال انعقد صومه ثم فسد فهذا غير معروف مذهبا للشافعي رحمه الله.

قال القاضي حسين وإمام الحرمين والبغوي وغيرهم من الخراسانيين: نص الشافعي هنا على وجوب الكفارة بالاستدامة، ونص فيمن قال لزوجته: إن وطئتك فأنت طالق ثلاثا، فوطئها واستدام، أنه لا يلزمه مهر بالاستدامة، قالوا: واختلف أصحابنا فيهما فمنهم من نقل وخرج فجعل في المسألتين قولين: أحدهما: تجب الكفارة والمهر كما لو نزع ثم أولج.

والثاني: لا يجب واحد منهما؛ لأن أول الفعل كان مباحا.

وقال الجمهور: - وهو الصحيح -: المسألتان على ما نص عليه، فتجب الكفارة دون المهر، والفرق أن ابتداء الفعل هنا لم يتعلق به كفارة، فوجبت الكفارة باستدامته؛ لثلاثا يخلو جماع في نهار رمضان عمدا عن كفارة، وأما المهر فلا يجب؛ لأن أول الوطء تعلق به المهر؛ لأن مهر النكاح يقابل جميع الوطآت، فلم يجب باستدامته مهر آخر؛ لثلاثا يؤدي إلى إيجاب مهرين لشخص واحد بوطأة واحدة، وهذا لا يجوز، وقولنا: لشخص واحد، احتراز ممن وطئ زوجة أبيه أو ابنه بشبهة، فإنه يفسخ نكاح زوجها ويلزم الواطئ مهران بالوطأة الواحدة: مهر للزوجة؛ لأنه استوفى منفعة بضعها بشبهة، ومهر للزوج؛ لأنه أفسد عليه نكاحه.

فرع: لو أحرم بالحج مجامعا ففيه ثلاثة أوجه، سأوضحها في كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

أصحابها: لا ينعقد حجه، كما لا ينعقد صومه، ولا صلاة من أحرم بها مع خروج الحدث.

والثاني: ينعقد حجه صحيحا، فإن نزع في الحال صح حجه، ولا شيء عليه وإلا فسد، وعليه المضى في فاسده والقضاء البدنة والثالث: ينعقد فاسدا وعليه القضاء، والمضى فيه سواء مكث أو نزع في الحال، ولا تجب الفدية إن نزع في الحال فإن مكث وجبت شاة في الأصح.

وفي قول: بدنة كما في نظائره.

والفرق بين الحج والصوم أن الصوم يخرج منه بالإفساد، فلا يصح دخوله فيه مع

وجود المفسد بخلاف الحج، وقد سبق فى أوائل هذا الباب بيان معنى قولهم: يخرج من الصوم بالإفساد، ولا يخرج من الحج بالإفساد.

**المسألة الثانية:** لو جامع ظانا أن الفجر لم يطلع أو أن الشمس غربت فبان غلطه، فلا كفارة، هكذا قطع به المصنف والأصحاب إلا إمام الحرمين فإنه قال: من أوجب الكفارة على الناسى بالجماع يقول بمثله هنا؛ لتقصيره فى البحث، قال الرافعى: وقولهم فيمن ظن غروب الشمس لا كفارة، تفريع على جواز الفطر بظن ذلك، فإن منعاه بالظن، فينبغى وجوب الكفارة؛ لأنه جماع محرم صادف الصوم.

**الثالثة:** إذا أكل الصائم ناسيا فظن أنه أفطر بذلك لجهله بالحكم، ثم جامع فهل يبطل صومه؟ فيه وجهان مشهوران:

أحدهما، وبه قال البندنجى: لا، كما لو سلم من الصلاة ناسيا، ثم تكلم عامدا، فإنه لا تبطل صلاته بالاتفاق؛ لحديث ذى الدين.

وأصحهما، وبه قطع الجمهور: تبطل كما لو جامع أو أكل وهو يظن أن الفجر لم يطلع فبان طالعا.

فإن قلنا: لا يفطر، فلا كفارة، وإن قلنا: يفطر، فلا كفارة أيضا، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور، ونقله المصنف والأصحاب عن نص الشافعى فى كتاب الصيام من «الأم»، وفيه الاحتمال الذى حكاه المصنف عن القاضى أبى الطيب وذكر دليلهما، أما إذا أكل ناسيا، وعلم أنه لا يفطر به ثم جامع فى يومه فيفطر، وتجب الكفارة، بلا خلاف عندنا.

وحكى الماوردى عن أبى حنيفة أنه قال: عليه القضاء دون الكفارة، ولو طلع الفجر وهو مجامع فظن بطلان صومه فمكث، فعليه القضاء دون الكفارة؛ لأنه لم يتعمد هتك حرمة الصوم بالجماع، ذكره الماوردى وغيره.

قال صاحب العدة: وكذا لو قبل ولم ينزل، أو اغتاب إنسانا، فاعتقد أنه قد بطل صومه فجامع - لزمه القضاء دون الكفارة.

وقال أبو حنيفة: إن قبل ثم جامع، لزمته الكفارة إلا أن يفتيه فقيه، أو يتأول خبرا فى ذلك.

وقال فى الذى اغتاب ثم جامع: يلزمه الكفارة، وإن أفتى، أو تأول خبرا. دليلنا: أنه لم يتعمد إفساد صوم.



**المسألة الرابعة:** إذا أفطر بالجماع وهو مريض أو مسافر، فإن قصد بالجماع الترخص، فلا كفارة، وإلا فوجهان حكاهما الخراسانيون:  
أصحهما، وبه قطع المصنف، وغيره من العراقيين: لا كفارة أيضاً؛ لما ذكره المصنف.

**الخامسة:** إذا أصبح المقيم صائماً، ثم سافر وجامع في يومه؛ لزمته الكفارة؛ لما ذكره المصنف.

هذا هو المذهب، وبه قطع المصنف والجمهور، وفيه وجه غريب ضعيف قاله المزني وغيره من أصحابنا: أنه يجوز له الفطر في هذا اليوم، فإذا جامع فلا كفارة عليه، وقد سبقت المسألة واضحة في فصل صوم المسافرين.

**السادسة:** إذا أصبح الصحيح صائماً ثم مرض فجائع، فلا كفارة إن قصد الترخص، وكذا إن لم يقصده على المذهب، وبه قطع المصنف وآخرون، وقد سبقت المسألة قريباً.

**السابعة:** لو أفسد المقيم صومه بجماع ثم سافر في يومه، لم تسقط الكفارة على المذهب، وبه قطع المصنف والجمهور، وقيل فيه قولان: كطران المرض، حكاه الدارمي والرافعي، ولو أفسد الصحيح صومه بالجماع ثم مرض في يومه فطريقان: أحدهما: لا تسقط الكفارة، وبه قطع البغوي.

وأصحهما: وبه قطع المصنف والأكثر في قولان:  
أصحهما: لا تسقط.

**والثاني:** تسقط، ودليلهما في الكتاب، ولو أفسد بجماع ثم طرأ جنون أو حيض أو موت في يومه فقولان ذكر المصنف دليلهما:

أصحهما: السقوط؛ لأن يومه غير صالح للصوم، بخلاف المريض، وصورة الحيض مفرعة على أن المرأة المفطرة بالجماع يلزمها الكفارة، ولو ارتد بعد الجماع في يومه، لم تسقط الكفارة بلا خلاف، ذكره الدارمي وهو واضح، هذا تفصيل مذهبنا.

وممن قال من العلماء: لا تسقط الكفارة بطران الجنون والمرض والحيض، مالك وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود، وقال أبو حنيفة والثوري: تسقط وأسقطها زفر بالحيض والجنون دون المرض، واتفقوا على أنها لا تسقط

بالسفر، إلا ابن الماجشون المالكي فأسقطها به.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ووطء المرأة في الدبر، واللواط كالوطء في الفرج في جميع ما ذكرناه من إفساد الصوم ووجوب الكفارة والقضاء؛ لأن الجميع ووطء؛ ولأن الجميع في إيجاب الحد واحد فكذلك في إفساد الصوم، وإيجاب الكفارة، وأما إتيان البهيمة: ففيه وجهان: من أصحابنا من قال: يُبنى ذلك على وجوب الحد، فإن قلنا: يجب فيه الحد، أفسد الصوم وأوجب الكفارة، كالجماع في الفرج، وإن قلنا: يجب فيه التعزير، لم يفسد الصوم، ولم تجب به الكفارة؛ لأنه كالوطء فيما دون الفرج في التعزير، فكان مثله في إفساد الصوم، وإيجاب الكفارة؛ ومن أصحابنا من قال: يفسد الصوم ويوجب الكفارة قولاً واحداً؛ لأنه ووطء يوجب الغسل، فجاز أن يتعلق به إفساد الصوم وإيجاب الكفارة كوطء المرأة.

الشرح قوله: ففيه وجهان كان ينبغي أن يقول: طريقان فعبر بالوجهين عن الطريقين مجازاً لاشتراكهما في أن كلا منهما حكاية للمذهب، وقد سبق بيان مثل هذا المجاز في مقدمة هذا الشرح، واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن ووطء المرأة في الدبر واللواط بصبي أو رجل كوطء المرأة في القبل في جميع ما سبق من إفساد الصوم، ووجوب إمساك بقية النهار ووجوب القضاء والكفارة؛ لما ذكره المصنف، وذكر الرافعي وجها شاذاً باطلاً في الإتيان في الدبر: أنه لا كفارة فيه، وهذا غلط.

وأما إتيان البهيمة في دبرها أو قبلها ففيه طريقان حكاهما المصنف والأصحاب:

أصحهما: القطع بوجوب الكفارة فيه.

وهذا هو المنصوص في المختصر وغيره، وبه قطع البغوي وآخرون.

والثاني: فيه خلاف مبني على إيجاب الحد به: إن أوجبناه وجبت الكفارة، وإلا

فلا، حكاه الدارمي عن ابن خيران وأبي إسحاق المروزي.

قال الماوردي: هذا الطريق غلط؛ لأن إيجاب الكفارة ليس مرتبطاً بالحد، ولهذا

يجب في ووطء الزوجة الكفارة دون الحد، وسواء في هذا كله أنزل أم لا، إلا أنه إذا

قلنا في إتيان البهيمة: لا كفارة، لا يفسد الصوم أيضاً، كما قاله المصنف، هذا إن

لم ينزل، فإن أنزل أفسد، كما لو قبل فأنزل.

فرع: الوطء بزنا أو شبهة، أو في نكاح فاسد ووطء أمته وأخته وبتته والكافرة،

وسائر النساء سواء فى إفساد الصوم ووجوب القضاء والكفارة وإمساك بقية النهار، وهذا لا خلاف فيه.

فرع: إذا أفسد صومه بغير الجماع، كالأكل، والشرب، والاستمنا، والمباشرات المفصيات إلى الإنزال، فلا كفارة؛ لأن النص ورد فى الجماع، وهذه الأشياء ليست فى معناه، هذا هو المذهب والمنصوص، وبه قطع الجماهير، وحكى الرافعى وجها عن أبى خلف الطبرى من أصحابنا من تلامذة القفال المروزى: أنه تجب الكفارة، بكل ما يأتى بالإفطار به.

وفى وجه حكاه صاحب الحاوى عن ابن أبى هريرة: أنه يجب بالأكل والشرب كفارة فوق كفارة المرضع ودون كفارة المجامع، وهذان الوجهان غلط، وحكى الحناطى - بالحاء المهملة والنون - عن محمد بن الحكم أنه روى عن الشافعى وجوب الكفارة على من جامع فيما دون الفرج فأنزل، وهذا شاذ ضعيف.

فرع: قد ذكرنا: أنه إذا استمنى متعمدا، بطل صومه ولا كفارة. قال الماوردى: فلو حك ذكره لعارض ولم يقصد الاستمنا فأنزل، فلا كفارة، وفى بطلان الصوم وجهان: قلت:

أصحهما: لا يبطل كالمضمضة بلا مبالغة.

فرع: فى مذاهب العلماء فىمن وطئ امرأة أو رجلا فى الدبر:

ذكرنا: أن مذهبنا وجوب القضاء والكفارة، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد، وقال أبو حنيفة: عليه القضاء<sup>(١)</sup>، وفى وجوب الكفارة روايتان عنه

(١) الجماع الموجب للكفارة: اتفقت كلمة الفقهاء على أن الجماع فى القبل من آدمى الحى سبب فى الكفارة لأنه المتبادر من قول الأعرابى وقعت على امرأتى، وأما غيره فلا يذكر إلا مقيدا ومن ثم اختلفوا بعد ذلك فى أن الوطء فى الدبر سبب للكفارة أولا، وكذا وطء الميتة ووطء البهيمة وإخراج المنى بمباشرة أو غيرها بغير الجماع. فذهب الشافعية والمالكية والحنابلة إلى أن وطء الميتة والوطء فى الدبر ووطء البهيمة سبب للكفارة وهو قول الحنفية فى الوطء بالدبر ما عدا الإمام فى رواية عنه لأنه يرى أنه وطء لا يحصل به إحسان فلا تجب به الكفارة كالححد، وقيل إنه قد رجع عنه حتى قيل إنه هو الصحيح.

وذهب الحنفية إلى أن وطء الميتة أو البهيمة لا يوجب الكفارة.

وفى وطء البهيمة وجه عند الشافعية والحنابلة كالحنفية وجه الجمهور أنه جماع تام حصل به إفساد الصوم وإيجاب الغسل فتجب به الكفارة كوطء الحية والأدمية والوطء =

أشهرهما عنه: لا كفارة؛ لأنه لا يحصل به الإحصان والتحليل، فأشبهه الوطء فيما دون الفرج، واحتج أصحابنا: بأنه جماع أثم به؛ لسبب الصوم، فوجب فيه الكفارة كالقتل، قال أصحاب أبي حنيفة: ولا كفارة في إتيان البهيمة.

فرع: في مذاهبهم في المباشرة فيما دون الفرج، وقد ذكرنا: أن مذهبنا أنه لا كفارة فيها، سواء فسد صومه بالإنزال أم لا، وبه قال أبو حنيفة. وقال داود: كل إنزال تجب به الكفارة حتى الاستمنا، إلا إذا كرر النظر فأنزل فلا قضاء ولا كفارة.

وقال مالك وأبو ثور: عليه القضاء والكفارة.

وحكى هذا عن عطاء والحسن وابن المبارك وإسحاق.

وقال أحمد: يجب بالوطء فيما دون الفرج، الكفارة، وفي القبلة واللمس روايتان.

واحتجوا بأنه أفطر بمعصية فأشبهه الجماع في الفرج.

واحتج أصحابنا: بأنه لم يجمع في الفرج فأشبهه الردة، فإنها تبطل الصوم ولا كفارة، وما قاله الآخرون ينتقض بالردة.

فرع: قال الغزالي وغيره من أصحابنا: الضابط في وجوب الكفارة بالجماع: أنه تجب على من أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به بسبب الصوم، وفي هذا الضابط قيود:

= في القبل.

ووجهه الحنفية ومن وافقهم أنه وطء لا يوجب الكفارة لعدم تكامل الجنابة في محل مشتهى، ولأنه لا نص عليه ولا إجماع، ولا هو في معنى المنصوص عليه ولأنه مخالف لوطء الآدمية في إيجاب الحد وفي كثير من أحكامه.

وبالنظر في وجهة كل نجد أن الراجح هو رأي الجمهور لأن تعدد الفطر به جنابة على الصوم ومفوت لركنه مع ما في ذلك من انتهاك حرمة الشهر فدعوى تكامل الجنابة وعدم تكاملها دعوى تحتاج إلى دليل. لأن الركن الأساسي في إيجاب الكفارة خصوصاً عند الحنفية هو تفويت الركن وهو متحقق ههنا.

يقوى ذلك حديث أبي هريرة «أن رجلاً أفطر ولم يبين ما به الفطر» وهذا الحديث هو متمسكهم في إيجاب الكفارة في الأكل وغيره، فإما أن يقولوا به في الجميع أو يتركوه في الجميع ودعواهم أنه ليس منصوصاً عليه. إلخ غير مقبولة بعد معرفة أن الجماع ليس هو العلة وإنما العلة هي الجنابة على الصوم وانتهاك حرمة الشهر فهو من مشتلات النص.

أحدها: الإفساد، فمن جامع ناسيا، لا يفطر على المذهب كما سبق.  
وقيل في فطره قولان سبق بيانهما.

فإن قلنا: لا يفطر، فلا كفارة؛ لعدم الإفساد، وإلا فوجهان حكاهما إمام  
الحرمين والغزالي وآخرون  
أصحهما: لا كفارة؛ أيضا لعدم الإثم.

الثاني: قولنا «من رمضان»؛ فلا كفارة بإفساد صوم التطوع والنذر والقضاء  
والكفارة بالجماع؛ لأن الكفارة إنما هي لحرمة رمضان.

الثالث: قولنا «بجماع» احتراز من الأكل والشرب والاستمنا والمباشرة دون  
الفرج، فلا كفارة فيها كلها على المذهب، كما بيناه قريبا.

والرابع: قولنا «تام» احتراز من المرأة إذا جومت، فإنها يحصل فطرها بتغيب  
بعض الحشفة، فلا يحصل الجماع التام إلا وقد أفطرت لدخول داخل فيها فالفطر  
يحصل بمجرد الدخول، وأحكام الجماع لا تثبت إلا بتغيب كل الحشفة، فيصدق  
عليها أنها أفطرت بالجماع قبل تمامه.

وقولنا: «أثم به» احتراز ممن جامع بعد الفجر ظانا بقاء الليل، فإن صومه يفسد،  
ولا كفارة، كما سبق.

وقولنا: «بسبب الصوم» احتراز من المسافر إذا شرع في الصوم ثم أفطر بالزنا  
مترخصا فلا كفارة عليه؛ لأنه وإن أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به، إلا  
أنه لم يأثم به بسبب الصوم؛ لأن الإفطار جائز له وإنما أثم بالزنا، ولو زنى المقيم  
ناسيا للصوم وقلنا: الصوم يفسد بجماع الناسي فلا كفارة أيضا في أصح الوجهين؛  
لأنه لم يأثم بسبب الصوم؛ لأنه ناس له.

قال الرافعي: وجماع المرأة إذا قلنا: لا شيء عليها ولا يلاقيها الوجوب، مستثنى  
عن الضابط.

فرع: لو صام الصبي رمضان فأفسده بالجماع وقلنا: إن وطأه في الحج يفسده  
ويوجب البدن، ففي وجوب كفارة الوطء في الصوم وجهان حكاهما المتولى في  
كتاب الحج، وسأوضحهما هناك إن شاء الله تعالى.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ومن وطئ وطئا يوجب الكفارة، ولم يقدر  
على الكفارة، ففيه قولان:

أحدهما: لا تجب؛ لقوله ﷺ للأعرابي: «خذه واستغفر الله وأطعم أهلك» ولأنه حق مالى يجب لله تعالى لا على وجه البدل، فلم يجب مع العجز كزكاة الفطر.  
والثانى: أنها تثبت فى الذمة فإذا قدر لزمه أداؤها، وهو الصحيح؛ لأنه حق لله - تعالى - يجب بسبب من جهته فلم يسقط بالعجز كجزاء الصيد.  
الشرح: هذا الحديث سبق بيانه<sup>(١)</sup>.

وقوله: «حق مال» احتراز من الصوم فى حق المريض، فإنه لا يسقط، بل يثبت فى الذمة.

وقوله: «لله تعالى» احتراز من المتعة.

وقوله: «لا على وجه البدل» احتراز من جزاء الصيد.

وقوله: «لأنه حق لله تعالى»، قال القلعى: ليس هو احترازا، بل لتقريب الفرع من الأصل، ويحتمل أنه احتراز من نفقة القريب.

وقوله: «بسبب من جهته» احتراز من زكاة الفطر.

أما أحكام الفصل: فقال أصحابنا: الحقوق المالية الواجبة لله تعالى ثلاث أضرب، وقد أشار إليها المصنف:

ضرب: يجب لا بسبب مباشرة من العبد كزكاة الفطر، فإذا عجز عنه وقت الوجوب لم يثبت فى ذمته، فلو أيسر بعد ذلك، لم يجب.

وضرب: يجب بسبب من جهته على جهة البدل كجزاء الصيد وفدية الحلق والطيب واللباس فى الحج، فإذا عجز عنه وقت وجوبه ثبت فى ذمته تغليا لمعنى الغرامة؛ لأنه إتلاف محض.

وضرب: يجب بسببه لا على جهة البدل، ككفارة الجماع فى نهار رمضان، وكفارة اليمين والظهار والقتل.

قال صاحب العدة: ودم التمتع والقران، وقال البندنجى: والنذر وكفارة قوله: أنت حرام، ودم التمتع والطيب واللباس ففيها قولان مشهوران:  
أصحهما: عند المصنف والأصحاب تثبت فى الذمة، فمتى قدر على أحد الخصال لزمته.

**والثاني:** لا تثبت، وذكر المصنف دليلهما، وشبهها بجزاء الصيد أولى من الفطرة؛ لأن الكفارة مؤاخذة على فعله، كجزاء الصيد بخلاف الفطرة. واحتج بعض أصحابنا للقول بسقوطها بحديث الأعرابي كما أشار إليه المصنف؛ لأنه عليه السلام قال: «أطعم أهلك»، ومعلوم أن الكفارة لا تصرف إلى الأهل. وقال جمهور أصحابنا والمحققون: حديث الأعرابي دليل لثبوتها في الذمة عند العجز عن جميع الخصال؛ لأنه لما ذكر للنبي عليه السلام عجزه عن جميع الخصال ثم ملكه النبي عليه السلام العرق من الثمر ثم أمره بأداء الكفارة لقدرته الآن عليها، فلو كانت تسقط بالعجز لما أمره بها.

وأما إطعامه أهله فليس هو على سبيل الكفارة، وإنما معناه: أن هذا الطعام صار ملكا له، وعليه كفارة فأمر بإخراجه عنها، فلما ذكر حاجته إليه أذن له في أكله، لكونه في ملكه لا عن الكفارة، وبقيت الكفارة في الذمة وتأخيرها لمثل هذا جائز بلا خلاف.

**فإن قيل:** لو كانت واجبة، لبينها له عليه السلام فالجواب من وجهين: أحدهما: أنه قد بينها له بقوله عليه السلام: «تصدق بهذا بعد إعلامه بعجزه، ففهم الأعرابي وغيره من هذا أنها باقية عليه.

**والثاني:** أن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز، وهذا ليس وقت الحاجة، فهذا الذي ذكرته من تأويل الحديث ومعناه: هو الصواب الذي قاله المحققون والأكثر.

وحكى إمام الحرمين والغزالي وغيرهما وجها لبعض الأصحاب: أنه يجوز صرف كفارة الجماع خاصة إلى زوجة المكفر وأولاده إذا كانوا فقراء؛ لهذا الحديث، ووافق هذا القائل على أن الزكاة وباقي الكفارات: لا يجوز صرفها إلى الزوجة والأولاد الفقراء، وقاس الجمهور على الزكاة وباقي الكفارات، وأجابوا عن الحديث بما سبق.

**فرع:** في مسائل تتعلق بالجماع في صوم رمضان:

**أحداها:** إذا نسي النية وجامع في ذلك اليوم فلا كفارة في ذلك اليوم بلا خلاف؛ لأنه لم يفسد به صوما.

**الثانية:** إذا وطئ الصائم في نهار رمضان، وقال: جهلت تحريمه، فإن كان ممن

يخفى عليه؛ لقرب إسلامه ونحوه - فلا كفارة، وإلا وجبت، ولو قال: علمت تحريمه وجهلت وجوب الكفارة، لزمته الكفارة بلا خلاف، ذكره الدارمي وغيره، وهو واضح وله نظائر معروفة؛ لأنه مقصر.

**الثالثة:** إذا أفسد الحج بالجماع، قال الدارمي: ففى الكفارة الأقوال الأربعة السابقة فى كفارة الجماع فى الصوم.

**فرع:** فى مذاهب العلماء فى كفارة الجماع فى صوم رمضان وما يتعلق بها، وفيه مسائل:

**إحداها:** قد ذكرنا أن مذهبنا: أن من أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به بسبب الصوم؛ لزمته الكفارة، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وداود والعلماء كافة إلا ما حكاه العبدى وغيره من أصحابنا عن الشعبي وسعيد بن جبير والنخعى وقتادة أنهم قالوا: لا كفارة عليه، كما لا كفارة عليه بإفساد الصلاة، دليلنا حديث أبى هريرة السابق فى قصة الأعرابى، ويخالف الصلاة، فإنه لا مدخل للمال فى جبرائها.

**الثانية:** يجب على المكفر مع الكفارة قضاء اليوم الذى جامع فيه، هذا هو المشهور من مذهبنا، وفيه خلاف سبق.

قال العبدى: وييجاب قضاؤه، قال جميع الفقهاء سوى الأوزاعى فقال: إن كفر بالصوم، لم يجب قضاؤه، وإن كفر بالعتق أو الإطعام قضاء.

**الثالثة:** قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا: أنه لا يجب على المرأة كفارة أخرى وبه قال أحمد.

وقال مالك وأبو حنيفة وأبو ثور وابن المنذر: عليها كفارة أخرى، وهى رواية عن أحمد.

**الرابعة:** هذه الكفارة على الترتيب، فيجب عتق رقبة، فإن عجز فصوم شهرين متتابعين، فإن عجز فإطعام ستين مسكينا، وبه قال أبو حنيفة والثورى والأوزاعى وأحمد فى أصح الروايتين عنه.

وقال مالك: هو مخير بين الخصال الثلاث، وأفضلها عنده الإطعام. وعن الحسن البصرى أنه مخير بين عتق رقبة ونحر بدنة، واحتجا بحديثين على وفق مذهبيهما، دليلنا حديث أبى هريرة.



وأما حديث الحسن فضعيف جداً<sup>(١)</sup>، وحديث مالك يجاب عنه بجوابين:  
أحدهما: حديثنا أصح وأشهر.

والثاني: أنه محمول على الترتيب جمعا بين الروايات<sup>(٢)</sup>.

الخامسة: يشترط في صوم هذه الكفارة عندنا وعند الجمهور: التتابع، وجوز ابن أبي ليلى تفريقه؛ لحديث في صوم شهرين من غير ذكر الترتيب.

دليلنا حديث أبي هريرة السابق، وهو مقيد بالتتابع، فيحمل المطلق عليه.

السادسة: إذا كفر بالإطعام فهو إطعام ستين مسكينا كل مسكين مد، سواء البر والزبيب والتمر وغيرها.

وقال أبو حنيفة: يجب لكل مسكين مدان حنطة أو صاع من سائر الحبوب، وفي الزبيب عنه روايتان: رواية: صاع، ورواية: مدان.

السابعة: لو جامع في صوم غير رمضان من قضاء أو نذر أو غيرهما فلا كفارة، كما سبق وبه قال الجمهور، وقال قتادة: تجب الكفارة في إفساد قضاء رمضان.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إذا نوى الصوم من الليل ثم أغمى عليه جميع النهار، لم يصح صومه، وعليه القضاء، وقال المزني: يصح صومه كما لو نوى الصوم ثم نام جميع النهار، والدليل على أن الصوم لا يصح: أن الصوم نية وترك، ثم لو انفرد الترك عن النية لم يصح، فإذا انفردت النية عن الترك لم يصح، وأما النوم فإن

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢٩٧/١) رقم (٢٩) ومن طريقه الشافعي في المسند (١/رقم ٦٩٦) ومن طريقه البيهقي (٢٢٧/٤) عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال: أتى أعرابي إلى رسول الله فذكر الحديث وفيه قال رسول الله ﷺ: هل تستطيع أن تعتق رقبة؟ قال: لا. فقال: فهل تستطيع أن تهدى بدنة؟ قال: لا.

قال الحافظ: وهو مع إرساله فقد رده سعيد بن المسيب وكذب من نقله عنه كما روى سعيد بن منصور فتح الباري (٦٧٤/٤).

(٢) أخرج مالك (٢٨) حديث أبي هريرة بلفظ: «أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر: بعق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينا... الحديث. وقال الحافظ: روى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفساً أو أزيد. ورجح الترتيب أيضاً بأن راوية حكى لفظ القصة على وجهها فمعه زيادة علم من صورة الواقعة وراوى التخيير حكى لفظ راوى الحديث فدل على أنه من تصرف بعض الرواة إما لقصد الاختصار أو لغير ذلك.

ويترجح الترتيب أيضاً بأنه أحوط لأن الأخذ به مجزى سواء قلنا بالتخيير أو بخلاف العكس. فتح الباري (٦٧٤/٤).

أبا سعيد الإصطخري قال: إذا نام جميع النهار لم يصح صومه، كما لا يصح إذا أغمى عليه جميع النهار، والمذهب: أنه يصح صومه إذا نام. والفرق بينه وبين الإغماء: أن النائم ثابت العقل؛ لأنه إذا نبه انتبه والمغمى عليه بخلافه، ولأن النائم كالمستيقظ، ولهذا ولايته ثابتة على ماله بخلاف المغمى عليه، وإن نوى الصوم ثم أغمى عليه في بعض النهار فقد قال في كتاب الظهار ومختصر البويطي: إذا كان في أوله مفيقا صح صومه، وقال في كتاب الصوم: إذا أفاق في بعضه أجزأه.

وقال في اختلاف أبي حنيفة، وابن أبي ليلى: إذا كانت صائمة فأغمى عليها أو حاضت، بطل صومها، وخرج أبو العباس قولاً آخر: أنه إن كان مفيقاً في طرفي النهار، صح صومه، فمن أصحابنا من قال: المسألة على قول واحد: أنه يعتبر أن يكون مفيقاً في أول النهار، وتأول ما سواه من الأقوال على هذا، ومن أصحابنا من قال: فيه أربعة أقوال:

أحدها: أنه تعتبر الإفاقة في أوله، كالنية تعتبر في أوله.

والثاني: تعتبر الإفاقة في طرفيه، كما أن في الصلاة يعتبر القصد في الطرفين في الدخول والخروج، ولا يعتبر فيما بينهما.

والثالث: أنه تعتبر الإفاقة في جميعه، فإذا أغمى عليه في بعضه، لم يصح صومه؛ لأنه معنى إذا طرأ أسقط فرض الصلاة، فأبطل الصوم كالحيض.

والرابع: أنه تعتبر الإفاقة في جزء منه، ولا أعرف له وجهاً، إن نوى الصوم ثم جن فقيه قولان: قال في «الجديد»: يبطل الصوم؛ لأنه عارض يسقط فرض الصلاة، فأبطل الصوم كالحيض، وقال في القديم: هو كالإغماء؛ لأنه يزيل العقل والولاية فهو كالإغماء.

الشرح: قوله: لأنه عارض يسقط فرض الصلاة، ينتقض بالإغماء، فإنه يسقط فرض الصلاة، ولا يبطل الصوم به في بعض النهار على الأصح. أما الأحكام ففيها مسائل:

إحداها: إذا نام جميع النهار، وكان قد نوى من الليل، صح صومه على المذهب، وبه قال الجمهور.

وقال أبو الطيب بن سلمة وأبو سعيد الإصطخري: لا يصح، حكاه البندنجي عن

ابن سريج أيضا، ودليل الجميع في الكتاب، وأجمعوا على أنه لو استيقظ لحظة من النهار ونام باقية، صح صومه.

الثانية: لو نوى من الليل ولم ينم النهار؛ ولكن كان غافلا عن الصوم في جميعه، صح صومه بالإجماع؛ لأن في تكليف ذكره حرجا.

الثالثة: لو نوى من الليل ثم أغمى عليه جميع النهار، لم يصح صومه على المذهب، وفيه قول مخرج من النوم: أنه يصح، خرجه المزنى وغيره من أصحابنا ودليل الجميع في الكتاب.

الرابعة: إذا نوى من الليل وأغمى عليه بعض النهار دون بعض ففيه ثلاثة طرق: أحدها: إن أفاق في جزء من النهار، صح صومه وإلا فلا، وسواء كان ذلك الجزء أول النهار أو غيره، وهذا هو نص الشافعي في باب الصيام في مختصر المزنى.

وممن حكى هذا الطريق البغوي وحكاه الدارمي عن ابن أبي هريرة، وتأول هذا القائل النصين الآخرين فتأول نصه في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى: على أن بطلان الصوم عائد إلى الحيض خاصة لا إلى الإغماء، قالوا: وقد يفعل الشافعي مثل هذا، وتأوله الماوردي تأويلا آخر، وهو أن المراد بالإغماء هنا: الجنون، وتأول هذا القائل نصه في الظهار، والبويطي على أنه ذكر الإفاقة في أوله للتمثيل بالجزء لا لاشتراط الأول.

الطريق الثاني: القطع بأنه إن أفاق في أوله صح، وإلا فلا، وتأول نصه في الصوم على أن المراد بالجزء المبهم أوله، كما صرح به في الظهار، وتأول نص اختلاف أبي حنيفة على ما سبق.

والطريق الثالث: في المسألة أربعة أقوال: وهذا الطريق هو الأصح الأشهر، أصح الأقوال: يشترط الإفاقة في جزء منه.

والثاني: في أوله خاصة.

والثالث: في طرفيه.

والرابع: في جميعه كالتقاء من الحيض.

هذا الرابع تخريج لابن سريج خرجه من الصلاة، وليس منصوبا للشافعي، قال: وليس للشافعي ما يدل عليه، ودليل الجميع في الكتاب إلا القول الأول

## الأصح.

فإن المصنف قال: لا أعرف له وجهاً، وهذا عجب منه، مع أن هذا القول: هو الأصح عند محققى أصحابنا، فالأصح من هذا الخلاف كله: إن كان مفيداً فى جزء من النهار أى جزء كان، صح صومه وإلا فلا.

الخامسة: إذا نوى الصوم بالليل وجن فى بعض النهار فقولان مشهوران ذكرهما المصنف وغيره من الأصحاب: «الجديد بطلان صومه؛ لأنه مناف للصوم كالحيض، وقال فى القديم<sup>(١)</sup>: هو كالإغماء فيه الخلاف السابق، ومن الأصحاب

(١) وبه قال أبو حنيفة وأحمد وقال المالكية جنون اليوم كالإغماء وقال فى كثر الدقائق (٢/٣١٢): اعلم أن الجنون ينافى النية التى هى شرط العبادات فلا يجب مع الممتد منه مطلقاً للحرج وما لا يمتد جعل كالنوم؛ لأن الجنون لا ينفى أصل الوجوب إذ هو بالذمة وهى ثابتة له باعتبار آدميته حتى ورث وملك وكان أهلاً للثواب كأن نوى صوم الغد بعد غروب الشمس فجن فيه ممسكاً كله صح فلا يقضى لو أفاق بعده وصح إسلامه تبعاً وإذا كان المسقط الحرج لزم اختلاف الامتداد المسقط فقدر فى الصلاة بالزيادة على يوم وليلة عندهما وعند محمد بصيرورة الصلاة ستاً وهو أقيس لكنهما أقاما الوقت مقام الواجب كما فى المستحاضة وفى الصوم باستغراق الشهر ليله ونهاره وفى الزكاة باستغراق الحول وأبو يوسف جعل أكثره ككليه وأما الصغير فقبل أن يعقل كالجنون الممتد وإذا عقل تأهل للأداء دون الوجوب إلا الإيمان وأما النائم فلكون النوم موجباً للعجز لزم تأخير خطاب الأداء لا أصل الوجوب ولذا وجب القضاء إذا زال بعد الوقت ولما كان لا يمتد غالباً لم يسقط به شيء من العبادات لعدم الحرج والإغماء فوقه وإن امتد فى الصلوات بأن زاد على يوم وليلة جعل عذراً مسقطاً لها دفعاً للحرج لكونه غالباً ولم يجعل عذراً فى الصوم؛ لأن امتداده شهراً نادر فلم يكن فى إيجابه حرج بهذا ظهر أن الأعذار أربعة صبا وجنون وإغماء ونوم وقد علم أحكامها والله الموفق للصواب.

وقال فى الإنصاف (٢/٢٩٢): قوله (ومن نوى الصوم قبل الفجر. ثم جن، أو أغمى عليه جميع النهار: لم يصح صومه).

هذا المذهب، وعليه الأصحاب، وذكر فى المستوعب: أن بعض الأصحاب خرج من رواية صحة صومه رمضان بنية واحدة فى أوله: أنه لا يقضى من أغمى عليه أياماً بعد نيته المذكورة.

قوله (وإن أفاق جزءاً منه: صح صومه). إذا أفاق المغمى عليه جزءاً من النهار: صح صومه بلا نزاع، والجنون كالإغماء على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وجزم به فى الحاوى وغيره وقدمه فى الفروع وغيره، وقيل: يفسد الصوم بقليل الجنون، اختاره ابن البناء والمجد.

وقال فى حاشية العدوى (١/٤٥٧): والمغمى عليه إما أن يغمى عليه قبل الفجر أو بعده، فالأول إن أفاق بعده بكثير لم يجزه بلا خلاف وإن أفاق بعده ييسر لم يجزه على

من حكى بدل القولين وجهين كصاحب الإبانة وآخرين، ومنهم من حكاهما طريقتين وهو أحسن، وقطع الشيخ أبو حامد والماوردي وابن الصباغ، وآخرون ببطلان الصوم بالجنون فى لحظة كالحيض، ولو جن جميع النهار لم يصح بلا خلاف. السادسة: لو حاضت فى بعض النهار أو ارتدت، بطل صومهما، بلا خلاف، وعليهما القضاء، وكذلك لو نفست بطل صومها بلا خلاف، ولو ولدت ولم تر دما أصلا، ففى بطلان صومها خلاف مبنى على وجوب الغسل بخروج الولد وحده إن قلنا: لا غسل، لم يبطل صومها، وإلا بطل على أشهر الوجهين عند الأصحاب، ولم يبطل على الآخر، وهو الراجح دليلا، وقد سبق إيضاح المسألة فى باب ما يوجب الغسل.

السابعة: حيث قلنا: لا يصح صوم المغمى عليه، إما لوجود الإغماء فى كل النهار أو بعضه، وإما لعدم نيته بالليل، يلزمه قضاء ما فاته من رمضان، هكذا قطع به المصنف وجماهير الأصحاب وهو المنصوص، وفيه وجه لابن سريج، واختاره صاحب الحاوى: أنه لا قضاء على المغمى عليه، كما لا قضاء على المجنون. والمذهب الأول، وقد سبقت المسألة مبسوطه فى أول هذا الباب.

فرع: لو نوى الصوم فى الليل ثم شرب دواء فزال عقله نهارا بسببه، قال البغوى: إن قلنا: لا يصح صوم المغمى عليه فهذا أولى، وإلا فوجهان: أصحهما: لا يصح؛ لأنه بفعله، قال المتولى: ولو شرب المسكر ليلا، وبقي سكره جميع النهار - لم يصح صومه. وعليه القضاء فى رمضان، وإن صحا فى بعضه فهو كالإغماء فى بعض النهار.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويجوز للصائم أن ينزل إلى الماء ويغتسل فيه؛ لما روى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال: «حَدَّثَنِي مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَالْعَطَشِ وَهُوَ صَائِمٌ». ويجوز أن يكتحل؛ لما روى عن أنس - رضى الله عنه - : «أنه كان يكتحل وهو

= المشهور، والثانى إن أفاق بعده بمدة يسيرة أجزاءه وإن أفاق بعد الزوال أو عنده لم يجزه وحكم المجنون حكم المغمى عليه (ولا يقضى) من أغمى عليه ليلا وأفاق بعد طلوع الفجر (من الصلوات) المفروضة (إلا ما أفاق فى وقته).

صائم»، ولأن العين ليس بمنفذ، فلم يبطل الصوم بما وصل إليها.

الشرح: أما حديث أبي بكر بن عبد الرحمن هذا فصحيح، رواه مالك في الموطأ، وأحمد بن حنبل في مسنده وأبو داود والنسائي في سننهما، والحاكم أبو عبد الله في المستدرک على الصحيحين والبيهقي وغيرهم بأسانيد صحيحة وإسناد مالك وأبي داود والنسائي على شرط البخاري ومسلم، ولفظ روايتهم: «من شدة الحر أو العطش»، وفي رواية النسائي: «الحر»، ولفظ رواية أبي داود عن أبي بكر عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أنه حدثه قال: «لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ مِنَ الْعَطَشِ أَوْ مِنَ الْحَرِّ» هذا لفظه<sup>(١)</sup>.

وكذا لفظ الباقرين مصرح: بأن الذي حدث أبا بكر صحابي، ولو ذكره المصنف كذلك لكان أحسن، ولفظ رواية المصنف بمعناه، فإن الذي رأى النبي ﷺ هو مسلم صحابي.

ثم إن هذا الصحابي وإن كان مجهول الاسم لا يقدح في صحة الحديث؛ لأن الصحابة كلهم عدول.

ولهذا احتج به مالك في الموطأ، وسائر الأئمة.

وأما الأثر المذكور عن أنس في الاكتحال، فرواه أبو داود بإسناد كلهم ثقات، إلا رجلا مختلفا فيه<sup>(٢)</sup>، ولم يبين الذي ضعفه سبب تضعيفه، مع أن الجرح لا يقبل إلا مفسرا، وقول المصنف: ولأن العين ليس بمنفذ.

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢٩٤/١) رقم (٢٢)، ومن طريقه أحمد (٤٧٥/٣)، (٦٣/٤)، (٣٧٦/٥)، (٣٨٠، ٤٣٠)، وأبو داود (٢٣٦٥)، والنسائي في الكبرى (١٩٦/٢)، رقم (٣٠٢٩)، والحاكم (٤٣٢/١)، والبيهقي (٢٦٣/٤) عن سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر عن عبد الرحمن به.

وصححه الحاكم وابن عبد البر قاله الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (٣٩٤/٢).  
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٤/٢) رقم (٩٢٧٢)، وأبو داود (٢٣٧٨) من طريق أبي معاوية عن عتبة بن أبي معاذ عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس به.  
وعتبة هو عتبة بن حميد الضبي أبو معاذ أو أبو معاوية البصري صدوق له أو هام كما في التقريب.

وقال أحمد بن حنبل: ضعيف ليس بالقوى، ولم يشته الناس حديثه.  
وقال أبو حاتم: بصرى الأصل، وكان جواله في طلب الحديث، وهو صالح الحديث.  
ينظر تهذيب الكمال (٩٥/٥)

هكذا هو فى نسخ المذهب «ليس»، وهى لغة ضعيفة غريبة، والمشهور الفصحى ليست بإثبات التاء.

وأما المنفذ فبفتح الفاء.

أما الأحكام ففيها مسألتان:

إحدهما: يجوز للصائم أن ينزل إلى الماء وينغطس فيه ويصبه على رأسه، سواء كان فى حمام أو غيره ولا خلاف فى هذا، ودليله الحديث الذى ذكره، وحديث عائشة وغيرها فى الصحيحين أن رسول الله ﷺ: «كَانَ يُصْبِحُ جُنْبًا وَهُوَ صَائِمٌ ثُمَّ يَغْتَسِلُ»<sup>(١)</sup>.

الثانية: يجوز للصائم الاكتحال بجميع الأكحال، ولا يفطر بذلك سواء وجد طعمه فى حلقه أم لا؛ لأن العين ليست بجوف، ولا منفذ منها إلى الحلق، قال أصحابنا: ولا يكره الاكتحال عندنا، قال البندنجى وغيره: سواء تنخمه أم لا. فرع: فى مذاهب العلماء فى الاكتحال:

ذكرنا أنه جائز عندنا، ولا يكره ولا يفطر به، سواء وجد طعمه فى حلقه أم لا. وحكاه ابن المنذر عن عطاء والحسن البصرى والنخعى والأوزاعى وأبى حنيفة وأبى ثور، وحكاه غيره عن ابن عمر وأنس وابن أبى أوفى الصحابين - رضى الله عنهم - وبه قال داود.

وحكى ابن المنذر عن سليمان التيمى ومنصور بن المعتمر وابن شبرمة وابن أبى ليلى أنهم قالوا: يبطل به صومه.

وقال قتادة: يجوز بالإثم ويكره بالصبر، وقال الثورى وإسحاق: يكره.

قال مالك وأحمد: يكره وإن وصل إلى الحلق أفطر.

واحتج للمانعين بحديث معبد بن هوزة الصحابى - رضى الله عنه - عن النبى ﷺ: «أَنَّ أَمْرَ بِالْإِثْمِ الْمُرُوحِ عِنْدَ النَّوْمِ». وَقَالَ: «لَيْتَقَه الصَّائِمُ» رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> وقال: قال لى يحيى بن معين: هو حديث منكر.

(١) أخرجه البخارى (١٩٣٠)، ومسلم (٧٦ - ١١٠٩) عن الزهرى عن عروة وأبى بكر بن عبد الرحمن أن عائشة زوج النبى ﷺ قالت: «قد كان رسول الله ﷺ يدركه الفجر فى رمضان وهو جنب من غير حلم، فيغتسل ويصوم».

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٧٧).

واحتج أصحابنا بأحاديث ضعيفة نذكرها؛ لثلاث يغتر بها.  
 منها حديث عائشة قالت: «اُكْتَحَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ» رواه ابن ماجه بإسناد  
 ضعيف من رواية بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي شيخ بقية عن هشام بن عروة  
 عن أبيه عن عائشة<sup>(١)</sup>. قال البيهقي: وسعيد الزبيدي هذا من مجاهيل شيوخ بقية  
 ينفرد بما لا يتابع عليه. قلت: وقد اتفق الحفاظ على أن رواية بقية عن المجهولين  
 مردودة. واختلفوا في روايته عن المعروفين فلا يحتج بحديثه هذا بلا خلاف.  
 وعن أنس قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: اشْتَكْتُ عَيْنِي أَفَأُكْتَحِلُ وَأَنَا  
 صَائِمٌ؟ قَالَ: نَعَمْ» رواه الترمذي وقال: ليس إسناده بالقوى<sup>(٢)</sup>.

قال: ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء.  
 وعن نافع عن ابن عمر قال: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَيْنَاهُ مَمْلُوءَتَانِ مِنَ  
 الْكُحْلِ وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ»<sup>(٣)</sup>؛ في إسناده من اختلف في توثيقه.  
 وعن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ: «كَانَ  
 يَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِيدِ وَهُوَ صَائِمٌ» رواه البيهقي وضعفه<sup>(٤)</sup>؛ لأن راويه محمد هذا ضعيف  
 قال البيهقي: وروى عن أنس مرفوعا بإسناد ضعيف جدا أنه لا بأس به<sup>(٥)</sup>.  
 واحتجوا بالأثر المذكور عن أنس وقد بينا إسناده.

وفى سنن أبي داود عن الأعمش قال: ما رأيت أحدا من أصحابنا يكره الكحل  
 للصائم<sup>(٦)</sup>، والمعتمد في المسألة ما ذكره المصنف.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويجوز أن يحتجم؛ لما روى ابن عباس -  
 رضى الله عنهما - عن النبي ﷺ «اُخْتَجِمَ وَهُوَ صَائِمٌ»، قال فى «الأم»: ولو ترك كان  
 أحب إلى؛ لما روى عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أصحاب رسول الله ﷺ إنهم قالوا:  
 «إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجِمَامَةِ وَالْوِصَالِ فِي الصَّوْمِ إِنْقَاءً عَلَى أَصْحَابِهِ».

(١) أخرجه ابن ماجه (١٦٧٨)، وأبو يعلى (٤٧٩٢)، والبيهقي (٢٦٢/٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٧٢٦).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم فى كتاب: الصيام كما فى تلخيص الحبير (٣٦٥/٢).

(٤) أخرجه الطبرانى فى الكبير كما فى مجمع الزوائد (١٦٧/٣)، والبيهقي (٢٦٢/٤).

(٥) وقد أخرجه الترمذي، وقد تقدم قريبا.

(٦) أخرجه أبو داود (٢٣٧٩).



الشرح: حديث ابن عباس رواه البخارى فى صحيحه<sup>(١)</sup> وحديث ابن أبى لىلى

(١) أخرجه البخارى (١٧٤/٤) كتاب: الصوم، باب: الحجامة والقيء للصائم حديث (١٩٣٨)، وأبو داود (٧٧٣/٢) كتاب: الصوم، باب: فى الرخصة فى ذلك، حديث (١٩٣٩)، والترمذى (٢٣٧٣، ٢٣٧٢)، والترمذى (١٣٧/٢) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى الرخصة فى ذلك [الحجامة]، حديث (٧٧٢)، والبيهقى (٢٦٧/٤) كتاب: الصيام، باب: ما يستدل به على نسخ الحديث.

وابن أبى شيبة: (١٦٣/٢)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٣٥٠/١) من طريق عكرمة عن ابن عباس به.

وفى لفظ للبخارى: احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم. وأخرجه أبو داود (٧٢٣/١) كتاب: الصيام، باب: فى الرخصة فى ذلك - أى الحجامة للصائم - حديث (٢٣٧٣)، والترمذى (١٤٧/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى الرخصة فى ذلك (٧٧٧)، وابن ماجه (٥٣٧/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى الحجامة للصائم (١٦٨٢)، وأحمد (٢٨٦/١)، والشافعى فى «المسند» (٢٥٥/١)، وابن سعد فى «الطبقات الكبرى» (٤٤٥/١)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٠١/٢)، والطيالسى (٢٧٠٠)، والبيهقى (٢٦٣/٤) من طريق يزيد بن أبى زياد عن مقسم عن ابن عباس به.

قال الترمذى: حديث حسن صحيح - أى لطرقه فإن يزيد بن أبى زياد ضعفه غير واحد. وللحديث طريق آخر عنه:

أخرجه أحمد (٤٤٤/١)، والطيالسى (٢٠٩٨)، وابن سعد فى «الطبقات» (٤٤٤/١)، وابن الجارود (٣٨٨) من طريق الحكم عن مقسم به. وله طريق آخر:

أخرجه الترمذى (١٤٧/٣) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى الرخصة لذلك حديث (٧٧٨) من طريق ميمون بن مهران عنه أن النبى ﷺ: «احتجم وهو صائم». وقال الترمذى: حسن غريب.

وقال النسائى فى الكبرى (٢٣٦/٢): هذا منكر ولا أعلم أحدا رواه عن حبيب غير الأنصارى ولعله أراد أن النبى ﷺ تزوج ميمونة.

قال الترمذى: وفى الباب عن أبى سعيد وجابر. أما حديث أبى سعيد: فأخرجه النسائى فى الكبرى (٢٣٧/٢) عنه قال: «رخص النبى ﷺ فى القبلة للصائم ورخص فى الحجامة».

حديث جابر:

أخرجه النسائى فى «الكبرى» (٢٣٦/٢) من طريق أبى قتية عن هشام عن أبى الزبير عن جابر: «أن النبى ﷺ احتجم وهو صائم».

قال النسائى: خالفه خالد بن الحارث.

ثم أخرجه من طريقه عن هشام به بلفظ: «احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم». قلت: وفى الباب أيضا عن جماعة من الصحابة وهم معاذ بن جبل وأنس وعبد الله بن سفيان وابن عباس وثوبان وعبد الله الصنابحي.

رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم؛ لكن فى رواية أبى داود والبيهقى وغيرهما عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال: حدثنى رجل من أصحاب

= أما حديث معاذ بن جبل:

فأخرجه البزار (١/٤٧٨ - كشف) رقم (١٠١٤) من طريق الأحوص بن حكيم عن أبى الزاهرية عن جبير بن نفير عن معاذ بن جبل: «أن النبى ﷺ احتجم وهو صائم».

قال البزار: لا نعلمه من طريق معاذ مرفوعاً إلا من هذا الوجه.

وذكره الهيثمى فى المجمع (٣/١٧٣)، وقال: رواه البزار والطبرانى فى الكبير وفيه الأحوص بن حكيم وفيه كلام وقد وثق أ. هـ.

وقال الحافظ فى «التقريب» (١/٤٩): ضعيف الحفظ وكان عابداً.

حديث أنس:

أخرجه البزار (١/٤٧٧ - كشف) رقم (١٠١١) من طريق الربيع بن بدر عن الأعمش عن أنس قال: مرُّ بنا أبو طيبة - أحسبه قال - بعد العصر فى رمضان فقال: «حجمت رسول الله ﷺ».

قال البزار: تفرد به الربيع وهو لين الحديث.

وذكره الهيثمى فى المجمع (٣/١٧٣)، وقال: رواه البزار... والربيع بن بدر متروك أ. هـ.

والربيع بن بدر: قال الدارقطنى وغيره: متروك وضعفه أبو داود.

وقال الحافظ: متروك.

ينظر: المغنى (١/٢٢٧)، والتقريب (١/٢٤٣).

وله طريق آخر:

أخرجه أبو يعلى (٧/٢٢٦) رقم (٤٢٢٥) من طريق شريك عن ليث عن عبد الوراث عن أنس قال: مرُّ بنا أبو طيبة فى رمضان قلنا: من أين جئت؟ قال: «حجمت رسول الله ﷺ».

وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٣/١٧٣)، وزاد نسبه إلى الطبرانى فى الكبير وقال:

وفيه ليث بن أبى سليم وهو ثقة لكنه مدلس.

وله طريق آخر بلفظ آخر:

ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٣/١٧٣) عنه بلفظ: «أن النبى ﷺ احتجم فى رمضان».

وقال الهيثمى: وفيه يوسف بن خالد السمى وهو ضعيف أ. هـ، بل هو كذاب.

حديث عبد الله بن سفيان:

ذكره الهيثمى فى المجمع (٣/١٧٣) عنه قال: «أن النبى ﷺ احتجم وهو صائم».

وقال: رواه الطبرانى فى الكبير، ويه محمد بن أبى ليلى، وفيه كلام.

حديث ابن عباس:

أخرجه البزار (١/٤٧٨ - كشف) رقم (١٠١٦)، (١٠١٧) عنه بلفظ: «ثلاث لا يفطرن

الصائم: القيء، والحجامة، والاحتلام».

وذكره الهيثمى فى المجمع (٣/١٧٣)، وقال: رواه البزار بإسنادين، وصح أحدهما =

رسول الله ﷺ قال إلى آخره<sup>(١)</sup>، وهذا مخالف للفظ رواية المذهب.

وقوله: «إبقاء» - بالباء الموحدة وبالقاف وبالمدة، أى رفقا بهم.

أما حكم المسألة: فقال الشافعى والأصحاب: تجوز الحجامة للصائم ولا تفتريه؛ ولكن الأولى تركها.

هذا هو المنصوص وبه قطع الجمهور، وقال جماعة من أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث: يفطر بالحجامة.

ممن قاله منهم أبو بكر بن المنذر وأبو بكر بن خزيمة وأبو الوليد النيسابورى والحاكم وأبو عبد الله للحديث الذى سنذكره إن شاء الله - تعالى - قال أصحابنا: والفصد كالحجامة.

فروع: فى مذاهب العلماء فى حجامة الصائم:

قد ذكرنا أن مذهبنا: أنه لا يفطر بها لا الحاجم ولا المحجوم، وبه قال ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبو سعيد الخدرى وأم سلمة وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والشعبى والنخعى<sup>(٢)</sup> ومالك والثورى وأبو حنيفة وداود وغيرهم.

قال صاحب الحاوى: وبه قال أكثر الصحابة وأكثر الفقهاء.

وقال جماعة من العلماء: الحجامة تفتري، وهو قول على بن أبى طالب

= وظاهره الصحة.

حديث ثوبان:

ذكره الهيثمى فى المجمع (١٧٣/٣) عنه بلفظ: ثلاث لا يمنعن الصائم: الحجامة، والقيء، والاحتلام.

قال الهيثمى: رواه الطبرانى فى الكبير ولثوبان فى الأوسط: «ثلاث لا يفطرن الصائم...» فذكره وإسنادهما ضعيف.

حديث عبد الله الصنابحى:

ذكره الهيثمى فى المجمع (١٧٣/٣ - ١٧٤) عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أصبح صائما فاحتلم أو احتجم أو ذرعه القيء فلا قضاء عليه ومن استقاء فعليه القضاء».

وقال الهيثمى: رواه الطبرانى فى الأوسط، وفيه أبو بلال الأشعرى وهو ضعيف.

(١) أخرجه أحمد (٤/٣١٤)، (٥/٣٦٣)، (٣٦٤) وابن أبى شيبة (٢/٣٣١) رقم (٩٥٩٠)، وأبو داود (٢٣٧٤)، والبيهقى (٤/٢٦٣).

(٢) ينظر مصنف ابن أبى شيبة (٢/٣٠٧ - ٣٠٩): كتاب: الصيام، باب: من رخص للصائم أن يحتجم.

وأبى هريرة وعائشة والحسن البصرى وابن سيرين<sup>(١)</sup> وعطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق وابن المنذر وابن خزيمة.

قال الخطابي: قال أحمد وإسحاق: يفطر الحاجم والمحجوم وعليهما القضاء دون الكفارة، وقال عطاء: يلزم المحتجم في رمضان القضاء والكفارة.

واحتج لهؤلاء بحديث ثوبان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه بأسانيد صحيحة، وإسناد أبي داود على شرط مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن شداد بن أوس: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَجُلٍ بِالْبَقِيعِ وَهُوَ يَخْتَجِمُ وَهُوَ أَخَذَ يَبْدَى لِثْمَانِ عَشْرَةَ خَلَّتْ بِهِ مِنْ رَمَضَانَ فَقَالَ: أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ» رواه أبو

(١) ينظر السابق.

(٢) أخرجه أبو داود (٧٧٠/٢) كتاب: الصوم، باب: في الصائم يحتجم حديث (٢٣٦٧)، وابن ماجه (٥٣٧/١) كتاب: الصائم، باب: ما جاء في الحجامة للصائم حديث (١٦٨٠)، والدارمي (١٤/٢) كتاب: الصوم، باب: الحجامة تفطر الصائم، وأبو داود الطيالسي (١٨٦ - منحة) رقم (٨٩٠)، وعبد الرزاق (٧٥٢٢)، والنسائي في الكبرى (٢١٧/٢)، وابن خزيمة (٢٢٦/٣) حديث رقم (١٩٦٣)، وابن حبان (٨٩٩ - موارد)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٨/٢ - ٩٩)، وأحمد (٢٧٧/٥، ٢٨٠، ٢٨٢)، والحاكم (٤٢٧/١)، والبيهقي (٢٦٥/٤)، وابن الجارود رقم (٣٨٦) من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابه عن أبي أسماء الرحيبي عن ثوبان به.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وصححه أيضا ابن خزيمة وابن حبان.

وصححه البخاري أيضا فقال الترمذي في العلل (ص - ١٢٢): وسألت محمدا عن هذا الحديث قال: ليس في الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس وثوبان.

فقلت له: كيف بما وقع فيه من الاضطراب فقال: كلاهما عندي صحيح؛ لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابه عن أبي أسماء عن ثوبان وعن أبي الأشعث عن شداد بن أوس روى الحديثين جميعا.

قال الترمذي: وهكذا ذكروا عن علي بن المديني أنه قال: حديث شداد بن أوس وثوبان صحيحان.

وللحديث طريق آخر عن ثوبان:

أخرجه أحمد (٢٨٢/٥) من طريق ابن جريج أخبرني مكحول أن شيخا من الحنابلة أخبره أن ثوبان... فذكره ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في الكبرى (٢١٦/٢). وأخرجه أحمد (٢٧٦/٥) من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن ثوبان به. وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٢٢/٢) من هذا الوجه.

داود والنسائي وابن ماجه بأسانيد صحيحة<sup>(١)</sup>.

وعن رافع بن خديج عن النبي ﷺ قال: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» رواه الترمذی وقال: حديث حسن<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (١٢٣/٤ - ١٢٤)، والدارمی (١٤/٢) كتاب: الصيام، باب: الحجامة تفرط الصائم وابن حبان (٩٠٠ - موارد)، والبيهقی (٢٦٥/٤) كتاب: الصيام، باب: الحديث الذي روى في الإفطار بالحجامة، من طريق عاصم الأحول عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء الرحبي عن شداد بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم».

صححه ابن حبان:

وأخرجه الطيالسي (١٨٧/١ - منحة) رقم (٨٩١)، والحاكم (٤٢٨/١ - ٤٢٩)، وعبد الرزاق (٢٠٩/٤) رقم (٧٥٢٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٩/٢) من طريق عاصم الأحول عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس. وأخرجه أبو داود (٢٣٦٩)، والبيهقی (٢٦٥/٤) من طريق أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس.

(٢) أخرجه أحمد (٤٦٥/٣)، والترمذی (١٣٦/٢) كتاب: الصوم، باب: ما جاء في كراهية الحجامة للصائم (٧٧٤)، وعبد الرزاق (٢١٠/٤) رقم (٧٥٢٣)، وابن خزيمة (٢٢٧/٣) رقم (١٩٦٤)، وابن حبان (٩٠٢ - موارد)، والحاكم (٤٢٨/١)، والبيهقی (٢٦٥/٤) من طريق إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم».

وقال الترمذی: حسن صحيح وذكر عن أحمد أنه قال: أصح شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

وصححه ابن خزيمة وابن حبان.

قال الترمذی في العلل (ص - ١٢١ - ١٢٢): سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو غير محفوظ.

وسألت إسحاق بن منصور عنه فأبى أن يحدث به عن عبد الرزاق، وقال: هو غلط قلت له: ما علته قال: روى عنه هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله ابن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ قال: «كسب الحاجم خيث ومهر البغي خيث وثمن الكلب خيث».

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢٤٩/١) رقم (٧٣٢): سمعت أبي يقول: روى عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ أفطر الحاجم والمحجوم. قال أبي: إنما يروى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان واغتر أحمد بن حنبل بأن قال الحديثين عنده، وإنما يروى بذلك الإسناد عن النبي ﷺ أنه نهى عن كسب الحاجم ومهر البغي وهذا الحديث في فطر الحاجم عندى باطل.

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله<sup>(١)</sup>، وعن أبي موسى عن النبي ﷺ مثله رواه الحاكم في المستدرک<sup>(٢)</sup> وقال: هو صحيح ثم روى عن علي بن المدینی أنه قال: هو صحيح، وروى الحاكم أبو عبد الله في المستدرک عن أحمد بن حنبل قال:

قلت: وفي الباب عن جماعة من الصحابة وهم: شداد بن أوس، وأبو موسى الأشعري، ومعقل بن يسار، وأسامة بن زيد، وبلال، وعلى، وعائشة، وأبو هريرة، وابن عباس، وأنس ابن مالك، وجابر، وابن عمر، وسعد بن أبي وقاص، وأبو يزيد الأنصاري، وابن مسعود، وسمرة بن جندب، والحسن مرسلاً.

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٢/٢٢٥) كتاب: الصيام، باب: ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي هريرة حديث (٣١٧٦)، وابن ماجه (١/٥٣٧) كتاب: الصوم، باب: ما جاء في الحجامة للصائم حديث (١٦٧٩) من طريق عبد الله بن بشر عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال البوصيري في الزوائد (٢/١٥) هذا إسناد منقطع عبد الله بن بشر لم يثبت له سماع من الأعمش وإنما يقول كتب إلى أبي بكر بن عياش عن الأعمش... ورواه إبراهيم بن طهمان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً. ا. هـ.

ورواية إبراهيم بن طهمان أخرجه النسائي في الكبرى (٣١٧٧). وأخرجه أحمد (٢/٣٦٤)، وأبو يعلى (١١/١١٣) رقم (٦٢٣٩)، والنسائي في الكبرى (٢/٢٢٥) رقم (٣١٧٢) من طريق الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً.

وإسناده ضعيف لانقطاعه بين الحسن وأبي هريرة.

وللحديث طرق أخرى مرفوعة وموقوفة عن أبي هريرة أخرجه النسائي في الكبرى (٢/٢٢٥ - ٢٢٧).

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (٢/٢٣١، ٢٣٢) كتاب: الصيام، باب: ذكر اختلاف الناقلين

لخبر أبي موسى عبد الله بن قيس في الحجامة للصائم، حديث (٣٢٠٨)، وابن الجارود في المتقى رقم (٣٨٧)، والبزار (١/٤٧٥ - كشف) رقم (١٠٠٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٩٨)، والحاكم (١/٤٣٠)، والبيهقي (٤/٢٦٦) كلهم من طريق روح بن عبادة عن سعيد عن مطر الوراق عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر مطر الوراق لم يخرج له البخاري.

وقال البزار: هكذا رواه مطر مرفوعاً وخالفه حميد.

وقال النسائي: رفعه خطأ وقد وقفه حفص.

قلت: أما مخالفة حميد: فأخرجه النسائي في الكبرى (٢/٢٣٣) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على بكر بن عبد الله المزني فيه حديث (٣٢١٤) من طريق حميد الطويل عن بكر بن أبي العالية عن أبي موسى موقوفاً.

وأخرجه أيضاً (٢/٢٣٢) رقم (٣٢٠٩) من طريق حفص عن سعيد عن مطر عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى موقوفاً أيضاً.

أصح ما روى في هذا الباب حديث ثوبان، وعن علي بن المديني قال: لا أعلم فيها أصح من حديث رافع بن خديج، قال الحاكم: فقد حكم أحمد لأحد الحديثين بالصحة، وعلى الآخر بالصحة، وحكم إسحاق بن راهويه؛ لحديث شداد بن أوس بالصحة، ثم روى الحاكم بإسناده عن إسحاق أنه قال: في حديث شداد: هذا إسناد صحيح تقوم به الحجة. قال إسحاق: وقد صح هذا الحديث بأسانيد وبه نقول. قال الحاكم: رضى الله عن إسحاق فقد حكم بالصحة لحديث صحته ظاهرة وقال به.

قال الحاكم: وفي الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد مستقيمة مما يطول شرحه. ثم روى بإسناده عن الإمام الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي قال: صح عندي حديث: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ»، من رواية شداد بن أوس وثوبان، قال عثمان، وبه أقول، قال: وسمعت أحمد بن حنبل يقول به، ويقول: صح عنده حديث ثوبان وشداد.

وروى البيهقي حديث: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ»، أيضا من رواية أسامة بن زيد عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> ومن رواية عطاء عن ابن عباس مرفوعا، وعن عطاء عن النبي ﷺ

= وقال الزيلعي في نصب الراية (٢/٤٧٤): قال صاحب «التنقيح»: قال أحمد بن حنبل: حديث بكر عن أبي رافع عن أبي موسى خطأ لم يرفعه أحد إنما هو بكر عن أبي العالية أ. هـ. قال ابن أبي حاتم في العلل (١/٢٣٤ - ٢٣٥) رقم (٦٨٢): سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه روح بن عبادة عن سعيد عن مطر عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى عن النبي ﷺ «أفطر الحاجم والمحجوم»، قال أبي: رواه هشام بن عمار عن شعيب ابن إسحاق، ورواه عبد الوهاب الخفاف عن سعيد عن أبي مالك عن ابن بريدة عن أبي موسى عن النبي ﷺ، قال أبي: كأن حديث أبي رافع أشبه؛ لأنه رواه حميد الطويل عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى موقوفا، قال أبي: ولا أعرف من البصريين أحدا كنيته أبو مالك إلا عبيد الله بن الأحنس، قال أبو زرعة: رواه شعبة عن قتادة عن أبي رافع عن أبي موسى موقوف، فكان حديث أبي رافع أشبه قلت: موقوف أو مرفوع فسكت أ. هـ.

(١) أخرجه أحمد (٥/٢١٠)، والنسائي في الكبرى (٢/٢٢٣) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على سعيد بن أبي عروبة فيه حديث (٣١٦٥)، والبخاري (١/٤٧٢ - كشف) رقم (٩٩٧)، والبيهقي (٤/٢٦٥) من طريق أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ أنه قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

قال النسائي: لا نعلم تابع أشعث على روايته أحد.

مرسلاً قال: هذا المرسل هو المحفوظ من رواية عطاء<sup>(١)</sup>، وذكر ابن عباس فيه وهم، وعن عائشة مرفوعاً بإسناد ضعيف<sup>(٢)</sup>.  
وذكر البيهقي<sup>(٣)</sup> عن أبي زرعة الحافظ قال: حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً في هذا حديث حسن.

وفي الموطأ عن نافع قال: «إن ابن عمر احتجم وهو صائم ثم تركه، فكان إذا صام لم يحتجم حتى يفطر»<sup>(٤)</sup>.  
«واحتج أصحابنا بحديث ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَاخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ» رواه البخاري في صحيحه<sup>(٥)</sup>.  
«وعن ثابت البناني قال: «سُئِلَ أَنَسٌ أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا

= قلت: وفيه نظر فقد أخرجه الخطيب (٣٧٨/) من طريق يونس عن الحسن عن أسامة. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٢/٣)، وقال: رواه أحمد والبزار والحسن مدلس. وقيل: لم يسمع من أسامة.

(١) أخرجه النسائي الكبرى (٢٢٩/٢) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على ليث حديث (٣١٩٤)، والبزار (٤٧٢/١ - كشف) رقم (٩٩٨)، والطبراني في الكبير (١٣٨/١١) رقم (١١٢٨٦) من طريق قبيصة عن فطر عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم».

قال النسائي: خالفه محمد بن يوسف.

ثم أخرجه من طريقه عن فطر عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلاً.  
والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٢/٣)، وقال: رواه البزار والطبراني في الكبير، ورجال البزار موثقون إلا أن فطر بن خليفة فيه كلام وهو ثقة.  
(٢) أخرجه أحمد (١٥٧/٦، ٢٥٨)، والنسائي في الكبرى (٢٢٨/٢) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على ليث حديث (٣١٩٠، ٣١٩١)، والبزار (٤٧٣/١ - كشف) رقم (٩٩٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٩/٢) من طريق ليث بن أبي سليم عن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

قال النسائي: وقفه الحسن بن موسى.

أخرجه من طريقه عن شيان عن ليث عن عطاء عن عائشة وقال (٢٢٩/٢): ووافقه عبد الواحد بن زياد - أي: على وقفه.

ثم أخرجه من طريق عبد الواحد ابن زياد ثنا ليث عن عطاء عن عائشة موقوفاً.

(٣) السنن الكبرى (٢٩٧/٤).

(٤) أخرجه مالك (٢٩٨/١) رقم (٣٠)، وعبد الرزاق في المصنف (٢١١/٤) رقم (٧٥٣٢)، وابن أبي شيبه (٣٠٨/٢) رقم (٩٣٢٠)، والبيهقي (٢٦٩/٤).

(٥) تقدم.



مِنْ أَجْلِ الضَّعْفِ» رواه البخارى<sup>(١)</sup>.

وفى رواية عنده: «عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»<sup>(٢)</sup>، وعن عبد الرحمن بن أبى لیلی قال: «حدثنى رجل من أصحاب النبى ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْحِجَامَةِ وَالْمَوَاصِلَةِ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُمَا إِلَّا إِبْقَاءَ عَلَى أَصْحَابِهِ» رواه أبو داود بإسناد على شرط البخارى ومسلم كما سبق<sup>(٣)</sup>.

واحتج به أبو داود والبيهقى وغيرهما فى أن الحجامه لا تفطر وعن أبى سعيد الخدرى قال: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ وَالْحِجَامَةِ» رواه الدارقطنى، وقال: «إِسْنَادُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ»<sup>(٤)</sup>، ورواه من طريق آخر وقال: «كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ»<sup>(٥)</sup> وعن أنس قال: «أَوَّلُ مَا كَرِهْتُ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ أَنْ جَعَفَرَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أَفْطَرَ هَذَانِ، ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدُ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ، وَكَانَ أَنَسٌ يَخْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ»<sup>(٦)</sup> رواه الدارقطنى وقال: رواه كلهم ثقات، قال: ولا أعلم له علة.

وعن عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ»<sup>(٧)</sup>، قال البيهقى<sup>(٨)</sup>: وروينا فى الرخصة فى ذلك عن سعد بن أبى وقاص وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والحسين بن على وزيد بن أرقم وعائشة وأم سلمة - رضى الله عنهم<sup>(٩)</sup> - واستدل

(١) أخرجه البخارى (١٩٤٠)، والبيهقى (٢٦٣/٤).

(٢) ذكرها البخارى بعد الحديث السابق، وقد أخرجها ابن منده فى «غرائب شعبة» كما فى الفتح (٦٨٨/٤).

(٣) تقدم.

(٤) أخرجه ابن خزيمة (١٩٦٧)، والدارقطنى (١٨٣/٢)، والبيهقى (٢٦٤/٤) من طريق المعتمر بن سليمان قال: سمعت حميداً يحدث عن أبى المتوكل الناجى عن أبى سعيد به.

قال الدارقطنى: كلهم ثقات، وغير معتمر يرويه موقوفاً.

(٥) أخرجه الدارقطنى (١٨٢/٢)، والبيهقى (٢٦٤/٤) من طريق خالد الحذاء عن أبى المتوكل عن أبى سعيد.

(٦) أخرجه الدارقطنى (١٨٢/٢)، ومن طريقه البيهقى (٢٦٨/٤). وقال الحافظ ابن حجر (٤/٦٨٧): ورواه كلهم من رجال البخارى، إلا أنه فى المتن ما ينكر؛ لأن فيه أن ذلك كان فى الفتح؛ وجعفر كان قتل قبل ذلك.

(٧) انظر ما يأتى.

(٨) السنن الكبرى (٢٦٤/٤).

(٩) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٠٩/٤ - ٢١٤)، ومصنف ابن أبى شيبة (٣٠٧/٢ - ٣٠٩).

الأصحاب أيضا بأحاديث آخر في بعضها ضعف، والمعتمد ما ذكرناه، واستدلوا بالقياس على الفصد والرعاف، وأما حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» فأجاب أصحابنا عنه بأجوبة:

أحدها: جواب الشافعي ذكره في «الأم» وفيه اختلاف وتابعه عليه الخطابي والبيهقي وسائر أصحابنا، وهو أنه منسوخ بحديث ابن عباس، وغيره مما ذكرنا، ودليل النسخ: أن الشافعي والبيهقي روياه بإسنادهما الصحيح عن شداد بن أوس قال: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ زَمَانَ الْفَتْحِ فَرَأَى رَجُلًا يَخْتَجِمُ لِثَمَانٍ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ فَقَالَ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِي: أَفْطَرَ الْحَاجِمِ وَالْمَحْجُومِ»، وقد ثبت في صحيح البخاري في حديث ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ صَائِمٌ».

قال الشافعي: وابن عباس إنما صحب النبي ﷺ محرما في حجة الوداع سنة عشر من الهجرة، ولم يصحبه محرما قبل ذلك، وكان الفتح سنة ثمان بلا شك، فحديث ابن عباس بعد حديث شداد بستين وزيادة، قال: فحديث ابن عباس ناسخ، قال البيهقي: ويدل على النسخ أيضا قوله: في حديث أنس السابق في قصة جعفر: «ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ فِي الْحِجَامَةِ»، وهو حديث صحيح كما سبق، قال: وحديث أبي سعيد الخدري السابق أيضا فيه لفظ الترخيص، وغالبا ما يستعمل الترخيص بعد النهي.

الجواب الثاني: أجاب به الشافعي -أيضا- أن حديث ابن عباس أصح، ويعضده أيضا القياس فوجب تقديمه.

الجواب الثالث: جواب الشافعي أيضا والخطابي وأصحابنا: أن المراد بأفطر الحاجم والمحجوم أنهما كانا يغتابان في صومهما.

وروى البيهقي ذلك في بعض طرق حديث ثوبان<sup>(١)</sup>، قال الشافعي: وعلى هذا

(١) أخرجه البيهقي في السنن (٢٦٨/٤)، وفي معرفة السنن والآثار (٤١٢/٤) رقم (٢٥٤٩) من طريق يزيد بن ربيعة. ثنا أبو الأشعث عن ثوبان قال: مر رسول الله ﷺ برجل وهو يحتجم عند الحجام، وهو يقرض رجلا فقال رسول الله ﷺ: أفطر الحاجم والمحجوم. قال البيهقي في السنن: قوله «وهو يقرض رجلا» لم أكتبه إلا في هذا الحديث وغيره يرواه عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس دون هذه اللفظة، وأبو أسماء الرحبي رواه عن ثوبان دون هذه اللفظة.

وقال البيهقي في المعرفة: وروى الواقفي عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث الصنعاني =

التأويل يكون المراد بإفطارهما: أنه ذهب أجرهما، كما قال بعض الصحابة لمن تكلم في حال الخطبة: لا جمعة لك، أى ليس لك أجرها، وإلا فهي صحيحة مجزئة عنه<sup>(١)</sup>.

**والجواب الرابع:** ذكره الخطابي أن معناه تعرضا للفطر.

أما المحجوم فلضعفه بخروج الدم، فربما لحقته مشقة فعجز عن الصوم، فأفطر بسببها، وأما الحاجم: فقد يصل جوفه شيء من الدم وغيره إذا ضم شفتيه على قصب الملازم كما يقال للمتعرض للهلاك: هلك فلان، وإن كان باقيا سليما، وكقوله ﷺ: «مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ»<sup>(٢)</sup> أى تعرض للذبح بغير سكين.

**الخامس:** ذكره الخطابي أيضا: أنه مر بهما قريب المغرب فقال: أفطر، أى حان فطرهما، كما يقال: أمسى الرجل، إذا دخل في وقت المساء أو قاربه.

**السادس:** أنه تغليظ ودعاء عليهما؛ لارتكابهما ما يعرضهما لفساد صومهما.

واعلم: أن أبا بكر بن خزيمة اعترض على الاستدلال بحديث ابن عباس فروى عنه الحاكم أبو عبد الله في المستدرک أنه قال: ثبت الأحاديث عن النبي ﷺ أنه قال: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»، فقام بعض من خالفنا في هذه المسألة، وقال: لا يفطر؛ لحديث ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ صَائِمٌ»، ولا حجة له

= أنه قال: إنما قال النبي ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم.. لأنهما كانا يغتابان» أ هـ  
قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٦٨٧/٤): «يزيد بن ربيعة متروك وحكم على بن  
المديني بأنه حديث باطل».

(١) ينظر معرفة السنن والآثار (٤١٣/٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٢/٢) كتاب: «الأقضية» باب: «في طلب القضاء» رقم (٣٥٧١)،  
والترمذي (٦٠٥/٣) كتاب: «الأحكام» باب: «ما جاء عن رسول الله ﷺ في  
القاضي» رقم (١٣٢٥)، وابن ماجه (٧٧٤/٢) كتاب: «الأحكام» باب: «ذكر القضاء» رقم  
(٢٣٠٨)، والنسائي في «الكبرى» (٤٦٢/٣) كتاب: «القضاء» باب: «التغليظ في الحكم»  
رقم (١/٥٩٢٣ - ٢/٥٩٢٤ - ٣/٥٩٢٥ - ٤/٥٩٢٦)، والدارقطني (٢٠٤/٤) كتاب:  
في «الأقضية والأحكام وغير ذلك» (رقم ٦، ٧)، والبيهقي (٩٦/١٠) كتاب: «آداب القاضي»  
باب: «كره الإمارة وكرهية تولى أعمالها لمن رأى من نفسه ضعفاً أو رأى فرضها عنه  
بغيره ساقطاً»، وأحمد (٢٣٠/٢ - ٣٦٥)، والحاكم (٩١/٤) قال الترمذي: هذا حديث  
حسن غريب من هذا.

فى هذا؛ لأن النبى ﷺ إنما احتجم وهو محرم صائم فى السفر؛ لأنه لم يكن قط محرماً مقيماً ببلده، والمسافر إذا نوى الصوم له الفطر بالأكل والشرب والحجامة وغيرها، فلا يلزم من حجامة أنها لا تفطر، فاحتجم وصار مفطراً، وذلك جائز. هذا كلام ابن خزيمة<sup>(١)</sup> وحكاه الخطابى فى معالم السنن ثم قال: وهذا تأويل باطل؛ لأنه قال: «احتجم وهو صائم فأثبت له الصيام مع الحجامة، ولو بطل صومه بها لقال: أفطر بالحجامة، كما يقال: أفطر الصائم بأكل الخبز، ولا يقال: أكله وهو صائم: قلت: ولأن السابق إلى الفهم من قول ابن عباس: «احتجم وهو صائم» الإخبار بأن الحجامة لا تبطل الصوم، ويؤيده باقى الأحاديث المذكورة، والله أعلم. قال المصنف - رحمه الله تعالى - قال: وأكره له العلك؛ لأنه يجفف الفم ويعطش ولا يفطر؛ لأنه يدور فى الفم ولا ينزل إلى الجوف منه شيء، وإن تفرك وتفتت فوصل منه شيء إلى الجوف بطل الصوم، ويكره له أن يمضغ الخبز، فإن كان له ولد صغير ولم يكن له من يمضغ له غيره، لم يكره له ذلك.

الشرح: قوله: «قال» يعنى الشافعى، والعلك - بكسر العين - هذا هو المعروف، ويجوز فتح العين ويكون المراد: الفعل وهو مضغ العلك، وإدارته. وقوله: «يمضغ» هو - بفتح الضاد وضمها - لغتان.

أما الأحكام ففيها مسألتان:

إحدهما: قال الشافعى والأصحاب: يكره للصائم العلك؛ لأنه يجمع الريق ويورث العطش والقيء، وروى البيهقى بإسناده عن أم حبيبة زوج النبى ﷺ أنها قالت: «لا يمضغ العلك الصائم»<sup>(٢)</sup>، ولفظ الشافعى فى مختصر المزنى: «وأكره العلك؛ لأنه يحلب الفم»، قال صاحب الحاوى: رويت هذه اللفظة بالجيم وبالحاء فمن قال بالجيم: فمعناه يجمع الريق، فربما ابتلعه، وذلك يبطل الصوم فى أحد الوجهين ومكرهه فى الآخر، قال: وقد قيل: معناه يطيب الفم ويزيل الخلو، قال: ومن قاله بالحاء فمعناه: يمتص الريق ويجهد الصائم فيورث العطش.

(١) صحيح ابن خزيمة (٢١٩/٣ - ٢٢٠)، والمستدرک (٤٢٩/١) وقد نقل النووى - رحمه الله - كلام ابن خزيمة بالمعنى.

(٢) أخرجه ابن أبى شيبة (٢٩٧/٢) رقم (٩١٨٦)، والبيهقى (٢٦٩/٤).

قال أصحابنا: ولا يفطر بمجرد العلك ولا بتزول الريق منه إلى جوفه، فإن تفتت فوصل من جرمة شيء إلى جوفه عمدا، أفطر، وإن شك في ذلك، لم يفطر، ولو نزل طعمه في جوفه أو ريحه دون جرمة، لم يفطر؛ لأن ذلك الطعم بمجاورة الريق له، هذا هو المذهب، وبه قطع الجمهور، وحكى الدارمي وجها عن ابن القطان، أنه إن ابتلع الريق وفيه طعمه أفطر وليس بشيء.

الثانية: يكره له مضغ الخبز وغيره من غير عذر، وكذا ذوق المرق والخل وغيرهما، فإن مضغ أو ذاق ولم ينزل إلى جوفه شيء منه، لم يفطر، فإن احتاج إلى مضغه لولده أو غيره ولم يحصل الاستغناء عن مضغه، لم يكره؛ لأنه موضع ضرورة وروى البيهقي بإسناده الصحيح عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال: «لا بأس أن يتطاعم الصائم بالشيء» يعنى المرق ونحوها<sup>(١)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ومن حركت القبلة شهوته، كره له أن يقبل وهو صائم، والكرامة: كراهة تحریم، وإن تكن لم تحرك القبلة شهوته. قال الشافعي - رحمه الله - : فلا بأس به وتركها أولى، والأصل في ذلك: ما روت عائشة - رضى الله عنها - قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَيَبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَكُمْ لِأَرْبِهِ»، وعن ابن عباس: أنه أرخص فيها للشيخ وكرهها للشاب؛ ولأنه في حق أحدهما لا يأمن أن ينزل فيفسد الصوم وفي الآخر يؤمن بفرق بينهما. الشرح: حديث عائشة رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ<sup>(٢)</sup>، وفي رواية لمسلم:

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٤/٢) رقم (٩٢٧٨) والبيهقي (٢٦١/٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٩/٤) كتاب: الصوم، باب: المباشرة للصائم حديث (١٩٢٧)، ومسلم (٧٧٧/٢) كتاب: الصيام، باب: بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من ترك شهوته حديث (١١٠٦/٦٥)، وابن ماجه (٥٣٨/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في المباشرة للصائم حديث (١٦٨٧)، والطيالسي (١٣٩١)، وابن خزيمة (٢٤٦/٣) حديث رقم (٢٠٠١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٢/٢)، وأحمد (٤٢/٦، ٢١٦، ٢٣) من طريق الأسود ومسروق عن عائشة قالت: «كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم وكان أملككم لأربه».

وأخرجه مسلم (٧٧٧/٢) كتاب: الصيام، باب: بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من ترك شهوته، وأبو داود (٧٢٥/١) كتاب: الصيام، باب: القبلة للصائم حديث (٢٣٨٢)، والترمذي (١٠٧/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء في مباشرة الصائم حديث

«يَقْبَلُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ»<sup>(١)</sup>، وعن عمر بن أبي سلمة «أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْقَبَلُ الصَّائِمُ؟ فَقَالَ: سَلْ هَذِهِ - لِأَمِّ سَلَمَةَ - فَأَخْبَرَتْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ إِنِّي أَتَقَاكُمُ لِلَّهِ وَأَخْشَاكُمُ لَهُ» رواه مسلم وعمر بن أبي سلمة هذا هو الحميري، هكذا جاء مبيناً في رواية البيهقي، وليس هو ابن أم سلمة<sup>(٢)</sup>.

وعن عمر - رضى الله عنه - قال: «هَبَشْتُ يَوْمًا فَقَبَلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي صَنَعْتُ الْيَزْمَ أَمْرًا عَظِيمًا، قَبَلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتَ بِمَاءٍ وَأَنْتَ صَائِمٌ؟ قُلْتُ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، قَالَ: فَفَيْمٌ؟» رواه أبو داود، وقد سبق بيان حديث ذكره المصنف<sup>(٣)</sup>، ومما جاء في كراهتها للشباب ونحوه حديث ابن عباس قال: «رُخِّصَ لِلْكَبِيرِ الصَّائِمِ فِي الْمُبَاشَرَةِ وَكَرِهَ لِلشَّابِّ» رواه ابن ماجه هكذا، وظاهره أنه مرفوع<sup>(٤)</sup> ورواه مالك والشافعي والبيهقي بأسانيدهم الصحيحة.

وعن عطاء بن يسار: أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم، فأرخص فيها للشيخ،

= (٧٢٩)، وأحمد (٤٠/٦، ٤٢، ١٢٦، ١٧٤، ٢٠١)، والطيالسي (١٨٧/١ - منحة) رقم (٨٩٤)، وابن الجارود في المتقى رقم (٧٩٤)، والحميدي (١٩٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٢/٢)، والبيهقي (٢٢٩/٤ - ٢٣٠)، والبغوي في شرح السنة (٤٧٩/٣) من طريق علقمة وزاد آخرون عنه وعن الأسود عن عائشة.

وقال الترمذي: حسن صحيح.

(١) أخرجه مسلم (٧٠، ٧١ - ١١٠٦).

(٢) كذا قال النووي - رحمه الله وغفر له - أنه عمر بن أبي سلمة الحميري هكذا جاء مبيناً في رواية البيهقي، وليس هو ابن أبي سلمة، هكذا قال النووي، وليس في الصحابة من اسمه عمر ابن أبي سلمة الحميري، وإنما هو عمر بن أبي سلمة ربيب النبي ﷺ وقد ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤٨٧/٤)، وذكر هذا الحديث في ترجمته، وقال: أخرجه مسلم أ.هـ. كما أنه لم يقع عند البيهقي مبيناً.

والحديث أخرجه مسلم (٧٤ - ١١٠٨)، والبيهقي (٢٣٤/٤) من طريق ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد عن عبد الله بن كعب الحميري عن عمر بن أبي سلمة. وينظر تقريب التهذيب.

(٣) تقدم.

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٦٨٨) وإسناده ضعيف؛ لأن فيه السائب بن عطاء وقد اختلط، والراوى عنه: خالد بن عبد الله الواسطي، سمع عنه - بَعْدُ - الاختلاط ينظر تهذيب الكمال (٥/١٧٠ - ١٧٢).

وكرهها للشباب، وهكذا رواه أبو داود موقوفا عن ابن عباس<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ فَرَخَّصَ لَهُ، وَأَنَّهُ آخَرُ فَنَهَاهُ، هَذَا الَّذِي رَخَّصَ لَهُ، شَيْخٌ وَالَّذِي نَهَاهُ شَابٌ» رواه أبو داود بإسناد جيد ولم يضعفه<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عمرو بن العاص قال: «كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَ شَابٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْبَلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟ فَقَالَ: لَا؛ فَجَاءَ شَيْخٌ فَقَالَ: أَقْبَلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَ نَعَمْ» رواه أحمد بن حنبل بإسناد ضعيف من رواية ابن لهيعة<sup>(٣)</sup>.

وأما الحديث المروى عن ميمونة مولاة النبي ﷺ قالت: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَجُلٍ قَبْلَ امْرَأَتِهِ وَهُمَا صَائِمَانِ، فَقَالَ: قَدْ أَفْطَرَا» رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني بإسناد ضعيف، قال الدارقطني: راويه مجهول، قال: ولا يثبت هذا<sup>(٤)</sup>.

وعن الأسود قال: «قُلْتُ لِعَائِشَةَ أَيَّ بَاشِرٍ الصَّائِمُ؟ قَالَتْ: لَا، قُلْتُ: أَلَيْسَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبَاشِرُ؟ قَالَتْ: كَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِرْبِهِ» رواه البيهقي بإسناد صحيح<sup>(٥)</sup> فهذه جملة من الأحاديث والآثار الواردة في القبلة «وقولها» لإربه - بكسر الهمزة مع إسكان الراء - وروى أيضا بفتحهما جميعا.

أما حكم المسألة: فهو كما قاله المصنف: تكره القبلة على من حركت شهوته وهو صائم، ولا تكره لغيره، لكن الأولى تركها، ولا فرق بين الشيخ والشاب في ذلك، فالاعتبار بتحريك الشهوة وخوف الإنزال، فإن حركت شهوة شاب أو شيخ قوى كرهت، وإن لم تحركها لشيخ أو شاب ضعيف لم تكره، والأولى تركها،

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢٩٣/١) رقم (١٩)، ومن طريقه الشافعي في المسند (١/ رقم ٦٩٠)، ومن طريقه البيهقي في السنن (٢٣٢/٤) عن زيد بن أسلم عن عطاء به.

والحديث لم أجده في سنن أبي داود في مظانه، فليبحث.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٨٧)، ومن طريقه البيهقي (٢٣١/٤ - ٢٣٢) عن أبي العنيس عن الأغز عن أبي هريرة به.

وأبو العنيس مقبول كما في التقريب.

(٣) أخرجه أحمد (١٨٥/٢)، والطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد (١٦٦/٣).

(٤) أخرجه أحمد (٤٦٣/٦)، وابن ماجه (١٦٨٦) والدارقطني (١٨٣/٢ - ١٨٤) من طريق أبي يزيد الضننى عن ميمونة بن سعد به.

وقال البخاري: هذا لا أحدث به؛ هذا حديث منكر.

وأبو يزيد رجل مجهول. ميزان الاعتدال (٤٤٥/٧).

(٥) أخرجه البيهقي (٢٣٢/٤).

وسواء قبل الخد أو الفم أو غيرهما، وهكذا المباشرة باليد والمعانقة لهما حكم القبلة ثم الكراهة في حق من حركت شهوته، كراهة تحريم عند المصنف وشيخه القاضي أبي الطيب والعبدري وغيرهم.

وقال آخرون: كراهة تنزيه، ما لم ينزل، وصححه المتولى.

قال الرافعي وغيره: الأصح كراهة تحريم، وإذا قبل ولم ينزل؛ لم يبطل صومه، بلا خلاف عندنا، سواء قلنا: كراهة تحريم أو تنزيه.

فرع: في مذاهب العلماء في القبلة للصائم:

ذكرنا أن مذهبنا: كراهتها لمن حركت شهوته ولا تكره لغيره، والأولى تركها، فإن قبل من تحرك شهوته ولم ينزل لم يبطل صومه.

قال ابن المنذر: رخص في القبلة عمر بن الخطاب وابن عباس وأبو هريرة وعائشة وعطاء والشعبي<sup>(١)</sup> والحسن وأحمد<sup>(٢)</sup> وإسحاق، قال: وكان سعد بن أبي وقاص: لا يرى بالمباشرة للصائم بأساً<sup>(٣)</sup>، وكان ابن عمر ينهى عن ذلك<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن مسعود: يقضى يوماً مكانه<sup>(٥)</sup>، وكره مالك<sup>(٦)</sup> القبلة للشباب والشيخ في رمضان، وأباحها طائفة للشيخ دون الشاب، ممن قاله ابن عباس، وقال أبو ثور: إن

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة (٣١٤/٢ - ٣١٥): كتاب: الصيام، باب: من رخص في القبلة للصائم. ومصنف عبد الرزاق (١٨٢/٤ - ١٨٨): كتاب: الصيام، باب: القبلة للصائم. (٢) قال في الإنصاف (٣٢٨/٣): قوله (وتكره القبلة، إلا أن تكون ممن لا تحرك شهوته على إحدى الروايتين)، فاعل القبلة لا يخلو: إما أن يكون ممن تحرك شهوته أو لا، فإن كان ممن تحرك شهوته، فالصحيح من المذهب: كراهة ذلك فقط، جزم به في الهداية، والمبهج، والمذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، والنظم، والوجيز، والرعاية الصغرى، والحاويين، وقدمه في الفروع، والرعاية الكبرى، وصححه، وعنه تحرم، جزم به في المستوعب وغيره.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٤٢١)، وابن أبي شيبة (٩٣٩٤) أن رجلاً قال لسعد: يا أبا إسحاق؛ أتياشر وأنت صائم؟ قال: نعم وأخذ بجهازها.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (٢٩٣/١) رقم (٢٠)، ومن طريقه عبد الرزاق (٧٤٢٣).

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٧٤٢٦) عن الثوري، وأخرجه البيهقي (٢٣٤/٤) من طريق شعبة كلاهما عن منصور عن هلال بن يساف عن الهزهاز عن ابن مسعود به قال سفيان: ولا يؤخذ بهذا.

وقال البيهقي: وهذا عندنا فيه إذا قبل فأنزل.

ثم أخرج البيهقي بسنده أن ابن مسعود كان يياشر امرأته بنصف النهار وهو صائم.

(٦) قال القرافي في الذخيرة ١/٥٠٤: القبلة والمباشرة، وفي الصحيح: «كان ﷺ يقبل وهو



خاف المجاوزة من القبلة إلى غيرها؛ لم يقبل، هذا نقل ابن المنذر ومذهب أبي حنيفة<sup>(١)</sup>: كمدھبنا.

وحكى الخطابي عن سعيد بن المسيب: أن من قبل فى رمضان قضى يوما مكانه وحكاہ الماوردى عن محمد بن الحنفية وعبد الله بن شبرمة قال: وقال سائر الفقهاء: القبلة لا تفطر إلا أن يكون معها إنزال، فإن أنزل معها أفطر ولزمه القضاء دون الكفارة، ودلائل هذه المذاهب تعرف مما سبق فى الأحاديث، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وينبغى للصائم: أن ينزه صومه عن الغيبة والشتم، فإن شوتم فليقل: إني صائم؛ لما روى أبو هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا، فَلَا يَزِفُّ وَلَا يَجْهَلُ، فَإِنْ أَمَرُوْا فَاتْلُهُ أَوْ شَاتِمُهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ».

الشرح: حديث أبي هريرة رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>.

= صائم: ثم تقول: وأيكم أملك لنفسه من رسول الله ﷺ ويروى: «أريه» بفتح الألف ويكسر الألف وسكون الراء، وقال الخطابي: وكلاهما حاجة النفس.  
قال سند: وخصص (ح) و(ش) والقاضى الحرمة بمن تحرك القبلة شهوته، والمذهب: التسوية؛ كالاعتكاف والإحرام، والكراهة تحريم عند القاضى، وتنزيه عند غيره.  
فإن أنزل، ففى الكتاب: عليه القضاء والكفارة.

(١) قال فى بدائع الصنائع (١٠٦/٢): ولا بأس للصائم أن يقبل ويباشر إذا أمن على نفسه ما سوى ذلك. أما القبلة فلما روى أن عمر رضى الله عنه «سأل رسول الله ﷺ عن القبلة للصائم فقال: أرايت لو تمضمضت بماء ثم مججته أكان يضر؟ قال: لا، قال: فصم إذا». وفى رواية أخرى «عن عمر رضى الله عنه أنه قال: هششت إلى أهلى ثم أتيت رسول الله ﷺ فقلت: إني عملت اليوم عملا عظيما إني قبلت وأنا صائم فقال: أرايت لو تمضمضت بماء أكان يضر؟ قلت: لا، قال: فصم إذا». وعن عائشة أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم».

وروى «أن شابا وشيخا سالا رسول الله ﷺ عن القبلة للصائم، فنهى الشاب ورخص للشيخ وقال: الشيخ أملك لإريه وأنا أملككم لإربي» وفى رواية «الشيخ يملك نفسه».  
وأما المباشرة فلما روى عن عائشة رضى الله عنها «أن رسول الله ﷺ كان يباشر وهو صائم وكان أملككم لإريه» وروى عن أبي حنيفة أنه كره المباشرة ووجه هذه الرواية أن عند المباشرة لا يؤمن على ما سوى ذلك ظاهرا وغالبا بخلاف القبلة وفى حديث عائشة رضى الله عنها إشارة إلى أن رسول الله ﷺ كان مخصوصا بذلك حيث قالت وكان أملككم لإريه.  
(٢) أخرجه البخارى (١٢٥/٤) كتاب: الصوم، باب: فضل الصوم حديث (١٨٩٤)، ومسلم (٨٠٦/٢) كتاب: الصيام، باب: فضل الصيام حديث (١١٥١/١٦٢)، ومالك (٣١٠/١)

والرفث: الفحش فى الكلام، ومعنى شاتمته: شتمه متعرضا لمشاتمته.  
وقوله: ﷺ فليقل: «إنى صائم» ذكره العلماء فيه تأويلين:  
أحدهما: يقول بلسانه ويسمعه لصاحبه؛ ليزجره عن نفسه.

كتاب: الصيام، باب: جامع الصيام حديث (٥٨)، وأبو داود (٧٢٠/١) كتاب: الصيام، باب: الغيبة للصائم، حديث (٢٣٦٣)، وأحمد (٤٦٥/٢)، والبيهقى (٢٦٩/٤) كتاب: الصيام، باب: الصائم يتزه صيامه عن اللفظة والمشاتمة، والبغوى فى شرح السنة (٤٥٣/٣) كلهم من طريق أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «الصيام جنة فلا يرفث ولا يجهل وأن امرؤ قاتله أو شاتمته فليقل إنى صائم - مرتين - والذي نفسى بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي الصيام لى وأنا أجزى به والحسنة بعشر أمثالها».

لفظ البخارى:

وأخرجه البخارى (١٤١/٤) كتاب: الصيام، باب: هل يقول الصائم إنى صائم إذا شتم حديث (١٩٠٤)، ومسلم (٨٠٦/٢) كتاب: الصيام، باب: فضل الصيام حديث (١٦٣/١١٥١)، والنسائى (١٦٣/٤) كتاب: الصوم، باب: فضل الصوم، وأحمد (٢٧٣/٢)، والبيهقى (٢٧٠/٤) كلهم من طريق ابن جريج حدثنى عطاء عن أبى صالح عن أبى هريرة به.

وأخرجه البخارى (٣٨١/١٠) كتاب: اللباس، باب: ما يذكر فى المسك حديث (٥٩٢٧)، ومسلم (٨٠٦/٢) كتاب: الصيام، باب: فضل الصيام حديث (١٦١/١١٥١)، والترمذى (١٣٦/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى فضل الصوم، حديث (٧٦٤)، والنسائى (١٦٤/٤) كتاب: الصوم، باب: فضل الصوم وأحمد (٢٨١/٢)، وعبد الرزاق (٣٠٦/٤) رقم (٧٨٩١)، والبغوى فى شرح السنة (٤٥١/٣) كلهم من طريق سعيد بن المسيب عن أبى هريرة به.

وقال الترمذى: حديث أبى هريرة حسن غريب من هذا الوجه.

وأخرجه البخارى (٤٧٢/١٣) كتاب: التوحيد، باب: قول الله - تعالى - : يريدون أن يدللوا كلام الله حديث (٧٤٩٢)، ومسلم (٨٠٦/٢) كتاب: الصيام، باب: فضل الصيام حديث (١١٥١/١٦٤)، وأحمد (٣٩٣/٢)، ٤٤٣، ٤٧٧، ٤٨٠ وابن ماجه (٥٢٥/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى فضل الصيام حديث (١٢٣٨)، (١٢٥٦/٢) كتاب: الأدب، باب: فضل العمل حديث (٣٨٢٣)، والبغوى فى شرح السنة (٤٥٠/٣) من طريق الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة.

وأخرجه البخارى (٥٢١/١٣) كتاب: التوحيد، باب: ذكر النبى ﷺ وروايته عن ربه حديث (٧٥٣٨)، وأحمد (٤٥٧/٢)، ٤٦٧، ٥٠٤، والطيالسى (١٨١/١ - منحة) رقم (٨٧٦٣) من طريق محمد بن زياد عن أبى هريرة.

وأخرجه أحمد (٥٠٣/٢)، والدارمى (٢٥/٢) كتاب: الصيام، باب: فضل الصيام وأبو يعلى (٣٥٣/١٠) رقم (٥٩٤٧) من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة.

والثاني: وبه جزم المتولى بقوله: فى قلبه لا بلسانه، بل يحدث نفسه بذلك ويذكرها أنه صائم لا يليق به الجهل والمشامة والخوض مع الخائضين، قال هذا القائل؛ لأنه يخاف عليه الرياء إذا تلفظ به، ومن قال بالأول: يقصد زجره لا للرياء، والتأويلان حسان والأول أقوى، ولو جمعهما كان حسنا.

وقول المصنف: «ينبغي للصائم أن ينزه صومه عن الغيبة والشتم» معناه: يتأكد التنزه عن ذلك فى حق الصائم أكثر من غيره للحديث، وإلا فغير الصائم ينبغي له ذلك أيضا، ويؤمر به فى كل حال، والتنزه التباعد، فلو اغتاب فى صومه عصى، ولم يبطل صومه عندنا، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة إلا الأوزاعى فقال: يبطل الصوم بالغيبة ويجب قضاؤه.

واحتمج بحديث أبى هريرة المذكور وبحديثه أيضا - أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ» رواه البخاري<sup>(١)</sup>، وعنه أيضا قال: قال رسول الله ﷺ: «رُبَّ صَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ صِيَامِهِ إِلَّا الْجُوعُ، وَرُبَّ قَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إِلَّا السَّهَرُ» رواه النسائي وابن ماجه فى سنتهما، ورواه الحاكم فى المستدرک قال: وهو صحيح على شرط البخاري<sup>(٢)</sup>.

وعنه أيضا قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ الصَّيَّامُ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فَقَطْ، الصَّيَّامُ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ» رواه البيهقى ورواه الحاكم فى المستدرک وقال: هو صحيح على شرط مسلم<sup>(٣)</sup>. وبالحديث الآخر «خَمْسٌ يُفْطِرُنَ الصَّائِمَ: الْغِيَّةُ

(١) أخرجه أحمد (٤٥٢/٢، ٥٠٥)، والبخارى (١٩٠٣)، وأبو داود (٢٣٦٢)، والترمذى (٧٠٧)، وابن ماجه (١٦٨٩)، والنسائى فى الكبرى (٢٣٨/٢) رقمى (٣٢٤٦، ٣٢٤٧)، وابن خزيمة (١٩٩٥) من طريق عن ابن أبى ذئب، عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبيه عن أبى هريرة مرفوعا به.

(٢) أخرجه أحمد (٤٤١/٢)، والدارمى (٣٠١/٢)، والنسائى فى السنن الكبرى (٢٣٩/٢) رقم (٣٢٤٩)، وابن ماجه (١٦٩٠)، وابن حبان (٣٤٨١)، والبيهقى (٢٧٠/٤)، من طريق سعيد المقبرى عن أبى هريرة به مرفوعا.

وأخرجه أحمد (٣٣٢/٢)، والنسائى فى الكبرى (٣٢٤٩)، وابن خزيمة (١٩٩٧)، والحاكم (٤٣١/١) من طريق أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة به مرفوعا. وصححه الحاكم ووافقه الذهبى.

(٣) أخرجه ابن خزيمة (١٩٩٦)، والحاكم (٤٣٠/١ - ٤٣١)، والبيهقى (٢٧٠/٤).

وَالنَّمِيمَةُ وَالْكَذِبُ وَالْقُبْلَةُ وَالْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ»<sup>(١)</sup>.

وأجاب أصحابنا عن هذه الأحاديث سوى الأخير: بأن المراد أن كمال الصوم وفضيلته المطلوبة: إنما يكون بصيافته عن اللغو والكلام الرديء لا أن الصوم يبطل به. وأما الحديث الأخير، خمس يفطرون الصائم: فحديث باطل لا يحتاج به، وأجاب عنه الماوردي والمتولى وغيرهما، بأن المراد: بطلان الثواب لا نفس الصوم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - ويكره الوصال في الصوم؛ لما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالْوَصَالَ إِيَّاكُمْ وَالْوَصَالَ قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيِّتِكُمْ إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي»، وهل هو كراهة تنزيه أو تحريم؟ فيه وجهان:

أحدهما: أنه كراهة تحريم؛ لأن النهي يقتضي التحريم.

والثاني: أنه كراهية تنزيه؛ لأنه إنما نهى عنه حتى لا يضعف عن الصوم، وذلك أمر غير متحقق فلم يتعلق به إثم، فإن واصل لم يبطل صومه؛ لأن النهي لا يرجع إلى الصوم؛ فلا يوجب بطلانه.

الشرح: حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>، والوصال بكسر الواو، ويطعمني بضم الياء، ويسقيني بضم الياء وفتحها، والفتح أفصح وأشهر.

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١١٣١) من حديث أنس بن مالك.

وهذا الحديث كذب، قاله أبو حاتم في العلل (١٤٧/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٨/٤) كتاب: الصوم، باب: الوصال حديث (١٩٦١)، (٢٣٧/١٣) - (٢٣٨) كتاب: التمني، باب: ما يجوز من اللو حديث (٧٢٤١) والترمذي (١٤٨/٣) كتاب: الصوم، باب: النهي عن الوصال في الصوم حديث (٧٧٨) والدارمي (٨/٢) كتاب: الصوم، باب: النهي عن الوصال في الصوم، وابن خزيمة (٢٠٦٩) وأحمد (١٧٠/٣)، ١٧٣، ٢٠٢، ٢١٨، ٢٣٥، ٢٤٧، ٢٧٦، ٢٨٩ وأبو يعلى (٢٥٥/٥) رقم (٢٨٧٤) وأبو نعيم في «الحلية» (٢٥٩/٧) والبيهقي (٢٨٢/٤) كتاب: الصيام، باب: النهي عن الوصال في الصوم، والبخاري في «شرح السنة» (٤٧٣/٣) - بتحقيقنا من طرق عن أنس: أن رسول الله ﷺ واصل في آخر الشهر فواصل ناس من الناس فبلغ رسول الله ﷺ فقال: لو مد لنا الشهر لواصلت وصلاً يدع المتعمقون تعمقهم إني لست مثلكم إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة.

أخرجه البخاري (٢٤٢/٤) كتاب: الصوم، باب: التنكيل لمن أكثر الوصال حديث =

وقوله: لأنه إنما نهى عنه بضم النون وفتحها.

أما حكم الوصال: فهو مكروه بلا خلاف عندنا، وهل هي كراهة تحريم أم تنزيه؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران: ودليلهما في الكتاب: أصحابهما عند أصحابنا: وهو ظاهر نص الشافعي كراهة تحريم؛ لأن الشافعي - رضى الله عنه - قال في «المختصر»: فرق الله - تعالى - بين رسوله وبين خلقه في أمور أباحها له، وحظرها عليهم، وذكر منها الوصال.

وممن صرح به من أصحابنا بتصحيح تحريمه صاحب «العدة» والرافعي وآخرون. وقطع به جماعة من أصحابنا، منهم القاضي أبو الطيب في كتابه «المجرد»، والخطابي في «المعالم» وسليم الرازي في «الكفاية»، وإمام الحرمين في «النهاية» والبعثي والرويانى في «الحلية»، والشيخ نصر في كتابه «الكافي»، وآخرون، كلهم صرحوا بتحريمه من غير خلاف.

قال أصحابنا: وحقيقة الوصال المنهى عنه: أنه يصوم يومين فصاعدا ولا يتناول في الليل شيئا لا ماء ولا مأكولا، فإن أكل شيئا يسيرا أو شرب فليس وصالا. وكذا إن أخر الأكل إلى السحر لمقصود صحيح أو غيره فليس بوصال، وممن صرح بأن الوصال ألا يأكل ولا يشرب، ويزول الوصال بأكل أو شرب - وإن قل - صاحب «الحاوي» وسليم الرازي والقاضي أبو الطيب وإمام الحرمين والشيخ نصر والمتولى وصاحب «العدة» وصاحب «البيان»، وخلائق لا يحصون من أصحابنا. وأما قول المحاملى في «المجموع» وأبى على بن الحسن بن عمر البندنجي في

---

= (١٩٦٥)، (١٩٦٦)، (٢٣٨/١٣) كتاب: التمني، باب: ما يجوز من اللؤ حديث (٧٢٤٢)، (٢٨٩/١٣) كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما يكره من التعمق والتنازع والغلو في الدين حديث (٧٢٩٩)، ومسلم (٧٧٤/٢ - ٧٧٥) كتاب: الصيام، باب: النهى عن الوصال في الصوم حديث (١١٠٢/٥٨) وعبد الرزاق (٧٧٥٣، ٧٧٥٤) وأحمد: (٢٣١/٢)، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٨١، ٣١٥، ٣٤٥، ٣٧٧، ٤١٨، ٤٩٦، ٥١٦) والبيهقي (٢٨٢/٤) كتاب: الصيام، باب: النهى عن الوصال في الصوم، والبعثي في «شرح السنة» (٤٧٢/٣) - بتحقيقنا من طرق عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: لا تواصلوا قالوا: إنك تواصل قال: إني لست مثلكم إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني. فلم يتوها عن الوصال فواصل بهم النبي ﷺ يومين أو ليلتين ثم رأوا الهلال فقال النبي ﷺ: لو تأخر الهلال لزدتكم كالمئكي لهم.

كتابه «الجامع» والغزالي في «الوسيط» والبغوي في «التهذيب»: الوصال ألا يأكل شيئا في الليل، وخصوه بالأكل فضعيف، بل هو متأول على موافقة الأصحاب، ويكون مرادهم لا يأكل ولا يشرب، كما قاله الجماهير، واكتفوا بذكر أحد القرينين كقوله تعالى: ﴿سَرَبِيلَ نَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أى والبرد، ونظائره معروفة، وقد بالغ إمام الحرمين فقال في النهاية في بيان ما يزول به الوصال فقليل: يزول الوصال بقطرة يتعاطاها كل ليلة، ولا يكفي اعتقاده أن من جن عليه الليل فقد أفطر، هذا لفظه بحروفه.

واعلم: أن الجمهور قد أطلقوا في بيان حقيقة الوصال: أنه صوم يومين فأكثر من غير أكل ولا شرب في الليل.

قال الرويانى في «الحلية»: الوصال أن يصل صوم الليل بصوم النهار قصدا، فلو ترك الأكل بالليل لا على قصد الوصال والتقرب إلى الله به لم يحرم.

وقال البغوي: العصيان في الوصال لقصده إليه وإلا فالفطر حاصل بدخول الليل، كالحائض إذا صلت عصت، وإن لم يكن لها صلاة، وهذا الذى قاله خلاف إطلاق الجمهور وخلاف ما صرح به إمام الحرمين كما سبق قريبا، وقد قال المحاملى في «المجموع»: الوصال ترك الأكل بالليل دون نية الفطر؛ لأن الفطر يحصل بالليل، سواء نوى الإفطار أم لا، هذا كلامه.

وظاهره مخالف لقول الرويانى والبغوي، والله أعلم.

فالصواب: أن الوصال ترك الأكل والشرب في الليل بين الصومين عمدا بلا عذر.

فرع: اتفق أصحابنا وغيرهم: على أن الوصال لا يبطل الصوم سواء حرمناه أو كرهناه؛ لما ذكره المصنف: أن النهى لا يعود إلى الصوم، والله أعلم.

فرع: اتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على أن الوصال من خصائص رسول الله ﷺ فهو مكروه فى حقنا، إما كراهة تحريم على الصحيح وإما تنزيه، ومباح له ﷺ كذا قاله الشافعى والجمهور.

وقال إمام الحرمين: هو قربة فى حقه، وقد نبه ﷺ على الفرق بيننا وبينه فى ذلك بقوله: «إِنِّى لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنِّى أَبِيتُ عِنْدَ رَبِّى يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ».

واختلف أصحابنا فى تأويل هذا الحديث على وجهين مشهورين فى «الحاوى»

و«منهاج القاضى» أبى الطيب و«المعالم» للخطابى و«العدة» و«البيان» وغيرها:  
أحدهما - وهو الأصح -: أن معناه أعطى قوة الطعام الشارب، وليس المراد  
الأكل حقيقة، إذ لو أكل حقيقة لم يبق وصال، ولقال: ما أنا مواصل، ويؤيد هذا التأويل  
ما سنذكره إن شاء الله - تعالى - قريبا فى فرع بيان الأحاديث فى حديث أنس.  
وقوله ﷺ: «إِنِّى أَظْلُ يُطْعِمُنِى رَبِّى وَيَسْقِينِى»، ولا يقال: ظل إلا فى النهار، فدل  
على أنه لم يأكل.

والثانى: أنه ﷺ كان يؤتى بطعام وشراب من الجنة، كرامة له لا تشاركه فيها  
الأمّة، وذكر صاحب العدة والبيان تأويلا.

ثالثا: مع هذين قالا: وقيل: معناه أن محبة الله تشغلى عن الطعام والشراب،  
والحب البالغ يشغل عنهما.

فرع: قال أصحابنا: الحكمة فى النهى عن الوصال؛ لئلا يضعف عن الصيام  
والصلاة وسائر الطاعات، أو يملها ويسأم منها لضعفه بالوصال، أو يتضرر بدنه أو  
بعض حواسه وغير ذلك من أنواع الضرر.

فرع: فى مذاهب العلماء فى الوصال:

ذكرنا أن مذهبنا أنه منهى، عنه وبه قال الجمهور، وقال العبدري: وهو قول  
العلماء كافة إلا ابن الزبير، فإنه كان يواصل اقتداء برسول الله ﷺ، وقال ابن  
المنذر: كان ابن الزبير وابن أبى نعيم يواصلان<sup>(١)</sup>، وذكر الماوردى فى «الحاوى» أن  
عبد الله بن الزبير واصل سبعة عشر يوما ثم أفطر على سمن ولبن وصبر.  
قال: وتناول فى السمن: أنه يلين الأمعاء، واللبن: ألطف غذاء، والصبر: يقوى  
الأعضاء.

دليلنا: الحديث السابق وما سنذكره من الأحاديث إن شاء الله تعالى.

فرع: فى بيان جملة من أحاديث الوصال:

عن ابن عمر قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ، قَالَ:  
إِنِّى لَسْتُ مِثْلَكُمْ إِنِّى أُطْعَمُ وَأُسْقَى»، رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>، وفى رواية لمسلم:

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٣٣١/٢) رقم (٩٥٩٨) عن بكر بن عامر قال: كان ابن أبى أنعم  
يواصل خمسة عشر يوما حتى تعود. وأخرجه (٩٥٩٩) عن ابن الزبير.

(٢) أخرجه البخارى (١٩٦٢)، ومسلم (٥٥ - ١١٠٢).

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاصِلٌ فِي رَمَضَانَ فَوَاصِلَ النَّاسِ فَتَهَاهُمْ قِيلَ لَهُ: أَنْتَ تَوَاصِلُ، قَالَ: إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأُسْقِي»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ فَقَالَ رَجُلٌ: فَإِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَوَاصِلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَيُّكُمْ مِثْلِي؟ إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي، فَلَمَّا أَبَوْا أَلَّا يَنْتَهُوا عَنِ الْوِصَالِ وَاصِلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ، فَقَالَ: لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَزِدْتُمْ كَالْمَنْكَلِ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا» رواه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وعنه أيضا عن النبي ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالْوِصَالَ مَرَّتَيْنِ قِيلَ: إِنَّكَ تَوَاصِلُ قَالَ: أَبِيتُ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي فَاكْلَفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ» رواه البخاري بهذا اللفظ ومسلم بمعناه<sup>(٣)</sup> واكلفوا بفتح اللام: معناه خذوا برغبة ونشاط.

وعن عائشة قالت: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ رَحْمَةً لَهُمْ قَالُوا: إِنَّكَ تَوَاصِلُ، قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنِّي يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي» رواه البخاري ومسلم<sup>(٤)</sup>، وعن أنس أن النبي ﷺ قال: «لَا تَوَاصِلُوا قَالُوا: إِنَّكَ تَوَاصِلُ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأُسْقِي» رواه البخاري بلفظه ومسلم بمعناه.

وعنه قال: «وَاصِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَوَاصِلَ نَاسٍ فَلَبَّغَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَوْ مَدَّ لَنَا الشَّهْرُ لَوَاصِلْنَا وَصَالًا، وَيَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِثْلِي - أَوْ قَالَ: إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ - إِنِّي أَظِلُّ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي»<sup>(٥)</sup> رواه مسلم هنا، والبخاري في باب: لو من كتاب التمني في صحيحه<sup>(٦)</sup>.

وعن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لَا تَوَاصِلُوا فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يَوَاصِلَ فَلْيَوَاصِلْ إِلَى السَّحْرِ قَالُوا: فَإِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنِّي أَبِيتُ لِي مُطْعِمٌ يُطْعِمُنِي وَسَاقٍ يَسْقِينِي» رواه البخاري<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (٥٦ - ١١٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٦٥)، ومسلم (٥٧ - ١١٠٣).

(٣) أخرجه البخاري (١٩٦٦)، ومسلم (٥٨ - ١١٠٣).

(٤) أخرجه البخاري (١٩٦٤)، ومسلم (٦١ - ١١٠٥).

(٥) أخرجه البخاري (١٩٦١) وتماه «أو إني أبيت أطعم وأسقي».

والحديث أخرجه مسلم (٥٩ - ١١٠٤) بمعناه.

(٦) أخرجه البخاري (٧٢٤١)، ومسلم (٦٠ - ١١٠٤).

(٧) أخرجه البخاري (١٩٦٣ - ١٩٦٧).



قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويستحب أن يتسحر للصوم، لما روى أنس - رضي الله عنه - : أن النبي ﷺ قال: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً»، ولأن فيه معونة على الصوم، ويستحب تأخير السحور؛ لما روى أنه قيل لعائشة - رضي الله عنها - : «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ يُعَجِّلُ الْفِطْرَ وَيُؤَخِّرُ السَّحُورَ، فَقَالَتْ: هَكَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ»، ولأن السحور يراد للتقوى به على الصوم، فكان التأخير أبلغ في ذلك فكان أولى، ويستحب: أن يعجل الفطر إذا تحقق غروب الشمس؛ لحديث عائشة - رضي الله عنها - ولما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ ظَاهِرًا مَا عَجَلَ النَّاسُ الْفِطْرَ، لَأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُؤَخِّرُونَ».

الشرح: حديث أنس رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>، وحديث عائشة في قصة عبد الله رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، وعبد الله هذا هو ابن مسعود، وينكر على المصنف قوله: روى بصيغة التمريض، وهو حديث صحيح، وإنما تقال صيغة التمريض في ضعيف، وقد سبق التنبيه على مثل هذا مرات كثيرة.

وأما حديث أبي هريرة فرواه أبو داود بلفظه هذا، إلا أنه قال: «لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُؤَخِّرُونَ»، وفي نسخ المذهب «أن اليهود»، وكذا رواه البيهقي في «السنن الكبيرة» وابن ماجه بإسناد صحيح، فينبغي أن يقرأ بفتح الهمزة من أن؛ ليوافق رواية

(١) أخرجه البخاري (١٣٩/٤) كتاب: الصوم، باب: بركة السحور من غير إيجاب، حديث (١٩٢٣)، ومسلم (٧٧٠/٢) كتاب: الصيام، باب: فضل السحور وتأكيده استجابته، إلخ، حديث (١٠٩٥/٤٥)، والترمذي (١٠٦/٢) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في فضل السحور، والنسائي (١٤١/٤) كتاب: الصيام، باب: الحث على السحور، وابن ماجه (٥٤٠/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في السحور، حديث (١٦٩٢)، والطيالسي (١٨٥/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في تعجيل الفطر ووقت السحور وفضله واستحباب تأخيره، حديث (٨٨٢)، وأحمد (٢١٥/٣)، والدارمي (٦/٢) كتاب: الصوم، باب: في فضل السحور، وابن الجارود (ص ١٣٩) باب: الصيام، حديث (٣٨٣)، والدولابي في الكنى (١٢٠/١)، والطبراني في الصغير (٢٨/١)، (٢٩).

وعبد الرزاق (٢٢٧/٤)، وابن خزيمة (١٩٣٧)، وأبو نعيم في الحلية (٣/٣٥)، وأبو يعلى (٢٣٥/٥) رقم (٢٨٤٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (٨٢/٤ - ٢٥١/٦)، والقضاعي في مسند الشهاب رقم (٦٧٧) من طرق كثيرة عن أنس.

وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) سيأتي تخريجه قريباً في فرع الأحاديث الواردة في السحور.

أبي داود<sup>(١)</sup>، وهذا الحديث أصله في الصحيحين من رواية سهل بن سعد كما سأذكره في فرع منفرد للأحاديث الواردة في السحور، ورواية أبي هريرة التي ذكرها المصنف وأبو داود وإسنادها صحيح على شرط مسلم.

وقوله ﷺ: «فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَهً» روى - بفتح السين - وهو المأكول كالخبز وغيره - وبضمها - وهو الفعل والمصدر، وسبب البركة فيه تقويته الصائم على الصوم، وتنشيطه له، وفرحه به، وتهوينه عليه، وذلك سبب لكثرة الصوم.

أما حكم المسألة: فاتفق أصحابنا وغيرهم من العلماء: على أن السحور سنة، وأن تأخيرها أفضل، وعلى أن تعجيل الفطر سنة بعد تحقق غروب الشمس، ودليل ذلك كله الأحاديث الصحيحة، ولأن فيهما إعانة على الصوم، ولأن فيهما مخالفة للكفار، كما في حديث أبي هريرة المذكور في الكتاب، والحديث الصحيح الذي سأذكره إن شاء الله - تعالى -: «فَصَلُّ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكْلَهُ السُّحْرِ»، ولأن محل الصوم هو النهار، فلا معنى لتأخير الفطر والامتناع من السحور في آخر الليل، ولأن بغروب الشمس صار مفطرا، فلا فائدة في تأخير الفطر.

قال أصحابنا: وإنما يستحب تأخير السحور ما دام متيقنا بقاء الليل، فمتى حصل شك فيه، فالأفضل تركه، وقد سبقت المسألة في فصل وقت الدخول في الصوم. وقد نص الشافعي في «الأم»: على أنه إذا شك في بقاء الليل ولم يتسحر، يستحب له ترك السحور، فإن تسحر في هذه الحالة صح صومه؛ لأن الأصل بقاء الليل.

قال القاضي أبو الطيب في «المجرد»: قال الشافعي في «الأم»: إذا أخر الإفطار بعد تحقق غروب الشمس: فإن كان يرى الفضل في تأخيرها كرهت ذلك؛ لمخالفة

(١) أخرجه أبو داود (٧١٨/١) كتاب: الصيام، باب: ما يستحب من تعجيل الفطر حديث (٢٣٥٣)، وابن ماجه (٥٤١/١ - ٥٤٢) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في تعجيل الإفطار حديث (١٦٩٨)، وابن أبي شيبة (١٢/٣) وأحمد (٤٥٠/٢) وابن خزيمة (٢٧٥/٣) رقم (٢٠٦٠) وابن حبان (٨٨٩ - موارد)، والبيهقي (٢٣٧/٤) كتاب: الصيام باب ما يستحب من تعجيل الفطر، كلهم من حديث أبي هريرة، وابن حبان (٢٧٣/٨)، (٢٧٤) كتاب: الصوم، باب: «ذكر العلة التي من أجلها يستحب للصوام تعجيل الإفطار» رقم (٣٥٠٣)، (٢٧٧/٨) رقم (٣٥٠٩)، والحاكم (٤٣١/١) كتاب: الصوم، والمنذرى في الترغيب والترهيب (٨٣/٢) كتاب: الصوم باب: «الترغيب في تعجيل الفطر، وتأخير السحور» رقم (١٥٩١) من حديث أبي هريرة.

الأحاديث، وإن لم ير الفضل في تأخيرها فلا بأس؛ لأن الصوم لا يصلح في الليل، هذا نصه.

فرع: وقت السحور بين نصف الليل وطلوع الفجر.

فرع: يحصل السحور بكثير المأكول وقليله، ويحصل بالماء أيضاً، وفيه حديث سنذكره.

فرع: قال ابن المنذر في «الإشراف»: أجمعت الأمة على أن السحور مندوب إليه مستحب لا إثم على من تركه.

فرع: في الأحاديث الواردة في السحور وتأخيرها وتعجيل الفطر.

عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَهً» رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

وعن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «فَضْلُ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكَلَةُ السَّحْرِ» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

أكلة السحر - بفتح الهمزة - هي السحور، وعن المقدم بن معد يكرب عن النبي ﷺ قال: «عَلَيْكُمْ بِهَذَا السَّحُورِ فَإِنَّهُ هُوَ الْغَدَاءُ الْمُبَارَكُ» رواه النسائي بإسناد جيد<sup>(٣)</sup> ورواه أبو داود والنسائي من رواية العرياض بن سارية بمعناه وفي إسناده نظر<sup>(٤)</sup>.

وعن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ» رواه البخاري ومسلم<sup>(٥)</sup> وسبق في الكتاب معناه من رواية أبي هريرة بزيادة.

(١) تقدم.

(٢) أخرجه أحمد (١٩٧/٤، ٢٠٢)، وعبد بن حميد (٢٩٣)، والدارمي (٦/٢)، ومسلم (٤٦) - (١٠٩٦)، وأبو داود (٢٣٤٣)، والترمذي (٧٠٩)، والنسائي (١٤٦/٦)، وابن خزيمة (١٩٤٠)، وابن حبان (٣٤٧٧).

(٣) أخرجه أحمد (١٣٢/٤)، والنسائي (١٤٦/٤) بلفظ «عليكم بغداء السحور، فإنه الغداء المبارك».

ثم أخرجه النسائي مرسلًا.

(٤) أخرجه أحمد (١٢٦/٤، ١٢٧)، وأبو داود (٢٣٤٤)، والنسائي (١٤٥/٤)، وابن خزيمة (١٩٣٨).

وفيه الحارث بن زياد الشامي لين الحديث كما في التقريب.

(٥) أخرجه أحمد (١٤٧/٥)، من حديث ابن لهيعة، عن سالم بن غيلان، عن سليمان بن أبي عثمان، عن عدى بن حاتم الحمصي، عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَزَالُ أُمِّي =

وعن أبي عطية قال: «دَخَلْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْنَا: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، رَجُلَانِ مِنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدُهُمَا يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ، وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْإِفْطَارَ، وَيُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ فَقَالَتْ: أَيُّهُمَا الَّذِي يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ؟ قُلْنَا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ.

قَالَتْ: كَذَلِكَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>، وفي رواية له: «يعجل المغرب»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي ذر عن النبي ﷺ: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْإِفْطَارَ وَأَخْرَوْا السَّحُورَ» رواه الإمام أحمد<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله عز وجل: «أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعَجَلُهُمْ فِطْرًا» رواه الترمذى وقال: حديث حسن<sup>(٤)</sup>.

= بخير ما عجلوا الإفطار وأخروا السحور». وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٧/٣)، وقال: وفيه سليمان بن أبي عثمان قال أبو حاتم: مجهول. وأخرجه البخارى (١٩٨/٤) كتاب: الصوم، باب: تعجيل الإفطار، حديث (١٩٥٨)، ومسلم (٧٧١/٢) كتاب: الصيام، باب: فضل السحور وتأكيده استحبابه واستحباب تأخيرها وتعجيل الفطر، حديث (١٠٩٨/٤٨)، والترمذى (١٠٣/٢) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى تعجيل الإفطار، حديث (٦٩٩)، ومالم (٢٨٨/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى تعجيل الفطر، حديث (٦)، وأحمد (٣٣١/٥)، والدارمى (٧/٢) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى تعجيل الإفطار، وأخرجه أيضا ابن ماجه (٥٤١/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى تعجيل الإفطار حديث (١٦٩٧)، وعبد الرزاق (٢٢٦/٤) رقم (٧٥٩٢)، وابن أبى شيبة (٣/٣)، وأبو يعلى (٥٠١/١٣) رقم (٧٥١١)، وابن خزيمة (٢٧٤/٣) رقم (٢٠٥٩)، وابن حبان (٣٥٠٦ - الإحسان)، والبيهقى (٤٦٨/٣) كلهم من طريق أبى حازم عن سهل بن سعد الساعدى أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر».

وقال الترمذى: حديث سهل بن سعد حديث حسن صحيح.

(١) أخرجه أحمد (٤٨/٦)، ومسلم (٤٩ - ١٠٩٩)، وأبو داود (٢٣٥٤)، والنسائى (٤/١٤٤)، والترمذى (٧٠٢).

(٢) أخرجه مسلم (٥٠ - ١٠٩٩).

(٣) أخرجه أحمد (١٤٧/٥، ١٧٢) وفى إسناده ابن لهيعة.

(٤) أخرجه أحمد (٢٣٧/٢، ٣٢٩)، والترمذى (٧٠٠، ٧٠١)، وابن خزيمة (٢٠٦٢)، وأبو يعلى (٥٩٧٤)، وابن حبان (٣٥٠٧، ٣٥٠٨)، والبيهقى (٢٣٧/٤).

وفيه قرعة بن عبد الرحمن بن حيويلى صدوق، له مناكير كما فى التقريب.

ولفظ الترمذى: هذا حديث حسن غريب.

وعن ابن عمر قال: «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَدَّنَانِ بِلَالٌ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بِلَالَ يُؤَدِّنُ بَلِيلٌ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ هَذَا وَيَزِقَى هَذَا» رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>.

وعن نافع عن ابن عمر، وعن القاسم عن عائشة: «أَنَّ بِلَالَ كَانَ يُؤَدِّنُ بَلِيلٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَدِّنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ» رواه البخارى<sup>(٢)</sup>.

وعن زيد بن ثابت قال: «تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قُلْتُ: كَمْ كَانَ قَدْرُ مَا بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: خَمْسِينَ آيَةً» رواه البخارى ومسلم<sup>(٣)</sup>.

وعن سهل بن سعد قال: «كنت أتسحر فى أهلى ثم تكون سرعتى أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله ﷺ» رواه البخارى<sup>(٤)</sup>.

وعن أنس عن النبى ﷺ قال: «تسحروا ولو بجرعة ماء»<sup>(٥)</sup>، وعن أبى سعيد الخدرى عن النبى ﷺ: «أكلت السحر بركة فلا تدعوها ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء»<sup>(٦)</sup> رواهما ابن أبى عاصم فى كتابه بإسنادين ضعيفين، وفى الباب أحاديث كثيرة غير ما ذكرته.

وأما ما رواه مالك والشافعى والبيهقى بأسانيدهم الصحيحة عن حميد بن عبد الرحمن أن عمر وعثمان - رضى الله عنهما - كانا يصليان المغرب حين ينظران إلى الليل الأسود، ثم يفطران بعد الصلاة وذلك فى رمضان<sup>(٧)</sup> فقال البيهقى فى

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه أحمد (١٨٢/٥، ١٨٥، ١٨٦)، والدارمى (٦/٢)، والبخارى (٤٧٤، ١٩٢١)، ومسلم (٤٧ - ١٠٩٧)، والترمذى (٧٠٣)، والنسائى (١٤٣/٤)، وابن ماجه (١٦٩٤).

(٤) أخرجه البخارى (٥٧٧)، وابن خزيمة (١٩٤٢) والبيهقى (٤٥٥/١ - ٤٥٦).

(٥) أخرجه أبو يعلى (٣٣٤٠) وفيه عبد الواحد بن ثابت الباهلى، وهو ضعيف قاله الهيثمى فى المجمع (١٥٠/٣).

ويشهد له حديث عبد الله بن عمرو أخرجه ابن حبان (٣٤٧٦) وإسناده حسن.

(٦) أخرجه أحمد (١٢١٣)، وفيه أبو رفاعه لم أجد من وثقه ولا جرحه، وبقيه رجاله رجال الصحيح. قاله الهيثمى فى المجمع (١٥٠/٣).

(٧) أخرجه مالك فى الموطأ (٢٨٩/١) رقم (٨) ومن طريقه الشافعى (١/ رقم ٧٣١)، والبيهقى فى السنن (٢٣٨/٤)، وفى معرفة السنن والآثار (٣٨٦/٤) رقم (٢٥٠٦) من طريق الزهرى عن حميد به.

المبسوط: قال الشافعي<sup>(١)</sup>: كأنهما يريان تأخير الفطر واسعا، لا أنهما يتعمدان فضيلة في ذلك.

ونقل الماوردي أن أبا بكر وعمر - رضى الله عنهما - كانا يؤخران الإفطار، وأجاب بأنهما أرادا بيان جواز ذلك؛ لثلا يظن وجوب التعجيل، وهذا التأويل ظاهر، فقد روى البيهقي بإسناده الصحيح عن عمرو بن ميمون، وهو من أكبر التابعين قال: «كان أصحاب محمد ﷺ أعجل الناس إفطارا وأبطأهم سحورا»<sup>(٢)</sup>، وأما الحديث المروى عن النبي ﷺ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نَعَجَلَ إِفْطَارَنَا وَنُؤَخِّرَ سَحُورَنَا وَنَضَعَ أَيْمَانَنَا عَلَى شِمَائِلِنَا فِي الصَّلَاةِ»؛ فضعيف، رواه البيهقي هكذا<sup>(٣)</sup> من رواية ابن عباس، ومن رواية ابن عمر، ومن رواية أبي هريرة، وقال: كلها ضعيفة<sup>(٤)</sup>

(١) كذا قال النووي - رحمه الله - وهذا خلاف ما في السنن ومعرفة السنن والآثار، ففي السنن الكبرى: قال الشافعي في المبسوط.

وفي المعرفة: قال الشافعي في الكتاب. ثم ساق قول الشافعي - رحمه الله - ونصه: كأنهما يريان تأخير ذلك واسعا، لا أنهما يعمدان الفضل لتركه؛ بعد أن أبيح لهما وصارا مفطرين بغير أكل وشرب؛ لأن الصوم لا يصلح في الليل.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢٢٦/٤) رقم (٧٥٩١)، والبيهقي (٢٣٨/٤).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٣٨/٤) من حديث ابن عباس.

وأخرجه العقيلي (٤٠٥/٤)، والطبراني في الأوسط (٣٠٢٩) من حديث ابن عمر، وفيه يحيى بن سعيد بن سالم القداح وهو ضعيف قاله الهيثمي في المجمع (١٥٨/٣).

وحديث أبي هريرة أخرجه الطبراني كما في تلخيص الحبير (٤٠٥/٢)، وأخرجه الدارقطني (٢٨٤/١) وفيه ضعيفان ينظر نصب الراية (٣١٨/١).

(٤) حديث ابن عباس ورد من طرق.

الطريق الأول: أخرجه ابن حبان (١٧٧٠)، والطبراني في الكبير (١١٤٨٥)، وفي الأوسط (١٨٨٤) ومن طريق حرملة بن يحيى حدثنا ابن وهب قال أخبرنا عمرو بن الحارث أنه سمع عطاء بن أبي رباح يحدث عن ابن عباس فذكره ورجاله رجال الصحيح قاله الهيثمي في المجمع (١٠٥/٢) (١٥٥/٣).

والطريق الثاني أخرجه الطيالسي (٢٦٥٤) والدارقطني (٢٨٤/١)، والبيهقي (٢٣٨/٤) من طريق طلحة بن عمرو المكي عن عطاء عن ابن عباس به وطلحة ضعيف قاله البيهقي. وقال ابن حبان: سمعه ابن وهيب بن عمرو بن الحارث ومن طلحة بن عمرو جميعا.

وقال الطبراني: لم يروه عن عمرو بن الحارث إلا ابن وهب تفرد به حرملة. قال الحافظ: أخشى أن يكون الوهم فيه من حرملة تلخيص الحبير (٤٠٥/١).

قلت: وأخرجه الطبراني في الكبير (١٠٨٥١)، وفي الأوسط (٤٢٤٩) من طريق سفيان =

«وأصح» ما ورد فيه من كلام عائشة موقوفا عليها<sup>(١)</sup>، وفي حديث رواه البيهقي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «نِعَمَ سَحُورُ الْمُؤْمِنِ التَّمَرُ»<sup>(٢)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : والمستحب : أن يفطر على تمر، فإن لم يجد فعلى الماء؛ لما روى سلمان بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَمَرٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ».

والمستحب أن يقول عند إفطاره: اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت؛ لما روى أبو هريرة - رضى الله عنه - قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَامَ ثُمَّ أَفْطَرَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ».

ويستحب: أن يفطر الصائم؛ لما روى زيد بن خالد الجهني أن النبي ﷺ قال: «مَنْ فَطَرَ صَائِمًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْءٌ».

الشرح: حديث سلمان بن عامر رواه أبو داود والترمذي وقال: هو حديث حسن صحيح<sup>(٣)</sup>، وأما حديث زيد بن خالد فرواه الترمذي وقال: هو حديث صحيح ورواه

= ابن عينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً به.

(١) أخرجه الدارقطني (١/٢٨٤)، ومن طريقه البيهقي (٢/٢٩) من طريق محمد بن أبان عن عائشة موقوفاً.

وإسناده صحيح إلا أن محمد بن إياس لا يعرف سماعه من عائشة كما في تلخيص الحبير (٢/٤٠٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٤٥)، وابن حبان (٣٤٧٥)، والبيهقي (٤/٢٣٦ - ٢٣٧) وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» برقم (٥٦٢) وقد وقع له وهم فلينظر.

(٣) أخرجه أبو داود (٧١٩/١) كتاب: الصيام: باب: ما يفطر عليه حديث (٢٣٥٥)، والترمذي (٤٦/٣ - ٤٧) كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في الصدقة على ذى القرابة حديث (٦٥٨)، (٣/٧٨ - ٧٩) كتاب: الصوم، باب: ما جاء ما يستحب عليه الإفطار حديث (٦٩٥)، وابن ماجه (١/٥٤٢) كتاب: الصيام، باب: ما جاء ما يستحب الفطر حديث (١٦٩٩) وأحمد (٤/١٧ - ١٨) والدارمي (٧/٢) كتاب: الصوم باب ما يستحب الإفطار عليه، وابن أبي شيبة (٣/١٠٧) وعبد الرزاق (٤/٢٢٤) وابن خزيمة (٣/٢٧٨ - ٢٧٩) رقم (٢٠٦٧) وابن حبان (٨٩٢ - موارد) والحاكم (١/٤٣٢) والبيهقي (٤/٢٣٨) كتاب: الصيام، باب: ما يفطر عليه، والبغوي في «شرح السنة» (٣/٤٣٤ - بتحقيقنا) من طريق الرباب عن سلمان بن عامر به.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح

وقال الحاكم: صحيح على شرط البخارى ووافقه الذهبى.

وصححه ابن خزيمة وابن حبان.

النسائي أيضا وغيره<sup>(١)</sup> وأما حديث أبي هريرة فغريب ليس بمعروف، ورواه أبو داود عن معاذ بن زهرة عن النبي ﷺ مرسلًا<sup>(٢)</sup>، ورواه الدارقطني من رواية ابن عباس مسندا متصلا بإسناد ضعيف<sup>(٣)</sup>.

### أما الأحكام ففيه مسائل:

إحداها: يستحب أن يفطر على تمر، فإن لم يجد فعلى الماء ولا يخلل بينهما، هذا هو المذهب، وبه قطع المصنف والجمهور.

ونص عليه في حرمة، ودليله: حديث سلمان السابق.

وعن أنس قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى رُطَبَاتٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُطَبَاتٍ فَتُمِيرَاتٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تُمِيرَاتٍ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ» رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن ورواه الدارقطني، وقال: إسناده صحيح<sup>(٤)</sup>، وقال الروياني: يفطر على تمر، فإن لم يجد، فعلى حلاوة، فإن لم يجد فعلى الماء وقال القاضي حسين: الأولى في زماننا أن يفطر على ما يأخذه بكفه من النهر؛ ليكون أبعد عن الشبهة، وهذا الذي قاله شاذ، والصواب: ما سبق، كما صرح به الحديث الصحيح فإنه ﷺ قدم التمر ونقل منه إلى الماء بلا واسطة.

(١) أخرجه الترمذي (١٧١/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء في فضل من فطر صائما حديث (٨٠٧) وابن ماجه (٥٥٥/١) كتاب: الصيام، باب: في ثواب من فطر صائما حديث (١٧٤٦) والدارمي (٧/٢) كتاب: الصوم، باب: الفضل لمن فطر صائما وأحمد (٤/١١٦)، وابن خزيمة (٢٧٧/٣) رقم (٢٠٦٤)، وابن حبان (٨٩٥ - موارد) والبيهقي (٤/٢٤٠) كتاب: الصيام والبلغوى في شرح السنة - (٥٤١/٣ - بتحقيقنا) كلهم من طريق عطاء بن أبي رباح عن زيد بن خالد الجهني به. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وصححه ابن خزيمة وابن حبان.

وابن حبان (٢١٦/٨) كتاب: الصيام، باب: «ذكر تفضيل الله جل وعلا بإعطاء المفطر مسلما مثل أجره» رقم (٣٤٢٩)، والطبراني (٢٥٦/٥) رقم (٥٢٧٢ - ٥٢٧٣)، وعبد الرزاق (٣١١/٤) كتاب: الصوم، باب: «من فطر صائما» رقم (٧٩٠٥). (٢) أخرجه أبو داود (٢٣٥٨)، ومن طريقه البيهقي (٢٣٩/٤). (٣) أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/١٢) رقم (١٢٧٢٠)، والدارقطني (١٨٥/٢). وفيه عبد الملك ابن هارون وهو ضعيف قاله الهيثمي في المجمع (١٥٦/٣).

وسنده ضعيف قاله الحافظ في التلخيص (٣٨٩/٢). (٤) أخرجه أحمد (١٦٤/٣) وأبو داود (٢٣٥٦)، والترمذي (٦٩٦)، والدارقطني (١٨٥/٢)، والحاكم (٤٣٢/١)، والبيهقي (٢٣٩/٤)، والبلغوى في شرح السنن (١٧٣٦).



فرع: ذكر صاحب «البيان»: أنه يكره للصائم إذا أراد أن يشرب أن يتمضمض ويمجه، وكان هذا شبيهه بكرهه السواك للصائم بعد الزوال، فإنه يكره؛ لكونه يزيل الخلوفاً.

الثانية: قال المصنف وسائر الأصحاب: يستحب أن يدعو عند إفطاره: اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت.

وفى سنن أبي داود والنسائي عن ابن عمر: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ: ذَهَبَ الظَّمَأُ وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ وَبَتَّ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» (١).

وفى كتاب ابن ماجه عن ابن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ لِلصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ دَعْوَةً مَا تُرَدُّ»، وكان ابن عمرو إذا أفطر يقول: «اللهم برحمتك التي وسعت كل شيء اغفر لي» (٢).

الثالثة: يستحب أن يدعو الصائم ويفطره في وقت الفطر، وهذا لا خلاف في استحبابه للحديث.

قال المتولى: فإن لم يقدر على عشائه فطره على تمر، أو شربة ماء، أو لبن. قال الماوردي: «إِنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ كُلُّنَا يَجِدُ مَا يُفْطِرُ الصَّائِمَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُعْطَى اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الثَّوَابَ مَنْ فَطَرَ صَائِمًا عَلَى تَمْرَةٍ أَوْ شَرْبَةِ مَاءٍ أَوْ مَرْقَةِ لَبَنٍ» (٣).

قال المصنف رحمه الله تعالى: إذا كان عليه قضاء أيام من رمضان ولم يكن له عذر لم يجز له أن يؤخر إلى أن يدخل رمضان آخر، فإن أخره حتى أدركه رمضان آخر، وجب عليه لكل يوم مد من طعام؛ لما روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة - رضي الله عنه - أنهم قالوا فيمن عليه صوم فلم يصمه حتى أدركه رمضان آخر: «يطعم عن الأول».

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٥٧)، والنسائي في الكبرى (٢/٢٥٥) رقم (٣٣٢٩)، والدارقطني (٢/١٨٥)، والحاكم (١/٤٢٢)، والبيهقي (٤/٢٣٩).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٧٥٣)، وابن السني (٤٧٥)، والحاكم (١/٤٢٢).

(٣) أخرجه ابن خزيمة (١٨٨٧) من حديث سلمان الفارسي وفيه على بن زيد بن جعدان، وهو ضعيف، والمُدَّة: الشربة من اللبن الممدوق.

والمذق: المزج والخلط يقال: مذقت اللبن فهو مذيق، إذا خلطته بالماء. ينظر النهاية «مذق».

فإن آخر سنين فقيه وجهان:

أحدهما: يجب لكل سنة مد؛ لأنه تأخير سنة، فأشبهت السنة الأولى. والثاني: لا يجب للثانية شيء؛ لأن القضاء مؤقت بما بين رمضانين، فإذا أخر عن السنة الأولى فقد أخره عن وقته فوجبت الكفارة، وهذا المعنى لا يوجد فيما بعد السنة الأولى فلم يجب بالتأخير كفارة، والمستحب أن يقضى ما عليه متابعا؛ لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ فَلْيَسْرُدْهُ وَلَا يَقْطَعْهُ»، ولأن فيه مبادرة إلى أداء الفرض، ولأن هذا أشبه بالأداء فإن قضاء متفرقا جاز؛ لقوله تعالى: «فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» [البقرة: ١٨٤]، ولم يفرق ولأنه تتابع وجب لأجل الوقت فسقط بفوات الوقت، فإن كان عليه قضاء اليوم الأول فصام ونوى به اليوم الثاني، فإنه يحتمل أن يجزئه؛ لأن تعيين اليوم غير واجب، ويحتمل ألا يجزئه؛ لأنه نوى غير ما عليه فلم يجزه كما لو كان عليه عتق عن اليمين فنوى العتق عن الظهار.

الشرح: حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ فَلْيَسْرُدْهُ وَلَا يَقْطَعْهُ» رواه الدارقطني والبيهقي وضعفاه<sup>(١)</sup>.

وأما الآثار التي ذكرها المصنف عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة في الإطعام، فرواها الدارقطني<sup>(٢)</sup>، وقال في إسناده عن أبي هريرة: هذا إسناد صحيح، ورواه عنه مرفوعا، وإسناده ضعيف جدا<sup>(٣)</sup>، وإسناده ابن عباس صحيح أيضا، ولفظ الروايات عن أبي هريرة «من مرض ثم صح ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر، قال: يصوم الذي أدركه ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويطعم مكان كل يوم مسكينا»، ولفظ الباقي بمعناه، ولم يبين المصنف في روايته عنهم أنه يجب قضاء الصوم<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه الدارقطني (٢/١٩١، ١٩٢)، والبيهقي (٤/٢٥٩) من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم القاص عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا به.

وقال الدارقطني: عبد الرحمن بن إبراهيم ضعيف وأقره البيهقي. والحديث أنكره أبو حاتم كما في تلخيص الحبير (٢/٣٩٥).

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/١٩٦ - ١٩٨) وأخرجه البيهقي (٤/٢٥٣) عن أبي هريرة وابن عباس. وينظر تلخيص الحبير (٢/٤٠٠ - ٤٠١).

(٣) أخرجه الدارقطني (٢/١٩٧)، والبيهقي (٢/١٩٧).

(٤) مذهب ابن عمر عدم القضاء أخرجه عنه الدارقطني (٢/١٩٦). وقال ابن حزم: رويناه عدم =

وقوله: ولأنه تتابع وجب لأجل الوقت، فيه احتراز من التتابع فى صوم الكفارة أو فى نذر المتتابع.

أما أحكام الفصل: ففيه مسائل:

إحداها: إذا كان عليه قضاء رمضان أو بعضه، فإن كان معذورا فى تأخير القضاء بأن استمر مرضه أو سفره ونحوهما جاز له التأخير ما دام عذره ولو بقى سنين، ولا تلزمه الفدية بهذا التأخير، وإن تكررت رمضانات، وإنما عليه القضاء فقط؛ لأنه يجوز تأخير أداء رمضان بهذا العذر، فتأخير القضاء أولى بالجواز، فإن لم يكن له عذر لم يجز التأخير إلى رمضان آخر بلا خلاف، بل عليه قضاؤه قبل مجيء رمضان السنة القابلة.

قال أصحابنا: والفرق بين الصوم والصلاة حيث لا يجوز تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر، ويجوز تأخير الصلاة إلى ما بعد صلاة أخرى مثلها، بل إلى سنين - أن تأخير الصوم إلى رمضان آخر تأخير له إلى زمن لا يقبل صوم القضاء ولا يصح فيه، فهو كتأخيره إلى الموت فلم يجز، بخلاف الصلاة فإنها تصح فى جميع الأوقات. فلو أخر القضاء إلى رمضان آخر بلا عذر أثم ولزمه صوم رمضان الحاضر ويلزمه بعد ذلك قضاء رمضان الفائت ويلزمه بمجرد دخول رمضان الثانى عن كل يوم من الفائت مد من طعام مع القضاء؛ لما ذكره المصنف، نص عليه الشافعى واتفق عليه الأصحاب إلا المزنى فقال: لا تجب الفدية.

والمذهب الأول، ولو أخره حتى مضى رمضانان فصاعدا فهل يتكرر المد عن كل يوم بتكرر السنين؟ أم يكفى مد عن كل السنين؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما:

أصحهما: يتكرر، صححه إمام الحرمين وغيره، وقطع به القاضى أبو الطيب فى كتابه المجرد، وخالفهم صاحب الحاوى فقال: الأصح أنه يكفى مد واحد لجميع السنين، والأول أصح، ولو أفطر عدوانا وقلنا: تجب فيه الفدية فأخر القضاء حتى دخل رمضان آخر فعليه لكل يوم مع القضاء فديتان، فدية للإفطار عدوانا، وأخرى

= القضاء عن ابن عمر من طرق صحيحة. تلخيص الحبير (٢/٤٠٠).  
أما مذهب ابن عباس وأبى هريرة فوجوب القضاء.

للتأخير، هذا هو المذهب وبه قطع البغوى وغيره.

واحتج له البغوى بأن سببهما مختلف فلا يتداخلان بخلاف الحدود.  
وقال إبراهيم المروزي: إن عددنا الفدية بتعدد رمضان، فهنا أولى وإلا فوجهان،  
ولو أخر القضاء مع الإمكان حتى مات بعد دخول رمضان قبل أن يقضى، وقلنا:  
الميت يطعم عنه فوجهان مشهوران، حكاهما المصنف فى الفصل الذى بعد هذا:  
أصحهما - عند الأصحاب -: يجب لكل يوم مدان من تركته، مد عن الصوم  
ومد عن التأخير.

قال الماوردى: وهذا مذهب الشافعى وسائر أصحابنا سوى ابن سريج.  
والثانى: يجب مد واحد؛ لأن الفوات يضمن بمد واحد كالشيخ الهرم.  
قال الماوردى: هذا غلط، وأما إذا قلنا: يصوم عنه وليه فصام حصل تدارك أصل  
الصوم ويجب مد للتأخير؛ لأنه كان واجبا عليه فى حياته.  
وإذا قلنا بالأصح وهو التكرار فكان عليه عشرة أيام فمات ولم يبق من شعبان إلا  
خمسة أيام وجب فى تركته خمسة عشر مدا، عشرة لأجل الصوم وخمسة للتأخير؛  
لأنه لو عاش لم يمكنه إلا قضاء خمسة.

وأما إذا أفطر بلا عذر وقلنا: يلزمه الفدية فأخر الصوم حتى دخل رمضان آخر  
ومات قبل القضاء، فالمذهب وجوبه ثلاثة أمداد كل يوم، فإن تكررت السنون زادت  
الأمداد، وإذا لم يبق بينه وبين رمضان الثانى ما يتأتى فيه قضاء جميع الفئات فهل  
تلزمه الفدية فى الحال عما لا يسعه الوقت؟ أم لا يلزمه إلا بعد دخول رمضان؟ فيه  
وجهان كالوجهين فيمن حلف لياكلن هذا الرغيف غدا فتلغ قبل الغد، هل يحنث  
فى الحال؟ أم بعد مجيء الغد؟.

فرع: إذا أراد تعجيل فدية التأخير قبل مجيء رمضان الثانى ليؤخر القضاء مع  
الإمكان ففى جوازه وجهان؛ كالوجهين فى تعجيل الكفارة عن الحنث المحرم، وقد  
سبقت هذه المسألة مع نظائر كثيرة لها فى آخر باب تعجيل الزكاة.

فرع: إذا أخر الشيخ الهرم المد عن السنة فالمذهب أنه لا شىء عليه، وقال  
الغزالى فى الوسيط: فى تكرار مد آخر لتأخيره وجهان وهذا شاذ ضعيف.

المسألة الثانية: إذا كان عليه قضاء شىء من رمضان يستحب قضاؤه متابعا فإن  
فرقه جاز، وذكر المصنف دليلهما.

الثالثة: إذا كان عليه قضاء اليوم الأول من رمضان فصام ونوى به اليوم الثانى، ففى إجزائه وجهان مشهوران حكاهما بغوى وغيره:

أصحهما: لا يجزئه، وبه قطع البندنجى والمتولى، ذكره فى مسائل النية، وجعل المصنف الاحتمالين له لكونه لم ير النقل الذى ذكره غيره، وقد سبقت المسألة مع نظائرها فى هذا الباب فى مسائل النية، والله أعلم.

فرع: إذا لزمه قضاء رمضان أو بعضه، فإن كان فواته بعذر، كحيض ونفاس ومرض وإغماء وسفر ومن نسى النية أو أكل معتقدا أنه ليل فبان نهارا أو المرضع والحامل، فقضاؤه على التراخى بلا خلاف ما لم يبلغ به رمضان المستقبل ولكن يستحب تعجيله، وإن فاته بغير عذر فوجهان كالوجهين فى قضاء الصلاة الفاتية بلا عذر.

أرجحهما - عند أكثر العراقيين - : أنه على التراخى أيضا، والثانى: وهو الصحيح.

صححه الخراسانيون ومحققو العراقيين، وقطع به جماعات أنه على الفور. وكذا الخلاف فى قضاء الحجة المفسدة «الأصح» على الفور، وقد سبق بيان هذا كله فى آخر باب مواقيت الصلاة، وسبق هناك حكم الكفارة، وهى كالصوم سواء، فيفرق بين ما وجبت بسبب محرم وغيرها، والله تعالى أعلم.

فرع: فى مذاهب العلماء فيمن أخر قضاء رمضان بغير عذر حتى دخل رمضان آخر: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزمه صوم رمضان الحاضر ثم يقضى الأول ويلزمه عن كل يوم فدية، وهى مد من طعام، وبهذا قال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء بن أبى رباح والقاسم بن محمد والزهرى والأوزاعى ومالك<sup>(١)</sup> والثورى وأحمد<sup>(٢)</sup> وإسحاق، إلا أن الثورى قال: الفدية مدان عن كل يوم.

(١) فى التاج والإكليل (٣/٣٨٦): قال ابن يونس: كفارة من فرط فى قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر مد لكل مسكين عن كل يوم.

ينظر التاج والإكليل (٣/٣٨٦)

(٢) قال فى الإنصاف (٣/٣٣٣): قوله (ولا يجوز تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر من غير عذر)، نص عليه، وهذا بلا نزاع، فإن فعل فعليه القضاء وإطعام مسكين لكل يوم، وهذا المذهب بلا ريب، وعليه الأصحاب، وظاهره: ولو أخره رمضانات ولم يمت، وهو كذلك، ووجه فى الفروع احتمالا: لا يجب الإطعام؛ لظاهر قوله تعالى ﴿فعدة من أيام أخر﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقضاء رمضان على التراخى على الصحيح.

وقال الحسن البصرى وإبراهيم النخعى وأبو حنيفة<sup>(١)</sup> والمزنى وداود: يقضيه ولا فدية عليه، أما إذا دام سفره ومرضه ونحوهما من الأعذار حتى دخل رمضان الثانى فمذهبنا أنه يصوم رمضان الحاضر ثم يقضى الأول ولا فدية عليه؛ لأنه معذور، وحكاه ابن المنذر عن طاوس والحسن البصرى والنخعى وحماد بن أبى سليمان والأوزاعى ومالك وأحمد وإسحاق، وهو مذهب أبى حنيفة والمزنى وداود.

قال ابن المنذر: وقال ابن عباس وابن عمر وسعيد بن جبير وقتادة: يصوم رمضان الحاضر عن الحاضر، ويفدى عن الغائب ولا قضاء عليه.

### فرع فى مذاهبهم فى تفريق قضاء رمضان وتتابعه:

قد ذكرنا أن مذهبنا: أنه يستحب تتابعه ويجوز تفريقه، وبه قال على بن أبى طالب ومعاذ بن جبل وابن عباس وأنس وأبو هريرة والأوزاعى والثورى وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup> ومالك<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup> وإسحاق وأبو ثور رضى الله عنهم، وعن ابن عمر وعائشة والحسن البصرى وعروة بن الزبير والنخعى وداود الظاهرى أنه يجب التتابع.

قال داود: هو واجب ليس بشرط، وحكى صاحب البيان عن الطحاوى أنه قال: التتابع والتفريق سواء، ولا فضيلة فى التتابع.

فرع: يجوز قضاء رمضان عندنا فى جميع السنة غير رمضان التالى وأيام العيد والتشريق، ولا كراهة فى شىء من ذلك سواء ذو الحجة وغيره، وحكاه ابن المنذر عن سعيد بن المسيب وأحمد وإسحاق وأبى ثور، وبه قال جمهور العلماء.

قال ابن المنذر: وروينا عن على بن أبى طالب أنه كره قضاءه فى ذى الحجة<sup>(٥)</sup>.

(١) قال فى المبسوط (٧٧/٣): رجل عليه قضاء أيام من شهر رمضان فلم يقضها حتى دخل رمضان من قابل فصامها منه فإن صيامه عن هذا رمضان الداخل، وعليه قضاء رمضان الماضى ولا فدية عليه عندنا.

(٢) قال فى العناية (٣٥٤/٢): وقضاء رمضان إن شاء فرقه وإن شاء تابعه؛ لإطلاق النص.

(٣) قال فى بلغة السالك (٦٩٧/١): مما يجوز تفريقه كقضاء رمضان وصيامه فى السفر وكفارة اليمين.

(٤) قال فى الفروع (٩٠/٣): يستحب التتابع فى قضاء رمضان.

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٢٥٦/٤) رقم (٧٧١٢)، وابن أبى شيبه (٣٢٤/٢) رقم (٩٥١٦)، والبيهقى (٢٨٥/٤) ولفظ ابن أبى شيبه: من كان عليه صوم من رمضان فلا يقضيه فى ذى الحجة؛ فإنه شهر نسك.

قال: وبه قال الحسن البصرى والزهرى<sup>(١)</sup>.

قال ابن المنذر: وبالأول أقول؛ لقوله تعالى: ﴿فَمِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ﴾ [البقرة: ١٨٤].

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إذا كان عليه قضاء شيء من رمضان فلم يصم حتى مات نظرت: فإن أخره لعذر اتصل حتى مات، لم يجب عليه شيء؛ لأنه فرض لم يتمكن منه إلى الموت فسقط حكمه كالحج، وإن زال العذر وتمكن فلم يصم حتى مات أطلع من كل يوم مد من طعام، ومن أصحابنا من قال: فيه قول آخر أنه يصام عنه؛ لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ قال: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»، ولأنها عبادة تجب الكفارة بإفسادها، فجاز أن يقضى عنه بعد الموت كالحج، والمنصوص فى الأم هو الأول، وهو الصحيح، والدليل عليه ما روى ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ فَلْيُطْعَمْ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينٌ»، ولأنه عبادة لا يدخلها النيابة فى حال الحياة فلا يدخلها النيابة بعد الموت كالصلاة.

فإن قلنا: إنه يصام عنه فصام عنه وليه أجزاءه، وإن أمر أجنبيا فصام عنه بأجرة أو بغير أجرة أجزاءه كالحج، وإن قلنا: يطعم عنه، نظرت: فإن مات قبل أن يدركه رمضان آخر أطلع من كل يوم مسكين، وإن مات بعد أن أدركه رمضان آخر فقيه وجهان:

أحدهما: يلزمه مدان: مد للصوم، ومد للتأخير.

والثانى: يكفيه مد واحد للتأخير؛ لأنه إذا أخرج مدا للتأخير زال التفريط بالمد، فيصير كما لو أخره بغير تفريط فلا تلزمه كفارة.

الشرح: حديث عائشة رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>، وحديث ابن عمر رواه

(١) أخرجه عبد الرزاق (٧٧١٠)

(٢) أخرجه البخارى (١٩٢/٤) كتاب: الصيام، باب: من مات وعليه صوم حديث (١٩٥٢)، ومسلم (٨٠٣/٢) كتاب: الصيام، باب: قضاء الصيام عن الميت، حديث (١٥٣/١١٤٧)، وأبو داود (٧٩١/٢ - ٧٩٢) كتاب: الصوم، باب: فيمن مات وعليه صيام، حديث (٢٤٠٠)، والنسائى فى الكبرى (١٧٥/٢) رقم (٢٩١٩)، وأحمد (٩٦/٦)، وابن الجارود فى المنتقى رقم (٩٤٣)، والطحاوى فى مشكل الآثار (١٤٠/٣ - ١٤١)، وأبو يعلى (٣٩١/٧) رقم (٤٤١٧)، وابن خزيمة (٢٠٥٢)، وابن حبان (٣٥٧٤ - الإحسان)، =

الترمذى، وقال: هو غريب<sup>(١)</sup>، قال: والصحيح أنه موقوف على ابن عمر من قوله.  
وقول المصنف: عبادة تجب بإفسادها الكفارة احتراز من الصلاة.  
وقوله: عبادة لا تدخلها النيابة فى حال الحياة، احتراز من الحج فى حق  
المعصوب.

أما حكم المسألة: فقال أصحابنا: من مات وعليه قضاء رمضان أو بعضه فله  
حالان:

أحدهما: أن يكون معذورا فى تفويت الأداء ودام عذره إلى الموت كمن اتصل  
مرضه أو سفره أو إغماؤه أو حيضها أو نفاسها أو حملها أو إرضاعها ونحو ذلك  
بالموت لم يجب شئ على ورثته، ولا فى تركته، لا صيام ولا إطعام، وهذا لا  
خلاف فيه عندنا، ودليله ما ذكره المصنف من القياس على الحج.

الحال الثانى: أن يتمكن من قضاائه سواء فاتته بعذر أم بغيره، ولا يقضيه حتى  
يموت، ففيه قولان مشهوران أشهرهما وأصحهما عند المصنف والجمهور، وهو  
المنصوص فى الجديد: أنه يجب فى تركته لكل يوم مد من طعام، ولا يصح صيام  
وليه عنه.

قال القاضى أبو الطيب فى المجرد: هذا هو المنصوص للشافعى فى كتبه  
الجديدة، وأكثر القديمة.

والثانى: وهو القديم وهو الصحيح عند جماعة من محققى أصحابنا وهو  
المختار، أنه يجوز لوليه أن يصوم عنه، ويصح ذلك ويجزئه عن الإطعام وتبرأ به ذمة  
الميت، ولكن يلزم الولى الصوم، بل هو إلى خيرته، ودليلهما فى الكتاب، وسأفرد  
له فرعا أبسط أدلته فيه إن شاء الله.

قال المصنف والأصحاب: فإذا قلنا بالقديم فأمر الولى أجنبيا فصام عن الميت  
بأجرة أو بغيرها، جاز بلا خلاف كالحج، ولو صام الأجنبى مستقلا به من غير إذن

= والدارقطنى (٢/١٩٤ - ١٩٥)، والبيهقى (٤/٢٥٥) كتاب: الصيام، باب: من قال: يصوم  
عنه وليه، والبغوى فى شرح السنة (٣/٥٠٩)، وابن حزم فى المحلى (٧/٢) من حديث  
عائشة.

(١) أخرجه الترمذى (٧١٨)، وابن ماجه (١٧٥٧)، وابن خزيمة (٢٠٥٦) و (٢٠٥٧) وابن عدى  
فى الكامل ١/٣٦٥ وانظر ضعيف الترمذى للشيخ الألبانى (١١٣).



الولى فوجهان مشهوران:

أصحهما: لا يجزئه.

قال صاحب البيان: وهذا هو المشهور فى المذهب، وقد أشار إليه المصنف بقوله: وإن أمر أجنيا، وأما المراد بالولى الذى يصوم عنه وليه.

وقال صاحب الحاوى: مذهب الشافعى فى القديم والجديد أنه يطعم عنه ولا يصام عنه، قال: وحكى بعض أصحابنا عن القديم: أنه يصوم عنه وليه؛ لأنه قال فيه: قد روى لك فى ذلك خبر، فإن صح قلت به، فجعله قولاً ثانياً قال: أنكر سائر أصحابنا أن يكون صوم الولى عنه مذهباً للشافعى رضى الله عنه وتناولوا الأحاديث الواردة «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» إن صح على أن المراد الإطعام، أى يفعل عنه ما يقوم مقام الصيام وهو الإطعام، وفرقوا بينه وبين الحج بأن الحج تدخله النيابة فى الحياة ولا تدخل الصوم النيابة فى الحياة بلا خلاف، هذا هو المشهور عند الأصحاب.

القول الثانى - وهو القديم - أنه يجوز لوليه أن يصوم عنه ولا يلزمه ذلك، وعلى هذا القول لو أطعم عنه جاز، فهو على القديم مخير بين الصيام والإطعام، هكذا نقله البيهقى وغيره، وهو متفق عليه على القديم، وهذا القديم هو الصحيح عند جماعة من محققى أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث، واستدلوا له بالأحاديث الصحيحة.

منها حديث عائشة عن النبى ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» رواه البخارى ومسلم.

وعن ابن عباس قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ فَقَالَ: لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَيْنِ أَكُنْتُ قَاضِيَهُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَذَيْنِ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى» رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس أيضاً قال: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذْرٌ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: أَفَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَيْنِ

(١) أخرجه أحمد (٢٢٤/١، ٢٢٧)، والبخارى (١٩٥٣)، ومسلم (١٥٤ - ١١٤٨)، وأبو داود (٢٣١٠)، والنسائى فى الكبرى (١٧٣/٢) أرقام (٢٩١٣، ٢٩١٣، ٢٩١٦)، والبيهقى (٢٥٥/٤) من طريق الأعمش عن مسلم البطين سعيد بن جبير عن ابن عباس.

فَقَضَّيْتِهِ أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ» رواه مسلم ورواه البخاري أيضا تعليقا بمعناه<sup>(١)</sup>.

وعن بريدة قال: «بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ فَقَالَ: وَجِبَ أَجْرُكَ وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: صُومِي عَنْهَا، قَالَتْ: إِنَّهَا لَمْ تَحْجُ قَطُ أَفَأَحْجُ عَنْهَا؟ قَالَ: حُجِّي عَنْهَا» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عباس: «أَنَّ امْرَأَةً رَكِبَتِ الْبَحْرَ فَتَذَرَتْ إِنْ اللَّهُ نَجَّاهَا أَنْ تَصُومَ شَهْرًا فَتَنَجَّاهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَلَمْ تَصُمْ حَتَّى مَاتَتْ، فَجَاءَتْ بِثَنِّهَا أَوْ أُخْتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهَا أَنْ تَصُومَ عَنْهَا» رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح، رجاله رجال الصحيحين<sup>(٣)</sup>.

وفي المسألة أحاديث غير ما ذكرته، وروى البيهقي في السنن الكبير هذه الأحاديث، وأحاديث كثيرة بمعناها، ثم قال: فثبت بهذه الأحاديث جواز الصيام، قال: وكان الشافعي قال في القديم: قد روى في الصوم عن الميت شيء فإن كان ثابتا صيم عنه كما يحج عنه.

وأما في الجديد فقال: روى ابن عباس عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ يَصُومُ عَنْهُ وَلِيِّهُ»، قال: وإنما لم نأخذ به؛ لأن الزهري روى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي ﷺ نذرا ولم يسمه مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس، فلما روى غيره عن رجل عن ابن عباس غير ما في حديث عبيد الله أشبه ألا يكون محفوظا. قال البيهقي: يعني به حديث الشافعي عن مالك عن الزهري عن عبيد الله عن

(١) علقه البخاري بعد الحديث السابق، ووصله مسلم (١٥٦ - ١١٤٨)، والنسائي في الكبرى (١٧٤/٤) رقم (٢٩١٧) والبيهقي (٢٥٥/٤) من طريق زيد بن أبي أنيسة عن الحكم بن عتيبة عن سعيد بن جبير به.

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٥٦/٢) كتاب: الأيمان والنذور، باب: في قضاء النذر عن الميت حديث (٣٣٠٨)، والنسائي (٢٠/٧) كتاب: الأيمان والنذور، باب: من نذر أن يصوم ثم مات قبل أن يصوم حديث (٣٨١٦)، وأحمد (٢١٦/١، ٣٣٨) وابن خزيمة (٢٠٥٤) كلهم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس به، واللفظ لأبي داود وفيه: فجاءت ابنتها أو أختها إلى رسول الله ﷺ فأمرها أن تصوم عنها.

والبيهقي (٨٥/١٠) كتاب: النذور، باب من مات وعليه نذر.

عباس: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَقْضِهِ عَنْهَا».

قال البيهقي: وهذا الحديث صحيح رواه البخاري ومسلم من رواية مالك وغيره عن الزهري<sup>(١)</sup>، إلا أن في رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس: «أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ» يعني عن الصوم عن أمها<sup>(٢)</sup>، وكذلك رواه الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل عن مجاهد عن ابن عباس<sup>(٣)</sup>، وفي رواية عن مجاهد وعطاء وسعيد بن جبير عن ابن عباس<sup>(٤)</sup>، ورواه عكرمة عن ابن عباس<sup>(٥)</sup> ورواه بريدة عن النبي ﷺ<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه مالك (٤٧٢/٢): كتاب: «النذور والإيمان»، باب: «ما يجب من النذور في الميت» رقم (١)، والبخاري (٤٥٧/٥): كتاب: «الوصايا»، باب: «ما يستحب لمن توفي فجأة أن يتصدقوا عنه وقضاء النذور عن الميت» رقم (٢٧٦١)، وأطرفه في (٦٦٩٨ - ٦٩٥٩)، ومسلم (١٢٦٠/٣): كتاب: النذر، باب: «الأمر بقضاء النذر» رقم (١، ٢ / ١٦٣٨)، وأبو داود (٢٥٦ / ٢): كتاب: «الأيمن والنذور» باب: «في قضاء النذر عن الميت» رقم (٣٣٠٧)، الترمذي (١١٧ / ٤): كتاب: النذور والأيمن، باب: «ما جاء في قضاء النذر عن الميت» رقم (١٥٤٦)، وابن ماجه (٦٨٨ / ١): كتاب: الكفارات، باب: «من مات وعليه نذر» رقم (٢١٣٢)، وأحمد (٢١٩/١ - ٣٢٩ - ٣٧٠)، والنسائي (٢٥٣/٦): كتاب: الوصايا، باب: «فضل الصدقة عن الميت» رقم (٣٦٥٧ - ٣٦٥٨، ٣٦٥٩)، (٢٠/٧، ٢١) كتاب: «الأيمن والنذور»، باب: «من مات وعليه نذر» رقم (٣٨١٧ - ٣٨١٨ - ٣٨١٩)، وأبو يعلى (٢٧١/٤) رقم (٢٣٨٣)، وابن حبان (٢٣٨/١٠، ٢٣٩): كتاب: النذور، باب: «ذكر الأمر بقضاء نذر الناذر إذا مات قبل أن يفى بنذره» وما بعده، رقم (٤٣٩٣ - ٤٣٩٤ - ٤٣٩٥)، والبيهقي (٢٥٦/٤): كتاب: الصيام، باب: «من قال يصوم عنه وليه»، والحميدي (٢٤١/١) رقم (٥٢٢)، والبيهقي (٨٥/١٠) كتاب: النذور: «باب من مات وعليه نذر»، (٢٧٨/٦) كتاب: «الوصايا»، باب: «الصدقة عن الميت»، والطبراني (١٨/٦، ١٩) رقم (٥٣٧١ - ٥٣٧٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/٩، ٢٤)، والطيلاسي (١/٢٤٨): كتاب: النذور، باب: «ما جاء في قضاء كل المنذورات عن الميت» رقم (١٢٢٨)، وأبو يعلى (٨٣/٥) رقم (٢٦٨٣)، والحاكم (٣/٢٥٤).

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

- (٢) رواه مسلم وعلقه البخاري، وقد تقدم.
- (٣) أخرجه مسلم (١٥٥ - ١١١٤٨)، والنسائي في الكبرى (٢٩١٣).
- (٤) أخرجه مسلم (١٥٥ - ١١٤٨) وما بعده بدون رقم، والترمذي (٧١٦) والنسائي في الكبرى (٢٩١٤) وابن ماجه (١٧٥٨)، وابن خزيمة (١٩٥٣، ٢٠٥٥).
- (٥) أخرجه ابن خزيمة (٢٠٥٣).
- (٦) تقدم قريباً.

وقال البيهقي أيضا في معرفة السنن والآثار<sup>(١)</sup>: قد ثبت جواز قضاء الصوم عن الميت برواية سعيد بن جبير ومجاهد وعطاء وعكرمة عن ابن عباس، وفي رواية أكثرهم «أن امرأة سألت»، وقد ثبت الصوم عنه من رواية عائشة ورواية بريدة ثم قال البيهقي في الكتابين<sup>(٢)</sup>: فالأشبه أن تكون قصة السؤال عن الصيام بعينه غير قصة سعد بن عباد، التي سأل فيها عن نذر مطلق، كيف وقد ثبت الصوم عنه بحديث عائشة<sup>(٣)</sup> وحديث بريدة.

قال البيهقي<sup>(٤)</sup>: وقد رأيت بعض أصحابنا يضعف حديث ابن عباس بما روى عن يزيد بن زريع، عن حجاج الأحول عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال: «لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَيُطْعِمُ عَنْهُ»<sup>(٥)</sup>.

وفي رواية عن ابن عباس أنه في صيام رمضان يطعم عنه، وفي النذر يصوم عنه وليه<sup>(٦)</sup> قال: ورأيت بعضهم ضعف حديث عائشة بما روى عن عمارة بن عمير عن امرأة عن عائشة في امرأة ماتت وعليها صوم قالت: يطعم عنها، وروى عن عائشة: «لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم»<sup>(٧)</sup> قال البيهقي: وليس فيما ذكروا ما يوجب ضعف الحديث في الصيام عنه؛ لأن من يجوز الصيام عن الميت يجوز الإطعام عنه، قال: وفيما روى عنها في النهي عن الصوم عن الميت نظر، والأحاديث المرفوعة أصح إسنادا وأشهر رجالا، وقد أودعها صاحبنا الصحيحين كتابيهما، ولو وقف الشافعي على جميع طرقها ونظائرها<sup>(٨)</sup> لم يخالفها إن شاء الله تعالى.

هذا آخر كلام البيهقي.

(١) معرفة السنن والآثار (٣/٤٠٢).

(٢) السنن الكبرى (٤/٢٥٧).

(٣) تقدم حديث عائشة ولفظه مرفوعا «من مات وعليه صيام صام عنه وليه».

(٤) السنن الكبرى (٤/٢٥٧).

(٥) أخرجه النسائي في الكبرى (٢/١٧٥) رقم (٢٩١٨) أنبأنا محمد بن عبد الأعلى حدثنا يزيد بن زريع به ولفظه. لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مِثْلًا من حنطة.

وإسناده صحيح قاله الحافظ في تلخيص الحبير (٢/٣٩٩).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح. قاله الحافظ في الفتح (١٣/٤٤٤).

(٧) أخرجه البيهقي كما في فتح الباري (٤/٧٠٧) قاله الحافظ: وهو ضعيف جدا.

(٨) في السنن الكبرى، وتظاهرها. ولعله الأصح.

قلت: الصواب الجزم بجواز صوم الولي عن الميت سواء صوم رمضان والنذر وغيره من الصوم الواجب؛ للأحاديث الصحيحة السابقة، ولا معارض لها ويتعين أن يكون هذا مذهب الشافعي؛ لأنه قال: «إذا صح الحديث فهو مذهبي واتركوا قولي المخالف له»، وقد صحت في المسألة أحاديث كما سبق<sup>(١)</sup>، والشافعي إنما وقف على حديث ابن عباس من بعض طرقه كما سبق، ولو وقف على جميع طرقه وعلى حديث بريدة، وحديث عائشة عن النبي ﷺ لم يخالف ذلك كما قال البيهقي فيما قدمناه عنه في آخر كلامه، فكل هذه الأحاديث صحيحة صريحة فيتعين العمل بها لعدم المعارض لها.

وأما حديث ابن عمر في الإطعام عنه فقد سبق قول الترمذي فيه أنه لا يصح مرفوعاً إلى النبي ﷺ وأن الصحيح أنه موقوف على ابن عمر. وكذا قال البيهقي وغيره من الحفاظ: لا يصح مرفوعاً، وإنما هو من كلام ابن عمر، وإنما رفعه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر: «عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يَمُوتُ وَعَلَيْهِ رَمَضَانُ لَمْ يَقْضِهِ، قَالَ: يُطْعَمُ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ نِصْفُ صَاعٍ بَرٍّ»، قال البيهقي: هذا خطأ من وجهين: أحدهما: رفعه، وإنما هو موقوف.

الثاني: قوله: «نصف صاع»؛ فإنما قال ابن عمر: مدا من حنطة. قلت: وقد اتفقوا على تضعيف محمد بن أبي ليلى<sup>(٢)</sup>، وأنه لا يحتج بروايته، وإن كان إماماً في الفقه.

وأما ما حكاه البيهقي عن بعض أصحابنا من تضعيف حديث ابن عباس وعائشة بمخالفتهما لروايتهما فغلط من زاعمه؛ لأن عمل العالم وفتياه بخلاف حديث رواه لا يوجب ضعف الحديث ولا يمنع الاستدلال به، وهذه قاعدة معروفة في كتب المحدثين والأصوليين، لا سيما وحديثاهما في إثبات الصوم عن الميت في الصحيح

(١) وهو قول أبي ثور وجماعة من محدثي الشافعية. قاله الحافظ في الفتح (٧٠٦/٤).  
 (٢) ينظر ترجمته في التهذيب (٣٠١/٩) والتقريب (١٨٤/٢) والخلاصة (٤٣٠/٢) وتاريخ البخاري الكبير (١٦٢/١) والصغير (٩١/٢) والجرح والتعديل (١٧٣٩/٧) وميزان الاعتدال (١٧٩/٤) وتاريخ الإسلام (١٢٣/٦) والسير (٣١٠/٦) وجامع التحصيل (٣٢٧) والوافي بالوفيات (٢٢١/٣).

والرواية عن عائشة في فتياها من عند نفسها بمنع الصوم ضعيف لم يحتج به لو لم يعارضها شيء، كيف وهى مخالفة للأحاديث الصحيحة<sup>(١)</sup>.

وأما تأويل من تأول من أصحابنا: «صام عنه وليه» أى أطعم بدل الصيام، فتأويل باطل يرده باقى الأحاديث.

فرع: إذا قلنا: لا يصام عن الميت بل يطعم عنه، فإن مات قبل رمضان الثانى أطعم عنه لكل يوم مد من طعام بلا خلاف عندنا، وإن مات بعد مجيء رمضان الثانى فوجهان حكاهما المصنف والأصحاب وهما مشهوران ذكر المصنف دليلهما: أحدهما: قاله ابن سريج يطعم لكل يوم مد.

وأصحهما: عن كل يوم مدان، وبه قال جمهور أصحابنا المتقدمين، واتفق المتأخرون على تصحيحه، وقد سبقت هذه المسألة واضحة مع نظائرها قبل هذا الفصل بقليل، وسبق تفريع كثير على القولين.

فرع: حكم صوم النذر والكفارة وجميع أنواع الصوم الواجب سواء فى جميع ما ذكرناه، ففى الجديد يطعم عنه لكل يوم مد، وفى القديم للولى أن يطعم عنه وله أن يصوم عنه كما سبق، والصحيح هو القديم كما سبق.

فرع: إذا قلنا: إنه يجوز صوم الولى عن الميت، وصوم الأجنبى بإذن الولى فصام عنه ثلاثون إنسانا فى يوم واحد هل يجزئه عن صوم جميع رمضان؟ فهذا مما لم أر لأصحابنا كلاما فيه<sup>(٢)</sup>، وقد ذكر البخارى فى صحيحه عن الحسن البصرى أنه يجزئه<sup>(٣)</sup>، وهذا هو الظاهر الذى نعتقه<sup>(٤)</sup>.

فرع: قال أصحابنا وغيرهم: ولا يصام عن أحد فى حياته بلا خلاف، سواء كان

(١) قال الحافظ ابن حجر: والراجح أن المعتبر ما رواه لا ما رآه؛ لاحتمال أن يخالف ذلك لاجتهاد، ومستنده فيه لم يتحقق ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنده وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك المحقق للمظنون أه.

قاله الحافظ تعليقا على الآثار التى رويت عن عائشة وابن عباس المخالفة لحديثيهما فى القضاء. فتح البارى (٧٠٧/٤)

(٢) ذكر الحافظ ابن حجر زيادة بعد هذا الكلام نصها: وقياس المذهب الإجزاء. فتح البارى (٧٠٦/٤).

(٣) علقه البخارى ووصله الدارقطنى فى كتاب: الذبيح فتح البارى (٧٠٥/٤).

(٤) لكن الجواز مقيد بصوم لم يجب فيه التابع لفقد التابع فى الصورة المذكورة. قاله الحافظ فى الفتح.

عاجزا أو قادرا.

فرع: لو مات وعليه صلاة أو اعتكاف، لم يفعلهما عنه وليه، ولا يسقط عنه بالفدية صلاة ولا اعتكاف، هذا هو المشهور في المذهب والمعروف من نصوص الشافعي في «الأم» وغيره، ونقل البويطي عن الشافعي أنه قال في الاعتكاف: يعتكف عنه وليه، وفي رواية يطعم عنه.

قال البغوي: ولا يبعد تخريج هذا في الصلاة فيطعم عن كل صلاة مد، فإذا قلنا بالإطعام في الاعتكاف فالقدر المقابل بالمد: هو اعتكاف يوم بليته، هكذا ذكره إمام الحرمين عن نقل شيخه، ثم قال الإمام: وهو مشكل، فإن اعتكاف لحظة عبادة تامة. ونقل صاحب البيان في آخر كتاب الاعتكاف: أن الصيدلاني حكى أنه يطعم في الاعتكاف عنه لكل يوم مسكين، قال: ولم أجد هذا لغير الصيدلاني.

فرع: في حكم الفدية وبيانها، سواء الفدية المخرجة عن الميت وعن المريض والحامل والشيخ الكبير والمريض الذي لا يرجى برؤه، ومن عصى بتأخير قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر، ومن أفطر عمدا وألزمناه الفدية على وجه ضعيف، وغيرهم ممن تلزمه فدية الصوم: وهي مد من طعام لكل يوم جنسه جنس زكاة الفطر، فيعتبر غالب قوت بلده في أصح الأوجه.

وفي الثاني: قوت نفسه، وفي الثالث: يتخير بين جميع الأقوات ويجيء فيه الخلاف والتفريع السابق هناك، ولا يجزئ الدقيق ولا السوق ولا الحب المعيب ولا القيمة، ولا غير ذلك مما سبق هناك.

ومصرفها الفقراء أو المساكين، وكل مد منها منفصل عن غيره، فيجوز صرف أمداد كثيرة عن الشخص الواحد والشهر الواحد إلى مسكين واحد أو فقير واحد، بخلاف إمداد الكفارة: فإنه يجب صرف كل مد إلى مسكين، ولا يصرف إلى مسكين من كفارة واحدة مدان؛ لأن الكفارة شيء واحد، وأما الفدية عن أيام رمضان فكل يوم مستقبل بنفسه لا يفسد بفساد ما قبله ولا ما بعده، وممن صرح بمعنى هذه الجملة البغوي والرافعي.

فرع: في مذاهب العلماء: فيمن مات وعليه صوم فاته بمرض أو سفر أو غيرهما من الأعذار، ولم يتمكن من قضاائه حتى مات.

ذكرنا أن مذهبنا: أنه لا شيء عليه، ولا يصام عنه، ولا يطعم عنه، بلا خلاف

عندنا، وبه قال أبو حنيفة ومالك والجمهور.

قال العبدري: وهو قول العلماء كافة، إلا طاوسا وقتادة فقالا: يجب أن يطعم عنه لكل يوم مسكين؛ لأنه عاجز فأشبهه الشيخ الهرم.

واحتج البيهقي<sup>(١)</sup> وغيره من أصحابنا لمذهبنا بحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» رواه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>، واحتجوا أيضا بالقياس على الحج كما ذكره المصنف، وفرقوا بينه وبين الشيخ الهرم: بأن الشيخ عامر الذمة ومن أهل العبادات بخلاف الميت.

فرع: في مذاهبهم: فيمن تمكن من صوم رمضان فلم يصمه حتى مات. قد ذكرنا أن في مذهبنا قولين: أشهرهما يطعم عنه كل يوم مد من طعام. وأصحهما: في الدليل يصوم عنه وليه، وممن قال بالصيام عنه طاوس والحسن البصري والزهرى وقتادة وأبو ثور وداود<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عباس وأحمد<sup>(٤)</sup> وإسحاق: يصام عنه صوم النذر، ويطعم عن صوم رمضان.

(١) السنن الكبرى (٢٥٣/٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢٨٢٥٨)، والبخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣١ - ١٣٣٧): كتاب:

الفضائل، من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به مرفوعاً مطولاً.

(٣) قال في المحلى (٤٢٠/٤): ومن مات وعليه صوم فرض من قضاء رمضان، أو نذر أو كفارة واجبة ففرض على أوليائه أن يصوموه عنه هم أو بعضهم، ولا إطعام في ذلك أصلاً - أوصى به أو لم يوص به - فإن لم يكن له ولي استؤجر عنه من رأس ماله من يصومه عنه ولا بد - أوصى بكل ذلك أو لم يوص - وهو مقدم على ديون الناس. وهو قول أبي ثور، وأبي سليمان، وغيرهما. وقال أبو حنيفة، ومالك: إن أوصى أن يطعم عنه أطعم عنه مكان كل يوم مسكين، وإن لم يوص بذلك فلا شيء عليه. والإطعام عند مالك في ذلك مد مد، وعند أبي حنيفة صاع من غير البر لكل مسكين، نصف صاع من البر أو دقيقه. وقال الليث كما قلنا. وهو قول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه في النذر خاصة.

(٤) قال في الإنصاف (٣٣٦/٣): إذا مات وعليه صوم مندور فعله عنه وليه على الصحيح من المذهب، نص عليه، وعليه الأصحاب. قاله في الفروع وغيره، وهو من المفردات، واختار ابن عقيل: أن صوم النذر عن الميت كقضاء رمضان على ما سبق، وقدمه في الفروع.

ويستحب للولي فعله، واعلم أنه إذا كان له تركة وجب فعله، فيستحب للولي الصوم. وله أن يدفع إلى من يصوم عنه من تركته عن كل يوم مسكيناً وجزم به في القاعدة الرابعة والأربعين بعد المائة، فإن لم يكن له تركة لم يلزمه شيء، وقال في المستوعب وغيره: ومع امتناع الولي من الصوم يجب إطعام مسكين من مال الميت عن كل يوم، ومع صوم الورثة لا



وقال ابن عباس وابن عمر وعائشة ومالك<sup>(١)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup> والثوري: يطعم عنه، ولا يجوز الصيام عنه؛ لكن حكى ابن المنذر عن ابن عباس والثوري أنه يطعم عن كل يوم مدان.

فرع: في مسائل تتعلق بكتاب الصيام:

إحداها: يستحب أن يدعو عند رؤية الهلال بما رواه طلحة بن عبيد الله - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ: «كَانَ إِذَا رَأَى الْهَلَالَ قَالَ: اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِإِيمَانٍ وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ، رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ» رواه الترمذى وقال: حديث حسن<sup>(٣)</sup>. وعن ابن عمر قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَأَى الْهَلَالَ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ

= يجب. وجزم المصنف في مسألة من نذر صوما يعجز عنه: أن صوم النذر لا إطعام فيه بعد الموت، بخلاف رمضان، قال في الفروع: ولم أجد في كلامه خلافه. وقال المعجد: لم يذكر القاضى في المجرى أن الورثة إذا امتنعوا يلزمهم استتابة ولا إطعام.

(١) قال في شرح المتقى (٢/٢٧١): العبادات على ثلاثة أضرب: عبادة مختصة بالمال كالزكاة فلا خلاف في صحة النيابة فيها وعبادة مختصة بالجسد كالصوم والصلاة فلا خلاف في أنه لا تصح النيابة فيها ولا خلاف في ذلك نعلمه إلا ما يروى عن داود أنه قال من مات وعليه صوم يصوم عنه وليه وعبادة لها تعلق بالبدن والمال كالجهاد والحج فقد أطلق القاضى أبو محمد أنه تصح النيابة فيها وقد كره ذلك مالك رحمه الله.

وقال في مواهب الجليل (٢/٥٤٣): فعندنا أنه لا يصوم أحد عن أحد حيا كان أو ميتا وقد ورد في الصحيح في الحديث المشهور: «من مات وعليه صوم صام عنه وليه» والمخالف أخذ بهذا.

(٢) قال في الجوهرة النيرة (١/١٤٣): (قوله ومن مات وعليه قضاء شهر رمضان فإن أوصى به أطعم عنه وليه لكل يوم نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير) وهذه الوصية إنما تكون من الثلث والتقييد بقضاء شهر رمضان غير شرط بل يشاركه كل صوم يجب قضاؤه كالنذر وغيره ولا بد من الإيصاء للوجوب على الولي أن يطعم فإن تبرع الولي به من غير إيصاء فإنه يصح والصلاة حكمها حكم الصيام على اختيار المتأخرين وكل صلاة بانفرادها معتبرة بصوم يوم هو الصحيح احترازا عما قاله محمد بن مقاتل أنه يطعم لصلوات كل يوم نصف صاع على قياس الصوم ثم رجع عن هذا القول وقال كل صلاة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم هو الصحيح والوتر صلاة على أصل أبي حنيفة وعندهما هو مثل السنن لا تجب الوصية به قال في الفتاوى إذا مات وعليه صلوات وأوصى أن يطعموا عنه لها فأعطوا فقيرا واحدا جملة ذلك صار بخلاف كفارة اليمين.

(٣) أخرجه أحمد (١/١٦٢)، وعبد بن حميد (١٠٣)، والترمذى (٣٤٥١)، والدارمى (٤/٢) وابن أبى عاصم فى السنة (٣٧٦)، وأبو يعلى (٦٦١، ٦٦٢)، والعقيلي فى الضعفاء (٢/١٣٦)، وابن السنى فى عمل اليوم والليلة (٦٤١)، والحاكم (٢٨٥١٤).

أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَالْإِيمَانِ، وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ وَالتَّوْفِيقِ لِمَا تُحِبُّ وَتَرْضَى، رَبُّنَا وَرَبُّكَ اللَّهُ» رواه الدارمي في مسنده (١).

وروى أبو داود في كتاب الأدب من سنته عن قتادة قال: بلغني أن نبي الله ﷺ كان «إِذَا رَأَى الْهَلَالَ قَالَ: هَلَالٌ خَيْرٌ وَرُشْدٌ، هَلَالٌ خَيْرٌ وَرُشْدٌ أَمَنْتُ بِالَّذِي خَلَقَكَ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثُمَّ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ذَهَبَ بِشَهْرِ كَذَا وَجَاءَ بِشَهْرِ كَذَا» هكذا رواه عن قتادة مرسلًا (٢)، وفي المسألة أذكار آخر ذكرتها في كتاب الأذكار.

الثانية: يستحب للصائم أن يدعو في حال صومه بمهمات الآخرة والدنيا له وللمن يحب وللمسلمين، لحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا تَرُدُّ دَعْوَتَهُمْ: الصَّائِمُ حَتَّى يُفِطَرَ وَالْإِمَامُ الْعَادِلُ وَالْمَظْلُومُ» رواه الترمذي وابن ماجه، قال الترمذي: حديث حسن (٣)، وهكذا الرواية حتى - بالتاء - المشاة فوق، فيقتضى استحباب دعاء الصائم من أول اليوم إلى آخره؛ لأنه يسمى صائما في كل ذلك.

الثالثة: عن أبي بكره - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: إِنِّي صُمْتُ رَمَضَانَ كُلَّهُ وَقُمْتُهُ»، فلا أدرى أكره التزكية أو قال: «لا بد من نومة أو رقدة» رواه أبو داود والنسائي بأسانيد حسنة أو صحيحة (٤)، ومن ذكره من أصحابنا صاحب البيان.

الرابعة: قال المصنف في التنبيه وغيره من أصحابنا: يكره صمت يوم إلى الليل للصائم ولغيره من غير حاجة؛ لحديث على - رضى الله عنه - قال: حفظت من رسول الله ﷺ: «لَا يَتِمُّ بَعْدَ اخْتِلَامٍ وَلَا صُمَاتٍ يَوْمٌ إِلَى اللَّيْلِ» رواه أبو داود بإسناد حسن (٥).

(١) أخرجه الدارمي (٣/٢ - ٤)، وابن حبان (٨٨٨)، والطبراني في الكبير (١٢/رقم ١٣٣٣٠) وفيه عثمان بن إبراهيم الحاطبي وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات.

والحديث عن طلحة وابن عمر صححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١٨١٦) (٢) أخرجه أبو داود (٥٠٩٢)، والبيهقي في شرح السنة (١٣٣٠).

(٣) أخرجه الحميدى (١١٥٠)، وأحمد (٣٠٤/٢، ٣٠٥، ٣٤٣، ٤٧٧) وعبد بن حميد (١٤٢٠)، والترمذي (٣٥٩٨)، وابن ماجه (١٥٧٢) وابن حبان (٣٤٢٨)، وابن خزيمة (١٩٠١)، والبيهقى (٣/٣٤٥)، (٨/١٦٢)، (١٠/٨٨).

(٤) أخرجه أحمد (٥/٣٩، ٤٠، ٤١، ٥٢)، وأبو داود (٢٤١٥)، والنسائي (٤/١٣٠)، وابن حبان (٣٤٣٩).

(٥) أخرجه أبو داود (٢٨٧٣).

وعن قيس بن أبي حازم قال: «دخل أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - على امرأة من أحمرس يقال لها زينب فرأها لا تتكلم، فقال: ما لها لا تتكلم؟ فقالوا: حجت مصمتة، فقال لها: تكلمي فإن هذا لا يحل، هذا من عمل الجاهلية فتكلمت» رواه البخارى فى صحيحه<sup>(١)</sup>.

قوله: امرأة من أحمرس هو بالحاء والسين المهملتين<sup>(٢)</sup>، وهى قبيلة معروفة والنسبة إليهم أحمرسى.

قال الخطابى فى «معالم السنن» فى تفسير الحديث الأول: كان أهل الجاهلية من نسكهم الصمات، وكان أحدهم يعتكف اليوم والليلة فيصلت لا ينطق، فنهوا - يعنى فى الإسلام - عن ذلك وأمروا بالذكر والحديث بالخير. هذا كلام الخطابى، وهذا الذى ذكرناه هو المعروف لأصحابنا ولغيرهم: أن الصمت إلى الليل مكروه.

وقال صاحب «التتمة» فى هذا الباب: جرت عادة بعض الناس بترك الكلام فى رمضان جملة، وليس له أصل فى الشرع؛ لأن النبى ﷺ وأصحابه لم يلزم أحد منهم الصمت فى رمضان؛ لكن له أصل فى شرع من قبلنا وهو قصة مريم - عليها السلام -: ﴿إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦] أراد بالصوم الصمت؛ فمن قال من أصحابنا: شرع من قبلنا يلزمننا عند عدم النهى، جعل ذلك قرينة، ومن قال: شرع من قبلنا لا يلزمننا، قال: لا يستحب ذلك، هذا كلام صاحب «التتمة»، وهو كلام بناء على أن شرعنا لم يرد فيه نهى، وقد ورد النهى كما قدمناه، فهو الصواب.

الخامسة: قال الشافعى والأصحاب - رحمهم الله -: الجود والأفضال يستحب فى كل وقت، وهو فى رمضان أكد، ويسن زيادة الاجتهاد فى العبادة فى العشر الأواخر من رمضان، ودليل المسألتين الأحاديث الصحيحة: منها حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ، حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ، وَكَانَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ

(١) أخرجه البخارى (٣٨٣٤) والدارمى (٧١/٢).

(٢) وزن أحمد قاله الحافظ فى الفتح (٥٣٤/٧).

رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ» رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>.

قال العلماء: وقوله: كالريح المرسلة: أى فى الإسراع والعموم.  
وعن عائشة - رضى الله عنها - : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ الْأَوَّلُ أَخْبَا اللَّيْلَ وَأَيَّقُظْ أَهْلَهُ وَشَدَّ الْمِئْزَرَ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>، وفى رواية لمسلم: «كَانَ يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مَا لَا يَجْتَهِدُهُ فِي غَيْرِهِ»<sup>(٣)</sup>، وعن على - رضى الله عنه - قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوقِظُ أَهْلَهُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ وَيَرْفَعُ الْمِئْزَرَ» رواه الترمذى، وقال: حديث حسن صحيح<sup>(٤)</sup>.  
وعن أنس قال: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَى الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: صَدَقَةُ رَمَضَانَ» رواه البيهقى<sup>(٥)</sup>.

قال أصحابنا: والجود والأفضال مستحب فى شهر رمضان، وفى العشر الأواخر أفضل اقتداء برسول الله ﷺ وبالسلف، ولأنه شهر شريف فالحسنة فيه أفضل من غيره، ولأن الناس يشتغلون فيه بصيامهم وزيادة طاعتهم عن المكاسب، فيحتاجون

(١) أخرجه البخارى (٤٠/١) كتاب: بدء الوحي، باب: (٥) حديث (٦)، (١٣٩/٤) كتاب: الصوم، باب: أجود ما كان النبى ﷺ يكون فى رمضان حديث (١٩٠٢)، ومسلم (٤/١٨٠٣) كتاب: الفضائل، باب: كان النبى ﷺ أجود الناس بالخير من الريح المرسلة حديث (٢٣٠٨/٥٠) والنسائى (٢٥/٤) كتاب: الصيام، باب: الفضل والجود فى شهر رمضان حديث (٢٠٩٥)، وأحمد (١/٢٣١، ٢٨٨، ٣٢٦، ٣٦٣، ٣٧٣) وعبد الرزاق (٢٠٧٠٦) وابن أبى شيبه (١٠١/٩ - ١٠٢) وعبد بن حميد فى «المتخب من المسند» رقم (٦٤٦)، (٦٤٧) وابن خزيمة (١٨٨٩) وأبو يعلى (٤٢٦/٤) رقم (٢٥٥٢) وابن حبان (٣٤٤٤) وأبو نعيم فى «الحلية» (٥/٣٦٢) والبيهقى (٤/٣٠٥) كتاب: الصيام، باب: الجود والإفضال فى «شهر رمضان» كلهم من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس به.

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه أحمد (١٢٢/٦، ٢٥٥)، ومسلم (٨ - ١١٧٥)، والترمذى (٧٩٦)، وابن ماجه (١٧٦٧)، وابن خزيمة (٢٢١٥).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٠٣)، وأحمد (١/٩٨، ١٢٨، ١٣٧)، وعبد بن حميد (٩٣)، والترمذى (٧٩٥)، وأبو يعلى (٢٨٢، ٣٧٣، ٣٧٤)، والطبرانى فى الأوسط (٧٤٢١).

(٥) أخرجه الترمذى (٦٦٣)، وأبو يعلى (٣٤٣١)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٨٣/٢) والبعغوى فى شرح السنة (١٧٧٢) وفيه صدقة بن موسى.

قال الترمذى: هذا حديث غريب، وصدقة بن موسى أليس عندهم بذاك القوى. اهـ.  
قلت: عزو الحديث إلى الترمذى أولى من عزوه إلى البيهقى.

إلى الموساة وإعانتهم.

فرع: قال الماوردي: ويستحب للرجل أن يوسع على عياله في شهر رمضان، وأن يحسن إلى أرحامه وجيرانه لا سيما في العشر الأواخر منه.

السادسة: قال أصحابنا: السنة كثرة تلاوة القرآن في رمضان ومدارسته، وهو أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه؛ للحديث السابق قريباً عن ابن عباس.

ويسن الاعتكاف فيه وآكده العشر الأواخر منه؛ لحديث ابن عمر وعائشة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ» رواهما البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>، وفي الصحيح عن جماعة من الصحابة وغيرهم معناه.

وثبت في الصحيح: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اغْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَى وَالْعَشْرَ الْوَسْطَى مِنْ رَمَضَانَ» من رواية أبي سعيد الخدري<sup>(٢)</sup>.

السابعة: يستحب صوم نفسه في رمضان عن الشهوات فهو سر الصوم، ومقصوده الأعظم، وسبق أنه يحترز عن الغيبة والكلام القبيح والمشاتمة والمسافهة وكل ما لا خير فيه من الكلام.

(١) أخرجه البخاري (٢٧١/٤) كتاب: الاعتكاف، باب: الاعتكاف في العشر الأواخر، والاعتكاف في المساجد كلها، حديث (٢٠٢٦)، ومسلم (٨٣١/٢) كتاب: الاعتكاف، باب: اعتكاف العشر الأواخر من رمضان، حديث (١١٧١/٥)، وأبو داود (٧٤٧/١) كتاب: الصيام، باب: الاعتكاف حديث (٢٤٦٢)، والبيهقي (٣١٥/٤)، وأحمد (٩٢/٦)، من حديث عائشة، قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ، ثُمَّ اغْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ».

وأخرجه البخاري (٢٧١/٤) كتاب: الاعتكاف، باب: الاعتكاف في العشر الأواخر، والاعتكاف في المساجد كلها، حديث (٢٠٢٥)، ومسلم (٨٣١/٢) كتاب: الاعتكاف، باب: اعتكاف العشر الأواخر من رمضان، حديث (١١٧١/١)، - أيضاً - من حديث عبد الله بن عمر قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ».

وأخرجه أبو داود (٨٣٠/٢) كتاب: الصوم، باب: الاعتكاف، حديث (٢٤٦٣)، وابن ماجه (٥٦٢/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في الاعتكاف، حديث (١٧٦٩)، والبيهقي (٣١٤/٤) كتاب: الصيام، باب: الاعتكاف، من حديث أبي بن كعب، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، فَلَمْ يَغْتَكِفْ عَامًا، فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ اغْتَكَفَ عَشْرِينَ لَيْلَةً».

(٢) أخرجه مسلم (٢١٥ - ١١٦٧)، والبيهقي (٣١٥/٤). والحديث أخرجه البخاري (٢٠٢٧) بغير هذا اللفظ.

الثامنة: يستحب تقديم غسل الجنابة من جماع أو احتلام على طلوع الفجر، والأحاديث الصحيحة في تأخيرها<sup>(١)</sup> محمولة على بيان الجواز، وإلا فالكثير من رسول الله ﷺ تقديمه على الفجر.

التاسعة: قال الشافعي والأصحاب: يكره للصائم السواك بعد الزوال، هذا هو المشهور، ولا فرق بين صوم النفل والفرض، وقال القاضي حسين: لا يكره في النفل؛ ليكون أبعد من الرياء، وهذا غريب ضعيف، وللشافعي قول غريب: أن السواك لا يكره في كل صوم لا قبل الزوال ولا بعده، وقد سبقت المسألة في باب السواك مبسطة، قال أصحابنا: وإذا استاك فلا فرق بين السواك الرطب واليابس بشرط: أن يحترز عن ابتلاع شيء منه أو من رطوبته، فإن ابتلعه أفطر.

والاستياك قبل الزوال بالرطب واليابس جائز بلا كراهة، وبه قال ابن عمر وعروة ومجاهد وأيوب وأبو حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي وأبو ثور وداود، وكرهه بالرطب جماعة، حكاه ابن المنذر عن عمرو بن شرحبيل والشعبي والحكم وقتادة ومالك وأحمد وإسحاق، وعن أحمد رواية أخرى: أنه لا يكره، وقال ابن المنذر: وممن قال بالسواك للصائم قبل الزوال وبعده، عمر بن الخطاب وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وابن سيرين والنخعي وأبو حنيفة ومالك<sup>(٢)</sup>، وكرهه بعد الزوال،

(١) تقدمت تلك الأحاديث .

(٢) قال القرافي في الذخيرة ٢/ ٥٠٨ - ٥٠٩: يستاك في جملة النهار إلا بالأخضر. وقاله (ح). وقال (ش) وابن حنبل: يكره بعد الزوال؛ لقوله ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ - تَعَالَى -: الصُّومُ لِي وَأَنَا أُجْزِي بِهِ، وَلَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمُسْكِ»، والخلوف - بضم الخاء -: تغير رائحة الفم بعد الأكل، فلا يزال ما مدحه الله بالسواك، وقياساً [ ... ] بجامع أثر العبادة.

والجواب عن الأول: أن مدحه يدل على فضيلته لا على أفضليته على غيره، ولأن الوتر أفضل من الفجر مع قوله ﷺ: «رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»، وكم من عبادة أثنى الشرع عليها مع فضل غيرها عليها.

وهذه المسألة من قاعدة ازدحام المصالح التي يتعذر الجمع بينها، فالسواك لإجلال الرب - تعالى - حالة خطابه في الصلاة؛ لأن تطهير الأفواه لمخاطبة العظماء تعظيم لهم، والخلوف مناف لذلك؛ فيقدم السواك لقوله ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

معناه: لأوجبه. وهو يدل على أن مصلحته تصلح للإيجاب، وانتفاء الإيجاب للمشقة،

عطاء ومجاهد وأحمد وإسحاق وأبو ثور.

العاشرة: قد سبق أن الحيض والنفاس والجنون والردة كل واحد منهما يبطل الصوم، سواء طال أم كان لحظة من النهار، وصوم الصبي المميز صحيح، والذي لا يميز لا يصح، وكذا لا يصح صوم السكران، قال أصحابنا: شرط الصوم: الإسلام والتمييز إلا المغمى عليه والنائم؛ كما سبق فيهما، والنقاء عن الحيض والنفاس والوقت القابل للصوم احتراز عن العيد والتشريق.

الحادية عشرة: عن أم عمارة الأنصارية - رضى الله عنها - : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَدَمَتْ لَهُ طَعَامًا فَقَالَ: كُلِّي، فَقَالَتْ: إِنِّي صَائِمَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّائِمُ تَصَلَّى عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ حَتَّى يَفْرُغُوا» رواه الإمام أحمد والترمذي وقال: حديث حسن<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

= وهو عام في الصلوات، وليس في حديث الخلوف ما يخصه لما تقدم. وقد قيل: إن حديث الخلوف إنما كان نهياً عن عدم محادثة الصائم لأجله. وعن الثاني: الفرق بأن الشهيد غير مناج لربه، ولأن جرحه أشد من الدم؛ فلا يؤثر زواله، بل بقاءه يوجب من ربه الرحمة له، كما تقدم في الجنائز. سؤال: الله - تعالى - يعلم الأشياء على ما هي عليه، فيعلم الخلوف منتناً، فكيف يكون عنده أطيب من المسك؟

جوابه: ليس المراد أن الخلقة طيبة، بل تشبيه الحسن الشرعى بالعرفى. أى: هذا المنتن - فى نظر الشرع - أفضل من ريح المسك عند الطبع: إما لصبر الصائم عليه، والصبر عمل صالح، أو للسبب فيه بالصوم الذى هو عمل صالح، وإلا فالخلوف ليس من كسبه حتى يمدح عليه أو يمدح فى نفسه.

(١) أخرجه أحمد (٣٦٥/٦، ٤٣٩)، وعبد بن حميد (١٥٦٨)، والدارمى (٧/٢)، والترمذى (٧٨٥، ٧٨٦)، وابن ماجه (١٧٤٨)، وأبو يعلى (٧١٤٨)، وابن حبان (٣٤٣٠)، وأبو نعيم فى الحلية (٦٥١٢)، والبيهقى (٣٠٥/٤) وفيه ليلى مولاة أم عمارة بنت كعب مقبولة كما فى التقريب، ولم تتابع؛ فالحديث ضعيف.

## باب صوم التطوع

### والأيام التي نهى عن الصوم فيها.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : يستحب لمن صام رمضان أن يتبعه بست من شوال؛ لما روى أبو أيوب الأنصاري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ».

الشرح: حديث أبي أيوب رواه مسلم ولفظه: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»، ورواه أبو داود بإسناد صحيح بلفظه في المذهب<sup>(١)</sup> واسم أبي أيوب: خالد بن زيد الأنصاري النجاري - بالنون والجيم - شهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله.

وقوله ﷺ: «بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ أَوْ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ» من غير هاء التانيث في آخره، هذه لغة العرب الفصيحة المعروفة يقولون: صمنا خمسا و صمنا ستا و صمنا عشرةا وثلاثا، وشبه ذلك بحذف الهاء، وإن كان المراد مذكرا، وهو الأيام، فما لم يصرحوا بذكر الأيام، يحذفون الهاء، فإن ذكروا المذكر، أثبتوا الهاء فقالوا: صمنا ستة أيام وعشرة أيام وشبه ذلك، وهذا مما لا خلاف بينهم في جوازه، وممن نقله عن العرب من أهل اللغة المشهورين وفضلائهم المتقنين ومعتمديهم المحققين: الفراء، ثم ابن السكيت وغيرهما من المتقدمين والمتأخرين.

قال أبو إسحاق الزجاج في تفسير قول الله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] إجماع أهل اللغة سرنا خمسا بين يوم وليلة.

وأنشد الجعدي:

فطافت ثلاثا بين يوم وليلة<sup>(٢)</sup> . . . . .

ومما جاء مثله في القرآن العظيم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] مذهبتنا ومذهب الجمهور: أن

(١) تقدم.

(٢) صدر بيت وعجزه:

. . . . . يكون النكير أن تضيف وتجارا

البيت في ديوانه ص (٤١)، وأدب الكاتب ص (٢٧٥)، وإصلاح المنطق ص (٢٩٨)، وخزانة الأدب (٧/٤٠٧).



المراد عشرة أيام بلياليها، ولا تنقضى العدة حتى تغرب الشمس من اليوم العاشر، وتدخل الليلة الحادية عشرة، ومثله قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَخْلَفْتُونَ يَنَنْهُمْ إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣] أى عشرة أيام بدليل قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ امْكُثْهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤] قال أهل اللغة فى تعليل هذا الباب: وإنما كان كذلك؛ لتغليب الليالى على الأيام وذلك؛ لأن أول الشهر الليل، فلما كانت الليالى هى الأوائل غلبت؛ لأن الأوائل أقوى، ومن هذا قول العرب: خرجنا لىالى الفتنة، وخفنا لىالى إمارة الحجاج، والمراد: الأيام بلياليها، والله أعلم.

وأما حكم المسألة: فقال أصحابنا: يستحب صوم ستة أيام من شوال؛ لهذا الحديث قالوا: ويستحب أن يصومها متتابعة فى أول شوال، فإن فرقها أو آخرها عن شوال جاز، وكان فاعلا لأصل هذه السنة؛ لعموم الحديث وإطلاقه، وهذا لا خلاف فيه عندنا وبه قال أحمد وداود.

قال مالك وأبو حنيفة: يكره صومها. قال مالك فى الموطأ: «وصوم ستة أيام من شوال، لم أر أحدا من أهل العلم والفقه يصومها، ولم يبلغه ذلك عن أحد من السلف، وأن أهل العلم كانوا يكرهون ذلك ويخافون بدعته، وأن يلحق برمضان أهل الجفاء والجهالة ما ليس منه<sup>(١)</sup> لو رأوا فى ذلك رخصة عند أهل العلم، ورأوهم يعملون ذلك. هذا كلام مالك فى الموطأ<sup>(٢)</sup>».

ودليلتنا: الحديث الصحيح السابق ولا معارض له.

وأما قول مالك: «لم أر أحدا يصومها» فليس بحجة فى الكراهة؛ لأن السنة ثبتت فى ذلك بلا معارض، فكونه لم ير لا يضر.

وقولهم: ؛ لأنه قد يخفى ذلك فيعتقد وجوبه ضعيف؛ لأنه لا يخفى ذلك على أحد، ويلزم على قوله: «إنه يكره» صوم يوم عرفة، وعاشوراء، وسائر الصوم المندوب إليه. وهذا لا يقوله أحد والله تعالى أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويستحب لغير الحاج أن يصوم يوم عرفة؛ لما روى أبو قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: «صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ كَفَّارَةٌ سَنَةٍ، وَصَوْمُ

(١) عبارة الموطأ «وإن يُلْحَقَ برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفاء».

(٢) الموطأ (٣١١/١).

يَوْمَ عَرَفَةَ كَفَّارَةُ سِتِّينَ، سَنَةٍ قَبْلَهَا مَاضِيَةً وَسَنَةٍ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلَةٌ. ولا يستحب ذلك للحاج؛ لما روت أم الفضل بنت الحارث «أَنَّ نَاسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا فِي يَوْمِ عَرَفَةَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ بِعَرَفَةَ فَشَرِبَ مِنْهُ». ولأن الدعاء في هذا اليوم يعظم ثوابه والصوم يضعفه فكان الفطر أفضل. الشرح: حديث أبي قتادة رواه مسلم بمعناه، قال: عن أبي قتادة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ فَقَالَ: يُكْفِرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالسَّنَةَ الْبَاقِيَةَ» (١).

(١) أخرجه مسلم (٨١٨/٢، ٨١٩) كتاب: الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس، الحديث (١٩٦، ١٩٧/١١٦٢)، وأبو داود (٨٠٧/٢، ٨٠٨) كتاب: الصوم، باب: في صوم الدهر تطوعاً، حديث (٢٤٢٥)، والترمذي (١٢٥/٢) كتاب: الصيام، باب: في فضل الصوم يوم عرفة، حديث (٧٤٦)، وابن ماجه (٥٥١/١) كتاب: الصيام، باب: صيام يوم عرفة، حديث (١٧٣٠) في شرح معاني الآثار (٧٢/٢) كتاب: الصيام، باب: صوم يوم عرفة، والبيهقي (٢٨٣/٤) كتاب: الصيام، باب: صوم يوم عرفة لغير الحاج، وأحمد (٣٨/٥)، من حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ في حديث طويل قال فيه: وسئل - يعني النبي ﷺ - عن صوم يوم عرفة، فقال: يكفر السنة الماضية والباقية.

وفي الباب عن قتادة بن النعمان وأبي سعيد الخدري وابن عباس وسهل بن سعد وزيد بن أرقم.

حديث قتادة بن النعمان:

أخرجه ابن ماجه (٥٥١/١) كتاب: الصيام، باب: صيام يوم عرفة حديث (١٧٣١) من طريق إسحق ابن عبد الله بن يى فروة عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صام يوم عرفة غفر له سنة أمامه وسنة بعده». قال البوصيري في الزوائد (٢٩/٢): هذا إسناد ضعيف لضعف إسحق بن عبد الله بن أبي فروة.

حديث أبي سعيد الخدري:

أخرجه البزار (٤٩٣/١ - كشف) رقم (١٠٥٣) من طريق عمر بن صهبان وهو عمر بن عبد الله بن صهبان عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام يوم عرفة غفر له سنة أمامه وسنة خلفه ومن صام عاورياً غفر له سنة».

وقال البزار: لا نعلم رواه هكذا إلا عمر بن صهبان وليس بالقوى وقد حدث عنه جماعة كثيرة من أهل العلم.

والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٩٢/٣)، وقال: رواه البزار وفيه عمر بن صهبان وهو متروك والطبراني في الأوسط باختصار يوم عاشوراء وإسناد الطبراني حسن. =

وحديث أم الفضل رواه البخارى، ومسلم من رواية أم الفضل<sup>(١)</sup>، ورويا أيضا مثله من رواية أختها ميمونة أم المؤمنين<sup>(٢)</sup>.

واسم أم الفضل: لبابة الكبرى، وهى أم ابن عباس وإخوته، وكانوا ستة نجباء، ولها أخت يقال لها: لبابة الصغرى، وهى أم خالد بن الوليد، وكن عشر أخوات،

وقد وقفنا على إسناد الطبرانى فى الأوسط بواسطة مصباح الزجاجة (٢/٢٩) للبوصرى فوجدنا الطبرانى أخرجه عن أحمد بن زاهر عن يوسف بن موسى القطان عن سلمة بن الفضل عن حجاج بن أرطاة عن عطية العوفى عن أبى سعيد به. وهذا سند ضعيف سلمة بن الفضل وحجاج بن أرطاة وعطية العوفى ثلاثهم ضعفاء. ومنه يتبين قصور حكم الهيثمى على هذا الإسناد. حديث ابن عباس:

أخرجه الطبرانى فى المعجم الصغير (٢/٧١) من طريق الهيثم بن حبيب ثنا سلام الطويل عن حمزة الزيات عن ليث بن أبى سليم عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام يوم عرفة كان له كفارة سنتين...». قال الطبرانى: تفرد به الهيثم بن حبيب.

والحديث ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٣/١٩٣)، وقال: رواه الطبرانى فى الصغير وفيه الهيثم بن حبيب عن سلام الطويل وسلام ضعيف وأما الهيثم بن حبيب فلم أر من تكلم فيه غير الذهبى اتهمه بخبر رواه وقد وثقه ابن حبان. حديث سهل بن سعد:

أخرجه ابن أبى شيبة (٣/٩٧)، وأبو يعلى (١٣/٥٤٢) رقم (٧٥٤٨)، والطبرانى فى الكبير (٦/١٧٩)، ورقم (٥٩٢٣) من طريق معاوية بن هشام عن أبى حازم عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام يوم عرفة غفر له سنتين متتابعتين...». والحديث ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٣/١٩٢)، وقال: رواه أبو يعلى والطبرانى فى الكبير ورجال أبى يعلى رجال الصحيح.

والحديث أيضًا ذكره الحافظ ابن حجر فى المطالب العالية (١/٢٩٥ - ٢٩٦) رقم (١٠١٣)، وعزاه لأبى بكر بن أبى شيبة فى مسنده. حديث زيد بن أرقم:

ذكره الهيثمى فى المجمع (٣/١٩٣) عنه أن رسول الله ﷺ سئل عن صيام يوم عرفة قال: «يكفر السنة التى أنت فيها والسنة التى بعدها».

وقال الهيثمى: رواه الطبرانى فى الكبير وفيه رشدين بن سعد وفيه كلام وقد وثق. (١) أخرجه مالك فى الموطأ (١/٣٧٥)، ومن طريقه أحمد (٦/٣٤٠)، والبخارى (١٩٨٨)، ومسلم (١١٠ - ١١٢٣)، وأبو داود (٢٤٤١)، وابن حبان (٣٦٠٦)، والبيهقى (٤/٢٨٣) والبغوى (١٧٨٥) عن أبى النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عمير مولى عبد الله بن عباس عن أم الفضل به.

(٢) أخرجه البخارى (١٩٨٩)، ومسلم (١١٢ - ١١٢٤) وابن حبان (٣٦٠٧)، والبيهقى (٤/٢٨٣)

وميمونة بنت الحارث أم المؤمنين إحداهن .  
وذكر ابن سعد وغيره: أن أم الفضل أول امرأة أسلمت بعد خديجة رضى الله  
عنهما .

أما حكم المسألة: فقال الشافعى والأصحاب: يستحب صوم يوم عرفة لغير من  
هو بعرفة .

وأما الحاج الحاضر فى عرفة، فقال الشافعى فى المختصر، والأصحاب:  
يستحب له فطره؛ لحديث أم الفضل .

وقال جماعة من أصحابنا: يكره له صومه، وممن صرح بكرهاته الدارمى،  
والبندينجى، والمحاملى فى المجموع، والمصنف فى التنبيه وآخرون .

ونقل الرافعى كراهته عن كثيرين من الأصحاب، ولم يذكر الجمهور الكراهة، بل  
قالوا: يستحب فطره كما قاله الشافعى .

وأما قول المصنف وإمام الحرمين: ولا يستحب ذلك للحاج فعبارة ناقصة؛ لأنها  
لا تفيد استحباب فطره كما قاله الشافعى والأصحاب .

واحتج لمن قال بالكراهة بحديث أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله  
ﷺ: «نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ» رواه أبو داود والنسائى بإسناد فيه مجهول<sup>(١)</sup> .

(١) أخرجه أبو داود (٨١٦/٢) كتاب: الصوم، باب: فى صوم يوم عرفة بعرفة، حديث  
(٢٤٤٠)، وابن ماجه (٥٥١/١) كتاب: الصيام، باب: صيام يوم عرفة، حديث (١٧٣٢)،  
والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٧٢/٢) كتاب: الصيام، باب: صوم يوم عرفة، وفى  
المشكل (١١٢/٤)، والحاكم (٤٣٤/١) كتاب: الصيام، والبيهقى (٢٨٤/٤) كتاب:  
الصيام، باب: الاختيار للحاج فى ترك صوم عرفة، وأحمد (٣٠٤/٢) .  
وأبو نعيم فى الحلية (٣٤٧/٣)، والخطيب فى تاريخ بغداد (٣٤/٩)، والعقلى فى  
الضعفاء (٢٩٨/١) من طريق حوشب بن عقيل عن مهدي الهجرى عن عكرمة عن ابن  
عباس به .

وقال أبو نعيم: هذا حديث غريب من حديث عكرمة ترد به عنه مهدي وعنه حوشب .  
وقال العقلى: لا يتابع عليه .

وقال الحاكم: صحيح على شرط البخارى ووافقه الذهبى .

وبه نظر فحوشب والهجرى ليسا من رجال الصحيح . والهجرى ضعيف .

وفى الباب عن عائشة:

أخرجه الطبرانى فى الأوسط كما فى مجمع الزوائد (١٩٢/٣) أن رسول الله ﷺ: «نَهَى

عن صيام يوم عرفة لعرفات» .

وعن أبي نجيع قال: «سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ قَالَ: حَجَجْتُ مَعَ [رَسُولِ اللَّهِ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُمَرَ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَمَعَ عُثْمَانَ فَلَمْ يَصُمْهُ، فَأَنَا لَا أَصُومُهُ وَلَا أَمُرُّ بِهِ وَلَا أَنْهَى عَنْهُ» رواه الترمذى وقال: حديث حسن<sup>(١)</sup>.

وهذان الحديثان لا دلالة فيهما لمن قال بالكراهة؛ لأن الأول ضعيف، والثاني ليس فيه نهى، وإنما هو خلاف الأفضل كما قاله الشافعى والجمهور. فرع: ذكرنا أن المستحب للحاج بعرفة الفطر يوم عرفة، هكذا أطلقه الشافعى والجمهور.

وقال المتولى: إن كان الشخص ممن لا يضعف بالصوم عن الدعاء وأعمال الحج فالصوم أولى له، وإلا فالفطر.

وقال الرويانى فى «الحلية»: إن كان قويا وفى الشتاء ولا يضعف بالصوم عن الدعاء فالصوم أفضل له.

قال: وبه قالت: عائشة، وعطاء، وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup>، وجماعة من أصحابنا. هذا كلام الرويانى.

وقال البيهقى فى معرفة السنن والآثار: قال الشافعى فى القديم: لو علم الرجل أن الصوم بعرفة لا يضعفه فصامه كان حسنا، واختار الخطابى هذا. والمذهب استحباب الفطر مطلقا، وبه قال جمهور أصحابنا وصرحوا بأنه لا فرق.

<sup>=</sup> وقال الهيثمى: وفيه إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى وفيه كلام كثير وقد وثق أ. هـ.

وهذا قصور من الهيثمى فقد كذبه جماعة ولم يوثقه غير ابن عدى.

(١) أخرجه أحمد (٤٧/٢، ٥٠)، والترمذى (٧٥١)، والدارمى (٢٣/٢)، وأبو يعلى (٥٥٩٥)، وابن حبان (٣٦٠٤)، والبخارى فى شرح السنة (١٧٨٦).

(٢) قال فى بدائع الصنائع (٧٩/٢): وأما صوم يوم عرفة: ففى حق غير الحاج مستحب، لكثرة الأحاديث الواردة بالندب إلى صومه، ولأن له فضيلة على غيره من الأيام، وكذلك فى حق الحاج إن كان لا يضعفه عن الوقوف، والدعاء لما فيه من الجمع بين القريتين وإن كان يضعفه عن ذلك يكره لأن فضيلة صوم هذا اليوم مما يمكن استدراكها فى غير هذه السنة، ويستدرك عادة، فأما فضيلة الوقوف، والدعاء فيه لا يستدرك فى حق عامة الناس عادة إلا فى العمر مرة واحدة، فكان إحرازها أولى.

فرع: فى مذاهب العلماء فى صوم عرفة بعرفة:

ذكرنا أن مذهبنا استحباب فطره، ورواه ابن عمر عن النبى ﷺ وأبى بكر، وعمر، وعثمان - رضى الله عنهم - ونقله الترمذى، والماوردى وغيرهما عن أكثر العلماء. ونقله العبدرى عن عامة الفقهاء غير ابن الزبير وعائشة، ونقله ابن المنذر عن مالك، والثورى.

وحكى ابن المنذر عن ابن الزبير، وعثمان بن أبى العاص الصحابى، وعائشة وإسحاق بن راهويه، استحباب الصوم.

واستحبه عطاء فى الشتاء والفطر فى الصيف.

وقال قتادة: لا بأس بالصوم إذا لم يضعف عن الدعاء.

وحكى صاحب البيان: عن يحيى بن سعيد الأنصارى أنه قال: يجب الفطر [بعرفة] <sup>(١)</sup>.

ودلينا ما سبق.

فرع: قد ذكرنا أن المستحب للحاج فطر عرفة ليقوى على الدعاء؛ هكذا علله الشافعى والأصحاب.

وقال الشافعى فى المختصر: ولأن الحاج ضاح مسافر، والمراد بالضاحى: البارز للشمس؛ لأنه يتاله من ذلك مشقة ينبغى ألا يصوم معها.

وقد سبق فى «باب صلاة الاستسقاء» أنه يستحب صوم يوم الاستسقاء، وإن كان يوم دعاء، وسبق هناك الفرق بينهما، ومختصره أن الوقوف يكون آخر النهار، ووقت تأثير الصوم مع أنه مسافر والاستسقاء يكون فى أول النهار قبل ظهور أثر الصيام مع أنه مقيم، والله - تعالى - أعلم.

فرع: قال الشافعى والأصحاب: أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة كما جاء فى الحديث <sup>(٢)</sup>، هكذا ذكروه هنا، وسنوضحه فى الوقوف بعرفات.

فرع: قال البغوى وغيره: يوم عرفة أفضل أيام السنة.

(١) فى أ: يوم عرفة

(٢) أخرجه الترمذى (٣٥٨٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً. وفى إسناده حماد بن أبى حميد ضعيف قاله الحافظ فى التلخيص (٤٨٥/٢)، وله طرق أخرى تنظر فى التلخيص.

وقال السرخسى فى هذا الباب: اختلف فى يوم عرفة ويوم الجمعة أيهما أفضل؟ فقال بعضهم: يوم عرفة؛ لأن النبى ﷺ جعل صيامه كفارة سنتين ولم يرد مثله فى يوم الجمعة.

وقال بعضهم: يوم الجمعة أفضل لقوله ﷺ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» (١).

هذا كلام السرخسى، والمشهور تفضيل يوم عرفة، وسنعيد المسألة فى فصل الوقوف بعرفات، وفى كتاب الطلاق فى تعليق الطلاق على أفضل الأيام، ومما يدل لترجيح يوم عرفة أنه كفارة سنتين كما سبق.

ولأن الدعاء فيه أفضل أيام السنة؛ ولأنه جاء فى «صحيح مسلم» أن النبى ﷺ قال: «مَا مِنْ يَوْمٍ يُعْتَقُ اللَّهُ فِيهِ مِنَ النَّارِ أَكْثَرُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ» (٢) [٣].

فروع: قوله ﷺ فى صوم يوم عرفة: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْمُسْتَقْبَلَةَ».

قال الماوردى فى الحاوى: فيه تأويلان:

أحدهما: أن الله تعالى يغفر له ذنوب سنتين.

والثانى: أن الله تعالى يعصمه فى هاتين السنتين فلا يعصى فيهما.

وقال السرخسى: أما السنة الأولى فتكفر ما جرى فيها.

قال: اختلف العلماء فى معنى تكفير السنة الباقية المستقبلية.

فقال: بعضهم: معناه إذا ارتكب فيه معصية جعل الله تعالى صوم يوم عرفة الماضى كفارة لها، كما جعله مكفرا لما فى السنة الماضية.

وقال بعضهم: معناه أن الله تعالى يعصمه فى السنة المستقبلية عن ارتكاب ما يحتاج فيه إلى كفارة.

وقال صاحب العدة: فى تكفير السنة الأخرى يحتمل معنيين:

أحدهما: المراد السنة التى قبل هذه فىكون معناه: أنه يكفر سنتين ماضيتين.

(١) أخرجه أحمد (٤٠١/٢، ٥١٢)، ومسلم (١٧ - ٨٥٤)، والنسائى (٨٩/٣)، والترمذى (٤٨٨)، والبيهقى (٢٥١/٣) من حديث أبى هريرة مرفوعاً.

(٢) أخرجه مسلم (٤٣٦ - ١٣٤٨)، والنسائى (٢٥١/٥)، وابن ماجه (٣٠١٤) من حديث عائشة مرفوعاً به.

(٣) بدل ما بين المعقوفين فى أ «ما من يوم أكثر أن يعتق الله فيه من النار من يوم عرفة».

والثاني: أنه أراد سنة ماضية وسنة مستقبلية.

قال: وهذا لا يوجد مثله في شيء من العبادات أنه يكفر الزمان المستقبل وإنما ذلك خاص لرسول الله ﷺ غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر بنص القرآن العزيز.

وذكر إمام الحرمين هذين الاحتمالين بحروفهما.

قال إمام الحرمين: وكل ما يرد في الأخبار من تكفير الذنوب فهو عندي محمول على الصغائر دون الموبقات، هذا كلامه.

وقد ثبت في الصحيح ما يؤيده، فمن ذلك حديث عثمان - رضى الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ تَخْضَرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ فَيُحْسِنُ وَضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا، إِلَّا كَانَتْ لَهُ كَفَّارَةٌ لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يُؤْتِ كَبِيرَةٌ وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا لَمْ تُغَشَّ الْكَبَائِرُ» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

[وعن النبى] <sup>(٣)</sup> ﷺ كان يقول: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكَفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مِنَ الذُّنُوبِ إِذَا أُجْتَنِبَتِ الْكَبَائِرُ» رواه مسلم<sup>(٤)</sup>.

قلت: وفي معنى هذه الأحاديث تأويلان:

أحدهما: يكفر الصغائر بشرط ألا يكون هناك كبائر، فإن كانت كبائر لم يكفر شيئا لا الكبائر ولا الصغائر.

والثاني: وهو الأصح المختار أنه يكفر كل الذنوب الصغائر، وتقديره يغفر ذنوبه كلها إلا الكبائر.

قال القاضي عياض - رحمه الله - : هذا المذكور في الأحاديث من غفران

(١) أخرجه مسلم (٧ - ٢٢٨)، وابن حبان (١٠٤٤).

(٢) أخرجه أحمد (٤٨٤/٢)، ومسلم (١٤ - ٢٣٣) والترمذى (٢١٤)، وابن ماجه (١٠٨٦)، وابن خزيمة (٣١٤)، وابن حبان (١٧٣٣)، والبيهقى (٤٦٧/٢) (١٨٧/١٠) من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة مرفوعاً به.

(٣) فى أ: وعنه أن رسول الله.

(٤) أخرجه أحمد (٤٠٠/٢)، ومسلم (١٦ - ٢٣٣)، والبيهقى (١٨٧/١٠) من طريق إسحاق مولى زائدة عن أبى هريرة به مرفوعاً.



الصغائر دون الكبائر هو مذهب أهل السنة، وأن الكبائر إنما تكفرها التوبة أو رحمة الله.

فإن قيل: قد وقع في هذا الحديث هذه الألفاظ ووقع في الصحيح غيرها مما في معناها، فإذا كفر الوضوء فماذا تكفره الصلاة؟ وإذا كفر الصلوات فماذا تكفره الجمعات ورمضان؟

[وكذا] <sup>(١)</sup> صوم يوم عرفة كفارة ستين، ويوم عاشوراء كفارة سنة، وإذا وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه <sup>(٢)</sup>.

فالجواب: ما أجاب به العلماء أن كل واحد من هذه المذكورات صالح للتكفير فإن وجد ما يكفره من الصغائر كفره، وإن لم يصادف صغيرة ولا كبيرة كتبت به حسنات ورفعت له به درجات، وذلك كصلوات الأنبياء والصالحين والصبيان وصيامهم ووضوئهم وغير ذلك من عباداتهم، وإن صادف كبيرة أو كبائر ولم يصادف صغائر، رجونا أن تخفف من الكبائر.

وقد قال أبو بكر في «الإشراف» في آخر كتاب الاعتكاف في باب التماس ليلة القدر في قوله ﷺ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» <sup>(٣)</sup>. قال: هذا قول عام يرجى لمن قامها إيمانًا واحتسابًا أن تغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها، والله - تعالى - أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء؛ لحديث أبي قتادة، ويستحب أن يصوم تاسوعاء؛ لما روى ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْتَنِي بَقِيتُ إِلَى قَابِلٍ يَعْنِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ لِأَصُومَنَّ الْيَوْمَ النَّاسِعَ».

(١) في أ: وكذلك

(٢) أخرجه البخارى (٧٨٠)، ومسلم (٧٢ - ٤٧١٠) من طريق مالك عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً «إذا أمن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة، غفر له ما تقدم من ذنبه». قال ابن شهاب: كان رسول الله ﷺ يقول: آمين.

(٣) أخرجه البخارى (٢٠١٤)، ومسلم (١٧٥ - ٧٦٠) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً: «من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا، غفر له ما تقدم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه»

الشرح: حديث أبي قتادة سبق بيانه<sup>(١)</sup> ولفظ مسلم فيه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَقَالَ: يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةَ».

وأما حديث ابن عباس فرواه مسلم بلفظه.  
وفى رواية لمسلم زيادة قال: «فَلَمْ يَأْتِ الْعَامُ الْمُقْبِلُ حَتَّى تُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(٢)</sup>.

وعاشوراء وتاسوعاء اسمان ممدودان، هذا هو المشهور فى كتب اللغة.  
وحكى عن أبى عمرو الشيبانى: قصرهما.  
قال أصحابنا: عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم، وتاسوعاء هو التاسع منه  
هذا مذهبنا، وبه قال جمهور العلماء.

وقال ابن عباس: عاشوراء هو اليوم التاسع من المحرم، ثبت ذلك عنه فى صحيح مسلم<sup>(٣)</sup>، وتأوله على أنه مأخوذ من إظماء الإبل، فإن العرب تسمى اليوم الخامس من أيام الورد ربعا - بكسر الراء - وكذا تسمى باقى الأيام على هذه النسبة فيكون التاسع [على هذا] عشرا - بكسر العين - والصحيح ما قاله الجمهور: وهو أن عاشوراء هو اليوم العاشر وهو ظاهر الأحاديث ومقتضى إطلاق اللفظ، وهو المعروف عند أهل اللغة.

وأما تقدير أخذه من إظماء الإبل فبعيد.

وفى صحيح مسلم عن ابن عباس ما يرد قوله؛ لأنه قال: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ

(١) تقدم.

(٢) أخرجه مسلم (٧٩٧/٢)، (٧٩٨) كتاب: الصيام، باب: أى يوم يصام فى عاشوراء حديث (١١٣٤/١٣٣)، وأبو داود (٨١٨/٢) كتاب: الصيام، باب: فى صوم يوم عاشوراء، حديث (٢٤٤٥)، والبيهقى (٢٨٧/٤) كتاب: الصيام، باب: صوم يوم التاسع، من حديث أبى غطفان بن طريف المرى، قال: سمعت ابن عباس يقول حين صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء وأمر بصيامه فذكره.

(٣) أخرجه مسلم (٧٩٧/٢) كتاب: الصيام، باب: أى يوم يصام فى عاشوراء، حديث (١٣٢/١١٣)، وأبو داود (٨١٩/٢) كتاب: الصوم، باب: ما روى أن عاشوراء اليوم التاسع، حديث (٢٤٤٦)، والترمذى (١٢٧/٢) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى عاشوراء أى يوم هو؟ حديث (٧٥٤)، وأحمد (٤٧٤/٤)، والبيهقى (٢٨٧/٤) كتاب: الصيام، باب: صوم يوم التاسع، من حديث الحكم بن الأعرج، قال: انتهت إلى ابن عباس وهو متوسد رداءه فى زمزم، فقلت له: أخبرنى عن صوم عاشوراء، فقال: إذا رأيت هلال المحرم وذكره.

يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَذَكِّرُوا أَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى تَصُومُهُ فَقَالَ ﷺ: «إِنَّهُ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ يَصُومُ النَّاسُ» (١).

وهذا تصريح بأن الذي كان يصومه ﷺ ليس هو التاسع فتعين كونه العاشر والله - تعالى - أعلم.

واتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب صوم عاشوراء وتاسوعاء. وذكر العلماء من أصحابنا وغيرهم في حكمة استحباب صوم تاسوعاء أوجها: أحدها: أن المراد منه مخالفة اليهود في اقتصارهم على العاشر، وهو مروى عن ابن عباس، وفي حديث رواه الإمام أحمد بن حنبل عن ابن عباس قال: قال رسول الله: ﷺ: «صُومُوا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَخَالِفُوا الْيَهُودَ وَصُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا وَبَعْدَهُ يَوْمًا» (٢).

الثاني: أن المراد به وصل يوم عاشوراء بصوم، كما نهى أن يصام يوم الجمعة وحده، ذكرهما الخطابي وآخرون.

الثالث: الاحتياط في صوم العاشر خشية نقص الهلال، ووقوع غلط فيكون التاسع في العدد هو العاشر في نفس الأمر (٣) والله - تعالى - أعلم.

فرع: اختلف أصحابنا في صوم يوم عاشوراء هل كان واجبا في أول الإسلام؟ ثم نسخ؟ أم لم يجب في وقت أبدا؟ على وجهين مشهورين لأصحابنا؛ وهما احتمالان ذكرهما الشافعي:

أصحهما وهو ظاهر مذهب الشافعي وعليه أكثر أصحابنا، وهو ظاهر نص الشافعي، بل صريح كلامه: أنه لم يكن واجبا قط.

الثاني: أنه كان واجبا، وهو مذهب أبي حنيفة، وأجمع المسلمون على أنه اليوم

(١) أخرجه مسلم (٣٣ - ١١٣٤٥) ولفظه فقال رسول الله ﷺ: «فإذا كان العام المقبل إن شاء الله، صمنا اليوم التاسع».

(٢) أخرجه الحميدي (٤٨٥)، وأحمد (٢٤١/١)، وابن خزيمة (٢٠٩٥) والبيهقي (٢٠٩٥). وفيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صدوق سمي الحفظ جدا في التقريب. وأخرجه البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوفا «صوموا التاسع والعاشر وخالفوا اليهود».

(٣) أخرج البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٥٨٣) عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس قال: كان ابن عباس يصوم عاشوراء يومين يوالى بينهما مخافة أن تفوته.

ليس بواجب، وأنه سنة، فأما دليل من قال: كان واجبا فأحاديث كثيرة صحيحة: منها: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا يَوْمَ عَاشُورَاءَ إِلَى قَوْمِهِ يَأْمُرُهُمْ فَلْيَصُومُوا هَذَا الْيَوْمَ، وَمَنْ طَعِمَ مِنْهُمْ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ» رواه البخارى ومسلم من رواية سلمة بن الأكوع<sup>(١)</sup>؛ وروياه فى صحيحيهما بمعناه من رواية الربيع - بضم الراء وتشديد الياء - بنت معوذ<sup>(٢)</sup>.

وعن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفَرَّضَ رَمَضَانُ فَلَمَّا فُرِضَ صِيَامُ رَمَضَانَ، كَانَ مَنْ شَاءَ صَامَ عَاشُورَاءَ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ» رواه البخارى ومسلم من طرق<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَالْمُسْلِمُونَ قَبْلَ أَنْ يُفَرَّضَ رَمَضَانُ فَلَمَّا أُفْترَضَ رَمَضَانُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ صَامَ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ» رواه

(١) أخرجه البخارى (٢٤٥/٤) كتاب: الصوم، باب: صيام يوم عاشوراء، حديث (٢٠٠٧)، ومسلم (٧٩٨/٢) كتاب: الصيام، باب: من أكل فى عاشوراء فليكن بقية يومه، حديث (١١٣٥/١٣٥)، والنسائى (١٩٢/٤) كتاب: الصيام، باب: إذا لم يجمع من الليل هل يصوم ذلك اليوم من التطوع، أحمد (٤٧/٤)، من حديث سلمة بن الأكوع، قال: «أمر النبى ﷺ رجلاً من أسلم أن أذن فى الناس أن من كان أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم فإن اليوم يوم عاشوراء».

(٢) أخرجه أحمد (٣٥٩/٦)، والبخارى (١٩٦٠) ومسلم (١٣٦ - ١١٣٦)، والبيهقى (٤/٢٨٨).

(٣) أخرجه البخارى (٢٤٤/٤) كتاب: الصيام، باب: صيام يوم عاشوراء، حديث (٢٠٠٢)، ومسلم (٧٩٢/٢) كتاب: الصيام، باب: صوم يوم عاشوراء، حديث (١١٢٥/١١٣)، من حديث عائشة، قالت: «كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش فى الجاهلية، وكان رسول الله ﷺ يصومه فى الجاهلية فلما قدم المدينة صامه، وأمر بصيامه فلما فرض رمضان ترك يوم عاشوراء فمن شاء صامه، ومن شاء تركه».

وأخرجه أيضاً مالك (٢٩٩/١) كتاب: الصيام، باب: صيام يوم عاشوراء حديث (٣٣)، والحميدى رقم (٢٠٠)، وأبو داود (٧٤٢/١) كتاب: الصيام، باب: فى صوم يوم عاشوراء حديث (٢٤٤٢)، والترمذى (١٢٧/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى الرخصة فى ترك صوم عاشوراء حديث (٧٥٣)، والدارمى (٢٣/٢) كتاب: الصيام، باب: صيام يوم عاشوراء وأبو يعلى (١٠٠/٨) رقم (٤٦٣٨)، والبيهقى (٢٨٨/٤) كتاب: الصيام، باب: من زعم أن صوم يوم عاشوراء كان واجبا ثم نسخ وجوبه، وأحمد (٥٠/٦)، وابن حبان (٣٦٢٧ - الإحسان)، والخطيب فى تاريخ بغداد (٨٠/٦) كلهم من طريق عروة بن الزبير عن عائشة. وقال الترمذى: حديث صحيح.

مسلم<sup>(١)</sup>.

وعن ابن مسعود فى يوم عاشوراء قال: «إِنَّمَا كَانَ يَوْمًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ، قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ تَرَكَ» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن جابر بن سمرة قال: كان رسول الله ﷺ: «يَأْمُرُنَا بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ وَيَحُثُّنَا عَلَيْهِ وَيَتَعَاهَدُنَا عِنْدَهُ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا وَلَمْ يَتَعَاهَدْنَا عِنْدَهُ» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وعن أبى موسى الأشعرى وعن ابن عباس - رضى الله عنه - : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِصِيَامِهِ» رواهما البخارى ومسلم<sup>(٤)</sup>.

قال أصحاب أبى حنيفة: والأمر للوجوب.

وقوله ﷺ: «مَنْ شَاءَ صَامَ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ» دليل على تخييره مع أنه سنة اليوم، فلو لم يكن قبل ذلك واجبا لم يصح التخيير.

واحتج أصحابنا على أنه لم يكن واجبا بل كان سنة بأحاديث صحيحة:

منها: حديث معاوية بن أبى سفيان «أَنَّهُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ [قَالَ]: وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُصُمْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخارى (١٨٩٢، ٤٥٠١)، ومسلم (١١٧ - ١١٢٦) واللفظ له وإحدى روايتى البخارى «صام النبى - ﷺ - عاشوراء وأمر بصيامه، فلما فرض رمضان ترك وكان عبد الله لا يصومه إلا أن يوافق صومه».

(٢) أخرجه أحمد (٤٢٤/١، ٤٥٥)، ومسلم (١٢٢ - ١١٢٧)، وابن خزيمة (٢٠٨١)، والبيهقى (٢٨٨/٤ - ٢٨٩).

(٣) أخرجه أحمد (٩٦/٥، ١٠٥)، ومسلم (١٢٥ - ١١٢٨)، وابن خزيمة (٢٠٨٣)، والبيهقى (٢٨٩/٤).

(٤) أما حديث أبى موسى الأشعرى؛ فأخرجه البخارى (٢٠٠٥)، ومسلم (١٣٠ - ١١٣١) عنه قال: كان يوم عاشوراء تعدّه اليهود عيداً، قال النبى ﷺ: «فصوموه أنتم» وهذا لفظ البخارى. وأما حديث ابن عباس (٢٠٠٤)، ومسلم (١٢٨ - ١١٣٠) عن سعيد بن جبيرة عنه قال: «قدم النبى ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء، فقال: ما هذا؟ قالوا: هذا يوم صالح، هذا يوم نجّى الله بنى إسرائيل من عدوهم فصامه موسى. قال: «فأنا أحق بموسى منكم، فصامه وأمر بصيامه».

(٥) أخرجه مالك (٢٩٩/١) رقم (٣٤) ومن طريقه البخارى (٢٠٠٣)، ومسلم (١٢٦ - ١١٢٩)، والبيهقى (٢٨٩/٤ - ٢٩٠) من طريق ابن شهاب الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن معاوية به.

وقال البيهقي: وقوله: «لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ» يدل على أنه لم يكن واجبا قط؛ لأن «لم» لنفى الماضى.

وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبى ﷺ قال: «يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ كَرِهَهُ فَلْيَدْعُهُ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وعن عائشة قالت: «كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ صَامَ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.  
وأما الجواب عن الأحاديث: فهو أنها محمولة على تأكيد الاستحباب جمعا بين الأحاديث.

وقوله: «فلما فرض رمضان ترك» أى ترك تأكيد الاستحباب وكذا قوله: «فمن شاء صام ومن شاء أفطر» والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويستحب صيام أيام البيض وهى ثلاثة أيام من كل شهر؛ لما روى أبو هريرة قال: «أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ». الشرح: حديث أبى هريرة رواه البخارى ومسلم<sup>(٣)</sup>.

وثبتت أحاديث فى الصحيح بصوم ثلاثة أيام من كل شهر من غير تعيين لوقتها

(١) أخرجه البخارى (٤٥٠١)، ومسلم (١١٨ - ١١٢٦).

(٢) أخرجه البخارى (٤٥٠٢)، ومسلم (١١٤ - ١١٢٥) ما بعده بدون رقم عن سفيان بن عيينة عن الزهرى عن عروة عن عائشة به.

(٣) أخرجه البخارى (٢٦٦/٤) كتاب: الصوم، باب: صيام البيض حديث (١٩٨١)، ومسلم (٤٩٩/١) كتاب: صلاة المسافرين، باب: استحباب صلاة الضحى حديث (٧٢١/٨٥)، وأبو داود (٤٥٥/١) كتاب: الصلاة، باب: فى الوتر قبل النوم حديث (١٤٣٢).

من حديث أبى هريرة، وابن حبان (٢٧٧/٦) كتاب: الصلاة، باب: «ذكر وصية المصطفى ﷺ ركعتى الضحى» رقم (٢٥٣٦)، وأحمد (٤٥٩/٢)، والنسائى (٢٢٩/٣) كتاب: قيام الليل وتطوع النهار، باب: «الحث على الوتر قبل النوم» رقم (١٦٧٧) - (١٦٧٨)، والدارمى (١٨/٢)، كتاب: الصيام، باب: «فى صوم ثلاثة أيام من كل شهر»، والبيهقى (٤٧/٣) كتاب: الصلاة، باب: «ذكر الوصية بصلاة الضحى»، وابن خزيمة (٢٢٧/٢)، جماع أبواب صلاة الضحى وما فيها من السنن، باب: «الوصية بالمحافظة على صلاة الضحى» رقم (١٢٢٢) وباب «فى فضل صلاة الضحى؛ إذ هى صلاة الأوابين» رقم (١٢٢٣)، وفى الباب من حديث عطاء بن يسار رقم (١٢٢١) أما هذه الروايات فهى من طريق أبى هريرة - رضى الله عنه - .

وظاهرها أنه متى صامها حصلت الفضيلة.

وثبت في صحيح مسلم عن معاذة العدوية<sup>(١)</sup>، أنها سألت عائشة: «أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَتْ: قُلْتُ: مِنْ أَيِّ أَيَّامِ الشَّهْرِ؟ قَالَتْ: مَا كَانَ يُبَالِي مِنْ أَيِّ أَيَّامِ الشَّهْرِ كَانَ يَصُومُ»<sup>(٢)</sup>، وجاء في غير مسلم تخصيص أيام البيض في أحاديث:

«منها» حديث أبي ذر - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا صُمْتُ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثًا فَصُمْتُ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَزَيْعَ عَشْرَةٍ وَخَمْسَ عَشْرَةٍ» رواه الترمذى والنسائى، قال الترمذى: حديث حسن<sup>(٣)</sup>.

وعن قتادة بن ملحان قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِصِيَامِ أَيَّامِ الْبَيْضِ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَزَيْعَ عَشْرَةٍ وَخَمْسَ عَشْرَةٍ» رواه أبو داود والنسائى [وابن ماجه] بإسناد [فيه مجهول]<sup>(٤)</sup>.

وعن جرير بن عبد الله عن النبى ﷺ قال: «صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صِيَامٌ

(١) من الطبقة الثالثة، أخرج لها أصحاب الكتب الستة، ينظر ترجمتها في تهذيب التهذيب (٤٥٢/١٢)، والتقريب (٦١٤/٢)، والكاشف (٤٨١/٣)، والسير (٥٠٨/٤)، والمعرفة والتاريخ (٦١/٣).

(٢) أخرجه مسلم (٨١٨/٢) كتاب: الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر إلخ، حديث (١١٦٠/١٩٤)، وأبو داود (٨٢٣/٢) كتاب: الصوم، باب: من قال لا يبالي من أى الشهر حديث (٢٤٥٣)، والترمذى (١٣١/٢) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في صوم ثلاثة من كل شهر، حديث (٧٦)، وابن ماجه (٥٤٥/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر، حديث (١٧٠٩)، والبيهقى (٢٩٥/٤) كتاب: الصيام، باب: من قال لا يبالي من أى الشهر يصوم، من حديث معاذة العدوية: «أنها سألت عائشة - رضى الله عنها - أكان رسول الله ﷺ يصوم كل شهر ثلاثة أيام؟ قالت: نعم، قلت: من أى أيام الشهر كان يصوم؟ قالت: ما كان يبالي من أى الشهر كان يصوم».

وقال الترمذى: حديث حسن صحيح.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٨٧٣)، وأحمد (١٥٢/٥، ١٦٢، ١٧٧)، والترمذى (٧٦١)، والنسائى (٢٢٢/٤)، وابن خزيمة (٢١٢٨)، وابن حبان (٣٦٥٥، ٣٦٥٦)، والبيهقى (٢٩٤)، والبغوى فى شرح السنة (١٧٩٤).

(٤) أخرجه أحمد (٢٧/٥، ٢٨)، وأبو داود (٢٤٤٩)، والنسائى (٢٢٥/٤)، وابن ماجه (١٧٠٧)، والطبرانى فى الكبير (١٩/ رقم ٢٣)، والبيهقى (٢٩٤/٤) ومن طريق همام عن أنس بن سيرين عن عبد الملك بن قتادة بن ملحان القيسى عن أبيه به. وعبد الملك بن قتادة مقبول كما فى التقريب.

الدَّهْرِ أَيَّامَ الْبَيْضِ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةٍ وَخَمْسَ عَشْرَةٍ [رواه النسائي] بإسناد حسن<sup>(١)</sup>.

ووقع فى بعض نسخه: «وَالْأَيَّامُ الْبَيْضُ».

وفى بعضها: «وَأَيَّامُ الْبَيْضِ» بحذف الألف<sup>(٢)</sup> واللام، وهو أوضح والله - تعالى - أعلم.

وقول المصنف: أيام البيض هكذا هو فى نسخ المذهب أيام البيض بإضافة أيام إلى البيض، وهكذا ضبطناه فى التنبيه عن نسخة المصنف وهذا هو الصواب. ووقع فى كثير من كتب الفقه وغيرها، وفى كثير من نسخ التنبيه أو أكثرها الأيام البيض بالألف واللام، وهذا خطأ عند أهل العربية معدود فى لحن العوام؛ لأن الأيام كلها بيض، وإنما صوابه أيام البيض، أى أيام الليالى البيض، والله تعالى أعلم. واتفق أصحابنا على استحباب صوم أيام البيض.

قالوا هم وغيرهم: وهى اليوم الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، هذا هو الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور من أصحابنا وغيره.

وفيه وجه لبعض أصحابنا حكاه الصيمرى والماوردى والبغوى وصاحب البيان وغيرهم أنها الثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر، وهذا شاذ<sup>(٣)</sup> ضعيف يردّه الحديث السابق فى تفسيرها، وقول أهل اللغة أيضا وغيرهم.

وأما سبب تسمية هذه الليالى بيضا فقال ابن قتيبة والجمهور: لأنها تبيض<sup>(٤)</sup> بطلوع القمر من أولها إلى آخرها، وقيل غير ذلك والله - تعالى - أعلم.

فرع: أجمعت الأمة على أن أيام البيض لا يجب صومها الآن قال الماوردى: اختلف الناس هل كانت واجبة فى أول الإسلام أم لا؟ فقيل: كانت واجبة [فنسخت]<sup>(٥)</sup> بشهر رمضان، وقيل: لم تكن واجبة قط، وما زالت سنة.

قال: وهو أشبه بمذهب الشافعى رحمه الله.

(١) أخرجه النسائي (٢٢١/٤) وصحّح أبو زرعة وقفه كما فى تلخيص الحبير (٢/٤١٠).

(٢) فى أ: الواو.

(٣) فى أ: إسناد.

(٤) فى أ: بيض.

(٥) فى أ: فيستحب.



قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويستحب صوم يوم الاثنين والخميس؛ لما روى أسامة بن زيد - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ : «كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ فُسِّيلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ أَعْمَالَ النَّاسِ تُغْرَضُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ».

الشرح: حديث أسامة رواه أحمد بن حنبل والدارمي وأبو داود والنسائي من رواية أسامة، لفظ الدارمي كلفظه في المذهب وأما لفظ أبي داود وغيره فقال عن أسامة قال: قلت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تَصُومُ حَتَّى لَا تَكَادَ تَقْطِرُ وَتَقْطِرُ حَتَّى لَا تَكَادَ أَنْ تَصُومَ إِلَّا [فِي] يَوْمَيْنِ إِنْ دَخَلَا فِي صِيَامِكَ وَإِلَّا صُمْتُهُمَا، قَالَ: أَى يَوْمَيْنِ؟ قُلْتُ: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، قَالَ: [ذَلِكَ] يَوْمَانِ تُغْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَجِبْتُ أَنْ يُغْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ»<sup>(١)</sup>.

وقد ثبت أحاديث كثيرة فى صوم الاثنين والخميس.

منها: حديث أبى قتادة رضى الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ قَالَ: ذَلِكَ يَوْمٌ وَلِدْتُ فِيهِ وَيَوْمٌ بُعِثْتُ أَوْ أُنْزِلَ عَلَى فِيهِ» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ قَالَ: تُغْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحَاءٌ، فَيَقَالُ: أَنْتَرَكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا<sup>(٣)</sup>، وفى رواية: «تُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا رَجُلًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحَاءٌ، فَيَقَالُ: أَنْظَرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (٨١٤/٢) كتاب: الصوم، باب: فى صوم الاثنين والخميس حديث (٢٤٣٦)، والنسائي (٢٠١/٤، ٢٠٢) كتاب: الصيام باب صوم النبي ﷺ بأبى هو وأمى ذكر اختلاف الناقلين للخير فى ذلك، والطيالسى (١٩٣/١، ١٩٤): كتاب الصيام، باب: ما جاء فى صيام أيام الاثنين والخميس، إلخ حديث (٩٣١)، وأحمد (٢٠١/٥)، والبيهقى (٢٩٣/٤) كتاب: الصيام، باب: صوم يوم الاثنين والخميس، وابن خزيمة (٢٩٣/٣)، باب: فى استحباب صوم يوم الاثنين والخميس أيضا؛ لأن الأعمال فىهما تعرض على الله عز وجل، حديث (٢١١٩) من طرق عن أسامة بن زيد.

(٢) أخرجه مسلم (٨١٩/٢ - ٨٢٠)، كتاب: الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس حديث (١١٦٢/١٩٧).

(٣) أخرجه مسلم (٣٦ - ٢٥٦٥).

(٤) أخرجه مسلم (٣٥ - ٢٥٦٥)، والبخارى فى الأدب المفرد (٤١١).

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْاِثْنَيْنِ فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ» رواه الترمذى وقال: حديث حسن<sup>(١)</sup>.  
وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَرَّى يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْاِثْنَيْنِ» رواه الترمذى والنسائى والله - تعالى - أعلم.  
قال الترمذى: حديث حسن<sup>(٢)</sup>.

قال أهل اللغة: سمى يوم الاثنين؛ لأنه ثانى الأيام، قال أبو جعفر النحاس: سبيله ألا يثنى ولا يجمع، بل يقال: مضت أيام الاثنين، قال: وقد حكى البصريون: اليوم الاثن، والجمع الثنى.

وذكر الفقهاء أن جمعه الاثنان والأثنان، وفى كتاب سيبويه اليوم الثنى فعلى هذا جمعه الأثناء.

وقال الجوهري: لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه مثنى، فإن أحببت جمعه قلت: أثنانين، وأما يوم الخميس فسمى بذلك؛ لأنه خامس الأسبوع.  
قال النحاس: جمعه أخمسة وخمس وخمسان، كـرغيف ورغف ورغفان، وأخمساء كأنصباء وأخامس، حكاها الفراء، والله - تعالى - أعلم.

(١) تقدم.

(٢) أخرجه الترمذى (١٢١/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى صوم يوم الاثنين والخميس حديث (٧٤٥)، والنسائى (١٥٣/٤) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على خالد بن معدان فى هذا الحديث (٢١٨٧)، وابن ماجه (٥٥٣/١) كتاب: الصيام، باب: صيام يوم الاثنين والخميس (١٧٣٩)، وأبو يعلى (١٩٢/٨) رقم (٤٧٥١)، وابن حبان (٣٦٥٠ - الإحسان) من طريق ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن ربيعة الجرشي عن عائشة: «أن رسول الله ﷺ كان يصوم شعبان ورمضان ويتحرى صوم الاثنين والخميس».  
وقال الترمذى: حسن غريب.

وصححه ابن حبان.

وأخرجه أحمد (٧٠/٦)، والنسائى (٢٣/٤) عن سفيان عن ثور عن خالد بن معدان عن عائشة.

وهذا إسناد منقطع قال أبو زرعة: خالد بن معدان لم يلق عائشة. ينظر جامع التحصيل للعلاني (ص - ١٧١).

وأخرجه أحمد (٨٩/٦)، والنسائى (١٥٢/٤) من طريق بقية بن الوليد ثنا بجير بن سعد عن خالد بن معدان عن جبير بن نفير أن رجلا سأل عائشة...  
وبقية مدلس وصرح بالتحديث عن شيخه لا فى كل طبقات السند.

أما حكم المسألة: فاتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب صوم الاثنين والخميس والله - تعالى - أعلم.

فرع: قال أصحابنا: ومن الصوم المستحب صوم الأشهر الحرم، وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب، وأفضلها المحرم، قال الرويانى فى البحر: أفضلها رجب، وهذا غلط؛ لحديث أبى هريرة الذى سنذكره إن شاء الله تعالى: «أفضل الصوم بعد رمضان شهر الله المحرم»<sup>(١)</sup>، ومن المسنون صوم شعبان، ومنه صوم الأيام التسعة من أول ذى الحجة، وجاءت فى هذا كله أحاديث كثيرة، منها حديث مجيبة الباهلية عن أبيها أو عمها أنه «أتى رسول الله ﷺ ثم انطلق فأتاه بعد سنة وقد تغيرت حالته وهيبته، فقال: يا رسول الله، أما تعرفنى؟ قال: ومن أنت؟ قال: أنا الباهلى الذى جئتكم عام الأول، قال: فما غيرك وقد كنت حسن الهيئة؟ قال: ما أكلت طعاماً منذ فارقتك إلا بليل فقال رسول الله ﷺ: «لم عذبت نفسك؟ ثم قال: صُم شهر الصبر ويوماً من كل شهر، قال: زدنى فإن بى قوة، قال: صُم يومين قال: زدنى، قال: صُم ثلاثة أيام، قال زدنى، قال: صُم من الحُرْمِ وأترك، صُم من الحُرْمِ وأترك، صُم من الحُرْمِ وأترك، وقال بأصابعه الثلاث، ثم أرسلها» رواه أبو داود وغيره<sup>(٢)</sup>.

قوله ﷺ: «صُم من الحُرْمِ وأترك» إنما أمره بالترك؛ لأنه كان يشق عليه إكثار الصوم كما ذكره فى أول الحديث.

فأما من لم يشق عليه فصوم جميعها فضيلة.

وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>. وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم».

(١) سيأتى قريباً.

(٢) أخرجه أحمد (٢٨/٥)، وأبو داود (٢٤٢٨)، والبيهقى (٢٩١/٤).

وأخرجه بنحوه عبد بن حميد (٤٠٠)، وابن ماجه (١٧٤١) والحديث ضعيف. قال الذهبى: مجيبة الباهلى، ويقال: مجيبة الباهلية عن عمه فى الصوم وعنه أبو السليل غريب، لا يعرف. ميزان الاعتدال (٢٦/٦).

(٣) تقدم.

وَمَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرِ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا مِنْ شَعْبَانَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرُقٍ<sup>(١)</sup>.

وفى رواية لمسلم: «كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ، كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ إِلَّا قَلِيلًا»<sup>(٢)</sup>. قال العلماء: اللفظ الثانى مفسر للأول وبيان؛ لأن مرادها بكله غالبه وقيل: كان يصومه كله فى وقت ويصوم بعضه فى سنة أخرى، وقيل: كان يصوم تارة من أوله وتارة من وسطه وتارة من آخره ولا يخلى منه شيئاً بلا صيام، لكن فى سنين.

وقيل فى تخصيصه شعبان بكثرة الصيام: لأنه ترفع فيه أعمال العباد فى سنتهم. وقيل غير ذلك. فإن قيل: فقد سبق فى حديث أبى هريرة أن أفضل الصيام بعد رمضان المحرم، فكيف أكثر منه فى شعبان دون المحرم.

فالجواب: لعله ﷺ لم يعلم فضل المحرم إلا فى آخر الحياة قبل التمكن من صومه.

أو لعله [كانت تعرض]<sup>(٣)</sup> فيه أعذار تمنع من إكثار الصوم فيه؛ كسفر ومرض وغيرهما.

قال العلماء: وإنما لم يستكمل شهراً غير رمضان لثلا يظن وجوبه. وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ يَغْنَى أَيَّامَ الْعَشْرِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَزَجْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فى صحيحه فى كتاب صلاة العيد<sup>(٤)</sup>.

وعن هنيذة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبى ﷺ قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) أخرجه البخارى (١٩٦٩)، ومسلم (١٧٥ - ١١٥٦) من طريق مالك عن أبى النضر عن أبى سلمة عن عائشة به.

وأخرجه البخارى (١٩٧٠)، ومسلم (١٧٧ - ٧٨٢) من طريق يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بنحوه، وأخرجه مسلم (١٧٢ - ١١٥٦) من طريق عبد الله بن شقيق عن عائشة بنحوه.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٦ - ١١٥٦).

(٣) فى أ: كان يعرض.

(٤) أخرجه أحمد (٢٢٤/١، ٣٣٨، ٣٤٦)، والبخارى (٩٦٩)، وأبو داود (٢٤٣٨) والترمذى

(٧٥٧)، وابن ماجه (١٧٢٧)، وابن خزيمة (٢٨٦٥)، وابن حبان (٣٢٤)، والبيهقى (٤/

ﷺ يَصُومُ تِسْعَ ذِي الْحِجَّةِ وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَأَوَّلَ اثْنَيْنِ مِنَ الشَّهْرِ، وَالْخَمِيسَ» رواه أبو داود ورواه أحمد والنسائي وقالوا: وخميسين<sup>(١)</sup>.

وأما حديث عائشة قالت: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «لَمْ يَصُمْ الْعَشْرُ»، رواهما مسلم في صحيحه<sup>(٣)</sup>، فقال العلماء: وهو متناول على أنها لم تره ولم يلزم منه تركه في نفس الأمر؛ لأنه ﷺ كان يكون عندها في يوم من تسعة أيام، والباقي عند باقي أمهات المؤمنين رضى الله عنهن، أو لعله ﷺ كان يصوم بعضه في بعض الأوقات وكله في بعضها، ويتركه في بعضها لعارض سفر أو مرض أو غيرهما، وبهذا يجمع بين الأحاديث<sup>(٤)</sup> والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ولا يكره صوم الدهر إذا أفطر أيام النهي ولم يترك فيه حقاً، ولم يخفف ضرراً؛ لما روت أم كلثوم - رضى الله عنها - مولاة أسماء قالت: «قِيلَ لِعَائِشَةَ - رضى الله عنها - : تَصُومِينَ الدَّهْرَ وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ، وَلَكِنْ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَ الْفِطْرِ فَلَمْ يَصُمْ الدَّهْرَ».

وسئل عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - عن صيام الدهر فقال: «أولئك فينا من السابقين، يعنى من صام الدهر».

وإن خاف ضرراً أو تضييع حق كره؛ لما روى «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَى بَيْنَ سَلْمَانَ وَبَيْنَ أَبِي الدَّرْدَاءِ، فَجَاءَ سَلْمَانُ يَزُورُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَدِّلَةً، فَقَالَ مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَتْ: إِنَّ أَخَاكَ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا، فَقَالَ سَلْمَانُ: يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَإِنَّ لِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَتَمِّمْ وَتَمِّمْ، وَأَتِ أَهْلَكَ وَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَذَكَرَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) أخرجه أحمد (٢٧١/٥، ٢٨٨، ٤٢٣)، وأبو داود (٢٤٣٧)، والنسائي (٢٠٥/٤) (٢٢٠)، (٢٢١)، والبيهقي (٢٨٤/٤ - ٢٨٥).

(٢) أخرجه أحمد (٤٢/٦، ١٢٤)، ومسلم (٩ - ١١٧٦)، وأبو داود (٢٤٣٩)، والترمذي (٧٥٦)، وابن ماجه (١٧٢٩)، والنسائي في الكبرى (١٦٥/٢) رقم (٢٨٧٢، ٢٨٧٤)، وابن خزيمة (٢١٠٣)، والبيهقي (٢٨٥/٤).

(٣) أخرجه أحمد (١٩٠/٦)، ومسلم (١٠ - ١١٧٦)، والنسائي في الكبرى (٢٨٧٣).

(٤) قال البيهقي تعليقا على حديث عائشة: والمثبت أولى من النافي مع ما مضى من حديث ابن عباس. السنن الكبرى (٢٨٥/٤).

﴿ مَا قَالَ سَلْمَانُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِثْلَ مَا قَالَ سَلْمَانُ. ﴾

الشرح: حديث أبي الدرداء وسلمان رواه البخارى فى صحيحه، وينكر على المصنف قوله فيه: روى بصيغة التمريض، وإنما يقال ذلك فى حديث ضعيف كما سبق بيانه مرات، وقوله: «فرأى أم سلمة متبذلة» هكذا هو فى جميع نسخ المذهب أم سلمة وهو غلط صريح، وصوابه: فرأى أم الدرداء، وهى زوجة أبى الدرداء هكذا هو فى صحيح البخارى وجميع كتب الحديث وغيرها<sup>(١)</sup>، واسم أم الدرداء هذه: خيرة وهى صحابية، ولأبى الدرداء زوجة أخرى يقال لها: أم الدرداء وهى تابعة فقيهة فاضلة حكيمة، اسمها هجيمة وقيل: جهيمة، وقد أوضححتها فى تهذيب الأسماء.

وأما حديث أم كلثوم عن عائشة<sup>(٢)</sup>.

وأما الأثر المذكور عن ابن عمر فرواه البيهقى ولفظه قال: «كنا نعد أولئك فينا من السابقين»<sup>(٣)</sup>.

أما حكم المسألة: فقال الشافعى والأصحاب فى صوم الدهر نحو قول المصنف. والمراد بصوم الدهر سرد الصوم فى جميع الأيام إلا الأيام التى لا يصح صومها

(١) أخرجه البخارى (١٩٦٨، ٦١٣٩) والترمذى (٢٤١٣)، وابن خزيمة (٢١٤٤)، وابن حبان (٣٢٠)، والدارقطنى (١٧٦/٢)، والبيهقى (٢٧٦/٤) من حديث أبى جحيفة.

وسيدكر النووى، - رحمه الله -، لفظه تاماً فى شرح المتن بعد التالى.

(٢) كذا سقط فى الأصل، ولعل السقط فغريب أ هـ. والذى يرجح ذلك عدة أمور منها:

١ - أن الحديث لم أقف عليه فى مظانه بعد طول بحث وتفتيش.

٢ - قال الحافظ ابن حجر: وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر، وحملوا أخبار النهى على من صامه حقيقة، فإنه يدخل فيه ما حرم صومه كالعيدين. وهذا اختيار ابن المنذر وطائفة، وروى عن عائشة نحوه. فتح البارى (٧٤٣/٤).

٣ - أخرج البيهقى فى السنن الكبرى (٣٠١/٤) أن عائشة - رضى الله عنها - كانت تصوم الدهر فى السفر والحضر.

بناء على ما سبق ترجح لدى أن السقط لفظ: فغريب.

ومع هذا فقد قال الشيخ المطيعى: ولعل السقط فصيح أ هـ. وهذا بعيد.

كما أن النووى لم يعزه لمن أخرجه عندما ذكر هذا الحديث مرة ثانية وإنما قال: وأجابوا عن حديث «لا صيام من صام الأبد» بأجوبة أحدها: جواب عائشة الذى ذكره المصنف أ هـ والله أعلم.

(٣) أخرجه البيهقى فى السنن (٣٠١/٤).

وهى العیدان وأيام التشريق وحاصل حكمه عندنا أنه إن خاف ضررا أو فوت حقا بصيام الدهر كره له، وإن لم يخف ضررا ولم يفوت حقا لم يكره، هذا هو الصحيح الذى نص عليه الشافعى وقطع به المصنف والجمهور، وأطلق البغوى وطائفة قليلة أن صوم الدهر مكروه، وأطلق الغزالى فى الوسيط أنه مسنون.

وكذا قال الدارمى: من قدر على صوم الدهر من غير مشقة ففعل فهو فضل. وقال الشافعى فى البويطى: لا بأس بسرد الصوم إذا أفطر أيام النهى الخمسة<sup>(١)</sup>. قال صاحب الشامل بعد أن ذكر النص: وبهذا قال عامة العلماء. فرع: فى مذاهب العلماء فى صيام الدهر إذا أفطر أيام النهى الخمسة وهى العیدان والتشريق.

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يكره إذا لم يخف منه ضررا ولم يفوت به حقا. قال صاحب الشامل: وبه قال عامة العلماء، وكذا نقله القاضى عياض وغيره عن جماهير العلماء.

وممن نقلوا عنه ذلك عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو طلحة وعائشة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم والجمهور من بعدهم.

وقال أبو يوسف وغيره من أصحاب أبى حنيفة: يكره مطلقا، واحتجوا بحديث ابن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ، لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن أبى قتادة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَمَنُ يَصُومُ الدَّهْرَ كُلَّهُ؟ قَالَ: لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ أَوْ لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَفْطِرْ»<sup>(٣)</sup>، واحتج أصحابنا

(١) سيأتى لفظ الحديث .

(٢) أخرجه البخارى (٢٢٤/٤) كتاب: الصوم، باب: صوم داود عليه السلام، حديث (١٩٧٩)، ومسلم (٨١٥/٢ - ٨١٦) كتاب: الصيام، باب: النهى عن صوم الدهر حديث (١١٥٩/١٨٧)، وابن أبى شيبة (٧٨/٣)، وأحمد (١٦٤/٢)، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٩، (٢١٢)، وابن ماجه (٥٤٤/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى صيام الدهر حديث (١٧٠٦)، والنسائى (٢٠٦/٤) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى صيام الدهر وأبو نعيم فى الحلية (٣/٣٢٠)، والخطيب فى تاريخ بغداد (٣٠٧/١) عنه بلفظ: لا صام من صام الأبدي.

(٣) أخرجه أحمد (٢٩٧/٥)، ومسلم (٨١٨/٢ - ٨١٩) كتاب: الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنتين والخميس حديث =

بحديث عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي رضى الله عنه سأل النبي ﷺ فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ أَسْرُدُ الصَّوْمَ، أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ؟» فَقَالَ: «صُمْ إِنْ شِئْتَ وَأَفْطِرْ إِنْ شِئْتَ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>، وموضع الدلالة أن النبي ﷺ لم ينكر عليه سرد الصوم، ولا سيما وقد عرض به في السفر، وعن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال: «مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضَيِّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ هَكَذَا وَعَقَدَ تِسْعِينَ» رواه البيهقي هكذا مرفوعا وموقوفا على أبي موسى<sup>(٢)</sup>، احتج به البيهقي على أنه لا كراهة في صوم الدهر وافتتح الباب به، فهو عنده المعتمد في المسألة، وأشار غيره إلى الاستدلال به على كراهته، والصحيح ما ذهب إليه البيهقي، ومعنى ضيقت عليه، أى عنه فلم يدخلها، أو ضيقت عليه، أى لا يكون له فيها موضع<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي مالك الأشعري الصحابي - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ غُرَّةً يُرَى ظَاهِرُهَا مِنْ بَاطِنِهَا، وَبَاطِنُهَا مِنْ ظَاهِرِهَا، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِمَنْ

= (١١٦٢/١٩٧)، وأبو داود (٧٣٧/١) كتاب: الصيام، باب: في صوم الدهر تطوعاً (٢٤٢٥)، والترمذي مختصراً (٣٩٦/٣ - تحفة) حديث (٧٦٤) عنه قال: قيل يا رسول الله: كيف لمن صام الدهر، قال: «لا صام ولا أفطر أو لم يصم ولم يفطر...». وهذا لفظ الترمذي. وهو عند مسلم مطولاً.

وقال الترمذي: حديث أبي قتادة حديث حسن.

(١) أخرجه البخارى (١٤٩٢، ١٤٩٣)، ومسلم (١٠٣ - ١١٢١) وقد تقدم تخريجه موسعاً في حكم الصيام في السفر.

(٢) أخرجه الطيالسى (٥١٤)، وأحمد (٤١٤/٤)، وابن أبى شيبة (٣٢٨/٣) رقم (٩٥٥٤)، والبزار (١٠٤١)، وابن حبان (٣٥٨٤)، والبيهقي (٣٠٠/٤) من طريق الضحاك بن يسار عن أبى تيمية الهجيمي عن أبى موسى به مرفوعاً. ولفظ أحمد «وقبض كفه» ولفظ ابن أبى شيبة «هكذا وطبق بكفه».

وأخرجه أحمد (٤١٤/٤) والبزار (١٠٤٠) وابن خزيمة (١٥٤، ٢١٥٥) من طريق قتادة عن أبى تيمية به.

وأخرجه عبد بن حميد (٥٦٤) من طريق بن أبى عياش عن أبى تيمية به. وأخرجه الطيالسى (٥١٣)، وابن أبى شيبة (٩٥٥٣)، وعبد بن حميد (٥٦٣)، والبيهقي (٣٠٠/٤) من طريق شعبة عن قتادة عن أبى تيمية عن أبى موسى موقوفاً.

والحديث ذكره الهيثمي في المجمع (١٩٣/٣) مرفوعاً وقال: رجاله رجال الصحيح. لكن الحافظ ابن حجر ذكر تفسيراً نقيض هذا، فقال: وظاهره أنها تضيق عليه حصراً له فيها؛ لتشديده على نفسه، وحمله عليها ورغبته عن سنة نبيه ﷺ واعتقاده أن غير سنته أفضل منها. وهذا يقتضى الوعيد فيكون حراماً. فتح البارى (٧٤٣/٤).



أَلَا نَ الْكَلَامَ وَأَطَعَمَ الطَّعَامَ وَتَابَعَ الصَّيَامَ وَصَلَّى بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ» رواه البيهقي بإسناد<sup>(١)</sup> حسن وعن ابن عمر أنه سئل عن صيام الدهر فقال: «كنا نعد أولئك فينا من السابقين» رواه البيهقي<sup>(٢)</sup>.

وعن عروة «أن عائشة» كانت تصوم الدهر في السفر والحضر» رواه البيهقي بإسناد صحيح<sup>(٣)</sup>.

وعن أنس - رضى الله عنه - قال: «كان أبو طلحة لا يصوم على عهد النبي ﷺ من أجل الغزو، فلما قبض النبي ﷺ لم أره مفطرا إلا يوم الفطر أو الأضحى». رواه البخاري في صحيحه<sup>(٤)</sup>.

وأجابوا عن حديث: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ» بأجوبة:

أحدها: جواب عائشة الذي ذكره المصنف وتابعها عليه خلائق من العلماء أن المراد من صام الدهر حقيقة بأن يصوم معه العيد والتشريق، وهذا منهي عنه بالإجماع.

والثاني: أنه محمول على أن معناه أنه لا يجد من مشقته ما يجد غيره؛ لأنه يألفه ويسهل عليه فيكون خيرا لا دعاء، ومعناه لا صام صوما يلحقه فيه مشقة كبيرة، ولا أفطر بل هو صائم له ثواب الصائمين.

والثالث: أنه محمول على من تضرر بصوم الدهر أو فوت به حقا، ويؤيده أنه في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص كان النهي خطابا له، وقد ثبت عنه في الصحيح

(١) سقط بالأصل، والحديث أخرجه عبد الرزاق (٢٠٨٨٣)، ومن طريقه أحمد (٣٤٣/٥)، وابن حبان (٥٠٩)، والطبراني في الكبير (٣٤٦٦)، والبيهقي في السنن (٣٠٠/٤)، وفي شعب الإيمان (٣٨٩٢)، والبيهقي في شرح السنة (٩٢٢) عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن معانق عن أبي مالك الأشعري مرفوعا. وعبد الله بن معانق وثقه العجلي كما في التقريب. ورجاله ثقات قاله الهيثمي في المجمع (٢٥٤/٢)

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه أحمد (١٧٣/٢) وصححه الحاكم (٣٢١/١) ووافقه الذهبي. وله شاهد من أيضا من حديث علي بن أبي طالب، وأخرجه البيهقي في الشعب (٣٣٦٠).

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) أخرجه البخاري (٢٨٢٨)، وأحمد (١٠٤/٣) وعبد الرزاق (٧٨٧٠)، والبيهقي (٣٠١/٤)

أنه عجز في آخر عمره وندم على كونه لم يقبل الرخصة، وكان يقول: يا ليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> فنهى النبي ﷺ ابن عمرو بن العاص لعلمه بأنه يضعف عن ذلك، وأقر حمزة بن عمرو لعلمه بقدرته على ذلك بلا ضرر والله - تعالى - أعلم. فرع: في تسمية بعض الأعلام من السلف والخلف ممن صام الدهر غير أيام النهي الخمسة العيدين والتشريق.

فمنهم عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وأبو طلحة الأنصاري، وأبو أمامة وامراته، وعائشة رضى الله عنهم.

وذكر البيهقي ذلك عنهم بأسانيد<sup>(٢)</sup>، وحديث أبي طلحة في صحيح البخاري<sup>(٣)</sup>، ومنهم سعيد بن المسيب وأبو عمرو بن حماس - بكسر الحاء المهملة وآخره سين - وسعد<sup>(٤)</sup> بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف التابعي، سرده أربعين سنة، والأسود بن يزيد صاحب ابن مسعود<sup>(٥)</sup>، ومنهم البويطى وشيخنا أبو إبراهيم إسحاق بن أحمد المقدسي الفقيه الإمام الزاهد.

فرع: قال أصحابنا: لو نذر صوم الدهر صح نذره بلا خلاف، ولزمه الوفاء به بلا

(١) أخرجه البخاري (١٩٧٥)، ومسلم (١٨٢ - ١١٥٩) من طريق يحيى ابن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال: حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص - رضى الله عنهما - قال لى رسول الله ﷺ: يا عبد الله، ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل؟ فقلت: بلى يا رسول الله. قال: فلا تفعل صم وأفطر، وقم ونم، فإن لجسدك عليك حقًا، وإن لعينك عليك حقًا، وإن لزورك عليك حقًا، وإن لحسبك عليك حقًا، تصوم كل شهر ثلاثة أيام، فإن لك بكل حسنة عشر أمثالها، فإن ذلك صيام الدهر كله فشددت فشددت على.

قلت: يا رسول الله؛ إنى أجد قوة، قال: فصم صيام نبي الله - داود عليه السلام - ولا تزد عليه. قلت: وما كان صيام نبي الله داود - عليه السلام -؟ قال: «نصف الدهر». وكان عبد الله يقول بعد ما كبر: «يا ليتنى قبلت رخصة النبي» وهذا لفظ البخاري.

(٢) السنن الكبرى (٣٠١/٤) ومنهم أيضًا عثمان بن عفان - رضى الله عنه - أخرجه عنه ابن أبي شيبة (٣٢٨/٢) رقم (٩٥٦٣)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٥٦/١): كان عثمان يصوم الدهر، ويقوم الليل إلا هجعة في أوله.

(٣) وقد تقدم قريبًا.

(٤) في ط: سعيد.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٦١)، ومنهم كذلك عروة بن الزبير أخرجه عنه عبد الرزاق (٧٨٦٩)، وابن أبي شيبة (٩٥٩٢) ولفظ الأول: صام أبى (أى عروة) أربعين سنة - أو ثلاثين سنة - ما أفطر إلا يوم فطر أو يوم نحر، ولقد قبض وإنه لصائم.

خلاف، وتكون الأعياد وأيام التشريق وشهر رمضان وقضاؤه مستثناة، فإن فاتته شيء من صوم رمضان بعذر، وزال العذر لزمه قضاء فائت رمضان؛ لأنه أكد من النذر، وهل يكون نذره متناولا لأيام القضاء؟ فيه طريقان:

أحدهما: لا يكون؛ لأن ترك القضاء معصية فتصير أيام القضاء كشهر رمضان، فلا تدخل في النذر، فعلى هذا يقضى عن رمضان ولا فدية عليه بسبب النذر، وبهذا الطريق قطع البغوى وغيره.

والثاني: - وهو الأشهر - : فيه وجهان حكاهما البندنجى وأبو القاسم الكرخى شيخ صاحب «المهذب»، وحكاهما صاحب «الشامل» و«العدة» و«البيان» وغيرهم: أحدهما: هو كالطريق الأول.

والثاني: يتناولها النذر؛ لأنه كان يتصور صومها عن نذره فأشبهت غيرها من الأيام بخلاف أيام رمضان، فعلى هذا إذا قضى رمضان هل تلزمه الفدية بسبب القضاء؟ قال أبو العباس بن سريج: يحتمل وجهين:

أحدهما: لا، كمن أفطر في رمضان بعذر ودام عذره حتى مات.

والثاني: يلزمه؛ لأنه كان قادرا على صومه عن النذر، فعلى هذا له أن يخرج الفدية في حياته؛ لأنه قد أيس من القدرة على الإتيان به فصار كالشيخ الهرم، وهكذا ذكر هؤلاء المسألة فيمن فاتته صوم رمضان بعذر، وقال البغوى والرافعى: هذا الحكم جار سواء فاتته بعذر أو بغيره.

قال أصحابنا كلهم: وهكذا الحكم إذا نذر صوم الدهر ثم لزمته كفارة بالصوم فيجب صوم الكفارة؛ لأنها تجب بالشرع، وإن كانت بسبب من جهته فكانت أكد من النذر الذى يوجبها هو على نفسه، فعلى هذا يكون حكم الفدية عن صوم النذر ما سبق، هكذا صرح به ابن سريج وهؤلاء المذكورون.

وقطع البغوى والرافعى بوجوب الفدية إذا صام عن الكفارة.

قال أصحابنا: ولو أفطر يوما من الدهر لم يمكن قضاؤه، ولا تجب الفدية إن أفطر بعذر وإلا فتجب، قالوا: ولو نذرت المرأة صوم الدهر فللزوج منعها، فإن منعها، فلا قضاء ولا فدية؛ لأنها معذورة، وإن أذن لها أو مات لزمها الصوم، فإن أفطرت بلا عذر أثمت ولزمها الفدية.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يجوز للمرأة أن تصوم التطوع وزوجها

حاضر إلا بإذنه؛ لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبی ﷺ قال: «لَا تَصُومَنَّ الْمَرْأَةُ التَّطَوُّعَ وَزَوْجَهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ»؛ ولأن حق الزوج فرض فلا يجوز تركه لنفل. الشرح: حديث أبي هريرة رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>.

لفظ البخارى «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجَهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ»، ولفظ مسلم: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ»، وفى رواية أبى داود «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ غَيْرَ رَمَضَانَ»، إسناد هذه الرواية صحيح على شرط البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>.

أما حكم المسألة: فقال المصنف والبعوى وصاحب العدة وجمهور أصحابنا: لا يجوز للمرأة صوم تطوع وزوجها حاضر إلا بإذنه بهذا الحديث.

وقال جماعة من أصحابنا: يكره، والصحيح الأول، فلو صامت بغير إذن زوجها صح باتفاق أصحابنا، وإن كان الصوم حراماً؛ لأن تحريره لمعنى آخر لا لمعنى يعود إلى نفس الصوم، فهو كالصلاة فى دار مغصوبة، فإذا صامت بلا إذن قال صاحب البيان: الثواب إلى الله تعالى.

هذا لفظه، ومقتضى المذهب فى نظائرها الجزم بعدم الثواب كما سبق فى الصلاة فى دار مغصوبة، والله - تعالى - أعلم.

وأما صومها التطوع فى غيبة الزوج عن بلدها فجائز بلا خلاف لمفهوم الحديث، ولزوال معنى النهى، وأما قضاؤها رمضان وصومها الكفارة والنذر فسيأتى إيضاحه فى كتاب النفقات حيث ذكره المصنف، والأمة المستباحة لسيدها فى صوم التطوع كالزوجة وأما الأمة التى لا تحل لسيدها بأن كانت محرماً له كأخته أو كانت مجوسية

(١) أخرجه البخارى ٣٥٢/٤ كتاب: البيوع باب قوله - تعالى - : «أنفقوا من طيبات ما كسبتم» (٢٠٦٥، ٢٠٦٦)، ومسلم (٧١١/٢) كتاب: الزكاة باب ما أنفق العبد من مال مولاه (١٠٢٦/٨٤) وأبو داود (٧٤٦/١) كتاب: الصيام باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها (٢٤٥٨)، والترمذى (١٥١/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى كراهية صيام المرأة إلا بإذن زوجها (٧٨٢)، وابن ماجه (٥٦٠/١) كتاب: الصيام، باب: فى المرأة تصوم بغير إذن زوجها (١٧٦١)، وأحمد (٣١٦/٢) والبيهقى (١٩٢/٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٤٥٨) من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبى هريرة مرفوعاً: «لا تصوم امرأة ويعلمها شاهد؛ إلا بإذنه غير رمضان. ولا تأذن فى بيته وهو شاهد إلا بإذنه» والحديث أخرجه البخارى (٢٠٦٦، ٥١٩٢، ٥٣٦٠)، ومسلم (٨٤ - ١٠٢٦) من هذه الطريق مختصراً ومطولاً. وليس فيه «غير رمضان»

أو غيرهما والعبد، فإن تضررا بصوم التطوع بضعف أو غيره أو نقصا، لم يجز بغير إذن السيد [بلا خلاف]، وإن لم يتضررا ولم ينقصا جاز، والله تعالى أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ومن دخل في صوم تطوع أو صلاة تطوع استحب له إتمامهما فإن خرج منها جاز، لما روت عائشة - رضى الله عنها - قالت: «دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ: إِنِّي إِذْنُ أَصُومُ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى يَوْمًا آخَرَ فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِذْنُ أَفْطِرُ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ فَرَضْتُ [الصَّوْمَ]»<sup>(١)</sup>.

الشرح: حديث عائشة رواه مسلم بمعناه، وسنذكر لفظه مع غيره من الأحاديث في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى ومعنى فرضت الصوم: نويته، قال الشافعي والأصحاب - رحمهم الله تعالى - : إذا دخل في صوم تطوع أو صلاة تطوع استحب له إتمامهما؛ لقوله -تعالى-: ﴿وَلَا يُطْلَوُا أَعْمَلُكُمْ﴾ [محمد: ٢٣]، وللخروج من خلاف العلماء فإن خرج منهما بعذر أو بغير عذر لم يحرم عليه ذلك ولا قضاء عليه، لكن يكره الخروج منهما بلا عذر؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُطْلَوُا أَعْمَلُكُمْ﴾ [محمد: ٣٣] هذا هو المذهب، وفيه وجه حكاه الرافعي أنه لا يكره الخروج بلا عذر، ولكنه خلاف الأولى.

وأما الخروج منه بعذر فلا كراهة فيه بلا خلاف، ويستحب قضاؤه سواء خرج بعذر أم بغيره لما سنذكره من الأحاديث إن شاء الله تعالى واختلاف العلماء في وجوب القضاء، والأعذار معروفة «منها» أن يشق على ضيفه أو مضيفه صومه فيستحب أن يفطر فيأكل معه؛ لقوله ﷺ: «وَإِنْ لَزُورَكَ عَلَيْكَ حَقًّا»<sup>(٢)</sup>؛ ولقوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ» رواهما البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>.

(١) في أ: للصوم.

(٢) أخرجه البخاري (١٩٧٥)، ومسلم (١٨٢ - ١١٥٩) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مطولاً، وقد تقدم ذكر لفظه قريباً في تعليقاتنا على الشرح.

ولفظهما: «وإن لزورك عليك حقاً» بفتح الزاى وسكون الواو أى: لضيفك، والزور مصدر وضع موضع الاسم كصوم فى موضع صائمه، ونوم فى موضع نائم. ويقال: للواحد والجمع والذكر والأنثى قال ابن التين: ويحتمل أن يكون: «زور جمع زائر كركب جمع راكب» ينظر فتح البارى (٧٣٨/٤).

(٣) أخرجه البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٧٤، ٧٥ - ٤٧) من حديث أبى هريرة مرفوعاً مطولاً. =

وأما الحديث المروى عن عائشة عن النبي ﷺ: «مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ فَلَا يَصُومُونَ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ»؛ فرواه الترمذى.

وقال: حديث منكر<sup>(١)</sup>، وأما إذا لم يشق على ضيفه أو مضيفه صومه التطوع فالأفضل بقاءه وصومه، وسنوضح المسألة بأبسط من هذا حيث ذكرها المصنف والأصحاب فى باب الوليمة إن شاء الله تعالى، وأما إذا دخل فى حج تطوع أو عمرة تطوع فإنه يلزمه إتمامهما بلا خلاف، فإن أفسدهما لزمه المضى فى فاسدهما، ويجب قضاؤهما بلا خلاف.

فرع: فى مذاهب العلماء فى الشروع فى صوم تطوع أو صلاة تطوع. قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب [البقاء]<sup>(٢)</sup> فيهما، وأن الخروج منهما بلا عذر ليس بحرام، ولا يجب قضاؤهما، وبهذا قال عمر وعلى وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وسفيان الثوري وأحمد<sup>(٣)</sup> وإسحاق، وقال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup>:

= وأخرجه البخارى (٦٠١٩)، ومسلم (٧٧ - ٤٨) من حديث أبى شريح الخزاعى مرفوعاً مطولاً.

(١) أخرجه الترمذى (٧٨٩)، وابن ماجه (١٧٦٣).

(٢) فى أ: النفل.

(٣) قال فى الإنصاف (٣/٣٥٢): قوله (ومن دخل فى صوم أو صلاة تطوع: استحبه له إتمامه ولم يجب). هذا المذهب، نص عليه، وعليه الأصحاب، وعن أحمد يجب إتمام الصوم. ويلزمه القضاء. ذكره ابن البنا، والمصنف فى الكافى، ونقل حنبل فى الصوم: إن أوجه على نفسه فأفطر بلا عذر أعاد. قال القاضى: أى نذره. وخالفه ابن عقيل، وذكره أبو بكر فى النفل. وقال: تفرد به حنبل، وجميع الأصحاب نقلوا عنه لا يقضى، وفى الرعاية وغيرها: رواية فى الصوم لا يقضى المعذور.

وعنه: يلزم إتمام الصلاة. بخلاف الصوم. قال فى الكافى والمجد: مال إلى ذلك أبو إسحاق الجوزجاني، وقال: الصلاة ذات إحرام وإحلال كالحج. قال المجد: والرواية التى حكاه ابن البنا فى الصوم: تدل على عكس هذا القول؛ لأنه خصه بالذكر، وعلل رواية لزومه بأنه عبادة يجب بإفسادها الكفارة العظمى، فلزمت بالشروع، كالحج. قال: والصحيح من المذهب: التسوية.

(٤) من شرع فى الصوم فى وقته ونوى الإمساك لله تعالى، انعقد فعله صوماً شرعياً، فيجب عليه الإتمام، ويحرم عليه الإفطار، سواء كان فى صوم الفرض أو فى التطوع؛ لأنه إبطال العمل لله تعالى، أو أنه منهى عنه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]. وعند الشافعى: فى صوم التطوع لا يجب عليه الإتمام لأنه غير مقدر عنده فيكون ما أدى عبادة بنفسه.

فأما إذا شرع فى الصوم، على ظن أنه عليه، ثم تبين أنه ليس عليه، فالأفضل له أن =

يلزمه الإتمام فإن خرج منهما لعذر لزمه القضاء ولا إثم، وإن خرج بغير عذر لزمه القضاء وعليه الإثم.

وقال مالك<sup>(١)</sup> وأبو ثور: يلزمه الإتمام، فإن خرج بلا عذر لزمه القضاء وإن خرج

= يمضى فيه ولا يفطر، ولو أفطر لا قضاء عليه - وهذا عندنا.

وعلى قول زفر يجب عليه المضى، والقضاء إذا أفسده.

وفى الحج يلزمه بالشروع تطوعاً، سواء كان معلوماً أو مظنوناً - والفرق بينهما أن الظن فى باب الحج نادر، وفى باب الصوم والصلاة ليس بنادر، فكان فى إيجاب المعنى والقضاء حرج، لكثرة وجوده ههنا، بخلاف الحج. ينظر تحفة الفقهاء (١/٥٣٨ - ٥٣٩).

(١) قال القرافي فى الذخيرة ٥٢٨/٢ - ٥٢٩: وهو من أفضل الأعمال، وهو عندنا يجب إتمامه بعد الشروع فيه، وفى الكتاب: إن تسحر بعد الفجر، ولم يعلم بطلوعه: مضى فيه، ولا شيء عليه، فإن أفطر فعليه القضاء، وفى مسلم: قال ﷺ «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمِّمْ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»

قال سند: القضاء استحسان؛ لأنه مأمور بالإمساك بعد الإفساد، وواجب إذا أفسد لغير عذر عند مالك، وأوجبه (ح) مع القدرة، ونفاه (ش) مطلقاً، بل جوز الفطر له. وفى مسلم: قالت عائشة - رضى الله عنها -: «دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ فَقُلْنَا: لَا، قَالَ: إِنِّى إِذَا صَائِمٌ. ثُمَّ أَتَى يَوْمًا آخَرَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهْدَى إِلَيْنَا خَيْسٌ، قَالَ: أَرَيْنِيهِ فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا فَأَكَلْتُ». زاد النسائي: «وَأَصُومُ يَوْمًا مَكَائَةً»، وقياساً على الشروع فى تجديد الوضوء والصدقة.

والجواب عن الأول: أنها قضية عين فلعلها مختصة، ويؤكد أنه ﷺ لا يقدم شهوة بطنه على طاعة ربه.

وعن الثانى: المعارضة بالقياس على الحج والعمرة، إذا شرع فيها متطوعاً؛ فإنه يجب الإتمام اتفاقاً. وأما قوله - تعالى -: «وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ» [محمد: ٣٣] والنهى عن الإبطال يوجب الأداء، فيجب القضاء؛ قياساً على النذر وتوفية [...]. وفى الموطأ عن عائشة وحفصة - رضى الله عنهما - أصبحتا صائمتين متطوعتين، فأهدى إليهما طعام فأفطرتا عليه، فدخل النبي ﷺ، قالت عائشة: فبدرتنى حفصة وكانت بنت أبيها، فسألت عن ذلك، فقال ﷺ: «أَفْضِيَا يَوْمًا مَكَائَةً». ولما قال السائل له ﷺ: هل على غير ذلك؟ قال: «لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ». فأثبت الوجوب مع التطوع وهو المطلوب.

تنبيه: لا يوجد لنا أن الشروع ملزم إلا فى ست عبادات: الصلاة، والصوم، والحج والعمرة، والاعتكاف، والائتمام، وطواف التطوع، بخلاف الوضوء، والصدقة، والرفد، والسفر للجهاد، وغير ذلك. فإن صوم عاشوراء عند مالك مستحب، وعند (ش) سنة، وفى أبى داود عنه ﷺ أنه قال: «وَصَوْمُ عَاشُورَاءَ إِنِّى أُحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - أَنْ يَكْفِرَ السَّنَةُ الَّتِي قَبْلَهُ».

قال ابن حبيب: يقال: فيه تاب الله على آدم - عليه السلام - واستوت السفينة على الجودي، وفلق البحر لموسى - عليه السلام - وغرق فرعون، وولد عيسى - عليه

بعذر فلا قضاء، واختلف أصحاب أبي حنيفة فيمن دخل في صوم أو صلاة يظنهما عليه، ثم بان في أثناهما أنهما ليسا عليه هل يجوز الخروج منهما أم لا؟ واحتج لمن أوجب إتمام صوم التطوع وصلاته بمجرد الشروع فيهما بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]، وبحديث طلحة بن عبيد الله - رضى الله عنه - : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ الَّذِي سَأَلَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ: خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ قَالَ: هَلْ عَلَى غَيْرُهُنَّ؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ» إلى آخر الحديث رواه البخارى ومسلم. وسبق بيانه في أول كتاب الصلاة.

قالوا: وهذا الاستثناء متصل. فمقتضاه وجوب التطوع بمجرد الشروع فيه. قالوا: ولا يصح حملكم على أنه استثناء منقطع، بمعنى أنه يقدر لكن لك أن تتطوع؛ لأن الأصل في الاستثناء الاتصال فلا تقبل دعوى الانقطاع فيه بغير دليل، واحتجوا أيضا بالقياس على حج التطوع وعمرته، فإنهما يلزمان بالشروع بالإجماع. واحتج أصحابنا بحديث عائشة قالت: «دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنِّي إِذَنْ صَائِمٌ، ثُمَّ أَنَا يَوْمًا آخَرَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْدَى لَنَا حَيْسٌ فَقَالَ: أَرْنِيهِ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا فَأَكَلْتُ» رواه مسلم بهذا اللفظ<sup>(١)</sup>، وفي رواية لمسلم: «فَأَكَلْتُ ثُمَّ قَالَ: قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية أبي داود، وإسناده على شرط البخارى ومسلم قالت عائشة: «فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ

= السلام - وخرج يونس - عليه السلام - من الحوت، ويوسف - عليه السلام - من الجب، وتاب الله على قوم يونس، وفيه تكسى الكعبة كل عام.

(١) أخرجه مسلم (٨٠٩/٢) كتاب: الصيام، باب: جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال وجواز فطر الصائم نقلا من غير عذر، حديث (١٦٩ / ١١٥٤)، وأبو داود (٨٢٤/٢) كتاب: الصوم، باب: فى الرخصة فى ذلك، حديث (٢٤٥٥)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٠٩/٢) كتاب: الصيام، باب: الرجل يدخل فى الصيام تطوعا ثم يفطر، والدارقطنى (١٧٦/٢) كتاب: الصيام، باب: تبيت النية فى الليل وغيره، حديث (٢١)، والبيهقى (٢٧٥/٤) كتاب: الصيام، باب: صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه، بالفاظ منها عند مسلم، عنها قالت: «دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ، ثُمَّ أَنَا يَوْمًا آخَرَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَهْدَى لَنَا حَيْسٌ، فَقَالَ: أَرْنِيهِ فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا، فَأَكَلْتُ»، وفى لفظ له - أيضا -، قلت: يا رسول الله: أهديت لنا هدية، أو جاءنا زور، وقد خبات لك شيئا، قال: ما هو لله قلت: حيس قال: هاتيه، فجئت به فأكل، ثم قال: قد كنت أصبحت صائما.

(٢) أخرجه مسلم (١٦٩ - ١١٥٤)، والبيهقى (١٧٥/٤).



اللَّهُ، قَدْ أَهْدَى لَنَا حَيْسَ فَحَبَسْنَاهُ لَكَ، فَقَالَ: أَذْنِيهِ فَأَصْبَحَ صَائِمًا وَأَفْطَرَ» هذا لفظه<sup>(١)</sup>.

وعن عائشة أيضا قالت: «دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: أَعِنْدَكَ شَيْءٌ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: إِنِّي إِذْنٌ أَصُومُ.

قَالَتْ: وَدَخَلَ عَلَى يَوْمًا آخَرَ فَقَالَ: أَعِنْدَكَ شَيْءٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: إِذْنٌ أَفْطِرُ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ فَرَضْتُ الصَّوْمَ» رواه الدارقطني والبيهقي بهذا اللفظ، وقال: إسناده صحيح<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي جحيفة قال: «أَخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، فَرَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَرَأَى أُمَ الدَّرْدَاءِ مُتَبَدِّلَةً، فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَتْ: أَخُوكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ فِي الدُّنْيَا حَاجَةٌ، فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا فَقَالَ: كُلْ فَإِنِّي صَائِمٌ قَالَ: مَا أَنَا بِأَكِلٍ حَتَّى تَأْكُلَ، فَأَكَلَ فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ قَالَ: نَمْ، فَتَامَ ثُمَّ ذَهَبَ يَقُومُ، فَقَالَ: نَمْ، فَتَامَ ثُمَّ ذَهَبَ يَقُومُ، فَقَالَ: نَمْ فَتَامَ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ سَلْمَانُ: قُمْ الْآنَ، فَصَلِّ، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ سَلْمَانُ» رواه البخاري<sup>(٣)</sup>.

وعن أم هانئ قالت: قال رسول الله ﷺ: «الصَّائِمُ الْمُتَطَوُّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ»، وفي روايات «أَمِينٌ أَوْ أَمِيرٌ نَفْسِهِ» رواه أبو داود والترمذي والنسائي والدارقطني والبيهقي وغيرهم، وألفاظ رواياتهم متقاربة المعنى وإسنادها جيد، ولم يضعفه أبو داود، وقال الترمذي: في إسناده مقال<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (٢٤٥٥).

(٢) أخرجه الدارقطني (١٧٥/٢ - ١٧٦)، والبيهقي (٢٧٥/٤) من طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن عائشة. وقال الدارقطني: هذا إسناده حسن صحيح. وقال البيهقي: هذا إسناده صحيح.

قلت: وفيه نظر؛ فإن رواية سماك عن عكرمة مضطربة كما في التقريب.

(٣) تقدم.

(٤) أخرجه أبو داود (٨٢٥ / ٢)، كتاب: الصوم، باب: في الرخصة في، حديث (٢٤٥٦)، والترمذي (١٠٩/٣)، كتاب: الصوم، باب: ما جاء في إفطار الصائم المتطوع، حديث (٧٣١، ٧٣٢)، والنسائي في الكبرى (٢٤٩/٢)، والطيايلى (١٩١/١)، كتاب: الصيام، باب: من عليه صوم من رمضان متى يقضيه، وما يفعل من أفطر عمدا في أيام

وعن ابن مسعود قال: «إذا أصبحت وأنت ناو الصوم فأنت بخير النظرين، إن شئت صمت وإن شئت أفطرت» رواه البيهقي بإسناد صحيح<sup>(١)</sup>.  
وعن جابر أنه «لم يكن يرى بإفطار التطوع بأسا» رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح<sup>(٢)</sup>، وعن ابن عباس مثله رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح<sup>(٣)</sup>.  
وأما الحديث المروى عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «الصَّائِمُ بِالْخِيَارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نِصْفِ النَّهَارِ»؛ فليس بصحيح رفعه، كذا قاله البيهقي وإنما هو موقوف على ابن عمر<sup>(٤)</sup>، وروى مثله مرفوعا من رواية أبي ذر وأنس وأبي أمامة رواها كلها البيهقي<sup>(٥)</sup> وضعفها لضعف روايتها، وكذا الحديث المروى عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال: «لَا بَأْسَ أَنْ أَفْطِرَ مَا لَمْ يَكُنْ نَذْرٌ أَوْ قَضَاءٌ رَمَضَانَ» رواه الدارقطني وضعفه<sup>(٦)</sup>، وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث طلحة فهو أن معناه لكن لك أن تطوع ويكون الاستثناء منقطعا، وهو إن كان خلاف الأصل لكن يتعين تأويله ليجمع بينه وبين

= القضاء، وفي صوم التصوع، حديث (٩١٦، ٩١٧)، وأحمد (٣٤١/٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٠٧/٢، ١٠٨) كتاب: الصيام، باب: الرجل يدخل في الصيام تطوعا ثم يفطر، الدارقطني (١٧٣/٢، ١٧٤) كتاب: الصيام، باب: تيسر النية من الليل وغيره، حديث (١٢/٧)، والبيهقي (٢٧٦/٤، ٢٧٧) كتاب: الصيام، باب: صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه، والحاكم (٤٣٩/١) كتاب: الصيام، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وعند أكثرهم أن النبي ﷺ قال لها: «الصائم المتطوع أمير نفسه، إن شاء صام، وإن شاء أفطر».

- (١) أخرجه البيهقي (٢٧٧/٤)، وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٩/٢) رقم (٩٠٨٤).
- (٢) أخرجه الشافعي (١/ بعد رقم ٧٠٨)، ومن طريقه البيهقي في السنن (٢٧٧/٤) وفي المعرفة (٤٢٢/٣) رقم (٢٥٦٧)، وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٧١)، والدارقطني (١٧٥/٢) من طريق ابن جريح أخبرني أبو الزبير عن جابر به، قلت: ولم يصرح أبو الزبير بالسماع من جابر وهو مدلس.
- (٣) أخرجه الشافعي (١/ رقم ٧٠٨)، ومن طريقه البيهقي في السنن (٢٧٧/٤)، وفي المعرفة (٢٥٦٦)، وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٦٧).
- (٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٩/٢) رقم (٩٠٨١)، والبيهقي (٢٧٧/٤) موقوفا، وقال البيهقي: وروى هذا من أوجه آخر مرفوعا، ولا يصح رفعه.
- (٥) أخرجه البيهقي (٢٧٧/٤ - ٢٧٨) وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٩١/٨) رقم (٧٩٥٤) عن أبي أمامة مرفوعا.
- (٦) أخرجه الدارقطني (١٧٥/٢) وفيه محمد بن عبيد الله العرزمي ضعيف الحديث قاله الدارقطني.

الأحاديث التي ذكرناها، وأما القياس على الحج والعمرة فالفرق أن الحج لا يخرج منه بالإفساد لتأكد الدخول فيه بخلاف الصوم، والله تعالى أعلم.

فرع: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يلزمه قضاء صوم التطوع إذا خرج منه سواء أخرج منه بعذر أم بغيره، وبه قال أكثر العلماء كما سبق، وقال أبو حنيفة ومن وافقه: يجب القضاء.

واحتج له بحديث الزهري قال: «بَلَغَنِي أَنَّ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ أَصْبَحَتَا صَائِمَتَيْنِ مُتَطَوِّعَتَيْنِ فَأَهْدَى لَهُمَا طَعَامً فَأَفْطَرْنَا عَلَيْهِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَتْ حَفْصَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصْبَحْتُ أَنَا وَعَائِشَةُ صَائِمَتَيْنِ مُتَطَوِّعَتَيْنِ، وَقَدْ أَهْدَى لَنَا هَدِيَّةً فَأَفْطَرْنَا عَلَيْهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْضِيَا مَكَانَهُ يَوْمًا آخَرَ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه مالك (٣٠٦/١) كتاب: الصيام، باب: قضاء التطوع (٥٠) عن ابن شهاب الزهري أن عائشة وحفصة زوجتي النبي ﷺ أصبحتا صائمتين متطوعتين فأهدى إليهما طعام فأفطرنا عليه فدخل عليهما رسول الله ﷺ قالت عائشة: فقالت حفصة وبادرني بالكلام وكانت بنت أبيها: يا رسول الله إني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين فأهدى إلينا طعام فأفطرنا عليه فقال رسول الله ﷺ: اقضيا مكانه يوما آخر.

قال السيوطي في تنوير الحوالك (٢٢٣/١): وصله ابن عبد البر عن عبد العزيز بن يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، وقال لا يصح عن مالك إلا المرسل. وقد روى هذا الحديث موصولا أيضا - من غير طريق عبد العزيز الكذاب - فأخرجه الترمذي (١١٢/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء في إيجاب القضاء عليه (٧٣٥)، والنسائي في الكبرى (٢٤٧/٢) كتاب: الصوم، باب: الاختلاف على الزهري في هذا الحديث، وأحمد (٢٦٣/٦)، والبيهقي (٢٨٠/٤) من طريق جعفر بن برقان قال: حدثنا الزهري عن عروة عن عائشة.

قال الترمذي: روى صالح بن أبي الأخضر ومحمد بن أبي حفصة هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا وروى مالك بن أنس ومعمّر وعبيد الله بن عمر وزيد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلًا ولم يذكروا فيه عروة وهذا أصح؛ لأنه روى عن ابن جريج قال: سألت الزهري فقلت: أحدثك عروة عن عائشة؟ قال: لم أسمع من عروة في هذا شيئًا ولكن سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك من ناس عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث. أ. هـ.

وهذا سند ضعيف فجعفر بن برقان ثقة ضعيف في الزهري وقال ابن حجر في التقریب (١٢٩/١) ترجمة (٧٢): صدوق بهم في حديث الزهري.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١٠٨/٢) من طريق عبيد الله بن عمر العمري عن الزهري عن عروة عن عائشة. وعبيد الله بن عمر العمري ضعيف.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٤٨/٢)، والبيهقي (٢٨٠/٤) من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عروة عن عائشة به وهذا الطريق هو الذي أشار إليه الترمذي. وهو سند ضعيف لضعف صالح بن أبي الأخضر.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٤٧/٢، ٢٤٨) من طريق إسماعيل بن إبراهيم وصالح بن كيسان ويحيى بن سعيد وسفيان بن حسين كلهم عن الزهري موصولاً. قال ابن أبي حاتم في العلل (٢٦٥/١) رقم (٧٨٢): وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبيد الله بن عمر العمري وسفيان بن حسين وجعفر بن برقان فقالوا عن الزهري عن عروة عن عائشة أنها صامت هي وحفصة فأهدى للنبي ﷺ طعام فافطرننا فسالنا النبي ﷺ فقال: «اقضيا يوماً مكانه».

فقال: هو خط الصواب ما رواه مالك وابن عيينة ويونس بن يزيد وعبيد الله العمري عن الزهري عن عروة عن النبي ﷺ مرسل. وللحديث طريق آخر عن عائشة:

أخرجه أبو داود (٧٤٦/١) كتاب: الصيام، باب: من رأى عليه القضاء حديث (٢٤٥٧) من طريق يزيد بن الهاد عن زميل مولى عروة عن عروة عن عائشة قالت: أهدى لي ولحفصة طعام، وكنا صائمتين فافطرننا ثم دخل رسول الله ﷺ فقلنا له: يا رسول الله إنا أهديت لنا هدية فاشتبهناها فافطرننا فقال رسول الله ﷺ: «لا عليكما صوما مكانه يوماً آخر». ومن هذا الوجه أخرجه العقيلي في الضعفاء (٨٣/٢)، وأخرج بسنده عن البخاري قال: زميل ابن عباس عن عروة روى عنه يزيد بن الهاد قال البخاري: ولا يعرف لزميل سماع من عروة وإلا يزيد سماع من زميل، فلا تقوم به الحجة.

وقال الخاي في معالم السنن (١٣٥/٢): إسناده ضعيف وزميل مجهول. وله طريق آخر عن عائشة:

أخرجه النسائي في الكبرى (٢٤٨/٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٠٩/٢)، وابن حبان في صحيحه كما في نصب الراية (٤٦٦/٢) من طريق جرير بن حازم عن يحيى ابن سعيد عن عمرة عن عائشة... الحديث.

وقد رويت هذه القصة من حديث ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة. حديث ابن عباس:

أخرجه النسائي في الكبرى (٢٤٩/٢)، والطبراني في الكبير كما في نصب الراية (٢/٢٤٦٧)، من طريق خفيف عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ دخل على حفصة وعائشة وهما صائمتان ثم خرج فرجع وهما تاكلان فقال: «ألم تكونا صائمتين» قالتا: بلى ولكن أهدى لنا طعام فأعجبنا فأكلنا منه قال: «صوما يوماً مكانه». قال النسائي هذا الحديث منكر.

حديث ابن عمر:

أخرجه الزوار (٤٩٦/١ - كشف) رقم (١٠٦٣) من طريق حماد بن الوليد عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: أصبحت عائشة وحفصة صائمتين فأهدى لهما طعام فافطرننا فدخل النبي ﷺ فسالته إحداهما - أحسبه قال: حفصة - قال: «اقضيا يوماً مكانه».

قال البيهقي<sup>(١)</sup>: هذا الحديث رواه الثقات الحفاظ من أصحاب الزهري عنه هكذا منقطعا؛ بينه وبين عائشة وحفصة، ومالك بن أنس ويونس بن يزيد ومعمّر وابن جريج ويحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر وسفيان بن عيينة ومحمد بن الوليد الزبيدي وبكر بن وائل وغيرهم، ثم رواه البيهقي بإسناده عن جعفر بن برقان - بضم الباء الموحدة - عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «كُنْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ صَائِمَتَيْنِ فَعَرَضَ لَنَا طَعَامٌ فَأَشْتَهَيْتَاهُ فَأَكَلْنَا فَدَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَدَرْتَنِي حَفْصَةُ وَكَانَتْ بِنْتُ أَبِيهَا حَقًّا، فَقَصَّصَتْ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْضِيَا يَوْمًا مَكَانَهُ».

قال البيهقي<sup>(٢)</sup>: وهكذا رواه جعفر بن برقان وصالح بن أبي الأخضر وسفيان بن حسين عن الزهري ووهما فيه على الزهري ثم روى البيهقي عن ابن جريج عن الزهري قال: «قلت له: أحدثك عروة عن عائشة أنها قالت: أصبحنا أنا وحفصة صائمتين؟ فقال: لم أسمع من عروة في هذا شيئا، لكن حدثني ناس في خلافة

قال البزار: لا نعلمه عن ابن عمر إلا من هذا الوجه، وحماد بن الوليد لين الحديث، ولا نكتب من حديثه ما نجده عند غيره، أحسب أن الزهري أرسله عن عائشة وحفصة. ومن طريق حماد بن الوليد رواه الطبراني في الأوسط كما في نصب الراية (٢/٤٦٧). وقال الطبراني: لم يروه عن عبيد الله بن عمر عن نافع إلا حماد بن الوليد. وحماد بن الوليد: متروك ساقط. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: شيخ. ينظر المغني (١/١٩٠)، والجرح والتعديل (٣/٥٠).

والحديث من هذا الوجه ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٢٠٥)، وقال: رواه البزار والطبراني في الأوسط، وفيه حماد بن الوليد ضعفه الأئمة وقال أبو حاتم: شيخ. حديث أبي هريرة:

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/٧٩)، والطبراني في الأوسط كما في نصب الراية (٢/٤٦٧) من طريق محمد بن أبي سلمة المكي عن محمد بن عمرو بن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: أهديت لعائشة وحفصة هدية وهما صائمتان فأكلتا منها، فذكرتا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «اقضيا يوما مكانه ولا تعودا».

قال العقيلي: محمد بن أبي سلمة لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به. وذكره الهيثمي في المجمع (٣/٢٠٥)، وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد ابن أبي سلمة وقد ضعف بهذا الحديث. أ. هـ.

ومما سبق يتبين أن الصواب في هذا الحديث هو الإرسال كما رجح ذلك الترمذي، والنسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والبزار، والبيهقي، والخطابي، والعقيلي وغيرهم.

(١) السنن الكبرى (٤/٢٧٩ - ٢٨٠) ومعرفة السنن والآثار (٤/٤٢٤).

(٢) السنن الكبرى (٤/٢٨٠).

سليمان بن عبد الملك عن بعض من كان يدخل على عائشة: «أَنَّهَا قَالَتْ: أَضْبَحْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ صَائِمَتَيْنِ فَأَهْدِي لَنَا هَدِيَّةً فَأَكْلَنَاهَا فَدَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَدَرْتَنِي حَفْصَةُ وَكَانَتْ بِنْتُ أَبِيهَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: أَقْضِيَا يَوْمًا مَكَائَهُ»، وكذا رواه عبد الرزاق ومسلم بن خالد عن ابن جريج ثم رواه البيهقي عن سفيان بن عيينة عن صالح ابن أبي الأخضر عن الزهري عن عائشة فذكروه وقال فيه: «صُومًا يَوْمًا مَكَائَهُ».

قال سفيان: فسألوا الزهري وأنا شاهد فقالوا: أهو عن عروة؟ فقال: لا، ثم رواه البيهقي بإسناده عن الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: سمعت الزهري يحدث عن عائشة فذكر هذا الحديث مرسلًا، قال سفيان فقل للزهري: هو عن عروة؟ قال: لا، قال سفيان: وكنت سمعت صالح بن أبي الأخضر حدثنا عن الزهري عن عروة قال الزهري: ليس هو عن عروة فظننت أن صالحًا أتى من قبل العرض، قال الحميدي: أخبرني غير واحد عن معمر قال: لو كان من حديث عروة ما نسيت قال البيهقي: فقد شهد ابن جريج وابن عيينة على الزهري وهما شاهدا عدل بأنه لم يسمعه من عروة، فكيف يصح وصل من وصله؟ قال البيهقي: قال الترمذي: سألت البخاري عن هذا الحديث فقال: لا يصح حديث الزهري عن عروة عن عائشة قال: وكذلك قال محمد بن يحيى [الذهلي]<sup>(١)</sup>، واحتج بحكاية ابن جريج وسفيان عن الزهري وبإرسال من أرسل الحديث عن الزهري من الأئمة.

قال البيهقي<sup>(٢)</sup>: وقد روى عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة<sup>(٣)</sup> عن عائشة، وجرير بن حازم وإن كان ثقة فقد وهم فيه، وقد خطأه فيه أحمد بن حنبل وعلى بن المديني، والمحمفوظ عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلًا، ثم روى البيهقي عن أحمد بن حنبل وعلى بن المديني ما ذكره عنهما، ثم رواه بإسناده عن زميل بن عباس مولى عروة عن عروة عن عائشة قال ابن عدي: هذا ضعيف لا تقوم به الحجة<sup>(٤)</sup>.

(١) في أ: الذهلي

(٢) السنن الكبرى (٢٨١/٤)

(٣) في ط: عروة

(٤) هذا ليس بقول ابن عدي، وإنما هو كلام البخاري نقله عنه ابن عدي، ولفظه: لا يعرف

لزميل سماع من عروة ولا ابن الهاد من زميل ولا تقوم به حجة نص عليه البيهقي في السنن

قال البيهقي: وقد روى من أوجه أخر عن عائشة لا يصح شيء منها وقد يثبتها في الخلافات، هذا آخر كلام البيهقي.

وروى الدارقطني والبيهقي حديث عائشة السابق من طريق قالوا فيه: قالت: «دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: حَبَانَا لَكَ حَيْسًا فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أُرِيدُ [الصَّوْمَ]»<sup>(١)</sup> وَلَكِنْ قَرَّبِيهِ وَأَقْضَى يَوْمًا مَكَانَهُ، قال الدارقطني والبيهقي: هذه الزيادة «وَأَقْضَى يَوْمًا مَكَانَهُ» [ليست]<sup>(٢)</sup> محفوظة<sup>(٣)</sup>.

واحتج أصحابنا لعدم وجوب القضاء بما احتج به البيهقي عن أبي سعيد الخدري قال: «صَنَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا فَأَتَى هُوَ وَأَصْحَابُهُ فَلَمَّا وُضِعَ الطَّعَامُ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: إِنِّي صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعَاكُمْ أَخُوكُمْ وَتَكَلَّفَ لَكُمْ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَفْطِرْ وَصُمْ يَوْمًا مَكَانَهُ إِنْ شِئْتَ»<sup>(٤)</sup>، قالوا: ولأن الأصل عدم القضاء ولم يصح في وجوبه شيء.

وأما الحديث السابق عن عائشة وحفصة - رضى الله عنها - فجوابه من وجهين: أحدهما: أنه ضعيف كما سبق.

والثاني: أنه لو ثبت لحمل القضاء على الاستحباب، ونحن نقول به، والله تعالى أعلم.

فرع: أما الخروج من صلاة الفرض المكتوبة والقضاء والنذر وصيام القضاء والكفارة والنذر فسبق بيانه في آخر باب مواقيت الصلاة، وفي أواخر<sup>(٥)</sup> كتاب الصيام قبيل هذا الباب.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ولا يجوز صوم يوم الشك؛ لما روى عن عمار - رضى الله عنه - أنه قال: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ»

= (٢٨١/٤) وفي المعرفة (٤٢٤/٣).

(١) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٩٣)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٠٩/٢)، والدارقطني (١٧٧/٢)، والبيهقي فى السنن (٢٧٥/٤)، وفى معرفة السنن والآثار (٤١٨/٣).

(٢) فى أ: أصوم.

(٣) فى أ: غير.

(٤) أخرجه البيهقي (٢٧٩/٤)، والطبراني فى الأوسط (٣٢٤٠) من طريقين عن محمد بن المنكدر وعن أبي سعيد به.

(٥) فى أ: أخر.

فإن صام يوم الشك عن رمضان لم يصح؛ لقوله ﷺ: «وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ اسْتِقْبَالًا»،  
ولأنه يدخل في العبادة وهو يشك في وقتها فلم يصح كما لو دخل في الظهر وهو  
يشك في وقتها، وإن صام فيه عن فرض عليه كره وأجزأه، كما لو صلى في دار  
مغصوبة، وإن صام عن تطوع نظرت: فإن لم يصله بما قبله ولا وافق عادة له، لم  
يصح؛ لأن التطوع مجرد قرينة فلا يحصل بفعل معصية، وإن وافق عادة له جاز؛ لما  
روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ بِيَوْمٍ وَلَا  
بِيَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ»، فإن وصله بما قبل النصف جاز،  
وإن وصله بما بعده لم يجز لما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال:  
«إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا صِيَامَ حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانُ».

الشرح: حديث عمار<sup>(١)</sup> رواه أبو داود والترمذي وقال: هو حديث حسن صحيح<sup>(٢)</sup>.

(١) في أ: عمارة.

(٢) أخرجه أبو داود (٧٤٩/٢، ٧٥٠) كتاب: الصوم، باب: كراهية صوم يوم الشك، حديث  
(٢٣٣٤)، والترمذي (٧٠/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء في كراهية يوم الشك، حديث  
(٦٨٦)، والنسائي (١٥٣/٤) كتاب: الصيام، باب: صيام يوم الشك، وابن ماجه (١/  
٥٢٧) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في صيام يوم الشك، حديث (١٦٤٥)، والدارمي (٢/  
٢) كتاب: الصوم، باب: في النهي عن صيام يوم الشك، والدارقطني (١٥٧/٢) كتاب:  
الصيام، حديث (٥)، والحاكم (٤٢٣/١، ٤٢٤) كتاب: الصوم، والبيهقي (٢٠٨/٤)  
كتاب: الصيام، باب: النهي عن استقبال شهر رمضان بصوم يوم أو يومين والنهي عن صوم  
يوم الشك.

وابن حبان (٨٧٨ - موارد).

وعلقه البخاري (١١٩/٤) كتاب: الصوم، باب: قول النبي ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ  
فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا».

وقال الترمذي: حسن صحيح.

وقال الدارقطني: هذا إسناد حسن صحيح ورواته كلهم ثقات.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وصححه ابن حبان أيضا.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة.

أخرجه الزوار في مسنده (٤٨٩/١ - كشف) رقم (١٠٦٦) من طريق عبد الله بن سعيد  
المقبري عن جده عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ نهى عن صيام ستة أيام من السنة يوم  
الأضحى ويوم الفطر وأيام التشريق واليوم الذي يشك فيه من رمضان».

وذكره الهيثمي في المجمع (٢٠٧/٣)، وقال: رواه الزوار وفيه عبد الله بن سعيد =



وأما حديث: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ»؛ فصحيح<sup>(١)</sup> رواه النسائي من رواية ابن عباس بإسناد صحيح، وسبق بيانه في أوائل<sup>(٢)</sup> كتاب الصيام في وجوب صوم رمضان برؤية الهلال.

وأما حديث أبي هريرة: «لَا تُقَدِّمُوا الشَّهْرَ»؛ فرواه البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>، وحديثه الآخر «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا صِيَامَ» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح ولم يضعفه أبو داود في سننه بل رواه وسكت عليه.

وحكى البيهقي عن أبي داود أنه قال: قال أحمد بن حنبل: هذا حديث منكر

= المقبرى وهو ضعيف.

وله طريق آخر:

وقد تقدم تخريجه.

أخرجه الدارقطني (١٥٧/٢) كتاب: الصيام حديث (٦) من طريق الواقدي ثنا داود بن خالد بن دينار ومحمد بن مسلم عن المقبرى عن أبي هريرة به.

وقال الدارقطني: الواقدي غيره أثبت منه. وهو متروك.

(١) أخرجه أحمد (٢٢٦/١)، والنسائي (١٣٦/٤)، والبيهقي (٢٠٧/٤).

(٢) في أ: أول.

(٣) أخرجه البخاري (١٢٧/٤، ١٢٨) كتاب: الصوم، باب: لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين، حديث (١٩١٤)، ومسلم (٧٦٢/٢) كتاب: الصيام، باب: لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين حديث (١٠٨٢/٢١)، وأبو داود (٧٥٠/٢) كتاب: الصوم، باب: فيمن يصل شعبان برمضان، حديث (٢٣٣٥)، والترمذي (٦٨/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم، حديث (٦٨٤)، والنسائي (١٤٩/٤) كتاب: الصيام، باب: التقديم قبل شهر رمضان، وابن ماجه (٢٨/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم إلا من صام صوما فوافقه، حديث (١٦٥٠)، وأحمد (٢٣٤٠/٢) وعبد الرزاق (١٥٨/٤) رقم (٧٣١٥)، والدارمي (٤/٢) كتاب: الصيام، باب: النهي عن التقدم في الصيام قبل الرؤية والطيلاسي (١٨٢/١) رقم (٨٦٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٨٤/٢)، والبيهقي (٢٠٧/٤) كتاب: الصيام، باب: النهي عن استقبال شهر رمضان بصوم يوم أو يومين، والدارقطني (١٥٩/٤)، وابن طهمان في «مشيخته» (٥٧)، وأبو نعيم في الحلية (٧٣/٣)، وأبو يعلى (٣٩٥/١٠ - ٣٩٦) رقم (٥٩٩٩)، وابن حبان (٣٥٩٢ - الإحسان) عن أبي هريرة به.

وقال الترمذي: حسن صحيح.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس بلفظ: «لَا تَصُومُوا قَبْلَ رَمَضَانَ صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأُفْطَرُوا لِرُؤْيَتِهِ».

قال: وكان عبد الرحمن لا يحدث به - يعنى عبد الرحمن بن مهدى - وذكر النسائي عن أحمد بن حنبل هذا الكلام، قال أحمد: «والعلاء بن عبد الرحمن ثقة لا ينكر من حديثه إلا هذا الحديث» قال النسائي: ولا نعلم أحدا روى هذا الحديث غير العلاء<sup>(١)</sup>.

أما حكم المسألة: فقال أصحابنا: لا يصح صوم يوم الشك عن رمضان بلا خلاف لما ذكره المصنف، فإن صامه عن قضاء أو نذر أو كفارة أجزأه وفي كراهته وجهان:

قال القاضى أبو الطيب: يكره وبه قطع المصنف، ونقله صاحب الحاوى عن مذهب الشافعى

والثانى: لا يكره، وبه قطع الدارمى وهو مقتضى كلام المتولى والجمهور واختاره ابن الصباغ وغيره قال ابن الصباغ فى الشامل: قال القاضى أبو الطيب: يكره ويجزئه، قال: ولم أر ذلك لغيره من أصحابنا، قال: وهو مخالف للقياس؛ لأنه إذا جاز أن يصوم فيه تطوعا له سبب فالفرض أولى، كالوقت الذى نهى عن الصلاة فيه، ولأنه إذا كان عليه قضاء يوم من رمضان، فقد تعين عليه؛ لأن وقت قضاؤه قد ضاق. وأما إذا صامه تطوعا فإن كان له سبب بأن كان عادته صوم الدهر أو صوم يوم وفطر يوم أو صوم يوم معين كيوم الاثنين فصادفه، جاز صومه بلا خلاف بين أصحابنا.

وبهذه المسألة احتج ابن الصباغ فى المسألة السابقة كما سبق. ودليله: حديث أبى هريرة الذى ذكره المصنف، وإن لم يكن له سبب فصومه حرام، وقد ذكر المصنف دليله، فإن خالف وصام أثم بذلك. وفى صحة صومه وجهان مشهوران فى طريقة خراسان. أصحابهما: بطلانه، وبه قطع القاضى أبو الطيب والمصنف وغيرهما من العراقيين.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢٥)، وأحمد (٤٤٢/٢)، والدارمى (١٧/٢)، وأبو داود (٢٣٣٧)، والترمذى (٧٣٨)، والنسائي فى الكبرى (١٧٠/٢)، وابن ماجه (١٦٥١)، وابن حبان (٣٥٨٩)، والبيهقى (٢٠٩/٤) من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة به مرفوعا.

والثاني: يصح، وبه قطع الدارمي وصححه السرخسي؛ لأنه صالح للصوم في الجملة بخلاف صوم العيد.

قال الخراسانيون: وهذان الوجهان كالوجهين في صحة الصلاة، المنهى عنها في وقت النهي، قالوا: ولو نذر صومه ففي صحة نذره وجهان بناء على صحة صومه إن صح صح، وإلا فلا.

قالوا: فإن صححته فليصم يوما غيره فإن صامه أجزأه عن نذره.

هذا كله إذا لم يصل يوم الشك بما قبل نصف شعبان، فأما إذا وصله بما قبله فيجوز بالاتفاق؛ لما ذكره المصنف، فإن وصله بما بعد نصف شعبان لم يجزه؛ لما ذكره المصنف، أما إذا صام بعد نصف شعبان غير يوم الشك ففيه وجهان:

أصحهما - وبه قطع المصنف وغيره ومن المحققين - : لا يجوز للحديث السابق.

والثاني: يجوز ولا يكره، وبه قطع المتولى وأشار المصنف في التنبيه إلى اختياره، وأجاب المتولى عن الحديث السابق «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا صِيَامَ حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانُ» بجوابين:

أحدهما: أن هذا الحديث ليس بثابت عند أهل الحديث.

والثاني: أنه محمول على من يخاف الضعف بالصوم فيؤمر بالفطر حتى يقوى لصوم رمضان، والصحيح ما قاله المصنف وموافقوه، والجوابان اللذان ذكرهما المتولى يتنازع فيهما.

فرع: قال أصحابنا: يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا وقع في ألسنة الناس أنه رثى ولم يقل عدل: إنه رآه أو قاله، وقلنا: لا تقبل شهادة الواحد، أو قاله عدد من النساء أو الصبيان أو العبيد أو الفساق. وهذا الحد لا خلاف فيه عند أصحابنا.

قالوا: فأما إذا لم يتحدث برؤيته أحد فليس بيوم شك، سواء أكانت السماء مصحية أو أطبق الغيم، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور. وحكى الرافعي وجهها عن أبي محمد الباقى<sup>(١)</sup> - بالموحدة وبالفاء - وإن كانت السماء مصحية ولم ير

(١) هو عبد الله بن محمد الخوارزمي، أبو محمد الباقى، نزيل بغداد، أحد أئمة الشافعية وأصحاب الوجوه، تفقه على أبي إسحاق المروزي، وأبى على بن أبى هريرة، ثم أخذ عن الداركي وأخذ عنه أبو الطيب الطبري والماوردي. قال الخطيب: كان من أفقه أهل وقته في

الهلال فهو شك وحكى أيضا وجها آخر عن أبى طاهر الزیادی من أصحابنا أن يوم الشك ما تردد بين الجائزين من غير ترجيح فإن شهد عبد أو صبی أو امرأة فقد ترجح أحد الجانبين فليس بشك، ولو كان فى السماء قطع سحاب يمكن رؤية الهلال من خلالها، ويمكن أن يخفى تحتها ولم يتحدث برؤيته فوجهان، قال الشيخ أبو محمد: 'وهو يوم الشك، وقال غيره: ليس بيوم شك وهو أصح، وقال إمام الحرمين: إن كان يبلى يستقل أهله بطلب الهلال فليس بشئ، وإن كانوا فى سفر ولم تبعد رؤية أهل القرى فيحتمل جعله يوم شك، هذا كلامه.

فرع: فى مذاهب العلماء فى صوم يوم الشك.

قد ذكرنا أنه لا يصح صومه بنية رمضان عندنا، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعلى وابن عباس وابن مسعود وعمار<sup>(١)</sup> وحذيفة وأنس وأبى هريرة وأبى وائل وعكرمة وابن المسيب والشعبى والنخعى وابن جريج والأوزاعى قال: وقال مالك: سمعت أهل العلم ينهون عنه.

هذا كلام ابن المنذر، وممن قال به أيضا عثمان بن عفان وداود الظاهرى قال ابن المنذر: وبه أقول، وقالت عائشة وأختها أسماء: نصومه من رمضان وكانت عائشة تقول: «لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان»، وروى هذا عن على أيضا<sup>(٢)</sup>.

قال العبدري: ولا يصح عنه، وقال الحسن وابن سيرين: إن صام الإمام صاموا، وإن أفطر أفطروا، وقال ابن عمر وأحمد بن حنبل: إن كانت السماء مصحية لم يجز صومه، وإن كانت مغيمة وجب صومه عن رمضان<sup>(٣)</sup>.

= المذهب، توفى فى المحرم سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة.

والباقي، منسوب إلى باب بالباب الموحدة والفاء - إحدى قرى خوارزم.  
ينظر ترجمته فى تاريخ بغداد (١٣٩/١٠)، وابن قاضى شعبة (١٥٩/١)، وبتيمة الدهر

(٢٨٩/٢)، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص ١٠٢

(١) فى المطبوع، وابن عمار، والصواب ما أثبتناه.

(٢) أخرجه البيهقى فى السنن (٢١١/٤) عن عائشة وعن أسماء وعن أبى هريرة.

قلت: وسيذكر الشارح الآثار عن عائشة وأسماء وأبى هريرة بعد قليل.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢٣) عن ابن عمر وأخرجه أبو داود (٢٣٢٠) وسيذكر الشارح نصه بعد قليل.

وعن أحمد<sup>(١)</sup> روايتان كمذهبنا ومذهب الجمهور، وعنه رواية ثالثة كمذهب الحسن هذا بيان مذاهبهم فى صوم يوم الشك عن رمضان، فلو صامه تطوعا بلا عادة ولا وصله فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز، وبه قال الجمهور، وحكاه العبدى عن عثمان وعلى وعبد الله بن مسعود، وحذيفة وعمار وابن عباس وأبى هريرة وأنس والأوزاعى ومحمد بن مسلمة المالكى وداود، وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: لا يكره صومه

(١) قال فى الإنصاف (٣/٣٤٨): يكره صوم يوم الشك، واعلم أنه إذا أراد أن يصوم يوم الشك، فتارة يصومه لكونه وافق عادته، وتارة يصومه موصولا قبله، وتارة يصومه عن قضاء فرض، وتارة يصومه عن نذر معين، أو مطلق، وتارة يصومه بنية الرضائية احتياطا. وتارة يصومه تطوعا من غير سبب، فهذه ست مسائل.

إحداها: إذا وافق صوم يوم الشك عادته، فهذا لا يكره صومه.

الثانية: إذا صامه موصولا بما قبله من الصوم، فإن كان موصولا بما قبل النصف فلا يكره قولاً واحداً، وإن وصله بما بعد النصف لم يكره على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وقيل: يكره، ومبناهما على جواز التطوع بعد نصف شعبان، فالصحيح من المذهب: أنه لا يكره، ونص عليه، وإنما يكره تقدم رمضان بيوم أو يومين، وقيل: يكره بعد النصف، اختاره ابن عبدوس فى تذكرته، وقدمه فى الرعايتين، وأطلقهما فى الحاويين، ومال صاحب الفروع إلى تحريم تقدم رمضان بيوم أو يومين.

الثالثة: إذا صامه عن قضاء فرض، فالصحيح من المذهب: أنه لا يكره. وعنه يكره صومه قضاء، جزم به الشيرازى فى الإيضاح، وابن هبيرة فى الإفصاح، وصاحب الوسيلة فيها. قال فى الفروع: فيتوجه طرده فى كل واجب للشك فى براءة الذمة.

الرابعة: إذا وافق نذر معين يوم الشك، أو كان النذر مطلقاً: لم يكره صومه قولاً واحداً. الخامسة: إذا صامه بنية الرضائية احتياطا: كره صومه. ذكره المجد وغيره واقتصر عليه فى الفروع.

السادسة: إذا صامه تطوعا من غير سبب، فالصحيح من المذهب: يكره، وعليه جماهير الأصحاب، كما قطع به المصنف هنا. قال فى الكافى: قاله أصحابنا. قال الزركشى: هو قول القاضى، وأبى الخطاب والأكثرين، وقال المجد: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله، وقيل: يحرم صومه، فلا يصح، وهو احتمال فى الكافى، ومال إليه فيه، واختاره ابن البناء، وأبو الخطاب فى عباداته الخمس، والمجد وغيرهم، جزم به ابن الزاغونى وغيره، ومال إليه فى الفروع، وهما روايتان فى الرعاية، وعنه لا يكره صومه. حكاه الخطابى عن الإمام أحمد. السابعة: يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان، إذا لم يكن فى السماء علة ليلة الثلاثين، ولم يترأى الناس الهلال، قدمه فى الفروع، وقال القاضى، وأكثر الأصحاب: أو شهد به من ردت شهادته. قال القاضى: أو كان فى السماء علة، وقلنا: لا يجب صومه.

(٢) قال فى بدائع الصنائع (٢/٧٨): ومنها - أى ومن الصوم المكروه - صوم يوم الشك بنية رمضان، أو بنية مترددة، أما بنية رمضان فلقول النبى ﷺ «لا يصام اليوم الذى يشك فيه من

تطوعا ويحرم صومه عن رمضان.

واحتج لمن قال بصومه عن رمضان بقوله ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ عُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ» رواه البخارى ومسلم من رواية ابن عمر<sup>(١)</sup>، وزعموا أن معناه ضيقوا عدة شعبان بصوم رمضان، وبأن عائشة وأسماء وابن عمر كانوا يصومونه، فروى البيهقي عن عائشة أنها سئلت عن صوم يوم الشك فقالت: «لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان»، وعن أسماء أنها

= رمضان إلا تطوعا» وعن عمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم أنهم كانوا ينهاون عن صوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان ولأنه يريد أن يزيد فى رمضان. وقد روى عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال: «لأن أفطر يوما من رمضان ثم أقضيه أحب إلى أن أزيد فيه ما ليس منه وأما النية المترددة: بأن نوى أن يكون صومه عن رمضان إن كان اليوم من رمضان، وإن لم يكن يكون تطوعا فلأن النية المترددة لا تكون نية حقيقة لأن النية تعيين للعمل، والتردد يمنع التعيين. وأما صوم يوم الشك بنية التطوع: فلا يكره عندنا ويكره عند الشافعى، واحتج بما روى عن النبى ﷺ أنه قال: «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم» ولنا ما رويناه عن النبى ﷺ أنه قال: «لا يصام اليوم الذى يشك فيه من رمضان إلا تطوعا»، استثنى التطوع، والمستثنى يخالف حكمه حكم المستثنى منه. وأما الحديث: فالمراد منه صوم يوم الشك عن رمضان لأن المروى أن النبى ﷺ «نهى عن صوم يوم الشك عن رمضان وقال: من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم» أى: صام عن رمضان واختلف المشايخ فى أن الأفضل أن يصوم فيه تطوعا، أو يفطر، أو ينتظر قال بعضهم: الأفضل أن يصوم لما روى عن عائشة وعلى رضى الله عنهما أنهما كانا يصومان يوم الشك بنية التطوع ويقولان لأن نصوم يوما من شعبان أحب إلينا من أن نفطر يوما من رمضان، فقد صامنا ونبها على المعنى، وهو أنه يحتمل أن يكون هذا اليوم من رمضان ويحتمل أن يكون من شعبان، فلو صام لدار الصوم بين أن يكون من رمضان، وبين أن يكون من شعبان، ولو أفطر لدار الفطر بين أن يكون فى رمضان وبين أن يكون فى شعبان، فكان الاحتياط فى الصوم، وقال بعضهم: الإفطار أفضل، وبه كان يفتى محمد بن سلمة وكان يضع كوزا له بين يديه يوم الشك، فإذا جاءه مستفت عن صوم يوم الشك أفاته بالإفطار وشرب من الكوز بين يديه المستفتى، وإنما كان يفعل كذلك لأنه لو أفتى بالصوم لاعتاده الناس فيخاف أن يلحق بالفريضة، وقال بعضهم: يصام سرا ولا يفتى به العوام لئلا يظنه الجهال زيادة على صوم رمضان. هكذا روى عن أبى يوسف أنه استفتى عن صوم يوم الشك فأفتى بالفطر ثم قال للمستفتى: تعال فلما دنا منه أخبره سرا فقال: «إنى صائم». وقال بعضهم ينتظر فلا يصوم ولا يفطر فإن تبين قبل الزوال، أنه من رمضان عزم على الصوم، وإن لم يتبين أفطر لما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أصبحوا يوم الشك مفطرين متلومين أى: غير أكليين ولا عازمين على الصوم، إلا إذا كان صائما قبل ذلك» فوصل يوم الشك به.

كانت تصوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان، وعن أبى هريرة «لأن أصوم اليوم الذى يشك فيه من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان»<sup>(١)</sup>.

قال البيهقى: ورواية أبى هريرة عن النبى ﷺ فى النهى عن تقدم الشهر بصوم إلا أن يوافق صوما كان يصومه أصح من هذا<sup>(٢)</sup>، قال البيهقى: وأما قول على رضى الله عنه فى ذلك، فإنما قاله عند شهادة رجل على رواية الهلال فلا حجة فيه.

قال: وأما مذهب ابن عمر فى ذلك فقد روينا عنه أنه قال: «لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذى يشك فيه»<sup>(٣)</sup>، وفى رواية عن عبد العزيز بن حكيم الحضرمى قال: رأيت ابن عمر يأمر رجلا بفطر فى اليوم الذى يشك فيه»<sup>(٤)</sup> قال: ورواية يزيد ابن هارون تدل على أن مذهب عائشة فى ذلك كمذهب ابن عمر فى الصوم إذا غم الشهر دون أن يكون صحوا.

قال البيهقى: ومتابعة السنة الثابتة وما عليه أكثر الصحابة وعوام أهل المدينة<sup>(٥)</sup> أولى بنا وهو منع صوم يوم الشك. هذا كلام البيهقى.

واحتج أصحابنا بحديث ابن عمر قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٦)</sup>. وفى رواية لهما عن ابن عمر أن النبى ﷺ قال: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»<sup>(٧)</sup>، وفى رواية لمسلم: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَضَرَبَ بِيَدِهِ فَقَالَ: الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا، ثُمَّ عَقَدَ إِنْهَامَهُ فِي الثَّالِثَةِ وَقَالَ: صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا ثَلَاثِينَ»<sup>(٨)</sup>، وفى رواية لأبى داود بإسناد صحيح زيادة قال: «وكان ابن عمر

(١) أخرج تلك الآثار البيهقى (٢١١/٤).

(٢) تقدم قريبا.

(٣) أخرجه البيهقى (٢٠٩/٤).

(٤) علقه البيهقى، وأخرجه ابن أبى شيبه (٣٢٢/٢) رقم (٩٤٩١) بمثل اللفظ السابق.

(٥) فى السنن الكبرى: عوام أهل العلم.

(٦) تقدم.

(٧) أخرجه البخارى (١٩٠٧)، ومسلم (٩ - ١٠٨٠) من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر واللفظ للبخارى.

(٨) أخرجه مسلم (٤ - ١٠٨٠).

إذا كان شعبان تسعا وعشرين نظر له فإن رثى فذاك، وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتره أصبح مفطرا، فإن حال دون منظره سحاب أو قتره أصبح صائما قال: وكان ابن عمر يفطر مع الناس ولا يأخذ بهذا الحساب»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ» رواه البخاري<sup>(٢)</sup>، وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>، وفي رواية له: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ»<sup>(٤)</sup>، وفي رواية: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ الشَّهْرُ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ»<sup>(٥)</sup>، وفي المسألة أحاديث كثيرة بمعنى ما ذكرناه، قال أهل اللغة: يقال: قدرت الشيء أقدره وأقدره - بضم الدال وكسرهما - وقدرته وأقدرته بمعنى واحد، وهو من التقدير قال الخطابي: ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]، واحتج أصحابنا بالرواية السابقة «فأكملوا العدة ثلاثين»، وهو تفسير «أقدروا له»، ولهذا لم يجتمعا في رواية، بل تارة يذكر هذا، وتارة يذكر هذا وتؤيده الرواية السابقة «فاقدروا ثلاثين» قال الإمام أبو عبد الله الماوردي: حمل جمهور الفقهاء قوله ﷺ: «فاقدروا له» على أن المراد إكمال العدة ثلاثين، كما فسره في حديث آخر، قالوا: ويوضحه ويقطع كل احتمال وتأويل فيه رواية البخاري «فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما»، وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمَهُ فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ» رواه البخاري ومسلم<sup>(٦)</sup>.

وعن أبي البختري قال: «أَهْلَلْنَا رَمَضَانَ وَنَحْنُ بِذَاتِ عِزْقٍ فَأَرْسَلْنَا رَجُلًا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَدَّهُ لِرُؤُوسِهِ فَإِنْ أَغْمَى

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٩) من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة.

(٣) أخرجه مسلم (١٧ - ١٠٨١) من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به.

(٤) أخرجه مسلم (١٨ - ١٠٨١) عن طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة، وفيه «فاكملوا العدد».

(٥) أخرجه مسلم (١٩ - ١٠٨١).

(٦) تقدم تخريجه.



عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس أيضا قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَصُومُوا قَبْلَ رَمَضَانَ صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ خَالَتْ دُونَهُ عَمَامَةٌ فَأَكْمِلُوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا» رواه الترمذى وقال: حديث حسن صحيح<sup>(٢)</sup>، وعنه عن النبي ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ خَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَحَابٌ فَكَمِّلُوا ثَلَاثِينَ وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ اسْتِقْبَالًا» رواه النسائى بإسناد صحيح<sup>(٣)</sup>، وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ بِصِيَامِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ كَانَ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ، لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ خَالَتْ دُونَهُ عَمَامَةٌ فَأَتِمُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطِرُوا»<sup>(٤)</sup>.

وعن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَخْصُوا هِلَالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ» رواه الترمذى، وعن مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح عن يحيى بن يحيى عن أبى معاوية بإسناده الصحيح<sup>(٥)</sup> قال: لا نعرف مثل هذا إلا من حديث أبى معاوية قال: والصحيح رواية أبى هريرة السابقة «لَا تَقْدَمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ بِيَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ» هذا كلام الترمذى، وهذا الذى قاله ليس بقادح فى الحديث؛ لأن أبا معاوية ثقة حافظ، فزيادته مقبولة.

وعن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَفَّظُ مِنْ شَعْبَانَ مَا لَا يَتَحَفَّظُ مِنْ غَيْرِهِ ثُمَّ يَصُومُ لِرُؤْيَيْهِ رَمَضَانَ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْهِ عَدَّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ» رواه الإمام أحمد وأبو داود والدارقطنى وقال: إسناده صحيح<sup>(٦)</sup>.

وعن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» رواه أبو داود والنسائى بإسناد على شرط البخارى ومسلم<sup>(٧)</sup>.

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) أخرجه أحمد (٢٥٨/١)، وأبو داود (٢٣٢٧).

(٥) أخرجه الترمذى (٦٨٧)، والطبرانى فى الأوسط (٨٢٤٢)، والدارقطنى (١٦٢/٢) -

(١٦٣)، والحاكم (٤٢٥/١)، والبيهقى فى شرح السنة (١٧١٦).

وقال الترمذى: غريب لا نعرف مثل هذا إلا ... إلى آخر كلامه.

(٦) تقدم .

(٧) تقدم .

وعن عمار قال: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» رواه أبو داود والنسائي والترمذي، وقال حديث حسن صحيح<sup>(١)</sup>.  
والأحاديث بنحو ما ذكرته كثيرة مشهورة، والجواب عما احتج به المخالفون سبق بيانه، والله أعلم.

فرع: اعلم أن القاضي أبا يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء الحنبلي صنف جزءاً في وجوب صوم يوم الشك، وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا حال دون مطلع الهلال غيم، ثم صنف الخطيب الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الشافعي جزءاً في الرد على ابن الفراء والشناعة عليه في الخطأ في المسألة، ونسبته إلى مخالفة السنة وما عليه جماهير الأمة، وقد حصل الجزاء عندي ولله الحمد، وأنا أذكر إن شاء الله تعالى مقاصدهما ولا أدخل بشيء يحتاج إليه مما فيهما مضموماً إلى ما قدمته في الفرع قبله، وبالله التوفيق.

قال القاضي ابن الفراء: جاء عن الإمام أحمد - رحمه الله - فيما إذا حال دون مطلع الهلال غيم ليلة الثلاثين من شعبان ثلاث روايات:  
إحداها: وجوب صيامه عن رمضان رواها عنه الأثرم والمروزي ومهنا وصالح والفضل بن زياد.

قال: وهو قول عمر بن الخطاب وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعمر بن العاص وأنس ومعاوية وأبي هريرة وعائشة وأسماء وبكر بن عبد الله المزني وأبي عثمان وابن أبي مريم وطاوس ومطرف ومجاهد فهؤلاء ثمانية من الصحابة وسبعة من التابعين.

والثانية: لا يجب صومه بل يكره إن لم يوافق عادته.

والثالثة: إن صام الإمام صاموا، وإلا أفطروا، وبه قال الحسن وابن سيرين قال ابن الفراء: وعلى الرواية الأولى عول شيوخنا أبو القاسم الخرقى وأبو بكر الخلال وأبو بكر عبد العزيز وغيرهم.

واحتج بحديث ابن عمر السابق «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ عَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ»، وقد سبق بيانه وأنه من الصحيحين، وفي رواية لأبي داود زيادة عن ابن

عمر: «أنه إذا كان دون منظره سبحانه صام» قال: والدلالة في الحديث من وجهين: أحدهما: أن رواية ابن عمر «وكان يصبح في الغيم صائما»، ولا يفعل ذلك إلا وهو يعتقد أنه معنى الحديث وتفسيره.

قال: فإن قيل فقد روى عن ابن عمر أنه قال: «لو صمت السنة لأفطرت هذا اليوم، يعني يوم الشك»<sup>(١)</sup>، وروى عنه: «صوموا مع الجماعة وأفطروا مع الجماعة» قلنا: المراد لأفطرت يوم الشك الذي في الصحو، وكذا الرواية الأخرى عنه، قال: فإن قيل: يحتمل أنه كان يصبح ممسكا احتياطا لاحتمال قيام بيته في أثناء النهار بأنه من رمضان فنسمى إمساكه صوما، قلنا: الإمساك ليس بصوم شرعى فلا يصح الحمل عليه، ولأنه لو كان للاحتياط لأمسك في يوم الصحو لاحتمال قيام بيته بالرؤية.

الوجه الثاني أن معنى: «اقدروا له» ضيقوا عدة شعبان بصوم رمضان كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ [الطلاق: ٧] أى ضيق عليه رزقه، قال: وإنما قلنا: إن التضييق بأن يجعل شعبان تسعة وعشرين يوما أولى من جعله ثلاثين لأوجه: أحدها: أنه تأويل ابن عمر راوى الحديث.

والثاني: أن هذا المعنى متكرر في القرآن.

والثالث: أن فيه احتياطا للصيام.

فإن قيل: فقد روى مسلم عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ»؛ فيحمل المطلق على المقيد.

قلنا: ليس هذا بصريح؛ لأنه يحتمل رجوعه إلى هلال شوال؛ لأنه سبقه بقوله: «وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم» يعني هلال شوال.

فنستعمل اللفظين على موضعين، وإنما يحتمل المطلق على المقيد إذا لم يكن المقيد محتملا، ويدل عليه رواية أبي هريرة عن النبي ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ أَفْطِرُوا»<sup>(٢)</sup>.

ويستنبط من الحديث دليل آخر: وهو أن معناه اقدروا له زمانا يطلع في مثله

(١) تقدم قريبا.

(٢) تقدم قريبا.

الهلال، وهذا الزمان يصلح وجود الهلال فيه، ولأن في المسألة إجماع الصحابة روى ذلك عن عمر وابنه وأبى هريرة وعمر بن العاص ومعاوية وأنس وعائشة وأسماء، ولم يعرف لهم مخالف في الصحابة.  
وعن سالم بن عبد الله قال: «كان أبى إذا أشكل عليه شأن الهلال تقدم قبله بصيام يوم».

وعن أبى هريرة «لأن أتعجل في صوم رمضان بيوم أحب إلى من أن أتأخر؛ لأنى إذا تعجلت لم يفتنى وإذا تأخرت فاتنى»<sup>(١)</sup>، وعن عمرو بن العاص «أنه كان يصوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان»، وعن معاوية أنه كان يقول: «إن رمضان يوم كذا وكذا ونحن متقدمون، فمن أحب أن يتقدم فليقدم، ولأن أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان»، وعن عائشة وقد سئلت عن اليوم الذى يشك فيه فقالت: «لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان»<sup>(٢)</sup> قال الراوى: «فسألت ابن عمر وأبا هريرة فقالا: أزواج رسول الله ﷺ أعلم بذلك منا»، وعن أسماء أنها كانت تصوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان<sup>(٣)</sup>.  
قال: فإن قيل: كيف يدعى الإجماع وفي المسألة خلاف ظاهر للصحابة؟ فقد روى منع صومه عن عمر وعلى وابن مسعود وعمار وحذيفة وابن عباس وأبى سعيد وأنس وعائشة، ثم ذكر ذلك بأسانيدهم عنهم من طرق، وفي الرواية عن على قال: «إِنَّ نَبِيَّكُمْ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنْ صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنَ السَّنَةِ يَوْمَ الشُّكِّ وَالتَّخْرِ وَالْفِطْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ»<sup>(٤)</sup>، وعن عمر وعلى: «أنهما كانا ينهيان عن صوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان»<sup>(٥)</sup> عن ابن مسعود «لأن أفطر يوما من رمضان ثم أقضيه أحب إلى من أن أزيد فيه ما ليس منه»<sup>(٦)</sup>، وعن ابن عباس: «لا تصوموا اليوم الذى يشك فيه لا يسبق فيه الإمام»، وعن أبى سعيد: «إذا رأيت هلال رمضان فصم وإذا لم تره فصم مع

(١) أخرجه البيهقى (٢١١/٤).

(٢) أخرجه البيهقى (٢١١/٤).

(٣) أخرجه البيهقى (٢١١/٤).

(٤) لم أجده من حديث على وإنما من حديث أبى هريرة وسيأتى.

(٥) أخرجه البيهقى (٢٠٩/٤).

(٦) أخرجه ابن أبى شيبة (٣٢٢/٢) رقم (٩٤٩٠)، والبيهقى (٢٠٩/٤).

جملة الناس وأفطر مع جملة الناس»، ونهى حذيفة عن صوم يوم الشك<sup>(١)</sup>.  
فهذا كله يخالف ما رويتموه عن الصحابة من صومه.

قلنا: يجمع بينهما بأن من نهى عن الصيام أراد إذا كان الشك بلا حائل سحاب، وكان صيامهم مع وجود الغيم، ويحتمل أنهم نهوا عن صومه تطوعا وتقدما على الشهر، ومن صام منهم على أنه من رمضان.

قال: فإن قيل: فتحن أيضا نتناول ما رويتموه عن الصحابة أن من صام منهم صام مع وجود شاهد واحد، وقد روى ذلك مسندا عن فاطمة بنت الحسين أن رجلا شهد عند على رضى الله عنه برؤية هلال رمضان فصام.  
وأحسبه قال: وأمر الناس بالصيام.

وقال: «لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان<sup>(٢)</sup>.  
قلنا: لا يصح هذا التأويل؛ لأنه إذا شهد واحد خرج عن أن يكون من شعبان، وصار يوما من رمضان يصومه الناس كلهم، وفيما سبق عن الصحابة أنهم قالوا: «لأن نصوم يوما من شعبان»، وهذا إنما يقال في يوم شك، ولأن ابن عمر كان ينظر الهلال، فإن كان هناك غيم أصبح صائما وإلا أفطر، وهذا يقتضى العمل باجتهاده لا بشهادة، ولأنه سموه يوم الشك، ولو كان في الشهادة لم يكن يوم شك.

قال: فإن قيل: ليس فيما ذكرتم أنهم كانوا يصومونه من رمضان فلعلهم صاموه تطوعا، وهذا هو الظاهر؛ لأنهم قالوا: «لأن نصوم يوما من شعبان» فسموه شعبان، وشعبان ليس بفرض، قلنا: هذا لا يصح؛ لأن ابن عمر كان يفرق بين الصحو والغيم؛ ولأن ظاهر كلامهم أنهم قصدوا الاحتياط لاحتمال كونه من رمضان، وهذا المقصود لا يحصل بنية التطوع، وإنما يحصل بنية رمضان.

ومن القياس أنه يوم يسوغ الاجتهاد في صومه عن رمضان، فوجب صيامه كما لو شهد بالهلال واحد، واحترزنا بـ «يسوغ الاجتهاد» عن يوم الصحو، ولهذا يتناول ما أطلقه الصحابة على الصحو؛ لأنه روى بصريحا عن ابن عمر، ولأنه عبادة بدنية

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٩٣).

(٢) أخرجه الشافعى فى المسند (١/ ٧٢١)، ومن طريقه البيهقى فى السنن (٢١٢/٤) وفى معرفة السنن والآثار (٣/ ٣٥٥) عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عبد الله ابن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت حسين به.

مقصودة فوجبت مع الشك، كمن نسي صلاة من صلاتين، واحترزنا بيدنية عن الزكاة والحج وبمقصوده عمن شك هل أحدث أم لا؟ فلا شيء عليه في كل ذلك. قال: واحتج المخالف بحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ: «نَهَى عَنْ صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ، وَيَوْمِ النَّخْرِ، وَيَوْمِ الْفِطْرِ، وَأَيَّامِ الشَّارِقِ»<sup>(١)</sup>. وجوابه من وجهين.

أحدهما: حمله على من صامه تطوعا أو نذرا أو قضاء.

والثاني: حمله على الشك إذا لم يكن غيم. قال: واحتج أيضا بحديث حذيفة عن النبي ﷺ قال: «لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ يَوْمَ وَلَا يَوْمَيْنِ حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ قَبْلَهُ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ»<sup>(٢)</sup>.

وجوابه أنه محمول على ما إذا لم يكن غيم واحتج بحديث ابن عباس وابن عمر أن النبي ﷺ قال: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ حَالَ دُونَهُ غَمَامَةٌ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»<sup>(٣)</sup>.

جوابه: أن معناه أكملوا رمضان، ودليل هذا التأويل أنه جاء في حديث أبي هريرة: «إِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ»، ويعود الضمير في رؤيته إلى هلال شوال؛ لأنه أقرب مذكور، وفي رواية عن أبي هريرة: «فَاتَمُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطَرُوا»، ومثله من رواية ابن عباس، وهكذا الجواب عن حديث ابن عمر في صحيح مسلم: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ»<sup>(٤)</sup> معناه غم هلال شوال.

قال: واحتج بحديث أبي البختري السابق قال: «أَهْلَلْنَا هِلَالَ رَمَضَانَ فَشَكَّكْنَا فِيهِ فَبَعَثْنَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَجُلًا فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَدَهُ لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»<sup>(٥)</sup>، وفي البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) تقدم قريبا.

(٣) تقدم تخريجهما.

(٤) تقدمت تلك الأحاديث قريبا.

(٥) تقدم قريبا.

ثَلَاثِينَ»<sup>(١)</sup>.

قلنا: هذا محمول على ما إذا كان الإغمام من الطرفين بأن يغم هلال رمضان فنعد شعبان تسعة وعشرين يوما ثم نصوم ثلاثين، فيحول دون مطلع هلال شوال غيم ليلة الحادى والثلاثين، فإننا نعد شعبان من الآن ثلاثين ونعد رمضان ثلاثين ونصوم يوما، فيصير الصوم واحدا وثلاثين، كما إذا نسي صلاة من يوم فاتته، فإنه يلزمه صلوات اليوم.

وقد روى عن أنس أنه قال: «هذا اليوم يكمل إلى أحد وثلاثين يوما واحتجوا بحديث حذيفة أن النبي ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فعدوا شعبان ثلاثين ثم صوموا، فإن غم عليكم فعدوا رمضان ثلاثين ثم أفطروا إلا أن تروه قبل ذلك»<sup>(٢)</sup> جوابه ما سبق قبله أنه محمول على ما إذا كان الإغمام فى طرفى رمضان.

قال: فإن قيل: هذا التأويل باطل لوجهين:

أحدهما: أنه قال: «فعدوا شعبان ثلاثين ثم صوموا»، والصوم إنما هو أول الشهر.

والثانى: أنه قال بعد ذلك: «فإن غم عليكم فعدوا رمضان ثلاثين ثم أفطروا» فدل على أن الإغمام فى أوله وفى آخره.

والذى فى أوله يقتضى الاعتداد به فى أول رمضان، وعلى هذا التأويل يقتضى أن الاعتداد به فى آخر رمضان.

قلنا: التأويل صحيح؛ لأننا نكمل عدة شعبان فى آخر رمضان، ونصوم يوما آخر، فيكون قوله: «ثم صوموا» راجعا إلى هذا اليوم.

وأما قوله بعده: «فإن غم عليكم فعدوا رمضان ثلاثين ثم أفطروا» فمعناه إذا غم فى أوله وغم فى آخره ليلة الثلاثين من رمضان، فإننا نعد شعبان ثلاثين ثم نصوم يوما وهو الحادى والثلاثين من رمضان فنعد رمضان ثلاثين، ونصوم يوما آخر فقد حصل العددان أحدهما بعد الآخر ويتخللهما صوم يوم قال: واحتج بأنه لو علق طلاقا أو

(١) تقدم تخريجه قريبا.

(٢) تقدم تخريجه بنحوه.

عتاقا على رمضان لم يقع يوم الشك، وكذا لا يحل فيه الدين. المؤجل إلى رمضان فكذا الصوم.

وجوابه: أنا لا نعرف الرواية عن أصحابنا في ذلك، فيحتمل ألا نسلم ذلك ونقول: يقع الطلاق والعتق ويحل الدين، ويحتمل أن نسلمه وهو أشبه، ونفرق بين المسألة بوجهين:

أحدهما: أنه قد ثبت الصوم بما لا يثبت به الطلاق والعتق والحلول وهو شهادة عدل واحد.

والثاني: أن في إيقاع الطلاق والعتاق وحلول الدين إسقاط حق ثابت لمعين بالشك، وهذا لا يجوز بخلاف الصوم فإنه إيجاب عبادة مقصودة على البدن فلا يمتنع وجوبها مع الشك كمن نسي صلاة من الخمس، وكذا الجواب عن قولهم: إذا تيقن الطهارة وشك في الحدث لا وضوء عليه للأصل، ولو شك هل طلق؟ لا طلاق عليه، لأن الطلاق والبضع حق له، فلا يسقطان بالشك، وكذا الجواب عن قولهم: لو تسحر الرجل وهو شاك في طلوع الفجر صوم؛ لأن الأصل بقاء الليل، ولو وقف بعرفات شاكا في طلوع الفجر صبح وقوفه، لأن الأصل بقاء الليل، والفرق أن البناء على الأصل في هاتين المسألتين لم يسقط العبادة؛ لأن الصوم والوقوف وجدا. وأما في مسألتنا فالبناء على الأصل يسقط الصوم.

وجواب آخر، وهو أن طلوع الفجر يخفى على كثير من الناس، فلو منعناهم السحور مع الشك لحقتهم المشقة؛ لأنه يتكرر ذلك، وليس كذلك في إلزامهم صوم يوم الشك؛ لأنه إنما يجب لعارض يعرض في السماء وهو نادر فلا مشقة فيه، وكذلك الحج لو منعناهم الوقوف مع الشك لفاتهم، وفيه مشقة عظيمة.

قال: واحتج بأنه شك فلا يجب الصوم كالصحو وجوابه: أنه يبطل بآخر رمضان إذا حال غيم فإنه يجب الصوم ولأنه إذا كان صحو ولم [يروا] <sup>(١)</sup> الهلال، فالظاهر عدمه بخلاف الغيم، فوجب صومه احتياطاً.

قال: واحتج بأن كل يوم صامه في الصحو لا يجب في الغيم كالثامن والعشرين كونه من شعبان.

وجوابه: أن الفرق بين الصحو والغيم ما سبق، ولأننا تحققنا في الثامن والعشرين

(١) في أ: ير.



كونه من شعبان بخلاف يوم الثلاثين، ولهذا لو حال الغيم فى آخر رمضان ليلة الثلاثين صمنا، ولو حال ليلة الحادى والثلاثين لم نصم، قال: واحتج بأنها عبادة فلا يجب الدخول فيها حتى يعلم وقتها كالصلاة.

وجوابه: أن هذا باطل فى الأصل والفرع.

أما الأصل فإنه يجب الدخول فى الصلاة مع الشك، وهو إذا نسى صلاة من الخمس .

وأما الفرع فإن الأسير إذا اشتبهت عليه الشهور صام بالتحرى وجواب آخر: وهو أن اعتبار اليقين فى الصلاة لا يؤدى إلى إسقاط العبادة، بخلاف مسألتنا، قال: واحتج أنه لا يصح الجزم بالنية مع الشك، ولا يصح الصوم إلا بجزم النية وجوابه: أنه لا يمتنع التردد فى النية للحاجة كما فى الأسير إذا صام بالاجتهاد ومن نسى صلاة من الخمس فصلاهن.

فإن قيل: لو حلف أن الهلال تحت الغيم قلنا: لا يحث للشك مع أن الأصل بقاء النكاح، وكذا لو حلف أنه لم يطلع، ولا هو تحت الغيم كما لو طار طائر فحلف أنه غراب، أو أنه ليس بغراب [أو تجهلناه]<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: لو وطئ فى هذا اليوم قلنا: تجب الكفارة.

فإن قيل: هل يصلى التراويح هذه الليلة؟ قلنا: اختلف أصحابنا فقال أبو حفص العكبرى: لا يصلى، وقال غيره: يصلى وهو ظاهر كلام أحمد، ولأنه من رمضان. فإن قيل: لم لم يحكموا بالهلال تحت [الغيم]<sup>(٢)</sup> فى سائر الشهور؟ قلنا: لا فائدة فيه بخلاف مسألتنا فإن فيه احتياطا للصوم ولهذا يثبت هلال رمضان بشاهد واحد بخلاف غيره.

فإن قيل: لو حلف ليدخلن الدار فى أول يوم من رمضان.

قلنا: لا يبر فى يمينه حتى يدخلها فى يومين يوم الشك والذى بعده، كمن نسى صلاة من صلوات يوم وجهلها فحلف ليدخلن الدار بعد أن يصلّيها فإنه لا يبر حتى يدخل بعد جميع صلوات اليوم، وإن كنا نعلم أن الذى فى ذمته واحدة، هذا آخر كلام القاضى أبى يعلى بن الفراء رحمه الله تعالى.

(١) فى أ: وجهلناه.

(٢) فى أ: الهلال.

قال الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادي في الرد عليه: [وقفت] <sup>(١)</sup> على كتاب لبعض من ينتسب إلى الفقه من أهل هذا العصر ذكر فيه أن يوم الشك المكمل لعدة شعبان يجب صومه عن أول يوم من رمضان، قال الخطيب: واحتج في ذلك بما ظهور اعتلاله يغني الناظر فيه عن إبطاله، إذ الحق لا يدفعه باطل الشبهات، والسنن الثابتة لا يسقطها فاسد التأويلات، ومع كون هذه المسألة ليس فيها التباس فربما خفى حكمها عن بعض الناس، ممن قصر فهمه، وقل بأحكام الشرع علمه، وقد أوجب الله على العلماء أن ينصحوا له فيما استحفظهم، ويبدلوا الجهد فيما قلدهم، وينهجوا للحق سبل نجاتهم، ويكشفوا للعوام عن شبهاتهم، لا سيما فيما يعظم خطره، ويبين في الدين ضرره، ومن أعظم الضرر إثبات قول يخالف مذهب السلف من أئمة المسلمين، في حكم الصوم الذي هو أحد أركان الدين، وأنا بمشيئة الله تعالى أذكر من السنن المأثورة، وأورد في ذلك من صحيح الأحاديث المشهورة، عن رسول رب العالمين، وصحابته الأخيار المرضيين، صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين، وعن خالفهم من التابعين، ما يوضح منار الحق ودليله، ويرد من تنكب سبيله، ويبطل شبهة قول المخالف وتأويله.

ثم روى الخطيب بإسناده حديث أبي هريرة السابق في [الصحيح] <sup>(٢)</sup> عن النبي ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا صَوْمَ رَمَضَانَ يَوْمَ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَوْمًا يَصُومُهُ رَجُلٌ فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الصَّوْمَ» <sup>(٣)</sup> ثم ذكر حديث أبي هريرة السابق في الصحيحين عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ صَوْمِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ وَيَوْمِ الْفِطْرِ وَالنَّخْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ» <sup>(٤)</sup>.

(١) في أ: وقعت.

(٢) في أ: الصحيحين.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) كذا قال النووي - رحمه الله وغفر له - إن هذا الحديث في الصحيحين، وهذا من النووى - رحمه الله - سبق قلم. فالحديث ليس في الصحيحين فضلاً عن السنن الأربعة. والنووى نفسه - رحمه الله - سيذكر هذا الحديث ويقول: رواه البيهقي بإسناد ضعيف. سيقول هذا في شرح المتن الذي أوله «ولا يجوز أن يصوم أيام التشريق صوماً غير صوم التمتع...».

وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في تلخيص الحبير (٣٧٩/٢ - ٣٨٠)، وعزاه للبزار والدارقطني والبيهقي. وضعف طرقهم كلها. فلله الحمد، ومنه المنة والفضل.

ثم ذكر الأحاديث الصحيحة السابقة «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ»، وحديث حذيفة الصحيح السابق عن النبي ﷺ: «لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ إِذَا غَمَّ الْهَلَالُ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ»، وحديث ابن عباس السابق في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال إن الله أمده للرؤية، وحديث: «أَخْصُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ»، وسبق بيانه.

ثم قال: باب الأمر بإكمال العدة إذا غم الهلال، قال: روى ذلك عن النبي ﷺ عن عمر بن الخطاب<sup>(١)</sup> وابنه عبد الله وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله والبراء ابن عازب وأبي بكرة وطلق بن علي ورافع بن خديج وغيرهم من الصحابة، ثم ذكر رواياتهم بأسانيد من طرق وألفاظها كما سبق في الفرع الأول، وفي جميع رواياته: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَقْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال الخطيب: أجمع علماء السلف على أن صوم يوم الشك ليس بواجب، وهو إذا كانت السماء مغيمة في آخر اليوم التاسع والعشرين من شعبان، ولم يشهد عدل برؤية الهلال، فيوم الثلاثين يوم الشك، فكره جمهور العلماء صيامه إلا أن يكون له عادة بصوم فيصومه عن عادته، أو كان يسرد الصوم فيأتي ذلك في صيامه فيصومه. قال: فمن منع صوم يوم الشك عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وعمار بن ياسر وحذيفة بن اليمان وابن عمر وابن عباس وأنس وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وعائشة، وتابعهم من التابعين سعيد بن المسيب والقاسم ابن محمد وأبو وائل وعبد الله بن عكيم الجهني وعكرمة والشعبي والحسن وابن سيرين والمسيب بن رافع وعمر بن عبد العزيز ومسلم بن يسار وأبو السوار العدوي وقتادة والضحاك بن قيس وإبراهيم النخعي<sup>(٣)</sup>، وتابعهم من الخالفين والفقهاء المجتهدين ابن جريج والأوزاعي والليث والشافعي وإسحاق بن راهويه.

وقال مالك وأبو حنيفة: لا يجوز عن رمضان ويجوز تطوعا.

وأما أحمد بن حنبل فروى عنه كذهب الجماعة أنه لا يجب صومه، ولا

(١) في أ، ط: روى ذلك عن النبي ﷺ عن عمر بن الخطاب. والصواب ما أثبتناه.

(٢) أخرج البيهقي في السنن الكبرى (٢٠٤/٤ - ٢٠٩) معظم تلك الروايات.

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة (٣٢٢/٢ - ٣٢٤) كتاب: الصيام، باب: ما قالوا في اليوم الذي يشك فيه بصيام.

يستحب، وروى عنه متابعة الإمام في صومه وفطره، وروى عنه أنه إن كان غيم صامه وإلا أفطره.

قال الخطيب: وزعم المخالف أن الرواية التي عليها التعويل عنده عن أحمد وجوب صوم يوم الشك عن أول يوم من رمضان، وأراه عول على قول العامة: خالف تعرف، واحتج لقوله بما سنذكره إن شاء الله تعالى، فمن ذلك حديث ابن عمر السابق «صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»<sup>(١)</sup>، قال الخطيب: قال المخالف: ودلالته من وجهين فذكر الوجهين السابقين في كلام ابن الفراء، ومختصرهما أن ابن عمر كان يصوم يوم ليلة الغيم، وهو الراوى، فاعتماده أولى.

والثاني: أن معنى «اقدروا له» ضيقوا شعبان بصوم رمضان.

قال الخطيب: أما حديث ابن عمر فاختلفت الروايات عنه اختلافاً يتول إلى أن يكون حجة لنا، فإن بعض الرواة قال في حديثه عنه: «فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً» ثم روى: «عنه فأكملوا العدة ثلاثين»، وفي رواية عنه: «فإن غم عليكم فاقدروا له ثلاثين»<sup>(٢)</sup> ثم ذكر الخطيب بأسانيده من طرق جميع هذه الألفاظ، وقد سبق بيانها وأنها صحيحة، ثم قال الخطيب: لقد ثبت برواية ابن عمر عن النبي ﷺ ما فسر المجمع، وأوضح المشكل وأبطل شبهة المخالف، وكشف عوار تأويله الفاسد؛ لأن قوله ﷺ: «فاقدروا له» مجمل فسر برواية «فعدوا له ثلاثين يوماً»، و «فاكملوا العدة له ثلاثين»، و «فاقدروا له ثلاثين» مع موافقة أبي هريرة ابن عمر على روايته مثل هذه الألفاظ عن رسول الله ﷺ ثم ذكر الخطيب رواية أبي هريرة من طريقين في بعضها «صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ»، وفي الثانية: «فإن غم عليكم فاقدروا له»<sup>(٣)</sup>.

قال الخطيب: وأما تعلق المخالف بما روى عن ابن عمر أنه كان يصوم إذا غم الهلال، فقد روى أنه كان يفعل ويفتي بخلاف ذلك، وفتياه أصح من فعله يعني لتطرق التأويل إلى فعله، ثم روى الخطيب بإسناده عن عبد العزيز بن حكيم قال:

(١) تقدّم.

(٢) تقدم تخريج تلك الروايات.

(٣) تقدّم.

سألوا ابن عمر فقالوا: نسبق قبل رمضان حتى لا يفوتنا منه شيء، فقال ابن عمر: «أف أف، صوموا مع الجماعة، وأفطروا مع الجماعة» إسناده صحيح إلا عبد العزيز ابن حكيم، فقال يحيى بن معين: هو ثقة، وقال أبو حاتم: ليس بقوى يكتب حديثه، وعن ابن عمر قال: «لا أتقدم قبل الإمام ولا أصله بصيام».

وعن عبد العزيز بن حكيم قال: «ذكر عند ابن عمر يوم الشك فقال: لو صمت السنة كلها لأفطرته»<sup>(١)</sup> قال الخطيب: وهذا هو الأشبه بابن عمر؛ لأنه لا يجوز الظن به أنه خالف النبي ﷺ وترك قوله الذي رواه هو وغيره من العمل بالرؤية أو إكمال العدة؛ فيجب أن يحمل ما روى عن ابن عمر من صوم يوم الشك على أنه كان يصبح ممسكا حتى يتبين بعد ارتفاع النهار هل تقوم بينة بالرؤية فظن الراوى أنه كان صائما، ويدل عليه أنه كان لا يحتسب به ولا يفطر إلا مع الناس ويدل عليه أيضا قوله: «لا أتقدم قبل الإمام»، وقوله: «لو صمت السنة لأفطرته» يعنى يوم الشك.

قال الخطيب: وهذا تصريح منه بأنه كان لا يعتقد الصيام فى ذلك، وإنما كان ممسكا.

فإن قيل: فما الفائدة فى إمساكه بلانية للصوم؛ لأنه لو ثبت كونه من رمضان لم يجزه قلنا: فائدته تعظيم حرمة رمضان، وكيف يظن بابن عمر مخالفة السنة وهو المجتهد فى اقتفاء آثار رسول الله ﷺ والاقتداء بأفعاله، وطريقة ابن عمر فى ذلك مشهورة محفوظة قال الخطيب: وقد تأول المخالف قول ابن عمر: «لو صمت السنة لأفطرت يوم الشك» على أن معناه لم أصمه تطوعا وإن تطوعت بجميع السنة قال:

(١) أخرجه سفيان الثورى فى جامعه كما فى فتح البارى (٤/٦١٧)، ومن طريق ابن أبى شيبة (٩٤٩١).

وعلق الشيخ المطيعى - هنا - تعليقا جانبى فيه الصواب، فقال: عبد العزيز بن حكيم الحضرمى أغفله ابن حجر فى التقرىب، كما أغفله الخزرجى فى «التذهيب» مع توثيق أبى داود له أ هـ.

وهذه غفلة؛ فعبد العزيز هذا ليس له رواية فى الكتب الستة؛ حتى يستدرك على الحافظ ابن حجر فى عدم ذكره، وقد رجعت إلى تهذيب الكمال (٣/٢١٨) فى ترجمة الإمام سفيان ابن سعيد بن مسروق الثورى، فلم يذكره المزى فىمن روى عنه سفيان وذكره الذهبى فى ميزانه، ولم يرقم عليه بأحد رموز الكتب الستة، وإنما قال: لا يعرف. قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: ليس بالقوى، وسمع ابن عمر، وعنه الثورى أيضا. الميزان (٤/٣٦٢).

ويحتمل أن يكون يوم الشك في الصحو، قال: وهكذا قوله: «صوموا مع الجماعة» المراد مع الصحو.

قال الخطيب: وهذا تأويل باطل؛ لأن المفهوم من هذا الكلام في اللغة والعرف أنه لا يصومه بحال.

وكذا المعروف عندهم من يوم الشك إنما هو مع وجود السحاب لا مع الصحو، مع أن ما تأوله على ابن عمر - لو لم يكن له وجه إلا ما قاله - لم يكن فيه حجة لثبوت السنن الراتبية الصريحة، بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله ﷺ خلاف ما ادعى المخالف، ولا يجوز تركها لفعل ابن عمر ولا غيره.

ثم روى بإسناده عن ابن عباس قال: «ليس أحد من الناس إلا يؤخذ من قوله ويترك غير النبي ﷺ»<sup>(١)</sup>.

قال الخطيب: وقد جعل المخالف العلة في تفسير الحديث المجمل الذي رواه ابن عمر مجرد فعله مع احتماله غير ما ذهب إليه، وكان يلزمه ترك رأيه والأخذ بحديث ابن عباس، ثم ذكره بإسناده عن ابن عباس قال: «تَمَارَى النَّاسُ فِي رُؤْيَةِ هِلَالٍ رَمَضَانَ فَقَالَ بَعْضُهُمُ: الْيَوْمَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: غَدًا فَجَاءَ أَغْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ أَنَّهُ رَأَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِلَاأَنَّ النَّاسَ فِي الصُّومِ، ثُمَّ قَالَ: صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صُومُوا، وَلَا تَصُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا»<sup>(٢)</sup>.

قال الخطيب: وهذا الحديث أولى أن يأخذ به المخالف من حديث ابن عمر؛ لما فيه من البيان الشافي باللفظ الواضح الذي لا يحتمل التأويل، ولأن ابن عباس ساق السبب الذي خرج الكلام عليه.

قال الخطيب: والمراد في رؤية الهلال إنما يقع إذا كان في السماء غيم، فلو كان الحكم ما ادعاه المخالف لأمر النبي ﷺ الناس بالصوم من غير شهادة الأعرابي على الرؤية.

قال الخطيب: وقد روى عن عبد الله بن جراد العقيلي عن النبي ﷺ حديثاً فيه

(١) وقاله أيضاً مجاهد. أخرجه عنه أبو نعيم في حلية الأولياء (٣/٣٠٠).

(٢) تقدم في شرح المتن الذي أوله: «وفي الشهادة التي يثبت بها رؤية الهلال شهر رمضان قولان». وخرج في فرع في مذاهب العلماء في هلال رمضان.

كفاية عما سواه فذكر بإسناد عنه، ثم قال: «أَصْبَحْنَا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ صِيَامًا وَكَانَ الشَّهْرُ قَدْ أَغْمَى عَلَيْنَا. فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَصْبَتْهُ مُفْطِرًا فَقُلْنَا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، صُمْنَا الْيَوْمَ، فَقَالَ: أَفْطِرُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ يَصُومُ هَذَا الْيَوْمَ فَلَيْتِمُ صَوْمَهُ، لَأَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مُتَمَارِيًا فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ لَيْسَ مِنْهُ» يعني ليس من رمضان<sup>(١)</sup>.

قال الخطيب: وأما ما ذكره المخالف أنه حجة له من جهة الاستنباط، وقوله: إن معنى «اقدروا له» ضيقوا شعبان لصوم رمضان فهو خطأ واضح؛ لأن معناه اقدروا شعبان ثلاثين يوما ثم صوموا في الحادي والثلاثين، وقدرت الشيء وقدرته - بتخفيف الدال وتشديدها - بمعنى واحد بإجماع أهل اللغة.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعَمَ الْقَدِيرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣] ثم روى الخطيب بإسناده عن يحيى بن زكريا الفراء الإمام المشهور قال في قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعَمَ الْقَدِيرُونَ﴾ ذكر عن علي وأبي عبد الرحمن السلمى أنهما شذدا، وخففها الأعمش وعاصم<sup>(٢)</sup>.

قال الفراء: ولا يبعد أن يكون معناه واحدا؛ لأن العرب قد تقول: قدر عليه الموت، وقدر عليه الموت، وقدر عليه رزقه، وقدر عليه رزقه، بالتخفيف والتشديد. ثم روى الخطيب عن ابن قتيبة التشديد والتخفيف، ثم عن ابن عباس ومقاتل بن سليمان - وكان أواخر وقته في التفسير - ثم الفراء ثم ثعلب: إنهم قالوا في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَنْ لَنْ نَقْدِرَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] معناه أن لن نقدر عليه عقوبة، قال: وكذلك قاله غيره من النحاة<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه ابن الجوزي عن الخطيب كما في نصب الراية (٢/٤٤٠) بسنده عن يعلى بن الأشدق عن عبد الله بن جراد.

قال الزيلعي: وشنع ابن الجوزي على الخطيب في روايته لهذا الحديث تشنيعا كثيرا. وقال: إنه حديث موضوع على بن جراد، لا أصل له. ولا ذكره أحد من الأئمة الذين ترخصوا في ذكر الأحاديث الضعيفة. وإنما هو نسخة يعلى بن الأشدق عن ابن جراد، وهو نسخة موضوعة. ثم قال الزيلعي: ووافقه صاحب التنقيح على جميع ذلك، وأقره عليه.

(٢) ينظر السبعة (٦٦٦)، والغيث (٣٧٩)، والكشف (٢/٣٥٨)، والنشر (٢/٣٩٧).

(٣) وقاله قبل هؤلاء أئمة التفسير: ابن عباس ومجاهد، والحسن البصري. ينظر الدر المنثور (٥٩٧/٤) تفسير الآية ٨٧ من سورة الأنبياء.

فهذا قول أئمة اللغة على أن في الحديث ما لا يحتاج معه إلى غيره في وضوح الحجة وإسقاط الشبهة، وهو قوله ﷺ: «فاقدروا له ثلاثين» أى فعدوا له ثلاثين، وهو بمعنى عدوا، وكله راجع إلى معنى قوله ﷺ: «فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» قال الخطيب: قال المخالف: وليس في قوله ﷺ: «فاقدروا له» ما يدل على وجوب تقدير شعبان بثلاثين، إذ ليس تقديره بثلاثين أولى من تقديره بتسعة وعشرين؛ لأن كل واحد من العددين يكون قدرا للشهر لقوله ﷺ: «حين نزل من الغرفة وقد ألى شهرا فنزل لتسع وعشرين: «إن الشهر تسع وعشرون»<sup>(١)</sup>، وعن ابن مسعود «ما صمنا تسعا وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين»<sup>(٢)</sup>.

قال الخطيب: ما أعظم غفلة هذا الرجل، ومن الذى نازعه فى أن الشهر تارة يكون تسعا وعشرين وتارة يكون ثلاثين، وأى حجة له فى ذلك.

وقوله: ليس التقدير بثلاثين أولى من التقدير بتسع وعشرين باطل ومحال؛ لأن النبى ﷺ نص على تقديره فى هذه الحالة بتمام العدد والكمال.

وهو قوله ﷺ: «فاقدروا له ثلاثين» قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

قال الخطيب: قال المخالف: فإن قيل: لم كان حمله على تسع وعشرين أولى من حمله على ثلاثين؟ قلنا: لوجوه:

أحدها: أنه تأويل ابن عمر الراوى، وهو أعرف.

والثانى: أنه مشهور فى كتاب الله تعالى فى غير موضع.

الثالث: أن فيه احتياطا للصوم.

قال الخطيب: أما [تأويل]<sup>(٣)</sup> ابن عمر فقد ذكرنا ما يفسده من معارضة ابن عباس له بالرواية التى لا تحتتمل تأويلا، وذكرنا عن ابن عمر من الروايات ما يوجب تأويل فعله على غير ما ذهب إليه المخالف، وكذلك تفسير ما ادعاه من الآيات فلا حاجة

(١) أخرجه البخارى (١٩١٠)، ومسلم (٢٥ - ١٠٨٥) من حديث أم سلمة وفى الباب عن جماعة من الصحابة فى الصحيحين.

(٢) تقدم تخريجه فى فرع فى «مذاهب العلماء فى هلال رمضان». وهو آخر شرح المتن الذى أوله «وفى الشهادة التى يثبت بها رؤية الهلال شهر رمضان قولان».

(٣) فى أ: تأويله.



إلى إعادته.

وأما قوله: «إن فيه احتياطاً» فالاحتياط في اتباع السنن والافتداء بها، دون الاعتراض عليها بالآراء، والحمل لها على الأهواء، ومنزلة من زاد في الشرع كمنزلة من نقص، لا فرق بينهما.

قال الخطيب: قال المخالف: فإن قيل: قد روى مسلم «فاقدروا له ثلاثين» من رواية ابن عمر، قلنا: هذا التفسير ليس بصريح لاحتمال رجوعه إلى هلال شوال. قال الخطيب: لا يجوز لأحد أن ينزل الكلام عن أصله الموضوع وظاهره المستعمل المعروف، ويعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا بدليل، وحقيقة قوله ﷺ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ» راجع إلى الغيم في ابتداء الصوم وفي انتهائه، وقد بين النص ما اقتضاه ظاهر هذا اللفظ وعمومه وحقيقته وهو قوله ﷺ في حديث ابن عباس: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ عِمَامَةٌ أَوْ ضَبَابَةٌ فَأَكْمِلُوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ، وَلَا تَسْتَقْبِلُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ»<sup>(١)</sup>، وعن ابن عباس أيضاً عن النبي ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْماً ثُمَّ صُومُوا وَلَا تَصُومُوا قَبْلَهُ يَوْماً»، وفي رواية عنه: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»، وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ» رواه البخاري في صحيحه<sup>(٢)</sup>.

قال الخطيب: واستدل المخالف على أن قوله ﷺ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»، راجع إلى غم هلال شوال بحديث أبي هريرة الآخر «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطِرُوا»، قال الخطيب: وليس في هذا أكثر من بيان حكم غم الهلال آخر الشهر وأنه يجب إكمال عدة الصوم، ونحن قائلون به.

فأما بيان حكم غمه في أول رمضان فمستفاد من الأحاديث السابقة، وهو قوله ﷺ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ صُومُوا»، وفي الرواية الأخرى «فَعُدُّوا شَعْبَانَ وَفِي الْأُخْرَى فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْماً ثُمَّ صُومُوا»، وحديث عائشة

(١) أخرجه أحمد (٢٢٦/١)، والنسائي (١٣٦/٤)، والبيهقي (٢٠٧/٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٩).

رضى الله عنها: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا غُمَّ عَلَيْهِ عَدَّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ»<sup>(١)</sup>.

قال الخطيب قال المخالف: هذه الألفاظ محمولة على ما إذا غم هلال رمضان فإننا نعد شعبان تسعة وعشرين يوما ثم نصوم ثلاثين يوما، فإن حال دون مطلع هلال شوال ليلة الحادى والثلاثين غيم، عددنا حينئذ شعبان ثلاثين، ثم نعد رمضان ثلاثين ونصوم يوما آخر فيكون إحدى وثلاثين.

قال الخطيب: من خلت يداه من الدليل وعدل عن نهج السبيل لجأ إلى مثل هذا التأويل ومع كونه إحدى العظام والكبر، وأعجب ما وقف عليه أهل النظر، فإن صاحبه لم يسنده إلى أصل يرده إليه، ولا أورد أمرا يحتمل أن يقفه عليه، ولو جاز تخصيص الحديث العام بغير دليل لبطلت دلالة الأخبار، [ولم يثبت]<sup>(٢)</sup> حكم بظاهر، وتعلق كل مبطل بمثل هذه العلة، ولئن ساع للمخالف هذا التأويل الباطل ليسوغن لغلاة الرافضة الذين يسبقون الناس فى الفطر والصوم أن يتأولوا قوله ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ» أن المراد تقدم الصيام للرؤية وتقدم الفطر للرؤية. قال الخطيب: ومخالفنا يعلم فساد هذا التأويل الذى [قاله فقال]<sup>(٣)</sup> له: أسمعت هذا التأويل عن أحد؟ فإن زعمه فليأت بخبر واحد يتضمنه، وأن [أحدا]<sup>(٤)</sup> من السلف كان إذا غم عليه هلال شوال استأنف عدد شعبان، فإن لم يجده فى خبر ولا أثر، وهيهات أن يجده، فليعلم أن ما تأوله خلاف الصواب، فالحق أحق أن يتبع.

فإن قال: استخرجه بنظرى، قلنا: الاستخراج [لا يكون]<sup>(٥)</sup> إلا من أصل [ولا سبيل لك إليه]<sup>(٦)</sup>.

قال الخطيب: وزعم المخالف أن إجماع الصحابة فى هذه المسألة على وفق مذهبه، وهذه دعوى منه ليس عليها برهان، ولا يعجز كل من غلب هواه على شيء

(١) تقدّم فى هذا الشرح.

(٢) فى أ: ولم يجب إثباته.

(٣) فى أ: ذكره فيقال.

(٤) فى أ: فى

(٥) فى أ: لا يجوز

(٦) فى أ: ولن يجد إليه سبيلا.

أن يدعى إجماع الصحابة عليه.

قال الخطيب: وأنا أذكر هنا ما ثبت عند أهل النقل في ذلك عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء الخالفين، فأما الرواية عن عمر بن الخطاب فرواها بإسناده عن عبد الله بن عكيم<sup>(١)</sup> أنه كان يخطب الناس كلما أقبل رمضان ويقول في خطبته: ألا ولا يتقدم الشهر منكم أحد، يقولها ثلاثاً<sup>(٢)</sup>، وفي الرواية أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد المجندة: صوموا لرؤية الهلال وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً ثم<sup>(٣)</sup> صوموا وأفطروا، وبإسناده عن الإمام أحمد بن حنبل قال: كان عثمان لا يجيز شهادة الواحد في رؤية الهلال على رمضان، فقلت له: من ذكره؟ قال ابن جريج عن عمرو بن دينار، قلت له: من ذكره عن ابن جريج؟ قال: عبد الرزاق وروح<sup>(٤)</sup>.

قال الخطيب: فإذا لم يقبل عثمان شهادة الواحد، فالغيم أولى ألا يعتمد. وعن مجالد عن الشعبي عن علي أنه كان يخطب إذا حضر رمضان ويقول في خطبته: «لا تقدموا الشهر، إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فأكملوا العدة»، وكان يقول ذلك بعد صلاة الفجر وصلاة العصر<sup>(٥)</sup>. وعن مجالد عن الشعبي «أن عمر وعلياً كانا ينهيان عن صوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان»<sup>(٦)</sup>.

قلت: مجالد ضعيف، والله أعلم.

قال الخطيب: واحتج المخالف بخبر يروى عن علي أنه قال: «أصوم يوماً من

(١) أبو معبد الجهني الكوفي: توفي في إمارة الحجاج، مخضرم من الثانية، أخرج له الأئمة الستة خلا البخاري، سمع كتاب: النبي ﷺ.

ينظر تهذيب التهذيب (٣٢٣/٥)، سير أعلام النبلاء (٥١٠/٣)، الثقات (٢٤٧/٣)، الجرح والتعديل (١٢١/٥)، والخلاصة (٨٠/٢).

(٢) أخرجه البيهقي (٢٠٨/٤)

(٣) في أ: و

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٧٣٤٧)، وابن أبي شيبة (٩٤٧٠) عن ابن جريج قال: سمعت عمرو بن دينار يحدث أن عثمان أبي أن يجيز شهادة هاشم بن عتبة وحده على رؤية هلال رمضان. واللفظ لعبد الرزاق.

(٥) أخرجه البيهقي (٢٠٩/٤).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٨٩)، والبيهقي (٢٠٩/٤).

شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان»<sup>(١)</sup> قال الخطيب: ولا حجة فيه؛ لأن عليا كان لا يقبل شهادة العدل الواحد في الصوم، ثم روى بإسناده عن علي أنه كان يقبل شهادة رجلين لهلال رمضان، ثم رأى على قبول شهادة واحد، ثم روى عن فاطمة بنت الحسين أن رجلا شهد عند علي على رؤية هلال رمضان، فصام وقال: «أصوم يوما لمن شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان»<sup>(٢)</sup> فصيام على رضى الله عنه كان بشهادة الرجل الواحد بعد أن كان لا يقبل شهادة الواحد، فلما بلغه الحديث عن النبي ﷺ في قبول الواحد صار إليه.

قال الخطيب: ويدل على أن عليا كان لا يصوم إلا للرؤية أو [اكتمال] العدد لشعبان ما أخبرناه أحمد وذكر إسناده إلى الوليد بن عتبة قال: «صمنا على عهد علي رضى الله عنه ثمانية وعشرين يوما، فأمرنا على بقضاء يوم»<sup>(٣)</sup>.

قال الخطيب: وكان شهر رمضان تلك السنة تسعة وعشرين يوما، وشعبان تسعة وعشرين وغم الهلال في آخر شعبان، فأكمل على والناس العدد لشعبان ثلاثين، وصاموا فأروا الهلال عشية اليوم الثامن والعشرين من الصوم ولو كان على يقول في الصوم كقول المخالف من اعتماد الغيم لم ير الناس الهلال بعد صوم ثمانية وعشرين يوما.

وأما ابن مسعود فروى عنه الخطيب بإسناده: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين»<sup>(٤)</sup>، وفي رواية عنه: «لأن أفطر يوما من رمضان ثم أقضيه أحب إلى من أن أزيد فيه يوما ليس منه»<sup>(٥)</sup> وعن صلة قال: «كُنَّا عِنْدَ عَمَّارٍ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ فَأَتَى بِشَاةٍ فَتَنَحَّى بَعْضُ الْقَوْمِ فَقَالَ عَمَّارٌ: مَنْ صَامَ هَذَا الْيَوْمَ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(٦)</sup>.

(١) سيأتي تخريجه بعد قليل.

(٢) أخرجه الشافعي في المسند (١/ ٧٢١)، ومن طريق البيهقي في السنن (٤/ ٢١٢) وفي معرفة السنن والآثار (٣/ ٣٥٥) عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو ابن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٣٠٨) وابن أبي شيبة (٤/ ٣٣٣) رقم (٩٦١٣). والبيهقي (٤/ ٢٥١).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٠٢١).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٩٠)، والبيهقي (٤/ ٢٠٩).

(٦) تقدم تخريجه في أول شرح المتن.

وعن حذيفة: «أنه كان ينهى عن صوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان»<sup>(١)</sup>،  
وعن ابن عباس قال: «لا تصلوا رمضان بشيء، ولا تقدموه بيوم ولا يومين»<sup>(٢)</sup>،  
وعنه: «من صام اليوم الذى يشك فيه فقد عصى الله ورسوله»<sup>(٣)</sup>.  
وعن أبى هريرة: «إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن أغمى  
عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»<sup>(٤)</sup>.

قال الخطيب: وأما ما رويناه عن معاوية بن صالح عن أبى مريم قال: «سمعت  
أبا هريرة يقول: «لأن أتقدم فى رمضان أحب إلى من أن أتأخر؛ لأننى إن تقدمت لم  
يفتني»<sup>(٥)</sup> فرواية ضعيفة لا تحفظ إلا من هذا الوجه، وأبو مريم مجهول فلا يعارض  
برويته ما نقله الحفاظ من أصحاب أبى هريرة عنه.

قال الخطيب: ومما تعلق به المخالف ما رواه يحيى بن أبى إسحاق قال: رأيت  
هلال الفطر إما عند الظهر أو قريبا منها، فأفطر ناس فأتينا أنسا فأخبرناه فقال: «هذا  
اليوم يكمل إلى أحد وثلاثين يوما، لأن الحكم بن أيوب أرسل إلى قبل صيام الناس  
أنى صائم غدا فكرهت الخلاف عليه فصمت، وأنا متم يومى هذا إلى الليل»<sup>(٦)</sup> قال  
الخطيب: قال المخالف: ولا يتقدم أنس على صوم الجماعة إلا بصوم يوم الشك.  
قال الخطيب: فيقال له: قد قال أنس: إنه لم يصمه معتقدا وجوبه وإنما تابع  
الحكم بن أيوب - وكان هو الأمير - على الإمساك فيه، ولعل الأمير عزم عليه فى  
ذلك فكره مخالفته، والمحفوظ عن أنس أنه أفطر يوم الشك، كذا روى عنه محمد  
ابن سيرين<sup>(٧)</sup> وحسبك به فهما وعقلا وصدقا وفضلا، ومن ذلك عن عائشة: «لأن  
أصوم يوما من شعبان أحب لى من أن أفطر يوما من رمضان»<sup>(٨)</sup> قال الخطيب:  
أرادت عائشة صوم الشك إذا شهد بروية الهلال عدل، فيجب صومه، ولو كان قد  
شهد بباطل فى نفس الأمر وأرادت بقولها مخالفة من شرط لصوم رمضان شاهدين،

(١) أخرجه ابن أبى شيبة (٩٤٩٤).

(٢) أخرجه ابن أبى شيبة (٩٠٢١).

(٣) أخرجه الخطيب فى التاريخ (٣٩٧/٢).

(٤) لم أجده موقوفا.

(٥) أخرجه البيهقى (٢١١/٤) بمعناه.

(٦) أخرجه ابن أبى شيبة (٩٤٤٩) مختصرا.

(٧) أخرجه عبد الرزاق (٧٣١٧)، وابن أبى شيبة (٩٤٩٤).

(٨) أخرجه البيهقى (٢١١/٤).

والدليل على هذا أن مسروقاً روى عنها النهى عن صوم يوم الشك، ثم رواه الخطيب بإسناده، ومن ذلك عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت إذا غم الهلال تقدمته وصامت، وتأمر بذلك<sup>(١)</sup>.

قال الخطيب: ليس في هذا أكثر من تقدمها بالصوم، ويحتمل أنه تطوع لا واجب وإذا احتمل ذلك لم يكن للمخالف فيه حجة، مع أن الحجة إنما هي في قول رسول الله ﷺ وفعله.

قال الخطيب: ومما جاء عن التابعين فيه ما رويناه، فذكر بإسناده عن عكرمة «مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ فَقَدْ عَصَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُفْطِرَ بَعْدَ الظُّهْرِ»<sup>(٢)</sup>.

وعن القاسم بن محمد: «لا تصم اليوم الذى تشك فيه إذا كان فيه سحاب»<sup>(٣)</sup>، وفى رواية عنه: «لا بأس بصومه إلا أن يغم الهلال»<sup>(٤)</sup>.

وعن الشعبي أنه سئل عن اليوم الذى يقول الناس: إنه من رمضان؟ قال: «لا يصم إلا مع الإمام»<sup>(٥)</sup>، وفى رواية عنه: «لو صمت السنة كلها [ما صمت] يوم الشك»، وعن الضحاك بن قيس: «لو صمت السنة كلها ما صمت يوم الشك»<sup>(٦)</sup>، وعن إبراهيم قال: ما من يوم أبغض إلى أن أصومه من اليوم الذى يقال: إنه من رمضان<sup>(٧)</sup>، وعن إبراهيم وأبي وائل والشعبي والمسيب بن رافع أنهم كانوا يكرهون صوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان، وعن الحسن البصرى قال: لأن أفطر يوماً من رمضان لا أتعمده أحب إلى من أن أصوم يوماً من شعبان أصل به رمضان أتعمده، وعن الحسن وابن سيرين أنهما كرها صوم يوم الشك<sup>(٨)</sup>.

قال الخطيب: وذكر المخالف شبهها من القياس، ولم يختلف من اعتمد الآثار من

(١) أخرجه البيهقى (٢١١/٤) بإسناده عن أسماء - رضى الله عنهما - أنها كانت تصوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٧٣١٩) وابن أبى شيبه (٩٥٠٣).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢٦).

(٤) أخرجه ابن أبى شيبه (٩٤٩٩) بنحوه.

(٥) أخرجه ابن أبى شيبه (٩٥٠٥).

(٦) أخرجه ابن أبى شيبه (٩٤٩٢).

(٧) أخرجه ابن أبى شيبه (٩٥٠٦).

(٨) تنظر تلك الآثار فى مصنف ابن أبى شيبه (٣٢٢/٢ - ٣٢٤)، ومصنف عبد الرزاق (١٥٨/٤).

العلماء أن كل قياس ثبت عن النبي ﷺ نص يخالفه فهو باطل، ويحرم العمل به، وقد قال أبو حنيفة وهو إمام أهل العراق مع توسعه في القضاء بالقياس: البول في المسجد أحسن من بعض القياس، وهذا صحيح، وهو إذا قابل القياس نص يخالفه، أو كان فاسدا لنقص، أو معارضة الفرع للأصل، كقياس المخالف وجوب صوم يوم الشك على من نسي صلاة من صلوات يوم، فهذا قياس باطل لثبوت النص بخلافه؛ ولأن الصلاة لم تجب بالشك، بل لأننا تيقنا شغل ذمته بكل صلاة، وشككنا في براءته منها والأصل بقاؤها بخلاف الصوم ولا طريق له إلى الصلاة المنسية إلا بفعل الجميع، وإنما نظير مسألة يوم الشك أن يشك هل دخل وقت الصلاة أم لا؟ فلا تلزمه الصلاة بالاتفاق، بل لو صلى شاكا فيه لم تصح صلاته.

قال المخالف: وقياس آخر وهو القياس على ما إذا غم الهلال في آخر رمضان فإنه يجب صوم ذلك اليوم.

قال الخطيب: ليس بهذا المخالف من الغباوة ما ينتهي إلى هذه المقالة لكنه ألزم نفسه أمرا ألجأه إليها، وكيف استجاز أن يقول: يوم الشك أحد طرفي الشهر مع أن هذا الوصف لا يلزمه ولا يسلم له؟.

فإن قال: بنيته على أصل، قيل له: وهو مخالف للنص فيجب اطراحه، ويقال له: إن قلت: يوم الشك أحد طرفي رمضان فأت بحجة على ذلك وهيئات السبيل إلى ذلك، «وإن قلت» الشك أحد طرفي شعبان، قيل: أصبت، ولا يجب صوم شعبان، ثم يقال: الأصل بقاء شعبان فلا يزول بالشك.

قال الخطيب: قال المخالف: ولا يمتنع ترك الأصل للاحتياط كما في مسألة من نسي صلاة من الخمس، وكما لو شك ماسح الخف في انقضاء مدته فلا يمسح، ولو شكت المستحاضة في انقطاع الحيض تلزمها الصلاة.

قال الخطيب: أما مسألة الصلاة فسبق جوابها وأما ماسح الخف فشرط مسحه بقاء المدة فإذا شك فيها رجع إلى الأصل، وهو غسل الرجلين وأما المستحاضة فسقطت عنها الصلاة بسبب الحيض، فإذا شكت فيه رجعت إلى الأصل، ومقتضى هذا في مسألتنا ألا يجب صوم يوم الشك؛ لأن الأصل بقاء شعبان، هذا آخر كلام الخطيب رحمه الله تعالى والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ويكره أن يصوم يوم الجمعة وحده، فإن وصله

بيوم قبله أو بيوم بعده لم يكره؛ لما روى أبو هريرة - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «لَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ أَوْ يَصُومَ بَعْدَهُ».

الشرح: هذا الحديث رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>، وفى المسألة أحاديث أخرى، من ذلك حديث محمد بن عباد قال: «سَأَلْتُ جَابِرًا أَنَّهُ يَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن أبى هريرة عن النبي ﷺ قال: «لَا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَيَّامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وعن جويرية بنت الحارث أم المؤمنين رضى الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَقَالَ: أَصُمْتِ أَمْسِ؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: أَتُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: فَأَفْطِرِي» رواه البخارى<sup>(٤)</sup>.

وعن ابن مسعود قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ غُرَّةِ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَقَلَمًا كَانَ يُفْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» رواه [الإمام] أحمد والترمذى والنسائى وغيرهم، قال

(١) أخرجه البخارى (٢٧٣/٤) كتاب: الصوم باب صوم يوم الجمعة، وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن يفطر (١٩٨٥)، ومسلم (٨٠١/٢) كتاب: الصيام، باب: كراهية صيام يوم الجمعة منفرداً (١٤٧/ ١١٤٤)، وأبو داود (٧٣٦/٢) كتاب: الصيام، باب: النهى أن يخص يوم الجمعة بصوم (٢٤٢٠)، والترمذى (١١٩/٣) كتاب: الصوم، باب: ما جاء فى كراهية صوم يوم الجمعة وحده، والبيهقى (٣٠٢/٤).

قال الترمذى: حسن صحيح.

وقال: والعمل على هذا عند أهل العلم؛ يكرهون للرجل أن يختص يوم الجمعة بصيام، لا يصوم قبله ولا بعده، وبه يقول أحمد وإسحاق.

(٢) أخرجه البخارى (٢٧٣/٤) كتاب: الصوم، باب: صوم يوم الجمعة، وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن يفطر (١٩٨٤)، ومسلم (٨٠١/٣) كتاب: الصيام، باب: كراهية صيام يوم الجمعة منفرداً (١٤٦/ ١١٤٣).

(٣) أخرجه مسلم (٨٠١/٢) كتاب: الصيام، باب: كراهية صيام يوم الجمعة منفرداً حديث (١٤٨/ ١١٤٣) والنسائى فى (الكبرى) (١٤١/٢) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على محمد بن سيرين حديث (٢٧٥١) والبيهقى (٣٠٢/٤) كتاب: الصيام، باب: النهى عن تخصيص يوم الجمعة بالصوم، من طريق محمد بن سيرين عن أبى هريرة.

(٤) أخرجه أحمد (٣٢٤/٦، ٤٣٠)، وعبد بن حميد (١٥٥٧)، والبخارى (١٩٨٦)، وأبو داود (٢٤٢٢)، والنسائى فى الكبرى (١٤٢/٢) رقم (٢٧٥٤)، والبيهقى (٣٠٢/٤).



الترمذى: حديث حسن<sup>(١)</sup>، قال أصحابنا: يكره إفراد يوم الجمعة بالصوم، فإن وصله بصوم قبله أو بعده أو وافق عادة له بأن نذر صوم يوم شفاء مريضه، أو قدوم زيد أبدا، فوافق الجمعة لم يكره؛ لحديث أبي هريرة وغيره مما سبق، هذا الذى ذكرته من كراهة إفراد يوم الجمعة بالصوم هو الصحيح المشهور، وبه قطع المصنف والجمهور.

وقال القاضى أبو الطيب فى المجرّد: روى المزنّى فى الجامع الكبير عن الشافعى أنه قال: لا أستحب صوم يوم الجمعة لمن كان إذا صامه منعه من الصلاة ما لو كان مفطرا فعله، هذا نقل القاضى، وقال صاحب الشامل: وذكر فى جامعہ قال الشافعى: ولا يبين لى أن أنهى عن صوم يوم الجمعة إلا على اختيار لمن كان إذا صامه منعه عن الصلاة التى لو كان مفطرا فعلها.

قال صاحب «الشامل»: وذكر الشيخ أبو حامد فى التعليق أنه يكره صومه مفردا قال: وهذا خلاف ما نقله المزنّى، قال: وحمل الشافعى الأحاديث الواردة فى النهى على من كان الصوم يضعفه ويمنعه عن الطاعة.

هذا كلام صاحب «الشامل»، ونقل ابن المنذر عن الشافعى هذا الذى قاله صاحب «الشامل» مختصرا، ولم يذكر عنه غيره، وقد قال صاحب «البيان»: فى كراهة إفراده بالصوم وجهان المنصوص الجواز، ويحتج لظاهر ما قاله الشافعى، واختاره صاحب «الشامل» بحديث ابن مسعود السابق، ومن قال بالمذهب المشهور أجاب عنه بأن النبى ﷺ كان يصوم الخميس فوصل الجمعة به، وهذا لا كراهة فيه بلا خلاف. والله أعلم.

(١) أخرجه أبو داود (٨٢٢/٢) كتاب: الصوم، باب: فى صوم الثلاث من كل شهر، حديث (٢٤٥٠)، والترمذى (١٢٢/٢) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى صوم يوم الجمعة، الحديث (٧٣٩)، والنسائى (٢٠٤/٤) كتاب: الصيام، باب: صوم النبى ﷺ بأبى هو وأمى، وذكر اختلاف الناقلين للخبر فى ذلك، وابن ماجه (٥٤٩/١) كتاب: الصيام، باب: فى صيام يوم الجمعة، حديث (١٧٢٥)، والبيهقى (٢٩٤/٤) كتاب: الصيام، باب: من أى الشهر يصوم هذه الثلاثة، والطيالسى (١٩٤/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى صيام ثلاثة أيام من كل شهر، حديث (٩٣٤)، وأحمد (٤٠٦/١).

وقال الترمذى: حسن غريب.

وقال: وقد روى شعبة عن عاصم هذا الحديث ولم يرفعه.

فرع: قال الأصحاب وغيرهم: الحكمة فى كراهة أفراد يوم الجمعة بالصوم أن الدعاء فيه مستحب، وهو أرجى فهو يوم دعاء وذكر وعبادة من الغسل والتبكير إلى الصلاة وانتظارها واستماع الخطبة وإكثار الذكر بعدها لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الجمعة: ١٠]، ويستحب فيه أيضا الإكثار من الصلاة على رسول الله ﷺ وغير ذلك من العبادات فى يومها فاستحب له الفطر فيه ليكون أعون على هذه الطاعات وأدائها بنشاط وانشرح والتذاذ بها من غير ملل ولا سامة، وهو نظير الحاج بعرفات فإن الأولى له الفطر كما سبق لهذه الحكمة.

فإن قيل: لو كان كذلك لم تزل الكراهة بصيام قبله أو بعده لبقاء المعنى الذى نهى بسببه.

فالجواب: أنه يحصل له بفضيلة الصوم الذى قبله أو بعده ما يجبر ما قد يحصل من فتور أو تقصير فى وظائف يوم الجمعة بسبب صومه، فهذا هو المعتمد فى كراهة أفراد يوم الجمعة بالصوم.

وقيل: سببه خوف المبالغة فى تعظيمه بحيث يفتتن به كما افتتن قوم بالسبت، وهذا باطل منتقض بصلاة الجمعة وسائر ما شرع فى يوم الجمعة مما ليس فى غيره من التعظيم والشعائر، وقيل بسببه لثلا يعتقد وجوبه، وهذا باطل ومنتقض بيوم الاثنين فإنه يندب صومه ولا يلتفت إلى هذا الخيال البعيد ويوم عرفة وعاشوراء وغير ذلك، فالصواب ما قدمناه، والله أعلم.

فرع: فى مذاهب العلماء فى أفراد يوم الجمعة بالصوم.

قد ذكرنا أن المشهور من مذهبنا كراهته، وبه قال أبو هريرة والزهرى وأبو يوسف وأحمد<sup>(١)</sup> وإسحاق وابن المنذر.

وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن: لا يكره، قال مالك فى: الموطأ: «لم أسمع أحدا من أهل العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة، وصيامه حسن، قال: وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان يتحراه» فهذا

(١) قال فى الإنصاف (٣/٣٤٧): (وأفراد يوم الجمعة). يعنى يكره. وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، ونص عليه. قال المجد: لا نعلم فيه خلافا، وقال الآجرى: يحرم صومه، ونقل حنبل: لا أحب أن يتعهده. قال الشيخ تقي الدين: لا يجوز صوم يوم الجمعة، وحكاه فى الرعاية وجها. ينظر المبدع (٣/٥٤).

كلام مالك<sup>(١)</sup> وقد يحتج لهم بحديث ابن مسعود السابق ودليلنا عليهم الأحاديث الصحيحة السابقة في النهي، وسبق الجواب عن حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ كان يصوم يوم الخميس والجمعة فلا يفرد.

وأما قول مالك في الموطأ: إنه ما رأى من ينهى فيعارضه أن غيره رأى، فالسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره وقد ثبتت الأحاديث بالنهي عن إفراذه فيتعين العمل بها لعدم المعارض لها ومالك معذور فيها فإنها لم تبلغه.

قال الداودي من أصحاب مالك: لم يبلغ مالكا حديث النهي ولو بلغه لم يخالفه. والله أعلم.

فرع: يكره إفراذ يوم السبت بالصوم، فإن صام قبله أو بعده لم يكره؛ صرح بكراهة إفراذه أصحابنا، منهم الدارمي، والبغوي، والرافعي وغيرهم؛ لحديث عبد الله بن بسر - بضم الباء الموحدة والسين المهملة - عن أخته الصماء - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءَ عَنَبَةٍ أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضُغْهُ» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وغيرهم، وقال الترمذي: هو حديث حسن<sup>(٢)</sup>.

(١) الموطأ (١/٣١١).

(٢) أخرجه أبو داود (٢/٨٠٥) كتاب: الصوم، باب: النهي أن يخص يوم السبت بصوم، حديث (٢٤٢١)، والترمذي (٣/١٢٠) كتاب: الصوم، باب: ما جاء في صوم يوم السبت، حديث (٧٤٤)، والنسائي في الكبرى (٢/١٤٣)، وابن ماجه (١/٥٥٠) كتاب: الصيام، باب: ما جاء في صيام يوم السبت، حديث (١٧٢٦)، والحاكم (١/١٥٣) كتاب: الصوم، والبيهقي (٤/٣٠٢) كتاب: الصيام، باب: ما ورد من النهي عن تخصيص يوم السبت بالصوم، وأحمد (٦/٣٦٨)، والدارمي (٢/١٩) كتاب: الصوم، باب: في صيام يوم السبت. وابن خزيمة (٣/٣١٧) رقم (٢١٦٤)، والبغوي في شرح السنة (٣/٥٣٠) من طريق ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر السلمي عن أخته الصماء به. وقال الترمذي: حديث حسن.

وقال الحاكم: صحيح على شرط البخاري، ووافقه الذهبي وصححه ابن السكن؛ كما في تلخيص الحبير (٢/٢١٦).

وأخرجه ابن حبان (٩٤٠ - موارد)، والنسائي في الكبرى (٢/١٤٣) من طريق مبشر بن إسماعيل عن حسان بن نوح قال: سمعت عبد الله بن بسر صاحب رسول الله ﷺ يقول: ترون يدي هذه بايعة بها رسول الله ﷺ وسمعته يقول: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ولو لم يجد أحدكم إلا لحاء شجرة فليفطر عليه. وله طريق آخر عن عبد الله بن بسر.

قال: ومعنى النهى أن يختصه الرجل بالصيام؛ لأن اليهود يعظمونه.

وقال أبو داود: هذا الحديث منسوخ، وليس كما قال.

وقال مالك: هذا الحديث كذب وهذا القول لا يقبل، فقد صححه الأئمة قال الحاكم أبو عبد الله: هو حديث صحيح على شرط البخارى، قال: وله معارض صحيح وهو حديث جويرية السابق فى صوم يوم الجمعة قال: وله معارض آخر بإسناد صحيح.

ثم روى بإسناده «عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَنَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعَثُوهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا أَىَ الْأَيَّامِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ صِيَامًا لَهَا؟ قَالَتْ: يَوْمَ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِمْ فَأَخْبَرْتُهُمْ، فَكَانَتْهُمْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ، فَقَامُوا بِاجْمَعِهِمْ إِلَيْهَا فَقَالُوا: إِنَّا بَعَثْنَا إِلَيْكَ هَذَا فِى كَذَا وَكَذَا فَذَكَرَ أَنَّكَ قُلْتَ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَتْ: صَدَقَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مَا كَانَ يَصُومُ مِنَ الْأَيَّامِ يَوْمَ السَّبْتِ وَيَوْمَ الْأَحَدِ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدٍ لِلْمُشْرِكِينَ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَهُمْ» هذا آخر كلام الحاكم.

وحديث أم سلمة هذا رواه النسائى أيضا والبيهقى وغيرهما<sup>(١)</sup>.

= أخرجه ابن ماجه (٥٥٠/١) كتاب: الصيام، باب: ما جاء فى صيام يوم السبت حديث (١٧٢٦)، وعبد بن حميد فى المنتخب من المسند (ص - ١٨٢) رقم (٥٠٨) من طريق ثور ابن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر به. وروى هذا الحديث من وجه آخر:

أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه رقم (٢١٦٥)، والبيهقى (٣٠٢/٤)، والنسائى فى الكبرى (١٤٣/٢) من طريق معاوية بن صالح بن عبد الله بن بسر عن عمته الصماء به. وأخرجه النسائى فى الكبرى (١٤٤/٢) من طريق محمد بن سلمة عن أبى عبد الرحيم عن العلاء عن داود بن عبيد الله عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر عن أخته الصماء عن عائشة به.

قال أبو داود: هذا الحديث منسوخ.

قال الحافظ فى التلخيص (٢١٦/٢ - ٢١٧)، ولا يتبين وجه النسخ فيه. قلت - أى الحافظ - : يمكن أن يكون أخذه من كونه ﷺ كان يحب موافقة أهل الكتاب فى أول الأمر، ثم فى آخر أمره قال: خالفوهم فالنهى عن صوم يوم السبت يوافق الحالة الأولى وصيامه إياه يوافق الحالة الثانية، وهذه صورة النسخ.

(١) أخرجه أحمد (٣٢٣/٦)، والنسائى فى الكبرى (١٤٦/٢)، وابن خزيمة (٢١٦٧)، والحاكم (٤٣٦/١)، والبيهقى (٣٠٢/٢).

وعن عائشة رضى الله عنها قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ السَّبْتِ وَالْأَحَدَ وَالْاِثْنَيْنِ، وَمِنْ الشَّهْرِ الْآخِرِ الثَّلَاثَاءُ وَالْأَرْبَعَاءُ وَالْخَمِيسَ» رواه الترمذى وقال: حديث حسن<sup>(١)</sup>.

والصواب على الجملة ما قدمناه عن أصحابنا أنه يكره إفراد السبت بالصيام إذا لم يوافق عادة له؛ لحديث الصماء.

وأما قول أبى داود: إنه منسوخ فغير مقبول، وأى دليل على نسخه؟  
وأما الأحاديث الباقية التى ذكرناها فى صيام السبت فكلها واردة فى صومه مع الجمعة والأحد فلا مخالفة فيها لما قاله أصحابنا من كراهة إفراد السبت، وبهذا يجمع بين الأحاديث.

وقوله ﷺ فى حديث الصماء: «لحاء عنب» - هو بكسر اللام وبالحاء المهملة وبالمد - وهو قشر الشجر، ويمضغه بفتح الضاد وضمها لغتان.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يجوز صوم يوم الفطر ويوم النحر، فإن صام فيه لم يصح لما روى عمر - رضى الله عنه - : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ أَمَّا يَوْمُ الْأَضْحَى فَتَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ لَحْمِ نُسُكِكُمْ، وَأَمَّا يَوْمُ الْفِطْرِ فَيُفْطِرُكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ».

الشرح: حديث عمر - رضى الله عنه - رواه البخارى ومسلم من رواية عمر<sup>(٢)</sup>.  
وروي أيضا عن أبى سعيد الخدرى «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ، يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّحْرِ»<sup>(٣)</sup>، وروى معناه من رواية ابن عمر<sup>(٤)</sup>، ورواه البخارى من رواية

(١) أخرجه الترمذى (٧٤٦)، وفى السائل (٣٠٦) من طريق خيشمة عن عائشة. وهذا إسناد منقطع، فإن خيشمة بن عبد الرحمن بن أبى سبرة لم يسمع من عائشة، كما قال أبو داود فى سننه عقب الحديث (٢١٢٨).

(٢) أخرجه مالك فى الموطأ (١٧٨/١ - ١٧٩)، والبخارى (١٩٩٠)، ومسلم (١٣٨ - ١١٣٧)، وأبو داود (٢٤١٦)، والترمذى (٧٧١)، وابن ماجه (١٧٢٢)، وابن الجارود (٤٠١)، وابن حبان (٣٦٠٠)، والبيهقى (٢٩٧/٤).

(٣) أخرجه أحمد (٩٦/٣٠)، والبخارى (١٩٩١)، ومسلم (١٤١ - ٨٢٧)، وأبو داود (٢٤١٧)، والترمذى (٧٧٢)، والبيهقى (٢٩٧/٤) من طريق عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبى سعيد الخدرى به.

وأخرجه البخارى (١٨٦٤)، ومسلم (١٤٠ - ٨٢٧)، وابن ماجه (١٧٢١) من طريق عبد الملك بن عمير عن قزعة مولى زياد عن أبى سعيد به.  
(٤) أخرجه البخارى (١٩٩٤)، ومسلم (١٤٢ - ١١٣٩).

أبى هريرة<sup>(١)</sup> ومسلم من رواية عائشة<sup>(٢)</sup>، وأجمع العلماء على تحريم صوم يومى العيدين: الفطر والأضحى؛ لهذه الأحاديث، فإن صام فيهما لم يصح صومه، وإن نذر صومهما لم ينعقد نذره ولا شيء عليه عندنا وعند العلماء كافة، إلا أبا حنيفة فقال: ينعقد نذره ويلزمه صوم يوم غيرهما، قال: فإن صامهما أجزاء مع أنه حرام، ووافق على أنه يصح صومهما عن نذر مطلق، دليلنا أنه نذر صوما محرما فلم ينعقد كمن نذرت صوم أيام حيضها.

قال المصنف رحمه الله - تعالى -: ولا يجوز أن يصوم فى أيام التشريق صوما غير صوم التمتع، فإن صام لم يصح، لما روى أبو هريرة - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ: «نَهَى عَنْ صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ، يَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ النَّحْرِ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَالْيَوْمِ الَّذِى يُشَكُّ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ»، وهل يجوز فيها صوم التمتع؟ فيه قولان، قال فى القديم: يجوز؛ لما روى عن ابن عمر وعائشة - رضى الله عنهما - أنهما قالوا: «لم يرخص فى صوم أيام التشريق إلا لمتمتع لم يجد الهدى»، وقال فى الجديد: لا يجوز؛ لأن كل يوم لا يجوز فيه صوم غير التمتع لم يجز فيه صوم التمتع كيوم العيد.

الشرح: حديث أبى هريرة هذا رواه البيهقى بإسناد ضعيف عن أبى هريرة أن النبى ﷺ: «نَهَى عَنْ صِيَامِ قَبْلَ رَمَضَانَ يَوْمَ وَالْأَضْحَى وَالْفِطْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ ثَلَاثَةَ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ» هذا لفظه وضعف إسناده<sup>(٣)</sup>، ويغنى عنه حديث نبیة - بضم النون وفتح الباء الموحدة ثم ياء مثناة تحت ساكنة ثم شين معجمة - الصحابى - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى» رواه مسلم<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخارى (١٩٩٣)، ومسلم (١٣٩ - ١١٣٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٣ - ١١٤٠).

(٣) أخرجه البيهقى (٢٠٨/٤) وأخرجه الدارقطنى (١٥٧/٢) وفى إسناده الواقدى وأخرجه البزار (١٠٦٦ - كشف الأستار) من طريق عبد الله بن سعيد المقبرى عن جده عن أبى هريرة وعبد الله ضعيف قاله الحافظ فى تلخيص الحبير (٣٨٠/٢).

(٤) أخرجه مسلم (٨٠٠/٢) كتاب: الصيام، باب: تحريم صوم أيام التشريق، حديث (١٤٤/١١٤١)، وأحمد (٧٥/٥)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢٤٥/٢) كتاب: مناسك الحج، باب: المتمتع الذى لا يجد هذيا ولا يصوم فى العشر، من رواية أبى المليح عنه قال: «قال رسول الله ﷺ أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر لله».

وعن كعب بن مالك «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ وَأَنَسَ بَنَ الْحَدَثَانِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ فَنَادَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وعن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «يَوْمُ عَرَفَةَ وَيَوْمُ النَّحْرِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ» رواه أبو داود والترمذي والنسائي قال الترمذي: حديث حسن صحيح<sup>(٢)</sup> وعن عمرو بن العاص قال: «هَذِهِ الْأَيَّامُ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِإِفْطَارِهَا وَيَنْهَى عَنْ صِيَامِهَا».

قَالَ مَالِكٌ: «هِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ» رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>.

وأما ما ذكره المصنف عن ابن عمر وعائشة في صوم المتمتع فصحيح، رواه البخاري في صحيحه، ولفظه عن عائشة وابن عمر قالا: «لم يرخص في أيام التشريق أن يضمن إلا لمن لم يجد الهدي»<sup>(٤)</sup>، وفي رواية للبخاري عنهما قالا: «الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إلى يوم عرفة، فإن لم يجد هديا ولم يصم صام أيام منى»<sup>(٥)</sup> فالرواية الأولى مرفوعة إلى النبي ﷺ؛ لأنها بمنزلة قول الصحابي: «أمرنا بكذا ونهينا عن كذا ورخص لنا في كذا»، وكل هذا وشبهه مرفوع إلى رسول الله ﷺ بمنزلة قوله: قال ﷺ كذا.

(١) أخرجه مسلم (٨٠٠/٢) كتاب: الصيام، باب: تحريم صوم أيام التشريق، حديث (١٤٥/١١٤٢)، وأحمد (٤٦٠/٣)، من رواية أبي الزبير، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه أنه حدثه: أن رسول الله ﷺ بعثه وأوس بن الحدثان أيام التشريق، فنَادَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَأَيَّامُ مَنْى أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ.

(٢) أخرجه أحمد (١٥٢/٤)، والدارمي (٢٣/٢) كتاب: الصوم، باب: في صيام يوم عرفة، وأبو داود (٨٠٤/٢) كتاب: الصوم، باب: صيام أيام التشريق، حديث (٢٤١٩)، والترمذي (٥٣١/٢)، كتاب: الصيام، باب: ما جاء في كراهية صوم أيام التشريق، حديث (٧٧٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٧١/٢) كتاب: الصوم، باب: صوم يوم عرفة، والحاكم (٤٣٤/١) كتاب: الصوم، والبيهقي (٢٩٨/٤) كتاب: الصيام، باب: الأيام التي نهى عن صومها ولفظه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمُ عَرَفَةَ وَيَوْمُ النَّحْرِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ»، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

(٣) أخرجه أحمد (١٩٧/٤)، وأبو داود (٢١٤٨)، وابن خزيمة (٢١٤٩)، والبيهقي (٢٩٦١)، والبيهقي (٢٩٧/٤).

(٤) أخرجه البخاري (١٩٩٧، ١٩٩٨)، والبيهقي (٢٩٨/٤).

(٥) أخرجه البخاري (١٩٩٩)، والبيهقي (٢٩٨/٤).

وقد سبق بيان هذا في مقدمة هذا الشرح، ثم في مواضع. والله أعلم.  
 وأيام التشريق: هي الثلاثة التي بعد النحر ويقال لها: أيام منى؛ لأن الحجاج  
 يقيمون فيها بمنى، واليوم الأول يقال له: يوم القر - بفتح القاف - لأن الحجاج  
 يقرون فيه بمنى، والثاني يوم النفر الأول؛ لأنه يجوز النفر فيه لمن تعجل، والثالث  
 يوم النفر الثاني.

وسميت أيام التشريق؛ لأن الحجاج يشرقون فيها لحوم الأضاحي والهدايا - أي  
 ينشرونها ويقددونها - وأيام التشريق هي الأيام المعدودات. والله أعلم.  
 أما حكم المسألة: ففي صوم أيام التشريق قولان مشهوران ذكرهما المصنف  
 بدليلهما

أحدهما: وهو الجديد لا يصح صومها لا لمتمتع ولا غيره، هذا هو الأصح عند  
 الأصحاب.

والثاني - وهو القديم -: يجوز للمتمتع العادم الهدى صومها عن الأيام الثلاثة  
 الواجبة في الحج، فعلى هذا هل يجوز لغير المتمتع أن يصومها؟ فيه وجهان مشهوران  
 في طريقة الخراسانيين وذكرهما جماعات من العراقيين، منهم القاضي أبو الطيب في  
 المجرد والبندنجي والمحاملي في كتابيه «المجموع» و«التجريد» وآخرون منهم  
 أصحابهما: عند جميع الأصحاب لا يجوز، وبه قطع المصنف وكثيرون أو  
 الأكثرون؛ لعموم الأحاديث في منع صومها، وإنما رخص للمتمتع.  
 والثاني: يجوز.

قال المحاملي في كتابيه وصاحب «العدة»: هذا القائل بالجواز هو أبو إسحاق  
 المروزي قال أصحابنا الذين حكوا هذا الوجه: «إنما يجوز في هذه الأيام صوم له  
 سبب من قضاء أو نذر أو كفارة أو تطوع له سبب» فأما تطوع لا سبب له فلا يجوز  
 فيها بلا خلاف.

كذا نقل اتفاق الأصحاب عليه القاضي أبو الطيب والمحاملي والسرخسي  
 وصاحب «العدة» وآخرون.

وأكثر القائلين قالوا: هو نظير الأوقات المنهى عن الصلاة فيها، فإنه يصلى فيها  
 ما لها سبب دون ما لا سبب لها.

قال السرخسي: مبنى الخلاف على أن إباحتها للمتمتع للحاجة، أو لكونها سببا.



وفيه خلاف لأصحابنا: من علل بالحاجة، خصه بالتمتع فلم يجوزها لغيره، ومن علل بالسبب جوز صومها عن كل صوم له سبب دون ما لا سبب له، قال السرخسي: وعلى هذا الوجه لو نذر صومها بعينها فهو كنذر صوم يوم الشك، وسبق بيانه، هذا هو المشهور في المذهب أن الوجه القائل بجواز الصوم في أيام التشريق لغير المتمتع مختص بصوم له سبب، ولا يصح فيها ما لا سبب له بالاتفاق.

وقال إمام الحرمين: اختلف أصحابنا في التفرع على القديم، فقال بعضهم: لا تقبل هذه غير صوم المتمتع لضرورة تختص به، وقال آخرون: إنها كيوم الشك، ثم ذكر متصلا به في يوم الشك أنه إن صامه بلا سبب فهو منهى عنه، وفي صحته وجهان، وقد سبق بيان ذلك. والله أعلم.

واعلم أن الأصح عند الأصحاب هو القول الجديد: إنها لا يصح فيها صوم أصلا، لا للتمتع ولا لغيره «والأرجح» في الدليل صحتها للتمتع وجوازها له؛ لأن الحديث في الترخيص له صحيح كما بيناه وهو صريح في ذلك فلا عدول عنه. وأما قول صاحب «الشامل» في كتاب الحج: إنه حديث ضعيف، فباطل مردود؛ لأنه رواه من جهة ضعيفة وضعفه بذلك السبب، والحديث صحيح ثابت في صحيح البخاري بإسناده المتصل من غير الطريق الذي ذكره صاحب «الشامل»، وإنما ذكرت كلام صاحب «الشامل» لئلا يغتر به.

فرع: في مذاهب العلماء في صوم أيام التشريق.

قد ذكرنا مذهبنا فيها، وأن الجديد أنه لا يصح فيها صوم «والقديم» صحته لمتمتع لم يجد الهدى، وممن قال به من السلف العلماء بامتناع صومها للتمتع ولغيره على ابن أبي طالب وأبو حنيفة<sup>(١)</sup> وداود<sup>(٢)</sup> وابن المنذر، وهو أصح الروايتين عن

(١) قال في المسبوط (٣/٨١): (قال): ولا يجوز شيء من الصوم الواجب أن يصومه في يوم الفطر، أو النحر أو أيام التشريق؛ لأن الصوم في هذه الأيام منهى عنه.

قال أبو رافع: «أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي في أيام منى ألا لا تصوموا في هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وبغال» وفي رواية «أنها أيام أكل وشرب وذكر» وعن عقبة بن عامر الجهني أن النبي ﷺ «نهى عن صوم يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق».

وتأويل النهي في يوم التروية وعرفة في حق الحاج إذا كان يضعف بالصوم عن الوقوف والذكر. وفي الحديث المشهور الذي روينا أن النبي ﷺ «نهى عن صوم ستة أيام» والمنهى عنه يكون فاسدا والواجب في ذمته مستحق عليه أداؤه بصفة الصحة فلا يتأدى بما هو فاسد وكذلك صوم المتعة عندنا لا يتأدى في يوم النحر وأيام التشريق وقال الشافعي رضى الله

أحمد<sup>(١)</sup>، وحكى ابن المنذر جواز صومها للمتمتع وغيره عن الزبير بن العوام وابن عمر وابن سيرين، وقال ابن عمر وعائشة والأوزاعي<sup>(٢)</sup> ومالك وأحمد وإسحاق في رواية عنه: يجوز للمتمتع صومها.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ولا يجوز أن يصوم في رمضان عن غير رمضان حاضرا كان أو مسافرا، فإن صام عن غيره لم يصح صومه عن رمضان؛ لأنه لم ينو، ولا يصح عما نواه؛ لأن الزمان مستحق لصوم رمضان، فلا يصح فيه غيره.

الشرح: هذه المسألة كما قالها المصنف، وقد سبق بيانها مبسطة في أوائل كتاب الصيام في مسائل النية، وذكرنا هناك وجها شاذا أنه يصح فيه صوم التطوع وذكرنا

= تعالى عنه: في القديم يتأدى صوم المتعة في أيام التشريق، وهو مروى عن عائشة وابن عمر ومعاذ ومذهبا مروى عن علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما

(٢) قال في المحلى (٤/٤٥١): ولا يجوز صيام أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام بعد يوم الأضحى، لا في قضاء رمضان، ولا في نذر، ولا في كفارة، ولا لمتمتع بالحج لا يقدر على الهدى.

(١) قال في الإنصاف (٣/٣٥١): قوله (ولا يجوز صيام أيام التشريق تطوعا) بلا نزاع (وفي صومها عن الفرض روايتان)، وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمغنى، والتلخيص، والبلغة، وشرح المجد، والشرح، والرعاية الصغرى، والزركشى، وشرح ابن منجى هنا، والحاوى الكبير. إحداهما: لا يجوز، اختاره ابن أبى موسى، والقاضى. قال في المبهج: وهي الصحيحة، وقدمه الخرقى، وابن رزق فى شرحه. قال الزركشى: وهي التى ذهب إليها أحمد أخيرا، وجزم به فى الوجيز، والمتخب، والرواية الثانية: يجوز. صححه فى التصحيح، والنظم، واختاره ابن عبدوس فى تذكرته، وقدمه فى المحرر، والرعاية الكبرى فى باب صوم النذر والتطوع، وجزم به فى المنور، وذكر الترمذى عن أحمد جواز صومها عن دم المتعة خاصة، قال الزركشى: خص ابن أبى موسى الخلاف بدم المتعة. وكذا ظاهر كلام ابن عقيل: تخصيص الرواية بصوم المتعة، وهو ظاهر العمدة فإنه قال: ونهى عن صيام أيام التشريق، إلا أنه أرحص فى صومها للمتمتع إذا لم يجد هديا، واختاره المجد فى شرحه.

(٢) قال فى شرح المتقى (٢/٥٩): أيام التشريق وهى الأيام الثلاثة التى تلى يوم النحر فروى عن عائشة وعروة أنهما كانا يصومانها ولعلمهما إنما كانا يصومانها أو يأمران بصيامها عند عدم الهدى فإن عروة يروى عن عائشة لا يصومها إلا المتمتع لا يجد هديا. وقد حكى القاضى أبو محمد أنه لا يجوز ذلك بإجماع وبهذا قال مالك وفقهاء الأمصار، وقال القاضى أبو الفرج فى حاويه من نذر أن يعتكف أيام التشريق اعتكفها فصامها والدليل على المنع من صيامها ابتداء ما روى عن عائشة وابن عمر قالا لم يرخص فى أيام التشريق أن تصمن إلا لمن لم يجد الهدى ومن وجهة المعنى أنها أيام عيد فأشبهت الفطر والأضحى، وروى ابن نافع عن مالك أحب إلى أن لا يصومها فى الفدية.

بعده خلاف أبي حنيفة. والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: ويستحب طلب ليلة القدر لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، ويطلب ذلك في ليالي الوتر من العشر الأواخر من شهر رمضان؛ لما روى أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «التَّيَسُّوْهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ فِي كُلِّ وَتْرٍ».

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : والذي يشبه أن تكون ليلة إحدى وعشرين أو ليلة ثلاث وعشرين، والدليل عليه ما روى أبو سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ أُتِسِّتُهَا، وَرَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي صَبِيحَتِهَا فِي مَاءٍ وَطِينٍ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَانصَرَفَ عَلَيْنَا وَعَلَى جَنَّتِهِ وَأَنْفِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ فِي صَبِيحَةِ يَوْمٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ»، وروى عبد الله بن أنيس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أَرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أُتِسِّتُهَا وَرَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ فَمُطَرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ عَلَى جَنَّتِهِ»، قال الشافعي - رحمه الله - : ولا أحب ترك طلبها فيها كلها، قال أصحابنا: إذا قال لامرأته: أنت طالق ليلة القدر، فإن ذلك كان في رمضان قبل مضى ليلة من ليالي العشر حكم بالطلاق في الليلة الأخيرة من الشهر، وإن كان قد مضت ليلة وقع الطلاق في السنة الثانية في مثل تلك الليلة التي قال فيها ذلك، والمستحب أن يقول فيها: اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني، لما روى «أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ وَاَقَعْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ مَاذَا أَقُولُ؟ قَالَ تَقُولِينَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي».

الشرح: حديث أبي هريرة<sup>(١)</sup> وأبي سعيد الأول<sup>(٢)</sup>، وحديثه الثاني رواها كلها

(١) أخرجه أحمد (٣٤٧/٢، ٤٠٨)، والبخاري (١٩٠١)، ومسلم (١٧٥ - ٧٦٠)، والنسائي (١٥٧/٤)، والبيهقي (٣٠٦/٤) من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

أخرجه البخاري (٣٥)، والنسائي (١٧٦ - ٧٥٩) والنسائي في الكبرى (٢/٢٧٥) رقم (٣٤١٢) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

(٢) أخرجه البخاري (٣١٨/٤ - ٣١٩) كتاب: الاعتكاف، باب: الاعتكاف في العشر الأواخر =

البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>، وحديث عبد الله بن أنيس رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، وهو أنيس - بضم الهمة - وحديث عائشة رواه أحمد بن حنبل والترمذى والنسائى وابن ماجه وآخرون، قال الترمذى: هو حديث حسن صحيح<sup>(٣)</sup>، وسيأتى فرع مستقل فى ذكر جملة من الأحاديث الصحيحة الواردة فى ليلة القدر إن شاء الله تعالى، ومعنى قيامها إيماناً أى تصديقاً بأنها حق وطاعة، واحتساباً أى طلباً لرضا الله - تعالى - وثوابه لا للرياء ونحوه، وسبق فى مسألة صوم يوم عرفة بيان الذنوب التى تغفر ويبان الأحاديث الصحيحة فى ذلك، الواردة فيه.

### أما أحكام الفصل: ففيه مسائل:

إحداها: ليلة القدر فاضلة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] إلى آخر السورة، قال أصحابنا وغيرهم: وهى أفضل ليالى السنة، قالوا: وقول الله تعالى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: ٣] معناه خير من ألف شهر ليس فيها ليلة القدر، قال أصحابنا: لو قال لزوجته: أنت طالق فى أفضل ليالى السنة طلقت ليلة القدر ويكون كمن قال: أنت طالق ليلة القدر، كما سنوضحه إن شاء الله تعالى.

= حديث (٢٠٢٧)، ومسلم (٨٢٤/٢) كتاب: الصيام باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها حديث (١١٦٧/٢١٣)، ومالك (٣١٩/١) كتاب: الاعتكاف، باب: ما جاء فى ليلة القدر حديث (٩) وأبو داود (٤٣٩/١ - ٤٤٠) كتاب: الصلاة، باب: فيمن قال: ليلة إحدى وعشرين حديث (١٣٨٢)، والنسائى (٧٩/٣ - ٨٠) كتاب: السهو، باب: ترك مسح الجبهة بعد التسليم حديث (١٣٥٦)، وابن ماجه (٥٦١/١) كتاب: الصيام، باب: فى ليلة القدر حديث (١٧٦٦)، وأحمد (٧/٣، ١٠)، وأبو يعلى (٣٨٦/١ - ٣٨٧) رقم (١١٥٨) والبيهقى (٣٠٩/٤) كتاب: الصيام باب الترغيب فى طلبها ليلة إحدى وعشرين، والبغوى فى «شرح السنة» (٥٤٤/٣) كلهم من طريق أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى سعيد الخدرى قال: كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الوسطى من رمضان فاعتكف عاماً حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين، وهى الليلة التى يخرج صبحها من اعتكافه قال: من كان اعتكف معى فليعتكف العشر الأواخر، وقد رأيت هذه الليلة ثم أنسيته وقد رأيتنى أسجد من صبيحتها فى ماء وطين؛ فالتمسوها فى العشر الأواخر والتمسوها فى كل وتر.

- (١) أخرجه مالك فى الموطأ (٣١٩/١)، والبخارى (٢٠٢٧)، ومسلم (٢١٣ - ١١٦٧)، وأبو داود (١٣٨٢)، والنسائى (٧٩/٣ - ٨٠)، وابن خزيمة (٢٢٤٣)، وابن حبان (٣٦٧٣) والبيهقى (٣٠٩/٤)
- (٢) أخرجه أحمد (٤٩٥/٣)، ومسلم (٢١٨ - ١١٦٨)، والبيهقى (٣٠٩/٤).
- (٣) يأتى تخريجه.

الثانية: ليلة القدر مختصة بهذه الأمة زادها الله شرفاً، فلم تكن لمن قبلها، وسميت ليلة القدر أى ليلة الحكم والفصل، هذا هو الصحيح المشهور، قال الماوردى وابن الصباغ وآخرون وقيل: لعظم قدرها.

قال أصحابنا كلهم: وهى التى ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤] هذا هو الصواب، وبه قال جمهور العلماء، وقال بعض المفسرين هى ليلة نصف شعبان، وهذا خطأ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٣-٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] فهذا بيان الآية الأولى، ومعناه أنه يكتب للملائكة فيها ما يعمل فى تلك السنة، ويبين لهم ما يكون فيها من الأرزاق والآجال وغير ذلك مما سيقع فى تلك السنة، ويأمرهم الله تعالى بفعل ما هو من وظيفتهم، وكل ذلك مما سبق علم الله تعالى به وتقديره له. وهذا الذى ذكرناه أولاً من كون ليلة القدر مختصة بهذه الأمة ولم تكن لمن قبلها هو الصحيح المشهور الذى قطع به أصحابنا كلهم، وجماهير العلماء، وقال صاحب العدة من أصحابنا: اختلف الناس هل كانت ليلة القدر للأمة السالفة، قال: والأصح أنها لم تكن إلا لهذه الأمة، ثم استدل بالحديث المشهور فى سبب نزول السورة. والله أعلم.

الثالثة: ليلة القدر باقية إلى يوم القيامة، ويستحب طلبها والاجتهاد فى إدراكها. وقد سبق فى آخر الباب الذى قبل هذا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْتَهِدُ فِي طَلَبِهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهِ»<sup>(١)</sup> وَأَنَّهُ كَانَ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ الْآخِرُ أَحْيَا اللَّيْلَ وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ وَجَدَّ وَشَدَّ الْمِئْزَرَ»<sup>(٢)</sup>، وهذان الحديثان فى الصحيحين.

ومذهب الشافعى وجمهور أصحابنا أنها منحصرة فى العشر الأواخر من رمضان مبهمة علينا، ولكنها فى ليلة معينة فى نفس الأمر لا تتنقل عنها ولا تزال فى تلك الليلة إلى يوم القيامة، وكل ليالى العشر الأواخر محتملة لها لكن ليالى الوتر أرجاها وأرجى الوتر عند الشافعى ليلة الحادى والعشرين، ومال الشافعى فى موضع إلى

(١) أخرجه مسلم (١١٧٥/٨)، والترمذى (٧٩٦)، عن عائشة.

(٢) أخرجه البخارى (٢٠٢٤)، ومسلم (١١٧٤/٧) عن عائشة.

ثلاثة وعشرين.

وقال البندنجي: مذهب الشافعي أن أرجاها عنده ليلة إحدى وعشرين، وقال في القديم: ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين فهما أرجى ليالها عنده وبعدهما ليلة سبع وعشرين، هذا هو المشهور في المذهب أنها منحصرة في العشر الأواخر من رمضان، وقال إمامان جليلان من أصحابنا، وهما المزني وصاحبه أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: إنها متنقلة في ليالي العشر، تنتقل في بعض السنين إلى ليلة وفي بعضها إلى غيرها جمعا بين الأحاديث، وهذا هو الظاهر المختار؛ لتعارض الأحاديث الصحيحة في ذلك كما سنوضحه إن شاء الله -تعالى- ولا طريق إلى الجمع بين الأحاديث إلا بانتقالها. والله أعلم.

قال المحاملي في «التجريد» وصاحب «التنبيه» وغيرهما: تطلب في جميع شهر رمضان وحكاه الغزالي في الوجيز وجهاً<sup>(١)</sup>، وادعى المحاملي أنه مذهب الشافعي فقال في كتابه «التجريد»: مذهب الشافعي أن ليلة القدر تلتبس في جميع شهر رمضان، وأكد العشر الأواخر منه وأكد العشر ليالي الوتر، هذا لفظه في التجريد، وسيأتى في الأحاديث ما يدل لها وما يدل لقول جمهور الأصحاب إن شاء الله تعالى، قال أصحابنا: وصفة هذه الليلة وعلامتها أنها ليلة طلقة لا حارة ولا باردة، وأن الشمس تطلع صبيحتها بيضاء ليس لها كثير شعاع وفيها حديث بهذه الصفة، سنذكره إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: فأى فائدة لمعرفة صفتها بعد فواتها، فإنها تنقضى بمطلع الفجر؟  
«فالجواب» من وجهين:

أحدهما: أنه يستحب أن يكون اجتهاده في يومها الذي بعدها كاجتهاده فيها كما سنوضحه قريباً إن شاء الله تعالى.

والثاني: أن المشهور في المذهب أنها لا تنتقل، فإذا عرفت ليلتها في سنة انتفع به في الاجتهاد فيها في السنة الآتية وما بعدها.

الرابعة: يسن الإكثار من الصلاة فيها والدعاء والاجتهاد في ذلك وغيره من

(١) وهو قول عبد الله بن عمر بن الخطاب رواه ابن أبي شيبة (٩٥٢٨) بإسناد صحيح عنه، قاله الحافظ في الفتح (٧٩٥/٤).

العبادات فيها؛ لقوله ﷺ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» ولحديث عائشة في الدعاء وهما صحيحان سبق بيانهما<sup>(١)</sup>.

ويستحب الدعاء فيها بما في حديث عائشة كما ذكره المصنف والأصحاب، ويستحب إحياؤها بالعبادة إلى مطلع الفجر، قال الله تعالى: ﴿سَلِّهُنَّ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] قال أصحابنا: معناه أنها سلام من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، كما سنوضحه قريباً إن شاء الله تعالى.

قال الروياني في البحر: قال الشافعي في القديم: من شهد العشاء والفجر ليلة القدر فقد أخذ بحظه منها، قال الروياني: قال الشافعي في القديم: أستحب أن يكون اجتهاده في يومها كاجتهاده في ليلتها، هذا نصه في القديم ولا يعرف له في الجديد نص يخالفه، وقد قدمنا في مقدمة الشرح أن ما نص عليه في القديم ولم يتعرض له في الجديد بما يخالفه ولا بما يوافقه فهو مذهبه بلا خلاف، والله أعلم.

الخامسة: قال أصحابنا: إذا قال لزوجته: أنت طالق ليلة القدر، أو لعبده: أنت حر ليلة القدر، فإن قاله قبل رمضان أو فيه قبل انقضاء ليلة الحادى والعشرين من رمضان طلقت المرأة وعق العبد في أول جزء من الليلة الأخيرة من الشهر؛ لأنه قد مرت عليهما ليلة القدر، في إحدى ليالي العشر، وإن قال ذلك بعد مضى ليالي العشر طلقت وعق العبد في السنة الثانية في أول جزء من الليلة التي قبل تمامه، سواء أكان قاله في الليل أم في النهار؛ لأنه قد مرت بهما ليلة القدر، هكذا تحقيق المسألة، وهكذا صرح بها المحققون.

وأما قول المصنف ومن وافقه: طلقت في مثل تلك الليلة من السنة الثانية، ففيه تساهل؛ لأنه يتأخر الطلاق ليلة عن محل وقوعه: وكذا قول صاحب «التتمة» ومن وافقه أنه إن قاله قبل مضى شيء من العشر الأواخر عتق وطلقت في آخر يوم.

هذا ليس بصحيح؛ لأنه لا يتوقف إلى آخر يوم، بل يقع في أول جزء من الليلة الأخيرة، ولأنه يصدق عليه أنه وقع في ليلة القدر.

وقد قال أصحابنا: لو قال: أنت طالق يوم الجمعة أو ليلة الجمعة، طلقت في أول جزء من ذلك لوجود الاسم.

(١) تقدماً في أول شرح المتن.

ومثل قول صاحب «التتمة» قول الرافعي: طلقت بانقضاء ليالى العشر، وهو تساهل أيضا، وصوابه أول جزء من الليلة الأخيرة، هكذا نقل المصنف المسألة عن الأصحاب، ووافقه الجمهور على هذا التفصيل، وهو تفريع منهم على المذهب المشهور أن ليلة القدر معينة في العشر الأواخر لا تنتقل بل هي في ليلة بعينها كل سنة. وقال القاضي أبو الطيب في «المجرد»، وصاحب «الشامل» وغيرهما: إن علق الطلاق والعق قبل مضي ليلة من العشر الأواخر من رمضان طلقت في أول الليلة الأخيرة من رمضان وعق، وإن علقه بعد مضي ليلة من العشر الأواخر لم يقع الطلاق والعق إلا في الليلة الأخيرة من رمضان في السنة الثانية، وهذا صحيح على القول بانتقالها؛ لاحتمال أنها كانت في السنة الأولى في الليلة الماضية، وتكون في السنة الثانية في الليلة الأخيرة، وكأن القاضي أبا الطيب وموافقيه فرعوا على انتقالها مع أن المذهب عندهم تعيينها، ويحتمل أنهم قالوا ذلك مطلقا، سواء قلنا: تتعين أو تنتقل؛ لأنه ليس على تعيينها دليل قاطع، فلا يقع الطلاق والعق بالشك.

وهذا الاحتمال يحتمل في كلام غير صاحب «الشامل»، وأما هو فقال: لا يقع الطلاق إلا في آخر الشهر لجواز اختلافها، ويمكن تأويل كلامه أيضا.

وأما الغزالي فقال في «الوسيط»: قال الشافعي: «لو قال لزوجته في منتصف رمضان: أنت طالق ليلة القدر، لم تطلق حتى تمضي سنة؛ لأن الطلاق لا يقع بالشك» قال الرافعي وغيره: لا نعرف اعتبار مضي سنة في هذه المسألة إلا في كتب الغزالي وقوله: الطلاق لا يقع بالشك، مسلم ولكنه يقع بالظن الغالب.

قال إمام الحرمين - رحمه الله - في هذه المسألة: «الشافعي - رحمه الله - متردد في ليالى العشر، ويميل إلى بعضها ميلا لطيفا» قال: وانحصارها في العشر ثابت عنده بالظن القوي، وإن لم يكن مقطوعا، قال: والطلاق يناط وقوعه بالمذاهب المظنونة، هذا كلام الإمام وهذا الذى نسبته الرافعي وموافقه إلى الغزالي من الانفراد بما قاله ليس كما قالوه، بل هو موافق لما قدمناه عن المحاملى وصاحب «التنبيه» أنه يطلب ليلة القدر في جميع رمضان، ولكن المذهب ما سبق عن الجمهور في مسألة الطلاق والعق، وهو تفريع على المذهب في انحصارها في العشر الأواخر، وتعيينها في ليلة. والله أعلم.

فرع: ذكر الشافعي والأصحاب هنا تفسيراً مختصراً لسورة ليلة القدر، ومن



أحسنهم له ذكر القاضى أبو الطيب فى «المجرد».

قالوا: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [يوسف: ٢] أى القرآن، فعاد الضمير إلى معلوم معهود قالوا: أنزل الله تعالى القرآن ليلة القدر من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا جملة واحدة، ثم أنزله من السماء الدنيا على النبى ﷺ نجوما آية وآيتين والآيات والسورة على ما علم الله - تعالى - من المصالح والحكمة فى ذلك.

قالوا: وقوله تعالى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: ٣] معناه العبادة فيها أفضل من العبادة فى ألف شهر، ليس فيها ليلة القدر، قال القاضى أبو الطيب: قال ابن عباس: معناه العبادة فيها خير من العبادة فى ألف شهر بصيام نهارها وقيام ليلها ليس فيها ليلة القدر<sup>(١)</sup>.

وقوله: تعالى: ﴿نَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ﴾ [القدر: ٤] أى جبريل عليه السلام ﴿يَأْذِنُ بَيْنَهُمْ﴾ أى بأمره ﴿مَنْ كُلِّ أَمْرِ سَلَّمَ﴾ [القدر: ٤، ٥] أى يسلمون على المؤمنين، قال ابن عباس: يسلمون على كل مؤمن إلا مدمن خمر أو مصر على معصية أو كاهن أو مشاحن، فمن أصابه السلام غفر له ما تقدم.

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] قال القاضى أبو الطيب وغيره: معناه أنها سلام من غروب الشمس إلى طلوع الفجر. والله أعلم.

فرع: فى مذاهب العلماء فى مسائل فى ليلة القدر.

وقد جمعها القاضى الإمام أبو الفضل عياض السبتي المالكى فى شرح صحيح مسلم، فاستوعبها وأتقنها، ومختصر ما حكاه أنه قال: «أجمع من يعتد به من العلماء المتقدمين والمتأخرين على أن ليلة القدر باقية دائمة إلى يوم القيامة؛ للأحاديث الصريحة الصحيحة فى الأمر بطلبها، قال: وشذ قوم فقالوا: رفعت، وكذا حكى أصحابنا هذا القول عن قوم، ولم يسمهم الجمهور وسماهم صاحب «التمة» فقال: هو قول الروافض وتعلقوا بقوله ﷺ: «حِينَ تَلَاخَى رَجُلَانِ فَرُفِعَتْ»، وهو حديث صحيح، كما سنوضحه فى فرع الأحاديث إن شاء الله تعالى، وهذا القول الذى اخترعه هؤلاء الشاذون غلط ظاهر وغباء بينة؛ لأن آخر الحديث يرد عليهم؛ لأنه

(١) وقاله مجاهد أخرجه عنه عبد الرزاق وابن المنذر ومحمد بن نصر وابن أبى حاتم كما فى الدر المنثور (٦/٦٢٩) وهذا أشبه الأقوال بظاهر التنزيل قاله ابن جرير فى تفسيره (١٢/٦٥٣).

ﷺ قال: «فَرَفَعْتُ وَعَسَى أَنْ تَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، التَّمَسُّوْهَا فِي السَّبْعِ وَالتَّسْعِ» هكذا هو في أول صحيح البخاري<sup>(١)</sup>، وفيه التصريح بأن المراد برفعها رفع علمها بعينها ذلك الوقت، ولو كان المراد رفع وجودها، لم يأمر بالتماسها<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٤٩)، ولفظه «وعسى أن يكون خيرًا لكم، التمسوها في السبع، والتسع، والخمس».

(٢) أجمع العلماء على أن ليلة القدر باقية دائمة إلى يوم القيامة، وعلى هذا اختلفوا في محلها. فقيل: هي متقلة تكون في سنة في ليلة، وفي سنة في ليلة أخرى، وبهذا يجمع بين الأحاديث ويقال كل حديث جاء بأحد أوقاتها، فلا تعارض فيها، ونحو هذا قول مالك، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وغيرهم، وانتقالها قالوا: تنتقل في العشر الأواخر من رمضان.

وقيل: في رمضان كله.

وقيل: في السنة كلها.

وقيل: بل في رمضان خاصة.

وقيل: في العشر الأوسط منه.

وقيل: تختص بأوتار العشر الأواخر.

وقيل: في ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين، وهو قول ابن عباس.

وقيل: ليلة سبعة عشر أو إحدى وعشرين.

وقيل: ليلة أربعة وعشرين.

قال ﷺ: «أريت هذه الليلة ثم أنسيته»: وليس معناه أنه رأى الملائكة والأنوار عيانًا ثم أنسى ذلك؛ لأن مثل هذا قل ما ينسى، وإنما معناه أنه قيل له: ليلة القدر كذا وكذا، ثم أنسى كيف قيل له، والأحاديث الواردة في ذكر ليلة القدر، وفي فضلها كثيرة فذكرها تيميمًا للفائدة.

فنقول: روى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «من قام ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه» وعن ابن عمر أن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر فقال رسول الله ﷺ: «أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر فمن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر» رواه البخاري ومسلم. وعن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يجاور في العشر الأواخر من رمضان، ويقول: تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان» وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال «التمسوها في العشر الأواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقى في سابعة تبقى في خامسة تبقى» رواه البخاري. وعن عبادة بن الصامت قال خرج النبي ﷺ ليخبر بليلة القدر فتلاحى رجلان من المسلمين، فقال «خرجت لأخبركم بليلة القدر فتلاحى فلان وفلان فرفعت وعسى أن يكون خيرًا لكم فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة» ومعناه رفع بيان عينها لا رفع وجودها، فإنه لو رفع وجودها لم يأمر بطلبها.

قال العلماء: ومعنى عسى أن يكون خيرًا لكم أي: لتربغوا في طلبها، والاجتهاد في كل الليالي، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «أريت ليلة القدر، ثم أيقظني =

= بعض أهل فنسيتها فالتمسوها في العشر الغواير» رواه مسلم. الغواير = البواقي: وعن أبي سعيد الخدري قال: اعتكفت مع النبي ﷺ العشر الأوسط من رمضان، فخرج صبيحة عشرين فخطبنا، وقال: «إني أريت ليلة القدر، ثم أنسيتها أو نسيتها، فالتمسوها في العشر الأواخر في الوتر فإنني رأيت أني أسجد في ماء وطين فممن كان اعتكف مع رسول الله ﷺ فليرجع فرجعنا، وما نرى في السماء قرعة فجاءت سحابة، فمطرت، حتى سال سقف المسجد، وكان من جريد النخل، وأقيمت الصلاة، فرأيت رسول الله ﷺ يسجد في الماء والطين، حتى رأيت أثر الطين في جبهته رواه البخاري بلفظه ومسلم بمعناه، وعن أبي سعيد أيضًا أن رسول الله ﷺ اعتكف العشر الأول من رمضان، ثم اعتكف العشر الأوسط، ثم كلم الناس فقال: «إني اعتكفت العشر الأول ألتمس هذه الليلة، ثم اعتكفت العشر الأوسط، ثم أتيت فقيل لي إنها في العشر الأواخر، فمن أحب أن يعتكف فليعتكف، فاعتكف الناس معه، وقال: إني أريتها ليلة وتر، وإني أسجد في صبيحتها في ماء وطين، فأصبح ليلة إحدى وعشرين وقد قام إلى الصبح فمطرت السماء فوكف المسجد فأبصرت الطين والماء، فخرج حين فرغ من صلاة الصبح، وجبينه وروثه أنه فيها الطين والماء، وإذا هي ليلة إحدى وعشرين» رواه مسلم وعن عبد الله بن أنيس أن رسول الله ﷺ قال «أريت ليلة القدر ثم أنسيتها وأراني صبيحتها أسجد في ماء وطين فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين، وصلى بنا رسول الله ﷺ فانصرف وأثر الطين والماء على جبهته وأنفه». وكان عبدالله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين، وعن أبي موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن سعيد ابن جبير عن ابن عمر قال سئل رسول الله ﷺ وأنا أسمع عن ليلة القدر قال «هي في كل رمضان» رواه أبو داود هكذا بإسناد صحيح، وقال: رواه سفيان وشعبة عن أبي إسحاق موقوفًا على ابن عمر لم يرفعهما إلى النبي ﷺ هذا كلام أبي داود وهذا الحديث صحيح؛ لأن الحديث إذا روى مرفوعًا وموقوفًا فالصحيح الحكم برفعه؛ لأنها رواية ثقة، وعن مالك بن مرثد عن أبيه قال قلت لأبي ذر سألت رسول الله ﷺ عن ليلة القدر أفي رمضان أو غيره؟ قال: «أنا كنت أسأل عنها: يعني أشد الناس مسألة عنها فقلت يا رسول الله أخبرني عن ليلة القدر أفي رمضان أو غيره، فقال: «لا بل في شهر رمضان فقلت: يا نبي الله أتكون مع الأنبياء ما كانوا؟ فإذا قبضوا ورفعوا رفعت معهم؟ أو هي إلى يوم القيامة؟ قال: لا بل هي إلى يوم القيامة» قلت فأخبرني في أي شهر رمضان هي؟ قال: «التمسوها في العشر الأواخر والعشر الأول، ثم حدث نبي الله ﷺ وحدث فاهتبلت غفلته، فقلت: يا رسول الله أقسمت عليك بحقي لتحدثني في أي العشر هي، فغضب على رسول الله ﷺ غضبًا ما غضب على مثله قبل، ولا بعد، ثم قال: «التمسوها في السبع الأواخر ولا تسألني عن شيء بعد» رواه البيهقي. وعن أبي هريرة قال تذاكرنا ليلة القدر عند رسول الله ﷺ فقال: «أيكم يذكر حتى طلع الفجر، وهو مثل شق جفنة» رواه مسلم قال البيهقي. قيل: إن ذلك إنما يكون لثلاث وعشرين، وعن جابر بن عبدالله قال قال رسول الله ﷺ: «إني رأيت ليلة القدر فأنسيتها وهي في العشر الأواخر من لياليها وهي ليلة طلقة بلجة لا حارة ولا باردة كأن فيها قمر لا يخرج شيطانها حتى يضيء فجرها» رواه أبو =

قال القاضي عياض: وعلى مذهب الجماعة اختلفوا فى محلها فقليل: هى متقلة، تكون فى سنة فى ليلة وفى سنة فى ليلة أخرى وبهذا يجمع بين الأحاديث ويقال: كل حديث جاء بأحد أوقاتها فلا تعارض فيها.

قال: ونحو هذا قول مالك والثورى وأحمد وإسحاق وأبى ثور وغيرهم، قالوا: وإنما تنتقل فى العشر الأواخر من رمضان، قال: وقيل فى كله، وقيل: إنها معينة لا تنتقل أبداً، بل هى ليلة معينة فى جميع السنين لا تفارقها، وعلى هذا قيل: هى فى السنة كلها.

وهو قول ابن مسعود وأبى حنيفة وصاحبيه وقيل: بل كل رمضان خاصة، وهو قول ابن عمر وجماعة من الصحابة وقيل: بل فى العشر الأوسط والأواخر، وقيل: فى العشر الأواخر، وقيل: تختص بأوتار العشر الأواخر، وقيل: بأشفاها، كما ثبت فى حديث أبى سعيد الذى سنوضحه إن شاء الله تعالى.

وقيل: بل فى ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين، وهو قول ابن عباس. وقيل: تطلب فى أول ليلة سبع عشرة أو إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين، وهو محكى عن على وابن مسعود - رضى الله عنهما -.

وقيل: ليلة ثلاث وعشرين، وهو قول كثير من الصحابة وغيرهم، وقيل ليلة أربع وعشرين، وهو محكى عن بلال وابن مسعود والحسن وقتادة رضى الله عنهم وقيل: ليلة سبع وعشرين، وهو قول جماعة من الصحابة، منهم أبى وابن عباس والحسن وقتادة - رضى الله عنهم - وقيل: ليلة سبع عشرة، وهو قول زيد بن أرقم وحكى عن ابن مسعود أيضاً، وقيل تسع عشرة، وحكى عن ابن مسعود أيضاً، وحكى عن على أيضاً<sup>(١)</sup>، وقيل: آخر ليلة من الشهر، هذا آخر ما حكاه القاضي عياض - رحمه الله - وذكر غير القاضى هذه الاختلافات مفرقة.

وأما قول صاحب الحاوى: لا خلاف بين العلماء أن ليلة القدر فى العشر الأواخر من شهر رمضان فلا يقبل، فإن الخلاف فى غيره مشهور، ومذهب أبى حنيفة وغيره

= بكر بن أحمد ابن عمر بن أبى عاصم النبيل فى كتابه. ينظر الاعتكاف لأحمد خليفة جبر.  
(١) فى المطبوع «وحكى عن على وابن مسعود أيضاً وحكى عن على أيضاً» والتصحيح من شرح مسلم للنووى (٤/٣٢٠).

كما سبق، وأما قول صاحب «الحلية»: إن أكثر العلماء قالوا: إنها ليلة سبع وعشرين فمخالف لنقل الجمهور. والله أعلم.

فرع: اعلم أن ليلة القدر يراها من شاء الله تعالى من بنى آدم كل سنة من رمضان، كما تظاهرت عليه الأحاديث وأخبار الصالحين بها، ورؤيتهم لها أكثر من أن تحصر، وأما قول القاضي عياض عن المهلب بن أبي صفرة الفقيه المالكي لا تمكن رؤيتها حقيقة فغلط فاحش نهت عليه لئلا يغتر به.

فرع: قال صاحب «الحاوي»: يستحب لمن رأى ليلة القدر أن يكتمها ويدعو بإخلاص ونية وصحة يقين بما أحب من دين ودنيا، ويكون أكثر دعائه للدين والآخرة.

فرع: قال صاحب «العدة»: قال القفال: قوله ﷺ: «أَرَيْتَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ أُنْسِيَتْهَا» ليس معناه أنه رأى الملائكة والأنوار عياناً ثم أنسى في أى ليلة رأى ذلك؛ لأن مثل هذا قلما ينسى، وإنما معناه أنه قيل له: ليلة القدر كذا وكذا، ثم أنسى كيف قيل له. فرع: في بيان جملة من الأحاديث الواردة في ليلة القدر.

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِمَامًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عمر: «أَنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُزُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ وَيَقُولُ: تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ» رواه البخارى ومسلم، ولفظه للبخارى<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية للبخارى «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ

(١) تقدم.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٣٢١/١). ومن طريقه البخارى (٢٠١٥)، ومسلم (٢٠٥) - (١١٦٥)، والنسائى فى الكبرى (٢٧٢/٢) رقم (٣٣٩٩)، وابن حبان (٣٦٧٥)، والبيهقى (٣١٠/٤، ٣١١)، والبخارى فى شرح السنة (١٨١٧).

(٣) أخرجه أحمد (٥٠/٦، ٥٦، ٢٠٤)، والبخارى (٢٠١٩)، ومسلم (٢١٩ - ١١٦٩)، والترمذى (٧٩٢)، والبيهقى (٣٠٧/٤).

رَمَضَانَ<sup>(١)</sup>، وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «الْتِمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ لَيْلَةً الْقَدْرِ، فِي تَاسِعِهِ تَبْقَى، فِي سَابِعِهِ تَبْقَى، فِي خَامِسِهِ تَبْقَى» رواه البخاري<sup>(٢)</sup>.

وعن عبادة بن الصامت قال: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِيُخْبِرَ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ فَتَلَاخَى رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: خَرَجْتُ لِأُخْبِرْكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ فَتَلَاخَى فَلَانٌ وَفَلَانٌ فَرُفِعَتْ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرٌ لَكُمْ، فَالْتِمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ»<sup>(٣)</sup> رواه البخاري، وقد سبق بيان أن معناه رفع بيان عينها لا رفع وجودها، فإنه لو رفع وجودها لم يأمر بطلبها، قال العلماء ومعنى: «عسى أن يكون خيرا لكم» أي لترغبوا في طلبها والاجتهاد في كل الليالي.

وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أَيْقَظَنِي بَعْضُ أَهْلِي فَتَسَيَّتُهَا فِي الْعَشْرِ الْعَوَاكِرِ»، رواه مسلم<sup>(٤)</sup>، العواكر البواقي.

وعن أبي سعيد الخدري قال: «اغْتَكَفْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ، فَخَرَجَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ فَخَطَبَنَا وَقَالَ: إِنِّي أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أُنْسِيْتُهَا - أَوْ نُسِيْتُهَا - فَالْتِمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فِي الْوُثْرِ، فَإِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ، فَمَنْ كَانَ اغْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَرْجِعْ فَرَجَعْنَا وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً، فَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ» رواه البخاري بلفظه ومسلم بمعناه<sup>(٥)</sup>.

وعن أبي سعيد أيضا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اغْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ اغْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ، ثُمَّ كَلَّمَ النَّاسَ فَقَالَ: إِنِّي اغْتَكَفْتُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ

(١) أخرجه أحمد (٧٣/٦)، والبخاري (٢٠١٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣١/١)، ٣٦٠، ٢٧٩، ٣٦٥، والبخاري (٢٠٢١)، وأبو داود (١٣٨١)، والبيهقي (٣٠٨/٤).

(٣) أخرجه أحمد (٣١٣/٥)، ٣١٩، والبخاري (٤٩)، ٢٠٢٣، ٦٠٤٩، وابن خزيمة (٢١٩٨)، وابن حبان (٣٦٧٩)، والبيهقي (٣١١/٤)، والبخاري (١٨١٥).

(٤) أخرجه مسلم (٢١٢ - ١١٦٦)، والنسائي في الكبرى (٢٧٠/٢)، والدارمي (٢٨/٢)، وابن خزيمة (٢١٩٧)، وابن حبان (٣٦٧٨)، والبيهقي (٣٠٨/٤).

(٥) أخرجه البخاري (٢٠١٦)، ومسلم (٢١٦ - ١١٦٧).

أَتَمِسُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، ثُمَّ اغْتَكَفْتُ الْعَشَرَ الْأَوْسَطَ، ثُمَّ أُتِيتُ فَقِيلَ لِي: إِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَغْتَكِفَ فَلْيَغْتَكِفْ، فَاغْتَكَفَ النَّاسُ مَعَهُ وَقَالَ: إِنِّي أُرِيتُهَا لَيْلَةَ وَثَرٍ، وَإِنِّي أَسْجُدُ فِي صَبِيحَتِهَا فِي مَاءٍ وَطِينٍ فَأُضْبِحُ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَقَدْ قَامَ إِلَى الصُّبْحِ فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ فَوَكَفَ الْمَسْجِدُ فَأَبْصُرْتُ الطِّينَ وَالْمَاءَ، وَإِذَا هِيَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وعن عبد الله بن أنيس أن رسول الله ﷺ قال: «أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أُنْسِيَتْهَا وَأَرَانِي صَبِيحَتَهَا أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ، فَمَطَرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ فَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْصَرَفَ، وَأَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ عَلَى جَنَهِتِهِ وَأَنْفِهِ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ يَقُولُ: ثَلَاثٌ وَعِشْرِينَ» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي عبد الله عبد الرحمن بن الصنابحي - رضى الله عنه - قال: «خرجنا من اليمن مهاجرين فقدمنا الجحفة ضحى، فأقبل راكب فقلت له الخبر، فقال: دفنا رسول الله ﷺ من خمس، قلت: ما سبقك إلا بخمس، هل سمعت في ليلة القدر شيئا، قال: أخبرني بلال مؤذن رسول الله ﷺ أنها أول السبع من العشر الأواخر» رواه البخاري<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ» رواه أبو داود الطيالسي في مسنده<sup>(٤)</sup> وقيل: إنه جيد، ولم أره.

وعن زر بن حبیش قال: «سألت أبي بن كعب فقلت: إن أخاك ابن مسعود يقول: من يقيم الحول يصب ليلة القدر، فقال: رحمه الله، أراد ألا يتكل الناس، أما إنه قد علم أنها في رمضان، وأنها في العشر الأواخر، وأنها ليلة سبع وعشرين، ثم حلف ألا يستثنى أنها ليلة سبع وعشرين، فقلت: بأى شيء تقول ذلك يا أبا المنذر؟ قال: بالعلامة أو بالآية التي أخبرنا رسول الله ﷺ: «أَنَّهَا تَطْلُعُ يَوْمَئِذٍ لَا شُعَاعَ لَهَا» رواه

(١) أخرجه مسلم (٢١٥ - ١١٦٧)

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه البخاري (٤٤٧٠) من طريق أبي الحيز مرتد بن عبد الله عن الصنابحي به.

وقوله «قلت: هل سمعت؟ القائل هو أبو الخير والمقول له: الصنابحي قاله الحافظ ابن

حجر في فتح الباري (٥٠٣/٨).

(٤) أخرجه الطيالسي (٩٦٨ - منحة المعبود) قال: حدثنا حماد عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد به مرفوعاً.

مسلم<sup>(١)</sup>، وفي رواية لمسلم: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَى لَيْلَةٍ هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِيَامِهَا، هِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية أبي داود بإسناد صحيح «قُلْتُ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ أُنِي عَلِمْتُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: بِالْآيَةِ الَّتِي أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِيلَ لِرَزٍّ: مَا الْآيَةُ، قَالَ تُضْبِحُ الشَّمْسُ صَبِيحَةَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِثْلَ الطُّسْتِ لَيْسَ لَهَا شُعَاعٌ حَتَّى تَرْتَفِعَ»<sup>(٣)</sup>.

وعن معاوية بن أبي سفيان عن النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ قَالَ: «لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ» رواه أبو داود بإسناد صحيح<sup>(٤)</sup>.

وعن موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فَقَالَ: هِيَ فِي كُلِّ رَمَضَانَ» رواه أبو داود هكذا بإسناد صحيح وقال<sup>(٥)</sup>: رواه سفيان وشعبة عن أبي إسحاق موقوفاً على ابن عمر لم يرفعها إلى النبي ﷺ هذا كلام أبي داود، وهذا الحديث صحيح، وقد سبق أن الحديث إذا روى مرفوعاً وموقوفاً فالصحيح الحكم برفعه؛ لأنها رواية ثقة.

وعن عيسى بن عبد الله بن أنيس الجهني عن أبيه قال: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي بِأَدْيَةٍ أَكُونُ فِيهَا وَأَنَا أَصَلِّي بِحَمْدِ اللَّهِ، فَمُرْنِي بِلَيْلَةٍ أَنْزِلَهَا إِلَيَّ هَذَا الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: أَنْزِلْ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ، فَقِيلَ لِابْنِهِ: كَيْفَ كَانَ أَبُوكَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: كَانَ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ لِحَاجَتِهِ حَتَّى يُصَلِّيَ الصُّبْحَ، فَإِذَا صَلَّى الصُّبْحَ وَجَدَ ذَابْتَهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَجَلَسَ عَلَيْهَا فَلَحِقَ بِأَدْيَتِهِ» رواه أبو داود بإسناد جيد ولم يضعفه<sup>(٦)</sup>.

وعن أبي سعيد قال: «اِغْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ يَلْتَمِسُ

(١) أخرجه الحميدي (٣٧٥)، ومسلم (٢٢٠ - ٧٦٢) وابن حبان (٣٦٨٩)، وابن خزيمة (٢١٩١)، والبيهقي (٣١٢/٤)، والبخاري (١٨٢٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٩، ١٨٠ - ٧٦٢)، و (٢٢١ - ٧٦٢) وابن حبان (٣٦٩٠).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٠٠)، وأبو داود (١٣٧٨)، والترمذي (٧٩٣).

(٤) أخرجه أبو داود (١٣٨٦) ومن طريق البيهقي (٣١٢/٤) حدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا شعبة عن قتادة عن مطرف عن معاوية به، ووقفه أبو داود الطيالسي عن شعبة به أخرجه البيهقي.

(٥) أخرجه أبو داود (١٣٨٧) مرفوعاً وأخرجه ابن شعبة (٩٥٢٨) عن سفيان عن أبي إسحاق موقوفاً به.

(٦) أخرجه أبو داود (١٣٨٠)، ومن طريقه البيهقي (٣٠٩/٤ - ٣١٠) وأخرجه ابن خزيمة (٢٢٠٠).



لَيْلَةُ الْقَدْرِ قَبْلَ أَنْ تَبَانَ لَهُ، ثُمَّ أُيِّنَتْ لَهُ أَتَى فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ ثُمَّ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا كَانَتْ أُيِّنَتْ لِي لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَإِنِّي خَرَجْتُ لِأَخْبِرْكُمْ، فَجَاءَ رَجُلَانِ يَخْتَفَانِ مَعَهُمَا الشَّيْطَانُ فَتَسِيَّتُهُمَا، فَالْتَمِسُوهُمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ رَمَضَانَ التَّمِسُّوهُمَا فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ، قُلْتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، إِنَّكُمْ أَعْلَمُ بِالْعَدَدِ مِنَّا، قَالَ: أَجَلْ نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْكُمْ، قُلْتُ: مَا التَّاسِعَةُ وَالسَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ؟ قَالَ: فَإِذَا مَضَتْ وَاحِدَةٌ وَعِشْرُونَ فَأَتَى تَلِيهَا ثِنْتَانِ وَعِشْرُونَ فَفِي التَّاسِعَةِ، فَإِذَا مَضَى ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ فَأَتَى تَلِيهَا السَّابِعَةُ، فَإِذَا مَضَى خَمْسٌ وَعِشْرُونَ فَأَتَى تَلِيهَا الْخَامِسَةُ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وعن ابن مسعود قال: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اطْلُبُوهَا فِي لَيْلَةِ سَبْعِ عَشْرَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَلَيْلَةِ ثَلَاثِ وَعِشْرِينَ ثُمَّ سَكَتَ» رواه أبو داود ولم يضعفه<sup>(٢)</sup>، وإسناده صحيح إلا رجلا واحدا وهو حكيم بن سيف الرقي، فقال فيه أبو حاتم: هو شيخ صدوق يكتب حديثه، ولا يحتج به، ليس بالمتقن.

وعن مالك بن مرثد عن أبيه قال: قلت لأبي ذر: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، قَالَ: أَنَا كُنْتُ أَسْأَلُ النَّاسَ عَنْهَا يَغْنَى أَشَدُّ النَّاسِ مَسْأَلَةً عَنْهَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، أَفِي رَمَضَانَ أَوْ فِي غَيْرِهِ؟ فَقَالَ: لَا، بَلْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَتَكُونُ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ مَا كَانُوا، فَإِذَا قُبِضُوا وَرُفِعُوا رُفِعَتْ مَعَهُمْ أَوْ هِيَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: لَا، بَلْ هِيَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قُلْتُ: فَأَخْبِرْنِي فِي أَيِّ شَهْرِ رَمَضَانَ هِيَ؟ قَالَ التَّمِسُّوهُمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ وَالْعَشْرِ الْأَوَّلِ ثُمَّ حَدَّثَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَحَدَّثَ فَاهْتَبَلْتُ غَفْلَتُهُ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي فِي أَيِّ الْعَشْرِ هِيَ؟ قَالَ: التَّمِسُّوهُمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ، وَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ بَعْدَ هَذَا، ثُمَّ حَدَّثَ وَحَدَّثَ فَاهْتَبَلْتُ غَفْلَتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقَسَمْتُ عَلَيْكَ بِحَقِّي عَلَيْكَ لَتُحَدِّثَنِي فِي أَيِّ الْعَشْرِ هِيَ، فَغَضِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَضَبًا مَا غَضِبَ عَلَى مِثْلِهِ قَبْلَ وَلَا بَعْدَ، ثُمَّ قَالَ: التَّمِسُّوهُمَا فِي السَّبْعِ الْأَوَّخِرِ، وَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ بَعْدَ» رواه البيهقي بإسناد

(١) أخرجه أحمد (١٠/٣)، ومسلم (٢١٧ - ١١٦٧) وأبو داود (١٣٨٣)، والنسائي في الكبرى

(٢/٢٧٤)، وابن خزيمة (٢١٧٦)، والبيهقي (٣٠٨/٤).

(٢) أخرجه أبو داود (١٣٨٤) ومن طريقه البيهقي (٣١٠/٤).

ضعيف<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة قال: «تَذَاكُرْنَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَيْكُمْ يَذْكُرُ حِينَ طَلَعَ الْقَمَرُ وَهُوَ مِثْلُ شَيْءٍ جَفَنَةٍ؟» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، وقال البيهقي: قيل: إن ذلك إنما يكون لثلاث وعشرين.

وعن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي رَأَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَأَنْسِيَتْهَا، وَهِيَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ لَيَالِيهَا، وَهِيَ لَيْلَةٌ طَلَقَتْ بَلَجَةً لَا حَارَّةٌ وَلَا بَارِدَةٌ، كَأَنَّ الَّذِي فِيهَا قَمَرٌ وَلَا يَخْرُجُ شَيْطَانُهَا حَتَّى يُضِيَّءَ فَجَرُهَا» رواه أبو بكر بن أحمد بن عمر بن أبي عاصم النبيل في كتابه<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) أخرجه أحمد (١٧١/٥)، والنسائي في الكبرى (٢٧٨/٢)، وابن خزيمة (٢١٧٠)، والبزار (١٠٣٦). وابن حبان (٣٦٨٣)، والحاكم (٤٣٧/١)، والبيهقي (٣٠٧/٤)، وفيه مرثد بن عبد الله الزماري فيه جهالة قاله الذهبي في الميزان (٣٩٣/٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٢ - ١١٧٠)، والبيهقي (٣١٢/٤).

(٣) أخرجه ابن خزيمة (٢١٩٠) وابن جرير في تهذيبه وابن مردويه كما في الدر المنثور (٦٣١/٦).

## فهرس المحتويات

٣	باب زكاة الثمار
٥٠	باب زكاة الزروع
٧٤	باب زكاة الذهب والفضة
١٢٦	باب زكاة التجارة
١٨٤	باب زكاة الفطر
٢٤٧	باب تعجيل الصدقة
٢٧٣	باب قسم الصدقات
٣٨٠	باب صدقة التطوع
٤٠٩	كتاب الصيام
٦٣٤	باب صوم التطوع والأيام التي نهى عن الصوم فيها

\* \* \*